

﴿ ما شاء الله كان ﴾

الجزء السادس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للإمام
الأوحد والارذعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حلال سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
الفتيحه الحنفية الأزهرية المصرية المهدية

الطبعة الاولى بالمطبعة الأزهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

- ٢ محضر في دعوى قتل غير صحيحة وفيها اقرار لا يوجب قصاصا ولا دية
- ٤ محضر في دعوى قتل وشهادة عليه فيها اختلاف غير محتاج اليه فلم يضر وفيه بيان
- ٤ محضر في دعوى ودية رد لعدم بيان مكان الايداع وعدم بيان نسب شاهدي
- ٥ محضر في دعوى قتل على غير معين يريد من ادعى الحكم على من وجد القتل بار او على مرسل المقتول فرد لعدم الدعوى الشرعية
- ٦ محضر في ناظرى مسجد ادعاء على جماعة بان الارض المحدودة وقف على المسجد لعدم صحة الدعوى
- ٦ محضر في الدعوى المذكورة أعيد ثانيا فردت الدعوى أيضا لماسبق ولم يعبر الواقف
- ٦ محضر في دعوى وراثته والحكم بها في وجه وكيل بيت المال المنصوب وصيا مع و الورثة وبلوغهم وعدم غيبتهم فرد لعدم الصحة حينئذ وفيه بيان من ينتصب في ذلك وهو مشتمل على نقول
- ٨ محضر في دعوى قتل على غير معين طلب فيها من المدعى عليهم التعريف عن الة فرد لعدم صحتها وذكروا انه اهدار الدم لوجود القتل في مفازة بامرهما
- ٩ محضر فيمن مات غريبا في ساقية لم يترتب فيه شيء على المدعى عليهم بالنزول فيها لاد الموت الى عبزه
- ٩ محضر في دعوى قتل رد لعدم الجزم فيها به لان شرطها اللفظ الدال على الجزم فلم اظن لم تصح
- ١٠ محضر في دعوى بنوة العم رد لعدم ذكر نسب الاب والام الى المجد وقوله في السادس عشر من هذه الصحيفة وأختها شقيقة لها بان لفظ بان علم بدل من شقيقتها و قوله الآتي في سطر ٢٨ وبان والصواب اسقاط الواو
- ١١ محضر في بيان حكم وصية متضمنة ودفا صادرة من يعقوب بن عتيق المرحوم الحاج علي باشا ومن ضمنها ثبوت الوقف بالضرورة
- ١٢ محضر في دعوى حق في ارض زراعية أميرية واجيب عنه بسقوط الحق بالاختيارى سنين الى آخره
- ١٣ محضر في دعوى وريثة على بعضهم بمنقول وعقار ومنفعة اطيان بين الحكم فيها و بعد صحة الدعوى وفيه حكم مال المفقود
- ١٥ محضر في تضييق قتل من السود ان حكم فيهما بالقسامة والدية على أهل المحتاتين لعدم قبول البيعة على القتل وفيه بيان القسامة
- ١٦ محضر في دعوى ونف برشيد مردودة لعدم صحتها وفي جوابه تفصيلات
- ١٩ محضر في اسقاط جزء من منفعة أرض خراجية ذكر في حجة حد مخالف لما ذكر

- ٤٦ محضر في دعوى على غير خصم شرعي شراءه و صرف فاسد فاجيب عنه بأن الخصومة في ذلك مع البائع لا مع المدعي عليها وبفساد البيع فيفسخ
- ٤٧ محضر في دعوى قتل به صامن خشب ذكر في جوابه اختلاف وتفصيلات مهمة
- ٤٨ محضر في دعوى قتل غير صحيحة حكم فيها بالدية على العاقلة فرد
- ٤٩ محضر في دعوى قتل عمد من الزوج لزوجته من قبل من اقامه القاضي للدعوى والزوج مقر وأجيب بمعاملته باقراره ولولي الام الحيارين الاقتصاص وأخذ الدية صلحا ان تحقق موتها لا عن وارث
- ٥٠ محضر في دعوى قتل ترتب فيها القسامة والدية ان استوفيت الشرائط وفي جوابه دخول العاقلة في القسامة لو كانوا حضورا وبيان كيفية القسامة
- ٥٢ محضر في دعوى قتل عمد غير مستوفية وفي جوابه تفصيل
- ٥٣ محضر في دعوى قتل عمد شهد بها شاهدان فردت شهادة أحدهما لكون المدعي له نزع ولاية عليه والمدعي وصي بفتوى من مفتي الاحكام فأجيب بتصور المحضر واجبه بقطع النظر عن رد شهادة أحد الشاهدين فرد لاستيفاء اللازم وفيه حكم ما اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله بارض ليست مملوكة لاحد وهي في ايدي المسلمين
- ٥٤ محضر في دعوى ورثة اخبار مورثهم بضرب المدعي عليه له بحجر وكف ومو به بسبب ذلك وفيها اجمال وعدم استيفاء فردت
- ٥٥ محضر في دعوى ورثة بالغين نصب أحدهم وصيا على القاصرين منهم يقتل عمد وحكم به بلا اقامة البينة على الورثة مع اقامتها على الاقرار بالقتل فرد لعدم استيفائه
- ٥٨ محضر في دعوى قتل شبه عمد حكم فيه بالدية بشهادة شاهدين رد لعدم مطابقتها للدعوى
- ٦٠ محضر في دعوى ورثة ميتة على مملوك لهم بقتل مالكة المورث عمد او قد أقر بذلك وحكم عليه بالقصاص للكبار قبل كبر الصغار فأجيب بأنه حيث أقر العبد بالقتل الممد فلورثته الكبار والقود اذا اثبتت الورثة شرعا
- ٦١ محضر في دعوى قتل عمد ثبتت فيه الورثة شرعا وحكم فيه بالنقصان للاقرار بالمدفوع
- ٦٢ محضر في دعوى قتل لم يثبت أجيب عنه بوجوب القسامة والدية بالشروط التي ذكرت
- ٦٤ محضر في دعوى رجلين نكاح امرأة أجيب عنه بالحكم للاسبق
- ٦٥ محضر في مادة اعلام من قاضي المنصورة مقيد في ٢١ ربيع الآخر سنة ٧٧ بمرة ٥٣ سبق رده فاعيد محكوما فيه بالقسامة والدية بعد استيفاء اللازم وأجيب بان الحكم في محله
- ٦٦ محضر في دعوى قتل خنثا شهد الشهود بالقتل بالآلة حارحة وذكري ثبوت الورثة والوفاة بمجلا فرد لاستيفاء ما هو لازم
- ٦٩ محضر في دعوى قتل بالعدا على الآخر بالضرب فرد لعدم استيفائه شرعا
- ٧١ أوراق قضائية من ضمنها اعلامان و جتان متعلقان بقتل فيها قصور ردت لاستيفاء اللازم
- ٧٢ محضر في دعوى قتل عمد من وكيل مديرية كردفان بوكالته عن المدير الوكيل بالخصوص

عن ولى الامر طلب فيها القصاص وحكم به فى قتل امرأته حيث لا وارث لها فاجيب بان
المقر يعامل بموجب الاقرار فاذا ثبت انه لا وارث لها فلولى الامر ان يقتص وليس لو وكيل
المخصوصة ذلك واه ان يصح على الدية الخ

٧٣ محضر فى دعوى قتل رجل أخاه عمدا ولا وارث له من وكيل المديرية نظير ما قبله
٧٤ محضر فى دعوى رض من قبل محقق رشيد بوب كاته عن ولى الامر على وكيل امرأتين حكم
فيها بمنع جهة بيت المال لاقالة بدنة على وضع يد المرأتين وفيه فتاوى من مفات متعددتين
فاجيب بمناقشة فى هذه المسئلة بين فهم ما بعد وضع يد وما لا يعد

٧٦ محضر فى دعوى قتل على معينين من أهل قرية صغيرة بالقتل ولم يثبت عليهم القتل
وامروا بوجوده قتيلا لقرية وثبتت ابرائه وحكم بالقسامة والدية على أهل القرية
حيث لا عاقل له وحكمه معروف بوجوده قتيلا فى قرينهم

٧٧ محضر فى دعوى قتل حكم فيها بالندامة والدية على أهل بلد رد لعدم تقدم الدعوى
عليهم أو بعضهم بالقتل وعدم انتصير بموت المقتول عن ورثته بدون شريك وهو شره
٧٨ محضر فى دعوى قتل دلى زوج المقتولة فى منزل حكم فيها بالدية على المالك بلا تخليف
القسامة بفتوى من مفتى اسكندرية رد لعدم تحقق وجود شرطه وهو القسامة فغير
واستوفى لحصول الرد فى حكمه وذكرت النصوص المتضمنة للنوقف

٨٠ محضر فى دعوى قتل حكم فيه بالقسامة والدية قبل تكليف المدعى البينة رد لخلاله وفصل
فيه ما يلزم ثم غير واستوفى الملزم

٨١ محاضر ثلاثة من قضاة فى حادثة واحدة رد كل منها لعدم استيفائه وأوضحت الاوجه
وما يلزم من النصوص

٨٢ محضر من رشيد فى دعوى وقف رد لعدم استيفائه وأوضح ما تراءى فيها
٨٦ محضر فى بيع ابعادية لقاصر نصيب فيها خال عن ذكر المسوغ رد وبين ما يلزم لهذه الحادثة
وفيه بيان مسوغات بيع عقارات القاصر

٨٧ محضر فى دعوى قتل عمده مقر به وفى الورثة حمل وشقيقته الميت رد الى ظاهر الحمل
وفصل ما يلزم

٨٩ محضر فى دعوى قتل عمده مقتول لا وارث له رد لعدم وجوده بين ما يلزم فيها
٩١ محضر فى دعوى قتل عمده سبق قيده بنمرة ٨٧ مقر فيها ايضا بالقتل رد ايضا لامور
أوضحت

٩٢ محضر فى دعوى قتل بوط دابة مر كوبة مقر فيها به اجيب بموافقة
٩٤ محضر فى دعوى قتل خطا ثبت بالبرهان وحكم فيه بالدية على العاقلة اجيب بموافقة
ووقع فى سطر ٢٠ من صحيفة ٩٩ الف والصواب العان

٩٥ محضر فى دعوى قتل دلى شخص مع المقتول فى مكان لا ثالث معهما حكم فيها بالمنع
للجز فأجيب بما يلزم لحصول الاختلاف فى مثلها وفى المقام تحقيق شريف

- ٩٨ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالقسامة والدية على اهل البلدة وعواقلهم اجيب
بصحته اذا كانت البلدة صغيرة
- ١٠٠ محضر في دعوى قتل عمد ثبت وحكم فيه بالتدريس اجيب بصحته
- ١٠١ محضر في دعوى قتل عمد لم يثبت فذبح المدعي اجيب بصحته ان لم يثبت في شروط القسامة
ووجوب الدية
- ١٠٢ محضر في دعوى قتل منع و باعن الدعوى المخرج اقامة به - الى الدعوى من اهل
الجهة التي حصل القتل فيها او بن رجه صده بما يثبت - ٧٨ من الترجمة عن
محضر في آخرة ١٠٩ وجوابه بمره ١١٠
- ١٠٣ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيه بالتدريس رد لعدم مطابقة الشهادة لدعوى
- ١٠٥ محضر في دعوى ملك حرمه في راد حكم فيها رد لعدم صحة الحكم
- ١٠٦ محضر في دعوى قتل حكم فيها بالامتنع اجيب بالنفي عنه
- ١٠٨ محضر في دعوى قتل بخنق على غدر سالك اذ كل حكم فيها بالامتنع اجيب بالنفي عنه الا
انه فصل في الجواب تفصيل اقتصاد المحال
- ١٠٩ سأل من المعية عن الحكم في المحضر المتيد في هذه الترجمة بمره ١٠٢ بين وجه الحكم فيه
- ١١٠ محضر فيه اقرار بقتل بالعين بانهم لا دعوى لهم على المنهس راعن اجيب
بعاملاهم بوجبه
- ١١١ محضر في دعوى قتل خطأ ثبت بالبيضة وحكم به بالدية على الغافل حيث لا عاقبه له
اجيب بانه غير محتمل
- ١١٢ محاضر ثلاثة من قاضي المسية احدها في دعوى دين اقر المدعي بتبعض بعض والمدعي
عليه ادعى دفع زيادة واقام شاهدين اجيب بعدم اعتبارها والثاني في دعوى نخل ارثا
له ولغيره وادعى المدعي عليه بعضه ارثا له واغيره واحذر ان باقية جماعة ثم نفي ملكه
وادعى انه ثبت بنفسه في الارض المراجبة التي تحت يده و بدأ فارب اجيب بعدم صحة
الدفع والثالث في دعوى ارض على اثنين فراحدهما يدعى المدعي واجاب الآخر
بنفي ملكه وانها لبيت المال تركت لكل فريد السكي اجيب بعاملة المدر باقراره وتسمع
الدعوى فيما يبدا الاخر على خصم من جهة بيت المال ان اديمت البيعة على المدفع او
صدف وقبل بيت المال على ذلك الخ
- ١١٥ محضر من قاضي رشيد في دعوى دين لقاصر على ورثة وصيه الميت حكم به بعد اقامة
بينة وتحليف وصي القاصر بقاء على قاي رد لعدم صحة الدعوى والشهادة قوين
ما هو لازم
- ١٢٠ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالدية في مال القاتل المقرر ان يكون ابنه احد الورثة
اجيب بصحته
- ١٢١ محضر في دعوى قتل عمد حكم فيها بالامتنع رد لعدم الاستيفاء وعدم الجرم بمنع قبول

- الشهادة وذكر في جوابه تفصيل ثم أعيد المحضر وقيد بنمرة ١٣٠ في ١٨ شعبان سنة ٧٨
- ١٢٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ومنقول من قاضي المنصورة طلبت فيها البينة وشهدت
أجيب بعدم صحة الدعوى والشهادة وبين ما يلزم في تصحيحها
- ١٢٥ محضر في دعوى عقار حاكم فيه من محكمة مصر اثنى عليه من محافظة مصر بسبب
وجود صورة حجة تدل على خلاف التعريف الذي حصل ضمن الدعوى والحكم في
أهم أحد المالكين الأصلي أجيب بحكم الحكم وعدم نقضه بمجرد ما في هذه الصورة
- ١٢٦ محضر في دعوى قتل عمد أقر بها المدعى عليه فخكم عليه بالقصاص أجيب بحكمته
- ١٢٧ محضر في دعوى قتل خطأ حكم فيه بالدية على اثنين من ثلاثة ادعى عليهم بالقتل فاقروا
واحد منهم بالقتل دون الباقي رد لعدم صحة الدعوى والحكم وبين فيه الأوجه
المقتضية لذلك
- ١٢٩ محضر في دعوى قتل لم يثبت حكم فيه بالمنع قتل
- ١٣٠ محضر في دعوى قتل بين يدي قاضي جرجا - بنمرة ١٢١ - بنار بنه رجب سنة ٧٨
ورد فيها نص في ذلك كل من المنسحق والذى المذكور أجيب بأن ما ذكره من صحيح لما
صار بالنسبة للأواع لا لما طرأ في المحضر وفصل ذلك
- ١٣٢ محضر في دعوى قتل عمداً في قاضي سيوط حكم فيه بالقصاص أجيب بحكم الحكم حيث
استوى الشرائط لموصفة في الجواب
- ١٣٢ محضر في دعوى عقار ومنقول ادعى دفعها أو أقيمت عليه البينة أجيب بعدم صحتها
للتصور وحكي الخلاف في صحة الدفع بعد الدوى الفاسدة وتغل أن الأصح صحة مع
بيان فائده
- ١٣٥ محضر من ذكر في دعيه وصية شرعية رايه حكم به ما حصدت ذبيها من أفضة وفيها
فتوى من بعض العلماء أجيب بعدم نقض الحكم بمجرد كون شاهد به من خدمة
مسدد تحت نشر الوصي وزوجه إلى آخر ما ذكر في الجواب
- ١٣٦ محضر في دعوى قتل بالحمق مر أم المقتولة من ربه فأقرمت بالدية من مال الوارثين
سواها أجيب بحكمته لوجود الأثر وإن كان في المحضر خلل في توثيقه
- ١٣٨ محضر في دعوى قتل عمد من فاضى سنار والخرطوم في دار الحرب حكم فيها بالدية
في مال القاتل أجيب بموافقة الحكم وإنه قس في بعض ما جراه القاضي وذكر فيه
اعتماد عليهم بنية الطوع على بنية الإكراه في الإقرار أن اختلاف التاريخ أو لم يؤثر
الحكم فيه
- ١٤٠ محضر في دعوى قتل خنثى حكم فيها بالدية في مال القاتل لا قراره أجيب بحكمته
- ١٤١ محضر في دعوى قتل أحد القاتل فيها بالخطأ وصده العامة فخكم على الكل بالدية
أجيب بحكمته
- ١٤٣ محضر في دعوى قتل قمر لم ادعى عليه بدخاً فخكم عليه بالدية أجيب بمأمنه بوجهه

- ١٤٤ محضر في دعوى قتل خطأ أقر بها المدعى عليه فالزم بالدية أجيب بحجته
- ١٤٥ محضر حاصلا شهادة من فقد بصره بضربة بأنه لا دعوى له على أحد أجيب بأنه ممنوع حيث لم يدع على معين
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بنوت عمه المدعى عليه به فيكم بالقصاص على قول
الصاحبين بناء على الأمر الصادر الآن بالعمل به أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك ولو
المقتول ذميا
- ١٤٦ محضر في دعوى قتل بخنق شهدا الشهود بالقرار به فيكم فيه بالقصاص على مقتضى
الأمر الصادر بالعمل بقول الصاحبين الآن أجيب بموافقة الحكم بناء على ذلك
- ١٤٧ محضر في دعوى قتل عمه حكم به رد لاختلاله من أوجه بينت
- ١٤٩ محضر في دعوى قتل صغير يدفع أمه الحاملة له وسقوطه وسقوطها فوته حكم فيه
بالدية على الدافع لا قراره أجيب بموافقة وتداوله ذلك في كتاب الجنايات في ١٨
شعبان سنة ١٢٧٨ من هذه الفتاوى على سؤال من مفتي مديرية حرجا
- ١٥٠ محضر في دعوى قتل بقالب طوب عمدا واحدا الورثة بنت القاتل وهو مقرر حكم فيها
بالدية في ماله أجيب بحجته
- ١٥١ محضر في دعوى قتل عمه بصا كبير حكم فيه بالقصاص على قول الصاحبين للامر
الصادر به بعد الثبوت أجيب بحجته
- ١٥٢ محضر في دعوى قتل على جماعة من جهتين فصل الاستهانة من القاضي عن حكمها
فدكر فيه تفصيل طويل لعدم تحقق شيء
- ١٥٥ محضر في دعوى قتل عمه على معين من بلدة صغيرة عات المدعى عليه قبل الإثبات
أجيب بتفصيل الحكم بين وجود بينة على المدعى عليه فلا تسامه ولا دية على أهل
البلدة المذكورة والأفعاليهم ذلك أن ثبت وجود القتل مبنا وبه أثر في البلدة
- ١٥٥ سئل من المحافظة عما يتعلق بشؤون الدائرة الالهامية المنكحة من وقف عبد الرحمن
كتفداسا حل بولاق وكان صدر اعلام الحكم بان الساحن لجهة الوقف وأهله بطلانه
من مغاير الأحكام أجيب بأنه لا يلزم من بطلان حكم الاعلام لعدم الخصومة نزاع الشون
من جهة المحتسك أخ ما ذكره
- ١٥٦ محضر في دعوى قتل خطأ أقر به المدعى عليه ما الضرب المأهات ما حكم بالدية في
ماهما تصفين أجيب بحجته
- ١٥٧ محضر في دعوى شركة ملك في اطيان ومواس بسبب الاختلاط في تعيينه إلى
استمهم عن طالب منه البينة وأجيب بعدم بحثها إلى آخر ما ذكر
- ١٥٨ محضر في دعوى ذل على جماعة جاحدين وفامت بدينهم فشهدتهم أجيب بعدم
ترتيب شيء ما لم تقوم بينة مفيدة
- ١٦١ محضر في دعوى على ريس سابقه حليج قطن بامر حشيرة المحامي ترسها قتلته منها ثلاثة

- ادابع وهو مستخدم عند رب الا اقية اجيب بتفصيل في ذلك
- ١٦٢ محضر في دعوى قتل من اثنى على يد قاضي جرجاس سبق ورواه ورد في ٢٥ رجب سنة ٧٨ مقيده هذه الترجمة بسمرة ١٣٧ واعيد الا ان وصحح اجيب بما يفيد قبوله
- ١٦٣ محضر في دعوى عقار بين بدى قاضي دسم اول جيرة استنفهم عن حكمها اجيب بعدم
- ١٦٥ محضر صدر من قاضي اسنة طعن فيه بعض العلماء باوجهه وطلب من المعية بيان المصيب من الخطي اجيب بعدم واخذة كل لا تتناذه الى طريقة في المذهب
- ١٦٦ محضر من قاضي المنصور في دعوى ثمن حصنة فامر بين في ثاب وبقرة انكرت ثم ادعى الخصم دفعه اجيب بعدم قبول دعوى الدفع للتناقض بعد ان اقر
- ١٦٧ محضر من قاضي طنتا في دعوى دارايه مت فيها بينه من الخصمين اجيب بعدم
- ١٦٩ محضر من قاضي بتخصيص ورل احتيازي في ارض خراجية للعائلة الشواربية ورد بافادته مدير بين القايوبية بازع فيه بعدة منهم ابن المتروك واستند كل لفتوى اجيب بعدم
- ١٧١ سئل من محادثة مسر تانيا بما يعنى بالثبوت التابعة لدائرة الالهامية السابق اعطاء الجواب عن محضرها في ٨ ذي القعدة سنة ٧٨ بمره ١٥٥ من هذه الترجمة اجيب بتأ كيد ما سبق وبن ما يلزم لاسد الجواب الاول
- ١٧٣ محضر في دعوى د ر علي يد قاضي صهرجت سمع فيها بدة اجيب بعدم استيفائها الى احراد ك
- ١٧٤ محضر في حادثة من يدق عليها من مفتي مجلس المنصورة ومها فتوى وحاصلها تصادق من ورثه اجيب بما امره المتر بموجب اقراره ولا يتخذ لفسا مطر بالفتوى المخالف سواهما للحادثة
- ١٧٥ محضر في دعوى وقف على يد قاضي انسن سئل عنها من مصلحة ببت المال اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم
- ١٧٧ محضر في دعوى اثنين شر من واحد اقيمت فيها بينة من الطرفين وأرخت احداها اجيب بتقديم بينة ذي اليد وثلاث النصوص المفيدة
- ١٧٩ محضر من ضمن سمع من قاضي طنتا في دعوى عقار طالت فيها بينة من الطرفين فاقاهما أحدهما فاسمى عنها اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة ابضا وبين الامر في ذلك
- ١٨١ انظر الثاني منها نظير الذي قبله اجيب بعدم استيفاء الدعوى والشهادة
- ١٨١ المحضر الثالث منها نظير الذي سبق اجيب بعدم استيفائها وعدم صحة الشهادة وبين الامر في ذلك

صحيحة

- ١٨٣ المحضر الرابع منها نظير ما تقدم أجيب بقصور الدعوى وبين الامر في ذلك مع ما يلزم
- ١٨٥ المحضر الخامس منها نظير ما سبق أجيب بعدم الاستيفاء وبين الامر في ذلك وجواب المدعى عليه الشراعي يطابق شهادة شهودها دعواه
- ١٨٦ المحضر السادس منها دعوى دارا رثا أجاب المدعى عليه بشرائها من آخر بعد اقراره بذلك المدعى أجيب بانه يؤمر بتسليمها للمدعى لا قراره ما لم يثبت نافلا شرعا
- ١٨٦ المحضر السابع منها حاصله شهادة حسيبة بقطعة أرض محددة تعلق جامع كذا وقد أخرها الشاهدان شهرين أجيب بعدم كفايتها
- ١٨٧ محضر في دعوى طلاق شهد به معلقا على صحة البراءة من الحق والمستثنى أجيب بوقوعه
- ١٨٨ محضر في دعوى شركة في سواق بين فرسين سبني فيها اعلام يمنع آخرين عن الدعوى لا قرارهم لوالد المدعى عليه وفيها فتاوى معارضة ظاهر أجيب بالتعويل على سماع الدعوى الا ان صححت ولا يمنع منها الفتوى الاخرى
- ١٨٩ محضر في دعوى قتل عمد حصلت معارضة فيها بين معنى الاستئناف ومعنى الاحكام أجيب بحكمة الحكم ان لم يندقق بالطريق الشرعي ما يقتضى رد شهادة احد الشاهدين
- ١٩٠ محضر في دعوى سقيمة وحبس من سفن من بعض الورثى ام نصر لثمنها وللقصر ادعى الخدم الشراء منها اصاله ووصاية ومن باق اذ رثا واقام بينه على الشراء أجيب بنفاذ بيع الام نصيبها وفصل في نصيب الغصن
- ١٩٣ محضر في دعوى قيراطين في طاحونة اذ ادعى عاين مالها لاسيما منهم عن صحتها أجيب بعدمها الا انهم يعاملون باقرارهم
- ١٩٤ محضر في سد طافات للضوء أجيب بالتمنع اذا كانت كذالاب ولا صرر
- ١٩٥ محضر في دعوى في دار اقيمت فيها بينه من الصرورين أجيب بتفصيل من يعدم بينته بعد التخصيص
- ١٩٧ محضر في دعوى الى الصغير على معلمه المدفوع اليه ليعلمه ويسمعه بالاجرة فلف ذراعه حال استئذامه أجيب بعدم الضمان
- ١٩٨ محضر في دعوى باق من طاحونة كان يملكها البائع ارثا وباعها للمدعى عليه وقبض بعض الثمن وطالب به بالباقي فاقر له بذلك كله ما عدا كون ذلك ارثا فليست بينته على ذلك أجيب بمعاملته باقراره ولا تطلب البينة
- ١٩١ محضر في دعوى أرض غير منتظمة وغير مفيدة اذ رثا لدى قاضي اذ ضرورة استقام عما يترتب عليها أجيب بعدم صحتها
- ٢٠١ محضر في دعوى احد ورثة حصه من دار على امرأتين ادعى احداهما من قبل المورث أجيب بتفصيل في هذه المسئلة حيث لم ينضح الامر من هذه الدعوى
- ٢٠٣ محضر في دعوى استحقاق في وقف والتظر عليه لدى قاضي المنصورة أجيب بان

المدعى متناقض فيها و بعدم صحتها الخ
 ٢٠٧ محضر في دعوى استحقاق ونظر في وقف كائن بدمياط لدى قاضي المنصورة اقر
 المدعى عليه بما فيها اجيب بأنه يؤمر المدعى عليه ما بتسليم العقار لناظره معاملة لهما
 بالاقرار الى آخر ما فيه

٢١١ محضر في دعوى احد اخوين على الآخر باشياء ميراثا عن ابيهما وانكرها الاخر
 وادعى اقرار المورث بأنه لا يملك الا كذا وما عداه ملك لابنه وتنازعا في حدوث
 المتنازع به بعد الاقرار وعدمه اجيب بتفصيل في المسئلة

٢١٣ محضر في دعوى شراء بناء على يد قاضي المنصورة اقيمت فيها بينة وافتي فيها مفتي
 المديرية اجيب بتفصيل الحكم فيها على وجه يفيد عدم اعتبار الفتوى المذكورة
 وذكر التنازع اللازم للجواب

٢١٦ محضر في دعوى ثمن بغل على يد قاضي بلبيس اقيمت فيها بينة اجيب بعدم قبولها
 لما بين في الجواب

٢١٧ محضر في دعوى امرأتين ميراثا بنوة لعم مختلفتين تقر بالدي قاضي طنتداوة بها فتوى
 من مفتي المديرية اجيب بتفصيل اللازم للصحة والحكم

٢٢٠ محضر في دعوى أجرة أطيان من يدعى وكالة عن المالك في استئلاجه وتسليمه لدى
 قاضي طنتداو ادعى المدعى عليه الدفع لو كيل آخر وأقيمت بينة اجيب بان وكالة
 المدعى لا تثبت بالنسبة للوكالة بمجرد اقرار الخصم الى آخر ما ذكر مما يلزم في هذه المادة
 ٢٢٢ محضر في دعوى حصص في مكان من قبل الزوجة عن زوجها اقر لها بذلك باقي
 الورثة ثم ادعوا طلاقها المانع من الارث اجيب بقبولها وبين الوجه في ذلك الى قاضي

السويس

٢٢٤ محضر من قاضي سيوط في دعوى فراغ ست قطع أطيان خراجية اجيب بعدم صحتها
 وعدم استيفائها وبين ذلك

٢٢٥ محضر قدمت صورها سند الملك في جهات بدمياط لقاضي المنصورة اجيب بعدم
 كفايتها في قطع النزاع بدون مراعاة شرعية مع عدم الجزم بصحة الاستبدال وفساده الخ
 ٢٢٦ محضر في دعوى ازالة بكاررة على عبد باذن سيده لم تثبت اجيب ببيان الحكم مع
 تفصيله

٢٢٧ محضر اشهاد على هبة من اثنين لواحد دارا باسكندرية اجيب بتفصيل الحكم في هبة
 اثنين لواحد الخ

٢٢٨ محضر من قاضي طنتداو في دعوى زريبة وجرن اجيب بعدم صحتها وذكرفيه احكام
 الدفع بدعوى الاو الاستيلاء ونحوه وتفصيل ونقول شتى تتعلق بنوع هذه
 المسائل وتفصيل بين الخارج وذى اليد ينبغي الرجوع اليه ومراجعته

٢٣٣ محضر في دعوى طلاق معلق على صحة البراءة من المهر وفي نظير اعيان اجيب بوقوعه

بأننا وذكرا الفرق بينهما وما في رسالة ابن نجيم المنقول حاصلها المتضمنة كون الطلاق رجعا

٢٣٤ محضر في دعوى في شركة مضاربة برشيد صدق فيها فتوى ابن من الشيخ محمد عروس ومن مفتي اسكندرية مخالفة لتان لبعضها، أجيب انها دعوى غير واضحة وفيها احتمال فيطلب الايضاح ونقل فيه فروع فيما بعد اقرارا

٢٣٨ محضر من مجلس الاحكام سئل فيه عن حادثي قتل بسيوط محكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعي عليهما من أهل محلتي وجد فيهما القتلان مع تبرئة باقي أهل المحلتي صرحت بما وقعت فيهما معارضة بين مفتي الاحكام وقاضي ومفتي سيوط ووافقهما الشيخ الدوري مفتي اسكندرية سابقا أجيب بجهة الحكم اعتمادا على ما نقل عن نجم الدين بن خير الدين وذكرا في الجواب المعارضة وانصر لعلماء الصعيد المذكورين بما يطول فارجع اليه

٢٤١ محضر من قاضي مديرية الروضة في وقف وملاك أجيب بعدم صحتها
٢٤٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة ذكر المدعي انه غلب في الحدود وحدثها بحدود أخرى بعد جواب المدعي عليه بوضع يده على المدعي به أجيب بعدم صحتها لا توجه بينت وانها تستأنف ولا يضر الغلط في الحدود بعد اقرار المدعي عليه المذكور بخلاف ما لم يقر ونقل النصوص للفصلين

٢٤٤ محضر في دعوى عقار لدى قاضي الجيزة أجيب بعدم صحتها على الوجه الذي ذكر
٢٤٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى عقار على واضع اليد طلب من المدعي اثبات وضع اليد قبل سؤال الخصم واستفهم عن ذلك أجيب بأنه لا يتوقف سؤال الخصم على اثبات وضع اليد انما يتوقف على صحة الدعوى فان صحت سئل قبل الاثبات بل هو شرط في صحة الحكم بالملك المطلق وما شابهه ويلزم تحديد لشهود وضع اليد أو الاشارة
٢٤٨ محضر من نائب الشرقية في دعوى على ورثة بدين على مررتهم هوش وبيع وأجره دفعهما للمورث ولم يستلم المبيع ولم يعرفهم مع ذكر جهته والمستأجر أجره المورث ثابا من غيره أجيب بعدم صحتها مجتزعا ذكره المدعي لا يوجب فساد البيع الى آخر ما أوضح فيه ثم أعيدت المرافعة وأجيب عنها في ٢٢ رافعة ٢٥٧

٢٥٠ محضر من محكمة مصر بصلح وبراء عام بين اخوة كتب عليه من بعض العلماء بعدم منعه سماع الدعوى ببعض أطيان وأعيان عن المورث الخ أجيب بعدم سماع الدعوى من الاخوين على ورثة أخيه المبرأ بشئ يتعلق بالمورث. أبقى - الى البراء الى آخر ما بين به

٢٥١ محضر في دعوى طلاق وطلب اجرة حضانة ذكر المدعي عليه الطلاق وذكرا انها تعارضه في طلب الاجرة بغير حق ولما ثبت الطلاق باليمين ادعى الزوج التوافق معها على اجرة الحضانة ودفعها ماعلا أجيب بأنه لا يظهر كون ذلك مانعا من السماع

٢٥٢ محضر في دعوى بيع على يد قاضي المنية ذكر عنه نائب محكمة مصر انه قاصر من وجوه لم يعين منها سوى عدم بيان ثمن المبيع فطلب من الروزنامة ايضاح الوجوه اجيب باستحسان نظرها بمحكمة مصر لما اوضح وبيئت الاوجه ايضا

٢٥٣ محضر في دعوى وصى تلى من امر الصبي بعمل خارج عن صنعة فاختل فخذ اجيب بلزوم ما تنص بفرضه عبدا من الديعة الم يذهب نفع العضو والالزمت دية العضو

٢٥٤ محضر في دعاوى في وثائق الحادم بطنشداوارد من الاحكام اجيب بان فيها تناقضا واختلافا بين الدعاوى الثلاث فان اعيدت ووفق المتناقض مع الامكان تسمع والا فلا

٢٥٥ محضر في دعوى بيع ثدر بدمياط استدقت ارضه توقف فيها فاضى ومفتى دمياط اجيب ببيان حكم الاستتقاق لبعض المبيع وتفصيله وعدم صحة الدعوى والشهادة

٢٥٦ محضر سبق الجواب عنه بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٥ بقرة ٢٤١ ينعلق بطلب رد ثمن مبيع وأجرة تزييد الدعوى ما زيدا اجيب بان الحال على ما هو عليه في دعوى ثمن المبيع وتنصيل في دعوى لاجرة

٢٥٧ محضر مرسل من مفتي مجلس بها الشيخ عبدالرحمن الراجحي في دعوى قتل أقر المدعى عليه بالوراثة والعنل بمأركة آخر توقف فيها اجيب بايجاب نصف الدية في ماله مع امر اراء بالقتل بالمسوقة لعدم تصرحه بالعمد الى آخره

٢٥٩ محضر في دعوى قتل على جماعة بمجلس طنشداوارد من الاحكام اجيب بعدم صحتها وعدم مطابقة الشهادة

٢٦٢ محضر في دعوى من يدل وكيل في المصومة عن بيت المال بعقار ومثاقول على رجل وامرأة افرت امرأة باصل الملك للرجل المتوفى المدعى انه مات عن بيت المال والمائل لها بالهبة من ببله في الجميع ثم البيع للمدعى عليه الثاني من ببلها وادعى الشراء من قبل المرأذبل اقرار باصل الملك للميت وافامت المرأة البينة على دعواها اجيب بقبولها في الاعيان دون العقار الا ان يثبت الاستتقاق

٢٦٩ محضر في دعوى بيع من بعض الشركاء في عقار مشترك والبيع لمقداره عين اجيب بعدم صحتها وذكر حكم هذا البيع وهى لدى قاضي المنية

٢٧١ محضر في دعوى بعض عقار لدى قاضي المنية استقهم عما يجريه فيهم مع التخالف في بعض الحدود اجب بالتفصيل في ذلك وثبات النصوص

٢٧٣ محضر في دعوى ورثة على احدهم ببناء بمنزل وحانوت في الزقاق ينف اجاب عنهما مفتى الاحكام اجيب ببيان الحكم بخلاف جوابه واوضح الامر في ذلك

٢٧٧ محضر في دعوى قتل بمديرية اسنا لدى قاضيها وهى مفتى مجلسها ناقض فيه مفتى استئناف قبلى فرد عليه مفتى المجلس وتكرر ذلك اجيب بما لزم فيها وذكر وجه آخر لعدم قبول الشهادة

٢٨٨ محضر في دعوى زوجة ميتة على اخيهما الوصى ببعض اسما قها ذكر الوصى جوابها

بصفة مخصوصة ثم ادعى الوصي الاتفاق عليها وعلى اولادها فكذبته ففهم قاضي
سيوط تناقض الوصي بين جوابه الاول ودعواه فطلب الجواب فتوقف وكيل مفتي
استئناف قبلي اجيب بعدم التناقض وبين وجه ذلك

٢٩١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنصورة حكم فيه بالقصاص وناقض فيه مفتي
الاحكام بعد التصديق عليه من مفتي مجلس المنصورة فعارضه قاضي المنصورة
وطلب احالته على مفتي مصر اجيب بحكمه بالانقضاء اذا كان كل من الخردق
وانرش يطلق الى الآخر

١٩٦ محضر في دعوى استثناء سابقين من قسمة لدى قاضي الشرقية اجيب عنها بتفصيل
موضح فيه

٢٩٩ محضر في دعوى استحقاق نظرو دفن الارشدة حكم فيها بوجوبه من اجابها
الشيخ عبد الفتاح الجارم برشيد واطلها الشيخ محمد عروس اجيب بعدم صحتها
لا وجه بينت لامن جميع الاوجه التي استند اليها المبطل وقتل جميع ذلك

٣٠٤ محضر هو حجة تداع واصل استهم عنها قاضي المنصورة بوجهه عديد اجيب بانها لم
تسمع فيها دعوى شرعية على مفهم منها وبين ما يلزم ومع ذلك ذكرت اجوبه ما استفهم
عنه ووضح اتمام

٣٠٦ محضر في دعوى قتل عم سبق الجواب عنه بتاريخ ٣٠ ح سنة ٨٦ قيد في هذه
الترجمة بعمرة ٢٥٩ برده للاستئناف فاعيد بقرن الاستئناف اجيب برده تأييد التبين
عده وقد سبق ايضا اللزم اولا

٣٠٧ محضر في دعوى دين من وكيل احد الورثة على بعض في التركة فاست على اقرار
المورث به بينة اجيب بعدم قبولها

٣٠٩ محضر في دعوى قتل عم حكم فيه بالقصاص اجيب بان الجكار البودوبيل كبر
الصغار حيث لا اجني الا انه يلزم له حقه سبق الحكم بالوفاة وانحصار الارث

٣١٢ محضر في دعوى قرض اجيب بان من شروطها ذكر القبض وصرف ذلك الى حاجته
وانه اقترضه من مال نفسه ولم يصرح به بقبض القرض من ماله الخ فتستأنف

٣١٣ محضر في دعوى دين سبق قيده بعمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بتدوير الشهادة وانه سيأتي
بيان وجه القصور بتاريخ ١١ ح سنة ٨٧ من هذه الترجمة بعمرة ٣١٢ من هذه
الترجمة عقب هذا

٣١٤ محضر في الدعوى المذكورة قبله اعيد ثالثا اجيب بان القاضي اعلمه لم ينأمل في
الجواب السابق الى اخر ما اوضح

٣١٥ محضر في دعوى عقار من امرأتين قبيلتين لدى قاضي منسفيس حكم فيها ثم سمعت
لدى قاضي المنية واستفهم عن امور فيها اجيب بتفصيل فيها

٣١٩ محضر في دعوى عقار من ورثة على آخرين لدى قاضي العشن اعترف به لدى دايهم

في حكم به لهم اجيب بمعاملتهم بموجب اقرارهم وان كان في الدعوى قصور
 ٣٢٢ محضر في دعوى قتل عمد سبق اعطاء الجواب عنه وقد بهذه الترجمة مرتين الاولى
 بنمرة ٢٥٩ والثانية بنمرة ٣٠٧ ثم اعيد اجيب بان الدعوى مستوفية ولم يظهر
 الاكتفاء بشهادة الشاهد من

٣٢٥ محضر في دعاوى وورثة الخادم التي سبق اعطاء الجواب عنها وقيدت بنمرة ٢٥٤ من
 هذه الترجمة اجيب عنها بقبولها للحصول التوفيق و بين الوجه واختلاف التصحيح في
 بعض ما وجد فيها الى آخر ما اوضح

٣٢٦ محضر في دعوى قطعه ارض ودار لدى قاضي شلشلمون اقيمت عليها بينة ان اجيب
 بقبول احدا مما بقيد مذكور به وعدم الاكتفاء بالثانية على الوجه الموضح به
 ٣٣٠ محضر في دعوى نكاح بنت رجل اقيمت عليها بينة شهدت بان اباها زوجها وكانت
 حاضرة فقالت ابا بالغة ولم آذن لابي في تزويجي بالمدعى العقد له بل بغيره اجيب
 بتفصيل المسئلة وما يلزم اجراؤه

٣٣١ محضر في دعوى وصية بثلاث عقار مملوك واطيان خراجية اميرية اقيمت عليها بينة
 اجيب بصحة الدعوى والشهادة بالنسبة للعقار المملوك دون الاطيان وبان شهادة
 الشاهد من المذكورين غير صحيحة

٣٣٣ محضر في دعوى طلاق من امرأة على ضررها بعد المولود اقيمت فيها بينة على الزوجية
 الى الموت والاقرار بها من الزوج قبل موته بخمسة ايام وادعت الاخرى الطلاق الثلاث
 قبل الموت بعشرين يوما في حكم لها الميراث اجيب بصحته في ذاته ان لم تقم بينة على دعوى
 الثانية المذكورة ولا تدخل المسئلة فيما وقع الخلاف فيه وأوضح ذلك

٣٣٧ محضر في دعوى عقار ارثا مدعى الا آخر شراء من المدعى ومورثه اقيمت عليها بينة
 لدى قاضي المنية واستههم عن أنباء اجيب بعدم قبول الشهادة وباللوم عليه في مثل
 هذا التوسع

٣٣٩ محضر في دعوى عقار حكم فيها من قاضي الفيوم وحرر بها اعلام واريد اعادة الدعوى
 فاحيل بطلب الجواب عما يرى فاجيب بقصوره في هذه الصورة ولا مانع من استئنافها
 وبعد تنعيم ما يلزم شرعا كل ما ثبت يحكم به الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى قتل لدى قاضي سيوط نافض فيه مقتى الاحكام بعدم صحة الدعوى
 لعدم بيان كون ضرب المدعى عليهم مائة او مائة واثنين من غيره اجيب بعد
 حصول منافسات بعدم صحتها من حيث ايجاب القصاص والديه لامن حيث التعزير
 الى آخره

٣٤٠ محضر في دعوى شراء ثورين لدى قاضي طشتا ووجد من مدعي ما يوهم التناقض في
 كيفية دفع الثمن فاستفتهم عنه اجيب بطلب البينة على ما اوضحه آخره ولا يعد تناقضا

٣٤٢ محضر في دعوى ارث بنو العالمة لدى قاضي اسكندرية حصل فيها تناقض بين ما ذكر

اولا واخر اوان لم تصح الاولى فاستقيم عن ذلك اجيب بعدم سماعها لذلك على القول المصحح

٣٤٨ محضر في دعوى هبة اطيحان لدى قاضي المنوفية اقيمت عليها بيعة اجيب بعدم استيفائها لعدم اثبات التوكيل ضمن الدعوى

٣٥١ محضر في دعوى جوار ادعى المدعى فيه الشراء وانه نتاج بائعه وادعى الاخر كذلك اجيب بتفصيل حكم دعوى النتاج الى آخره

٣٥٢ محضر في دعوى وصية بغير اطين وعشر في تركة لدى قاضي استنا اجيب بعدم صحتها لقصور التحديد في العقار المدعى فلم يصح الحكم ولزوم استئنافها

٣٥٦ محضر في دعوى مرض في تركة لدى قاضي سيوط وقع فيها مناقشة واجوبة بين مفتي الاحكام وقاضي ونائب سيوط مراروا قل كل نصوص الدعوى مطولة واحيل الامر فيها

لمنع الاشكال اجيب بما لزم مع بيان دواعي التصوص الى آخره توصح

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم فيها بالقصاص من فاذي كردفان اشترع عليه مفتي السودان بسقوط القصاص للشبهة التي ظهرت له ووجوب الدية واقاد معني الاحكام

صحة الحكم اجيب بانه لا حاجة لاعادة الاعلام المترفيه القاتل بالقتل لعدم وطلب الاولياء القصاص الخ

٣٦١ محضر في دعوى قتل عمدهم من مدرسنار بركاته عن الحكمه دار الوكيل عن خديو مصر لمن لا وارث له بدون اثبات او كالات بالبيعة مع اقرار القاتل بوجوب القصاص

ناقضه مفتي الاحكام سابقا ولا حرج بلزوم الاثبات بالبيعة وعارضا هذا الماضي اجيب بان المقرر يعامل باقراره بلا حرجكم امام مع الانسكار فيسلم اثبات الوكالة كما ذكره المذكوران على المعول عليه

٣٦٣ محضر في دعوى قتل عمدهم فيه بالنصاص فيما قض في صفته بعد قهر براء علامه بطلب المجلس الخصوصي بعضهم بكلام طويل الدليل اجيب برد تلك المرافعة بما

هو اطول وتعلت النصوص اللازمة وسيأتي ما يؤيد توجه الاول مرة ٢٣٩

٣٧٠ محضر في دعوى ورثة على ثلاثة بقتل مورثهم عمدا ويا سرار اثنين منهم بذلك فاقرو الاثنان باقرارهما بالقتل مكرهين الا ان اقرارهما موجب للدية ولم يثبت ثبتي سوى

ذلك من كل من الفريقين اجيب بلزوم الدية المقرين لنص ادق الفريقين على حصول القتل من الاثنين وان اختلفا في صفة القتل

٣٧٢ محضر لدى قاضي رشيد في دعوى وكيل عن وصي بل فاصرة باستدعاءها مع عقارها ادعى بعدمدة الملك لنفسه ولموكلته في بناء ذلك العقار ووجه المطالبة اقصاه في

دعواه فاحتج بعدم ايلوا ذلك له حين الدعوى الاولى اجيب بعدم سماعها ووضح ذلك

٣٧٦ محضر من قاضي دمياط في دعوى وهن منزل مشنرك بين زوجين حكم حيه بشهادة

ابنهم ما لمرتهن بعد اقرار الزوج بالدين المدعى به عليه والرهن من قبله باذن زوجته
كالدعوى وانكار زوجته اجيب بعدم صحة الحكم بشهادة الابنين باقرار ابوهم
بالرهن من قبلهما ووضح ذلك

٣٧٧ محضر متعلق باطيان عشورية بسع الحق من بعضها وتنويز عن الحق من بعض شائعا
لاشخاص اجيب بعدم استقامته فيقتضى تغييره الخ

٣٧٨ محضر في دعوى جنايه ضمنت فيه الدية لموت النجى عليه منها وفيها جراحة في جلدة
الانف لدى قاضي دمياط ومجلسها اجيب باجمال في جواب المدعى عليه فان فسر بما
يفيد أن الجرح تشا بفعله يعامل بموجبه كما ذكر مفتيها وكذا الوقامت بيته على ذلك

٣٧٩ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنوفية عجز عن اثباتها ولم يلتمس اليمين خلف
الناضي المنكر لمحق فاصر ين من الورثة لا امتناع الجسد عن طلبه فتوقف في ذلك مفتي
استئناف بحري اجيب بجهة المنع للعجز سواء بطلبه بان للقاضي ذلك اولا وذكر انه لم يقف
على نص صريح في كون ذلك للقاضي اولا بل ينصب وصيا لطلب اليمين واستظهر
ان له ذلك

٣٨٠ محضر ان احدهما من قاضي الشرقية والساني من قاضي المنصورة ردهما مفتي
الاحكام بعدم الاستيفاء وادعى متى استئناف بحري باستيفائهما اجيب ببيان ما هو
لازم فيهما تفصيلا

٣٨٢ محضر في دعوى بساء دار وبيت قهوة بدمياط افاد صحتها مفتيها دعوى وشهادة
اجيب بنقيضه ووضح

٣٨٧ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة استفتي عنهما مفتي الاحكام وفي الورثة
حمل فتوقف ثم انعمل الحمل ذكر الاجب بعدم صحة كل من الدعوى والشهادة واشير
فيه الى وجه الفساد عند الاعادة وهي مؤرخة ٢٣ ن سنة ٢٩٠

٣٩٠ محضر في دعوى قتل عمد على ثلاثة لدى قاضي المنصورة وهي الحادثة المقبدة قبله
اجيب بعدم مطابقة الشهادة وفيها قصورا

٣٩٤ محضر في دعوى قرض لدى قاضي رشيد اقيم عليها البينة بالاقرار اجيب بقبولها
بعد التعديل

٣٩٤ محضر ان في اثبات ودينه من طرف قاضي المنية اجيب بعدم استيفائهما ووضح
اللازم لذلك

٣٩٦ محضر في دعوى القتل التي فيد محضرها في هذه الترجمة بنرة ٣٩٠ أعيد ثالثا اجيب
بأنه لا تخليف مدرك العجز عن البرهان الا بالطلب والعاجز ممنوع وحق القاصر باق الخ

٣٩٧ محضر في دعوى دفع ضرر بفتح طافات لدى قاضي رشيد اجيب بتفصيل الحكم في ذلك

٣٩٩ محضر في دعوى ورثة وورثة وورثتهم حمل اجيب ببحثها والحكم بها بعد استيفاء اللازم
ما عدا المل بل يوقف نصيبه الخ

- ٤٠١ محضر في دعوى قتل عم لدى قاضي المنوفية اقر الخصم بما يترتب عليه الدية وانه كان مكرها على الاقرار وطلب بين الورثة كلهم على ذلك والمدعي منهم اثنان بالغان والباقي قصر اجيب بوجوب الدية ودعواه الا كراه غير معتبرة لعدم بيان ما يكون اكراد اوله تحليف البالغين على نفي الا كراه لو صحت دعواه وعلى نفي الكذب فيه ويقضي لهما بحصتهما ويتنظر بلوغ الباقي
- ٤٠٣ محضر في دعوى دين قرض في تركة اقيمت عليها البينة اجيب بانه يقضى به بعد استيفاء اللازم وعين الاستظهار
- ٤٠٤ محضر في دعوى شركة ملك في مال بمحكمة السويس ورد من المجلس الحسبي اجيب بقصور في المحضر ولزوم الاعداء
- ٤٠٥ محضر من قاضي سيوط في دعوى بيع الاستيجار اجيب بعدم صحتها وكذا الشهادة الى آخر ما اوضح
- ٤٠٦ محضر في دعوى قتل مجلس المنوفية لم يبين انه خطأ او عمد ولا آتت استنفهم عن صحتها وعدمها وهل هناك فرق بينها وبين الشهادة الى آخره اجيب بالفرق وعدم صحة الدعوى دون الشهادة وذكرت النصوص ووجه الفرق
- ٤٠٦ مطلب دعوى القتل بلا يبار انه عمد او خطأ لا يصح
- ٤٠٨ محضر في عقد تنازل عن بناء وارض وآلات نظير تسديد ما على المتنازل من المطلوب لبنت المال بغائضه اجيب بعدم صحته
- ٤٠٩ محضر في دعوى ورثة اودى على رجلين بقتله لدى قاضي المنوفية مجلسها استنفهم من المفتي والقاضي عن قبول شهادة الذميين على المسلم بالنسب مع انكار الخصم الحق وهل ينتصب أحد الورثة خصما عن القاصر في اثبات النعز برحق الميت وعند المحضر عن اثبات الوراثة والوكالة هل لهم التدليف فان نكل يكونون خصما في اثبات الدعوى بالبينة او في الاستخلاف فقه الى آخره اجيب بعدم صحة الدعوى للاجمال مع بيان اجوبة الاستنفهامات والفرق بين مالو ادعى بحق على الميت وله في وجهه من يقر بالوراثة الى آخر ما اوضح
- ٤١٠ مطلب هل تقبل شهادة النصرانيين على مسلم بالنسب مع انكار الحق المدعى الخ
- ٤١١ مطلب لا ينتصب الوارث خصما عن الميت بدون اثبات الوفاة والوراثة بالبينة عند جود الحق المدعى به ولو كان الخصم مقرا بالوفاة والوراثة لاف مالو ادعى حق على وارث ميت مقرا بالوفاة والوراثة منكر للحق
- ٤١٢ محضر اذ هاد بطلاق امرأة استنفهم عن دخولها في الدية الدال على والتاسع من لائحة القضاة اجيب بعدم ظهور دخوله وأوصح ذلك
- ٤١٢ محضر من قاضي طنطا يقتل صغيره على رجل اجيب بعدم صحة الدعوى
- ٤١٣ محضر في دعوى لدى قاضي المنوفية ورد من بعض ورثة جده في عطية منسوب لمسجد

الموافق اجيب بعمالة المقر منهم بموجب اقراره واعتبار اليد لباقي الورثة وعدم
تكليفهم البينة بل على مدعى الوقف وعدم الحكم بالوقف بمجرد بعض آثار ميثاة
وم حاض قديمة الخ

٤١٤ محضر في دعوى قتل عمدة بسوقة على قول الصاحبين واللائمة الثلاثة الصادر العمل به
لاقرار القاتل بذلك اجيب بموافقة

٤١٥ محضر في دعوى طلاق ثلاث من احدى الزوجتين على الاخرى بعدم موت المورث
اقيمت عليها بينة اجيب بعدم التصاع بالحرم من الميراث بهذه الشهادة

٤١٦ محضر في دعوى عقار حكم به للمدعى عليه وبمنع المدعى اجيب بقصور فيه ولزوم
استئناف الدعوى والشهادة

٤١٧ محاضر من قاضي الدلتجات استههم عنها قاضي البحيرة وهي أربعة واعلام خامس من
قاضي البحيرة استههم عنه ايضا اجيب بعدم انتقاض ما تضمنه الخامس من الاقرار
بدنوة أحد الاولاد بما تضمنه أحد الاربع من العجز عن الاثبات وعدم بطلان
المتضمن طلاق الزوجة وبقصور في الاعلام المتضمن الحكم باغنام الميت وكذا
الحكموم فيه بالمبلغ على التركة

٤١٩ محضر من طنتداني قضية ورثة الخادم سبق ما يتعلق بها في الترجمة مرتين اولاهما
في ١٢ محرم سنة ٨٦ بمر ٢٥٤ والثانية في غاية م سنة ٨٨ بمر ٣٢٥ اجيب
بعدم تمامها وبين ما يلزم لذلك

٤٢٠ محضر من قاضي المنصورة شهد فيه معتقان للميت المدعى على ابنه بدين منكر له
واجتهقه ما فاقام المدعى بينة على عتقه ما من قبل الميت وبعثي خمسة من الجوارى
واثنين من العبيد فاستفهم عن ثبت عتقه اجيب بعد استيفاء اللازم يثبت عتق
الشاهدين لا بالدين لكونه سببا للحقه لا محالة وبعثي النسوة الخمسة لعدم توقفه على
الخصوصية دون العبدین الاخيرين عند الامام

٤٢٣ محضر في دعوى عقار لدى قاضي المنية اجيب بعدم صحته او كذا الشهادة وبين ذلك
وما يلزم

٤٢٤ محاضر اربعة من مديرية بربريد عاوى تتعلق بميت بخصوصية من نصب وصيا مع غيبة
الورثة كتب عنها من مجلس محكمة مصر بعدم صحة نصب الوصى لعدم انقطاع
الورثة غيبة اجيب بالتصديق وبين ما يلزم

٤٢٥ محضر في دعوى مضاربة فاسدة لدى قاضي المنية حكم فيها بضممان المال على المضارب
وأجر المثل له وأفتى بموافقتهم مفتي المديرية وتوقف فيها القاضي الخلف اجيب بعدم
صحة الحكم لملك المضارب الايداع ولو فاسدة الخ

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية في دعوى طلاق بعد الموت من أحد الورثة على زوجة الميت
قامت عليه بينة فرد المقتى شهادته للتأخير بالاعذر اجيب بعدمه لعدم تحقق التأخير

مع العلم بالمعاشرة بلا عذر الخ

٤٣٠ محضر من قاضي المنية في دعوى دين على ابني ميت على مورثهما ادعيا ايفاء فادعى المدعيان اقرارهما بعده الى الموت اجيب بغير اخذ المدعى عليهما باقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بيمينه أو تصديق باقي الورثة وبصفة الدفع لو ثبت

٤٣١ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة سابق ورود محضر نظيره وقيده الى هذه الترجمة في ٢١ ربيع الآخر سنة ٩٢ بكرة ٤٠٦ أجيب بعدم صحتها فلا يسئل الخصم عنها وبين النص في النظر السابق

٤٣٢ محضر في دعوى قتل عمد لدى قاضي المنصورة اجيب بعدم الاكتفاء فيها بالشهادة الموجودة مع بيان ما يلزم ايضاحه

٤٣٤ محضر في دعوى القتل المقيدة قبله بكرة ٣٢ : أعيد بعد شهادة آخر بالقتل وبالنسب وشهد احد الشاهدين أولا بالنسب ايضا أجيب باعتبار ذلك متيذا بما أوضح في الجواب

٤٣٦ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل حكم فيه بالدية فماتت فيه أو باب المجلس الاول بحكمة مصر مرتين وناقضهم القاضي وقتي استئناف بحري مرتين بما يسؤل ذكره أجيب بالاكتفاء بما ذكره القاضي في صحة الحكم

٤٤٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل عمد حصل فيها تناقض بالدعوى على رجل ثم الدعوى على آخر من وصى على تصروكيل عن بالغته فنع ثم أقيم وصى آخر فادعى على الآخر فاقرب قتل بمحدد بلا عمرية بالهدأ أجيب بايجاب الدين على التجاري به العمل حتى يقول عمد الخ

٤٤٥ محضر لدى نائب المنية في دعوى عقار ارثا اجيب بعدم استيفائها وبين ما يلزم فيه والحكم المترتب عليه

٤٤٩ محضر من قاضي المنية ثبت فيه استحقاق ناة بانتاج على مشتر من آخر فادعى بانه على المستحق بانتاج ايضا فاقضوا القاضي في صحة خصومه ومته مع الاستدق لما ذكره اجيب بصحة خصومه وذكر النص على ذلك

٤٥١ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل على شخص من بشلوش لا آخر اقيمت فيها بينة على الارث والقتل اجيب بعدم الاكتفاء فيها

٤٥٥ محضر في دعوى قتل لدى قاضي المنصورة اقيمت عليها بينة اجيب بعدم قبولها ولا يطلب الا امر بالضرب ولا يسأل بدون دعوى

٤٥٩ محضر من قاضي المنصورة بدين مرتين حكم به في ركة المنة من غنا فنفسه مفتي استئناف بحري من خمسة اوجه وأخل الحكم بها اجيب بصحة رد نيل وجه منها بما توضح به

٤٦٣ محضر من سيرة محكوم فيه بها في محكمة مسر الشرعية سأل عنه أمين بت المال ففرا

اعدم ذكرها يوم الوفاة مع سند ودية ودية لا آخر ومع ذلك لم يثبت شرعا اجيب
بانه اذا لم يوجد تحت يمين القضاء بعد سماع من يدعي الايضا ان لم يثبت كريمة الوفاة
الا بعد تحنيطه بأحد الجاس واستوفى الحكم في هذا

٤٦٤ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل عمدا قرا الخدم به خطأ فقام الورثة ببنية على اقراره
بالعدو بالورثة اجيب بعد تزكية الشهود بحكم بالنسب ثم بالقصاص

٤٦٦ محضران من قاضي المنصورة اوفى في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالقصاص بعد استفتاء
مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري واشتبه من وجوه اجيب بالتصديق
فيها الا الواحد - - - مرة ٧١ في دعوى قتل نيرانا اول توقف فيه مفتي
الاستئناف ايدوا اشتبه من وجوه اجيب بعدم استئناف المحضر الى آخر ما توضح به

٤٧٦ محضر من قاضي طنطا بدعوى بيع عقار مرقعة بصفة صلب فيها المانع عن المعارضة فحكم
بمنع المانع على اقراره بدعوى بغيره مفتي درر بسقوط من اوجه ثلاثة فما قضاه قاضي
صندوق الاستئناف وباتت بسيوونة فما قضى الجميع منقضى المديرية ثم احال مفتي
الاستئناف قاضي على غيره اجيب بعدم الاحتجاج الى تمييزه والاكتفاء به واوضح جميع
ذلك

٤٨٠ محضر من قاضي المنصورة بدعوى قتل عمدا اقيمت عليها ببنية ثم نصادق المتداعيان
على اقرار المدعى عليه بتدخل المدعى عليه بكيفية منصوصة وهو ضرب المدعى
عليه المعتول او لا وضرب آخره ثانيا لانه كانت به حياة مستغرة بعد الاول اجيب
بنفي انتصاص عن المدعى عليه وعليه التعذر الى آخر ما توضح به

٤٨٣ محضر من قاضي شلشون بدعوى دار حكم فيها بالمدعية ثم استنهم عن سماع الدعوى
فيها ثانيا من قاضي الشرية اجيب بعدم استئنافها بسا ضرفيه وجرا زسماها ثانيا

٤٨٦ محضر من قاضي المنصورة بدعوى قتل على اربعة اشخاص من ضمن خمسة اقيمة فيها
البينة على وكالة مدعى والذنب وحكم به ثم اقيمة على القتل فردت الثانية بمقتوى
مفتي المديرية اجيب بعدم صحة الدعوى والحكم بالو كالة والذنب وعدم افادة
الثانية ايضا

٤٨٩ محضر سبق تبينه في ١٩ محرم سنة ٩٦ من قاضي المنصورة في هذه الترجمة بخررة ٤٦٦
اعيد ثانيا مشروحا عليه من القاضي بانه كان استوفى اللازم - - - ما توضح اولها وانما
في الكتابية نصور اجيب بانه اذا كان كذلك يصح الحكم وان كان الاعلام
قاصرا

٤٩٠ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل موجب للدية حكم فيها بذلك وصدق عليه
مفتي المديرية وتوقف فيه مفتي استئناف بحري من حيث تخيير القتال في نوع الدية
التي تدفع وذكر الاختلاف المذكور في دية شبه العمد الخ اجيب بتعيين كون الحاصل
شبه عدوان الذي عليه العمل صحة القضاء في دية شبه العمد من الانواع الثلاثة ولا

تخليط الا في الابل لكن توقف في قبول الشهادة لظهور اختلاف المكان الى آخر ما توضح في ٧ شوال سنة ٩٦ وستأتي هذه الدعوى بكرة ٤٩٧

٤٩٣ محضر من قاضي المنصورة في دعوى حق باقى تركه من زوجة على ابن زوجها فادعى طلاقها ثلاثا واقامت البينة اجيب بقبولها على الدفع المذكور الى آخر ما توضح
٤٩٤ محضر من قاضي المنصورة بدعوى طلاق على الزوج مرتين استفهم عنها القاضي من جهات اجيب يلزم اثبات توكيل المدعى لدخوله تحت الانكار وباقى دعواه الى آخر ما ذكر فيه

٤٩٧ محضر من قاضي المنصورة في دعوى قتل سبق ورود محضرها وقيد بكرة ٤٩٠ ثم اعيدت كالارلى وكذا الشهادة فظهر اختلاف بينهما في المكان وعجز المدعيان عن الاثبات اجيب بمنعهما الخ

٤٩٩ محضران من قاضي المنصورة بدعوى قتل الاولى اقيمت عليها البينة بالاقرار اجيب بان فيه قصور الما بين والثانية بكرة ٣ استفهم عن حكمها بعد اقامة البينة على الموت والوراثه اجيب بعدم صحتها لعدم الجزم بها بل الحاصل مجرد اقرار المدعى عليها

٥٠٥ محضر من قاضي كردفان في دعوى على ثلاثة بقطع الطريق وحصول قتل عمد فيه وحكم فيه بالقتل حدا وصدق عليه من مجلس محكمة بمصر ما لم يرجع المفرون عن اقرارهم فسقط الحد فاستفهم من مهر دار الجناح الخديوى كيف يسقط القتل عنهم مع اقرارهم به عمدا اجيب بان الحكم صدر بقتلهم حدا فيقام عليهم لاقرارهم ما لم يرجعوا فيسقط فلوس سقط ينظر فان ادعى الولي ان الضرب حصل منهم معا او متعاقبا يحكم بما يترتب على كل بموجبه الى آخر ما توضح

٥٠٨ محضر من قاضي طنطا بدعوى قتل بنين عمدا فادعى المدعى عليه بقتله بشمروخين منه ومن آخر عمدا فحكم على المقر بالقتل قصاص فتوقف مفتي استثنى بحرى لعدم بيان صفة الشمروخ وطلب من قاض حلف البيان اجيب بعدم وثقة في ذلك لتولية قاض آخر ما لم يصدر له امر بالحكم بالقصاص على مذهب من يراه الخ

٥١٠ محضران من قاضي الجيزة أحدهما بدعوى بئس جال على وارث مدة سافه ماذا يصنع فيها والثاني بدعوى حصة في منزل ارثا انكرت فادعى عليه الاقرار اجيب عن الاولى باستثناها وعن الثانية بصحتها وبين ما يلزم فيها الخ

٥١٢ محضر من قاضي المنصورة وهو متعلق بالسابق فيده في هذه الترجمة بكرة ٤٩٤ اعيدت هذه الدعوى ثلاث مرات في دعوى طلاق اجيب بعدم صحتها لما سبق وبين اللازم

٥١٣ محضر من قاضي اسكندرية في دعوى قتل عمدا لرجل فرنساوى اقيمت عليها بينة اجيب بعدم القضا عليها لعدم استيفائها

٥١٩ محضر من قاضي البحيرة في دعوى قتل عمدا حكم فيه بالوفاء والوراثه بما على شهادة بان

قاضي اسكندرية قضى بذلك وانيمت بينة على اقرار المدعى عليه بما بالقتل اجيب
بعدم صحة الحكم المذكور لعدم الاستيفاء وبان شهادة الاقرار فاصرة عن افادة
موجب القصاص وبين ذلك الى آخر ما ذكر فيه

٥٢٣ محضر من قاضي قناني دعوى قتل منع فيه من سماعها لعدم صحتها فاقض فيه مقتى
استئناف قبلي بحجة دعوى أحد الورثة وكتب في ذلك مرتين اجيب بالعمل بما تضمنته
كتابته واوضح ما يلزم

٥٢٥ محضر من قاضي بورسعيد في دعوى قتل عمد أقر القاتل بضربه بالشيش للدفع عن
نفسه وموته بذلك مقتى مدبرية الشرقية بايجاب الدية ما لم يقل عمدا على رواية
ابن بوز، ففتوؤنا مقتى وطلب الجواب بواسطة الحقاينة عما رغبه أجيب بايجاب
القصاص ما لم يثبت الدفع عن نفسه حيث لم يكن المقتول منهما بالشيش والمكابرة ولم
يثبت الدفع عن نفسه حتى على هذه الرواية وبين ما يلزم لذلك

٥٢٨ محضر من قاضي الشرقية بدعوى مبلغ من ذهب ونضفة صرف بالاذن أجيب
بغصورها وعدم الاكتفاء بما سطر فيها

٥٢٩ محضر من قاضي طنطا بدعوى ذل حكم فيه بالغصاص فتوقف فيه مقتى استئناف
بحري لما نسب لوالى بعد الحكم ان الشاهدين من اهل أقرب المحال الى مكان القتل بناء
على قول الامام اجيب بانه لا يظهر القطع بطلان القضاء بحري مما نسب الى والى الخ
٥٣٠ محضر من قاضي سيوط في دعوى قرض لم يبين بعض صنف عمله وباردب ونصف
فولا توقف فيه القاضي والمفتى ومقتى استئناف قبلي واستفهم عن المادة من أوجه
اجيب بعدم صحتها ما اوضح

٥٣١ محضر من قاضي بني سويف بدعوى قتل عمد سمعت استفهم عما يجري في تميمها
اجيب بتفصيل اللازم

٥٣٥ محضر من قاضي المنوفية بدعوى طلاق بعد موت الزوج محرر بها نسختان كتب
عليهما فتاوى مختلفة وبواسطة الحقاينة طلبت الاجابة عنها أجيب بان ما افاده مقتى
المدبرية في محله الخ

٥٣٦ محضر من قاضي الشرقية متعلق بالمادة التي قبل محضرها في هذه الترجمة بنبذة ٥٢٨
بعد توقف المفتى عن جوابه اجيب بعدم اعتباره واوضح ذلك

٥٣٧ محضر من قاضي البصرة بدعوى قتل عمد سبى نظيره وقيد بنبذة ٥١٩ من هذه
الترجمة ثم أعيد الآن اجيب بعدم الاكتفاء بثبوت حكم قاضي اسكندرية بالنسب
بدون الدعوى والشهادة ضرر بحال القضاء على قول الاكثر الى آخر ما توضح

٥٤١ محضر من نائب الشرقية في دعوى رجل وكيل عن امرأة باعطاءها المدعى عليه مبلغا
من النقود ليتجر فيه لنفسه فاجاب بانه يستحق قبلها ضمن مبلغ ذكره حصته فيه ارثا
وامر باخذ من امهات اقل مما ادعى به الخ أجيب بحال المفري باقراره ويؤاخذ

التأني فرد من مجلس المحكمة بمصر للتخليف نظر القاضى انه
حصل التخليف فرد ثانيا من المجلس بانه لا يلزم من التخليف الخلف ثم عزل القاضى
وأقيم غيره اجيب بان الدعوى والمنع قد تم بالنسبة للبلغ فاد احضر الوصى والمحضر
واعيدت الدعوى وعجز وطالب الخليف حمله العانى الخ

٥٦٨ محضر من قاضى المدد وردة في دعوى قتل عمه دفعها المدعى عليه باصرار المقتول
بما يفيد انه لم يصبه احد وانها بمصاء الله وقدره بدين جناية لا حد ونبت ذلك لاقرار
حكم بالمانع رتب على عليه معنى المديرية فتوقف في الدفع ففى الاستئناف اجيب
بعدم نهو والاكتفاء بالدفع والشهادة وأوضح ذلك

٥٦٩ محضر من قاضى مدعى فى دعوى سفارار دفعها المدعى عليه بوضع يد والده
تتمين سنة وأقام بة على الدفع اجيب بعدم الاكتفاء بهذه الشهادة وأوضح
ذلك الى حرماديه من التعرض لكلام مفتى يوصو غيره

٥٧٢ محضر من قاضى جرجا في دعوى قتل عمه حكم فيه بالخصاص بدين اثبات الرواية
ضمرا اندعى مع الانكسار كذا بدمى فى اعلام آخوه من هذه المحكمة فوقف
فى محنته ارباب مجلس المحكمة السريعة بمصر فنادى القاضى وتكررت
الماقصة اجيب بنزوم اثبات النسب او الدماء به سابقا لا نكار ذلك وصار
التعرض بانه من لائحة انما حكم السريعة بما يطول لاستناد القاضى اليه فى
ما تضمنه

٥٧٦ محضر من قاضى القبول استتبعهم عن اوجه فيه فتابه بعد سؤاله فنته فلم يوضح
المراد اجيب بالايضاح وبيان الالواح المستتبعهم عنها وهو تعالى بدعوى عقار
ذكرت حدوده وكل يدعى وضع اليد

٥٧٨ محضر من قاضى الفيوم فى دعوى ودعة واشترى ومصر عابا لتفهم عنها من مفتى
المديرية فلم يفده بما يفيد وتكرر فاسل الى المقابلة اجيب بما يوضح المقام وذكر
فيه بان ضابط التيمى والمضى رد يلزم فى هذه المسألة والنصوص المتضمنة
فى الموضوع

٥٨٢ محضر من قاضى اسكندرية فى دعوى روجية بينه وبينها الجلى بعدموت
الزوج وادخل تولت فيها مجلس المحكمة المذكورة وتقبلوا نصوصا اجيب
بمماخ الدعوى اذا ثبت ان عادة أمثالها تأخير الكل أو كانت الدعوى بينه
وذكرت النصوص

٥٨٦ محضر من قاضى ترمت فى دعوى منزل توقف فى القاضى وطالب عرضها على
مفتى المديرية فاستبهاه اجيب بحصول تنافى فى التحديد وبين قاعد لا سيقاء

٥٨٧ محضر من نائب بني سويف في دعوى نكاح من عربي على امرأة مثله بالفاظ مخصوصة طالب عرضها مفتي المديرية بعد ما ذكره أجيب بصحته حيث كان الرفع انعقاده بما صدر إلى آخره

٥٩٠ محضر من قاضي الغيوم في دعوى بقطعة أرض تنازع فيها اثنان كل يدعي وضع يده وملكه واحدهما يدفع بالثراء والتصرف بحضور الآخر أجيب بعدم صحتها لنقص في التحديد وبين ما يلزم فيها

٥٩٣ محضر من محكمة مصر في دعوى زوجية وطلاق أقربه الزوج وتجدد النكاح وتصادق بعض الورثة على صحته والمشاركة في الميراث وأنكر الآخر فنع الزوج من مشاركة المنكر ثم دفع الآخر بعد تحرير الاعلام أجيب بعدم سماعه للتخصيص في لائحة القضاة

٥٩٦ محضر من قاضي زفتا في تنازع من اثنين في نصفي جاموستين هما في يد ثالث توقف في حكمها وما يصير اجراؤه فيها كل من القاضي ومفتي المديرية بعد تكرار الطلب منه أجيب ببيان الخارج وذي اليد وتقديم بينة الخارج وهو المدعي ملكا مطلقا على مدعي الشراء الخ ما توضح

٥٩٨ محضر من قاضي محكمة الساحل في دعوى شفعة استقهم عنها من مفتي مديرية

سيوط فأجاب به بما لم يقنع به أجيب بعدم صحتها لعدم استيفاء الشرائط وأوضح المتنام

٥٩٩ مطلب اذا سمع البائع عقد حضرة البائع لواله العتار في يده أو المشتري أو الداروا شهد

يقوم مقام الطلبين

٦٠٠ مطلب قال الشفعة لي اطلبها واخذها بطالت شفعته

٦٠٠ مطلب سلم على المشتري تبطل شفعته

٦٠٠ مطلب قال لي فيما اشتريت شفعة بطالت

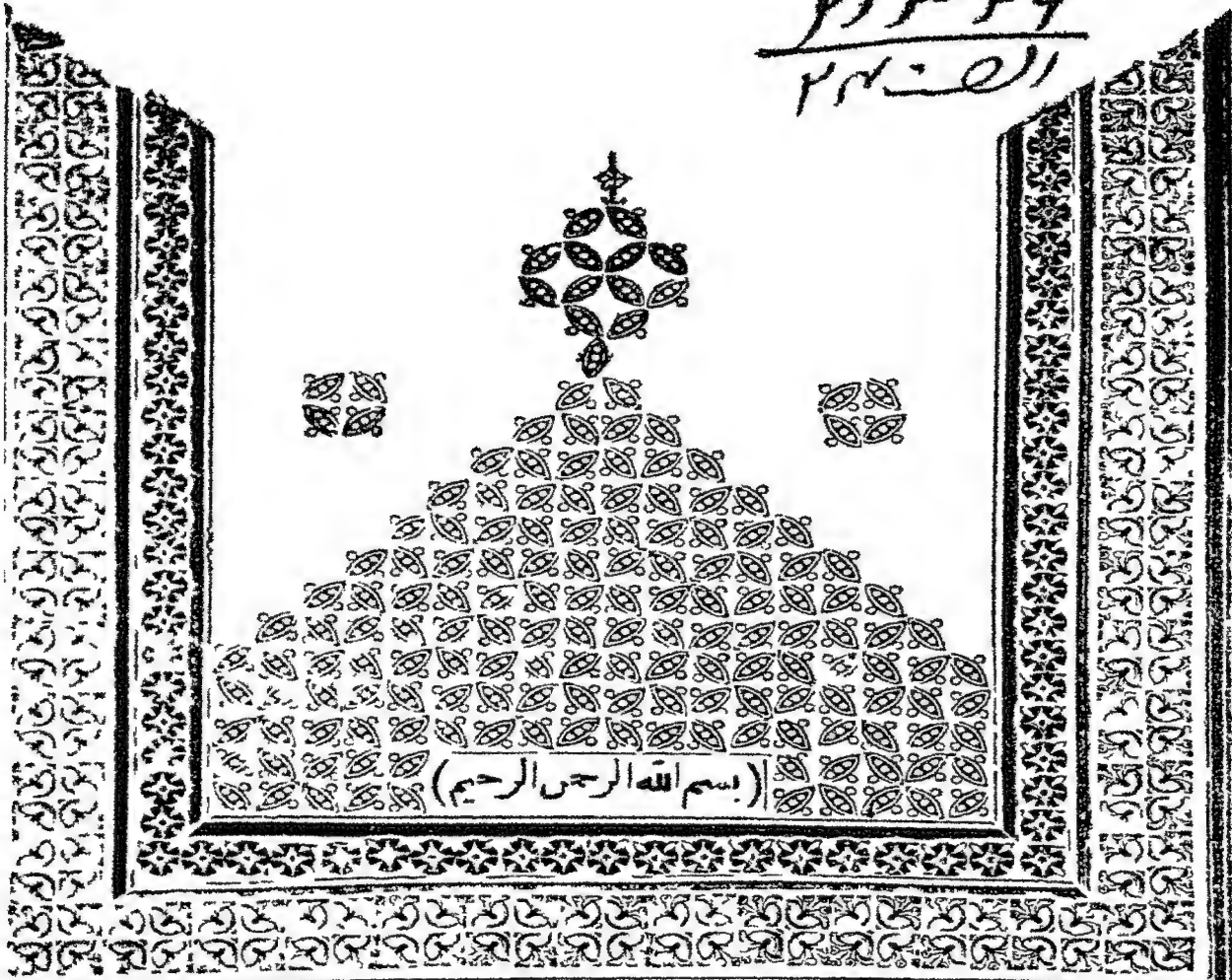
٦٠٠ مطلب قوله أنا الحق بالشفعة لا ينبغي الطلب

(تمت)

(بيان ما وقع في طبع هذا الفهرست من الخطأ)

ص	س	خطأ	صواب
١	١٤	بامرهما	••
١	١٥	فيها لاضافة	فيها بامرهما لاضافة
٢	١٤	ورد	رد
٣	٧	الدعوى ان أثبت	الدعوى والقضاء بها
٦	٢٦	وقبل	وكيل
٨	١٧	فصل	حصل
٢١	١٧	لا	الا
٢٢	٢٣	قاضي خلاف	القاضي الخلف

٢٢٢
السن ٢٢٢



(كتاب الحاضر والسجلات)

(سـ ثل) عن دهوى صورتها ادعى أحمد أبو اسمعيل القائم عن نفسه وبولايته على أولاد
ابنه محمد وبولايته عن الحسن بن موسى أبي اسمعيل الحاضر والموكل له شفاها بالمجلس
وبولايته على أولاد أخيه موسى المذكور القصر على المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
معتق الجنب المذكور عبد الرحمن بك الحاضر معه بالمجلس انه فيما قبل تاريخه في ثانی
شهر رمضان سنة ١٢٦٥ وجد الحسن بن موسى المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
في الدار المذكور كورة وياخذ منها سبأ للزراعة فأخذ الدراهم المذكور كورة وتوجه الى والده
موسى وسلمها له فشاع ذلك بالناحية حتى بلغ ارباب الدار المذكور كورة فقرجهوا الى
مفتش الناحية وهو المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
ناحية اريون بعد العيد الصغير باربعة ايام وهو رابع شهر شوال سنة ١٢٦٥ ونزل
بدو أولاد أبي عمر المعروف بدو الأوسية وأرسل أحضر محمد وأولاد المذكور المذكور
وموسى أخا المذكور المذكور وأمر أتباعه بضر بهما فرميا امامه وصارا لضرب عليهما

بالكر ابيع واحد بعد واحد والضرب على ظهرهما وبطنهما واجنابهما ومكث يضربهما
بهذه الكيفية ثلاثة ايام مع بعض من الليل حتى مات محمد ولد المدعي والضرب دائم
عليه في وقت العشاء في ثالث يوم حضور المدعي عليه وان موسى أخا المدعي مكث
ليلة بعد الضرب ومات بسبب ذلك في وقت الضحى رابع يوم حضور المقتل المدعي
عليه المذكور وان المدعي عليه المذكور ضرب ايضا ستيمة زوجة موسى اخي المدعي
في ثاني يوم حضوره وقت العشاء على ظهرها بالكر ابيع حتى تقطع جلد ظهرها
وانكشف اللحم فكثت ممرضة واحضروها الى المديرية وكشف عليها وماتت
بسبب ذلك بعد مضي عشرين يوما من الضرب ويطالب به بموجب ذلك شرعا سئل من
اسلام افتدى المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بأنه حضر الى ناحية اريون في
ثالث شهر شوال سنة ١٢٦٥ ووجب جواب حضر له من مشايخ الناحية بالحضور الى
الناحية لاجل تحقيق قضية الدراهم المذكور ونزل بالمقهة الذي بالدوار المذكور
أعلاه وارسل أحضر محمد ابن المدعي وموسى أبا اسمعيل أخا المدعي وسالهما عما وجداه
من الدراهم فانكر اقرارا بابعاضه بضربهم ما فاضرب كل منهما نحو عشرين كرابا على
رجليه وذلك في وقت المغرب ليلة رابع شوال المذكور وتخويفاهما وايضا أمر بضرب
ستيمة المذكور فضربت نحو ستيمة كرابيع على يديها وذلك امامه وهو جالس بالمقهة
المذكور ورواى بسجنهم وتوجه الى اشغاله وان الرجلين المذكورين والمرأة لم يمتوا بسبب
ذلك وانه بلغه بعد توجهه من الناحية ان مشايخ الناحية طلقوه من السجن
وتوجهوا الى محلهم وان الرجلين ماتا بعد ذلك بعشرة ايام والمرأة ماتت بناحية الهلة
فهل والحال هذه يطلب من المدعي يدنة تثبت موتهم بسبب ذلك الضرب على طبق
دعواه أم لا ولا يتنى باقرار المدعي عليه المذكور أعلاه ويحكم عليه بالدية في الجميع
ولا يلتفت لقوله انهم لم يمتوا بسبب ذلك واذا قلتم بطلب البيدنة من المدعي بموتهم بسبب
ذلك وباستمرار الضرب عليهم ثلاثة ايام وعدم الاكتفاء باقرار المدعي عليه المذكور في
الحكم عليه بالدية وحضر المدعي وعرف انه عاجز عن اثبات ذلك وانه اسقط حقه في
دعواه المذكور وكذلك الحسين ولد اخيه الموكل له يخلف المدعي عليه بالنسبة للقصر
واذا قلتم بالحكم على المدعي عليه بلزوم الدية بمقتضى اقراره المشرع أعلاه فهل
الدية المذكور تكون عليه في ماله أم على عاقلة ومن عاقلة هل المعتقد أم غيره وهل
هي حالة أم مؤجلة في ثلاث سنين أو أكثر نرجو الجواب مفصلا عن كل استفهام
(أجاب) اقرار المدعي عليه بالضرب على الوجه المستورد لا يوجب عليه قصاصا ولا
دية وعلى مدعي القتل اثباته ان صحح دعواه ولم يوجد ما فاعل لكونها على الوجه المستطر
غير صحيحة فان عجز حلف المدعي عليه اليمين الشرعية بطلب المدعي اذ لا بد من طلب
المدعي اليمين في جميع الدعاوى الا عند أبي يوسف في أربع مسائل ليس ماذ كرمها

وعاقلة المعتق قبيلة سيده فتكون الدية عليهم ان تبت عليه القتل بالبيعة وان ثبت
 باقرار القاتل فقط كانت في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى
 بطريق الوكالة عن زوجة اخيه و بطريق الوصاية على اولاد اخيه المتوفى على آخر ان
 المدعى عليه ضرب اناهما و قه من خشب بلوط في مقدم رأسه فشق الجملد وسال الدم
 من رأسه ومن أنفه ومن حلقه وذلك بسبب مشاجرة كانت بين أنى المدعى ووالد المدعى
 عليه وكان ذلك في وسط الحارة التي فيها ادار المدعى والمدعى عليه بانقرب من دار
 المدعى بعد المغرب من ليلة الخميس الموافقة لثمان عشر صفر سنة ١٢٦٦ فسقط
 مطروحا على الارض لوقتها ومكث ملازما للفراش مدة يومين ومات في اليوم الثالث
 وقت المغرب بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك
 كليا فطلب من المدعى بيعة تثبت دعواه فأحضر رجلين شهد كل منهما على انقراذه
 ان في شهر صفر سنة تار يخه في ليلة الخميس المذ كورة من غير علم لهما انها ليلة الثامن
 عشر من الشهر المذ كور ضرب المدعى عليه المذ كور أخا المدعى بسو قه من خشب رومي
 في مقدم رأسه فسال الدم من أنفه ومن حلقه وسقط مطروحا على الارض ومكث يومين
 ملازما للفراش ومات بسبب ذلك في اليوم الثالث لكن ذكر احد الشاهدين أن موته
 قبل المقرب والثاني ذكر انه لم يكن مشاهدا له وقت موته وحضر الى منزله بعد موته
 فوجده قد مات ثم دفن فهل هذا بعد اختلاف في الشهادة وترد بسببه أولا واذا قلتم بان هذا
 يعد دخلا في الشهادة وعاد الشاهدان وذكر انه مات في وقت المغرب يقبل ذلك منهما
 أولا وهل عدم علمهما ان الليلة التي ضرب فيها المقتول هي ليلة الثامن عشر من الشهر
 المذ كور يعد دخلا في الشهادة أيضا أولا واذا قلتم بجهمة الشهادة ولزوم الدية على العاقلة
 ما المراد بالعاقلة هل هي العصبة فقط أو كل قريب ولو قرابة بعيدة واذا لم يكن له أقارب
 تكون في ماله (اجاب) حيث شهد الشاهدان بالضرب في الليلة المذ كورة وان المضروب
 لم يرل صاصب فراش حتى مات تقبل شهادتهما واذا خالف الشاهد في شيء لا يلزم ذكره
 في الشهادة لم يكن مانعا ولا يكون عدم مشاهدة أحد الشاهدين المضروب من وقت
 الضرب الى الموت قادحا في شهادته حيث ذكر في شهادته ان المضروب لم يرل صاحب
 فراش حتى مات على ما يظهر وعاقلة الرجل اذا لم يكن من أهل الديوان قبيلته واقاربه
 وكل من يتناصر هو به ومعنى التناصر انه اذا خربه أرقا ما و معه في كفايته فان لم يكن
 تناصر فلا عاقلة له وحينئذ تجب الدية في ماله في ثلاث سنين والله تعالى أعلم (سئل)
 عن محضر من قاضى قليموب حاصله ادعى رجل بطريق الوكالة عن امرأة على رجل
 آخر أن تحت يده على سبيل الامانة كذا من الدراهم أمانة لزوج موكلته الغائب
 بالاقطار الحجازية وقد توفي بها ويريد المدعى اثبات وفاة المذ كور عن زوجته فقط
 واثبات المبلغ بذمة المدعى عليه وأخذ ذلك منه لموكلته من مؤخر صداقها عليه بالوجه

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

١٩

الشرعي فاعترف المدعي عليه بالامانة وجود وفاته عنها واستحقاقها مؤخر الصداق جدا
 كليا فكلف المدعي بيعة تثبت مدعاها فاحضر بيعة تشهد على شهادة من شهد وفاته
 بذلك الطرف وانهم اجلاهما الشهادة بقولهما الشهادتين كل واحد منهما بوفاة المذكور
 واديا عن الشهادة في ذلك وأن يشهد كل منا على شهادة كل واحد منهما بوفاة زوج
 المرأة الموكلة المتوفى عنها فقط حيث جلانا الشهادة عنهما وشهدنا بذلك وعرفنا
 باننا شهدنا على شهادتهما وتؤيدها عنهما بذلك ولم يذكر انهما شهدا الاصل ولا
 ما يحصل به تمييزهما (اجاب) في هذا الموضع خذل من حيث دعوى الامانة بلا بيان مكان
 الايداع وكونها بيعة المدعي عليه مع عدم بيان استهلا كما احتج تثبت في القصة ومع
 فرض التعميم فلم يذكر الفرعان اسماء اجداد الاصول ولا بد من ذكره في الشهادة على
 الشهادة كما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) عن دعوى واردة من قاضي
 المنصورة مضمونها ادعى ابراهيم عامر بن المرحوم محمد عامر والمخترم محمد عامر بن المرحوم
 ابراهيم عامر الوكيل عن المرأة استهم زوجة اجداد المدعي قتلها وعن فطومة ومنصورة
 اختى اجداد عامر على سليمان حلاوة ومحمد رجب ببيان محمد رجب أرسل اتباعه الى اجداد
 عامر واحضره الى ديوان الاوسية وامر ان يتوجه الى غيط الجاويش ليحضر عثمان
 جاويش فقتل اجداد المذكور ببارض سليمان حلاوة ولم يدرك كل من المدعين القاتل لاجد
 المذكور ويريدان الحكم الشرعي في ذلك على مالك الارض او على من أرسل الشخص
 وتسبب في توجهه وانكر سليمان حلاوة وجود المقتول بارضه واحضر المدعيان شهودا
 بانه وجد مقتولا ببارض سليمان حلاوة فطعن سليمان حلاوة في الشهود بانهم وبينهم
 خصومة بسبب ان ابويه ماعدوان لابييه وان الشاهدين قلة لا بعض اقاربه وان احدهما
 متزوج بمهورة المذكور وان احدهما ضرب ابا المدعي عليه فوقع بعض اسنانه
 وادعى سليمان المذكور ان المدعيين اقربان للمقتول وجد ببارض عثمان جاويش
 وطلب منه بيعة على ذلك فاحضرها وشهدت فطعن المدعيان بان احدهما لاء الشهود
 ابن خالة سليمان وله معه خاظة واحدهم مقيم معه بحارة واحدة وعلى جميع الحارة باب
 يغلق واحد منهم بيته قريب من بيت سليمان المذكور وارضه قرية من ارضه وان
 جميع من بالجبهة التي فيها سليمان المذكور يخشونه وان كان ليس شيخا على جميعهم
 هذا مضمون القضية فالحكم (اجاب) حيث لم يدع كل من ابراهيم ومحمد عامر المذكورين
 القتل على سليمان حلاوة ومحمد رجب وذكر كل منهما انه لا يدري القاتل لاجد عامر
 المتوفى وانما يريدان الحكم الشرعي على مالك الارض او على من أرسل اجداد عامر
 المذكور حسبما توضح به هذا الموضع فلا قسامة ولا دية على محمد رجب ولا على سليمان
 حلاوة على فرض وجود المتوفى بارضه اذ لا بد من دعوى القتل على جميع اهل المكان
 الذي وجد به المقتول او على معين منهم كما صرح بذلك علمنا وانا وعلى هذا فلا حاجة الى

ربيع الاول

١٢٦٩

١٩

الجواب عن دعوى الاقرار وتجريح الشهود والله تعالى اعلم (سـئـل) من طرف قاضي
 قليوب عن مرافعة مضمونها ادعى رجلاً ناظران على مسجد و بطريق وكانتهما
 الشرعية عن خدمته على سبعة بعضهم أصيل و وكيل بانهم و موكل بعضهم واضعون
 أيديهم بغير حق على سبعة عشر فدانا طيناس و اذ رزقة موقوفة على المسجد محدودة
 بمحدود أربع و انة في سنة ٤٣ نزل رجل و وزع هذه الاطيان على و اضحى اليد المدعى
 عليهم و يطالبانهم برفع أيديهم عنها فاجاب المدعى عليهم بان جميع ما بأيديهم و أيدي
 موكلهم تلقوه عن آبائهم و محدودا كونها وقفاً و رزقة فلم يصدق المدعى ان ما قرره المدعى
 عليهم في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة
 فلا يترتب عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سـئـل) من طرف قاضي قليوب عن
 مرافعة مضمونها ادعى رجلاً ناظران على مسجد و بطريق وكانتهما الشرعية عن
 انقصاص على جماعة بعضهم أصيل و وكيل و بعضهم و كيل فقط بان بعض المدعى
 عليهم و الموكلين للباقي واضعون أيديهم على نصف رزقة موقوفة و مرصدة على شعائر
 المسجد المعين البالغ قدر النصف كذا فادانا كذا ناذلك بناحية كذا بحوض كذا
 المحدودة بمحدود أربعة و بيدنا ما تحت يد كل منهم و انة صار توزع اطيان بالناحية و من
 جملة ذلك وزع مشايخ الناحية ذلك النصف على رجل و هو وزعه على المدعى عليهم
 المذكورين في سنة ٢٥٣ و هم واضعون أيديهم الى الآن نحو سبع عشرة سنة بغير وجه
 شرعي و يريدان رفع أيديهم و ردها لجهة المسجد و لم يعينوا الوقف لا باسمه ولا بنسبه و سئل
 من المدعى عليهم فاجابوا بوضع أيديهم الاصيل منهم و الموكل على ذلك هم و آبائهم
 من سنة ٢٢٧ و صار التهرق فيها و دفع خراجها و أنكر و وقفها على شعائر المسجد
 في الحكم (اجاب) دعوى الناظرين المذكورين على الوجه المسطور غير صحيحة فلا يترتب
 عليها سؤال الخصم والله تعالى اعلم (سـئـل) من طرف مجلس الاحكام في غرة ج سنة
 ٧١ بما مضمونه ان بنات أخى المتوفى حسن بك مغش الا قايم الوسطى سابقاً معتق
 المرحوم جنته كان أفندينا الكبير عرض بانها ماتت في عهد نصاب سعادة سليم باشا
 مدير المالية الآن و صياحه رقة الاضحى على شخص اسمه احمد فادعى حضرته بان الشخص
 المذكور ابن أخ للمتوفى لاجل أخذه التركة و تحرر له اعلام شرعي بثبوت ذلك و الحال
 انه لم يكن ابن أخيه و ان الشخصين اللذين شهدا له من الجرا كسة و في وقتهم لم يكونا
 يعرفان اللسان العربي و انه ما شهدا باللغة المجر كسية والذي كان يترجم ما يقولانه هو
 أحد من ذكاهما في الشهادة و ان ثبوت تلك الوراثة لم يكن بحضور و كيل من طرف
 المعتق و ان الذي ثبتت الوراثة له صار بالغاً رشيداً كما ثبت ذلك بالهـ كمة الشرعية في
 سنة ١٢٦٦ و انه بمناسبة ذلك ترفع عنه الوصاية قبل الاطلاع على الاعلام الشرعية
 المؤرخ بتاريخين أحدهما يوم ١٢ جاسنة ٦٥ و الثاني في ٢١ جاسنة ٧١ و وجد فيه

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

انه ثبت وراثته اجمدا لعمه ارحوم حسن بك بشهادة شخصين من الجرا كسة وان
 ثبت ذلك كان في وجهه وكيل بيت المال الوكالة المطلقة بالمجلة بالمجلس الشرعي
 والمنصوب وصيا على تركه المتوفى وان القاضي اقام سعادة سليم باشا وصيا على القاصر
 المذكور وبما انه عند وفاة حسن بك صار الختم على تركته من وكيل بيت المال
 وبما صار الادعاء بان اجد ابن اخ للمتوفى صار الثبوت المقدم ذكره في وجهه وكيل بيت
 المال وكل ذلك والمعنى الذي هو الوارث له موجود ولم يعلّم بذلك فهل كان
 المعتق الذي هو الوارث موجودا لا يكون وكيل بيت المال خصما في اثبات الوراثته
 افيـدوا بالنقل الصريح واطلعوا على اعلام الدعوى والمضبطة وقاموا فـيـمـا تـامـلا
 شافيا وافيـدوا بالنقل عن صحة المحكم اوفساده (اجاب) وكتب عليه اسمه وختمه
 بختمه كل من حضرة الشيخ مصطفى الفريسي امين الفتوى بمصر والشيخ محمد بن
 والشيخ محمد الرافي مفتي مجلس الاحكام بمصر والشيخ محمد القطب والشيخ عبد القادر
 الريمائى مفتي ديوان عموم الاوقاف بمصر المحمدي في كل منهم الشرط في سماع بيـنة
 الارث احضار الخصم وهو اما وارث آخر او غير يـمـلـيـت اوله على الميت دين او مودع
 الميت او الموصى له او اليه كما في البرازية في العاشر من كتاب الدعوى ومثله في
 الخلاصة والهندية وغيرهما وفي البحر من التنبيهات لولم يكن للميت وارث وجاه مدع
 للميت على الميت نصب القاضي وكلا للدعوى كما في ادب القاضي للخصاف وظاهره
 ان وكيل بيت المال ليس بخصم اهـ وفيه في حاشية الرملـي عليه بما اذا وكـا
 السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكاه بان يدعى او يدعى عليه ايضا تسمع وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع اهـ وفي فتاوى الخير الرملـي ما نصه وقد صرح علماؤنا بان وكيل بيت
 المال ليس بخصم يدعى او يدعى عليه ما لم ياذن له السلطان بالدعوى وقد افتى بذلك
 استاذنا السراج الحنفى اهـ وذكر في فتاوى الاتقوى في اوائل فصل من يصلح
 خصما انه يـرـه اصلين احدهما ان من ادعى على انسان شيئا ان كان المدعى عليه لو اقر
 يصح اقراره ينتصب خصما في اقامة البينة بالانكار وان كان لو اقر لا يصح اقراره
 فانه لا ينتصب خصما في اقامة البينة في الانكار ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون
 خصما لا اقامة البينة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصى فانه
 لا يصح اقراره ولا يصح انكاره وانما في ان من ادعى ما لا على غائب واراد ان يقيم البينة
 على رجل حاضر فان الحاضر ينتصب خصما عنه اذا كان ما ادعى على الحاضر حقا
 لا يتوصل اليه الا باثبات ذلك على الغائب اهـ وحيث كان المعتق الذي هو محقق
 الوراثته موجودا غير غائب غيبية منقطعة والزوجة التي هي محقة الوراثته موجودة
 بالبلد ايضا في حادثة الاعلام لا يكون للقاضي نصب وصي والحال هذه فقد صرح
 العلامة البكري وصاحب الهندية بان القاضي لا ينتصب وصيا للدعوى المحققة

والأموال على الميت مع وجود وصي أو وارث ليس غايبا غيبية منقطعة حيث قال الأول
 ما قصه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من مات ولم يوص إلى أحد ولم يخلف
 وارثا وإن كان لليت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتر كته حيث توفي فادعى عليه
 قوم حقوقا وأموالا فإن كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن البلد الذي توفي فيه
 نصب وصيا وإن لم يكن منقطعا لا ينصب كما في شرح الأدب والخلاصة اه وقال
 الثاني ما قصه وإذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة أخرى
 فادعى عليه قوم حقة وقا وأموالا أهل ينصب القاضي عن الميت وصيا ليثبت الغرماء
 الديون والمحقوق على الميت ذكر الخصاص رحمه الله في باب أدب القاضي في باب اثبات
 المحقوق على الميت أن هذه البلدة إذا كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العير
 من هنا إلى ثمة ولا يأتي من ثمة إلى هنا يعني في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصيا كذا
 في الذخيرة وإن لم يكن منقطعا لا ينصب كذا في البرازية اه ومثله في أدب الأوصياء
 وقد ظهر من أعلام الثبوت أن القاضي عالم بوجود المعتقد والزوجة ووراثتها محقة
 وقد علم من النصوص المقررة أن القاضي لا ينصب وصيا مع وجود وارث ليس بقائب
 غيبية منقطعة فاثبات الوراثة على الوجه المبين بالأعلام لم يظهر له وجه صحة شرعا والله
 تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن محضر مضمونه ادعى ولد ارجل على
 أشخاص أربعة بأن أحد المدعين خرج هو ووالدهما فلان من ناحية الفيوم وسارا
 بالطريق المعروف بدرب الهرم قاصدين بلدتهم فبينما هما سائران في وسط الجبل
 الذي هو ليس في ملك أحد بعيدا عن القرى خرج عليهم أربعة أشخاص متلثمين
 وبيدهم كل بارودة لا يعرفان أسماءهم ولا أشخاصهم وأطلق اثنان منهم بارودتين
 معمرتين بالرصاص فخرجت منهما رصاصتان وأصابتا أحدهما أحد المدعين في
 الجهة اليمنى من بطنه وخرجت من جنب سرقته من الجهة اليسرى وأصابتا الرصاصات
 الثانية والدهما وسمياه تحت ضلعه الأيسر وفأصحت في أمعائه ولم تخرج فسقط ميتا
 بسبب ذلك فأنفخهم ميراثه في ولديه المدعين وكان مع والدهما ألف قرش أخذ منه
 الأربعة المذكورون فحضر جماعة من بلدتهم فاجتمعوا في ديوان مديرية الجيزة
 وأن المدعى عليهم مقيمون براس الدرب ولما سأل المدير أحد المدعين الذي كان مع
 والدهما أخبره بأن المدعى عليهم المذكورين هم الذين خرجوا عليهم بالطريق
 وضر يوهما على الوجه المصور وأنه أخبر بذلك فأنامة بسبب إقامة المدعى عليهم
 براس الدرب وأن المدعين لا يعرفان الأشخاص الذين ضر يوهما ولا يعرفان أنهم
 المدعى عليهم أم غيرهم ولا يعرفان الأشخاص الذين يباشرون الضرب وأنهم يريدان من
 المدعى عليهم أن يعرفوهما الأربعة إلا أن الأشخاص لا يأتونهم بما يترب عليهم بسبب
 ذلك لكونهم مقيمين براس الدرب ويسئلان جوابهم عن ذلك وأنكر المدعى

عليهم دعواهم المذكورة ووجدوها جدا كذا في الحكم (اجاب) الدعوى على الوجه
المستطور غير صحيحة اذ من شرطها تعيين المدعى عليه بانه القاتل فلا يترتب على المدعى
عليهم مجرد الدعوى المذكورة شيء وباب الدعوى مفتوح فان عين ولينا القاتل من
قتل مورثه ما وادعياء عليه وابتادعواهم بالوجه الشرعي بعد صحتها قضي لهما
بوجوبها والا فلا وقد صرح علماؤنا باحد من وجده قتيلا في بركة بعية مدة عن العمران
ليست بملوكة لاحد ولا في تصرفه ولا منفعة للمسلمين بها باحتطاب او احتشاش او
نحو ذلك اذ لم يثبت القتل على معين والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة
عن محضر مضمونه ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق الوصاية على بنتها
القاهرة من قبل القاضي علي رجاين بانها ما اخبر ازواجه ابان دلوسا قبة الجامع
السكن ببلدتهم وقع فيها ويريد ان ينزل فيها لاجل الاجراء فاخبرها بانه تعبان
فخبراه على النزول بان قال له اخرج الدلو لاجل خاطرناو يبقى لك الثواب من الله تعالى
فنزل بها وغطس في الماء فلم يجد الدلو فعاذ على وجه الماء وقال لهما خذا بيدي فلم يرضا
وامر ابان يغطس ثانيا للبحث عن الدلو فغطس ولم يعد ومات بسبب غطسه ثانيا عن كل
من زوجته وبنته القاهرة والمحمل المستكن برحما من غير شريك ثم حضرت الزوجة
واطلعت زوجها من الساقية ودفن وتطالبا بما يترتب عليهما بسبب ذلك وسئل
منهما فاجابا عن ذلك بانهما اخبرا ازواجه انهما فطلب منهما اجرة اخرج الدلو وهو
يخرجه من الساقية فاعطاه احدهما اقرشا ونزل وغطس مرة وعاد وغطس ثانيا فلم يعد
ومات من ساعته عن ورثته المذكورين على الوجه المستطور وانه كان معدا للنزول السواقي
وانكر اما هذا ذلك فما الحكم (اجاب) لا يترتب على المدعى عليهم ما شيء بسبب موت
زوج المدعية المذكورة غير يقا في الساقية المذكورة بعد سباحته على الوجه المستطور
لان غرق بهززه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم محضر مضمونه
ادعت امرأة بالاصالة عن نفسها وبطريق وصايتها على اولادها القصر على رجل
بانه خرج مع زوجها قاصدين التجارة وكان مع زوجها مبلغ دراهم بعضه له وبعضه
لاخرين وبعضه للمدعى عليه ثم ارسل لها المدعى عليه فاخبرها بان زوجها انزل في البحر
اي تجاوز الى البر الا خرا عدم وجوده وركب للتعدية وادان يجه فغرق ثم وثب على
الماء وقال للمدعى عليه ادركني فاسرع ونزل اينة فوجده قد غرق ولم يظهر وان
الدرهم التي معه موضوعة في كره على خراهم وصار البحث عليه فوجد انه اخرج من
البحر بناحية المعصرة ودفن وكشف على قبره فوجد ميتا وانحصر ميراثه في زوجته
المدعية واولاده القصر المذكورين وان المدعى عليه هو الذي قتل زوجها واخذ ما كان
معه من الدراهم والنياب والقاه في البحر ومات به بما يترتب عليه بسبب ذلك وسئل
منه فاجاب بانها حين وصل الى الجهة التي غرق فيها واراد التعدية فلم يجد امركا

فدعي المدعي عليه البر الاخر ليحضر له مركبا الى ان وصل الى البر فناداه زوج المدعية
 اني اريد ان اسبح ولا استطيع ذلك والدعية هي فاربع وخبذها فادع المدعي عليه
 سابحا حتى وصل الى البر ونزل زوج المدعية واراد المدعي عليه ان ياخذ الدعية منه
 وهو سابح فقال له ادر كني فتزل وسبح حتى وصل الى مكان المتوفي فوجده قد غرق ولم
 يظهر وان ماله من الدراهم موضوع بكمهم على حزام المتوفي وهو اقل مما ذكرته
 المدعية ويدينه فاستفسر من المدعية عن كيفية القتل وعن الالة التي قتله بها فذكرت
 انها لا تعرف ذلك وانها تدعي عليه بقتل زوجها بسبب انه خرج معه ولم يعد ويدهي انه
 غرق وان الدراهم التي كانت معه فقدت منه فبسبب ذلك ظنت ان المدعي عليه قتل
 زوجها واخذ ماله اهتمته وادعت عليه بذلك ولا يثبت له ابدية واهل الانه لم تكن حاضرة
 حين ذلك فالحكم (اجاب) لا يترتب على دعوى المرأة المدعية المذ كورة لزوم المدعي
 عليه بشئ والحال هذه ولا يحكم عليه بمجرد الدعوى المذ كورة على الوجه المستورد وقد
 صرح علماء ائنا بان من شرط الدعوى افظ يدل على الجرم فلو قال اظن لم تصح الدعوى
 كما صرح به في البحر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حكم
 محضر دعوى مضمونه ادعي مصطفي شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن
 درويش السعدى على فاطمة بنت شعي الديب زوجة المتوفي الا في ذكره وحسنة
 واختها شقيقة بان المرأتين الاخيرتين بنتى على ميربح المرزوقتين لوالدهم المذ كور
 من منه بنت الحاج محمد السعدى بن عوض السعدى اخت المتوفي الا في ذكره فيـه بان
 فيما قبل تاريخه من نحو سنة سابقة توفي محمد الطيب ابن الحاج محمد السعدى بن درويش
 السعدى عن كل من زوجته فاطمة احدى المدعى عليهن وولد لهما المدعى المذ كور
 من غير شريك وان الخلف عن المتوفي المذ كور جميع المـكان الكثن بالجيزة المهدود
 محدود اربعة وان المدعى عليهن الثلاث المذ كورات بعد وفاة المتوفي وضمن ايديهن على
 المـكان الخلف عن المتوفي ويطالب المدعى المدعى عليهن برفع ايديهن عما يخصه من
 المـكان المذ كور وسئل من المدعى عليهن عن ذلك فاجبن بالاعتراف بوضع ايديهن عليه
 وبكونه خلفا عن المتوفي المذ كور وذكر ان المتوفي مات في شهر ذي الحجة سنة ٧٠٠ عن كل
 من زوجته فاطمة احدى المدعى عليهن وولد لهما هو وموسى ابوالسعود بن ابى السعود
 ابن سعود السعدى بن عوض السعدى المذ كور اعلاه الغائب هو الا بالاقطار
 الشامية وبنتى اخته شقيقة المحرمة منه المذ كورة هما حسنة واختها شقيقة
 وبان باقى المدعى عليهن المذ كورات من غير شريك لكون محمد الطيب ابن محمد
 السعدى بن عوض السعدى المذ كور وليس محمد السعدى والد المتوفي ابن درويش كما
 ذكر المدعى المذ كور في دعواه المذ كورة وان سكرن ما عدا ذلك فاستفسر من المدعى
 المذ كور عن ذلك وطلب منه بيان كيفية نسبه للمتوفي المذ كور هل هو ابن عم والده

١٢٧١

١٠

شوال

سنة

المذكور شقيقه ام لوالده ام لوالدته فذكر ان محمدا الطيب ابن محمد السعدى بن عوض كما
 ذكر المدعى علي بن وليس هو ابن درويش السعدى كما ذكر في دعواه وانه هو مصطفي
 شرموط بن احمد شرموط بن مصطفي شرموط بن عوض السعدى وان لمحمد الطيب
 المذكور ابن ابن عم اخ يدعى موسى ابو السعد بن ابي السعد بن سعد بن السعدى
 ابن عوض السعدى المذكور وانه من نسله لا يعرف له مكانا وانه كان ذكر في دعواه
 انه ابن احمد وان احمد ابن مصطفي وان مصطفي ابن درويش وان المتوفى ابن محمد وان محمدا
 ابن درويش غلط بسبب عدم معرفته نسبه ونسب المتوفى المذكور وان الصواب ما ذكره
 ثانيا كما ذكر المدعى علي بن في جوابه المذكور وان ميراث المتوفى انحصر في زوجته
 وولدي ولدهما المدعى والغائب المذكور وان جده مصطفي شرموط المذكور اخو كل
 من والد المتوفى المذكور وعودى السعدى المذكور ورشقيق والدهما عوض السعدى
 وانه لا يعرف اسم امهم ولا ابيهما ولا يعرف غير ذلك فلم يصدق المدعى علي بن وان ذكر
 وراثته للمتوفى ووجدناها كليا مخالفا للحكم (اجاب) المصريح به في كتب علمائنا انه يشترط
 في دعوى بنوة العلم ذكر نسب الاب والام الى الجد كما في الفرض وغيره كواقعات المفتين
 ونصها ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسب الاب والام الى الجد ليصير
 معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشرط البيان ليعلم اه
 فيه علم من ذلك ان دعوى بنوة العلم من غير ذكر هذا النسب لا تصح فيمنع المدعى الى ان
 تصح دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سؤال) وارد من رئيس مجلس الاحكام
 في ١٤ ذي القعدة سنة ٢٧١ واجيب عليه من هذا الطرف وبامضاء حضرة الشيخ
 محمد المنصوري الحنفى والشيخ محمد الرافعى الحنفى والشيخ اسمعيل الحناي الحنفى والشيخ
 مصطفي القرشى الحنفى والشيخ عبد المطلب الحنفى والشيخ محمد القطب الحنفى والشيخ
 محمد ابى الاعلا الخلفاوى الحنفى والشيخ عبدالرحمن البهراوى الحنفى
 (وصورة السؤال) ان المرحوم يعقوب بك معتق المرحوم افندينا الكبير كان اوصى
 وصية وعلق تنفيذها على مائة تضييه ارادة المرحوم المعتق وقد عرضت وصية امره الى
 المرحوم باقى بك شفها بالاجراء كما في اوصية تضاها جرى العمل انما من بعد ذلك تقدم
 عرض من جرم يعقوب بك في خصوص تلك الوصية وانها غير مسمول بها وقد اعطى
 سؤال في هذا الشأن الى حضرات علماء المجلس واطلعوا على ما حصل واجابوا بمطابقة
 ذلك لشرع ثم ان حضرة خورشيد بك زوج حرم الموصية اليه الا ان عرض السادة
 افنديناولى النعم تقرر ان يشتمل على المطاعنة في تلك الوصية وغيرها وانه استغنى من
 علماء اسكندرية واجابوا بانه يقتضى ما قيم الا تصح الوصية وسعادة الخديوى الا كرم
 اصدر الامر الى المجلس برؤية هذه المادة فيه وحيث علماء المجلس قالوا بصحتها والاخرون
 قالوا بعدم الصحة وكل منهم يستند على ما في كتب المذهب فاقتضى احضار حضراتكم

٣٠

١٢٧١

لتطلعوا على القضية وتعطوا الجواب عما هو الاصح والمعتمد يعني في حكم محضر هذه
 الوصية (اجاب) بقوله الحمد لله بحق الحق ومنه حق الباطل قد اطالعنا على أوراق هذه
 القضية وعلى صورة محضر الوصية المترجمة باللغة العربية المصرح في آخرها بان الموصي
 اجري تحرير هذه الوصية حال صحته عقله لاجل اجراء ما فيها اذا حصل له امر الله يعني الموت
 وصرح في ضمنها بمعية بعض اشياء لا زوجة وغيرها وصرح في ضمنها باجراء خيرات مؤبدة
 ومربيات لبعض اشخاص من ربيع عاقره ثم ذكر انه كل ما زاد سنو يا بعد المصر وفغن
 بعد ما سبق ذكره من الوصايا ينظر الى الباقي ويعطى منه افلان كذا وافلان كذا
 ولفلان كذا ثم ذكر انه يجري التقسيم بينهم كالمهر من بعد اداء الوصايا والمربيات
 (والافادة عنها) ان هذه الوصية صحيحة معمولة بها تنفذ من ثلث المال فان زادت على
 الثلث توقفت في الزائد على اجازة الوارث وتكون وقفاً فيما ذكره من العباد الذي
 صرح باجراء الخيرات والمربيات المذكورة من ربيع اثبتت الوقف بالضرورة فيما
 ذكر كما يستفاد من كتب المذهب لوجود الاضافة الى ما بعد الموت في هذه الوصية
 وللتصريح بكيفية الوصية في انائها وآخرها فلا يسوغ القول بانها ماطلة ولا دليل عليه كما
 هو ظاهر على ان الكلام في معرض الوصية والحال حال مذاكرتها وذلك كاف كما لا يخفى
 على من له ادنى المام بمذهب امامنا النعمان عليه وعلى اصحابه وسائر الائمة سبحان
 الرحمة والرضوان قال الامام فقيه النجف سر قاضي خان في فتاويه المشهورة رجل قال في
 صحته او مرضه ان حدث في حدث فافلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال
 سمعت ابا حنيفة ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو
 قال فافلان ألف درهم من مالي او من نصف مالي او من ربع مالي فهو باطل قال ذلك في
 صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية اه وفي رد المحتار بعد
 سابقة كلام مانعه وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحساناً اما اذا
 كان في ذكر الوصية انتهت معز بالانهاية ولا كلام في ان الهبة في مرض الموت من غير
 قبض حال حياة الواهب غير صحيحة كهيئة السيد لا موله حال حياته والله تعالى اعلم
 (سئل) عن محضر من طرف قاضي الحجة ومعه وانه ادعى على غيره عن نفسه وبطريق
 وكالته الشرعية عن اخويه شقيقه الباقين على الشيخ حسن المنوفي بان والد المدعى
 وموكليه خالف لهم قطعة ارض زراعية اميرية محدودة بمحدودار بعثة كانت تحت يد
 الشيخ شعراوى شيخ بناحية الحجة على مبلغ معلوم من الدراهم غارقة ليزرعها ويدفع
 ما عليها الميرى ثم بعد ذلك دفع والد المدعى وموكليه دراهم الغارقة للشيخ شعراوى
 فقبضها ثم توفي والد المدعى من نحو ثلاث سنين واستمر الشيخ شعراوى واحداً ما يدعى على
 الاطيان المذكورة في حياة والد المدعى وموكليه ولم يسلم الاطيان لوالد المدعى وامتنع من
 ذلك وهو شيخ بالناحية ثم سلم الاطيان للمدعى عليه من مدة سنة فزرعه وفي العام الماضي

زرع المدعى عليه بعض الارض وبقي منها جانب بدون زراعة فزرعها المدعى وموكله
 قعما ولما نفي اخذه المدعى عليه تعديا ووضع يده على الارض الى تاريخه ويطالب به
 برفع يده عنها وتسليمها له ولو كايه بالوجه الشرعي وثبت وضع اليد عليه من المدعى
 عليه وسئل منه من هذه الدعوى فاجاب بوضع يده على تلك الارض بطريق الاسقاط
 من الشيخ شعراوي المذکور نظير مبلغ معلوم والله والمسقط واضح عن ايديهما عليه امة
 تزيد على ثلاثين سنة يهرقان فيها مع مشاهدة والد المدعى من غير منازعة وانما ذكر
 كونها كانت في استحقاق اصول المدعى وموكله فالحكم (اجاب) اذا تحقق ترك
 والد المدعى واخويه تلك الارض باختياره مدة سنين على الولاء يسقط حقهما ولا يكون
 لاولاده رفع يد وارضع اليد عنها ففي الفتاوى الخيرية جوابا عن مزارع في ارض سلطانية
 رحل عن الارض وتركها اختيارا فنزل بالقرينة غيرة وغرس فيها باذن من له الاذن
 واطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد ان يرفع يد الغرس عنها او ياخذ غرسه هل له ذلك
 ام لا مانع له ذلك بل لو كان له فيها كرداوتر كها بالا اختيار سقط حقه فكيف
 اذا تركها وليس له فيها كرداوتر المزارع انما حقه في الانتفاع بما ادم يتعهد بما يزرع
 والانتفاع ومتى تركها سقط حقه بخازن كل مزارع ان يزرع بالحصة حيث اذن له
 بالصريح او الدلالة وفيها ضمن جواب ان المزارع اذا همل الارض ووضع غيره يده
 عليه ليس له الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يزرعها
 عنها ويرفع يده ويستولي عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء
 والاستقرار اهـ واما اذا لم يحصل منه مـ ولا من ابيهم ترك اختيارا وكان له مـ عذر
 شرعي في ترك الدعوى تلك المدة كغيبه او كون المدعى عليه ذا شوكة يخاف المدعى منه
 الحق الضرر به لا يسقط حقهم وتسمع دعواهم فقد صرح في الخيرية نقلا عن المحاوي
 الزاهدي بما نصه حيث كان الترك بغير اختيار لا تسقط قدميتهم ولم يرفع ايدي
 الواضعين ايديهم عليها حيث كان الترك بغير اختيار وقد صرح جوابا ان الدعوى لا تسمع
 بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وصرحوا ان من
 الاعتذار كون المدعى عليه واليا جاثرا يخاف منه والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة
 دعوى مضمون ان وكيل من شخصين وعيها المدعى على وكيل عم الشخصين بان والد
 ابي الموكلين كان في سنة ١٢٢٨ سافر الى الاقطار الشامية واقام بها وكان سنة اذ ذلك
 خمس وستين سنة وترك اولاده الثلاثة وهم عبد الله الصناديلي وكل المدعى عليه
 وابراهيم الصناديلي والد كل من موكل المدعى والمحرمه مستترة الموكله المذكورة
 وزوجته صالحة وكان يملك حين توجهه مكانا بمدينة الجيزة وكرت حدوده وطاحونة
 داخل المـ كان المذکور ومكانا بمصر لم تذکور حدوده وجاموسة وبقرتين وجمارا ونورجا
 ومحرانا وقطعتي ارض طين زراعة عبرتهما كذا بوضوح ذكرت حدودهما واجانب

(قوله كردار) في القاموس
 الكر كردار بالـ كسر مثل
 البناء والاشجار والكرس
 اذا كبسه من تراب نقله
 من مكان كان يملكه
 ومنه قول الفقهاء يجوز
 بيع الكر دار ولا شفعة
 فيه اهـ

غلال لا يعرف قدره فوضعت الزوجة صالحة يدها على ما ذكره كون اولادها قاصرين
 الى ان بلغوا وبعد بلوغهم صار ولداه ابراهيم وعبدالله يزرعان تلك الارض من غير تمييز
 حمل لكل منهما وفي تلك المدة جددوا اطيانا اخرى ومواشي واستمرا يزرعان ما ذكر
 ويستعملان المواشي المذ كورة وصاروا يضعين ايديهم على متروكات والدهما وما
 جدداه من الاراضي والمواشي ويكتسبان من عمل الزراعة من غير تمييز حمل وهما في
 معيشة واحدة الى ان توفي ابراهيم المذ كورة في سنة ١٢٤٨ عن ولدين عبدالله وخليل
 موكل المدعى وزوجته عفا الله ووالدته صالحة المذ كورة وكان ما جددته كل من ابراهيم
 وعبدالله سوية خمسة افدنة لم تذ كر حدودها وجانب غلال مجهول القدر وبعد ذلك وضع
 كل من موكل المدعى وموكل المدعى عليه ايديهم على تلك الارض وصاروا يستغلونها
 من حين وفاة ابراهيم وهم في معيشة واحدة من غير تمييز حمل كل عن الآخر الى تاريخه
 وان موكل المدعى عليه وعبدالله و خليل المذ كورة المدعى جددوا اطيانا قدرها ستة
 افدنة ونصف بينت حدودها ووضعوا ايديهم على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة
 وان كلا من موكل المدعى عليه وولدي اخيه موكل المدعى توجهوا الى مصر سنة
 ١٢٦٨ وارادوا بيع المذ كان المذ كورة اعلاه فسئل عبدالله المذ كورة عن
 والده المذ كورة لانزل المذ كورة فاجاب بانه مات من مدة طويلة قبل موت اخيه ابراهيم
 المذ كورة فساغ لهم جميعا بيع المذ كان المذ كورة بثمن معلوم وخرج لهم حجة ايلولة بوفاة
 على الصناديق وصار كل من موكل المدعى عليه وموكل المدعى عبدالله و خليل
 يزرعون الاراضي المذ كورة جميعها سوية من غير تمييز حتى صارت تحت ايديهم المذ كورة
 خمسة عشر فدانا ونصف وجانب قمع قدره اثنان وثلاثون رديا ومواشي ذكره حدودها
 فقط وآلات فزاعة ذكره حدودها كذلك واربعة ارادب فزعة وجانب نقدية تحت يده موكل
 المدعى عليه قدره كذا اشترى بها عبد الله والحقه بالحق هادية عوضا عن ولده واستغناص
 دينها كان في ذمة رجل يدعى كذا قدره كذا واشترى مكانا بالجيزة وأدخله بالمنزل
 المتروك عن ابيه المذ كورة وكتب حجة باسمه ودفع ثمنه من مال الروكية وان موكل
 المدعى عليه اخرج ولدي اخيه من المذ كان المذ كورة ووضع يده على ذلك جميعا بمفرده
 ويعارض موكل المدعى فيما يخصهم من ذلك بغير وجه شرعي ويطالب المدعى
 المدعى عليه برفع يدهم وكلاهما يخاص موكله المذ كورة من ذلك جميعا وسئل من
 المدعى عليه بمدة ثبوت وضع يدهم وكلاهما على ما ذكر بالوجه الشرعي فاجاب بوضع يدهم وكلاهما
 على ذلك وبان والده توجه في السنة المذ كورة وكان سنة اذ ذاك خمسة عشر من سنة
 وان والدته صالحة زوجة ابيه المذ كورة توفيت سنة ١٢٦٣ بعد وفاة ولده ابراهيم عن
 ولديه عبدالله وستية وانه لما توجه الى مصر لم يبيع المذ كان المذ كورة واخبر القاضي بانه
 ملك لوالده المذ كورة وانه موجود على قيد الحياة امتنع القاضي من التسليم في بيعه ثم
 توجه في سنة ١٢٦٨ الى مصر وادعى ان والده توفي وباعه هو واخته بمبلغ كذا وسلم الثمن

صفر

سنة

لولد اخيه أحد الموكاين وان الخلف من والده الارض المذ كورة أو لا والمكان والاطاحونة
من غير زيادة وان اخاه ابراهيم توفي عن زوجه عفا الله وولديه منها عبد الله وخليف
الموكاين المذ كورين وكانا فاصرين واقاما معهم ما بمنزله لكونه تزوج والدتهما عفا الله
المذ كورة ويا كلان ويشربان بمنزله ويزرعان القطعتي الارض المذ كورتين اعلاه
وكل ما نتج من محصول زراعتهم مايا كلان وان المواشي المذ كورة ملك موكل المدعى
عليه وزوجه عفا الله وان باقى الاطيان هي في تصرف واختصاص موكل المدعى عليه
وان لموكل المدعى صناعة يكتبان ويصرفان على أنفسهما منها وانهما في سنة كذا
اذنا موكل المدعى عليه ان يزوجهما وكل ما صرفه في ذلك يكون ديناً بينهما وان صرف
في ذلك مبلغ كذا وان الحرمته صالحة والدته موكل المدعى عليه المذ كورة قبل وفاتها
بثلاثة أيام احضرت ابنتها سيدة الموكا المذ كورة وسامتها صاخا ونجاسا بين مقعداده
وزنته وبعض شيء لم يبين ونقديت عبرتها كذا وباق ذلك لوالدتها تحت يدها الى تاريخه
وانكر ما عد ذلك وأنه يطالب المدعى عليه الوكيل المذ كور باحضار الاشياء
المرقومة وبيعها لياخذ ما يخص موكله منها فلم يصدقه المدعى الوكيل على ذلك فسا
الحكم (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى موت على الصناديل والد موكل المدعى عليه
بعد دعوى صححة قبل موت ابنه ابراهيم والد موكل المدعى فسا يتحقق بالوجه الشرعى انه
مخلف عنه مما يورث عنه شرعا يقسم بين ورثته فيكون لزوجته صالحة المذ كورة فيه
الثلث لو علمت حياتها بعده ولا ولادة الثلاثة الباقى يقسم بينهم للثلاث كرمثل حظ
الانثيين وما اصاب الزوجة يكون لولدها عبد الله موكل المدعى عليه واخوته شقيقة ولا
شيء لولدى ابنها ابراهيم الميت قبلها وما اصاب ابراهيم يكون لورثته بالقرينة
وان لم يتحقق موته يوقف ما تركه الى ان يثبت موته بينة أو يحكم بموته اذا ماتت
أقرانه في بلده على المذهب فتقسم تركته بين من يرثه وقت الحكم بموته ويشترط في
دعوى العقار التحديد ودعوى المنقول احضاره أو بيان قيمته ان تعذر احضار العين
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت وتعدرت الاشارة اليه ولو بالتوجه اليه وكان قيمتها
أوجنس ونوعه وصفته وقدره ان كان مثليا وما تصح فيه الدعوى يكلف المدعى
اثباتها فيما أنكره خصمه وما لا فلا والمستغاد من عبات علمائنا ان من ترك أرض
الزراعة الاميرية اختيارا وأهلها مدة سنين ووضع غيره يده عليها ومكنه الحما كم منها
سقط حق التارك لها وثبت الحق للاخر وان مات عن أرض أم يريته وله اولاد
ذ كور فهم أحق بها من غيرهم فسا يثبت بالوجه الشرعى ان لموكل المدعى حقا فيه من
تلك الاراضي وغيرها بعد دعوى صححة يكون لهما الاستيلاء عليه حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة مؤرخة بيوم الخميس غاية جادى الاولى سنة ٧٢ من
محافظة مصر مضمونها قد ورد الى ديوان المحافظة افادة من سعادة كاتب ديوان

خديوي رقم ٢٦ جاسنة ٧٢ ومعها اعلان شرعيان وتصديقان من علماء مجلس
السودان بخصوص تداعي ورثة محمد بن جاد المولى من حلة ياسين على صغيرون بقتله
وتداعي ورثة ضوونه جبارة على محمود الضو بقتله وشهد في شأن الاول أربعة اشخاص
بالقتل وفي شأن الثاني ثلاثة اشخاص اُحدهم بالقتل والثاني باقرار القاتل بالقتل
والثالث بما يفيد معانة القتل برؤية الآلة والمصارعة وقيام القاتل وطرح المقتول
مصابا في نحره بالسكين وحكم قاضي كردفان بوجود القسامة والدية في كل منهما على
اهل المحلةين ودرا الحكم عن القاتلين عن الاول يكون الشهود من الهلة المقتول
بما القتل وعن الثاني بان احدى الشهود شهد بالمعينة والثاني بالاقرار والثالث
بكونه من اهل الهلة وانه رأى ما يوجب الاشتباه في هذا الحكم اصدور الدعوى
في كل من القضيتين على معين فهل والحال هذه يجب القسامة والدية وهل دفع قبول
تلك الشهادات بما ذكره الحكم الشرعي والمطلوب من بعد رؤية الاعلامين والجوابين
الذين كورين بالهامس العلمي بالحافظة اعطاء الجواب اللازم من حضر تكم عما اشتمل
عليه ما ذكر مع التصريح هل الحكم الشرعي في هاتين الحادتين وامثالهما والحال هذه
وجوب الدية والقسامة مع صدور الدعوى على اشخاص معينة ام لا يجب الى آخر
ما توضيح من مطالعته مع مطالعة الاوراق الاربعة المذكورة تعلم الكيفية فتؤمل
من حضر تكم اعطاء الجواب المطلوب عن ذلك لاجل ارساله الى الجمعية الخديوية
كالمرغوب (اجاب) عن هاتين القضيتين ان شهادة الشهود وفيها على الوجه المعين
بالعلاميهما غير مثبتة لقتل القاتلين المذكورين على المدعى عليهم ما وحيث وجد
القتيلان في المحلتين المذكورتين وبهما اثر القتل ولم يعلم قاتلهما بان لم يثبت القتل
ببينة او اقرار كما في التهمة تنافي وقد ادعى ولي كل منهما على معين من اهل الهلة التي
وجد فيها القاتل بالقتل العمدة فالحكم في ذلك ان يحلف نجسون رجلا من اهل كل محلة
يختارهم الولي بالله ما قتلهما ولا علم له قاتلهما بان يحلف كل واحد منهم بالله ما قتله
ولا علم له قاتلهما وان لم يتم العدد كر الحلف عليهم لستم نجسين يمينان وان كان اهل الهلة
فيهم الغاصق والصالح فالتحيز في استخلافهم الى الورثة يختارون اهل الصلاح ان احبوا
بشيء يستخلفوهم فان كان اهل الصلاح لا يتمون نجسين وارادوا ان يردوا عليهم
اليمين فليس لهم ذلك ولهم ان يتخيروا من الباقيين تمام النجسين رجلا ثم يقضى بالدية
على اهل الهلة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان محافظة مصر عن حكم دعوى
واردة من نقر رشيد وهذه صورتها ادعى جماعة من نظار مساجد على ناظر وقف بانه
واضع يده على جميع النيط السكاكين بحرى نقر رشيد المعروف بالشرقي الذي كان اصله
من قطاع متلاصقة وصارت الآن غيطا واحدا المحدود بمحدود أربعة الحد القبلي ينتهي
بعضه قديم من الجهة الشرقية لمسا هو معروف بالمرحوم أحمد جرجي المشاق البحاري

١٢٧٢

١٢٧٢

الآن في تصرف ورثة كل من المرحوم الحاج أحمد والمرحوم محمد الماروف كل منهما
 بيمين أبي جديق وبالحجج نجوى والآن جارية في استحقاق المدعى عليه ومن يشركه وتماحه
 من الجهة الغربية الماروف المرحوم الحاج حسين سلام قديمًا والآن لما به دورته المرحوم
 الحاج علي كجك الغيطاني والحمد البحري ينتهي إلى الهوري الفاصل بين ذلك وبين
 الأرض المعروفة بالقديس والحمد الشرقي ينتهي ببعضه إلى الهوري المعروف بالمشاق
 الفاصل بين ذلك وبين أراضي الأرض المعروفة بالقابودان وبعضه إلى أرض الساقية
 المعروفة بالحمد جيجي المشار وتماحه إلى الهوري الفاصل بين ذلك وبين سهل والحمد
 الغربي ينتهي ببعضه من الجهة القبيلية إلى طريق الحصار التي منها التوصل
 والاستطراق إلى الغيط المذكور وتماحه من الجهة البحرية إلى غيط بيدران المشتمل
 الغيط المذكور على أخشاب نخيل بلح عتيقة ومسجدة الغراس ثمرة وغير ثمرة من غير
 وجه ثمرة لا قضاء أمد الناجر الذي صدر في الغيط المذكور من الحاجة آمنة بنت
 خليل جاجي الشهير بشريف جرججي المرزوقة لوالدها المرحوم من زوجته الشريفة
 منه بنت السيد محمد وحيد بن السيد محمد وحيدش الواقف الأصلي لذلك على ذريته ثم
 من بعدهم على مساجد أربعة بموجب كتاب وقفه في ذلك المؤرخ باليوم الثامن من
 شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومائة وألف لا تحصار النظر والاستحقاق فيها الكل
 من المكرم الحاج حسين وشقيقه الحاج حسن والمكرم الحاج عبد الله المدعو عبدة
 أولاد المرحوم الحاج علي نور لمدة تسعين سنة تقضي من خمسة وعشرين من شهر ربيع
 الثاني سنة خمس وسبعين ومائة وألف بموجب حجة الاجارة الشرعية المؤرخة في التاريخ
 المذكور وكافه رفع يده عنه لا يلواته إلى المساجد الأربعة بمقتضى شرط الواقف
 وانقراض الذرية ويسألون جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه فاجاب بان الغيط
 المذكور جارقي وقف الانبائي عليه وعلى بقية المستحقين وابرز من يده وقفية مشتملة
 على أمان كن كثيرة من جملة المكن المدعى به فقرئت في المحضر ودل مضمونها على
 أن الغيط المذكور المرحوم كور المرحوم بالحدود الأربعة كان جار يافى تاجر الحاج حسين نور
 وشقيقه المذكورين أعلاه من المؤجرة المذكورة أعلاه المذكورة المذكور وان الشيخ
 عليا الانبائي استأجر ذلك منهم باقى المدة ووقف المفعة على الحاج حسين نور وشقيقه
 المذكورين وعلى ذريته ومن بعدهم لمدة ثلاث وثمانين سنة تقضي من تاريخ الوقف
 المؤرخ بغيره سنة هجرية الأولى سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف وكشف من السجل
 المصانيد دل مضمونه على ذلك وصديق الناظر المذكور على ما في الوقفية المذكورة
 وسئل المدعى عليه المذكور عن حجج أخرى غير الوقفية متأخرة عن تاريخ الوقف المذكور
 أفيد خلوها واستبدادها في الغيط المذكور فاجاب بأنه لم يكن عنده سوى الوقفية المذكورة
 وزاد في جوابه ان سند الاجارة الصادرة من الحاجة آمنة إلى الحاج حسين نور وشقيقه

المذكورين اعلاه مذكور فيه ان المؤجرة صرحت بعدد الاجارة بقولهما لا يفتق
بذلك المستأجرون بالاجرة والاجارة والزرع والزرع اعلة والغلة والاستغلال وغرس النخيل
والاشجار وحفر الهواري والآبار وهما احبوا واختاروا من سائر وجوه الانتفاعات
الشريعة ليكون ما يغرسونه ويحصدونه بذلك ملكا شرعيا لهم بالطريق الشرعي وان
ذلك مسطر بالهيجل المصان في عين سند الاجارة الموضحة تاريخه اعلاه ووقف الامر في
ذلك على الكشف ثم صار الكشف على الست قطع المدعى بها فيزها اهل الخبرة
وشهدوا جميعا بان قيمة اجرة مثل الارض المذكور في كل سنة ثمانمائة وخمسة
وسبعون قرشا سلمية مستحق الارض المذكور وروية وهي المساجد الاربعه وستة اوعن
الشهادة في الغراس من جهة المستأجرين ووردتهم فقالوا لم نرا احدا غرس في الارض
المذكور بل والنخل الموجود فيها الآن حادث والقديم لا يبقى الى تلك المدة ثم بعد
ذلك ادعى ناظر الوقف المدعى عليه المذكور على نظار المساجد الاربعه المدعين
المذكور بن بان اخشاب النخل المتنوعة الا صنف النابتة في ارض الغيط المدعى به
المذكور المنقورة وغير المنقورة من غراس جده المستأجر الماذون بالغراس هو وشقيقاه
المذكوران اعلاه الماذونان بالغراس من المؤجرة المذكور اعلاه وهي الناطرة
والمستحقة للارض المذكور وروية وان ما غرسوه يكون لهم ما عدا نخله وخمسة
وسبعمائة من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لثلاثه موعود على ان الغراس الموجود
الآن تابع للارض وانه من انشاء وحيش الواقف الاصلى وكاف اثبات دعواه فاحضر
وجلس شهدا حدهما انه كان مارا مع والده وراى المكرم الحاج حسين انور وشقيقه
المذكور بن يغرسون نخيلا بالجهة البحرية ويبرمون رملا وانها كانت ارضا براحا وان
الجهة القبليه كان بها نخيل عتيق ومستجد وشهد الاخير بان الحاج حسين المستأجر
المذكور وشقيقه يغرسون قال النخيل الموجود الآن من سما في وشقع وبر باره
وغير ذلك فاحكم الله في هذه الدعوى (اجاب) لا تسمع الدعوى في الوقف الا من
ناظر شرعي ولم يبين به هذه الدعوى الصادرة من نظار المساجد الاربعه انهم آل
لهم نظر ذلك الوقف المدعى به ولا ان الحماكم اقامهم نظارا عليه لتسمع الدعوى منهم
فلا ينظر ما هو الواقع وعلى كل فلا استحقاق للنظر الواضع يده على هذا الغيط الموقوف
باقى منفعة تاجر لمدة ثلاث وخمسين سنة مضت من قبل على الاتيان على المستأجرين
الثلاثة المذكورين وذريتهم الذين من جملتهم الناظر المدعى عليه والحال هذه فاذا كان
الامر كذلك ترفع يده عن هذا الغيط ويسلم بان يستحقه الآن بعد تحقق مستحقة بطريق
شرعي لكن لم يصرح في هذه الدعوى بان واضع اليد اعترف بان هذا الغيط كان
جاريا في وقف عمر وحيش على ذريته ثم من بعدهم الى مساجد اربعة كما ذكر
المدعون ولم يعين ايضا في دعوى المدعين ما يؤل اليه ذلك الوقف من المساجد
الاربعة بل ذكروها بصيغة التنكير ودعوى المدعى عليه ان الحاج حسين وشقيقه

١٢٧١

شوال

سنة

المأذونين بغرس الاشجار ومما عاقرسوا وما هو موجود بذلك الغيط حسب الاذن من الناظر ما عدنا نحو خمس نخلة عتيقة الى آخر ما ذكره غير صحيحة ايضا على الوجه المسطور ويثبت ما اتى اقامها على الوجه المبين لا تثبت شيئا وبالمجمل فهذه الدعوى على هذا الوجه محتملة من وجوه غير جارية على النمط الشرعي فاللازم على حكام الشرعية التامل فيما يلزم شرعا وان يضابوا من المتداعيين بيان ما هو شرط في صحة الدعوى حتى يترتب على ذلك سؤال الختم فان انتفى المحل ابيضة تطلب فان اقيمت على طبق الدعوى حكم بها بهد التعميد والافلا وان اعترف الخصم بما ادعاه خصمه الزم باعترافه ومن شرط الدعوى بيان المدعى به وتعيينه وبيان وجه استحقاق المدعى لما يدعيه وبعد تسليم الغيط المذكور لمستحقه ان ادعى أحدان مورثه الذي بين ورثته له بيانا شرعيا غرس غراسا في مزرعة ما غرسه وتحقق ذلك بطريق شرعي ولم يكن موضوعا بحق القرار كنف الوارث قلعه ان لم يضر بارض الوقف والا يتملكه الناظر لجهة الوقف مستحق القلع ولا يلزم من مجرد اذن الناظر للمستاجر بالغراس في الوقف على ان ما يغرسه يكون ملكا له ان يكون له حق القرار بمجرد غرسه بدون شرط الاستبقاء على ما ذكره العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكنين حتى تكون من قبيل مسألة الارض المحسنة المبنيعة على العرف اذا المتعارف فيها أن يكون البناء والغراس مثلا باذن على وجهه القرار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض خراجية معلومة الحدود مشتركة بين اثنين بموجب حجة شرعية اسقط احدهما عن نفسه وبطريق وكالته عن شريكه الاخر الانتفاع بجزء منها معين محدود بحدودار بعة لرجل اجنبي منها والتمس المسقط له بما يخص ذلك الجزء المسقط من الخراج باعتبار ما يخص الفردان منه وكتب بذلك وثيقة معين فيها الحدود التي عينت وقت العقد لذلك بحضوره الشهود والمخاضرين حين ذلك ثم بعد ذلك كتب بذلك حجة شرعية لاجل خصم ذلك الجزء من حجة الشرع يكتفي في ذلك كرفيها من الحدود المعينة بمجلس العقد ثلاثة حدود وكر الرابع بعنوان غير الذي ذكر في مجلس العقد الاول وبينهما تفاوت فهل العبرة بالسعين من الحدود وقت العقد الاول ولا يضر عدم ذرعها وقت الاسقاط لاعتماد المسقط له على تعيين الحدود له (اجاب) العبرة لما صدر في الواقع لا لما كتبه الكاتب مخالفا له والمنظور اليه في الحدود ما طاب به الحدود والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجبلية بمسألة موهبة في امرأة وهي على اولادها المذكور والانا اذعت على رجل واضع يده على ارض زراعية اميرية بيقت قدرها وحدودها بان زوجها ابنا الاولاد المذكورين وغيرهم يستحق منفعة نصف تلك الارض بطريق الاسقاط من المدعى عليه المذكور في نظير مبلغ عينته وان حين اسقط منفعة ذلك لزوجها كانت الارض مزروعة من قبل المسقط المذكور فدفعت زوجها المسقط مال تلك الارض واقتضه ايضا

تسكليف تلك الزراعة وتقاومها وغير ذلك مبالغاً لا تعرف قدره ووضع المتوفى المذ كور
 يده على ذلك مدة وبعد ذلك في سنة الاسقاط سافر الى جهة وترك تلك الارض تحت يد
 المدعي عليه فلما طاب الزرع حصدته واستولى عليه المدعي عليه ثم مات زوج المدعية عن
 ورثته المذ كور بن وتطالب المدعية المدعي عليه برفع يده عما يخصها واولادها
 المذ كورين من الحصة ومحصل الحصة المذ كور الذي استولى عليه المدعي عليه
 المذ كور تزوجه لها ولاولادها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع
 يده على تلك الارض فاجاب بانه يستحق منفعة الارض جميعها التي من جلتها ما ادعته
 المدعية المذ كورة بطريق الاسقاط من رجل آخر وانه توجه سابقاً الى بلدة اخرى واقام
 فيها وبعد مدة بلغه ان اخاه رجلاً يدعى منصور اباع الحصة المدعي بها من الارض لزوج
 المدعية بمبلغ معلوم بدون اذن اخيه المدعي عليه المستحق لها واجازته فبين براءة ذلك
 ارسل اخاه رجلاً آخر لينظر كيفية بيع اخيه لزوج المرأة المذ كورة وانه وكل اخاه
 المذ كور في شراء تلك الحصة من زوج المدعية المذ كورة للادعي عليه وحين اجتمع
 الوكيل مع زوج المدعية المذ كورة اخبره بانه يريد بيع تلك الحصة لمن يرغب فيها
 فاشترها منه لاخيه المدعي عليه المذ كور بمبلغ عينه بطريق الوكيل كالة عنه وانسكراً عدا
 ذلك فلم تصدقه المدعية على ذلك فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) ما ذكره المدعي
 عليه من انه وكل اخاه في شراء ما ذكره من مورث المدعية اقرار منه باستحقاق المورث
 لذلك واعتراف منه باجازة ما فعله اخوه المسقط على زعمه ولم يصرح برد ما فعله الاخ
 المذ كور وحينئذ لا مانع من تكميلها اثبات الشراء الذي ادعاه لان الشراء في الاطيان
 الاميرية وان كان لا يصح الا ان فيه تركاً من البائع باخذه كما في الخسيرة وهو مسقط
 للحق فيها الا ان الدعوى بمحصل تلك الارض وبالأرض ايضا على هذا الوجه غير
 صحيحة لاسيما مع جهالة المستحق للارض ومقدار الاستحقاق والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي الجيزة بمسألة ضمنه ادعي منه وهو الوكيل عن والدته حسن بنت
 المرحوم محمد من أم خندان على محمد أبي ابراهيم من اهالي طموه بان في سنة ٦٥ توفي محمد
 ابن محمد الشناوي عن أخته صالحة بنت محمد وتوفيت صالحة عن بنتها حسن الموكلة
 من غير شريك والجارى في ملك محمد الشناوي قطعة أرض زراعية أميرية فدان واحد
 محدود بمحدود أربع وعشرين نخلة بلم امهات وسيوى وحيا في وانه بعد وفاة محمد
 الشناوي وضعت يدها صالحة المتوفاة على ذلك سنة واحدة وتوفيت عن ابنتها حسن
 الموكلة المذ كورة ووضعت يدها حسن على ذلك وصارت تنفع به مدة ثلاث سنوات
 فوضع المدعي عليه يده على ذلك بغير وجه شرعي ويطالبه الوكيل المذ كور برفع يده عن
 ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه واضح يده على فدان وحده بمحدود
 بعضها مخالف لمحدود دعوى المدعي وبعضها وافق لمحدود دعوى المدعي وان القدان

١٢٧٣

المذكور فدان رزقة وقف لا يعرف واقفه وانه بعد وفاة محمد والد محمد ثالث سناوى وضع
يد على الفدان المرقوم وصار يزرعه من نحو سنة وعشرين سنة وما يتحصل من ربيع
التخيل يعطيه لاولاد محمد الاب وهو يصرفونه على ضرب الواقف للارض المذ كورة
وانكر ما عد اذ لك في المحكم (اجاب) مما يتوقف عليه صحة الدعوى ذ كرت
الميت والغائب الى المحكم او ما يميزه عن غيره وكذا بيان حدود تلك الارض وبلدتها
وحوضها بياشا شرعيا وبيان مقدار كل نوع من تلك التخيل وذ كرتكمين المحكم
للاخت بعد موت الاخ المستحق وكذا في حق بنتها ويشترط في عدم سعة وطحق
البنت من تلك الارض على فرض كون المحق لها عدم تركها للارض الحالية من
التخيل ثلاث سنين باختيارها فاذا صح المدعى دعواه وانكر الخضم ما ادعاه وتحقق
وضع يد المدعى عليه على ما ادعاه المدعى كاف المدعى اثبات استحقاق موكاته لذلك
على حسب الدعوى والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما ضمنه اذعت
المرأة نفيسة بنت المرحوم عوض على المكرم احمد أفندي ابن المرحوم اسمعيل القسام
عن نفسه وبطريق وكالته الشرعية عن اخوته الاشقاء الاربعة الثابت تو كيله عنهم
الو كالة المطلقة المفوضة العامة في شان ذلك بان والد المدعية كان جاريا في أثره وتصرفه
ارض زراعية اميرية قدرها اربعة أفدنة الاثنان فدان بناحية الجيزة محدود ذلك بمحدود
اربعة وان والد المدعية المذ كورة حال حياته تشارك مع والد المدعى عليه حال حياته من
مدة قدرها ثمانى عشرة سنة في زراعة الارض المذ كورة وكان اسمعيل والد المدعى عليه
يزرعها ويدفع ما عليهم او ما بقى بعد ذلك من محصولها ليكون له فيه الثلثان والثلث الباقي
لوالد المدعية المذ كورة وكان يعطى والد المدعية المذ كورة الثلث من باقى محصول
زراعة الارض المذ كورة واستمر على ذلك مدة لا تعرف قدرها وبعد ذلك توفى والد
المدعية المذ كورة عن ابنته المذ كورة من غير شر يك وصار والد المدعى عليه يزرع
الارض ويعطى للمدعية الثلث من باقى محصول الزراعة بعد اخراج المصاريف واستمر
على ذلك مدة لا تعرف قدرها ثم مات اسمعيل المذ كورة عن اولاده الخمسة فوضع اولاده
أيديهم على تلك الارض وصاروا يزرعونها ويدفعون ما عليهم او يعطون للمدعية الثلث
من محصول ذلك واستمروا على ذلك الى غاية السنة الماضية وان المدعية تطالب
المدعى عليه برفع يده وهو موكليه عن الارض المذ كورة لتعوزها بنفسها وسئل المدعى
عليه عن ذلك فاجاب بانه هو وموكليه واضعون أيديهم على الارض المذ كورة يكون
أيديهم كان واضعا يده عليهم وهم واضعون أيديهم عليها بعدموته وانكر ما عد اذ لك
ثم حضر احمد الموكلين وذ كر ان الارض المذ كورة كانت في تصرف والد المدعية وان
والده شارك والده المذ كورة حال حياته وانه تركها لوالده وصار ينتفع بهما من حين ذلك
الى حين وفاته وبعد وفاته وضع اولاده المذ كورون أيديهم على الارض المذ كورة وانكر

١٧

١٢٧٤

ما دألك فلم تصدقه المدعية على ذلك فما الحكم (اجاب) الاراضى السلطانية اذا مات خزانها المستحق لمنفعةها ان كان له ولد ذكراهى له بطريق الاحقية بلامقابل وان لم يكن له ابن بل كان له بنت فانت فانت ثابت لها الحق اذا وجهت الارض لها من ولا يد ذلك فاذالم يوجد توجيه للبنت المذ كورة في هذه الحادثة ولا تمكن من الحماكم لها من تلك الارض لا يكون لها ولاية عليها ولا تسمع دعواها المذ كورة على واضع اليد على تلك الارض بدون ما ذكره سماعنا عدم وجود دخل او غراس فيها لا بغير الله تعالى اعلم (سئل) عن محضر من قاضى منوف مضمونه ادعى كل من الشيخ خطاب وعلى وخايل اولاد المرحوم محمد ناصف ابن المرحوم بدوى فاصف من ادالى سر من على الحاج محمد فى ابن المرحوم طه ناصف من الناحية المذ كورة ان جسد المدعين المذ كورين هو المرحوم بدوى ناصف المذ كور كان له جانب طين قدره خمسة عشر قيراطا ونصف وربع قيراطا بارض سر من المذ كورة بحوض القنطرة محدودة بمحدود اربعة احمدا القبلى الى ما بيد الحاج عثمان الجندى والحمد البحرى الى ما بيد الحاج عبد الله ابي تبه والحمد اشرى بعضه الى ما بيد المدعى عليه وباقيه الى الطريق والحمد الغربى الى مسقة شادى وان جسد المدعين المذ كورين توفى الى رجة الله من مدة خمس سنين تقدمت على تاريخه عن اولاد ابنته المرحوم محمد ناصف المذ كورهم المدعون المذ كورون وان جدهم المذ كور حال حياته من مدة ثلاثين سنة رهن الطين المذ كور تحت يد الحاج عبد الله ابي تبه واحمد فرغل من الناحية المذ كورة فى قنطرة مبلغ مائة ريال وستة ريالات معاملة قبضها منهم ما بين ذلك وان احمد فرغل المذ كور رهن الطين الذى كان تحت يده اصفية بنت احمد الكو يدى من مدة عشرين سنة وان صديقه والحاج عبد الله ابا تبه المذ كورين رهنا الطين المذ كور للمدعى عليه من مدة ثمان سنين وصار يزرعه ويدفع ماله للبرى الى الآن وان جدهم المذ كور حال حياته لم يحصل منه منازعة ولا معارضة للبرتين المذ كورين من قبل الطين المذ كور الى وفاته بسبب عجزه عن دفع مبلغ الغاروقة المذ كور روبر يد المدعون المذ كورون دفع يد المدعى عليه عن الطين المذ كور ايجوروه لا نفهم بالوجه الشرعى هذه دعوى المدعين المذ كورين سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الطين المذ كور آله بالتاقى من والده وكان تحت يد اشخاص من الناحية بسبب ان المدعى عليه كان غائبا عن الناحية ولما حضر من مدة اثنتى عشرة سنة استخلصه منهم ووضع يده عليه الى الآن ولم يكن للمدعين المذ كورين فيه حق فما الحكم (اجاب) دعوى المدعين المذ كورين والحال ما ذكره غير صحيحة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى ائندى الجيرة بمضمونه فى رجل ادعى على جماعة بان له تحت ايديهم ثمانية اصول نخيل بطريق التعمدى وانه كان واضع ايده على النخيل المذ كورة وابوه من قبله مدة من السنين وانه ورث النخيل المذ كورة عن والده

ولما سئل من المدعى عليهم أجابوا بالاعتراف بوضع يده ويدها بيه قبله وانما وضعوا
أيديهم الآن على الخيل المذكورة بسبب كون الخيل ملكا لهم عن مورثهم وكان
وضع يد المدعى على الخيل وأبيه قبله بطريق التعدي فلم يصدر عنهم المدعى على
دعواهم الملك والتعدي فماذا يكون الحكم (اجاب) حيث اعترفوا بوضع أيديهم الآن
بان المدعى به كان بيد المدعى وأبيه من قبله الى ان مات وادعوا الملك فيه لهم بالارث عن
مورثهم كانوا خارجين والمدعى زائدا لا عبرة باليد الحادثة والمدعى غير مقرب من يد
يدهم أو يد مورثهم على ذلك ولا يملكهم وحيد فيكون اثبات دعواهم التي انكرها
المدعى فاذا اثبتوها بطريق شرعي بعد تصحيحها يقضى لهم وللباق الورثة بما في أيديهم
قال في نور العين من أواخر الفصل الثامن مانه بعد ان رخص أخذ عينا من يد آخر
فقال اني أخذت من يده لانه ملكي وبرهن على ذلك يقبل لانه وان كان زائدا بحكم الحال
لاكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه
اني أخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى
المدعى لانه رد اقراره وبرهن على ذى اليد ولو صدر عنه يؤمر بالتسليم ويصير المدعى زائدا
فيخلف أو يبرهن الآخر وفيه غصب ارضاء وزوعها فدعى رجل انه الى وغصبه امني فلو
برهن على غصبه واحد اثبات يده يكون هو زائدا والزارع خارجا ولو لم يثبت احد اثبات يده
فالزارع ذواليد والمدعى هو الخارج اه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
مضمونه ادعى رجلان على رجل بان جدا للمدعين كان يستحق أرض زراعية أميرية
واربعة وعشرين أصل نخيل وانه بعد وفاة كل من جدا المدعين وعمرهما وضع يده والده
المدعى عليه في حياة ابهم ماعشر سنين وتر كها أبوهما ثلث المدة لعدم قدرته على زراعتها
ودفع خراجها وهو موجود في البلد ثم مات عنهما فوضع المدعى عليه يده على ذلك بعد
موت أبيه بغير وجه شرعي ويطالبانه برفع يده عن ذلك فسئل من المدعى عليه فاجاب
بالاعتراف بوضع يده على ذلك من أبيه بعد وضع يده عليه مدة من السنين وانكر ما عد ذلك
في الحكم في هذه الدعوى (اجاب) لا يجري التوارث في ارض الزراعة السلطانية التي
آلت لبيت المال فلا تقسم بين ورثة مستحقها قسمة الميراث وانما تعطى لابن المستحق
القادري على زراعتها ودفع مؤنتها لجهة بيت المال بطريق الاحقية وقد صرحوا بان المزارع
في الارض السلطانية أحق بزراعتها مادام ينتفع بها وينتفع جانب بيت المال مع انتفاعه
ما لم يكن معطلا لها تعطيل لا يضر بيت المال أو خائنة أو حيث ترك والد المدعين المذكورين
تلك الارض مع تصرف الغير فيها لعدم قدرته على زراعتها ودفع ما عليها من الخراج
يسقط حقه منها ولا يكون لأبيه بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر معارضة واضع
اليدها او مادعواهما بمحضتهما من الخيل فاذا صححها واذكر ان المدعى عليه واضع
يده بغير حق واثبتاها بالبينة العادلة يقضى لها بما يخصها مما هو تحت يد المدعى عليه

١٢٧٣

٤

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٦

من التخليل بطريق الارث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما
مضمونه ادعى ورة ميت على رجل بان مورثهم كان مقيما بجهة مع المدعى عليه
فاخبرهم رجل آخر كان مستخدما له بان مورثهم قراها رباسب ان واحد اضربه ببارودة
فتوجهوا اليه يستخبروا عنه وفي اثناء سيرهم اخبرهم نساء بان مورثهم ضربه رجل عسكري
بالبوت ففر منه حتى وصل الى البحر وهو خلفه فالتقى نفسه في البحر فادركه العسكري
وضربه على راسه بالبوت فغاص في الماء ولم يرسب وحضر رجل وقبض على العسكري
وانهم بحثوا عن جثته وبعد ثمانية ايام طفا على وجه الماء فاحتملوه وكشف عليه فوجد
مضروبا بالبوت خمس ضربات وبعد ذلك واروه في رمسه وان شيخ الناحية احضر المدعى
عليه موثقا واخبر انه والذي ضربه مورثهم على الوجه المسطور وانهم يدعون على
المدعى عليه بذلك ويطلبونه بما يترتب لهم عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فانكر المدعى
فاليه دعواهم وطلب من المدعين تصحيح دعواهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ماذكروه
على الوجه المسطور فما الحكم (اجاب) الدعوى على هذا الوجه المسطور غير صحيحة فلا
يترتب على المدعى عليه ثبوت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة
بما مضى عنه في رجل ادعى على جماعة انه يملك جانب تقديعية عين معظمها بالصنف وانه
واضع ذلك بارض قاعة له من منافع داره ووضع فوق ذلك صندوقا مملوءا بكذا
ثياب من ضمنها ثياب حرير مملوءة لزوجاته وفي شهر كذا توجه بجهة فخره ولده واحد
المدعى عليهم حين كان خادما عنده واخبره بان داره سرقت فتوجه معهم الى داره فوجد
الاشياء المذكورة فوجدوها مفقودة واخبره رجال بان ناظر القسم حضر الى داره وكشف
عليه ما فتوجه لناظر القسم ليحقق له ذلك فاستخبر منه ناظر القسم عن يتهمه بذلك
ليضربه فاخبره بانه لم يتهم احد ابدا بذلك وتركه وعاد الى داره واستخبر من اتباعه عن
سرق ذلك فاخبره احد المدعى هو احد المدعى عليهم بانه هو وفلان وفلان المدعى
عليهم ورجلان من عربان المشاركة لم يذكرا اسمهما من الذين سرقوا ما ذكر باغراء احد
المدعى عليهم فبين ذلك استشهد عليه بشهود ثم مجننه واحضر مشايخ الناحية وادخلهم
له واقر لهم بما اخبر به ثم توجه بجهة أخرى لاحتضار رجل يفتح المنديل بعد التوافق
مع احد المدعى عليهم في المقرأن يستخبروا الرجل الذي يفتح المنديل ليضربهم عن
حقيقة ومقدار ما سرق من داره وفي اثناء الرجوع اطلق احد المدعى عليهم وهو فلان
بارودة كانت بيده فمدا في المدعى المذكور فخرجت الرصاصة منها واصابت المدعى
في ساعده الايسر وخرجت من الخفاف ويطلب المدعى عليهم باحضارهم سرور قاته
وتسليمها له ويطلب المدعى عليه الضرب بالرصاص بما يترتب له عليه بسبب ذلك لان
جرح الرصاصية يرى دشا ذراعه وصار عاجزا وسئل من المدعى عليهم فاجاب احدى
الذي ادعى المدعى اقراره انه اشاع بان دار المدعى سرقت وذلك كانه بعد الاشاعة بثلاثة

وجوب

الحجة

أيام أحضره وأخبره بأنه يتهمه باخذ ذلك وسجنه ثم أخرجه من السجن وضربه بنبوت على
التيه ضربه بأول ما ثم أوثقه كتافا وأعادته إلى السجن وبعد ذلك دخل عليه في السجن
وأخبره بأنه إذا لم يقل أني سرق ذلك ومعي فلان وفلان المدعى عليهم المذكورون يقتله
وهو مستحق فامتنع وتركه مسجوناً وموتاً ثم أحضره رجلين وامره أن يخبرهما بأنه سرق
ما تقدم منه فإني وبعد ذلك هدده على أن يقول ذلك فعرفه بأنه سيقول كما أمره وعاد له برجال
سأله عن ذلك فأخبره بأنه مظلوم ثم جاءه بفردة وقال له إن لم تقبل ذلك والاميتك
وأما بطنك بالبارود فامتنع أمراً وأقره كما به بعد أن أحضر جماعة يشهدهم عليه بأنه
هو وفلان وفلان المدعى عليهم أخذوا ما سرق من داره فتركوه وبقى في السجن ثم في
سادس يوم أطلقه وأمره كما بعد ذلك وأجاب المدعى عليه الضرب بأن المدعى
أراد ضرب المدعى عليه بفردة طليخة فالتجأ إلى المدعى وتواري بجانبه فاطلق أخو
المدعى الطليخة فاصداً بذلك ضربه فاصابت الرصاصة ساعد المدعى فحين رأى المدعى
عليه ذلك تجأ بنفسه وأمره كما بعد ذلك وأجاب باقي المدعى عليهم من جهة السرقة
بالانكار لدعوى المدعى كلياً واستمسك من المدعى عن اخذوا ما سرق من داره من
المدعى عليهم فذكر أن الاتخذ لذلك كل من المدعى أقره فلان وفلان وفلان من
المدعى عليهم والرجلين اللذين هم أمن عربان المشاركة باغراء أحد المدعى عليهم وأنه
لا يعرف مقدار ما أخذه كل منهم من ذلك ولا يعرف أن كان أحدهم اختص بذلك أو
اقتسموه بينهم بالسوية أو بالتفاضل وإن دعوا عليهم بذلك بمقتضى أقرار أحدهم
ولا جرم له بشئ وأنه لا يعلم أن كان المقر المذكور اخذ شيئاً ما سرق من داره أم لا وأنه
لا يعرف سوى ذلك وكلف المدعى اثبات دعوى الضرب من أحد المدعى عليهم على
الوجه المسطور فأحضر شهوداً وشهدت شهادة لم تصادف الصحة ولا بينة له على دعواه
خلاف ما سبق في الحكم (جواب) دعوى المدعى على المدعى عليهم بسرقة ما ذكره على
الوجه المسطور غير صحيحة فلا تسمع منه على هذا الوجه والبيئة التي أقامها على من ادعى
عليه بضرب الرصاصة في ساعده بعد انكار الحكم على هذا الوجه غير معتبرة فاذا عجز عن
اثبات دعواه الضرب المذكور بالبيئة حلف المدعى عليه يميناً على نفي دعواه بطلب
المدعى فإن حلف برئ وإن تكمل الزم والله تعالى أعلم (مسئل) من قاضى الجحيرة في
أولياء دم ادعوا على ولي قاصر وأخى القاصر البالغ بأن مورثهم كان في أرض له وتوجه
أحدهم إليه فوجده مضر وبأجبر في مقدم رأسه كسط الجمل وكسر العظم فسأله عن
فعل به ذلك فأخبره بأنه أحد المدعى عليهم ما ولم يعينه فاحتمله وأوصله لداره وأقام بها
ذافراً حتى مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في المدعين فاستمسك منهم عن
يدعون عليه بضرب الجحير من المدعى عليهم فذكر أنهم لا يعرفون الضارب بعينه
ولا يعرفون سوى ما ذكره في دعواه فالحكم (جواب) الدعوى على الوجه المسطور

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

غير صحيحة وقد اجاب العلامة الرملي عن نظير ذلك بان باب الدعوى مفتوح فان عين
المدعى واحد اللهوى عليه سمعت دعواه وقبلت بينته وان ادعى على واحد غير معين
لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
الجزيرة بماضيه ونه ادعى رجل على آخر بانه يملك جلاصفته كذا اشتراه بمبلغ كذا من
رجل وبين قيمته وناقاة ايضا بمبلغ كذا وبين قيمتها وفي شهر كذا اطلق الجمل والناقاة
المذكورين يا كلان خارج بلده فتعدى المدعى عليه واخذ الجمل والناقاة وسار بهما
الى بلدته كذا ثم بعد ذلك تفقد المدعى المذكور الجمل والناقاة فلم يجدهما فى المثل
الذى كان اطلقهما فيه فاخبره جماعة بان الجمل والناقاة اخذهما المدعى عليه المذكور
وتوجه بهما الى بلدته وطالبه برفع يده عنهما فمثل من المدعى عليه عن الجمل والناقاة
فانكر اخذهما فشهد عليه الجماعة الذين اخبروا المدعى بان المدعى عليه المذكور
اخذهما وبعدها شهدوا بمقربانه اخذ الجمل والناقاة المدعى بهما هو ورجلان وياهوا
الناقاة لرجل يدعى فلانا بمبلغ كذا وقبضوا منه ثمنها ولم يوهاله وباعوا الجمل المذكور
لرجلين بقدر معلوم من الدراهم ايضا ثم بعد ذلك احضروا الناقاة من يد المشتري
وسلموها للمدعى ولم يستلم الجمل المذكور فطالب المدعى المذكور بالجمل المدعى
عليه او بقيمتة حين اخذ بمبلغ قدره كذا وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك
فاجاب بان الناقاة والجمل المدعى بهما وجدتهما فى طريق فاخذهما رجل وسلمهما
اليه ايوصاهما الى بلده الى ان يدفع له كذا من الدراهم فسار بهما الى بلدة الرجل
المذكور وخضر جماعة واشتتروا الناقاة والجمل بمبلغ لا يعرف قدره وانكر ما عدا
ذلك فقال الحكم (اجاب) اذا ثبت ان الجمل المذكور مملوك للمدعى باقرار المدعى
عليه او ببينة يقيمهما على المدعى عليه بغصب الجمل المملوك له المذكور يقضى عليه
بقيمتة حيث تعذر احضار هينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى شاتل معلوم
بما مضى ونه ادعى رجلان على رجل آخر ان من الجارية فى انتفاعهما وتصرفهما
اربعة افدنة من ارض زراعة اميرية محدودة بحدود اربعة وقد استولى عليها والد
المدعى عليه منذ خمس وثلاثين سنة على سبيل الرهن الشرعى منه ما فى نظير قدر
معلوم من الدراهم ويريد ان يدفع يده منها بالوجه الشرعى فسئل من المدعى عليه
فاجاب بان والده استولى على الارض المذكورة فى حياته فى التار يخ المذكور بالبيع
الشرعى من المدعين واخوتهما وصاروا ضعايدة عليها والد المدعى عليه وبعده موت
والده صار المدعى عليه واضعايدة عليها صرف فيها بسائر التصرفات الشرعية
والمدعيان مشاهدان لذلك من غير نزاع المدة المذكورة الى الآن والانتقال بالبيع
المذكور بموجب وثيقة شرعية ثم بعد ذلك وقع التصديق والاقرار من المدعين
المذكورين على صدور البيع منهم وصحة فالحكم (اجاب) ليس للمدعين

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

١٦

المذكورين والحال ما ذكر معارضة واضع اليد في تلك الارض بدون وجه شرعي
 والله تعالى اعلم (مثل) من قاضي شلحامون بمسامضة ادعى رجل على رجل آخر من
 اهالي شنبارة الميمونة ان من البحاري في انتفاع والدهار بعة افدنة وثلثين من فدان
 من طين ارض زراعة اميرية بحوض الشاميين القوقاني المهدودة بمحدود دار بعة وقد
 استولى عليها والد المدعي عليه بطريق الاستتجار في كل سنة من والد المدعي من مدة
 ثلاث وعشرين سنة وفي اثناء المدة منذ سنة في عشرة سنة تقدمت على تاريخه اراد
 المدعي رفع يد المدعي عليه المذكور بعدموت ابويه ما بالترافع امام المرحوم راشد
 افندي متعهد الجهة فوق الصلح بينهما بحضرة على ان المدعي ياخذ فداناً وثلثي
 فدان ويترك للمدعي عليه ثلاثة افدنة ايزرعها بالايحار له في كل سنة فتركها له الى
 الآن ويريد ان يرفع يده عن الثلاثة افدنة المذكورة لانه قضاء مدة الاجارة فمثل
 من المدعي عليه فاجاب بان والده كان واضع يده على الار بعة الافدنة والثلثي فدان
 بطريق البيع الشرعي من المرحوم والد المدعي في مقابلة قدر معلوم من الدراهم منذ
 أربع وثلاثين سنة وهو واضح يده عليها بعد موت ابيه الى الآن ويتصرف فيها بانواع
 التصرفات الشرعية المدة المذكورة من غير منازع له في ذلك وامام اسيلا المدعي على
 الفدان والثلثي فدان من مدة أربع سنوات فهو بالزراعة فقط واحضر بينة تشهد له
 بذلك في الحكم (اجاب) اذا اثبت المدعي على واضع اليد ما ذكره من الصلح
 والتوافق بحضرة المتعهد على ان المدعي ياخذ فداناً وثلثي فدان ويترك للمدعي عليه
 ثلاثة افدنة ايزرعها بالايحار كما اعتاد في التاريخ الذي ذكره يكون ذلك مبطل للبينة
 المدعي عليه التي اقامها على شراره والده من والد المدعي بتاريخ سابق على تاريخ الصلح
 والتراضي اذ ما ذكر اقراره منه بتاريخ متاخر بان تلك الارض مستحقة للمدعي فلا يفيد
 اثبات شراره ابيه من والد المدعي بتاريخ سابق ما لم يثبت على المدعي ما يناقض دعواه
 بتاريخ متاخر عن الصلح والتوافق كاثبات كونه زارعه على ما ذكر من الفدان والثلثين
 فان ذلك يوجب تناقض المدعي في ذلك المدة دار واذا لم يثبت المدعي ما ذكره من
 التوافق المذكور على الوجه المسطور واثبت المدعي عليه شراره ابيه من والد المدعي
 بما ذكره من البديل في التاريخ المذكور وانها آتت اليه بطريق الاحقية عن ابيه بعد
 موته يمنع المدعي عن معارضة ابيه اذ البيع وان كان غير صحيح في اراضي بيت المال الا
 انه يفيد الترتيب الاختياري والحق في اراضي بيت المال يسقط بذلك والله تعالى اعلم
 (مثل) من قاضي الجيزة عن دعوى مضمونة ادعت الحرمة حليمة بنت المرحوم محمد
 وبناتها الحرمة سيدة بنت المرحوم شامي عيسى بن المرحوم عيسى بن الخير على الحرمة ام
 الرزق بنت المرحوم عيسى بن الخير المذكور ان ثبت معرفتها بان المرحوم عيسى ابا الخير
 توفي عن كل من زوجته الحرمة نعمة وولديه منها هم المدعي عليها المذكور وشمي
 عيسى ثم توفي شامي عيسى ابن المذكور عن زوجته حليمة احدى المدعيتين وولديه منها

هما الحرمه سيدة المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين الابن المذ كور عن كل من والدته
 حليلة واخته شقيقة سيدة المدعيتين المذ كوريتين وزوجته فاطمة ومخلف عن
 المتوفى اولاد سبعون اصل نخيل بلغ امهات وسيوى و بلدى وحياقي اصل بلدى واحد
 وخمسة اصول نخيل حياقي وستة اصول سيوى وثمانية وخمسة اصل نخيل امهات
 مقرورس باراضى ناحية ساقية مكي بحوضين عينتاها واذ كرتا حدود ارضهما وقطعة
 ارض زراعة باراضى الناحية عبرتها فدان واحد باحد الحوضين المذيين حدوده وان
 المدعى عليه المذ كور به - مدفأة والدها واخيها المذ كورين وضعت يدها على النخيل
 والقدان الطين المذ كور الى تاريخه بغير وجه شرعى ويطالبانها برفع يدها عما يخصهما
 من ذلك وتسليم ذلك لهما بالوجه الشرعى - وسئل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 بعد ثبوت وضع يدها على النخيل المذ كور والقدان الطين بشهادة رجلين فاجابت بانها
 واضعة يدها على خمسة وستين اصل نخيل بالحوضين المذ كورين بمقتضى انه مخلف عن
 والدها المرحوم عيدين الى الخبز المتوفى قبل تاريخه عن زوجته المذ كورة واولاده الاربع هم
 المدعى عليه وشامى عيدين من الزوجة المذ كورة ورضوان وصهر الغائبين الا ان لا يعلم
 لهما محل ولا مستقر من غير الزوجة المذ كورة ثم وثقت الزوجة المذ كورة عن ولديها هما
 المدعى عليه وشامى ثم توفي شامى عن زوجته المدعية المذ كورة وبنته منها سيدة
 المدعية الثانية وعيد ثم توفي عيدين عن زوجته فاطمة المذ كورة واخته شقيقة الحرمه
 سيدة ووالدته المدعيتين المذ كوريتين من غير شريك وانه كرت ما عدا ذلك فلم يصدقها
 المدعيتان المذ كورتان على ذلك فالحكم (اجاب) الاقرار بحجة قاصرة على المقر فلا
 تعدى الى غيره الا في مسائل ليست هذه منها او قد صرحوا بان من مات ابوه فاقربا
 شاركه في الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبهما لتقرر ان اقراره مقبول في
 حق نفسه فقط بحيث صدقت واضحة الى مدعى ما صدقت به من دعوى المدعيتين
 المذ كوريتين وذكر ان لليت الاول ولدين آخرين وكذبها المدعيتان في ذلك فقرر تسليم
 نصيب المدعيتين مما اقرت به بطريق الارث عن مورثيهما عما يورث ولا يعتبر اقرارها
 بالولدين المذ كورين في حق المدعيتين حيث لم يصدقها المدعيتان على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على رجل بان والد المدعى
 كان يملك منقعة زراعة فدان وستين وثمان من الاطيان السلطانية وبين حدود ذلك كائن
 ذلك باراضى كذا بحوض كذا وتوفي والده من نحو عشرين سنين عنه من غير شريك فوضع
 المدعى يده على ذلك الى السنة الماضية وفيها توجه الى قنصلية كندرية وعاد الى ناحية
 الطين المذ كور فوجد المدعى عليه على ذلك ووضع يده عليه بدون وجه شرعى
 ويطالبه برفع يده عن ذلك وبقيمة ما حصد من الزرع المملوك للمدعى وهو قمع بالوجه
 الشرعى - فسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الارض فاجاب بانه

١٢٧٤

١٨

واضع يده عليها بمقتضى انه تلقاها بالاسقاط من رجل آخر عينه بمبلغ كذا وكان ذلك في سنة اربع واربعين وانه وضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وخمسين وفي سنة ثلاث وخمسين تعهد بالبلد رجل آخر واخذ نصف اطيائها وفي جملته الارض المدعى بها واستمر واضعا يده عليها لغاية سنة اربع وستين وفي آخر السنة المرقومة خرجت الناحية من يده وتترك ما كان تحت يده من اطيائها فوضع المدعى يده على الارض المدعى بها واستمر واضعا يده عليها وهو يزعمها وينتفع بها لغاية سنة احدى وسبعين والمدعى عليه المذكور مقيم معه بالناحية ومشاهد لتصره فيها ولم ينزعه فيها بسبب ان السند المكتوب فيه الاسقاط كان مفقودا ثم جده في سنة اثنتين وسبعين فكتب عرضا للمديرية وحول على ناظر الالة سم فامر المدعى بتسليمه المدعى عليه فتسلمها منه ووضع يده عليها بمقتضى ذلك فلم يصدق المدعى على ذلك فالحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه بان الارض المذكورة كانت تحت يد المدعى مدة سبع سنين وهو يزعمها وينتفع بها والمدعى عليه مقيم معه بالناحية مشاهد لتصره فيها من غير منازعة يكون ذلك مسقطا للحق من تلك الارض على فرض كونه ذاقا حق اذا الحق في ارض الزراعة السلطانية يسقط بالترك الاختياري وبمشاهدة تصرف الغير بالزراعة والانتفاع بها مدة من السنين بلامنا زعة ولا مانع شرعي كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى عفش الجبالي على سيف النصر بان ابا السعد دخلا الخيمى الذى لا يعرف اسم والده من ناحيتهما كان يملك منفعة زراعة ستة افدنة باراضى الناحية بثلاثة حيطان ذكر اسماءها وعين مقدار ما في كل واحد بعض ذلك تحديدا كافيًا واخذ بتحديد البعض وان مالكا المنفعة المذكورة في سنة ٥٩ تجمده عليه بمبلغ ذكره كجهة الميرى من مال الطين المذكور وفي اواخر السنة المذكورة امر الحاكم المدعى بدفع الباقي على حصة شياخته من الاموال الاميرية التى من جملتها المبلغ الذى تجمده على صاحب الطين فدفع ذلك ووضع يده على الطين المذكور وصار يزعمه ويدفع ما عليه من المسال من ابتداء سنة ٦٠ لغاية سنة ٧٠ وفي سنة ٧١ عرض المدعى عليه بان والده كان يستحق الطين المذكور بطريق الاسقاط الشرعي من صاحب الطين الاصلى لوالد المدعى عليه بموجب حجة اسقاط بيده ثم توفي والده عنه من غير شريك وترافع بالو كالة عن ابيه مع المدعى المذكور لدى ناظر القسم لتحقيق امر ذلك وحكم لوالد المدعى عليه بالطين المذكور بموجب حجة الاسقاط المذكور وبعد ذلك عرض ذلك على مدير الجيزة حين ذاك فنقد حكم ناظر القسم المذكور واورا المدعى بتسليم الطين المذكور للمدعى عليه وسلمه له بمقتضى امر المدير وتسليمه منه ووضع يده عليه من حين ذاك الى تاريخه وان الحجة التى بيد المدعى عليه لم تكن محررة من المحكمة ولا ينتهم قاض ولم يضع والد المدعى عليه يده على الطين المذكور من ابتداء الاسقاط وانه

الآن يريد تحقيق امر الحجة المرقومة ورفع يد المدعي عليه عن الطين لموت والده عنه
وتسليمه له بسبب ذلك بالوجه الشرعي مثل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده على
الطين المذكور بشهادة فلان وفلان فاجاب بان الطين المذكور كان جاريا في استحقاق
صاحبه الاصل المذكور وفي تصرفه لغاية ١٥ شوال سنة ٥٨ فاسقط حقه منه لو ادى
فلان نظير مبلغ عينه وان والد المدعي عليه استلم الطين من المسقط المذكور بموجب حجة
شرعية تاريخها موافق للتاريخ المذكور ووضع يده عليه وزرعه في سنة ٥٩ ودفع ماله
وبعد ذلك ولي المدعي شيخا بالناحية وفي سنة ٦٠ تعدى على والد المدعي عليه ونهبه
ياخذ بعض امواله وصار يضارره فخرج من الناحية وتوجه الى مدير بنة البحيرة واقام
بها مع عربان اولاد على وبعد ذلك عاد الى الناحية في سنة ٦٣ واقام بها واستمر المدعي
واضع يده على الطين المذكور وفي سنة ٦٧ حضر رجل عاصب لاسقط وادعى بان الطين
المذكور اثر قريبي وتوفي عنه واراد اخذه من المدعي فامتنع فعرض لدى مدير البحيرة
واحيل الامر على ناظر القسم فامر المدعي الآن بان صاحب الطين اسقط حقه من منقذته
لو الدال مدعي عليه الآن بموجب حجة اسقاط وصار الحق له وحضر المدعي عليه بالوكالة
عن ابيه واخير بذلك وصدق العاصب على ما تضمنته الحجة بان لا حق له في الطين ومطالبه
المدعي عليه بتسليم الطين له فامتنع لذلك وادعى انه دفع ما كان متجمدا عليه بحجة
الميرى بموجب ورد تحت يده ويريد اخذه من المدعي عليه وامر باحضار الرود فوجد
بذلك ثم بعد مدة حضر وادعى ضياعه فامره ناظر القسم بتسليم الطين للمدعي عليه فلم يمتثل
فاحاله على المدير فطلب المدير من المدعي عليه اثبات مضمون الحجة فائتته او حكم لوالده
بالاطيان المذكور و امر المدعي بتسليمه له فسلمها و سلمها منه وكتب له كتابة
بتمكينه من الطين ثم توفي والده عنه من غير شريك فاستحق الطين المذكور ووضع يده
عليه الى تاريخه فالحكم (اجاب) دعوى المدعي على الوجه المأثور غير مستوفية
شرائط الصحة حيث لم يبين حد ود بعض الاطيان المدعي به سايبا نامته بر او ذكر المدعي
ما يفيد حكم ناظر القسم بالاطيان لو الدال مدعي عليه بهما الترافع لديه وحقق امر ذلك
بموجب حجة الاسقاط من قبل صاحب الحق الاصلى ونفذ المدير حكمه وامر بتسليم
الاطيان للمدعي عليه بالوكالة عن ابيه فسلمها المدعي له من سنة احدى وسبعين فوضع
يده عليها الى الآن وانه يريد تحقيق امره الحجة ورفع يده عن الاطيان المذكور بسبب
ذلك فربما افاد ذلك سقوط حقه منها على فرض تحققه فلا يترتب على ما ذكره سؤال
الخصم ما لم يصحح المدعي دعواه ويوضح ما يوجب سؤال خصمه عن دعواه بلا تناقض
والله تعالى اعلم (مثل) من قاضى البحيرة ن حادثه مضمونها ادعى رجل على عمه
بان والده حال حياته كان مع اخيه المدعي عليه في معيشة واحدة وكان يسكن معهما
اكتسبوا تحت يدهما على سبيل الروكية ثم مات والد المدعي من نحو عشرين سنة عن

زوجته وولدين منها المدعى وفلان ثم توفي فلان احمدا ولدين عن والدته واخيه الشقيق هو المدعى من غير شر يك وان المدعى كان قاصرا وقت موت والده واستمر معه المذ كور في معيشة واحدة ويسمى معه كما كان والده والم واضح يده على ما كان واضعا يده عليه هو ووالد المدعى وان الموجه ودالا ن على سبيل الزو كية بينهما جميع كذا وذكروا شي ونقودا وعرضا وعبيدا واماء وسفنا وعقارا ملوكا واطيانا اميرية ونخيل وبرابين بعضها يبيعانامعتبروا البعض ليس كذلك ثم ذكر ان المدعى عليه واضح يده على ذلك جميعه ومعارض للمدعى فيما يخصه من ذلك بدون وجه شرعى ويطالبه برفع يده عما يخصه من ذلك يجوز له نفسه بالوجه الشرعى وسئل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على الطين والنخيل والدار المدعى بها بشهادة شاهدين فاجاب بان والد المدعى كان مع والده في معيشة واحدة والمدعى عليه في معيشة واحدة منفردا عنهما وان والد المدعى عليه توفي في سنة ٢٤٠ ولم يملك شيئا ووالد المدعى استمر منفردا عن معيشة اخيه المدعى عليه الى ان توفي سنة ١٢٤٧ عن ورثته المذ كورين ولاتر كة لماتوا تركت زوجته المدعى بمنزل همه المدعى عليه في عائلته فاقام بمنزله الى تاريخه وانه واضح يده على الطين والنخيل والدار وثلاث جاموسات وستة اثار وحصان وثلاثة جبروان ذلك ماثله وانكر ما عدا ذلك وانه لا كسب ولا شيء للمدعى بل كان في عائلة المدعى عليه الى ان انزل عنه من نحو ثمانية أشهر فالحكم (اجاب) الاشياء المذ كورة المدعى بها بعضها بين بيانا معتبروا بعضها غير مبين البيان المذ كور ومثل النخل المذ كور في الدعوى يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة اليه بالحضور عنده او بعث أمين ليدل عليه في الدعوى او تحدد ارضه مع بيانه على ما في بعض العبارات ومثل البراهمة وجوده ولم يدر مكانه يحتاج فيه لبيان القدر والنوع والوصف وكذا النقدا المدعى به يلزم بيان نوعه ووصفه وكذا ما يمكن احضاره بالاجل ومؤنة وعد لم مكانه ولم يكن هاسا كما يلزم احضاره ليدل عليه في الدعوى والشهادة وما لم يكن كذلك يكتفى فيه بذكر القيمة ان كان قيميا والجنس والنوع والقدر والوصف ان كان مثليا وينظر الى دعوى المدعى فان ادعى فيه اذ كره ملكا مطلقا بلا بيان سبب تطلب منه البينة على ما صحت فيه الدعوى فان أثبت دعواه يقضى له بعين ما أثبت انه ملك له ان كان قائما وبقيمته او منسله ان كان مستهلكا وان كان يدعى ان بعض ذلك تحصل من كسب أبيه مع همه المدعى عليه وبين ذلك البعض وذكروا ان اباه مات وتركهم ميراثا له ولباقى ورثته وطالبه بنصيبه منه وبعضه تحصل من كسبه وسعيه مع همه وبينه أيضا ولم يكن الاصل للم وهو معين له في الكسب فقط وأثبت ما يدعيه بالوجه الشرعى يقضى له به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة عن حادثة مضمونها في رجل ادعى على آخر وهو اى المدعى عليه وكيل عن

ورثة ميت يدعى الحاج محمد ابرادة ووهى على بعض ورثته بانه يملك من مفعة قطعة أرض
مغروس بها كذا من النخل بناحية كذا وعين ذلك وحده وانه رهن ذلك تحت يد
الحاج محمد ابرادة في سنة ١٢٥٨ هـ على دين ترتب له بمدة المدعى عين قدره ثم مات
المرتفع المذکور بعد وضع يده على ذلك عن ورثة لا يعرفهم وبعده وفاته وضع المدعى
عليه يده على ذلك وصار يستفيع به الى تاريخ المدعى بمقيم بالنسبة ومشاهد لذلك ولم
ينازعه لعدم اقتداره على دفع الدين الذي عليه للوفى والا نريد رفع يد المدعى عليه
عن ذلك ويدفع له المبلغ المذکور وكرامته المدعى عليه ان ما ذكر كان جاريا في ملك
وتصرف الحاج محمد ابرادة المذکور تلقى ذلك بالشراء الشرعى لنفسه من المدعى في ١٥
ربيع الاول سنة ٥٩ هـ بمقتضى قدره كذا أزيد من الدين الذي ذكره المدعى واستلم منه
ذلك الى حين وفاته في ٥ رجب سنة ٦١ هـ عن ورثة عينها وبعده وفاته وضع يده على
الأرض والنخل المدعى عليه للورثة الى سنة ٧١ هـ ثم باع الورثة المذکورون وهو
بالوصاية على القاصر منفعة تلك الأرض وما بها من النخل لرجل يدعى كذا بمبلغ كذا
قبضوه منه وسلموا له الأرض والنخل ووضع يده عليه الى تاريخه وحضر المشتري الثاني
المذکور وأثبت وضع يده على الأرض وما بها من النخل المرتفع وكرامته واضع يده على
ذلك بمقتضى انه تلقاه بالشراء الشرعى لنفسه في سنة ٧١ هـ من ورثة الحاج محمد ابرادة
بمبلغ كذا الذي ذكره المدعى عليه وأقبضهم ذلك كلاً منهم بقدر حصته وسلموا له الأرض
والنخل ووضع يده عليه وما وان ذلك كان جاريا في ملكه وتصرف الحاج محمد ابرادة
المذکور وأنكر ما عدل ذلك ويحدهوى المدعى رذ كرامته المدعى انه لم يدع عليه وانما
دعواه على المدعى عليه الاول المذکور في الحکم (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى
المذکور على المدعى عليه الوصى والوكيل عن الورثة المذکورين حيث اعترف
بالمالك بطريق الشراء في المدعى به ان ثبت وضع يده على ما ذكره المدعى بذلك لان
المدعى عليه والحال هذه لا يكون خصما فيها أقربه انه يملك لا غير وهو حاضر
ومصدق على ذلك بل دعوى المدعى انما تسمع على ذى اليد المدعى الملك لنفسه والله
تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورية بما مضمونه امرأة ادعت على زوج امرأه
أخرى بانه اشترى منها الزوجته بمواسيرو برقا وزر صفا ذهب زنة ذلك أربعون بندقياً
قيمة كل بندقي خمسة وخمسون قرشاً يكون جملة الثمن ألفين ومائتى قرش
وصالحا من ذلك خمسة مائة قرش وتسعة وثلاثون قرشاً فيكون الباقي لها من ثمن ذلك
١٦٦١ قرشاً وتطالب المدعى عليه بذلك وسئل من المدعى عليه فأجاب بان زنة المواسير
والبرق والزرد التي اشتراها ثلاثون بندقياً قيمة كل بندقي خمسة وخمسون قرشاً فيكون جملة
الذمن الفا وخمسة مائة قرش وانه وصل المدعى المذکور وزوجها من ذلك مع وقت
الشراء ٢٥٠ قرشاً وصل زوجها المذکور باذن زوجته وحضورها ثانی مرة ثمانمائة

سنة

رجب

ونخسون قرشا باقي الثمن المذكور وهو وسلم لها فلم يصمدقه كل من المدعية وزوجها المذكورين على ذلك فطلب من المدعية بينة تثبت دعواها ان عن ذلك القان ومائتا قرش وان مدة داره اربعون بندقيا فحزفت المدعية انه لم يكن عندها الا نساعذاه فاجبرناها ان شهادة النساء وحدهن لا تقبل وان لما ائمن على المدعى عليه المشتري فامتثلت لذلك وطلبت من المدعى عليه بينة تثبت دفع ١٠٠ قرش فوجد المدعى عليه باحضار بينة تشهد بدفع ١٥٠ قرش فاحضر احمد الصعيدي وشهدانه في سنة ٢٥ حضرت المدعية مع زوجها وطلب من الزوج المدعى عليه باقي ثمن الصفا المذكور الذي اشتراه لزوجته من المدعية المذكورة وقدره ٨٥ قرشا فارسل رسولاً من طرفه ليستعلم من زوجته عن ذلك فحضر الرسول وأخبره بان الباقي من الثمن ثمانمائة ونخسون قرشا باقي ثمن الصفا فدفع الزوج المدعى عليه الثمانمائة والخمسين قرشا الزوج المدعية المذكورة والزوج سلمه لزوجته المدعية المذكورة وأحضر شاهدا آخر فشهدا كشهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعند ذلك طعنت المدعية المذكورة في شهادة الشاهدين المذكورين بان شهادتهما زور باغراء الزوج المدعى عليه لهما على الشهادة لكونه عمدة البلد في الحكم (اجاب) البيع المذكور من قبيل الصرف فان كان الثمن من الذهب كالمبيع يشترط الصحة المساواة في الوزن والتقاوض في الجاهل فان فقد أحدهما فسد البيع وكذا ان جهلت المساواة في الوزن وان كان من الفضة يشترط التقاوض في مجلس العقد ولا يضر التفاضل او كذا اذا كان الثمن من النعدين صرف الجنس الى خلاف جنسه وعلى كل فالبيع المذكور في المقدار الزائد على الثمن المدفوع في مجلس العقد فاسد لعدم التقاوض فيه وهو كاف في الفساد على أي حالة فيحكم بفسخه في مقدار ما زاد على الثمن المقبوض وقت العقد حيث كان يمكن انفصاله عما لم يقبض بدله في المجلس بالاضر روقد صرح جوابان شهادة أهل الارض لو كيدل الرعية والشهنة والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم فاذا وجدت العلة المذكورة في الشاهدين المذكورين بالنسبة لانه لا تقبل شهادتهما على فرض صحتهما والاقبلت فالمدار في عدم القبول على الخوف والميل والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي طنطا ايعامضه عنه حضر له بنو سليمان المملوكي ابن المرحوم أحمد أغا المملوكي من أهالي ميت حبيش القبليسة مع غريمته المحاضرة معه بالمجلس الشرعي الحرمه صفية أم التعليل بنت علي سعد من طنطا وادهى سليمان المذكور على غريمته المذكور بان سابق تاريخه في ١٥ رجب سنة ٧٤ كان وقع بين المدعى والمدعى عليها مرافعة عندهما الشيخ أحمد الماسكي قاضي طنطا سابقا في خصوص أخذ الدار الا في ذكرها بالشفعة فورد علمه بالبيع لولده القاهر ابراهيم المرفوق له من زوجته فطومة بنت الشيخ خليل خليفة السكاشن بطنطا ابوجه القمر الملاصقة لولده القاهر ابراهيم المذكور الا في ذلك للقاهر المذكور بالارث

١٢٧٤

٢٩

الشرعى من قبل أخيه لأمه مصطفى ابن المرحوم مصطفى خليفة كاشي شهد للورث
المذكور على كنيته لذلك المحبة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في ١٥
محرم سنة ١٠٠٠ الجامعة لذلك والتغيره الهـ دودة الدار المدعى فيه بمحذور أربعة الحمد
القبلى والتربى ينتهيان لوقف سـ يدى أحمد البدوى المعروف سابقا بملك الشيخ
المخادم والمحمد الشرقى ينتهى للملك ولد المدعى الماخوذ به بالشفعة والمحمد البحرى
ينتهى للشارع وفيه التوجهة والباب صورته انه حين علم سليمان المدعى ولى
ولده ابراهيم القاصر المرقوم ان المحرمة صفية المرقومة اشترت الدار المذكورة
الملاصقة للملك ولده ابراهيم بمبلغ قدره ١٠٠٠٠ قرش أخذها بالشفعة فور علمه بذلك
لولده المذكور وطلب المراتبة والاشهاد مع عند المنزل المذكور من غير تراخ بشهادة
جماعة من طنتاد كرت أسمائهم باللهض ويريد احقاق ذلك بالوجه الشرعى ولما
سئل من المحرمة المشتريه عن ذلك أجابت بانها اشترت المنزل المذكور بمبلغ قدره ٢٠٠٠
قرش فلم يصدقها الشفيع المذكور على ذلك وادعى ان الثمن ١٠٠٠٠ قرش وطلب
منها حجة التبايع بعد ان كلف المدعى بيعة تثبت دعواه فعرفت ان حجة التبايع
بالهروسة ولا يمكنها احضارها الا فى المولود الصغير الواقع فى سنة تاريخه وانصرفا
على ذلك ثم بعد مضي خمسة ايام احضر بيعة شرعية وشهدت بان المحرمة صفية المذكورة
اشترت المكان المذكور بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش وحكم برفع يدها عن الدار المذكورة فسئل من
المحرمة صفية المذكورة بعد تلاوة المرافعة المتقدمة ذكرها عليها وثبوت وضع يدها
على الدار المذكورة بالوجه الشرعى عن ذلك كله فاجابت بالتصديق والاعتراف بما
حصل من التداعى من أنه أخذ الدار الملاصقة للملك ولده ابراهيم القاصر المذكور فور
علمه بالشفعة لولده المذكور بمبلغ ١٠٠٠ قرش واعترفت بان الثمن الذى قاله المدعى
هو الذى اشترت به الدار المذكورة وكذا صدقت على حكم القاضى السابق المذكور
اعلاه وذلك بحضور وشهادة جمع من المسلمين المجيع من أهل طنتاد والمكرم الشيخ
ابراهيم بن سيد احمد الشرقاوى من أهالى فوة وغيرهم فى الحكم فى هذه المرافعة (اجاب)
قد صار الاطلاع على هذا الحضر فوجد فيه نقص حيث لم يذكر فيه المدعى طلب اخذ
المكان المشفوع من يد المشتري وقت الدعوى بل بعد ان ذكر المدعى انه اخذ بالشفعة
واشهد قال عند القاضى ويريد احقاق ذلك بالوجه الشرعى مع ان اللازم ان يطلب
من القاضى ان يامر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ولم يحصل هذا ما يتعلق بالدعوى
السابقة الهكى مضمونها فى هذه الدعوى وكذا حصل تفصيل فى الدعوى الثانية الواقعة
الآن حيث ان المدعى حكى ما سبق لدى القاضى الاول واقتصر ولم يطلب الا شيئا
يترتب عليه سؤال خصمه بل بمجرد ان فرغ من حكاية ما سبق لدى القاضى الاول من
غير طلب شي الا ان سال المدعى عليه فيقتضى ان يسئل من المدعى عما يريد

الآن فان ذكر شيئا يوجب سؤال خصمه يستل الخصم عن دعواه فان اعترف بما
يوجب استحقاقه لما ادعاه ولم يبد وجهها شرعا يوجب عدم استحقاقه على فرض
ثبوته يحكم عليه بوجوب اعترافه والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضي المتصورة
بمناهضة ونه ادعى سليمان ابن المرحوم سليمان على الحاضر معه على عبد الهادي بن
عبد الهادي جاني الثابت معرفتهما بشهادة كل من فلان وفلان ان المدعى عليه كان
را كبا على جبل تعلق على نؤارة عمدة الناحية في شهر رجب سنة ٧٤٠ عند ساقية على
نؤارة المذكور الكائنة بأراضي الناحية بمحوض ابي باقي فنادى المدعى عليه
المدعى ان يكونه كان عند الساقية ايضا فضرله ووقف امام الجمل الراكب عليه
المدعى عليه وصراراية كما ان مع بعضهما فاشعر المدعى الا والجمل عضه في قدم
رجله اليمنى فحملوه ووجهوه الى داره بالناحية فمكت عليه الاسبب ذلك خمسة عشر
يوما وبعد ذلك وجهوه الى الاسبتالية فمكت غمر فعند وصوله الى الاسبتالية سقط قدمه
المذكور بسبب العضة المذكورة ومكت بالاسبتالية أربعة أشهر رختي اندمل الجرح
وصارت رجله عادمة النفع ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه بذلك شرعا
مسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بأنه كان ركب الجمل المذكور والمدعى
سواقيا بالساقية المذكورة أعلاه والمدعى عليه هو المعدل احضار البرسيم من الغيط
الى المواشي المعدة لادارة الساقية فنادى على المدعى وهو راكب على الجمل المذكور
هل الساقية سهرانة لاحضر برسيم المواشي فضرله ووقف امام الجمل وخطب عليه
يشعر الا والجمل عضه في قدم رجله اليمنى فانفصل القدم من ساق الرجل وبقى على
عرقين موصولين بالساق وصارت الرجل عادمة النفع ولا يعلم ان كان انفصال
العرقين من الساق بدون واسطة شيء أو قطعهما الحكيمة بالاسبتالية فما الحكم في
هذه المرافعة افيدوا والجواب (اجاب) حيث عض الجمل المذكور المدعى حال ركوب
خده عليه وهو واقف به فالتف قدم المدعى وصارت رجله عادمة النفع كما هو
مذكور فان كانت الاصابة وهو في طريق العامة ضمن الراكب ما تلف به تلك
العضة فيجب عليه والحال هذه نصف دية النفس من ماله في ثلاث سنين حيث ثبت
ذلك باقراره وان كانت في ملك الغير فان كان الراكب المذكور ماذون له بالدخول فيه
لا يضمن ذلك ويكون كالاصابة في ملك نفسه وان لم يكن ماذون له من المالك لا يكون
كالطريق فعليه الضمان والله تعالى اعلم (مسئل) عن قضية من طرف قاضي الجزيرة
مضمونها ادعى بعض اولياء اميت على جماعة من قرية يقال لها الودي بان موردتهم كان
بغيطه بجزيرة وسط البحر أيام الليل وفي زمن التحارب ين متصل أرضها بقرية المدعى
عليهم وهي من أراضي بيت المال قرية من قرية المدعى عليهم بحيث يسمع منها
الصوت بعيدة عن غيرها بانه ضرر به أربعة منهم مائة المدعون بالتبسايت وضرر به

١٢٧٤

١٩

مطلب في تفصيل جنائية
الجمل بالعض وشخص
راكب عليه

الباقى كذلك ثم احتملوه عليلا الى قريتهم ومات بسبب ضرب الاربعة سنة بعد استمراده
 ذافرا ثم اتى في البحر ثم وجد به بعض الاولياء مدفونا بناحية الشوك وانه كشف
 عليه فوجد به أثر ضرب تحت اذنه وجماعة وانهم يطالبون الاربعة بالقصاص والباقي
 بالتعزير ففصل من المدعى عليهم فانكروا وادعوا انهم وما ادعوا به فاقام بعض الورثة بيعة
 على الموت وثبوت النسب وكفوا اثبات دعواهم القتل المذكور فانوابه ودلم
 ثبتت شهادتهم ما ادعوا به شرعا فالحكم (اجاب) صرح عاملاؤنا بانه اذا وجد ميت
 بارض غير مملوكة وهى في أيدي المسلمين وبه أثر ضرب أو جرح بقرب قرية بحيث يسمع
 منها الصوت ومثل ما اذا جرح أو ضرب بها ثم نقل الى غير ها ولم ينزل صاحب فراش حتى
 مات ولم يمس لم قاتله بان لم يثبت قتله على معين وادعى اولياؤه على أهل القرية القريبة من
 تلك الارض انهم فعلوا به ذلك أو على بعضهم فالقسامة عليهم والدية على عواقلهم وفي
 هذه الحادثة لم يتحقق كونه مضر وباضربا فاضى الى موته بارض قريبة من قرية المدعى
 عليهم ولا ان به أثر جرح أو ضرب بل ذلك مجرد دعوى من بعض الورثة لم يتحقق شرعا بناء
 على ما سطر بهذا المحضر بل ذكر المدعون ان مورثهم وجد ميتا موارى في رمس بناحية
 الشوك ببلدة أخرى غير بلدة المدعى عليهم القرية من مكان الضرب وحيث ذفلا
 قسامة ولا دية على أحد ما لم يثبت انه وجد مضر وباه أثر بارض لا ملك فيها الا حدوهى
 قرية من قرية المدعى عليهم ولم ينزل صاحب فراش حتى مات أو يثبت قتله بعد دعوى
 صحيحة على من ادعى عليهم به فيه واخذون بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة
 بما مضى منه ادعى رجل على بعض ورثة ميت واضعين أيديهم على قطعة ارض مغروس
 فيها نخيل كائنة بناحية العزيزية المضافة بزمم الحوامدية وعين ذلك وجدده بان
 ما ذكر ملك له عن أبيه بالارث هو وأخته له وانه وضع يده على ذلك بعد موت أبيه مدة وفي
 سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف خرج من البلدة التى فيها ما ذكر وتوجه الى مدينة
 القيوم فاقام فيها اثنتى عشر سنة وحضر لناحية الحوامدية فوجد مورث المدعى عليهم
 واضع ايده على ما ذكر فطالب منه رفع يده عنه فاقى وترافع معه للحكومة وبعد ذلك اصطلح
 المدعى مع المورث على ان يأخذ هو وأخته نصف ذلك مشاعا في سنة ٤٠ وصار يحضر
 في كل سنة يأخذ ما يزيد من باقى ثمن الحصة واستمر على ذلك الى أن مات مورث المدعى
 عليهم في العام الماضى فانكروا ادعوا المذكور وادعوا استحقاقها لهم ارثا عن أبيهم
 فهل اذا أثبت المدعى ما يفيد اقراره مورث المدعى عليهم باستحقاقه لمساعدته الى زمن
 قريب من موت مورثهم يقضى له بدعاه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس
 عشر سنة الا فى الارث والوقف ووجوده شرعى وهذا مع انكار خصمه وقد ادعى
 المدعى المذكور ما يفيد اقراره مورث المدعى عليهم باستحقاقه لمساعدته الى زمن قريب
 حيث ذكر في دعواه ان مورث المدعى عليهم كان واضع ايده على المدعى به بطريق

الوكالة عن المدعى ويدفع له محصول نصيبه منه الى ان مات في العام الماضي بعد
 حصول الصلح الذي ادعاه وانكر ورثته المدعى عليهم ذلك فان ائدت عليهم ما يفيد
 الاقرار المذکور من مورثهم على الوجه المصور يقضى له بما ادعاه اذ دعواه حقة
 تكون مسموعة لانه لم يمتنع على الاقرار مدة تمنع من سماع الدعوى واقرار المورث يعامل
 به الورثة في حق ما آل لهم عنه وان لم يثبت ذلك فلا يحكم له والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضى الجيزة بماء ضمنه ادعى كل من رجل وزوجته على ثلاثة رجال وجار يملك
 للرجل المذکور بان رجلين منهم اغريا الجارية المذكورة على اخذ اشياء من امة منزله
 سيدها المذکور وان تتوجه معهم الى محل اقامتهم او تتزوج برجل منهما وذلك حال
 غيبة المدعين فلما حضر من غيبتهم اوجد الجارية اخذت اشياء مملوكة للزوج
 السيد وزوجته وعيناهما واجتمعا معهما على الرجلين المذکورين اخبراهما بان
 الجارية مقيمة بمنزل لرجل آخر وانها تزوجت بالرجل الثالث المدعى عليه وانما
 يطالبان الجارية بردها اخذته والباقي بما يترب عليهم بسبب ذلك واجاب المدعى
 عليهم بالانكار لذلك مع الاعتراف بالتزوج المذکور واقرار الجارية بانها مرقوقة
 للزوج المدعى وتصديق المتزوج بها على ذلك وانه اغتاتزوجها من كانت في منزله
 لاخبره بانها مملوكة له وانه المزوج لها اياه فالحكم (اجاب) المولى لا يستوجب على
 مملوكه كهدينا وجناية المملوك على نفسه مولا وماله هدر وجناية تسه على مال غير المولى
 تتعلق بقرينته فيبيع او يهدى المالك بدفع بدل المال المستهلك الى مستحقه فدعوى
 المالك على جاريته بما اخذته من ماله لا يترتب عليها شيء ودعوى زوجته عليها
 معتبرة ان اثبتت والجارية منكرة الا ان السيد مقرض من دعواه بما اخذته جاريته
 فلزوجته ان تطالبه ما يبيعها لاخذ بدل ما اعترف به من مال الزوجة او بالغداة معاملته
 باقراره وغير الجارية من باقى المدعى عليهم لا يترتب عليه بهذه الدعوى شيء غير ان
 النكاح المذکور وانعقد موقوفا على اجازة المالك و يرتد برده حيث صدق الزوج على
 انها مرقوقة للمالك المذکور كتصديق الجارية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى
 الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على ثلاثة اشخاص انهم سرقوا متاعه من حرز ماله
 ليلا وهينيه بما يزيد على ثلاثة نصب وانهم بعد ذلك حضروا اليه ورد كل منهم بعض
 ما اصابه بالقسمة مما سرقه بعد اخراجه من منزله وعين ذلك البعض المردود اليه قبل
 الخصومة الى ديوان الحكومة والقاضى وانهم وعدوه باحضار الباقي وعينه وانهم
 اقروا بذلك والباقي بلا ردود مده يزيد على ثلاثة نصب وانهم لم يردوا له ما بقى ويطالبهم
 بالرد ويطلب اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك واجاب احدهم بالاقرار بالسرقة وان
 ما اصابه هو ماردده الى المدعى كما ذكره ولم يبق عنده سوى قصصين وصديري بفتة
 وصديري قطنى وانه استلم ذلك وانه شريك الاثنين الباقيين في السرقة وانكر ما عدا

فذلك واجاب الثاني بأنه لم يسرق وانما السارق غيره وان السارقين اتوا اليه بعد السرقة بالمتاع واعطوه نصيبا وهو الذي رده الى المدعى ولم يبق منه شيء وانكر ما عدا ذلك واجاب الثالث بالا نكر ذلك كليا واقام المدعى بينة شاهدة بان المدعى عليهم - هم - حضر والى المدعى واحضر والده ما احضره من الامتعة والتمس وقدره ثمانية واربعون قطعة لا يعرفون افرادها واخبروه بانهم هم الذين سرقوا امتعته ووهده باحضار الباقي وانهم لا يعرفون افراد الاشياء المسروقة ولا مفردات ما احضره وله منها ولا مفردات ما وهدوه باحضارهم من باقي الاشياء المدعى بها وانهم لا يعلمون شيئا سوى ذلك فالحكم (اجاب) من جملة ما يمنع قطع يد السارق رده ما سرقه الى مالكه ولو حكما كاصوله قبل الخصومة عند القاضي كما صرحوا به واحد المدعى عليهم وهو المقر بالسرقة قد رده ما اصابه قبل الخصومة سوى ما استملكه فيمنع قطعه بالنسبة للردود ولده قبل الخصومة وبالنسبة لغير الردود للجهالة وباقي ما ادعى به المدعى من السرقة على المقر المذكور والمدعى عليهم ما لا يخبرين لم يثبت شرعا حتى يترتب عليه القطع وشهادة الشهود باقرار السارقين على الوجه المسطور مع الجهالة وعدم البيان لا يترتب عليها الحكم عليهم بما ادعى به ولا يقطع وان كانوا يخبرون على البيان في حق الضمان كالذي اقر به أحد المدعى عليهم وهو المقر المذكور انه من جملة ما أخذوه انه استملكه مع عدم بيان قيمته حتى يعلم انه يبلغ نصيبا وهو عشرة دراهم جادا أولا يبلغ وقد صرحوا ايضا بأنه يسقط القطع اذا استوفى شرائطه في صورة الملاك أو الاستهلاك اذا اختار المالك تضمينه وان الاقرار بالسرقة المترتب عليه القطع مشروط فيه أن يكون من اختياره وما أفتى به بعض المتأخرين من صحة الاقرار بالسرقة مع الاكراه فذلك في حق الضمان لا في حق القطع على ما ذكره في رد المحتار على الدر المختار والله تعالى أعلم (مسئل) عن قضية من قاضي الجيزة مضمونها ادعت امرأة بطريق الاصلالة عن نفسها والوصاية على بنتها فلانة القاصرة من قبل الحاكم الشرعي في قار يخبره بعد ثبوت معرفتها وصلاحيتها بشهادة بينة شرعية ورجل هلي اخر بان خطابا اباشه مير فوج المدعية وأب القاصرة وأخا المدعى الثاني كان يبيده فردة طنجية والمدعى عليه بيده فردة طنجية أيضا وهما على الجسر السلطاني البكاين بالجهة القبليية بناحية السكوم الاحمر بالجيزة وصار كل منهما يريد اطلاق التي بيده فلم يخرج ثم بعد مرات خرجت رصاصة من قم الطنجية التي كانت بيد المدعى عليه بقلعه خطامته بغير تعمد واصابت خطابا اباشه مير المذكور في فمه فمكسرت عظام فكاه الايمن وخرجت منه فوقع في الارض من ساعته وحضر مشايخ الناحية واحتملوه وأدخلوه منزله ليلة الاربعاء الموافقة لاسبوع شهر جمادى الاخرة سنة ٧٥ وفي صباح الليلة المذكورة كشف عليه بمعرفة حكيم القسم وأخذ اقراره بذلك على يد نائب الخط وأحضر الى المديرية وأرسل الى الاستبالية لمعاينة بها وانه استغرمها على اذافرأش حتى تمت بسبب ذلك في ثامن عشر الشهر المرقوم وانحصر

هـ يرأه الشرعى في كل من زوجته المدعى المذ كورة وابنته المذ كورة منها وشقيقه المدعى
 الثانى من غير شر يلى وان المدعين يطالبان المدعى عليه المذ كورة بما يترتب لهما
 وللقاصرة المذ كورة عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى مثل من المدعى عليه المذ كورة
 عن ذلك فاجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعى بالطريق الذى مرعى فما
 الحكم (اجاب) حيث اعترف المدعى عليه بدعوى المدعين المذ كورين المتضمنة
 قتل مورثهم بالرصاصه التى خرجت من فم الطليخة التى كانت بيد المدعى عليه خطأ
 منه بغير تعمد وانحصار اثار القتل فى المدعين المذ كورين وبنته القاصرة قالوا يجب
 عليه دية القتل غير مغلظة تؤخذ من ماله فى ثلاث سنين ويحكم عليه بذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) من قاضى الجزية بما مضمونه ادعى رجل بالاصالة عن نفسه والو كالة
 عن اخوته الثلاثة الاشقاء كروا ثنتين على امرأة وابنها بان والد المدعى وموكليه قوفى
 من نحو اثنتين وثلاثين سنة من اولاده الخمسة هم المدعى وموكلاه الثلاثة المذ كورون
 والدا بن المرأة المذ كورة المدعى عليهم ما وترك جميع الدارات التى عينها فى الدعوى وان
 والدا بن المرأة المذ كورة المدعى عليهم ما كان ساكن فى الدار المذ كورة فى حياة والده
 وبعد وفاته الى أن توفى من نحو خمس سنين عن زوجته احدى المدعى عليهم ما واولاده
 منها الستة الذين احدثهم المدعى عليه الثانى وبعد وفاته وضع المدعى عليهم ما ايديهم ما
 على الدار المذ كورة وهما معارضان للمدعى وموكليه فيما يخصهم من ذلك بدون وجه
 شرعى ويطالب المدعى الوكيل المذ كور المدعى عليهم ما برفع ايديهم ما عما يخصه هو
 وموكليه من الدار المذ كورة بالوجه الشرعى واجاب المدعى عليهم ما بعد نبوت وضع
 ايديهم ما على الدار المذ كورة شرعاً بالاعتراف بوفاة المتوفى أولاً وانحصار اثاره على الوجه
 المذكور وبكون الدار المذ كورة بخلافه عنه وان مورثهما الميت الثانى حال حياته
 اشترى فصف الدار من أخويه هما المدعى الوكيل واحداً أخوته وهينيه يبلغ كذا دفعه
 لهما ووضع يده على ذلك بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه الحجة فلم يصدقهما
 المدعى الوكيل على ذلك وأمر بالسكشاف عن الحجة المحكى عنهما من سجل الحجة فبين
 انه مفقود فنهى ذلك أمر المدعى عليهم ما بتسليم ربيع الدار المذ كورة للمدعى ليجوزها
 لكل من أخويه الموكلتين اللتين لم يدع عليهم ما البيع فى نصيبهما وكلف المدعى
 عليهم ما اثبات دعواهما شرعاً مورثهما المحصة المذ كورة على الوجه المسطور فنهى زاعن
 ذلك ولم يلتزموا به المدعى وأخيه الموكل على ذلك فما الحكم (اجاب) حيث ادعى
 شرعاً مورثهما تلك المحصة من المدعى وموكلاه وعجز عن اثبات دعواهما ولم يلتزموا
 تخليف المذكورين دعواهما بما يحكم بهنهما ولا يسرى اقرارهما بالنسبة لباقي ورثتهما لابن
 المتوفى الغائبين والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجزية عن حادثة مضمونها فى
 رجل ادعى على بنتى أخيه الواضعتين ايديهم ما على مكان عينيه بانه يملك ذلك بالشرع
 لنفسه من أخيه والد المدعى عليهم ما المذ كورتين يبلغ كذا أقبضه له حال التبايع

١٢٧٥

٧

ذى القعدة

١٢٧٥

٢٦

٢٨٦

١٢٧٥

ذی الحجة

١٢٧٥

واستلم منه المالك المذکور في سنة ١٢٥٩ وان المدعی المذکور وضع يده على المالك
المذکور مدة وبذلك سافر أخوه المالك إلى المدينة المنورة وحرق له حجة مسطرة بالشراء
من هذه المحكمة بتاريخ كذا وان المدعی المذکور أسكن المدعی عليه ما في المالك
المذکور بدون أجره وأنه الآن يطلب إخلاء المالك المذکور من ماله من أمتعه ما وتسليمه
له بالوجه الشرعي واجابته بأنهما ساسا كتمان في المالك المذکور وأنه ملك لوالدهما
أسكنهما فيه وان والدهما مقيم الآن بالمدينة المنورة وأنكر تملكه المذکور في المالك
المذکور وأمر المدعی بالحجة المذکور وروى ثبوت وبالكشف عليه من سجل مدته المحفوظ
بالمحكمة لم توجد دقة فيه فالحكم (اجاب) حيث كان كل من المدعی والمدعی
عليهما ما عترف باصل الملك للغائب وادعی المدعی الشراء منه لا يكون كل من المدعی
عليهما خصما في اثبات الشراء من الغائب بدون توكيل منه في ذلك والله تعالى اعلم
(سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة مضمونها ادعی وكيل رجل على وكيل آخر
بان وكاله يملك ارضا كشفها سماوية دائرة الجدران تعرف بالمدينة كائنة بناحية المناوات
بالجانب البحري منها وقد حددوها وانها كانت في ملك والدهم وكل المدعی هو فلان
وانه توفي في سنة خمس وعشرين ومائتين والف عن اولاده الخمسة هم موكل المدعی
ورجلان وامر اثنان عيّنهم وان موكل المدعی بعد وفاة والده وضع يده عليه او صار يتصرف
فيه اثم عم النيل عليه او هدم ما بها من البناء ومن نحو ثلاث سنين اراد موكل المدعی ان
يبنى بها دارا فنهه موكل المدعی عليه وعارضه في ذلك بدون وجه شرعي ويطلب موكل
المدعی عليه بعدم عارضته لموكله في بنائها بالوجه الشرعي فاجاب المدعی عليه بان
الارض المذكورة من ضمن حرم الناحية تجاه الدرب الذي فيه دارموكله وانها طريق
للعمامة ليست في ملك احد وان محرم بك كان ملتزما بالناحية المذكورة وبني بالارض
مدبغة ووضع يده عليها لغاية سنة اثنتين وثلاثين ومائتين والف وبعد ذلك تركها
وهدمت وعادت كما كانت بمعنى فيها الداخلون في الدرب المذکور والخارجون منه
وانه وكل المدعی عليه ينتفع بها بوضع سباح واخشاب وافلاق وغير ذلك وانكر
ما عدا ذلك فلم يصدق المدعی فالحكم (اجاب) اذ لم يثبت ان تلك الارض في يد
الغير يتصرف فيها ولم يتحقق ان موكل المدعی تارك دعواه بها عليه من جهة الارث
مع تمكنه من الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة واثبت ما ادعاه بالطريق الشرعي في وجه
خهم شرعي يمنع خصمه عن معارضته فيها بدون وجه شرعي حيث لا مانع والافلا
والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة مضمونه ادعی ابو العيين على اخيه
محمد افندي ناجي بانهما مملكان يتناسوا بمنة مضافة محدودا بحدود اربعة وانهما كانا في
معيشة واحدة وكسب واحد واشترى المالك المذکور لهما نفقة ما سوية من مال الروكية
المشترك بينهما من امرأة تدعى خديجة بثمن قدره ٩٠٠ قرش ودفع الثمن لهما ووضعها

سنة

محرم

أيديهما عليه بموجب حجة شرعية باسمهما في ٢٧ شعبان سنة ٦١ وأنهما قد ما بعد ذلك وعمرهما وصرف المذ كور في عمارته من مال الروكية المشترك بينهما وبين أخيه المدعى عليه المذ كور وأنهما انفصلا الآن من بعضهما من نحو شهرين وصار كل منهما في معيشة وحده وإن المدعى عليه ساكن في المكان المذ كور ويريد المدعى دفع يد أخيه عن نصيبه من ذلك ومثل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك فأجاب بأنه اشترى ذلك المكان لنفسه في التاريخ المذ كور من البائعة المذ كورة وأنه واضع يده عليه وأنه قد ما وبنائه لنفسه من ماله الخاص بمبلغ ١٦٠٨٠ قرشا وأنه كان مستقدا بمجيئة كذا وكل له في أخراج حجة من قاضي الجيزة باسمه خاصة وانكر الحجة التي بين يد أخيه المذ كورة وأنه لا يعلم مضمونها وانكر ما عد ذلك فلم يصدق المدعى المذ كور على ذلك ثم وجدت الحجة المذ كورة مضمونة بالمصان بالجيزة وأنهما باسمهما سوية في التاريخ المذ كور بالمبلغ المذ كور من البائعة المذ كورة ثم بعد ذلك صدق المدعى عليه المذ كور على صحة ما تضمنته الحجة المذ كورة وعلى أن المكان المذ كور بينهما وبين أخيه على سبيل الاشتراك لكل منهما النصف فيه وذكر أن أخاه ذنه بأن يعمر المكان المذ كور لهما على أن كل ماصر فيه على عمارته من ماله يكون ملزوما بنصفه وأنه صرف في عمارته المكان المذ كور المبلغ المذ كور من ماله وأنه يطالبه بنصفه فلم يصدق المدعى المذ كور على ذلك فسا الحكم (اجاب) ما ذكره المدعى عليه أولا من أن المكان المذ كور ملك له خاصة وأنه بنائه من ماله الخاص به لنفسه متضمن في صدور الأذن من أخيه المدعى بعمارته لهما على أن ماصر فيه يكون ملزوما بنصفه وهذا الكلام صريح في أن بناءه كان لنفسه لا على سبيل الاشتراك فيناقض دعواه آخر بأنه بنائه ولا أخيه بأذنه على أن جميع ماصر فيه يكون أخوه ملزوما بنصفه وإذا كان متناقضا في دعوى البناء بالأذن يرجع لا تسمع دعواه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى كل من الشيخ حسن وفانخادم الاماميين وهو الوكيل الشرعي عن زوجته فاطمة بنت أحمد يوسف المرزوقه له من زوجته ستيته وسيد احمد جازي وهو الوكيل عن والدته آمنة بنت أحمد يوسف المذ كور المرزوقه له من زوجته سعدية على هنا بنت أحمد يوسف المذ كور بان المرحومة سعدية بنت أحمد عثمان توفيت من مدة عن زوجها أحمد يوسف وبناتها منه هما آمنة إحدى الموكتين والمدعى عليهما وتركت قطعة أرض زراعية قدرها قيراط واحد مغروس بها أربع نخلات امهات لورثتها المذ كورين بلا شريك وبينت مع حدودها وان ستيته توفيت أيضا عن كل من زوجها أحمد يوسف المذ كور وبناتها منه فاطمة الموكلة الثانية وتركت قطعة أرض قدرها ثمن فدان مغروس بها إحدى عشرة نخلة بلع عشرة سيوى واحد امهات لوارثها المذ كورين بلا شريك وبينت مع حدودها وان المرحوم أحمد يوسف المذ كور توفي عن زوجته المحرمة نارية

١٢٧٦

١٥

و بناته الثلاث من الموكلاتان والمدعى عليهما من غير الزوجة المذ كورة من غير شريك
 وانه ترك قطعتي ارض وقدرهما فدان وقيراط وثلاثا قيرا طخلاف ما آل له بالارث من
 ذوجتيه المذ كورتين مخرورين بذلك خمس وخمسون نخلة يلج وبين ذلك جميعه مع حدود
 الارض وترك دارا وبيت مع حدودها الورثة المذ كورين وانه بعد وفاة سعدية وستية
 المذ كورتين وضع يده احمد يوسف المذ كور على مائر كتاه الى ان مات مئذار بع سنين
 و بعد وفاته رضى يده المدعى عليهما على جميع ذلك الى الآن وانهما عارضة للموكلاتين
 فيها يخصهما من ذلك بدون وجه شرعى ويطالب المدعيان المدعى عليهما برفع يدها
 عما يخص الموكلاتين من النخل والدار وتسليم ذلك لها بالوجه الشرعى بعد ثبوت وضع
 يدها على ماذ كرفاجبت بالاعتراف بوفاة المتوفين المذ كورين وانحصار ارثهم على هذا
 الوجه وان الاحدى عشرة نخلة والارض المخرورين بها المذ كورة كانا جاريتين في ملك
 رجل يدعى دسوق الزيات وتوفى عن زوجته الحرة ستية المذ كورة وولديه منها هما
 حنفي ومحمدو بعد وفاته كان متجهدا على ذلك مال لجهمة الميرى فوزع مشايخ الناحية
 الاحدى عشرة نخلة والارض المخرورين بها المذ كورة على والد المدعى عليهما هو احمد
 يوسف المذ كورواخذوا منه ما كان متجهدا على ذلك من المال لجهمة الميرى ووضع
 يده عليه وان باقى النخل المدعى به وارضيه كان ملكا لرجل يدعى محمد خليفة وكان
 والد المدعى عليهما المذ كورة يدعى انه ابن عمه وان محمد خليفة كان زوجا للمدعى عليهما
 وتوفى عنها وعن والدها من غير شريك و بعد موته وضع والدها يده على ذلك وان الدار
 المذ كورة مخلفة عن والدها وانه في سنة ١٧٠٠ اسقط لها حقه من جميع نصف النخل
 وارضه والدار المدعى بها وسلمها الحصة المذ كورة واستلمتها منه وان الدار غير قابلة
 للقسمة وبرزت حجة من يدها مسطرة من نائب الناحية فدل مضمونها على ان والدها
 اسقط حقه لبقته الحرة هنامن جميع نصف نخيله المعينة بالدعوى ونصف بيته
 المذ كور المدعى به فلم يصدقها المدعيان المذ كوران على ذلك وذكرا ان الدار المذ كورة
 غير قابلة للقسمة فما الحكم (اجاب) الاسقاط في الاعيان لا يصح فاذا اثبت المدعيان
 دعواهما بالوجه الشرعى يقضى لهما والا عوملت المدعى عليهما بما تضمنته دعواهما
 من الاقرار للموكلاتين على فرض صحة ماذ كرتهم بقطع النظر عن الاسقاط المهرور
 بالحجة المدعى به من قبلها اذا كانت معترفة بمضمونها الا ان نصيب ولدى ستية في
 الاحدى عشرة نخلة على مقتضى جواب المدعى عليهما موقوف على تحقق امره وهذا عند
 عدم اثبات المدعين دعواهما اذا التوزيع المذ كور في جوابها لا يفي بدانتقال عين
 النخل من ملك الورثة والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة من قاضى الجسيرة
 مضمونها ادعت امرأة مسلمة على ذمية قبضية بان المدعية كاريحفن هينها الغنى
 الفوفاني محبة وكانت تريد ان انها فسحت بان المدعى عليها تعرف في المداواة فحضرت

لما تريد مسح جفن عينها وإزالة اللحمية فاحضرت المدعى عليها قطعتي بوص
صغيرتين وربطت أحدهما على الأخرى من الأطراف بعد أن جعلت قطعة من ظاهر
عين المدعية بين قطعتي البوص وأخبرت بان قبة عينها حصل لها ارتخاء ولا تداوى
الآ بالربط المذكور ليحصل بعد أيام قطع ما ربط من قبة العين وبذا يصير البرء وإزالة
الآلم وبعد أن فعلت المدعى عليها ذلك انصرفت وبعد ما انصرفت حصل بعين
المدعية ورم شديد وهو بآلم وبعد اثني عشر يوما حضرت لها المدعى عليها ونظرت
عينها فأخبرتها بان عينها لم تنزل مقرضة وان عين المدعية تلفت وذهب ضوءها وكشف
عليها معرفة حكيم المديرية فأخبر ان عينها حصل لها التهاب شديد وتلفت العين كآيا
بسبب ما جرته المدعى عليها وان المدعية تطالب المدعى عليها بما يترتب لها عليها
بسبب ذلك بالوجه الشرعي فسل من المدعى عليها فأجاب بان المدعية حضرت لها
وأخبرت بان قبة عينها حصل لها ارتخاء وتريد شدة بمعرفة المدعى عليها فوعدها بذلك
وفي ثاني يوم توجهت لها المدعية وربطت المدعى عليها قطعتي الغاب بظاهر قبة عين
المدعية وتركتها وبعد اثني عشر يوما توجهت إليها فوجدتها واضحة البصحة من خبز
الحنطة على قبة عينها المذكور وأخبرتها المدعية بان عينها تلفت وصارت لا تبصر بها
وان المدعى عليها لم يتحقق لها ذهاب الضوء ودمه وان حصل ما ذكر يكون من وضع
اللبخ عليها وان ما جرته المدعى عليها بعين المدعية من ربط الغاب فهو عملية الشد كما
تفعله بمن يحصل له مثل ذلك في المحكم (أجاب) اذا كان ربط العين صادرا من القبطية
بإذن المدعية ولم يجاوز المعتاد في ذلك وترتب على ما ذكر تلف ضوء العين فلا ضمان
عليها والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق
وكالته عن أبيه على رجل قائم عن نفسه وهو وكيل عن زوجة أبيه وأخويه شقيقة ذكر
وانثى وأخويه لابيه ذكر وانثى بان والد المدعى موكل المذكور في سنة ١٢٦٠ تلقى بالشراء
والإسقاط الشرعيين لنفسه من والد المدعى عليه الوكيل المذكور جميع قطعتي الطين
عبرتهما أربعة أفدنة الكائنين بناحية كذا المغرب وسبهما مائتا نخلة امهات بموضين
بينهما واحددهما وبين ما بكل منهما من النخل وجميع بناء الساقية المعين الكاملة
العدة والآلة الكائنة باراضي الناحية بالجانب الشرقي من أحد المحوضين المذكورين
وحددها وجميع منفعة زراعية اثني عشر فدا وثلث طيناً خارجياً كائناً بالناحية
المذكور و بين حيطانها وحدود كل حوض على حدته وان والد المدعى عليه باع
واسقط ذلك لوالد المدعى موكله في التار يخ المرقوم وهو ما كمو يستحقه بمبلغ كذا
وبين الثمن وبديل الاسقاط واقبضه له واستلم ذلك والد المدعى وحازه لنفسه بموجب
حجة مسطرة من هذه المحكمة مؤرخة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٠ وان والد المدعى
استمر واضعاً عايدته على ذلك يتصرف فيه ويؤجره في كل سنة لوالد المدعى عليه تارة

وللمدعي عليه أو أخيه تارة أخرى وبعد ذلك توفي والد المدعي عليه عن ورثته المذكورين
في سنة ١٢٧٥ فتهدى المدعي عليه ووضع يده على ذلك جميعه هو وموكاه وبدون وجه
شرعي ويطلب الوكيل المذكور المدعي عليه المذكور برفع يده هو وموكاه المذكورين
عن ذلك ليحوزها موكاه بالوجه الشرعي وسئل من المدعي عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع
يده هو وموكاه المذكورين على ذلك بشهادة فلان وفلان ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاعتراف
بوضع يده على الاثني عشر فدانا والثلث وارض النخل وما هو مفروس بها من النخل
المذكور اعلاه والساقية المرقومة وذلك ان ذلك لمولاه ولاخويه المذكورين المذكورين
خاصة دون باقي الورثة بسبب ان احداخويه كان شيخاً بالناحية ويضع يده على ما يتركه
أربابه من الاطيان والنخل ثم عزل من الشياخة واولها المدعي عليه وصار يضع يده على
ما يتركه أربابه من الاطيان والنخل حتى صار في أيديهما اثنان وثلاثون فدانا الاثنا
وثمناثة فخذت من جملتها الاطيان والنخل والساقية المدعي بها ولم يكن لبيه ملك في ذلك
ولم يصدر منه بيع ولا إسقاط في ذلك ثم ذكر ان ما عينه المدعي في مقسدا لارض وعدد
النخل وحدود الحيطان ليس كما قال وذكر المدعي عليه قدرا آخر وعدد آخر وحدودا
أخرى فلم يصدق المدعي على ذلك وذكر ان المدعي عليه يجلس بتحقيق بالمديرية أقر بان
الاثني عشر فدانا وثلثا والمائتي نخلة والساقية المدعي بها المذكورة ملك لوالده
ومتروكة عنه وانكر البيع والإسقاط فقط حين ذلك وبالكشف من تلك الحجة
لم توجد مقيدة بالسجل وصارت تعيين نائب المحكمة لتوجهه للإشارة الى النخل من
المتداعين وتعيين حدود الارض والنخل والساقية وتوجه مع المدعي والمدعي عليه
واحد معا وفي المديرية وحكم المخط فصار عدد النخل وقياس الارض وتحديد ذلك
جميعه كما هو عليه الآن بحضور جمع من عمدة المجاورة وكتبوا بذلك قائمة باختتامهم
جميعا وختم المدعي والمدعي عليه مرافقة لما ذكره المدعي في دعواه في التعديد والمقاس
فاستفسر من المدعي عليه بعد حضورهم نذكر ان المقاس والتعديد كما ذكره في جوابه ولم
يكن كالتسائة فلم يصدق المدعي على ذلك فالحكم (اجاب) اذا ثبت المدعي المذكور
دعواه المذكورة حسب ما بين بها بالوجه الشرعي يقضى لموكاه بما ادعاه وكيله المدعي
المذكور ولا عبرة بانكار المدعي عليه استحقاق والده وملكه للارض والنخل والساقية
المدعي بها بعد ثبوت وضع يده هو وموكاه عليه على ذلك بالبينة الشرعية حسب ما عينه
المدعي في دعواه بالحكم ودون التي بينها وثبوت الوكيل بطريق شرعي حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المذمومة من حادثة مضهونها ادعي رزق وعثمان
الاسودان على الجوهري مصطفي عمدة متيت عمر الوكيل الشرعي عن المرأة بيها نه بدت
سيد احمد القوال زوجة المرحوم الحاج علي حسن غراب من متيت غمرا ثابت معرفتها
وتوكيله عنها بالطريق الشرعي ان سيدهما الحاج علي غراب المذكور اعنتهما في

١٢٧٧

١١

حال حياته وصحته واوصى لهما بثلاث ما يملكه وقبـ لا ذلك انفسهما بعد موته عن ورثة
من جانيهما زوجته الموكلة المذ كورة وان موكلة المدعى عليه واضعة يدها على
متروكات سيدهما المذ كورو يطالبان المدعى عليه بثلاث ما عيناه من المتروكات التي
تحت يدهم وكاتبه بالطريق الشرعي وبعد دم المعارضة لهما في الوصية المذ كورة والعق
ويسـ ثلثان جوابه عن ذلك فسـ من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك
العق والوصية فطلب منهما البينة المثبتة لدعواهما بعد ثبوت الوفاة وحصر الارث في
الورثة التي من جانيهما موكلة المدعى عليه وتو كيله عنهما فاحضر المـ كرم وسوق
افندي أحمد التاجر بمنيت غمر وشهد في وجه المدعى عليه بان المرحوم الحاج علي
حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم واللقب أقر بحضوره ان المدعين
المذ كورين حان لوجه الله تعالى وانه اوصى لهما بثلاث مائة لـ كـ يده وذلك عند
طلوعه لحج بيت الله الحرام في سنة ثلاث وسـ عـ وبعد رجوعه أقر لديه بذلك وان
الوصية باقية على ما هي عليه وان العـ دين المذ كورين حان واحضر الشيخ حسن
علي الكاتب وشهد ان المرحوم علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد بهذا الاسم
واللقب عند توجهه لحج بيت الله الحرام سنة ١٢٣٤ أقر بحضوره ان المدعين المذ كورين
حان لوجه الله تعالى وان لهما الثلث في جميع مائة لـ كـ يده وبعد رجوعه من الحج سـ له
دسوقي أفندي بحضوره الشاهد المذ كورين الوصية فقال الوصية على ما هي عليه
واحضر اسـ سيد أحمد مصطفى الشيتي القباني بالناحية فشهد انه من مدة أربعة أشهر
تقدمت على قاريخه كان جالساً مع المرحوم الحاج علي حسن غراب المذ كورين بالو كالة
الصغيرة التي بمنيت غمر التي بها حاصل تجارته وكان معه يوسف عبد الرحمن غراب
والمدعى عليه فقال المرحوم الحاج علي ليت لي ولد في التراب فرد عليه يوسف وقال له
من ليس له ولي تصدق أو يعق فسكت الحاج علي وقام يوسف مع المدعى عليه وخرجا
من الو كالة فقال له الشاهد المذ كور كيف يحكي معك يوسف هذا الكلام فقال له انا
عائق فقال له الشاهد أفت عائق رزقا فقط فقال له انا عائق عثمان ورزقا المدعين ولهما
وصاية بثلاث المال واحضر الحاج اسـ دسالم من كفر السـ سيد ابن المرحوم سالم حبيب
وشهد في وجه المدعى عليه ان المرحوم الحاج علي حسن غراب التاجر بمنيت غمر المنفرد
بهذا الاسم واللقب قبل توجهه الى الحجاز في سنة ١٢٣٤ بثمانية أشهر كان الشاهد جالسا
عنده بالو كالة الصغيرة على باب حاصـ له وكان المتوفى يتكلم مع عثمان احد المدعين
في شأن انه أعطى له بضاعة واسكنه بـ كان وحـ ده لبيع ويشترى فيها وخسرت
البضاعة فقال له الشاهد ان عثمان ماهر لا يستحق ذلك وانت لم تعمل معه طيبا أنت
أعنته فأخبره المتوفى بانه معتق هو ورزق المدعى الثاني فقال له الشاهد العتيق لا يعمل
لـ ما شيئا ان مت لـ كـ نهما لم يبق بيدهـ ما شي فقال له ان لهما الثلث في مالي ومائة لـ كـ

يدى من به - دوقاوى وبعد ذلك توجه الى الحجاز في سنة ٧٣٠ ولما رجع وحضر الشاهد ليسم عليه كان حاضرا دسوقى اقدى الشاهد الاول فسأل المتوفى هل أنت باق على الوصية اعنى المدعى بها أم لا فاجبه ان الوصية على ما هي عليه واشهده على نفسه مع دسوقى اقدى فالحكم (اجاب) اذا كان ملك المتوفى المذ كور للمدعين معروفين بينهما وبين المدعى عليه ومقرابه وظاهرا وكان الخلاف والنزاع انما هو في تمييز العتق من المال المذ كور للمدعين حال صحته وفي الوصية لهما بثلاث المال وشهدت الشهود بذلك بهمد الدعوى الشرعية فعلى المحاكم القضاء بعتقهم - ما والوصية لهما بثلاث التركة اذا زكيت الشهود والتزكية المعتمدة شرعا وشهادة الشاهد الاول في هذه الحادثة المدعو دسوقى اقدى احمد التاج والشاهد الاخير المدعو الحاج احمد سالم هي الموافقة لدعوى المدعين بالعتق والوصية فيحكم بشهادتهما في ذلك بهمد التزكية اذا لم يكن هناك مانع ولا يضر اختلاف شهادتهما في اللفظ الذي لا يترتب عليه اختلاف المعنى بحسب الوضع اذ كل من لفظي الشاهدين المذ كورين يفيد الوصية بثلاث التركة بحسب الوضع والعتق في الصفة يكون من كل المال لا من الثلث والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى الذمى عطية بن يوسف الصانع بناحية المعتمدية ولد الذمى يوسف نعمة القبطى على المرأة حسن الدلالة فى الحلى بالجيزة بذات حسن على الثابت معرفة كل من المدعى والمدعى عليه فى شأن ماسيد كرفيه شرعا بان المدعى عليه المذ كورة من نحو عشرين يوما سابقة على تاريخه توجهت للمدعى المذ كور بناحية المعتمدية المذ كورة وسامته شعير يا ذهبيا مصر يا مقدار عدده سبعة وعشرون حبة وثمانية وعشرون قرنا ومثنتى ذهب على ان يبيع لها الشعيرى المذ كور بان يرغب شراءه باعتباره من محبوب الواحد ثلاثة وثلاثون قرشا واستلمه منها على ذلك وعرضه على البائع فلم يوجده راغب يشتره فارسله لها مع اخيه رجل يدعى غماسا يوسف فاخذته منه المدعى عليها فادعت انها اوجده ينقص قرن ذهب من قرونها وان بعض راس القرون الباقية مقصوص وكان مع اخى المدعى المرقوم حين ذلك ثلاثة ازواج اساور فضة فاخذت المدعى عليها الشعيرى المذ كور والثلثة ازواج الاساور المرقومة من اخى المدعى المرقوم وبعد ذلك حضر لها المدعى وسالها عن ذلك فانكرت اخذ الشعيرى والاساور المذ كورة من اخيه المرقوم واخبرته بان مالها الشعيرى المرقوم رجل يدعى شعراوى الابار من الجيزة فطلب منها احضاره ليشترى منه الشعيرى المذ كور فاحضرته له واحضرت له الشعيرى والاساور المرقومة فاشترى المدعى الشعيرى المذ كور من مالها المذ كور كل محبوب بمبلغ اثنين وثلاثين قرشا ووزن الشعيرى المذ كور فيبلغ وزنه تسعة وثلاثين محبوبا وبلغ ثمنه الفا ومائتين وثمانية واربعين قرشا فاستلم الشعيرى المذ كور منه ووعده بدفع ذلك ووضع تحت يده ههنا

على ثمن الشعيبي المذكور الأزواج الأساور المرقومة وحلقاير جاو ياذهب
 اسلامبوليا وانصرفا من مجلسهما وانه اشترى الشعيبي المذكور لاجل ان تعترف
 المدعي عليه باخذ الشعيبي والأزواج الأساور المذورة من انبي المدعي المرقوم وانه
 الآن يريد رد الشعيبي المذكور على مالكه بمعرفة المدعي عليه او ياخذ الأساور
 والحلقاير وصدقته المدعي عليه على ذلك وحضر المحكم شعراوى الأبار المذكور وطالب
 من المدعي ثمن الشعيبي المذكور بعد ان احضر المدعي الشعيبي بالمجلس الشرعي
 و بعد ان صدق شعراوى المذكور على سبق ملكية الشعيبي المرقوم وببعية المدعي
 المرسوم بالمبلغ المرقوم على الوجه المذكور ذكر المدعي ان الشعيبي المرقوم لا يساوى
 المبلغ المرقوم في الحكم (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور فاصدا ذه و صرف
 ومن شروط صحته تقاضى البدلين في المجلس ولم يوجد في محضه اقاضي والخصومة
 والحال ما ذكر بين المدعي وبين مالك الشعيبي المذكور لأمع المرأة فيهما هو مذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام واردمن قاضي عموم دنقلا مضمونه
 انه حضر لديه الحاج سليمان بن كاتين والمرأة جازينة سعد والد المحمد غريف المتوفى
 وفاطمة بنت خليف زوجة المتوفى وحضر احد بن الحاج الدقاسي وادعوا في وجهه ان
 احمد المذكور ضرب محمد اغريف ابنا بهاء على راسه وقتله وسئل منهم هل للمتوفى
 وارث خلافا لكم ام لا فاجابوا بان له اربعة اولاد من فاطمة المذورة وهم عبد الله وفاطمة
 ومدينة وشمعة القصر ولا وارث له خلافا وخلاف اولاده المذكور بن فطاب منهما
 ومن الزوجة ثبوت نسب الاولاد وزوجية الزوجة وانها في عصمته الى ان توفي وان
 الحاج سليمان والمرأة جازية ما والداه فاقاموا بينة على ذلك وزكيت الشهود و بعد
 ثبوت ما ذكر قد اقمنا والد المتوفى وصديقا من طرفنا على الاولاد القصر المذكور بن فقبل
 اوصية ووكاه في طلب القصاص من احد بن الحاج الدقاسي كل من المرأة فاطمة
 زوجة المتوفى و جازو الدتة فقبل الوكالة ثم قال في دعواه ان احمد المذكور توجه الى
 منزل ابني محمد غريف في ضحوة يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٧٥ وهجم عليه
 وضربه عمدا متعمدا على راسه بعصا من خشب ثلاث ضربات ضربة من جهة
 الشمال فوق اذنه وضربة على قفاه وضربة في وسط راسه حتى خرج لسانه ووقع مغشيا
 على الارض ولزم الفراش ستة ايام من غيرا كل وشرب وكلام ومات في اليوم السابع
 بسبب تلك الضربات الواقعة من احمد المذكور ومن حيث انه لا وارث له في خلافتنا
 فنطلب القود والقصاص من قاتله احد بن الحاج المذكور وهذه دعوى المدعي سئل
 المدعي عليه جوابا عن ذلك فاجاب بالاقرار حكم ما ادعاه المدعي معلنا بقوله صحيح كان
 عبد الله مدغريف شتم زوجتي بكلام فاحش فاخبرت سيده بذلك وطلبت تاديبه
 فصرف النظر عن كلامي فملتني الحماقة باغراء الشيطان فتوجهت الى منزل محمد

غريف في التاريخ المذكور فضرر به عدا متعديا على رأسه ثلاث ضربات بآلة صامان
خشب كما ذكر المدعي ومات في اليوم السابع من تلك الضربات هذا ما أجاب به المدعي
عليه وحيث أقر بضرب محمد غريف عدا وأنه مات من ضرباته وأولياء الدم الكبار
الحاضرون بالجلس الذين لهم القود شرعا قبل كبر الصغار جميعهم طلبوا القصاص
والقود من أحمد بن الحاج المذكور فعلى وجوب إقراره ثبت عليه القود والقصاص
وحكمت بذلك في المحكم (أجاب) هذا الأعلام متضمن للحكم بالقصاص على من
أقربا القتل على الوجه المعين به إذا كانت الآلة المذكورة فيه تقتل غالباً وهو إنما
يتمشى على قول صاحبين القائلين بأن موجب القتل بما يقتل غالباً ولو غير محدد
القصاص إذا تعمد ضرره بذلك وأما إذا كان المضرور به لا يقتل غالباً كما هو صفة
وهو صغير وكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط بلا قول الضربات ونحوه فهذا
شبه لا مد بالاجماع وتجب فيه الدية المقتضية للقصاص والمقتضى به في ما يقتل غالباً
وهو غير محدد كمدقة القهارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة وقول الإمام الأعظم
القائل بأن ذلك شبهه عدا أيضاً وجبه الدية المقتضية للقصاص وإقامة البينة على
النسب على ما دعوته كور في هذا الأعلام قبل تقديم الدعوى الهيئة لا تبيد ثبوت
النسب إذا من شرط ذلك كونه به مدد دعوى مال أو حق على خصم شرعي حتى تثبت
الزوجية والنسب إلى الميت أو الغائب بالبيدة الشرعية كما يستفاد من المندية من
الفصل الحادي عشر في تحميل النسب من الدعوى وهذا لم توجد قبل إقامة البينة بل
بمدها وأما عدم اشتراط تقديم الدعوى الهيئة في إثبات نسب الأصول والأقرب
الزوجية فذلك عند دعوى الأصل على فرع بمحضرة أو بالعكس أو أحد الزوجين
على الآخر كما يستفاد من المندية من الفصل المتقدم وأن الخصم إذا كان مقرباً بالزوجية
والنسب لا يضر عدم مصادفة البينة وجهها الشرعي وما ذكر من إقامة الجد وصيه على
أولاد ابنه في غير محله إذا لولاية ثابتة له شرعاً عند عدم وجود وصي مختار من قبل الأب
والله تعالى أعلم (سئل) من المعية عن إلام من قاضي مديرية التاكامة ضمنونه أنه
حضر إليه جرنال قضية المقتول المسمى علي ولد المهندس وقد حضر على أخا إبراهيم
وكيل فرحاته المقتول وبنو المقتول صفية وزينب القاصرتان وأخوه القاصر خليفة
الذي لا وارث له سواهم والأشخاص الخمسة المدعى عليهم بقتل علي المذكور وادعى
علي أخا محضرة وكأمة فرحاته المذكورة بأن علياً قتله الأشخاص الخمسة عبد الله سعيد
العسكري والحاج محمد كرش وعثمان علي وإبراهيم باشا جاووش وأبو النجا القهوجي
المذكورون وأن الضارب له هو عبد الله سعيد العسكري بالعصا والأشخاص الأربعة
الباقيون معاونون له على القتل وهذا وطلب منهم القصاص فذهبوا وسئلوا الجواب
فأجاب عبد الله سعيد العسكري فقال نعم صيغ ضربته بالعصا على رأسه وكتيته وأنا سكران
ولكن قصدي إبراهيم باشا جاووش لأنه ضربني على رأسي وتشاجر معي وشتم رأسي

واست قاصدا المقتول عند الضرب بل صار مني بلا قصد وهذا جوابه واجاب الحاج محمد
 كرش انه صحيح نحن والجماعة المذكرة قد اجتمعنا على الشراب وكان التسبب في
 اجتماع الجماعة انا حسب عادة تنامع بعضنا وصارت المشاجرة والمضاربة من عبد الله
 سعيد وابراهيم باش جاوش فضر بعبدا الله سعيد العسكري عليا المقتول بالعصا فقتله
 وانا لاضر بته ولاعاونته عليه ولا بيني وبين المقتول عداوة لاسابقة ولا حادثة واجاب
 عثمان على انه صحيح نحن والجماعة اجتمعنا على الشراب فصارت المضاربة بين
 عبدا الله سعيد وابراهيم جاوش فضر بعبدا الله سعيد عليا المقتول بالعصا فقتله الى
 آخر ما اجاب به محمد كرش واجاب ابو الفياق الهويجي وابراهيم باش جاوش مثل ما اجاب به
 عثمان ولما نظرنا ما هو مندرج بذلك من الاقرارات والانسكارات طلبنا من المدعي
 البيضة على طبق دعواه انهم متعارفون فجهزوا ما الاشخاص الاربعة سوى عبدا الله
 العسكري فطلبنا منهم انهم يحلفون طبق انسكارهم فخلعوا انهم ما قتلوه ولا تسبوا في
 قتله ولا عرفوا له قاتلا سوى عبدا الله المذكرة فطلبنا من المدعي بيضة تشهد له ان القتل
 المذكرة كور صار عبدا فجهز من البيضة والزنا عبدا الله سعيد العيين فخلعه طبق انسكاره
 وبعد ذلك حكمنا بموجب الشرع الشريف على عبدا الله سعيد العسكري بالدية على
 عاقلته لان القتل خطأ فان كان القاتل من اهل الديوان فتؤخذ من عطاياه في ثلاث
 سنين وان لم يكن من اهل الديوان فعاقلته بميلته واما الدية المقررة بالشرعية الحمدية
 وتطبيقا للائحة الصادرة من مجلس الاحكام المهرية رقم ٢٥ ربيع الاول سنة
 ١٢٧٥ على قرارات حضرات العلماء والمفتين بالاحكام من الفضة عشرة آلاف
 درهم فتبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين فضة وان كانت
 من الذهب فان الدينار وهي اربعون الف قرش وسبعمائة واثنان وستون قرشا
 وعشرون فضة واما الاشخاص الاربعة فن حيث ان عادتهم الاجتماع على الشراب
 وكان السبب في اجتماعهم في هذه المرة التي وقع فيها الخطا الحاج محمد كرش فجزاؤهم
 في نظير ذلك مفوض لقوانين الحكومة حيث لا يلزمهم القتل ولا الدية وهذا حكمه
 شرعا (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محتلا اذ لم تقم فيه بيضة بعد دعوى صحيحة
 على القتل ولم يقرر الحكم على عاقلته بالدية بقتله المقتول بل اقر بالضرر واقراده
 بالضرر لا يكون اقرارا بالقتل ولم يثبت نسب ورتبة المقتول لابي بيضة ولا باقرار بناء
 على ما هو مسطور بهذا الاعلام حتى يحكم لهم بالدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين
 وان كان الخصاص جرنال القضية قد اشتمل على اقراره بذلك القتل والله تعالى اعلم
 (سئل) من المعينة عن اعلام من قاضي مديرية التاكا مضطرونه قد صار الاطلاع
 على الاسئلة والاجوبة الموضوعة بالمداركة والامر الصادر وانه على مقتضى ما ذكر قد
 احضرنا بالهكممة الشرعية الحاج عبدا الرحمن الذي كوردي الذي صادرا قاسمه بامر
 الحكومة لعدم الولي للعرمة المتوفاة ولما صار الامر هكذا ولم يوجد له ولي والحكومة

١٥
 ١٢٧٧
 ٣ ثم جرى تغيير الاعلام
 المذكرة وسئل عنه
 فوجد المدعي عليه اقر
 بالقتل خطأ وشهدت
 بيضة بانحصار الارث في
 ورثته المذكرة كوردي فقط فايد
 عنه بعدم صحة ثبوت النسب
 على هذا الوجه وبين كيفية
 الملازم وان المقر يعامل

باقراره والدية في ماله والا فاداة صدرت في شعبان سنة ٧٧

أمرت من يتولى امر المحرمة المقتولة وقداة الحاج بسد الرحمن المذكور شرعا يتولى امرها لكاملة فادعى المذكور ان المحرمة زينب المذكورة قتلتها زوجها الحاج عبد الله المذكور بالسكرين عمدا ومات بسبب ذلك وطالب منه القصاص بالوجه الشرعي وسألنا الحاج عبد الله في شأن ذلك فأجاب بالاعتراف بأنه قتلها بالسكرين عمدا في نظير ما حصل منها من الشتم له وسبب دينه وبسبب ذلك اغواء الشيطان على قتلها فقتلها فطلب منه بيعة على دعوى الشتم له وشب دينه فقال لا بيعة لي على ذلك وأقر على نفسه بالهجز وهذا قد حكمنا على المذكور بالقصاص بموجب الشرع الشريف على مقتضى ما صدر منه بالاقرار امكن الحاكيم مخير في احد الامرين اما ان يقتص منه او يوقع صلحا ولا يصح من الحاكيم العقول لانه ضرر بالعامه هذا حكمه شرعا (اجاب) اذالم يكن تلك المرأة المقتولة وارثا غير القاتل فالولاية لولي الامر وحيث اقر زوجها بقتلها بالسكرين عمدا يعامل باقراره ولولي الامر الخيار بين ان يقتص منه او يصالح كما ذكر بالاعلام بعد تحقيق موته الا عن وارث شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام من قاضي هموم دقة لارقيم ١٦ جاسنة ٧٦ مضمونه حضر لدينا هثمان ابراهيم من اهالي عبودية بخط ساكوه الوكيل عن المحرمة فانة بنت همل زوجة صبرة عبد الرزاق المتهم بقتلها الشيخ محمد خليل وعن المحرمة فاطمة بنت صبرة المذكور والمقام من طرفنا وصياعا الى ايتام صبرة المذكور وهم محمد و خليل وزينب القصر وبعد ثبوت الوكالة مشافهة بالحجاس وقبولها وقبول الوصية ادعى عثمان المذكور على الشيخ محمد خليل بأنه تشاجر مع صبرة المذكور في ضيقة يوم الجمعة من جادى الاولى سنة ١٢٧٢ في شأن تصالح حيضان الزراعة في ساقية الشيخ محمد المذكور بالناحية المذكورة فما كان من الشيخ محمد المذكور الا انه ضرب صبرة المذكور على راسه من جهة القفا بعصا ربل كانت بيده عمدا وجرحه بذلك فيماد كرو وقع على الارض ومات من ساعته في ذلك المكان وهو ارض الساقية بسبب ذلك البحر وحيث لا وارث للمتوفي خلاف اولاده القصر وبنته البالغة فاطمة وزوجته فانة ام الاولاد المذكورين اريد القصاص له من الشيخ محمد المذكور فطلب منه اثبات انه لا وارث للمتوفي خلاف المذكورين وبقاء الزوجية الى ان مات فأتى بكل من عبد الرحيم احمد ومحمد شيخ محمد فشهدا بعد الاستشهاد بلفظ اشهدان صبرة عبد الرزاق المتوفي لا وارث له خلاف اولاده المذكورين وزوجته فانة المذكورة وتوفي وهي في عصمته فطلب منه تزكية شهوده فزكاهما بمحمد وسوركت ومحمد خليل ومصطفى محمد ومحمد عبد الفتاح فشهدوا بعد الدالة الشاهدين المذكورين وبعد ثبوت ما ذكره مثل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار بجهة كافيبة فطلب من المدعى البينة على طبق دعواه فغاب واحضر الشيخ ادريس فقير وادريس محمد هما من اهالي ناحية عبودية فشهد كل منهما

بلفظ اشهاد في ضهوة يوم الجمعة سنة ٧٢ حصلت المشاجرة ما بين صبرة المذكور وبين الشيخ محمد خليل في الساقية المذكورة والشيخ محمد المذكور بصريرة المذكور بمصاويل كانت بيده محمد ابي راسه من جهة التقاوجرحه ووقع على الارض ومات من ساعتها بذلك الجرح في مكانه وبعد ادعاء شهادتهما حسب ما ذكره المدعي عليه عن الطعن في الشهود قطع فيهما ما بان - ما مدافعان عن انفسهما - كونهما كافا متهمين في هذه القضية ومحبوسين في هذه الدعوى وشهد الاجل الدفع عن انفسهما فطلب منه اثبات ذلك فأتى محمد سليمان ومحمد حسن من اهالي الخط المذكور وثبت بشهادتهما طعن في الشهود وصارت شهادة الشيخ ادريس فقير وادريس محمد المطعون فيهما غير معتبرة شرعا فلذلك طلب من المدعي البينة على طبق دعواه فجهز عزرا كليا ومن كون ان المذكور كان الذي وجد فيه القتل ملاك الشيخ محمد خليل المذكور وجبت القسامة والدية عليه وعلى عاقلته ان كان له عاقلة فسالنا الشيخ محمد خليل هل له عاقلة فاجاب بان له عاقلة وطلب حضورهم باللهكمة فحضر وارهم اخوه عيسى خليل ومحمد حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد وعبدون محمد وادريس موسى وطاه عطيية وصالح حمد الله وصالح محمد وسليم عطية والشيخ ادريس فقير ومحمد نصر ومحمد حضورهم الشيخ محمد المذكور وادعي عليهم بالجلاس مواجهة ان هؤلاء الجماعة هم عاقتي لانا نحن الجميع من قبيلة واحدة واولاد رجل واحد حيث نحن الجميع من بني محمد فسالناهم عما ادعاه الشيخ محمد من كون انهم عاقلته فهدقوه على ذلك وبعد تصديقهم طلبنا منهم تعيين من كانوا حاضرين معه بالبلد وقت وفاة صبرة المذكور فعين اخاه عيسى خليل ومحمد حسين ومحمد الله حسين وادريس محمد والشيخ ادريس فقير وعبدون محمد وادريس موسى وطاه عطيية وصالح محمد فهدقوه بقولهم صحيح اننا كنا وقت وفاة صبرة عبد الرزاق موجودين بالبلد فخاف الشيخ محمد خليل وكل واحد من التسعة اشخاص القسامة الشرعية كل واحد منهم خمس مائة دينار بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا وبمقتضى ما تقرر ثبتت الدية الشرعية على الشيخ محمد المذكور وعلى عاقلته المذكورين وهي اى الدية مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة كما حررها علماء الجلوس وتوسط عليه وعلى عاقلته في ثلاث سنين يدفع كل رجل منهم درهما وثلاثا في كل سنة والباقي على اهل الهال الاقرب فالاقرب حيث لا قبيلة تجتمع معهم نسبيا كما نص على ذلك العلامة خير الدين الرملي في فتاواه وصدره على اقوال مذكورة فيهما واهل الهال الاقرب فالاقرب هم بقية اهل عبودية وصوادة وكياسة واروا واشتت لان الجميع موجودينهم التناصر والتناصر اصل في هذا الباب كما هو منصوص في كتب المذهب وحكمت بذلك والله تعالى احكم الحاكمين حصل ذلك بحضور الفقير حاد حمار والفقير مصطفى محمد قاسم والفقير مختار محمد والفقير ساتي حاد ابو بكر

وعبد الله هبة القادر والفقير محمد عثمان بن احمد وبمحضرة كاتبة الفقير محمد احمد (اجاب)
الحكم الشرعي في هذه الحادثة هو وجوب القسامة على المدعي عليه القتل وهو مالک
الارض التي وجد فيها القتيل ان ثبت انه وجد فيها مقتولا به اثر ولم يثبت عليه
القتل شرعا وكفى للدران العاقلة لو كانوا حضورا داخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي
يوسف والقسامة نجس يمينان يحلف كل واحد منهما واحدة بالله ما قتله ولا
علمت له قاتلا وان لم يتم العدد كره الحلف عليه ثم ايتهم بخمين يمينان وان تم واراد الولى
تكراره لا كما في التنوير وشرحه والدية عليه وعلى عاقلة اذ لم يثبت انه قتله قتلا يوجب
القصاص بالوجه الشرعي وثبت كون الارض التي وجد فيها القتيل ملكا له بالحجة
فتؤخذ منهم الدية في ثلاث سنين لا كما ذكر في هذا الاعلام واثبات زوجية الزوجة
للقتل ونسب باق وورثته غير مستوف شرعا بناء على ما سطر بالا هلام المذکور لعدم تقدم
الدعوى الصحيحة على اقامة ابنة بذا لث والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام محمد
من قاضي دنقلة مؤرخ ٣ ذى الحجة ٧٦٠ مضمونه حضر لدى الواضع امه وختمه فيه سليمان ابو
زيد ولد الحرمة بسنية المتروفة وابو زيد بسينوف والد ابنت ست البنات القاصرة عن درجة
البلوغ المرووفة له من الحرمة بسنية المذکورة وحضر بحضورهما محمد ابن الحاج ابراهيم
مطير ومن عربان الهنادى وادعيا في وجهه بان هذا محمد ابن الحاج ابراهيم قتل مورثنا
الحرمة بسنية فسئل من ماله للمتروفة وارث خلافا لهما لا فاجابا بانه لا وارث لهما خلافا
فطلب منهم ما اثبات نسبهما للمتروفة وانه لا وارث لهما خلافا فاجابا بانه لا وارث لهما
ان سليمان ابنا زيد ولد الحرمة بسنية وان ست البنات هي بنت ابي زيد من الحرمة
المتروفة ولا وارث لهما خلافا لهما وذكيا بشهادة رجلين فبعضد اثبات ما ذكر ادعى
المذکور ان قائلين في دعواهما ان محمد ابن الحاج ابراهيم الحاضر معنا بالجلس
اقرطائنا انه اخذ مورثنا الحرمة بسنية وادعيا من بنذر الخريف ويوصله بها الى
الهمراء التي ما بين قوز السوق وقوز القومح ضرب بها على رقبتها حتى وقعت على
الارض مغشية وبعد وقوعها ذبحها بسكين وماتت مكانا امن وقتها وساعتها وذلك على
وجه العهد والتعدي ومن حيث ان محمد المذکور قتل مورثنا واقربقتها سبها هذا
الوجه المشروح اعلاه فنطلب القود والقصاص منه هذه دعوى المدعين سئل
المدعي عليه المذکور عما ادعياه عليه فاجاب بان الافة را الذي صدر مني بان اخذت
الحرمة بسنية مورثة المذکور بن واخر ابي لها من بنذر الخريف ووصلت بها الى
الهمراء التي ما بين قوز السوق وقوز القومح وضربتها باله صاود بحتها بالسكين وقتلتها
على وجه العهد والتعدي فهو صحيح لكن اقرارى بهذا الفعل ليس باختيارى بل
اقررت مكرها من راسد حلى مأمور به برسا بقا بضره منه ألف كراجه فلما تقررت
دعواهم طالب من المدعين البينة التي تشهد لهما على مطابقة دعواهما فاجابا وحضرا

واحضرا كلام الشيخ أحمد سعد سر تجار بربروا خسقي أحمد - دأغا التاجير بربروا - على
 فضلان الكثرى الشهير به على بك فشهد كل منهم بقرده بعد الاستشهاد بلفظ أشهد ان
 محمد ابن الحاج ابراهيم المذكور اقر بحضورنا بديوان المأمور به بأنه أخذ الحرمة
 بسنية مودنة المذكورين وآخر جهام من ذم الخريف وبو صوله بها الى الهراء التي
 ما بين قوز السوق وقوز الفونج ضربها بعصا على رقبتها حتى وقعت على الارض مغشية
 وذبحها بسكين وماتت مكانها من وقتها وساعتها بعد اوتعدياها - ذاما - اقر به المذكور
 بحضورنا فلما شهدوا هكذا بحضور الخصم سئل محمد ابن الحاج ابراهيم عن الطعن في
 الشهود فجهز عن الطعن فيهم بحجرا كليا فينثب طلب من المدعي - بن تر كية شهودهما
 فز كياهما بشهادة رجلين وبمقتضى ما تقررت بالقود والقصاص على محمد ابن
 الحاج ابراهيم المذكور فحكمت بذلك في الحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
 وجد غير مستوف حيث ان المدعي عليه الاقرار بالقتل قد اعترف بأنه اقر بذلك الا انه
 كان مكرها على اقراره من راشد حلي بضر به الف كرا باج وطلب الشهود بعد اقرار
 المدعي عليه وشهادتهم على اقراره بالقتل العمد على هذا الوجه لا يقيد شيئا سيما مع
 عدم تصريح الشهود المذكورين بأنه اقر طائعا على انهم لو شهدوا باقراره طائعا وكان
 المدعي الا كراه على الاقرار بيينة تثبت دعواه الا كراه على الاقرار فان بيئته قد قدم ولم
 يسأل القاضي اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار ولم يبين في الاعلام ان والد
 البنت القاصرة المسماة بنت البنات هو زوج للقتولة وطلقاتها أم هي على عصمتة ثم ان
 كان المدعي عليه مقربا وراثته الورثة المذكورين للقتولة وبانحصار ادراتها فيهم لا يحتاج
 الحال لا قامة بيئته على ذلك وان منكر ذلك تطلب منهم البيئته بعد دعاء الدعوى
 وصحتها على انها توفيت عن ابنها فلان وبذاتها فلانة وزوجها فلان مثلا ان ماتت على
 عصمتة ولا وارث لها سواهم ثم ان كان المدعي عليه ادعى ان اقراره بالقتل كان
 مكرها عليه وبينه يثبت من اخصامه عن دعواه الا كراه على الاقرار فان صدقوه على
 ذلك يكون اقراره باطلا وان كذبوه تطلب منه بيئته تثبت الا كراه فان أقامها على
 وجهها الشرعي يبطل اقراره أيضا وان لم يثبت الا كراه بوجه شرعي يحكم عليه بوجوب
 اقراره بالقتل العمد وهو القصاص والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام
 محرر من طرف قاضي المنصورة مضمونه ادعى السيد منصور ابن المرحوم منصور محمود
 أحمد مشايخ ناحية المواريث قسم نية غمره الى الحاضر معه بالجلس سليمان السعدني ابن
 المرحوم عبده السعدني من الناحية ان المدعي عليه المذكور كور تعدي على يوسف
 سليمان ابن المرحوم سليمان منصور شقيق المدعي المذكور وضربه هذا يسارودة
 بداخلها رصاصة مقسومة نصفين فخر جامن البارودة فنصف الرصاصة المذكورة
 أصاب المضروب في عينه اليمنى وخرج من أذنه اليسرى والنصف الآخر أصابه في صدره

من جهة كتفه الايسر وخرج من خلفه فسقط المضروب ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول شهر صفر الخير سنة تار يخ، بعد الغروب قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى الكائن بأراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور اغيط المدعى عليه المتزوع ذرة وان المرحوم سليمان منصور حال حياته أقام شقيقه المدعى وصيا على أولاده القصر وهم يوسف سليمان المقتول المذ كور وصالح سليمان سليمان وانه لا وارثا يوسف المذ كور سوى أخويه لاييه القاصر بن المذ كورين ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك ثم رعا ويساله جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب به - دم العلم بوصاية المدعى على أولاد شقيقه القصر المذ كورين من قبل والدهم فطلب من المدعى بيعة تثبت وصايته على القاصر بن المذ كورين من قبل والدهم فاحضر كلام من المهترم على ابراهيم ابن المرحوم خليل ابراهيم والجوهري هجرس ابن المرحوم هجرس محمد - ادوا سقش هك كل منها عما يعلمه - فشهد منفردا بوجه المدعى عليه ان المرحوم سليمان منصور والد المقتول المذ كور قال للمدعى قبل وفاته أو صيته على أولادى من بعدى وهم يوسف المقتول واخوانه لاييه صالح وسليمان المذ كوران أعلا دوزكى الشاهد الاول بشهادة كل من عبده السعدى ابن المهترم على السعدى وشهادة سليمان ابن المرحوم سليمان أبى غزالة وزكى الشاهد الثانى بشهادة عبد المال الأزعر ابن المرحوم محمد - دالازعر وعلى رجب ابن المرحوم رجب عبدا لفتح جميعا من اهالى ناحية الهاور فقبلت شهادتهما وحكم بثبوت وصاية المدعى على القاصر بن المذ كور بن محمد المدعى السيد منصور الوصى المذ كور على المحاضر معه بالجلاس سليمان السعدى المذ كوران المدعى عليه قتل يوسف سليمان المذ كور المتحصن ميراثه في محجورى المدعى بضربه له عمدا بيارودة داخلها نصفار صاصة فخرج من البارودة نصفار صاصة واحدة وأصابه فى عينيه اليمنى وخر ج من اذنه اليسرى والثانى أصابه فى صدره من جهة كتفه الايسر وخرج من خلفه فسقط يوسف المذ كور ميتا بوقتته بسبب ذلك وكان ذلك في أول صفر سنة تار يخ، قبل العشاء بربع ساعة بغيط المدعى الكائن بأراضي الناحية بحوض مارس القطع بالجهة البحرية الهاور اغيط المدعى عليه المتزوع ذرة ويطالب المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعى ويساله جوابه عن ذلك وبالسؤال من المدعى عليه عن ذلك أجاب بالانكار لضر به يوسف المذ كور بالبارودة المذ كورة وصرف أنه في ليلة قتل يوسف المذ كور كان يدير الساقية المعين تعلقه وقت العشاء فسمع ضرب بيارودتين وسمع نداء شخصين من الناحية هما يوسف جعفر و ابراهيم - جازى أحدهما يقول روح لى ياخال سليمان والثانى يقول روح لى يا سليمان يا سعدى فرد عليهما وتوجه اليهما فاقباله يوسف جعفر وأولاه ماله - بر فقَالَ له ان الرجالة قتلت يوسف سليمان ومشي امامه

لجهة القتل والمدعى عليه ما شخافه ويقول له انت ما ظرت القتال وصفتها فاجتمع
 معهما ابراهيم حجازي واخير المدعى عليه انه طلع عليهم ما مع المقتول ثمانية اشخاص
 وقتلوا يوسف وعند سؤاله منهما عن اوصافهم اخبراه ان البعض منهم لا بس دقية
 صوف والبعض لا بس ملاية ثم حملوا القتل ووضعوه عند ساقية المدعى عليه وبعد
 ذلك حضروا الى الناحية وجعلوه وتوجهوا به الى الناحية ووضعوه بيد المدعى فطلب
 من المدعى بيعة تثبت دعواه فاحضر يوسف جعفر فلاح المدعى ابن المرحوم جعفر
 البناء من الناحية واستشهد بما يعلمه فشهد بوجه المدعى عليه انه في اول ليلة من
 الشهر الماضي قبل شهر تقريبا كان متوجها من الناحية مع ابراهيم حجازي ويوسف
 سليمان منصور المقتول المدعى بشانه لسقي الغيط فلما وصلوا الى حوض العزب من
 اطيان الناحية وجدوا محمدا السماعيل ومحمدا جاد ومن كفر العكل فحدثوا معهما
 وتركوهما وتوجهوا على جسر بخر صقر بالناحية حتى وصلوا الى قناية ماء فاصالة بين
 حوض الجباد وحوض مارس القطع بالناحية فهما من بخر صقر فتوجهوا ومشرقين على
 جانبي البحر فلما وصلوا الى غيط منزع ذرة تعلق على السعدني خرج سليمان
 السعدني المدعى عليه المحاضر بالجلس من الذرة تعلق اخيه على المذكور وضرب
 يوسف سليمان منصور محمدا ببارودة خرج منها نصف فارصاصة احدهما اصابه في عينه
 الاخرى وخرج من اذنه ولا يعلم ان كانت اذنه اليمنى او اليسرى والثاني اصابه في ثديه
 الايسر فسقط يوسف سليمان منصور ميتا بوقت بسبب ذلك بقيت المدعى بحوض
 مارس القطع الهاوول للذرة المذكور فزعم ابراهيم حجازي وقال يا خال سليمان موته
 والشاهد المذكور توجه الى الناحية ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فلحقه سليمان
 السعدني بالطريق وامسكه من كتفيه وقال له انت متوجه الى جهة فاخبره انه متوجه
 ليحضر اشخاصا ياخذون المقتول فقال له تعال نجيبه فقال له الشاهد انت موته وانا
 اجيبه معك فقال له يا ابن السكب ان قلت ذلك اموتك مثله او تبقى شر يكي فيه
 امام الحكومة فراجع معه الى جهة القتل فقال له الضارب احله معي فقال الشاهد لم
 اقدر احله فحضر لهما اثنان من هزبة مبروك معروف احدهما يدعى علي عار والثاني
 مبروك محمد وجلاه مع الضارب المذكور الى الساقية تعلق الضارب واحضر ابراهيم
 حجازي ابن المرحوم محمد حجازي من اهالي الناحية واستشهد بما يعلمه فشهد
 بوجه المدعى عليه مثل شهادة الاول فبحرف ثم رفعت هذه الحادثة الى العلامة
 الفاضل حاوي كمالات الفضائل مولانا السيد علي البقلى الحنفي فاجاب عليها بقوله
 صرح ائمتنا بانه لا تقبل شهادة الشاهد لمن له عليه نوع ولا ية فيث كانت الشهادة
 لاوصى المدعى من وجه لا يسوغ قبول شهادته لاسيما فيما يسقط بالشبهة وقد
 صرحوا بان القصص كالمحدود يسقط بالشبهة هذا ما ظهر لي في هذه النازلة
 اخذ من كلامهم وقد تذاكرت في حكم هذه القضية مع حضرة العلامة مفتي الهروسة

لا احتمال ان يظهر له شيء سوى ما شرع فاقاد به - عدم قبول شهادة الشاهد المذكور لما ذكره كرت محضرته ان هذه القضية من حضرة العلامة قاضي المنصورة فقال شفاها اكتب له ما ظهر وهو عدم قبول شهادة الشاهد لانها شهادة لا وصي من وجه فعملنا بما افاد حضرة العلامة المشار اليه ردت شهادة الشاهد الاول وطلب من المدعي شطر آخر فعترف ان لا يدينه معه وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعي فعرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه فلا يلزم المدعي عليه الا اليقين الشرعية فلم ياتمس تحليفه فعرفناه انه صار ممنوعا من التعرض له في خصوص ذلك منه اشرعيا وحكما بذلك ووقع ذلك بحضور عبد المال الازعروعي - لي رجب والجوهري هجرس والمكرم الشيخ علي سلامة المذكورين اعلام قحور في حادي عشر شهر ربيع الاول الذي من شهر ورسنة ١٢٧٧ فورد هذا الاعلام بكتابة من المعية لافادة الحكم الشرعي عنه (اجاب) بالنظر في هذا الاعلام وجد غير مستوفى بقطع النظر عن عدم قبول شهادة احد الشاهدين مع ان الارض التي وجد فيها القتل مذكور في الاعلام انها ارض المدعي فيحتمل انها من الاراضي التي لبنت المال في ايدي المزارعين والحكم انه اذا وجد قتل في ارض ليست مملوكة لاحد فهي في ايدي المسلمين ولم يعلم قاتله يعني عدم الثبوت فان كانت الارض قرية من قرية مثلاً لا بحيث يسمع منها الصوت فالقسامة والدية على أهل القرية القرية اذا كان المدعي عليه منها واذا كانت الارض بعيدة عن العمران وهي بالوصف المذكور فالدية في بيت المال ولا يهدر الدم والاعلام لم يتضح منه حال الارض فيقتضي اعادته له لانه ليس توفي ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى ورثة راجل يدعى دس في الدهشوري على محمد أنندي الرضواني أحد معاوفي مديرية الجيزة بان مورثهم المذكور في ليلة الاثنين ٢١ ر سنة ٧٧ كان قائما بمنزله المكاثر بالجيزة فناداه وقت العجرج لان فاستيقظ وخرج اليهما وتوجه معهما الى جهة المعديّة المعروفة بالبحرية بشاطئ البحر من جهة ضريح الشيخ الكوفي وفي طلوع الشمس من يوم الاثنين المذكور حضرت امرأة لولده دس وفي المذكور الذي هو من ضمن المدعين وقالت له ادرك اباك فتوجه نحو شاطئ البحر فوجد اياه ملقى على مصطبة القهوة ليس به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك فسأله عما به فأخبره بان المدعي عليه ضربه بالحجر والكف بان قال له المعاون ضربني بالحجر والكف وانه مات وموته بسبب الضرب المذكور وحال كونهم لا يعرفون كيفية حصول الضرب من المدعي عليه للتوفي المذكور وان المتوفي انحصر ميراثه في زوجته فلا نة واولاده منها الاربعة المدعين المذكورين من غير شريك وانه كشف على المتوفي المذكور بمعرفة حكيم باشي المديرية فلم يظهر به جراحة ولا أثر ضرب ولا غير ذلك وبعد ذلك أرسل الى استيالية القصر العيني وكشف عليه بمعرفة حكماهما ايضا وحول الامر الى الشرع بمقتضى افادة من مدير البحيرة

وان المدعين لا يعرفون محل حصول الضرر ولا موقع الضرر في اعضاء مورثهم وانهم يريدون اجراء ما يقتضيه الشرع في شأن ذلك ولم يطلبوا من المدعى عليه سوى ما تار به الحكومة وانكر المدعى عليه دعوى المدعين وجدها كليا وذكروا المدعون ان لا يثبت لهم على دعواهم المذكورة في المحكم (اجاب) اذ لم يثبت المدعون دعواهم بالوجه الشرعي بعد تصحيحها بمنعوا منها ولا قسامة ولا دية في هذه الحادثة عند عدم اثبات القتل حيث لم يوجد بمورثهم المذكور اثر يدل على انه مقتول كما هو مذكور بالدعوى والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من قاضي مديرية المنية مضمونه بحضور نائب مجلس المديرية بحضور رفعه لوكيل المديرية السيد خالد راشد ورفعت لورئيس المجلس عبد الله أفندي والاجد محمد أفندي حبيب ووجدى أفندي كلاهما معاون بالمديرية والعلامة الشيخ حسين أحمد شلي مفتي المجلس حضرت المرأة خرفة والمرأة حسنية والمرأة خديجة بنات عبد الصمد اسمعيل من طحسا الائمة شقيقات اسمعيل عبد الصمد اسمعيل المتوفى عنهن وعن اخوته لايه الشاب البالغ مؤمن والقاصر بن محمد وابراهيم والبالغه زينب والمرأة الثابت وراثتهم له وانحصارها فيهم باقرار المدعى عليه الاتي وقد اقمنا مؤمنا وصيا على اخويه القاهرين في الخصومة الاتية وادعى كل من البساعات المذكورة عن نفسهن ومؤمن عن نفسه واخويه القاهرين المذكورين على المحاضر معهم الرجل قنديل على اسمعيل من الناحية انه تشاجر مع اخيهم المتوفى المذكور وضر به عمدا بطبقة خرجت منها رصاصة أصابته في صدره تحت فم الزني ومات لوقته بسبب ذلك وانهم يطلبونه بالقصاص سئل المدعى عليه عن ذلك بعد ان اقر بنسب من ذكر للمتوفى المذكور وبا الحصر فيهم فاجاب بانه كان يطلب منه دراهم له بذمته والمتوفى يطلب منه ما لبوس اخيه حسنية المذكورة المطابقة منه وصار يضر به في شأن ذلك وضايقه على احضار ذلك ومن شدة ما حصل له ففرها بابا مامه وضر بجهته لاجل تخويفه ومنعه عنه طبقة فيها رصاصة ولا يعلم هل أصابت المتوفى او لا. اكون ذلك كان لا ولم يوافق المدعين فيما ادعوه عليه سئل المدعون عن احضار بينة تشهد دعواهم فاجابوا بانه لم يكن لهم بينة تشهد برؤية ذلك من المدعى عليه بل لهم بينة باقرار المدعى عليه بضره للمتوفى في حياته عمدا بطبقة خرجت منها رصاصة أصابته فيما ذكر ومات بسبب ذلك لوقته فطالب احضارها منهم فاحضروا كلا من الفاضل السيد احمد عبد الرزاق نقيب الاشراف بالمنية والشيخ حسن محمد أبي النجاة قالي كتاب الله تعالى المبين وامام مسجد المرحوم حسن كاشف ترك بالمنية والشيخ عثمان مرزوق والشيخ محمد خليل كلاهما من المنية وشهد كل منهم فردا فردا في وجه المدعى عليه المذكور بلفظ اشهدانه اقر طائفة مختار اياه بانه ضرب المتوفى المذكور عمدا بطبقة خرجت منها

رصاصه أصابته ومات لوقته بسبب ذلك سئل المدعى عليه عن هؤلاء الشهود هل لك
 معن فيهم أو أحدهم فلم يطعن فيهم ولا في أحدهم مطعنا أصلا فعند ذلك زكوا سرا
 من العمدة الحاج عثمان الزيني المتباوى ثم علنا من العلامة الفاضل الشيخ أحمد
 القشيري والامجد عبد السلام أفندي التاجر بالمنية ابن السيد أحمد عبد السلام
 واقضت الشريعة الهمدية حينئذ ان يقتص من المدعى عليه وحكمنا به عليه طبق
 طلبهم ذلك وحرر اشعارا بصدور هذا الحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام
 فوجدهم كروها فيه بالقصاص على من ادعى عليه القتل بعد اقامة البينة على اقرار
 المدعى عليه طائعا انه ضرب المتوفى المذكور بطيخه فخرجت منها رصاصه أصابته ومات
 لوقته بسبب ذلك وزكيت البينة سرا وعلنا ومصرح في الاعلام المذكور بان الدعوى
 بالقتل احمد صدرت من اخوات المتوفى شقيقاته واخيه لاييه البالغ عن نفسه وعن
 اخويه القاصر بن المقام وصديعا عليهما من قبل القاضي المنعصر ميراث المتوفى المذكور
 فيمن ذكر وفي أخوته لاييه البالغين أيضا حسب دعوى المدعين وتصدىقي المدعى عليه
 الا أنه لم يتضح صدور الدعوى المذكورة من الاختين لاثب المذكورين أيضا حيث
 اقتصر في صدور الاعلام على ذكر حضور الاخوات الثلاث شقيقات المتوفى ثم قال المتوفى
 عنهن وعن اخوته لاييه البالغ مؤمن والقاصر بن محمد وابراهيم والبالغة زيب والمرأة
 قمر ثم قال وادعى كل من البالغات المذكورات عن نفسيهن ومؤمن عن نفسه واخويه
 القاصر بن فاحتملت العبارة أن المدعى من النسوة الشقيقات اللاقى حضرن ويكون
 قوله المذكورات راجعا لمن عسر عنهن بالحضور وهما ذان غير كاف اذا لم يحضر بقية الورثة
 البالغين وكذا يلزم اقامة البينة على الوفاة ونسب الورثة للمتوفى حيث كان الحق
 المدعى به مجمودا ولو كان النسب والوفاة مقررا بهما من قبل المدعى عليه ولم يصرح في
 الاعلام المذكور بعدم وجود وصي مختار على القاصر بن وشهادة البينة بذلك لدى
 القاضي وهو الطريق في نصب الوصي عليهما من قبل المحاكم الشرعية ويترتب على
 صدور الدعوى منه عن نفسه وبالوصاية على القاصر بن ومن باقى شركائه في الميراث صحة
 الحكم بالقصاص فالموافق اعادة الاعلام لاستيفاء ما يلزم واوضح الحقيقة في ذلك فاذا
 حصل ما ذكر وتبين أنه لم يكن للقاصر بن وصي مختار عليهما وشهدت الشهود بذلك
 عند القاضي يوجد طريق نصب الوصي عليهما وتكون الخصومة حينئذ كافية في
 الحكم بالقصاص اذا صدرت من جميع الورثة بالاصالة والولاية على القاصر بن وصرح
 فيها بما يفيد التعدي أو العدوان في القتل وثبتت وفاة المقتول وانحصار ارثه الشرعي
 في ورثته المذكور بن بالبينة وحكم به ما يكون الحكم بالقصاص بعد اقامة البينة
 المعتبرة الموافقة وتزكيتهم جميعا أيضا ويكون لاسكبار من الورثة القود قبل كبر
 الصغار على المختار والله تعالى أعلم (سئل) من المعية عن اعلام شرعي من نائب قاضي

طنت دامت - مونه انه بالجلاس المنعقد بدويان مديرية الروضة بحضور حضرات مفتي
 المجلس المشار اليه ووكيل المديرية واعضاءها حضر لدينا اسمعيل حجازي ابن المرحوم
 حسن حجازي من اهالي بلطيم باقليم البراس شقيق علي حجازي المتوفي الا تسمى ذكره
 الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن كل من شقيقه عثمان البالغ الرشيد وعن
 المحرمة - بروكة بنت الحمادي الرعد - ومن اهالي الناحية المذ كورة زوجة المتوفي
 المذ كوروا المحرمة هنا بنت المرحوم محمد بالقن والددة المتوفي المذ كوروا الحاضرين معه
 بالجلاس الثابت معرفتهم وانحصار الارث فيهم من غير شريك وتوكل وكيل الوكيل
 المذ كور عن موكله المذ كورين الو كالة المفوضة في شان ماسيد كرفيه بشهادة كل من
 موسى حجازي بن عبدالرحمن مصطفى ومحمد عثمان الهلاوي واجد عطية ابن المرحوم
 عطية من بلطيم ثبوتاً شرعياً وادعى على غريمه الحاضر معه بالجلاس الشرعي الشيخ
 محمد الحبشي قاضي البراس حالاً ابن المرحوم محمد من اهالي طنتدق بان سابق تاريخه يوم
 الخميس غاية ذي الحجة سنة ٧٦ كان لورثته - المتوفي المذ كور دعوى شرعية هلى يد
 القاضي المدعى عليه المذ كور بمحكمة البراس وفي اثناء ذلك اليوم دخل مع خصمه
 على المدعى عليه لفصل ذلك بين يديه فتعدى عليه وضربه داخل المحكمة بجريدة
 رفيعة ضربت بين على وجهه ورأسه ثم خرج وراءه خارج المحكمة وضربه برجله في سوته
 اربع مرات حتى قطع الفسر وحدث من ذلك ورم على بطنه وصدره ومكت ثمانية
 ايام ملازم القراش ومات بسبب ذلك ويريد اثبات ذلك عليه شرعاً ويطالب به بما
 يترتب على ذلك شرعاً ويسال جوابه عن ذلك مسئلة من المدعى عليه المذ كور عن
 ذلك فاجاب بالاستراف والتصديق على انه في التاريخ المرقوم كان المتوفي المذ كور عنده
 مع غريمه بالمحكمة المذ كورة وحصل منه تطاول بالسكلام فضربه وتخو يغاجير بدة
 رفيعة مرتين على راسه فوق العمامة وانكر ما عدا ذلك كله وجده جداً كفاً فكاف
 المدعى بيعة شرعية تثبت دعواه المذ كورة فاحضر موسى الدسوقي المذ كور اعلاه
 وذكر انه لم ير شيئاً ولم يعلم بشئ واحضر محيي الدين بن سالم محيي الدين من اهالي الناحية
 المذ كورة وشهد بانه لما شهد لغريم المتوفي لدى القاضي المدعى عليه طلب منه القاضي
 المذ كور ختمه على ذلك فاراد المتوفي المذ كور منعه من الختم فقام له القاضي المدعى
 عليه المذ كور وضربه بالجريدة المذ كورة على راسه مرتين وخرج من المحكمة ونخرج
 وراءه القاضي وسمع المتوفي يقول عليكم مات شهدوا ولم ير شيئاً غير ذلك وطلب منه بيعة
 اخرى الى ان قال وحضر محمد اليه ابن المرحوم محيي الدين من الناحية المذ كورة
 وشهد بانه كان عند القاضي المدعى عليه المذ كور بالتاريخ المرقوم في شهادة ورددها
 عليه ولم يقبلها منه فخرج وجلس خارج المحكمة فقرأى المتوفي المذ كور خارجاً من
 المحكمة والقاضي المدعى عليه وراءه وان ضربه برجله اليسرى على سترته مرة واحدة سقط

منها على الارض فضر به بجره اليه مرتين على بطنه وضر به بجر يده وسقطى ضربتين واحدة على جبهته والاخرى تحت اذنه وانه اغنى عليه وجعل الى حاكم الناحية بالبلد المذ كورة ومكث مر يضالى ان مات بسبب الضرب المذ كور ثم قال واحضر محمد ماضى بن المرحوم أحمد ماضى من الشهادة وشهد بعد ان تشهد انه بالتاريخ المذ كور كان له قضية مع حرمه عند القاضي المدعى عليه المذ كور وكان اذ ذاك خارج المحكمة المذ كورة قرأى المتوفى المذ كور خارجا من المحكمة عارى الرأس وهو يقول اشهدوا يا فاس وراى القاضي خار جاوراه وضر به بجر يده ضربتين واحدة على اذنه اليسرى والاخرى على عينه اليمنى ورفسه بجره اليسرى في سترته ضربة وفي بطنه ضربة اخرى سقط منها على الارض وجعل الى الحاكم ومكث أياما صاحب فراش ومات بسبب الضرب المذ كور فطعن المدعى عليه في شهادة كل من محمد اليه ومحمد ماضى المذ كورين اعلاه بانهم لا يعرفان شيئا في دياتهما ويخشيان حافيين ولا يصلحان وان شهادتهما اغراء وتحامل وبلاستفسار منهما عن الصلاة عرفان بنفس المجلس انهما يصلحان وميزا القرض من السنة وعرفان الله واحد وان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم يجب اتباع ما امر به واجتناب ما نهى عنه فصارت تزكيتهما وتعديلهما بشهادة كل من على الجندى ابن المرحوم الحاج ابراهيم الجندى وسالم ابى النصر بن المرحوم على ابى النصر كلاهما من أهالى بلطيم الشهادة والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى فعند ذلك حكم على المدعى عليه المذ كور بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم فضة في ماله في ثلاث سنين لعدم عاقلة له ولأن هذه القضية لم تدخل تحت المنشور الذى أوجب القصاص على من قتل بخون بون أو مثقل حيث لم تكن الرجل من المثةقات المتلفة قالوا ونحوهم هذا ما صار فى السادس ربيع الاول سنة ١٢٧٧ فى المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدنا محكم وما فيه بالدية على من ادعى عليه القتل بعد دعوى المدعى على الوجه الموضح به وشهادة شخصين أحدهما يسمى محمد اليه والثانى يسمى محمد ماضى وباتامل فى ذلك لم يظهر وجود المطابقة بين الشهادة والدعوى ولا بين شهادة أحدهما والشاهد الاخر وذلك مانع من صحة الحكم شرعا وبناء على ذلك يقتضى إعادة الاعلام الى محله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية فى ٢ ج سنة ٧٧ عن اعلام من قاضى مديرية دقة مضمونه حضر بالحكمة محمد والحاج محمد نور واجد وصالح وابنت زينب وعائشة وشهادة اولادهم الصديق بن حسن المتوفى بالباقون والحرمه جازة بنت الامين زوجه المتوفى المذكور من أهالى بخيرة ايماني بخط ارقو والعبد فضل الله تعالى عبد الصادق المذ كور وادعوا فى وجهه انه ضرب مورثنا عبد الصادق المذ كور بسن طور ية على راسه وقتله وان المتوفى تر كنا نحن الثمانية المحاضر بن بالمجلس وثلاثة

١٢٧٧

٤

قد صار تغيير الاعلام وحيه فيه بالنوع وهو مؤرخ التعير فى ٢٨ ل سنة ٧٧ غرة ٧٣ وورد بإفادة من المعية فى ١٨ ذى سنة ٧٧ ونحوه فى افادته بعدم مخالفته الشرع بتاريخ ٢٠ ذى سنة ٧٧

أولاد قاهر بن حسن وفاطمة وست البنات المرزوقين له من المحرمة جازة المذ كورة
ولا وارث له خلاف من ذكر فطلب منهم اثبات نسبهم من والدهم وزوجية الزوجة وبقاء
عصمتهم إلى موت الزوج وأنه لا وارث له خلافتهم فأتوا بشاهدين شهدا بذلك وركبت
الشهود ثم أقمنا محمد ابن المته وفي وصيا على أولاد المته وفي القصر وقبل ووكله باقي الورثة
الباقين بحضور القاتل تو كيلا مقوضا بطلب القصاص من العبد القاتل فقبل
الوكالة ثم قال في دعواه ان العبد فضل الله ملك والدنا المحاضر بالجلس كان توجهه عند
والدي في ليلة السبت غاية جاسنة ١٢٧٦ وكان والدي المذ كورة نائما على سريره عند
ساقيته بالجزيرة المذ كورة فما كان من العبد فضل الله المذ كورة الا ضرب والدي بسن
طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداد على وجه التعدي وكسر رأسه
حتى اخرج المخ منه فمكت مغمورا من غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام ومات
في اليوم الرابع بسبب الضرب الواقع من العبد المذ كورة وحيث لا وارث للمته وفي خلافتنا
فاطلب القود والقصاص لي ولما وكلى المحاضر بالجلس من العبد فضل الله قاتل
مورثنا مثل المدعي عليه العبد فضل الله عن ذلك فاجاب بالاقرار صريحاً بحكم ما ادعى
عليه المدعي معلنا بقوله صحيح اني كنت توجهت في الليلة المذ كورة عند سيدي عبد
الصادق ووجدته نائما على سريره جنب ساقيته الكائنة بالجزيرة المذ كورة وضربته
بسن طورية على رأسه فوق اذنه الشمال من جهة الوجه همداد وتعديا وكسرت رأسه
بتلك الضربة ومكت مغمورا من غيرا كل ولا شرب ولا كلام مدة ثلاثة ايام
ومات في اليوم الرابع بسبب ذلك وذلك من اجل انه كان ضربني بالنهار ضرباً مزملاً
ومن حيث انه اقرب لضرب سيدي عبد الصادق على وجه العمدة والتعدي وأنه مات من
ضربه والوكيل وغيره من اولياء الدم جميعهم حاضر بالجلس الذين لهم القود شرعاً قبل
كبر الصغار وطلبوا القود والقصاص من العبد القاتل المذ كورة فقد ثبت عليه القود
والقصاص بموجب اقراره وحكمت بذلك في المحكم (اجاب) قد صار الاطلاع على
هذا الاعلام المتضمن المحكم بالقصاص على فضل الله المملوك لمورث المدعي ومن ناب
عنهم بالقتل العمدة لمورثهم مالك العبد المذ كورة بسن الطورية بناء على اقرار العبد
المذ كورة بذلك جميعه وحيث اقر المملوك المذ كورة بقتل سيده همداد بسن الطورية
المذ كورة يكون ثورته الكبار اذا ثبتت وراثتهم شرعاً للقتول القود قبل كبر الصغار
على المختار معاملة القاتل باقراره اذ العبد يقتل بمولاه كما في الهندية من فتاوى قاضي
خان من الباب الثاني من الجنائيات والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ج سنة
٧٧ عن اعلام من قاضي الخرطوم مؤرخ في ٢٤ ج سنة ٧٦ مضمونه حضرت المرأة
الرسالة بنت أحمد ولد قاهر المته كلمة لنفسها وابطريق الوصاية من قبل حاكم له ولاية
ذلك على بنات أخيه القصر هن فاطمة والمحرمة والسرة المرزوقات لآخيه المبارك ولد

أحمد ولد تاجر المقتول من زوجته آمنة بنت الوديع والحرم آمنة بنت الوديع ولد محمد
 زوجة المتوفى المذکور والدته بناته المذکورات وحضر بحضورهن نجيس العسکرى
 ٣ بجى فرقة ٢ بجى ارطه وادعيا عليه بانه قتل مورتهن المبارک ولد أحمد ولد تاجر حمدا
 ضرب به بحربة فى خذه الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخر جت من نهده الايمن وذلك
 فى يوم الخميس لخمس عشرة خلت من ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين ومات بسبب ذلك فى
 الليلة القابلة قریب القجر وحيث المتوفى المذکور انحصر اربعة فیه ما وفى بناته الثلاث
 القاضرات عن درجة البلوغ من غیر شریک لمن مطلقا يطالبان دمه من المدعى عليه
 المذکور فعد ذلك أنکر المدعى عليه اربعة للمتوفى المذکور وكذا البينة الشرعية
 على ذلك فاحضرا كلا من العوض اولدرجه الله ولد يوسف ومحمد بن ولددرجه الله
 ولد يوسف فشهد كل واحد منهما بغيره بحضور المدعى عليه بعد الاستشهاد وقال
 أشهدان كلا من الحرمه وفاطمة والسرة القاضرات هن بنات المرحوم المبارک ولد
 أحمد ولد تاجر ومزونات له من زوجته آمنة بنت الوديع المتوفى عنها هذه وان الحرمه
 الرسالة بنت أحمد ولد تاجر هى أخته شقيقته والجميع ورثته ولا وارث له غیرهن
 لا بالقرض ولا بالعصوبة وبمحصار اربعة فیهن فقط بدون مشارک يعلمان ذلك
 ويشهدان كذلك فلما شهدا هـ سئل المدعى عليه هل له طعن شرعى فیهما
 فجهز عنه فطالب من المدعيتين تزكيتهما فاحضرا كلا من حمد ولد محمد ولد أحمد
 وأحمد ولد حسن ولد عیید وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بغيره وقال أشهدان
 كلا من الشاهدين المذکورین عدل رضى مقبول الشهادة لمعرفتهما بهما وباحوالهما
 معاشرة وأمانة وديانة هـ كذاز كياسرا كاز كياملنا على الوجه الشرعى وقبلت
 شهادتهما شرعا وبموجب ذلك ثبت لدينا ارث المذکورات للمتوفى المذکور على الوجه
 المستور ثم بعد ذلك ادعى المرأتان المذکورتان بالدعوى المتقدمة أيضا على المدعى
 عليه وسئل منه عن ذلك فأجاب طائعا محتارا بانه قتل المبارک ولد أحمد ولد تاجر مورث
 المذکورات طعنه بحربة فى خذه الايمن وطعنه ايضا بحربة فى ظهره وخر جت من نهده
 الايمن حمدا ومات بسبب ذلك من غیر شریک له فى ذلك وتكجج بانه انما ضرب به بالحربتين
 المذکورتين لانه كونه قاطع طريق وماشيان خلفه وعجز عن اثبات كونه قاطع طريق بعد
 طالب البينة منه فعند ذلك سئل المدعيتان المذکورتان عن اختيار العفو والقصاص
 فاختارا القصاص من القتال وحكمت عليه بذلك بحضوره وحضرتهما مع القصر
 ومكتب عليه من الشيخ على محمد البعلى الحنفى مقتضى مجالس الاحكام بتاريخ ٦ ش
 سنة ٧٦ مانصه ما تضمنه هذا الاعلام صحیح شرعا فبقتص من القتال المذکور حيث
 كان الامر كما هو مستور فالحكم (أجاب) قد صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجد
 محكوما فيه بالقصاص على نجيس العسکرى المذکور المقر بقتل مورث الورثة

المد كورات به محمد ابا المحربة مع اختصار رورة المقتول الكبار والقصاص وطلبهم له
والحكم الشرعي أنهم يحايون لذلك والحال هذه ويكون للكبار من الورثة استيفاء
القصاص قبل كبر الصغار على المختار والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من الجمعية عن
اعلام شرعي من قاضي سيوط مؤرخ في غاية سنة ١٢٧٦ مضمونه انه بحضورنا
بمجلس اول قبل بسبيوط لدى حضرة سعادة افسدم البك رئيس المجلس وحضرات
الاعضاء والسادة العلماء الخنفية المعينين بالمجلس قد سمعت دعوى قتل حسين بن
محمد لقمان بن احمد لقمان من اهالي ناحية الطرفاية بمديرية الجزيرة المتوفى عن زوجته
آمنة بنت محمد عبد العليم من اهالي البدرشين واولاده منها بدوي ونفيسة وام حسين
واستادية القاصر بن وحمل مستكن ظاهر في رحم زوجته المذ كورة ووالدته فاطمة
بنت علي عبد العليم من ناحية البدرشين ومتهم في قتله عبد الرحيم حسن من اهالي
ناحية المراغة فضرر مع المتهم المذ كورة آمنة زوجة المتوفى المذ كورة الوصي الشرعية
على اولادها منه القاصر بن من طرف قاضي الجزيرة بموجب اعلام شرعي من حضرة
القاضي المذ كورة مؤرخ في ثلث عشر ربيع الاول سنة ١٢٧٦ وحضر حسن على
خادم الخواجا وسيله الافرنكي وحسن بن لقمان حسن الوكيل الشرعي فيما يدكر
فيه عن آمنة المذ كورة باعترافها بتمويلها بالجلس بعد تحقيق معرفتها عيناً ونسباً
بشهادة كل من الرئيس حسن عبد الله والرئيس علي احمد زرد كلاهما من الناحية
المذ كورة قاضي حسن لقمان المذ كورة بطريق وكالة المذ كورة على المتهم
المذ كورة بان مورث موكلته المذ كورة حسين المذ كورة ووجود قتيلا في منزل المتهم
المملوك له مضروباً برصاصة اصابته في كتفه ومات لوقته بسببها وان القاتل له بها هو
المتهم المذ كورة غير انه لا يعلم انه كان عمداً او يطالبه بما يترتب قبله شرعاً ويسال جوابه
سئل المدعي عليه المذ كورة عن دعوى غريمه المذ كورة فاعترف بوجوده قتيلا في منزله
المملوك له وأنكر قتله له وعترف بان القاتل له حسن علي خادم الخواجا وسيله
الافرنكي وانه أقر بذلك وهو محبوس في ذلك حسن المذ كورة فطلب من المدعي
بينه شهادة بقتله المتهم المذ كورة والمتوفى المذ كورة ومن المتهم بينه شهادة بالدفع
الذي ادعاه فعرف المدعي بهجزة عنها واحضر المتهم المذ كورة كلاماً من شقيق المتهم
المذ كورة حسن وعوض محمود الخفير بالناحية وعبد الخالق محمد واحمد عبد العال وايوب
احمد وابراهيم بن العربيان خادم المتهم المذ كورة جميعهم من المراغة ومحمد بن محمد
الخناوي الكيال من طهطا واستشهد بهم على دعواه المذ كورة فشهد الخمسة الاول
بانهم سمعوا صوت عيار طينجة بمنزل المتهم المذ كورة المملوك له فتموجوه وانحوى
وسمعوا حسنا خادم الافرنكي يقول بعد القبض عاياه وشدة واقه امرى لله قهرافني
وشهد السادس بان حسنا المذ كورة كان بطيارة بالمنزل المذ كورة فتمول منها وتخطى عتبته

فسقطت من يده طليخة خارجها فاصابت المقتول فقال قتلت فقال حسن امرى الله
 قهرافى ولم يشهد السابح بشئ ولكن شهادة الشهود المذكورين غير معتبرة شرعا
 في اثبات الاقرار على حسن المذكور وعجز كل عن اثبات دعواه ترتبت القسامة على
 المتهم المذكور لا يكون القتل المذكور وجدة مئة ولا في منزله المملوك له وقد شهدت
 الشهود الذين احضرهم المتهم المدعى عليه القتل بان المنزل الذى وجد فيه القتل
 المذكور ملك له وادعى وكيل الزوجة المذكورة عليه القتل وطلب التعقيب خلف
 خمسين يمينا انه ما قتله ولا يعلم له قاتلا غير حسن خادم وسيله الاقرنكى المذكور وبعد
 حلفه الايمان وثبوت كون الدار ملكا له ترتبت الدية عليه وعلى عاقلته فحكم حضرة
 مولانا قاندى بلزوم الدية على المتهم المذكور وعاقلته من جنس الورق منجمة على ثلاث
 سنين وكتب هذا اشعارا بما صدر في الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) بالاطلاع
 على هذا الاعلام وجد محكما وفيه بالقسامة على مالك المذکور الذى وجد فيه القتل
 وبالدية على عاقلته حيث لم يثبت القتل على معين والحكم الشرعى في هذه
 الحادثة اذا ثبتت الوفاة وانحصار الارث في الورثة المذكورين وصحت الدعوى هو
 وجوب القسامة عليه مع غيبة عاقلته والدية على عاقلته ومالك المذکور كان كاحدهم ان
 كان له عاقلة فتؤخذ منهم لورثة المقتول الثابت وراثة المذکور له شرعا في ثلاث سنين ولم يرد
 على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة دراهم على الاصح فان لم تسع
 العاقلة ذلك يضم اليها الاقرب فالاقرب في التناصير حيث ادعى القتل على مالك
 المذکور المذكور والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في غرة ب سنة ٧٧ عن حكم
 حادثة محررفها اعلام شرعى من قاضى اسكندرية مؤرخ في ٢٥ جاسنة ٧٧ ارسلت
 صورته ومضمونها ادعى على عبد الله البواب براس التين بالدوان العالى على الحرمة
 فاطمة بنت يعقوب بن عوض الصيايلى ويعقوب بن سليمان خليل البربرى بان المدعى
 في ١١ ذى الحجة سنة ٧٥ تزوج الحرمة فاطمة هذه واشار اليها بالعلقة وقت العقد
 بايجاب وقبول بينهما بحضور بيعة شرعية بان قالت الحرمة فاطمة المذكورة لعلى عبد
 الله المدعى المذكور زوجتك نفسى بمهر المثل وقال لها على عبد الله المذكور قيات
 ذلك منك لنفسى وكان يعقوب المذكور حاضر اجملاس العقد وكان هذا كله ببلادة
 طوماس ثم ان المدعى حضر اسكندرية في شهر محرم سنة ٧٦ وترك زوجته المذكورة
 بتلك البلدة من غير ان يدخل بها وبقيت على عصمتها الى الان ثم ان يعقوب المذكور
 بعد ذلك تعدى وعقد على الحرمة فاطمة المذكورة هذه ودخل بها وعاشر ها ومنعها
 من طاعة المدعى والانقياد له في احكام النكاح فوجب على يعقوب المذكور الكف
 عن المنع وعلى فاطمة المذكورة طاعة زوجها المدعى وطالب المدعى كل واحد منهما
 بالجواب وسال مسالتهما فسل منهما عن ذلك فاجابت فاطمة المذكورة وقالت لست
 امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته وليكنى امرأة لهذا الا بخروا جاب يعقوب المذكور فقال

١٤٧٧

٢٤

انه تزوج الحرمة فاطمة المذكورة بنت يعقوب بن عوض الصيايلي في شهر ذي الحجة سنة ٧٤ بمحكمة الدر وأنه دخل بها ومقيم معها الى الآن وهي منسكوحتى وحلالى وانكر ما هذا ذلك واحضر المدعى وهو على عبدالله المذكور كلام من خليل البربري ابن احمد بن علي البربري من اهالي طوماس ومحمد البربري ابن عبد الله بن حسين وذكر انهما شهوده وسال الحاكم الشرعي الاستماع الى شهادتهما فشهدوا حذبهما وحذبهما ان استشهد كل منهما في وجه فاطمة ويعقوب المدعى عليهم وقال كل أشهد بان الحرمة فاطمة هذه بنت يعقوب بن عوض الصيايلي قالت له في ثاني يوم العيد الكبير سنة ٧٥ وهي بالغة زوجت نفسي لعلى عبدالله البربري بصدق المثل وكان على عبدالله حاضر معها فقال على عبدالله المذكور قبلت ذلك النكاح منك عقب قول الحرمة فاطمة المذكورة زوجتك نفسي من غير فاصل بين كلاميهما بحضور جماعة من المسلمين يشهدون على العقد المذكور واقع العقد النكاح بينهما في ذلك الهامس ببلدة طوماس هذا الذي سمعناه وراينا وشهدنا به وزكيا بشهادة رجلين من اهالي طوماس التزكية الشرعية بالطريق الشرعي فعند ذلك حكم الحاكم الشرعي بينة المدعى بحضوره في وجه فاطمة ويعقوب وأمر يعقوب بالكف عن فاطمة وأمر فاطمة بطاعة زوجها على عبدالله المدعى المذكور وتمكينها اياه من نفسها بعد ان تخرج من عدة وطاه الشبهة حكما وامر شرعيين بالطريق الشرعي هذا حاصل ما هو مسطر فيهما ومعهما قترى شرعية هما اذا وهبت القاصرة نفسها من رجل مجاب عليها من الشيخ بكرى الحلبي الحنفي بقوله الحمد لله وحده حيث كانت البنت وقت الهبة قاصرة لا تعتبر عبارتها ولا يترتب على عبارتها شيء والله أعلم فالحكم في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت المرأة المتنازع في نكاحها بالغة وقت عقد النكاح الصادر بينهما وبين على عبدالله المدعى المذكور كما هو منصوص عليه في دعواه المسطرة بصورة الاعلام المهر من قاضي اسكندرية يكون نكاحه صحيحا حيث كان سابقا الى نكاح يعقوب ويكون الحكم بنكاحها لعلى عبدالله المذكور بعد ثبوته موافقا للشرع ولا عبرة بالتوى الهبى عنها المخالفة سواء لها والحال ما ذكر لهذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ رجب سنة ٧٧ هما افادة قاضي المنصورة جوابا هما افدناه سابقا بتاريخ ٢١ ر سنة ٢٧٧ عن حكم حادثة الاعلام المهر من طرف القاضي المذكور بتاريخ ١١ ر سنة ٧٧ المتضمن الدعوى بقتل يوسف سليمان بن سليمان منصور من قبل الوصى المختار على شقيقه القاهر بن على المدعى عليه سليمان السعدني من ناحية الموابر وحاصل افادة القاضي المذكور ان من شرط توجه القسامة والدية طلب المدعى والمرافعة التي صارت لديه الموضحة بالاعلام المذكور لم يحصل فيها من المدعى طلب وقت القسامة والدية وقد تصادف حضور المدعى وسئل عن ذلك فافاد انه لا يطلب قسامة ولا دية من اهالي الناحية ولا

من غـيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية مع المدعى عليه (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما افاده حضرة قاضي المنصورة جوابا بما افدناه سابقا في حادثة الاعلام
المسطر باطنه وقيد في كتاب المحاضر بتاريخ ٢١ ر سنة ٧٧ من ان شرط القسامة
طالب المدعى ولم يحصل من المدعى وقت المرافعة طلب وانه قد صادف حضور
المدعى السيد منصور وسئل عن طلبه للقسامة والدية من اهل البلد فقال انه لا يطلب
قسامة ولا دية من اهل الناحية ولا من غيرها وانما يطلب ما تقتضيه الحكومة السياسية
في هذه الحادثة من المدعى عليه والافادة عن ذلك ان في هذا كراطلا لحق الوارثين
القاصرين الذين انحصر اثار المقتول فيهم ما الهجور بين المدعى المذكور الوصي عليهم ما
ولا يملك الوصي ابطال حق الصغيرين لما فيه من الاضرار بهما فاذا امتنع عن طلب
حقهما لا يبطل وللقاضى نصب وصي عليهم ما لا يتفقاه حقهما عند امتناع الوصي
المذكور على انه قد صرح في دعواه المسطرة في الاعلام المذكور بطلبه المدعى عليه
بما يترتب عليه في ذلك بالوجه الشرعي والمترتب في هذه الحادثة القسامة والدية على
احد الاحتمالات المشار اليها في جوابنا السابق والله تعالى اعلم

ثم صار تغيير الاعلام المذكور بانحرمد كور فيه اقامة وصي آخر وادعى الوصي الثاني بما
ادعى به الوصي الاول من فاجحرف وزاد في دعواه ان الارض التي وجد فيها القتيل اميرية
قريبة من البلد المذكور بجهت يصل الصوت اليها وطلبه بموجبه الشرعي وسئل
المدعى عليه فاني كرو طابت اليه فاشهد ان المذكور ان كشهادهما الاولى
وبقطع النظر عن عدم قبول شهادة احدهما اتضح بطلان شهادتهما ما لكونهما من
اهل الهلة وعجز المدعى عن بيئته اخرى واقام شاهدين بوجود القتيل في الارض المذكورة
وبه اثر الضرب والجراحة وعدلا فطلب الوصي القسامة والدية واختار خمسة رجال
حلفوا ايمان القسامة فيكم بالدية على المدعى عليه وجميع اهل القرية العقلاء
الباقيين الاحرار في ثلاث سنين وارخ ٢٥ ذى القعدة سنة ٧٧ واجاب عنه بان ما تضمنه هذا
الاعلام وجد في محله والله تعالى اعلم ٧ ذى الحجة سنة ٧٧ (سئل) بافاده من المعية
السنية في شان اعلام شرعي من حضرة قاضي بني سويف مضمونه انه بمجلس دعاوى
مديرية بني سويف لدى المحاكم الشرعية الواضع اسمه وختمه فيه ادناه بتاريخ
٢ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ بحضرة كل من الجنا بـالمكرم محمد دعه صمت افندي
رئيس المجلس المذكور ووالا عمدة الفاضل الشيخ حسين سليمان المنفلوطي المقتى به
والمكرم الشيخ يوسف علي ابني بكر والمكرم محمد عبد القادر الشهير بالقاضي كلاهما
من اهالي ناحية بني سويف واطلاعه على ما سيذكر فيه بعد ان توفي الى راحة الله
تعالى المرحوم ابراهيم ابن المرحوم محمد بن أبي الفضل من اهالي ناحية طحياوش بمديرية
بني سويف وانحصر ارضه الشرعية في كل من زوجتيه هما الحرمة سية هان المسكفة بذت
بهذا وصي سرور البياح من اهالي ناحية الهجيمين فيوم والحرمة محبوبة المسكفة ايضا

بنت السيد محمد القاسري من اهالي نزلة شمس كيت في يوم واولاده فرج وصبيحة
 القاسرين من زوجته سبيتهان المذ كورة وعبد الله واب القاسر من زوجة محبوبة
 المرقومة وهندي وهندي القاسرين من مطلقة المحرمة شولا بنت عامر عمران من اهالي
 ناحية الشنطور الثابت معرفتهم وانحصار اثارته فيهم من غير شريك بشهادة كل من
 المكرم محمد ابي الفضل والمكرم علي ابي الفضل ولدي المرحوم علي ابي الفضل
 من اهالي ناحية طح ابوش المذ كورة قد ادعى كل من المحرم سبيتهان والمحرم سبيته
 الزوجتين المذ كورتين والمكرم منجب المذ كاف ابن طائع ابي الفضل من اهالي ناحية
 طح ابوش المرقومة بطريق الوصاية الشرعية له من طرفه ساقي القصر المذ كورين اعلاه
 الحاضرين معه بالجلس بهدقبوله ذلك على غيرهم محمد الرجل المسكاف ابن حسن
 دراز من اهالي ناحية طح ابوش المرقومة الحاضر معه محمد المسكاف ابنه من ستة ايام
 خلت من صفر سنة ثمان مائة كان ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين
 ومحمد حسن دراز واناس كثيرون راكبين خيلا يسابقون بهما في فرح ختان ولد علي
 افندي توفيق قحط خط طح ابوش سابقا بناحية طح ابوش المذ كورة بمكان يعرف
 بالويقة وان محمد احسان دراز المدعي عليه كان يده طح بنج نار به بارود وحشاش من ورق
 قد ضرب بها فخرج بارودها وحشاشها واصاب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر
 المذ كورين في ابطه الابسر فخرجه وقطع الجملد واسال الدم وغار في اللحم وذلك خطا
 منه واخبر المتوفي المذ كور بذلك ايضا في مرضه وان اصابته وجرحه كانا بالسويقة
 المذ كورة ونفعل منها الى منزله بناحية طح ابوش المذ كورة وصار ذافراش الى ان
 مات بسبب ذلك في ثلاثة وعشرين خلت من صفر المرقوم ويطلبون جواب غيرهم
 ويريدون ما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك ولما ان تمت دعواهم حسب ما ذكر
 سئل محمد حسن دراز المدعي عليه المذ كور عن ذلك فاجاب بانه كان راكبا هو
 والمرحوم ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين وابو الحسن ابن المرحوم
 حسن الشرقاوي وعثمان ابن المكرم حسن الشرقاوي واحمد بن شريعي خلاف وعلى
 عبد الرحمن واحمد محمد الفيوحي الجميع من طح ابوش المذ كورة واحمد افانارناوط
 المقيم بامعادية الذي باتوب الكائنة باراضي ناحية طح ابوش واحمد درويش القواس
 من اهالي ناحية بيسا وعلى افندي توفيق قحط خط المذ كور الحاضرون معه بالجلس
 وفرجاني عبد المطلب من طح ابوش الغائب وقتئذ عن المجلس خيلا يسابقون بهما في
 فرح ختان ولد علي افندي توفيق المذ كور بناحية المرقومة بالمكان المذ كور ويهد
 كل منهم بنديقة نار به بارود وحشاش ويده هو اي المدعي عليه طح بنج نار ايضا وانهم
 ضربوا جميعا مع بعضهم فاصيب ابراهيم محمد مورت المدعيتين والقصر المذ كورين وان
 اصابته لانت منه وانكر كونه اصيب بطح بنجته المذ كورة وحدث ذلك جدا كليا وصدق

الاخصاص المحاضرون المذكورون اعلاه على رءوسهم معهم دون جاهلهم البندق
والضرب به قطب من المدعين المذكورين بينة شرعية تشهد لهم بضرر ب محمد حسن دراز
المدعي عليه المذكور لموردتهم المرحوم ابراهيم محمد المذكور فقاوبوا وحضروا في يوم اربعة
عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز
المذكور بحضوره شهوده اعلاه وبحضرة المذكور الشيخ محمد جدادته هير بنيد ان من
بياض النصارى المقيم الآن بنى سوييف واحضر المدعون المذكورون المذكور شريف
ابن عظام منصور من اهالى ناحية لدوالطة وشهد به دساته شهادته بلفظ اشهد في وجه
محمد حسن دراز المدعي عليه بان محمد حسن دراز المذكور ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد
ابن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين اعلاه من نحو ثلاثة اشهر تقدمت
على تاريخه بطبيعة نار اصابه شاربها وبارودها في ابطه الايسر فخرجه وقطع الجلد
واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحاوش المذكور بمكان يعرف بالسويقة
وانه مات بسبب ذلك فطلب من المدعي شارب آخر كملة انصاب الشهادة فقاوبوا
وحضروا في يوم تسعة عشر خات من جمادى الاولى سنة تاريخه بالجلوس المذكور بحضوره
شهوده اعلاه مع غيرهم محمد حسن دراز المدعي عليه واحضر المدعون المذكورون
المذكور الحاج سيد بن اسمعيل خلف الله من اهالى ناحية الهميين في يوم وشهد به دساته
اشهادته بلفظ اشهد في وجه محمد حسن دراز المدعي عليه بان محمد حسن دراز المذكور
ضرب المرحوم ابراهيم بن محمد بن ابي الفضل مورث المدعين والقصر المذكورين من نحو
ثلاثة اشهر تقدمت على تاريخه بطبيعة نار اصابه شاربها وبارودها في ابطه الايسر
فخرجه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وكان ذلك بناحية طحاوش بمكان يعرف
بالسويقة وانهم مات بسبب ذلك فطلب من المدعين المذكورين من يزكي الشاهدين
المذكورين فقاوبوا وحضروا في يوم اربعة خات من جمادى الآخرة سنة تاريخه بالجلوس
المذكور مع غيرهم محمد حسن دراز المدعي عليه بحضوره شهوده ومن ذكر اعلاه
وصحبتهم سيد اسمعيل وشريف عطا الشاهدان المذكوران اعلاه واحضروا كلام من
المذكور محمد بن خطيب ابي العبد من ناحية منمين فيرم وابا فخر بن محمد على من اهالى
ناحية ابي كساه في يوم وزكي وعدل الشاهدان المذكوران اعلاه سرا وعلنا التزكية
والتمثيل الشرعيين بالطريق الشرعي بحضوره شهوده اعلاه فعلى مقتضى ذلك قد
حكمنا بقوت الدية الشرعية من الفضة الخالصة المقدرة من القروش الصاخ الديوانية
بخمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين نصف افضة على عاقلة المدعي عليه
تؤجل في ثلاث سنين ماعدا صبياتها ونسائها وارقاتها ومجانيتها ورقم وحر في اربعة
ايام خات من جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ من هجرة من خلقه الله على اكل وصف
صلى الله عليه وسلم فالحكم في ذلك (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام تبين منه ان

الدعوى صدرت من الزوجتين والوصى بالقتل خطأ كما صرح حوايه في دعواهم والشهود
شهودا بان المدعى عليه ضرب المقتول بطبخنجسة نار أصابه حشارها وبارودها في إبطه
اليسر فجرحه وقطع الجلد واسال الدم وغار في اللحم وأنه مات بسبب ذلك وقد صرح
علماؤنا بان مثل هذه الشهادة شهادة قتل عمد فهي مخالفة للدعوى بالقتل الخطأ
ولا تقبل ولا وفد في ثبوت الوراثة والوفاة وحصر الأدب في الوراثة المذكورين مما لا فلا
تعمل صحة ذلك من فسادوه بناء على ذلك يقتضى إعادة هذا الاعلام لاستيفاء
ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١١ رجب سنة ٧٧ عن اعلام من
قاضى كوردفان مؤرخ غرة سنة ٧٧ مضمونه حضر بالمحكمة الشرعية عزة المدير
محمد بك وكيل من طرف الحضرة العلية وحضر بحضوره ابراهيم أغاسر سوارى وادعى
عزة محمد بك ان عبد الله بابا القاتل المتهم بقتله ابراهيم أغاسر سوارى هذا الموجود
لا وارث له لامن العصبية ولامن الارحام وذلك بعد البحث عن وراثته فلم يوجد له وارث
فمثل سر سوارى المذكور جوابا عن ذلك فاقر ان لا وارث لبا با عبد الله لامن العصبية
ولامن الارحام وطلبت البينة العادلة من ابيك التى تشهد له بعدم وجود وارث لبا با
عبد الله فقام عثمان أغاسر قول باشا الاوردى وعلى أغاسر امداد الاوردى ومحمد أغاسر
سوترى باشا الجميع من اوردى سر سوارى وحضر واسوية من الهروسة هم بابا عبد الله
وشهد كل واحد منهم بمفرده بلفظ الشهادة وقال اشهد انه لا يعلم لبا با عبد الله وارثا لاهنا
ولا بالهروسة ولا غديرها وحصلت توكيدهم لدينا سرا وعلنا وحيث انه لا وارث له
فادعى عزة محمد بك المدير حيث انه وكيل الحضرة العلية كما ذكرنا وقال في دعواه انه
في شهر شعبان سنة خمس وسبعين في أو اخره كان ابراهيم أغاسر سوارى هذا الموجود امر
به عبد الله بابا العسكرى المذكور ان يتوجه الى حلال العذيات لاجل الخدمة وان
العسكرى المذكور اعتذر بالعياء وان ابراهيم أغاسر سوارى أمر بضربه وفي الحال ضربه
العساكر السوترية ببعضه فخنقوا بين عساو بعد الضرب وضعه بالسجن من أو ان
الظاهر الى العصر حتى جاء عثمان أغاسر وكيل الاوردى يطلبه منه فخرجه من السجن
وجملوه أوصلوه الى بيته وفي أو ان العشاء توفى الى رحمة الله من ذلك الضرب وكل ذلك
في يوم واحد ومن حين الضرب بلاؤم الفراش الى ان توفى وان الضرب حصل في ديوان
المديرية أو ان الظاهر فلا نأطاب دمه من ابراهيم أغاسر سوارى لكونه لا أمر بضربه
اجاب ابراهيم أغاسر سوارى انه في شعبان سنة ١٢٧٥ في أو اخره كان حضرة وكيل
المديرية طلب منى اثنين من العساكر لى يتوجها بصحبة طاهر أفندى لحلال العذيات
وعرفت سوترى باشا ان يحضر عسكرين من الاوردى واحضرهما وهما عبد الله بابا
المذكور ومعه عسكرى آخر وأمرتهما ان يتوجها بصحبة طاهر أفندى فابى عبد الله بابا
ان يتوجه وفي الحين أخرجت حبيسه بغير ضرب وحضر وكيل الاوردى عثمان أغاسر

أخراجه من السجن وصار الإفراج عنه وتوجه لسبيل حاله وأرسل عسكري بدله وتوجه
عبدالله بابا إلى منزله وفي ثاني يوم أو ثالث يوم أخبر ونايانه توفي فأمرت بضبط متروكاته
فضببطت ووضعته بالخزينة وأما أنا ما ضربه ولا أمرت بضربه فلما تقررت الدعوى
والاجابة لدينا طلبنا من عزرة المدير المدعي البينة العادلة التي تثبت له صحة دعواه فقام
حسن بن أحمد ومشي اسمعيل بن مصطفى كلاهما من جماعة ابراهيم اغا سرسواري
المذكور كل واحد بمفرده قال اشهدانه في أو اخر شعبان سنة ١٢٧٥ كان ابراهيم اغا
سرسواري هذا الموجود طلب عسكريين لكي يتوجهام مع طاهر افندي ثم ان بابا عبدالله عترف
عبدالله ومعه عسكري آخر وأمرهم بالتحقيق مع طاهر افندي ثم ان بابا عبدالله عترف
انه مريض لا يستطيع السفر فلم يقبل عذره بل أمر السوترية بضربه وضربه بالعضي
فخرج من بين عصا وأجرى مجنونه والضرب حصل بيدوان المديرية أو ان الظهرو في أو ان
العصر أخرج من السجن وأوصاه إلى منزله وفي أو ان العشاء توفي إلى رحمة الله تعالى
وكل ذلك في يوم واحد ومن حين الضرب لازم الفراش إلى ان توفي وحيث ان ابراهيم
لم يدمطعنا يعتبر شرعا طلبنا من عزرة المديرية كية الشهود فزكاهما بشهادة أورفلي
محمد بن احمد ومطيلي احمد ومصطفى بن كركنلي ابراهيم اغا شهدوا ان حسن بن احمد
وموشي اسمعيل بن مصطفى مدلان مقبولوا الشهادة فبعد تزكية الشهود ساروا علنا ثبت
لدينا موت عبدالله بابا من الضرب المذكور محمد بابا ابراهيم اغا سرسواري المذكور لقوله
في متن تنوير الابصار امر السلطان اكرام وان لم يتوجهه واهم غيره لان لم يعلم المأمور
بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره بقتله او بقطع يده او بضربه بالخيف على نفسه او تلف
عضوه وايضا قال ويقاد في القتل العمد المذكور بالكره لومكفا فقط لان القتال
كالآلة فبهذه النصوص صار ابراهيم اغا والمزوم بدم عبدالله بابا لانه لا أثر بضربه
اثبوت عليه بالبينة العادلة المزكاة ثم ان الوكيل رضى بالدية وعفا عن القصاص لقول
صاحب تنوير الابصار وشرح الدر المختار والقاضي كالا ب في جميع ما ذكرنا في
الاصح كن قتل ولا ولي له للبحر كم قتله والصلح لا يغفل عنه ضرر للعامه ولذا فقد
حكمنا بالدية على ابراهيم اغا سرسواري وقد رها خمسة عشر الفقة رش وثلاثة
وقسمون قرشا وثلاثون فضة يدفعها من ماله لميت المال مؤجلة في ثلاث سنين
واشهدنا على ذلك ابراهيم افندي قائم مقام وكيل المديرية ومحمد افندي برنجي بن
باشا ومحمد اولد الملك جويش وكيل اوردي عساكر الشنا بقية العادلة اناب جماعة الملك
ولد محمد اغا والفقهاء الطاهر بدو يا باصفية والياس محمد ابرو محمد سلمان وبان
النفق اولد الشيخ محمد و ابراهيم عري قاضي الحكم (اجاب) اذا كان المأمور بضرب الميت
المذكور لم بدلالة الحال انه لو لم يمثل ما امر به يصربه الا أثر بضربه بالخيف منه على
نفسه او تلف عضوه يكون امره حجة نذا كراهه او ثبت ذلك الامر وموت المضرور من
الضرب شرعا يضاف الضرب الذي نشأ منه الموت إلى الاثر والضرب بالعصا الصغيرة

استعلم عن الجواب
المذكور والاعلام ثانيا
فكتب بعدم مراعاة
الاعلام في تحقيق الاكراه
وبان الخيار في الدية
للقاتل الى آخر ما توضح
في ٥ ش سنة ٧٧

١٢٧٧

٢٢

او السوط مع توالي الضرر بقاء الموت من ذلك يوجب الدية على العاقلة او في مال القاتل
ان لم تكن له عاقلة سواء كان على وجه تعمله البنية أولا بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشرعي ولا يوجب القصاص حتى على قولهما الا اذا كان على وجه لا تعمله النفس
عادة وهذا لم يتضح شيئا فثبت بطريق شرعي موته من ذلك الضرب وانه لا وارث
له وتحقيق اكراه الاقر تجب الدية عليه حيث لا عاقلة له والحال هذه في ثلاث سنين لجهة
بيت المال حيث لا وارث للقتول والاثبات والحكم على الوجه المسطر بالاعلام غير
مستوف شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ٣ ب سنة ٧٧ عما تضمنته
اوراق قضية شرعية متعاقبة بقتل شخص في سنة ١٢٥٢ يدعى توفى احمد من الزربية
بمديرية بني سويف كان له زوجة وام واولاد اربعة احدهم بالغ والباقرن كانوا قاصرين
وبعد مدة ماتت امه عن اولاد ابنها المذكورين وكان قتلها في مسجد ناحية الزربية
المذكورة ومحرد فيها الاعلامان وجهتان من نائب العواونة ومطالب الحكم الشرعي فيها
(اجاب) بالاطلاع على الاعلامين المحررين في دعوى قتل توفى احمد مشايخ الزربية
بمديرية بني سويف احدهما من قاضي بني سويف المؤرخ في ٢٠ ش سنة ٧٦ والثاني
من وكيل قاضي اسوط المؤرخ ٥ محرم سنة ٧٧ دل بمضمون اعلام قاضي بني سويف
على الحكم ان سمعت منه الدعوى من ورثة المقتول بنصيبهم من الدية على اهل الناحية
ما عدا المستثنى بالاعلام المذكور بعد دعواهم القتل على معين من اهل القرية وعجزهم
عن اثبات ذلك واقامة البينة على وجود المورث قتيلا بمسجد الناحية وبه اثر القتل
وهي صغيرة ليست ذات محلات المصريح هذا الوصف في اعلام وكيل قاضي اسوط وهو
من المصريح للحكم المصريح به في اعلام قاضي بني سويف وذلك الثبوت بشهادة مختصين
مصريح باسمهم في اعلام قاضي بني سويف بعد طلب القسامة واجرائها على من اختاره
اولياء القتل البالغ عددهم خمسين رجلا وذل اعلام وكيل قاضي اسوط على منع
الورثة المذكورين اعجزهم عن اثبات دعوى القتل وعن اثبات وجود مورثهم قتيلا
في مسجد الناحية المذكورة وقد فهم من قرار هذه القضية المحرر بمديرية بني سويف
بتاريخ ١١ ج سنة ٧٧ ان الداعي لعدم استشهاد الشاهدين اللذين شهدا بوجود
المورث قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر المصريح بشهادتهما في اعلام قاضي
بني سويف على ذلك هو كونهما من نفس الناحية ولهما ما لهم وعليهما ما عليهم حسب
اخبار بعض الورثة المسميين بالمجلس ومع ذلك تبين انهما انهما من اهل الناحية بل
كانا من العربان ثم اقاما بالناحية بعد تاريخ القتل وان اخبار الورثة المدعين بذلك
في المجلس كان بناء على كون الشاهدين مقيمين بالناحية وقت المرافعة وان كانا ليسا
من اهلها ولا مقيمين بها وقت القتل ومع هذا كله لا يعد ذلك مانعا من قبول شهادتهما
بوجود المتوفى قتيلا في مسجد الناحية المذكورة وبه اثر ولو فرض انهما من اهل تلك

القرية وقت القتل اذ ذلك لا يمنع من قبول شهادتهما ابو جوده قتيلا وبه اثروا على ذلك بعد ما نعا ان لو كانا يشهدان على معين من اهل القرية بانه القاتل لمتوفى لكونهما ينعان بشهادتهما المذكورة ايجاب شي عليهم ما وشهادتهما على وجود القتل بالمسجد وبه اثروا لا يترتب عليهم اذ ذلك على فرض كونهما من اهل القرية بل يترتب على شهادتهما ضد ذلك فحصل من ذلك كاه عدم المانع من قبول شهادتهما على الوجه المهرربا اعلام قاضي بني سويف وقد فهم ايضا من القرار ان وريثة المتوفى مصدقون على وقوع مصالحة بين والدته المتوفى والمدعى عليه بالقتل قبل وفاة والدته المذكورة وان المدعى عليه يدعي حصول الابراء من والدته المتوفى له عن الدعوى بقتله ولدها المذكور حسبما هو مسدود بالحجة المهرربة من نائب العوامة واذا كان ذلك محققا بطريق شرعي يكون ذلك مسقطا للدعوى الى من ابراته والوارث قائم مقام المورث والدية اما ترتب في هذه الحادثة على الدعوى بالقتل على الرجل المذكور فبقضية اسقاط نصيبهما من الدية الذي آل الى المدعين بطريق الارث منها المرتبة على الدعوى على المعين المذكور وان لم يتحقق ذلك شرعا يكون للقاضي الحكم للمدعين الذين سمعت منهم الدعوى باخذ نصيبهم من الدية بطريق الارث عن المقتول وبما آل اليهم من والدته بقدر نصيبهم فيما يصيبهم من الدية بالميراث من ابها المقتول ولم يذكري اعلام قاضي بني سويف ان والدته المقتول من جملة وريثته ولا وفاتها بعد موته عن اولاد ابها الموردين الا ان كما هو مصرح به في اعلام وكيل قاضي اسقوط ولم يصرح فيه ايضا باقرار المدعى عليه بوراثته الورثة المذكورين جميعهم للمقتول ولا بانه كاره وراثتهم ليرتب على ذلك الاثبات بالبينة عقب الجواب باحدهما مع انكار الحق المدعى به وفي ذلك تقصير في الكتابة قالوا في اعادتها وراق هذه القضية للديرية للنظر فيما هو مقتضى وتحرير اعلام مستوف شرعا يجري العمل بمقتضاها بملاحظة ما صار ايضا حواه والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من المعية عن اعلام شرعي من قاضي كوردفان مؤرخ في ٢٠ م سنة ١٢٧٧ مضمونه حضر لدينا بالهكممة الشرعية بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزة المدير وكيل الحضرة العلية بالتداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون المدير غائبا بالمرور وثابتة وكالته لدينا بمقتضى مخاطبة من عزته ومؤرخة في ١٤ م سنة ٧٧ وحضر لحضوره محمد ولد صاحب المنسبعاوى المتهم بقتل الحرمة فاطمة بنت محمد الدهيو حيث لا وارث للقتيلة المذكورة والذي لا وارث له فامرهم قوض للحضرة العلية وبحضورهما والتساوى بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل محمد ولد صاحب الذي يزعم انه زوج الحرمة فاطمة بنت محمد المذكورة تعدى عليها واطعمها بسكين ست طعنات همدا وعدوانا واحدة في يدهما من يساروا ثمان على ظهرها وثلاثة

قد اعيد اعلام بني سويف واستوفى ما هو لازم غير انه حكم بغير نصيب الام من الدية في سنتين فايد عنه بان الواجب ان يكون في ثلاث سنين في ١٤ ل سنة ٧٧

على جنبهما من يساووان الحرم فاطمة المذ كورة ماتت من ذلك الطعن وانها لا كانت
ولا شربت بل من حينها وساعتها توفيت وان الطعن المذ كورة وقع من محمد للحرم
فاطمة المذ كورة بين القاهر والعصر في حلة المغاربة بالابيض بقرب السوق وذلك
في شهر صفر سنة ١٢٧٢ فالآن نطلب القصاص من محمد ولد صاحب دم الحرم
فاطمة بنت محمد لكونه قتلها عمدا وانا واجاب محمد ولد صاحب المسموع اوى بالاقرار
بقتل الحرم فاطمة بنت محمد عمدا وانا بالطعن المذ كورة حيث انه مقر بقتل
الحرم المذ كورة فقه دخيرنا حضرة ابراهيم افندي الوكيل في القصاص او العفو فاختار
القصاص وحيث انه اختار القصاص ولم تثبت الزوجية لدينا شرعا فقد حكمنا بان
محمد ولد صاحب يقتل قصاصا في دم الحرم فاطمة بنت محمد عمدا بالاقرار بذلك
واعتمادا على فصوص السادة الخفية قال في حاشية الطحطاوى في كتاب الاقرار فقد
اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص بالاقرار
لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا بما فيه ضرر على نفسه او ماله ويؤيد ذلك الكتاب
والسنة وحيث ذلك فقد ثبت القصاص على المذ كورة شهدنا على ذلك احمد شاع الدين
والحاج محمد احمد وعبد النبي محمد نور وقرسنا اخاه ابراهيم عربي وكفى بالله شهيدا
الحكم (اجاب) حيث كان القتال في هذه الحادثة مقررا بالقتل المسموع الموجب
للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتولة فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او
يصلحه على قدر الذية فاكثر لبيت المال وايس لمدير الجهة بمهر دتو كيله في الخصومة
في قتل من لا ولي له ان يستوفى القصاص بنفسه بنا على تو كيله بالتداعي في قضايا
القتلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والاثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه
الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة تو كيل غيره في الخصومة في ذلك الا اذا
فوض اليه ان يוכל عنه في ذلك من شاء وماذ كرم كون المدير لا يملك التوكيل
الا بالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القتال مقرا فلا ينظر لجهة
الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية عن اعلام شرعي من
قاضي مديرية كوردفان مؤرخ في ١٩ م سنة ١٢٧٧ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بكوردفان حضرة ابراهيم افندي وكيل المديرية النائب عن عزرة المدير وكيل
الحضرة العلية في التداعي في قضايا القتل الذين لم يكن لهم وارث سوى بيت المال لكون
المدير غائبا بالمرور وثابتة وكالتة لدينا بمقتضى مخاطبة من عزرة مؤرخة في ١٤ م ١٢٧٧
وحضر بحضوره موسى المذكور في من اهالي دار برنو المتهم بقتل اخيه الحاج طاهر حيث
لا وارث للقتيل المذ كورة والذى لا وارث له فامر آيل للحضرة العلية بحضورهما
والساوي بينهما ادعى رفعة ابراهيم افندي ان هذا الرجل الحاج موسى المذكور في من
اهالي برنو قتل الحاج طاهر المذكور في على زعمه انه اخوه شقيقه وكيفية قتله انه طعنه
بالسكين في رأسه من جهة اليمين عمدا وانا وذلك الطعن وقع منه في شهر ربيع الثاني

سنة ١٢٧٠ في حلة يقال لها أم ردمس بقسم أبي حراز بحلال المديرية وأنه طعن في المغرب وعند الصبح في يومه مات الحاج طاهر من طعن موسى له وأن الحاج طاهرا المذكور لازم الفراش من حين الطعن الى ان توفي فأطلب القصاص من الحاج موسى المذكور في لكونه قتل الحاج طاهر اعمدا وعدوانا فسئل الحاج موسى المذكور جوابا عن ذلك فأجاب بالاقرار يعني انه قتل أخاه الحاج طاهرا المذكور طعنه بسكين في رأسه من جهة اليمن عمدا وعدوانا ومات بسبب طعني المذكور له وأنه لازم الفراش من حين الطعن الى ان مات فحيث ان الحاج موسى أقرباؤه طعن الحاج طاهرا ومات بسبب طعنه له وادعى انه اخوه شقيقه ولم يثبت ذلك لدينا شرعا فخيرنا المدعى المذكور الذي هو حضرة ابراهيم أفندي وكيل المديرية فاختار القصاص لا العفو وحيث ذلك فقد حكمنا بان الحاج موسى المذكور يقتل قصاصا في دم الحاج طاهر عملا باقراره لكونه الاقرار أقوى من البيضة كما هو مذكور في كتب السادة المحنفة قال في حاشية الطحطاوي في كتاب الاقرار فقد اجتمعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا المحذورات قصاصا باقراره فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت جهة صدقه في عدم التهمة وكالولاية ويؤيد ذلك الكتاب والسنة وحيث ذلك ثبت القصاص على المذكور كما تقدم واشهدنا على ذلك اجد شاع الدين والحاج محمد اجددة و ابراهيم عربا وغيرهم فالحكم (اجاب) حيث كان القاقل في هذه الحادثة مقترا بالقتل العمدا وجب للقصاص فاذا ثبت ان لا وارث للقتول فلولي الامر والحال هذه ان يقتل منه او يصالحه على قدر الدية فاكثر ايت المال وليس لمدير الجهة بمجرد توكيله في الخصومة في قتل من لا ولي له ان يستوفي القصاص بنفسه بناء على توكيله بالتداعي في قضايا ائقلى الذين لا وارث لهم بل يملك الخصومة والا ثبات فقط واستيفاء القصاص في هذه الحالة منوط بولي الامر كما انه ليس لمدير الجهة توكيل غيره في الخصومة بذلك الا اذا فوض اليه ان يقول عنه في ذلك من شاء وماذا كرم كون المدير لا يملك التوكيل الا بالتفويض اليه لا يضر في هذه الحادثة حيث كان القاقل مقترا فلا ينظر لجهة الخصومة حينئذ او عدمها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة مضمونها يعلم من الجواب لا انتهى (اجاب) ورد خطاب سعادتك المؤرخ ٦ من سنة ٧٧ بطلب النظر في اوراق قضية الارض السكينة برشيد الواضع ايديهم عليها وورثة المرحوم الحاج يوسف اغا وعند سماع الدعوى شرعنا حكم فيها بالحق للورثة وأنه من بعد الوقوف على ما في الاوراق تفصيلا وما حكم به شرعا ترد الافادة بما يترأى لهذا الطرف فقد صار لنا ظر في ذلك وفي صورة الاعلام المهر من محكمة التفرع المؤرخ بتار يخين آخرهما ١٨ جاسنة ٧٧ ودل مضمونه على صدور الدعوى من حضرة محافظ النعرب بالوكالة عن سعادة الخديوى الاعظم على وكيل ورثة المرحوم الحاج

١٢٧٧

٢٦

شعبان

١٠

١٢٧٧

يوسف اغتابان الارض المذ كورة جارية في ملك الميرى وانها آلت لبيت المال وان
موكاتي المدعى عليه واضععتان ايديهم اعليه باغي وجه شرعى وانه يطالبهم برفع
ايديهم عنها ليحوزها لجهة الميرى وبسؤال الوكيل المدعى عليه اجاب بعد ثبوت وضع
يدهم وكايتيه عليه ابوضع يدهم وكايتيه عليها وانها آلت لهما ميراثا من والدهما المذ كور
منذ سبع وعشرين سنة وان والدهما كان واضعا يده عليهما من قبلهما مدة تزيد على سبع
سنتين ولم يكن احديهما نازعا فيهما مدة وضع ايديهم - ما ولا ينازع مورثهما مدة وضع
يده وانكر دعوى حصره للمهافظ واحضر المدعى عليه - المذ كور اشخاصا شهد كل منهم
طبق ما ادعاه الوكيل المدعى عليه - ووز كيت الشهود وحكم بان الحق فيهما الموكايتيه بناء
على ذلك واستناد الما اجاب به مفتي قلم دعاوى مديرية الروضة المهررد على صورة الدعوى
يقوله حيث اقام الوكيل البينة الشرعية على ان الارض مورثة لموكايتيه عن ابيه - ما
وانهم مع مورثهما واضععون ايديهم - م عليهما مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة من غير
منازعة ولا معارضة من حضرة المهافظ ولا من قبله من المهافظين فالحق في الارض
للموكايتين ولا حق لبيت المال مادام الامر كما هو مسطور في هذه المرافعة وينفع المدعى
من المعارضة لهما والحال ما ذكر بدون وجه شرعى واستند ايضا لما اجاب به حضرة مفتي
اسكندرية على سؤال متضمن لتلك الحادثة بقوله ان اقصى ما يستدل به على الملك وضع
اليدهما ثابت وضع يد الورثة ومورثهم قبلهم على الارض المذ كورة قال قولهم - م ولا
يكافون الى اثبات ملكيتهم فيها بالبينة ولا يقدح في ملكيتهم عدم وجود حجة احترام
بايديهم - م وحينئذ فليس للحاكم المذ كور نزعها من ايديهم - ما من غير مسوغ سيما مع
مشاهدة التصرف من الحكم السابقين وعدم المعارضة منهم ووافقه حضرة الشيخ
الرافعي وبالتسامل في ذلك وفي اوراق القضية ان الارض المتنازع فيها بركة خارجة عن العمران غاية
الامر انه يجتمع فيها ماء من البحر الملح وماء حلو وياوى لبعضها الطير وينبت ببعضها
السمار بلا تكاف انبسات من احد ويتخلف في بعضها الملح فلو فرض ان اصل تلك
الارض مباحة لملك فيها الاحد فجرد صيد طير وسمك واحشاش السمار واخذ الملح
المباح جميع ذلك منها لا يعد تصرفا يدل على الاختصاص ولا وضع يد وكذا تصفية ماء
ارضهم المملوكة لهم فيها لا يكفي في كونهم - م واضعين يدهم عليها كما ان من تعود على
احشاش الكلال المباح من البرارى والماء ولا يبدوا واضعا يده عليها ولا متصرفا فيها تصرفا
يفيد اختصاصا بها على انه - م بين ادعى وكيل الورثة وضع يد موكايتيه على الارض
المذ كورة ومورثهم المدة التي ذكرها بلامعارضة ولا منازعة من احد احضر الشهود
الذين شهدوا طبق دعواه - بلاسؤال المخم عما ادعى به وانكاره اياه ولا تطلب البينة
قبل الجواب والانكار اذ بما يبدى المخم في جوابه اقرارا بما ذكره خصمه فلا تطلب

البينة أو وجهها آخر شرعياً يترتب عليه طلب بينة من المدعي أو يجيب بمجرد الإنكار فقط
 فتطلب البينة التي اقيمت فالذي استنصب إعادة هذه القضية لها والنظر فيها ثانياً
 بطرف المحاكم الشرعية لتحصل مراعاة ما تقدم ايضاحه فاذا تحقق شرعاً ووضح بدلالة الورقة
 على تلك الارض بوجه معتبر وادعوا ملكيتهم لها بطريق الارث عن مورثهم الذي
 يملكها يكون القول قولهم في دعوى ملكية - ام اياها بعد ثبوت وضع يدهم عليه بوجه
 شرعي فاذا لم يثبت حصة من جهة وكيل بيت المال انها بيت المال بوجه شرعي مع عدم
 المنافع من اقباط ذلك يمنع وكيل جهة بيت المال من معارضتهم فيها وترك في ايديهم
 على ما كانت ويحكم بمنع المعاوضة فقط لا يجوز عن الاقباط من قبل وكيل بيت المال
 والله تعالى اعلم (سئل) من المعية في ١٣ ش سنة ٧٧ عن اعلام من قاضي دمشق ومورخ
 ٢٩ راسنة ٧٧ مضمونة قد حضرت مجلس الشريعة الغراء المنعقد بناحية ديبي بالولاية
 التابعة لـ كمكة ولاية البصرة الكبرى لدى العمدة الفاضل السيد علي مصطفى
 الشريف احدث دول المجلس المشار اليه المأذون بتعاطيه فيها سيد كرفيه من حضرة
 مولانا افندي الواضح ختمه اعلام المحرمة مبروكة بذات المرحوم عطية حماد من ناحية
 بويط بالولاية وادعت عن نفسها وبطريق وصايتها الشرعية من قبل حضرة مولانا
 افندي الموما اليه اعلامه على ولديها هما محمد وفاطمة القاصران الآن عن درجة البلوغ
 من زوجها المرحوم سالم هارة السامي كان لديوان المديرية ابن المرحوم رزق من
 اهالي ناحية بويط المذ كورة الثابتة وصاية المحرمة المذ كورة على ولديها المذ كورين
 بموجب الوصاية الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسادس
 عشر ذي الحجة سنة ٧٦ على الاشخاص المحاضرين معها بالمجلس من اهالي ناحية كذابانه
 في شهر جمادى الآخرة سنة ٧٦ تعدوا على مورثها والقاصرين المذ كورين لئلا يضربوه
 بارض ناحيتهم المذ كورة هذا وبندقية خرج منها شصم أصابه تحت بزة اليمين ومات بسبب
 ذلك عنها وعن محجوريه المذ كورين من غير شريك وانها ثبتت وفاته وحصر ارضه فيها
 وفي القاصرين المذ كورين بعد المرافعة على المدعي عليهم بشهادة كل من المكرم محمد
 خضر بن خضر حسب الله و ابراهيم الشامي بن يوسف من ناحية سمنور طالوس بالولاية
 كلاهما الثبوت الشرعي وقطاعهم بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي فسئل من المدعي
 عليهم عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بالوفاة وحصر الارث وثبوت ذلك وبان مورث المدعية
 ومحجوريه المذ كورين مات قتيلاً بارض ناحيتهم - المذ كورة لئلا في الشهر المذ كور
 يدعوى المدعية المذ كورة اعلامه بسبب الشصم المذ كور وانكر واقتله - له وانهم
 لا يعلمون من قتله فكلفت المدعية اقباط دعواها فجزت عن الاقباط ثم انها طلبت
 تحليف خمسين رجلاً منهم - ام ايمان القسمات واختارت تحليف كل من محمد أي زهوا بن
 المرحوم حمادة الى آخر الخمين الموضحة اسماء وهم بالا اعلام المذ كور فخاف كل منهم -

بمينا بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا ولم يتم ذلك لديه على الوجه المستور بخصه وكل من
العمدة الفاضل واهلهم الكامل الشيخ موسى كساب المفتي الحنفى بناحية قزاقى
بالولاية ابن المرحوم العمدة الفاضل الشيخ مصطفى والعمدة الفاضل الشيخ ابراهيم
فتيانى من الناحية المذكورة والمكرم الشيخ محمد سالم من الناحية المذكورة ايضا
وحضرة الجناب المكرم على أفندي رضى المعاون الاثنى عشر بان المديرية عرضة
مفصلة على حضرة مولانا أفندي المومنا اليه اعلاه لما احاط علمه الكريم بذلك حكم
بالزوم دية المورث المذكور على اهالى الناحية المذكورة اعلاه مقسطة عليهم في ثلاث
سنين ماعدا النساء والصبيان والعبيد والهائين وأمر بكتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان
تحريرا في ٢٩ ربيع الاول سنة ٧٧ في المحكم في ذلك (اجاب) الافادة عن ذلك انه لم
يظهر خلل في الزام اهل البلاد الصغيرة المذكورة بدية القتل الذي وجد بارص بلادهم
وتيلا ولم يعلم قاتله حيث لا عاقل لهم وموهم معترفون بوجوده قتيلا على الوجه المستور
بالاعلام به اذ اجراء القسامة والله تعالى اعلم (مثل) من المعينة في ١٣ ش سنة ٧٧
من اعلام من قاضي طنتدا مؤرخ ١٥ جمادى الاولى سنة ٧٥ مضمونه حضرت بمجلس
الشرعية الغراء المنعقد بناحية طنتدا روضة بحضورات علماء المهلس المشار اليه
وحضر لدينا ابو خيشة السمالك ابن المرحوم جمعة من اهالى ناحية البوطة بولاية
البحيرة الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعى عن زوجته الحرمة كوهية بنت حسين
عطية والدة محمد السمالك المتوفى الا ترى ذكره فيه وهو عن الحرمة هذه دية بنت المرحوم
عياد زوجة ولده المتوفى المذكور الثابت معرفتهم وانهم صاروا لاوث فيهم من غير شر يك
بشهادة قل من احمد حمارة بن عثمانة محمد بن ابراهيم النجار وأبي طالب بن مرابي
كلاهما من الناحية المذكورة وادعى بطريق الاصالته عن نفسه والوكالة الشرعية
عن موكلتيه المرقومين اعلاه على اهالى الناحية المذكورة الحاضر منهم مع
المجلس السعداوى بن على درهاب وعلى بن عثمانة حمارة واسماعيل بن اسمعيل سعد الله
ومحمد بن زقروق عبد الملك ومبارك بن سالم ابى الریش ومهر بن اسمعيل بان سابق
تاريخه في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٤ كانت وقعت معركته في وسط اطيان الناحية المذكورة
بالغيظ الذي يسمع الصوت منه لمن في البلاد المذكورة وبعد ان قضائها وجد ولده المتوفى
المذكور مضروبا برصاصه في فخذه الايسر وخرجت من فخذه الايمن والدم سائل منه
ومكث به ذلك صاحب فراش ثمانية عشر يوما ومات بسبب ذلك ويطالب المدعى
بهم المذكور بن اعلاه وباقي اهل الناحية المذكورة وجب قتل مورثه المذكور
وبما يتروى على ذلك شرعا سئل من المدعى عليه عن ذلك كله فاجابوا بالاعتراف
والتهديق على جميع ذلك وعرفوا انه لم لا يعلمون من قتل له فعند ذلك توجهت
القسامة والدية على اهل الناحية المذكورة فتم وجه ما ذونا الى الناحية المذكورة

لتحقيق أيمان القسامة فاختاروا الدائم في المذکور بطريق الاصله عن نفسه
والوكالة الشرعية عن موكلتيه المذکورين اعلام نجسين وجلا من أهالي الناحية
المذکورة الموضح اسماء وهم بظا هره - هذا الاعلام فاستخلفوا خلفوا أيمان القسامة
الشرعية فعند ذلك الزمنا أهل الناحية المذکور بالدية الشرعية بحضور المدعي
عليه المذکورين اعلام مؤجلة في ثلاث سنين ماعدا الذساء والصديان والعبيد
والجنانين وحكمنا بذلك حكما شرعيا وتحرر هذا بما صار فالحكم (أجاب) الافادة
عن ذلك بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم وما فيه بالقسامة والدية على أهل البلد
التي وجد القتل بالقراب منها يدون دعوى الورثة القتل على أهل البلد المذکور أو
على بعضهم مع عدم تصريحهم فيه بموت المتوفى عن ورثته المذکورين من غير تصريح
وشرط الحكم بالقسامة والدية لعدم الدعوى بالقتل على الوجه المذکور ولم يوجد
التصريح بذلك في الاعلام وما قوله في الاعلام ادعى على أهالي الناحية بأن سابق
تاريخه كانت وقعت معركة الى آخره فلم يوجد فيه الدعوى على أهل الناحية المذکور
ولا على بعضهم بالقتل كما هو ظاهر فيقتضى إعادة هذا الاعلام لاستيفاء ما هو لازم
والله تعالى اعلم (سئل) من المذمومة السنية في ١٣ ش سنة ٧٧ عن اعلام واردم
محكمة دمنور مؤرخ في ١١ جاسنة ٧٧ مضمونه ادعت الحرمة أم السعد بنت
المرحوم عبد الجليل خليفة من أهالي ناحية شباس هي روضة على زوج بنتها الحاضر
معها بالجلس هو أبو النجاة أبو زيد شيخ بناحية السماسمة بولاية البحيرة ابن المرحوم
ابراهيم بن فيما قبل تاريخه في شهر ذي القعدة سنة ٧٦ تعدى المدعي عليه المذکور ليلا
على زوجته فطوامة بنت المرحوم اسمعيل أغصا غول اغاصي المقيم كان بناحية
شمرنوب وطرحها على الارض بداخل منزله الكائن بناحية السماسمة المذکور
وامسكها الزوجة الاخرى هي الحرمة منه بنت المرحوم على هندی من الناحية المذکور
وبنته حسنة البالغة وجردها من ثيابها وضربها على ساثر بدنها بشمروخ من السفرجل
لبن غريم ثقل ما يزيد عن الخمسمائة ضربة حتى أثر بدنها والبعض منه اسود والبعض
ادمى ومكنت في فراشها بعد ذلك ثلاثة ايام وماتت بسبب ذلك في ثاني عشر الشهر
المذکور عن كل من والدتها الحرمة أم السعد المدعية وزوجها أبي النجاة أبي زيد المدعي
عليه وولدها منسه محمد القاصر الآن عن درجة البلوغ من غير شريك وأثبتت وفاتها
وحضر ارتها في ورثته المذکورين الذين من جلتهم المدعية المذکور كورة بشهادة كل من
المكرم ابراهيم خليفة ابن المرحوم خايفة العبادي من أهالي ناحية شباس المذکور
والمكرم الشيخ طه مالك ابن المرحوم الحاج طه من أهالي الحماة الذبوت الشرعي
فتطالب المدعية المذکور كورة المدعي عليه المذکور بما يترتب على ذلك بالوجه الشرعي
فسئل من المدعي عليه المذکور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة زوجته المذکور

وحضر ارتهاقيه وفي والدتها المدعية المذكورة وفي ولدها منه محمد القاصر من غير
شريك وان موتها بسبب العياء الذي كان أصابها قبل موتها بستة أيام من الله تعالى
وأذكر حصول الضرر بملكها وجد ذلك كذا وصدر ذلك بحضور كل من السيد محمد
القاضي ابن المرحوم الشيخ حسين والمكرم الشيخ حسين صالح ابن المرحوم الحاج محمد
صالح الملقب كان بالاكيلاني الدهنوري كلاهما فكلفت المدعية المذكورة
اثبات دعواها فحضرت كلاما من احمد رفاعي ابن المرحوم محمد من ناحية ادقينا وعلى
البطيبي ابن المرحوم سليمان من ناحية ديب وشهد كل منهما بعد ان استشهدا بأنه رأى
الحرمه فطومة المتوفاة المذكورة عارية بعد وفاتها بمنزل زوجها المدعي عليه ويدينها
آثار ضرب بمنزل ضرب عصا أو كرايا وباليتمها الذي جرى حصة غير من آثار الضرب ولم
يعلم من الضارب لها وعزت عن اثبات دعواها فعدل كل من الشاهدين المذكورين
بشهادة كل من محمد ليندي ابن المرحوم الشيخ احمد من ديب وعطاء موسى بن عطاء من
ادقينا التعديل الشرعي ولم تطالب تحليف المدعي عليه بحضور كل من الشيخ محمد
الخراشي ابن السيد احمد والمكرم الشيخ محمود ادريس ابن المرحوم الشيخ حسن من
دمهور كلاهما والسيد ابي اسمعيل أخى المتوفاة المذكورة علاه فعد ذلك حكم على
المدعي عليه بلزوم دية المتوفاة المذكورة لورثتها الذين من جلاتهم المدعية المذكورة
بالقريضة الشرعية بينهم مقسطة في ثلاث سنين عملا في ذلك بما أفاده الشيخ محمود أمين
الدين الحنفى مفتى نرسكندر ية حالا على سؤال رفع اليه في شأن ذلك صادر ذلك بحضرة
كل من المكرم الحاج برغش الاصغر العطار ابن المرحوم الشيخ ابراهيم والفاضل الشيخ
محمد القاضي الصغير ابن السيد محمد القاضي الدهنوري كلاهما (أجاب) قد صار
الاطلاع على هذا الاعلام فوجدتهم كوما فيه بالدية على زوج المرأة المدعي عليه بأنه
ضربها بشمروخ ابن من السفر جل غير منقل وانها ماتت بسبب ذلك مع انكار المدعي
عليه ذلك واثبات وجودها ميتة بمنزل المدعي عليه وبما أثبت بالتحليف أي بان القسامة
لعدم طلبه من المدعية التي هي أم الميتة المتوفاة عنها وعن ولدها القاصر وزوجها
المدعي عليه وباتأمل في ذلك وجد في الحكم المذكور اشتباها لما في الدرر لوجود الحجر
قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فاقسامته والدية على العاقلة ولا يحرم من
الميراث اه أي عاقلة رب الدار ولما تشعربه عباداتهم من أن الدية مرتبة على القسامة
في هذا الباب فقد قالوا بدذك القسامة في قتل جهل قاتله أي لم يثبت القتل على
معين ثم يقضى بالدية وفي رد المحتار وحكمها أي القسامة القضاء بوجوب الدية ان حلفوا
فعبارتهم بما أشعرت بان الدية مرتبة ومفرعة على القسامة في بابها وذلك في غير
الصورة التي تجب فيها الدية على بيت المال لتصرحهم فيها بوجوب الدية في بيت
المال وانتفاء القسامة لكن لم نقف على التصريح في كلامهم بإيجاب الدية في هذا

الوجه ولا ينفهم عند عدم اجراء القسامة لانتفاء شرطها وه وطلبها وقد ذكر في رد المحتار
ما ذهبه واذا تر كنه هل يقضى له بالدية أم لا لانه لو حلفهم أمكن ظهور القاتل لم اره
فليراجع اه وحيث تا كدت الشبهة في صحة حكم هذا الاعلام وهناك وجه لو اجري
يكون الحكم صحيحا بالاشبهة فينبغي إعادة لاعلام لاجراء ما ذكره وان ينصب القاضي
وصيا على ابن الميت القاصر حيث كان من جملة الورثة ليدعي عنه على أبيه المتهم بقتل
أمه بما ادعت به أم المتوفاة المذ كورة فاذا سئل أبوه وأسر وتحت في وجودها ميتة وبها
أثر في بيت زوجها المدعي عليه المذ كور المملوك له ولم يثبت انه القاتل لها يقضى
بالقسامة عليه والدية على عاقلة ان كان له عاقلة والا ففى ماله بعد طلب القسامة من
الوصى المذ كور ليطبق الحكم ما هو مصرح به في هذه المسئلة كما تقدم ايراده بالاستثناء
وبذلك يرتفع التوقف ويكون حكم المسئلة لا غبار عليه والله تعالى أعلم (سئل) من
المعية في ٢١ ش سنة ٧٧ عن اعلام واردم من محكمة طنتدار ووضحة مؤرخ في ١٥
رجب سنة ٧٦ مضمونه انه بالجلاس المنعقد بديوان مدير ية الروضة بحضور وكيل
المديرية وأعضاءه حضر حسن بانوها ابن المرحوم الحاج محمد بانوها من أهالي المحلة
الكبرى والد على بانوها المتوفى الاصيل عن نفسه والولى الشرعى على هانم القاصر عن
درجة البلوغ الحاضرة معه بالجلاس بفت ابنة المتوفى المذ كور المرزوقة له من زوجته
المصونة سكيته بنت المرحوم عثمان افندي القفطنجى الحاضرة معه أيضا بالجلاس مع
الحرمة يدويه بنت المرحوم السيد ابراهيم شريفقة والدة المتوفى الثابت معرفتهم
والحصار الارث فيهم بمشهادة كل من محمد اى حيدة ابن المرحوم الحاج أحمد والحاج
بدوى شريفقة ابن المرحوم ابراهيم من أهالي الناحية المذ كورة بقوتنا شرعيا وادعوا
على أهالي ناحية ملج الحاضر منهم هم بالجلاس كل من على حمارة حمادة الناحية
واحمد ابى العينين الاقربع وابراهيم يونس العكل وغيرهم بان سابق تاريخه في يوم
الخميس ٢٢ ش سنة ٢٧٦ كان موردتهم المتوفى قادم من ناحية شبين السكوم الى ملج
المذ كورة وعند وصوله الى مكان يسمع الصوت منه لمن في ناحية ملج المذ كورة خرج
عليه جماعة وضر بوجهه على راسه ويده اليمنى حتى جرحوهما والقوه على الارض ثم حمل
الى تلك الناحية ومكث صاحب فراش تلك الليلة ومات بسبب الضرب المذ كور وان
الضارب له محمد اى أهالي ناحية ملج المذ كورة الذين من جملتهم الحاضرون معهم
بالجلاس المبين اسماءهم اهلا ويطلبون الحاضرين وباقي أهالي ناحية ملج بما يترتب
على ذلك شرعا من الدية والقسامة ويسألون جوابهم عن ذلك سئل عن حضر من أهالي
الناحية المدعى عليهم المذ كور بن فاجبوا بالاعتراف والتسديد على وجود مورث
المدين مطروح على الارض وبه اثر الجراحة في راسه في مكان غير مملوك لاحد قريب
من الناحية وهو يسمع الصوت منه لمن في البلد وأنه حمل الى الناحية ومكث بها صاحب

قد صار تغيير الاسلام
بتاريخ ١٤ ل سنة ٧٧
وحضر من المعية وكتب
عليه في ذى القعدة سنة
٧٧ بان الحكم بالقسامة
على المدعى عليه فيه
والدية في ماله على الوجه
المستور به في محله اذا كان
المثل الذي وجدت ميتة
فيه وبها اثر مملوك المدعى
عليه ولم تكن له عاقلة
والله اعلم

فراش ومات في ليلته بسبب ذلك ولا يعلمون من الضارب له فعند ذلك وجهنا ما دوننا
من طرفنا للاستفسار من اهل البلد عن ذلك وتحليف ايمان القسامة بطلب اولياء
الدم واختيارهم نحسين رجلا من اهل الناحية في حضوره وسؤالهم عما اعترف به المدعي
عليهم صمد قواعلى مقاتلهم وحلف بعد طلب اولياء الدم التحليف نخسون رجلا
ايمان القسامة اختارهم اولياء الدم بان قال كل والله ما قتلت على بانوها المذكور
ولا اعلم له قاتلا فعند ذلك لزمنا اهل الناحية بالدية الشرعية في ثلاث سنين ماعدا
النساء والصبيان والعبيد والمجانين وحكمنا بذلك حكما صحيحا شرعيا (اجاب) الحكم
بالقسامة والدية انما يكون في قتل لم يعلم قاتله وذلك انما يتحقق بهجر الاولياء عن اقامة
البيينة على دعواهم القتل على اهل الناحية مع الانكار ولم يصرح في الاعلام بتكليفهم
البيينة على دعواهم المذكورة وعجزهم عن ما فتنبغي اعادته لاستيفاء ما يلزم فيسه فاذا
حصلت الدعوى على اهل الناحية بالقتل الموجب للعصا ولا يعلم ذلك الا بذكر
الاية او بالقتل الذي يوجب المال في مكان غير مملوك لا جدر يقرب من ناحيتهم
بحيث يسمع منه الصوت وطلبوا ما يترقب على ذلك شرعا ولا يبين بانه الدية والقسامة
لان ذلك فرع الجهر عن الاثبات واجاب اهل الناحية بالا عن تراف بوجود المورث
قتلا في ذلك المكان اولادنا ناعندتو جيه الماذون بعدتو جيه الدعوى على باقى اهل
الناحية المدعى عليهم القتل ايضا ليكون اسلم وحصل الانكار اذ كنهم قاتلين
يكاف الاولياء البيينة على دعواهم صمد دور القتل منهم فان عجزوا عن ذلك يحكم عليهم
على حسب الموضح بالا عن الام بالقسامة بعد طلب اولياء الدية عند عدم العاقلة لكن انما
يحكم على اهل البلد بذلك اذا كانت البلدة صغيرة والا فيراعى في ذلك اقرب الجهات الى
المكان الذي وجد فيه القتل فان ادعى الاولياء عليهم او على بعضهم ولم يثبتوا تجب
القسامة عليهم كذا والدية اذ لم تكن لهم عاقلة والافعلى العاقلة بعد استيفاء ما يلزم وان
ادعوا على غيرهم فلا قسامة اصل بل يجب الدية عليهم عند الثبوت والامنعوا والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من المعية وجب خطاب مؤرخ في ٢١ لسنة
٧٧ محرر فيها ثلاث اعلامات ومطلوب النظر في اوراقها وفيها هو موضح بصور
الاعلامات الاتي بيانها في الجواب واعطاء الافادة عن اعتماد اى اعلام منها وما
يقضى اجاؤه حسب ما يوافق الحكم الشرعي حيث ان تلك الاعلام في حادثة
واحدة اولها حكم فيسه للمدعى عليهم وبنح المدعين وثانها حكم فيسه للمدعين على
موجب اقرار ثبت على بعض المدعى عليهم وثالثها حكم فيسه بعدم صحة الحكم الثاني
من حيث عدم قبول الاقرار المذكور وثبوت الحق للمدعى عليهم كما صار في الاعلام
الاول بناء على النفي والتخصيص الصادر للقضاة الموضح بالبند الثامن من لائحتهم
(اجاب) قد صار الاطلاع على صور الاعلام المذورة من نائب الوسطى سابقا وقاضى

قد صار تغيير الاعلام
في هذ سنة ٧٧ مع
استيفاء ما هو لازم
وتحررت الافادة بذلك
في غرة ذى سنة ٧٧

ذى القعدة

منفلوط وقاضى اس-يوط المؤرخ اومهاقي ٤ محرم سنة ١٢٧٧ وتاثيرها في ٢٨ جا
سنة ١٢٧٧ وتاثيرها في ١٥ ب-سنة ١٢٧٧ المحررة بهذه القاعة المسطرة من طرف
حضرة مدير اس-يوط بتاريخ ١٠ ل-سنة ١٢٧٧ وبالتامل في ذلك قد وجد الاعلام
الاول المهر من نائب الوسطى غير مستوف شرائط الهبة لعدم بيان انصبااء المدعين
وكيفية ايرتهم ولم يبينوا المورثين لهم ولا كيفية الانتقال ولم يبينوا الحدود بيانا معتبرا
شرعا وما بنى عليه المنع فيه من مضي المدة المذكورة به لم يذ كر فيه تمكن الانحصار فيها
من الدعوى ليمتدح عليه المنع اولا فلا يترتب ذلك وحيد فلا يعول عليه ولا يقال
انه محكوم على المدعين بالمنع وكذا وجد الاعلام المهر من قاضى منفلوط فيه قصور
من وجوه منها عدم بيان نسب مورث المدعين الاصلى وذلك شرط في صحة الدعوى
بان يذ كر اسم ابيه وجده مالم يشتهر ويعلم باقل من ذلك ومنها انه ذ كر في الحد القبلى
ان بعضه لقو الله عبد القادر وبعضه لموسى سيد الوارث وذلك غير كاف لانه ان اريد ان
الحد بعضه لذات هذا الشخص وبعضه لذات الشخص الاخر فهو غير مستقيم وان اريد به
شئ آخر يتعلق بهذين الشخصين ملكا لعينه او استحقاقا فهو غير كاف ايضا فالتعلقات
الشخص متنوعة تشمل ما يصح التحديد به وما لا يصح فالتعيين في الحد ما يصح
التحديد به لا يكون معتبرا وكذا يقال في الحد البحرى والشرقى ومنها عدم بيان
نسب اصحاب الحد القبلى الى الجدمع كونه ذكرا لشرط عدم الشهرة والتميز باقل
من ذلك وهو غير متضح من العبارة ومنها انه ذ كر في الحد البحرى ان بعضه لشعبان
سلطان المذك ورو من يشركه ولم يذ كر البحار الا خربا بقى الحد المذ كور ولم يذ كر
القاصل بين الارض المدعى بها وبين ملك المدعى عليه الذى هو شعبان المذ كور
اذا قلنا ان له ملكا متصلا للمدعى به وذلك غير كاف لالوجهين المذ كورين بناء على
ما نقل تصحيحه في الوجه الاول واقتصر عليه في الوجه الثانى قال في الهندية اذا كان الحد
الرابع لزيق يلقى ملائرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة اولز يلقى ارض فلان
ومنجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق يلقى ارض فلان ولم يذ كر البحار الا خربا ومنجد تصح
وقيل لالصحح ان لا تصح دعواه في هذين الفصلين كذا في الفصول العمادية ثم قال وان
كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر القاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فذلك
الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر القاصل والجدا فاصل هكذا في
الحيط اه ومنها عدم البيان في عصبة محمد بن شعبان الذين هم قنديل ورمضان وخزين
ابناء ابني ابن عم ابني محمد بن شعبان هل هو وعم شقيق اولاب مع اش-تراط ذلك في نسب
العروة وكذا وجد الاعلام قاضى اس-يوط غير مستوف لوجوه منها عدم كون التحديد المذ كور
به معتبرا شرعا لبعض الالوجه المار ذكرها كما يعلم بالتامل فيه وفيما تقدم ايضا حه ومنها ان
قوله البحرى لورثة سلطان شعبان وعلى ومضان غير معتبر قال في الهندية واذا كتب

لزيق ملكشورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز المذكورى ومما انه لم يبين في الدعوى عدد الورثة المتحصرون في الارث ولم يذ كر نسب المورثين لهم مع كون ذلك شرطا على الوجه المتقدم ذكره وما بنى عليه عدم اعتبار دعوى اقرار المدعى عليهم لدى قاضى منفلوط في اعلام قاضى اسىوط من كون ذلك من باب الدفع ولم يذ كر في الدعوى الاولى التى صدر فيها الحكم من نائب الوسطى فيكون ذلك مخالفا لما ذكر في البند الثامن من لائحة القضاة المتضمن لانهاى عن سماع الدفع من المدعى عليهم عليه ما لم يذ كر في الدعوى الاولى لم يصادف محله لعدم مخالفة سماع دعوى الدفع بالبند المذكور في هذه الحادثة حيث تبين عدم صحة الحكم الصادر من نائب الوسطى سابقا وموضوع البند المذكور في الحكم المذكور عليه حكما صحيحا وحينئذ فلا مانع من سماع الدعوى بذلك من المدعين اذالم يكن هناك مانع آخر يمنع من ذلك في حق الكل او البعض كاتقرار بعضهم بانه لاحق له في المدعى به اذ اتحقق صدور ذلك منه عن طوع بمتاخر من تاريخ الاقرار من المدعى عليهم فان ذلك يكون مانعا في حق ذلك البعض كما اشير الى ذلك في اعلام قاضى اسىوط وحيث تقرر ذلك يقتضى اعادة اوراق هذه القضية الى محل الواقعة لينظر فيها باستئناف مراعاة شرعية بين المتخاصمين في هذه الحادثة لاستيفاء ما هو لازم شرعا وما يتحقق بالوجه الشرعى يحكم به على احد الفريقين هذا ما ظهر لى في ذلك والله تعالى اعلم بما هنالك (سئل) من محافظة مصر في ٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٧ عن حادثة وقعت بين يدي وكيل قاضى رشيد مضمونها ادعى المذكر الشيخ حسن نور ابن المرحوم مولانا الشيخ محمود تور على المذكر السيد على تور الخراط ابن المرحوم حسين المحاضر معه بالجلس بان المدعى المذكور كان تحت يده بطريق الاستحقاق وقف من قبل المرحوم نور الدين الشيخ على بن المرحوم الحاج حسين شتاء الايام في المسطر مكتوب وقفه من محكمة رشيد المؤرخ بغرة جمادى الاولى سنة ١١٨٢ الصادر من الواقف على عبادة نور جد المدعى المذكور لوالده الثالث والثالث الثانى على الحاج حسين نور جد المدعى عليه والثالث الثالث على اولاد اخيه الحاج حسين نورهم على جد المدعى والداه واخوته وبطريق النظر الشرعى بموجب تقرير مسطر من محكمة رشيد مشمول بختم وامضاء الشيخ محمد الخماس قاضى رشيد سابقا مؤرخ في ٢٧ رجب سنة ١٢٥٥ وان الباقي من الوقف المذكور رجيع الغيط الكائن بحرى الثغر المعروف بغيط الشرقى المحدود بمحدود اربعة احوال القبلية ينتهى بعضها الى الغيط المعروف بسلامة البحارى في ملك فرج البدوى الغيطاني ابن المرحوم الحاج احمد البدوى الغيطاني واولاد اخيه عبيد الجواد وبقية الى الغيط المعروف بالشوفى بيد مصطفى الشوفى الخياط ابن المرحوم السيد محمد الشوفى والحد البحرى ينتهى الى الهوى بحرى الماء الفاصل بين ذلك وبين ارض القسيس والحد الشرقى ينتهى الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الارض البحارية في ملك الحاج محمد

موسى الغيطاني ابن المرحوم محمد موسى والحد الغربي ينتهي الى الطريق السلطاني
الموصل لبرج رشيد وجميع الجنيحة الكائنة بحرى رشيد المفروسة بستان الحدود
بحدود اربعة احوال القبلى ينتهى الى الطريق الفاصل بين ذلك وبين الجنيحة التجارية
فى ملك على موسى واخيه الحاج حسين ابنى المرحوم محمد موسى والحد البحرى ينتهى
الى الجنيحة التجارية فى ملك الحاج بدوى الوزان ومصطفى ابى الحنون الوزان والحد
الشرقى ينتهى بعمدة اسواقى الهيمى وباقيه للطريق السلطاني وفيه الباب والحد الغربى
ينتهى الى الجنيحة المعروفة قديماً بالخواجه الجارية الآن فى ملك الحاج على مدورة
احد تجار اسكندرية وجميع الدار الكائنة بحارة نور بحرى رشيد الهد ودة بحدود
اربعة احوال القبلى ينتهى الى شارع مشلول وفيه الباب والحد البحرى والغربى ينتهى كل
منهما الى الجنيحة التجارية فى ملك الحاج محمد موسى بن محمد موسى والحد الشرقى ينتهى
الى دار بيد المدعى عليه واخيه بنبيه وان الغيطين والدار الهد ودة اعلاه كائنة تحت يد
المدعى المذكور من سنة ١٢٥٥ من وقت اقامته ظراف الى الوقف المذكور وهو يورثها
ويقبض اجرتها سنة بسنة ويصرف ما يحتاج اليه من الاوازم وما يبقى يقسمه على مستحقيه
المعينين بتقرير نظره ولورثتهم بعد وفاتهم لغاية شوال سنة ١٢٧١ رفع محافظ رشيد
سابقا يد المدعى المذكور عن ذلك وسلمه لعل نور المدعى عليه المذكور بدون وجه
شرعى ويريد المدعى المذكور رفع يد المدعى عليه المذكور عن ذلك ليحوزه لجهة الوقف
المذكور كما كان ويطلب المدعى المذكور من المدعى عليه المذكور رد ما استغله من
ربيع ذلك من سنة ١٢٧١ لغاية الآن ليدفعه المدعى المذكور فى لوازم الوقف
المذكور ويسال المدعى المذكور جواب المدعى عليه المذكور عن ذلك بالوجه
الشرعى وذلك بعد ثبوت وضع يد المدعى عليه المذكور على الاماكن المذكورة
اعلاه بشهادة كل من المسكر المسيد احمد الجهل ابن المرحوم السيد صالح مكي والمسكر
الشيخ على مهران ابن المسكر محمد وسئل من المدعى عليه المذكور اعلاه عن ذلك
واجاب بالاعتراف بوضع يده على الاماكن المذكورة اعلاه وانه لا يسمع الدعوى
المذكورة من المدعى المذكور حسب اقراره بحضور من ذكر اعلاه والمسكر السيد
شعبان شتاه ابن المسكر الحاج محمد شتاه والمسكر الشيخ مصطفى عامر تباعا الله العارفين
له ما هيئنا له من حضور الجرائيل المتعلقة بهذه القضية ورفعت صورة القضية المذكورة
حرفيا الى حضرة مولانا العلامة الشيخ محمود امين الدين مفتى نغراسكندرية واجاب
عليها بقوله الحمد لله هذه الدعوى على الوجه المشرع صحيحة شرعا فيجب للمدعى عليه
باعطائه الجواب عنها اما باقراره او بحجود فان امتنع عن ذلك بان قال لا اقر ولا انكر او ما فى
معناه فذهب الامام ابى حنيفة رضى الله عنه انه يجب ان يقر او ينكر ومذهب صاحبيه
انه يعد منكر اذ يعامل معاملة المنكر فى طلب البينة او اليمين قال فى الدر المختار وهو

سنة

في القعدة

الاشبهه فيفيد ان قوله ما هو الراجح الموعول عليه هذا هو المحكم الشرعي واتباع الحق أسلم
والله سبحانه وتعالى اعلم فطلب من المدعي عليه الاجابة عن الدعوى المذ كورة فاجاب
بانه واضح بيده على الا ما كن المذ كورة بطريق نظره الشرعي عليه سالته في سنة ١٢٧١
أقامه المحاكم الشرعي ناظر اشرعيا على الا ما كن المذ كورة بعد عزل المدعي المذ كور بالوجه
الشرعي بموجب تقرير شرعي تحت يده مؤرخ في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ وان المدعي
المذ كور لاحقه في النظر على الا ما كن المذ كورة الا ان صادر ذلك بحضور كل من
المكرم سليمان شبياك النحاس ابن المرحوم الحاج فتوح والمكرم الحاج علي نور ابن
المرحوم الحاج مصطفى نور والمكرم الشيخ علي مصران ابن المكرم محمد والمكرم فتوح
الفلال ابن المرحوم احمد وابرز من يده التقرير المذ كور وقرئ بالجلس فدل مضمونه على
انه في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ أقام القاضي وقتئذ المدعي عليه المذ كور ناظر اشرعيا
ومقتضا مرضيا على وقف المرحوم نور الدين الشيخ علي ابن المرحوم الحاج حسين
المعروف بالانبيائي وبشتاء المسطر مكتوب وقفه من محكمة الثغر المؤرخ بغرة جادى الاولى
سنة ١١٨٢ بدلا عن الشيخ حسن نور المدعي المذ كور لاسباب اقتضت ذلك هي عدم
ضبطه لما هو تحت يده من الوقف المذ كور وتدخله فيه بنفسه باعطائه لبعض الناس
باجرة غير اجرة المثل في نظير اشتراكهم وظهور تاخر الصرف منه على المستحقين بمقتضى
فتوى من حضرة مفتي اسكندرية سابقا ولا نال العلامة الشيخ محمد البناء متوج التقرير
المذ كور باعلاجه جواب من حضرة مفتي اسكندرية حالا لاقطه قد اطلعت على هذا
المحضروما تضمنه من عزل الناظر على الوقف المذ كور لاسباب المرقومة وتولية من
فيه اهلية وصلاحيه للولاية عليه فوجدته على المنهج الشرعي فيجب اتباعه وتقيده
والله تعالى اعلم ومشمول التقرير المذ كور باهضاء وختم المرحوم السيد سليمان أفندي
الحاج كم الشرعي بالتقرير حين ذاك ولما تلى التقرير المذ كور رأه لاه بالجلس اجاب
المدعي عليه المذ كور بقوله ان الا ما كن المذ كورة جارية في وقف جده المرحوم
الحاج حسين نور وانه ناظر عليه او انه لا يعرف انها جارية في وقف علي ابن الحاج حسين
الانبيائي المذ كور وان نظره عليها فهو بموجب التقرير المذ كور صادر ذلك بحضور
الحاج علي نور والسيد عبد الفتاح الفلال المذ كور والشيخ علي مصران وسليمان شبياك
المذ كور فاحكم الله في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة القضية والدعوى
الصادرة من الشيخ حسن نور المقتضى اعطاء الجواب عنها من هذا الطرف فوجدت
الدعوى غير مستوفاة اذ الوقف ان كان على الوجه الذي ذكره المدعي في دعواه لا غير
فهو غير صحيح ويكون لورثة مالك الوقف المذ كور حيث وقفه على معينين فعلى مجرد
هذه الدعوى لا يكون للمدعي منازعة واضح اليد فيما هو بيده اذ لم يكن وارثا لمن نسب
الوقف الباطل اليه اذ لا ينافى بلفظ الوقف على معينين وبلاذ كر الصدقة او كون آخر

لجهة لا تنقطع لا يصح حتى على قول أبي يوسف المرجح على ما حققه العلامة ابن عابدين
ولا يترقب على مجرد هذه الدعوى فيمناظره على سؤال الخصم لما ذكره من أوجه آخر
وان كان واضح اليد المدعى عليه قد استند في وضع يده على ما ذكر الى أنه ناظر من قبل
الحاكم بعد عزل الشيخ حسن بموجب التقرير الذي بيده المقروء بالمجلس الدال مضمونه
على أنه مقرر في النظر على وقف المرحوم نور الدين الشيخ على ابن الحاج حسين بدلا عن
الشيخ حسن المذكور لعزله بامور اختلفت ذلك ثم ذكر المدعى عليه أن تلك الاما كن
وقف جد الحاج حسين وأنه لا يعرف أنها وقف على ابن الحاج حسين الواقف المذكور
فقد خاف مضمون تقريره المستند اليه في النظر ووضع اليد فلا يكون له الاحتجاج به
فينبغي احالة هذه الدعوى على حضرة قاضي أفندي تفراس كنندرية فطر القر به من جهة
المتخاصمين لتتقرر بين يديه بالمجلس العلوي ويجرى استيفاء ما هو لازم شرعا ويبان
كيفية الوقف وكماله وشرط واقفه في النظر واذا ثبت أن أحد المتخاصمين هو
المستحق للنظر بشرط الواقف أو بغيره يحكم له ويمنع خصمه وذلك نظر الانقاع الفريقين
وان رؤى نظرها بجهة أخرى أو بحل الواقعة بشرط التامل فيها هو لازم اجراءه فلا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وردة من الهافظة مؤرخة في ١٦ م سنة ١٢٧٨ مضمونها
ان الاوراق المرفوقة مع هذا تتعلق بمادة ابعادية المرحوم على رضا بك التي اشتراها
حسن بن بك نجل المرحوم حسن باشا فؤادو بعد ان حرر جتها قاضي المنية عترف عن
وقوع السهو منه في الكلام على المسوغ الشرعي لبيع نصيب القاصر كما تعلم
لحضرتكم صراحة الكيفية من مطالعة ما اشتملت عليه الاوراق وما ورد من يدت
المسال علم ان الوصي على القاصر والدته زوجة المرحوم والو كيل عن الورثة البالغين
ومن جملتهم الزوجة المذكورة حضرة خليل بك من اعضاء مجلس الاحكام سابقا
بوجوب حجة بيده من محكمة مهر وقد سبق منه التعهد بتسديد ديون المتوفى ولم يفهم
ما هو مقتضى اجراءه وسئل القاضي السالف ذكره عما هو اللازم اجراءه الآن نحو
تحرير الحجة بما يبيح ابعادية المذكورة حسب ما تقتضيه الاصول الشرعية فاذا بان مثل
ذلك مما يلزم النظر فيه بطرف حضرتكم فلزم تحريره والاوراق عشرة مرسلة طيه
للاطلاع على ما تضمنته وقد نبه أيضا على بعض حجة توكيل حضرة خليل بك ووجه
المبايعة التي حررها ذلك القاضي وأوردى لزوم تغييرها المناسبة ما توضح مع حجة الوصاية
ايضا ومن بعد النظر فيما ذكره ترد الافادة للنظر فيها واجراء ما يقتضي حسب ما يلزم
(اجاب) قد علم ما بهذا الخطاب عينية وما حوته الاوراق الهبكي عنها به وصار النظر في حجة
المبايعة المنوّه عنها فوجدت غير مستوفية شرعا بالنظر ان نصيب القاصر من الورثة في
الابعادية اذ لا يصح بيع عقار القاصر الابسوغ شرقي من المسوغات وهي اما دين
على الميت الذي آل العقار للقاصر من قبله أو وصية مرسلة لا ينفادها الا منه أو كون غلاته

لا تزيد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد متغلب أو بيعه بضعف قيمته أو
 انقصة الصغر فإذا كان أحد هذه المسوغات محقة لا يكون البيع صحيحا ولا يصح وهذه
 الحجة خالية عنها فإذا كان الواقع ان الميت مديون ديننا لا نفاذ له الا من ثمن هذه الابعادية
 يكون البيع في نفسه الا مرسحا كما ما اذا كان هناك مسوغ آخر غير هذا السكن الحجة
 المذكورة غير معتبرة مخلوها عن ذكر المسوغ فإذا أريد اظهار صحة البيع أو عدمها في
 نصيب القاصر بعد صدور البيع يدعى في ذلك عن الصغير على المشتري بعدم صحة
 البيع في نصيبه لعدم المسوغ ويطلب فسخه فيجب للمشتري أو نائبه بوجوده وتحققه
 وهو الدين المذكور أو غيره من باقي المسوغات ويقيم البيعة عليه بين يدي القاضي
 بعد تصحيح الدعوى فإذا قامت البيعة يحكم القاضي بصحته ويمنع من يعارض المشتري
 ويتحرر بذلك السند الشرعي وهذا حيث لم تقم بيعة قبل الشراء على وجود المسوغ في
 بيع نصيب القاصر على ان الحجة المذكورة لم يبين فيها ان الثمن المدفوع في الابعادية
 المذكورة هو بدل عين الوقف المشتري به تلك الابعادية كما هو الواقع على ما هو
 مسوغ لتكون ملحقة بالوقف وتكون كاصله وبمجرد شرائها الجهة الوقفية لا يقتضي
 كونها وقفًا قولوا أحدا بل فيه نزاع ما لم يكن الثمن بدل عين الوقف فلا يتم بها الغرض
 أيضا للمشتري من دخولها في الوقف الا اذا وقفها الناظر من قبل نفسه وألحقها بالوقف
 فعلى كل يستلزم الحال تغيير تلك الحجة واستيفاء ما هو مقتضى والله تعالى اعلم (س- ١٤)
 من قاضي القليوبية عن صورة حادثة بافادة بنحيم المذكور مضمونها ادعت كل من
 الحرمة جيانة بنت الميت رزق شاكره من طوخ الملق قليوبية زوجة المتوفى رزق
 سليمان النصراني الا تقي ذكره فيه الحامل منه حسب تعريضها والحرمة هندية بنت
 المتوفى عطية نصير من كفر فرج بديرية القليوبية والد رزق سليمان المذكور المقيمة
 بناحية طوخ المذكور كورة على المكرم هاشم حشيش ابن المرحوم محمد حشيش من اهالي
 مرصفا بالولاية المذكور كورة الثابت معرفتهم بشهادة البيعة بان فيها قبل تاريخه كان مورثهم
 رزق سليمان الذي المذكور ابن المتوفى سليمان النصراني الشهير بذلك مستخدما بطرف
 احمد ابني حشيش بناحية مرصفا المذكور كورة سابقا وله عند المدعى عليه نصف قرش
 شمر كته وباعه النصف المذكور كورة بخمسة مائة قرش وصرفا بمائتين وخمسين قرشا بجملة ذلك
 سبعة مائة قرش وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك جارا باربعة مائة وخمسين قرشا
 والباقي له عند المدعى عليه لتاخير تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٩
 ص سنة ٧٨ بعد المغرب كان مورثه - المذكور كورة كبا على الحجار المذكور كورة معه
 كيس قطني بداخله خمسة مائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا بس
 فقط انا قطنيا وجبة جوخ زيتي وشالاشا وطربوشا قديما وجديدا بداخل بعضهما
 وخزانا عجميا تقليدا الكشمير قيمة ذلك ثمانية وخمسون قرشا ومارا بالاطريق

بين مرضفاو بين كفر الشيخ ابراهيم قايومية قريمان جنينة هاشم المدعى عليه باراضى
 مرضفا المذ كورة فتعدى المدعى عليه وقصده مورثهم رزقا المذ كوروا طاق فيه بارودة
 مملوءة قرش رصاص عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحجار على الارض ميتا بسبب
 ذلك عن زوجته جمانة الحاملة منه ووالدته هندية المدعيتين المذ كورتين اعلاه فقط
 من غير شريك ولا حاجب شرعى له ما فى ذلك الثابت حصر ارثه فيهما ومعرفةهما
 بشهادة البيينة وان المدعى عليه بعد ما اطلق فيه البارودة ومات بها اخذه المدعى عليه
 ورماه بعد وفاته في مصرف المياه الكائن بين مرضفا وكفر الشيخ ابراهيم واخذ منه المبلغ
 والمبوسات والحجار المذ كورة اعلاه كل ذلك بغير وجه شرعى وتطلب المدعيتان
 المذ كورتان اثبات ذلك على المدعى عليه واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
 وذلك حسب الخطاب الوارد لنا من المديرية بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ٧٨ بسماع
 هذه المادة شرعا وتحرير الاعلام الشرعى بما يتم ويسال ان سؤاله عن ذلك وسئل من
 المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانه في يوم الخميس المذ كور بعد المغرب كان
 رزق مورث المدعيتين المذ كورتين راكباً على الحجار المذ كور ومارا بالطريق الكائن
 بين مرضفاو بين كفر الشيخ ابراهيم باراضى مرضفا قريمان جنينة فقصدته واطلق
 فيه البارودة مملوءة قرش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحجار المذ كور
 على الارض ميتا بسبب ذلك واخذته بعد موته والقاه في ترعة المرصفاو بية المملوءة
 بالماء الا ان به دومه التي كان لا بسماها وهو فقطان ابيض بغتة وجبة وهما لم ياخذ
 منه شيئا واقربان لرزق المتوفى المذ كور عنده نصف القرش المذ كورة وباق على ملكه
 لغاية تاريخه وجد باقى دعوى المدعيتين المذ كورتين جدا كليا فطلبت البيينة من
 المدعيتين لا ثبات ذلك فحجزتا عن اقامتهما عجزا كليا فتوجه اليه الشرعية على المدعى
 عليه حاشية ان لليت المذ كور اختا شقيقة ذهل لها دخل وحق في هذه الدعوى
 أم لا حيث كان هناك حمل فالمرجوا الافادة عن الحكم الشرعى فيما ذكر (اجاب)
 بالاطلاع على هذه المرافعة الموضوعة باطنه تبين منها بضميمة الحاشية التي بها ان
 المقتول له زوجة حامل منه وام واخت شقيقة والدعوى بالقتل العمد صدرت من
 الزوجة والام لعدم تحقق ميراث الاخت الشقيقة للقول لاحتمال انفصال الحمل
 المذ كور ذكرا فلا ترث ولم تصرح الزوجة والام بطلب القصاص من المدعى عليه
 القتل المذ كور فيستفسر من الزوجة والام هما يطالبانه فان صرحتا بطلب القصاص
 لا يحكم به الا ان لاحتمال انفصال الحمل المذ كور اننى فتدخل الاخت الشقيقة في
 ميراثه ويشترط لاستيفاء القصاص والحكم به طلبها ايضا مع الزوجة والام لوجودها
 وارثه وهى بالغة وشرط استيفاء القصاص طلب جميع الورثة البالغ وان انفصل
 الحمل ذكرا لا تدخل الاخت في الميراث ويحكم حين ذاك بالقصاص بطلب الزوجة
 والام فقط ولا ينتظر بلوغ الحمل الذكرا بعد انفصاله لانهم صرحوا بان لا كبار القود قبل

كبير الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبيا من الصغير واما الورثة الكبار فيشترط طلب
 جميعهم وههنا الاخت غير محقق ميراثها ولا يثبت حلقها الا بانفصال الحمل المذكور
 واما اذا وقع صلح بين المدعي عليه وبين الام والزوجة على مال فانه يقضى على المدعي
 عليه الا ان يقع الصلح عليه و يوقف نصيب الحمل من الدية بفرض كونه ذكر الى
 اقصاه فان كان ذكر يحكم له بنصيبه من الدية وان كان انثى يحكم بذلك النصيب من
 الدية للانثى والاخت يحق نصف الدية لابنت والباقي من الموقوف للاخت الشقيقة
 لانها تصير عصبية بالبنات والموقوف المذكور مقدار سبعة عشر قيراطا من الدية والله
 تعالى اعلم (سئل) من المعية باغادة بتاريخ ٣ راسنة ٧٨ عن اعلام محرر من قاضي
 ولاية كردفان مؤرخ ٢٦ سنة ٧٨ صورته قد حضر كل من المذكور - حضرة ابراهيم افندي
 قائم مقام وكيل المديرية والوكيل عن عزة محمد بك راسخ مدير كردفان وحضر محضوره
 عبد الباقي ولد سليمان من اهالي حلة غلة بقسم الطيارة المدعي عليه بقتل العسكري
 موشلي احمد بن علي من عساكر عرضي الخيالة بالمديرية حيث ثبت لدينابا البينة العادلة
 المزكاة سرا وعلنا ان العسكري موشلي المذكور لا وارث ولا قريب له مطلقا سوى بيت
 المال وان الامر فيه لولي النعم افندينا الاعظم ادام الله اجله والوكيل عن الجنب العالي
 هو حضرة المدير وحيث ان عزته بالمرور فالامر لو كيله فادعي حضرة القائم مقام وكيل
 المديرية المذكور - على خصمه الحاضر معه بمجلس الدعوى عبد الباقي ولد سليمان
 المزبور ان عبد الباقي هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي المذكور
 وطعنه بسكين على بطنه من جهة اليمين وذلك الطعن عهدا عدوا وانا ومات العسكري
 من طعن عبد الباقي له وانه من وقت الطعن لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من
 يوم الطعن وذلك بسبب ان العسكري المذكور وشيخ الحلة كانا احالا جل خلاص
 المغرم المجهول على الاهالي ووجدنا عبد الباقي المذكور وطابا منه ضامنا حتى يدفع
 المغرم الذي عليه فلم يجد ضامنا ثقة فلا كان منه الا طعن العسكري بالسكين وذلك نهار
 ١١ ن سنة ٧٧ بحلة القبود بقسم الطيارة وان الطعن حصل منه في يوم الاحد عند
 الضحى ويطلب القصاص من عبد الباقي المذكور في قتله للعسكري موشلي احمد بن علي
 المزبور بالوجه الشرعي سئل المدعي عليه عبد الباقي المذكور جوابا عن ذلك فاجاب
 بالانكار اى بانكار القتل وجمده بخدا كليا اى انه ما قتل المذكور ولم يعلم من الذي
 قتله فعندها كاف المدعي البينة العادلة التي تشهد له على طبق دعواه فقاب وحضر
 واحضر كلاما من الشيخ محمد ولد كباشي ولد محمد بن الجسامي الحيدوي القاطن بحلة
 البنية بقسم التيارة ومحمد ولد فرج ولد محمد الجامي الطريفي القاطن بحلة البنية بقسم
 التيارة ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بقرده بحضور المدعي عليه وقال
 اشهد ان عبد الباقي ولد سليمان هذا الحاضر تعدى على العسكري موشلي احمد بن علي

المذكور وطعن به بسكين على بطنه من جهة اليمن وذلك الطعن عمدا وعدوانا ومات
العسكري من طعن عبد الباقي له وانه لازم القراش الى ان مات ثالث يوم من يوم
الطعن وذلك بسبب ان العسكري المزبور وشيخ الحلة كانا راحا لاجل خلاص المغرم
المعمول على الاهالي ووجدوا عبد الباقي هذا المحاضر بالهلاس وطلبامنه ضامنا ثقة الى
ان يدفع ما عليه من المغرم فلم يجد ضامنا ثقة فسا كان منه الاطعن العسكري بالسكين
وذلك نهار ١١ من سنة ٧٧ بحلة القبور بقسم التيارة وان الطعن منه وقع في يوم الاحد
عند الضحى فلما شهدا هكذا سئل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهما فجهز عنه
فطلب من المدعي تزكيةهما فاحضر كلامن الفقيه عبد الله ولد الزين ولد اسمعيل
الحج علي القاطن بحلة البقيسة بقسم التيارة والبشير ولد محمد ولد حسن الحج علي القاطن
بحلة البنية بالقسم المذكور ايضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده قائلا
اشهد ان كلامن الشاهدين المذكورين وهما الشيخ محمد ولد كباشي ومحمد ولد فرج
عبدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما وباحوالهما معا مشرعة وديانة وامانة
وهكذا ذكرنا كمال الديننا سر او قبلت شهادتهما ما شرعوا به وجب ذلك ثبت لدينا قتل
عبد الباقي ولد سليمان للعسكري موشلي احمد بن علي المزبور على الوجه المستطور
وحكمت بذلك وانه يقتل قصاصا في دم العسكري المذكور صار ذلك كله بشهادة
الفقيه عباس مفتي المديرية والفقيه الزين بن الفقيه عبد الله ومختار بن الفقيه عبد الله
والفقيه عثمان سراج النور والحاج محمد وغيرهم وكفى بالله شهيدا في ٦ من سنة ٧٨
(اجاب) الافادة عن ذلك ان صحة الدعوى والخصومة يقتل موشلي احمد المذكور الذي
قتل ولا ولي له على ما في هذا الاعلام متوقف على توكيل ولي الامر بالمديرية في الدعوى
بقتل من قتل ولا ولي له والخصومة بذلك على وجه صحيح شرعا مع القاتل وكون وكيل
المديرية يقوم مقامه في الدعوى بذلك عند غيبته او التفويض الى المدير في كونه
يوكل من شاء وكونه وكيل المديرية في ذلك فاذا كان الامر كذلك وادعى وكيل
المديرية على المدعي عليه بالقتل العمدة وجد استيفاء ما يلزم وطلب القصاص وانكره
المدعي عليه واثبتته بالبينات العادلة المزكاة مر او علنا وثبت موته عن جهة بيت
المال بلا وارث اصلا لا بمجرد ما هو مذكور في هذا الاعلام لقصوره وصح الخصومة
ويثبت القتل لكن لا يستوفيه وكيل المديرية ولا المدير نفسه اذ التوكيل لا يجري
في استيفاء القصاص لاحتمال عدم اجراء القصاص من ولي الامر الموكل بالجرء الصالح
في هذه الحادثة على مقدار الدية مع القاتل فيقتضي النظر اولا في شأن التوكيل فان
كان محققا وثبت القتل العمدة شرعا يكون لولي الامر اما القصاص او الصلح على مقدار
الدية وان لم يكن محققا يقتضي توكيل ولي الامر لشخص في الخصومة في هذه الحادثة
واستئناف الدعوى والشهادة على وجه صحيح وما يتم يجري فيه ما تقدم ايضا بعد

١٢٧٨

٧

النبوت والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب من الجمعية السنوية مؤرخ في ٢٦ راسنة ١٢٧٨
 شرحا على خطاب وراثة من مديرية القليوبية تاريخه ٢٢ راسنة ٧٨ بخصوص حادثة
 ومعهما اعلام شرعي من قاضي مديرية القليوبية مؤرخ في ٢٠ راسنة ١٢٧٨ مضمونه
 هو انه بدويان مديرية القليوبية بمحض كل من فخر قضاة الاسلام العالم الفاضل الشيخ
 شحاتة اسمعيل قاضي ولاية بلبيس الآن والعلامة الفاضلة امام الشيخ احمد المتزجي
 الطرابلسي الحنفي مفتي مديرية القليوبية حالاً ومن سياتي ادعى كل من الحرمة
 جيمانه بنت المعلم رزق شاكره ابن المتوفى يوسف شاكره من طوخ الملقى قليوبية زوجة
 رزق مينا النصراني الاتي ذكره فيه والحرمة هندية بنت المتوفى عطية زهير الذي
 والده رزق مينا النصراني الاتي ذكره فيه والمعلم داود سليمان عم رزق النصراني
 الاتي ذكره فيه أيضاً شقيق والده ابن المتوفى سليمان بن داود النصراني الكبير
 كلاهما من السفينة بالولاية المذكورة الثابت معرفتهم بشهادة الحاج مصطفى
 بحيري ابن المرحوم الشيخ علي بحيري والمكرم الحاج سليمان شعبان ابن المرحوم محمد
 والمكرم محمد عبد الله سادى رجب الجميعة من السفينة المذكورة على المكرم هاشم
 حشيش الحاضر بالجلس ابن المرحوم محمد من مرصفا قليوبية الثابت معرفته بشهادة
 من ذكر بان فيما قبل تاريخه كان رزق مينا النصراني المودع وبنده كره ابن الميت مينا
 ابن سليمان بن داود النصراني الكبير المذكور اذ لا مستخدماً بطرف احمداني
 حشيش بناحية مرصفا المذكور كورة سايقا وله عند المدعي عايشة نصف فرس شركة وباعة
 النصف المذكور بخمسة مائة قرش وسر جابا ثنتين وخمسين قرشا جلدة ذلك سبع مائة
 وخمسون قرشا واخذ منه من اصل ذلك حجارا باربع مائة وخمسين قرشا والباقي له عند
 المدعي عليه لغاية تاريخه ثلثمائة قرش وفي يوم الخميس الموافق ٢٢ من سنة ٢٧٨
 بعد المغرب كان رزق المذكور كورة كباء على الحجار المذكور ومعه كيس قطني داخله
 ثلثمائة قرش نقدية وخاتم ذهب قيمته مائة قرش ولا يصح قفطانا قطني واجبة جوخ
 زيتي وشالاشا وطربوشا جديد او قد عيى بداخل بعضها او خرا ما عجيبا تقليد الكشمير
 ودقية صوف مصبوغة قيمته ذلك الف وخمسون قرشا وما رايا الطريق بين مرصفا وكفر
 الشيخ ابراهيم قليوبية قريبا من جمنينة هاشم المدعي عليه المذكور وباراضي مرصفا
 المذكورة فتعدى المدعي عليه وقصد رزقا المذكور واطلق فيه بارودة ملوثة رش رصاص
 عامدا فاصابه وجرحه ووقع من فوق الحجار على الارض ميتا بسبب ذلك عن زوجته
 جيمانه الحامل منه وعن والدته هندية المذكورة بن فقط ثم من منذ ستة ايام تقدمت
 هـ الى تاريخه وذهبت الزوجة المذكورة حملها وولدا وسمته رزقا ومكث ثلاثة ايام حيا
 ومات منذ ثلاثة ايام عن والدته جيمانه المذكورة وعن عم ابيه الشقيق داود سليمان
 المذكور فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي لهم في ذلك وان المدعي عليه بعدما اطلق
 فيه البارودة المذكورة ومات بسبب ذلك اخذه المدعي عليه ورماه بعد موته في مصرف

المياه الكائن بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم المذ كورو واخذ منه المبلغ المرقوم والملبوسات والمجسار المذ كورة اعلاه كل ذلك بنه - يروجه شرعي ويطلب المدعون المذ كورون اثبات ذلك على المدعي عليه واخذ النقدية والقيم المذ كورة منه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي وسماع ذلك حسب الخطا ب الوارد من المديرية بتاريخ ١٩ راسنة ٢٧٨ بسماع ذلك وتحرير الاعلام الشرعي ويسالون سؤاله عن ذلك وسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالا عتراف بصحة نسب المدعين المذ كورين على الوجه المستطورو بوضع الزوجة المحمل المذ كورو بموته ايضا هن ذكر لا غير وبانه في ليلة الخميس المذ كوربه - دالمغر ب كان رزق مينا المذ كوردا كبا على حماره ومارا بالطريق الكائن بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم باراضى مرصه قال المذ كورة قريبان جنيتمه فقصد المدعي عليه المذ كور رزقا المرقوم واطلق فيه بارودة مملوءة رش رصاص صغير عامدا فاصابه ووقع من فوق الحمار المذ كور على الارض ميتا بسبب ذلك واخذ به بعد موته والقياه في ترعة المرصه - قفاو ية المملوءة ماء الا ان الكائنة بين مرصه - قفاو كقر الشيخ ابراهيم المذ كوربه دومه التي كان لابسه اوهو فقطان ابيض بفتة وجبة جوخ وعمامة وكذا فتق بطن الحمار المذ كور به سلاح مطواة والقياه في الترعة المذ كورة وان قيمة المجسار والملبوسات المذ كورة خمسة مائة وخمسون قرشا وان الحمار له - على ذلك ان رزقا المذ كور كان ساعيا في الفساد بين المدعي عليه واقاربته ولم يباخ - ذمن الاشياء المدعي بها المذ كورة شيئا واقربان لرزق المتوفى عنده نصف الفرس المذ كورة وباق على ملكه ان غاية تاريخه وجد - باقي دهمي المدعين جدا كليا فطلبت اليدنة من المدعين المذ كورين لا ثبات الاعيان المذ كورة اعلاه - على المدعي عليه فحجزوا عن اقامتها عجزا كليا فتوجه اليه الشرعية على المدعي عليه فامتثل وحلفه بالاحاس بطلب المدعين المذ كورين ثم عرض على المدعين المذ كورين العفو واخذهم الدية الشرعية فلم يرضوا بذلك وصعدوا على طلبهم قتل المدعي عليه قصاصا بالوجه الشرعي ولم يبد المدعي عليه شبهة في قتله رزقا المذ كور به مقتضى ذلك ثبت القصاص على المدعي عليه المذ كور وان اللازم عليه - شرعا تسليم نصف الفرس المذ كورة وقيم الاعيان المستهلكة المقر بها المذ كورة واقع ذلك بحضرة المكرم محمد افندي حسن كاتب مديرية القليوبية الا ان ابن المرحوم حسن من الرقا فريقي والشيخ سلامة محمد حجة من بنها قليوبية ومن ذكر اعلامه في الح - كم في ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على الاعلام المذ كور من قاضي قليوب بتاريخ ٢ راسنة ٢٧٨ فوجد المذ كورابه ان المدعي عليه مقرر بنسب وورثة المقتول المدعين المنحصر ارضه فيهم كما هو مبين بدعواهم المذ كورة به وبانه قتل مورثهم قتلهم ايتروا عليه القصاص حيث كان المقتول ذميا كما هو مذ كور بالاعلام وان الورثة اختاروا ان يقتصوا منه والاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع فيعامل بموجبه ومع ذلك في الاعلام

المدعى كور قصور وعدم استيفاء في الدعوى من حيث عدم بيان نسب المدعى المقول
 الشقيق بياناً معتبراً اذ لم يذكر في الدعوى أم الاخوين الشقيقين ولا نسبها أو شهرتها ولا
 نسب الجدا أو شهرته ولم يصادف الحكم أيضاً في تضمين المدعى عليه قيم الاعيان المدعى كور
 انها مستهلكة المقر بها اذ لم يتضح من الاعلام ما يوجب استهلاك تلك الاعيان سوى
 الحمار ولم تعلم قيمته على الخصوص ومع ذلك لا مدخل لعدم هذا الاستيفاء في مادة القتل
 فظهر الاقرار المدعى عليه بالنسب والقتل العمدا اذ لم يوجد هناك مانع ومن جملة الموانع
 في هذه الحادثة ما أشار اليه حضرة مدير القليوبية في خطابه المؤرخ في ٢٢ راسنة ٧٨
 من أن المدعى عليه وبعض اشخاصه وهو ابان المقتول كان أسلم وارتد الى دينه فاذا
 كان ذلك محققاً بوجه شرعي وكان قتل المدعى عليه اياه في حال رده عن دين الاسلام
 لا يترتب على قتله قصاص ولا دية لانه في هذه الحالة مباح الدم غير ان القاتل يؤدب
 لقتله اياه قبل عرض الاسلام عليه ويتوقف ذلك على صدور الدعوى من قاتله بذلك
 في اثناء الخصومة فظهر السكون منه من باب الدفع ولم يظهر من أوراق هذه القضية ان المدعى
 عليه ذكر ذلك قبل الحكم عليه فيوقف على صدور الاذن من ولي الامر للقاضي بمساع
 ذلك الدفع من المدعى عليه فان اثبت بالبينات العادلة مثلاً وقوعه القصاص والايقتص
 منه والله تعالى أعلم (مثل) بخطاب واردم من المعية السنية مؤرخ في ١٢ راسنة ٧٨
 شرعاً على خطاب واردم للمعية المشار اليها من حضرة مدير جرجا مؤرخ في غاية ص سنة ٧٨
 ومعهما اعلام شرعي بخصوص حادثة مضمونه بمجلس قضايا مديرية جرجا بحضور حضرة
 وكيل مديرية جرجا وحضرات الاهضاء ومفتي الجباس وقاضي أفندي ولاية طهطا
 الواضح اسمه وختمه اعلاه حضر الرجل العاقل مطرود بن حسين عامر وزوجته المرأة أم
 حسن بنت بخت عبد الحميد وحضر بحضورهما غيرهما المستوى معهما بمجلس
 الدعوى الرجل العاقل محمد بن شهابه أبي راس الجميع من السكوم الاصفى بقسم
 طهطا فادعى الرجل مطرود وزوجته المدعى كوران على غيرهما محمد بن المدعى كور بانه في
 يوم الاربعاء ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٧ كان راكباً فرسه فوطئت بفتها آمنه التي سنها
 أربع سنين بيد فرسه في صدغها الايسر فكسر العظم واسال الدم وفي خاصرتها اليسرى
 وماتت لوقتها عن ابويها المدعى كور بن من غير شريلك من ذلك الوطء الصادر من فرس
 محمد بن الراكب عليها خطا بغير قصد منه لها في طريق بلدهم المدعى كورة الخاصة بها
 ويطالبانه بما يترتب عليه في ذلك شرعاً وطلباً سواء له في ذلك أو لئلا يوتها ما للبدن
 المدعى كورة وانحصار أدلتها فيهما شرعاً في وجهه بعد دعوى شرعية بشهادة كل من الرجل
 مسعود عطيقي والرجل خليل يوسف من الناحية وتزكيتهم ما بشهادة كل من الرجل على
 شهادة والرجل حسن عجم من الناحية التزكية الشرعية وسئل محمد بن المدعى عليه
 المدعى كور عن دعوى فرعية المدعى كورين فاجاب بانه كان راكباً فرسه فاقطع السرع

من يده بخرت فرسه وججت به ولم يقدّر على ردها فوطئت البنت المذ كورة فساتت
بسبب ذلك عن وادتها المذ كورين بغير شر يك بدون قصد منه بل وقع ذلك قهرًا عنه
فمثل والداه عن جرح الفرس به وعجزه عن منعه لما فانه كرا جرح فرسه وعجزه عن
ردها فطلبت من محمد بن البينة التي تشهد له بما ادعى به من الجرح والجرح عن الرد
فذكر ان لا بينة له بذلك فترقت له اليمين الشرعية على والدي البنت المذ كورة فامتنع
للحلف فلغناهما ما اليمين التي رعية بطلب محمد بن المذ كور فموجب ذلك حكمنا
عليه بالدية التي قدرها خمسة آلاف درهم من الفضة المقدرة بسبعة آلاف قرش
وخمسة قرش وستة واربعين درهما وخمسة وثلاثين فضة عملة صاغية دفعها له من ماله
مقسطة على ثلاث سنين من وقت القضاء كل سنة ثلثها هذا ما صار في الحكم (اجاب)
ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم موافق شرعًا والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
المعية السنية مؤرخ في ٢١ ر سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب واردمن للمعية المشار اليها من
حضرة مذيقر قناواسنا مؤرخ في ٢٦ ص سنة ١٢٧٨ ومعهما نتيجة بخصوص حادثة
واعلام شرعي من المديرية المذ كورة مضمونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية بحضور
حضرة الناظر والمفتي المعين به والاعضاء من المعاوين والعمد حضرت المرأة زينب
بنت أبي بكر بن معوض من ناحية الكلع بنت المرأة عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد
وحضرت أيضا اختها حليلة القاصرة المروقة لعائشة المذ كورة من أبي بكر المذ كور
فاقام حضرة مولانا المحاكم الشرعي زينب المذ كورة فقيمة على اختها شقيقة حليلة
القاصرة الحاضرة بالمجلس المذ كورة في الخصامة والدعوى فقاطعهما ووجدوا ولي ووصى
لمسا بشهادة الشاهدين الاتي ذكرهما وحضرت أيضا المرأة أم حسين بنت عبد الله
ابن عبد الجواد شقيقة المرأة عائشة المتوفاة المذ كورة الثابت ما ذكره من ورثة المرأة
عائشة بنت عبد الله بن عبد الجواد المذ كورة ولا وارث لها غيرهن في وجه المدعى عليه
الاتي ذكره ضمن دعوى صحبة شهادة كل من زيدان محمد عبد الجواد ومحمد اسمعيل
حسان من الناحية وحضر بحضورهما الرجل سعيد عيسى مرتجي من جزيرة دومارية
التابعة للكلع وادعت كل من المرأة زينب بنت أبي بكر عن نفسها وبالقيام عن
شقيقة حليلة القاصرة والمرأة أم حسين بنت عبد الله المذ كورة في الرجل سعيد
عيسى المذ كور بان له نخلة ملكه كائنة بالكرم السكاثن بالجيزة المذ كورة بجواد
المسجد السكاثن بها قريبة من منزل عائشة المذ كورة واراد سعيد المذ كورة قطعها
وقبل شر وعه في قطعها نادى هو بنفسه باعلى صوته بالتدبير وتباعدا الناس عنها واسمع
جميع من يقر بها حتى المتوفاة أيضا وشرع يقطعها بغايس من حديد بنفسه فسقطت
النخلة المذ كورة بفعله أمام بيت عائشة المذ كورة وكانت اذ ذاك جالسة بالهل المذ كور
المملوك لها فاصابها جرح يدها في حال سقوطها خطا بدون قصد من مالكيها المذ كور

ربيع الثاني

سنة

قامت عائشة مودة المدعيتين المذكورتين والقاصرة من وقتها بسبب ما ذكره ذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٨ محرم سنة ١٢٧٨ ويطالبان الرجل سعيد الله كور بما يترتب لمن قبله شرعا ويسالانه جوابه عن ذلك سئل سعيد المدعي عليه المذكور جوابا عن ذلك فاجاب بالنكار لدعوى المدعيتين المذكورتين فطلب منهما اثبات دعواهما بالبرهان الشرعي فاحضرتا كلا من منصور داود ودرهضان والرجل محمد اسمعيل حسان كلاهما من الناحية وشهدا بعد ان استشهدا بلفظ أشهد في وجه المدعي عليه المذكور بطبق دعوى المدعيتين المذكورتين لفظا ومعنى ولم يكون الشاهدين المذكورين لاملأ للمدعى الحارة التي ماتت فيها المتوفاة ولا مسكن لهما فيها ولم يطعن فيهما الخصم بغير شرعي ومن بعد الاعذار له في شهادتهما صارت تركيتهما ما مر انهما عاينا بهادة كل من الرجل على ابن بكر معوض من اسكلج وزيدان حرم من الناحية أيضا اقتضى الوجه الشرعي ثبوت ذلك وان تكون دية المرأة عائشة بنت عبد الله المتوفاة المذكورة على سعيد عيسى وعاقلته مؤجلة في ثلاث سنين وقدرها من الفضة خمسة آلاف درهم - تكون دية المرأة على النصف من دية الرجل بمقتضى النصوص عليه وهي باعتبار الفضة كما ذكرنا من القروش الديوانية الصاغ سبعة آلاف قرش وخمسمائة وستة واربعمائة قرشا وخمسة وثلاثين فضة حسبما اعتبر ذلك باقادة مجلس الاحكام سابقا به حكم على المدعي عليه للورثة المذكورين فعند ذلك قد سأل كل من المرأة زينب بنت أبي بكر والمرأة أم حسين بنت عبد الله عبد الجواد المذكورين المدعيتين سعيدا المدعي عليه المذكور فيما خصهما من الدية المذكورة وهو الثلثان واربعا ثلثته من ذلك وأما الثلث الباقي وهو استحقاق حليلة بنت أبي بكر القاصرة فقد حكم على سعيد المذكور وعلى عاقلته به مؤجلا بالاجل المذكور كما هو مقتضى الشرع ومقداره ألف وخمسمائة وخمسة عشر قرشا وخمسة وعشرون فضة هلة ديوانية صاغا وعند تخصيصه باقتضاء الاجال كل سنة ثلث المبلغ المرقوم يصير تسليمه الى من يقام وصيا شرعيا على البنت حليلة المذكورة للحفظ والاتفاق عليهم هذه الحاجة وتحريم هذا الاعلام بما ذكرنا الحكم (اجاب) صار الاطلاع على هذا الاعلام فوجدنا نضعه من الحكم موافقا والله تعالى اعلم (سئل) من الجمعية السنوية عن اعلام محرر من قاضي دمياط بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧٨ مضمونه بين يدي مولانا افندي الحماكم الشرعي الواضع ختمه أعلاه دام علاه بديوان المحافظة امام عزتو محافظ دمياط في ثاني شهر تاريخه أدناه بحضرة مولانا فير العلماء العاملين عمدة الفضلاء المحققين الشيخ علي علايلي خفاجي شيخ الاسلام بالثغر المذكور ومولانا العلامة السيد محمد عبد المولى أبي الفوز مفتي الحنفية بالثغر والعلامة العمدة الشيخ عبد الوهاب الحماهمي والعمدة الشيخ محمد القبانى والعلامة العمدة الشيخ حسن عبد الرزاق والعلامة العمدة الشيخ عبد الرحمن أبي الحسن بعد أن توفي

عبد الفتاح محمد ابن المرحوم أحمد - دهر الكبير السماك الى رحمة الله تعالى من قبل
تاريخه بطنيد تاوانحه مرارته الشرعي في والدته المرأة غنا بنت المرحوم الشيخ محمد
السنديلي وفي أخته لاه المذ كوردة هي زينب القاصرة من زوجها الآن أحمد دهر
السماك ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير وفي أشقائه الخمسة هم محمد وأحمد وعلي
القاصرون وفطومة المرأة والسيدة البكر البالقطنان انحصارا شرعيا بمفردهم من غير
ميراث لهم في ذلك ولا حاجب ادعى أحمد دهر والمرأة غنا وبنتها فطومة والسيدة
المذ كوردة والقائمة كل من فطومة والسيدة عن نفسها خاصة والقائم أحمد دهر بالولاية
على بقية زينب القاصرة المذ كوردة والقائمة غنا عن نفسها وبوصايتها على أولادها
القاصرين المذ كوردة الوصاية الشرعية في يوم تاريخه من قبل مولانا أفندي المشار
اليه الثابت معرفة النسوة المذ كوردة بشهادة أحمد دهر ابن المرحوم الحاج حسن دهر
ومحمد دهر ابن المرحوم الحاج أحمد دهر الصغير المذ كوردة أعلاه ثبوتاً شرعياً على صبح
شواش الشاب البالغ ابن محمد شواش السماك بان المدعي عليه كان مع عبد الفتاح
المذ كوردة داخل أودة من جملة منزل أحمد المشد بطنيد تاوانحه سكناً محمد شواش المذ كور
مع صبح وعبد الفتاح المذ كوردة وان صبحا تعدى على عبد الفتاح المذ كوردة وأخذ
فرداً بغيره تعاقى محمد شواش كان بالأودة المذ كوردة وأفرغه في عبد الفتاح المذ كوردة وأنه
مات بسبب ذلك وان صبحا المذ كوردة في الأودة حال القتل مع القتل ونخرج منها
وعبد الفتاح وجده مقتولا فيها وأنه هو الذي قتله بذلك ويطالبونه بحقوقهم في ذلك
بالطريق الشرعي سئل من المدعي عليه عن ذلك فأجاب بالانكار ولذلك وان عبد الفتاح
هو الذي قتل نفسه في الأودة بالفرد الطبخة الذي كان فيها تعاقى والده محمد شواش
المذ كوردة فاتهم جميعاً كانوا في القهوة بطنيد تاوانحه فأنكر جرح عود والده محمد شواش فإرسل
عبد الفتاح يحضر له جراح الأودة وأخبره ان الجراحة في المخرج بداخل الأودة فتوجه
لذلك فلما استبطأ أرسل صبحا المذ كوردة خلفه يستجمله فتوجه الى المنزل ودخل الأودة
فوجد عبد الفتاح فتح المخرج وأخرج منه الفرد الطبخة يقلب فيه واذا بالفرد انطلق
فيه فاصابه ومات بذلك فإسرع بالاحضار لوالده يخبره فحجزته المرأة الساكنة بالمنزل
فطالب من المدعين بيعة شرعية تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانه لا بيعة عندهم بالثغر
واخذوا مهلة خمسة عشر يوماً حتى يتوجهوا الى طنيد تاوانحه للبحث على البيعة هناك
قاموا لوائح في سابع عشر شهر تاريخه صار احضار المدعين والمدعي عليه يدوان
الحافظة امام سعادة المحافظ بين يدي مولانا أفندي المشار اليه بحضرة مولانا شيخ
الاسلام بالانقر المشار اليه اعلام و حضرة مولانا مفتي أفندي ومحمد العزوف بن حمودة
العزوف والحسين الداخني ابن يدوي الزهار وطلب من المدعين المذ كوردة احضار
البيعة الشرعية التي تشهد لهم طبق دعواهم فأجابوا بانهم لم يجدوا بيعة تشهد لهم طبق

دعواهم وانهم عاجزون عن اثبات ذلك بالبينة الشرعية بحجزة شرعية فينبذت وجه اليمين
 الشرعية على المدعى عليه فلم يرض المدعون تحليفه ثم سئل حضرة مولانا المفتي المتأثر
 اليه عن ذلك فأجاب على المذاكرة المحررة في شأن ذلك بقوله الحمد لله انه بسامع دعوى
 اولياء المقتول ان الذي قتل المتوفى هو المدعى عليه لانه كان معه في الدار التي كان
 ساكن فيها والداهما في بيت منها ولا ثالث معهما ووجد احدهما مقتولا فالذي قتله هو
 صاحبه الذي معه وهو لا يقتل نفسه فالحكم في ذلك ان هذه الدعوى ليست من باب
 القسامة لانه حيث وجد مقتولا ولا يعلم قاتله وادعى اولياء المقتول القتل على واحد
 معين ليس من اهل الدار التي وجد مقتولا فيها ولا من اهل محلتها بل على واحد من
 غيرهم بانه هو القاتل فعملهم اثبات ذلك بالبينة وإذا عجزوا عنها فاليمين على المدعى
 عليه فان ابوا تحليفه منعوا عن معارضته وقولهم رجلين بلا ثالث وجد احدهما مقتولا
 ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لهما فعدمه لا يضمن للشك في مثله قالوا ان قول
 محمد أقوى مدركا اذ يقتله غير الثاني وحيث وجدت الدعوى عليه بانه قتله هو فمدار
 الحكم على البينة واليمين لا على القسامة وحكمها والحال ما ذكر والله اعلم بحقيقة الحال
 فبمقتضى ذلك صاروا ممنوعين من معارضة المدعى عليه في ذلك ما لم يحضر وابينة شرعية
 بدعواهم فالحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد الحكم الموضح به جاريا
 على احد قولين في المسئلة مخرجهما في المذهب وهو قول محمد بعدم وجوب شيء على من
 وجد مع القاتل في البيت بلا ثالث عند عدم الثبوت والقول الاخر وجوب الدية على
 من وجد مع القاتل وهو قول ابي يوسف واختاره هذا القول ارباب المتون بتقديمهم له
 وعليه اقتصر في متن تنوير الابصار ولم يصرحوا بارجحية قول محمد ومن قدم ذكر قول ابي
 يوسف صاحب متن ملتقى البحر حيث قال ولوان رجلين كانا في بيت واحد فوجد
 احدهما مذبحا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لهما فعدمه لا يضمن له اول متنه انه
 صرح بذكر الخلاف بين ائمتنا و قدم ما هو الاربع قال شارحه اى المختار لاقتوى واخر غيره
 الا ان يقيده ولم يقيده قول محمد بما يفيد اتر جميع وكذا صاحب الهداية قدم قول ابي يوسف
 واخر دليله على دليل قول محمد وطريقة صاحب الهداية انه يؤخر دليل القول الاربع كما
 هو معلوم فهذا كله يدل على ارجحية قول ابي يوسف القائل بضمان الدية في مثل هذه
 الحادثة وأما ما ذكره حضرة مفتي نعرديا من قوله قالوا ان قول محمد أقوى مدركا اذ
 قديقه غير الثاني واثيرا ما وقع فقد افاده في رد المختار على الدرنة لاعن خير الدين الرمل
 في باب القسامة بقوله وعندى أن قول محمد أقوى مدركا وهذا لا يقتضى ارجحيته على
 قول ابي يوسف سيما أن العلامة المحبر الرمل ليس من ارباب الترجيح في المذهب فلا
 يعارض ترجيح ارباب المتون لسكن ارجحية قول ابي يوسف لا تفيد مدعاه مقابله ولم
 نقف على التصریح بضغفه وحيث وقع الحكم على مقتضاه فلا يجوز بعدم صحته ولا نقول

به طلائه بعده - دوره لانه اذا وقعت حادثة اخرى فالذي ينبغي ان الحكم فيها يكون
 على قول ابي يوسف والله تعالى اعلم (س - ثل) من المعية في ٢٨ سنة ١٢٧٨ عن
 اعلام شرعي محرر من قاضي الفيوم مؤرخ في ١٨ ربيع الاول سنة ٢٧٨ مضمونه انه
 في ٢ ص سنة ١٢٧٨ بديوان المديرية امام حضرة حسن افندي وكيل مديرية
 الفيوم وحضرة عثمان افندي ناظر قلم الدعاوى بمجلس المديرية المذكورة والمكرم
 فائد الخولي العجاوي من عمد مجلس دعاوى المديرية وبحضرة المكرم حسن افندي عبد
 المتعال الشهير بسابقة من اهالي مدينة الفيوم والمكرم مصطفى بن محمد محرم من اهالي
 منشاة عبد الله فيوم والمكرم رشوان ابن الحاج سكران العدوي من اهالي ناحية
 الاعلام فيوم به - دان ثبت وفاة المرحوم سليمان القاصر عن درجة البلوغ ابن
 المكرم عوض بن علي الجبالي من اهالي ناحية مطر طارش فيوم وانحصار ارثه
 الشرعي في والده عوض المذكور والدة عقبية بذت عبد المتعال عراق من الناحية
 المذكورة المحاضر بن هذا المجلس من غير شريك لهما في ذلك في وجه المدعي عليه الاتي
 ذكره ادناه به - بددعوى صحيحة بشهادة المكرم اسمعيل بن دياب اسمعيل والمكرم
 جمعة بن دياب موسى كلاهما من اهالي الناحية المذكورة اعلاه المذكورين بشهادة
 مصطفى بن محمد محرم ورشوان سكران المذكورين اعلاه واقامة الوالدة المذكورة
 والد المتوفى المذكور وكيل اعنها في اقامة الدعوى الاتي بيانها ادناه شفاها بالمجلس
 وكالة مفوضة وقيل الوالد المذكور ولو كالة منها بحضرة شهودة اهلاه ادعي عوض بن
 علي الجبالي والد المتوفى المذكور كور بطريق الاصل والو كالة على المكرم ابي زيد بن
 محمد عبد الرحمن هيموش من اهالي ناحية مطر طارش المذكور بان المدعي عليه قتل
 سليمان ولد المدعي خطا ليس به - دامن المدعي عليه المذكور بغير من بندقية معمرة
 ببارود ونوى تخرج النوى من العيار المذكور فصادف فلان سليمان ولدي الاسفل
 من الجهة اليسرى فاسال دمه وصادف العنق الايسر ونزل في جوفه ومات لوقته وكان
 ذلك في ٢٠ شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس بجوار منازل البلد من
 الجهة القبالية في فرج حسن السفلى من الناحية واريد اجراء ما يقتضيه الشرع في ذلك
 واسال سؤاله سئل المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت معرفته بشهادة شاهدي
 انحصار الارث المذكورين اعلاه فاجاب بان في يوم الخميس الموافق عشرين شهر
 ذي الحجة سنة ١٢٧٧ قبل غروب الشمس في فرج حسن السفلى المذكور بالناحية
 كان معي بندقية مائة وكنيت من جملة المتفرجين على الفرح المذكور فاردت ضرب
 البندقية في البحر يد المجهول على جبل فلم تخرج وفعلت ذلك ثلاث مرات ولم يخرج العيار
 المذكور من البندقية وفي المرة الرابعة اردت تصليح الصوانة التي بالرناد فخر السيد
 ابن محمد عبد القادر احد الخفرة بالناحية وشط الصوانة والبندقية بيدي فخرج من
 الصوانة نار سقطت على القالية فخرج العيار من البندقية وكان بها بارود ونوى تخرج

فصادف سليمان ولد المدعي في فكه الايسر وعنقه الايسر فنزل الى جوفه ومات بوقته
عن والديه المذكورين بلا شريك ولم يكن خروج العيسار المذكور من فكه وانما هو من
فعل السيد بن محمد عبد القادر المذكور فهو الذي قتل ولد المدعي وانما ا قتله وانكر ذلك
و بحده جدا كيا يحضره شهوده فطالب من عوض المدعي المذكور بيعة تشهد له طبق
دعواه فحضره المكرم الحاج ابراهيم محمد شراي والمكرم محمد رضى وان الهوى صا تى احضر
المكرم عبد الله بن شريف من اهل الى ناحية طاهمة من ولاية الجيزة والمكرم حسين بن
شافى الدهشورى المقيم بن ناحية مطر طارش في يوم وعترقا بانهم الميعاينا شيئا فطالب
من المدعي بيعة غير هذين الشخصين اكونهم الم يشهدا بشئ فعرّف بانه لم يكن عنده بيعة
تشهد له بذلك فطالب من عوض المدعي بيعة تشهد له على وجود ولد سليمان القاهر
المذكور مقتولا بجوار منازل الناحية من الجهة القبالية في عشرين شهر ذى الحجة سنة
١٢٧٧ قبل غروب الشمس ومصابا في فكه الايسر وفي عنقه الايسر وقول بجوفه
وسال منه الدم لانكار بعض اهل الناحية وجوده مقتولا بهذا الهل بهذه السكيفية المدعي
به فحضره الجنب المكرم موسى افندي باشمهندس مديريه القيوم والمكرم الشيخ على
ابراهيم السهاجى والمكرم الشيخ غريب بن محمد ناجى من جرد و فيوم بحضور حضرة عثمان
افندي ناظر قلم مجلس الدعاوى الموما اليه اعلاه احضر المدعي المذكور المكرم ابراهيم
ابن محمد البناء من اهل الى ناحية اهر يت فيوم والمكرم جمعة بن دياب موسى من اهل الى ونا
القسم المقيم وقتئذ بن ناحية مطر طارش المذكور وشهد كل منهما على انفراد في وجه
المدعي عليه المذكور بلفظ اشهد انهما عاينا سليمان القاهر من درجة البلوغ ابن
المكرم عوض بن على الجبالي من اهل الى ناحية مطر طارش مطروحا على الارض بجوار
منازل ناحية مطر طارش من الجهة القبالية وبه جرح في فكه الايسر مسائل منه الدم
وجرح ثان في عنقه من الجهة اليسرى وسائل منه الدم ايضا ووجد بين كتفه وعنقه مخروقا
وسائل منه دم خارج من جوفه وذلك كان في يوم الخميس عشرين ذى الحجة سنة ١٢٧٧
قبل غروب الشمس وهو مقتول لارواح فيه هذاما عاينه المذكوران وشهدا به وزكيا
وعدلا بشهادة المكرم محمود بن على السيليني من اهل الى ناحية السيليين المقيم بالسكفور
بناحية سيلة فيوم والمكرم الحاج رضوان بن على زيدان من اهل الى ناحية بني مجنون
فيوم فلما ثبت ذلك طلبت القسامة واختاروا الدالمقتول المذكور بطريق الاصاله
والو كالة من اهل الى الناحية نجسين رجلا يحلفون بانهم ما قتلوا ولده ولا يعلمون
الذى قتله وعدددهم فحضر واجيها بالجاس بحضوره شهوده وطلب الولي المذكور بطريق
الاصاله والو كالة تحليفهم فخلف كل منهم بلفظ والله الذي لا اله الا هو ما قتلت سليمان
القاهر ابن عوض الحاضر به هذا المجلس ابن على الجبالي من اهل الى ناحية مطر طارش
فيوم ولا اعلم له قاتلا فلما حلفوا الايمان المذكور وتمت القسامة ترتبت الدية على

اهل الناحية وحوالهم وقد رها عشرة آلاف درهم فضة تؤخذ منهم على ثلاث سنين
وحكم بذلك بالمجلس بحضور شهوده والمدعى عليه كاحدهم في الدية ولا يلتفت لقول
المدعى عليه بان الذي تسبب في قتل سليمان المذكور هو السيد بن محمد عبد القادر
لان المدعى عليه من اهالي الناحية ومنهم ولا تجوز شهادته على احد من اهالي
الناحية سيما ولم يتممه المدعى بذلك ولا جل الاعلام تحرره هذا ايضا فالحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من وجوب القسامة والدية على اهل
البلدة التي ثبت وجود القتل بالقراب من في مكان مباح بحيث يسمع الصوت منه
اخذ من التعجب بالجواري اذا كان الامر كذلك ولم يثبت القتل على احد صحيح موافق
لشرع حيث صدرت الدعوى على واحد من اهل البلدة المذكورة بالقتل وهذا اذا كانت
تلك البلدة صغيرة ليست ذات محلات كما هو الحال في قري الريف والله تعالى اعلم
(سئل) بكتاب واردم من المعية السنية في ٢ جاسنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضي جرجا
مؤرخ في ٩ رهنه ٧٨ بخصوص جادثة مضمونها بحضورنا مجلس قضايا مديريه جرجا الذي
حضره وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قدس سموت دعوى قتل
جادا الكريم حسين بن مدين العريني المنحصر ارثه في والده حسين بن مدين المذكور
والدته حورية بنت عبد التيس كلاهما من ناحية العتامنة بقسم طهطامن غير
شريك لهما في ذلك حسبما شهد بذلك في وجه المدعى عليه الاتي ذكره بعد دعوى
صحيحة المكرم فاضل بن عبد المتعال الخطيب بالناحية والرجل قاسم عبد الله من
الناحية ايضا وبعد حضور الرجل حسين والمرأة حورية والدي المتوفى المذكور
وحضور غيرهم ما المستوى معهما بمجلس الدعوى الرجل محمد محمد بن الملقب بالبحش
من الناحية ايضا ادعى عليه بانه تعدى وضرب مورثهما جادا الكريم المذكور وهذا
ببند قبيحة معصية برش من رصاص فاصابه في جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم
وكسر العظام واسال الدم ووصل الى المخ واخرج بعضه فأت لوقته بسبب ذلك ويطلب لانه
بما يترتب لهما قبله شرعا وطلب اسأله في ذلك سئل محمد محمد بن المدعى عليه المذكور
فاجاب بالانكار والجحود للقتل راسا فطلب من المدعين المذكورين بيعة شرعية
تشهد لهما طبق دعواهما فاحضرا كلا من الرجل شافعي بن سعيد والرجل محمد عوض
والرجل عطية حسن الجميع من الناحية المذكورة وشهد كل منهم على الانفراد بلفظ
اشهد بعد الطلب في وجه المدعى عليه محمد محمد بن المذكور بانه تعدى وضرب
جادا الكريم ابن المدعين المذكورين عمدا ببند قبيحة معصية برش من الرصاص فاصابه في
جبهته من الجانب الايمن فقطع اللحم وكسر العظام واسال الدم ووصل الى المخ واخرج
بعضه فأت لوقته بسبب ذلك عن والديه المذكورين بلا شريك فاعذر الى المشهود
عليه في شهادة الشهود المذكورين فلم يبدفهم معنا شرعيا ولا قاجليا وبعد
التفحص عن حال الشهود ذكرنا اسرارهم علنا بشهادة الشيخ فاضل بن عبد المتعال الخطيب

والرجل فرج عامر والرجل حسن بن حسن والرجل أحمد سيد الجميع من الناحية
 المذ كورة فعلى موجب ذلك ثبت قتل المدعى عليه للمتوفى المذ كور محمد داو يترتب فيه
 القصاص وحكمنا به على المدعى عليه المذ كور لوارثيه المذ كورين بطلبهما في المحكم
 (أجاب) حيث ثبت القتل العمد بالبينة المذ كاة بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعي فإنه
 يقتض من القاتل بطلب الاولياء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن
 المعية السنية في ٢ جاسنة ٢٧٨ ومعه مذكرة واعلام شرعي محرر من قاضي جرجان مؤرخ
 ٢٨ سنة ٧٨ مضمونه بحضور نايدوان المديرية بمجلس دعاوى مديرية جرجان لدى حضرة
 وكيلها وحضور حضرة مفتي المجلس وحضرات الاعضاء قد سمعت دعوى قتل
 عبد المتعال بن أحمد بن غويل من ناحية الربانية بقسم سوهاج المتوفى ومنه صرارته في
 زوجته المرأة أم أحمد بنت نائب حمد من الناحية المذ كورة وفي ابنيه القاصرين منها هما
 عيسى وعوض من غير شريك حسبما شهد بذلك الرجل عبد المغيث عوض مازن والرجل
 حسن سليمان حمودة كلاهما من الناحية المذ كورة بعد المرافعة الشرعية على المدعى
 عليه الا في ذكره ومتهم في قتله محمد سيد من ناحية صوامع بقسم سوهاج وحضر الرجل
 العاقل أبو ليلى أحمد غويل من أهالي ربانية الشرق بقسم سوهاج الوكيل الشرعي في
 الخصومة عن المرأة أم أحمد بنت نائب حمود زوجة المتوفى الثابت وكيله عنها شرافها
 باقي شفاها وبشهادة عبد المغيث عوض مازن والرجل حسن سليمان حمودة العارفين
 لها حلية ونسبها وحضر محضوره غريمه المستوى معه بالمجلس محمد سيد المذ كور وادعى
 أبو ليلى الوكيل عن المرأة المذ كورة على غريمه محمد سيد المدعى عليه بأنه تعدى وضرب
 عبد المتعال المذ كور الذي كان زوجا لموكلاته المذ كورة محمد ابندقية معمرة برصاصه
 أصابته برصاصته في شقه الايمن فقطعت اللحم وكسرت العظم وأسالت الدم ومات من
 ذلك في الليلة التالية لوقت ضربه عن ورثته المذ كورين من غير شريك ويطالب بهما
 يترتب عليه في ذلك شرعا ويسأل جوابه سئل محمد سيد المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 فأجاب بالنكار ووجه دعوى المدعى القتل المذ كور محمد كليا فطلب من أبي ليلى
 المدعى المذ كور بينة تشهد له طبق دعواه فعرّف ان لا يئنه عنده على ذلك فترتب له
 الايمن على غريمه محمد سيد المدعى عليه المذ كور فاطاع لها المدعى عليه وأبى أبو ليلى
 الوكيل المدعى المذ كور عن تخليفه فامر بالاكف عن المعارضة له بغير الايمن الشرعية
 مادام طاهر هو وموكلاته عن البرهان الشرعي وسطر هذا ناطقا بصورة المحال في المحكم
 (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام وجد محكم ما فيه بالمانع عن المدعى عليه لهجهز
 المدعى عن الاثبات وهو صحيح لكن لا يتم الا اذا لم يكن المدعى عليه من اهل المكان
 القريب من محل القتل بحيث يسمع منه الصوت او كان محله قريبا لكن غيره اقرب
 منه او كان محل القتل ملو كالتغير المدعى عليه اما اذا كان المثل الذي وجد فيه القتل

وهو مكان الاصابة - لو كاله او مباحا ومن اراضي بيت المال وكان الهل المملوك
للادعي عليه القتل اقرب المحلات من غيره ومع ذلك يسمع منه الصوت - وثبت ذلك فانه
يقضى بالقسامة والدية بطلب الاولياء على المدعي عليه بهد استيفاء ما يلزم لذلك شرعا
ولا يهدد ردمه وهذا الاعلام لا يعلم منه شيء من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من المعية
السنية في ٩ جاسنة ١٢٧٨ على خطاب واردم من مديرية قننا واسناني ٢٤ رسته ١٢٧٨
عن اعلام شرعي بخصوص حادثة تاريخ ١٢ رسته ١٢٧٨ مضمونه انه بحضورنا
بقية لم دعاوى المديرية بحضور حضرة الناظر والاعضاء والعمد حضر الرجل آدم بن
هطية بن ابراهيم من السطاطة زوج المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد من الناحية عن نفسه
وبالولاية الشرعية على اولاده منها القاصر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم ابراهيم
ونقيسة ووصيفة وطريفة وحضرت ايضا المرأة آمنة بنت الرجل حسين عسر التي هي
بنت المرأة ستهم المتوفاة المذكورة بجميع ورثة المرأة ستهم بنت خليفة المذكورة
الثابت انهم مورثوها واولياء دمها واولادها وارث لها غيرهم بشهادة كل من الرجل احمد
خليفة احمد و ابراهيم مرزوق محمد من السطاطة في وجه المدعي عليها الا آتي ذكرها بهد
المرافعة الشرعية وحضرت بحضورهما المرأة العاقلة وصيفة بنت اسمعيل بن علي من
نجع الشيخ مرزوق بالسطاطة ادعى كل من الرجل آدم والمرأة آمنة على المرأة وصيفة
المذكورة بانها ضربت مورثتها - المرأة ستهم المذكورة بطرق سنطصغير في راسها
فبطحتها وصال الدم منها وكان مسكها المسك على اسمعيل اخو وصيفة المذكورة وذلك في
يوم الاحد ١٢ شهر محرم سنة ١٢٧٨ بجوار قبره على سيدى على التجار وهي
راجعة من البئر بقرب نجع الشيخ رزق فكان مباح بحيث يسمع الصوت منه وبعد
ضربها توجهت ستهم المضروبة بنفسها الى ناظر هذه السطاطة واخبرته بذلك ثم توجهت
بهذا ذلك الى منزل والدها بنجع عوض عرنوس وكنت مريضة ملازمة للفرش بسبب
الجرح المذكور لا تدخل ولا تخرج الى ان توفيت الى رحمة الله تعالى بسبب ذلك في يوم
الخميس ١٢ محرم سنة ١٢٧٨ ويطلبان المرأة وصيفة المذكورة بما يترتب لهما عليها
في ذلك شرعا ويسالان جوابا لسائلات المرأة وصيفة المدعى عليها عن ذلك فاجابت بالجد
والانكار للضرب وطلب منهما اثبات دعواهما بابا البرهان الشرعي فاحضرا كلا من
الرجل محمد مرزوق وعارف محمد همام وسالم عميرة احمد وعلى عامر محمد وعلام احمد
العقرو خايل رزق محمد الستة اشخاص المذكورون من نجع الشيخ رزق بلاد المرأة
وصيفة المدعى عليها وسئلوا عما يعلمون في ذلك فاجابوا فردا فردا في وجه المرأة
وصيفة المذكورة بقولهم نشهد ان المرأة وصيفة بنت اسمعيل المدعى عليها ضربت
المرأة ستهم بنت خليفة بن احمد مورثة المذكورة بطرق سنطصغير في راسها فبطحتها
وسال الدم من راسها فكان مباح بجوار قبر الشيخ على التجار قريما من بلادهم نجع الشيخ

جمادى الاولى سنة

رزق قرباينا بحيث يسمع الصوت منه في يوم الاحد ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم توجهت ستمهم
المضروبة بعد ضرب بها من نجح الشيخ رزق الى منزل والدها بنجح عوض عن نوس ولم تزل
ملازمة لافراش حتى ماتت وايضا حضر الرجل ابراهيم بن محمد عبد الرزاق من اهالي
النجيرة حلاق ناحية السعطا وشهد بان المرأة ستمهم المذ كورة صار بطعها في نجح الشيخ
رزق في ٦ محرم سنة ١٢٧٨ ثم انتقلت منه الى نجح عوض وهي مريضة في فراشها
لا تدخل ولا تخرج حتى ماتت بسبب الضربة المذ كورة انما لم يشاهد الضارب لها وقت
الضرب وكذلك حضر المكرم عبد الله افندي ابن علي حكيم قسم قنا وشهد بانه عاين
المرأة ستمهم المذ كورة مبطوحة في راسها بنجح عوض عن نوس بالبطحة التي اصبحت بها
ملازمة لافراشها لا تدخل ولا تخرج وموتها كان بسبب البطحة المذ كورة ولا يعلم
الضارب لها وصارت تركية الشهود المذ كورين بعد الهجز عن الطعن فيهم سرا ثم علمنا
بشهادة كل من الرجل احمد خليفة احمد و ابراهيم موزق محمد من السعطا في نذ صار
تفهم الورثة المذ كورين بما يقتضيه الوجه الشرعي من الدية والقسامة على اهل نجح
الشيخ رزق وعوا قلوبهم بعد طلبهم لذلك وتحليفهم الايمان اللازمة للقسامة باستيفاء
ما هو لازم لذلك شرعا قابوا عن التحليف وقبول الدية وامتنعوا عن ذلك فنعوا ورفض
امر ذلك للحكومة وتحرروا هذا اعلاما بذلك في المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من
عدم ايجاب شيء في هذه الحادثة والحال ما ذكر بناء على ما هو مسطر بهذا الاعلام صحيح
موافق للشرع اذ كان المدعيان المذ كوران عاجزين عن اثبات القتل على المدعى عليها
التي هي من اهل نجح الشيخ رزق المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المعية
السنية في ٩ جمادى ١٢٧٨ اشرع على خطاب وارث المعية من وكيل مديرية كوردفان
عن اعلام من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ص سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه قد
حضر لدينا بالمحكمة الشرعية بمديرية كوردفان حامد ولد ابراهيم الجامي شيخ حلة بجي
بقسم خمسي والمرأة ام دورين زوجة حامد المذ كور ووالدة القاتل وحضر لحضورهما
احمد ولد الضوا وهر اخوه المدعى عليهم ما قتل على ولد حامد المزبور وبعد ثبوت قرابة
حامد وزوجته المذ كورة للقاتل على المذ كور وادانتهما المذ كورين ما ابويه وعلى المذ كور
ابنهما ومنحصر ارثه فيهما في وجه المدعى عليهم المذ كورين بعد المرافعة الشرعية
بشهادة كل من ابراهيم ولد عتيق ولد محمد الجامي القاطن بحلة ابي عكن ونديان ولد
فرج ولد بدوي القاطن بحلة بجي المذ كورة ووكيل الديناسر او علمنا وكتبت ام دورين
والدة القاتل زوجة حامد ابنا الخصومة في دم ابنا على المزبور وكالة مفوضة فادعى حامد
ولد ابراهيم المرقوم على خصميه المحاضر بن معه بمجلس الدهوي احمد ولد الضوا وهر
اخيه ان في سبع وعشرين خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧ ليلة الجمعة كان ولده
على نائما في بيت اخت له تسمى ماهلة بالحلة المذ كورة حتى جاءه ههنا المحاضر
ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه من بطن البيت

١٢٧٨

١٠

قوله صحيح الخ سيأتي بيان
ذلك ضمن جواب سؤال
في هذه التركة بتاريخ
غاية جا سنة ٧٨ حيث
سئل عن الحادثة من المعية
ثانيا اه منه

فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعصا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة اليسار حتى كسر
عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا المحاضر وضرب ابنه عليا أيضا بعصا كبيرة مربعة
على نصف رأسه حتى قسم الجمجمة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما هذا عدوانا وان ولد من حين الضرب لازم القراش الى ان مات في شهر شوال سنة
٢٧٧ في يوم الاثنين نهار سبعة عشر خلت منه في السنة المذ كورة والحلة المذ كورة
وحيث ان ولده عليا قتل وتركه هو وامه زوجة المدعى المذ كورين ولم يترك غيرهما
مطلقا ونحصر ارثه فيهما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان دمه من احمد ولد الضوا
المر بوراكونه هو الذي قتل ابنه وضربه بته اقوى من ضربه أخيه عمر وما نشا الموت الا
من ضربة احمد له ويريد النظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه ما جوابا عن ذلك
فاجاب احمد ولد الضوا المذ كور عن نفسه بطريق الاصاله وعن أخيه عمر بطريق
الوكالة الثابتة بالجلس بانكار ذلك وجمده جدا كليا فعندها كاف المدعى البيضة
العدالة التي تشهد له على طبق دعواه فقاب وحضر واحضر كلاما من دفع الله ولد فزاري
ولد حامدا لجامعي القاطن بقسم خرسى وعبد الرحمن ولد محمد ولد حامدا لجامعي القاطن
بالقسم المذ كور وخمس ولد جديد ولد سالم الصبيغى القاطن بحلة كجي وعبد الله ولد
ياسين ولد فرج القاطن بحلة كجي أيضا ويوسف ولد فزاري ولد حامدا لقاطن بخرسى
أيضا وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعى عليه قال أشهد ان في
سبعة وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعى ناغما في بيت أخت لاييه تسمى ماهلة بحلة كجي المذ كورة حتى جاء عمر هذا
المحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كله خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضربه بعصا كبيرة في رأسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء أخوه أحمد هذا المحاضر وضربه أيضا بعصا كبيرة
مربعة على نصف رأسه حتى قطع الجمجمة نصفين وكسر عظم الرأس وذلك بغير سبب منه
بل وقع منهما هذا عدوانا وان عليا ولد حامدا المضروب من حين الضرب لازم القراش
الى ان مات في شهر شوال في يوم الاثنين نهار سبعة عشر يوما خلت منه في السنة
المذ كورة والحلة المذ كورة وان ولده عليا المذ كورة قتل ومات ترك وارثا سوى والديه
حامد وزوجته أم دورين المذ كورة ونحصر ارثه فيهما بغير مشارك لهما فلما شهدوا
هكذا سئل المدعى عليه هل له طعن شرعي فيهم فجزعته فطلب من المدعى تزكيتهم
فاحضر كلاما من أولاد ولد فرج ولد جهينى البديري القاطن بحلة أي عكن قريسا من
مدينة الأبيض وحج ولد جهينى البديري القاطن بحلة أي عكن المذ كور وعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعى عليه قائلا ان كلاما من الشهود
المذ كورين عدل مرضى مقبول الشهادته لمعرفتهم ما بهم وما حوالهم معاشرة وديانة

وامانة وكداز كوالديناسر او قبلت شهادتهم شرعا ثم انا قد خير فاحمد المدعى
وزوجته بين القصاص واخذ الدية فاخارا القصاص وبموجب ذلك ثبت لدينانان
موت على من ضرب به احمد ولد الضو الماز بور على الوجه المستور وحكمت بذلك وانه يقتل
قصاصا في دم على الماز بور كما قال الله تعالى في كتابه العزيز واكم في القصاص حياة
الاية موافقة لقول الصاحبين الموافق لبقية المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما
تقرر عند علماء المذهب بان امرولى الامر اذا وافق فصلا مجتهدا فيه بقول في المذهب او
بقول امام من الائمة فذويجب العمل به شرعا واما عمر ولد الضو الماز كور فقد عفا عنه
حامد المدعى وزوجته وبراءة من دعوى ضرب ابنهما فلا مطالبة عليه ومن حضره وشهد
به الفقيه عباس مفتي المديرية والفقيه حسن عبدالمطلب والحاج محمد ولد الحاج
الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد واهل البيت وبقية هجر
شا كرو غيرهم فالحكم (اجاب) بالنظر في هذا الاعلام وجد ان المدعى حصر القتل في
ضربة واحدة المدعى عليه ما واما الشهادة فلم يبين فيها ذلك فيحتمل ان القتل بسبب
الضرر بتين بحيث كانت كل ضربة منهم ما لو افردت اقتلت ويحتمل ان القتل بسبب
احدى الضرر بتين وحينئذ لم تتضح مطابقة الشهادة للدعوى فلا يقضى بها والحال هذه
فيقتضى رد الاعلام لاستيفاء ما هو لازم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى المتصورة
عن صورة حجة محرقة من محكمة منية فخر مشموله بامضاء وختم السيد عبد الفتاح عابد
قاضى الناحية المذ كورة مضمونها هو انه بمجلس الشريعة الشريفة الزكية بمحكمة
منية فخر بولاية الدقهلية بين يدي مولانا المحاكم الشريعى متوليا واما معها من الولاية
المذ كورة الواضع خطه وختمه اعلاه بضمرة كل من العمدة السيد خليل السيسى
والعمدة الشيخ على ابراهيم الجزار والشيخ احمد الشهاوى ووهبة نياض واحمد امينة
وخليل جلال واحمد قنبار جميعا من اهالى منية فخر واطلاهم على ما سيذكر فيه ادعى
اسماعيل الحبشى ابن المرحوم مصطفى الحبشى بطريق وكالة الشريعة عن الحرمة
عموشة بنت المرحوم الحاج حسن السكتى المرزوقة له من زوجته المرحومة الحاجة
امونة بنت المرحوم الحاج سيد احمد القمري الثابت تو كيله عن سوا والمتضح معرفتها
بشهادة كل من محمد سيد احمد غراب وحسن سليمان الطار جميعا من اهالى منية فخر
على الحاضر معه بالجلس هو محمد القمري ابن المرحوم حسن القمري ان الحرمة عموشة
وكالة المدعى المذ كورة تسحق اربعة قرايط وربعان قيراط على الشيوخ الشرعى في
كامل الدار الكائنة بمنية فخر بحسرة المراكبي المدودة بمحمد وداربعة القبلى للحسرة
المذ كورة وفيه الباب والبحرى لما يمد حضرة عتيق افندي ابن المرحوم محمد البقلى
والشرقى لما يمد العمدة السيد خليل السيسى ابن المرحوم السيد خليل والغربى لما يمد
محمد ابى الحسن ابن المرحوم عبد الله ابى الحسن الخلفه الدار المذ كورة عن المرحوم

سيد احمد الغمري ابن المرحوم عبدالله الغمري المتوفى سيد احمد الغمري المذكور عن
كل من زوجته المحرمة صالحة اقبائية وبناته منها الثلاث هن المحرمة الحاجة امونة
والدة عيوشة الموكلة المذكور والمحرمات ربيعة والمحرمات زنوبة وشقيقة حسن الغمري ابن
المرحوم عبدالله الغمري المذكور المتوفى حسن الغمري المذكور عن كل من زوجته
المحرمة زنوبة بنت المرحوم عبدالله ادريس واولاده منها محمد واحد وزليخا وعيوشة وان
احمد الغمري المذكور توفي عن كل من والدته زنوبة المذكور وولده حسين ثم توفيت
زنوبة زوجة حسن الغمري عن كل من اولادها هم محمد وزليخا وعيوشة ثم توفيت زنوبة
بنت الحاج سيد احمد الغمري عن كل من زوجها الحاج محمد حرز وشقيقة المرحمة امونة
والمحرمة ربيعة ووالدتها صالحة ثم توفيت صالحة المذكور عن كل من بنتيها هما الحاجة
امونة والحاجة ربيعة فرضا وردا لعدم عاصب لهما ثم توفيت الحاجة امونة المذكور
والدة المحرمات عيوشة الموكلة المذكور عن كل من بنتها المذكور وشقيقة ربيعة المذكور
وتركت في الدار المهدودة اربعة ثمانية قراريط ونصف من قيراط ارثا من والدتها سيد احمد
الغمري وشقيقته اوامها صالحة المحرمة ذلك في بقية ما وشقيقته المذكور كورق من مضافة وان
المدعي عليه المذكور وواضع يده على الدار المذكور كورق من مضافة سنيين بعد وفاة والدة
الموكلة المذكور كورق وانه مانع موكلة المدعي المذكور عن استحقاقها اربعة الاع في الدار
المذكور كورق بغير وجه ويريد المدعي الوكيل المذكور تحقيق ذلك ويطالب المدعي عليه
برفع يده عن استحقاق موكلة في الدار المذكور كورق بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه
المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار ملكية المحرمات عيوشة والكتبية الموكلة المذكور كورق
للاربعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكور كورق وجملة ملكية الموكلة المذكور كورق للخدمة
المذكور كورق جدا كايا وان الدار ملك والده حسن الغمري فلم يصدق المدعي الوكيل
المذكور على ذلك وطالبت منه بيينة تثبت دعواه المذكور كورق فاحضر كلام من محمد احمد
علة ومحمد عبد الرحمن هما من اهالي منية غمر وادى كل منهما شهادته على انفراد بقوله
اشهد ان المحرمات عيوشة والكتبية موكلة المدعي المذكور كورق اربعة قراريط وربع
قيراط ارثا من والدتها امونة بنت الحاج سيد احمد الغمري في الدار المهدودة اربعة الاع
المتركة عن الحاج سيد احمد الغمري المذكور كورق كيا وعدلا بشهادة كل من العمدة
السيد خايل السيسى والعمدة الشيخ علي ابراهيم الجزار هما من اهالي منية غمر فينتد
ثبت ملك الموكلة لاربعة قراريط وربع قيراط في الدار المذكور كورق البالغ قيمة الخدمة
يقول من ذكر القواماثة وثمانين قرشا وثلاثي قرش خمسة صاعا ومضمون سؤال فاضى
المنصورة يطالع على هذه الحجة حضرة العلامة الفاضل المفتي الحنفى ويفيد هل هذه الحجة
صحيحة معمول بها شرعا مستوفية لشرائط الخدمة حتى اذا عاد المدعي عليه وتظلم من
القاضي المحررة من طرفه هذه الحجة وانكر ما هو محرر بها الايلة فت الى انكاره وظلمه

اولا يست مستوفية اشراط الصحة ولا يعد قول القاضي في هذا مذنب الى آخره حكما وما
 حكم الله في ذلك (اجاب) بالاطلاع على صورة هذه الحجة وجد الحكم المستطرف غير
 صحيح وايست مستوفية والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنوية بافادته في ٢٩ جا
 سنة ١٢٧٨ على خطاب وارد من مديرية اسيوط مؤرخ في ١٨ جاسنة ٧٨ ومعهما
 اعلام شرعي من قاضي اسيوط مؤرخ في ٤ جاسنة ٧٨ بخصوص حادثة مضمونه
 بحضور نايدوان المديرية اسيوط وحضور حضرة وكيل المديرية ومقتضى المجلس حضر
 محمد عبد النبي النجداوي من اهالي طوخ مع غيره من الشهاب البالغ خالي العذار
 معتمد بن فراج بن زيد من اهالي ديروط الشر يف وادعي محمد المذ كور عن نفسه
 وبالولاية الشرعية على بنت ابنه سعيد المتوفى قتيلا هي القاصر جليلة وبالوكالة
 الصادرة شفاهها بالخاص عن زوجته ام ابنه سعيد المذ كور هي الحرمة ذهب بنت سعيد
 مشرف وعن زوجة ابنه الحرمة منتهى بنت المرحوم عبد الرحمن بعد معرفته الموكلتين
 عينا ونسبا وانحصار اراث المتوفى فيهما وفي الوكيل المرسوم وبحضوره بشهادة عبد
 الرزاق عبد النبي واحد عبد النبي كلاهما من طوخ بان بالجهة القبلية من ناحية ديروط
 المذ كورة دريا مستطيلة نافذ الباب بالجهة القبلة وباب آخر في خوخة في اقصاد تشعب
 بالجهة الشرق وفي وسطه خوخة اخرى غير نافذة تشعب عنه بالجهة الغرب ثم تشعب
 عن الجهة القبلة ايضا خوخة اخرى غير نافذة كذلك مشتملة على اربعة اماكن منها
 مكان مملوك لوالد المذ هي عليه يضع فيه تبنة يعرف بالشونة ومنها منزل ملاك حسين على
 محمد واخوه البائع محمد والقاصر سيف الدين ومنها منزل مملوك لرجل يدعى بخلاب
 هدية والرابع منزل مملوك لحسن احمد ومن مدة ترى يدعي اربعة بين يوما كان حسين
 المذ كور قدم الى منزله من غيبة غابها فوجه اليه ابنه سعيد المذ كور للسلام عليه
 وجلس معه ومع حسن احمد في الخوخة المذ كورة فاصيب برصاصة من ظهره مرت الى
 بطنه وسقطت فوق طر بجاعلى الارض بين باب شونة والد المذ هي عليه وباب
 دار حسين المرقوم ومات قتيلا لوقته بسبب ذلك ولهدم علمه للقاتل انسى للمحكمة
 وعترف عن محل قتله فاحضر المحكومة كلاما من حسين على وحسن احمد المذ كورين
 بسبب صدور القتل في زقاقهما فاخبراه ان معتمدا المذ كور هو قاتل ابنه سعيد المرسوم
 فصدفه ما على ذلك وحمهم دعوا بهدم ابنه فيسه وابرامتها اهل الرقاق واهل الدرب
 ويطلبه بما يترتب عليه في ذلك وسال جوابه عن دعواه المذ كورة فعند ذلك سئل المذ هي
 عليه عن دعوى المذ هي فانكرها وجمدها جدا كليا فطلب من المذ هي بينة شرعية
 تشهد له بدعواه فاحضر كلاما من حسين وحسن المذ كورين واستشهد بهما على دعواه
 فاخبر ابا بن المذ هي لما حضر للسلام على احدهما حسين المذ كور وجلس معه ما دخل
 باب زقاقهما الجسامع لدارهما وشونة والد المذ هي عليه ودار بخلاب المرقوم فدخل

عليهم المدي علىه ولم ير بامعه سلاحا ولا بندقة و بعد ان سلم كذلك على حسين تقبى عنهم
وتجاوزهم الى داخل الزقاق فلم يشعر احدى سمع اصوت بندقة لم يراضا بها واصيب
سعيد ابن المدي بمقادير ثم بعد ذلك رجع اليهم المدي عليه ويده فرد طبع صغير قدر
شبر وقال لسعيد المضر وب لا تخف ان الذي اصابك بارود ثم مات المضر وب بسبب ذلك
وبوجود القرد المذكور بيد المدي عليه فها ان الضارب ولم يعلما كونه هذا او خطا
واعدم صحة الشهادة المذكورة لكونهما لم يشهدا بما يثبت الضرب او الاقرار به ولكونهما
من اهل الهلة التي صدر فيها القتل لم تقبل شهادتهما شرعا وان لم يكن المدي عليه من
اهل اهل لا يقول امام المذهب الامام الاعظم الذي صححه اهل التصحيح من علماء مذهبه
طالب من المدي عليه بيعة سواهما فخرج عن ذلك وترقت اليمن على المدي عليه لانه
اهل الزقاق والدرب من دعواه فامتنع من التعليف وفوض الامر للحكومة فبمقتضاه
صار لا مطالبة للمدي قبل المدي عليه بغير اليمن مادام عاجزا عن اليرهان ولا جيل
الاعلام تحرره هذا (اجاب) فامتضت هذه الاعلام من عدم ايجاب شي في هذه الحادثة
والحال ما ذكر على الوجه الموضح به في محله والله تعالى اعلم (سئل) من المعية بتاريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ عن اعلام محرره من وكيل قاضي الفيوم مؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٧٧
مضمونه بمحضرة كل من فلان وفلان ومن جلاتهم - ممتنى مجلس المديرية ووكيلها بعد ان
ثبت وفاة المرحومة جميلة بنت المرحوم الحاج احمد دهوى من اهالي ناحية اشواى
الزمان في يوم وانحصار ارثها الشرعى في والدتها المرحومة عائشة بنت المرحوم على السميع
واشقائها فرج وحققة وقاطمة البالغين العاقلين الحاضرين بالجلس المذكور من غير
شريك لهم في ذلك بشهادة كل من المذكور الى عائشة بن على الى حجر والمكرم حسن بن على
محمد كلاهما من اهالي ناحية سنور في يوم بلفظ اشهد في وجه المدي عليه الاتي ذكره
ادناه بعد المرافعة الشرعية كل منهما على انفراد المذكورين بشهادة المذكورين خليفة بن محمد
خليفة وعبد الله بن على بن احمد كلاهما من اهالي ناحية سنور في يوم اذعت المرحومة
عائشة الوالدة المذكورة وفرج الاصيل من نفسه والوكيل عن اختيسه تحفة وقاطمة
الثابت معرفة الجميع بشهادة كل من فلان وفلان العاقلين لوكلائهم المذكورين
وللا وكيل المذكور معرفة تامة على المكرم يحيى بن على الشاهد من اهالي ناحية قاي بولاية
بنى سويف الحاضر بالجلس بان كان متزوجا بموتها المرحومة جميلة المتوفاة المذكورة
اعلاه وطلقها وقبل وفاتها باربعة ايام حضر ليردها الى عصمتة فامتنعت وبعد ذلك غابت
المرحومة جميلة المذكورة من محل اقامتها الى مكان بين ناحية قدمين وسينرو بوزرائب هنالك
فذلك في رابع عشر شعبان سنة ١٢٧٧ فصار البحث عليهم اذ وجدت مخنوقة من
عنقها من غير جرح وهكسورة الرقبة وذلك في التاريخ المذكور قبله في وقت الضحى
في ارض من اراضي ناحية قدمين لا يلاحد على الارض المذكورة بعيدة عن
الناحية المذكورة بحيث اذا صاح احد من الارض المذكور لم يسمع صوته من في

البلد المذ كورة والذي خنقه او كسر رقبته هو المدعى عليه المذ كوردون غيره ويريد ان
 وجب ذلك وما يترتب عليه شرعا ومطالبة به ويسال ان سؤاله سئل المدعى عليه
 يحيى بن على الشاهد المذ كوراعلاه من ذلك فاجاب بانه كان متزوجا بالحرمة جميلة بنت
 المرحوم الحاج احمد هوى الا بشويهي الغيومي وطلقها ثلاثا قبل وفاتها بثمانية أشهر
 ولم اطلب ردها الى لكونها مطلقة ثلاثا وانار جل غريب من أهالى ناحية قاي بولاية
 بني سويف وفي صباح وفاتها كنت مارا باراضى ناحية قدمين فوجدت ناسا بكثرة
 مجتمعين فتوجهت اليهم فوجدت جميلة المذ كورة متوفاة ومطروحة بالطريق وعانيتها
 مخنوقة مثل الناس المجتمعين عليها ولم يحصل مني خنق للحرمة جميلة المذ كورة ولم اعلم
 من فعل بها ذلك وانكر ذلك وجده جدا كليا فعند ذلك طلب من المدعين المذ كورين
 بيضة تشهد لهما طبق دواهما فاعرفا بانه لم يكن عندهما بيضة تشهد لهما بذلك فترتب
 لهما اليقين الشرعية على المدعى عليه المذ كور فطلباهما منه مخلف كما استخلف بمحضور
 من ذكر اعلاه فبمقتضى ما ذكر لم يثبت على المدعى عليه ما ادعى به المدعيان المذ كوران
 ولا قسامة ولا دية على أهالى ناحية قدمين المذ كورة ولا غيرها الكون الدعوى على معين
 من غير أهالى الناحية المذ كورة ولم يدهيا على أحد من أهالى الناحية هذا ما صدر بمحضرة
 شهوده وبه حكم (اجاب) المحكم بعدم ايجاب شئ في هذه الحادثة حيث لم يثبت القتل
 وقد وجد في الارض المذ كورة التي لا يد لاحد عليها وهي بعيدة عنها بحيث لا يسمع منه
 الصوت في محله وهذا ما لم تكن تلك البرية منتفعا بها العامة المسلمين بالاحتطاب
 والاحتشاش والكلال والموالو كانت كذلك فالدية واجبة في بيت المال حيث كانت
 بعيدة عن سائر العمران بحيث لا يسمع الصوت وهذا كله بناء على ما هو مطر به هذا
 الاعلام المهر من وكيل قاضي الغيوم واما بالنظر لما في قرار هذه القضية المرفوق مع
 الاعلام المذ كور من ان الارض التي وجد فيها القتل هي غيط الحلبنة من اراضى
 يوسف أفندي من ارباب المعاشات وانه بالمقاس من محل وفاتها الى محل كفر حسن
 فربط المكان باراضى قدمين سبع عشرة قصبة وهو اقرب الجهات الى محل القتل وعلى
 هذا فيسمع الصوت من الكفر المذ كور فلا يجب امضاء شئ في هذه الحادثة شرعا عند
 عدم الاثبات سوى اليقين على المدعى عليه وقد حلفه حيث وقعت الدعوى على اجني
 من اهل الكفر المذ كور الذي هو من أهالى قاي بديرية بني سويف ولم يكن مالكا
 للارض التي وجد فيها القتل لانه لا يخلو امانا ان تكون تلك الارض مملوكة ليوسف
 أفندي المذ كور ملك رقبته او ملك منفعة والرقبة لبيت المال فان كانت مملوكة
 الرقبه ليوسف أفندي المذ كور فبمقتضى الدعوى الاولى على غير المال مع عدم الاثبات
 لا يجب سوى ما تقدم وان كانت لبيت المال فكذلك حيث ادعى على غير اهل اقرب
 الجهات اليها كما في الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية بما حاصلها

كتب كحضر تكم من المعية السنية بالاطلاع على ما في افادة مدير قنناواسنا والقرار
والاعلام الواردين معها بخصوص قضية قتل الحرمة ستهم من ناحية الاستعانة بالسبب
الضرب الذي اصابها من الحرمة وصيغة الافادة بما يتراعى شرعا قد وردت مكاتبة
حضر تكم رقم ١٠ جاسنة ٧٨ بالتصديق على ما في الاعلام وحيث من سياق التحقيق
وما هو مسطور بالاعلام متبوت ان الضارب بهي الحرمة وصيغة المذ كورة وحصول
الوفاة كان بهذا السبب والادعاء من الورثة كان على تلك الحرمة والشهود شهدوا
عليهم في وجهها بذلك وز كواسر او علانية وهي لم تبدمطعنا حسبما هو منصوص
بالاعلام فاعلم الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجح
رزق مادام الضارب معينا فلما سببه عدم التوضيح بالاعلام مما ذكر لزمنا اعادته مع
افادة حضرة المدير والقرار تؤمل من بعد اعادة النظر وورد الافادة الصريحة عن الوجه
المذ كور لاجل المعلوماتية واجراء المقتضى (اجاب) فهمت افادة المعية السنية بتأريخ
٢٥ جاسنة ٧٨ والجواب المعطى من هذا الطرف سابقا عن الاعلام هو الموافق للحكم
الشرعي وهو السابق قيده في ترجمة المحاضر من هذه الفتاوى بالتأريخ الموضح في افادة
المعية وأما الوجه الذي بني عليه الحكم الشرعي بالزام القسامة والدية لاهل نجح رزق مع
كون الضارب معينا وقيام البينة على المدعي عليهم بالقتل حسب دعوى الورثة
وتزكية الشهود سراسر او علانية الى آخر ما هو موضح فهو وان كان غير محتاج للبيان
الا انه حيث طالب فلا مانع من ذكره وهو ان الشهود الذين شهدوا على المدعي عليهم
بالقتل كاهم من اهل النجس المذ كور الذي وجد القتل بالقرب منه والمدعي عليهم منهم
ايضا وقد صرحوا في مثل ذلك بعدم قبول شهادتهم بالاجماع من الامام وصاحبيه
لانهم متممون لوجوب القسامة والدية عليهم بوجود القتل بالقرب من محلهم ان لم
يثبت القتل على معين اما بالاقرار او بشهادة غيرهم فبشهادتهم يريدون دفع التعرم
عنهم فلا تقبل بالاجماع واما في حق وجود تلك المرأة مقتولة في هذا الهل فشهادتهم
مقبولة لكونها وجبة للتعرم عليهم اذ بوجودها كذلك في هذا المكان تجب عليهم
القسامة والدية ومع ذلك فقد وجدت شهادة شاهدين اجنبيين بوجود المدعي قتلها في
ذلك الهل مضر وبه وبها اثر الجرح وانما استمرت ملازمة للفراس حتى ماتت كما يعلم
من السؤال السابق فذلك طالبت تزكيةهم لكن لم يلب الا ولياء القسامة والدية
لم يقض بشئ لان شرط ذلك الطلب ولم يوجد والله تعالى اعلم (مثل) من المعية السنية
في ٢٥ جاسنة ١٣٧٨ شرحا على خطاب من مديرية اسيدوط رقم ١٣ جاسنة ١٣٧٨
ومعه نتيجة واعلام شرعي من قاضي المديرية المذ كورة مؤرخ في ٢٩ سنة ١٣٧٨
مضمونه بحضور نايدوان المديرية بسيدوط لدى سعادة اقندم المدير بحضور حضرة
الوكيل ومفتي المجلس حضر ورثة المرحوم سعادا مع ميل طينة الخباز علوى وهم

١٣٧٨

٣٩

اولاده الرجل محمد واخوته لایه ابراهیم وزنوبه الباقون والقاصرة زهر الا وارت
له سواهم حمید الدعی الباقون واقامت زنوبه المذ كورة اخاها لایه امجد المرسوم
و كیلا عناشقاها بالجلس فی الخصومة عنهما فی قضیة قتل ابيها بعد معرفتها عینا ونسما
وحصر ارت المتوفی فیها و فی اخوتها المذ كورین باخبار كل من حسنین علی وصالم حمیدة
وعلی شعی كاهم من بنی عدی اصلا المستوطنون یومئذ بسیموط المذ كورة المزكون
بشهادة احمد درویش الخیاط ومحمد رضوان اللبودی ثم عرف ابراهیم ومحمد والو كیل
المذ كور أن فی لیلة خامس عشری شهر شعبان سنة ١٢٧٧ كان والدهما نائما علیلا مع
ابنته القاصرة زهر المذ كورة فی محل مملوك له یصنع فیہ الخبز یدر بـ شعلان بالجهة
الشرقیة من الناحیة وهم نائمون بمنزلهم القریب من محل مبيت ابيهم قر یا بنیاسمع
الصوت منه فی آخر اللیلة المذ كورة دخلت علیهم اختهم زهر المذ كورة واخبرتهم
بان الحرامية دخلوا علی ابيهم وضر بوجهه فذهبوا الخوف فوجدوه مضر وباب صاصة فی جانبہ
الایسر ومجر وحا فی راسه جراحات متعددة كسرت عظام راسه ومضروبا ایضا علی ساعديه
بنیابیت فسالوه عما صار له فاخبرهم ان الحرامية دخلوا علیہ وضر بوجهه واخذوا
السحارة بما فیها من النقود والایمان ولده شته وقتئذ لم یعرف اشخاصهم ولا عددهم
واستمر علی تلك الحال ملازما فراشه ایاما حتی مات بسبب ذلك وكان ضالہ ناظر
البلد قبل موته عن سابق عداوة بینة و بین غیره من اهل البلد فاخبره ان له عداوة مع
مشایخ الناحیة وقتئذ وهم محمد مسعود ودوسد حسن عبودة وعلی جزاوی واولادهم ولم
یدع علیهم انهم الضاربون له او المتسببون فی ضربه فجعلهم بالفاعلين به لکن عند تحقیق
القضیة بالحكومة اضرروا المشایخ المذ كورین والخفرة وسجنوهم بسبب ذلك حتی
ان بعضهم وهو حسن احمد شیخ الخفرة اقر علی نفسه بانه من جملة من هجم علی المقتول
وانه ضر به فی راسه لکنهما لم یحقة قاصدق اقراره ولم یصدقاه علیہ ولم یعلموا كون
المسجونین معهم الفاعلین او بعضهم او غیرهم واشهدا علی انفسهم انهما لا دعوی لهما
ولا ملو كة محمد علیهم بسبب ذلك فجعلهم بالفاعل وفوضا امر ذلك للحكومة فبمقتضى
ذلك صار لامطالبة الباقین من ورثة المیت علی حسن المذ كور ولا علی غیره ممن زعم
مشاركته فی الفعل لاقرارهما بانهم لا دعوی لهما علیهم وكتب هذا علما
بما صدر (أجاب) بالاطلاع علی هذا الاعلام وجد محصله مجرد اقرار من ورثة المقتول
الباقین بانهم لا دعوی لهم علی المتهمین بالقتل فبما ملون بموجب اقرارهم والله تعالی
اعلم (سئل) من المعیة السیفیة فی ١٢ سجادی الاخر سنة ١٢٧٨ عن اعلام محرر من قاضی
المنیة مؤرخ ٢٢ بیع الاخر سنة ١٢٧٨ حاصله بحضورنا مجلس المذیر بقضرة وکیل
المذیر یة ورئيس المجلس ومحمد افندی حسیب معاون المذیر یة والشیخ حسین احمد شای
مفتی المجلس حضرت المرأة نفیسة بنت الحاج عقولة القیدیة المقیمة بطای زوجة ابراهیم

محمد شيخ بناحية مطاي الشهير بذلك المتوفى عنها وعن اولاده منها القصر عبد اللطيف
وعبد الرحيم وعبد المحي ووالدته المرافة زين بنت الشيخ عبد الله الخطيب من مطاي
الثابتة وراثتهم له ووصيهم وان المتوفى المذكور لم يقيم وصيا على اولاده القصر
المذكورين بشهادة المذكر غزاوي حسن محمد وحسن علي الجمل كلاهما من مطاي
وتركيتهما اسرا وعلنا وذلك في وجه الخصم الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعت
نفيسة وزين المذكوران والرجل سند محمد شقيق المتوفى بطريق اقامته وصيا منا على
القصر المذكورين في الخصومة فقط بعد ان ثبتت لدينا امانته وديانته واهليته
للخصومة عن القصر المذكورين بشهادة شاهدي الوراثة المذكورين على المحاضر
معهما الرجل علي داود من مطاي احدا الحفرة به ان المورث المذكور كان ساثرا ابلا
في البلدي نظروا باطال الحفرة به الكونه كان شيخ البلد فا كان من على المذكور الا
ضربه بندقه اصابه عيارها فوق بزة اليمن ومات لوقتته بسبب ذلك عن ورثته
المذكورين من غير ثمن يلك وذلك على ضيق الخطا من المذكور وكان ذلك بالبلد من
الجهة البحرية في محل وضع الاجران المباح القريب من اهل البلد جدا وان الاقرب
لموضع اصابة المتوفى المذكور من حارات البلد حارة البرزدة التي منها المدي عليه والبلد
كبيرة ذات حارات عديدة وانهم يطلبونه بموجب ذلك شرعا سئل من المدي عليه عن
دهوى المذكورين هذه فاجاب بالاثبات لذلك القتل رأس اطلبيت بينة من المدعين على
ذلك فاحضروا غزاوي واحسنا عليا الجمل المذكورين واحمد بن دوي السويقي ومقيم
بالناحية الجميع من غير محلة المدي عليه كما اخبر بذلك المدي عليه وشهد كل منهم على
الانفراد في وجه المدي عليه انه كان باثنا في البحر وسبح صراخا فوجه اليه فوجد
الامر اخ من مري احدا الحفرة فساله في شان ذلك فاخبره ان عليا المذكور ضرب ابراهيم
المذكور بندقه اصابه عيارها فمات بسبب ذلك وانه سال ايضا عليا المذكور عن ذلك
فاقرانه في حال مرور ابراهيم المذكور من معه من الحفرة ظنهم حرامية ففرغ بندقته
فاصاب عيارها ابراهيم ومات من ذلك ولم يطعن المدي عليه فيهم ولا في احدهم بطعن
شرعي اهلا وزكي الجميع سر الشيخ احمد حسن المذكور وعلنا كل من المذكر حسن بن
خليفة وخليل ابني السعود كلاهما من المنية وقد اقتضت الشريعة الحمدية ان عليا داود
المدي عليه تلزمه دية الخطا الشرعية في ماله في ثلاث سنين حيث اطلقت الشهادة من
قيد النعم ولا عاقلة له وحكمنا بذلك عليه لورثته المذكورين وللاشعار حرره هذا
الحكم (اجاب) بالنظر فيما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في ثلاث سنين حيث
ثبت القتل الخطا ووجد غير مختل والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل محافظة مصر في
جادي الاخر سنة ٧٨ عن ثلاث قضايا وارادت من قاضي المنية محررات بشقة مشمولة
بختمه مؤرخة ٨ جادي الاولى سنة ٧٨ وعلى ظاهرها افادة من حضرة مدير المنية

مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ٧٨ بطلب ارسال ما ذكره الاطراف والاستعانة عن تلك القضايا لتوقف القاضى المذکور في حكمها خاصا وانتهى لرفعتم انما لدينا الآن ثلاث قضايا لم يوجد عندنا نص صريح بالحكم الشرعى فيها ونريد الخطاطبة في شأن ذلك لاحضار افادة من حضرة مفتى أفندي الهروسية ليحري الفصل فيها ثم عايناه على افادة حضرته

القضية الاولى شخص يسمى خرينا دعى على شخص يسمى سيدا أن له بذمة خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ثمن بضاعة باعها له بالمنية وكذلك ستة آلاف وستمائة واربعه عشر قرشا ثمن بضاعة باعها له بالمنية قبل ذلك اقبضه من ذلك كله خمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرين قرشا من القدر الاول أربعة آلاف وستمائة وستة قروش ومن القدر الثانى ألفا ومائة وعشرين قرشا ويطلبه بالباقي من ذلك = له وهو ستة عشر ألف قرش واربعمائة وخمسة وخمسون قرشا وخمسة عشر فضة ويطلبه أيضا بثلاثمائة قرش وستة قروش اقرضها له بالمنية من ماله وصرفها في حاجته فاجابه سيدا انه اشترى منه بضاعة بالمنية بمبلغ خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة اقبضه من ذلك خمسة عشر ألف قرش ومائة وثلاثة وستين قرشا وخمسة عشر فضة والباقي بذمته أربعمائة قرش واربعه قروش وانما اشترى منه أيضا قبل ذلك بضاعة بالمنية بالقيين وسبعة وسبعين قرشا واقرضها له وانما الزائد على ذلك وهو أربعة آلاف وخمسمائة وسبعة وثلاثون قرشا واقرض بالقرض المذکور وببقائه في ذمته وبسؤال المدعى عما اجاب به سيدا المدعى عليه اجاب انه لم يقبض منه من التمنين المذکورين الا ما ذكر وهو الخمسة آلاف وسبعمائة وستة وعشرون قرشا وانما دفع الزائد ولدى طالب يذمة من خرين تشهد له بما انكر سيدا وبينه من سيدا تشهد بما انكره خرين مما ادعاه عليه سيدا انه اقبضه له فاحضر سيدا شاهدين شهد كل منهما على الانفراد أن خرينا شهد على نفسه انه له بذمة المدعى عليه القين ومائتين وثلاثة واربعين قرشا منها ألف ومائتان وسبعة عشر قرشا وعشرون فضة باقى بمبلغ خمسة عشر ألف قرش وخمسمائة وسبعة وستين قرشا وخمسة عشر فضة ومنها ألف وخمسة وعشرون قرشا وعشرون فضة باقى بمبلغ بسند لا يعلم اصله ولم يذكر خرين للشاهد السبب الموجب لذلك بذمة سيدا المذکور وانما أى الشاهد سال خرينا المذکور هل لا غنى بذلك وهو الا لافان ومائتان وثلاثة واربعين قرشا فقال ليس لي عنده شئ وان كلام من سيدا وخرين اظهر له قائم بمبلغ أربعة آلاف وسبعمائة وستة قروش وخمسة وثلاثين فضة وسند بمبلغ تسعة آلاف وستمائة وثلاثة واربعين قرشا وصار يقرأ الخرين ما في القائمة والسند وهو يقر باصال ما في كل منهما الا انه مذكور في القائمة مائتان واحد وثمانون قرشا انها تسام رجل يسمى حسونة فتوقف فيه خرين

واوقفه على رؤية هذا الرجل وسؤاله له عنه فان اجابه باستلامه فيكون ما في القائمة كاه
صحيحاً وان اجابه بعدم استلامه فيكون ذلك زيادة على مبلغ الالفين ومائتين وثلاثة
واربعين قرشاً وتوقف خبرين في ذلك وقوله هذا بعد سؤاله المذكور اهلاؤه وكان ذلك
بجاسر خبرين وسيد كل ذلك بحضور سيد وهو ساكت هذا فظ كل واحد من الشاهدين
وقال خبرين المدعى ان هذه الشهادة فهي بناء على انه توافق معه سيد المدعى عليه انه
يقول ذلك بحضور شخص يسمى اسمعيل اليباري وهو واحد شاهدي سيد المذكور من
هلا الحجاج عبد الله حسين التاجر بالمنية واشهده لاجل أن يبلغ ذلك الحاج عبد الله
المذكور ويحقق خلاصه ويكون ذلك حيلة على أني آخذ من الحجاج عبد الله المذكور
دراهم للتجارة فيها واخلاصك منها هذا قول خبرين المدعى فهل هذه الشهادة لسيد
المذكور بعد هذه الدعوى صحيحة يعمل بها شرعاً أو غير صحيحة وإذا كانت غير صحيحة
فما وجه عدم الصحة وهل قول القائل ليس لي عنده شيء باق على الاصل المنصوص من
اختصاص افضة منه بالامانات دون المضعونات أو إذا جرى العرف بشمول المضعونات
أيضاً يكون معتبراً وهل قول خبرين ان هذه الشهادة فهي بناء على أن يكون من باب الهزل
أو التلحظة وإذا كان من أحد هذين البابين هل تطلب بينة منه عليه إذا صححت الشهادة
المذكورة اعلاه

القضية الثانية شخص ادعى على آخر فخلل اراثاله واغيره من بقية الورثة دعوى شرعية
وادعى المدعى عليه بوضه اراثاله وتغيره واخبر أن باقيه جماعة غيره من أقاربه ثم ترك
دعواه هذه وقال ان النخل المذكور ثبت بنفسه في الارض الخراجية التي تحت يده
ويد أقاربه اثر المم وليس له فيه ملك اصلاً وانما استولى عليه هو وأقاربه استيلاء مجرداً
عن الملكية بقطيع ثماره ونحوه ولم يزاد المدعى عليه على ذلك فهل هذا يعد دفعاً يطلب
منه البرهان عليه ام لا وإذا عد دفعاً فمن هو الخصم لهذا المدعى وإذا لم يعد دفعاً وبرهن
المدعى على دعواه فما الذي يحكم به على المدعى عليه

القضية الثالثة شخص ادعى على شخصين ارضا كان بها بنا اراثاله واغيره دعوى شرعية
فاجاب احد المدعى عليهم بما بصحة دعوى المدعى وصحة دفعه في دعواه واجاب الآخر أن
الارض المذكورة لا ملك له فيها وهي من الارض الخراجية التي تركها الميرى لكل
من أراد السكنى بها ولم يزد في جوابه على ذلك والارض في يد المدعى عليهم فهل هذا يعد
دفعاً ام لا (اجاب) الجواب عن القضية الاولى ان الشهادة التي اقامها المدعى عليه على
دعواه على الوجه المذكور باطنه غير معتبرة شرعاً فلا يعول عليها والحال هذه في اثبات
الزيادة المنصوصة التي ادعى دفعها للمدعى (والجواب عن القضية الثانية) ان يحصل
ما ذكره المدعى عليه انه اقرب بما ذكره المدعى به عليه بالانقار لبعض ثم في الملك عن نفسه
واقادانه في يده كالعارية بواسطة استحقاقه لمنفعة الارض الميرية وقد صرح جواباً فيد

عدم اعتبار كون ذلك دفعا حيث ذكروا ان المدعى عليه ان قال في غير مجلس الحكم ان
المدعى به ملكي ثم قال في مجلس الحكم انه وديعة عندي اورهن او عارية مثلاً من فلان
تندفع الخصومة مع البرهان على ما ذكر الا اذا برهن المدعى على مقالته الاولى فان
القاضي يصح له خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بما يمنع الدفع فهو - اذا صرح في انه عند
ثبوت اقرار المدعى عليه اولا بالملك لنفسه لا تندفع عنه الخصومة بدعواه - وذلك انه
لغيره وانه في يده عارية مثلاً وههنا في حادثة السؤال لا يحتاج الى اثبات انه قال اولا انه
ملكى لا اقراره بذلك بين يدي القاضي ولا يطلب البرهان معه فهذا اولى بمنع كون
ما ذكر دفعه في حق الرجل المذكور خاصة (والجواب عن القضية الثالثة) انه بعد ثبوت
وضع يد المدعى عليهم على الارض المدعى بها يعامل المقر للمدعى بموجب اقراره فيما
بيده وفي حق من نفي ملك نفسه وجعل الحق لبديت المال تسمع الدعوى فيما بيده على
من جعله ولى الامر خصما في مثل ذلك بعد اقامة البينة على هذا الدفع او تصديق وكيل
بديت المال على ذلك عند كونه حاضرا ما لم يثبت على ذلك الرجل اقراره بملكه لذلك في
غير مجلس الحكم مثلاً ان ادعاه خصمه والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ١٦
ربيع الاول سنة ٧٨ بمضمونه طلب الاطلاع على الافادة الواردة من محافظ رشيد وما
معها من المفروقات وما يرى في ذلك يفاد عنه ومن ضمنها صورة اعلام محرر من طرف
قاضي نعر رشيد وهو المقصود الاصل بالاستفتاء عن مضمونه ادعى الشيخ محمود
البحارم نجل مولانا المغفور له الشيخ ابراهيم البحارم مفتي السادة الشافعية بالثغر كان
تقدمه الله بالرحمة والرضوان القائم فيما سبذ كفيه بطريق وكالته الشرعية عن المصونة
زبيدة بنت المرحوم السيد محمد ارنؤوط وهي الوصي الشرعية على ابنها المرحوم لها من
زوجها المرحوم السيد مصطفى العطار ابن المرحوم السيد أحمد هو محمد المغربي القاصر
من قبل مولانا وكيل المحاكم الشرعي بالثغر بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة
الثغر مؤرخة باليوم الثاني والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه الثابت معرفة الوصي
المذكور وتوكيل مولانا وكيل المذكور عنها في ذلك الوكالة المفوضة بشهادة كل من
السيد حسين الرشيدى والمهترم السيد محمد علوى شهاب ابن المهترم السيد محمد والمهترم
السيد عبد الحميد شهاب ابن المهترم السيد على الثبوت الشرعي على الجنب المهترم السيد
محمد اغا علوان ابن المرحوم ابراهيم والمهترم السيد عبد الرحمن الجبال ابن المرحوم السيد
مصطفى الحاضر بين معه بالجلس القائم كل منهما في ذلك أما المهترم محمد اغا علوان
فبطاريق وكالته الشرعية عن المصونة - قه خانون بنت المرحوم الحاج يوسف اغا
محافظ الثغر سابقا زوجة المرحوم السيد محمود العطار وهي الوصي الشرعية على بناتها
المرزوقتين لها من زوجها المذكورهما انجبت ومالكه القاصرتان الوصاية الشرعية
من قبل مولانا وكيل المحاكم الشرعي المواليه بموجب حجة شرعية مسطرة من محكمة

الثغرة ورخة باليوم العشرين من رجب سنة قاريخه الثابت معرقه المصونة حقه وتوكل
 السيد محمد أغا علوان عنها في ذلك الو كالة المفوضة بشهادة كل من السيد ضناخ التوقلي
 ابن المرحوم السيد أحمد والمكرم السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد محمد أيضا الثبوت
 الشرعي وأما المحترم السيد عبد الرحمن الجمال فبطريق وصايته الشرعية على عبد الرحمن
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد العطار المذكور من قبل مولانا الوكيل الموماليه بموجب
 حجة شرعية من محكمة الثغرة ورخة باليوم الرابع والعشرين من شهر رجب سنة قاريخه
 بان محمد المغربي القاصر المذكور يستحق بذمة المرحوم السيد محمد العطار المذكور ابن
 المرحوم السيد مصطفى ابن المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعمائة
 ألف قرش وسبعة وتسعون قرشا ونصف قرش هائلة دارجة عنها هائلة بالصاغ الديواني
 تسعة وخمسون ألف قرش وثمانمائة قرش وخمسة وستون قرشا ونصف قرش وذلك
 ما خص محمد المغربي القاصر المذكور بالارث من تركته والده السيد مصطفى العطار
 المذكور ومن تركته شقيقته زهرا القاصرة وان المرحوم السيد محمد العطار المذكور
 قبض ذلك من الترتين المذكورتين لكونه كان وصيا على القاصر المذكور وان
 المرحوم السيد محمد العطار المذكور استهلك المبلغ المرقوم حال حياته وبقي ذلك
 بذمته عند وفاته وان - ضرة المدعي الوكيل المذكور يطالب المدعي عليه بما
 المذكورين أعلاه يدفع المبلغ المرقوم من تركته السيد محمد العطار المذكور ليحوزه
 بجهة القاصر المذكور ويسأل جوابهما عن ذلك وسئل من المدعي عليه المذكورين
 أعلاه عن ذلك فأجاب المحترم محمد أغا علوان المذكور بان السيد محمد العطار المذكور
 كان وصيا مختارا على تركته والده المذكور وانه لا يعلم استلامه المبلغ المرقوم وأجاب
 السيد عبد الرحمن الجمال المذكور بان المبلغ المدعي انه قرش عين فانه اولا يصير
 حضور دفتر القسام ويكشف منه عن ذلك هل كان هذا المبلغ صار حصره ووضع تحت
 يد المتوفي المذكور أم لا وبعد الكشف المذكور يتضح ذلك وانه لا يعلم استلام
 المتوفي المذكور للمبلغ المرقوم وانه لم يصرف فتح محل المتوفي والاطلاع على أوراقه فعند فتح
 المحل المذكور وصندوق المتوفي يتضح ذلك وكلف حضرة المدعي المذكور اثبات دعواه
 بالوجه الشرعي فأحضر كلام من حضرة المحترم السيد حسين الرشيد المذكور والمكرم
 السيد محمد الحوشي ابن المرحوم السيد محمد أيضا والمكرم الحاج علي نور ابن المرحوم
 الحاج مصطفى نور والمحترم السيد عبد الحميد شهاب ابن المرحوم السيد علي وشهد كل منهم
 على انفراد بوجه المدعي عليهم ما أعلاه بان محمد المغربي المذكور ابن المرحوم السيد
 مصطفى العطار يستحق بذمة أخيه السيد محمد العطار ابن المرحوم السيد مصطفى ابن
 المرحوم السيد أحمد مبلغا قدره مائة ألف قرش وأربعمائة ألف قرش وسبعة وتسعون
 قرشا ونصف قرش هائلة دارجة وذلك ما خصه بالارث الشرعي من تركته والده المذكور

وشقيقته زهر اوقبضه السيد محمد وال عطار المذكور بطريق وصايته المختارة وخالط ذلك
بماله حال حياته وبقى ذلك بدمته كحذوفاته الشهادة الشرعية وطعن السيد محمد داغا
علوان أحد المدعى عليهم المذكورين أهلاه في شهادة المكرم السيد محمد المحموشي أحد
الشهود المذكورين أهلاه بقوله أنه كان يذنه وبين السيد محمد وال عطار المذكور عداوة
وشهد على السيد محمد داغا المذكور بغير طريقه ورفع بصورة ذلك سؤال وأجاب عليه
مولانا العلامة الاستاذ الشيخ محمد أمين الدين مفتي الثغرا ~~ال~~ كندري حالا ومولانا
الشيخ محمد الرافعي الخنفي ومولانا الشيخ علي محمد وال بقلي الخنفي بقوله لم يجد الله في معين
الحكام من الباب الرابع في القضاء بالبينة التامة مع معين القضاء ما قصه ~~مسئلة~~ قال
بعضهم ومعين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على اليتيم أو على
من يستحق شيئا من الحيوان ولا يتم الحكم إلا بهما انتهى بلا فقه وفيه به ~~د~~ كلام ذكره
من الباب المذكور ما قصه تذييه واليعين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يعين على من
لا يظن به علم ذلك ولا على صغير ومن نكل عن اليعين ممن يلزمه اليعين منهم سقط من
الدين حصته فقط انتهى ومن ذلك يعلم الجواب الشرعي في حادثة السؤال من حيث
اليعين المحدث عنها فيه وهو ان معين القضاء متوجهة على وصي القاصر لا على القاصر عند
صححة الدعوى شرعا بالدين على الميت ومطابقة الشهادة لما في وجه خصم شرعي وأنه
لا يتم الحكم بثبوت الدين في تركه الميت بصحة الدعوى والشهادة إلا بهما وهذا لا ينافي
ما صرح به أرباب المتون من أن النيابة تجري في الاستخلاف لا في الخلاف لاختلاف
الموضوع كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله اعلم وأجاب عليه أيضا مولانا الشيخ محمد عروس
الخنفي بقوله الحمد لله قد اطلعت على هذه الدعوى فوجدتها صحيحة مطابقة للشهادة
وحيث خلط الوصي المال بماله ضمنه كما في الخيرية والحامدية فيحكم به في تركه بعد
التزكية وأما اليعين فقد افاد حضرة المشايخ بان الوصي يخلف والله اعلم وأجاب
عليه بجواب آخر لفظه أما صحة دعوى الوكيل عن الوصي على وكيل أحد الورثة وعلى
الوصي الآخر في الحامدية لا وصي ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يعمل به بنفسه في امور
اليتيم وأنه ينتصب خصما في دعوى الحقوق على الميت كما في البرازية فكذا وكذا
وأما مسئلة ضمان الوصي اذا خلط مال القاصر بماله فذكر في الخيرية من باب
الوصايا وكتاب الودية وكذا في الحامدية وأما وجه صحة الدعوى بالقدر المدعى به فقد
قال في الدرر ولو كان ما يدعيه دينافي الذمة ذكر جنسه كالدرهم والدنانير والبر والشعير
ونحوها وقدره كائة والف وقفيز وقفيزين ونحوه ما فان الدين لا يعرف إلا بذلك
والحاصل أن المدار على تعيين القدر المدعى به حتى اذا تعين بدون صفة لا يحتاج إليها
كما في حوائج الطعناوى على الدرانية انتهى وزكيت البينة المذكورة أعلاه سرا وعلانية
بشهادة كل من مولانا الشيخ ابراهيم شهابي ومولانا الشيخ احمد دباش ومولانا الشيخ

محمد البقمطى التزكية الشرعية وحلفت الحرمه عز يد الوصى المذ كورة
 الامين الشرعية على ذلك فعند ذلك عترف مولانا السيد محمد عباسى النائب الشرعى
 المحترم محمد اغاغا لوان والمحترم السيد عبد الرحمن الجمال المدعى عليهما المذ كورين
 اهـ لاه بانه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبت المبالغ المدعى به المذ كور الذى قدره
 مائة الف قرش واربعون الف قرش وسبعه وتسعون قرشا ونصف قرش عملة دارجـة
 عن عملة بالهاغ الديوانية تسعة وخمسون الف قرش وخمسة مائة قرش وخمسة وستون
 قرشا ونصف قرش لهمـ المذ كور فى القاصر المذ كور فى تركة اخيه السيد محمد العطار
 المتوفى المذ كور وحكمـ ابيهم بذلك بحضور كل من بيعة التزكية المذ كورين اعلاه ونفذ
 حضرة مولانا الحاجا كم الشرعى حكم نائبه المذ كور وامضاء والزم العمل بمقتضاه
 بحضور بيعة التزكية المذ كورين اعلاه وجرى ذلك وحرر فى تاريخ ١٢ ذى القعدة سنة
 ١٢٧٧ شوال سنة ٧٧ وثانيهما تاريخ نهاية الدعوى فى ١٢ ذى القعدة سنة
 ٧٧ ثم نقلت صورة هذا الاعلام ضمن سؤال واستفتى عن مضمونه بقول السائل فهل
 يكون الحكم بثبوت المبلغ المذ كور صحيحا نافذا واذا ظهر ان منقولات التركة لا تنفى
 بالدين وكان قيمه اقل من هذا العقار لوفاء الدين ولا حق للورثة فى العقار ولا فى غيره
 الا به وفاء الدين وايمس لا وصياء القصر المعارضة فى ذلك افيدوا الجواب واجيب عنه
 من حضرات العلماء الاتى ذكرهم بما صورته الحمد لله حيث حكم نائب القاضى بثبوت
 المبلغ المرقوم دينا فى تركة الوصى الميت بحضور القاضى واذنه لذلك ونفذ القاضى
 حكمه وامضاء كما هو مذ كور وكان ذلك بعد المرافعة والشهادة كما ذكر كان الحكم والحال
 هذه صحيحا نافذا مطلقا سواء حضر القاضى جميع ما صار من المرافعة والشهادة والتزكية
 والتخليف او حضر به ذلك ولا حق للورثة فيما هو مشغول بالدين بعد ثبوته سواء
 كان ذلك مقارا او منقولا لتقدم الدين على ميراث الورثة فاذا لم يكن بالمنقولات من
 العروض والقود وفاء بالدين المذ كور يباع من العقار ما يفي به بطلب وصى القاصر رب
 الدين لذلك ويجبر اوصياء اولاد الميت على ذلك عند امتناعهم من البيع ووفاء الدين والله
 اعلم الفقير محمد الرافى الحنفى الفقير على محمد البقى الحنفى الفقير ابراهيم الربيعى الحنفى
 الفقير عبد الفتاح الحارم الحنفى الحمد لله ما اجاب به السادة الاعلام فى هذه الحادثة
 صحيح موافق للنقول فى المذهب فيعمل بمقتضاه والله اعلم كتبه الفقير محمد امين الدين
 الحنفى بكندرية فى هذه (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة الاعلام المحرر من
 قاضى تقرر شيد المؤرخ ١٢ ذى القعدة سنة ٧٧ المتعلق بهذه القضية وبالتامل فيه لم
 يتضح الى صحة الحكم الصادر فيها لعدم استيفاء الدعوى شرائطها الشرعية التى من
 بطلانها بان صنف المبالغ الذى كان تحت يد الوصى المدعى على ورثته الا ان وصار دينا
 بامتلاكه اياها حال حياته حسبا ذكر فى الدعوى والديون تقضى بامثالها واذكره ببلغ

كذا قرش لا يعلم منه الآن صنف ذلك المبلغ أى نوعه لاحتمال كونه ذهباً أو فضة مع
 اختلاف أنواع معاملة الذهب الآن وكذا القضية لدخول افراد كثيرة تحت ذلك من
 الجنية المصرى والجيدى والافرنسي والبينتو والبهر وغير ذلك والريال السينسكو وانبى
 طاقة وأنى مدفع والجيدى وغير ذلك فبذلك مائة ألف قرش وأربعمائة ألف قرش
 وسبعة وثلاثون قرشاً ونصف قرش مائة واربعة مائة صاع ديوانى تسعة وثمانون
 ألف قرش وثمانمائة قرش وخمسة وستون قرشاً ونصف قرش مثلاً لا يعلم منه الآن
 كون ذلك من صنف مخصوص من تلك الاصناف مع ان الواجب بهذا الاثبات بطريقة
 اشهرى القضاة على الدين أو الامانة حيث كانت من المثليات وحيث ذف الجوهالة
 موجودة ولا تصح الدعوى معها كما صرحوا به بخلاف البيع مع اختلاف الانواع وكان
 المحل فى الرواج سواء كفى هذا الزمان فان البيع يصح ويخير المثل ترى كما افاده فى
 الهندية على أنه لم تتضح مطابقة الشهادة للدعوى فى هذه الصورة ولم تجزم بهتهاذ فى
 الدعوى صرح باستهلاك الامانة وفى الشهادة لم يصرح بذلك بل ذكر الشهود ان
 الوصى المدعى فى تركته خلط مال محبوره المسمى فى الدعوى على هذا الوجه السابق
 بماله حال حياته ونفى ذلك بدمته مع كون الوصى المذكور شريكاً للقاصر المذكور فى
 أصل المال الذى من جلته المال المدعى به وهو تركته اياهما اذ هما اخوان وقد
 استولى الوصى على نصيبه ونصيب محبوره بولاية عليه بل ربما كان استولى جميع
 انصباء الورثة لكونه كان وصياً مختاراً من قبل والده كما يستفاد ذلك من أوراق القضية
 فان الخلط الذى ذكره الشهود اذ لا يوجد ذلك الا بعد تحقق كون نصيب القاصر كان
 مقرزاً معيناً به صنفه قبل ذلك أو لا له منفرداً من جهة أخرى غير التركة ولم يتضح ذلك
 من هذه القضية على ان الخلط لا يكون استهلاكاً فى جميع أنواعه بل فى بعضها كخلط
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة من نوع واحد كما صرحوا به وهنالك لم يثبت من ذلك ولم
 يبين فى الدعوى ولا فى الشهادة كما تقدم ايضاً حجة اذ يحتمل ان مال القاصر المذكور
 كان من صنف الذهب وقد خلطه الوصى بفضته مثلاً على فرض كونه كان مقرزاً عن
 ماله وهذا لا يكون موجباً للضمن ولا يكون استهلاكاً كالهولة التمييزية لا مشقة على ان فى
 كون مجرد الخلط موجباً لضمن الوصى اختلافاً لا فائدة فى إعادة أوراق هذه
 القضية الى محامى الاساتذة فى الدعوى ثانياً ومراعاة استيفاء شرائط الدعوى
 والشهادة به بدستام ما يجب مراعاته شرعاً للحكم بصدور القضاء بما يتحقق مع مراعاة
 بين الاستظهار الذى جرى العمل والقضى على انه لا بد من تقديمه على المحكم فى
 الدعوى على الميت فى مثل ذلك وعدم جريان العمل على تخليف الاوصياء وان كان
 هناك قول عن الامام الاعظم بعدم وجوب اليمين عند عدم دعوى الاستيفاء من أحد
 ورثة المحكوم عليه وكذا ما استند اليه حضرات العلماء فى فتواهم من نقلهم عن معين

١٢- كما تحليف الرضى لم يجز به حمل لىكن لو كان كل من هذه الدعوى والشهادة
مستوفيا شرايطه المعتمدة وحكم القاضى بناء على فتوى حضرات الاساتذة المذكورين
فما يتعاقى بالتحليف لما كان يقتضى الحال استئناف هذه القضية لموافقة المحكم فيها
قولا عن الامام الاعظم لم نقف على التصريح بضعفه الا ان الداعى لاستئنافها عدم صحة
اصاهاهـ ذامناظهرلى والله تعالى اعلم (سئل) من المعية السنية في ٢٠ جادى الآخر سنة
٧٨ شرحا على خطاب واردم من مديرية الفيوم مؤرخ في ٨ جادى الآخر سنة
١٢٧٨ ومع ذلك قراروا على الام شرعى من قاضى الفيوم مؤرخ في ١٥ ربيع الآخر
سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونه هو انه في ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٨
بديوان المديرية امام حضرة احمد افندى وكيل مديرية الفيوم وحضرة ابراهيم افندى
من معاوفى المديرية المعينين بمجلس المديرية والمكرم محمد مطر شيخ ناحية جرفس
فيوم من محمد المجلس المذكورين بمحضرة المكرم الشيخ سعد احمد زهران والمكرم الشيخ على
ابراهيم السهاجى كلاهما من اهالى مدينة الفيوم والمكرم الشيخ عبد الله سليمان من
اهالى ناحية طهار فيوم والشيخ احمد اغا زمرلى الدرويش المقيم بمدينة الفيوم بعد ان
ثبت وفاة فاطمة بنت المكرم محمد بن ابى شادى من اهالى ناحية الزربية بولاية بنى
سويق المقيم الآن بناحية مناشى الخطيب فيوم وانحصار ارثها الشرعى فى والدها
المذكور ووالدتها المرأة قرح بنت خليفة عبد الفتاح من ناحية الزربية المذكور وفي
ولدها القاهر عبد السلام المرزوق له من زوجة عبد الرحمن المغربي الباغى فى الجلود
ابن عبد القادر المغربي من اهالى ناحية منفر يس بولاية الغرب الجوا فى المقيم بمدينة
الفيوم الثابت وفاتها وانحصار ارثها فى ذكر بشهادة المكرم سيد احمد بن ابى شادى
ومرزوق بن سليمان محمود كلاهما من اهالى ناحية الزربية العسافى لذات الجميع
معرفة تامة المزمكين بشهادة شهود المضر المذكورين اعلاه فى وجهه زوجة عبد
الرحمن المذكور المدعى عليه بالقتل فى الدعوى الاتية بعد المرافعة الشرعية ادعى والد
المتوفاة المذكور اعلاه المحضر بهذا المجلس عن نفسه ومتكلمة عن زوجته والدته
المتوفاة المذكور وفي طريق التوكيل عنها شفاها بالجلوس وبشهادة شهودى انحصار الارث
المذكورين قبله ومتكلمة عن عبد السلام ولد المتوفاة بطريق الوصاية عليه من قبلنا
اصلاحيته لذلك بشهادة الشاهدين المذكورين قبله على عبد الرحمن عبد القادر المغربي
من اهالى منفر يس المذكور اعلاه زوج المتوفاة المذكور بيان الزوج المذكور قبل
مقرب يوم الاثنين الموافق عاشر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ قتل زوجته فاطمة بنت
المدعى المذكور بمنزل الزوج المذكور المكاثر بمدينة الفيوم بمجوار مقام الشيخ ابى
اللواطى بسكنى من السكاكين المعتادة لاشغال المنازل طعننا فى بطنها فانه قد ذلت بها
ونخرجت مصادرها خارجا عن بطنها وماتت من ذلك فى ليلتها بعد ادوائها منه وانحصر

• براتها فى ورقتها المذكورين واريد ما يترتب عليه فى ذلك بالوجه الشرعى واسال سؤاله
عن ذلك سئل عبد الرحمن عبد القادر زوج المتوفاة المذكور المدعى عليه عن ذلك
فاجاب • معترف بأنه قبل مغرب يوم الاثنين المذكور الموافق عاشر شهر ربيع الاخر سنة
٢٧٨ دخل منزله السكنى بمدينة الفيوم بجوار مقام الشيخ ابي الاداوى ملكه
فوجد المرأة فاطمة زوجته المذكورة تضرب ابنها عبد السلام فزجرها عن ذلك فلم
تتبل فوجدت سكيناً بالمنزل من السكاكين المعتادة فى المنازل فاخذتها وضربت بها
طعنات فى بطنها فشقت بطنها وخرجت مصاريها وماتت فى ليلتها المذكورة عبد الله
عن ورقتها المذكورين من غير شريك هذا ما اعترف به المذكور بحضرة شهوده
فمقتضى اعترافه ثبت ان القاتل للمرأة فاطمة المذكورة زوجها عبد الرحمن عبد القادر
المعترف المذكور بالا لآلة المذكور فى الزمن المذكور فى منزله ملكه خاصة ووجبت
عليه الدية الشرعية خاصة دون غيره لاعترافه بذلك وهى خمسة آلاف درهم نصف
دية الرجل عن سبعة آلاف قرش وخمسمائة قرش وستة واربعون قرشاً وخمسة
وثلاثون نفماً فافضة حيلة صاغادى بانية منجمة عليه فى ثلاث سنين تقسم على ورثة
المتوفاة المذكورة حسب الفرقة الشرعية فالوالدين الثلث على السوية بينهما
ولاولاد الثلثان وسقط القوداى القصاص عن المعترف المذكور لعدم قصاص الاصل
بارت فرعه فى القصاص شرعاً كما هو المنصوص فى مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة
النعمان وحكمت عليه بذلك لورقتها المذكورين فى الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
الاعلام من الحكم بالدية على زوج المرأة المقتولة عمداً باقراره بذلك لورقتها الذين من
جملة هم ولد القاتل ما عدا الزوج فى ثلاث سنين صحيح موافق للشرع والله تعالى اعلم
(سئل) من الجمعية السنية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ٧٨ شرعاً على خطايب من حضرة
وكيل مديرية جرجا ومعه نتيجة واعلام شرعى • وخرج غرة جمادى الاولى سنة ٧٨ من
قافى جرجا ضمونه يجلس قضاء المديرية بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرة
مفتى المجلس وحضرات الاعضاء حضر السيد عامر عبد الكريم وزوجته المرأة عزب بذت
محمد على وحضر حضورهما المستوى معهما بالجلاس الرجل عبد العزيز بن مصطفى الجميع
من أهالى نزلة الحسن تابع ناحية رياضية المعاق يقسم طهطا وادعى عامر وزوجته
المذكوران على عبد العزيز المذكور بأنه فى يوم الاثنين ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٧٨
كان عامر ماراً بالطريق على عبد العزيز المذكور فأراد منه من المرور فلم يمتثل فامر عبد
العزيز المذكور ابنيه وهما محمد وحسين بضبطه فضبطاه وصار عبد العزيز المذكور
يضربه فصاح على امراته عزب المذكورة فجاءته وهى حامله ابنتها منه بيحانة الرضاعة
وارادت ان تجزعه فاصابت البنت المذكورة بضربة بالعصا الشوم التى بيده ففعل
غير قاصد ضرب البنت المذكورة فاصابتها بالضربة المذكورة فى راسها من الجهة

اليسرى فكسرت العظم وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك وأثبت موتها وانحصار
الأرض في ولدها ووالدتها المذكورين بشهادة جادا الحق أحمد وخطاب أحمد من الجهة
المذكورورة المنز كبر التزكية - الشريعة في وجه المذمى عليه عبد العزيز المذكور بعد
المرافعة الشرعية وطالبوا به وجب ذلك شرعا وطالبوا سؤاله عن ذلك وسئل وأجاب
بالانكار لا لصابة المذكورورة وجمدها جدا كليا فطالب من المدعين البيعة الشرعية
فاحضر الأشخاص كثيرين واستشهد بهم واحدا بعد واحد فاذكر واحد منهم أنه نظر
بعينه ذلك الضرب ولم تغد شهادتهم شيئا وعجزا عن إقامة البيعة الشرعية فتردت اليمين
الشرعية على عبد العزيز المذكور وامتنع المدعيان من تحليفه ثم بعد ذلك احضر المدعيان
كل من مرزوق اسمعيل وابراهيم دياب من الناحية واستشهدا بهما فشهد كل منهما على
انقراده في وجه عبد العزيز المذكور بقوله اني اشهد اني رايت هيدا العزير لما اراد ضرب
عام المذكور واصابت العصا اشوم التي بيده رأس البنت المذكورورة من الجهة اليسرى
فكسرت العظم وأسالت الدم وماتت لوقتها بسبب ذلك من فعله عن والديه المذكورين
بلاشريك وبعد أحداث هادتهما أعذرا الى الخصم فيهما فقطع في الشاهد المذكورين
بانهم اخفيا ان الناحية بالدم وأثبت ذلك شرعا فردت شهادتهم ما في هذا من المطالبة
للمدعين المذكورين على المذمى عليه بشئ ما دام عاجزين عن البرهان الشرعي سوى
اليمين الشرعية فما الحكم الشرعي في هذه المسألة (أجاب) بالاطلاع على هذا الاعلام
وجده غير مستوف ان لم يتضح منه ما يوجب رد شهادة الشهود اذ مجرد كون الشاهد خفيا
لا يقدح في شهادته الا اذا كان من حال شيخ القرية المعين على الظلم كمن يسمى مشدا
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بصفة ترتب مجرديين واحدة في هذه القضية
بناء على ما فهم من ملخص القضية من أن الضرب حصل في القرية في طريقها بالقرب
من بيوتها واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات كما هو الغالب في القرى ووجد
القتيل فيها ولم يثبت على معينين منها تجب القسامة والدية على أهلها بطالب الا ولاء ولو
كانت الدعوى على معينين منها او كانت بقرية كبيرة ذات محلات وادعى على معينين من
أهل الجهة الاقرب ولم يثبت القتل على المعينين يجب ما ذكره على أهل الجهة بعد تحقق
وجود القتل بالقرب منها وهذ غير متضح جليا فينبغي إعادة الاعلام لأهل الواقعة
لايضاح الامر وكل ما اتضح يحرى الحكم على موجب تطبيقها بقضية أصول الشريعة
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بخطاب مضمونها
بمحضرة كل من المكرم محمد دهب - د الله رضوان السقام والشيخ محمد الانبي جالق هما من
المنصورة واطلاعه - ما ادعى المكرم الشيخ يوسف الصياد الكاتب ابن المرحوم الشيخ
محمد الصياد بطريق وكالاته الشرعية عن المرأة آمنة بنت المرحوم هلالى المعصراني
وعن المرأة السيدة بنت المرحوم الشيخ ابراهيم بندق وعن المرأة السيدة بنت المرحوم

سيد أحمد الطخاوي من المنصورة الحاضرات معه والموكلات له بحضور غريمه من الاتقي
ذ كره توكيلا مطلقا في خصوص ما ياتي ذ كره فيه شفاها بالجلس بحضور محمد المتولي
ابن المرحوم علي بدر ومحمد ربحان ابن المرحوم أحمد ربحان القهوجي همامن المنصورة
العشارفين لمن نسب باوعيتاه الى غريمه الحاضر معه بالجلس المكرم السيد حسنين
حسن السراج ابن المرحوم السيد حسن السراج من المنصورة وهو الوصي الشرعي على
عبد الله وقطومة وعيوشة القصر عن درجة البلوغ أولاد المرحوم عبد الله الطخاوي
ابن المرحوم محمد الطخاوي من المنصورة من قبل مولانا الحاكيم الشرعي حسب المقيد
في سنة ٧٧ ان المرحوم سيد أحمد الطخاوي واولاده عبد الله ولدي المرحوم محمد الطخاوي
من المنصورة كانا مع بعضهما في معيشة واحدة في حال حياة والدهما ومن بعد وفاته
وكسب واحد ومجتمعين على ذلك مدة مديدة الى ان تحصل من كسبهما بالسوية مال
وعقار وغير ذلك زيادة عن المال والعقار الموروث لهما عن ابيهما المذكور ورواهما
المرحومة فاطمة بنت المرحوم محمد الطهواجي ثم توفي سيد أحمد المذكور من مدة خمس
وعشرين سنة عن ولد وبنت قاصرين هما أحمد الهنداوي والسيدة احدى الموكلات
وعن زوجتيهما آمنة والسيدة بنت ابراهيم بندي بقا الموكلات واقام ورثة
سيد أحمد المذكور مع عبد الله المذكور في معيشة واحدة ثم توفي أحمد الهنداوي بن
سيد أحمد المذكور من مدة اربع سنوات عن بنت قاصر فتدعي ما شاء الله وعن شقيقته
السيدة ووالده آمنة هلالية المذكورة من غير شريلت ثم مات عبد الله الطخاوي
المذكور في شهر رجب سنة ١٢٧٧ عن زوجته السيدة بنت المرحوم الحاج أحمد غنيمه
وعن اولاده منها هم عبد الله وقطومة وعيوشة القصر الذين في حجر المذمعي هليمه وان
الاخوين المورثين المذكورين هما دارو والدهما المرحوم محمد الطخاوي المذكور
وانشأ هابا بالسوية طاحونة كائنة بالمنصورة بخط سيدي محمد البهلول محدودة بمحدود
اربعة البعري الى خربة بيد الشناوي امر الله ابن المرحوم مصطفى امر الله والقبلي الى دار
بيد ورثة سيد أحمد وعبد الله المذكورين والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى
دار خليل لقيسة البزارو كانا يما كان جميع منزل مجاور للطاحونة المذكورة بمحدود بمحدود
اربعة القبلي الى داره مصطفى الزيات الحماحي وادريس العموشي الخروجي والبعري
الى الطاحونة والشرقي الى الشارع وفيه الباب والغربي الى دار الشيخ سيد أحمد الكرشي
وأحمد النكريش وجميع قهوة كان يعملوها ربيع اشترى بها وانشأ هابا بالسوية فرنامعدا
لخبر المخططة ومن بعد وفاة سيد أحمد انشأها عبد الله وكالة معدة لبيع الخشب وحانوتا
مجاورة لهما من اصل اجرتها وهي كائنة بالمنصورة بخط جامع ادريس محدودة بمحدود
اربعة البعري الى ما بيد محمد بن محمد القاضي الخشاب والقبلي للسوق وفيه الباب
والشرقي الى حانوت ملك ابراهيم سلامة واخيه مصطفى والى زقاق غير نافذ والغربي الى

حوائيت محمد محمود القاضي المذكور جميع ثمانية احمى وابخرا وخسة حال بقاءه
وصفية عشاء منقوشة وطاستى ترقية احداها منحاس والنا نية حديد صاج وثلاث
جاموسة شركة ابراهيم جازى من تلبانة وتاجها عاتين وجاموسة نية شركة على
السائس من كفر تلبانة وتاجها عاتلة واحدة بمحق النصف وجميع النقود التى تحت يد
التجار لعبد الله وسيد احمد المذكورين وان موكلاته مع باقى ورثة سيد احمد المذكور
النصف فى جميع ذلك والشاوان من جلة النقود التى تحت يد التجار ٢٩٥٨٥ قرش تحت يد
على محمد الزيات من المنصورة ١١١٨٩ قرش تحت يد محمد بن محمود شمس و ٢٠٠٠
قرش بطرف على عيسى من منية الصارم ومبلغ ١١٠٠٠ قرش بطرف الحسين ابى
غريبة من ناحية طالخا ومبلغ ١٥٠٠ قرش بطرف محمد فايد من طالخا ومبلغ ١٨٠٠٠
قرش طرف الشيخ على عبد الرحمن استخلص من ذلك عبد الله قبل وفاته ٤٠٠٠ قرش
اولا و ٤٥٠٠ قرش ثانيا جلة ذلك ٨٥٠٠ قرش والباقى بطرف الشيخ على عبد الرحمن
المذكور ٩٥٠٠ قرش وان المدعى عليه استولى على ٣٣٨٦٤ قرش من اصل ما كان
تحت يد محمد الزيات ٢٢٦٧٥ قرش ومن محمد شمس الباقى ووضع يده على الطاحونة
المذكورة الآن وعلى النحاس المبيع اعلاه الحاضر بمجلس التداوى ومشار اليه فى
الدعوى ويطالبه المدعى برفع يده عن استحقاق موكلاته فى ذلك وقدره ثمانية قرار يوط
ونصف من ذلك لآمنة الزوجة قيراط وثلاثان وربع واضرتها السيد نصف قيراط
وربع وللسيدة البنت خمسة قرار يوط ونصف وثلاث شرعا ويسالها جوابه عن ذلك
سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجاهدا واعترف بوضع يده على
المبلغ المرقوم والخامس فطالب من المدعى البينة المثبتة لدعواه فاحضر محمد اعدوا بالنسار
الشهير اسمه بابن المنابن المرحوم محمد العدوى من المنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
انه كان داخل وكالة الخشب سكن احمد القشلاق فى جمادى الاولى سنة ١٢٧٧ فوجد
عبد الله الطخاوى يقشاج مع زوجة اخيه آمنة وهى تقول له تعال اثبت لى بتاع
اولادى وهو يقول لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت
يدى من امتعة ومن عقارات ومن نقدية انا النصف وانى سيد احمد النصف والوارث
سيد احمد اخيه اولاده واحضر السيد السلامونى النشار ابن المرحوم سيد احمد السلامونى
واستشهد بها يعلمه فشهد انه كان داخل وكالة الجديدة سكن احمد القشلاق فوجد زوجة
المرحوم عبد الله الطخاوى تقول لعبد الله المذكور انا واياك للشر يعة خلص ذمتك من
الله فقال لها العبرة بالبينة اشهد كم على يا حاضرون ان جميع ما كان تحت يدى من
العقارات والامتعة والنقدية لى النصف وانى سيد احمد النصف وانى توفى وورثته
اولاده وان عبد الله المذكور كان معروفا بعبد الله خشموم الطخاوى وليس موجودا
بالمنصورة رجل يقال له عبد الله خشموم الطخاوى غيره وان ورثة سيد احمد منهم زوجاته
هما آمنة والسيدة ولا يعرف اسماء والديهما والسيدة بنته وولده احمد توفى بعده وخلف

بنات تسمى ماشاء الله ولا وارث له غيرهم وان عبد الله كان شيخ حارة سابقا تاجر برافى ١٠
 ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ ثم فى ١٢ منه حضر المدعى والمدعى عليه واحضر المدعى حسنا
 صالحا الصباغ ابن المرحوم محمد صالح الداخنى بالمنصورة واستشهد بها يعلمه فشهد
 بوجه المدعى عليه انه كان داخل بوكالة سكن احمد القلان فوجد عبد الله الطخاوى
 جالسا مع امرأة زوجة اخيه سيد احمد الطخاوى وهى تقول له قم الى المحكمة خلص
 ذمتك من الله فقال لها العبرة بالبينة اشهدوا على يا حاضر وان جميع ما كان تحت يدي
 من عقارات ومن امتعة ومن نقدية الى النصف ولا نعى سيد احمد النصف فقال الشاهد
 اشهد عليك فقال له انهم دوانه كان مشهورا اسمه بعد الله خرشوم الطخاوى وليس
 موجودا بالمنصورة رجل يدعى عبد الله خرشوما الطخاوى غيره وكان شيخ حارة سابقا
 واقع ذلك بحضور الشيخ محمد عطوة البيومى والسيد الجوجرى من منية طخاوى ومضمون
 خطاب قاضى المنصورة يطالع على هذه الحادثة حاضرة شيخ الاسلام مفتى المروسة
 ويقيم الحكم الشرعى (اجاب) بالاطلاع على هذه الحادثة المحررة بهذا الحضر وجدت
 الدعوى والشهادة فيها غير مستوفيتين شرائطها فبقتضى التصحيح بايضاح ما هو لازم
 وقد تحرر فيها فتوى من هذا الطرف مؤرخة فى ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ فيجبرى
 العمل على مو جبها ان صححت الدعوى وشهدت بدينه شهادة مستوفية بما يقع فيه
 الانكار مع اثبات الوفاة والوراثة وحضر الارث شرعا وشهادة البينة على اقرار مورث
 محاجير الوصى بعد تقرر بغيره شرا عابان جميع ما يديه من عقار وامتعة ونقدية
 مشترك بينهما وبين اخيه مناصفة بعد تصحيح الدعوى بالنسب وحضر الارث وذكر نسب
 ابي الاخوين وجده ونسب امهما كذلك ان ادعى بشئ موروث عنهما ببيان ما هو مخلف
 عنهما عنى الاب والام ببيان ما هو ناشئ من كسبهما كذلك وبيان
 المدود كذلك وبيان المدعى به من النقص وداء الشهادة بالنسب حسب الدعوى ان
 كان منسكورا تسكنى فى الحكم على وريثة الاخ المقرب بنصف جميع ما يتحقق انه كان تحت
 يده فى تاريخ الاقرار بعد الميتين وتركه الشهود حديثا لمانع والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة فى ١٠ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونها
 الاوراق المرفوعة مع هذا تتعاقب بمادة منزل كان واضح اليد عليه بعض وريثة المرحوم
 خوجه احمد بك ورؤى انه يعدم من الاموال الضائعة وصدر الاذن من هنا لبيت المال
 بوضع اليد وبناء على وقوع التصادم فى شأن ذلك المنزل بان وريثة المرحوم مصطفى
 كاشف يستحقونه فحول ذلك من بيت المال على المحكمة وصدرت حجة شرعية بالثبوت
 لورثة الكاشف المذكور وبورود الحجة المذكورة والاطلاع عليها ووجد منصوصا بها ان
 سددت ذلك المنزل كان يملكه حسن اغا اخو مصطفى كاشف والنصف والثالث مذكور
 عنهما ان حيدة زوجة وممتعة حسن اغا المذكور كانت تملك ذلك وتوفيت المذكورة

عن زوجها معتقة حسن اغا السالف ذكره بقتين ثم توفيت البنتان واحدة بعد
 أخرى وآل جميع المنزل المذكور لمحسن اغا المذكور وحسن اغا توفي عن اخيه مصطفى
 اغا كاشف وانحصارته فيه من غير شريك له في ذلك قد حكم بان الحق في المسكن
 المرقوم لورثة مصطفى كاشف الموضحين بالحجة التي صدرت ورام امين بيت المال صدور
 الاذن من هنا ولما سببه ما علم من ان حصة العشرين قيراطا التي باسم حيدة قيل بعدم
 وجودها اعادة المسكينة لبيت المال لاجل التحرير للحكمة بالكشف من السجل
 وقد وردت صورة حجة تمليك العشرين قيراطا لحيدة المذكورة على افادة امين بيت المال
 وبنت الاوثة تلك الصورة وضاهاتها على الحجة التي صدرت بالثبوت لورثة مصطفى
 كاشف تبين حصول اختلاف اذ انه موضح بحجة الثبوت المحررة لورثة الكاشف المذكور
 ان حيدة كانت معتقة زوجها حسن اغا وبصورة حجة التملك المحكي عنها موضح انها
 معتقة المرحوم خوجه احمد بك وبسبب هذا الاختلاف لم يعلم ما يصير اجراؤه في ذلك
 فن باب المخابرة مع حضر تكم كما ذكرتم ترقيمه وطيه كامل الاوراق المتعلقة بهذه المادة
 ومن جملة حجة الثبوت وصورة حجة تمليك العشرين قيراطا المستخرجة من المحكمة تؤمل
 من بعد الاطلاع على ما اشتملت عليه ترد الافادة مما ترونه في ذلك وما يكون اجراؤه في
 هذه المادة ليري المقتضى مع اعادة الاوراق لهذا الطرف (اجاب) الافادة عن ذلك انه
 حيث ثبت بالوجه الشرعي ملك المسكن المذكور لورثة مصطفى كاشف وثبت ان ذلك
 المسكن اشتراه حسن اغا وزوجته معتقة حيدة وثبت موت حيدة وانحصار ارثها في
 زوجها معتقة هاو بنتيها منه ثم انحصر كامل المكان في ملك حسن اغا المذكور بموت بنيه
 عنه ثم انحصر ذلك في مصطفى اغا مورث المدعين المذكورين بموت اخيه حسن عنه ثم
 انحصر في المدعين المذكورين بموت ابيهم مصطفى اغا عنهما لا غير على الوجه المبين في حجة
 الدعوى والثبوت وجميع ذلك بالبيننة العادلة المزكاة بعد اقرار وكلاء ورثة خوجه احمد
 بك في الخصومة بين يدي القاضي بعدم ملك موكلهم للمكان المذكور وحكم القاضي في
 وجه التهم الشرعية بان الحق في المكان المذكور لورثة مصطفى كاشف المذكور لا ينقض
 الحكم بعدم دوره صحيحا بمجرد وجود صورة حجة شرعية مباشرة وكيلاها المذكور
 في تعريضها انما معتقة خوجه احمد بك مع انكار ورثة مصطفى كاشف لذلك واقرار
 وكلاء ورثة خوجه احمد بك المذكور بما يفيد عدم ملك موكلهم لشي من المكان المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المعية السفينة في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ شرع على
 افادة واردة من طرف حضرة مدير جرجاني غايه جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ ومعه اقرار
 واعلام شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ مضموه
 بمجلس قضاياه مديرية جرجان بحضور حضرة وكيل المديرية واعضاء المجلس ومفتيه
 وقاضي ولاية طهط الذي الواضع اسمه وختمه اعلاه قد سمعت دعوى قتل محمد حسن

البدري من ناحية سعد الله بقمته وهو حاج المتحصن ارثه شرعا في ابنه القاصر احمد ووالده
حسن عبد الرحيم ووالدته المرأة شهدة بنت فراج حمد من الناحية المتوفاة بعد قتل ولدها
المذكور وانحصر ارثها في زوجها حسن عبد الرحيم المذكور واولادها منه ابوالغين
وهم عبد الرحمن ومحمد وشريفة وفي ابنها منه القاصر قرشي الثابت انحصار الارث في
المذكورين بشهادة كل من الرجل - حسين والرجل العاقل الشيخ هبادة عثمان النائب
بالناحية ورق كياسر اثم علنا بشهادة ابراهيم احمد وعمر عليوة من الناحية المذكورة في
وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد المرافعة الشرعية بالوجه الشرعي المتهم في قتله
حسن علي البحر بان من الناحية ادعى حسن عبد الرحيم المذكور عن نفسه وبطريق
الولاية الشرعية على ابنه القاصر قرشي وعلى ابن ابنه المقتول هو احمد وادعى معه
عبد الرحمن ومحمد وشريفة الابن عون اولاد شهدة بنت فراج المذكور وعلى غريمهم الحاضر
معه - م. بالجلس حسن - علي البحر بان المذكور بان حسنا عليا المدعي عليه المذكور كان
مطلوبا ضبطه للديوان بسبب تهمته في قتل شخص يدعى عليا حمد من الناحية وفي جرح
شخص آخر يدعى كريم همران من اهل الرواقع ولما ارادهم ورثهم محمد حسن البدري
المذكور القبط على حسن علي البحر بان المذكور تعدى وضربه بسكينته عمدا في ٢٨
ص سنة ١٢٧٤ فاصابته في عضده وكتفه وحلقومه من الجهة اليسرى ومكث
ملازما للفراس الى ان توفي بسبب الضرر ب المذكر في يوم عشرين ربيع الاول سنة
١٢٧٤ وانحصر ميراثه في ورثته المذكورين اولادهم ماتت والدته شهدة وانحصر ميراثها
فيهم من ذكر من ورثتها من غير شريك ويطالبونه بما يترتب عليه في ذلك شرعا
وطالبوا سؤاله عن ذلك سئل المدعي عليه حسن علي البحر بان عن ذلك فاجاب بالاعتراف
بانه ضرب محمد حسنا البدري المذكور ومورث المدعين المذكورين بسكينته عمدا
فاصابته في عضده وكتفه وحلقومه من الجهة اليسرى عن دارا ضبطه ومات بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين ويريد السماح مما حصل منه فلما سمع اولياء المقتول
جواب المدعي عليه المذكور بالاعتراف بقتل مورثهم عمدا بالسكينته المذكورة طلبوا
القصاص من القاتل لمورثهم المذكور وروحيات اعترف حسن علي المدعي عليه بالقتل
لمورثه - م. عمدا بالسكينته اعترافا شرعيا وطلب الورثة الكبار القصاص من القاتل
المذكور فقد حكمنا لهم عليه بالقصاص حكما شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية
في الحكم في ذلك (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام فهو صحيح بناء على ما هو مسطر به والله
تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ شرحا على
خطاب واردها من مديرية جرجاني غاية جسادى الآخرة سنة ٧٨ ومعه قرار واعلام
شرعي من قاضي مديرية جرجان مؤرخ في ٢٢ جادى الآخرة سنة ١٢٧٨ مضمونه بالجلس
قضايا مديرية جرجان بحضور - حضرة وكيل المديرية وحضرات أعضاء المجلس ومفتيه

وقاضي ولاية طاهط الذي الواضع اسمه وختمه فيه قد سمعت دعوى قتل أحمد فرغلي
من ناحية مزنة والشيخ جبر بقم جرجا المنحصر ارثه شرعاً والدته المرأة أم أحمد بنت
سلطان وأخويه منها هما محمد بن وحسن القاصران عن درجة البلوغ المقامة عليهم ما
والدته - ما المذ كورة وصيا من طرف حضرة مولانا قاضي أفندي ولاية جرجا وجب
اعلام شرعي تاريخه ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ وفي أختيه البالغتين أيضاً المرأة
مربانة والمرأة زبيدة الوكيله عنهما والدتهما المرأة أم أحمد المذ كورة الثابت انحصار
الارت فيهم ووكالة أم أحمد عن البالغتين المذ كورتين بشهادة عبد الله جاد الله والسيد
عمر من الناحية المذ كورة المذ كين من اثم علنا بشهادة كل من محمد منصور ومحمد
حامد من الناحية المذ كورة في قتله فرحات جوده وابو العلاء جوده وعبد المتعال محمد من
الناحية ادعت أم أحمد المذ كورة عن نفسها وبطريق التحدث الشرعي والوكالة
الشرعية عن المذ كورتين على غرماثها المستورين معها بالمجلس وهم أبو العلاء جوده
واخوه فرحات جوده وعبد المتعال محمد من الناحية المذ كورة بانهم في يوم الثلاثاء
الموافق ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ حصلت مشاجرة بين اهالي حصة حسنين
خليفة وسليمان عمران المشايخ بالناحية فتوجه ابن أحمد فرغلي المذ كور الى محل
الواقعة فضربه بكل من ابي العلاء جوده وفرحات جوده وعبد المتعال محمد فبوت شوم خطا
اصابه احدى في عظام الانف فكسرها واسال دمه والثاني في يده والثالث في اصبعه
الخنصر فلازم الفراش من ذلك ومات بسبب ذلك الضرب المذ كور في ٣ جمادى الاولى
سنة ١٢٧٨ وتطالبهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وتطالب سؤلهم عن ذلك سؤلوا
عما ادعتهم المرأة المذ كورة فاجاب احدىهم وهو أبو العلاء جوده بالكجود كلية ولم تحضر
المرأة بينة عليه فترتب عليه اليقين الشرعية فلفناه لها يطلبها واما فرحات جوده
فاجاب بان شيخونا خذنا لا فاحد من كانوا بالمعركة ضرب والده بطوبه فقصدها
يضربه كما ضرب والده فاصابت الضربة بيد أحمد فرغلي المقتول خطا واما عبد المتعال محمد
فاجاب بانه كان في يده عصا وقصد الكجربها فاصابت أحمد فرغلي المذ كور خطا في انفه
فكسرت العظام واسالت الدم فلازم الفراش مدة ومات بسبب الضرب المذ كور
وحيث اعترف فرحات جوده وعبد المتعال محمد بالضرب الى أحمد فرغلي المذ كور وموته
بسبب الضرب المذ كور فقد حكمنا بالزوم الدية على الضاربين المذ كورين من مالهما
وقدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وسبعون قرشاً ونصف وربع من قرش عمالة
صاغام وجلة على ثلاث سنين من وقت القضاء هذا ما حذر به المحكم (اجاب) بالاطلاع
على هذا الاعلام وجد غير مستوف من وجوه احدى في اثبات نسب اخوة الميت من
غير بيان ان كلامهم شقيق اولام فقط وثانيهم اعدم اتصاح كون اثبات نسب الورثة
المذ كورين ضمن الدعوى الصحيحة وثالثها عدم بيان ضرب كل من المذ كورين عليهم

الثلاثة معينا من حيث محل الاصابة في دعوى المدعية مع عدم بيان ان ضربة كل واحد منهم متخذة بحيث لو انقردت لقتلت وكون الضربات على التعاقب أو معاربا بها ان جواب فرحات جودة لم يصرح فيه بما يوجب القتل بل قال غاصبت الضربة يد احد فرغى المقتول خطا ثم ذكر في الاعلام جواب عبد العال محمد بقوله وأما عبد العال محمد فاجاب بانه الى ان قال في كسرت العظم واسالت الدم فلازم الفراش مدة ومات بسبب الضرب المذكور فالتصرح بالقتل انما هو وفي جواب الاخير فقط المنفصول عنها قبله بامام و بناء على ذلك فهو المؤاخذة خاصة انه اذا كانت الدعوى من الولي بان القتل الخطا صادر من الثلاثة فكيف يحكم بالدية كاملة على اثنين منهم - مع على فرض اقرارهم بالقتل واقرار الثالث مع عدم الاثبات عليه اذ دعوى الولي على الثلاثة تضمنت ايجاب ثلث الدية على كل واحد منهم عند الاثبات ومطالبة كل منهم بالثلث ثم يحصل من الولي مع المقرين تصادق على حصر القتل فيهما لتجب الدية عليهما كاملة على فرض كونهما مقرين بذلك الى آخر ما فيه فيقتضي اعادة الاعلام لمحله لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله تعالى اعلم (مثل) بافادة واردة من المعية السنية مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨ ثم راجع على خطاب واردها من مديرية سيوط مؤرخ في ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية سيوط مؤرخ في ١٩ ربيع الاول سنة ٧٨ مضمونه بحضورنا وحضور سعادة اقدنم البك المدير وحضرة الوكيل ومفتي المجلس قدامي الذي دوس مسعود من اهالي الناحية بقسم الشروق المعروف عينا باختيار شاهدني حصر الارث في الورثة الاتية ذكرهم على غريمه المحاضر معه في المجلس بزان لي محمد اغا ابن سليمان محافظ بلسكات بياده باسيوط سابقا بانه كان له ابن اصلبه يدعى مسعود ادخل ايلة الاثنين رابع عشر محرم سنة تاريخه الو كالة المملوكة له محمد شافع بسيوط لاجل المبيت بها وكان بها وقتئذ محمد اغا المرسوم تعدي عليه وضر به عمدا بيده ورجليه فلزم الفراش حتى مات بسبب الضرب المذكور عنه وعن ولدين قاصر بن قادرس ومينسا المرزوقير له من زوجته المرأة اصطفائه بقت ارمان يوسف شهوده القائمة في عصمته الى موته وعن زوجته المذكورة لا وارث له سواهم حسبما شهد له بذلك من اهالي ناحيته كل من اسمعيل تركي وهثمان توني بن خفاجي المزكيين بشهادة علي عبد الدائم من الغريب وعبد الحميد عبد الله الباقوري في وجه المدعي عليه المذكور به والمرافعة الشرعية ولا تصاب المدعي في ذلك عن نفسه بطريق الاصلالة وعن ولدي المتوفي القاصر بن بطريق الولاية وعن الزوجة بطريق الو كالة شفاهاهم هذا المجلس الشاهد له بها كل من العلامة الشيخ محمود احمد قراة والفاضل السيد زين الدين ابن المرحوم السيد رافع طالب المدعي عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا لكونه والقاتل له دون مالك الو كالة ومن كان مقيما بها وقتئذ فانهم

بريئون من ذلك وسأل جوابه عن ذلك سئل المدعي عليه عن دعوى المدعي القتل
المذكور في محضره اجدد كذا فطالب من المدعي بيضة تشهد له يدعواها فاحضر كلام من
عمر محمد ولاشين خضر من اهالي شاسة وعبدالله تركي من الشامية وعلى ابي زيد من
الغريب وبخيت محمد من سيوطا وابي زيد رفاعي وعلى عبدالدايم كلاهما من الغريب
واستشهدهم على دعواها فشهدهم وعبدالله على التعاقب بعد طلب اداء الشهادة انهما
عائنا ضرب محمد اغا المذكور لمسعود ابن المدعي بالكف مرتين وبالرجل مرتين وزاد
عمر في شهادته ان المضرروب لزم الفراش بعد ان ضرب حتى مات بسببه وزاد عبدالله انه
لم يعاين ملازمة الفراش بل فارقه بعد ان ضرب ولم يلزمه غير انه لما سمع بموته ذهب
الى محل نومه فراه ميتا ولم يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب آخر وشهد
على ابو زيد انه عاين رجلا يقال له محمد اغا يضرب مسعود ابن المدعي بيديه ورجليه
وايكن لا يعرف شخصه ولا حليته ولا نسبه حتى لو رآه الآن لا يعرف وجهه ولا يعلم
موت مسعود بسبب الضرب او بسبب آخر وشهد بخيت انه كان في اصغر الو كالة حتى
دخل مسعود ايا لاضر به محمد اغا المذكور كفين ثم علام مسعود الى اعلاها فقبه محمد
اغا المذكور وضربه كذلك برجله وكان صدمته خلفه ما وعائين ذلك ثم تركه ما ونزل الى
اسفلها واقام حتى سمع بموته ولا يعلم كونه مات بسبب الضرب المذكور او بسبب
آخر واخبر ابو زيد وعلى عبدالدايم انهما لا يعلمان شيئا من ذلك كله وعدم اعتبار
شهادة من لم يشهد بملازمة الفراش والموت بسبب الضرب لم تقبل شهادته من ذكر شرعا
ما عدا عرفاته شهد كذلك فاعذر للمدعي عليه في شهادته فطعن فيه بانه شيخ فلاحه
قرية فصدقه عمر والمدعي على ذلك فلم تقبل شهادته ايضا وطلب من المدعي بيضة
اخرى تشهد له يدعواها فشهدت له ابي زيد المدعي عليه فامتنع من تحليفه
واقضت الثمينة انه حيث جحد المدعي عليه دعوى المدعي ولم يكن له عليها بينة
فليس له مطالبة عليه الا باليمين عند طلبه لها وكتب هذا اعلاما صادرا من المحكم
(اجاب) لاشي على المدعي عليه ولا على غيره والحال ما ذكر حسب ما هو محضر هذا الاعلام
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٨ تتضمن الافادة
بما ورد من المناقضة من طرف مفتي قلم دعاوى جرجا وقاضي جرجا لما تحرر من هذا
الطرف سابقا بتاريخ رجب سنة ٧٨ في شان الاعلام المهر من قاضي جرجا وصورة
المناقضة الهيكلي عنها قد صار الاطلاع على ما افاده حضرة مولانا شيخ الاسلام مفتي
افندي الديار المصرية حفظه الله آمين وفيه من انا ما اجاب به والحال انه من جهة الخفيرة
عندنا يبلدنا فالحقيقة مثل المشد في معاطيه ما يتعاطاه المشد من اطاعتهم لمشايخ القرى
واعانتهم على ما يطلبونه منهم كاعانة المشد ولا فرق عندنا بين لادنا بينهما الا في حالة
واحدة وهي ان الخف يبريز يد على المشد بالحراسة والحفظ ايا ولا وليس تكفير الهروسة في

كونه على المحفظ والحراسة فقط وحينئذ فشهادته غير مقبولة شرعا بسبب ذلك وايضا
لم يثبت شرطا وجود البنت مقتولة وبها الاثر بالبلدة المذكورة بل ذلك مجرد دعوى من
والديه اخالية عن الاثبات الشرعي بكونها مقتولة بالبلدة حتى تجب القسامة والديعة على
اهلها على ان الخفيرين المذكورين من اهل البلدة المذكورة والمصرح به ان اهل البلدة
لا تقبل شهادة بعضهم على بعض في القتل والله سبحانه وتعالى اعلم (اجاب) صادر
الاطلاع على افادة حضرة مفتي مجلس مديرية جرجا وقاضي جرجا المسطرة على ظاهر
الاعلام المتضمن دعوى قتل البنت ببيان الرضعة المفاد على الاعلام المذكور سابقا
من هذا الطرف بانه غير مستوف لقصور عباراته حسب ما اوضحناه بافادتنا المذكورة
المؤرخة رجب سنة ١٢٧٨ المقيدة في كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ
وبافادة حضرة المفتي والقاضي المذكورين لم يخرج بها الاعلام المذكور عن كونه
غير مستوف على الوجه الذي بيناه في مدداته اعدم ايضاح عباراته واما اذا كان الواقع
حسب ما اوضحه حضرة المفتي والقاضي بافادتهما المحكي عنهما فالحكم في نفس الامر موافق
للجهة بناء على ما اوضحناه من كون الخفير هو المشد المعين على الظلم لشيخ القرية ومن
عجز المدعي عن اقامة البينة على صدور القتل من المعين ومن عدم تحقق وجود البنت
ميتة في الجهة المذكورة وبها الاثر المحكي عنه في الاعلام مع انه في غالب الظن انه لو سئل
اهل الجهة عن وجود البنت ميتة وبها الاثر في تلك الجهة لما انسروا كونها ميتة
وبها الاثر وصرح به في عبارة الحكم وعبارة نتيجة القضية المحكية عن العشرة اشخاص
من الناحية خلاف الشاهدين المذكورين تشعر بتحقيق ذلك وان لم يشهدوا بصور
القتل من المعين المدعي عليه وما اشار اليه حضرة القاضي والمفتي من ان الخفيرين من
اهل البلدة وان المصرح به ان اهل البلدة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض فليس على
اطلاقه بل ذلك في البلدة الصغيرة التي هي ليست ذات حارات لانها حينئذ كحالة
واحدة ولا تقبل شهادة بعض اهل الجهة على بعضهم بالقتل اذا تحقق وجود القتل
فيها وان كانت تقبل في حق القسامة اذا تضمنت شهادتهم وجود المدعي قتله ميتا في
هذه الجهة وبها الاثر لكونهم يثبتون على انفسهم فغرموا على غيرهم فتقبل حيث لم يكن
هنالك مانع آخر وعبارة الاعلام المذكورة خالية عن ايضاح حقيقة البلدة المذكورة
وعن بيان محل القتل في الدعوى حتى يعلم الحكم جليا ولذا قلنا في افادتنا السابقة
وعلى فرض عدم قبول الشهادة فلا جرم بحجة ترتب مجرد عين واحدة في هذه القضية
اذا المتبادر الى آخر ما قلناه من التفصيل الى ان قلنا يجب ما ذكر على اهل الجهة بعد
تحقق وجود القتل فيها وهذا غير متضح جليا في إعادة الاعلام لمحل الواقعة
لايضاح الامر الى آخر ما ذكرناه ومع هذا كما فاما ان يعتمد على افادة حضرة القاضي
والمفتي الخارجة عن الاعلام ويصرف النظر عن وضوح المطلوب من الاعلام لانه

إذا كان الواقع هو ما افاده بأفادتهما المذكورة الخارجة عن الاعلام فالحكم كما ذكرناه ولا نظر لعبارة الاعلام في حدود ذاتها وان كان يستلزم الحال ليكون الاعلام لا بد ان يكون مستوفيا واضحا فيجري طلب ذلك حسبما اشرنا اليه وهو هذا ما لزم والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة من المعية السنية مؤرخة ١٨ شعبان سنة ٧٨٨ على خطاب من حضرة مدير سيوط مؤرخ في ٤ شعبان سنة ٧٨٨ وعنه نقيحة واعلام شرعي من قاضي مديرية سيوط في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه بحضور نايدويان المديرية بسيوط وبحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس حضر سلمان بن حماد من اهالي دير الجنادلة وزوجته المرأة خضر عفت جعة الشهيرة بالقرادية والد المتوفي ال^٢ تى ذكره وزوجة ابنها المتوفي هي المرأة عليا بنت همام عبد الحفيظ الشريف وصحبتهما اولادها من المتوفي المذكور القاصرون عن درجة البلوغ محمود وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد وحماد من اهالي ناحية كوم اسفحت وادعى عليه سلمان حماد المذكور عن نفسه وبالوكالة الصادرة شفاها بالمجلس من زوجته خضر عفت ابنة عليا وبالولاية الشرعية على اولاد ابنه القاصرين المذكورين ان المدعى عليه كان في شوال سنة ١٢٧٧ مع ابنه المتوفي سليمان بن بغيطة الدخلة استحقاق اهالي النخيلة فتعدى عليه المدعى عليه وضر به حماد بندقية معمرة برصاصه فاصابه في جانب وركه الايسر وسرت حتى خرجت من الجانب ال^٢ خرفض واستمر ملازما غراشه حتى مات بسبب ذلك عن ابويه وزوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريلت وبعد وقت له هرب خوفا من مجازاته بسبب ذلك حتى شرف حضرة الخديوي الاعظم قصر الحجرة فاني مستخفيا حلا كفته على راسه واقبل لدى حضرة بعض ذوات المعية السنية انه قتل ابن المدعى المذكور حماد ورغب في العفو عنه من ذلك واعدل الحكومة وحرصها على عدم ضياع حقوق الرعايا ضبط وارسل للمديرية لاجل تحقيق ذلك عليه فندب هو وموكلته لذلك ويطلب بهما يترتب عليه بسبب قتله لابنه المذكور على هذا الوجه ويسال سؤاله عن ذلك وبعد تحقق موت المتوفي وانحصار ارثه في المدعى وموكلتيه واولاد ابنه المذكورين ومعرفة حمادنا وقسم اباش هادة كل من الشيخ خليل حمد وعرفات محمد من اهالي الدير المذكور المعدلين بكل من علي همام الشريف وهو المدعى على وجه المدعى عليه بعد المرافعة الشرعية سئل المدعى عليه عن دعوى المدعى القتل على هذا الوجه فانكر دعواه القتل لابنه وجمدها جدا كايما وانكر اقراره لدى بعض ذوات المعية السنية بانه قتل ابن المدعى وعترف انه لما جاء واضحا كفته على راسه راجيا العفو وسئل عن جريمته التي فعلها اقربا نه متهم فقط في قتل ابن المدعى ولم يقرب بانه قتله بالفعل كما ادعى والده فطالب من المدعى بيينة شرعية تشهد له بدعواه فاحضر كلام من احمد سلمان وعبد الحميد محمد كلاهما من اهالي الدير المذكور واستشهد بهما على دعواه فشهد كل منهما

على انفراد بعد ان استشهد انه غاب طعمة المدعي عليه الحاضر بالجلس ضرب سلمان
المتوفى المرقوم ابن المدعي المذ كور ببندية معمرة برصاصه فاصابه في وركه الايسر
وسرت حتى خرجت من الجناح الاخر فتمرض حتى مات بسبب ذلك في شوال سنة
١٢٧٧ واحضر ايضا كلاً من حضرة صالح أفندي ابن المرحوم محمد اجد كاشف
جمال الدين والمهترم المكرم الشيخ سليمان عبد الممتعال عثمان السليبي واستشهد بهما
كذلك فشهد كل منهما في وجه المدعي عليه بانه حين جاء لدى حضرة بعض ذوات المعية
السنية اقربانه قتل رجلاً من أهالي دير الجنادلة ببندية تحقية اولاً لكن لم يعين ولم يقل
انه متهم فيه تهمه فقط فلما سمع المدعي عليه شهادتهما صدق على ان المدعي عليه
بقتله هو الذي أخبر بالمعية انه متهم في قتله ولم يقربانه قتله فعند ذلك أهدر له في الشهود
المذكورين فقدح في الاولين بانهما من بلاد المدعي ولم يدع فيهما ولا في الاخرين قدحا
شرعياً يبطل شهادتهم وزكي الاولان سرا بشهادة كل من الشيخ خليل جد وعرفات
عزوز المذكورين ثم علنا بجمعهما مع الشاهدين بحضرة المتداعيين وزكي الاخران
سراً أيضاً بشهادة الفاضل الشيخ اجد محمد علي المسلي والشيخ حسب النبي على المرسى
ثم علناً بشهادتهم ما وجههم مع الشاهدين بمجلس التداخي ثم بدعوى والدعوى
والشهادة على الوجه المشر وح حدث حضره مولانا أفندي البالغين من ورثة المقتول
على العقوبة وكرر ذلك عليهم المرة بعد المرة ووعظهم وورعهم في ثواب الآخرة فابوا
وطلبوا القصاص منه شفاء لصدورهم فاجابهم لذلك وحكم على المدعي عليه بذلك ثم
تحريراً في الثاني والعشرين من رجب الفرد سنة ١٢٧٨ فالحكم (اجاب) اذا ادعى
الولي القتل العمد وصحت وشهدت البينة طبق دعواه وطلب اليه لغون من الورثة
القصاص وكانت ورائتهم ثابتة بالوجه الشرعي فالحكم بالقصاص في محله حيث لم
يقم بالبينة ما يمنع شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل) بافاداة واردة من طرف قاضي
شاهلمون مؤرخة في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ مسطرة على صورة قضية مضمونها
تقصي الاحضر بالجلس الشرعي محمد ردياب جاويش المشهور وادعى بالاصالة عن نفسه
على خصمه الحاضر معه بالجلس الحاج محمد ريدوي جاويش المشهور وادعى هو والوكيل
الشرعي عن المرأة صبيحة بنت المرحوم محمد مصطفى جاويش المشهور زوجة المدعي
المذ كور ان ثابتت وكيله عنها بالوجه الشرعي بتمتضي شهادة المكرم احمد دجاويش
المشهور والحاج شهاب البقري المشهور وادعى ان ثبتت معرفة المدعي والمدعي عليه
وموكلته بالوجه الشرعي وقال المدعي في دعواه ان المرأة صبيحة المذ كورة واضعة يدها على
منزل كائن بناحية القراقرمة من غير وجه شرعي وهذا المنزل ملك لي وهو مشتمل
على اما كن معلومة بحدود أربعة حده الغربي بجوار شارع حارة الغرابوة والقبلي بفضه
بجوار داره شهاب الوكيل بن احمد الوكيل وبعضه بجوار دار سيارة الوكيل بن يوسف

الوكيل والشرقي بجوار دار الشافعي الوكيل ويجوار شارع زقاق الهلايلة والبصري بجوار
أحمد أبي هلية بن اسمعيل أبي ريم ومن حيث ان المنزل المذكور ملك مستحق لي
وزوجتي المذكورة صبيحة واضعة يدها بغير وجه شرعي عليه أريد نزعها من يدها بالوجه
الشرعي وكذا واضعة يدها على حلي وأمتعة تذكر أدناه وغير ذلك كما هو مشروح

قرش	٤-٥	قرش	٥-٥
٤٠٠ قصبه ذهب بندي	٢٠٠ حبة فضة		
٤٥٠١ قصبه ذهب بندي	٦٦٠ تعاليق البرقع	٢٠	
٣٧٤ سواحد فضة ثمنها	٧٥٠ شعير ذهب		
٢٥٠ طشت نحاس كبير	٢٢٥٠ لؤلؤ على البرقع		
١٢٥ طشت نحاس عصفى	٣٨٠ بنادقة ذهب تعاليق	٤٦	
٣٠٠ صحن نحاس	٥٠٠ محبوب بالامبولي	١٠	
٣٠٠ حبل نحاس	٤٥٠ حلق ذهب		
٣٠٠ قزان نحاس كبير	٢٠٠ انجر نحاس	٢	
٩٠ دست نحاس	٥٠ غلاية		
٦٠ دست نحاس	٢٠٠ صفيه وشاء	٢	
١٠٠ صحن نحاس كبير	٢٠ قانوس		
٥٠ صحن نحاس	١٠٠ صندوق	٣	
١٠٠٠ حبل فضة قيمة المبالغ قرينه	١٥ محرق نحاس		
٣٧٤ أساور فضة	٥٠ صحن نحاس كبير	١	
١٦٥ أساور فضة	١ ختم باسم والده		
٢٥٠ بغمه ذهب	١٢٠٠ جاموسة		

٣٠٠ خرز مرجان صادق

هذه الاشياء المشروحة أعلاه مملوكة ومستحقة لي أيضا وفي تزوجت المرأة المذكورة
من مدة تزيد على ثلاثين سنة وفي أثناء تلك المدة انما غايه سنة ١٣٧٢ أعطيت لها المصاغ
والحلي المذكورة على قبول الزينة وباقي الاشياء واضعة يدها عليها بغير وجه شرعي
واحيث اني مالك لجميع ما ذكر أعلاه أريد نزعها من يدها واسبق لاثني هاليه بالوجه
والشرعي فستل من الحاج محمد بدوي المذكور الوكيل عن المرأة صبيحة المذكورة عن
جميع ما ذكره المدعي في دعواه فانه كجميع ما ذكره المدعي وجده بجودا كليا وقال ان
جميع ما ذكره المدعي ليس موجودا أصلا ما عدا الدار المذكورة فهي موجودة
بجودها المتقدم ذكرها وانها ليست ملكا كذا المذكور وقد ادعى الوكيل المذكور وهو
الحاج محمد السابق ذكره لي المكرم محمد دياب المزبور وقال في دعواه انه في شهر

ذى القعدة سنة ١٢٧٧ كان حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة
في خصوص ما ذكره المدعى في دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بحضور
بينه من المسلمين بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لا من قليل ولا من كثير وأقر بان المنزل
السكان بناحية القراقره المذكور آنفا ليس ملكا له وإبرأها البراءة العامة من سائر
الدعاوى فمثل من محمد دياب المنز بوجه من الاقرار المذكور الذي ذكره الوكيل الشرعي
فأنكره كليا فطلب من محمد الوكيل بينة شرعية تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر
وصحبه المكرم الشيخ عبد الغنى نوح ابن المرحوم احمد نوح والمكرم الشيخ نعمان بن
احمد نوح والمكرم الشيخ محمد ابو عثمان والمكرم الشيخ سيد عثمان ابن المكرم الشيخ
محمد عثمان المجمع من أهالي القراقره قلوبية وشهد كل منهم على انفراده في وجه
محمد دياب المذكور بقوله الله ولرسوله انه في شهر ذي القعدة سنة ١٢٧٧ كان
حصل بين محمد دياب جاويش وبين زوجته صبيحة منازعة في خصوص ما ذكره المدعى في
دعواه ثم رجع عن المنازعة وأقر واشهد على نفسه بأنه لا يستحق قبلها شيئا مطلقا لا من
قليل ولا من كثير وان المنزل السكان بناحية القراقره ملك لها وليس له فيه حق
وابرأها البراءة العامة من سائر الدعاوى فالحكم (اجاب) هذه الدعوى على هذا
الوجه غير تامة شرعا لعدم تصحيحها بواسطة عدم ذكر اسماء اجداد اصحاب الحدود
بالنظر للبعض اذا لم يكن متميزا الذي القاضى عن غيره بمجرد ما ذكر من اسمه واسم أبيه
وعدم صحة التحديد في الحد البحري وكذا بعض المنقولات المثالية لم يذكر وزنها ووصفها
وهو شرط فيها وحينئذ لا يترتب على مجرد هذه الدعوى وجوب جواب الخصم فلا
يسأل من الدعوى ما لم يصححها فان صححت وسئل الخصم واجاب بالانكار وادعى اقرار
خصمه بأنه لا دعوى له قبله ولا حق واقام بينة طبق دعواه وعدلت الشهود بمنع المدعى
من دعواه وعند عدم التصحيح لو اتى المدعى عليه بدفع هل يسمع اختلاف فيه العلماء
وذكري الهندية عن الهيطة ان مدعى الدفع مطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى
وهو الصحيح وفي البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة التي اتفقت الائمة على
فاسادها صحيح في الاصح وقيل الدفع ايضا فاسد لانه مبني على الفاسد والبناء على الفاسد
فاسد ثم قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضى لا يسمعها قلت
تفقهوا ولم اره فائدة لو ادعاه على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا كما افاده في البحر
والله تعالى اعلم (سئل) باعادة واردة من مديرية الروضة مؤرخة في ١٦ رمضان سنة
١٢٧٨ مضمونها واصل اطرف حضرتم هذا كرامة في شأن قضية شرعية بخصوص
ما يتعلق بتركة زينب السوداء معتقة المرحوم عمر بن الاشقر ومعهما فتوى من
حضر ائمه العلماء الخنفية واعلام شرعية تؤمل من حضرتم النظر في ذلك واعطاء الجواب
الشرعي شرعا على هذا كرامة حسب ما يتضح لحضرتكم (اجاب) انه على حسب الخطاب

١٢٧٨

١٢

١٢٧٨

١٦

الوارد من مدير الروضة المشرح اعلاه بطلب الاطلاع على اوراق هذه القضية وضمها
 جواب حضرة القاضى السيد على البقلى واعطاه الجواب شرعا على هذه المذاكرة حسبما
 يتضح له. هذا الطرف قد صار مناظرة ذلك والجواب عنه انه بعد الحكم بقبول الوصية
 والايصاء بشهادة البيئة المزكاة شرعا لا يترتب خال شرعى في حكم القاضى بذلك اذا
 صدر مستوفيا شرائط الصحة على مجرد ظه ورشاهدى الحكم موظفين في مهلة تحت
 نظر الوصى وزوجته بامرة نظير الامامة والخطابة والقراءة اذ هما ليسا من قبيل الاجير
 الخاص لمن شهد له وان كانت شهادة الموصى لوالده غير مقبولة فيقضى قد وجد في
 شهود الحادثة ما يثبت نصاب الشهادة وهو شهادة رجلين بلا مانع فلا نظر لغيرهما شرعا
 وحيث ان الطاعنين الآن من عوام الناس الذين لا يعرفون دقائق الشرع فلا يعد
 حينئذ مدعى عنهما في الحكم الاول بالبطالان وتبين اوجه الموضحة بهذه المذاكرة من
 الافتراء الذى يترتب عليه مجازاتهم او احوال هذه لانهم احيى كائنا من العوام فلا
 يفرقان بين الاجير الخاص وغيره فيقوم بهما ان الشاهدين حيث كانوا ياخذان المعلوم
 من المدعى وان كان في مقابلة وظيفتهما في المسجديك ونا من الخدم الغير المقبولة
 شهادتهم شرعا وقد ثبت سؤال احد الشهود بيان اياه موصى له في هذه الوصية وانه مات
 فيكون نصيبه ميراثا للشاهد فصدق على ذلك فشهادته باطلة فحصل الطعن بان بعض
 الشهود خدعة والبعض موصى له واستنادهما الى بطلان الحكم الى الفتوى من باب
 الجهل منهما اذ الفتوى لم يفهم منها ان الحكم لم يصادف الصحة بل تتضمن انه اذا ثبت
 بعد الحكم ان الموصية رجعت عن وصيتها الاولى واوصت ثانيا للمدعية الوصية ثانيا
 يحكم ببطلان الوصية الاولى وهذا مقرر للحكم الاول في حد ذاته وبقيدانه ينقض بثبوت
 ما طرأ على الوصية الاولى من البطل وهو الرجوع لكن يفهم من ذلك ان الفتوى دليل
 بطلان الحكم الاول وحينئذ فاذا لم يوجد ما يوجب منع شهادة جميع الشهود خلاف
 ما ذكره الطاعنان فلا يترتب على ذلك عدم قبول شهادة الرجلين المذكورين ونقض
 الحكم اذ صدر مستوفيا شرائطه المعتمدة فيصرف النظر عن هذه القضية والحال
 ما ذكرنا لم يكن هناك وجه آخر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السنية مؤرخة
 في ٢٢ شعبان سنة ٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية سنار والخرطوم مؤرخ في
 ١٢ رجب سنة ٢٧٨ ومعه هذا كروة واعلام شرعى من قاضى المديرية المذكورة
 مؤرخ في ٨ ج سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة مضمونها حضر كل من ابي القاسم ولد احمد
 ولد ابي القاسم العوضاني البطحاني المقيم بحلة ولد مدين ومحمد ولد البشير ولد الخضر
 المشيخي المقيم بولد مدين ايضا وحضرت بحضورهما الحرمة هاشم بنت على ولد ابي
 القاسم العوضاني البطحاني ولد محمد ولد البشير المذكورين بعد استقراءهم لدينا
 بالمجلس الشرعى ادعى المذكوران على هاشم المذكورة بانها قتلت مورثتهما

بفتح الميم - ما آمنه برغوة بنت المرحوم دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم خنقتها بسيور
جبابتها المعلقة برقبته او ماتت بسبب ذلك وحيث انهما وارتاها ولا وارث لها غيرهما
والدتها المدعى عليها المذكرة يريدان النظر في ذلك بالوجه الشرعي - مثل من معان
جهة ارتها - ما للتوفاة المذكرة قاضي احدى المسمى ابا القاسم انه معها اخوانها
شقيقة يجتمع معه في ابينهما اجد بن أبي القاسم ووارثها وادعي احدى - المسمى
محمد اولد البث - يرانه اخوها لامها ووارثها وان لا وارث لها غيرهما والدتها المذكرة كورة
فستلت المدعى عليها جوابا عن ذلك فاجابت بالاقرار بان المدعين المذكرة كورين
وارثا بنتها المتوفاة المذكرة كورة وان بنتها المتوفاة المذكرة كورة من مدة مقيمة ببندر ولد
مدين تفعل الفواحش وذات يوم حضرت عندها بمنزلة لها وطلبت منها طياقة فلما توقفت
معها في الاعطاء عاركتها وخنقتها وهي ايضا مسكتها من سيور الجبابات التي في
رقبتها وخنقتها اياما ماتت وهي تحت يدها من اسباب ذلك وذلك بالمر به - وتوليس
معها احدى مشارك لها في ذلك فعند ذلك كاف المدعيان البيضة التي تشهد لهما
بارثهما للتوفاة المذكرة كورة والانحصار فيهما وفي والدتها المدعى عليها المذكرة كورة فاحضرا
كلان من دفع الله ولد علي ولد محمد الرافعي وحج - علي ولد أحمد ولد مدين كلاهما من
أهالي ولدمدين وبعد الاستشهاد شهد كل منهما بمفرده بحضور المدعى عليها المذكرة كورة
وقال اشهد ان ابا القاسم - ذاولد أحمد ولد أبي القاسم هو عم آمنه برغوة المتوفاة
المذكرة كورة بنت دشين ولد أحمد ولد أبي القاسم يجتمع معهما في جدما أحمد بن أبي القاسم
وان محمد اولد البشير المدعى ايضا اخو المذكرة كورة لهما هم سائق المدعى عليها هذه ووارثاها
ولا وارث لها غيرهما وامها المدعى عليها المذكرة كورة فلما شهدا هكذا - مثل من المدعى
عليها اهل لها طعن شرعي فيهما فحجرت عنه - وطالب من المدعين تركيتهما فاحضرا
كلان من الخضر ولد البث - ير ولد الخضر المشيخي والسعيد ولد دفع الله ولد أبي القاسم
القاضي بولد مدين وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهما بمفرده وقال اشهد ان كلا
من الشاهدين المذكرة كورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بهما - ما وباحوالهما
معاشرة وديانة وامانة وهكذا كمال الدين اسرا وقيلت شهادتهما شرعا وبوجب ذلك
ثبت ارث المدعين المذكرة كورين للتوفاة المذكرة كورة على الوجه المستطور ثم بعد ثبوت
ارثها - ما والانحصار فيهما - ما وفي والدتها - المذكرة كورة ادعيها عليها بالدعوى المعلومة
واجابت بما ذكره وحيث ان المدعى عليها اقرت بانها قتلت بنتها المذكرة كورة فقد ثبت
عليها القتل وتلزمها الدية الشرعية من مالها في ثلاث سنين لورثتها المذكرة كورين والام
لا تتركها فاقالة وحكمت بذلك ما رذلك كله بشهادة الشيوخ - دنجيت الجبال
والفقيه - محمد المبارك والفقيه محمد عامر والفقيه اليه محمد عثمان فالحكم الشرعي في هذه
الحادثة (اجاب) حيث كانت أم البنت مقررة بورثة المدعين لبنتها وبقتلها بالخنق

قالوا يجب عليهم ادية بنتها المذ كورة لوارثهم المدعيين من ماله في ثلاث سنين معاملة
لها باقرارها ان طلب المورثان ذلك وان كان في توثيق الاعلام خلل والله تعالى اعلم
(سئل) بافادته من المعية السنية في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم
مديرية ستار والمخرطوم مؤرخ في ٥ ب سنة ١٢٧٨ مرفوق به هذا كورة واعلام شرعي
من قاضي المديرية المذ كورة مضمونه - حضر محمد ولد عوض ولد ادريس الدنقلاوى من
خط ارقو بمديرية دنقلا القاطن بالمخرطوم الموصى الشرعي من قبل حاكم له ولاية ذلك
على الولد القاصر المسمى عوضا ابن أخيه الر يس محمد بن عوض بن ادريس ريس
ذهبية الخواجا برتليمنى الفرنساوى وهكذا حضرت المرأة فاطمة بنت الترفة من أهالى
المخرطوم زوجة أخيه المتوفى الر يس محمد المذ كورة والدة ولده المذ كورة وادعياء على
الحاضر معه - ما أوشى بشيروقالا في دعواه ما عليه - بان أوشى بشيرا الحاضر هذا قتل
الر يس محمد امورث وزوج المرأة المدعية - المذ كورة وولدها القاصر المرقوم - هذا
وهو دواناخر به ببندقية فيمارصاصة جارحة في خاصرته الشمال وخرجت من حقه
اليمين ومات من ساعته بسبب ذلك وانه اقر بذلك طائعا وكان القتل في السدرة بين
غابة شانبييل وأبي كوكة خا رجاء من الحكومة في دار الجوس التي هي دار الحرب في
ذهبية الخواجا برتليمنى الر يس محمد وان المتوفى المذ كورة ولا وارث له غير زوجته
المذ كورة وولده المرقوم له منها القاصر المسمى عوضا الموصى عليه المذ كورة ومعه
ارثه في ما يدون مشارك له - ما ويريد المدعيان المذ كورة ان القصاص من المدعى عليه
وما يترقب عليه شرعا والنظر في ذلك بالوجه الشرعي سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب
بالا - كارة لاوث المدعية وولدها المذ كورين لا توفي المذ كورة وقد كلف المدعيان البينة
الشريعية على دعواه - ما الارث فاحضرا كلا من محمد ولد محمد ولد ادريس من أهالى
الخنديق وعبد الله كريمة ولد محمد - ولد حفار من أهالى ارقو بمديرية دنقلا القاطنين
بالمخرطوم وبه - ما الاستشهاد - هه كل واحد منهما بمفرده بحضور المدعى عليه أيضا
وقال اشهد ان المرأة فاطمة بنت الترفة المدعية - هذه زوجة المرحوم الر يس محمد
ابن عوض بن ادريس المزبور وفي عصمته الى ان مات ووارثته - ولا وارث له غيرها
وقد يرولدها المرقوم لها منه القاصر المسمى عوضا الموصى عليه محمد عوض المدعى
هه هذا المذ كورة ومعه ارثه في ما يدون مشارك لها فلما شهدا هكذا سئل المدعى عليه
هل له طعن شرعي في ما فحضرته - وطلب من المدعيين تزكيتهم فاحضرا كلا من
حاكم ولد على ولد محمد والامين ولد خايقة ولد الامير كالا - ما من أهالى مراغ بمديرية
دنقلا القاطنين بالمخرطوم وبه - ما الاستشهاد - هه كل واحد منهما بمفرده وقال اشهد ان
كلا من الشاهدين المذ كورين عدل مرضي مقبول الشهادة لمعرفة ما بينهما وما يحاولهما
معاشرة وديانة وأمانة وهكذا في كمال ديناسرا وقبلت شهادتهما شرعا وبوجب ذلك

ثبت لديتساموت المورث المذ كوروارث المذ كورين للتوفى المزبور على الوجه المستطور
وحكمنا بذلك لما على المدعى عليه ثم بعد ذلك ايضا ادعى الوصى والمرأة المذ كورة
بالدهوى المقدمة على المدعى عليه المذ كور وسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار للقتل
وللاقرار به وطالب من المدعين البينة الشرعية التى تشهد لما على اقراره بقتل الرئيس
محمود المورث المذ كور او قتله فاحضرا كلامه ن حـ ن يوسف وعواض ولد حسن واحد
سليمان وعبد الله اسمعيل وابراهيم المت وطنبلى على وحاجى جد ومحمد ولد على ومحمود امين
وخير سلوان ومحمد على كنبال ومحمد ولد على ولد حسن وقرج عبد الوهاب وابراهيم موسى
وجد على وبعد الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه طبق الدهوى
حرفا بحرف وسئل من المدعى عليه هل له طعن شرعى فيهم فطعن وقال ان جميعهم خدمة
بالذهبية التى مات فيها القاتل المذ كور ووجودون فيها حين وجد فيها القاتل المذ كور
ولما سئل منهم عن ذلك اعترفوا بما ذكروا ثم طالب من المدعين بينة اخرى فاحضرا كلاما
من محمد قنديل وكيل الخواجا نصيف افندى والرئيس فرحون ومحمد كاملين وبلال وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه وقال اشهد ان اوشى بشير المدعى
عليه هذا اقر طائعا بانه قتل الرئيس محمود اعوضنا المذ كور هذا عدوانا ضربه ببندقية
فيما رصاصة جارحة في خصره الثمال وخرجت من حقه اليمين ومات من ساعته بسبب
ذلك ليكون المتوفى المذ كور ضربه بسوط لاجل خدمة المقادف وكان القتل فى السدرة
بين غابة شانيل وابي كوكة خارجا عن المحكومة فى دار الجوس التى هى دار الحرب
فى ذهبيية الخواجا برتلييه فى الفرنساوى المستخدم بها كل من المقتول والقاتل ثم احضر
المدعيان المذ كوران كلام من محمد كوز ولا حاج ولد حسن الدنقلاوى وعلى ولد ضياب
ولد عوض وبهـ الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعى عليه بانه اقر
طائعا بقتل الرئيس محمود المذ كور هذا عدوانا طبق الدهوى حرفا بحرف ثم سئل من
المدعى عليه هل له طعن شرعى فى الشهود المذ كورين فجهز عن ذلك ثم اقر لدينا طائعا
مختارا انه كان اقرب بقتل الرئيس محمود المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بذلك
من داق هارون وكيل الذهبية التى مات فيها القاتل المذ كور وادعى انه كان مكرها على اقراره بقتل
محمود المذ كور داق هارون المذ كور ومن معه من النواقية من العساكر ولما سئل منهم
عن ذلك اذكروا ما ادعاه عليهم من الاكراه وطابت منه البينة على ذلك فجهز عنها
وحلف المدعى عليه بمجيئهم اليه الشرعية على عدم اكراهه بذلك وحيث انه اقر
بالقتل ولم يثبت اكراهه على الاقرار به فقد ثبت عليه القتل لهو المذ كور وتلزمه
الدية الشرعية فى ماله فى ثلاث سنين من وقت الحكم حيث كان القتل بدار الحرب ولم
يكن هو والمقتول اسيرين فيما اوحى كمت بذلك عليه لوارثين المذ كورين هذا
ذلك كله بحضور وشهادة الفقيه السنى أحمد والشيخ سليمان يعقوب والفقيه مدين

أحمد والفقهاء محمد بن محمد عامر فسا الحكم (اجاب) اذا كان مكان القتل من دار
الحرب كما هو مذكور في الاعلام وقت القتل على الوجه المستطوره فالواجب على
القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ولا يحمل التحليف المدهى عليهم الا كراه اذا دخل
لهم في هذه الخصومة والذي اعتمدته مصنف التنوير وابنه وعزمي زاده بتقديم بيعة الطوع
على بيعة الاكراه في الاقراران اختلف التاريخ أولم يؤثر خاوقد قامت البيعة على
الطوع في الاقرار مع عجز مدعي الاكراه عن اثباته الا انهم تركوا فلم تعد شيئا لكن مدعي
الاكراه مع عجزه عن اقامة البيعة عليه لم يتمسك بمسعى الطوع ولا يمين بدون الطلب
والاصل الطوع والله تعالى اعلم (سئل) با فادة وار دة من المعية السفينة رقم ٢٨ شعبان
سنة ٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية الدقهلية مؤرخ في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٨
مرفوق به قرار واعلام شرعي من قاضي المنصورة مؤرخ في ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
بخصوص حادثة مضمونة بحضرة كل من المكرم الشيخ يوسف الصياد من المنصورة
وحسن أبي سبعة ابن المرحوم محمد أبي سبعة من منية فراح ومحمد أفندي ابن المرحوم
أحمد الزعبل الاوى من شلامون القهطى وخليف الدميرى ابن المرحوم على الدميرى من
المنصورة ادعى حسين أفندي توفيق ابن المرحوم يوسف توفيق من الهروسية
مخزنه في ذلك فوكة التابع تفتش بردين على المحاضر معه بالهلس عطية اسمعيل
ابن المحترم اسمعيل خليل من أهالي فوكة ان المدعى عليه المذكور كان بزواج
ويطاهر اخوته وزا فاخوته في يوم الخميس ثامن شهر رجب سنة تاريخه أدناه والمدعى
له ولد يدعى محمد ابراهيم كان يتفرج على الرقة المجمولة للأطهارين فأن كان المدعى
عليه الاطابق بارودة داخلها رصاصة في الجرح على حسب عادة الافراح فخرجت منها
الرصاصات المذكورة واصابت محمد اولاد المدعى المذكور في عينه اليمنى وخرجت من
رأسه مع طاسة رأسه فماتت لوفته بسبب الرصاصات التي خرجت من البارودة المذكورة
باطلاق المدعى عليه لها وان اصابة الرصاصات المذكورة لولد المدعى المذكور خطأ وان
ذلك كان بناحية فوكة بجوار منزل جبر مصطفي من الناحية بعد ظهر يوم الخميس
المذكور وان ولده المذكور لم يكن له وارث سوى والده المذكور والده المصونة زنوبة
زوجة المدعى المذكور وان والده المذكور وكت زوجته المذكور في الدعوى في شأن
قتل ولدها محمد المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله وان تو كيلها له على يد قاضي
القازيق وتحرر به اعلام من طرفه وبالاطلاع على الاعلام المذكور وجد متضمنا
توكيل زوجته المذكور وكالة مفوضة لرأيه وقوله وفعله في ذلك المؤرخ الاعلام
المذكور في ثامن عشر شهر رجب سنة ٢٧٨ شمسل بختم قاضي القازيق ويطالب
المدعى المدعى عليه المذكور بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه عن ذلك سئل
من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بعدم العلم بتوكيل زوجته المدعى فطالب من المدعى

اثبات مضمون الاعلام المذكور فاحضر كلا من اسمعيل خليل وفرج احمد هما من اهالي
فسوكه وشهد كل منهما بانفردا بوجه المدعى عليه ان المصونة زوجه حسين افندي
المذكور ووالدة محمد المتوفى المذكور وكانت زوجها المذكور في قضية ولدها محمد
المذكور في الدهوى بقتله على المدعى عليه المذكور وكالة مفوضة لآيه وقوله وفعله
وقبل منها التوكيل زوجها المذكور وار محمد المذكور توفى وانه لا وارث لمحمد المذكور
سوى والديه المذكورين فعند ذلك صدق المدعى عليه على شهادة الشاهدين وحكمنا
بذلك ثم ادعى المدعى المذكور على المدعى عليه المذكور عن نفسه وبوكالته عن زوجته
المذكورة بالدعوى المشرحة اعلاه حرفا بحرف وطلب سؤاله عن ذلك والسؤال منه
اجاب بالاعتراف باطلاقه البارودة وقت زفة اخوته للطهور فخرجت منها الرصاصة
بسبب اطلاقها واصابت محمد اولد المدعى المذكور في عينه اليمنى ونجحت من راسه مع
طاسة راسه وان محمد اولد المدعى مات بسبب ذلك عن والديه المذكورين من غير شريك
وان اصابة الرصاصة له خطا بدها ان محمد اولد المدعى المذكور كان مديرا بانفسه بجانب
طوب بالناحية ولم ينفذ ظهره وان ذلك كان بناحية فسوكه بجانب دار جبر مصطفى بعد
ظهور يوم الخميس المذكور فرفعنا ذلك حرفة المدعى عليه المذكور انه حيث اعترف
بان موت محمد اولد المدعى المذكور بسبب اصابة الرصاصة التي خرجت من البارودة
بسبب اطلاقها على الوجه المشرحة اعلاه فهو ملزم بدفع الدية لوالديه المذكورين
من ماله في ثلاث سنين ومئة دينار الدية من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا وثلاثون فضة صاغا ومن الذهب الف دينار يقابلها
اربعون الفاربسة مائة واثنا وستون قرشا وان له الخيار ان شاء ان يدفع من الفضة
او من الذهب مما بالمشور الصادر من مجلس الاحكام في شأن ذلك فاختر الدفوع من
الفضة البالغ مئة دينار الدية منها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشا وثلاثين
فضة وحكمنا عليه بدفع المبلغ المذكور الى والديه المذكورين في ثلاث سنين وان
الذي يخص والده الثلثان والذي يخص والدته الثلث فامتثل لذلك وافتع ذلك بحضرة
من ذكرا اعلاه المحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالدية في مال
المقر بالقتل خطافي ثلاث سنين موافق للهجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية
السنية رقم ٢٣ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب من مديرية القيوم مؤرخ
في ١٠ رمضان سنة ٧٨ مرفوق به اعلام من طرف قاضي المديرية المذكورة
مضمونه هو انه بمجلس مديرية القيوم امام سعادة مدير القيوم وحضرة وكيل المديرية
وبحضور المحترم السيد داود حمدة ناحية قلهاة والهمترم خليل الداعش حمدة دفنو
كلاهما من محكمات المجلس المديرية المشار اليها والمكرم الشيخ عبد الله سليمان الشهير
بالقاضي من اهالي ناحية طهار والمكرم محمد حسين الخولي الشهير بعمده خولي ساقية

المرحوم نعمان بك بمدينة الفيوم ما ثبت لدينا شرعا وفاة البالغ العاقل طرفاية ابن
المرحوم سليمان المقراني من اهالي ناحية تطون فيوم قبل تاريخه ادناه وانحصار ارثه
الشرعي في كل من والدته المرأة مبروكة بنت المرحوم علي بن جادم من اهالي ناحية طهار
فيوم وفي زوجته القاصرة صبيحة بنت المرحوم عبد الرحمن سالم من اهالي تطون المذكورة
وفي اخوته لابيهم سليمان المذكور وهم هم هببيه وشقيقته شريفة ومبروكة البالغ العاقل
جميعهم من غير شرك لهم ولا وارث للمتوفى المذكور وغير هؤلاء المذكورين اعلاء الثابت
جميع ما ذكر لدينا بوجه الشرعي بشهادة كل من المرحوم موسى بن علي نخلة من اهالي
دراسية بمديرية بني سويف والمرحوم عيدين علي عيدين من اهالي نزلة الشرقي بمديرية
المنية المقيمة بن يومئذ بن ناحية تطون فيوم المذكرين بشهادة الشيخ عبد الله سليمان
الشهير بالقاضي المذكور واعلاء والشيخ علي ابراهيم السهاجي من اهالي مدينة الفيوم
ادعي كل من المرأة شريفة وشقيقها هببيه المذكور واعلاء المتكلم عن نفسه ويطريق
التوكيل عن اخته مبروكة والدته مبروكة المذكورين اعلاء الوكالة الشرعية المقوضة
لهم من الموكلتين المذكورتين الثابت توكيله عنهما شرعا في شأن ماسيد كرفيه ادناه في
وجه المدعي عليه الا في ذكره بعد المرافعة الشرعية بشهادة شهادي انحصار الارث
المذكورين والمذكر عبد الرحمن سالم بطريق الولاية الشرعية على بنته صبيحة القاصرة
زوجة المتوفى المذكور واعلاء على المحاضر معهم بالمجلس المشار اليه هو الشاب البالغ
العاقل جاقل ابن المرحوم مرزوق ابن الحاج وجب صبرة من اهالي ناحية تطون الثابت
معرفة الجميع بشهادة شهادي انحصار الارث المذكورين اعلاء بان المدعي عليه
المذكور ضرب مورثهم طرفاية المذكور عمدا بندقية ذات بارود ورصاصة فاصابت
الرصاصة راسه قابضت الجأء واسالت الدم ومات من ذلك لوقته وذلك في ليلة السبت
الموافق ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ بين المقر بين والعشاء في مكان خارج عن
الناحية من الجهة الشرقية ويريدون القصاص من جاقل المدعي عليه ويطالبونه
بذلك ويسألون سؤاله مثل المدعي عليه المذكور فأجاب بانه في الليلة المذكورة في
الوقت المذكور كان جالسا على باب رجل يدعي محمدا مؤمنا من تطون المذكور من
جهة الشرقية وكان بالناحية المذكورة نجاء المنزل المذكور جماعة مداحون من
الاصيد فاجتمع الناس فقام فغض رده ضان حماد شيخ الخفراء بالناحية وزير المداحين
لاجل توجه الناس بيوتهم فلم يتوجهوا وكان معه بندقية في داخلها بارود ورصاصة
فغضرت البندقية لاجل تخويف الناس وتوجههم منازلهم حيث اتى من جملة الخفراء
بالناحية من غير قصد الى احدهم من الناس فخرجت الرصاصة واصابت راس طرفاية
المذكور فخطا ومات من ذلك قتلا لوقته من ورثته المذكورين بلا شرك فافكر
المدعون ذلك فطالب من المدعين المذكورين بيعة تشهد لهم على وقوع ذلك عمدا
فقرروا انه لا يبيعه لهم على ذلك فترقت لهم اليمين الشرعية على جاقل المذكور فرضي

بذلك وطلب المدعون تعديله وحلف حضرت عاقلة جاقل المدعى عليه المذكور
 الاحرار المذكور بالاعوان العاقلون بمحضرة كل من المكرم على موسى فخلعة من اهالي
 دراسية بمديرية بنى سويف والمكرم عيى على عيى من اهالي نزل الشريفة بمديرية المنية
 المقيمين يومئذ بناحية تطون والشيخ سعد احمد زهران والشيخ على ابراهيم السهاجى
 كلاهما من مدينة الفيوم وصدق كل منهم باقراره على وقوع القتل من جاقل المدعى
 عليه المذكور الى طرفاية المورث المذكور فى الليلة المذكورة فى الوقت المذكور بالالة
 المذكورة وان ذلك خطأ منه فعند ذلك ثبتت الدية لاوردته المذكورين على القاتل
 المذكور وعاقلته الموصوفين بالاوصاف المذكورة اعلاه حيث صدقه على ذلك وهى
 عشرة آلاف درهم يقابلها مبلغ خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا
 وثلاثون فضة هله صاغادىوانية منجمة على ثلاث سنين والقاتل فى ذلك كاحدهم
 تقسم بين الورثة المذكورين على حسب الفرقة الشرعية وحكمنا بذلك حكما
 شرعيا فالحكم (اجاب) حيث ثبتت ورثة الورثة المذكورين للقتول المذكور بالطريق
 الشرعى واقرا القاتل بقتله خطأ وصدقته العاقلة على ذلك فاجاب الدية عليهم فى ثلاث
 سنين صحيح شرعا اذ حمل عدم ايجاب الدية على العاقلة فيما ثبت بالاقرار اذالم تصدق
 العاقلة على القتل ولم تقم حجة عليه كما هو جوابه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة
 من المعية السنية رقم ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية قنا واسنا
 مؤرخ فى غاية شعبان سنة ١٢٧٨ مرفوق به قرار واعلام شرعى مؤرخ فى ٢٠ شعبان
 سنة ١٢٧٨ بخصوص حادثة تذكر فيه ادناه ضمنونه انه بحضورنا بقلم دعاوى المديرية
 بمحضرة الناظر ومفتى القلم والاعضاء من المعاوين والعمد حضر الرجل على بن سلامة
 ابن عبد الرحيم من دنقيق عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه اسمعيل
 المتوفى بالقاهر بن حينئذ عن درجة البلوغ وهم محمد و احمد و فريرة و زين الدار و ام محمد
 وحضرت ايضا المرأة مفرية بنت عثمان عبد الكريم زوجة المرحوم اسمعيل بن على
 ابن سلامة المتوفى المذكور وحضر ايضا الشاب البالغ احمد ابن المرحوم اسمعيل بن على
 المذكور واخوته شقيقته البالغتان بنتا المتوفى المذكور وهما أم احمد و ام الزين الجميح
 و ربة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ولا وارث له غيرهم بشهادة كل من أبى الحسن بن
 اسمعيل بن مبارك وسعيد بن محمد بن مبارك من اهالي دنقيق وحضر بحضورهم الرجل
 محمد بن سليمان بن سالم بن عبد الرحيم من اهالي دنقيق وادعى كل من الرجل على سلامة
 عن نفسه وبطريق الولاية الشرعية على اولاد ابنه القاهر بن المذكورين اعلاه ومن
 المرأة مفرية زوجة اسمعيل بن على المتوفى المذكور ومن احمد بن اسمعيل واخوته
 شقيقته ام احمد و ام الزين المذكورين اعلاه على الرجل محمد بن سليمان بن سالم المذكور
 بانه ضرب بمورثهم المرحوم اسمعيل بن على المذكور بطورية حديد فى مة دم راسه

بفرحة - وسال الدم من راسه - حين منازعة مورثهم اسمعيل بن علي المذكور مع حمد
 المدعى عليه المذكور بشأن حشيش شيرشتوى شركتها وكان مورثهم اسمعيل
 المذكور قد ضرب حمد - واسليمان المدعى عليه قبل ذلك بلوح خشب في راسه فثبته
 وسال الدم من راسه وبعد ضرب حمد وسليمان لمورثهم بالطورية المحديد اقام مورثهم يوما
 واحدا ومات وقت العشاء في ليلة ١٢ رجب سنة ١٢٧٨ بسبب الضربة المذكورة
 عن ورثته المذكور بن من غير شريك ولا يعلمون ضرب حمد وسليمان لمورثهم ان كان
 همدا او خطأ او يطالبون حمد وسليمان المدعى عليه بما يترقب لهم قبله في ذلك شرعا
 ويسألون جوابه - مثل حمد وسليمان المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه كان بزراعة الشعير
 الشتوى هو والمرحوم اسمعيل بن علي مورث المذكورين فصل بينهما منازعة بخصوص
 الحشيش فضر به اسمعيل بن علي مورثهم - بلوح خشب في راسه بفرحة وسال الدم من
 راسه ولم يزل به الحجر حتى لوقتنا هذا فرفع الطورية التي بيدهم كالحام من هراوتها فضر
 بها فاصابت مورثهم في مقدم راسه وشجته خطأ ومات بسببها عن ورثته المذكورين من
 غير شريك ولم يقصد بهما ضرب حمد فاقضى الوجه الشرعى في ذلك انه حيث اقر حمد
 سليمان المذكور بقتل اسمعيل بن علي المذكور خطأ وبانحصار ارثه في ورثته المذكورين
 ولم يدع ورثة المقتول عليه بالقتل العمد فانه يقضى بالدية في مال حمد وسليمان المدعى
 عليه خاصة ولا يكون اقراره اقرارا على العاقلة الا ان يصد قوه وقد حكم عليه بالدية
 الشرعية للورثة المذكورين التي قدرها عشرة آلاف درهم من الفضة مقسطة على
 ثلاث سنين وذلك ايضا الموافقة للورثة المدعى عليه في دعواه - المذكور في مقتضى
 الدية شرعا والحكم بها مقسطة في ثلاث سنين من ابتداء تاريخ هذا الاعلام وقد صار
 اعتبار الدية بحسب الاسعار الجارية من الفضة فبلغت خمسة عشر الف قرش وثلاثة
 وتسعين قرشا وثلاثين فضة - عملة صاغيا بحساب الضر بخانه ولما حكم على حمد وسليمان
 بالدية امتنع الورثة البالغون المذكورون اعلاه جميعهم عن قبول الدية وسامحوه من
 استحقاقهم - فيها فالزم حمد وسليمان المدعى عليه المذكور بدفع حصصة القاصرين من
 الدية للولى ماداموا قاصرين من ماله خاصة مقسطة عليه في ثلاث سنين من ابتداء
 تاريخه - وتحرر هذا الاعلام في ذلك في المحكم (اجاب) حيث كان المدعى عليه مقرا بورثة
 الورثة المذكورين للمدعى قتله وبانقتل الخطافانه يعامل بموجب اقراره كما هو مذكور
 بهذا الاعلام على الوجه المبين والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من المعية السنية رقم
 ٨ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مدير جرجان وورخ في ٢٠ شعبان سنة
 ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعى من مديرية جرجان وورخ في ٢٠ شعبان سنة ٧٨ مضمونه
 بمجلس فضايا مديرية جرجان حضره - ضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتى

المجلس وقاضي افندي ولاية طه طاهر = ل من الشاب البالغ الرشيد حامداً بن
المرحوم محمود بن حامد بن ابي بكر من اهالي روافع العابدية بقسم سوهاج ووالدته
المرأة ام محمد بنت علي بن ابي سالم من اهالي الخلفية بقسم جرجا التي كانت زوجاً لمحمود
ابن حامد المذكور المتكلمة عن نفسها وعن بنتها القاصرتين منه بالصاغة من قبل
الحاكم الشرعي المترافع لديه وهما حليمه ونجدة بنتا محمود المذكور والرجل احمد بن
علي الخطيب من الروافع المذكور الو كبل الشرعي عن زوجته المرأة نواردة بنت محمود
المذكور الثابت وكأنه عنها شرعاً ووفاته محمود المذكور وانحصار ارثه شرعاً في ورثته
المذكورين في وجه المدهى عليه الا تبي ذكروه بالمرافعة الشرعية بالطريق
الشرعي وادعوا على غيرهم المستوي معهم بالجلس الرجل العاقل حسين بن مكي من
اهالي المنشاه بقسم سوهاج بانه ضرب مورثهم محمود بن حامد المذكور خطا بنيت
شوم فاصابه في راسه فسكر العظم واسال الدم ومات لوقته عن ورثته المذكورين بغير
شريك وسبب كون قتل حسين لهم وخطا انه لما راى الرجل سعد بن عبد الله ابائهم
المنشاهي ضرب محمود بن حامد المذكور به في ظهره اراد حسين المذكور ضرب سعد
عبد الله المذكور بنيت فاخطات الضربة سعدا واصابت محمود المذكور خطا في
راسه ومات لوقته بسببها ويطالبونه بما يترتب عليه لورثته المذكورين في ذلك شرعاً
وطالبوا سؤاله عن ذلك سئل فاجاب بالاعتراف وانه قصد الضرب لسعد فاصاب النبوت
من يده راس محمود المذكور في راسه خطا منه ولم يكن قصداً لضربه ومات لوقته بسبب
ذلك عن ورثته المذكورين من غير شريك وذلك وقع مني على وجه الخطا ولما انتم
اعتراف حسين المذكور على الوجه المطلوب شرعاً حكمنا عليه بدفع الدية لورثته
المذكورين على حسب الفريضة الشرعية مقسطة على ثلاث سنين من يوم القضاء
وتكون في ماله خاصة وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر ألف
قرش وثلاثة وتسعون قرشاً وثلاثون فضة هائلة صاغية قوم يدفع كل قسط عند
حلول اجله وقد امتثل حسين المذكور لذلك في الحكم (اجاب) ايجاب الدية على
المقرب بالقتل خطا على هذا الوجه موافقاً للحدود والله تعالى اعلم (وسئل) ايضاً عن اعلام
آخروا ردمع الاعلام السابق مؤرخ في شعبان سنة ٢٧٨ مضمونه حضر الرجل احمد
ابن احمد المنشاه وورب الجاموس من اهالي روافع العابدية بقسم سوهاج وعرف انه
أصابته ضربة على عينه اليسرى ليلا فاذهبت ضوءاً هاولاً يعلم من ضربها كوز ذلك كان
في الليل وليس له دعوى على احد معين يكون غريمه في ذلك فاشهد على نفسه ان ليس
له دعوى قبل احد وانه فوض امره الى الله تعالى ولاجل الاشهاد عليه بذلك تحرره هذا
وارسل الى مديرية جرجا للعلم (اجاب) هذا مجرد اشهاد من المفقود بصره بانه لا دعوى
له على احد معين بضرب عينه واذا هاب ضوءها فهو ممنوع الآن بسبب ذلك حيث لم يدع

على معين والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة واردة من المعية السنية رقم ٢٨ شعبان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مديرية بجرجار رقم ٩ شعبان سنة ٧٨٠ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي ولاية طه طافي ه شعبان سنة ٧٨٠ ومعه ونه بمجلس قضاياء مديرية بجرجا بحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات المفتي والاعضاء وقاضي انندي ولاية طه طافي بعد ان ثبت وفاة وانحصار اراث الذي ميخائيل ابن الذي سلامة بن شنوده من اهالي كوم الصعايدة بقسم جرجافي والده سلامة المذ كور وفي زوجته - الذمية فرحانة بنت الذي عبد رب المالك من الناحية المذ كورة وفي بنته منها الرضية ملكية من غدير زائد عايم وذلك بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل محمد على المزكين سرائم هلنات شهادة كل من الرجل بنحيف مكاي والرجل احمد بن معمار الجميع من اهالي كوم الصعايدة في وجه المدعي هاليه الا تى ذكره بعدا لمرافعة الشرعية ادعى سلامة المذ كور عن نفسه وعن بنت ابنه القاهرة المذ كورة بالولاية الشرعية عايم او ادعت معه زوجة ابنه ميخائيل المذ كور الذمية فرحانة المذ كورة على غير عايم المستوى معهما يا بهلس الرجل العاقل - سيد بن قاسم من اهالي الجبارة بقسم جرجابانه تعدى وضرب مورثهم الذي ميخائيل المذ كور بنبوت في راسه - دافه شمش الا لحم وكسر العظم واسال الدم ومات في ليلة - بسبب ذلك عن وولته المذ كورين من غير شريك ويريد ان اسقياء ما يترقب لهما عليه ثم عا في ذلك وطلبوا اسؤاله عن ذلك فسئل فاجاب بالاعتراف بذلك وانه ضرب مورثهم المذ كور هذا بنبوت في راسه ومات في ليلة بسبب ذلك عن وولته المذ كورين من غير شريك وكان ذلك بالزربية بقبالة الخلاقي بكوم الصعايدة وحيث صدر الامر الكريم من سعادة ولى النعم بوجوب القصاص على من قتل بالانبوت هذا ومات المقتول بسبب ذلك اهتماما على ما افاده علماء مجلس الاحكام من انه يعمل في هذه النازلة ونحوها بذهب الصاحبين رضى الله تعالى عنهما وعن الامام الاعظم فقد حكى لنا على سيد قاسم المذ كور بالقصاص للدهيين المذ كورين بطليم ما حكما شرعا مستوفيا شرائط الشرعية اتباعا لامر ولى الامر فالحكم (اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من الحكم بالقصاص على الماقر بالقتل بالانبوت هذا موافق لقول الصاحبين الجارى به العمل الا ان بناء على الامر الصادر اذا كانت آلة القتل من المنقل الذى يقتل غالبا وطلب اولياء القتل القصاص سواء كن القتل مسلما او ذميا لا غير والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة واردة من المعية السنية رقم ٢٥ رمضان سنة ١٢٧٨ شرحا على خطاب وارده من مدير اسبوط مؤرخ في ٩ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من قاضي اسبوط في ١٤ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه ونه انه بحضور رنا بدويان المديرية باسبوط وبحضور حضرة الوكيل ومفتي المجلس ادعى عيسى بن حسين بن يوسف البدوي المستوطن بناحية بنى رافع وزوجته المرافة محبوبة بنت احمد بن راجح من الناحية المذ كورة على غير عايم - حضرة عايم يا بهلس احمد بن محمد اللطيف المستوطن بناحية المذ كورة

أيضا بانه من مدة أيام خدع ابنهما القاصر مبروكا حتى ادخله في غيظ الدغدار المزروع
فولا تغيره من بعض اهالي الناحية وتعدي عليه وخنقه بيديه هذا حتى ازهق روحه
والقاءه مدسوسا بين زراعة الفول وتركه ميتا عن والديه المذكورين بغير تركه وقد اقر
بفعل ذلك بحضور جمع من المسلمين ولد كونه هو القاتل له دون مسحق ارض الزراعة
وزراعتها فانهم يرون من ذلك يطالبانه بما يترب لهما عليه في ذلك شرعا وبعد الجواب
الشرعي من المدعي عليه - وموت مبروك ابن المدعيين المذكورين وانحصار ارثه
فيهم ابنته هادة كل من الشيخ عمر عبد الباقي نائب الشرع الشرعيف بالناحية وحمد حسين
المشهور بجرح من الناحية أيضا المدعين سرائم علنا بشهادة كل من علي سيد احمد
على التراوي وحسن احمد - مدعين في وجه المدعي عليه المذكورين المدعي عليه عن
دعوى المدعين القتل والاقرار به ثانيا فان ذكر القتل والاقرار به وجد هما جدا كايما
فطالب من المدعين بينة شرعية تشهد لهما بذلك فاحضرا كلاما من عاشور وعبد السيد
حسن الشرعيف ومحمد حسن المجيع من الناحية المذكورة واصلت شهادتهم على دعواهما
فشهد كل منهم على انفراد بان المدعي عليه اقرب بموت المتوفى المرقوم بانه خنقه
بيديه - ما حتى مات بسبب ذلك والقاءه مدسوسا في زراعة الفول في الغيظ المذكور
فاذرا اليه في شهادتهم فادعى بجرم جرد بان والدي المتوفى استأجراهم على الشهادة
عليه بذلك باجرة لم يعينها ولعززه عن اثبات ذلك كواسر ابا خبار الشيخ عمر المذكور
والشيخ ابراهيم محمد - ابراهيم ثم علنا بشهادتهما وشهادة الشيخ حماد ابي زيد فتح الباب
ومحمد حاج كاهم من الناحية المذكورة ايضا وبه دعما ذلك على الوجه الشرعي عرض
على المدعين المذكورين العفو عن المدعي عليه او الصلح معه على مقدار معلوم فابيا
وطلبا القصاص بالوجه الشرعي فاقضى الوجه الشرعي ان لهما القصاص مما لا يقول
الصاحبين والائمة السلف ثم الذي ورد الامر العالي بالعمل به على خلاف قول الامام
بلزومه الدية وحكمنا عليه بذلك لهما وكتب هذا اعلاما بذلك فسالكم (اجاب)
حيث ثبت بالوجه الشرعي اقراره بقتل المورث - هذا بالحق فللاولياء القصاص
على قول الصاحبين الجاري به العمل الآن بناء على الامر به حيث خنقه حتى
مات والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية السفية رقم ٨ رمضان سنة ٧٨ شرحا
على خطاب واردم مدير كردفان مؤرخ في غرة سنة ١٢٧٨ ومعهما قرار واهلام
شرعي من قاضي المديرية مؤرخ في ٢٩ ج - سنة ٧٨ مضمونه قد حضر لدينا بالحكمة
الشرعية بمديرية كردفان محمد ولد توم التكروري المراتي الوكيل عن المرأة
فاطمة بنت جوده القميل اصله الثابتة وكالتها بالجلال الشرعي وحضر بحضوره
الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطيج بقم ابي سراز وباسم قرارهما لدى المجلس
الشرعي ادعى محمد ولد توم المذكورين هم جوده القميل المذكورين نفسه وعن موكلته

فاطمة بنت المتوفى بالو كالة المفوضة على خصمهما الحاضر معه بمجلس الدعوى الحاج
 ضيف الله المذ كور وذلك بعد ان ثبتت قرابتهما للقتية بل المقدم ذكره وانحصار ارثه
 فيهما وان لا وارث له سواهما بشهادة كل من محمد ودولد جمع الله ولد الحاج التكروري
 القاطن بحلة ام زين وابراهيم ولد مصري ولد لازم التكروري القاطن بحلة ام ز ين بقسم
 باره المنز كين لدينا سراو علنا بشهادة كل من علي ولد بكر ولد عبد الله التكروري المراتي
 القاطن بالحلة المذ كورة بالقسم المذ كور وسليمان ولد عامر العزجاني القاطن بالابيض
 ان الحاج ضيف الله شيخ جلال بطيطيخ المذ كور هذا كان جاه لآخيه جودة ولد عبد الله
 القليل في منزله بحلة ام د كيكمة وطلب منه ان يعطيه مطلقا فقال له جودة انالست من
 جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه الكنجاري
 واذالم تصدق ذلك توجهه الى الديوان فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة
 بينهم ما وفي الساعة والحين تعدى الحاج ضيف الله المنز بوروبوط من اخاه جودة بحربة كبيرة
 في بطنه فوق السرة حتى اخرجت معدته وذلك همداءا ودوانا وان جودة لازم الفراش
 من الطعنة المذ كورة حتى مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم
 الاحد في شهر محرم سنة ١٢٧٨ نهار عشرة ايام خلت منه وذلك في حلة ام د كيكمة بعد
 صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فالان يطلب دمه من الحاج ضيف الله المذ كور بالوجه
 الشرعي سئل المدعي عليه المنز بوروبوطا عن ذلك فاجاب بالانكار ووجد ذلك جدا كليا
 اى انه ما طعن جودة ولا قتله ولا راي من قتله مطلقا فعند ذلك كلف المدعي اثبات
 ما ادعاه فغاب وحضر واحد من كلام من ابى بكر ولد ابراهيم ولد محمد المذ كور القاطن
 بحلة ام كوكة خورسي ويوسف ولد محمد ولد علي الجماعي القاطن بحلة المرة بقسم باره
 واحد ولد محمد ولد عماد المرجاوي القاطن بحلة ام قالة والنور ولد محمد ولد احمد البرماوي
 القاطن بحلة المرة بقسم باره والحاج ابراهيم ولد علي ولد آدم الزبوي القاطن بحلة ام
 د كيكمة وموسى ولد عبد الرحمن ولد بحري الهمداني القاطن بحلة ام د كيكمة وحسين
 ولد الضو ولد تو بر الجماعي القاطن بحلة ام هليلج بقسم اى حازو بعد الاستشهاد شهد
 كل واحد منهم بمقرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان الحاج ضيف الله شيخ جلال
 بطيطيخ المذ كور كان جاء بمجودة اخي محمد ولد توم القليل في منزله بحلة ام د كيكمة وطلب
 منه ان يعطيه مطلقا فقال له جودة انالست من جماعتك حتى اعطيتك المطلوب بل
 انما من جماعة السلطان مصطفى تيمه الكنجاري واذالم تصدق ذلك توجهه الى الديوان
 فامتنع من التوجه مع المذ كور وحصلت الفتنة بينهم ما وفي الساعة والحين تعدى الحاج
 ضيف الله المنز بوروبوط من جودة اخاه محمد ولد توم بحربة كبيرة في بطنه فوق السرة حتى
 اخرجت معدته وذلك همداءا ودوانا وان جودة لازم الفراش من الطعنة المذ كورة حتى
 مات في يوم الاربعاء رابع يوم الطعن وان الطعن وقع في يوم الاحد في شهر محرم سنة

١٢٧٨ شهر عشره أيام خلت منه وذلك في حلة آدم دكية بعد صلاة الظهر ومات بسبب ذلك فلما شهدوا هكذا مثل المدعي عليه هل له طعن شرعي فيهم فضر به اجالا عديدة ولم يأت بقادح في الشهود والمذكورين رأسا ثم بعد ذلك عجز عنه وطالب من المدعي تزكيتهم فاحضر كلام من هديبي ولد أحمد وولد دواعه البرقاوي القاطن بحلة القريرود ونجيت ولد آدم ولد عبد الله الشويحي القاطن بحلة البرحية بقسم أبي حرا زواحد ولد عبد الله ولد آدم المسبعاوي القاطن بحلة أبي قريرة بالقسم المذكور وبعد الاستشهاد شهد كل منهم بمفرده بحضور المدعي عليه قائلا أشهد أن كلامنا الشهود المذكورين عدل مرضى مقبول الشهادة لمعرفتهم بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وأمانة وكذا زكوا الديانة ساروا قبلت شهادتهم شرعا وبموجب ذلك ثبت لدينا قتل ضيف الله المذبذب بجودة المذكور على الوجه المستطور وحكمت بذلك وأنه يقتل فيه قصاصا لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس إلى آخر الآية وكما دلت على ذلك نص وص السادة الخنفية قال في التبرير ومن جرح رجلا بعد إفصار ذافراش حتى مات يقتص وذلك بعد أن خبرنا أولياء القتل بين القصاص والدية فاخترنا والقصاص في حكمنا به وأشهدنا على ذلك الفقيه عباسيا مفتي المديرية والفقيه حسنا عبد المطلب والحاج محمد ولد الحاج الحسين والطالب عليا وخليلا هرون ومحمد اولد الحاج بشارة وعمر الحاج أحمد شاكر وغيرهم وكفى بالله شهيدا في الحكم (اجاب) في هذا الاعلام قصور لا يكونه لم يعرف فيه المقتول بذكر نسبه الى جده أو كونه مشهورا بما ذكر من اسمه واسم أبيه ولم يبين ابن العم الوارث له المدعي في الاعلام المذكور انه ابن عم شقيق أولاد أولاد ولم يتضح فيه أن التوكيل واثبات النسب للقتيل ضمن دعوى شرعية أم لا مع أن شرط اثبات النسب في بنوة العم وغيره في مثل الحادثة أن تكون ضمن دعوى صحيحة وهنا قد تقدم اثبات النسب على الدعوى وأيضا لم يعرف الشهود المقتول بذكر أبيه وجده بل ذكر وأما يفيد أنه أخ للمدعي بخلاف ما يفيد مصدر الاعلام فإنه يفهم منه أنه ابن عمه فيقتضي إعادة الاعلام المذكور له للواقعة لتتضح بطريق شرعي وإذا كان المدعي ابن عم شقيق للمقتول كما يفهم من القرار لا بد أن يذكر في الدعوى والشهادة اسم العم وأبيه وجده وكذا في جانب القتل واسم أم الأخوين ونسبها الى الجد مع بيان نسب الجد الجامع لتتضح الدعوى والشهادة حيث كان الحال محتاجا لاثبات النسب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من الجمعية السنية رقم ٢٩ رمضان سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مدير جرجام مؤرخ ١٨ رمضان سنة ١٢٧٨ ومعه قرار واعلام شرعي من طرف قاضي المديرية المذكور مؤرخ في غرة رمضان سنة ٢٧٨ مضمونه أنه بحضورنا بديوان المديرية بمجلسه الذي حضره وكما لها وحضره مفتي الهام والاعضاء قد سمعت دعوى قتل محمد بن محمد بن رمضان من ناحية شطورة بالمديرية المذكور بقسم طهطا

المختصر ارثه في والده محمد رمضان المذ كور ووالدته المرأة مريم بنت عبيد الله البديوي
من الناحية المذ كورة أيضا بالثبوت الشرعي في وجه المدعي عليه الاتي ذكره بعد
المراجعة الشرعية المتهمة في قتله بخت ابراهيم من الناحية أيضا المحاضر معهما بالمجلس
قد حضر محمد رمضان وزوجته مريم والد المتوفي المذ كور وادعياء علي بخت ابراهيم
المذ كور بانه كان له ما ابن رضى مع يدعي محمد داو كان تنازع بخت المدعي عليه
المرقوم مع محمد رمضان المذ كور فحضرت مريم زوجته لتنظر الخبر حاملة لابنها محمد
المذ كور على كتفها فدفعها بخت المدعي عليه المذ كور بيده بعنف فسقط ابنها المذ كور
على الارض وهي سقطت فوقه بسبب تلك الدفعة فتم رض ابنها المذ كور واستمر
مريضاً أياماً قلائل ومات بسبب ذلك عنهما من غير شريك ويطالبانه بما يترتب لهما
قبله شرعاً ويسألان جوابه مثل بخت المدعي عليه المذ كور بعد ثبوت أبوة المدعين
المذ كورين للمتوفي المذ كور وانحصار ارثه فيهما من غير شريك الثبوت الشرعي بشهادة
كل من سليمان محمد وأحمد محمد أبي ساري كلاهما من الناحية المذ كورة أيضا المزكين
سراشم علنا بشهادة صبرة عمر ومحمد عبد الفتاح من الناحية المذ كورة أيضا فاجاب المدعي
عليه المذ كور بانه دفع المرأة مريم المذ كورة فسقط ابنها على الارض وسقطت هي
فوقه ومات بسبب ذلك عن أبويه المذ كورين بلا شريك ولم يقصد بدفعه للمرأة المذ كورة
موت ابنها المذ كور وصعد فقاء على ذلك فاقضى الوجه الشرعي انه حيث أقر الرجل
المذ كور بذلك تلزمه الدية خاصة دون والدته الولد المذ كور لانها كاتلة في يد الدافع
المذ كور منجسة على ثلاث سنين من يوم القضاء وقدرها من الفضة عشرة آلاف درهم
يقابلها خمسة عشر ألف قرش وثلاثة وتسعون قرشاً وثلاثون نصفاً فضة حيلة صاغاً
وقد حكمنا عليه بالدية المذ كورة من جنس الورق في ماله لو ولد المتوفي المذ كور للوالد
الثلاثان وللأم الثلث وتكرر هذا ناطقاً بصورة الحال في الحكم (اجاب) ما تضمنه هذا
الاعلام صحيح وأوضحنا هذا الحكم في جوابنا السابق عن سؤال من مفتي المدير يقيم
الجنايات بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٧٨ والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة واردة
من المعية السنية في ٨ شوال سنة ١٢٧٨ شرحاً على خطاب واردم من مدير الروضة ومعه
قرار واعلام شرعي من قاضي مديرية الروضة المذ كورة مؤرخ في ١٢ رمضان سنة
١٢٧٨ مضمونه انه بالمجلس المنعقد بديوان مدير مديرية الروضة حضرت لدينا المرأة صاحبة
بنت مصطفى الزيات ابن المرحوم جاهين الزيات الكبير زوجة جاهين الصغير المتوفي
الاتي ذكره ابن المرحوم راشد الزيات ابن فلان من اهالي محلة المرحوم مع المرأة
صاحبة بنت جازي نصار من اهالي ناحية كورة والدته المتوفي المذ كور الثابت
معرفتهما وانحصار الارث فيهما وفي راشداً القاهر عن درجة البـ لوغ ابن المتوفي

١٢٧٨

٤

المدعى كور المرزوق له من زوجته المذ كورة من غير شريك بشهادة كل من احمد مصطفى
رقية ابن المرحوم مصطفى رقية والحاج على ابي هبل ابن المرحوم عبد الرحمن ابي هبل
كلاهما من اهالى الهلة المذ كورة والمكرم الشيخ عوض الشرفاوى من طلبة العلم بالجامع
الاجرى ابن المرحوم مصطفى المذكى كل منهم بشهادة كل من المكرم محمد حمامة ابن
المرحوم ابراهيم حمامة والمكرم حسين الجوى ابن المرحوم غطاس كلاهما من اهالى
الهلة المذ كورة وقوله المدعى عليه الا ترى ذكره بعد المرافعة الشرعية وادعى على
غيرهما المحاضر معهما بنق من المجلس مصطفى الزيات المذ كورة والدة المرأة صاحبة المذ كورة
بان سابق تاريخه في ليلة السبت الثانية والعشرين من رمضان سنة ١٢٧٨ كانت صاحبة
المدعى المذ كورة غضبانة في بيت والدها هذا المدعى عليه المذ كورة وحضر لها زوجها
المتوفى المذ كورة في البيت المرحوم لاجل الصلح فتشاجر والدها هذا المدعى عليه المذ كورة
معه وفي اثناء المشاجرة تعدى المدعى عليه المذ كورة على المتوفى وضربه عمدا بيد فاس كانت
في المنزل المذ كورة في راسه ست مرات فقطعت الجملة وكسرت العظم واسالت الدم منه
ومات لوقته بسبب الضرب المذ كورة من ورثة المذ كورين من غير شريك وانه هو القاتل له
دون غيره وتريدان اثبات ذلك عليه وتطالبانه بما يترتب على ذلك شرعا وتسالان مسئلته
سئل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوراثة المراتين المدعيتين
للمتوفى المذ كورة وبانحصار ميراثه فيهما وفي راشد القاصر المرزوق للمتوفى من بقرته صاحبة
المذ كورة اعلاه من غير شريك وانه بالتاريخ المذ كورة كان تشاجر مع زوجها المتوفى المذ كورة
بمنزله وضربه بقالب صحيح من الطوب الاجر في راسه ثلاث مرات عمدا فقطع الجملة وكسر
العظم ومات بسبب الضرب المذ كورة وانه هو القاتل له دون غيره وهذا قناه على ذلك فعند
ذلك هرقناه هذا المدعى عليه بان عليه الدية الشرعية من ماله في ثلاث سنين وقدرها
عشرة آلاف درهم من الفضة لكونه ابلا لزوجته المذ كورة وبطلبهما اللثام حكمنا عليه
للبورثة المذ كورين بذلك بشهادة شهوده واقفنا محمد الزيات ابن شاهين الزيات وصيا
على راشد القاصر المذ كورة اعلاه ما فيه من اللياقة بشهادة شهوده اعلاه فالحكم
(اجاب) ما تضمنه هذا الاعلام من ايجاب الدية على المذ كورة بالقتل على هذا الوجه
والحال ما ذكر في ماله صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المعية رقم ٩ شوال سنة
١٢٧٨ شرحا على خطاب وارد من مديرية كردفان رقم ٦ شعبان سنة ١٢٧٨ ومعه
قرار واعلام شرعى من قاضى المديرية رقم ٢٨ رجب سنة ١٢٧٨ مضمونه قد حضر
لدينا بالهـ كملة التمرعية بمديرية كردفان حامد ولد ابراهيم الجامعى شيخ حلة كبرى بقسم
خرسى وحضر حضوره احمد ولد الضوا وعمر اخوه المدعى عليه ما يقتل على ولد حامد
المرزوق وبعد ثبوت قرابة حامد للقتيل على المرزوق وورثته له لكونه ابنة له ولله وانحصار
ارقه فيه هو وزوجته المرأة المسماة ام دورين والدة القاتل على المرزوق وجه المدعى

عليه السلام المذكورين بعد المرافعة الشرعية بالطريق الشرعي بشهادة كل من ابراهيم
ولد عتيق ولد محمد الجاهي القاطن بمحلة ابي عكن ونديان ولد فرج ولد بدوي القاطن
بمحلة كبجي المذكورين كذا الديناسر او هانا وايضا حضرت المرأة ام دورين والدة القاتل
ووكلت زوجها حامدا في الخاصة بدم ابنتهما على المزبور وكالة مفوضة شفاها بالجلس
وادعي حامد ولد ابراهيم المرقوم على خصميه الحاضر بن معه بمجلس الدعوى احمد ولد
الضوا وعمر اخيه ان في سبع وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ١٢٧٧
ليلة الجمعة كان ولده على نائما في بيت اخته تسمى ماهلة بمحلة المذكورين كورة حتى جاءه
عمر هذا الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك كانه ج ابنه
من بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضرب به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة
اليسار حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضرب ابنه عليا ايضا بعضا
كبيرة مربعة على نصف راسه حتى قسم الجمدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير
سبب منه بل وقع منهما عداوة وان ولد من حين الضرب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورين كورة والمحلة
المذكورين كورة وحيث ان ولده عليا المذكور قتل وتركه هو وزوجته المذكورين كورة وارثاه ولم يترك
غيرهما مطلقا ومنعصر ارثه فيما فقط بغير مشارك لهما يطلب الا ان القصاص بدمه
من احمد ولد الضوا المزبور اذ كونه هو الذي قتل ابنه وضربه اقوى من ضرب اخيه عمر
وما نشا الموت الامن ضرب به احمد له ويريد ان ينظر في ذلك بالوجه الشرعي مثل احمد المدعي
عليه السلام المذكورين جوابا عن ذلك قاجاب بانكار ذلك الضرب والقتل وبجده جدا كليا
فمنعها كلف المدعي البيعة العادلة المرصية التي تشهد له طابق دهاه فغاب وحضر
واحضر كلام من دفع الله ولد فراري ولد حامدا الجاهي القاطن بقسم عمرى وعبد الرحمن
ولد محمد ولد حامدا الجاهي القاطن بالقسم المذكورين خيس ولد جديد ولد سالم الهبيني
القاطن بمحلة كبجي ايضا ويوسف ولد فراري ولد حامدا القاطن بخرسى ايضا وبعد
الاستشهاد شهد كل واحد منهم بقرده بحضور المدعي عليه وقال اشهد ان في سبع
وعشرين يوما خلت من شهر رجب الاصح سنة ٧٧ ليلة الجمعة كان على ولد حامد
المدعي هذا في بيت اخته لايه تسمى ماهلة بمحلة كبجي المذكورين كورة حتى جاءه عمر هذا
الحاضر ودخل عليه في بطن البيت وقذفه وشتمه وبعد ذلك خرج ابنه على من
بطن البيت فتعدى عليه عمر هذا وضرب به بعضا كبيرة في راسه على جفنه من جهة اليسار
حتى كسر عظم الجفن ثم جاء اخوه احمد هذا الحاضر وضرب به ايضا بعضا كبيرة مربعة على
نصف راسه حتى قطع الجمدة نصفين وكسر عظم الراس وذلك بغير سبب منه بل وقع
منهما عداوة وان عليا ولد حامد المضروب من حين الضرب لازم الفراش الى ان مات
في شهر شوال في يوم الاثنين لسبعة عشر يوما خلت منه في السنة المذكورين كورة والمحلة المذكورين كورة
وان ولده عليا قتل ومات ترك وارثا سوى والده حامد هذا وزوجته ام دورين المزبورين كورة هذه

شوال

سنة

وهو قهر ارضه فيهما بغير مشارك لهما وان اجد هو والذي قتل عليا المذكور وضربة اقوى
من ضربة اخيه وما نشا الموت الامن ضربة اجد له فلما شهدوا ما كذا مثل المدعى عليه
هل له طعن شرعي فيهم فجزع عنه وطلب من المدعى تركية ثم فاحضر كلام من دياب
ولد فرج ولد جهني البدرى القاطن بحلة بنى عكن قرى بام من مدينة الايبغز ومحمد
ولد جهني البدرى القاطن بحلة بنى عكن المذكور وبعد الاسقة شهد كل واحد
منهم ما يفرده بحضور المدعى عليه ايضا قائلين انهم شاهدان كلام من الشهود المذكورين
عدل مرضى بمقبول الشهادة لمعرفتهم ما بهم وباحوالهم معاشرة وديانة وامانة وكذا ذكروا
لدينا صرا و قبلت شهادتهم شرعا ثم انا قد خيرا حاد المدعى وزوجته والدة القتيل
المر بوريين القصاص والعفو واخذ الدية صلحا فافادوا القصاص وبموجب ذلك
ثبت لدينا ان موت علي ولد حامد من ضربة اجد ولد الضوا المذكور على الوجه المعلوم
وحكمت لهما بذلك عليه وانه يقتل قصاصا في دم علي المذكور كما قال الله تعالى في
كتابه العزيز ولكم في القصاص حياة الآية موافقة لقول الصاحبين الموافقة لبقية
المذاهب الثلاثة واتباعا لارادة السنية لما تقرروا عند علماء المذهب من ان امرولى
الامر اذا وافق فصلا مجتهدا فيه يقول في المذهب او يقول امام من الائمة نفذ ويوجب
العمل به شرعا واما عمر ولد الضوا المذكور فمعه ما عنده حامد المدعى وزوجته والدة
القتيل المقدم ذكره وابعادهم من دعواهما عليه بضرب ابنيهما على المرقوم ومطالبة لهما
عليه ومن حضره وشهد به الفقيه عباس مفتى الديار الفقيه حسن عبد المطلب
والحاج محمد ولد الحاج الحسين والفقيه محمد المكي وعبد الرحيم اخوه والحاج محمد
واحمد البشير وفقه عمر شاكر وغيرهم والله خير اشا هدين فالحكم (اجاب) اذا شهدت
البينة المذكرة صرا وعلنا بالطريق الشرعي بقتل اجد المدعى عليه لولد المدعى
بالعصا الكبيرة هذا طبق دعوى المدعى و ثبت انحصار اوث المقتول في والديه شرعا
وطلب والداه القصاص من القاتل فالحكم بالقصاص موافق لقول الصاحبين الجارى
به العمل الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى اليوم عن صورة حادثة مضرونا
في رجل وجه دميتا في ارض من اراضي ناحية العزب بغيطة شخص مخصوص من
الناحية من اراضي بيت المال يذنه وبين العزب نحو ست وثلاثين قصبة بحيث يسمع
منه الصوت الى العزب وبه اثر ضرب بالآلة جارحة على بطنه ومصاب براسه برش خارج
من بارودة ابضع الجلد واسال الدم ادعى اولياء القتيل المذكور على جماعة بعضهم من
اهالى العزب ومقيم بها والبعض من بلاد غير العزب المذكور ومقيمون الا ان بكدر
صغير جدا بعيالهم انهم قتلوه جميعا بغير اذى الا لآلة الجارحة وغيرها على
شاطئ خليج صغير بجوار اطيان العزب المذكور بغيطة شخص من الناحية المذكرة كورة
من اراضي بيت المال مالكة لمنفعة الغيط المذكور ومات بسبب ذلك وقتلوه الى الهن

١٢٧٨

١٣

الذي وجد فيه القتل المذكور اعلاه ولم يبينوا الصارب بالآلة الجارحة والضارب
 بغيرها وان الموت حصل بالجراحة او بغيرها والقتل المذكور اصله من العزب ومقيم
 بعيناه في الكفر المذكور بين الكفر وشاطئ الخايج ثلاث واربعون قصبة ومن
 شاطئ الخايج الى المكان الذي وجد فيه القتل مائة وسبع عشرة قصبة ومن شاطئ
 الخايج الى ناحية العزب مائة وثلاث وخسون قصبة والهلالات المذكورة يسمع منها الصوت
 الى المقيمين بالكفر والى اهالي العزب الا ان من شاطئ الخايج الى الكفر اقرب منه الى
 ناحية العزب ومن الهل المقول اليه بعد القتل الذي وجد فيه المقتول الى ناحية العزب
 اقرب منه الى الكفر وانكر المدعي عليهم دعوى الاولياء وجدوها جدا كليا ولا يئنة
 للاولياء ثبت القتل من المدعي عليهم لمورثهم على شاطئ الخايج والنقل الى الهل الذي
 وجد القتل فيه القرية الى ناحية العزب فهل والحال هذه لا تسقط القسامة والدية
 على اهالي العزب اذا طلب الاولياء القسامة منهم لكون الدعوى على معين منهم وعلى
 غيرهم ويلزم الغير اليقين فقط كسائر الدعاوى حيث يحجز الاولياء عن اثبات القتل ام
 لا يترتب على الجميع الا اليقين الشرعية وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لم يتضح من
 ضرورة هذه الحادثة ان بلاد بعض المدعي عليهم المقيمين بالكفر اقرب الى محل القتل
 بناء على دعوى الولي ان تحقق الاصابة في المكان المذكور من العزب ومن الكفر وابعد
 فان كانت بلاد المقيمين بالكفر الذين هم بعض المدعي عليهم اقرب الى محل القتل من
 العزب ومن الكفر فالقسامة والدية على اهل تلك البلاد الذين بعض المدعي عليهم
 المقيمين بالكفر منهم لان العبرة بكونهم من اهل الجهة لا بمجرد الإقامة والسكنى وان كانت
 البلاد المذكور ابعد من العزب والكفر فالقسامة والدية على احد والحال ما ذكر بهذه
 الصورة وايضا لولي والحال هذه الا يمين واحدة على المدعي عليهم اما عدم توجه
 القسامة على اهل العزب فلان العزب ابعد من محل القتل الذي هو شاطئ الخايج بناء
 على الدعوى من الكفر وكذا بلاد بعض المدعي عليهم المقيمين بالكفر والحال هذه
 الا ان يرجع الولي ويدعي ان القتل حصل في الهل الذي وجد فيه القتل الا ان
 ويصدق على ذلك اهل العزب وينكرون القتل فقط لانه وان كان يحصل بذلك
 التناقض الا انه يرتفع بتصدق الختم الذين هم اهل العزب فيئذ توجه القسامة
 والدية عليهم بعد تصحيح الدعوى وعدم المنافع لان بعض المدعي عليهم منهم واما عدم
 توجه شيء على اهل الكفر فلانه لم يحصل الدعوى على احد منهم ولا عبرة بكون بعض
 المدعي عليهم مقيمين به بمجرد السكنى وايضا لم يثبت الولي ان القتل كان بشاطئ الخايج
 الذي هو اقرب الى الكفر من العزب واما عدم توجه شيء من القسامة والدية على
 بعض المدعي عليهم المقيمين بالكفر الذين هم من اهل بلاد بعيدة على هذا الوجه فلان
 دعوى الولي على اهل القرية البعيدة بلا اثبات لا يترتب فيها شيء سوى يمين واحدة

شوال

سنة

وهذا تفصيل المقام في هذه الحادثة بناء على هذه الصورة على ما ظهر لي والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضي اليوم عن حادثة مضمونة في رجل ادعى على آخر من اهالي بلدته
 انه قتل ولده عبد الله جارحة اصابته محلا مخصوصا من جسمه ابضعت الجملد واسالت
 الدم في زمان مخصوص في مكان مخصوص ومات من ذلك لوقته ويريد القصاص منه
 شرعا ويطلب به بذلك وبسؤال المدعى عليه المذكور انكر وقوع القتل منه وجحد دعوى
 المدعى المذكور فطلب من المدعى المذكور بيعة تشهد له طبق دعواه فاحضر رجلين
 من غير اهالي الناحية شهدا بعد ان استشهدا بقتل المدعى عليه ولدا للمدعى عبد الله
 الجارحة التي عينها المدعى وهي الزمان والمكان طبق دعوى المدعى فعند ذلك طعن
 المدعى عليه في الشاهدين بمطعن يوجب رد شهادتهما وان ثبت ذلك بشاهدين فطلب من
 المدعى بيعة أخرى فوعدها باحضارها وقبل احضارها مات المدعى عليه فهل والحال هذه
 اذا طالب الولي القسامة من الذين يختارهم من الناحية وترتيب الدية على أهل الناحية
 المذكورة حيث انها قرينة ضعيفة ليست ذات محلات يجب ان لا لان الدعوى على معين
 منها لا تسقط القسامة والدية عن البقية ام كيف (اجاب) ان كان لولي القتل بيعة غير
 التي ردت ثبت حصول القتل من المدعى عليه لولد المدعى المذکور العدة ثلاثة على احد
 والحال هذه اما عدم القسامة والدية فاعدم جهل القاتل لانه معلوم والقسامة والدية
 انما يجبان في قتل جهل قاتله واما عدم القصاص الذي هو موجب هذا القتل
 فانوات محل الاستيفاء بعمر القاتل وان لم تكن له بيعة وجهل القاتل ولم نعتبر شهادة من
 ردت شهادته شرعا فيقضي بترتب القسامة والدية على أهل هذه القرية الصغيرة ان
 ثبت وجوده ميتا وبه اثر فيها سيما عند عدم وجودها فله لاهلها بطلب الولي والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في رمضان سنة ٢٧٨ مضمونها الامل الاطلاع
 على الاوراق المرفوعة مع هذا الواردة للمحافظة بشرح بيت المال في ٢٧ جمادى
 الاخرة سنة ٢٧٨ في خصوص مادة شئون الدائرة الالهامية بارض ساحل بولاق التي
 اتضح ان الحق في أرضها الجهة بيت المال ولاحق لوقف عبد الرحمن كخدا فيها وصورة
 القرار الصادر عن ذلك من مجلس الاحكام وافادة سعادة ادهم باشا وكيل وصي تركة
 المرحوم الهامي باشا وبالالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام نكرم باعطاء الجواب عن
 الحكم الشرعي لفصل هذه المادة واجراء اللازم منها (اجاب) قد صار النظر في الافادات
 المتعلقة بهذه القضية وصورة القرار الصادر من مجلس الاحكام الوارد لدوان المحافظة
 بافادة من حضرة امين بيت المال وعلى افادة سعادة ادهم باشا وكيل تركة المرحوم
 الهامي باشا بخصوص الشئ وما يتبعها المستاجرة من ناظر وقف المرحوم عبد الرحمن
 كخدا الجهة المرحوم عباس باشا الماذون من طرف المناظر المذكور بالبناء فيم اعلى
 وجه القرار للمرحوم عباس باشا بموجب السند المؤرخه ذي القعدة سنة ١٢٦٩

١٢٧٨

٢٨

ذی القعدة

٨

١٢٧٨

وصدق شرعاً على قاعة الامارة فيها من الناظر المذكور على ما صرف من جهة الماذون له بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام المحكوم فيه من قبل القاضي على المتسببين بساحل غلال بولاق الجديدي بان الارض التي حصلت فيها الدعوى من الناظر والمتسببين المذكورين لجهة الوقف المذكور المأورخ في ٢٤ رجب سنة ١٢٧٠ الهال النظر فيه على حضرات علماء مجلس الاحكام والمعطى الجواب من حضراتهم عن ذلك بعدم اعتباره لعدم صحة خصوصية الناظر مع المتسببين المذكورين والجواب عن ذلك انه لا يلزم من بطلان الحكم المأور بالاعلام المذكور اصدار في خصوص الارض المندرجة في الاعلام الذي صار لغاؤه وابطاله لما ذكر أن يترتب على ذلك انتزاع أرض الشونة المتسكرة لجهة المرحوم عباس باشا من قبل الناظر المذكور الجاري التصرف فيه من قبل الناظر المذكور والمتسكر ووضع اليد على ما بتاريخ سابق على الاعلام المذكور اذا كانت أرض الشونة المذكورة غير الارض المندرجة بالاعلام المفاد عنه بالبطالان من علماء مجلس الاحكام وان الحكم المأورح به في الاعلام لم يصادف الهمة بفناء على عدم تحقق الخصوصية الشرعية كما أفاده حضرات علماء المجلس والذي ظهر من هذه الاوراق التي من جملتها افادة معادة وكيل التركة ان أرض الشونة المذكورة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى حيث حصلت فيها الاجارة والاذن بالامارة والبناء فيها بتاريخ سابق على تاريخ الاعلام وحينئذ لا تنزع أرض الشونة وما يتبعها من جهة ترك المتسكر بدون وجه شرعي ومع ذلك لو ادعى ناظر وقفه بالرحمن كنفه الا ان مع جهة يد المسال في وجه الماذون له بالخصوصية في خصوص الارض التي سبقت فيها الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وأثبت انها جارية في الوقف المذكور بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع تسمع منه الدعوى بذلك ويحكم لجهة الوقف بها ولا يكره الاعلام الذي صار ابطاله ما دام من سمع الدعوى في وجه خصم شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من المعية في ١٤ ذي القعدة سنة ٧٨ شرعاً على خطاب من مديرية جوامع خ في هـ شهره ومعهم اقرار واعلام شرعي من قاضي طه طام مؤرخ ٢٩ شوال ١٢٧٨ مضمونه انه بحضور نائب مجلس قضاياء مديرية جاجا وحضور حضرة وكيل المديرية وحضرات الاعضاء ومفتي المجلس قد سمعت دعوى قتل الرجل علي بن تائب من أهالي روافع العابدية بقسم سوهاج بالمديرية المذكورة المعروف التعريف الشرعي المتعصرون في اولاده لصلبه وهم الشاب البالغ الرشيد عبد الرحمن وشقيقته البالغة الرشيدة زمر وأشقاؤهما القصر عن درجة البلوغ وهم ابو زيد ومحمود وحسين وأم حسين وفي أختهم لايهم القاصر تين وهما المسامة وبخينة وفي زوجتيه وهما المرأة قطيفة بنت أحمد بن محمد الخطيب من الناحية والد عبد الرحمن واشقاؤه المذكورين والمرأة آمنة والددة المسامة المذكورة ومتهم في قتله أخوه

الرجل فراج بن ثابت وابن أخيه الرجل أحد بن محمد كلاهما من الناحية المذ كورة
الحاضران معهما بالجلس ادعى كل من عبد الرحمن وشقيقة له ابالغة زعم ولدى على بن
ثائب المذ كور ووالدتهما المرأة قطيفة وزوجة أبيهما المرأة آمنة بنت عبيد على من
الدورات المذ كور بن أعلا من أنفسهما والرجل على عبد المنعم من الناحية المتحدث
عن باقي ورقة المتوفى المذ كور القصر بطريق الوصاية الشرعية من هذا الطرف على
غير عيهم - المحاضر بن المستويين معهما بالجلس وهما الرجل فراج بن ثابت والرجل
أحمد بن محمد المذ كوران بنهما حاضر بالرجل على بن ثابت المذ كور خطاب بصوين معا
وذلك انه حصل بينهما وبين عبد الرحمن بن السيد مشاجرة فاراد اضربه بالعصوين
اللتين بأيديهما فخطا ضربهما على بن ثابت في مقدم رأسه وكانت ضربة كل
واحد منهما مائة مائة فمات لوقته من ضربتيهما عن ورثته المذ كورين من غير شر يك
ويطالبونهما بما يترتب عليهما في ذلك شرعا ويسألون جوابهما عن ذلك وسئل
المدعى عليهما ما ثانيا عن دعوى غير ما ثمة المذ كورين وذلك بعد ثبوت وفاة المتوفى
ونسب الورثة المذ كورين للمذ كور وانشصار ارثه فيهم - من غير شر يك لهم الثبوت
الشرعي على الوجه المطلوب شرعا بعد المرافعة في وجه المدعى عليهما المذ كورين
بشهادة كل من الرجل على محمد والرجل حسين عبد الرحيم المزمكين التزكية الشرعية
بما وعلا بن ثابت - شهادة كل من المسكرم محمد عبد الله الخطيب والمسكرم بن حنيفة أحمد الخطيب
الجميع من اهالي الرواق المذ كورة فاجاب المدعى عليهم - ما فراج وأحمد المذ كوران
بالاعتراف بانهما ضرباهما خطأ في مقدم رأسه بصوين كائنا بأيديهما ومات لوقته
من الضربتين المذ كورين عن ورثته المذ كورين من غير شر يك وصدقهما المدعون
المذ كورون على ذلك فاقتضى الوجه الشرعي انه حيث اقر المدعى عليهم ما يقتل على
ثائب المذ كور خطا تلزمهما الدية في مالهما خاصة على كل واحد منهما نصفها من ثمة على
ثلاث سنين من يوم القضاء وقد رها من الفضة عشرة آلاف درهم يقابلها خمسة عشر
الف قرش وثلاثة وتسعون قرشا ونصف وربع من قرش - لة صاغان الورق وقد
حكمنا عليهم - ما بهما نصفين في مالهما - المورثة المتوفى المذ كورين تقسم بينهم على حسب
الفريضة الشرعية وتكرر هذا ناطقا بصورة الحال في المحكم (اجاب) حيث اقر الرجلان
المذ كوران بقتلهما مورث الورثة المذ كورين خطا في عام لأن بموجب اقرارهما - ما
وتجب عليهم ما الدية من مالهما اللورثة في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة
من قاضى المنصورة مضمونها بحضرة كل من الى آخره ادعى رجل على آخر أن والد
موكل المدعى اختلط مع والد المدعى عليه في المعيشة وكان لكل منهما خمسة عشر فدانا
باراضى الناحية محدودة الى آخره ولكل منهما مواش كذا وصارت ذراعة الاطيان
على الشركة وصارت مواشى الفريقين مختلطة ببعض وذلك من مدة نحو السنتين سنة

واسمها افریقان يزعمان مع بعضهما حتى كملت الاطيان نحو ستة وثلاثين فدايا واوردت
المواشي واستمر اتي معيشة واحدة هما وذريتهما امن بعدهما الى رجب سنة تار يخه
والاطيان مكافة باسم المدعى عليه هو بين المدعى - دود الاطيان التي استجدت مع
المواشي وذ كرقمتها وفي رجب الم - ذ كورطردا المدعى عليه موكل المدعى المذ كور
ويطالبه بنصف الاطيان ونصف المواشي لو كاهو بالسؤال من المدعى عليه اجاب
بالا - نكار لدعوى المدعى في الاطيان والمواشي واعترف بكون موكل المدعى ووالده
وهم مع - في معيشة واحدة لانهم كانوا يزعمون مع - في نظير مؤنتهم ولا يكون موكل
المدعى وهم تزوجا باختي المدعى عليه وانما استمرامه في معيشة واحدة لحد رجب
سنة تار يخه فهل والحال هذه يكاف المدعى اثبات دعواه في الاطيان والمواشي بالبينة
الشرعية او لا يطلب منه اثبات والذي يطلب منه البينة المدعى عليه نظر الكونه
مدعى الاختصاص ومع - تر فابان المدعى ووالده وهم مع في معيشة واحدة و يزعمون
الاطيان بالمؤنفة بعد ذلك منه اعترافا بوضع يدهم معه سيمام ومنصوص بالبند الثاني
من لائحة الاطيان ان اطيان العائلة تقسم بمعرفة الارشد برضاهم ولا عبارة بتكليف
الاطيان باسم الارشد واذ ادعى الاختصاص فعليه الاثبات (اجاب) هذه الدعوى على
الوجه الموضح بهذه الصورة غير صحيحة لعدم استيفائها ما يلزم بيانه شرعا وه - ذابقطع
النظر عن عدم ذكر الحدود و بيانها والمواشي اذ ذلك مشار اليه بقوله فيم الحدود الى
آخه ولكل من - ما مواش كذا وبقوله وبين المدعى - ذود الاطيان التي استجدت مع
المواشي وذ كرقمتها وحيث - ذ فلا يكاف احد الاقر يقين الاثبات وذ كرا المدعى عليه
ان موكل المدعى ووالده وهم مع في معيشة واحدة وانهم يزعمون مع - في نظير مؤنتهم
الى آخه لا ي - ذ اعترافا منه بوضع ايديهم معه اذ لا لازم في ذلك وبالجملة فان كانت
هذه الدعوى على ه - ذ الوجه لا يعتد بها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
المنصورة عن مراقبة مضمونها بديوان مديرية الدقهلية بحضور كل من مصطفى السيد
من منية مسعود ومصطفى حسن من منية زفر والمكرم الشيخ محمد المداح ومحمد افندي
عبد الله هما من المنصورة بعد ان ثبت بشهادة حسان ابن المرحوم محمد حسان
وسيداح - ذ داود ابن المرحوم داود ابني سليمان من ام الزين معرفة سليمان وحسين
القاهر بن من درجة البلوغ ولدى المرحوم داود داود ابن المرحوم داود بن سليمان
من ام الزين المرزوق له سليمان من ذو جته - مونة بنت المهترم على مرعى ابي عزام
والمرزوق له حسين من ذو جته فاطمة بنت الحاج منصور بن مصطفى من ام الزين
وان لا وارث لداود المذ كور سوى زو جته المذ كورين ووالدته حجازية بنت مرعى
ابي شكر من دودة وولديه المذ كورين وابيه لم يبق موصيا من طرفه على ولديه القاهر بن
المذ كور بن ولياقة واهلية هم معا عوض الله للاوصاية عليهم واقامة مولانا الحاك

١٢٧٨

١

اشترى وصيا على القاصرين المذكورين ووكالته حجازيه وامونة وقاطمة المذكورات
تو كيدا مطلقا فوضاعهن فيما ياتي ذكره وقبل الوصاية والتوكيل لنفسه قبولاً مرضياً
ادعى عوض الله المذكور بطريق وصايته ووكالته الشرعيتين عن محجوريه وموكلاته
المذكورات على الحاضرين معه بالجلاس شحاتة عوض وجر جس عوض ولدى عوض
ابن شحاتة القبطي من ناحية التلين وصليب خليل ولد خليل ابراهيم القبطي من كفر
بدير المقيم بناحية التلين ان مورث محجوريه وموكلاته هو المرحوم داود المذكور كان
شيخاً بناحية ام الزين وكان دفع اشحاتة احد المدعى عليهم الف قرش من اصل الاموال
الميرية المطلوبة منه لكون شحاتة المذكور كان صرافاً بالناحية وصار رفته وتولية صليب
المدعى عليه الثاني بدله ولم يصرخهم المبلغ المذكور له فتوجه داود المرقوم اليهما
بناحية التلين ليحاسبهما على المبلغ المرقوم ويجري خصمه من المال المطلوب منه فما
كان من المدعى عليهم الا ضربوه ضرباً شديداً بايديهم وخنقوه بايديهم وكسروا جوفه
رقبتهم بايديهم ايضاً ومات بسبب ذلك وكان ذلك بقعة ملك شحاتة المذكور كائنة
بناحية التلين ليلا في رجب سنة تاريخه وفي الصباح ارسل شحاتة المذكور رجلاً طوافاً
الى المدعى اخبره ان اخاه المذكور مات بالناحية المذكورة فارسل المدعى بدوي بن احمد
وفوده فودة وسليمان سالم من ام الزين فتوجهوا الى الناحية المذكورة فوجدوا داود
المذكور ميتاً فاحضروه الى ام الزين وصاروا لكشف عليه بمعرفة حكيم القسم وهم
المجاورة فوجدوا به آثار الخنق والكسر والضرب وان قتل المدعى عليهم له بسبب
منافسة كانت بينهم بسبب مناقضة خيول ويطالبهم المدعى بما يترتب عليهم في ذلك
شرعاً وطلب سؤلهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار لما ادعاه المدعى
وجددوا مجدداً كذا وعرف شحاتة احد المدعى عليهم ان داود المذكور مات بدار
شحاتة المذكور يدعي انه كان حاضراً من منية القمع الى ام الزين راكباً حصاناً علقه
فضربه الحصان المذكور وهو بمعدية منية القمع ورماه في البحر فاحضره جهالة داوي من
البحر ثم بعد ذلك حضر الى ناحية التلين فتقابل مع الحاج محمد السمر يقوسي وعبد العال
البربري ورمضان صقر من الناحية واخذ دفية الحاج محمد السمر يقوسي ليلبسها لكون
ملبوساته كانت مبلولة وبعد ذلك احضره الحاج محمد المذكور الى دار شحاتة المذكور
وساله بعد دخوله الدار المذكورة عن سبب بليلتيه فاخبره ان الحصان تعلقه ضربه
بمعدية منية القمع ورماه في البحر ثم مات في الدار المذكورة ولم يكن شحاتة المذكور حاضراً
وقت دخول داود المذكور في داره ولا ليلة مبيتة بل كان باثماً بناحية الديرة وما
حضر في الصباح وبلغه ذلك وجد داود المذكور في حالة العدم فاحضر شيخ طوافه
الناحية وقال له ارسل رجلاً طوافاً لاهله فارسلهم رجلاً طوافاً ثم ارسلت من يحضر
مشايخ التلين لينظروا ويألووه عن سبب ذلك فتوجه يحضرهم وقبل حضورهم مات

داود المذكور ورواه لم يرفعه اثر جروح وانما بعده موته وجسد انظاره من جسمه اذرق فلم يصمدقه المدعى الى ذلك وذكرا ان داود المذكور كانت جوزة رقبته مكسورة بدار شهادة المرقوم وظاهر اثر الكسر واثر ضربة شديدة تحت افنه اليسرى واثر ضربات بصدره وهو بدار شهادة المرقوم طالب من المدعى دينة ثبت دعواه فتوجه يحضرها وعلى ذلك تفرقوا في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ وفي ٢٥ منه حضر المدعى المذكور والمدعى عليهم وعرف المدعى انه احضر البينة طالب منه احضارها بالهالس فاحضر سليمان سالم شيخ طوافه ناحية ام الزين ابن المرحوم سالم ابي داود من الناحية المذكورة واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد بوجه المدعى عليهم بان داود المتوفى توجه الى ناحية التلين يوم السبت في اوائل رجب سنة تاريخه وفي يوم الاحد والساعة واحدة من النهار ما يشعر الا بواحد طرف من التلين راكب حصان داود المذكور جاءه وقال ابن سليمان سالم فقال له الشاهد اى شئ تطلب فقال له داود ابن هك بن ناحية التلين اما ان تدركه حيا او ميتا فركب الشاهد المذكور مع فودة فودة ويدوى اجد شيخ الناحية وبعض اناس فلاحين وتوجهوا الى الناحية ولما وصلوا الى ناحية كفر الديراجه اور الناحية التلين سمعوا اناسا من كفر الديرة يقولون الرجل الذى عند شهادة مات ولما وصلوا الى ناحية التلين وجدوا انصارى مجتمعين عند شهادة المذكور ومعهم عبد الله شيخ طوافه ناحية التلين فقالوا لشهادة المرقوم ما الذى جرى لداود وبأى شئ كان يتوجه فقال لهم انه كان يشرب من القلة حتى كسر شيئا كها ولما لم تكفه شرب من الحجرة ووجد الله الذى جرى لم يجز على احد من داود فادخلوا احضر وانعشام ناحية ابي طوالة واقوه في ملاية حى يروح له الشاهد ومن كان معه من ناحية ام الزين ووجهه من ناحية التلين الى ناحية ام الزين وان الشاهد ومن كان معه هم الذين اخرجوا داود المذكور ميتا من منظره في بيت شهادة عوض بن ناحية التلين وان الشاهد المذكور لم يكشف ثيابه ولا نظره جرحات ولا اثر ضرب ولا شيئا وهو بناحية التلين وانه لم ينظره الا بناحية ام الزين ولما حضر حكيم القسم وكشف عليه بناحية ام الزين وجد ذروية شديدة بصدره وبعنقه وتحت اذنه اليسرى وبذراعيه الاثنين واحضر فودة ابا فودة ابن المرحوم سليمان ابي فودة من فلاحى ناحية ام الزين وشهد من شهادته الاولى حرفا بحرف فما الحكم (اجاب) شهادة الرجلين المذكورين لم تقدر شيئا اذ لم يشهدا بالقتل ولا بوجرد المدعى قتله ميتا ملك احد المدعى عليهم وبه اثر الضرب او الخنق على فرض صحة الدعوى وكونهم ما نحن تقبل شهادة فادلم ثبت المدعى دعواه المذكورة بعد تصحيحها وتحقق وكالته في وجه المدعى عليهم التى من جلتها الوفاة وانحصار اثار الميت في لورثة المذكورين ولم يثبت وجود المورث ميتا في ملك احد المدعى عليهم وبه اثر المعتبر شرعا يمنع عن دعواه وان ثبت ذلك بطريق

١٢٧٨

١

شرعى يقضى له بموجب ما يثبت به والله تعالى أعلم (س- ثل) هن حادثة من طرف قاضى
المنصورة مضمونها بعد أن ثبت بشهادة كل من أحمد شحاتة وأخيه عبد المتعال شحاتة
الكيال كل منهما بالمنصورة ولدى المرحوم شحاتة بن أحمد معرفة اسم عيىل الجبال
القاهر عن درج- قالوا غاب ابن المرحوم سليمان الجبال بن حسن الجبال المرفوق
اسماعيل المذ كور لوالده المذ كور من زوجته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد بن خليل
وأن والده المذ كور لم يقيم وصيا عليه حال حياته ولياقة وأهلية شقيقة المحترم حسن
الجبال الجبال بالمنصورة ابن سليمان المذ كور الحاضر معه بالجلس لا وصاية عليه
ثبوت شرعيا وأقام مولانا كما اشرعى بولاية المنصورة المحترم حسن المذ كور وصيا
شرعيا على شقيقه اسماعيل المذ كور لانه نظر فى مصالحه وما يتعلق به وقبل ذلك منه
انفسه قبول لا مرضيا ادعى حسن الجبال المذ كور بطريق وصايتهم الشرعية على شقيقه
اسماعيل القاهر المذ كور بحضوره على الحاضر معه بالجلس على القبطان ريس ساقية
حليج القطن تعلق الخواجه طناشى التاجر بالمنصورة ابن المرحوم على القبطان من
أهالى ناحية علانية ان محجورا المدعى المذ كور كان مستخدما بطرف الخواجه المذ كور
سواقا بالساقية المذ كورة والمدعى عليه ريس الساقية المذ كورة فسا كان من المدعى
عليه الأمر محجورا المدعى المذ كور أن يسبح ترس الساقية المذ كورة مع ان ذلك
مخصوص بالمدعى عليه فامتنع محجورا المدعى وقال له ليس لى خلاص فى مسجده فامر
ثانيا وقال له امسح به يا ولد فقتل ومسحه وفى اثناء مسحه جاء الترس على يده اليمنى
فاتلف منها ثلاثة أصابع وهى الخنصر والبنصر والوسطى وذالت حركتها وكان
ذلك فى أوائل شعبان سنة تاريخه ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه فى ذلك
شرعا ومطالب سؤاله عن ذلك س- ثل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان محجورا المدعى
المذ كور مستخدم بطرف الخواجه المرحوم من نحو سنتين ومن وظيفته مسح الترس
المذ كور الهيكى عنه وأنه لم يامر به مسح الترس المذ كور بل كل منهما مستخدم بما هيته وأنه
حصل له تلف أصابعه المذ كورة من الترس الصغير بالامر فطالب من المدعى بينة
ثبت دعواه فاحضر كلام من محمد عز الدين الجبال ابن المرحوم على عز الدين وأحمد محمد
الحامى ابن المرحوم محمد أبى وهبة وشهد كل منهما منفردا فى وجه المدعى عليه بعد
استشهادانه كان حاضرا باستنابة المنصورة وقت توجه اسماعيل محجورا المدعى اليها يوم
اصابته وكان حاضرا معاون البنسدر وغيره للتحقيق فلما سئل من المدعى عليه عما
حصل قال انما قلت له انزل امسح الترس الكبير البرافى والساقية غير دائرة فنزل الولد
المذ كور مسح الترس المذ كور فحصل له ما حصل من اتلاف أصابعه فعند ذلك عترف
المدعى عليه أنه ثبته على اسماعيل المذ كور ان يسبح الترس الكبير ساعة الغداة

وقت ابطال الساقية المذ كورة فشايشعرا والا والولد المذ كور صرخ فنزل فوج جديد الولد
المذ كور اعني محبوزة في الترس الصغير ووجد الترس المذ كور اخذ ثلاثة اصابع
من يده اعني المذ كورة فخرجه فسا الحكم (اجاب) لم يبين بهذه الدعوى من المؤثر لاولد
المذ كور هل هي أمه أو غيرها اذ الام ثلاث اطفال منافع ولدها الصغير باجر وبغير اجر
بخلاف غيرها من اقاربه كالم فاذ لم يتحقق ان استخدام الصغير المذ كور باذن امه أو كان
باذن السكينة في عمل خاص غير مسح الترس المذ كور وقد امره ريس ساقية الحليج
المذ كور بمسح الترس الكبير أو الصغير وهو غير مستخدم لمسه باذن امه فتلفت
اصابع يده الثلاثة يحكم بضم ان ديتهم بخلاف ما اذا تحقق ان استخدامهم في ما امر به كان
باذن امه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من الجمعية السنية بتاريخ ٢٢ ذى الحجة
سنة ١٢٧٨ شرعا على خطاب واردم من مديرية جرجا بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٨
مضمون الافادة المذ كورة لما وردت افادة حضر تك المؤرخة في ٢٦ لسنة ١٢٧٨ بما
تلاحظ بطرفكم فيما جرى وما يجب اجراؤه شرعا في قضية قتل احمد فرغل من ناحية
مزاولة الشيخ جبر السابق رؤيتها وتحريرا اعلامها بمعرفة قاضي طه طاق قد كتب عنها الى
مديرية جرجا بما لزم والآن اعيدت بهذه الافادة تدل على انه بمناسبة تكرار التناقض
في الاعلام الصادر من تلك الجهة قد صادرا استئناف رؤية الدعوى ايضا عند قاضي
جرجا واصلد في شأنها اعلام بتاريخ ٢٩ الخالي وصدق عليه من مفتي المديرية
وحيث مقتضى رؤيته بطرف حضر تكم فهو مبعوث مع هذه الفرقة الاوراق
السابقة لترد الافادة مما يرى حسبما تقتضيه الشريعة الغراء ومضمون الاعلام
بحضورنا بجلاس قضايامديرية جرجا وحضور حضرة وكيلها وحضرات الاعضاء ومفتي
الجلوس حضرت المرأة ام احمد بنت لرجل سلطان وادعت على حاضرين معها بالجلوس
دما كل من الرجل عبد الممتعال محمد والرجل فرحات جودة الجميع من اهالي مزاولة
والشيخ جبر بقم جرجا بانهما قتلا ابنهما احمد بن فرغل في المعرف التعرييف الشرعي خطأ
بضربتين معاً مخنتين من غير قصد قاصداً به احداهما وهي ضربة عبد الممتعال على
انفه بعضا كانت في يده كسرت العظم واسالت الدم واصابته الا فجرى وهي ضربة
فرحات جودة في يده اليسرى بطوبه القاهاقاصداً بغيره فقطعت اللحم واسالت الدم
فلازم الفراش حتى مات بسبب هاتين الضربتين المذ كورتين والحكم رارته شرعا
فيها وفي اولادها اخوته اشقائه وهم القاصر ان محمد بن وحسن المقامة عليهم ما وصيهم
طرف حضرة قاضي جرجا السالف والباغتان المرأة فرحانة والمرأة زائدة الموكلتان لها في
الخصومة في ذلك وتطالب ما يترتب لها والحجور بها وموكلتها جهة المدعى عليهم ما
بالوجه الشرعي وتسال سؤا لهما في ذلك سؤالا فاجابا بالايعتراف بالضرب بخطا على الوجه
المذ كور بالهسا والطوبه على الانف واليد اليسرى والموت بسبب ذلك ووجد انهما

في الحجة

سنة

الارث والايصاء على القاصرين والتوكيل من البالغتين فطلب منها اثبات ذلك
فاحضرت كلاما من الرجل عبد الله جاد الله والسيد مهر من الناحية المذ كورة وشهد كل
منهما على انفراده بهـ ان استشهد بلفظ أشهد في وجه المدعى عليهم ما المذ كورين بان
المقتول المذ كور مات وانحصر ارثه شرعا في والدته المذ كورة وفي اشقائه القاصرين
محمد بن وحسن والبالغتين فرحانة وزائدة بغير مشارك وان البالغتين المذ كورتين وكلتا
والدتهما المذ كورة في الخصومة مع المدعى عليهم ما المذ كورين في ذلك فاعذرهما في
شهادتهما فلم يبديا فيهما ما مطعنا شرعا فز كياسرا ثم هلنا به شهادة كل من محمد بن منصور
ومحمد جاد من الناحية المذ كورة ثم قد ابرزت المرأة ام احمد المذ كورة اعلاما شرعا
محررا من حضرة العلامة الشيخ احمد على الشطي قاضي جرجان سابقا في جسادى الاولى
سنة ١٢٧٨ م متوجا ومختوما ومنحلا على العادة وقد ثبت مضمونه لدينا شرعا بوضايتها
على القاصرين المذ كورين فبهذا استيفاء اركان القضية على الوجه المطلوب شرعا بعد
الحكم بالو كالة والوصاية للمدعى عليه على المدعى عليه ما وبالوفاة وانحصار الارث في
المذ كورين لهم عليهم ما حكمنا على المدعى عليهم المذ كورين للورثة المذ كورين
بالدية الشرعية وقدرها عشرة آلاف درهم من الفضة يقابلها خمسة عشر الف قرش
وثلاثة وتسعون قرشا ونصف ور بع من قرش صاغاع على كل واحد منهم ما نصفها
مقسطا على ثلاث سنين من وقت القضاء فالحكم (اجاب) حيث أقر المدعى
عليه ما بقتلهما المورث خطأ وتصادق مع الولي على حصول ذلك منهم ما فأنما يؤخذ ان
بوجوب اقرارهم ما ويجب على كل منهم ما يخصه من الدية في ماله في ثلاث سنين
وقد تقدم جواب في هذه الحادثة مكية في هذه الترجمة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٧٨
عن اعلام غـيرهم هذا مبين فيه رده والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم أول جـيزة
بما حاصله ادعى المـكرم على بن علي الشرفاوى من أهالى جزيرة محـمد القائم عن نفسه
وبطريق وكالته الشرعية عن كل من أخته المرأة زهرة بنت المرحوم على الشرفاوى
المذ كور وعن بنت خالته المرأة شريفة بنت المرحوم ابراهيم شريف ابن المرحوم خليل
شريف وعن اولاد أخته هم المـكرم حسن والمـكرم احمد والمرأة آمنة اولاد على بن
يونس بن عبد الله وعن زوج أخته على بن يونس بن عبد الله يونس الثابت معرفة كل
من الو كـيل والموكلين المذ كور بن هيتاوتو كـيله عنهم في الدعوى والطلب والخصومة
في شأن ما سيذكر فيه الو كالة المطلقة بشهادة كل من المـكرم محمد مراد ابن المرحوم
على مراد والمـكرم سيد احمد مريحي ابن المرحوم ابراهيم والمـكرم اسمعيل شحادة ابن
المرحوم شافعي والمـكرم عيسى بكير ابن المرحوم عيسى كل منهم من أهالى الناحية
المذ كورة ثبوتا شرعا على المـكرم عبد الوهاب ابن المرحوم حسن من أهالى الناحية
المذ كورة وهو الو كـيل الشرعى عن كل من المرأة آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى

٢٨

١٢٧٨

والمكرم صبرة والمكرم بكير والمرأة صالح والمرأة ستيقة والمرأة أمونة والمرأة شريح
والمرأة مسعدة اولاد المرحوم بكير ابن المرحوم شنيع والمكرم عبود والمرأة حجازية
والمرأة هرة اولاد المرحوم سليمان ابن المرحوم شنيع الو كالة المطلقة في الدعوى
والطلب والمخصوصة في شان ماسيد كرفيه المسجلة المحاضرون الموكلون المذ كورون
معهم هذا المجلس والمصدقون على التوكيل المذ كور والتصديق الشرعي بالمجلس الشرعي
الثابت معرفة كل من الوكيل المدهي عليه المذ كور وموكليه المذ كورين عينا
وتوكيله عنهم بمشهادة كل من المكرم علي عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى
والمكرم محمد عبدا صهبا ابن المرحوم احمد عبدا الصمد بنو تاشر عيايان فيما قبل تاريخه
توفي المرحوم ابو سعدة عن كل من ولديه همام سعد وشنيع ثم توفي سعد عن بنيه همام
المرأة ستيقة والحرم حيلة واخيه شنيع المذ كور ثم توفيت ستيقة عن بنتها المرأة
شريفة إحدى موكلي المدهي واختها حيلة ثم توفيت حيلة البنت المذ كورة عن كل
من اولادها الثلاثة المكرم علي الشرفاوي الوكيل المدهي والمرأة زهرة والمرأة
مبروكة ثم توفيت مبروكة عن زوجها المكرم علي بنونس بن عبد الله بنونس واولادها
منه الثلاثة المكرم حسن والمكرم احمد والمرأة آمنة الموكلون المذ كورون من غير
شريك ومختلف عن المتوفي اولاد المذ كور جميع قطعة ارض كائنة بناحية جزيرة محمد
المذ كورة بالجهة الغربية منها يدرب الجسامع التي هبتها ر بعمائة ذراع مكسرة في
بعضها بالذراع المعماري المحدودة بمحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير ولد
المرحوم عيسى ابن المرحوم نهار والحد البحري طريق الدرب النافذ والحد الشرقي
لدار علي عيسى بن عبد الصمد بن علي عيسى والحد الغربي لترعة القصابي وانه من نحو
اربع سنوات اقتسم القطعة الارض المذ كورة هو وموكاوه مع الوكيل المدهي عليه
بطريق توكيله عن موكليه المذ كورين وحضورهم معه وقسموا ذلك ثلاثة اقسام قسم
اختص به المكرم صبرة واخيه ووالدتهم وقدره مائة ذراع في نظير حصتهم الايلة اليهم
بالارث من قبل مورثهم المرحوم ابي سعدة المتوفي اولاد المذ كور اعلاه وحدث ذلك
اربعة الحد القبلي لدار عشرى ابن المرحوم عشرى ابن المرحوم رمضان والبحري لطريق
الدرب النافذ والغربي لقسيمه وهو القسم الذي اختص به سليمان والحد الشرقي
ينتهي لدار علي عيسى ابن المرحوم عبد الصمد عيسى ابن المرحوم علي عيسى والقسم
الثاني الذي اختص به المرحوم سليمان في حال حياته وقدره مائة ذراع مكسرة في
بعضها بالذراع المعماري محدود ذلك بمحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكير
المذ كورين والحد البحري ينتهي لطريق الدرب النافذ المذ كور والحد الغربي ينتهي
لقسيمه المختص به علي الشرفاوي الوكيل المدهي المذ كور ومن يشركه والشرقي
لقسيمه الذي اختص به المكرم صبرة ومن يشركه والقسم الثالث الذي اختص به

المدعى له ولو كليه المذكورين وقدره ما ثنا ذراع محدود بمحدود دار بعة الحد القبلي لدار
عيسى وعشرى بكبر المذكورين والحد البحري للدار بالنافذ المذكور والحد الغربي
لترعة القصافي المذكور وادارة الحد الشرقي ينتهي لقسيمه المختص به سليمان المذكور
وان كلامهم اختص بذلك وان موكلى المدعى عليه واضعون ايديهم على ذلك
ومعارضون له ولو كليه المذكورين بنه يروجه شرعى فيطالب الوكيل المذكور
المدعى عليه المذكور برفع يده موكلية عن ذلك وبسال سؤاله عن ذلك فسال النام
المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان القطعة الارض المدعى فيها المذكور كورة التي
عبرتها اربعة اذراع الهودود بمحدود اربعة الحد القبلي لدار عيسى وعشرى بكبر
المذكورين والحد البحري للطريق النافذ والحد الشرقي لدار على عيسى المذكور والحد
الغربي للطريق السلطاني بورا نحو الى جارية في ملك كل من سليمان شذيع وبكبر
شذيع ولدى المرحوم شذيع بالسوية بينهم من نحو اربعين سنة وهما واضعا اليدهم توفى
بكبر عن زوجته آمنة بنت المرحوم سليمان الشرفاوى واولاده منها السبعة هم المكرم
صبرة والمكرم بكبر والمرأة مسعدة والمرأة شرج والمرأة امينة والمرأة صالحة
ثم توفى سليمان المذكور عن اولاده الثلاثة هم المكرم عبدود والمرأة هرة والمرأة
حجازية من غير شر يكتم من بعد وفاة المتوفىين المذكورين وضع ايديهم الورثة
المذكورون على ذلك من غير منازع ولا مشارك لهم في ذلك التاب وتوضع يد سليمان
وبكبر شذيع المدة المذكور وادارة ذلك من بعد هم الورثة هما المذكورين بشهادة
كل من المكرم ابراهيم رفاعى ابن المرحوم رفاعى عيسى والمكرم محمد عبد السلام
كلاهما من الناحية المذكور كورة ثبوتها شرعا وازكيا وعدلا بشهادة كل من المكرم
ابراهيم ابى غنيمه ابن المرحوم حسن نوفل والمكرم على عيسى ابن المرحوم عبد الصمد
عيسى من اهالى الناحية المذكور كورة التزكية والتعديل الشرعيين وادكر دعوى
المدعى المذكور وانهر فاعلى ذلك ثم فى سادس عشر شهر ذى القعدة حضر المتدعيان
المذكوران بالخلص الشرعى واستقر من المدعى عن موكلى المدعى عليه اهم وورثة
سليمان وبكبر ولدى شذيع المذكور فاعترف بذلك واستقر منه ايضا عن اسم ابى وجد
ابى سعدة المتوفى المذكور عن المدعى وموكلية المذكورين فاجاب بانه لا يعرف اسم
ابى مورثه ابى سعدة ولا جده فالحكم (اجاب) هذه الدعوى غير قائمة شرعا فنهى
المدعى من دعواه المذكور كورة لعدم صحتها على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة واردة من محافظة مصر فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ مضمونها الاوراق المرفوعة
مع هذا وردت للمحافظة بافادة من المعينة السنوية مؤرخة فى ٢ الماضى بضم وصى ما وقع
من الشيخ حسين عبد اللطيف مفتى ناحية اسنا سابقا فى حق قاضى اسنا واشير برؤية
الاوراق المذكور والاعلاما شرعى الذى تحرر من قاضى اسنا المرسله صورته مع

الاوراق وافادة حضرته - مديرية اسنا المعروضة للجمعية بجمعية المحافظة بمجالس حضرات العلماء والافتاء يعطى القراء بما يستصوب ويرسل للجمعية لاجل عرضه للاعتاب وحيث انه بتلاوة افادة الجمعية المشار اليها وصورة الاعلام الشرعى وبعض اوراق القضية بالجلوس العلمى بحضور حضرته كم استصوب المسكوبة عن ذلك بحضوركم حتى بالاتحاد مع حضرات العلماء الفخام ارباب المجالس العلمى بصير التامل بالدقة لما فى الاوراق وتعطى الافادة الكافية بما يترأى لمحضرتكم (اجاب) قد صارت مناظرة اوراق هذه القضية ومطامنة الشيخ حسين عبداللطيف فيما اجراه قاضى اسنا فى قضية نصف شابة الجاموس المهرربه الا - لام الشرعى من القاضى المذكور المذخور صورته المؤرخ فى ١١ صفر سنة ١٢٧٨ بايداه وجه خال الاعلام المذكور بعدم تحليف المستحق اليمن بعد البينة وعدم ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات ولم يسلم له القاضى ما طعن به وطعن فى مواد اخرى غير موجود بيانها فى اوراق القضية ومطلوب اعطاء القول اما بخطاه - هذا وهذا الاجراء ترتيب الجزاء على الشيخ حسين عبداللطيف حسب السند المأخوذ عليه بادارة اسنا والافادة عن ذلك ان افادة الشيخ حسين من حيث ما يتعلق بالاهلام المذكور ليست من باب الخطاب للمسئلة فيها اختلاف بين ائمتنا فى حق تحليف يمين الاستحقاق فاجرى عليه القاضى هو قول فى المذهب وما ذكره الشيخ حسين قول آخر ايضا فى المسئلة - صحح وفى بعض عبارات الكتب التعبير باستحقاق مبيع وفى بعضها التعبير بيمين الاستحقاق - على العموم وهو الاصل وعدم تعرض الشهود لما ذكره الشيخ حسين من انه لا بد من ذكر الشهود فى شهادتهم ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات وعزاه الى معين المحكم فعرزوه اليه فى محله ولا يعد ذلك عليه خطأ الا انه لا مؤاخذة على القاضى فى حكمه - وبدون ذكر الشهود ذلك حيث لم يحضر عمل القضاة فى جميع الجهات على ذلك وحيث فلامؤاخذة على واحد منهما ولا يترتب على القاضى ولا على الشيخ حسين المذكور جزاء حيث كان لكل منهما وجه بداعى اختلاف عبارات اهل المذهب الا انه حيث سمعت الاوامر بمنع الشيخ حسين عن التعرض للقضايا فبقى الحال على ما هو عليه ولا يلتفت لقول يصدر منه من الآن فصاعدا مادام ممنوعا عن مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من قاضى المنصورة مضمونها يطلع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام مفتى اسادة الحنفية ويفيد الحكم الشرعى فيها هل يعد تعريف المدعى عليه الثانى مناقضا لما اجاب به الاول ويحكم عليه بدفع ثمن الشب والبقرة المذكورين ولا يسلم مع منه دعوى الدفع أو يطلب منه اثبات دفع الاثني قرش عن البقرة والشب المذكورين وما حكم الله فى ذلك ومضمون الحادثة المذكور

محرم

سنة

بعد الحاضر ادعى الشيخ سالم بن عبد المنعم من القنليات بكفر محمد مباشر ابن المهترم سالم
عبد المنعم على الحاضر معه بالجاسر فاهم بن عويس من القنليات بكفر خليل ابراهيم ابن
المرحوم خليل عويس ان شقيق المدعى عليه هو المرحوم الشيخ اسمعيل بن عويس
ابن المرحوم خليل عويس من اهل العلم اقام المدعى وصيا مختاراً من قبله على
بنه تبهما خديجة وزينب القاصرتان عن درجة البلوغ وانه قبل الوصاية لنفسه وبعد
موته باع للمدعى عليه شيت بقراً حمراً وبقرة صفراء ملك القاصرتين بمبلغ الف قرش مائة
دارجة والثلث المذكور بذمتهم ويطالب به بذلك ليجوز له جوره شرعاً ويسأله جوابه
عن ذلك مثل منه فاجاب بالاعتراف بدعوى المدعى المذكور وانه ثبت اقامة المدعى
وصيا من قبل شقيقه المذكور على القاصرتين المذكورتين لدى قاضي شاسامون
وادعى دفع الثمن المذكور للمدعى فلم يصدقه على ذلك وعرف ان الذي قبضه منه هو
الف وخمسمائة قرش فقط وذلك ما كان طرفه للقاصرتين عن ثمن حصتهما في
المنقولات المتروكة عن أبيهما من نحاس ونوارج ومواسن المقوم ذلك عليه وان المدعى
به خلاف ذلك فلم يصدقه المدعى عليه على انه كان طرفه للقاصرتين ألف وخمسمائة
قرش ثمن حصتهما في المنقولات الهكبي عنها خلاف الشب والبقرة المدعى بثمن مائتين
عاشراً المدعى والمدعى عليه واعترف المدعى عليه بحضور المدعى بان المبلغ الذي سلمه
للمدعى فهو الالفا قرش ثمن ما خص القاصرتين المذكورتين ووالدتهما في جميع
المنقولات من نوارج ومحار يث ومواسن وغير ذلك بما في ذلك من الشب والبقرة
المذكورتين ما هو للقاصرتين ألف وخمسمائة قرش وما هو لوالدتهما مائة قرش
فما الحكم (اجاب) المدعى عليه المذكور متناقض في دعواه وفيه مؤثر يدفع ثمن الشب
والبقرة المملوكين للقاصرتين اللذين اشترهما من وصيه ما بالفي قرش حسب تصديقه
على دعوى الوصي بذلك ورجوعه عن دعواه دفع ثمن ذلك خاصة للوصي الذي قدره
ألفا قرش وأما ثمن المنقولات الهكبي عنها فان وقع فيها التداخي وثبت ان حصصة
القاصرتين منها قيمتهما الشب والبقرة ثمن ألف وخمسمائة قرش وذلك باقامة بينة
من قبل الوصي على ذلك يبرأ الوصي من ذلك المبلغ والله تعالى اعلم (سئل) باقادة
واردية من فاضى طندام ورخة في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٩ عن حادثة مضمونها ادعى
السيد المقل على ابن المرحوم محمد المقل من أهالي كفر الساحل على غريمه الحاضر معه
بالجلس الشرعي حسن السكين ابن المرحوم عبد الله المدي السكين من أهالي الناحية
المذكورة بان والده المدي وعرفه كان يملك جميع الدار الكائنة بناحية كفر
الساحل المذكور بالحارة الكبيرة المهدودة بمحدود أربعة أهدال القبة إلى والشرقي
ينتهي إلى دار يوسف التلاوي ابن المرحوم الحاج ابراهيم التلاوي والحد الغربي
ينتهي إلى الحلاء الموصل لطريق الناحية والحد البعري ينتهي إلى الحارة المذكورة

١٩

١٢٧٩

وفيه الباب المشهورة الحدود واربابها بالاسماء المذ كورة وقد توفي من مدة ثلاثين سنة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المرأة مبروكة بنت محمد السعدني من أهالي منية سايم وفي أولاده الستة وهم أحمد وعلي وحسن والسكري وأبو الجهد والسيد هذا المدعي المذ كور من غير شر يك وترك لهم الدار المذ كورة ميراثا فـ كان ما خص الزوجة المذ كورة من ذلك الثمن ثلاثة قراريط حسب الفريضة الشرعية وخص كل ابن من أولاده المذ كورين ثلاثة قراريط ونصف قيراط من أربعة وعشرين قيراطا من الدار المذ كورة وأنه مع بقية الورثة المذ كورين وأضعون أيديهم عليها ومتمصرفون فيها بالاسكان ووالدهم من قباهم المدة التي تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع وإن هذا المدعي عليه معارض له في ذلك بغير حق ولا وجه شرعي ويريد اثبات ذلك ومنع معارضته له من قبل ذلك بالوجه الشرعي وسال مسئلته سئل من هذا المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان الدار المذ كورة كانت ملك عمه محمد السكين شقيق والده المذ كور ابن المرحوم حسين السـ بين الشهير بذلك وقد توفي وانحصر ميراثه الشرعي في شقيقه عبدا المهدى بن حسين المذ كور الشهير بذلك والده هذا المدعي عليه من غير شر يك وترك الدار المذ كورة ميراثا له ثم توفي والده المذ كور وانحصر ميراثه الشرعي في ولده هذا المدعي عليه من غير شر يك وترك الدار المذ كورة له ميراثا وأنه ووالده وجه المذ كورين اعلام وأضعون أيديهم عليها على التعاقب المذ كور يتصرفون فيها كذلك المدة المديدة والسنتين المديدة وهذا المدعي وأخوته حاضرون بالبلد ومشاهدون للتصرف المذ كور ولم يدعوا ولم ينازحوا ولم يمنعهـ من الدعوى ما من شرعي وإنه كرم ملكية هذا المدعي وأخوته لها ووجدوها جردا كليا وإن أخا هذا المدعي شيخ على الناحية المذ كورة فتعدى مع أخوته المذ كورين وغصبوها ووضعوا أيديهم عليها عام تاريخه بغير حق ولا وجه شرعي وأنه هو الذي يريد اثبات ذلك عليه وأخوته ويطالبهم برفع أيديهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال مسألته فلم يصدقه هذا المدعي المذ كور على ذلك فكلف كل من القرية قين مينة فأحضر السيد المقل المذ كور كلام من راضي ريان ابن محمد ريان ويوسف ريان ومحمد هيك كل بن سيد أحمد هيك كل ومحمد التلاوي بن علي التلاوي وشهد كل واحد منهم على أفراد بعد استشهاده بوجه المتداعين المذ كورين بقوله ان الدار المذ كورة المعينة اعلام بهذا الحضر كانت ملكا لهذا المقل من مدة خمس وثلاثين سنة وكان متصرفا فيها بوضع يده عليها بالاسكان وقد مات وتركها ميراثا لورثته المذ كورين اعلام بهذا الحضر وأن ورثته المذ كورين وضعوا أيديهم عليها بتصرفهـ م فيها بالاسكان المذ كور المدة المذ كورة وزاد راضي ريان ومحمد التلاوي ويوسف ريان المذ كورين في شهادتهم ان تصرف محمد المقل وأولاده من بعده مدة خمس وأربعين سنة واحضر من سكن المذ كور كلام من محمد نعيم

ابن المرحوم محمد نعيم وحسن القويلى ابن المرحوم حسنين القويلى الجميع من اهالى
الناحية المذ كورة وشهد كل منهم على انفراد بعد استشهاده بوجهة المتداعين بقوله
ان الدار المذ كورة الهدودة بهذا المضر كانت ملكا لعمد السكين المذ كور وقد توفى
وانحصر ميراثه الشرعى فى شقيقة عمه المذ كور من غير شريك ثم توفى
عمه المذ كور والى المذ كور والى هذا المذ كور المدعى عليه وانحصر ميراثه الشرعى فى ولده هذا
المدعى عليه المذ كور من غير شريك وترك كل منهما الدار المذ كورة لورثته على التعاقب
المذ كور وان محمد السكين كان واضعا يده عليهما من مدة اربعين سنة وشقيقه من بعده
والمدعى عليه من بعده هما المذ كورة كورة هذا ما يعلمه كل من الشهود المذ كورين
وعاينيه وشهد به كذلك ثم احضر السيد المقلى بينة ثبت دعواه وهما اسمعيل
الاخاوى بن سيد احمد من منية سليم القاطن بكفر الساجل وابراهيم قمع بن ابراهيم
من منية سليم وشهد كل واحد منهما ما بعد استشهاده وطالب المدعى استماع شهادته
بوجهة المتداعين بقوله ان الدار المذ كورة بهذا المضر كانت ملكا لعمد المقلى المذ كور
وقد توفى وتركها ميراثا لورثته المذ كورين بهذا المضر وان مدة وضع يده عليهما وورثته
من بعده نحو السنتين سنة يعلم ان بذلك ويشهدان به كذلك فذكر حسن السكين
المدعى عليه المذ كور ان هذين الشاهدين من بلدة اخرى خلاف الناحية المذ كورة
وان كل واحد منهما استاجر المدعى بنصف بينة ومن الذهب العين على هذه الشهادة
وان من شهد له قبل ذلك من الشهود المذ كورين بهذا المضر هم تحت مشيخة اخيه
شقيقة بالناحية وتحت ادارته وصدقه الشهود على ذلك فاقضى عرض هذه الحادثة
على حضرة المفتى ليفيد الحكم الشرعى (اجاب) شهود السيد المقلى لا يعول على شهادتها
فى اثبات الملك من تاريخ مخصوص اذ ثلاثة من الاربعة الاول عينوا نجسا واربعين سنة
واحد اقتصم على مدة خمس وثلاثين سنة والمدعى يذكر ان تصرفه ومورثته وباقي
الورثة يزيد على ثلاثين سنة وهى محتملة لخمس واربعين ولا كثر وقل وكذا شهادة من
شهد بنحو سبعمائة سنة ومع الاحتمال لا يجوز بشئ وقد طعن الخصم فى شهادة الجميع
ايضا بان البعض مستاجر ببيع والبعض من فلاحى احد الورثة الذى ثبت الحق له
بشهادته وصدقه الشهود على ذلك على ان ذلك ليس تاريخا للملك ليعلم السابق والمتاخر
بل هو تاريخ لوضع اليد والتصرف فقط وقد اقام المدعى عليه بينة على ملكه للدار
بالميراث ووضع يده ومورثيه فثبت وضع اليد له بعد التزكية وطلب بينة اخرى من
السيد المقلى المدعى فان ثبت وضع يده ايضا وباتى شركائه فى الميراث وملكهم للدار
بالارث تسكون اليد للطرفين فان ارضا الملك تاريخا مينا غير مناقض للسابق واثبت
كل ملكه المؤرخ طبق ما دعى وكان تاريخا احدهما سبق تقدم بينة الاسبق وان استويا
ولم يؤرخا الملك يقضى بما بينهما والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة مثير

القليوب بية مؤرخة ٦ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ ومعه حاجة من قاضي قليوب وفتوى
ومضمون الافادة المذكورة نفيد حضر تكم انه واقع بهذا الطرف مشكل بين الحاج محمد
ولد المرحوم محمد الشواربي وبين عمه الحاج محمد الشواربي بخص وص اطيان في ناحية
قليوب وهو ان الحاج محمد يدعي ان له ١٢٧٤ فداناً و كسوراً استحقاقه عن والده بمقتضى
حجة شرعية من محكمة قليوب تاريخها ٣١ ربيع الاول سنة ١٢٧٢ وان بيده فتوى تساعده
على تلكها ومحمد يدعي ان من ذلك ٤٠٠ فدان نظير اطعام الطعام ورواتب الفقراء
وان ذلك ليس استحقاق محمداً خاصة لاسيما وتلك الاطيان خراجية لا يجوز فيها ايراد
واحد من فتوى تساعده على فسخ ما في الحجة وبناء على قوله ما هذا صار مرجع الحجة
فوجدته مقسماً فيها المستحق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد والشواربي ٤٠٠
فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك به وحيث ان محمد الشواربي توفي والمطالب
باستحقاقه ولده محمد الموجود الآن ومطالبته هي على مقتضى الحجة والفتوى ومحمود
يطعن في الحجة اذ كانا على الفتوى الاخرى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره ليكون اخيه هو الذي كان ارثهم ومحمد ولد المتوفى بالعرش
وطالب استحقاقه الذي في الحجة ومحمود متوقف كما ذكر فلزم تحرير له حضر تكم تؤمل من
بعد الاطلاع على ما ذكر ان ترد الافادة بما يعتمد اجرائه (اجاب) فهم خطاب حضر تكم
وصار مطالعة الحجة الهكي عنها وحيث ان الحاج محمد يدعي ان الاربع مائة فدان نظير
اطعام الطعام ورواتب الفقراء وانها ليست استحقاق محمد خاصة لاسيما وتلك الاطيان
خراجية لا يجوز فيها ايراد واسند الفتوى الممهورة بتختم السيد علي البقلي والشيخ
الرافعي والشيخ اسمعيل الحلبي المساعدة له على دعواه المتضمنه ان الثلاثة اشخاص
خصوصاً وروابطاً قد راعوا ما من الاطيان لانه اتفاق من ريعه على المنقطعين من اقدارهم
والضيوف والفقراء المترددين على محلهم وجعلوا ارضهم في ذلك والقيام به لئلا يبرهم
الى آخر ما ذكر وبناء على سؤالها المذكور اعطى الجواب من حضرات المشايخ المذكورين
بان هذا لا يعد اسقاطاً ولا اعراضاً اختيارياً وان الحق يكون باقية للجميع مع ان الحجة
المذكورة يفهم منها خلاف ذلك اذ هي تدل على تراضيهم بتخصيص القدر المتنازع فيه
بأحدهم الذي هو محمد وترك حقهم مما يخصهم فيه له اختياراً من جملة ذلك المائتان التي
هي مسموح الشياخة والباقي مائتان زيادة على ذلك من جملة الاطيان المشتركة تركت
له وخصصت باسمه اعانه على الخيرات التي ذكرها فهم هذا كله يدل على تراضيهم
باختصاصه بتلك الاطيان وتركهاله باختيارهم وليس كما ذكر في سؤال الفتوى
المذكورة انهم اتفقوا على تخصيص وروابط تلك الاطيان لانه اتفاق من ريعه على من
ذكر وانهم موكلاً واحدهم بالقيام بصرف الذي هو معين وجعلوا ارضهم في ذلك والقيام
به لئلا يبرهم حسب الموضع بسؤال الفتوى الهكي عنها اذ فرق بين تخصيص وروابط شيء

١٢٧٩

A

جمادى الثانية سنة

ليصرف منه على كذا وان فلان يقوم بصرف كذا بين تخصيص هذا المقدار وتركه
اختيارا فلان لينفق منه على كذا على انه بخطاب حضر تكم المحكى عنه ذكرب انه
بمراجعة الحجة وجد مقسمها فيها المستحق كل وجعل فيها علاوة باسم الحاج محمد الشواربي
اربع مائة فدان كما ذكر وانهم توافقوا على تخصيص ذلك ثم ذكر فيه ايضا ان محمودا
يطاعن في الحجة المذكورة اذ كانا على الفتوى ويقول انه لم يترك استحقاقه الا بواسطة
اطعام الطعام وغيره يكون اخيه هو الذي كان ارشدهم فهذا منه اقرار بمحصل التركة
الاختياري بخلاف مضمون سؤاله وهذه العلة لا تبطل الاسقاط والتوك الاختياري اذا
مات المتروك له وانقطع هذا الامر حينئذ فلا سند له فيما اظهره من الفتوى المذكورة
حيث ظهر سؤالها مخالفا للعادة بناء على ما ذكر وفصل الخطاب في ذلك انه متى
تحقق التخصيص والتوك الاختياري لاحدهم في شيء معلوم من الاطيان الخارجية
مستوفيا شرائط الصحة بطريق شرعي ولو كان ذلك امانة على فعل خير يقوم به المتروك
له لا يكون للسقطين التاركين حقهم اختيار الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (مثل) بافادة من المحافظة مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها
لما كتب لحضر تكم باحدى الاوراق طيه بتاريخه رمضان سنة ١٢٧٨ وارسل معها
صورة القرار الصادر من الاحكام في شأن ارض ساحل الفلال بيد لاق التي من
ضمنها الشونة تعلق الدائرة الالهامية الهكروم فيه بان الحق في الارض المذكورة لجهة
بيت المال وطلب بمسحور تالوة صورة القرار المذكورة وما افاده وكيل وصي تركة
المرحوم الهامي باشا واعطاء الجواب بالحكم الشرعي وردت افادة حضر تكم من الاطلاع
عليها فهم منها ان ارض الشونة تعلق الدائرة الالهامية هي خلاف الارض التي وقعت
فيها الدعوى المشار اليها في حكم مجلس الاحكام وبمكاتبة مصلحة بيت المال بقصد
التحري عن حقيقة ذلك ومعرفة جهة وحدود كل من الاراضى المذكورة وردت افادتها
بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ بانه بناء على ذلك تعين احد معاوين المصلحة
وحرر كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين معه بالاماكن الموجودة بالارض التي كان
واقعا فيها التداوى ووضعت به حدودها الاربعه ومن جملتها شون الدائرة الالهامية
وتوضعت حدود الشونة المذكورة الاربعه ايضا وانه ايضا وجدت افادة واردة للمصلحة
من المحافظة بتاريخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٦ بضبط النخل الموجود بالشونة التي
بها اوراق الدائرة الالهامية ومن ذلك يعلم ان ارض الشونة المذكورة من الارض التي
ثبت الحق فيها لجهة بيت المال فلهذا ابرام النظر في ذلك وصدور الافادة بما يعمد
اجراؤه بالاتحاد مع حضرات افأخم العلماء (اجاب) صار مطالعة افادة سعادتكم
المؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ بقصد النظر في مادة ارض الشونة الهكروم من
جهة فاضل وقف المرحوم عبد الرحمن كنفالجهة دائرة المرحوم عباس باشا المعطى

الجواب ههنا من هذا الطرف بالاتحاد مع حضرات العلماء سابقا بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ المقيدي كتاب الحاضر من هذه الفتاوى في التاريخ المذکور بمذاق انتزاع الارض المذکور من جهة دائرة المرحوم عباس باشا بسبب تبين بطلان الاعلام المذكور فيه بان أرض الساحل الموضوع فيها القلال التي هي تحت يد المتسببين في القلال بجهة الوقف بنسب على فتوى علماء الاحكام أخيراً من كونهم غير اخصام وذكراً في الجواب المذکور ان أرض الشونة هي خلاف ما وقعت فيه الدعوى بين ناظر الوقف والمتسببين وانه لا يلزم من بطلان الاعلام انتزاع الارض المذکور من جهة الدائرة وان لناظر الوقف الدعوى بأرض الساحل بجهة الوقف على من تصح الخصومة معه الى آخر ما توضيح في الجواب السابق وانه باستعلام المحافظة من مصلحة بيت المال وردت افادتها بان التداعي الواقع من ناظر الوقف ليس هو بأرض الساحل فقط بل وغيرها وانه تعين أحد مدعى في المصلحة وحرك كشف بختمه وختم من كانوا حاضرين بالامكان الموجودة بالارض التي كان واقعاً فيها التداعي ووضعت حدودها الاربعية ومن ضمن الاماكن الشونة تتعلق الدائرة ووضعت حدود الشونة أيضاً وانه سبق ورود افادة للمصلحة من المحافظة بضبط النخل الموجود بالشونة ومن ذلك يعلم ان أرض الشونة من الاراضي التي ثبت الحق فيها لبيت المال والافادة عن ذلك ان الجواب في هذه القضية هو ما أفدناه سابقاً وان ما قيل في الجواب السابق من ان أرض الشونة هي خلاف الارض التي وقعت فيها الدعوى يعني بذلك الدعوى الشرعية الصادرة من ناظر الوقف سابقاً على المتسببين في القلال الذين يدهم موضوعه على أرض الساحل فقط لا على سبيل الاستحقاق ولا الملك ولم يكن بجهة وقف عبد الرحمن كتحديد ظاهرة على أرض الساحل أيضاً بخلاف أرض الشونة فلذا قيل من علماء الاحكام حيث تبين لهم عدم صحة قضاء القاضي في أرض الساحل لعدم خصومة المتسببين بان الحق فيها لجهة بيت المال يعني ان لم يثبت بطريق شرعي وقفها لجهة من الجهات أو ملكها لشخص موجود وقالوا ان الحكم المجهول على الاشوان اذا كان ناشئاً عن الثبوت المذکور ومبني عليه فلا اعتبار به وليس الواقع ان الاحتمال حاصل في هذه الشونة كان مبني على هذا الثبوت السابقة في التاريخ يخبر عنه كما يعلم من أوراق هذه القضية والجواب السابق وأما كون تداعي ناظر الوقف الخارجي الذي هو ليس على يد القاضي كان في جميع الارض التي من جملتها أرض الشونة بمعنى انه ذكر خارجاً وفي الافادات الخطية ان جميع الارض من وقف المرحوم عبد الرحمن كتحديد فلا ينبغي على ذلك انتزاع أرض الشونة من جهة المتهكم أو من قام مقامه لجهة بيت المال بعد تصرفه ووضع يده وناظر الوقف من قبله مع هدم الاعتراف بانها لجهة بيت المال بدون وجه يوجب الانتزاع وفصل الخطاب في هذا الخصوص هو الجواب السابق والله تعالى

اعلم (سئل) من طرف نائب صهر جت الكبرى بتار يخ غرة رجب سنة ١٢٧٩ عن
حادثة مضى - ومنها بحضرة المكرم حسن جامع ابن المرحوم عيسى جامع ومنسي جامع -
ابن حسن جامع ويوسف عنان ابن المرحوم الحاج علي عنان وعبد الله العيسوي ابن
المرحوم محمد العيسوي واحمد جامع ابن المرحوم احمد جامع الجميع من أهالي كفر
الوزير دقهلية - وقول افندي حرة ابن المرحوم عيسى مطاوع من أهالي منية الفرماوي
والشيخ هزازي جاويش ابن المرحوم سيد احمد - دجاويش نائب الشرع الشريف بناحية
الدبوية الجميع من الولاية المذكورة والعمدة الفاضل الشيخ علي محمد عبد الرحمن ابن
المرحوم محمد عبد الرحمن خادم العلم بناحية ذنك كون بمديرية قايق وبشهادتهم بما
سيد كرفيه ادعى محمد ابن المرحوم علي محمد ابن المرحوم مبارك سعد من أهالي كفر
الوزير علي الحاضرين معه بالجلاس وهم حضرة احمد احمد افندي ضيامة عهد الناحية
وسليمان الفواخري ابن المرحوم يوسف الفواخري وحسن الماوي ابن المرحوم سالم
الماوي كل من أهالي الكفر المذكور انه يملك دارا ثمانية - له لايه مبارك - سعد
المذكور كائنة بالكفر المذكور محدودة بمحدود دار بعة الحد البحري بجوار حصار الكفر
المذكور وداود سليمان الفواخري المذكور والحد الغربي بجوار جاهين خليل ابن
المرحوم علي بن خليل والحد القبلي بجوار دار محمد سالم ابن المرحوم سالم محمد والحد
الشرقي بجوار دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال ابن المرحوم سليمان غزال وانه كان
واضعا عايدته عليها ومنذ ثلاث عشرة سنة تقدمت على تاريخه تعدى احمد افندي ضيا
المذكور على الدار المذكورة وهدم بناءها وسلمها الى المدعي عليهم مانصفة بينهما
و بنياها بناء من غير اذن منه ولا رضاه من مدة الثلاث عشرة سنة المذكورة في حال حياة
جده المذكور واطلاعه على البناء من ماولا مرض جده المذكور مرض الموت وساله
بقوله يا جدي انت بعت نصف الدار الى سليمان الفواخري فقال انال يقع مني بيع له
وبوقتها احضر سليمان الفواخري عند جده وقال سليمان الفواخري أمهلوني قدر
شهرين وأنا أترك الدار وأبني لي ما لا غيرها ومن وقتها وضع يده هو وحسن الماوي
على جميع الدار المذكورة بغير حق وانه طالب برفع أيديه - ما عن الدار المذكورة
ويطلب سؤالهم عن ذلك فبعد ثبوت وضع يد سليمان الفواخري وحسن الماوي على
الدار المذكورة بشهادة منسي جامع وعبد الله عيسوي من الكفر المذكور وسئل من المدعي
عليهم عن ذلك فاجاب احمد افندي المذكور بانه لم يحصل منه تعد على الدار المذكورة
بالحكم ولم يعطها الى سليمان الفواخري وحسن الماوي واجاب سليمان الفواخري
وحسن الماوي بان الدار المذكورة ملك لهما وتصرفا فيها بالبناء من مدة عشرين سنة
باطلاع مبارك سعد جدي المدعي المذكور ولم يقع منه معارضة ولا منازعة ولا خصامة لهما
عند احد من القضاة في الدار المذكورة لوقت تاريخه وكذا بالمدعي في دعواه فطلب من

سنة

رجب

عمر سعد بن عيسى بن عبد الله بن المرحوم سليمان بن عبد الله
وجاهين خليل بن المرحوم علي وعلى بن المرحوم الخوحي من اهالي
الكفر المذكور وسئل كل منهم عن الشهادة في ذلك فشهدوا بان الدار المذكورة ملك
لهم سعد بن عيسى بن عبد الله بن المرحوم علي وعلى بن المرحوم علي في الحدود الثلاثة
وخالفوا في شهادتهم في الحد الشرقي فحشد المدعي فنهى عامر بن عبد الله قال في شهادته
الحد الشرقي ينتهي الى دار بسيوني جعفر وجاهين خليل وعلى الخوحي فلا في
شهادتهما ان الحد الشرقي ينتهي الى زقاق الحارة والحال ان المدعي ذكر في دعواه
ان الحد الشرقي ينتهي الى دار محمد غزال ابن المرحوم احمد غزال كما ذكر فطلبت منه
بينة غير هذه فثبت له ما ادعاه من التعمد من احمد افندي وملاكية الدار المذكورة
من جده فعرّف ان لا يبنسه له وعجز عن اقامة البينة بذلك ثم طلب من حسن الماوي
وسليمان القواخري بينة شرعية تشهد لهما طبق ما ادعياه فاحضر اجبر اجامعا ابن
المرحوم حسين جامع واحمد جامع ابن المرحوم احمد جامع من الكفر المذكور وشهد كل
منهما على ان قرأه في وجهه عمر سعد المدعي ان المدعي عليهما المذكورين وهما حسن
الماوي وسليمان القواخري واضعان أيديهما على هذه الدار المذكورة في الدعوى من
مدة سبع عشرة سنة وتصرفا فيها بالبناء من هذه المدة باطلاع ومعاينة ومناظرة مبارك
سعد بن عبد الله المدعي وبمضور المدعي ايضا وان كان من جملة المساعدين لهما في البناء
بمخالطة كاسوة الناس ولم يقع من مبارك سعد المذكور المدعي منازعة ولا معارضة
ولا مخالطة لهما مطلقا هذا ما علماه وشهدا به وعدلا بشهادة عبده العيسوي ابن الشيخ
عيسوي ويوسف عنان ابن الحاج هـ الى عنان من الكفر المذكور وروى مكتوب بعدها
يعرض هذه المرافعة على حضرة العلامة مفتي السادة الحنفية بالديار المصرية وما يظهر
من الحكم يعطى به الجواب لاجل الوقوف على الحقيقة (اجاب) هذه الدعوى على
الوجه الموضح بهذا المحضر غير مستوفاة شرعا ولم يوضح فيما موت جد المدعي عن ورثة
معينين ليعلم هل المدعي وارث له ومعهصر ارثه فيه او لا ميراث له مع قصور التحديد ومع
هذا فثبت شهادة شهود المدعي حيث طاقت الدعوى في الحدود الثلاثة ببرواله تعالى اهل
(سئل) باقادة واردة من المحافظة في ١٩ رجب ان سنة ٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع
حضر تسكم على ما ذكر بالشرح الوارد من حضرة مدير الدقهلية بتاريخ ١٤ رمضان
سنة ١٢٧٩ وصوره المحادثة المحررة من قاضي المنصورة المصدق عليسان مفتي مجلس
المنصورة والفتوى وعلى عرض اولاد وزوجات المتوفى حسن شرف حمدة كفر النجالة
بشان التركة ان تذكره وابالافادة هيما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجل افادة حضرة
المدير الماوي اليه (اجاب) بالاطلاع على صورة المحادثة المحررة من طرف قاضي المنصورة
المصدق عليسان مفتي مجلس المنصورة ظهر منها ان ورثة حسن شرف الكبير
مصدقون لورثة حسن الصفة برعلى انهم يستحقون مما تحت ايديهم الاطيان المعينة

١٢٧٩

٩

رمضان

١٢٧٩

٢٤

والثالث في باقي الاشياء والتصديق والاقرار حجة قاصرة على المقر في معامل بوجبه حيث لا مانع وليس له نقضه ولا يخالف ذلك ما سطر بالفتوى اذ موضوع الحادثة تصادق على الاستحقاق لتلك الاطيان المعينة والثالث باقي ما هو تحت ايدي المصدقين ثم حصول القسمة واقرار الثالث المذكور و اقرار بالاستيفاء وليس الامر كما هو محدد بسؤال الفتوى من مجرد حصول القسمة بالتراضي مع وجود الغبن الفاحش فيها وعدم اقرار بالاستيفاء حتى يكون الحكم كما هو مصرح به في جواب الفتوى ومحصل القول ان جواب الفتوى صحيح بناء على سؤلهم وما تضمنه كلام القاضي ومفتي المجلس من ان المصدقين ليس لهم الرجوع عما اقرؤا به على انفسهم صحيح ايضا بناء على ما هو محدد بصورة الحادثة حسبما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة في ٢ ربيع الاول سنة ٢٨٠ مضمونها في مادة قدم ورد لهذا الطرف بالاعراف من مديرية المنية وبني مراد بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٢٧٨ بوفاه امرأة تسمى زبيدة بنت عثمان بتأحية طنبدي وصار ضبط متروكاتها ولها ابعادية بالناحية المذكورة وقيل من سرور واغان المرأة المذكورة حال حياتها ووقفت تلك الابعادية عليه وعلى متيقتيها نور الصباح الحبشية وتسوف السوداء وبناء على ذلك صار ضبط متروكاتها الموجودة في المحرسة وفي وقت الضبط قيل ان لها بنت عم حاضرة ولها اخت غائبة في بلدتها بالروم وبعد ضبط التركة تحرر للديرية بذلك ولما وردت منها الافادات عن مادة الوقف اعطيت الافادة اخيرا في ١٦ محرم سنة ٧٩ بانه من بعد التحقيق اذا كان لا يوجد اختلاف ولا اوجه سياسية تحال للثبوت الشرعي في وجه الورثة والحاضر منهم فوردت الافادة بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ٢٧٩ ومعها صورة الدعوى التي حصلت في مادة الوقف بمختم قاضي الفشن وفتوى احضرها المدعون وموضح بصورة الدعوى الشرعية ان المتوفاة المذكورة توفيت عن غير وارث شرعي وذكر بالافادة المذكورة احالة هذه القضية على حضرتهكم للنظر فيها حسب اصول الشريعة ولما وردت تلك الافادة وصارت مطالعة الصورة المذكورة ووجد ان اسم جد المتوفاة المذكورة واسماء آباء واجداد الجاورين لا طيان الابعادية ليست موضحة بها تحرر الى مديرية بني مراد في ٢٩ ذي القعدة سنة ٧٩ بالاستيفاء من القاضي عن عدم استيفائه ذلك وقبول الدعوى بدون استيفاء فوردت الافادة بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ بناء على ما ورد لها من قاضي الفشن بان الداعي اعدم ذكر اسم جد زبيدة انه لا يعلم اسم جددها ولا يعرف كذا كرام المدعون وانها مشهورة بما ذكر بصورة الدعوى الشهرة التامة لكونها من المشهورات ولذلك اكتفي بذلك الشهرة المسطرة بصورة الدعوى واوضح اسماء آباء واجداد الجاورين للابعادية وحيث الامر كما ذكر وان المتوفاة المذكورة قيل عند توجهه مندوبي بيت المال لضبط تركتها الموجودة بالمحرسة ان لها ورثة كما سبق الذكروا بصورة الدعوى الشرعية ذكروا انها متوفاة عن غير وارث وبافادة قاضي الفشن المحررة للديرية في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ ذكر كما هو موضح باهد بنود

لا تحقة القضاة ان المواد التي تكون مماثلة لذلك لا يختص بها القاضي وحده ومن
الاقتضاء رؤية هذه القضية بطرف حضر تكما ان كان ما حصل فيهما موافقا للحكم
الشرعي ام كيف فعل على هذا اقتضى تحرير محضر تكم تؤمل من بعدم معلومية ما توخى به هذا
ان ترد الافادة ليقبض الاجراء مجعها (أجاب) قد صار الاطلاع على اوراق هذه القضية
فوجد من ضمنها انه وقت ضبط تركه المتوفاة صار التعريف لمصلحة بيت المال ان
لما اختللاب غائبة بيلادها بالروم وبذلك لم حاضرة بمصر وان المصلحة اشعرت المديرية
بذلك بعد ضبط التركة غاية الامر ان المدعين بالوفاة ذكروا في اثناء الدعوى انها توفيت
لا عن وارث وان الدعوى سمعت على ناظر القسم الذي صار توكيله عن حضرة مدير
الجهة في هذه الدعوى وهذا مبني على المنشور بنساعة الى الامر الصادر من سعادة والى
مصر سابقا المؤرخ ١٥ رجب سنة ٧٤ المتضمن التوكيل لجميع المديرين ووكلاء
المديريات عند غيبتهم بالخصوصية في دعاوى التركات التي آلت لبيت المال وليس لها
وارث فاذا كان الواقع ما هو مذ كور فهذه الخصومة الصادرة في هذه القضية على
الوجه المذكور غير معتبر لاننا لو سلمنا بقاء التوكيل للمديرين ووكلاء المديرين عند
غيبتهم في الخصومة في التركات التي آلت لبيت المال بعدم موت الامر فما صار في هذه
القضية يكون مخالفا لالامر المذكور اذ الدعوى لم تسمع في وجه المدير ولا في وجه وكيل
المديرية وقد صرح في الامر المذكور بعدم الترخيص بتوكيل احد من المستخدمين غير
وكيل المديرية وزيادة على ذلك حصول الاشتباه في دخول مثل هذه الجزئية تحت
هذا الامر حيث لم يتحقق ان هذه التركة من التركات التي آلت لبيت المال الصادر
فيها الامر المذكور بل صار تعريف لمصلحة بيت المال بان للمتوفاة وارثا والمصلحة
اشعرت المديرية بذلك قبل الدعوى المذكورة وغير ذلك من الالوجه المقتضية عدم
صحة الخصومة المذكورة ككون حضرة المدير المذكور غير مأمور بهذا الامر لتاخر تواجده عنه
وعدم التصريح له به وحيث الامر كذلك ولم تتحقق وراثته وارث للمتوفاة فيقتضي ان
القاضي الذي له ولاية نصب الاوصياء ينصب حضرة المدير وصيا على التركة للخصوصية
في هذه الدعوى وتسمع الدعوى في وجهه او وجه وكيله في ذلك عن يكون له النظر على
الوقف وبعد بيان الدعوى والتعريف للا واقفة بذكر ما يحصل به تعريفها وتغيرها وان لم
يذكر اسم جد لها وكذا في حق اسماء اصحاب الحدود واذا لم يكن التعريف بذكر الجدد
فهو وان كان يكتب بدون ذلك ان حصل التمييز بدونه ومع ذلك ففي بعض الحدود
المذكورة في صورة هذه المرافعة خفاء مثل قوله في الاطيان الموقوفة على سرور انا الحد
الغربي للاطيان الموقوفة على نور الصباح من ضمن الابعادية وذلك محتمل للوقوف
عليها في الحوضين أو في أحدهما ولم يبين هذا الاحتمال التحديد في حوض
الجزيرة في الحد القبلي باطيان احمد باشا طاهر مع انه ليس مالكا الآن لموته وشهرة

ذلك ولا بد أن تكون في ملك أحد أو في وقف ومثل قوله في الاطيان الموقوفة على نور
 الصباح الحمد الغري بمحادة ناحية البحيرة وراذل يتضح من ذلك كون الموقوف به اطيانا
 عمولة أو سلاطانية أو غير ذلك وقوله في الحمد الشرقي الاطيان الموقوفة على مرور أو عالم
 يبين المحوض الموقوف على قياس ما سبق فيقتضي عند إعادة الدعوى أن يلاحظ ما يلزم
 توضيحه وبعد تصحيحها وإنكار الخصم تطلب البينة فإذا شهدت شهادة صحيحة واستوفى
 ما هو لازم يحكم بالوقف في وجهه لوصي المنصوب بطريقة الشرعي والله تعالى اعلم
 (مثل) من طرف نائب قسم أول جيزة عن مرافعة مضمونها ادعت المرأة أن ينفذت
 المكرم محمد الدمياطي على المكرم مصطفى الملاح الزيات ابن المرحوم يوسف الملاح
 كلاهما من أهالي ناحية كفر الشوام بانباية بقسم أول جيزة الثابت معرفتهم بابشهادة
 كل من المكرم يوسف نو يتوالد خا خني بكفر الشوام بانباية ابن المرحوم أحمد بن نو يتو
 والمكرم عثمان على الكاتب ابن المرحوم علي آغا الانبوطي من سكان كفر الشوام
 المذكورين وتاشر عيايان المدعية المذكورة على جميع قطعة أرض خربة كشف سماوي
 أصلها خزانة وتخرت وصارت كشف سماويا كائنة بناية كفر الشوام المذكور
 بشارع سوق الكفر المذكور محدودة بمحدود أربع أمتار شرقا للشارع المرقوم والمحدود
 البحري لدار المرأة نفيسة بنت المرحوم شرف بن موسى والحديد الشرقي لدار الشيخ علي
 الصياد ابن المرحوم كذا ابن مصطفى والحمد الغري لزقاق كذا الغير النافذ فملت ذلك
 بالشرع الشرعي قبل تاريخه في خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ من خاتمة المرأة نفيسة
 بنت شرف بن موسى المذكورة وهي المسالكة للقطعة الأرض المرقومة بمبلغ قدره
 ١٧٥ قرشا وبينته واقضتها بمبلغ الثمن المرقوم وقت البيع وقبضته منها ووضع
 يدها على ذلك لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ بطريق الملك الشرعي وإن المدعي عليه
 المذكور في غرة رمضان سنة ١٢٧٩ تعدى على القطعة الأرض وبني بها حائوتا عدة
 لبيع الزبوت ومعارض لها في الأرض المرقومة به ويوجه شرعي وتطالبه إلا أن
 بازلة ما بناه في الأرض المرقومة ورفع يده وبعدهم المعارضة لها في ذلك بالوجه
 الشرعي وسئل من المدعي عليه المذكور أن يراه له عدوت وضح يده على ذلك بشهادة
 كل من شاهدي ثبوت المعرفة المذكورين أعلاه وتاشر عيايا فاجاب بان في غرة رمضان
 سنة ١٢٧٩ وضع يده على القطعة الأرض الموقوفة الموقوفة له وبنى بها الحائوت
 المذكورة لكون أن آخا المدعية المذكورة هو حسن الدمياطي العج وحي بناية كفر
 الشوام المذكور ابن المكرم محمد الدمياطي المذكور المحاضر معهما بالجلاس باع له
 القطعة الأرض المرقومة في هذا التاريخ بمبلغ ٨٦ قرشا وبينته واقضتها بمبلغ الثمن المرقوم
 منه بعد أن اشتراها لنفسه من خاتمة المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكورة
 المسالكة للقطعة الأرض المرقومة بمبلغ قدره ١٥٠ قرشا معاوضة أربعين فرينة

ووضع يده عليها الى حين بيعه للمدعى عليه المذكور وبني بها الخانوت المذكور كورة المدعى
 عليه المذكور ووضع يده عليها الى الآن وانه وقت بناء الخانوت كانت المدعية المذكور كورة
 معاينة له ولم تعارضه في ذلك وانكر شراء المدعية المذكور كورة للقطعة الارض المدعى بها
 المذكور كورة من خالتها المسالكة للقطعة الارض المرقومة فاستفسر من حسن الدمياطى
 أنى المدعية المذكور كورة عن ذلك فصدق على بيعه القطعة الارض المرقومة للمدعى عليه
 المذكور بالمبلغ المرقوم وفي قبضه بمبلغ الثمن المرقوم منه فعند ذلك كافنا كلا من
 المتداعيين اقبات دعواه فوعدا وانصرفا على ذلك وذلك في تاسع عشر شوال سنة
 ١٢٧٩ ثم في تاريخه حضرت المدعية والمدعى عليه واحضرت المدعية المذكور كورة كلا من
 المسكر ابراهيم القزاز ابن المرحوم ابراهيم والمكرم على ابن المرحوم حسن القزاز كلاهما
 من اهالى كفر الشوام بآية المذكور كورة وشهدا بعد استشهادهما كل منهما على انفراد
 بمعرفة المدعية المذكور كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى و بمعرفة القطعة
 الارض التي صارت الآن خانوتا المدعى بها المذكور كورة وان المرأة نفيسة المذكور كورة في
 خامس شهر رمضان سنة ١٢٧٧ باعت القطعة الارض المذكور كورة للمرأة نفيسة المذكور كورة
 المدعية بالمبلغ الذى ذكرته واشترت ذلك منها لنفسها واقبضتها بمبلغ الثمن المرقوم
 وقبضته منها ووضعت المرأة نفيسة المدعية يدها على ذلك من تاريخ الشراء المرقوم
 لغاية شهر شعبان سنة ١٢٧٩ وكان ذلك بحضرة مرتهم ما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك
 وامرنا الشاهدين المذكورين ان يتوجها معنا الى المحلة التي بها القطعة الارض التي
 صارت الخانوت المذكور كورة للاشارة اليها فامتنعنا لذلك وتوجها معنا الى المحلة المذكور كورة
 وأشارا الى القطعة الارض التي صارت الخانوت المذكور كورة بحضرة وكل من المدعية
 والمدعى عليه ثم في حادى عشر ربيع الاول سنة ١٢٨٠ حضر كل من المتداعيين واحضر
 المدعى عليه المذكور كلا من المسكر محمود الملاح الوديعى بالواو بور المستجدي بولاق من
 سكان كفر الشوام المذكور ابن المسكر حسين الملاح والمكرم محمد البشتيلى الصباغ فى
 الازرق بكفر الشوام المذكور ابن المرحوم أفي طالب وشهدا بعد استشهادهما كل منهما
 على انفراد بمعرفة المدعى عليه وحسن الدمياطى البائع له المذكور كورة المدعية
 المذكور كورة وخالتها المرأة نفيسة بنت شرف بن موسى المذكور كورة و بمعرفة القطعة الارض
 التي صارت الآن الخانوت المدعى بها المذكور كورة وبان المرأة نفيسة المذكور كورة باعت
 القطعة الارض المحدودة المعينة اعلاه لابن اختها وحسن الدمياطى اخو المدعية البائع
 للمدعى عليه المذكور بمبلغ قدره ١٥٠ قرشاً بمعاوضة اربعين قرينة ووضع يده عليها الى
 حين بيعه للمدعى عليه المذكور محمود حودة شوقية ابن المرحوم حسين والمكرم ابراهيم
 فلفل ابن المرحوم محمود كلاهما من اهالى ناحية كفر الشوام المذكور كورة وشهدا بعد
 استشهادهما كل منهما على انفراد بان حسن الدمياطى المذكور كورة المدعية المذكور كورة

باع القطعة الارض المدعى بها المذ كورة لمصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور في التاريخ
 المرقوم بالثمن المرقوم ووضع يده عليها مصطفى الملاح المدعى عليه المذ كور الى الآن
 وانهما يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك فالحكم (اجاب) حيث ادعت المدعية الشراء
 من تلك المرأة وارخت وادعى المدعى عليه شراء بائعة من تلك المرأة ايضا بتاريخ
 وهو واضح يده عليها واقام كل منهما بيينة على ما ادعاه وشهدت بيينة المدعى عليه ايضا
 بوضع يد بائعة بلاتاريخ وارخت بيينة المدعية ووضعه يدها على تلك الارض فتقدم بيينة
 واضح اليد ولا نظر لتاريخ شراء المدعى عليه نفسه ولا لتاريخ وضع يده المتأخر عن تاريخ
 شراء المدعية ووضع يدها اذ هو قائم مقام بائعة وبائعة لم يؤثر خشاؤه ولا وضع يده وقد
 صرحوا بان الحار ج وذا اليد لودعي مباشر من جهة واحد وبرهنا حكم لذى اليد ولم يؤثر خا
 او ارجاسوا فلو ارجا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى ولو ارجا أحدهما فذو اليد اولى اذ
 وقت السالكات محتمل فلا ينعقض قبضه بالشك من اوسط الفصل الثاني من جامع
 الفصولين قال فانهم البغدادى في كتاب البيع وهو أى كون ذى اليد اولى المقتضى
 به وعليه الزياحي والمهداية وقاضى خان ولوبرهن من ليس بيده انه قبضه منذ شهر
 وبرهن ذو اليد على قبضه بلا توقيت فالبيع له اذ فيه في الحال تدل على سبق قبضه وقد
 ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري انه قبل قبض الخارج أو بعد فامتنع البيئتان وترجع
 ذو اليد بيده القائمة في الحال من اوسط الثامن من الفصولين والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ مضمونها ووردت افادة
 للديوان من مديرية الغربية بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨١ بناء على افادة قاضى طنطا
 بخصوص تداعى مذ كورين من ناحية الهياثم على الشيخ محمد البرادعى وغيره من
 الناحية المذ كورة المرغوب الاستفتاء عن ذلك من حضر تكم وارسل افادة للمديرية
 لاجل تتميم هذه القضايا فبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكم وطيه اربع قوائم
 تؤمل بالاطلاع على ما اشتملت عليه أن ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك
 لاجل اجابة المديرية كمرغوبها

الدعوى الاولى من القضايا الواردة من مديرية الغربية ببيتة ضمن الاربع قوائم ادعى بدر
 ابو عتلة ابن المرحوم بدر أبى عتلة ابن المرحوم بدر الكبير من أهالى الهياثم على غيره
 المخاضر معه بالهلس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية
 المذ كورة بان جد المدعى المذ كور كان يملك قطعة أرض خالية من البناء والجدران
 بالناحية المذ كورة بعمارة أبى عتلة محدودة بمحدود دار ببيتة الحد الغربى ينتهى الى دار
 ملك حسن أبى عتلة بن محمد بن براهيم وبقية دار عمارة أخيه والحد الشرقى ينتهى الى
 البستان ملك المدعى وكذلك البحرى والحد القبلى ينتهى الى الحارة المذ كورة
 المشهورة المحدود واربها بالاسماء المذ كورة وانه توفي جده المذ كور عن أولاده فينب

ومشرفة وجلالة ويدرو الداعي من غير شريك ثم توفيت زينب عن ولدها علي أبي
موسى الغزالي من غير شريك وتوفيت مشرفة عن ولدها سديد بن محمد الملقب بـ **الحلبي** وتوفيت
جلالة عن بنتها كوهية وخضرة بقيت على فودة ووادي أخيه ابدرهما المتولي وبدر من
غير شريك وتوفي بدر والد الداعي عن ولده هما الداعي وأخوه المتولي من غير شريك
وترك حصته من ذلك وقدرها أحد عشر قيراطا وخمس قيراط ميراثا لوارثيه المذكورين
على فرايض الله تعالى مناصفة بينهما وبين أخيه وان الداعي عليه واضح يده على ذلك بغير
حق ولا وجه شرعي وأنه من مدة ثلاث سنين تعدى وبني في القطعة الأرض المذكورة
بطريق القصب ويريد احقاق دعواه ورفع يده عما يخصه في ذلك وقدره خمسة قراريط
وثلاثة أنجاس بالوجه الشرعي ويسأل مسئلة مسئلة من الداعي عليه المذكور عن ذلك
بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة كل من إبراهيم وهذا بن سديد أحمد وعبد الرحمن أبي
الريش بن سديد أحمد كلاهما من الناحية المذكورة فأجاب بالاعتراف بوضع يده على
القطعة الأرض المذكورة عن والده عن جده المرحوم الشيخ عبد الفتاح وان والده توفي
من مدة نحو ثمان وعشرين سنة عن كل من زوجته سعد بن بنت أبي السعد واولاده
منها المسمى عليه وخضرة وفاطمة من غير شريك وان والده واضح يده نحو الاتقي
عشرة سنة والمسمى عليه واضح يده كما كان والده مدة نحو الثمان والعشرين سنة من غير
منازع ولا معارض له في ذلك مع المشاهدة فلم يصمد دعوته المسمى على ذلك فطلب من
الداعي عليه بيعة شرعية فافاد ان عنده بيعة بطنخدا وعجز فطلب من الداعي بيعة فاحضر
سيد احمد شرف الدين بن بدوي شرف الدين وبدوي سعد بن الحاج علي سعد
وكلاهما من الناحية المذكورة وسال الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل
احدهما بقوله اشهد الله ان القطعة الأرض ملك بدر أبي عتلة هذا اثنان عن أبيه بدر
عن جده بدر الكبير على التعاقب المبين بالدعوى حرقيا للحدود بحدود أربعة أحمدة
الغربي ينتهي الى داره ملك حسن أبي عتلة وداره هارة أخيه والحد الشرقي الى بستان
بدر الداعي والبحري الى الحارة الموصلة للبستان والحد القبلي ينتهي الى الحارة النافذة
الى البحر وان الشيخ محمد الداعي عليه من منذ ثلاث سنين وضع يده على حصته المعينة له
غصبا وقدرها خمسة قراريط وثلاثة أنجاس وبني فيها بغير حق يعلمان ذلك ويشهدان
به كذلك وكيانهم دلاسر او علمنا بشهادة كل من المذكر الشيخ يوسف أبي طاقية
ابن المرحوم علي والشيخ سيد احمد الماوي بن إبراهيم الماوي كلاهما من اهالي الناحية
المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم
حضر الشيخ محمد البرادي واخبر بان هذه بيعة ثبتت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع
مع الداعي فوكت لذلك واللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا المصنف (اجاب) لم يعرف
في هذه المرافعة المورث الاصل ولم يتضح منها ترتيب الموقوفة وله وماتت جلالة عن

بقيها وعن ولدي اخيهما المدة وتولى وبدر من غير شر يك يقتضي موت جلاله بعد موت
 اخيهما بدر والد المدعي اذ لو كان اخوهما وجود المأذ كرائها ماتت عن ولديه واذا جرينا
 على ذلك ينافي قوله الا تقي في بيان حصصه بقدره احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط اذ على هذا التقدير لا يكون له الا تسعة قيراط وثلاثة اناجس قيراط
 حصته من ابيه فقط ومع هذا لم يبين المدعي انه ابن اخ شقيق لجلالة اولاب وقوله بعد
 ذلك وتوفي بدر والد المدعي عن ولديه وترك حصصته من ذلك وقدرها احد عشر قيراطا
 وخمس قيراط يقتضي موت ابيه بعد جلاله حتى تبلغ حصته ذلك وبهذا الاعتبار ينافي
 ما استفيد مما قبله ويختلف سبب ايلولة حصته المدعي واخيه لهما بحسب الاعتبارين
 المذكورين ثم قوله في جواب المدعي عليه من غديره نازع ولا معارض له في ذلك مع
 المشاهدة لم يصرح فيه بمشاهدة المدعي وابيه او هو فقط لتصرف المدعي عليه واياه
 المدة التي ذكرها مع ان ذلك محل المنع من سماع الدعوى بعد الثبوت ثم قول شاهدي
 المدعي ان القطعة الارض ملك بدر ابني عتلة هذا ارثا من ابيه بدر عن جده بدر الكبير
 يقتضي استحقاق المدعي جميع القطعة الارض فتنافي شهادتهما مع منافاة ذلك
 لان كلاهما الذي يفيدان له حصصه قدرها خمسة قيراط وثلاثة اناجس قيراط مع
 حصول اختلاف بين الشهادة والدعوى في بعض الحدود وهو البصري هذا ما في هذه
 القضية من عدم الاستيفاء والله تعالى اعلم

الدعوى الثانية من القضايا الواردة من مديرية الغربة ببيتة ضمن الاربع قوائم ادعي
 المكرم مخيمر ابن المرحوم الحاج ابي زيد من ناحية الهيا تم بطريق وكالة الشريعة عن
 والدته المرأة شادية المحاضرة والمصدقة على التوكيل المذكور بالجلس الشرعي الثابت
 معرفتهم معا عينا واسما وتوكلها الولد المدعي المذكور بشهادة كل من المكرم ابراهيم
 وهذان وعبد الرحمن ابي الرش كلاهما من الناحية المذكورة على غير المحاضر معه
 بالجلس الشرعي الشيخ محمد البرادي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة
 بان محمد اباع عتلة جدم وكالة المدعي كان يملك قطعة ارض كائنة بالناحية بجمارة ابي عتلة
 محدود بحدود اربعة احوال الشرفي ينتهي الى دار ملك بدر ابني عتلة والحد الغربي والقبلي
 الى الحارة والحد البصري ينتهي الى مجاز على الصلي المشهورة بالحدود واربابها بالاسماء
 المذكورة وان جدم وكالة توفي عن ولديه جمارة وحسن ثم توفي جمارة عن اخيه حسن
 ثم توفي حسن عن بنته شادية الموكلة المذكورة من غير شر يك وترك القطعة الارض
 المذكورة ميراثا لها وانه من مدة ثلاث سنين تعدى المدعي عليه وبنى فيها بطريق
 الغصب ويريد احقاق ذلك ورفع يده بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بشهادة
 من ذكر سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من
 ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده على القطعة الارض المذكورة كما كان والده فحوتني

عشرة سنة والموكلة المذ كورة مقية بالبلد وحاضرة ولم تنازع المدة المذ كورة فلم يصدقه المدعى على ذلك فطلب من المدعى عليه بينة شرعية فافاد ان عنده بينة بطند او عجز فطلب من المدعى بينة فاحضر كلام من المكرم على الشيخ بن مصطفى والجوهري سبع بن محمد الجوهري من اهالي الناحية وسال الاستماع الى شهادتهم ما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بانه له اشهد الله ان القطعة الارض المذ كورة ملك شلبية وموكلة هذا المدعى اثنان ابيها حسن وان الشيخ محمد البرادعي المذ كور بني فيها غصبا بغير حق شرعي المبينة حدودها بالدعوى حرفيا يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكيا وعدلا سرا وعلمنا بشهادة يوسف ابي طاقية وسيد احمد المساوي كلاهما من الناحية المذ كورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي ثم قبل الحكم حضر الشيخ محمد البرادعي وعرف ان عنده بينة تثبت له دعواه فلم يتصادف الاجتماع مع المدعى فوقف لذلك وللاستفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الموضع (اجاب) عدم الاستيفاء فيها جاء من قبل هدم ذكر نسب جدها المورث الاصل في نسبته الى ابيه وجده الا اذا كان مشهورا باسمه المذ كور في الدعوى ومن قبل قصور شهادة شاهدين عن دعواها فلا يكفي مجرد هذه الشهادة ولا وجه لطلب بينة من المدعى عليه على مجرد ما ذكره في جواب هذه الدعوى على الوجه المستطور بها والله تعالى اعلم

الدعوى الثالثة من القضايا المذ كورة ادعى المكرم على النقيب ابن المرحوم محمد ابن المرحوم جوده عيسى اللطيف من ناحية الهياثم على غريمها خضر معه بالهلمس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذ كورة بان جده المدعى المذ كور كان يملك قطعة ارض بالناحية المذ كورة خالصة من البناء والجدران بحارة ابي عتلة محمد ودة محمد وداربعة الحمد الشرقي ينتهي الى دار ملك محمد بصل بن سيد احمد والحد الجنوبي ينتهي الى دار ملك الشيخ مصطفى البشلاوي بن ابراهيم والحد القبلي الى دار ملك حسن ابي عتلة بن محمد والحد الغربي ينتهي الى الحارة المذ كورة المشهورة الحمد ودارباها بالاسماء المذ كورة وان جده توفي عن اولاده محمد ودرجة ومشرقة ثم توفيت درجة عن ولدها السيد بن محمد شكر وتوفيت مشرقة عن بنتها قطرقة بنت المرحوم قطر ثم توفي محمد عن ولديه هما علي المدعى واخته آمنة من غير شريك وترك لهما ما يخصه من ذلك ميراثا على فرائض الله تعالى وقدره اثنا عشر قيراطا وان المدعى عليه من منذ ثلاث سنين تعدى وبني فيما بطريق الغصب ويريد ان يحرق دعواه ورفع المدعى عليه ما يخصه من ذلك وقدره ثمانية عشر قيراطا بالوجه الشرعي ويسال مسئلته واقع ذلك بحضور ابراهيم بن سيد احمد وهذان وعبد الرحمن ابي الریش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذ كورة ممثل من المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد قبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالاعتراف بوضع يده كما كان والده نحو الاربعين سنة والمدعى

المذكور حاضراً بالبادوة شاهد لا تصرف ولم ينزع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلم يصدق المدعي على ذلك فطلب من المدعي عليه بيعة فأقاد بان عنده بيعة بطن تدا وعجز وطالب من المدعي بيعة فأحضر كلام بن يدوي الغزاوي بن محمد ومحمد الغندور بن علي كلاهما من الناحية المذكورة وسأل الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما بما يقوله اشهد الله ان عليا النقيب هـ ذاك المالك قطعة أرض ارضاً عن أبيه عن جده أدخلها الشيخ محمد هـ ذاداد بطريق الغصب وبين كل منهما أحدهما كماله و مسطوراً علاه يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وزكيا وعسلاً قرا وعلمنا بشهادة كل من المكرم يوسف أبي طاقية بن علي والشيخ سيد احمد الماوي ابن المرحوم ابراهيم كلاهما من الناحية المذكورة الشهادة والتزكية والتعديل الشرعية ثم قبل الحكم حضر الشيخ محمد البرادعي المذكور واخبر بان عنده بيعة تثبت له دعواه ولم يتصادف الاجتماع مع المدعي فوَقَّعت لذلك ولا استفتاء هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) لم يعرف المدعي جده المالك للارض المدعي فيها وقوله ثم توفيت مشرفة عن بنتها فطرة ولم يذكر ان أحداً من المدعي وارث لها وموجود ربحاً شعر بوفاة الاخ المذكور قبلها وبذلك بيان نصيبه باثني عشر قيراطاً وقوله بهـ بذلك ثم توفي محمد بن يدوي بوجوده حين موت أخته مشرفة المذكورة وانه وارث لها مع بنتها فبث من نصيبها نصفه وهو ثلاثة قراريط فيكون مجموع نصيبه عن أبيه وأخته خمسة عشر قيراطاً فينافي قوله وقدره اثنا عشر قيراطاً وما سبق من الاقتصار في ورثة مشرفة على بنتها ثم قوله ورفع يدهما يخصه وقدره ثمانية عشر قيراطاً لا وجه له على أي حال اذ لا يخلو اما ان يكون لأبيه خمسة عشر قيراطاً وله ثلثاها ولاخته الثلث واما ان يكون لأبيه اثنا عشر قيراطاً وله ثلثاها ثمانية قراريط وبفرض كون المدعي ورث من عمته مع بنتها نصف نصيبها بموت أبيه قبلها فيضم له أيضاً ثلاثة قراريط فيبلغ نصيبه على هذا أحد عشر قيراطاً وأيضاً لا مطابقة بين شهادة شهوده ودعواه حيث شهد بما ذكره الارض المحدودة في الدعوى وهو لا يملكها كلها بل بعضها بناء على زعمه ولم يشهد بما لموت والنسب ولا بعدد الورثة ولا يترقب والله تعالى اعلم

الدعوى الرابعة من هذه القضايا ادعى المكرم الشيخ حسان الخطيب ابن المرحوم نور الدين من ناحية الهياتم على غريمه الحاضر معه بالهاس الشرعي الشيخ محمد البرادعي ابن المرحوم الشيخ حسن من الناحية المذكورة بان المدعي المذكور من مـ مدة خمس وعشر بن سنة اشترى من والدته المدعي عليه المرأة سعد بن بنت أبي السعود ومن أخته هما خضر وفاطمة قطعة أرض خالية من البناء والجدران نحو اثني عشر ذراعاً محدودة بمحدودار بمـ المحل الشرقي ينتهي الى دار ملاك عبد الوهاب جواد بن العدوي والمحل الغربي الى دار ملاك المدعي والمحل القبلي الى دار ملاك الحاج محمد البرادعي ابن حسن

والحد البحري ملاصق لحد ارجام سيدي عثمان الطيلاوي المشهورة الحدود واربابها
بالاسماء المذكورة بثمن قدره ١٠ قروش دفعه للبائعات أعلاه حين ذالك وبني في القطعة
الارض المذكورة قاعة يعلوها غرفة وصرف على ذلك مبلغا قدره ٨٠٠ قرش وانه في
عام أول تعدى عليهم المدعي عليه بطريق الغصب وهدمها وأخذ انقاضها وأدخلها ادارة
بغير وجه شرعي ويريد المدعي رفع يد المدعي عليه عنها وتضمنه قيمة ما هدم بالوجه
الشرعي ويسأل مسئلة واقع ذلك بحضرة ابراهيم وهـ دان وعبد الرحمن ابني الريش
كلاهما من الناحية المذكورة سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك بعد ثبوت
وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بالانكار لذلك ووجه حجة ادعاء كليا فطلب من
المدعي بينة تثبت دعواه فاحضر كلاً من الشيخ عبدالحق الزيات ابن سيد احمد والمكرم
عبد البنا ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية المذكورة وسأل الاستماع الى
شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انقراده بعد استشهاده بقوله اشهد الله
ان الشيخ حسانا هذا المدعي المذكور اشترى قطعة ارض خالية من البناء والحدان
من والده الشيخ محمد البرادي وأخيه المذكورات بالدعوى بمبلغ عشرة قروش من مدة
خمس وعشرين سنة وبناها قاعة يعلوها غرفة وفي عام أول اخذها الشيخ محمد البرادي
المذكور وهدمها بطريق الغصب وأدخلها ادارة تعديا وبينا الحد ودالك المذكورة بمذا
المهضر يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وكذا وعدلا سرا وعنا بشهادة كل من الشيخ
يوسف ابني طاقية وسـ يد احمد المساوي المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة
الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعي وقومت بمبلغ ٥٠٠ قرش
مهمة دارجة من طوبى واخشاب وبوصى وبناء وأجر بمعرفة ما علم عبده البناء من الناحية
المذكورة ثم قبل الحكم ذكر الشيخ محمد البرادي المذكور ان عبده مطعنا شرعيا ولم
يحضر المدعي لطلب مع المدعي عليه وقد اقر الشيخ حسان المذكور بمجلس العلماء ان
الشيخ محمد المذكور له جزء في القطعة الارض المذكورة بالميراث الشرعي مع من ذكر كما
لا يخفى عليهم فهل اذا ادعى الشيخ محمد البرادي المذكور أن المدعي كان اقربان
الارض المذكورة في يد غير المدعي عليه تسمع منه دعواه ذلك على الشيخ حسان المذكور
ويكون دفعا ولا اعتبار حينئذ بشهادة وضع اليد المذكور هذا آخر ما وجد في هذا
المهضر (اجاب) القصور فيها من جهة عدم تعريف البائعات للمدعي ما لم تكن
مشهورات بما ذكر في الدعوى مع عدم تهم ريحها بنهن بعنا وهي في ملكهن وعدم ذكر أن
المدعي يملك ذلك والاقراء المذكور من المدعي حجة عليه فيؤاخذ به وجبه ويلزمه بيان
ما اقربه مع الجهالة وما ادعاه المدعي عليه من اقراء والمدعي ان المدعي به كان تحت يد
غير المدعي عليه ليس صريحاً في المناقضة لاحتمال كون ذلك في يد غيره قبل الزمن الذي
ذكره المدعي في دعواه ما لم يبين اتحاد الزمان والله تعالى اعلم

الدعوى الخامسة من هذه القضايا ادعى المكرم عبد الوهاب جواد ابن المرحوم
 العدوى ابن المرحوم الشيخ يوسف جواد من اهالى ناحية الهياتم على غريمه المحضر معه
 بالهلس الشرعى الشيخ محمد البرادعى ابن المرحوم حسن كلاهما من الناحية
 المذ كورة بان جدامدعى كان يملك الدار الكائنة بالناحية بحارة المحكمة المحمدية
 محدودار بعة المحمد الشرقى ينتهى الى دار ملك سيد احمد ابى الحسن ابن المرحوم
 الشيخ سيد احمد والمحمد الغربى الى المحارة والمحمد القبلى الى دار ملك المدعى عليه والمحمد
 البحرى ينتهى الى دار ناصف الغزالى ابن الحاج عبده المشهورة المحدود واربابها
 بالاسماء المذ كورة وانه توفى عن ولديه هما العدوى واحمد ثم توفى العدوى عن اولاد
 المدعى وصفية وفاطمة ورزقة وعشرية وام السعد من غير شريلك وترك لهم ما يخصه
 من ذلك وقدره النصف اثنا عشر قيراطا على فرائض الله تعالى وان المدعى عليه غصبها
 منذ ثلاث سنين واعطاه بدلها دارا كائنة بالناحية المذ كورة فى المحارة المذ كورة
 محدودار بعة المحمد الشرقى الى المحارة المذ كورة والغربى الى دار ملك الشيخ
 حسان الخطيب ابن المرحوم نود الدين والقبلى الى دار ملك الحاج محمد البرادعى ابن
 حسن والبحرى الى دار المدعى عليه المذ كورة المشهورة المحدود واربابها بالاسماء
 المذ كورة ولم يقع بينهما صيغة بيع ولا شراء ولا غير ذلك وتطالبه برفع يده عنها وتسليمها
 له بالوجه الشرعى ويسال مسئلة واقع ذلك بحضرة كل من المكرم ابراهيم وهذان ابن
 سيد احمد والمكرم عبدالرحمن ابى الريش بن سيد احمد كلاهما من الناحية المذ كورة
 مثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده شرعا بشهادة من ذكر فاجاب بانه
 اشتراها من المدعى المذ كورة بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن اخواته المذ كورات من
 التاريخ المرقوم بثمن قدره ٦٥٠ قرشا حمله دارجة قبضه اياها حين ذلك دفع من ذلك
 مبلغ ٢٠٠ قرش وباعه الدار المذ كورة ثانيا بمبلغ ٤٥٠ قرشا فلم يصدق المدعى على
 ذلك فطلب من المدعى عليه بينة شرعية فافاد ان عنده حجة بطنته ولم يحضرها وافاد
 انها ضاعت منه ثم طلب منه بينة ثبت دعواه فاحضر كلا من الشيخ يوسف الخلوانى ابن
 مصطفى من الناحية وطلب الاستماع الى شهادته واسه تشهد فشهد بقوله اشهد لله ان
 عبد الوهاب جواد باع الى الشيخ محمد البرادعى بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن
 اخواته حسن وام السعد وفاطمة وعشرية اولادا له العدوى المذ كورة ما يخصهم فى الدار
 المذ كورة وبينها محدودها المذ كورة بهذا المحضر بثمن قدره ٦٥٠ قرشا وهو عاك النصف
 فى الدار المذ كورة ودفع له الثمن يعلم ذلك ويشهده كذلك واحضر سيد احمد القروى
 ابن موسى من الناحية المذ كورة وشهد بعد استشهاده بقوله اشهد لله ان عبد الوهاب
 جواد المذ كورة باع الى الشيخ محمد البرادعى بالاصالة عن نفسه وبوكالته عن اخواته
 الاربع فاطمة وعشرية وانه لم يكن متذكرا اسما الباقى بل يعرفهم ذاتا جميعا نصف

الدار المذكورة بهذا الحضر حسب ما هو من كور بمبلغ ٦٠٠ قرش دفعه حين ذلك
 لعمد الوهاب المذكور به لم ذلك ويشهده كذلك وبين حدودها بقوله الحمد القبل الى
 دار الشيخ محمد البرادعي ابن حسن والحمد البحري الى ناصف الغزالي ابن الحاج عبده
 والحمد الشرقي الى دار سيد احمد ابني الحسن ولم يعلم اسم والده والحمد الغربي الى المحارة هذا
 آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) اصل الدعوى قيم الم يستوف لعدم ذكر نسب المورث
 الاصل ما لم يكن مشهورا بذلك كاسمه المذكور والمطالبة انما تكون بنصيبه فقط لا بالدار
 كما اذلا ولا يقره على الجميع وليس وكيل في ذلك والمدعى عليه قد ادعى شراء
 كل الدار من المدعى بالاصالة من نفسه والوكالة عن أخواته المذكور ان في الدعوى
 ومن صفة وفاطمة ورزقة وعشرة وام السعد بن عينة دفع بهضه وباعه بالباساق
 دار اخرى وشاهداه لم تطابق شهادتهما دعواه والله تعالى اعلم

الدعوى السادسة من هذه القضايا ادعى المكرم سيد احمد الطحان من ناحية صفت
 تراب ابن المرحوم يوسف الطحان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعي المكرم
 عبدالحق قنديل ابن المرحوم عبدالحق قنديل من ناحية الهيا تم بان المدعى المذكور
 يملك دارا كائنة بناحية الهيا تم ارضها والده بمحارة الرحبة بمحدة ومدة بمحودار بمدة الحمد
 الشرقي ينتهي الى دار ملك غنيم الشر نبالى ابن المرحوم رزق والحمد البحري ينتهي
 الى ملائيدوى الى صبرة بن محمد ومصطفى الغندور بن محمد والحمد الغربي ينتهي الى
 المحارة المذكورة وفيه البساب والحمد القبل الى ينتهي الى ملائيدوى المدعى عليه المشهورة
 الحمدود واربابها بالاسماء المذكورة وان المدعى عليه عام اول تسمى ووضع يده عليها
 بغير حق ولا وجه شرعى ويطالبه برفع يده عنها وتسليمها له بالوجه الشرعى ويسأل
 مسئلة مثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده بشهادة الشيخ احمد ابني زياد
 ابن احمد زياد والشيخ ابراهيم الشاوري ابن ناصف كلاهما من ناحية الهيا تم فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على ان الدار المذكورة ملك المدعى المذكور ورثها عن ابيه
 المذكور وانه اشترى من الشيخ محمد حسن البرادعي الحاضر بالمجلس عام اول بمبلغ
 ٣٠٠ قرش عملة دارجة دفعها له حين ذلك فلم يصدق الشيخ محمد المذكور على ذلك
 واقم ذلك بحضرة المكرم السيد يحيى عمة شبشير وعبدالله افندي بيكباشي معاون
 بنذر الهلة وابراهيم افندي مفتش الهيا تم هذا آخر ما وجد في هذا الحضر (اجاب) يؤمر
 المدعى عليه فيها وهو عبدالحق بتسليم الدار للمدعى معاملة له باقراره ما لم يشهدت ناقلا
 شرعيان قبل المدعى والله تعالى اعلم

المادة السابعة من هذه القضايا حضر الشيخ ابراهيم الغزالي ابن المرحوم سيد احمد
 والمعلم عبده البناء ابن المرحوم حسن من الناحية وشهدا حسبة لله ان القطعة الارض
 تعاق جامع سيدى الشيخ الطيلاوى التي قدرها نحو السبعة اذرع معمارية بجوار محل

صفر

سنة

الاغتيال من قبلي وملاصة لدار الشيخ محمد عبدس من بحري وبيروا والشيخ محمد
البرداعي من غرب ومن شرق وان الشيخ محمد البرداعي ادخلها داره من مائة تزيد على
عشر سنوات وان هذين الشاهدين آخر شهادتهما الوجود من يخشى عليهما من
الظلمة وبعذارية هذا الظالم آخر شهادتهما اشهر بن فهل تقبل بعد ذلك ام لا هذا آخر
ما وجد في هذا الهضر (اجاب) شهادة شاهدي الحجة على الوجه المسطور غير كافية والله
تعالى اعلم (سئل) من فائب قسم اول جيزة بما ضمنه ادعت المرافعة بقية المرحوم
ابراهيم هيبه على المكرم سيد ابى زور ابن المرحوم محمد الثابت معرفتهما بشهادة كل
من المكرم خليفه ابن المرحوم حسن خليفه والمكرم جبروفى صالح ابن المرحوم جبروفى
صالح كل منهم من اهالى ناحية وراق العرب بقسم اول ثم وقاشا عيان المدعية
المذكورة كانت زوجة للمدعى عليه وانها فى عام من عشر ربيع الآخر سنة ١٢٨٠
قالت له ابرائى من الحق والمستحق وماتدعيه النساء على الرجال فقال لما روى وانت
طالق وانها خرجت من عدته وتريد الاثنان تزوج برجل آخر فعارضها المدعى عليه
المذكور بقوله ما حصل منى طلاق وتطالبه بعدم المعارضة لها فى ذلك بالوجه الشرعى
سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بالزوجية وانكر الطلاق
المذكور فرفعه ذلك كلفت المدعية المذكورة اثبات دعواها الطلاق المذكور
فاحضرت كلام المكرم عبد الرحمن جودة ابن المرحوم داود جودة والمكرم محمد
صالح ابن المرحوم صالح كلاهما من اهالى وراق العرب المذكورين وشهدا بعد
استشهادهما كل منهما على انفراد بانهما كانا حاضرين مجلس قضية المدعية والمدعى
عليه المذكورين فعين المجالسون مؤخر صدق المدعية المذكورة وقدره ٥٠ قرشا
ونفقة عدتها وقدرها ١٥٠ قرشا يكون جملة ذلك ٢٠٠ قرش وقالوا لها ابرائى من
ذلك فقالت له ابرائى من الحق والمستحق وماتدعيه النساء على الرجال فقال لها
ان صدقت براءتك وفى خالصة واحضرت المكرم الشيخ درويش صالح ابن
المرحوم الشيخ مصطفى صالح وشهد بعد استشهاد بان المدعية المذكورة قالت
للمدعى عليه المذكور ابرائى من الحق والمستحق وماتدعيه النساء على الرجال فقال
لها ان صحت براءتك تكونى طالق وذلك من نحو اثني عشر شهرا بحضرتهم وانهم
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك تؤمل من حضرة كنز درو العلم المحرر لمنطوقها
والمفهوم الاستاذ الاعظم مفتى السادة المحنفة بالديار المصرية ادام الله النفع بوجوده
امين ان يمن علينا بالافادة عما يجرى به الحكم فى ذلك (اجاب) الابراء عن الحق
والمستحق ينصرف للحق القاسم قبل الطلاق وهو مؤخر الصدق لا الى نفقة العدة
الا اذا قالت من كل حق قبل الطلاق وبعده مثلا اذ نفقة العدة لا تكون حقها
ولا مستحقا الا بعد الطلاق ولم تحصل من الزوجة مطابقة اسوال السائلين منها ابراء

١٢٨١

١

جداى الاولى

١٢٨١

١٦

الزوج عن مؤخر الصداق وشفقة العدة وحيفة نذ يكون ابرأؤها زوجها على الوجه المذكور
صادقاً صحيحاً لاقتصارها فيه على الدين الثابت في الحال والزوج قد علق طلاقها على
صدق براءتها فعلق عليه والحال هذه موجود في حق الطلاق لوجود الشرط فاذا شهدت
العدول عليه بذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة من الله افضة مؤرخة ٢٨ جاسنة ١٢٨١ مضمونها قد وردت للادبوان
افادة من مديرية الغربية بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ وفيما توضح بها
ان شخصاً يدعى محمد القلتي من طوخ طن بشا بمديرية الغربية عرض بان والده وعه كاما
بمعاشر واحد وجدد اسواقى بالاشتراك بينهما وبه دفقة عهها رادارة ساقية منها
بالاشتراك مع ولده المدعى والقلى سليمان وبعدها منعه عن ادارة الساقية واجابه
بانه لا يستحق شيئاً في السواقى جميعها وبالحالة على قاضى دسوق للنظر في ذلك اعطيت
الافادة للمديرية بانه بيد المدعى عليه اعلام شرعى يمنع خصمه وعليه افتاء من حضرة
الشيخ البقل وحضرة الشيخ بكرى مفتى مجلس استئناف بحرى بصحة الاعلام وعدم
سماع الدعوى ثانياً على من بيده الاعلام ثم بيد المدعى صورة دعوى بمحكمة طنتدا
ومحضر بها صورة الاعلام وعليها افتاء من حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى بعدم استيفاء الاعلام شروط الصحة المقتضية عدم سماع
الدعوى وكل من من مامهر ح بسماع الدعوى ثانياً وذلك مناقض لافضاء الشيخين
السالف ذكرهما فلو جبه ما توضح مرغوب بافادة المديرية اطلع حضرة تكم على ما نص
بها واعطاء الافتاء بما يحكم به في هذه المادة بحسب ما يترامى لحضر تكم وورد الافادة
اللازمة مع اعادة الاعلام والصورة مع العرض لتفاد المديرية بحسب مطلوبها (اجاب)
صار مطالعة الاعلام المحكى عنه وما به من الفتويين المهررتين من حضرة السيد على
البقل مفتى الاحكام وحضرة الشيخ بكرى الكاى مفتى مجلس طنتدا ومطالعة الصورة
الاخرى المهرر عليها افتاء حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى مفتى الاوقاف وحضرة
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضى اسكندرية سابقا وافادة قاضى محكمة اوى على المهررة
بظاهر العرض المتضمنة طلب الافادة من هذا الطرف مما يعتمد عليه في الاجراء حيث
اختلفت الفتاوى والافادة هن ذلك ان المعول عليه في هذه الحادثة هو ما أفاده حضرة
كل من الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى ولا يخالف الاجراء
على منطوقهما ما أفاده حضرة الشيخ البقل وحضرة الشيخ بكرى اذ لم يمنع كل من من مام
سماع دعوى المدعى المذكور اذا ادعى دعوى صحيحة على خصمه الذى صدق له
أصحاب الارض ان اساقية ونصف الساقيتين ملكا لبيه ولا يفيد تصديقهم في حق
الخصم شيئاً غير انهم يعاينون بتصديقهم في حق أنفسهم خاصة فلا تسمع دعواهم كما
أفاده حضرة الشيخ البقل ولا كلام لنا في هذا الشأن انما الكلام ومحط النزاع في

١٢٨١

دعوى العم على ابن أخيه ان له نصف ما ذكره في دعواه ولا مانع من معامها عليه اذا صدرت صحيحة ولا يمنع من ذلك الدعوى والحكم والاعلام الاول اذ معكم له الحكم على أصحاب الارض بان ما حصل فيه النزاع ملك للدعى عليه بالنسبة لهم معاملة لهم باقرارهم وصار العدول عن طالب البيعة من المدعى في الدعوى الاولى لعدم صحتها كما أفاده حضرة الشيخ بكرى لم يكن قد علمت ان تصديقه لا يفيد منع المدعى من دعواه بعد تهيجها وفصل الخطاب في ذلك ان تسمع الدعوى من المدعى على ابن أخيه وتطلب منه البيعة فان أثبت مدعى ادعائه واثبت يد خصمه يحكم بالملك وبالرد الى يده وليس هذا الاعلام ما قدم من معام الدعوى على مقتضى اللاتحاذ ليس هناك حكم الزام بالنسبة للدعى بعد دعوى صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مضموها أن شخصاً يسمى مصطفى أغا تر كيا أطلق بارودة في شخص يسمى سيد احمد فراجا من أهالي كفر المحسة بمديرية القليوبية وتوفي بسبب ذلك ولما نظرت هذه المادة شرعاً تحريراً اعلام شرعى من محكمة المديرية المذكورة بالحكم على مصطفى أغا المذکور بالقصاص ولما نظرهذا الاعلام بطرف حضرته مفتى مجلس استئناف بحرى الملقى اعطى افاده تدل على ان الكفر المذکور مغير وغير جائز شهادة أهله وان من ضمن البيعة شخصاً من أهالي طنجة كان خادماً عند المتوفى أحضره بالكفر المذکور في زمن زراعة الذرة النيلي سنة ١٢٨١ ومثله الساكن به بجوار منزل المتوفى لا فاصل بينهما وان أصل بلد المقتول ناحية الخلف الجبل ورة لا طنجة وأورى ان سكن الشاهد المذکور بخلاف لما نص بذلك الاعلام وانه أيضاً اذا ثبت انه خدام ورة المقتول أو أحدهم فلم يلق قبل شهادته الى آخر ما قاله ولما أن ردت أوراق القضية المذكورة من الاستئناف الى مجلس بنها حضرة مفتيه صمم على صحة الاعلام وأخيراً تحولت رؤية ما قاله على حضرة مفتى الاحكام وقد توضح من حضرته ومن حضر تسكم أيضاً ما لم ثم بعد ذلك صار التوجه الى الكفر المذکور وكشف عن مقدار منزله وازقته وصار اطلاع حضرة مفتى الاحكام ثانياً على أوراق القضية وعلى الرسم المذکور وأجيب من حضرته بما يقيد صحة حكم القاضى بالقصاص وان الجرح في الشاهد من غير الخصم المحكوم عليه لا يسمع ولا يلتفت اليه شرعاً ولذا اقتضى أيضاً الاستفتاء عن ذلك من حضرته تسكم فنؤمل من بعد هذا الاطلاع على ما قدون وعلى أوراق القضية أن تكرر موافقاً بما وافق في ذلك شرعاً (اجاب) علم ما توخى بافاده حضرته تسكم وما أفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام وحديث صارا عطاء الجواب من هذا الطرف ومن حضرته عن هذه المادة بما يحصل له انه اذا تحقق بالطريق الشرعى ان القرية صغيرة ليست ذات محلات وان أحد الشاهدين منها يطلب شاهد غيره عملاً بقول الامام الاعظم والا فالامر على ما هو عليه من صحة الحكم بالقصاص وقد أجاب حضرة مفتى

المجلس الموما إليه بما اجاب به في مكتى الحال بما تقدم ولا يحتاج الحال للسؤال ثانيا
 واما اطلاعى على الرسم فلا يتربى على مجرده الجزم بنقض الحكم ولا خلافه والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف قاضى مديرية الجيزة عن حادثة مضمونها ادعت المرأة هند بنت
 المرحوم هفيى الطحان المعروفة شرعاً على المكرم حسن افندى جعفر المتسبب فى الغلال
 وغيرها بمصر القديمة ابن المرحوم جعفر بن فيما قبل تاريخه توفى المرحوم على شلتوت
 المرا كى بالجيزة ابن المرحوم حسين شلتوت ابن المرحوم ابراهيم شلتوت عن كل من
 زوجته المادعية والمرأة حنيفة شلتوت بنت الحاج خليفة كيلانى واولاده الخمسة
 هم صالح وعلى وحسن القصر من المادعية و ابراهيم البالغ وز يذب من الزوجة حنيفة من
 غير شريك والقصر الثلاثة المذكورون مشمولون بوصاية والدتهم المادعية المذكورة
 الوصاية الشرعية وذلك من قبل المحاكم الشرعية فى خامس عشرى محرم سنة ثمانين
 ومائتين وألف المعلوم ذلك عندما دعى عليه بالغرقى الشرعى وان من الخلف عن
 المتوفى المذكور جميع قياسية خشب ببحر النيل جولة اربعين اردبا قيمتها مبلغ وقدره
 خمسة آلاف قرش عملة دارجسة وجميع نصف قياسية شركة حسين البرى جولتها
 ثمانون اردبا وقيمة الحصص المذكورة ثلاثة آلاف قرش عملة دارجسة ونصف قارب
 شركة محمد عاشور المرا كى جولته عشرون اردبا قيمة الحصص منه الف وخمسمائة قرش
 ونصف قارب شركة حسين البرى المذكور جولته خمسة عشر اردبا قيمة الحصص
 المذكورة الف ومائتان وخمسون قرشا وان المدعى عليه المذكور تعدى على
 القياسين والقاربين المذكورين ووضع يده عليها بغير وجه شرعى ومعارض للادعية
 المذكورة فى نصيبها ونصيب اولادها الثلاثة القصر المذكورين من ذلك وقدره خمسة
 عشر قيراطا ونصف قيراط من جميع القياسية الكاملة وسبعة قيراط ونصف وربع
 قيراط من الثلاث حصص المذكورة وفى اجمثل المركب والحصص من ابتداء سنة
 ٧٧ لغاية تاريخه وقدره ثمانية آلاف قرش وخمسة وخمسون قرشا بالوجه الشرعى
 وتطالب المدعية الوصى المذكور المدعى عليه المذكور برفع يده عن نصيبها ونصيب
 القصر فى القياسية والحصص المذكورة وما يخصهم فى مبلغ اجمثل المذكور وتسليم
 ذلك لها تحوزه لنفسها وللقصر المذكورين وبعدم المعارضة لها فى ذلك بالوجه الشرعى
 وتسال جوابه وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بانه يحضر الحجة التى تحت
 يده التى تتضمن شراءه للقياسة والحصص بعد اربعة ايام ثم حضرت المرأة هند المدعية
 وحسن افندى المدعى عليه المذكوران واجاب حسن افندى المدعى عليه المذكور
 بانه كان واضحا يده على القياسية والحصص المذكورة بمقتضى انه تلقى ذلك بالشراء
 اشرعى من المدعية المذكورة بالاصالة عن نفسها وبالصداقة عن اولادها الثلاثة القصر
 ومن ابراهيم شلتوت عن نفسه وعن والدته المرأة حنيفة واخته ز يذب بطريق الوكالة

عنهما بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وانه اقبضتهما المبلغ المرقوم وقبضاه بتمامه
وكاله حال البيع المرقوم على ما يبين فيه ما هو لهند خاصة مائة قرش وسبعة وثمانون
قرشا وعشرون نصفا فضة وما هو لاولادها الثلاثة بالسوية بينهم الف وسبعمائة
ونخسون قرشا من ذلك وما هو لابراهيم خاصة خمسمائة وثلاثة وثمانون قرشا وثلاثة
عشر نصفا فضة وثلاث نصف فضة من ذلك وما هو لوالدته مائة وسبعة وثمانون قرشا
وعشرون نصفا فضة من ذلك وما هو لاخته مائتان واحد وتسعون قرشا وستة وعشرون
نصفا فضة وثلاثا نصف فضة باقى ذلك واستلم المرا كى المرقومة منها ووضع يده عليها
وان ذلك كان فى سنة ١٢٧٧ وأبرز من يده حجة وقرئت يدل مضمونها على ذلك وذكروا
انه بعد شرائه المركب والمحصى من المرا كى المذ كورة باعها لكل من الحاج على
الابرق وسيد احمد سالم وحسن مطر و ابراهيم رجب الصغير من ساقية مكي على ما يبين
فيه فالمر كى التى باعها الى الحاج على الابرق المركب التى حولتها اربعون اردبا خالية
من الا لاقية لمخ قدره ثلاثة جنيهات بيوتو ذهب والتى باعها السيد احمد سالم
حولتها عشرون اردبا خالية من الا لاقية بمبلغ قدره جنيهان افر نكيان وريال مجيدى
والتى باعها الحسن مطر نصف القياسة التى حولتها ثمانون اردبا بالاقية بمبلغ قدره
خمس مائة قرش عملة دارجة وما باعه لابراهيم رجب الصغير المذ كورة نصف القارب
الذى حولته خمسة عشر اردبا بمبلغ قدره خمسة مائة قرش عملة دارجة بالاقية من نحو
ثلاث سنوات وان المشترين المذكورين بعد شرائهم المرا كى المذ كورة كسروها
وذكروا ان المرا كى المذ كورة لم تساو سوى المبلغ الذى اشتراها به بل هو يزيد عن
قيمتها وان شرائها الحاج على الابرق وحسن مطر كان فى شهر صفر سنة تاريخه وشراء سيد
احمد سالم كان من نحو سنة سابقة على تاريخه وشراء ابراهيم رجب الصغير المذ كورة كان
من نحو ثلاث سنوات سابقة على تاريخه وحضر كل من الحاج على الابرق وسيد احمد سالم
وحسن مطر و بهيتهم المرأة هند وصدقوا على ما ذكره المدعى عليه المذ كورة بمائتين
اليهم بجوابه المشروح على الوجه المسطور فلم تصدقه المدعية المذ كورة على ذلك فشكل
المدعى عليه المذ كورة بيمينته تشهد له طبق دعواه فاحضر كلام من أبى طالب محمد السمسار
فى الغلال بمصر القديمة ابن المرحوم محمد ابن الحاج محمد والمكرم السيد ابى عيانة السكيال
فى الغلال بمصر القديمة ومن سكانها كلاهما ابن المرحوم عبد الله بن محمد وشهدا بعد
استئذاهما بان فيما قبل تاريخه فى سنة سبع وسبعين باع كل من المرأة هند والمكرم
ابراهيم شلتوت القياسة والثلاث حصص من المرا كى المدعى بها المذ كورة بحسن
افندى جعفر المدعى عليه أولا المذ كورة بمبلغ ثلاثة آلاف قرش عملة صاغوا وقضاه
منه على الوجه المبين بالدعوى المسطور أعلاه واستلم منهما الاربعة مرا كى المرقومة
احداهن حولتها أربعون اردبا والثانية حولتها ثمانون اردبا والثالثة حولتها

عشرون اردباوا لاربعة جولة خسة عشر اردبايعامان ذلك ويشهدان به كذلك
 فقبلت شهادتهما بعد تزكيتهما وتعديلهما سمر او علمنا بشهادة كل من المكرم الحاج
 ابراهيم رؤا التاجر في الغلال بمصر القديمة ابن المرحوم محمد والمكرم محمود احمد التاجر في
 الغلال بالجيزة ابن المرحوم محمد احمد الشهادة والتزكية والتعديلات الشرعية بالجلس
 الشرعي فعمد ذلك حكم بنفاذا البيع فيما يخص المدعية المذكورة وطالب من المدعية
 بينة تشهد لمطابق دعواها ان قيمة المركب المذكورة والمحصى المذكورة كما ذكرته
 فوعدت وانصر فاعلى ذلك ثم في ثالث عشر جادی الاولى سنة ١٢٨٢ حضرت المدعية
 والمدعى عليه واحضرت المدعية المذكورة كلام من المكرم السيد ابراهيم المراكي بالجيزة
 ابن المرحوم ابراهيم ابن يوسف والمكرم ابي العلاء ابي ربيع المراكي وشهد كل منهما
 على انفراده بعد استشهاده بان قيمة المراكي المدعى بها المرقومة بمبلغ قدره أربعة آلاف
 وسبعمائة قرش وخمسون قرشاً دارجة على ما يبين فيه ما هو قيمة القياسة جولة أر بعين
 اردبا ألفا قرش وخمسمائة قرش عملة دارجة وما هو قيمة نصف القياسة جولة ثمانين
 اردبا ألفا وخمسمائة قرش عملة دارجة وما هو قيمة نصف فار بين أحدهما جولة
 عشرين اردبا والثاني جولة خسة عشر اردبا سبعمائة وخمسون قرشاً عملة دارجة وذلك
 وقت البيع المذكور في سنة سبع وسبعمين ومائتين وألف وان قيمة الضمان وقت
 ذلك الذي هو أجرة مثلها يبلغ في كل سنة بمبلغ قدره ألف وثلاثمائة وخمسون قرشاً عملة
 دارجة على ما يبين فيه ما هو عن أجرة القياسة جولة أر بعين اردبا في كل سنة بمبلغ قدره
 ألف قرش وما هو عن أجرة نصف القياسة جولة ثمانين اردبا سبعمائة وخمسون قرشاً
 عملة دارجة وما هو عن أجرة نصف القار بين أيضاً بمبلغ قدره خمسمائة قرش عملة
 دارجة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وابقى الامر تزكيت الشهود وانصر فواعلى ذلك
 ثم في تاريخه حضرت المرأة هند المدعية وحسن أفندي المدعى عليه واحضرت المرأة
 هند المدعية المذكورة كلام من السيد المراكي وأبي العلاء الشاهدين المذكورين وزكيا
 وهما لا بشهادة كل من المكرم أحمد شلتوت المراكي بالجيزة ابن المكرم خليل شلتوت
 ابن ابراهيم والمكرم محمود بن نوح المراكي كلاهما بالجيزة ابن المرحوم محمود بن نوح
 التزكية والتعديلات الشرعية في الحكم (أجاب) ببيع الام فصيحه بحيث ثبت بالوجه
 الشرعي نافذ علمها وبيعها أنصباة اولادها القصر ان كان لها ابداً للصغار منه تحتاجهم
 الى النفقة ينفذ أيضاً في المنقول كالمرأ كالمذكورة ولولم تكن وصيا عليهم وقت
 البيع حيث لم يكن لهم حين ذاك وصي أمالو كانت وصيا عليهم وقت البيع فهو نافذ
 مطلقاً حيث لا غبن فيه واذا لم تكن وصيا وقت البيع ولم تكن هناك حاجة لهم في البيع
 لا ينفذ ويكون المشتري والمحال هذه كالتعاصب فاذا لم تكن المراكي أو استهانت
 يصير نصيب القهر مضموماً على المشتري بقيمته وقت التعاصب على قول الامام ومحكم

عليه بذلك ويكون له الرجوع على بائعه به بالمدفع اليها من قبله وهو الثمن واذا لم
تثبت المرأة دعواها الزيادة في القيمة فالحق لا يشتري في مقدارها واذا ضمن المشتري
القيمة كضمان النصب لا يجب عليه الا اجرا فلا يجتمع ارجو ضمان والله تعالى أعلم
(مسئل) من طرف قاضي زفتاغ حادثة مضمونه ادعى الحاج عبد الله بن
المرحوم راضي بن هجر البياع من أهالي كفر عنان غربة على غرمائه الحاضرين معه
بالجلاس كل من المدعى بحري وأجدولدي المرحوم علي غراب ابن المرحوم أحمد غراب
والحاج عبد الحليم ابن المرحوم الشاوي غراب ابن المرحوم حسن وشحاته بن حسن
غراب ابن المرحوم حسن غراب جميعا من أهالي ناحية الكفر المذكور والثابتة
معرفته جميعا بشهادة كل من أبي العيزين البياع ابن عبد الحليم بن عبد النبي والشيخ
محمد موسى بن موسى ابن المرحوم موسى البياع كلاهما من أهالي ناحية الكفر
المذكور بان المدعى يملك قيراطين في الطاحونة المعروفة بطاحونة البياعين الكائنة
بناحية الكفر المذكور من الجهة البحرية بمحارة اولاد غراب البياعين بجوار دار ملك
المدعى المذكور وعبد اللطيف بن خير بن هجر البياع وعلي بن علي بن عبد اللطيف قبلها
ودار ملك محمد السعد بن السعد في الغرض المشهور بهذا اللقب شرقيا ولارض الخربة
ملك الشيخ علي وأخيه الشيخ محمد ولدي المرحوم موسى ابن المرحوم موسى البياع بحريا
وللشارع غربة بيا وفيه بابها بطريق الارث الشرعي عن والده المذكور لموته وانحصار
ميراثه فيه من غير شريك له وأنه كان غائباً عن ناحية الكفر المذكور بدمشق الشام
مدة سبعين سنة وحضر من مدة شهرين فوجد المدعى عليهم المذكورين واضعين
أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين بدون وجه شرعي وقيمتهم مائة
قرش عملة ديوانية ويريد رفع أيديهم عن ذلك وحيازته للقيراطين المذكورين
ويسأل سؤالهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم المذكورين عن ذلك بعد ثبوت وضع
أيديهم شرعا على القيراطين المذكورين بشهادة من ذكر أعلاه فاجابوا بانهم يملكون
القيراطين المدعى بهما بالارث الشرعي عن آبائهم المذكورين عن جدهم الحاج علي
غراب الكبير الأتيلة بالشرع الشرعي من المرحوم راضي البياع ابن هجر والد المدعى
المذكورين وهم واضعون أيديهم على القيراطين المدعى بهما المذكورين مع آبائهم
وجدهم المذكورين مدة تسع وثلاثين سنة ولم يحصل لهم منازعة ثلاث المدة من أحد
وان المدعى كان غائباً تلك المدة بدمشق الشام المذكور فلم يصدقهم المدعى المذكور
على ذلك فطلب منهم بيعة ثبت لهم ما ذكروا به دعواهم المذكورين فغابوا ثم حضروا
وعترفوا أن لا بيعة لهم وعجزوا عن احضارها عجزا كاميا والتمسوا بيمين المدعى المذكور
خلف كما استخلف وعرفوا أيضا أنهم دفعوا مائة قرش عملة ديوانية تكاليف القيراطين
المذكورين فدفعهم المدعى على ذلك ودفع لهم المبلغ المرقوم واستلموه منه عداوة نقدا

بالمجلس ثم اعترف كل منهم أعتى المدعى عليهم وأشهد على نفسه شهوده المذكورين وأقر
 بانهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل المدعى المذكور في القيراطين المذكورين الموروثين
 له عن أبيه المدعى بهما حقا مطلقا ولا دعوى ولا طلب بحضرة جمع من المسلمين فهل
 هذه المرافعة مسموعة شرعا موافقة للأصول الشرعية ويثبت فيها الحق للمدعى ويسوخ
 للقاضي الحكم بذلك أم كيف (اجاب) هذه الدعوى الاولى غير مستوفية لعدم تعريف
 أبي المدعى بذكر جده مع كونه المورث عنه ما لم يكن مشهورا وكذا الثانية أعتى دعوى
 الثراء لعدم ذكر نسب المالك الاصلى وايصال النسب اليه وعدم ذكر الثمن لكن حيث
 أقر واضعوا اليد بالملك لوالد المدعى وله واعترفوا بان لا دعوى لهم ولا حق قبل المدعى في
 المدعى به من اختيار اربعة مورث به اذ هو حجة على المقر وان لم تستوف الدعوى شرائطها
 والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضي المنصورة بافادته في ١٨ رجب سنة
 ١٢٨٣ مضمونها ادعى الخوجا ايووب شبلى الساعاتى بالمنصورة بخط جامع ادريس ولد
 شبلى الخورى النصرانى الشامى اللاتى من أهالى ناحية بيروت بالقطار الشامية ابن
 الخوجا ميخائيل بطريق وكاتبه الشرعية عن الذمية رجسة النصرانية القبطية المعروفة
 بزوجة مرقص أسعد الكاتب القبطى بخت ابراهيم ايووب النصرانى القبطى ابن ايووب
 القبطى الحاضرة معه بالمجلس والمصدقة على توكيلها له الوكالة المفضلة العامة
 فى الدعوى والطلب والصلح والابراء والمساحة والخصومة والاقرار فى شأن ماسبق
 الثابتة معرفتها ومعرفة وكيلها وتوكيلها له على الوجه المسطور بشهادة كل من الشيخ
 حسن النيدانى النجار ابن المرحوم بدوى النيدانى الطحان والمعلم عبد السلام
 المقرئ الخضرى ابن المرحوم الحاج محمد المغربي من أهالى المنصورة كلاهما ثبوتا
 شرعا على الحاضر معه بالمجلس الشري المكرم خليل الداخنى الطحان ابن المرحوم
 محمد الداخنى ابن المرحوم ابراهيم القزاز من المنصورة الثابتة معرفته بشهادة شاهدى
 ثبوت المعرفة والتوكيل المرقومين بان موكله المدعى المذكور على دارا كاشفة بالمنصورة
 بقرب جامع سيدى محمد النجار محدود ودعوى المدعى المذكور الى دار ملك الحاج ابراهيم
 الخنفي قديما والآن هي ملك المدعى عليه والبحرى الى الشارع وفيه الباب والشرقى
 الى داره ملك محمد شربى الرزىقى الفاكه الى ابن المرحوم حسن الرزىقى ابن المرحوم محمد
 الشربى بنى الرزىقى من المنصورة والغربى الى داره ملك الحاج أحمد البهيلي العرقسوى
 ابن المرحوم الحاج بدوى البهيلي ابن المرحوم يوسف البهيلي من المنصورة تملكها
 بالشرع لنفسها من الحاج دياب الحصرى بالمنصورة ابن المرحوم الحاج دياب الحصرى
 فى ثامن عشر ربيع الاول سنة ٦٩ بمقتضى حجة شرعية من محكمة المنصورة مؤرخة
 بالتسارخ المرقوم محفوظة بيد الوكيل المدعى المذكور وانما اشترتها منه بمبلغ أربعة
 آلاف قرش وستمائة قرش ومن جملة منافعتها الامانة يوم شرائها لما خمس طاقات صغيرة

١٢٨٢

١٧

مفتوحة بأعلى الجدار القبلي معمدات للضوء ومطلة على الدار المملوكة للمدعى عليه
 المذكورة منها ثلاث طاقات بقاعة سفلى بحوش دار موكة المدعى المذكور وليس بالقاعة
 المذكورة طاقات غيرها واثنان بأودة صغيرة تعلو القاعة المرقومة ليس بها طاقات
 سوى شبالك صغير مطل على حوش دارها لا يتوصل منه ضوء إلى الأودة المرقومة وثلاث
 طاقات بالأودة التي تعلو الأودة المرقومة وان المدعى عليه هذا تملك الدار المجاورة
 لداره موكة المدعى من الجهة القبليّة بـ سددها وشاهد ورأي دار الموكة المرقومة ووجود
 الطاقات بالجدار المرقوم من قبل تملكه لدار المرقومة وبعبءه وأنه الآن تعدى وأحدث
 بناء بجانب الجدار القبلي المرقوم حتى استكمل قاعة بداخل داره مجاورة للقاعة
 التي بدار الموكة المذكورة نشان أحداث بنسائهم مع الجدار الملاصق للجدار دار
 الموكة المرقومة سد اثلاث طاقات التي كانت فيها وصارت مظلمة بالكلية لا يتوصل
 إليها ضوء بالكلية وعلا بنائه حتى سد نصف الطاقين اللتين بالأودة التي تعلو
 القاعة المرقومة وبريد تمام سددهما ويحدث من سددهما انقطاع الضوء بالكلية
 ايضاً من الأودة المرقومة ويطلبه المدعى الوكيل المذكور برفع ما أحدثه من البناء
 المرقوم وعدم سد الطاقات المرقومة بالوجه الشرعي ويطلب سؤاله عن ذلك سئل منه
 عن ذلك فأجاب بالاعتراف بملكه الموكة المرقومة لداره الأودة أعلاه وأنه الآن جار
 لها من الجهة القبليّة وقد كراهه تملك الدار المجاورة لها من الجهة القبليّة بالشرع
 الحاج إبراهيم الخنفي من المنصورة ابن الحاج إبراهيم الخنفي بمقتضى حجة شرعية مسطرة
 من محكمة المنصورة مؤرخة في ١٢٧٤ سنة ١٢٧٤ مخطوطة بيده وأنه في وقت
 شرائه لم يكن بالجدار القبلي من دار الموكة المرقومة طاقات وكانت الدار المملوكة
 للمدعى عليه خربة فتركها ووجه إلى الزقازيق وأقام فيها ثلاث سنوات وعاد إلى المنصورة
 في شوال سنة ١٢٧٧ فوجد الموكة المرقومة أحدثت الطاقات المرقومة بغير إذن من
 المدعى عليه المرقوم ولم يأت ذلك بني بناء سد الطاقات التي كانت بالقاعة السفلى
 وعلا بنائه وسد باقي الطاقات التي بدار الموكة المرقومة في المحكم (أجاب) اذالم
 تمكن تلك الطاقات مشرفة على محلات النساء بل كانت للضوء في أعلى الجدار لا يترتب
 عليها ضرر وبين الجار فإذا ثبت ان سددها ولو بالبناء في ملك الجار يترتب عليه منع الضوء
 بالكلية عن المكان التي هي فيه يكون في سددها ضرر بين مالك المكان المذكور في منع
 الجار من ذلك ويؤثر شرعاً برفع ما به يمنع الضرر عن مكان جاره والا فلا إذا لمالك يجوز
 له التصرف في ملكه ما لم يضر بجاره ضرراً يبيّن ومنه منع الضوء بالكلية بحيث لا يمكن
 الكتابة والقراءة فيه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مراعاة من فاضى
 الحلة الكبرى مضمونها ادعى الحاج سيد الجميزي بن مصطفى الجميزي الوكيل الشرعي
 عن زوجته المرأة سكر بنت المرحوم السيد محمد الحلواني ابن المرحوم السيد أحمد الحلواني

القرزا الشهير بهذا الاسم واللقب على غريمه الحاضر معه بالهاس الشرعي المذكور محمد
المحواني ابن المرحوم السيد احمد ابن المرحوم السيد محمد ابن المرحوم السيد احمد المحواني
القرزا المذكور بن والد الموكلة السيد محمد احمد المدعي عليه يملك جميع الدار المكاتبة
بالهلة بخط درب العرب المهدودة بمحدود أربعة الخد الغربي الى الدرب وفيه الباب والحد
القبلي الى دار حسين المجهنمي بن محمد المجهنمي والحد الشرقي الى دار محمد البيلي بن
ابراهيم البيلي والحد البصري دار البسيوني السمان ابن الحاج حسن السمان المشهورة
المحدودة واربابها بالاسماء والالقب المذكور وانه توفي من مدة سنتين ونصف عن
كل من زوجته المرأة يدوية بنت الحاج شاي الصعدي وولديه السيد احمد وسكر من
غير شريك للزوجة الثمن ثلاثة قراريط وللسيد احمد اربعة عشر قيراطا وسكر سبعة
قراريط ثم توفي السيد احمد والد المدعي عليه عام تاريخه عن كل من زوجته المرأة
صالحه بنت فرح البطاطنمي ووالدته يدوية المذكور وولده السيد محمد المدعي عليه
المذكور من غير شريك ثم توفيت يدوية عن اولادها سكر وهند المرأتين وولدولدها
السيد محمد المدعي عليه المذكور من غير شريك فخص الموكلة عن والدتها قيراط ونصف
وربع وثلاثاسهم من قيراط فكمل لها اربعة عشر قيراطا والدتها ثمانية قراريط
ونصف وربع وثلاثاسهم من قيراط وان المدعي عليه واضح يده على الدار المذكور
وتحريده يده عما يخصها فيها بالوجه الشرعي سئل من المدعي عليه بعد ثبوت وضع يده
بشهادة كل من السيد مصطفى العسيلي ابن الشيخ محمد العسيلي وابراهيم افندي
صادق جله كلاًهما من الهلة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفين وانحصار ارثهم على
الوجه المذكور وبوضع يده على الدار المذكور كما كان والده وان والده اشترها ارضا
خالية من مدة خمس عشرة سنة وبناهما من ماله وصار يتصرف فيها المدة المذكور كورة الى
ان توفي عام تاريخه عن ورثته المذكورين ثم توفيت والدته يدوية المذكور كورة عن بنتها
المذكورتين وابن ابنتها المدعي عليه المذكور من غير شريك وان الموكلة مقيمة بالناحية
ومشاهدة لتصرف والده ولم تنزع المدة المذكور كورة الى ان مات وانها تتحقق بطريق
الارث عن والدتها في الدار المذكور كورة قيراطا وثلاثة اقسام ولم تكن متروكة عن جده
المذكور فلم يصدق المدعي على ذلك فطلب من المدعي بيينة فاحضر كلام من محمد البيلي
ابن ابراهيم البيلي وعمارة جبر بن عطاجير كلاهما من الهلة المذكور كورة وطلب الاستماع
الى شهادتهما واسا شهادتهما لكل واحد منهما ما على انفراد في وجه المتداعيين بقوله
اشهد لله ان الدار المذكور كورة بهذا المضرود كرها ولدها المذكور كورة اعلاه لث السيد
محمد ابن السيد احمد القرزا المذكور ورجد المدعي عليه المنفرد بهذا الاسم واللقب اشترها
من احمد الصعدي ابن الحاج شاي الصعدي من الناحية ارضا خالية وبناهما لنفسه
ووضع يده عليها من مدة اثنتي عشرة سنة الى ان مات من غير منازع من مدة سنتين

وفصف عن كل من زوجته بدويه بنت الحاج شاي الصعيدي وولديه السيد احمد والد المدعي عليه وسكر الموكة من غير شريك ثم توفي السيد احمد عن والدته بدويه وزوجته صاحبة وولده محمد المدعي عليه لا نعلم له وارثا غيرهم يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك وأشار كل منهما في موضع الاشارة وأحضر المدعي عليه العشري جبة ابن المرحوم خليل جبة وشهد بان السيد احمد الحلواني ابن السيد محمد المذكور اشترى الدار المذكورة من احمد الصعيدي المذكور من مدة خمس عشرة سنة في حياة والده وكان معه في معيشة واحدة وبنائها من ماله لنفسه من غير منازع المدة المذكورة وذكروا المذكورة كورة بهذا الحضر حكم المشرح وانه لم يعلم مقدار الثمن واحضر احمد جبة ابن المرحوم على جبة من الناحية المذكورة وشهد كالشهادة الاولى في الحكم (اجاب) اذا ادعينا وارخ احدهما والاخر فبعضهم قال بتقديم بيعة ذي التار يخو بعضهم قال بتقديم بيعة ذي اليد وهذا ذو التار يخو وذو اليد واحد واقاد من احضر هذه المرافعة وهو الوكيل ان ملك والد المدعي تاريخه اثنتا عشرة سنة كما ذكر شهوده والمدعي عليه قد ارخ بخمس عشرة سنة فعلى هكذا يكون أسبق تاريخا ومن المعلوم ان الاسبق تاريخا أولى وهو ذو اليد هنا وقد أفاد المذكور أن والد المدعي يدركها بالشراء بثمانمائة قرش من ادعى المدعي عليه شراء والده منه وأن البايع معلوم وموجود الى الآن وحاضر وقت الخصومة والذي ينبغي هو طلب ايضاح سبب الملك الذي هو الشراء وبيان البايع بذكريه وجده أو انه مشهورا وحاضر مشار اليه وبيان الثمن وبيان تاريخ الشراء في دعوى كل منهما وما بعد التوضيح فان صححت الدعوى وأثبتت الوكالة بوجه شرعي ضمن الدعوى وأثبت وضع اليد شراء والده من هذا البايع بالثمن الذي عينه بتاريخ من سبق من تاريخ المدعي الحضر لهذه المرافعة فتم موكلة المدعي عن اخذ زيادة مما استحقه بالارث من والدها ويحكم بالشراء لادعى المدعي عليه والا لا ويحكم للادعى بما ادعاه ان أثبت دعواه بعد تصحيحها واسبقا بما يلزم والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من المحافظة مؤرخة في ٢١ ش سنة ١٢٨٢ ومعه احادثة واردة من طرف قاضي ولاية المنصورة مضمونها ادعى المكرم عبد الله البدالي ابن المرحوم ابراهيم البدالي من أهالي المنصورة بطريق ولاية الشرعية على ولده محمد البدالي القاصر عن درجة البلوغ المميز الحاضر معه بالجلوس على ابراهيم بدوي التجار ابن المرحوم بدوي احمد من المنصورة ايضا الثابت معرفتهم بشهادة كل من المكرم محمد الشامي التجار ابن المرحوم عطية الشامي المهري المقيم الآن بالمنصورة ومحمد النفيلى التجار ابن المكرم السيد احمد النفيلى من أهالي المنصورة ثبتوا شريعتا بان المدعى المذكور سلم ابنه محمد القاهر المميز المذكور كور للمدعى عليه المذكور من نحو سنة سابقة على تاريخه على ان يعلمه صناعة التجارة وعلى ان يستعمله فيما يتعلق بصنعتهم ويستخدمه في شؤون نفسه بما لا ضرر فيه بغير اجرة

عليه في مقابلة ذلك وأقام عنده على ذلك نحو ستة أشهر وبعد ذلك من نحو خمسة أشهر أخذ المدعي عليه المذكور الصبي المذكور معه إلى محل شغلته بالسراية المستجدة بالمنصورة المتعلقة بالتحديوى الأعظم وصعد به إلى سقف الدور الثاني من السراية المرقومة وجلس المدعي عليه المذكور من معه من الصناع فوق الأخشاب الموضوعة في السقف المذكور قبل أن يبسط عليها العرش حالة كونها عداداً ممتدة على جدران أحد محلات السراية المذكور واستصحب معه الصبي المذكور ثم أمره أن ينزل عن السقف المرقوم ويملا قلة من البصر فنزل وملاها وأعاد فاستقب طاه وجلس مع المدعي عليه المذكور فوق الأعداد المرقومة حتى فرغ ما بالقلة من الماء فأمره أن يملاها ثانياً وقال له أياك أن تهطى كما بالبطات أو لا تفهض الصبي مسرعاً لينزل من بين الأعداد الموضوعة بالسقف المرقومة إلى الأرض فوقع على ذراعه الأيسر فأنكسر من مؤخره من مفصل العاتق وحمل إلى المستشفى الميريق بالمنصورة وعولج حتى زال الورم وبرئ الجرح على وجود بعض قصر في العضد وعسر في الحركة لزوال جزء من عظام العضد المرقوم أنكسر منه وانفصل عنه وان المدعي المذكور يطالب المدعي عليه المذكور بما يترتب عليه لولده القاصر المذكور بالوجه الشرعى وسئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك جميعه الاعتراف الشرعى وصدق على ما ذكره المدعي المذكور في دعواه المذكور كورة على الوجه المسمو بطور بحضور من ذكره المحكم (أجاب) صرح علما وثابان من استعمال صبيها مجبوراً في حمل له بغير إذن وليه وتالف الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله جناية فسادية ولمنعه يكون مضموناً عليه كما في فتاوى الأنقروى وعلى ذلك أيضاً بان الاستعمال بدون الإذن يعد غصباً وفي هذه الحادثة حيث دفع الصغير أبوه إلى المعلم ليعلمه الصنعة ويستخدمه يكون ما ذوقاً من قبل وليه لمثل إرساله إلى القلة فلا يكون متعدياً فيه فإذا تلف الصبي في هذه الحالة أو جرح منه لا يضمنه المعلم حيث لم يتجاوز المعتاد والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من محكمة الهامة الكبرى مضمونها ادعى الحاج اسمعيل مصباح ابن السيد ابراهيم ابن السيد مصطفى من أهالي الهامة الكبرى على غريمه الحاضر معه بالجلس الشرعى المبكر السيد على الصائغ ابن المرحوم الحاج على الصائغ من أهالي الهامة الكبرى الثابت معرفتهما بشهادة من سئل عن كرهان المدعى بذلك جميع الطاحونة الكائنة بالناحية بفتح جامع عاصي البالغ ذرعها ٥٠٣ أذرع محدودة بحدود أربعة المحذوفين إلى الشارع وفيه الباب والمحذوفين إلى دارين متلاصقتين لبعضهما جارية بين وقف فقراء الكنيسة والمحذوفين إلى دار البتاجي ابن المرحوم اسمعيل والمحذوفين إلى دار المعلم ابراهيم عبده بن عبده المشهورة بالحدود ودار بابها بالاسماء واللقاب المذكور كورة اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم

١٤٨٢

٢٠

السيد محمد صباح المتوفاه من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها في ولدها المدعي
 المذكور من غير شريك ووضع يده عليها كما كانت والدته من قبله وان والدته كانت
 واضحة يدها عليها المدة التي تزيد على اربعين سنة بطريق الملك الشرعي من غير
 منازع لما في ذلك اذ المدة المذكورة وباعها قبل تار يخضه للمدعي عليه بشمن قدره
 ١٥٠٠٠ قرش عـ لـه صاغا وصله من ذلك ٣٦٨٧ قرشا وعشرون فضة وبقا له طرف
 المدعي عليه المشتري المذكور ١١٣١٢ قرشا وعشرون فضة ويطالب به بباقي
 الثمن المذكور بالوجه الشرعي ويسال جوابه سئل من المدعي عليه به بدقوت وضع
 يده على الطاحونة المذكورة بشهادة كل من المكرم الشيخ محمد الجمل ابن المرحوم
 الشيخ احمد والمكرم حسن البهلوان ابن المكرم حسين اغا البهلوان فاجاب بالاقرار
 بانه اشترى الطاحونة المذكورة بالثمن المرقوم من المدعي وهو يملكها وعرض من
 البائع للمدعي وصدر عليه التحقيق كالمجاري واذن المديرية بتاريخ ١٧ شعبان سنة
 ١٢٨٢ وبمقتضى المبلغ المذكور بدمته الى تاريخه وانه كرمه كية مورثة المدعي للطاحونة
 المذكورة فطالب من المدعي بيته فاحضر كلامه من المكرم سند الحصري ابن المرحوم بدوي
 والمكرم عثري أبي لينة ابن المرحوم محمد وطالب الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما على انفراده في وجه المتداعيين بقوله اشهد الله ان السيد اسمعيل
 مـ صاحب ابن السيد ابراهيم مـ صباح المدعي هـ ذال الطاحونة المذكورة بهـ ذا
 الحضر وبين حدودها كالمشروح اعلاه اثنان والدته المرحومة السيدة بنت المرحوم
 محمد صباح المتوفاه من مدة خمس عشرة سنة وانحصر ميراثها الشرعي في ولدها المدعي
 المذكور من غير شريك وكانت واضحة يدها بطريق الملك المدة التي تزيد على اربعين
 سنة من غير منازع يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ولم يبد المدعي عليه مطعنا في
 الشاهد من المذكورين فزكيا وعلا مـ او علما فعند ذلك صدق المدعي عليه على ذلك
 ودفع للمدعي المذكور المبلغ المذكور كوردا وانه قد اباحه لاس بشهادة من ذكر وغيرهم فالحكم
 (اجاب) لافائدة لانكار المدعي عليه ملك مورثة المدعي بعد اعترافه بالملك للمدعي
 والشرع منه وبقا بعض الثمن المدعي بمقتضاه بدمته ولا حاجة الى تكليف المدعي اثبات
 ملك مورثته والحال هذه اذ حصل هذه المرافعة الدعوى بالدين الذي هو باقي الثمن
 واقرار خصمه به فيعامل بموجبه وبه تطلب هذه البيعة والله تعالى اعلم (سئل) عن
 حادثة واردة من طرف قاضي المنصورة بافادته من محا فظة مصر مؤرخة في ٤ رمضان
 سنة ١٢٨٢ ثم جاء على خطاب من مديرية الدقهلية صورته اذ هي الشيخ عواضين الالفي
 البرا زبانه ورة ابن المرحوم حسن الالفي ابن المرحوم علي هبة الخضر اوى بطريق
 وكالته الشرعية عن الخواجا يثايل يوسف القبطي الكاتوليكي التاجر في الاقطان
 بالمنصورة ولد يوسف رمو يل من اهالي المنصورة ولد هـ اسنو يس القبطي الصعيدي

الحاضر معه بالجلس الشرعي والمصدق على تو كيله الو كالة المطابقة المفوضة العامة في
الدعوى والطالب والصلح والابراء والمساهمة والخصومة والاقرار في شأن ما سيذكر
فيه الثابت معرفتهم ما تو كيله له على الوجه المعلوم بشهادة كل من المكرم الشيخ على
الجيار السمار في الاقطان بالمنصورة ابن موافي الجيار والمكرم الشيخ عثمان الانفي ابن
المكرم الشيخ محمد الانفي ثبوتاً ثانياً على الحاضر معه بالجلس هو الخوجا الياس سمعة
السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ميخائيل سمعة النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني
ولد سليمان سمعة وهو الو كيل الشرعي عن الذمية هنا المرأة الشهيرة بجمودة المعروفة
بزوجة جرجس جبور بنت ابراهيم سوريه النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني
السا كنة بالمنصورة الثابت معرفتهم ما تو كيله له الو كالة المطلقة المفوضة في الدعوى
والطلب والابراء والمساهمة والخصومة فيما سيذكر فيه بشهادة كل من أخيه الياس
سوريه السمار في الاقطان بالمنصورة ولد ابراهيم سوريه المرقوم والخوجا جبران قالوش
التاجر في الاقطان بالمنصورة ولد قسطندي النصراني الشامي الكاتوليكي الروماني ثبوتاً
شرعياً بان موكل المدعي المذكور وهو الخوجا ميخائيل يوسف رمويل المرقوم يملك
قطعة أرض كشفاً سماوية خالية عن البناء كائنة بمدينة المنصورة بالجانب الشرقي منها
مما يلي بحريها بالقرب من شاطئ البحر محدودة بحدود أربعة أحمداً القبلي ينتهي لدار
الموكل المذكور وفيه باب الدار المرقومة خارجاً على القطعة الأرض المرقومة والحد
البحري ينتهي للشارع المسلك الفاصل بين القطعة الأرض المرقومة وبين بحر النيل
المبارك والحد الشرقي ينتهي بفضة لدار صغيرة كانت مملوكة لأميرة تسمى رقية
لا يعرف هو ولا موكله اسم أبيها ولا جدّها ولا شهرتها وتوفيت عن غير وارث ثم عاد
يقول انها توفيت عن ولد يسمى علياً رقية لا يعرف اسم أبيه ولا جدّه وتوفيت عن غير وارث
وآلت الدار المرقومة لبنت المال وتعدت موكله المدعي عليه على الدار المرقومة
وادخلتها بدارها المجاورة لها بنف يرحق وباقي الحمداً الشرقي المرقوم ينتهي لدار ملك
الحرمه هنا بنت المرحوم علي الغندور ابن المرحوم عبد الله كريم ابي زيد والحد الغربي
للشارع المسلك الخاص بمنزل الموكل المذكور والزاوية التي هناك المعروفة بزاوية
الهندووان سبب ملكية القطعة الأرض المذكورة كونه واصله عليه عشرين
سنة وهو يحفرها ويأخذ منها انقاضاً ويغرس بها النخيل ويضع بها ازراراً وليس احد
ينازعه تلك المدة وان موكله المذكور لم يكن له وجه للملكية القطعة الأرض المذكورة
الا وضع يده عليها المدة المرقومة ولم تصل له بسبب من الاسباب الشرعية وان موكله
المدعي عليه من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٢ هـ عدت وفتحت باباً في القطعة الأرض
المرقومة للدار التي كانت مملوكة للمرأة رقية وآلت من بعد موت ابنها بعد ما عن
غير وارث لبنت المال واخذتها بغير حق وادخلتها في دارها المجاورة لها بعد ان سدت

رمضان

سنة

بأهل الأصل الذي كان يفتح من زقاق يعرف بزقاق الفيوحي خارج عن الشارع المرقوم
وان فتح الباب المرقوم حين كان موكل المدعى المرقوم غائباً بالشام وان الموكل
المرقومة جعلت للدار المرقومة عمراً من القطعة الأرض المملوكة لموكل المدعى المذكور
لانه صار لا يتوصل الى الدار المرقومة من الباب الذي احدهته الموكل المرقومة الا بالمرور
من الأرض المملوكة لموكل المدعى المذكور وان المدعى المذكور يطالب المدعى عليه
المذكور بسد الباب الذي فتحته وموكلته في القطعة الأرض المذكورة و بعدم مرورها
منه الان فقهه بغير حق شرعي ويطالب سؤاله عن ذلك ثم استقر من المدعى المذكور عن
حقيقة الأرض المدعى بفتح موكلته المدعى عليه بما فيها وكيفيتها وتفصيل ما يدعى به من
موكلته المرقوم وما يطالب المدعى عليه به فذكر انه لا دعوى له ولا موكله سوى ما سبق
صدوره منه اطلاقاً ولا ما ابله ولا موكله على المدعى عليه وهو موكلته بسوى ما ذكره
اولاً على الوجه المسطور وكتب بخطه ما حاصله انه يطالبه بالقطعة الأرض الواضع اليد
عليها موكل المذكور وبأثبات ثلث الدار الصغيرة تعلق المرأة وقية التي فتح فيها الباب
وخلاف ذلك لا دعوى له ولا موكله فيه وبعد فالمرجو اطلاع فضيلته كم على صورة
الدعوى المسطرة عيینه والا فادهل يترب عما يسأل المدعى عليه أم لا حتى يجري
العمل بما رده به شرح سيادته ك (اجاب) الدعوى المذكورة على هذا الوجه المسطور
غير صحيحة ولا يترب عما يسأل الخصم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من
فاضى المنصورة مضمونها ادعى يونس النمر الحائلك من المنصورة ابن المرحوم الحاج
يونس النمر ابن المرحوم عوض النمر الى كل من المرأة جنيصة والمرأة أماني ابنتي
المرحوم محمد خليفة التاجر بمنية غمر ابن المرحوم ابراهيم خليفة من المنصورة المنفذه
معرفتهم بشهادة كل من شربيني خليفة العطار بن أحمد خليفة الجزار والده
المذكور ابن المرحوم ابراهيم خليفة بان المرحومة آمنة بنت المرحوم الحاج محمد النمر
الحائلك ابن المرحوم الحاج يونس النمر المرقوم ابن المرحوم عوض النمر توفيت في
شهر صفر سنة ثمانية واثم مبراتها الذم في كل من بنتي ابن المرحوم محمد
خليفة المذكورهما المدعى عليهما المذكورتان وعه لايها والمدعى المذكور من
غير شر يك وان المدعى والمرحوم الحاج محمد النمر والده المتوفاة المذكورة اخوان
لا بوتر جميع دار كائنة بالمنه ورقة بخط حارة النصارى بحارة معروفه بوسعة
الشابوري محدودة بمحدود أربعة الاثنى الحد القبلى الى الحارة المركب عليها باب من
لواحق الدار المرقومة فاصل بين الدار وبين خربة ملائ الشيوخ على أمان سلامة التاجر
بالمنصورة الشهير بذلك ابن المرحوم سلامة أحمد لا يعرف اسم جده والبحري بعضه
الى دار ملائ أحمد خليفة ابن المرحوم ابراهيم خليفة بن خليفة الجزار والى دار ملائ
المرأة صبيحة أم على بنت المرحوم خليل الدماصي بن عبد الله والشرقي الى دار

١٤٨٢

ملك على الطواشي القدوسي ابن المرحوم سيد أحمد الطواشي ابن المرحوم محمد الطواشي والعربي الى شارع وسعة الشايفوري التي بها الزقاق المذ كورآلت اليها الدار المذ كورنيجية من محكمة المنصورة مؤرخة في ٢٠ صفر سنة ١٢٣٨ وانها ماتت والدار المذ كورة في يدها وفي ملكها دون غيرها وتركتها ميراثا عن الوارثتها المذ كورين وان المدعي عليه مائة مريضتان للدهي فيما يخصه منها ووضعتا أيديهما عليهما وامنعتا له من وضع يده على ما يخصه فيهما بالارث الشرعي وهو الثالث بالوجه الشرعي ويطالبهما برفع أيديهما عن ذلك ويطالب سؤالهما مثل منهما عن ذلك بعد قبوت وضع أيديهما على ذلك بشهادة من ذكر فاجابتا بالاعتراف بوفاة المتوفاة المذ كورة وانحصار ميراثها فيهما وفي المدعي المذ كور وذكرا أن الدار الهدودة اعلاه كانت ملك المتوفاة المذ كورة بمفردها دون غيرها وانها من مدة سبع سنوات لا يعرفان هي أي سنة كانت معهما بمعية غير بدار والدهما وكان حاضر امعهن الحاج محمد البلقيني والحاج محمد ابورجب والشيخ علي الشامي والشيخ خليل السبيسي من منية فمركل منهم وكانت احدها من المدعوة امان قاصرة عن درجة البلوغ فقالت المرحومة آمنة المذ كورة للمرأة جنيته احدى المدعي عليه ما وجهت لث نصف الدار التي تملكها يدي فقالت لما قبلت وقالت لعمها المسمى ابراهيم خليف المقيم الآن بشغراس كندرية وهبت ابنت اختك امان القاصرة نصف الدار التي تملكها يدي فقال قبلت واشهدت الماضرين على ذلك فكتب الشيخ خليل السبيسي وثيقة في حجة مدموعة شملها بختمه وابرزتاها من أيديهما فوجدت مؤرخة في ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٥ ثم استفسر من المدعي عليه ما عن تاريخ الهبة التي ذكرتاها فذكرتا انها كانت في أوائل شهر ذي القعدة سنة ٧٥ وان الدار المرقومة لا تقبل القسمة والافراز ولا تصير دارين وانها كانت مسكونة من قبل المتوفاة المذ كورة الى المعلم يوسف منصور كاتب قلم قضايا بالدقهلية من قبل صدور الهبة المرقومة ولم يزل ساكنا فيها الى الآن وانها حضر تالي المنصورة بعد الهبة المرقومة في أواخر الشهر المرقوم وهي معهما ووضعتا احدهما المرأة جنيته يدها على الدار المرقومة بمفردها ولا اختها امان لكونها كانت قاصرة واجرتها المساكن المرقوم اعلاه فلم يصدقها المدعي المذ كور على ما اجابته على الوجه المسطور وعرف ان الدار المرقومة تقبل القسمة والافراز وتصير دارين وانها كانت في يدها لكتها المتوفاة المذ كورة بمفردها الى وفاتها وان المدعي عليه ما وضعتا أيديهما بعد وفاتها فقط وانها ماتت بالمنصورة في الدار المرقومة فالحكم (اجاب) لم يبين في دعوى المراتين المدعي عليه ما ان الدار الموهوبة لهما من قبل جدتهما هي الدار التي ادعى المدعي ثلثها أم غيرها ولم يعلم هل الدار كانت مسكونة وقت الهبة لمن ذكر اسمه بالعارية أو بالاجارة فلو كانت مسكونة لم تصح الهبة لعدم القبض حتى من البالغة على زعمها الا اذا انتهت مدة الاجارة فقبضت الدار باذن جديد

من الواهبة وهذا كله لم يتضح من هذه المرافعة والهبة بالنسبة للقاصرة أيضا على الوجه
الموضح بهذه المرافعة لم تتم أيضا إذا شرط قبول وقبض من له ولاية على الصغيرة كالأب
ووصيه والجدا ومن الصغيرة في حجره أو كونه الهبة من الص - غير في حجره للصغير ويكون
الموهوب في يد الواهب أو يدا مينة غير مشاع قابل للقسمة ولا تتم بغير ذلك وهذا ذكران
القبول من الأم والقبض من الاخت ولم يعلم من الصغيرة في حجره وهذا كله إذا كانت
الدار غير قابلة للقسمة أما إذا كانت قابلة لها فلا اعتبار بهذه الهبة وتكون الدار ميراثا
حيث لم تقسمها الواهبة حال حياتها ولم تسلم كل جزء لمن وهب له أو لمن يقوم مقامه والله
تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي المنصورة مضمونها دعي
الشيخ محمد القاضي ابن المرحوم محمد علي القاضي ابن المرحوم علي القاضي محمد ابن
المرحوم القاضي محمد أبي الحسن علي الحاضر معه بالجلس الشرعي هو محمد بن محمد القاضي
الشباب ابن المرحوم محمد حسن القاضي ابن المرحوم حسن ابن المرحوم أحمد من
أهل المنصورة كلاهما مآبان من جملة الموقوف من قبل جد المتداعيين المذكورين
الاعلى لوالديهما المذكورين هما المرحوم القاضي علي أبو الخير الذي لا يعرف اسم
والده ولا جد هـ وذو كـ رجل أما كن وحددها حدودا غير معتبرة وان الواقف المذكور
انشأ وقفه الذي وقفه للعقار الذي من جملته المسقطات المذكور على نفسه ثم من بعده
على ذريته ذكوراً وإناثاً ثم على أولاد ولادة للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
على أولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسأهم ونسأهم
بعد جيل أولاد الظهور دون أولاد الباطون وعند انقراض الذرية يصير للحرمين
الشرعيين وان الواقف المذكور شرط النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون
النظر على ذلك للقاضي نور الدين ولاخته مستتية المعروفة بوجه الواقف المشار إليه ثم
للأرشد فالأرشد عن يؤل إليهم الوقف المذكور وان الوقف المذكور في سنة ثمان
وثلاثين ومائتين وألف انحصر الاستحقاق فيه في كل من جد المدعي المذكور هو علي
القاضي بن القاضي محمد أبي الحسن بن القاضي شهاب الدين محمد ومحمد القاضي والد
المدعي عليه ومحمد القاضي وأخته فطومة ولدي المرحوم حمودة القاضي ابن المرحوم
سيد احمد وصادقوا مع بعضهم على أن لعلي القاضي جد المدعي المذكور النصف من ربع
الوقف المذكور ولهم ود القاضي والد المدعي عليه الثلث من ربع الوقف ولهم ود أخته
فطومة السدس من غير بيان ما لكل منهما وتحرر بينهم بهذا التصديق حجة شرعية
محفوظة تحت يد المدعي المذكور وان المتصادقين المذكورين وضعوا أيديهم على
الوقف المذكور وكل منهم بحسب استحقاقه على الوجه المسطور واستمروا على ذلك حتى
توفي جد المدعي المذكور هو المرحوم علي وأعقب أولاده الخ ختمهم محمد القاضي والد
المدعي المذكور ووجه دو حسونة ورضوان والحاجتة مؤمنة ونوى محمد القاضي والد

المدعى عليه المذ كور وأعقب ولديه هما المدعى عليه المذ كور وأخته المرأة عائشة وتوفى كل من محمد القاضي وأخته فطومة عن غير عقب وتوفى كل من أحمد ورضوان والحاجة مؤمنة إمام المدعى المذ كور عن غير عقب مستحق في الوقف المذ كور لان أحمد ورضوان المذ كورين لم يعقبا والحاجة مؤمنة المذ كورة اعتقت ولدا وبنتا فالولد يدعى الحاج محمد أسعدون والبنات تدعى الحاجة فطومة لا يستحقان في الوقف المذ كور لكونهم من أولاد الباطون وبه - ذلك تقرر في النظر في الوقف المذ كور كل من والد المدعى المذ كور هو محمد على المذ كور والمدعى عليه المذ كور من قبل المرحوم الشيخ محمد أبي النجا قاضي المنصورة اذ ذاك ما هو لوالد المدعى عشرة قرار يط ولادعى عليه اربعة عشر قراطا في النظر المذ كور بموجب تقرير شرعى مؤرخ في سابع شعبان سنة احدى وسبعين ومائتين وألف بيد المدعى عليه واستمر على ذلك حتى توفى والد المدعى المذ كور من نحو خمس سنوات والتقرير الشاهد له باشتراكه في النظر المرحوم بيد المدعى عليه المذ كور وأعقب والد المدعى المذ كور كالا من المدعى وأخته امرأة تدعى ستيمة وبه - د وفاة والد المدعى المذ كور انفراد المدعى عليه بالنظر على الوقف المذ كور وسافر المدعى به د وفاة والده الى الاقطار الحجازية وبعد ان عاد طالب محاسبة المدعى عليه على استحقاقه في ريع الوقف مع محاسبته على ما يخص باقي المستحقين في الوقف فامتنع من ذلك وان المدعى عليه المذ كور وادفع يده على مسقفات الوقف ومعارض للمدعى وباقي المستحقين فيما يخصهم من ريع الوقف وان حسونة بن على القاضي المذ كور موجودا لانه معتوه لا يحسن التصرف وان المدعى المذ كور ارشد من باقي المستحقين للوقف المذ كور بما فيهم المدعى عليه المذ كور وأصلح منهم لان المدعى عليه المذ كور باع قطعة ارض من ارض الوكالة التي هي من مسقفات الوقف المعروفة بسكن المدعى عليه الى ابراهيم الشيخ بغير وجه شرعى وان المدعى عليه يؤجر مسقفات الوقف بدون أجره مما هو الاظهار تعطيل الوقف وليس كذلك لان الوقف له ريع جسيم اذا أجرة مثله وان المدعى المذ كور يريد محاسبة المدعى عليه على ما استغله من ريع الوقف من حين وفاة والد المدعى الى الآن واثبات ارشديته بالنظر على الوقف وتحقق خيانة المدعى عليه ببيع ما باعه من ارض الوقف بغير وجه شرعى ورد ما غصبه من الوقف وهو القطعة الارض المذ كورة ويسئل جوابه عن ذلك ويسئل من محمد محمود المدعى عليه عن ذلك بعد ان استفسر من المدعى عن اسم والد الواقف وجده وذكرا ان الواقف المذ كور اسمه القاضي على ابو الخير بن الاسود وانه مشهور بهذا الاسم ومنفرد به فاجاب المدعى عليه بان اصل ارض المسقفات المذ كورة جار ية في وقف المرحوم القاضي على أبي الخير بن القاضي أبي الحسن على بن القاضي تقي شهاب الدين المشهور بابن الاسود المنصورى وانه انشا وقفة لذلك مع باقي ما وقفه على نفسه مدة حياته ثم من

بعده على ولده القاضي علي وبنت الواقف المذ كور هي ستينة وزوجته ستينة بنت
 القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم فعلى ذريته وتسله وعقبه من اولاد
 الظهور دون اولاد البطون ذ كورا وانا ثمالا ذ كرمثل حظ الانثيين ثم من بعد انقراضهم
 جميعا يكون ذلك وقفاء على اولاد أخيه القاضي محمد بن القاضي ابي الحسن على ذ كورا
 وانا ثمالا ثم من بعدهم فعلى اولادهم وذريتهم وتسلهم وعقبهم من اولاد الظهور دون اولاد
 البطون للذ كرمثل حظ الانثيين وان ذرية الواقف المذ كورا انقرضت ولم يبق منها احد
 وآل الوقف لا اولاد اخيه وان المتداعيين المذ كورين ووالديهم من ذرية اخی الواقف
 المذ كوره والقاضي محمد المذ كور وان الوقف المذ كور كان في يد كل من والدا المدعى ووالد
 المدعى عليه واعمام المدعى المذ كورهم حسونة واحمد ورضوان ومؤمنة وتوفي كل من
 رضوان واحمد عن غير عقب وتوفيت مؤمنة عن ولديها هما الحاج محمد وسعدون
 والحاجة فطومة وصار المستحق للوقف المذ كور كل من والدا المدعى واخيه حسونة
 وولدي اخته مؤمنة هما الحاج محمد وسعدون وفطومة المذ كوران ووالدا المدعى
 عليه المذ كور وكانوا يقتسمون ريع الوقف المذ كور بينهم على ما يبين فيهما هو لوالد
 المدعى المذ كورار بعة قرار بطول اخيه حسونة اربعة قرار بطول ولدي مؤمنة قيراطان
 والباقي وهو اربعة عشر قيرطا لوالد المدعى عليه وتوفي والد المدعى عليه عن ولديه هما
 المدعى عليه واخيه المرأة عائشة وصارا يستحقان ما كان يستحقه والديهما وهو الاربعة
 عشر قيراطا من ريع الوقف المذ كور وانه في شهر صفر سنة ١٢٨١ دفع للمدعى مجرى
 مقابلة استحقاقه في الوقف لغاية سنة ١٢٨٢ وان المدعى المذ كور لم يكن فيه رشدا
 ولا ارشدية وانه هو الارشد من المستحقين في الوقف المذ كور وان القطعة الارض التي
 ذ كر المدعى في دعواه ان المدعى عليه باعها للشيخ ابراهيم الشيخة اصلها من ارض
 الوكالة المذكورة وكانت متعطلة على جهة الوقف ومسلوقة المنفعة واختلطت بها
 جاورها من الاماكن المنفعة فعرض عن ذلك الى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
 قاضي المنصورة حين ذاك فتوجه اليها واعاينها واذنه بتحكيمها في ذكرها للشيخ
 ابراهيم الشيخة ثم في يوم السبت غرة ذي القعدة سنة ١٢٨٢ حضر محمد القاضي
 المدعى مع محمد محمود القاضي المدعى عليه من المنصورة وعرف المدعى محمد محمود
 القاضي المذ كور بان الوقف المتداعى بشأنه فهو وقوف من قبل المرحوم نور الدين
 ابي الحسن على بن نور الدين ابي الحسن على بن شهاب الدين الشهبازي نسبة به بابن الاسود
 المنصوري الشافعي وار الواقف المذ كورا نشا وتفعه لما وقفه من العقار الذي من جلته
 المسقفات المذ كورة اعلاه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده على خاصة وعلى
 اولاده واولاد اولاده وذريتهم وتسلهم وعقبهم وتسلهم وعقبهم على ما سيحدثه الله له من الاولاد
 للذ كور للواقف من زوجته المرأة ستينة بنت القاضي امام الدين بالسوية بينهم ثم على

اولادهم واولاد اولادهم م و ذ ر يتهم ونسلهم وعقبهم الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
السفلى على ان من مات منهم وله ولدا وولد اولاد انتفى نصيبه لولده فان لم يكن له ولدا انتقل
نصيبه لمن هو في درجته اولاد اظه ووردوا ولاد البطون فاذا انقرض الذ كور ولم يبق
منهم احد يكون ذلك وقفا على بنات الواقف من ستيتة الزوجة المذ كورة وبنات
الموقوف عليهم م و اولادهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقرضوا عن آخرهم ولم يبق منهم احد
يكون ذلك وقفا م الى اولاد اخی الواقف هو المرحوم القاضي محمد بن القاضي على بن
الاسود المنصوري وع الى اولادهم م و اولاد اولادهم م و ذ ر يتهم ونسلهم وعقبهم ثم بعد
انقراضهم يكون ذلك وقفا على الحرمین النثر يغبين وشرط النظر هل وقفه لنفسه
مدة حياته ثم من بعده للقاضي نور الدين بن امام الدين ولاخته المرافقة ستيتة زوجة
الواقف المذ كور ثم للارشد فالارشد عن يؤول اليهم الوقف المذ كور من ذريتهم وبعد
انقراضهم يكون النظر للارشد فالارشد من اولاد اخی الواقف و ذ ر يتهم ونسلهم
وعقبهم وشرط ايضا ان كل ماهر بالوقف المذ كور يكون ملحقا به وان لا يفرج وقفه اكثر
من ثلاث سنوات وان ذرية الواقف المذ كور انقرضت ولم يبق منها احد و آل الوقف
المذ كور الى ذرية اخيه القاضي محمد بن القاضي على المشهور باسمه بابي الخیر القاضي
على بن الاسود و ذ كرا المدعى انه المآل الوقف لذرية اخی الواقف المذ كور هو المرحوم
القاضي محمد بن على بن الاسود المنصوري وانحصر الاستحقاق في كل من جسد المدعى
المذ كور هو على القاضي ابن المرحوم القاضي محمد بابي الحسن بن القاضي شهاب
الدين محمد ابن المرحوم القاضي احمد ابن المرحوم القاضي محمد ابن المرحوم القاضي ابي
الخیر على بن الاسود المذ كور ومحمد القاضي والد المدعى عليه ابن المرحوم حسن
القاضي بن سيد احمد القاضي ابن الحاج عابدين ومحمد القاضي وشقيقته المرحومة فطومة
ولدى المرحوم جوده القاضي ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم الحاج عابدين المذ كور
ابن المرحوم القاضي على ابن المرحوم القاضي احمد ابن المرحوم القاضي محمد ابن
المرحوم ابي الخیر القاضي على بن الاسود المذ كور وتصادقوا مع بعضهم في ٢٨ صفر
سنة ١٢٣٨ على ان لعل القاضي جسد المدعى النصف من ريع الوقف المذ كور ولوالد
المدعى عليه الثلث من ريع الوقف وللممددواخته فطومة السدس من ريع الوقف
وصدر بهذا التصديق حجة شرعية محفوظة تحت يد المدعى ويطالب المدعى المذ كور
المدعى عليه بما طالبه به اولافى المرافعة الاولى الصادر في ٢١ ربيع الاول سنة ثمانية
بالوجه الشرعي و ذ كرا المدعى عليه ان جوابه عن دعوى المدعى هو ما اجاب به اولاد
العقار المتنازع فيه فهو وقف من قبل القاضي على ابي الخیر الذي ذكره اولاد انشاؤه
فهو على حسب ما بينه المدعى عليه بجوابه الاول و ذ كرا المدعى ان انشاء الوقف الذي
بينه بدعواه ثانيا فهو مندرج في مكتوب وقف صادر من محكمة المنصورة محفوظة بده

مؤرخ في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٤ و ذكر المدعى عليه ان بيده صورة مكتوب
 وقف مستخرج من محكمة المنصورة مؤرخ ا - له في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٨٠
 وة - له في ١٧ ذى القعدة سنة ١١٨٦ مشمولة الصورة بياضاً فخراً فضلاً المرحوم
 حسين أفندي قاضى المنصورة حين ذلك فى المحاكم فى هذه المرافعة (اجاب) الحمد لله
 بمطابقة صورة الدهوى على الوجه المستطوره هذه المضبطة تبين منها تناقض المدعى
 فى دعواه وعدم صحتها وقد اقر فى دعواه الاولى بان الاستحقاق فى ربيع الوقف بعد
 ذرية الواقف للحرمين الشرعيين وادعى انه من الذرية ثم افاد يدعواه الاخيرة أن
 الربيع بعد ذرية الواقف لذرية انهى الواقف وصرح بان ذرية الواقف انقرضت
 وانه من ذرية اخيه فقد اقر على نفسه والحال هذه بعدم الاستحقاق وان الاستحقاق
 الآن للمرحومين حيث افاد آخر ان ذرية الواقف انقرضت وانه من ذرية اخيه
 وافاد اولاً ان الاستحقاق بعد ذرية الواقف للمرحومين فيعامل باقرا وده فى حق نفسه
 ولا يكون له استحقاق مادام حياً لان الاقرار حجة فاصرة على المقر وحيث تضمن جواب
 المدعى عليه استحقاق المدعى لجزء من ربيع الوقف فلا يكون له أخذ هذا الاستحقاق
 لاقراره على نفسه بانه مستحق للمدعى وحيث ان المدعى تضمنت دعواه الاولى والاخيرة
 ايلولة الربيع للمرحومين فلمن يكون له ولاية قبض الربيع المستحق للمرحومين المطالبة بهذا
 الجزء الذى اقرب به المدعى عليه للمدعى لجهة المحرمين الشرعيين قضاء معاملة كل منهما
 بما اقرب به والله تعالى اعلم (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضى المنصورة بافادة مؤرخة
 فى ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٣ وافادة من المرافعة فى ٢٦ منه مرغوب بها اعطاء الجواب
 مضمونها فى يوم الاثنين عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٣ بدويان مديرية الدقهلية بمحل
 قلم القضايا بحضور كل من سعادة مدير الدقهلية وحضرة ناظر قلم القضايا وحضرة وكيل
 مفتى أفندي المديرية واطلاعه اذعى المكرم محمد سليم من أهالى تغردمياط ابن
 المرحوم سليم جابى ابن المرحوم محمد سليم جابى على الحاضرين معه بالجلس هما المكرم
 محمد أفندي الطويل مامور بوغاردمياط ابن المرحوم أحمد الطويل ابن المرحوم محمد
 الطويل الخربطلى والمكرم محمد فتح الله الذكر يشأتى بتغردمياط ابن المرحوم حسن
 فتح الله من أهالى الثغرة المرقوم ابن المرحوم الشيخ عبدالحى فتح الله الثابت معرفتهم
 عينا بتهادة كل من المكرم حسين بدر ابن المرحوم محمد بدر والمكرم عبد الله هريل
 السفان ابن المرحوم حسن هريل من أهالى ناحية عزبة البرج دقهلية بتوثا شرعيابا
 له من الاستحقة اق والنظر على وقف جده الاعدلى لوالده المرحوم محمد جوريجى ابن
 خليل جوريجى زاده بن عبد الله بان من الجارى فى وقف جده المرقوم جميع خمسة بيوت
 سكن ملاصق بعضها البعض كائنة بتغردمياط بحارة تعرف بالتبليطة ويبنها مكان
 سادس مبرع عنه بالوكالة ومصبغة حى يرو ثلاث حوانيت كائنة بالثغرة المرقوم بسوق

المأخوذة بجميع ذلك وقف اهلى عن جده المذ كوروذ كرحود جميع ذلك وان جده
المذ كوروذ وقف الاما كن المعينة حدودها اعلاه هو عيسى كها بمقرده دون غيره على نفسه
ايام حياته ثم من بعده على ذريته ثم على ذريتهم ثم على نسلهم وعقبهم طبقاً بعد طبقاً
وقد لا بعد نسل وجيـ لا بعد جيل ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفاً على عتقائه ثم
على نسلهم وعقبهم على النص والترتيب المذ كوروذ ثم من بعد انقراضهم يكون ذلك وقفاً
على مساجد كائنة بدمياط وهى مسجد سيدي محمد البدرى والمسجد المعروف بجامع
البحر وانه شرط النظر على وقفه المذ كوروذ لنفسه ايام حياته ثم من بعده للارشد فالارشد
من ذريته بمقتضى حجة الوقفية المسطرة من محكمة دمياط الحاضرة بالمجلس الموضح بها
المجلات المرقومة وغيرها المؤرخة في خامس صفر سنة ألف وثلاث وسبعين وان الوقف
المرقوم انحصر الاستحقاق فيه الا ان في كل من المدعى وشقيقته المرأة حفيظة المدعوة
الا ان فاطمة والحاج على الجندى الحياط وشقيقته رمضان الجندى الحياط ليكون
المدعى وشقيقته المرقومة هما ولدا المرحوم سليم جاي ابن المرحوم محمد سليم جاي ابن
الحاج سليم جاي بن مصطفى جوريجي بن محمد جوريجي خليل زاده الواقف المرقوم
ابن خليل جوريجي زاده بن عيسى بالله وان هذا النسب ثبت له بمجلس المنصورة
يوم جب حجة مسطرة من محكمة المنصورة مؤرخة في سادس عشر رجب سنة ثمانين
وما تين وألف وان عليا الجندى واخاه رمضان الجندى المذ كوروذ بن هـ ماولدا
المرحوم أحمد الجندى بن على الجندى المرزوق والده مالمذ كوروذ لا يـ المذ كوروذ من
زوجته المرحومة عائشة شقيقة والد المدعى بنت المرحوم محمد سليم جاي المذ كوروذ ابن
الحاج سليم جاي المذ كوروذ ابن مصطفى جوريجي المذ كوروذ ابن محمد جوريجي خليل زاده
الواقف المذ كوروذ شرط النظر المرقوم انحصر في المدعى المذ كوروذ لعدم وجود من هو
ارشد منه من المستحقين المذ كوروذ في الوقف المذ كوروذ وكان شرط النظر منحصراً في
والده المذ كوروذ وتوفي سنة ١٢٣٥ والوقف المرقوم اعلاه في يده واعقب اولادا
اربعة هم المدعى و ابراهيم وراية وحفيظة المدعوة الا ان فاطمة وكانوا قاهرين عن
درجة البلوغ حال موت ابيهم المرقوم وتنصب محمد رضوان جاي ابن الحاج رضوان بن
على رضوان وصيا شرعياً عليهم من قبل القاضى بدمياط حين ذاك بموجب حجة وصاية
شرعية محفوظة بيد المدعى مؤرخة في خامس محرم سنة ١٢٣٥ ووضع يده الوصى
المذ كوروذ على الوقف المذ كوروذ ثم من بعدهم مدة وكل عنه اخاه السيد حجة في حفظ
ما يتعلق بالمدعى واخوته من اولاد واقاف حتى يبلغوا رشدهم ووضع يده الوكيل
المذ كوروذ على الوقف المذ كوروذ واستمر واضعاً يده عليه لغاية سنة ١٢٥٧ وفي السنة
المرقومة تمكن المدعى من النظر على الوقف المرقوم لارشدته وانحصار شرط النظر
المرقوم فيه وانه وكل عنه الشيخ سليمان الغلال من أهالى نغردمياط على الوقف

المذكور لدى استخدام المدعى بمصالح الحكومة وعدم استمراره في وطنه بدمياط واستمر
 الوكيل المذكور وواضع عايدته على الوقف المذكور لغاية سنة ١٢٦٠ وفي السنة
 المرقومة منع المدعى المرقوم وكيله المرقوم وعزله من التوكيل ووكيل بدلا عنه الشيخ
 عبدالله المرمن أهالي ثغر دمياط وسافر المدعى المذكور من دمياط واستمر غائبا عنها
 لغاية سنة ١٢٧٧ وحضر في أواخر السنة المرقومة الى دمياط فوجد المدعى عليه ما
 المرقومين احداثا وضع أيديهم ما على الاما كن الموقوفة المعينة اعلاه بغير وجه حق
 بتعديهم ما على وكيله هو الشيخ عبدالله المرمن المذكور ثم ذكر المدعى ان المدعى عليه ما
 هدم البيتين المذكورة حدودهم ما أولا حسب ما ذكره في الدعوى واستهلكا
 انقاضهما وان قيمة ما استهلكا من الانقاض مائة ألف قرش صاغا وانهما اتصرا في
 قطعة ارض من حوش احد البيتين المرقومين باعطائها الى احمد عبد المنعم المذكور
 في حدود البيتين واستولى عليها احمد عبد المنعم المرقوم وادخلها ايديته المملوك له
 وخطها به وان المدعى يريد رفع أيدي المدعى عليه ما المذكورين عن الاما كن
 المرقومة وتسليمها له ويطالبهم بذلك وبتمضيهم ما قيمة الانقاض المرقومة اعلاه التي
 استهلكا بها الوجه الشرعي مع رد القطعة الارض المرقومة التي أخرجها من الوقف بغير
 وجه شرعي لجهة أصلها ومحاسبتهما على غلة الوقف المرقوم من سنة ١٢٦٠ الى الآن
 ويسال سؤالهما عن ذلك سئل من المدعى عليه ما صححت به الدعوى بالنسبة لهما
 بعد تحقق وضع أيديهم ما على الاما كن المعينة حدودها بالدعوى بشهادة كل من المكرم
 حسين بدو أحد شاهدي ثبوت المعرفة المرقومين اعلاه والمكرم عبد السلام ابن
 المكرم عبد السلام حسين من أهالي ثغر دمياط الشهادة الشرعية بالطريق الشرعي
 فاجابا بالا عتراف بوضع أيديهم ما على الاما كن المعينة حدودها اعلاه بالسوية
 وانها موقوفة من قبل الواقف المذكور على الوجه الذي ذكره المدعى وشرط النظر كما
 ذكره أيضا وان المدعى المذكور وأخته حفيظة المدعوة الآن فاطمة من ذرية الواقف
 المذكور اعلاه وان المدعى المذكور تعرض في النظر على الوقف المرقوم اعلاه ولا يعلمان
 من أي تاريخ وان الوقف المرقوم منحه بالاستحقاق فيه في جلة اشخاص منهم المدعى
 وأخته وعلى الجندی ورمضان الذين ذكرهم المدعى ومحمد الطويل ومحمد فتح الله
 المدعى عليهم ما وآخرون وبيننا نسبة بعضهم الى الواقف دون البعض وان المدعى
 المذكور لما صار ناظرا على الوقف المذكور وكل عنه الشيخ عبد الله المرمن أهالي ثغر
 دمياط المرقوم وسافر المدعى من الثغر المرقوم وفي حال غيبته طابت المرأة صفة
 المحلية احدى المستحقين المذكورين في جوابهم ما استحقاقها في ريع الوقف المرقوم
 من وكيل الناظر المرقوم وتوافقت مع هادي قاضي دمياط بشأن ذلك والزمه القاضي
 بتسليمها استحقاقها في ريع المرقوم فاجبر الوكيل المرقوم القاضي المذكور بان

ما تحصل تحت يده من بيع الوقف المذكور صرف في مصالح الوقف المذكور وانفق
 باقيه في مصالح نفسه لفقده فاستحضر القاضي المذكور محمد أفندي الطويل أحد المدعي
 عليهما وقرره ناظر على الوقف المذكور لوجود ارشديته عن باقي المستحقين الموجودين
 حين ذلك بتفرد ما طو حمله تقرير من محكمة التفرع المرقوم شامل لذلك وغيره مؤرخ في
 حادي عشر جادى الالف سنة احدى وسبعين ومائتين والفسمبول بامضاء وختم
 نحر الفضلاء الشيخ محمد حسن القاضي بالتفرع المرقوم حين ذلك واستلم الاماكن
 المرقومة ووضع يده عليهما مع محمد فتح الله المدعي عليه الثانى من التاريخ المرقوم وفي سنة
 خمس وسبعين ومائتين و الف صدرت اوامر الحكومة بازالة الاماكن التى يكون بينها
 خلل وتخرب وجرى هدم علوا بيتين المذكورين أولا بالدهوى بمعرفة اعدوان الحكومة
 بغير فعل من المدعي عليهما وأن الانقراض التى انهدمت بفعل اعدوان الحكومة باع
 بعضها محمد أفندي الطويل بقيمة مثله وبلغ مقداره ثمانية نحو الف قرش ونحو مائة
 قرش صاغر صرف بعضه في اجرة القزامة التى هدمت لبناء باع الحكومة وصرف الباقي
 في عمارة باقى اما كن الوقف وان باقى الانقراض وضع بعضه في ترميم باقى اما كن الوقف
 وفي جدار مشترك بين الوقف وبين اجدع بد المنعم والباقي موجود تحت يده لآن ولا
 يعلمان قيمة الباقي ولا مقداره ولا قيمة ما وضع في الترميم ولا مقداره ثم ذكر محمد فتح الله
 احد المدعي عليهما ان ارشد المستحقين للوقف المذكور لآن هو محمد أفندي الطويل
 المدعي عليه الثانى فقرر في النظر على الوقف المذكور من قبل القاضي في سنة احدى
 وسبعين المرقومة لارشديته حين ذلك عن باقى المستحقين الذين كانوا حين ذلك معه
 بتفرد ميساط الغيبة من تحققت ارشديته من جميع المستحقين حين ذلك وهو الشيخ
 محمد فتح الله وكان غائباً بصهر الهروسة وكانت مصالح الوقف المرقومة متعطلة عملاً بما
 أفتى به السيد محمد عبد المولى مفتى الحنفية بالتفرع المرقوم من ان لقاضى بلد الوقف
 تقرير الارشاد من الموجودين به لاقام بمصالح الوقف وعدم تعطله ولا ينتظر حضور
 الغائب المندرج ذلك بتقرير نظره المؤرخ اعلاه المحفوظ بيده وان ارشد المستحقين
 للوقف المرقوم لآن هو المدعي المذكور لاه وان ما بقى من ثمن الانقراض المبيعة
 ضمه الى غلة الوقف المرقوم وقسمه بين مستحقى الوقف واستولى كل منهم نصيبه
 لغاية شهر ذى القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين و الف وان غلة الوقف من ابتداء شهر
 ذى الحجة سنة سبع وسبعين المرقومة باقية الى حين عمل محاسبة عن الذى صرف في
 مصالح الوقف وقسمه ما يبق على المستحقين المذكورين اعلاه فلم يصدق المدعي
 المذكور على دعوى المدعي عليهما لاسحقاق لهم فى الوقف المرقوم على الوجه المستطور
 ولا على انهما من ذرية الواقف المرقوم ولا على اتصال نسبهما على الوجه المستطور
 وذكر أنه من حين تمكنه من النظر على الوقف المرقوم لم يطالبه المدعي عليهما باستحقاق

لهم في الوقف ولا في غلته ولم يطالبوا بكياله الاول ولا الثاني بشئ من ذلك واذا كان لهما
استحقاق في الوقف المرقوم يثبتان به لوجه الشرعي وانه يطالبهما الا ان يرفع ايديهما
عن كامل الا ما كن المرقومة المعينة اعلاه وتسلمها له شرعا حيث هو الناظر الشرعي
عليهما بالشرط وهو من ذرية الواقف وقد اعترف بذلك في الحكم (اجاب) الحمد لله
يؤثر المدعي عليهم ما يسلم العقار المدعى به الذي هو تحت ايديهم ما الناظر المستحق نظره
بشرط الواقف لكونه ارشدهم حيث صدق احد المدعى عليهم المقرر ناظر اعلى الوقف
المذكور على ارشدية المدعي وصدق الاخر على ارشدية شريكه في الخصومة بالنسبة
لباقى المستحقين وقد صدق قاضاه على استحقاق المدعي في ربيع الوقف معاملة لهما
بتصديقهما بعد ثبوت وضع ايديهما على ذلك بطريقه الشرعي وهذا في غير ما هو تحت
يد احمد بن محمد المنعم فالمدعى به لا يسترداده لجهة الوقف تكون على ذى اليد ويؤثر احد
المدعى عليهم باداء ما استولاه واعترف به من ثمن الانقاض الى الناظر ليصرف مصلحته
الشرعي ما لم يثبت زيادة على ذلك بعد طلبه ومن ادعى استحقاقه في ربيع الوقف في وجه
الناظر المقر له بالاستحقاق والنظر واثبت دعواه وكان ما يدعيه في الاستحقاق لا يخالف
شرط الواقف يحكم له به وهذا في غير من اقر له الناظر المذكور بالاستحقاق والمشاركة
لنفسه فلا يلزم باثبات بالنسبة للمدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة قضية
واردت من قاضي المنصورة مضمونها المدعى اسمعيل الجييار المتسبب في القطن من أهالي
منية حضر ابن الحاج احمد الجييار المتوفى الا تقي ذكره على اخيه محمد احمد الجييار من
أهالي الناحية بان في سنة ٧٩ توفي احمد الجييار من أهالي الناحية ابن داود الجييار بن
احمد وانحصر ميراثه في كل من زوجته المرأة سيدة بنت عطاء الله وولديه من المدعى
والمدعى عليه من غير شريك ومخالف عن المتوفى المذكور عما يورث شرعا وذكرا بن
نحاس وغيره ولم يبين ذلك بيا نامة تبين ان المدعى عليه واضح يده على هذه الاعيان
وقبض بعض المبالغ المذكورة يطالب به بما يخصه وقدره عشرة قرار يطونصف وذكر
المدعى عليه انه يملك اعيانا من نحاس وخلافة وواضع يده عليها لنفسه وان المتوفى
المذكور في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٧٤ في صحته وسلامته اشهد على نفسه انه لا يملك
شيئا سوى ستة اصحن نحاس والدار القديمة الكائنة بالناحية وما عد ذلك فهو ملك
لولده المدعى عليه وان لاحق له فبعثت يده من الاخشاب والاجار والمواشي
وغير ذلك ولا في الدار الجديدة الكائنة بالناحية المتوصل لها من الهجاز المشترك
بينها وبين الدار القديمة المذكورة اشهادا مقبولا بالطريق الشرعي وتحرر به جهة من
هذه المحكمة في التاريخ المذكور وتوفي بعد ذلك وترك الدار القديمة المذكورة والسته
اصحن وحيلة نحاس صغيرة وودفية وزعب وطاقط وحال حياته باع الستة اصحن لزوجه
المذكورة بمبلغ ٥٠٠ قرش وقبضه والمدعى اخذ الحلة والدفية والمدعى عليه اخذ

الزعبوط وطاعة مسلوقة فامر المدعي بتعويض دعواه فذكر ان والدهما المذكور توفي في سنة ١٢٧٩ عن زوجته وولديه المذكورين من غير شريك وانه حال صحته بعد ان اقر بانه لا يملك شيئا سوى الستة اصحن والدار القديمة وان ما عدا ذلك فهو ملك المدعي عليه حسب ما ذكر ملك جلة اشياء ذكرها وبين بعضها في مجالس متعددة وبقى بعضها محجولا وطلب اليه بنصيبه ميراثا عن ابيه وسئل المدعي عليه عما صحت فيه الدعوى فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرقوم وانحصر ارادته في كل من زوجته وولديه المذكورين وان والده لم يترك ميراثا عنه سوى ستة اصحن لا يعرف وزنها ولا قيمتها ودفعية صوف وزعبوط صوف وداراه معروفه بالقديمة الكائنة بناحية كذا بحارة كذا وانه بعد موته استولت زوجته على الستة اصحن في نظير دين لها عليه واخذ المدعي الدفعية والمدعي عليه الزعبوط ثم باع المدعي لاختيه المدعي عليه نصيبه من الدار القديمة بحجة محررة من المحكمة محفوظة تحت يده وان والده لم يترك شيئا بعد الاقرار الذي انطوت عليه الحجة المرقومة بالدعوى وانكر ما عدا ذلك جميعه فدفع المدعي اثبات ما انكره المدعي عليه شرعا فعترف انه لا يحضر بيته على ما عترف المدعي عليه انه ملكه وانه يرغب عرض صورة ما صدر منه ومن المدعي عليه على حضرة مفتي السادة الحنفية بمصر المحروسة وبحسب ما يفيده حضرة يكون ممثلا له في الحكم (اجاب) قد رفع اليها في هذه القضية سابقا سؤال واجيب عنه من هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٣٠ وقيد في كتاب الدعوى من هذه الفتاوى بهذا التار يخولفظ السؤال والجواب حرقيا في رجل له ولدان في معيشته وعياله معينان له في المكسب وصنعتهم واحدة اقرار الاب بانه لا يملك الاشياء معينة امن الخامس ودارا قديمة وان الدار الجديدة وجميع الاخشاب والاحجار والمواشي والامتنعة الموجودة تحت ايديهم هي ملك لابنه الكبير وحرر بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولدها يكتبون حال كون الولدين معينين لابيهم ما في المكسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار اشياء لنفسه من جنس ما اقر بها الابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خفية فيمنها ومضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما في الاشياء الجديدة فالولد المقر له يدعي انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت الاقرار داخله فيسه والولد الثاني يدعي حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه وينكر وجودها وقتها فيكون القول قول له في ذلك ومن تطلب منه البيهات اجاب القول قول ولد المقر الذي لم يقر له ابوه بعينه في انكاره وجودها ووقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار الذي هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما صرح به اماما ونافي نظائر هذه المسئلة والله اعلم فينبغي ايضاح الحادثة من قبل المتنازعين فان اوضحها وكانت كما ذكر في سؤال الفتوى المذكورة وان الاعيان المدعي بها في ايديهم بعد الاقرار وكان الولدان في معيشة ابيهم امام معينين له في صنعتهم ووقع الاختلاف في

حدث هذه الاشياء وعندها لم يكن الامر كذلك بل انكر المدعي عليه وجود الاشياء المدعى بها كليا وانها لم تكن في يده في ايدهم المدعي دعواه به وانه موروث عن ابيه واستولى عليه اخوه يؤمر باثباته فان أثبتته يحكم له بنصيبه منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف حضرة قاضي المنصورة عن قضية وارثة بافادة من مديرية المنصورة الى ضابطية مصر في ٢٤ جدي الاولى سنة ٢٨٣٠ بالاحالة على هذا الطرف وتكرر من الضابطية في ٤ ج سنة تاريجته بطلب الافادة وحاصل القضية ان امرأة ادعت على أخرى وصى شرعية على محجورتيها القاصرتين من قبل الحاكم الشرعي بان المدعية اشترت هي ومورث المدعي عليها ومحجورتيها المملكتين نسبة سووية بينهما جميع بنساء دار موضوع بالارض البراح السكائنة بظاهر المنصورة وعينت حدودها الاربعة وأشارت اليها في الدعوى من بائنه ما فلان وذكرت نسبة الى الجد وهو المالك لذلك البناء بكذا من الثمن نصفه من مال المدعية ونصفه من مال مورث المدعي عليها وان البائع استلم الثمن المرقوم من - ما وسلمه - ما ببناء الدار المرقومة فاستلماه منه ووضعاً ايديهما عليه معا وكان ذلك في ١٠ صفر سنة ١٢٧٣ وكان البناء المرقوم مشتملا على واجهة الباب التي هي بالشا رع وعلى قاعتين جميعه من اللبني الاخضر وفي اواخر الشهر المرقوم هدمت المدعية وشريكها بناء القاعتين وجداده لانهما من مالهما وبلغ مقدار ما صرف عليه منهما مائة الف قرش عملة دارجة ووضعاً ايديهما على ذلك الى سنة تسع وسبعين ومائتين والف ثم سافرت الى مصر وتركت شريكها واضعاً يده على الدار مفردة الى ان توفي في شهر محرم سنة تاريجته وانحصر ميراثه في زوجته المدعي عليها وبناتها محجورتيها من غير شريك فوضعت المدعي عليها ايدها به - دموتة - الى جميع البناء المذکور وعارضت المدعية ومنعتها عن وضع يدها على النصف الجاري في ملكها على الوجه المسطور بغير حق وتطالب برفع يدها عنه وتسليمه لها شرعا وطلبت سؤالها عن ذلك يسئل من المدعي عليها عن ذلك بعد تحقق وضع يدها على البناء بشهادة شاهدين بالطريق الشرعي فأجابت بالاعتراف بوضع يدها على ذلك مفردة بما يقتضي انه ملكها هي ومحجورتيها المرقومتين بالارث من مورثهما المذکور وان المورث المذکور اشتراه لنفسه خاصة في التاريج المرقوم من البائع المذکور بالثمن المعلن بالدعوى من ماله الخاص به وانه هدم القاعتين المذكورتين وجدد بناءهما من ماله لنفسه ومات وهو يملكه في يده وتركة ميراثه عنه للمدعي عليها وبناتها المذكورتين وأنكرت ما عدا ذلك فكلفت المدعية اثبات ما أنكرته المدعي عليها فاحضرت حسنا كنفانيا الخواص وشهد في وجه المدعي عليها بان المدعية هذه اشترت مع مورث المدعي عليها فلان بن فلان لا يعرف اسم جده جميع بناء هذه الدار المشار اليها في الشهادة الموضوع في الارض البراح وذكر حدودها ومن بجلتها ان الحد

الشرقي الى دار ملك ابراهيم غنا لا يعرف اسم ابيه ولا جده والغربي الى دار محمد
 الفخري لا يعرف اسم ابيه ولا جده بالسوية بينهما من محمد الفخري الى المذ كور الذي
 لا يعرف اسم ابيه ولا جده بثمن عينة كالدعوى دفعاه له من ماله ما في شهر صفر سنة
 ١٢٧٣ ولا يعرف كان في أي يوم منه تم هذا بناء القاعتين من الدار المذ كورة حيث
 كانت مشتملة على واجهة الباب والقاعتين واحدا تبديل ما هدماه من بناء القاعتين
 اللتين بها الآن المشار اليهما في الشهادة وصرفا في عمارتهما من أيديهما ولا يعرف
 مقدارهما واستمرسا كمن فيهما الى أن سافرت المدعية الى المهروسة من نحو ثلاث سنين
 ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضرت موسى خالفا وشهد شهادة غير معتبرة شرعا واحضرت
 احمد اباجمبل القطان من المنصورة وشهد شهادة موافقة لدعواه واحضرت ابراهيم
 الطاهري وشهد شهادة غير معتبرة ثم احضرت عبد القادر سليمان الحصري وشهد
 ايضا بدون اشارة للبناء بعد حضور البائع وتصديقه على دعوى المدعية فستل من
 مفتي المديرية الشيخ عبد القادر السكلاس عن هذه الدعوى فاجاب بقوله حيث لم تات
 المدعي عليها بدفع شرعي ولا طعن شرعي في البينة المذ كورة تزكي هذه البينة ويحكم
 للدعية بما تدعيه ثم حضرت المدعي عليها وعرفت ان البناء المذ كور ملك لزوجها
 المتوفى بمقتضى حجة محررة من هذه المحكمة في سنة ١٢٧٧ فكشف عنها فدل الكشف
 على ان زوجها ادعى على البائع المذ كور بانه باع له بناء هذه الدار بهذا الثمن وقبضه
 منه وان البائع واضح يده الى الدار وما نفع للمدعي من وضع يده عليها او يطالبه برفع يده
 عنها وسال جوابه فاجاب بقبضه المبلغ المذ كور ووضع يده على الدار المذ كورة وانه لم
 يصدر منه بيع في الدار له فاحضر المدعي شهودا شهد بتبعية المدعي من المدعي عليه
 بالثمن المذ كور وزكيه او صدق المدعي عليه على الشهادة وبذلك صار المشتري يستحق
 بناء الدار المذ كورة الى آخر ما ذكر في ساق حيل النظر على حضرة المفتي المذ كور
 ايضا فاجاب بقوله الحمد لله صار الاطلاع على صورة هذه الحادثة والافادة عن ذلك
 انه كما سبق القول من ان تزكي البينة الشرعية والمراد من ذلك تزكية من يكتفي به شرعا
 الموافقة شهادته للدعوى وهو حسن كنانا الخواص واحمد ابوجبل القطان وحيث نذ
 يحكم للدعية المذ كورة بما كية النصف في البناء المذ كور المشار اليه في الدعوى والشهادة
 وهذا اذا لم تبد المدعي عليها دفعا ولا طعننا شرعيين وامامات عللت به من الحجة المنسوخة
 صورتها بهذه المرافعة فهو غير معتبر شرعا ولا يعول عليه سيما وهي غير مستوفية للامور
 الشرعية فهي فاسدة قطعاعا خاتار يخها عن قاريح الدعوى وتصدق المدعي تلقى الملك
 منه على دعوى المدعية ست ابوها المرأة المذ كورة وقد قالوا

وكل عقد بعد عقد جددا فباطل الثاني لانه سدا

وهذا على فرض ان الحجة المذ كورة صحيحة شرعا والله تعالى اعلم ثم ذكر الشاهدان

المذكور ان سرا وعلنا التزكية الشرعية وحكم ملكية المدعية لنصف البناء المذكور
وامرت المدعى عليها بتسليم ذلك لها فالحكم (اجاب) هذه القضية اضمنت امرين
احدهما دعوى الخارج وذى اليد الشراعية من واحد مع اتحاد التاريخ وذلك بالنسبة الى
البناء السابق المدعى شراؤه الذى بقى منه الواجبة وهدم منها لقاعتان حسبما يفهم
من الفاظ هذه المرافعة وقد ادعت المدعية شراؤه نصف البناء المذكور من البائع المعلوم
بذكر اسمه ونسبه الى الجدوان مورث المدعى عليها الشترى النصف الاخر منه فى تاريخ
واحد وانهم ما وضعوا ايديهم على ما اشترياه وية من ذلك التاريخ وتصر فافيه الى ان
سافرت والمدعى عليها ادعت شراؤه مورثها جميع البناء المذكور لنفسه من البائع المذكور
فى ذلك التاريخ والحكم فيه انه تقدم بينة ذى اليد على بينة الخارج فاذا اثبتت المدعية
وضع يدها السابق من تاريخ الشراء لنصفه وقد ادعت المدعى عليها مورثها جميع
البناء المذكور تكون المدعية ذات يد بالنسبة لهذا النصف المتنازع فيه والمدعى عليها
خارجة بالنسبة له اذا العبرة لليد السابقة دون الحادثة فعلى فرض ثبوت سبق وضع يد
المدعية مع شريكها مورث المدعى عليها مع دعواها نصف ذلك ودعوى المدعى عليها
القائمة مقام مورثها شراؤه مورثها كله من البائع المذكور يكون النصف منه سالما
للمدعى عليها بالامنازعة وتصر فيدها ويد مورثها الى هذا النصف وينصرف وضع
يد المدعية الى النصف الاخر المتنازع فيه وقد علمت ان بينة ذى اليد احق فى مثل ذلك
لكن شهادة احدهما شاهدين المزكيين فى هذه الحادثة وهى شهادة حسن كنانى
الخواص بالنسبة الى الشراء غير مقبولة شرعا لانهم يعين البائع بنسبه بل قال لا اعرف
اسم ابيه ولا جده فكانت شهادة بالشراء من مجهول وهو بمنزلة المالك المطلق والدعوى
عين فيها البائع باسمه ونسبه فلم يحصل التطابق بينهم افتردا كونها باكثر وهذا على فرض
تصريح الشاهد بملك المشهود له فى الحال وانه اشتراه من المجهول او ذكر ملك البائع
وقت العقد او ذكر القبض والتسليم مع انه لم يوجد ذلك ايضا فى الانقروية من الخامس
فى دعوى البيع والشراء وفى شرح الطحاوى من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاه من
صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد بسبب وذكر فى الجامع انه يشترط ايضا والبائع
ملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر احد الاشياء الثلاثة اثبات المالك لبائعه
وقت العقد او اثبات المالك لنفسه فى الحال او اثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن
فيهما اه ومن المعلوم ان الشهادة كالدعوى وشهادته بالبناء فى الامر الثانى الا فى
ذكره لاغية ايضا صرحوا به من ان الشهادة اذا بطلت فى البعض بطلت فى الكل
فبقى معنا شطرا واحدا وهو كالمشهد عليه آخر شهادة مطابقة للدعوى والامر
الثانى دعوى بناء القاعتين المذكورتين خلاف النواجبة التى بها الباب وهذه الدعوى
من باب دعوى المالك بسبب يتكرر وقد صرحوا فيه بان بينة الخارج احق وقد علمت

عامة قدم ان المدعية اذا ثبت وضع يدها السابق حسبما ذكر في دعواها تكون هي ذات اليد بالنسبة لنصف البناء المذكور المتنازع فيه والمدعى عليها خارجة بالنسبة له فتقدم يدنة المدعى عليها في ذلك ان كان لها يدنة والا هل بيينة المدعية اذا استوفت شرائط الصحة اذا القول بتقدم يدنة ذي اليد او الخارج انما هو عند التعارض باقامة كل منهما بيينة تطابق دعواه اما عند عجز احدهما عن اثبات دعواه فانه يقضى للاخر لكونه قد ورد دعواه بالبرهان واما اذا لم تثبت المدعية وضع يدها السابق فتكون هي الخارجة وتكون المدعى عليها صاحبة اليد وينعكس الحكم في الامرين المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) عن صورة مرافعة من قاضي بليدس حاصلها ادعى محمد افندي على مامور ضابطية بليدس سابقا على اسم عيل البطريق الحاضر معه بالمجلس بان المدعى يستحق بذمة المدعى عليه ثلاثة وعشرين بينة وتذهب قيمتها بالصاخياف وسبع مائة قرش واربعة وسبعون قرشا وثمانية عشر فضة ثمن بغل اجرة الاون كان اشتراه المدعى عليه من المدعى بالقدر المذكور من مدة اربعة اشهر واستمر بذمته الى يومنا هذا وانه اقرب ذلك لادى بيينة شرعية ويطلب اخذ المبلغ المدعى به من المدعى عليه لانفسه بالوجه الشرعي ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه فاجاب مصدقا على انه اشترى البغل المذكور من المدعى المذكور في التاريخ المرقوم بشماقية جنهيات بيقتوزها قيمتها مائة قرش وسبعة عشر قرشا وثمانية اناصاف فضة وان البغل المذكور اقام عنده ثلاثة ايام ثم هلك وانه نقد البائع المذكور من اصل الثمن خمسة جنهيات افرنكي قيمتها اربعمائة قرش وسبعة وثمانون قرشا ونصف قرش وذلك بعد الشراء المذكور بخمسة ايام ولم يبق بذمته سوى مائة وتسعة وعشرين قرشا وثمانية وعشرين فضة ووجد الباقي كليا فطلب انما من المدعى بيينة تثبت دعواه المذكورة فاحضر الحاج عبد الحميد حجابا العطار فشهد بانه في اول ربيع الاول سنة ٨٣ توجه الشاهد المذكور الى الافندي المذكور بقصد ان يطلب منه دراهم كافت بذمته له وطلبها منه فاجابه بان في هذا الوقت لم يكن عندي دراهم ثم ارسل الى اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس واحضره وطلب منه دراهم ليدفعها الى الشاهد المذكور فاجابه بانه يخرج يحضرها اليه وذهب فلحقه الشاهد المذكور ووساله عن الدراهم بقوله ان عندك للافندي المذكور خمسة وعشرين جنهيا بيقتو على سبيل الاستفهام حكم ما خبره الافندي فافتر له بان عنده له ثلاثة وعشرين جنهيا بيقتو فقط ثمن بغل واني احضر اليك في هذا اليوم بالذم كان ومضى اليوم ولم يحضر وبعد ذلك اخذ الشاهد المذكور دينه من الافندي ثم احضر الشيخ حسنين عاجز فشهد بان في يوم الثلاثاء الماضي كان الشاهد المذكور بمنزل حضرة محمد افندي المدعى بقصد ان يسلم عليه فحضر اسمعيل البطريق الحاضر بهذا المجلس وعليه اثر الغضب فصاله الافندي عن غضبه فاجابه بان حضرة علي افندي مامور

ضابطية بليبس حلاقه على دفع المبالغ المطلوب منه محضرة محمد افندي المذكور فعرفه
 محمد افندي بانك لما اخذت مني البغل بخمسة وعشرين جنيتها بينتو حكم ما كان
 مشتر به بذلك الشيخ احمد الطناني الصراف وبعدها قامته عندك اربعة ايام حضرت الى
 بالة طرة واخبرتني بانك اشتريت مني البغل بخمسة وعشرين جنيتها بينتو وهو زائد
 في الثمن فتركت له جنهين اثنين وصار ثلثة وعشرين جنيتها بينتو من غير قصير
 ولما حضر الحاج عبد الحميد بعد مدة وطالب مبالغته مني وطلبت منك الدراهم المذكورة
 هل دفعت لي شيئا فاجابه مقرا بان هذا صحيح ولكن البغل المذكور اقام عندي ثلاثة
 ايام ومات وانما توجه للمديرية اعرض في ذلك وغير ذلك لا يعلم شيئا فسالنا من المدعي
 عليه عن حال الشاهد من فابدى في الشاهد الاول مطعنا بقوله انه رفيق المدعي وصاحبه
 وانه لما صار التحقيق السياسي بعرفة وكيل قلم قضايانا حامية بليبس بين جلة امتهن
 وبين الافندي المدعي كان الحاج عبد الحميد الشاهد من جلة الذين يعلمون ما ابداه
 اهل الناحية في الافندي المذكور وحين طلب لاراء الشهادة عليه عرف بعدم علمه
 بشيء مما ابدوه وكذلك عرف بان الشاهد الثاني لم يسمع اقراره بشيء من هذا الحكم (اجاب)
 شهادة الحاج عبد الحميد حجاب وان كان المتبادر منها انما شهادة باقرار المدعي عليه
 بالدين فظننا انه يبره فيما بينه من بطلان التهمة لان قول الشخص له
 عندي كذا ثمن كذا محتمل ان معناه وضع عندي هذا الثمن بعد قبضه من رجل آخر
 امانة او هو عندي امانة لكوني كنت وكيل عنه في بيعه وقبضت ثمنه فهو عندي
 امانة ويحتمل ان معناه له عندي ثمن كذا الشيء اشتراه المقر من المقر له ومع الاحتمال
 في الشهادة لا يقضي بهما لم يصرح في اقراره بقوله ثمن بطل اشترى به منه لال هذا
 الاحتمال وكان نصافي المطالب وحيث احتملت هذه الشهادة يطلب من المدعي
 شاهدا آخر فان اقام شاهدا آخر وطابقت شهادة الشاهدين دعوى المدعي وزر كيا يحكم
 بشهادتهما ولا عبرة بالمطعن المذكور من المدعي عليه على الوجه المستطرد واذا اقام
 المدعي عليه بيضة تثبت ما ادعى دفعه الى البائع من الثمن يحط عنه بقدره ويطالب
 بالباقي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي
 طنته دام ثور خسة في ٢٠ ب سنة ١٢٨٣ مضمونها ادعت المرأة الحسابة نفقة
 بنت المرحوم ابراهيم البقري من اهالي طنته ادعى المحاضرتين معها بالجلس الشرعي
 هما المرأة خضرة بنت مصطفى رمضان من اهالي عزبة طوخ احدي زوجتي المرحوم
 الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري من طنته والمرأة صبيحة بنت المرحوم
 السيد بدوي عطاء من اهالي الهمة الكبرى زوجة المرحوم محمد البقري المذكور
 بان المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسنين البقري المذكور توفي الى
 رحمة الله تعالى واتحصن امره الشرعي في زوجته المذكورة بنحو الربع فرضا وفي
 المذمة المذكورة من غير شريك لكونها ابنة عمه ولم يكن له فرع وارث ولا عاصب ولا

صاحب فرض ولا ذورحم أقرب منها وذلك لان المتوفى هو الشيخ محمد البقرى بن
حسن بن البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى المجاهدى طنتدا كان وان
المدعية المذكورة هي الحاجة نفيسة بنت ابراهيم البقرى بن وهب - البقرى بن فياض
البقرى بن سلامة البقرى المجاهدى المذكور وان والدته حسن بن وهبة تسمى خضرة
ولا تعرف والدها وان المدعى عليها اوضحان أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي
من جملتها اجبة جوخ قيمتها مائة قرش وطاقا اليهما باسحقا قها في تركة المتوفى المذكور
وتسأل جوابهما عن ذلك سئل من المدعى عليهما عن ذلك فاجابتا بالاعتراف بوفاة
المتوفى المذكور وانحصار ارث المتوفى فيهما وفي المدعية حسب اقرار المتوفى وهو
في مرض موته وبوضع أيديهما على تركة المتوفى المذكور التي من جملتها اجبة المذكورة
ودار بمساحية طنتد اثم بعد ذلك ادعى المكرم مصطفى السجيني ابن المرحوم احمد
السجيني من طنتدا بطريق وكالة الشرعية عن والدته المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد
البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى الثابت توكيله عنها بالطريق الشرعى
بوجهه الشرعى فيما سيذكر أدناه بشهادة كل من مصطفى الشبيني ابن المرحوم سليمان
الشبيني ومحمد عطيفة ابن المرحوم حسن عطيفة كلاهما من طنتدا على المدعى عليهما
المذكورين أعلاه ان زوجهما المرحوم هو الشيخ محمد البقرى المذكور أعلاه توفي
الى رحمة الله تعالى وانحصر ميراثه الشرعى في زوجتيه المذكورتين وفي موكلة المدعى
اكونها هي فاطمة بنت محمد البقرى بن احمد البقرى بن سلامة البقرى والمتوفى محمد
البقرى بن حسن بن البقرى بن فياض البقرى بن سلامة البقرى وان وهبة المذكور
أعلاه الذى تدعى في شأنه المرأة نفيسة المذكورة بانه ابن فياض هو ابن سلامة أخو
فياض المذكور وأخو احمد وان فياض و احمد أخوان شقيقان ووالدتهما المرأة
خضرة فلم تصدقها المرأة نفيسة المذكورة على ذلك فاقتضى عرض هذه الحادثة على
حضرة العلامة الشيخ بكرى الحلبى مفتى مجلس طنتدا خال ليغيد الحكم الشرعى فيها
للإجراء على موجب وجهه هل يثبت ارث المدعية الحاجة نفيسة المذكورة أعلاه بتصديق
الزوجتين المذكورتين على ذلك من غير تصديق وكيل المدعية الثانية على ذلك واذالم
يثبت بذلك فهل يثبت بيينة تشهد على ان المتوفى أقر في مرض موته على انها هي الوارثة
من غير تصديق المدعية الثانية واذالم يثبت بذلك هل يثبت ارث المدعية الثانية
باحضار بيينة تشهد بثبوت ارثها للمتوفى المذكور حسب الدعوى من غير تصديق باقى
الورثة اولا يثبت وما حكم الله في ذلك افي - ادوا الجواب فأفاد عليها بقوله مشمول باسمه
وختمه الحمد لله وحده المنصوص ان تورث ذوى الارحام مقدم على المقر لها بالنسب
فاذا ثبت الوكيل المذكور حسب موكلة على الوجه المشروح يحكم بميراثها للمتوفى المذكور
وتمنع المقر لها بالنسب سواء ثبت ذلك باعتراف الزوجتين او بالبيينة لما علمت نعم اذا

أثبتت نفيسة المقر لها بالنسب بالبيعة العادلة أو بأقرار موكله الوكيل أنها بنت عم المتوفى
أو مساوية لها تشاركها في الميراث المذكور وإنما يتبرأ قرار الموكل المذكور بعد ثبوت
وراثتها للمتوفى المذكور فتزاحم أحدهما في الميراث فقط والله أعلم بعملهما أفاده حضرة
المفتي الموقر إليه صار أحضار المدعى عليهم مع مصطفى السجيني المدعى الوكيل عن
والدة المرأة فاطمة المذكورة وتلى عليهم ما أفاده المفتي الموضح أعلاه وطلب من
المدعى بيعة تثبت ما ادعى به فاحضر المحكم مصطفى الشنوافي ابن المرحوم الشيخ
اسماعيل الشنوافي من طنتدا واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد بعد
استشهاده بمواجهة المتداعيين بقوله أشهد أن فاطمة والدة مصطفى السجيني المدعى
بنت المرحوم محمد البقري ابن المرحوم أحمد البقري ابن المرحوم سلامة البقري
الفلاح وأن المتوفى هو المرحوم الشيخ محمد البقري ابن المرحوم حسين البقري ابن
المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة البقري المذكور أعلاه وأن والدة فياض
وأحمد تسمى خضرة وأحضر المحكم الحاج أحمد الشنوافي ابن المرحوم الشيخ اسماعيل
الشنوافي من أهالي طنتدا وشهد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين مثل شهادة الأول
عرفا بحرف واحضرت المرأة نفيسة الشيخ إبراهيم الجاهلي البقري ابن المرحوم الحاج
محمد البقري والمرأة فاطمة بنت المرحوم علي الضبي واختها عائشة بنت المرحوم علي
الضبي المذكور وطلبت المرأة نفيسة الاستماع إلى شهادتهم بوجه المدعى عليهم ما
فاستشهدوا بطلب المدعية فشهد كل واحد منهم على انفراده بوجه المدعى عليهم أن
المرحوم محمد البقري هو ابن المرحوم الحسين البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن
المرحوم سلامة البقري وأن المدعية هي المرأة نفيسة هذه بنت المرحوم إبراهيم
البقري ابن المرحوم وهبة البقري ابن المرحوم فياض البقري ابن المرحوم سلامة
البقري المذكور وأن والدة وهبة وحسين تسمى خضرة وأن الوارث للمرحوم البقري
المتوفى المذكور هي المرأة نفيسة المذكورة مع زوجته المذكورة تين وأنه لا وارث له
سواه في المحكم (أجاب) إذا صحت دعوى المدعية الأولى أعني المرأة نفيسة واحضرت
الحجة المدعى بها المقر بوجودها للإشارة إليها وعرفت الجسد الجامع وأم الأخوين
بذسبهما ثم شهدت بينهما طبق دعواها فإنه يقضى لها بالميراث بعد التعديل مع الزوجتين
لكونها بنت ابن عم الميت وهي مقدمة في الميراث بعد ثبوت نسبها بالبيعة لا بالأقرار من
قبل الميت أو الزوجتين على المدعية الثانية لأنها بنت ابن عم أبي الميت وهي أبعد
من الأولى حيث لم يحكم ولا بما يناقض النسب الذي ذكرته وليست المدعية الأولى
بنت عم الميت كما عر به في هذه المرافعة كما يظهر لمن تأمل فيها وإذا حصل ما ذكر
فلا عبرة بدعوى المدعية الثانية على هذا الوجه ولا ميراث لها على فرض صحة دعواها
واقامة بيعة عاملا على أنها ادعت على الزوجتين ولم تجيبا بشئ وكلفت اثبات دعواها

وفاية ما ذكر فيها ان المدعية اولاً لم تصدقها على دعواها مع كونها لم يدع عليها بشئ ولم تدع هي ما لا لاحقاً لتثبت الذنب في ضمنه وهو شرط ومن المعلوم انه لا تطلب البينة قبل تمام الدعوى وصحتها من المدعى وجواب المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف حضرة قاضي طنتداهضه ونها بحضرة كل من فلان وفلان ادعى حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد أمين باشا مدير الخراطوم سابقاً معاون دائرة والدته سعادة أفندينا المرحوم عباس باشا هي بنه هانم بنت عبد الله على المحاضر معه بالجلس الشرعي شيخ العرب هلى أبي بريدان هذا ابن المرحوم عبد الله أبي بريدان من عربان الاشراف المقيم باراضى بلتاج بان المدعى عليه هذا يبلغ قدره سبعة عشر ألف قرش وسبع مائة قرش وسبعة عشر قرشاً وخمسة أصداف فضة صاغاً لسعادة بنه المشار اليها أعلاه باقى ايجار اطيانها باراضى بلتاج البالغ قدرها مائتين وعشرين فداناً تجارية في استئجار المدعى عليه وذلك عن باقى ايجار سنة ١٢٨٢ وان سعادة المشار اليها وكلت المدعى هذا في استخلاص المبلغ المرقوم من المدعى عليه وتسليمه منه ويطالبه بذلك شرعاً حيث استوفى منفعة الاطيان في السنة المذكورة ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف باستئجاره مائتين وعشرين فداناً من الاطيان التجارية في استحقاق بنه المشار اليها موكاة المدعى المذكور باراضى بلتاج وانه مستأجر لثلاثين وعشرين فداناً سنة ١٢٨٢ وسنة ١٢٨٣ منها مائة وعشرون فداناً ايجاراً الفدان الواحد منها مائة قرش وعشرون قرشاً صاغاً في كل سنة ومائة فدان سحر الفدان الواحد منها في كل سنة ثلثمائة قرش صاغاً وان حضرة مالكة الاطيان المذكورة المشار اليها وكلت المدعى في طلب المبلغ المرقوم منه وان جلة ايجار سنة ١٢٨٢ عن الاطيان المذكورة مبلغ قدره ٧٨٢٤٠ قرشاً صاغاً وصل من ذلك له بعد الله عمارة المحاضر بالجلس الوكيل من طرف المالكة قبل المدعى في قبض ايجار الاطيان المذكورة مائتان وعشرون جنيتها افرسكيا عنها ٢١٤٥٠ قرشاً صاغاً وباقي المبلغ ايجار سنة ١٢٨٢ دفعه أيضاً الى عبد الله عمارة المذكور بحضور مصطفى ديوردهراف الناحية وانه لم يكن طرفه المشار اليها من ايجار سنة ١٢٨٢ شئ وانه دفع المائتين وعشرين جنيتها افرسكيا المذكورة أعلاه قبل حلول توفى سنة ١٢٨٢ بشهروا باقى المبلغ مدفوع لعبد الله عمارة في بحر سنة ١٢٨٢ فلم يصدق المدعى على ذلك وعرف المدعى ان المدعى عليه دفع من ايجار الاطيان المشروحة أعلاه عن سنة ١٢٨٢ مبلغاً قدره ٥٩٤٠٣ قرشاً صاغاً وان الباقي طرفه من ايجار سنة ١٢٨٢ المبلغ المدعى به وعرف عبد الله عمارة المذكور انه لم يأخذ من المدعى عليه المبلغ الذي قدره مائتان وعشرون جنيتها افرسكيا المذكورة ولم يكن وكيله في القبض ولا في الايجار فطلب من المدعى عليه بينة تثبت ما أجاب به

فوجد باحضارها في يوم الخميس القابل حيث ان يفنوه بينهما مسافة وعلى ذلك تفرقوا
واقع ذلك في يوم السبت غرة شعبان سنة ١٢٨٣ ثم في يوم الخميس ٦ شعبان سنة
١٢٨٣ حضر المدعي والمدعى عليه وعبدالله حمارة المذكور وعرف المدعى عليه
انه احضر البينة التي تشهد له بدفع المائتين وعشرين جنهما عبدالله حمارة المذكور
فطلب منه احضارها فاحضر على بن محمود ابن المرحوم محمود أبي حسن من عربان
الهنادي المقيم باراضي صندلا وامتدحه عما علمه في ذلك فطلب على ان يريدها هذا
فشهد ان عليا ابنا بريدان دفع لعبدالله حمارة هذا مائتين وعشرين جنهما افرتم كيا عدا
ونقد او سلم ذلك منه عبدالله حمارة هذا عن ايجار ارض والدته عباس باشا الكائنة
باراضي بلتاج عن ايجار سنة ١٢٨٢ المستاجر لها على ابوبريدان المذكور وروان
تسليم على أبي بريدان المبلغ المرقوم لعبدالله حمارة المذكور وهو بطلب عبدالله
حمارة من على أبي بريدان المذكور ايجار الاطيان زراعتة من سنة ١٢٨٢ لكونه
حائبا بالذات حصة لتخصيل اموال اراضي المشار اليها من طرفها واحضر ابا طالب يوسف
ابن المرحوم يوسف الطويل من عربان أي عونة المقيم باراضي صندلا وشهد مثل
شهادة الاول حقا بحرف وطعن عبدالله المذكور في شهادة الشاهدين المذكورين بانه
كان جالسا بقيدارية العطارين فرعليه الشاهدان المذكوران مع رجلين آخرين
لا يعرف اسمهم ما وصار ايجار ان عليه ويرجع ان المرة بعد المرة ففهم من تردد ورورهما
عليه ان قصدهما بالمرور عليه معرفته لاجل شهادتهما عليه فقام من محله وتوجه لجهة
مقام السيد فلحقاه مع ابن المدعي والرجلين اللذين معهما فامسك فيهما الشاهدان
المذكوران وقال لاه أنت عبدالله حمارة وكشفاه عن وجهه فامسك فيهما وقال لهما انا
معكم وتوجهوا الى الضابطية والضابطية احالتهم على المديرية والمديرية احالتهم للحكمة
فهو لم يحكم بهذه الشهادة بعد تزكيت المدعى عليه بالمبلغ المدعى به على عبدالله حمارة
ولا يبرأ المدعى عليه بذلك من باقي الايجار المدعى به عليه ويكون للمدعى عليه منه ويحجر
على دفعه له حيث لم يثبت توكيل عبدالله حمارة عن المالك في اخذ الايجار ولا يحد
كونه ناظرا في تخصيل الاموال وايجار الاطيان من المستاجرين توكيلا ولا يحد في
صحة الشهادة باخذ عبدالله حمارة المبلغ من المدعى عليه لعدم تهريج الشهود بذلك
اسم مالك الاطيان ولا يتوقف الحكم بهذه الشهادة على عبدالله حمارة اذا قلتم بدهنها
على دعوى أخرى من المدعى عليه على عبدالله حمارة بذلك ويكتفي بكونه ادعى عليه
ضمننا وما حكم الله أفيدوا الجواب (اجاب) وكالة المدعى لا تثبت بالنسبة الى الموكلة
الغائبة بمجرد اقرار المدعى عليه بكونه وكيلا عنها في قبض دينها لئلا يخصصها عنها
وليكون الاثبات في وجهه ساريا على الموكلة على ان المدعى عليه لم يقر له بالوكالة بقبض
الدين بل اقربانه وكيل عنها في الطلب وهو غير كاف في كونه وكيلا بالقبض وان كان

على فرض اقراره له بالو كالة بالقبض يؤمر بالدفع اليه معاملة له باقراره فيقتضى أولا
اثبات كون المدعى المذكور وكيل لادن موكلته بقبض الدين لانه تصيب خصما عنها في
اثبات براءة ذمة المدعى عليه بنحو دفعه ما عليه من الدين الى وكيل آخر ان اثبت ذلك
وان كان لا يتوقف مجرد دفع خصومة المدعى على اثبات تو كيله عنها بالبينة ثم
يطالب من المدعى عليه اقامة البينة على ما ادعاه من دفع جميع ما بذمته الى وكيل عن
المو كلة في قبض ديونهم من الاو ذ كرا الشهود كون فلان حاكما بالناحية التي بها الا طيان
المستأجرة لخصم سيل أجزتها من طرف المو كلة فيفيد كونه وكيل عنها في القبض اذا العبرة
للعنى والمدار في اثبات حق على الغائب أولا على تعينه يزهيد كرمالا يشار كه فيه غيره اذا
العبرة بالتعريف وذكر الاسم والنسب ليس قيداً ثم انه ينبغي التنبيه لكلام كل من المدعى
والمدعى عليه وتصحيح عباراتهم اذا المبلغ الذى ذكره المدعى عليه في جملة مبلغ الاجرة
لا يوافق ما ذكره في تفصيلها وجملة مبلغ الاجرة الذى ذكره المدعى لا يوافق جملة المبلغ
الذى ذكره المدعى عليه ولا يوافق مفصله ولم يتضح من القابض للمبلغ الذى اقر المدعى
بوصوله وعند التاهل وطلب الايضاح من المتداعيين يظهر ما هو الموافق للواقع في هذه
الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف قاضي محكمة السويس مؤرخة
في ٢٤ رجب سنة ١٢٨٣ مضمونها طالب الافادة عن حادثة ياتى ذكرها وهل الاقرار
الصادق من المدعى عليه بمالمالك المطابق للدعية صحيح يؤخذون به شرعا وينعون
من معارضة المدعية المذكورة ولا يلتفت الى ما تقدم ذكره ام كيف الحال
وه مضمون الحادثة المذكورة ادعت المرأة تركان بنت المرحوم على عدة على كل من
اولادها الثلاثة هم المكرم شمس الدين لاشين ومحمد لاشين ولاشين اولاد المرحوم
لاشين العشاءاوى ابن المرحوم لاشين المتوفى الا تى ذكره فيه القاشم كل منهم في شان
ساسيد كرفيه عن نفسه وبالمكرم لاشين العشاءاوى من التوكيل الشرعى عن اخته
المرأة فطومة بنت المرحوم لاشين المذكور في الدعوى لها وعليها وفي رد الجواب عنها
والخصومة بذلك تو كيلامطلقا له في ذلك الثابت معرفة المدعية والمدعى عليه بم
والمو كلة وتو كيل الو كيل المذكور عنها بشهادة كل من المكرم محمد سلامة الخفير ابن
المرحوم سلامة عرام الخفير والمكرم حسن البصلي ابن المكرم حسن البصلي ثبوتا
شرعيا بان المدعية المذكورة تستحق ملك ثلاثة ارباع على الشيوع في كامل
الملك ان الكثر بشارع الكسارة بغير السوي يس الهدود بمحمد ود اربعة ارباع الحد القبلى
ينتهى اشارع الكسارة والحد البحرى ينتهى اشارع حارة زهران والحد الغربى
ينتهى لمكان عبده جبر بن مصطفى بن عبده جبر والحد الشرقى ينتهى لمكان
الحاج رضوان المر يدى بن حبش بن محمد آلت اليها بالارث الشرعى من قبل
زوجه المرحوم لاشين العشاءاوى الموهود بن كرم اعلاه ابن المرحوم سالم العشاءاوى

ابن المرحوم لاشين العشماوى المتوفى قبل قار يخه الى رحمة الله تعالى من نحو ست
سنين من كل من زوجته المدعية المذ كورة واولاده منها الاربعه هم الثلاثة المدعى
عليهم والموكلة المذ كورون اعلاه من غير شريك ومخالف عن المتوفى المذ كور و ابورث
عنه بشر عام لكامل المذ كان الذى منه المحصة المدعى بها المذ كورة المعروف هو
الاآن بسكن الخواجا انطون المايطى الغسال كما يشهد للمتوفى المذ كور به لا يمكن
المذ كورة الحجة الشرعية المستطرة من هذه المحكمة المؤرخة فى تاسع عشرى جمادى الاولى
سنة تسع وستين ومائتين والف واثنتي عشرة من بعد وفاته لورثته المذ كور بن ووضعوا
ايديهم على ذلك بحكم القرينة بينهم المدة المذ كورة ومن نحو ستة شهور عند اجارة
المدعى عليهم المذ كان المذ كور للخواجا المرسوم بواسطة محافظة البند ر حضر المدعى
عليهم المذ كورون المجلس الشرعى واقروا طائعين بالملك المطابق فى المحصة المذ كورة
للمدعية المذ كورة من المذ كان المذ كور واشهدوا على انفسهم بذلك حيث انى وارتة
معههم وآلتى تلك المحصة بالارث واقامت لاشين العشماوى الوكيل أحد المدعى
عليهم المذ كور اعلاه وكيلا عنها فى اجارة المحصة المذ كورة وفى قبض اجرتها وقبل منها
ذلك انفسه بمحضرة اخويه المذ كور بن واسمهم الوكيل المذ كور ووضعا يده على المحصة
المذ كورة قائما بدفع ما يخصه من اجرة المحصة المذ كورة وانها أرادت الاآن
التصرف فى المحصة المذ كورة بالبيع لمن يرغب فيها فعارضها المدعى عليهم المذ كورون
فى ذلك ووضعوا ايديهم على المحصة المذ كورة لهم والوكيل لموكلته ومنعه وهما من
التصرف فيها بالبيع بدون وجه شرعى وتطالبهم بعدم المعارضة و برفع ايديهم عن
المحصة المذ كورة وتسليمها لها تحوزها لنفسها بالوجه الشرعى مثل من كل من المدعى
عليهم المذ كور بن عن ذلك بعد ثبوت وضع ايديهم على كامل المذ كان الذى منه المحصة
المذ كورة بثهائة كل من المذ كرم السيد ابي غطاس ابن المرحوم حسن ابي غطاس
والمذ كرم حسن البصلى المذ كور اعلاه ثبوتاً شرعياً فاجاب بالاقرار ان يكون المذ كان
المذ كور بخلفاء عن والدهم المذ كور المتوفى المذ كور ميراثاً عنه لهم وللوكة المذ كورة وبوضع
ايديهم عليه بحكم القرينة بينهم لانحصار ارث المتوفى المذ كور وفيهم دون المدعية
المذ كورة وانه لا وارث له سواهم و يكونهم أقروا بملك المحصة المدعى بها المذ كورة
لوالدهم المدعية المذ كورة من نحو المدة المذ كورة لمجهلهم بطلاقها وقت الاقرار
و يكونها أقامت لاشين المذ كور وكيلا فى قبض اجرتها لها ورجعوا الاآن عن هذا
الاقرار وانكروا وارث المدعية المذ كورة للمتوفى المذ كور وذكروا انه حال حياته فى
صحته وسلامته قبل وفاته بسنة ونصف وهو بمنزل سكنه بخجارة المنشية تشاجر معها
وطلقها طلاقاً واحدة كاملة لعدد الطلاق الثلاث فاستفسر من المدعية المذ كورة عما
ذكره فلم تقدم عليهم فى الحكم (اجاب) حيث حصرت المدعية سبب ملكها تلك

الحصة في الارث من قبل زوجها مورث المدعى عليهم واستدلت باقرارهم لها بالملك المطابق في تلك الحصة ويثبت ان المراد بالملك المطلق المقربه هو الملك بالميراث وصداقها المدعى عليهم على كون المكان المدعى منه تلك الحصة ملكا لهذا المورث مات وتركه ميراثا عنه لورثته وانكرها كونها من جملة الورثة بدعواهم عليهم اطلاق البائن من قبله حال صحته وكذبهم في دعوى الطلاق فانهم يكافون اقامة يئنة على الطلاق المذكور فان اثبتوه بالطريق الشرعي تبطل دعواها استحقاق تلك الحصة بالارث الذي حصرت فيه سبب الملك وهو سائر الملك المطلق في \equiv ونه يغني عن الملك من الاصل على سبيل الاحتمال حتى لو ادعى احد ديارث فشهدت بيئته بالملك المطلق تقبل الشهادة وكذا عكس بخلاف دعوى النتائج فانه اقوى منه مالا فادته الملك من الاصل على سبيل التعبير فلو شهد به مع كون الدعوى بالملك المطلق او الارث لا تقبل فان قيل ان دعواهم الطلاق المذموم \equiv وربع اقرارهم بالملك مالا تصح لتناقضهم فيها قلنا ذلك لا يضر لما صرحوا به ان دعوى الطلاق تقبل من الورثة مع التناقض لكونه مما يعفى فيه عنه لانه من مواضع الغفلة لا نفراد الزوج به حتى لو اقرت هو امع المرأة تركته مورثهم ثم ادعوا طلاقا فان قيل المورث تسمع دعواهم وتقبل بيئتهم ويستردون ما أخذت من التركة كونه مستفاد من عباراتهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من حضرة فاضل سيوط باقادة من مجلس سيوط الى مجلس الاحكام مؤرخة ١٣ شوال سنة ٢٨٣ وطالب الجواب من مجلس الاحكام من هذا الطرف ومن مفتي الاحكام ومفتي ديوان الاوقاف وامين الفتوى وحاصل القضية مجعلا ان وصي قاهر ادعى على بقية الورثة بان المورث فرغ عن ست قطع اطيان خراجية مستحقة له حال حياته لابنه القاهر محذور المدعى وانها بيد الوصي بعدم موت المورث مدة سنتين والمدعى عليهم يعارضون في ذلك ويطلب عدم المعارضة وذكر القطع المدعى بها وحدها الا انه ذكر في بعض الحدود انها تنتمي لاجار الفاصلة بين الحدود وبين قبالة كذا وذلك في ست مواضع ولم يوضح الحد المذكور هل هو مملوك او سلاطاني ولم يذكر من هو بيده واقام سبعة من الشهود على دعواه فوجد في شهادة كل واحد منهم اجمال في بعض الحدود حيث ذكر انه ينتمي لفلان والبعض ينتمي لاطيان عبر عنها بقبالة كذا مع عدم ايضاح انها مملوكة او سلاطانية ولم يذكر من هي في يده او المالك ومخالفة ايضا لما في الدعوى من مثل جعل الطرف بقى في الدعوى حدا وفي الشهادة جعل اطيانا ومثل اختلاف في الاسماء في بعض الحدود كجاء في مالا بن لاييه مثلا والبعض اختلاف اسماء بين الجانب فلما وصلت أوراق القضية الى هذا الطرف عمل لها جدول يحتوي بيان التحديد حسب الدعوى في كل قطعة من القطع الستة في حدودها الاربعة مع التامشير على محلات الاجال ووضع شهادة كل شاهد بخانة مخصوصة مقابل الخانات التحديد المبين في الدعوى على

١٢٨٣

١٦

حسب الترتيب الى انتهاء شهادة السابع مع الاشارة في كل خاتمة الى مواضع الاجال
والخالفه ليسهل الوقوف على محلات الاجال والمخالفة في كل شاهد وذلك نظر الأكثرية
ما كتب فيها (ثم صا وتحرير الجواب بمناحه) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة
وما بها من شهادة الشهود والفتوى المسطر جوابها من حضرة الشيخ عبد الرحمن على
افندي التيجي وحضرة الشيخ حسنين أحمد جلبي مفتي استئناف قبلي وافادة حضرة
قاضي أفندي سيوطا المؤرخة في ٨ شوال سنة ١٢٨٣ فتبين ان الدعوى فيها الاجال في
بعض الحدود وهي ستة مواضع من حدود القطع الارض المدعى بها حيث ذكر في بعض
المواضع انها انتهت الى الاجارا الفاصلة بين الهدود وبين قبالة بجمينة والثاني وبين قبالة
روكة النوبي والثالث وبين قبالة القايق والرابع وبين قبالة الخمسمائة والخامس
وبين قبالة القايق والسادس وبين قبالة الخمسمائة ولا يدري هل هي أى القبائل المحدد
بها من الاطيان السطانية حتى يكتفى بذلك كرها مع الفاصل أو مع ذكر من هي في يده
المنسوب الى جده أو المشهور أو هي مملوكة فيلزم ذكر المسالك ونسبه الى جده أو شهرته
اذ لا يمنع وجود ارض مملوكة في بعض القبائل ولم يوجد ذكر المسالك في ذلك فلم تتم
الدعوى حينئذ مع الاجال وبالنظر في الشهادة وجد في شهادة كل شخص من الشهود
السبعة مخالفة في بعض الحدود بل في الدعوى واجال في البعض فلا يحكم بشهادة واحد
منهم على هذا الوجه ما لم يوفق الخالف فيها خالف فيه ان أمكن التوفيق حيث لم
يكن موضع تهمة ويبين الجمل فيما اجل فيه وكان عدلا ثابت العدالة عند القاضي
أو سال عنه فعدل وقد وضعنا جداوله فمرفوقا مع هذا يذنا فيه التعديد على حسب
الدعوى مع الاشارة لجل الاجال في الدعوى وعلى حسب شهادة كل شاهد
من السبعة ووضعنا شهادتهم على ترتيب الدعوى مع الاشارة لمحلات الاجال والمخالفة
في شهادة كل منهم اية ظهر ذلك على وجه السهولة لمن أراد الوقوف على ما ذكرناه ومع
ذلك فاحرر من النصوص في جوابي الاستاذين المشار اليهم فهو صحيح معمول به في حد
ذاته ليسكن حيث كانت الدعوى والشهادة على الوجه الذي ذكرناه فلا يقال بهمة
الدعوى لتطلب عليها البينة قيل الايضاح ولا يقال ان في الشهادة مجرد اجال بل فيها
مخالفة ايضاح لا يجب على القاضي الاستعانة منهم نعم لو حضر المدعى وصحح دعواه ثم
حضر الشهود وازالوا الاجال فيما اجل والمخالفة مما خالفوا فيه مع امكان
التوفيق وعدم التهمة واستجبت شهادتهم التي يؤدونها الا شروطا لا مانع من الحكم
واقه تعالى اعلم (سئل) من ديوان محافظة مصر بافادة مؤرخة في ٢٥ محرم سنة
٨٤ مضى ونها من بعد اطلاع حضرته على ما تدون بافادة مديرية الدقهلية المسطرة
باطنه بتاريخ ٢٢ محرم سنة ٨٤ وصور الكجج المشتملة على تلك حضرة على بك خفاجي
حصة بوكالة وثلاثة حوانيت وهرانين ضمن محلات كانت ثبتت له من افندي سليم

١٢٨٤

١

وحكم بتسليمها اليه والى الملك الموالي به مدعى الملك كما توضح ومتوقف عن الحضور
 لاجل الجبا كدة مع المحكوم له يكرم بالافادة عن المحكم الشرعى بالهبة أو بعهدها كترغبة
 - حضرة قاضى ولاية الدهليزية لاخطار المديرية بما ترد به الافادة (اجاب) قد صار الاصلاح
 على افادة المديرية المؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٤ المتضمنة ان المحصص المتنازع فيها يدعى
 الملك فيها حضرة - على بك خفاجى وان حضرة قاضى ولاية المنصورة قد طلب احضار
 الخصم لاجل المرافعة بينهما وبين خصمه فى هذه المادة بشرعافا تمنع الخصم من الحضور
 من دميما لا جيل المرافعة بالمنصورة وأراد اقامة الدعوى بمجمل الواقعة وانه طلبت
 - صور الحجج الدالة - على ملك الخصم فوردت صورها من طرف حضرة قاضى دميما
 وان حضرة قاضى المنصورة رغب ارسالها لهذا الطرف ليعطى عنها المحكم الشرعى
 بهتمها أو بعهدها وصار الاطلاع - ضاء - على صور الحجج الهكى عنها فوجدت احداها
 حجة شرعية باسم الملك المذكور لبعض حصص من امرأة تدعى صافية بثمن معلوم مؤرخة
 ١٤ ذى القعدة سنة ٧٧ والثانية حجة دعوى من وكيل المرأة المذكورة على وكيل ناظر
 الوقف بتلك المحصص التى اشترى بعضها المشتري المذكور بانها آلت اليها بالارث من
 والدتها صلوة وآلت لصلوة بالشرع من اخيه يوسف وآلت الى يوسف
 بالاستبدال من ناظر الوقف السابق بموجب حجج وانكر وكيل الناظر ذلك فاقعت
 البينة من وكيل المرأة على تلك الكهاتلك المحصص بالارث من امها وانها آلت الى
 امها بالشرع من اخيه يوسف ولم يبينوا الب - دل فى الشرع كالم يبين فى الدعوى بالشرع
 والاستبدال ولم يشهدوا أيضا بملك يوسف بالاستبدال من ناظر الوقف السابق
 ومع ذلك قد حكم القاضى للوكلة بالملك وهو حكم غير صحيح لعدم ثبوت الاستبدال
 بطريقه الشرعى بعد دعوى وشهادة صحيحتين وهذه الحجة مؤرخة ٢٢ ربيع الآخر سنة
 ١٢٥٨ والثالثة حجة شراء صلوة والدته صافية المذكورة تلك المحصص من اخيها
 يوسف بثمن معلوم وهى مؤرخة ٥ محرم سنة ١٢٢٤ والرابعة حجة استبدال يوسف
 أنى صلوة المذكورة تلك المحصص من ناظر الوقف المتنازع فيه فى مقابلة مبلغ معين
 لم يبين به سام - وخ لا استبدال ولا ان الواقف شرط له هذا الناظر المستبدال أم لا وهى
 مؤرخة ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢١٩ والافادة عن ذلك انه لا ينقطع مشكل هذه المادة
 بمجرد الافادة عن صحة هذه الحجج او بعهدها بدون مرافعة شرعية ومع ذلك فلا يجوز بمحض
 هذا الاستبدال ولا بفساده وحيث لم يعلم جواب الخصم المدعى ملك تلك المحصص فى
 هذه القضية فلا يترتب على مجرد هذه الصور حكم بل اللازم حصول المرافعة الشرعية
 بين الخصمين لدى القاضى لينترب الحكم الشرعى على ما يوضح من دعواهما ويبين
 المحكم عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى مرافعة مضمة ونها ادعت المرأة ميسار كة بنت
 المكرم سليم صنوه ابن المرحوم ابراهيم صنوه من ناحية الزنكافون شرقية على عبد الله

سنة

ربيع الاول

١٢٨٤

٦

الاسود البائع ابن عبد الله مملوك سلامة خليل ابن المرحوم خليل سلامة ابن المرحوم
سلامة من ناحية الزنكاون المذ كورة المحاضرين معها الثابت معرفتهم بشهادة محمد
سليم ابن المرحوم سليم مصطفى ومتولى محمد الف مري ابن المرحوم محمد الغمري كلاهما
من الناحية المذ كورة بانه من مدة تسعة اشهر تقدمت على تاريخه تعدى المدعى عليه
وازال بكاره المديونية بوطئه اياها بقله مذ كانت تجمع قطنامه في زراعة سيده
المذ كورة وجلت منه ولم ينفصل جملها المذ الآن وتطلب المدعية المذ كورة اثبات
ذلك على المدعى عليه واجر اعمارة قضيه الاحكام الشرعية في شأن ذلك بالوجه الشرعي
وتسئل سؤال المدعى عليه عن ذلك وحسب اشارة المدير بتلك المذ كورة في ٢ صفر
سنة تاريخه سئل من المدعى عليه المذ كورة عن ذلك بعد ان اذن له مالكة المذ كورة في
جواب الدعوى عن ذلك فجحد دعوى المدعية المذ كورة جحدا كليا فطلب من المدعية
بينة تثبت لها دعواها فجهزت عن اقامتها بحجرا كليا في الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
حيث عجزت المرأة المدعية عن اثبات دعواها المذ كورة يحكم بمنعها اذا ادعت الزنا
ولا يمين على احد والمحال هذه اذ موجب هذا الفعل بعد ثبوته شرعا للمدعى العبد
والمرأة ان كانت مطاوعة لانه زنا لم يدع فيه شبهة وان كانت مكرهة فالمدعى عليه خاصة
عند عدم دعوى الشبهة منه ولا مهر اذ لا يجتمع حدومهر وقدا جوهرا على انه لا تخليف في
الحدود وقد سئل العلامة الخبير الرمي في محسن شقي خطف بكر ا وازال بكارته او هربت
منه الى اهلها فقبه اير يدان ينصبها في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه ا جاب
نعم يجب منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت
عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا برجم والا يحد
اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذامننا والله اعلم
اقتضى اما عند دعوى الشبهة فالواجب مهر المثل اذ لو طعن في دار الاسلام اى في غير
مملوكته لا يخلو عن حد او مهر الا في مسائل ليست هذه منها واذا لم يكن الموجب في هذا
الفعل الحد يكون ما ذكر من باب الجنابة فيمادون النفس واليمين فيها عند الجهر عن
الثبوت على المولى سواء كانت هدا خطأ الا انه يخلف على نفى العلم قال في الهندية وان
كانت دعوى الجنابة على العبد فان كانت في النفس وكانت هدا فالحصم في ذلك
العبد فيستخلف العبد وان كانت خطا فالحصم هو المولى فكانت اليمين عليه ولكن
يخلف على العلم وان كانت في مادون النفس فالحصم في ذلك المولى هدا كانت ار
خطا فيخلف المولى ولكن يخلف على العلم هدا في الهيطة انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) باقادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ١٥ راسنة ١٢٨٤ مضمونها انقول
من بعد الاحاطة بما كتب باطنه الى حضرة مفتي أفندي الاحكام بنساء على ماورد
من بيت مال اسكندرية بخصوص الدار الكائنة باسم كنديرية الموهوبة الى ابراهيم أفندي

أدهم من قبل والده وزوجة والده كل منهم بحق النصف بموجب حجة شرعية من محكمة ذلك الطرف تاريخها ١٨ جاسنة ١٢٧٢ والآن بوفاته حصل الادعاء من شخص يدعى التوكيل عن الزوجة المذ كورة بان موكلته لم تزل واصمة يدها الى الدار وطلب عدم المعارضة فيما يخصها فمراجع محتوية الحجة المذ كورة والاوراق الاربعة التي معها يفادهل بمقتضى تلك الحجة يكون الحق في الدار المذ كورة للموهور به ويمنع المدعي من دعواه أم كيف اذن حضرته حال نظره هذه القضية على حضرتهكم (اجاب) بالاطلاع على الحجة المحكي عنها المحررة من محكمة اسكندرية المؤرخة ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ تبين منها ان الحاج سليم أغا بكس والد المتوفى الاصيل عن نفسه وخليل أغا بن محمد بالتوكيل الشرعي المفوض عن زايخا خاتون الثابت توكيله عنها فيما سبقت فيه بصرح قراره بمجالس الاسهاد اشهدا اشهادا صحيحا انهما ودها بارماكا ابراهيم ادهم أفندي ابن الحاج سليم اغا المذ كورة المرزوق له من غير الزوجة المذ كورة ما هو جار في ملكهما فا وهبه الحاج سليم عن نفسه جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار الكائنة بالنهر المذ كورة بحجارة الصيادين وذ كرت حدودها وما وهبه له خليل أغا عن موكلته المذ كورة جميع الحصة التي قدرها النصف في كامل الدار المذ كورة واعيانا أخرى يدينها التوكيل هيبة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية بحسب اعتراف المشهدين المذ كورين بذلك بحضور من ذ كرو قبل منها ذلك ابراهيم أفندي الموهور به المذ كورة وحازة لنفسه قبولاً وحيارة شرعيين والافادة عن ذلك ان الهبة المذ كورة لا تصح ولا تتم الا اذا وجد التسليم من الواهبين بعد صدور الهبة منهم اماما و هو قد قبضها بجملة بعد الهبة منهما بفرض كونها قابلة للقسم لعدم الشروع في القبض مع وجود فقر يغ الموهور به من امتعة الواهبين وخروجهما من الدار ان كاسا كنين فيها وحيث اعترف احد الواهبين ووكيل الاخر فيما ذكر انهما وهبا الدار المذ كورة هيبة صحيحة شرعية مستوفية لشرائطها المرعية تضمن ذلك حصول ما ذ كرو وبناء على معاملة المقر بموجب اقراره شرعا يكون الحق في جميع الدار المذ كورة للمقر له المذ كورة قضاء ولا يصح رجوع أحدهما عما أقر به بدون وجه شرعي عند تحقق ما ذكر قال في الهندية في أوائل الباب الثاني فيها يجوز من الهبة وما لا يجوز بشرط ان يكون مقسوما و مقر زوا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعول لم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل يجوز كذا في الظاهرية انتهى ومنه يعلم عدم الضرر في هبة كل منهما النصف اذا حصل التسليم منهما معا بعد ذلك وهو قد قبضها بجملة وقد تضمن ذلك مع باقي الشرائط اشهادهما المذ كور كما تقدم فاذا احيل نظره هذه القضية على حاكم شرعي فعند ذلك يصير اجرا ما يلزم بحسب الاصول الشرعية المتبعة ومتى تحقق مضمون الحجة المذ كورة تمنع الواهبية من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة من المحافظة مؤرخة ٢٧ ص

١٢٨٤

١٦

سنة ١٢٨٤ بطالب اعطاء الافادة من صورة تضيئية شرعية واردة من قاضي مديرية
الروضة مضمونها مجلس طنتد امحضر حضرات وكيله واعضائه وجملة من علماء الجهة
ادعى على البيعة الفلاح من أهالي ناحية منية النصارى ابن محمد البيعة ابن الحاج بدوى
البيعة على المحاضر معه بالمجلس المشار اليه هو المكرم على فرج الفلاح من أهالي
ناحية منية النصارى المرقومة ابن سيد احمد فرج بن حسنين فرج الثابت معرفتهما
عيننا واسما بشهادة فلان وفلان ثبوتنا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم
ابراهيم ابو موسى من أهالي الناحية المرقومة لا يعرف اسم والده ولا جده وانحصر ميراثه
الشرعي في ولده موسى ابي ابراهيم من غير شريك وان وفاته كانت من فجوار بعين سنة
تقدمت على تاريخه ثم توفي موسى ابو ابراهيم الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعي
في كل من زوجته شمة المرأة لا يعرف اسم والدها ولا جدها وابنيه منها موسى وعلى
من غير شريك ثم توفي على احد الابنين المذكور عن بنته شمة المرأة واخيه موسى
من غير شريك بعد ان توفيت شمة الام المذكورة عن الابنين المذكورين ثم توفي موسى
الابن الثاني المذكور عن بنته حفيظة المرأة من غير شريك وان المرحوم ابراهيم ابو موسى
المتوفي الاول المذكور كان يملك جميع زريبة كائنة بناحية منية النصارى المرقومة
بالجانب القبلي منها بحارة الفقهاء هبرة مقاسها مائة ذراع واربعة اذرع محدودة بحدود
اربعة احمدا القبلي ينتهي الى دار ملك على ابي احمد لا يعرف اسم ابيه ولا جده لسكونه
غريبا وليس من بلدهم والحد البحري والشرقي ينتهيان الى دار مملوكة لكل من شمة
بنت على ابي موسى بن موسى ابي ابراهيم بن ابراهيم وحفيظة بنت موسى بن موسى ابي
ابراهيم بن ابراهيم والحد الغربي ينتهي الى شارع الحارة المرقومة السلطاني وفيه الباب
ولما تصادف دخول وقت الغروب واراد المجلس الانصراف وابقاء اتمام معاملة هذه
الدعوى ابا كرتار يخذه كرا المذعي ان الزريبة المرقومة ليست موروثة عن ابراهيم ابي
موسى ولم تكن مملوكة له وانما ساهى كانت مملوكة لموسى وعلى المذكورين اشترياهما بالسوية
بينهما من مال كها محمد ابي عبد الله بن سيد احمد ابي عبد الله لا يعرف اسم جده بن
لا يعرفه بحجة من محكمة المحلة الكبرى في سنة احدى وعشرين ومائة بين والف
موجودة بالمجلس وان كلاما من موسى وعلى المذكورين وضع يده على الزريبة المرقومة
واستمرت في ايديهما الى ان توفي ابا كرتار المعروف بالهواء الاصفري سنة ١٢٤٧ وان
عايا احد الابنين المذكورين توفي قبل اخيه موسى المذكور عن بنته شمة والدة
المذعي وشقيقة موسى ثم توفي موسى المذكور عن بنته حفيظة المذكورة من غير شريك
وانه بعد وفاة على وموسى المذكورين وضعت يدها كل من شمة وحفيظة المذكورين
على الزريبة المرقومة بالسوية بينهما واستمرت في ايديهما الزريبة المرقومة الى سنة
خمس وسبعين ومائة ألف ووعده المذعي المذكور بتمام دعواه في غدا ثم في يوم

الاحداث ثالث عشر المرقوم بحضور حضرات وكيل المجلس واعضائه وحضرات
 العلماء المشار اليهم الاه حضر على ابييعة المدعى وعلى فرج المدعى عليه وذکر المدعى
 المذکور في تكميل دعواه ان الزيدية المرقومة كانت في يد حفيظة وشمة المذکورين
 وفي سنة ١٢٧٥ تعدى سيد احمد فرج وعلى ولده المدعى عليه على الزيدية المرقومة
 ووضع ايديهما عليها بطريق الغصب وبزنا فيها اخطا بطولها فغصبها المدعى وحفيظة
 وشمة المذکورين فلم يمتنعوا عن اقرار المدعى المذکور مع كل من سيد احمد فرج وعلى فرج
 المدعى عليه لدى فاضل المحلة بعد ان و كانه كل من حفيظة وشمة المذکورين عنهما
 في ذلك ولم تسمع الدعوى عن ذلك ثم تدعى المدعى المذکور معهما بمحكمة طنتدا وحضر
 لدى القاضي بها هو العلامة الفاضل الشيخ محمد المنهراوى فادعى عليهما اباين يديه بانهما
 اغتصبوا الزيدية المرقومة وسألهما القاضي فاجابا بانها ملكهما ما و انهما ما واضعان
 ايديهما عليهما فاقر بالمدعى المذکور كورا كجة لشاهدة لكل من موسى ابراهيم وعلى أخيه
 بمسكيتهم للزيدية المرقومة فطلب القاضي منه بيعة باحضار له اثني عشر شخصا وشهدوا
 لديه بان الزيدية المرقومة ملك لموسى ابراهيم وعلى أخيه - والذى حفيظة وشمة
 المذکورين وبعد ذلك طلب القاضي من سيد احمد فرج وعلى ابنة بيعة فاحضر له
 اولادهم سيد احمد فرج وأولاد أخيه وشهدوا بمسكيتهم للزيدية المرقومة الى سيد احمد
 فرج المذکور ودوانه واضع يده عليهما اثلاثا وأربعين سنة وحددوها كما حددتها بيعة
 فغصبها القاضي المذکور ودو حكم بذلك وكتب باع الا ما بذلت فتوجه المدعى الى المعية
 ومرض عن ذلك واستمر يسهر في هذا الشأن سنة ست وسبعين سنة ٧٧ وفي سنة
 ٧٧ طلب كل من سيد احمد فرج وعلى ولده ان يشترى الزيدية المرقومة من حفيظة
 وشمة المذکورين ووجه لاهما كل ذراع فيها بقرشين فلم يرضى بذلك وان موسى
 ابراهيم وعليهما اخاه والذى حفيظة وشمة كانا يملكان بالسوية يدينهما جميع قطعة ارض
 معبر عنها بالبحرن كائنة بالناحية المذورة خارجة عنها بالناحية القبلية منها عبرتها الف
 ذراع وثمانية اذرع - ودودة محدود اربعة المحل القبلية ينتهي الى الطريق السلطاني
 الفاصل بين القطعة الارض المرقومة وبين الاطيان الخراجية المستحقة من فعتها المدعى
 المذکور والمحدا البحرى ينتهي الى سور الناحية القاشم بذاته الغير مملوك لاحد والمحدا
 الشرقى ينتهي الى دار مملوكة لموسى سالم الفلاح من اهالى الناحية ابن سالم موسى بن
 موسى والمحدا الغربى ينتهي الى الشارع السلطاني المعروف بشارع البوابة وان القطعة
 الارض المرقومة انتمت بعد وفاة على وموسى المذکورين الى بنقيهما حفيظة وشمة
 المذکورين ووضعتا ايديهما على القطعة الارض المرقومة وفي سنة تسع وسبعين وضع
 يده على فرج المدعى عليه على القطعة الارض المعبر عنها بالبحرن المرقومة وباع قطعة
 منها الا يعرف قدرها الى احد ابني عريضة من اهل الناحية المرقومة فعرض المدعى

المذكور امر ذلك الى مجلس طنتدا وترافع المدعى المذكور مع على فرج المرقوم في
 شأن الزريبة والجرن المذكورين بمجلس طنتدا الذي الشيخ ابراهيم الهيتي قاضي طنتدا
 حين ذلك وادعى المدعى المذكور بالو كالة عن حفيظة وشمة المذكورين على المدعى
 عليه المذكور خاصة بالزريبة والجرن المذكورين وطالب بهما و اجاب المدعى عليه بانه
 واضح يده على ذلك فطالب من المدعى بيعة فاحضر بيعة وشهدت بالمجلس بان الملك موسى
 ابراهيم وعلى اخيه والدي شمة وحفيظة وزكاهما القاضي وابقى المحكم حتى تعين معاون
 من المجلس وتوجه الى الناحية المرقومة وقاس الملك المرقوم وحدوده واحضر صورة
 ما اجراه الى المجلس وان في شهر محرم سنة ثلاث وثمانين طالب على فرج الشرا من حفيظة
 وشمة في الجرن والزريبة وفصل لهما الذراع بثلاثة قروش فلم يرضا. ياوان كلام من
 حفيظة وشمة المذكورين وكتبا المدعى المذكور عنهما في الدعوى بالجرن والزريبة
 المذكورين الموروثين لهما من ابويهما والمطالبة والمقصومة بذلك على المدعى عليه
 المذكور وان هيا فراجا المدعى عليه المذكور باع ثلاث قطع من الجرن المذكور خلاف
 ما باعه الى احمد في عريضة واحدة الى محمد ابى العطاء والثانية الى على ابى عمر والثالثة
 الى ابراهيم البذار ووضعوا ايديهم على ما اشتروه منه وبنى كل منهم دار لنفسه وانه
 بماله من التوكيل عن حفيظة وشمة المذكورين يطالب المدعى عليه برفع يده عن
 الزريبة والجرن جميعه بما فيه ما باعه ويسأل جوابه عن ذلك بالوجه الشرعي فما
 المحكم في هذه المرافعة (اجاب) قد صرنا لاطلاع على صورة هذه المرافعة وعلى صورة
 المرافعة السابقة الصادرة على يد الشيخ عبد الرحمن قاضي طنتدا سابقا بالمساطر عليها
 افادة من حضر ات علماء المقام الاجدى المشمولة باختتامهم المؤرخة ١١ ربيع الاول
 سنة ١٢٨٣ والذي ظهر ان دعوى المدعى المذكور بارض الجرن والحال هذه غير
 معجزة شرعا لمرين الاول انه ذكر في دعواه ان المدعى عليه باع أربع قطع منها
 لاشخاص سماهم وان المشترين وضعوا ايديهم على ما اشتروه وبنوا فيه وهذا مانع
 من صحة دعواه على البائع بالعين المبيعة فلا تتوجه خصومته في ذلك الاعلى المشترين
 الواضعين ايديهم على ما ذكره الثاني عدم تعيين ما بقي في يد البائع بلا بيع وهو عدم
 تحديده لتصح الدعوى به عليه وما دعواه بالزريبة فقد تبين من صورة المرافعة الاولى
 ان والد المدعى عليه ترافع معه المدعى المذكور في شأنه بالو كالة عن موكلتيه
 المذكورين وان خصمه ادعى ملكه الزريبة المذكور ووضعه يده عليها مدة تزيد على
 اربعين سنة مع حضور الموكلتين ووالديهما ومشاهدتهم تصرفه بلامنازعة ولادعوى
 واقام بيعة على ذلك وهكهما القاضي بعد التزكية حسب ما علم من احد الاعلامين
 المنقولة صورتها ما في المرافعة المذكورة وقد اترف المدعى المذكور بمنع القاضي له في
 هذه المرافعة الثانية بناء على شهادة البيعة التي افادها خصمه في المرافعة المشار اليها

فهذا من باب حكم الالزام وهو صحيح حيث لم يمنع الموكلتين ولا والدهما مانع شرعي من الدعوى في المدة المذكورة أي لم يكن لهما - ذروا إذا صح المنع المذكور لا تسمع دعوى الوكيل الآن بملك موكلتيه ما ذكر إلا أنه قد أتى في هذه الدعوى الأخيرة بدفع وهو دعواه الآن طالب المدعى عليه شراء المتنازع فيه من الموكلتين بعد الحكم بغيره وموكلتيه بمضى تلك المدة وهو دفع مقيد بشرعا على فرض صحة الدعوى وثبوتها لكننا هنا غير صحيحة وإنما يكون مقيدا الآن إذا اليد المدعى عليها إذا استام العين المتنازع فيها من الخسار ج المدعى مع وجود المنازعة يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ومحل المنع أطول المدة عند عدم الافرار كما هو معلوم ففي فتاوى قاضي خان من فصل في دعوى الدور والاراضي ما قصه ذكر في الجامع إذا أقام المشتبه ودعيه البيعة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بيئته وبطل بيئته المدعى لأن الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلوان المدعى بعد بيعة المدعى عليه على هذا الوجه أقام البيعة أن صاحب اليد استام من المدعى ما قبلت هذه البيعة فيبطل الدفع الأول لأن في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمساوم منه - كان المدعى بهذا الدفع مدعيا باقرار صاحب اليد أنه ملك للمدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقربان الدار ملك صاحب اليد ثم أن المدعى ادعى أن صاحب اليد أقر بعد ذلك أن الدار ملك للمدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا إذا ذكر كل واحد منهما اقراره تارة يخاف أن لم يؤثر خاف كذلك يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فيبقى بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كما لو ادعى عينا في يد إنسان أنه له وأقام البيعة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد البيعة على اقرار صاحبه تبطل البيعتان وتبقى اليد بلامعارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستيلاء منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بأن لا ملك له - كذلك يصح هذا الدفع لأن اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثمة احدى يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى انتهى ونقله في الهندية في الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به انتهى لكن في الهندية من الباب الثاني فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع إذا قال ذواليد ليس هذا لي أو لاحق لي فيه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد دفعة قال ذواليد - دهولي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لدى اليد منازع عيدي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا على رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسئل إذا اليد هو ملك المدعى فإن أقر به أمره بالسليم اليه وإن - كبر ما راد المدعى بأقامة البيعة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الإسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن

قوله ليس هذا ملصكاً لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع
 ذا اليد على ما رقيام اليداه فتأمل غير انه على اعتبار كونه دفعا يتوقف سماعه
 على كون المدعى المذكور غير معروف بالتحيل وكون الدفع مذكور في الدعوى الاولى
 بناء على تخصيص القضاة الآن بذلك سبب لا تحتهم فاذا كان الدفع المذكور داخلا
 في محرم الدفع المشروط استماعه بذلك في الدعوى الاولى او كان المدعى معروفا بالتحيل
 لا يسمع منه الدفع المذكور اذ يكون القاضي حينئذ ممنوعا من سماعه على وجه التخصيص
 للقضاة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف نائب قسم انما ية عن حكم مرافعة بتاريخ ٢
 ربيع الاول سنة ٨٤٤ صورتها ادعت خضرة المرأة بنت المكرم محمد الشعراوى على
 المكرم عيسى الاشطر ابن المرحوم علام الاشر من اهالى ناحية سقيل قسم اول جيزة
 كلاهما الثابت معرفتهما عينا بشهادة كل من المكرم محمد الشعراوى ابن المرحوم
 محمد من الناحية المذكورة والمكرم محمد الشيبى ابن المرحوم شيبى عا من اهالى ناحية
 اوسيم بالقسم المذکور وثبوتها شمر عيا بان المدعى عليه المذكور كان زواجا للمدعية
 المذكورة وانما في شهر شوال سنة ١٢٨٣ ابرأته من مؤخر صداقها وقدره كذا واعطته
 حلق ذهب واساور فضة ومقطعي قماش وصندوق خشب ومخدة ومراة وبلاغة ومكحلة
 وطابت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك تكونى طالقا وانما
 خرجت من عدته وانه الآن معارضتها ويريد معاشرتها يذون وجهه شمرعى وتطالبه
 بعدم المعارضة سئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب معرفا بسبق زوجته
 لها وانما في التاريخ المرقوم ابرأته من مؤخر صداقها المرقوم واعطته الاشياء المذكورة
 جميعها وطلبت منه ان يطلقها على ذلك فقال لها ان صدقت براءتك تكونى طالقا
 وانه بعد ان طلقها باربعة ايام راجعها بنفسه بقوله راجعت زوجتى الى عصمتى وعقد
 تمسكحى وامسكتها على ما كانت عليه سابقا وفتت الحرام واثبت الحلال وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وانه شافى المذهب وعلى حسب قواعد مذهبه
 تصح المراجعة وانها باقية على عصمتها لآن ويريد معاشرتها فانها الحكرم (اجاب)
 المصريح به أن الطلاق على مال ولو على براءة الزوجة منه طلاق بائن وفي هذه الحادثة قد
 صرح الزوج بطلب الطلاق في مقابلة البراءة من المهر وتعليكها الايمان النبى
 ذكرتها عوضا لطلاق الزوج عقب ذلك طلقها مطلقا الطلاق على صحة البراءة فابقاه
 الطلاق فور طابها الطلاق على ذلك على وجه التعليق المذكور دليل اجابته لما طلبت
 من ايقاع الطلاق بهذا العوض والابراء هنا صحيح لكونه عن دين ثابت في الذمة فوجد
 شرط الطلاق فيقع ويحكم بكونه بائنا لوجود المعاوضة صريحا من قبلها ودلالة من قبله
 اذ لولا وقوع الطلاق لما اتم الابراء لانها لم تبتره الا ليعوضها الطلاق فقد صرح في الثانية
 انها لو ابرأته مما لها عليه على ان يطلقها فان طلقها جازت البراءة والا فلا يخلاف ما و

ابراة على ان لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجمع دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحاوي الزايد ولوا برآة ليطلقها فقام ثم طلقها
 ببرآة ان لم ينقطع حكم المجلس والا فلا اه كذا في رد المحتار فان قلت يناقض هذا ما ذكره
 العلامة زين بن نجيم صاحب البحر في رسالته السابعة في حادثة وقعت في زمانه هي أن
 رجلا قال لزوجته متى ظهرت لي امرأة غيرك او ابرأتيني من مهرك فانت طالق واحدة
 تمليكين بها نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها وابرأتة من مهرها ووقع الطلاق فهل يكون باثنا
 او رجعيما فاجبت بانه بائن لانه وصف الطلاق بما يفيد عن الزيادة وهو قوله تمليكين بها
 نفسها فيكون باثنا وان كان صراحا واستدل لذلك بما نقله ثم قال فان قلت لم يجعله باثنا
 بسبب شرط الابراء من المهر فان الطلاق الموضع في مقابلة الابراء يكون باثنا واستدل
 لكونه باثنا اذا كان في مقابلة الابراء بعبارة نقلها من جملتها وفي البرازية وغريها
 قال لما حين طلبت الطلاق ابرأتيني من كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت ابرأتك من
 كل حق للنساء على الرجال فطلقها في فورده وهي مدخولة يقع باثنا اه وعلاه في التجنيس
 بانه يقع بعوض وهو الابراء دلالة اه ثم بعد الاستدلال المذكور قال قلت لان في هذه
 المسائل جعل الابراء عوضا عن الطلاق فكان طلاقا على مال واما في مسئلتنا جعل
 الطلاق معلقا بالابراء شرط له لا عوضا فلا يتم فاجله باثنا به الا ان يوجد بدل على
 ذلك اه فان ما ذكره يفي بآن الطلاق في حادثة تارجي لكونه معلقا على صحة البراءة
 على انها شرط له ولم يجعل الابراء عوضا للطلاق حتى يكون الطلاق باثنا كما في مسئلته
 قلت يفرق بين حادثة بين حادثة العلامة صاحب البحر المذكورة بان في حادثة
 صاحب البحر لم يوجد من احدا الزوجين طلب التعويض عن الطلاق بالابراء لاصرا يحا
 ولا دلالة بل الزوج ابتداء عاق طلاق زوجته على حصول الابراء منه له من المهر او
 ظهور امرأة غيرها فحصل الابراء منه وظهرت المرأة غير فكان ما ذكره شرطا محضا
 في الطلاق لا عوضا عنه فلم يقع باثنا من هذه الجهة لعدم وجود ما يدل على التعويض
 من قبل الزوجين او احدهما صريحا او دلالة بخلاف مسئلتنا فان الزوجة طلبت منه ان
 يطلقها على براءة من مؤخر صدقاتها وعلى ما اعطته له من الاعيان التي ذكرتها الزوج
 في فور ذلك قال لها ان صدقت براءةك فانت طالق وقد صدقتها الزوج في جواب دعواها
 على ذلك فقد وجد التعويض من قبلها صريحا ومن قبله دلالة ولا يمنع من اعادة ذلك
 المعنى تعبيرة بالتعليق على صحة البراءة بعد وجود ما يدل على صحة المعاوضة صريحا من
 قبلها او دلالة من قبله فكانه قال ان صدقت براءةك التي هي مع المعطى لي عوض للطلاق
 المقبول مني فانت طالق والعبرة للعاقبة لا لالفاظ ودلالة الحال والمقال معتبرة كما صرح
 به في كثير من المواضع فافترقا هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة فاعتنمه والله تعالى
 اعلم (سئل) باقادة واردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٢ رنة ١٢٨٤ مضمونها باقادة

حضرة محافظ رشيد المسطرة باطنه بتاريخ هـ الجارى ذكر ان شخصين احدهما يسمى
 محمد اميلقة والثاني يدعى ابراهيم عطية تشا ركافى شرا صناديق خشب واحدهما
 ادعى بالخسارة وتداعيا بحكمته هناك وتحرر بالذ عوى سؤالا من طرف قاضي ذلك
 البند وفسؤال منهما أعطى عليه فتوى من الشيخ محمد عروس من العلماء برشيد بايضاح
 نصوص تساعد المدعى والثاني أعطى عليه فتوى من حضرة مفتى افندى اسكندرية
 مساعدة للمدعى عليه بدون ايضاح نصوص فلا خلاف هاتين الفتويين لبعضهما ارام
 ارسالهما لطرف حضرة تكم لمنه اظرتها ما واعطاء الافادة عما يوافق منهما المنع الاشكال
 واجراء العمل فبناء عليه اقتضى تحريره كحضرته والسؤالان المشتملان على الفتويين
 المحكى عنهما مرفوقان معه لينظر فيهما بطرف حضرة تكم وتورد الافادة اللازمة بما يكون
 اجراؤه (وصورة سؤال الحادثة الوارد عنها الافادة) ما قولكم دام فضلكم في قضية صورتها
 ادعى المكرم السيد محمد اميلقة هذا ابن المرحوم محمد دايد ابن المرحوم احمد على
 المكرم ابراهيم عطية هذا ابن المرحوم احمد عطية ابن المرحوم عطية المحاضر معه بالجلس
 الشرعى بان فيما قبل تاريخه تشارك المدعى مع المدعى عليه فى شرا صناديق ودفع له
 مائة مجر ذهبا ونصف بينت وذهبها وضمه الى خمسة جنيهات بينت ونصف من ماله
 واشتروا بالمائة ثلثة وثمانين دسنة صناديق خشب بيضا واستلمها ابراهيم عطية
 المذ كور ووضعهما فى محل برشيد بوبو كالة الجحشة ليبيع ذلك بعرفته وكل ما أظهره الله
 تعالى من الربح يقسم نصفين النصف الى محمد اميلقة المذ كور والنصف الثانى الى
 ابراهيم عطية المذ كور وان ابراهيم عطية المذ كور باع ذلك وقبض ثمنه وأرباحه ودفع
 للمدعى المذ كور من أصل ذلك مبلغ ٥٠٨٨ قرشاً صنفها أربعة وعشرون جنيهاً
 اقرن كياوس ستة جنيهات بينت وبقى له من أصل ماله ٣١٨٢ قرشاً ويطالبه بذلك
 وبما يخصه من الربح ويسال جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه المذ كور عن ذلك
 فاجاب بانه فيما قبل تاريخه كان توافق مع المدعى المذ كور على شرا جانب صناديق
 خشب ابيض على سبيل الشراكة وصار بعد ذلك يشتري صناديق من أدبائها والمدعى
 يدفع الثمن من ماله حتى بلغ مائة دار المبلغ المدفوع من يد السيد اميلقة المذ كور ليد
 البساتين للصناديق المذ كورة مائة مجر ونصف بينت ووالمبلغ المدفوع من يد ابراهيم
 عطية المذ كور خمسة جنيهات بينت ونصف بينت وبلغ مائة دار الصناديق التى صار
 مشتركةا لثلاثة وثمانين دسنة بيضا وانه توافق معه على ان يبيع ذلك بعرفته فى مولد
 السيد البدوى الصغير وفى مولده الكبير وكل ما ظهر من الربح بعد خصم المصاريف يقسم
 نصفين النصف لابراهيم عطية والنصف الثانى الى السيد محمد اميلقة وانه توجه بعد
 ذلك لمولد السيد البدوى الصغير ومعه ثمان وثلاثون دسنة صناديق من الصناديق
 المذ كورة وباع ذلك فى المولد المذ كور وقبض الثمن وربحت الصناديق المذ كورة فى المولد

المذ كور مائة وسبعين قرشا وانه توجه بعد ذلك الى مولد السيد البدوي الكبير ومعه
 باقي الصناديق المذ كورة وباعها في المولد المذ كور البعض بالثقة والبعض بالنسيئة وقد
 خسرت الصناديق المبيعة في المولد الكبير المذ كور مبلغ ٢٠٤٠ قرشا فعارضه
 المدعي المذ كور في ذلك قائلا بانه دفع مبلغ المائة مجز ونصف بينة المذ كورة لابراهيم
 عطية المذ كور في يده وانه اشترى الصناديق المذ كورة بمعرفة بمحض ضرور رب المال
 المذ كور وانه لم يتوافق معه على بيع الصناديق المذ كورة في المولدين المذ كورين ولم
 ياذنه بالسفر بالصناديق المذ كورة وانه تعدى واخذ اثنين ونجسين دسنة صناديق من
 صناديق الشركة وتوجه بها الى المولد الصغير وباع منها اثنتين وعشرين دسنة بسعر
 مائتين وستين قرشا وعشرين دسنة بسعر مائتين ونجسين قرشا وعشرة بسعر مائتين
 وثلاثين قرشا وقبض عن ذلك وبلغ مقدار ربح ذلك ٢١٢٢ قرشا وان المدعي عليه لم يتوجه
 الى المولد الكبير المذ كور بصناديق للشركة المذ كورة وانه باع عشرين دسنة ايضا
 برشيد بسعر كل دسنة مائة وخمسون قرشا وباع باسكتدريه احدى عشرة دسنة باقى
 الصناديق المذ كورة بسعر كل دسنة مائة وثلاثون قرشا وبلغ مقدار ربح ذلك بعد
 المصاريف ١٠٠ قرشا جلة ارباح الصناديق المذ كورة ثلاثة آلاف قرش ومائة وثلاثة
 وسبعون قرشا و زاد السيد محمد معلقة في معارضته المذ كورة بان المدعي عليه المذ كور
 رضى انه يدفع اليه باقى رأس ماله وهو ثلاثة آلاف قرش ومائة واثنان وثمانون
 قرشا ويدفع له ايضا خمسمائة قرش اربا با عتراه بحضور بينة شرعية وسئل المدعي
 عليه المذ كور عن معارضته المدعي المذ كور فاجاب بالانكار لذلك وأحضر السيد
 معلقة المذ كور المسكرم السيد محمود المصري الدخاخي ابن المرحوم الحاج يوسف
 ابن المرحوم محمد والمسكرم الحاج مصطفى رزقا ابن المرحوم حسن ابن المرحوم مصطفى
 وشهد كل منهما على ان قراده في وجه المدعي عليه المذ كور بانه رضى أن يدفع للمسكرم السيد
 محمد معلقة المذ كور باقى رأس ماله ويدفع له خمسمائة قرش اربا با وانه مالا يعلم ان
 باقى رأس المال المذ كور واحضر أيضا المسكرم سليم ان شيايلك ابن المرحوم الحاج
 فتوح شيايلك ابن المرحوم مصطفى وشهد في وجه المدعي عليه المذ كور بانه رضى أن
 يدفع للسيد محمد معلقة المذ كور باقى رأس ماله وقدره ثلاثة آلاف قرش ومائة
 واثنان وثمانون قرشا ويدفع له خمسمائة قرش اربا بالشهادة الشرعية فاحكم
 الله في ذلك وهل المرافعة المذ كورة صحيحة شرعا والشهادة مطابقة للدعوى وبمقتضاها
 يقضى على المدعي عليه بدفع باقى رأس المال والربح للمدعي المذ كور بعد التزكية
 الشرعية أم كيف الحال أفيدوا الجواب (ص) وورد ما أجاب به حضرة الشيخ محمد عروس
 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حيث طالبه رب المال
 بباقى رأس ماله وما يخصه في الربح فاعترف بان يعطيه باقى رأس ماله وخمسمائة قرش

اتزنها او اعدها أو خذها أو ارسل غدا من يترتها او من يقبضها أو قال ليست عندي
اليوم او ليست بمهياة اليوم يكون ذلك اقرا اذا انتهى وفي البزازية قال اقبضني الالف
التي عليك لي او غلة عبيدي فقال نعم او قال غدا اعطيكها او اوقعه دفانقدها او اقعده
فاقبضها او زنها لا على وجه الضمنية او قال خذها او ارسل غدا من يقبضها او يترتها
او لا ترها لك اليوم او لتاخذها مني اليوم او حتى يدخل على مالي او يقدم على غلامي
او قال لم تحبل او قال صالحني عنها او اخرها عني او قال لا فضينكها ولا عطيتكها او قال
أحمل غرماءك على او بعضهم او من شئت منهم او تحتال بها على او قضاها فلان عني
او ابرأتنيها او حملتنيها او وهبتها لي او تصدقت بها على او قال مالك على الائمة او
سوى مائة او غير مائة او قال لا آخر أعلم فلا ما واخبره او بشره ان له على مائة او قال لا تخبر
فلانا ان له على الف من حق او قال اشهدوا ان له على الف درهم فاقرا رقي كلها انتهى
وحيث قد ينبغي ان يطلب الايضاح من المدعي عن حقيقة الحال وما يظهر من
ايضا حقه وقوله يجري المحكم بمقتضى مانع عليه دعواه بعد الثبوت والله تعالى اعلم
(سئل) من مجلس الاحكام بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ عن الحكم الشرعي في
حادثة قتل وقعتا بسيوط احدهما متعلق بقتل المرأة أم احمد من الاغاة والثانية
بقتل حسين أحمد من فجع المسلسل المسطر فيهما اعلامان من قاضي اسبيوط الاول
مؤرخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ المتعلق بقتل أم أحمد المذكورة والثاني مؤرخ
٩ رجب سنة ١٢٨٢ المتعلق بقتل حسين أحمد المذكور محكوم فيهما بالقسامة
والدية على المدعي عليهما اللذين هما من أهل المجلتين اللتين وجد فيهما القتيلا بعد
دهوى الاولياء على معين من أهل المجلتين وتبرئة باقي أهل المجلتين بالصرح ومصدق
عليهم من مفتي مجلس اسبيوط ومكتوب عليهما من مفتي مجلس الاحكام ببطلان
الحكم وهو مصادقتهما لهما تزاعما ان الحكم في ذلك ونظائره توجه الى بيعة على اولياء
القتيل فان عجزوا فلا قسامة ولا دية وليس للاولياء الايمان واحدة عند الهجر كسائر
الدعاوى فحصلت المناقضة بين علماء اسبيوط ومفتي المجلس وتكررت الاجوبة في
ذلك ومن جهة ما استدله قاضي ومفتي ونائب اسبيوط على الحكم فيهما ما افتى به
العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدوري مفتي قعر اسكندرية سابقا حيث سئل في
قتيل وجد في رحبة درب غير نافذ جامع لمنازل ادعى اولياء القتيل على معين من أهل
تلك الرحبة وبرؤا من سواه بصرح الالفاظ وصديق المدعي عليه على وجوده قتيلا بالهل
المذكور وعلى ملاكيتهم في الرحبة المذكورة وانكر قتلهم ولا بيعة على قتله فهل مع عجز
الاولياء عن الاثبات تجب القسامة والدية على المدعي عليه خاصة لصرح الابراء
للبقية أو يكون عليه يمين واحدة كسائر الدعاوى ولا دية عليه أفيدوا الجواب فاجاب
بقوله قد سئل العلامة فنجم الدين ابن المرحوم العلامة خير الدين عن صغيرة وجدت

مقتولة في دار مشتركة بين جماعة فادعى اولياؤها القتل على واحد منهم م وابروا ذمة
 البقية هل تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه او لا فاجاب نعم
 تنفي القسامة والدية عن البقية وتسكون على المدعى عليه حيث ابرأ اولياء القاتل
 ذمة البقية والحال هذه والله اعلم اه ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال الفقير محمود
 أمين الدين سرور الحنفى وكذا استدلو ايمان نسب الينا سابقا حيث اجيب عن سؤال رفع
 اصله من فاضى اسويط وورد الينا بافادة من المرافعة بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٧٩ واطلى
 عنه الجواب من هذا الطرف في ٩ محرم سنة ١٢٧٩ وقيد في ترجمة الجانيات من هذه
 الفتاوى وصورته في ولى الدم اذا ادعى على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهادار
 الميت ايضا ان كلامهم ضرر به عمدا بنبوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض
 المحلة ومات بسبب ضرر به احدهم لا بعينه وبرأ من عداهم من اهل المحلة المذكورة فهل
 اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعى وثبت وجود
 القتل في المحلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم او عواقلهم
 بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيم التبرئة المدعى من عداهم او لا قسامة ولا دية ولا
 يمين لجهة التعيين القاتل واذا قاتل بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل
 يقضى بالدية ام لا اجاب بعد الحمد لله لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف
 ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا
 حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم كما انما يكون
 بكمال الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبرأ باقي
 اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز
 الامام الزيلعي في نظير ذلك مما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل او
 بعض معين او بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله اعلم اه وبقية ما قيل في
 المعارضة من الجانبين يفهم محصله من الجواب الاتى ذكره (اجاب) قد صدر
 الاطلاع على اوراق هاتين القضيتين المحكوم فيهما بالقسامة والدية على المدعى عليه
 من اهل المحلة التى وجد فيها القاتل بعد دعوى الاولياء القتل عمدا على معين من اهل
 المحلة مع تصر يحكم ببراءة باقي اهل المحلة من ذلك اعتمادا على ما نقل عن العلامة نجم
 الدين ابن العلامة خير الدين الرملى الحنفى احدا العلماء الافاضل السابقين في مذهب
 النعمان مما هو صريح في حكم المحادتين المذكورتين حيث اوجب القسامة والدية
 على المدعى عليه من ملاك الدار التى وجدت فيها المقتولة مع تبرئة الاولياء باقى
 الملاك ولما نسب الينا سابقا قمان الفتوى بما يفيد كذلك وعلى ما فهمه حضرات مفتي
 وقاضى وفائب اسويط من الفصوص المقتضية ان الشارع اوجب القسامة والدية في
 قتل وجد في محلة غير نافذة حيث ادعى ولى الدم على اهلها كما هم او على معين منهم او

غير معين وانه اذا ابرأ بعض اهلها بقتغيان عنه و يكون ما سوى المبرأ باقيا على حكمه
الاصلي وانهم لم يجحدوا فيها بايديهم من الكتب ان الحكم يتغير بتبرئة الولي بعض اهلها
وادعائه على معين منهم وانها تكون كسائر الدعاوى التي فيها معين واحدة عند العجز عن
الثبوت واما ما استدل به حضرة مفتي مجلس الاحكام من ان ذلك يستفاد من رد
المختار عند قول المتن وان ادعى على معين منهم لم تسقط فلم يمتد والفهم منها الى آخر
ما ذكره في احد الاجوبة ويدل لقولهم ان الولي اذا ابرأ بعض اهل الهلة بقتغيان عنه
ما ذكره العلامة خير الدين الرملي في فتاواه في اول القسامة حيث اجاب عن قتيل وجد
يقرب قرية قاضي اولياءه القتل على معين من اهلها بقوله اذا وجد قريبا بحيث
يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع الذي وجد فيه ملوكا غيره منهم وجبت القسامة والدية
فيه على اهلها ولا يمنع من ذلك دعوى اولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح
الابراء للبقية انتهى فشرط في وجوب القسامة على اهلها وعدم اختصاص ذلك
بالمدعى عليه انتفاء صريح الابراء لهم فيفيد انه مع صريح الابراء للبقية لا قسامة ولا دية
عليهم اي البقية اما حكم المدعى عليه فهو مسكوت عنه في هذه العبارة واذا رجعنا الى اصل
المسئلة نجد الحكم يفيد مخاطبته بذلك اذ هو من اهلها وقد ادعى عليه فوجد الشرط
وانتفى المانع من الايجاب لعدم التبرئة في حقه فيخاطب بالوجوب وقد استوجه فتوى
العلامة نجم الدين الاستاذ الفاضل الشيخ محمود امين الدين الدويري مفتي نغراسكندرية
سابقا في جوابه حيث قال لما راينا القواعد الفقهية لا تأتي باجاب به افداهما يعني
فاضي ومفتي استئناف اسقوط بما راينا من قولنا عن المومنا اليه لان تعريف القسامة
شامل لما اذا ادعى على بعض معين من اهل الهلة مع تبرئة الباقي ولا وجه لنفي القسامة
عنه والمحال هذه انتهى واما ما ذكره حضرة الاستاذ مفتي مجلس الاحكام في بعض
اجوبته معارضة لذلك من ان ما نسب للعلامة نجم الدين على الوجه السابق يخالف
لمتون المذهب حيث صرح فيها بان القتل اذا وجد في دارين قوم فهدى على هدد الرؤس
فان كان نصفها يزيد وعشرها العمر والباقي لذكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم
اثلاثا انتهى ولم نجد بعد التفتيش في كتب المذهب المعتبرة انه اذا ابرأ الولي القاتل
واحد منهم ينتقل ما عليه من الدية الى شريكه الا آخر كما يعلم من جواب حضرة الاشياخ
ثم قال وعلى كل فلا جواب لنا سوى ما افداه سابقا في هذه القضية من انها كباقي الدعاوى
بمعنى انه اذا اقام المدعى بينة على دعواه عمل بها والا حلف المدعى عليه بمينا واحدة
وان تسكل قضى عليه كما يفاد ذلك من رد المحتار وعند قول المتن وان ادعى على معين منهم
لا تسقط ولا احتجاج بحضرة الاشياخ المومنا اليهم بما افاده ابن خير الدين حيث كان مخالفا
لمتون المذهب كما مر ذكره لانه ليس بمن يرجع اليه في مخالفة متون المذهب لقوله على
ان هذه العبارة المنسوبة لابن خير الدين لو وجدت منسوبة لوالده الشيخ خير الدين نفسه

لا يرجع اليها ولا يعول عليها حيث خالفت صريح متون المذهب كما هو معلوم انتهى
 كلامه فلا يجدي نفعاً في المعارضة اذ لا مخالفة بين ما نقل عن العلامة - فحجج الدين بن
 خير الدين وما في المتون مما تقدم - دم اذ محل ايجاب القسامة والدية على ملاك المكان
 الذي وجد فيه القتل على عدد رؤوسهم اذ اوجدت الدعوى عليهم جميعاً او بعضهم بدون
 تبرئة للباقي لان شرط القسامة تقدم الدعوى على هذا الوجه اما بدونها فلا كما صرح حوايه
 الا ترى انه لو ادعى على غيرهم لا يخاطبون بشئ واما اذا وجدت التبرئة لبعضهم مع
 الدعوى على بعض آخر معين لم يكن المبرأ محلاً لا لاجاب ابتداءً لفقد الشرط بالذنب له
 بوجود صريح الابرأ في جهته فانحصر الاجاب في المدعى عليه ابتداءً لكونه من الملاك
 للدار او من اهل الهلة مثلاً مع وجود الشرط في حقه وهو الدعوى عليه فلم ينتقل
 ما وجب على غيره اليه حتى يقال ان ذلك لا وجود لما يدل عليه في كتب المذهب
 وانه مخالف لما يفهم من المتون فضلاً عن صريحها واما الاستدلال بما افاده في رد
 الطائفة - لا عن الزياحي من انه اذا ادعى على معين من اهل الهلة يكون ابرأ
 لباقيهم مع عدم النص صريح بالابرأ - وتسقط القسامة والدية عن الباقيين وتكون
 الدعوى على المدعى عليه منهم كسائر الدعاوى فان اقام الولي البينة عليه حكم بجميعها
 وان عجز فليس له الايمان واحدة على المدعى عليه ولا قسامة ولا دية بناء على الرواية
 المقابلة لما عليه العمل والقوى وهي القياس فلا ينتج الا بقياس ما قيل تفريعا على
 احدي الروايتين على الرواية الاخرى من انه عند وجود التبرئة الضمنية لباقي اهل الهلة
 بالدعوى على معين منهم فقط تنتفي القسامة والدية عن المدعى عليه أيضاً وتكون
 كسائر الدعاوى بناء على رواية القياس فيقال نظير ذلك اذا وجدت التبرئة الصريحة
 كما هو موضوعنا بناء على رواية الاستحسان ولا يمكن الجزم بصحة هذا القياس على انا
 لسنا ممن يبالغ هذه المرتبة مع احتمال اختلاف صاحبي القوانين في ذلك لوجه يظهر
 لكل منهما على ان لك ابتداء الفرق بينهما بانه عند التبرئة الضمنية لم يقو حصر الدعوى
 في المدعى عليه حتى يقال انه محل للايجاب ابتداءً فيخاطب بالقسامة والدية وحده
 بخلاف ما لو صرح الولي بتبرئة غيره مع الدعوى عليه لقوة الحصر فيه وهو من اهل الهلة
 وقد وجد الشرط في حقه وهو الدعوى عليه - كان محلاً لا لاجاب ابتداءً فيخاطب
 بما ذكرناه - على سبيل الانتقال اليه من غيره كما قيل وحيث حكم الحاكم النعماني
 بذلك فلا ينقض حكمه بمجرد احتمال لم يتحقق وجهه لاسباب ما عارضه بما تقدم ذكره
 هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة واردة من
 فاضل مديرة الروضة في ٢٤ ج سنة ١٢٨٤ بخصوص تداع صورته ادعى عبدالرحمن
 القبا في القزاز من أبي صير ابن المرحوم محمد القبا في على المحاضر معه بالجاس مصطفي
 المنزلاوى من الناحية ابن المرحوم محمد المنزلاوى بان المرحوم الشيخ عليا المدي

أولاً الأربعة الحد الغربي لسيرة جة وهبة الجندی بن مصطفى الجندی ولا يعرف جده
والحد القبلي للبحارة وفيه الباب والبحري لدار احمد الكفلي بن حسين البحريني ولا
يعرف جده والشرقي دار مصطفى عبد الصمد ابن الشيخ احمد عبد الصمد ولا يعرف
جده. حدود الدار الثانية هي حدود الاولى في الحالك في صحتها من عدمها (اجاب)
الدعوى المذكورة على الوجه المستور غير صحيحة والله تعالى اعلم (مثل) عن حادثة
واردة من طرف قاضي مديرية الجيزة في ١٩ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها حاصل
تدعى داود سليمان القبطي على عمه الحاضر معه شقيق والده ابراهيم داود في يوم
الاحد ٢٨ جادى الاتمة سنة ٢٨٤٤ ان داود سليمان ادعى على عمه المارقوم بان جد
المدعى داود سليمان توفي قبل تاريخه وانحصر ميراثه في زوجته بنت عوض
مخايل وأولاده منها الثلاثة هم المدعى عليه ووالد المدعى وقرنلة ثم توفيت الزوجة
المذكورة عن أولادها المذكورين من دون شرك ثم توفي والد المدعى المذكور عن
زوجته فومية بنت يوسف لولان وأولاده منها هم داود والمدعى و ابراهيم وشبابية
ومصطفية من غير شرك وان الخلف عن جده داود سليمان جميع الدار وما فيها من
الطاحونة بناحية ترسايد رب التراصنة محدودة بحدود اربعة القبلي لمكان المتداعين
المذكورين والبحري لدار مصطفى لاجين ابن الحاج لاجين والشرقي للطريق وفيه الباب
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون بن عبد الباقي بن احمد زيتون مات وتركها
ميراثا لورثته المذكورين وايضا اشترى المدعى مع عمه المذكور جميع قطعة أرض خربة
من امرأة تسمى ستم بنت باشا مرجان من الناحية المذكورة بمبلغ أربعين قرشا وبنائها
دارا سوية بينهما محدودة بحدود اربعة القبلي ينتهي لدار ملك درويش برطع بن
محمد برطع والبحري للدار المذكور اعلاه المدعى بها والشرقي للطريق وفيه الباب
والغربي لدار ملك عبد الرحمن زيتون المذكور وطلب المدعى من عمه ما يخصه في
الدار الاولى ونصف الدار الثانية ليحوز ذلك لنفسه بالوجه الشرعي وذكر انه وازع
يده عليهم ما غير حق وما نفعه من التصرف فيما يخصه بدون حق ويسال جوابه عن ذلك
فمثل من المدعى عليه عن ذلك بعد ثبوت وضع يده على المدعى به بشهادة شاهدين
فاعترف بوقاة المتوفين وانحصار ميراثهم في ورثتهم على الوجه المستور وبوضع يده
على المدعى به المذكور وانكر كون المذكور الاول مخالفا عن جده المذكور بل انه
ملك للمدعى عليه والدار الثانية ملك المدعى عليه ايضا خاصة اشترها وبنائها لنفسه
من ماله خاصة وبذلك كذا فلم يصدق المدعى فطلب منه بيعة تثبت دعواه وانصرفا
ثم في ٢٦ رجب حضر او عرف داود سليمان انه غاطان في التمسديد وان تهميحه ان
الحد القبلي للدار الاولى والطاحونة ينتهي لملك عبد الرحمن زيتون والبحري للطريق
وفيه الباب والشرقي للدار المدعى بها ثانيا والغربي لدار مصطفى لاجين حسب ما هو

موضح اعلاه والثانية حدوها القبلى بتهسى لدار عبد الرحمن زيتون والبحرى للطريق
والشرقى لدار مصطفى برطع والغربى للدار الاولى فصدقه المدعى عليه على ان الحدود هذه
هى الصيغة دون الاولى فخر درر العلوم المهرمان طوقها والمفهوم حضرة مولانا
مفتى الديار المصرية حالاً نروم الاطلاع على الدعوى المذكورة بميمنه والافادة عن الحكم
الشرعى فيها هل يرتفع التناقض الواقع من المدعى باختلاف الحدود غلطاً بتصديق
غيره ان الحدود الثانية هى الصيغة دون الاولى وتطلب البيينة لاثبات وضع اليد
بالحدود الثانية ولا ثبات دعوى المدعى ام كيف الحال افيدونا ادام الله النفع بوجودكم
(اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة من وجوه لعدم تعريف الجدد المورثين بذكر نسبه الى
جده وعدم تعريف بعض اصحاب الحدود وذكور نسبهم الى جدهم وعدم بيان مقدار
نصيبه بطريق الارث لى طلب رفع يد خصمه هذه وعدم ذكر الجدد فى نصيب زوجة
الجدد وفى نصيب ابى المدعى الى وراثتهم ما فتستأنف الخصومة بينهما وما بعد تهيج
الدعوى وجواب الخصم واثبات وضع يد المدعى عليه على ما توافقه عليه واقامة البيينة
من المدعى على ما ذكره خصمه والتزكية يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والا فلا ولا
يمنع من ذلك غلط المدعى فى التحدى على هذا الوجه حيث اجابه خصمه باعترافه
بوضع يده على الحدود الذى ادعى فيه حقه له عقب دعواه الاولى قبل ذكر الغلط ثم
توافقه على الغلط فى التحدى ويد ويدل لذلك ما نقله فى الهندية عن فتاوى قاضى خان
حيث قال ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولو كان
اخفاى الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ايس هذا الحدود فى يدى او قال ليس
على تسليم هذا الحدود فانه لا تتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا
الحدود فى يدى غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقه على الخطأ فينتفى التنازع
الخصومة اه ونقله فى الانقروية ايضا وكذا فى جامع الفصولين ونور العين ولا
يعارض ذلك ما نقله فى الهندية عن خزنة المفتين وكذا فى جامع الفصولين والفصول
العمادية نقلا عن فتاوى رشيد الدين من انه اذا ادعى دارا و ذكر ان احد حدودها
دار زيد ثم ادعى ثانيا و ذكر ان هذا الحد دار محمد ولا يقبل وان كان المدعى عليه
يصدقه انه غلط او لا وعلل ذلك فى الفصول العمانية بقوله لان الحدود هى هذا الحد غير
الحدود بالحد الاول لوجود الفرق بينهما بجواب المدعى عليه فى مسألة الخانية بوضع يده
على الحدود بالحد الاول ثم ذكر الغلط بعد اقراره بوضع يده على ما ادعاه المدعى
ثم توافقه ما على الغلط كما فى حادثة السؤال بخلاف المنقول عن خزنة المفتين وفتاوى
رشيد الدين لعدم اقرار المدعى عليه بوضع يده على ما ادعاه المدعى بالحدود الاولى
قبل ذكر الغلط والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى مديرية الجيزة فى
٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ادعى السيد احمد ابوربع من عمر ابى ربع على محمد ابى طال

١٢٨٤

٢٨

وشقيقه عمر ابي ربيع ولدى ابراهيم ابي ربيع وعلى ولدى شقيقهما هما عثمان وهران
 وغيطاني ولد عمران ابي ربيع من أهالي ناحية صفت اللين بان المدعي المذكور يملك
 دارا بالارث عن أبيه مات وتر كماله ميراثا بالناحية المذكورة بدرب ابي ربيع محدودة
 الحد القبلي ينتهي لدار ملك علي ابن الحاج عمر بن محمد والبحري لدار ملك محمد العبد
 ابن محمد العبد الشهير بذلك والشرقي لدار ملك أحمد هيكل بن محمد - دهيكل بن ابراهيم
 هيكل والغربي للزقاق وفيه الواجبة والباب وان المدعي عليهم واضعون يدهم عليها
 مدة ثمان وعشر بن سنة يدعي انه كان غائبامع والده وهم من مدة تزيد على ذلك
 بدون وجه شرعي ويطالبهم برفع يدهم عنها وتسليمها له بالوجه الشرعي ويسال جوابهم
 عن ذلك وسئل منهم فاجابوا بالاعتراف بوضع يدهم على الدار المذكورة بالارث عن
 مورثهم ابراهيم ابي ربيع المذكور لوفاته وانحصار ميراثه في اولاده محمد - دالبطل وعمر
 وشقيقتهما همران و وفاة عمران وانحصار ميراثه في اولاده عثمان وغيطاني وابراهيم
 وحسن من غير شريك وانهم واضعون أيديهم ومورثهم مدة تزيد عن ثمانين سنة ولا
 يعرفون المدعي ولا نظروه ولا والده ولا عمه وانسروا ملك المدعي للدار المذكورة وثبت
 وضع يدهم على الدار المذكورة بشهادة كل من الشيخ محمد خضر الفقي ابن المرحوم الشيخ
 خضر المسكر أحمد ابي موسى ابن المرحوم موسى وعترف المدعي عليهم المذكورون ان
 المدعي المذكور كان ادعى عليهم عند نائب قسم اول جيزة ومنعه من التداعي وحرر لهم
 اعلاما بذلك وبرزوه من يدهم - موقري بالهاس فدل مصدقونه ان المدعي المذكور ادعى
 دارا بناحية صفت اللين بدرب الرباعة ولم يذكروا احد ود ااصلا وهم اجابوا كجوابهم
 اعلام فطلب من المدعي المذكور دينة تثبت دعواه المذكورة لعدم صحة الاعلام لعدم
 معلومية المدعي به فيه فاحضر الحاج حسن بن الشافعي القاضي وشهد بان هذا المدعي
 السيد أحمد أبار ربيع يملك دارا بالميراث عن أبيه همران ابي ربيع لا يعرف والده كائنة
 بالناحية المذكورة بدرب الرباعة محدودة القبلي على الجزاوي بن محمد - دالجزاوي
 والبحري ملك محمد العبد بن محمد العبد والشرقي ملك علي هيكل بن محمد هيكل والغربي
 الطريق وفيه الباب ثم في ١٠ رجب سنة ثار يجتبه حضر المدعي والمدعي عليهم - م وعرف
 المدعي عليهم ان الدار التي بأيديهم في ناحية صفت اللين بدرب الرباعة محدودة القبلي
 على الجزاوي بن محمد - دالجزاوي والبحري ملك محمد - دالشيخي بن الشيخي سلامة حمدة
 الناحية كان والشرقي ملك احمد بحرية واخويه ابراهيم التهامي وايوب اولاد علي بحرية
 الشهير بذلك والغربي كما ذكر في الدعوى وهذه الدارواضعون يدهم عليها عن أبيهم
 مدة نحو ثمانين سنة من غير منازع واما الدار التي يدعيها بالحدود التي ذكرها في
 دعواهم تكن في أيديهم ثم افادوا ان الجهة القبلية تنتهي للسيد زاط بن عبد الرحمن
 زاط والبحرية ايضا تنتهي الى ملك حسن جاهين بن علي جاهين فافاد المدعي المذكور

ان الحد القبلي هو على الخزاوي بن محمد وعمر والحد البصري للملك محمد الشيعي بن الشيعي
سلامة مشتراه من المدعي عليهم من اصل داره المملوك كته المدعي بها وما كان مملوكا الى
محمد العبد استولى عليه محمد الشيعي المذكور بعد وفاته والشرقي للملك احمد بحرية واخيه
أيوب مشتراه من محمد ماعلى هيكل بن احمد هيكل المذكور والغربي للطريق وفيه
الباب الامل الاطلاع على هذه المرافعة المذكورة والافادة عنها بما يوافق شرعا من
كون المدعي تسمع دعواه المذكورة بالتوفيق المذكور ويطالب منه البيعة او لا يقبل
منه ذلك افيستدونا دام الله النفع بكم آمين (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه
المستطور غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية واردة من طرف حضرة قاضي
المنصورة مضمونها ادعى الحاج بسيوني سرحان على المحاضر معه بالهلمس المكرم على
سرحان من ناحية الحواونة بان المدعي المذكور يملك بفقرده دقار باطاحونة كائنة
بالناحية المذكورة بحارة عبد الله محدود ودار بعة الحد الغربي الى دار ملك محمد
نصر الدين ابن المرحوم نصر الدين بن المسكاوي نصر الدين والقبلي الى الشارع وفيه
الباب والشرقي الى الشارع المسلول والبحري الى دار حسن خضر بن خضر علام بن محمد
علام ويملك بفقرده جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بالحارة المذكورة كان اشتراها
المدعي المذكور لنفسه في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٧٩ من مال الكهار جل يدعي الحاج
محمد ابا عيدين من الناحية المذكورة ابن المرحوم محمد ابي عيدين مصطفي ابي عيدين مبلغ
٤٥٠ قرشا عملة دار بعة واقبضه بمبلغ الثمن المذكور من مال المدعي المذكور ووضع
يده عليها وهي محدودة بحدود دار بعة الحد الشرقي الى دار ملك على حبيبة بن احمد حبيبة
ابن محمد حبيبة والبحري الى شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والغربي الى ملك
الباق علام بن جلي على لام بن سليمان والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له ويملك
بفقرده ايضا جميع دار كائنة بالناحية المذكورة بحارة الطويلة كان اشتراها لنفسه في ٢
شوال سنة ٥٢٠ من مال الكهار جل يدعي احمد ابا عبد رب بن احمد الطويل بن محمد الطويل
من الناحية المذكورة بثمان قدره ١٤٠ قرشا واقبضه بمبلغ الثمن المرقوم من مال المدعي
المذكور ووضع يده عليها وهي محدودة بحدود دار بعة الحد البحري بجوار ملك سليمان
الطويل بن علي الطويل بن حسن الطويل بعرضه وبقية الى دار ملك عوض سرحان
ابن سرحان عوض بن محمد سرحان والحد الغربي الى الشارع المسلول والقبلي الى دار
ملك حسن سرحان ابن الحاج حسن سرحان بن محمد سرحان والشرقي الى شارع حارة
العبد لا وفيه الباب وجميع ما في مكتب التعليم الاطفال افشاء لنفسه في ارض براح
يستم مملوكا لحد كائنة بالناحية بحارة عبد الله المرقومة محدودة بحدود دار بعة الحد
الشرقي الى براح الناحية الذي لا مال له والبحري لمسجد الناحية والغربي الى مقبرة
أموات والقبلي الى براح الناحية الذي لا مال له وفيه الباب وجميع ثلث طاحونة كائنة

بالناحية المذكورة بحارة الشيلان محدودة بحدود اربعة البحري الى الارض البراح التي
ليست ملوكة لاحد والغربي الى دارملك حسن عبد الله بن علي عبد الله بن حسن عبد الله
والقبلي الى دارملك السيد عبد الله بن محمد عبد الله بن عبد الله بن عبد الله وفيه الباب
والشرقي الى شارع الحارة المذكورة آلت اليه المحصة المذكورة من والدته المرأة مهبية
بنت شمس الدين الشال بن محمد الشال من الناحية المذكورة ثم عادية قول ثلث
الطاحونة المذكورة بخلاف عن المرحوم شمس الدين الشال بن محمد الشال بن علي
الشال مع جميع زريبة مواش كاثة بالناحية المذكورة بحارة الشيلان المذكورة
وجميع مصبغة ملاصقة للزريبة المذكورة محدودتين بما محدود اربعة البحري الى
دارملك علي بن عجمور بن جاد الله عجمور بن محمد عجمور والغربي الى الشارع وفيه الباب
والقبلي الى دارملك عوض مريحان المذكورة والشرقي الى دارملك علي بن عجمور المذكورة
وجميع زريبة مواش كاثة بالناحية المذكورة بحارة المذكورة محدودة بحدود
اربعة البحري الى زقاق معروف بالسيد زيدان وفيه الباب والغربي الى دارملك السيد
زيدان بن محمد زيدان بن علي زيدان والقبلي الى دارملك محمد الشناوي بن شمس الدين
الشناوي بن محمد والشرقي الى دارملك محمد الشناوي بن يوسف الشناوي بن علي وان
شمس الدين الشال المذكورة توفي وذلك في ملكه وتركة منه ميراثا لمورثته وهم زوجته
سرية بنت علي زيدان بن محمد زيدان وأولاده الاربعة المرفوقون له منها هم ابو النجا
ومهبية وفطومة وملتزمة من غير مشارك ثم توفيت فطومة عن كل من والدتها سريّة
المذكورة وزوجها المدعي عليه وأشتقاتها وهم ابو النجا ومهبية وملتزمة المذكورة كورون ثم
توفيت سريّة الزوجة المذكورة عن أولادها الثلاثة المذكورة بن ثم توفي ابو النجا عن
كل من زوجته المرأة ست ابيها بنت المرحوم محمد جاهين بن جاهين مرعي وولديه
المرزوقين له منها هم محمد و ابو النجا من غير مشارك ثم توفيت ست ابيها المذكورة عن
ولديها المذكورة بن من غير مشارك ثم توفيت مهبية المذكورة عن ولديها المرزوقين
لها من زوجها المرحوم أحمد مريحان هما المدعي واخته ست ابيها من غير مشارك وان
المدعي عليه المذكورة عدى ووضع يده على كامل الاماكن المعينة أعلاه بغير حق
ومانع المدعي المذكورة واخته ونخالته المرأة ملتزمة وولدي أبي النجا المذكورة بن من وضع
أيديهم على ما استحقوه فيها بغير حق وان كلام من المرأة ست ابيها اخت المدعي والمرأة
ملتزمة خالته وولدي أبي النجا المذكورة وكاه في الدعوى عنه بما له من ذلك وفي مطابقة
المدعي عليه برفع اليد عنه وفي حيازة ما يخصه في كل من ثلث الطاحونة والزريبة
الثانية بالوجه الشرعي وقيل التوكيل لنفسه ويطالب المدعي عليه برفع يده عن
الاماكن الخاصة بالمدعي المعينة اعلاه وتسلمها له ليحوزها لنفسه وبرفع يدها
يخصه هو وموكليه في ثلث الطاحونة وفي الزريبة وبين والمصبغة المذكورة بطريق

الميراث الشرعي ليهوز ذلك له ولم يماطريق الشرعي وطلب سؤاله عن ذلك تم بعد ذلك حضر المتداعيان المذكوران في يوم الاحد ٢٧ ب سنة ١٢٨٤ وطلب من المدعى الذي هو الحاج بسيوني اثبات وضع يد المدعى عليه الذي هو علي سرخان على الاماكن المدعى بها المذكورة بالدعوى قبل توجه السؤال الى المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا بشهادة غير صحيحة ولا مطابقة لما ذكره فيطالع على هذه الحادثة حضرة العلامة الفاضل والاستاذ الكامل مقتى الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيما هل لا يستل المدعى عليه عن جواب هذه الدعوى الابعاد ثبوت وضع يده بالبيئة الشرعية واذا قامت بذلك وعجز المدعى عن الاثبات بالبيئة الشرعية وطلب تخليف المدعى عليه لا يجاب لذلك حيث لم يتوجه عليه سؤال لعدم اثبات وضع يده وهل يشترط في شهادة الشاهدين الذين يشهدان بوضع يد المدعى عليه تحديدا لا ما كن المدعى بها تحديدا معتبرا شرعا وما الحكم (اجاب) لا يتوقف سؤال المدعى عليه على اثبات وضع يده على العقار المدعى به عليه انما يتوقف ذلك على صحة الدعوى فان صححت مثل المدعى عليه عنها قبل اثبات وضع اليد على العقار المدعى به وبمس اثبات وضع اليد على العقار شرطا للاحقة الحكم في دعوى الملك المطلق وما شابهه بل لا ينبغي اثبات وضع اليد على العقار قبل سؤال الخصم وعند الاحتياج الى اثبات وضع اليد يلزم تحديد العقار في شهادة الشهود او الاشارة اليه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف نائب ولاية الشرقية مضمونها ادعى الخواجه مردروس بطرس التاجر في الدخان ببندر الزقازيق شرقية ابن الميت الخواجه بطرس ابن الميت سيهون من اسلامبول على محمود الشبكشي الحاضر معه ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي القائم عن نفسه والوكيل الشرعي التوكيل المطلق في خصوص ما سيد كرفيه عن كل من والدته المرأة هنه الحلبية بنت المرحوم احمد حليبي ابن المرحوم حسين حليبي وعن زوجة اخيه شقيقه المرحوم السيد الشبكشي هي المرأة مونة بنت المرحوم حسن حود ابن المرحوم علي حود من ناحية بلبليس شرقية الثابت ذلك ومعرفة بهم بشهادة محمد قادوس الزيات ابن المرحوم حسن بن حودة وعلى صيام الزيات ابن المرحوم صيام بن سعد كلاهما من ناحية بلبليس المذكورة ومقيم ببندر الزقازيق المذكور الثبوت الشرعي بطريقه الصحيح الشرعي بعد مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعا بان المدعى المذكور يستحق قبل المرحوم السيد الشبكشي ابن المرحوم محمد الشبكشي ابن المرحوم يوسف الشبكشي من ناحية بلبليس المذكورة مبلغا قدره مائة وثلاثون جنهما يمتنوزها بعينها من ذلك مائة جنه يمتنوزها كان دفعها المدعى له ثمن قطعة ارض ودخلها وكالة وسبع هوانيت كاثنة بناحية بلبليس مملوكة لوالدته المرأة هنه الحلبية المذكورة باع ذلك للمدعى بطريق وكائنه عن والدته المذكورة وحرد المرحوم السيد الشبكشي

١٢٨٤

١٧

المذكور للمدعى المذكور سند بذلك مؤرخا في ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ مشه ولا
 بحتمه واختام مذكورين صورته انه في يوم الاثنين المبارك الموافق ٢١ شـ عيان
 سنة ١٢٨٢ صاوت تحرير هذه الشروط باسمنا وختمنا المرقوم ادناه السيد الشبكي من
 ناحية بلبليس وكيل والدتي المرافعة الحلبية باقى بعث قطعة ارض بناحية بلبليس
 وداخلها وكالة وسبع دكا كين للخواجه مردروس بطرس التاجر ببندور القازيق وقد
 وقع الرضا والتوافق بذلك من دون اكراه ولا اجبار علينا وقيضنا نحن الارض مبالغا
 وقدره مائة جنيه يبنو صنف عين من الخواجه المذكور وقد تحررت هذه الشروط
 بيد الخواجه المذكور لاجل انه من بعد ثبوت حقنا على يد الشريعة حسب ما عرضنا
 للحكومة يصير تحرير الحجة اللازمة للخواجه المذكور من دون اكراه ولا اجبار علينا
 واسمنا وختمنا حجة علينا بذلك والله تعالى خير الشاهدين ولم يسلمه المبيع مع المذكور
 ولم يعرفه المدعى ولم يعرف حدوده وباقي ذلك ثلاثون جنهم ايديتو كان دفعها المدعى
 الى المرحوم السيد الشبكي المذكور اجرة حائوت كائنة بناحية بلبليس المذكور
 ايضا مدة ثلاث سنين من ابتداء ١٦ رجب سنة ٨٢ لغاية ١٥ رجب سنة ١٢٨٥
 بمقتضى شروط ديوانية تاريخها ١٤ رجب سنة ٨٢ ولم يسلم الحائوت المذكور بل
 اجره لشخص يسمى الخواجه لامبو البقال بدون علم الحكومة ووضع يده عليه كحد
 الآن وبعد ذلك توفي المرحوم السيد الشبكي المذكور عن ورثته وهم شقيقه المدعى
 عليه ووالدته وزوجته الموكلتان المذكورتان وابنته هه القاهرة عن درجه البلوغ فقط
 من غير شريك لهم ولا حاجب شرعى والمبلغ المدعى به المذكور باقى قبله ويستحقه المدعى
 في تركته كحد الآن حيث انه استهلكه حال حياته في مهالكه وشؤون نفسه وانه اقر
 بذلك حال حياته وصحته لدى بيته ويطلب المدعى المذكور ثبات ذلك على المدعى عليه
 وحيازة مثل المبلغ المرقوم من تركته المتوفى المذكور لنفسه بالوجه الشرعى ويسال
 سؤال المدعى عليه عن ذلك فسال المحكم في هذه المرافعة (اجاب) الدعوى المذكور
 على الوجه المسطور غير صحيحة لسكونها غير مستوفاة فلا يستل عنها الخصم على هذا الوجه
 وبجرد عدم معرفة المشتري حدود العقار الذى اشتراه من الوكيل المملوك لموكله
 البائع في بلدة معينة لا يوجب فساد البيع لما في رد المختارة نقلا عن البرازيه باعه ارضا
 وذ كر حدودها لا ذرعها طولا وعرضا جازوا كذا ان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري
 اذ لم يقع بينهما تجاحد انتهى وصرحوا بان المفسد للبيع الجهالة الفاحشة دون
 الجهالة اليسيرة ولم يتضح من دعوى المدعى انه هل اجاز الاجارة الثانية أم لا وان العاقد
 اصيل في الاجارة أو وكيل وهل كان يمكنه تزعم العين من يد المبتاع الثاني على فرض
 عدم الاجازة بشفاعة أو حيازة أم لا وفي اواخر كتاب الاجارة من الاشياء ما نصه آخرها ثم
 اجرها من غيره فالثانية موقوفة على اجازة الاول فان ردها بطالت وان اجازها فالاجرة له

انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عن حادثة وقعت بين اخوة
ثلاثة أحدهم يدعى منصور البغل ترفع معه أخواه لدى قاضي مصر واستقر الحال
بينهم على الصلح وحصل بينهم ابراء عام وتحرر بذلك - لام شرعي من قاضي مصر ثم
كتب على الاعلام المذكور جواب من بعض العلماء الخفية يتضمن ان الاخوين لو
ادعيا على ورثة المبرأ باعيان وأطيان انهما مشتركة بينهما وبين أخيهما المذكور
تسمع لعدم دخولهما في الابراء المذكور وذلك بعدم موت الاخ المبرأ المذكور وبناء على
ذلك سمعت الدعوى لدى قاضي الخانكة وبه دلائل حاكم للاخوين بالاشتراك مع
أخيهما فصار حصلت به الدعوى ولم ينظر راحة الابراء المذكور ثم احيلت هذه المسألة
بعد تشيخي ورثة الاخ المبرأ الى المديرية - الى مجلس استئناف مصر لعرض ذلك على
علماء المجلس واعطاء الافادة اللازمة من ذلك وقطع الاشكال في هذه الحادثة وصورة
الافادة المهررة على اعلام قاضي مصر المذكور من حضرات العلماء سابقا وهم الشيخ
عبد الرحمن البجراوى والشيخ اسمعيل الحلي والشيخ محمد سعيد الراعي المحمد لله وحده
بطلانة هذا الاعلام والاتصال فيه فهم منه ان الاخوة المذكورين اصطالحوا مع
بعضهم على قسمة الثمانية افدنة المذكورة والتخيل والدار ما عدا الطاحونة التي فيها
بالقرينة الشرعية وان يدفع المدعى عليه للمدعين المبلغ المرقوم في هذا الاعلام في نظير
الديون المترتبة للورث المذكور الى آخر ما هو مسطر به وان المدعين المذكورين قد ابرأ
ذمة المدعى عليه على الوجه المسطور باطنه ولم يذكر في الصلح ولا في الابراء باقى المدعى
به من الاطيان وباقى الاعيان الخلفة عن مورثهم فلم تدخل في الصلح المذكور ولم ينص
على ترك الدعوى بها ولا في الابراء المذكور لانه حصل على ما في ذمة أخيهما المدعى عليه
والاعيان لا تتعلق لها بالذمة فاذا اراد الاخوان المذكورين الدعوى فيما عدا ما وقع
عليه الصلح من باقى الاطيان وباقى الاعيان الخلفة تسمع دعواهما ولا يمنع من سماعها
صدور الابراء والصلح على الوجه المسطور فاذا اثبتا شيئا بخلفا عن مورثهما غير داخل
في الصلح فعلى القاضي الحكم به شرعا واعطاؤهما نصيبهما منه وببيع الام نصيب ولديهما
من الطاحونة للمدعى عليه غير نافذ عليهم ما حيث كان بدون توكيل او وصاية ولم يجيزاه
فيكون لهما اخذ نصيبهما من الطاحونة المذكورة وايسر لالاخ المدعى عليه الامتناع
عن شيء من ذلك ومضى هذه المدة لا يمنع من سماع الدعوى اذ لم يحصل ترك للدعوى
مدة مانعة من غير عذر شرعي تكوفا من حاكم جابر والله تعالى اعلم (أجاب) بانظر في
الاعلام المهررة من حضرة قاضي افندي مصر المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٧١
وجدت متضمنا ان الاخوين المدعين وانما هما المدعى عليه حضر والدى القاضي وذكروا
لأنهم اصطالحوا مع بعضهم على ان الثمانية افدنة الطين تركمة المتوفى والتخل والدار
الخلفة عنه ما عدا الطاحونة التي فيها الاعلام يقسم بينهم بالقرينة الشرعية ويدفع

المدعى عليه المذكور لاخو به المدعين المذكورين سوية نظير ما استغله من الاطيان المرقومة والديون المترتبة للترقى المذكور بضم الاثنى عشر اصحاب الاطيان المرقومة و زيادة اثمان الخلل المرقوم و براءة ذمة اخيهما المدعى عليه المذكور مبلغ الف قرش وماقتى قرش ثنتين واصطالحوا مع بعضهم صلحا شافيا كافيا جيدا مرضيا على ذلك و ابرا المدعيان المذكوران ذمة اخيهما المدعى عليه المذكور عما اذ لك ابراء عاما شرعيا قاطعا مانعا عامما عاجزا مما سقطا مبطالا لكل حق ودعوى وطلب ويعين بالله سبحانه وتعالى ان وجب وقبل ذلك منهم المدعى عليه المذكور لانه نفسه قبول لا شرهيا والافادة عن هذه الحادثة ان دعوى الاخوين المذكورين على اخيهما وعلى ورثته فيما يرجع الى المورث بشئ سابق على ابراء العام المذكور لا تسمع لافرق في ذلك بين الدعوى بما يتعلق بالارث او غيره على ما عليه المعول في ابراء العام ولا مانع من صحة ابراء الذمة عن جميع الدعاوى الشاملة لدعوى الاعيان والديون اذا ابراء عن الدعوى يقتضى عدم استحقاق المبرأ على المبرئ الجواب عما يدعيه عليه بشئ فيما مضى وهذا من الامور الاعتبارية التى تقوم بالذمة لا من قبيل الاعيان حتى يقال انها لا تقوم بالذمة على ان العرف العام الا ان في مخاطبات الناس وعباراتهم وصكوكهم العادية والمهردة من قبل القضاة في ابراء العام انهم يعبرون بمثل ذلك ويريدون به ابراء ذات المبرأ عن سائر الدعاوى والحقوق فيجب اعتباره صحيحا كالام العلاء عن الانشاء والابطال ولا يقال بزيادة هذا المعنى على معنى اللفظ المصرح به في ابراء بعد التهرىج بقولهما ابراء عاما مسقطا لكل حق ودعوى وطلب الى آخره وهذا على فرض تسليم ان جواب الدعوى لا يقوم بالذمة والله تعالى اعلم وكتب اسمه على هذا الجواب ايضا حضرة الشيخ على البقلى الحنفى مفتى مجلس الاحكام والشيخ ابراهيم السقاء الشافى والشيخ مصطفى القرشى امين الفتوى وشهاده باختتامهم والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من قاضى المنصورة مضى عنها ادعت المرأة صلوحة بنت محمد المنجور ابن الشيخ أحمد المنجور من المنصورة على المحاضر معها بالجلس الشرعى على الشرعوى ابن الشـعراوى التمرقاشى الشـبكشى بن محمد التمرقاشى من سكان المنصورة الثابت معرفتهما عيناً بشهادة كل من السيد سعيد محمد المتزلاوى ابن السيد محمد المتزلاوى والشيخ أحمد المنياوى ابن الشيخ أحمد المنياوى من المنصورة بان المدعية كانت زوجا للمدعى عليه هذا وطلقة واحدة واحدة فى ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين صدور الطلاق للآن وقد اذقت عدها منه بالخيف وهى مرزوقة منه ببنت صغيرة تدعى حفيفة وهى المستحقة لحضانتها وتطالبه بنفقة البنت المذكورة وابرة حضانتها بالوجه الشرعى وطلبت سؤاله عن ذلك سئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار لصـدور الطلقة المذكورة منه فى التاريخ المذكور واعترف بانها لم تعاشره من التاريخ المرقوم

للا توبانهم رزقة منه بالبنات المذ كورة فكافت المدعية اثبات ما نكره شرعا
 فاحضرت كلا من المدكرم شعراوى القرقاثنى والد المدعى عليه والمكرم أحمد عثمان
 جاويش الشبكثى ابن المرحوم عثمان جاويش من المنصورة واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك فشهد كل منفردا في وجه المدعى عليه بان هذا المدعى عليه طلق زوجته
 هذه المدعية في ٢٦ رمضان سنة ١٢٨٣ ولم تعاشره من حين ذلك للا توبانهم المدعى
 عليه طعننا في شهادتهما وزكيا وعدلا سراوعلنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم أحمد
 جاويش الخياط ابن المرحوم أحمد جاويش والمكرم ابراهيم شوشة العقاد ابن المرحوم
 الحاج أحمد شوشة العقاد بالمنصورة التزكية والتعديل المعتبرين شرعا وحكم بنبوت
 الطلاق المرقوم وقررنا له ما عليه في نظرية نفقة البنت المرقومة عن كل يوم من تاريخه
 ثلاثين فضة صاغا ديوانية وانصرف كل منهما على ذلك ثم بعد صدور ما ذكر من
 المرافعة والحكم على الوجه المسطور وحضر على الشعراوى المذ كورو بهيئة المرأة
 صلوحة المرقومة وادعى عليها بانها لا تستحق عنده اجرة حضانة لبنتها خفيضة المذ كورة
 لانه يستحق في ذمتها ما بلغ قدره اربعة آلاف قرش عملة دارجة دفع ذلك لها عند
 طلاقها اجرة حضانة البنت المرقومة على وجه التجهيل مدة حضانتها وان المدعى عليها
 رضيت بذلك بوقتها وأقرت لدى بيعة شرعية عارفين بها وبحضور ابيها بان المبلغ
 المذ كوروصل اليها وانه ليس لها مطالبة عليه باجرة حضانة البنت المذ كورة الى حين
 انقضائها وقد تحرر بينهما ورقة متضمنة لذلك ولوصولها مؤخر صدقها ونفقة عدها
 وقد صار اظهار الورقة المذ كورة فوجدت متضمنة لما ذكره المدعى المذ كورو سال
 المذ كورو سؤال المدعى عليه المذ كورة عن ذلك وطلب منهما من أحدهما من اجرة
 حضانة البنت المذ كورة في الحكم الشرعى (اجاب) اذا ذكر المدعى ان المدعى عليها
 تعارضه في طاب اجرة الحضانة به يرحق وانه يطلب منع تعرضه له سمعت دعواه
 المذ كورة ولا يظهر كون ما تقدم من دعواه ادعاء عليه الطلاق وانكاره اياه واقامة البينة
 عليه به مانع من دعواه بعد ذلك التوافق معها على اجرة الحضانة الى انتهاء مدتها ودفع
 ما اتفق عليه من الاجرة مهلا والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارادة من
 الرزنامة مؤرخة في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٥ مضمونها ان يؤمل به ما حاطة حضرته كم بما
 احتوى عليه الاعلام الشرعى والورقتان المرسلتان ان طيه وما افاده حضرة نائب محكمة
 مصر من ان الاعلام المذ كور غير مستوف شرعا من وجوه لم يعين منها سوى عدم تعيين
 من المبيع في شهادة الشاهدين ان تكرر مواياضاح كافة الوجوه اللازم استيفائها شرعا
 لاجل اخبار المديرية بتفهم القاضى عنها لانه اذا اعيد اليه بدون تفهم عن كافة
 ما هو لازم لا يهمل الحصول على استيفاء ما يجب شرعا (اجاب) مادامت مدعية الشراء
 غائبة عن بلد حضرة قاضى المنية ولا يمكن الحكم الا بعد تحليفها اليمين الشرعية فاذا

١٢٨٥

٢٥

شعبان

١٢٨٥

١

اعيد الاعلام المذكور ثانيا اليه وصار استيفاء اللازم فيه فمع ذلك الامر غير مستغن عن
احالة القضية ثانيا الى حضرة قاضي مصر واذا احيلت عليه فلا بد له من سماع الدعوى
والبيينة ولو على كتاب القاضي وتزكيتها وتحليف مدعية الشراء اليمين ثم المحكم لها
فالحكم في الحقيقة انما هو من حضرة قاضي مصر وامام اجراء حضرة قاضي المنية فلا يعد
حكما بل هو مجرد سماع دعوى وشهادة ولم يتم اللازم للحكم على فرض كون ما اجراه
مستوفيا ولا فائدة فيما أجرى في محكمة المنية الا اذا كانت شهودا يبيع غائبين عن
مصر بجهة المنية ويتعسر حضورهم مع انه يمكنهم تحميل الشهادة الغيرهم اذا كان هناك
مذداع لذلك على ان الظاهر ان الشاهدين بمصر كما يفيد الاعلام المذكور في حيث كان
المسأل الاحالة على حضرة قاضي مصر والحكم منه فيما فلا حاجة اتوسيع الدائرة فيجري
احالتها الى محكمة مصر لاجراء الاثبات على المنهج الشرعي ثانيا واما اذا احيلت على
حضرة قاضي المنية وصار اقرار كتاب التكليف في هذه القضية بلا فائدة اخروية أو دنيوية
فحضرة من العلماء الاعلام وبتمامه يظهر له ما يقتضي اوضحه في الاعلام كما يوضح
الحدود وبيانها وكون ثبوت الوكالة ضمن الدعوى لا مجرد وذكرا الثمن في الشهادة
وكون عبارة المدعى عليه تفيد انكار الوصاية وموت المتوفى منكمصرا ادته في وورثته
المذكورين حيث ان الذي ذكر لا يفيد الا جعل الانكار قاصرا على البيع وكون البيع
بعدم ملك البائع ما ياعبه بالارث هادرا من المورث في حال صحته والظاهر ان هذا كله
نقص في حال كتابة الكاتب للاعلام وبالجملة فالمنظور في هذه المادة احالتها لمحكمة
مصر لاجراء اللازم فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف
قاضي المنصورة مضمونها بعد ان ثبت معرفته ابراهيم رزق ابن المرحوم ابراهيم أبي
عبد الله من اهالي السنيطة القاصر عن درجة البلوغ سنه اثنتا عشرة سنة وخلوه من
وصي شرعي وأهليه تولى اقة محمد عبد الله ابن المرحوم نجم أبي عبد الله زوج المرأة مقبلة
والدة القاصر المذكور المقيمين جميعا بناحية منية فضالة بشهادة كل من محمد الشرقاوي
ابن المرحوم حسين الشرقاوي وفودة الفرارجي ابن المرحوم محمد الفرارجي من
المنصورة كلاهما أقام وقصبا ولا مخالفات الشريعية بمدينة المنصورة محمد عبد الله
المذكور وصيا شرعيا على القاصر المذكور وقبل محمد عبد الله المذكور ذلك لنفسه قبولا
شرعيا ادعى محمد عبد الله الوصي على المحاضر معه بالجلسات السبع والعشرون من المرحوم
حسين العسال ابن المرحوم سليمان من اهالي منية فضالة بان القاصر المذكور كان
يتعلم عند المدعى عليه صنعة البناء باذن والدته لكون المدعى عليه بناء فلا كان من
المدعى عليه الا أحضر له المحامد تعلقه وأمره أن ينقل عليه سباخا من داره ويوجهه الى
غيطه فامتثل أمره وصار ينقل السباخ على المحامد المذكور من الدار الى الغيط في
اتسار رجوعه من الغيط الى الدار كما على المحامد جرى به المحامد في أرض مرتفعة

ومنخفضة فوق ابراهيم رزة المذکور من على الحمار الى الارض فانخلع رأس فخذه الايسر بسبب ذلك وصارت معالجته في استئصاله المنصورة فلم يرجع لاصله بل حصل قصر في الفخذ المذکور بسبب ذلك : قصت حكة رجله اليسرى وصار لا يستطيع المشي عليها الا بالتوكاع على العصا ويطلب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسال جوابه سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالا اعتراف بدعوى المدعى المرفوع فصار حضورا رباب الخبرة في ذلك وبنظرهم الى رجل القاصر المذکور شهدوا ان الذي نقص من حكة الرجل المذکور كورة ومن نفعها الثلثان يطلع على هذه الحادثة حضرة المفتي الحنفى بالمهر وسنة ويغيد المحكم الشرعى فيم اهل يحكم على المدعى عليه بثلاثي دية القاصر المذکور حيث استعمله في غير ما هو ماذون به من قبل والدته وحصل منه ذلك سعيان الاذن له والمسلم له القاصر المذکور لثبوت تعليمه صنعة البنس والدته المذکور كورة وما حكم الله أفيدوا الجواب (أجاب) اذا أمر رجل صبيا مجبورا بعمل لا أمر بدون اذن من له ذلك فعطب الصبي منه ضمن الامر كما هو مصرح به في كتب المذهب فاذا ترتب على ذلك نقصان منفعة عضو المجنى عليه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية بمعنى انه يقوم النقص المجنى عليه لو فرض عباد مع هذا العيب وبقية يقوم بدونه ثم ينظر الى مقدار التفاوت بين القيمتين فيؤخذ من هذا المقدار من جلة دية المحرفان نقص الثلثان فثلثا الدية وان كان أقل فيحسابه وهكذا قال في الدرر في جواهر الفتاوى ضرب يدر رجل وبرا الا انه لا تصل يده الى قفاه فبقدر النقصان يؤخذ من جلة الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا وأقره المصنف انتهى أما ما لو حصل من هذه الجناية شال في العضو بحيث لا ينتفع به فعلى الجاني دية هذا العضو وما في الدرر ايضا وتجيب دية كاملة أى دية ذلك العضو رملى في كل عضو ذهب نفعه بغير ضارب كيدشأت وهين ذهب ضوءها الى آخره والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٧ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها ورد للاحكام افادة من مجلس طنتا في ١٥ جاسنة ٨٤ ومعهما أوراق المرافعات التى حصلت على يد قاضى ومفتى وعلماء طنتا دابشان ميراث عائلة الخادم وورغب المومنا اليهم اطلاق حضرة تكم وحضرة مفتى الاحكام على المرافعات وعلى ما افاده حضراتهم أيضا وقد اطلع حضرة مفتى الاحكام عليها وافق بماتراعى له فلزم تحريره لورود الفتوى بالحكم الشرعى (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه القضية التى من جلتهها صور مرافعات ثلاثة وقعت بين وكيل المدعىين اللتين هما هانم الخادمية وجلفدان على المدعى عليه الشيخ مصطفى الخادم وصورا الفتاوى المعطاة في هذه المسألة التى من جلتهها الفتوى المهررة من هذا الطرف وقد استخرجنا صورتها من قيودات فتاوى المحاكم المصرية بهذا الطرف المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٣ المنقولة بظاهر صورة المرافعة الثالثة فوجد حصول اختلاف وتناقض في بعض

١٢٨٥

٢٢

محرم

١٢٨٦

١٤

المحدود بين الدعاوى الثلاث بالنسبة للعقار الذي تكررت به الدعوى على مقتضى ما هو
 مسطر بصورها في الاوراق المذكورة فاذا ثبت التناقض المذكور بوجهه الشرعي منع من
 سماع الدعوى اذا لم يوفق المتناقض بين كلاميه عند الامكان فالذي يستحسن في هذه
 المادة ان تسمع المرافعة فيها ويطالب من كل من الخصمين بتعيم ما هو مقتضى من قبله
 وان كان لاحدهما مناقضة مع خصمه يذكرها في كلامه ويستل خصمه عنها فان
 اعترف بما يفيد التناقض ينظر فان أمكن التوفيق ووفق قبل ذلك منه ثم تطلب البينة
 على اثبات الحق اذا لم يكن هذا مانع ثم يحكم للمدعي بحقه ان اثبتته بالوجه الشرعي واثبت
 وضع يد خصمه على العقار المدعى به وهذا انما هو شرط اعماله ثم فقط لا اصبه الدعوى
 وسؤال الخصم خلاف الما قبل وأما اذا لم يوفق المدعي أو كان التوفيق غير ممكن فانه
 يحكم بغيره من الدعوى في خصوص ما وجد فيه التناقض فقط دون غيره والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٦ بناء على افادة محافظ دمياط
 بقصد اعطاء الجواب بالحكم الشرعي في المرافعة الواردة من قاضي دمياط التي
 مضمونها بالخصومة كل من حضرة مولانا مفتي افندي الثغر ومولانا الشيخ حسن عبد
 الرزاق ومولانا الشيخ محمد البنا ومولانا الشيخ مصطفى الدمهوري حضرة الخواجه حبيب
 عنهم وري ولد الخواجه يوسف عنهم وري ولد بطرس عنهم وري ولد حنا عنهم وري وحضر
 لحضوره المكرم ابو العلا الكرش من تجار المنزلة ابن المرحوم السيد احمد الكرش وادعي
 هذا الذي حضر عن نفسه وبوكالته عن والدته منه بنت تولا الحموي وعن أشقائه
 الاربعة البالغين هم اسكندر وسليم وحسين وهب لانه الثابت قوله عنهم بالجلس
 بالطريق الشرعي المقيّد بمضبطة جزء ١٤ على هذا الذي حضر لحضوره بعد ثبوت
 معرفتهم عينا للحاضر بن اعلام بان المدعي عليه باع الى والد المدعي المذكور جميع
 الشادر الكاشن بشعر دمياط بخط القباقي هـ الى بحر النيل المتوصل اليه من طريق
 الخمس السعيد بمبلغ مائة وسبعة وثمانين جنهم بالجزيرة وقبض منه الثمن المحدود الشادر
 المذكور بمحدود اربعة اكد القبلي ينتهي الى ساحة أرض من حقوق العامة والمحدود
 البحري ينتهي الى ساحة أرض ايضا من حقوق العامة والمحدود الرقي ينتهي الى
 فسحة أرض من حقوق العامة فاصلة بين ذلك وبينه منزل بيد المعلم محمد الجيار بن
 ابراهيم بن محمد ومنزل عباس خفاجي ابن الحاج احمد خفاجي ابن الحاج محمد خفاجي
 وباقي ورثة ابيه والمحدود الغربي ينتهي الى طريق ضيق فاصل بينه وبين بحر النيل وان
 أرض الشادر المذكورة ظهرت مستحقة للعالموم وحكم فيها بالبينة الشرعية ومن
 حيث ان الأرض صارت مستحقة وصار الشادر لا ينتفع به فيطالب المدعي عليه برد
 الثمن الذي قبضه من والده ورجوع الشادر الى البائع المذكور بالوجه الشرعي ويسأل
 سؤاله عن ذلك سئل من ابي العلا المذكور المدعي عليه عن ذلك فاجاب بان البيع

الذي صدر منه لو الدال المدعى المذكور في بناء الشادر فقط دون الارض وقبض منه
 الثمن وانه لم يبيع الارض ليكونها من ارض الجزيرة وليس مالها كلها وليست في حجة
 فطلب من المدعى بينة شرعية تشهد له طبق دعواه فاحضر الشيخ نذاري حبيب بن الحاج
 محمد حبيب وادى شهادته في وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة الشادر المذكور
 وحدده بمحدوده المذكورة ومعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالمجلس وان
 ابا العلا الكرش باع الى الخواجا يوسف بن موري والد المدعى الشادر المذكور بمائة
 وسبعة وثمانين جنهم النجيز يا قبضة ابو العلا المذكور ولم يفصل وقت البيع بين الارض
 والبناء وانه يشهد بذلك ثم احضر المعلم محمد الجيار بن المرحوم ابراهيم الجيار وشهد في
 وجه المدعى عليه بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه والشادر المدعى به
 وحدده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز فحضر له ابو العلا الكرش المحاضر هذا
 مع الخواجا يوسف بن موري والد المدعى وقال له ابو العلا المذكور اني بعثت
 الى الخواجا يوسف بن موري الشادر والهازمة مائة وسبعة وثمانين جنهم النجيز يا قبضة
 منه الثمن وتوجه معهم الى الشادر واسأله ابو العلا المذكور بان هذا هو الشادر الذي
 بعته الى الخواجا المذكور وانه من وقت شرائه لذلك واضع يده عليه وانه يشهد بذلك
 ثم حضر الشيخ ابراهيم الجيار شقيق المعلم محمد الجيار المذكور وشهد في وجه المدعى عليه
 بعد الاستشهاد بمعرفة المدعى ووالده والمدعى عليه المحاضر بالمجلس وبمعرفة الشادر
 المدعى به وحدده بمحدوده المذكورة وانه كان بوكالة الارز المعروفة بوكالة الافندي
 فوجد ابا العلا الكرش المحاضر بالمجلس المدعى عليه مع الخواجا يوسف بن موري والد
 المدعى المذكور بالوكالة المذكورة فقال له ابو العلا المذكور اني بعثت الى الخواجا
 يوسف بن موري كامل الشادر بما فيه العواميد والسنايل الخشب بمائة وسبعة وثمانين
 جنهم النجيز يا قبضة منه الثمن بالتمام والكمال فقلت له اي شادر فقال لي الشادر
 الذي بجانب المكان الذي بيدي فقلت له شهدت بذلك واني اشهد بذلك حضر
 مولانا العلامة مفتي افندي الثغر المحررا علاه صورة القضية المسعومة بحضور حضرتم
 بالمجلس العلمي بدوان المحافظة وقد اقمنا في الحال للاستفهام من حضرتمكم هل تبوت
 استحقاق الارض المذكورة من جملة العيوب التي يثبت بها خيار الرضا ويصح البيع
 في البناء ويرجع بقيمة الارض بحصة هان الثمن وهل خيار العيب موقوف ام لا وهل
 اذا شهدت بينة بان البائع اشدهم انه باع لو الدال المدعى الشادر او جميعه الشادر ولم
 يتعرض لبنائه ولا ارض وقت الاقرار فدخل في الاقرار بذلك الارض والبناء ام لا
 وهل اذا اقام البائع بينة على انه باع له البناء دون الارض والمشتري اقام بينة على انه باع
 له جميع الشادر فنقدم بينة منهما المقصود والافادة مما ذكر بالوجه الشرعي وبذا
 لنزم تحريره في يوم الخميس ١٧ محرم سنة ١٢٨٦

سنة

صفر

١٢٨٦

٣

هذه القضية يستعلم عنها من مفتي الديار المصرية او من مفتي الاحكام بالهراسة - اكون
 انه اشتمع على الحكم ولم أقف عليه في ما بين يدي من كتب المذهب وفوق كل ذي علم
 عليم (اجاب) لو قبض المبيع فاستحق به ضمه بطل البيع - مدره ثم لو أورث الاستحقاق
 عيبا فبما بقي كدار وكرم وأرض وزوجي خف ومهر اعي بابوقن يخير المشتري في أخذ
 الباقي بمحضته من الثمن أو رده والرجوع بكل الثمن كما هو جوابه ومثلثنا من هذا
 القبيل وقد صرحوا أيضا بان خيار العيب يورث فيخلف وارث المشتري مورثه في الرد به
 لكن لا يقضى للمدعي بالرجوع على بائع مورثه بمجرد هذه الشهادة على هذا الوجه لعدم
 كفايتها المخالفة لشهادة الثاني للدعوى بزيادة ذكرها في المبيع عن الدعوى وقصور
 شهادة الثالث به - عدم ذكر الحدود في الاقرار او ذكر ما يفيد ان المقرب هو الذي حدد
 الشاهد أولا ولا تعتبر بيئة البائع على انه باع البناء دون الارض اذ هي بيئة نفى ان أثبت
 وارث المشتري وهو ان المدعي عليه باع من مورثه جيع الشار بالوجه الشرعي
 الشامل للارض والبناء بحسب المتعارف في التعبير بعد تصحيح دعواه باستيفاء ما يلزم
 شرعا اذ هي على الوجه المسطور غير صحيحة لعدم ذكر موت المشتري وانحصار ارثه في
 المدعي وموكله مثلا او ذكر انه موجود وان المدعي يدعي بان موكله عنه اذ بمجرد كون
 المشتري بالمدعي لا ينتصب خصما عنه بدون أحد هذين الوجهين مثلا والله تعالى اعلم
 (سئل) عن مرافعة سابق ووردها من فائض الشريعة وأعطى عنها الجواب من هذا
 الطرف بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٨٥ وهي مسطرة في كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بهذا
 التاريخ ثم بعد وصولها الى النائب المذكور ذكر في شأنها ما يأتي ثم في يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع
 الآخر سنة ١٢٨٥ حضر الخواجا مدروس المدعي المذكور وبتعريفه افادة حضرة
 مولانا مفتي أفندي المومنا اليه اجاب قائلا انه لا يعرف القطعة الارض ولا الوكالة ولا
 السبع - وان ثبت ذلك فغير اولاد - ودون ذلك ولا مقدار اذ رعه ولم يستلم ذلك ولم يضع يده
 عليه من وقت الشر او الى الآن وانه لم يجز الاجارة الثانية وان العاقد اصيل في الاجارة
 وانه لم يمكنه تزاع العين من يد المستاجر الثاني لا بنفسه ولا بواسطة الحكومة - فنظر
 هذه الصورة بطرف حضرة استاذنا مولانا العلامة الهمام الفاضل حائقة المهققين مفتي
 أفندي الديار المصرية ويكرم بافادة الحكم الشرعي من حضرته لازال ملجأ القاصدين
 وادام الله النفع به لجميع العالمين آمين (اجاب) الحمال على ما هو عليه في دعوى ثمن
 المبيع واما في دعوى الاجرة فان طلبها المدعي بعد صحة دعواه يستل الخصم عنها ثم
 يحكم بما يظهر في المحادثة بطريق شرعي من الزام التركة عند تحقق الموجب او منع
 الخصم عند عدمه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من حضرة الشيخ عبد الرحمن الراجحي
 مفتي مجلس بنماؤرخة غرة ربيع الآخر سنة ١٢٨٦ مضمونها انه حاصل له توقف فاعا
 يحكم به في المرافعة التي طأ الخطاب الوارد من طرفه وحيث لم يمكنه الحضور الا ان لزمه

ربيع الاول

١٢٨٦

٢٢

عرضها لهذا الطرف يؤمل افادة الحكم الشرعي عليها وصورتها حرقا ادعى كل من
المسكوم عمر عبد الوهاب واخته شقيقة المرافعة خضره ولدى المرحوم عبد الوهاب الفرس
ابن المرحوم حسن ابي حطب البالغين العاقلين الراشدين على المسكوم محمد حجاج البالغ
العاقل الرشيد المحاضر معهم بالجلوس المشار اليه منهم ابن المرحوم علي حجاج ابن
المرحوم حسن الثابت معرفتهم بشهادة المسكوم موسى نعيم ابن المرحوم محمد نعيم
وموسى عيسى ابن المرحوم الحاج موسى عيسى الجميع من ناحية ام صالح منوفية
بان فيما قبل تاريخه تدعى المدعى عليه المذكور على انهي المدعين المذكورين
شقيقتهما مورثهما المرحوم محمد عبد الوهاب ابن المرحوم عبد الوهاب الفرس ابن
المرحوم حسن ابي حطب المذكور وضربه وهو نائم في قاعة محله من الناحية
بجديدة دولا بقطن في رأسه فانفلة ومات بسبب ذلك ثم ذبحه بعد موته وقسمه
نصفين وقطع لسانه وانفه ودفنه مع كل من عكر نصار وعبد الرحمن بن محمد خيل ووالده
محمد خيل المحضرين هؤلاء بالجلوس في ضريح الشيخ أبي زكريا الساكن هناك وأنه
توفي عن وارثيه اخويه المدعين المذكورين فقط من غير شريك ولا حاجب شرعي
لهما في ذلك ولا قاتل له سوى المدعى عليه هدامنه على الوجه المستطور ويطلب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعى عليه وقتله قصاصا بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك وسئل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف
بجهة نسب ووراثة المدعين المذكورين لمورثيهما المتوفي المذكور قائلا ان المتوفي
المذكور كان تكلم في نساء منزل المدعى عليه فتوجه له المدعى عليه وهو نائم بمنزل
نصار عكر وضربه بمسوقه مرتين في رأسه فانبطحت وصار يرفس ثم بعد ذلك ذبحه نصار
عكر المذكور ومات بسبب الذبح والضرب المذكورين عن وارثيه المدعين المذكورين
فاستفصل من المدعى عليه المذكور ان كان ضربه لا توفي المذكور هو القاتل والمهلك
له بحيث لا يعيش بعده أم لا فأجاب بأنه يعيش بعده والعلم عند الله وان موته من الذبح
المذكور فالحكم (أجاب) اطاعت على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا المستطرة
بشقة بدون تاريخ ولا اسم ولا ختم عليها من أحد والافادة عن الحكم عن ان موجب
اقرار المدعى عليه المذكور على الوجه المستطور في هذه الدعوى نصف الدية في ماله بناء
على ما روى عن أبي يوسف من انه اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى
يقول هذا ولم يصرح المقر هنا بالعمد على ما في هذه المرافعة بل أقر بمشاركة غيره في قتل
المقتول وان موته بسبب ضربه من المقر بالمسوقه على رأسه وانبطحاها ومن اشركه معه
في قتله بالذبح بعد ذلك فأوجب على نفسه نصف الموجب وهذه الرواية هي الجارية
على العمل الآن في قضايا القتل أما على الرواية الأخرى أو اذا كان يوجد منه ما يقيد
الاقرار بالعمد فيكون للوايين قتله لاقراره بالقتل العمد وتصديةقه ماله فيه وهذا

١٢٨٦

٢

ينسأ على قول الصاحبين الجارى عليه العمل الآن من ان القتل بالمثقل عمد ودعوى
المقر مشاركة غيره له في ذلك لا تفيد سوى ايجاب نصف الدية عليه في الوجه الاول وان
اقام الوليان بينة طبق دعواهما حكم لهما بموجبها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦ مضمونها مجلس طنتدا
يرغب بافادته اطلع حضرتهكم وحضرة مفتى الاحكام عـ على واقعة قضائية وفاة على
أبي زيادة من سنبادة للافادة عن الحكم الشرعى فلزم ترقية محضرتهكم وواقعة القضية
محررة بالقائمة طيه كى بعد مناظرتها بالتحاد كم مع حضرته مفتى الاحكام ترد الافادة عن
الحكم الشرعى لاجل اخطار مجلس طنتدا ومضمون الواقعة في يوم الاربعاء ١٣٤٠ بيع
الاول سنة ١٢٨٦ بمجلس طنتدا بمحضر حضرات رئيسه ووكيله واعضائه ومفتيه حضرت
لدينا المرأة خديجة بنت المرحوم أحمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالى ناحية
دماص بديرية الدقهلية وادعت بالاصالة عن نفسها و بطريق وكالتها الشرعية عن
بنتها البكر البالغة سريية بنت المرحوم عـ الى أبي زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم
أبي سن الكائنة باراضى ناحية سنبادة بديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم
على من أهالى دماص المذكورة اعلاه وكالتها الشرعية المطلقة المفوضة العامة في شان
ماسيد كرفيه وغيره و بطريق وصايتها الشرعية على كل من سيد احمد و ابراهيم ومحمد
وعـ الى وقطومة والشاذلى وموسى و فاطمة القهر الثمانية عن درجة البلوغ أولاد
المرحوم على أبي زيادة بن سيد احمد بن على المذكور وذلك بموجب ما هو مسطر بالاعلام
الشرعى المهر من محكمة دمنهور البحيرة المشمول بختم حضرة قاضيه المؤرخ في ٢٧ محرم
سنة ١٢٨٦ على غرماثها الحاضرين معها بالجلوس المرقوم هم الجارحى محروس من
أهالى ناحية البريجات بديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى ابن المرحوم موسى حزة
ومحمد أبو عبد الله من ناحية دمانس بديرية المنية و بنى زرار بالوجه القبلى المقيم
باراضى زاوية حور بديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن حسن الذيب وعبد الكريم
محمد من عربان العمائم المقيم بناحية الخزان بديرية البحيرة ابن المرحوم محمد منصور بن
منصور ويوسف البص من عربان أولاد على المقيم بناحية الخزان المذكورة ابن المكرم
خليل البص وبركات واعراب المرحوم عـ الى واعر و بسببى محرم ابن المرحوم بسببى
مرعى من أهالى ناحية سنبادة المذكورة كلاهما الثابت معرفة المدعية المذكورة عينا
واسما في شان ماسيد كرفيه بشهادة كل من الحاج على عبد المتعال ابن المرحوم الحاج
على عبد المتعال والمكرم أبي الفتوح فتح الباب ابن المرحوم فتح الباب عبد الرحيم من
أهالى ناحية دماص كلاهما ثبوتنا شرعيا بان المدعى عليهم المذكورين تعدوا على على
أبي زيادة زوجها ابن سيد احمد أبي زيادة بن على المذكور اعلاه فالجارحى محروس
ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف البص المذكورون اهـ لاضر بواعليا

أباز يادة المذ كوراعلاه بالسكاكين في رأسه وفي يده مرقا حتى قطعت الجملد والدم
 واسالت الدم واحد منهم الجارحي محروس ضرب به أيضا ينبوت من الخشب الثوم على
 جسمه تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك في ليلة الاربعاء ٢٥
 ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وانهم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين العدول ويسيو في مرعى
 وبركات واعر المذ كوران هما اللذان دلا الاربعه اشخاص المدعى عليهم - المذ كورين
 على سرقة مواش من المذ الذي كان فيه المتوفى المذ كور وبسبب ذلك حصل لزوجها
 القتل من الاربعه اشخاص المدعى عليهم - المذ كورين وانحصر ميراثه الشرعى في كل
 من زوجته المدعية المذ كورة واولاده التسعة منهم سرقة الموكة المذ كورة وسيد احمد
 وابراهيم ومحمد وعلى وخطومة المرزوقون له من زوجته - المدعية - المذ كورة والشاذلى
 وموسى وفاطمة القصر المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم على زين
 ابن المرحوم على من ناحية - المدعى المذ كورة اعلاه من غير شريك ولا حاجب شرعى
 ولا وارث له سواهم وطالب المدعية المذ كورة المدعى عليهم المذ كورين بما يترب على
 ذلك شرعا وتسال سؤالهم عن ذلك مثل من المدعى عليهم - المذ كورين عن ذلك فاجاب
 الجارحي محروس ومحمد أبو عبد الله وعبد الكريم محمد ويوسف ابص المذ كورون
 بالانكار لدعوى المدعية المذ كورة وجحدوها جدا كليا واجاب بس - يسو في مرعى وبركات
 واعر المذ كوران بالاعتراف بوفاة المتوفى المذ كور وانحصار ميراثه الشرعى في ورثته -
 المذ كورين على الوجه المستطور من غير شريك وانكر اماعه ذلك وجحداه جدا كليا
 فكلفت المدعية المذ كورة اقبات دعواها المذ كورة شرعا فوعدت بذلك وانصرفوا على
 ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٩ منه سنة تاريخه حضرت المدعية المذ كورة مع المدعى عليهم -
 المذ كورين بالمجلس المشار اليه بحضور من ذكروا حضرت المدعية المذ كورة الشيخ محمد
 الشامى كاتب محكمة دمنهور البصرة ابن المرحوم السيد محمد الشامى ابن المرحوم السيد
 عبد الله الشامى من أهالى وسكان ناحية دمنهور المذ كورة واستشهدا بما علمه في
 ذلك فتشهد على انفرادهما بوجه المتداعيين المذ كورين بقوله أشهد بان عبد الكريم
 محمد هذا ومحمد عبد الله هذا والجارحي محروس هذا أقروا بانهم ضربوا اهليا أباز يادة
 المتفردين بالاسم واللقب بناحية سنباذة زوج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين
 في يده التي كانت بأيديهم مع مشاركة يوسف ابص هذا ويسيو في مرعى هذا وبركات
 واعر هذا في الضرب المذ كورة تعمد منهم له وعدوا ناعليه ومات بسبب ذلك الضرب
 لكونه وقع في آن واحد لكن لا تعلم موته بسبب أى ضربة من الضربات المذ كورة
 لكونها حصلت منهم في آن واحد وكان ذلك يدون اكرام عليهم - م واحضرت المدعية
 المذ كورة سبعة اشخاص وشهد كل واحد منهم على انفراده بعد استشهاده بوجه
 المتداعيين المذ كورين بالمجلس المشار اليه شهادة لم توافق الدعوى واحضرت أيضا

المدعية المذكورة ثلاثة من مشايخ البلاد ذكرت اسماءهم فلم يستشهدوا واحضرت
المدعية المذكورة كلاً من المكرم محمد بعبص الفلاح ابن المرحوم سليمان بعبص ابن
المرحوم علي بعبص والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم
رومية من أهالى ناحية دمنهور البحيرة كلاهما وشهد كل واحد منهما على انفراد بعد
استشهادهم بوجه الادعاء بين المذكورين بقوله اشهد بان الجارحى محروسا هذا ومحمد
عبدالله هذا وعبدالكريم محمد هذا اقروا بانهم ضربوا علياً بأذى زيادة المنفرد بهذا الاسم
واللقب ببلدته ناحية سنبادة قروج المرأة خديجة المدعية هذه بالسكاكين والنبايت
التي كانت بأيديهم على بدنه مع مشا ركة يوسف البص هذا ويسوونى مرعى هذا وبركات
واعر هذا معهم في الضرب المذكور ومات بسبب ذلك تعمداً منهم له وعدوا ناعليه
ولكن يوسف البص ويسوونى مرعى وبركات واعر المذكورون لم يعترفوا بشئ من ذلك
واعترفوا أيضاً بانهم لا يدرون موت علي أبى زيادة المذكور بسبب أى ضربة من
الضربات المرقومة يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ثم في يوم الاثنين ٢٠ منه حضر
المدعية المذكورة مع المدعى عليهم المذكورين اعلاه واحضرت المدعية المذكورة
ثلاثة ذكروا اسماءهم ولم يستشهدوا الاكون كل منهم شيخ بلدة وشاهدين ذكرا اسمهما
وشهد كل واحد منهما شهادة لم تطابق الدعوى واحضرت أيضاً علياً عسكري الفلاح
ابن المكرم يوسف عسكري وشهدت شهادة لم تطابق الدعوى ثم في يوم الاربعاء عاشر جهادى
الاولى سنة ١٢٨٦ حضرت المدعية المذكورة مع المدعى عليهم المرقومين واحضرت
المدعية المذكورة محمد الطار ابن المرحوم الشيخ محمد الطار وشهدت شهادة لم تطابق
الدعوى يطالع على هذه المرافعة الشرعية حضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى
الديار المصرية وحضرة مولانا الاستاذ مفتى أفندى الاحكام ويقيدان الحكم الشرعى
هل اذا ثبت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه في ورثته وتو كيل المدعية ووصايتها
على الوجه المسطور بالوجه الشرعى يحكم بالقصاص على الجارحى محروس وعبدالله
وعبدالكريم محمد بعبص شهادة الشهود المذكورين بعد التزكية الشرعية أم كيف
وما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) مشمولاً أيضاً بالبحث واسم حضرة السيد على محمد مفتى
الاحكام شهادة محمد بعبص الفلاح ومحمد رومية المذكورين على اقرار الثلاثة
الاشخاص الذين هم من ضمن المدعى عليهم على الوجه المسطور في شهادتهم لم تطابق
دعوى المدعية المذكورة على فرض صحتها اذ حصل دعواها ان الاربعة الاشخاص
المدعى عليهم القتل ضرب بوالته وفي بالسكاكين في بدنه متفرداً حتى قطعت
الجملد والاعم وأسالت الدم وأحدهم المدين ضرب به أيضاً بنبت من الخشب الشوم على
جسده تعمداً منهم وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك وانهم اقروا بذلك فقد ادعت
اقرارهم بانهم ضربوه بمعداً بالسكاكين وان أحدهم زاد في ضربه نوبة وشهادة

الشاهدين المذكورين صرحوا فيما بان ثلاثة منهم أقروا بضرب المتوفى مع ثلاثة آخرين
بالسكاكين والنبايت التي كانت بأيديهم على بدنه ومات بسبب ذلك تعمدوا وعد وانا
فأله القتل اختلفت في الاقرار المدعى به والاقرار المشهود به اذ القتل بسكاكين
وتبوت من احد المدعى عليهم غير القتل بسكاكين ونبايت كانت بأيدي المدعى عليهم
القتل وغيرهم ولم يوجد تدقيق المدعية لشاھديها ولا يعكر على ما ذكرنا نقل في الهندية
من الباب الخامس من كتاب الجنايات من قوله ولوشهدا - أحدهما انه اقرانه قتله - هذا
بالسيف وشهد الاخر انه اقرانه قتله - هذا بالسكاكين وقال المدعى أقر بما قال الا انه
ما قتله الا طعنا بالرمح جازت الشهاداة واقص من القاتل انتهى لوجود التوقيع من
المدعى بدعواه تكرر الاقرار من المقر المدعى عليه فلم يكن مكذبا لاحد شاهديه ولم
يوجد ذلك هنا فلا يقضى بهذه الشهادة والحال ما ذكر على ان الدعوى المذكورة لم يبين
فيها ان الضرب من المدعى عليهم صدر منهم معا وعلى التعاقب وحكم كل مخالف للآخر
هذا ما ظهر في الجواب والله تعالى اعلم (مثل) بافاداة واردة من بيت مال مصر مؤرخة
١٣ جادى الاخرة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول من بعد الاطاعة بما ورد من مديرية
البحيرة باطنه بتاريخ ١٠ الجارى يصير الاطلاع على صورة الدعوى وجواب المدعى
عليها وشهادة الشهود في شأن مادة اللمبة المقال عن صدورهما من المرحوم محمد اغا
جولاق السابق الاستفتاء عنه من حضرة -كم واعطاء الجواب بما يقتضيه المحكم
الشرعى في ذلك حسب مرغوب قاضى أفندى المديرية وهى مسطرة بتاريخ ٢٧ ذى الحجة
سنة ١٢٨٥ في كتاب اللمبة من هذه الفتاوى أولا وافيد عنها ثانيا بتاريخ ٢٣ صفر
سنة ١٢٨٦ في هذه الترجمة أيضا ومضمون الدعوى ادعى احمد افندى باطه وكيل
مديرية البحيرة حالا بطريق وكالة الشريعة في خصوص التدعى الاتى ذكره ادناه
الشفاهية بالجلس عن حضرة اسمعيل بك دانيس مدير البحيرة حالا وكيل حضرة
المدير المشار اليه في خصوص التدعى الاتى ذكره فيه عن سعادة افندينا
اسماعيل باشا خديوى الديار المصرية حالا الذى له ولاية التحدث والتكلم على بيت
مال المسلمين بالديار المصرية شرعا والو كالة الشرعية المأذون له فيها من قبل سعادة
موكله المشار اليه بتوكيل حضرة المدعى المشار اليه في ذلك الثابت ما ذكر من
التوكيل المذكور شرعا وباذن حضرة مولانا افندى محضرة المدعى المواليه في
التدعى الاتى ذكره فيه الاذن الشرعى على المرأة الرشيدة بنبا البحر كسية الاصل
المقيمة الآن بناحية منية جناح غربية معتقة المرحوم محمد اغا جولاق الاتى ذكره
فيه والرجل الرشيد داود صلاح الصباغ فى الازرق بخط الناصرية بمصر المحروسة ابن
المرحوم محمد صلاح ابن المرحوم سليمان صلاح من اهالى مصر المذكورة الحاضرين
همامع المدعى المشار اليه بالجلس الشرعى بان جميع البيت الكائن بمصر المذكورة

بخط الناصرية بدرب القرودى المافذ الطريق العام المذود البيت المذ كور محمدود
 اربعة المحذ القبلى يفتهى لبنت من تركة المرحوم حنفى الدخانى ابن المرحوم حسن
 الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد والمذ البحرى يفتهى لبنت من تركة
 المرحوم الحاج محمد الطويل الدخانى ابن المرحوم حسن الطويل المذ كور ابن
 المرحوم يوسف عبد الواحد المذ كور والمذ اشرفى يفتهى لبنت جارقى وقف سيدى
 محمد ابى محمد والحنفى مصروف ريعه على جامع سيدى محمد ابى محمد والمشار اليه السكان
 بمصر الهروسة الموقوف عليه البيت المذ كور والمذ الغربى يفتهى لدرب القرودى
 الطريق العام المذ كور وفيه الباب بمحده وحدوده وحقه وحقوقه ارضه وبناؤه وكل
 حق هو له داخل فيه وخارج عنه وجميع الزوجين الطينجات الحديد والخشب اللذين
 قيمتهما بالعملة المصرية الصاغ الديو اثنى ثلثمائة قرش وجميع البندقية المليون الحديد
 والخشب التى قيمتهما بالعملة المذ كورة مائة قرش وجميع السيف الشنقيان الحديد
 الذى يده خريت اسود وخلافه من خشب الزان الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثلثمائة
 قرش وجميع العشرة اصحن النحاس اليلمة الصغار وجميع اغطيتها العشرة النحاس اليلمة
 الصاغ جميع ذلك البالغ وزنها باغطيتها المذ كورة ثلاثين رطلا بالرطل المصرى
 والبالغ قيمتها مع اغطيتها المذ كورة مائة قرش بالعملة المذ كورة وجميع الاربعه
 اصحن الوسط النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذ كور اربعة ارطال وقيمتها
 بالعملة المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع الاربعة حلال الصغار النحاس المصرى الصاغ
 التى وزنها بالرطل المذ كور عشر وون رطلا وقيمتها بالعملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 الصيفيتين النحاس المصرى الصاغ المعدتين لوضغ الطعام عليهما اللتين احدهما
 كبيرة والاخرى صغيرة ووزنها بالرطل المذ كور خمسة عشر رطلا البالغ قيمتهما بالعملة
 المذ كورة سبعين قرشا فالصغيرة المذ كورة خمسة ارطال بالرطل المذ كور وقيمتها
 بالعملة المذ كورة ثلاثة وعشرون قرشا وثلاث قرش والكبيرة المذ كورة عشرة
 ارطال بالرطل المذ كور وقيمتها بالعملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاث قرش
 وجميع صينية القفال الصغيرة النحاس المصرى الصاغ التى وزنها بالرطل المذ كور
 رطلان ونصف رطل وقيمتها بالعملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع
 الثور البقر الاحمر المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع
 الثور البقر الاسود المصرى الفلاحى الذى قيمته بالعملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع
 الحمامة السوداء المصرية الفلاحى التى قيمتها بالعملة المذ كورة خمسة مائة قرش كان
 ملكا للرجل الرشيد حرا لاصل محمد اغا جولاى الموعود بذكره اعلاه وكيله مدة
 شبراريس بولاية البحيرة سابقا ابن المرحوم شاكر اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك وحقه وفيدته وتصرفه المصرى الى ان توفى فى سنة تسع وسبعين ومائتين

والف عن غير وارث شرعى اصل الا من ذوى القروض ولا من العصبات ولا من ذوى
الارحام ولا من غير ذلك وآلت الاعيان المقومة المذ كورة والبيت المذود المذ كور
الى ان توضع في بيت مال المسلمين المذ كور شرعا وان داود صلاحا هذا المدعى عليه
وضع يده بعد وفاة حمدا غاجا ولاق المذ كور على البيت المذود المذ كور اهلا به غير حق
الى وقتنا هذا وان بقيا هذه المدعى عليها وضعت يدها بعد وفاة حمدا غاجا ولاق
المذ كور على جميع الاعيان المقومة المذ كورة اهلا في ناحية شبرار يس المذ كورة
بغير حق واستهلكها بمصر المذ كورة ووقعتها وقت الاستهلاك المذ كور بمصر
المذ كورة القيم المذ كورة اهلا وصارت القيم المذ كورة اهلا في ذمة بقيا هذه
المدعى عليها بسبب الاستهلاك المذ كور ابيت مال المسلمين المذ كور ويطالب
حضرة المدعى المشار اليه بحكم وكالته المذ كورة داود صلاحا هذا المدعى عليه برفع
يده عن البيت المذود المذ كور اهلا وتسليمه لحضرة المدعى المشار اليه ليحوزه ابيت
مال المسلمين المذ كور الذي هو تحت تكلم سعادة موكل موكله المشار اليه شرعا وببقيا
هذه المدعى عليها باداء الغنم المذ كورة لحضرته ليحوزها لجهة بيت مال المسلمين
المذ كور بالوجه الشرعى وأحضر - حضرة المدعى المشار اليه للشهادة على وضع يد داود
صلاح هذا المدعى عليه على البيت المذود المذ كور اهلا ابراهيم با كير الدمي ساطي
المقيم الآن بمصر المحروسة بخط الخنفي ابن المرحوم با كير ابن المرحوم البكري وأحمد
افندي فارس العرفه الجبى بد من نور البحيرة والمقيم في سال الآن من أهالي بخاري ابن
المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلاد دلات وشهد كل منهما على انفراده بعد
استشهادهم مع اشارته الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجه هؤلاء المتخاصمين
المذ كور بن قاتلا أشهد بان جميع البيت المذ كور بمصر المحروسة بخط الناصرية بدرب
القرودى النافذ الطريق العام المذود به هذا المحضر وأشار اليه به - مد تحت يد داود
صلاح هذا المدعى عليه وطالب حضرة المدعى المشار اليه كلاما من ببقيا داود صلاح
هذين المدعى عليها بالاجواب عن دعواه المذ كورة اهلا وسال مسالته ما عن ذلك
فسمثل من ببقيا داود صلاح المدعى عليها المذ كور بن عن دعوى حضرة المدعى
المذ كور المذ كورة اهلا فاجاب داود صلاح المدعى عليه المذ كور - ترقا بوضع يده
على البيت المذود المذ كور اهلا بهذا المحضر وأشار اليه بيده بطريق الملك انفسه وانه
في ثاني عشرى شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وثمانين ومائتين والف اشترى
البيت المذود المذ كور اهلا لنفسه من ببقيا هذه المدعى عليها المسالك له حين الشراء
المذ كور بثمان مائة تسعة عشر الف قرش واربع مائة قرش ونجسون قرشا صاغا
مصرية وانها باعتها البيت المذ كور بالثمن المذ كور واقبض داود صلاح المذ كور الثمن
المذ كور لبايعته ببقيا هذه المذ كورة وقيضته منه باذنه لها في ذلك واقبضته البيت

المذ كور فقبحضه منها باذنها له في ذلك وان ذلك البيع والتقا بفض المذ كورين حال صحة المتبايعين المذ كورين وكما لعقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا وان كور داود صلاح المدعي عليه المذ كور ملكية البيت الهدود المذ كور لهم مد اغاجو لاق المذ كور حين وفاته وايلولته لبيت مال المسلمين المذ كور وبذلك حجدا كليا واجابت بنيا هذه المدعي عليها المذ كورة معترفة بأن الاعيان المقومة المذ كورة والبيت الهدود الا ان بالحدود المذ كورة كانت ملكا لهما مد اغاجو لاق المذ كور بهذا المحضر وشارت اليه بيدها وكانت تحت يده وتصرفه الشرعي وان حجدا اغاجو لاق المذ كور حال حياته وصحة بدنه وكما لعقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا في غرة ربيع الاخر من سنة تسع وستين ومائتين والف واربعمائة بجميع البيت الهدود الا ان بالحدود المذ كورة اعلاه وجميع الاعيان المقومة المذ كورة اعلاه المملوك ذلك له حين الهبة المذ كورة لبقيا المدعي عليها هبة صحيحة نافذة شرعية بغير مقابل بايجاب من حجدا اغاجو لاق المذ كور وقبول من بنيا المدعي عليها المذ كورة شرعيين وسلم حجدا اغاجو لاق المذ كور البيت الهدود الا ان بالحدود المذ كورة والاعيان المقومة المذ كورة في حالته المذ كورة حالة كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا لبقيا المدعي عليها فندمته منه كذلك باذنه لها في ذلك وانها باعت بعد وفاة حجدا اغاجو لاق المذ كور في ثاني عشر رمضان سنة اثننتين وثمانين ومائتين وألف البيت الهدود الا ان المذ كور لداود صلاح هذا المدعي عليه بالثمن المذ كورا اعلاه وداود صلاح هذا المدعي عليه اشترى البيت الهدود الا ان المذ كور من بنيا المدعي عليها بالثمن المذ كور اعلاه وأقبض داود صلاح المذ كور الاثن المذ كور لبقيا فتمت بنيا المدعي عليها وقبضت منه باذنه لها في ذلك وأقبضت البيت المذ كور فقبحضه منها باذنها له في ذلك وان ذلك البيع والتقا بفض المذ كورين حال صحتهما وسلامتهما وكما لعقلاهما وطوعهما ورضاها وتصرفاتهما شرعا وان الاعيان المقومة المذ كورة يدعوى هذا المدعي المشار اليه قيمتها ما ذكر يدعوى هذا المدعي المشار اليه وان الهبة المذ كورة كانت في ناحية شبرار يس المذ كورة وان بنيا المدعي عليها استلمت الا عيان المقومة الموهوبة لها المذ كورة بمصر وقيمتها اوقت الاستهلاك بمصر القيم المذ كورة وان كرت ملكية البيت الهدود الا ان المذ كور والاعيان المقومة المذ كورة لهم مد اغاجو لاق المذ كور عند وفاته عن غير وارث وانها آلت لبيت مال المسلمين المذ كور ان كرا كليا وسالت مسالة هذا المدعي المشار اليه عن ذلك المذ كور بجوابها اعلاه فسل حاضرة المدعي المشار اليه عن دوى هذين المدعي عليها المذ كورين بجوابهم المذ كورين من الهبة والتسليم والبيع والشراء والتقا بفض المذ كورين فانه كذلك كاه فاحضرت المرأة بنيا المدعي عليها المذ كورة للشهادة المكرم هيسوي بعد الباقي المقيم الا ان بناحية شبرار ريس المذ كورة ابن المرحوم عبد الباقي ابن

المرحوم عبد الباسط والمكرم الشيخ مصطفى عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراخيس
 المذ كورة ابن المرحوم عـ. لي عبد الباقي ابن المرحوم مصطفى عبد الباقي كلاهما من
 أهالي منية حبيب بولاية الشرقية وشـ. هـ. كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع
 اشارته لموضع الاشارات قائلا [شهد] بانه في يوم الجمعة غرة ربيع مع الاخرة سنة تسع
 وستين ومائتين وألف وهـ. محمد دا غاجولاق وكيل عهدة شبراخيس المذ كورة
 ومحاميا بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكر أغا حال صحته وكمال عقله ونفاذ تصرفاته شرعا
 طائعا الزوجه المرأة بنيا هذه المحاضرة بالجلاس وأشار إليها به جميع البيوت المملوك
 له وقت الهبة المذ كورة الكائن بمصر المحروسة يدرب الخنفي الهدود البيت المذ كور
 محدودار بعة وقت الهبة المذ كورة الحد البحري ينتهي لبيت عبده المزين والحد القبلي
 ينتهي لبيت خنفي الداخني والحد الشرقي ينتهي لبيت رستم بك والحد الغربي
 ينتهي للشارع العام الذي فيه باب البيت المذ كور وزوجي طينجات حديد وخشب
 وبندقية حديد وخشب وسيف حديد وأربع حائل نحاس مع اغطيتها النحاس
 وصينيقي نحاس واحدة منهما كبيرة والاخرى صغيرة وصينية قليل نحاس او عشرة اصحن
 نحاس رومى مع اغطيتها النحاس وأربع اصحن نحاس مصرى وثورى بقر أحدهما
 أحمر والثاني اسود وجاموسة سوداء المملوك جيع ذلك الحمد أغاجولاق المذ كور
 وقت الهبة المذ كورة بدون مقابل هبة صحيحة شرعية بياحياب من محمد دا غاجولاق
 المذ كور وقبول من المرأة بنيا هذه شرعيين وشـ. لم محمد دا غاجولاق الواهب المذ كور
 جميع الاعيان الموهوبة المذ كورة لزوجه المرأة بنيا هذه الموهوب لها المذ كورة
 فاستلمتها منه ووضعته اعليها تسليما وتسلمها ووضعها شرعيات بلا مانع من صحة
 التسليم والتسلم وأجابت بنيا هذه المذ كورة بان البيت الهدود الآن بما
 ذكر أعلاه المذ كور كان وقت الهبة المذ كورة هذه البصري ينتهي لبيت مملوك لعبده
 المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله وهذه القبلي ينتهي لبيت مملوك لخنفي الداخني
 ابن حسن الطويل بن يوسف عبـ. د الواحد عبـ. دة الشرقي ينتهي لبيت جارقى وقف
 جامع سيدى محمد أبى محمود الخنفي الكائن بمصر المحروسة بمصر وفريعه على الجامع
 المذ كور وهذه القرى ينتهي لدرب القرودى المذ كور الذي الطريق العام وان عبده
 المزين المذ كور باع بيته المذ كور لمحمد الطويل الداخني ابن المرحوم حسن الطويل ابن
 المرحوم يوسف عبـ. د الواحد المذ كور وان محمود الطويل الداخني المذ كور توفي وصار
 بيته المذ كور من تركته وان حنقيا الداخني المذ كور توفي وصار بيته المذ كور من
 تركته وان محمد أغاجولاق الواهب المذ كور اقر حال صحته وسلامته وكمال عقله ونفاذ
 تصرفاته شرعا بانه وهب لها البيت الهدود بالحدود المذ كورة وانها حدوده حين الهبة
 المذ كورة اعلاه والاعيان المقومة المذ كورة اعلاه وبالقسم والتسليم المذ كور بن

اعلاه فلم يصدق حضرة المدي المذ كور هذه المدي عليها على ما ذكرته ايضا فكلت
 المدعية اثبات ما ذكرته فاحضرت للشهادة المكرم احمد افندي فارس من اهالي بخاري ابن
 المرحوم احمد فارس ابن المرحوم من بلادولات والمكرم محمد افندي مشرف من اهالي مصر
 المحروسة ابن المكرم مشرف ابن المرحوم عبد الله على العرض الحجي كلاهما والمقيم
 كلاهما بدمهور البحيرة وشهد كل منهما على انفراد بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها قائلا اشهد بان محمد اغا جولا ق و وكيل عهدة
 شبر اريس بولاية البحيرة من الاصل ابن المرحوم شكري اغا ابن المرحوم عبد الله اغا الشهير
 هو بذلك حال حياته وصحة عقده وكما له وطوعه ونفادته برفاقه شرعا اقر في غرة
 رمضان سنة تسع وستين ومائتين والف بمصر المحروسة انه وهب لزوجته بنينا هذه المدي
 عليهم اجميع البيت المملوك له حين الهبة المذ كورة الكائن بمصر المحروسة بخط الناصرية
 بدرب القرودي النافذ الطريق العام المحدود البيت المذ كور بمحدود اربعة احمدا البحري
 ينتهي لبيت ملك عبده المزين بن عبد الرحمن بن عبد الله والمحد القبل ينتهي لبيت حنفي
 الداخني بن حسن الطويل بن يوسف عبد الوالد والمحد الشرق ينتهي لبيت جاري
 وقف جامع سيدى محمد ابى محمود الحنفي الكائن بمصر المحروسة بمصرف ريعه على الجامع
 المذ كور والمحد الغربى ينتهي لدرب القرودي المذ كور الطريق العام النافذ وفيه
 الباب وجميع زوجى طينجات حديد وخشب قيمتهما من العملة الصاغ الديوانى المصرية
 ثلثمائة قرش وجميع بند قيمة مليون حديد قيمتهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع
 سيف حديد شنتيان وقبضته من الخريت الاسود وغلافه من خشب الزان قيمته من
 العملة المذ كورة ثلثمائة قرش وجميع عشرة اصحن نحاس يللمه صغار وجميع
 اعطيتها العشرة النحاس اليه الصاغ جميع ذلك البالغ وزنهما مع اعطيتها المذ كورة
 ثلاثين رطلا بالطل المصرى وقيمتها معهما من العملة المذ كورة مائة قرش وجميع اربعة
 اصحن وسط نحاسا مصرى اصاغا وزنها اربعة ارطال بالطل المذ كور وقيمتها من العملة
 المذ كورة ثلاثون قرشا وجميع اربع حبل نحاس مصرى وزنها عشرون رطلا بالطل
 المذ كور وقيمتها مائة قرش من العملة المذ كورة وجميع صيفيتى نحاس مصرى صاغ
 معدن لوضع الطعام عليهما احدهما كبيرة وزنها عشرة ارطال بالطل المذ كور وقيمتها
 من العملة المذ كورة ستة واربعون قرشا وثلاثة قرش والاخرى صغيرة وزنها خمسة ارطال
 بالطل المذ كور وقيمتها ثلاثة وعشرون قرشا وثلث قرش من العملة المذ كورة وجميع
 صيفية قليل صغيرة نحاسا مصرى اصاغا وزنها رطلان ونصف رطل بالطل المذ كور
 وقيمتها من العملة المذ كورة اثنا عشر قرشا ونصف قرش وجميع ثور بقر احم مصرى
 فلاحى قيمته من العملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع ثور بقر اسود مصرى فلاحى
 قيمته من العملة المذ كورة ثمانية قرش وجميع جاموسة سودا مصرى فلاحى قيمتها

خمسة مائة قرش من العملة المذ كورة المملوكة لجميع الاعيان المذ كورة لهم اذا جوا لاق
المقر المذ كورة به صحة شرعية نافذة بغير مقابل وان المرأة بذها هذه المدعى عليها قبلت
منه الهبة المذ كورة لنفسها قبل ولا شرعيا في مجالس الهبة المذ كورة وانه سلم جميع الاعيان
الموهوبة المذ كورة لمحال كونها خالية عما يمنع صحة التسليم شرعا وانها تسلمتها منه
كذلك باذنه لها في ذلك وصدقت المرأة بذها هذه المدعى عليها المذ كورة على الاقرار
المذ كورة مشافهة بمجالس الاقرار المذ كورة واشهد بان عبده المزين باع بيته المذ كورة
لهمود الطويل الدخاخي ابن المرحوم حسن الطويل ابن المرحوم يوسف عبد الواحد
وان محمود الطويل الدخاخي المذ كورة توفي وصارا البيت المذ كورة من تركته وان حنفيا
الدخاخي المذ كورة توفي وصار بيته المذ كورة من تركته فهل والحال هذه يحكم بثبوت الهبة
ويمنع المدعى من المعارضة أم وكيف الحال افيدوا الجواب (أجاب) هذه الشهادة
مقبولة بالنسبة للاعيان المدعى بها على بذها الجركسية المذ كورة لكونها مدعى عليها بها
وهي قد أقرت بذلك المتوفى وادعت انتهالها اليها بالهبة من قبل المتوفى المذ كورة حال صحته
وأقامت على ذلك البينة فتمت بينتها في ذلك اذ خصومتها في ذلك معتبرة وبينتها التي
ثبتت الانتقال اليها بالهبة من قبل المتوفى في حال حياته والحال هذه مقبولة لدفع دعوى
المدعى لاثبات ملكها فيها ادعت انتقال الملك اليها فيه بالهبة من قبل الميت ما لم يتم
البينة على موت الميت لانه وان تركته توضع في بيت المال لتكون جهة بيت المال
خصما فيحكم للمدعى عليها بذلك الا عيان ويمنع من يريد تضمينها اقيم الاعيان المستهاكة
المذ كورة من ذلك واما شهادة الشاهدين بالنسبة لهبة البيت فلا تقبل والحال هذه الا
اذا اعترف المشتري له باصل الملك فيه لانه وفي المذ كورة وادعى انتقاله من قبل الميت
بالهبة لبايئته كما ذكر المدعى عليها الثانية في جوابها عن دعوى الاعيان عليها اذ
البايئة والحال هذه ليست خصما في اثبات الهبة لها من قبل المتوفى في البيت بعديها
اياها للمشتري المدعى عليه وتسليمه له بيعا صحيا والخصم في ذلك هو المشتري والمشتري لم
يدع هذه الدعوى اصلا على ما هو مسطور في هذه المرافعة بل انكر ملك الميت ذلك
البيت حين موته واقتصر عليه ولم يدع الناقل الى بايئته نعم لو أثبت المدعى من قبل
الميت الاستحقاق له على المشتري فاما حينئذ الدعوى على جهة بيت المال بان ذلك
البيت آل لها من قبل المتوفى بالهبة المذ كورة في جوابها والحكم انما يكون بعد التزكية
ويعين الاستظهار وقلنا نعم لو أثبت المدعى من قبل الميت الخمد له ما في جامع الفصولين
من الفصل العاشر من اوسطه الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه
أحد الورثة فبرهن الواث الاخر ان المدعى قال انما بطل تسمع اقول يرد عليه ما قبل
هذا باس طر من الذخيرة من انه يسمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه اه والذي
مر هو قوله ان المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه

١٢٨٦

١٨

قبل ان يبيعه هو من المشتري يسمح هذا من البائع ولولم تكن الدعوى على البائع انتهت
 وفرض سماع الدفع بعد الاستحقاق وهو لا يكون الا بالثبوت تامل وسياتي تقيم لذلك في
 نظير هذه المسئلة في هذه الترجمة بتاريخ ١٢ جادى الاولى سنة ١٢٩٥ من هذه الفتاوى
 والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة مؤرخة ١٧ ر سنة ١٢٨٦ بمنا على
 ما ورد لها من مديرية المنية وبنى مراد بطالب اعطاء الحكم الشرعى عما كتب من حضرة
 قاضى المنية ومضمونه حضر الرجل الذى عبد النور عبد الملك ومرة عبد الملك
 و بطرس عبد الملك جميعهم من جريس وادعوا على المحاضر بن معهم -م الرجل معاذ
 على منصور وهنداوى حين ان المنزل الكائن بجريس بالدرب الكبير بالجهة القبالية
 منها حده الشرقى منزل متروك عن حنا وحيش والغربى منزل على منصور والدمعاز
 والبحرى بعضه للدرب وفيه الباب وبعضه منزل متروك عن هشماوى طحطاوى
 وبعضه منزل متروك عن عبد الله يوسف الدمعاشاوى وهو متروك عن الذى داود عياشة
 المتوفى وهو يملكه عن اولاده حنا وميخائيل ويوسف وغول وداود فقط وتوفى بعده
 داود عن اخوته الاربعة وتوفى بعد حنا عن زوجه مريم بنت يوسف وولديه عبد النور
 ومريم فقط وتوفيت مريم عن اخيه عبد النور وهو توفى عن زوجته مريم بنت صليب
 واولاده جريس وعبد الملك ومنة وأم حنا ومخدومة ودميانه وقومية ونور فقط وتوفى
 عبد الملك عن زوجته سر بنت عرموش واولاده منها مرة ص وعبد النور و بطرس
 وجاد الله وتوفى جريس عن زوجته مزنة بنت عبد الملك و بنتيه سريرة وغالية وتوفى
 ميخائيل داود عيلة عن زوجه مطلقية بنت ابراهيم وولده عبيد وهو توفى عن ولده
 ابراهيم وتوفى يوسف داود عيلة عن زوجته نعيم بنت خالى وولده عبد الملك وهو توفى
 عن ولده ميخائيل المتوفى عن ولده عطية الله وهو توفى عن ولده عبد السيد وتوفى غول
 داود عن زوجته حنونة بنت وحيش وولده منقريوس وهو توفى عن ولده يوسف و بنته
 نسيم وتوفى يوسف عن زوجه حنا بنت عبد النور واولاده عبد الله ومنقريوس وحنا
 ونسيم توفيت عن زوجها ابراهيم عبيد و بنتها معتوقة واولادها المذ كورين وصدر
 من جاد الله عبد الملك بيح مائة وخمسين ذراعاً من معاذ المذ كورين سبع مائة وخمسين
 ورشاً من ضمن هذا المنزل شائعة وان معاذ وهنداوى اخذوا قطعة من المنزل بقدر
 ذلك من الجانب الغربى لها حدود اربعة كل من البحرى والقبلى والشرقى ينتهى
 للمنزل المذ كورين والغربى ملك والدمعاشاوى منصور واستوليا عليها تعدياً منها ما يبد
 هنداوى قطعة منها من الجهة البهرية حدها الغربى ملك على منصور والدمعاشاوى البحرى
 والشرقى ملكهم والقبلى ملكهم الذى يبد معاذ وما يبد معاذ قطعة منها بقيتها من الجهة
 القبالية حدها الغربى ملك على منصور المذ كور والشرقى والقبلى ملكهم والبحرى
 ملكهم الذى يبد هنداوى وانهم يطلبون ذلك من المذ كورين وبعد الشهادة بوضع يد

المدعى عليهما على ذلك أجاب معاذ بشراثة القطعة المذكورة من المدعين ووالدتهم سر
 المذكورة وأخيهما جاد الله بعد توافقه مع علي بن سبع مائة وخمسين ذراعا وبعد استيفاء ما
 عن جهتها وتعيينها بجوار ملك والده على منصرف وروقياسها وتحديد ها بالحدود التالية
 وقد أقبضهم الثمن سبعمائة وخمسين قرشا وقبض القطعة المذكورة منهم ولم يبيع له
 واحد منهم حصة معلومة ولا أذرعاً مخصوصة بثمن معلوم وحدها القبلي المنزل المذكور
 ملكهم والشرقي مطامع مطروق لا علم له بها الكهرو البحري باقي المنزل والغربي ملك على
 منصور والده وأنه باع لهنداوى خمسة وسبعين ذراعا من القطعة المذكورة بجهتها البحرية
 بثمن قبضه منه ثلثمائة وخمسة وسبعين قرشاً قبضوا وصار ما في يده نصفها بالحدود
 المذكورة ونصفها في يدهندى داوى بالحدود المذكورة وأجرى كل بناء في يده ما بناه
 هنداوى حائطان والتي بينهما وبين معاذ على الاشتراك وما بناه معاذ كذلك وقد أقام
 معاذ شهوداً شهدوا أنه صار يبيع مائة وخمسين ذراعا قطعة ملك يدرب الشيخ بناحية
 جريس بجهتها القبالية من جاد الله وبطرس ومرقص المذكورين ووالدتهم سر المذكورة
 لمعاذ المذكور سبعمائة وخمسين قرشاً دارجة حدها القبلي والشرقي والبحري ملك
 البائعين والغربي ملك على منصور والده معاذ والقطعة المذكورة من ضمن منزل
 البائعين وإن ذلك بعد قياسها وتعيين القدر المذكور وانهم قبضوا الثمن من معاذ وأنه
 لما حضر عبد النور عبد الملك باع حصة من تلك القطعة إلى معاذ بمائتي قرش دارجة
 قبضها منه ولم يبيع له أحد منهم حصة ولا أذرعاً مخصوصة وقد أفاض معاذ عقب هذه
 الشهادة أنه لما اشترى من جاد الله ومرقص وبطرس وسر والدتهم المائة والخمسين ذراعا
 جميعها بالثمن المذكور كان أخوهم عبد النور غائبا وذكروا له أنهم يعطونه نصيبه في
 الثمن المذكور ولما حضر عبد النور فازع في شأن حقه من القطعة وامتنع من بيعه ثم
 لما رأى أنه حصل البناء المذكور في ذلك رضى ببيعته مثل أخوته فباعه واشترى منه معاذ
 بمائتي قرش قبضها له وأجاب هنداوى أنه اشترى من معاذ المذكور خمسة وسبعين
 ذراعا بثلثمائة وخمسة وسبعين قرشاً بعد قياسها وتحديد ها بالحدود المذكورة وأجرى
 بناء الحوائط التي ذكرها ما ذكرناه لا يعلم كيفية تلك المعاذ لتلك القطعة واقتضى
 الحكم الشرعي وألا أنه لا ينظر لتجهل المدعى عليهما في الحد المرقى لما ذكره ابن عابدين
 آخرباب النفقات عند مسألة زفرة بها وإن البيع لمعاذ باطل بحسب اعترافه بعد ما ذكرته
 البينة التي أقامها مع اعترافه في التحديد بانهم يعلمون أرضاً من ذلك فقد تضمن
 مجموع كلامه أن الثلاثة ووالدتهم باعوا له قطعة أرض معينة من ضمن المملوك لهم
 وأخيهما عبد النور وحينئذ لا يجوز البيع في نصيبهم ولا في نصيب شريكهم كما في
 الانقروية من الجزء الأول من كتاب البيوع باب ولغرة ٢١٦ وكما في الهندية من فصل
 بيوع الأشياء المتصلة بغيرها وذلك في آخر غرة ٩٩ من الجزء الثالث ويحري في البناء

ما ذكره في الدر من باب الاستحقاق عن المنية في غمرة ٢٠ من حاشية ابن عابدين وأما
هنداوى فلا يسرى اقراره ما عليه فيجوز في دعواه مع الخصوم حكم دعوى الرجلين
اذا ادعى أحدهما الرثا والاخر شرهما هذا ما وصلنا اليه من تطبيق هذه النازلة على الوجه
الشرعى وقد توقف معاذ وطلب الاستفتاء في هذا الشأن فان وافق ذلك برأى الحكومة
فيها ونعمت والامل ان يكون الاستفتاء من حضرة آية الله تاذنا مقي النهر وسعدا
رفعه وجلاله (اجاب) لما نظرت في صورة هذه الدعوى لم تظهر لي صحتها لجهة الحدود
المقار المدعى به والمورد من عدم ذلك كطرفي ادث المدعين ولم يتضح انحصار ارث
المالك الاصل في المدعين ووالدتهم واخيم جادا لله بل ربما يفهم ان لهم شركاء في
المالك ولم يوجد من المدعين طلب نصيبهم مما يدي المدعى عليهم ما بعد بيان انصباهم
وليس في ذلك كرم المورد يت على الوجه الموضح في الدعوى ما يفيد انحصار ميراث كل
من الموردتين في ورثة مع لمومين فالذي ينبغي استئناف هذه المرافعة وابقاها على المنهج
الشرعى وأما قول حضرة القاضى ان البيع في الجزء المسمى من بعض الشركاء باطل
في نصيب البائع وغيره فالمراد من بطلانه فساد حصول الضرر ويرتفع ذلك باجازه باقي
الشركاء حتى يكون ساريا على الجميع اذ لو اجتمع كل الشركاء باعوا جزءا معيناً من
دارهم لا جنبي صحيح لعدم حصول الضرر اذا الباقى يكون مشتركاً بينهم على اصل المالك
والمبيع يكون عليهم كذلك ولا مانع منه ويظهر ذلك من قول صاحب الدر ولو كانت
الدار مشتركة بينهم باع أحدهم ما يتامعياً أو نصيبه من بيت معين فلا تخارن يبطل
البيع انتهى قال ابن عابدين كذا في غالب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك
بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لمعين نصيبه فيه واذا وقعت القسمة للدار كان
ذلك ضرراً على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصيبه
للمشترى ولا جمع نصيب البائع فيه لفوات ذلك ببيع النصف واذا سلم الاخر في ذلك
انتفى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخبرية من البيع انتهى والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة واردة من محافظة مهر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٢٨٦ بناء على افادة
مديرية المنية وبني فزام المؤرخة ٦ الجارى بطلب الاستفتاء هما او من قاضى افندى
المديرية بشأن مادة تدعى مذكورين بنما حيه بنى احمد ومضمون المرافعة الواردة من
حضرة قاضى المديرية حضر الرجل احمد ابوطالب واخوه موسى ابوطالب كلاهما من
بنى احمد وادعيا على الرجل على محمد السبيح وعبد القادر قطب شادى كلاهما من بنى
احمدان والدهما توفى من منذ ثلاث سنوات عن زوجته آمنة بنت مخلوف من كفر
الصالحين واولاده المدعين ومبارك ويونس وابي بكر ومحبوبة وهم موجودون وترك
ارض منزلة خرب بكفر الصالحين يدرب سعد الدين بعضه بيد الرجل على محمد السبيح
بحدود اربعة اقبلى بعضه لدر سعد الدين وبعضه للطريق العامة وفيه الباب والبحرى

بأقي المنزل المعروف المذكور وهو هذا الباقي بيد عبد القادر قطب المذكور والشرقي دروب
 نافذ من الجهة القبليّة للدرب سـ عبد الدين ومن الجهة البحرية للدرب النصاري ادخل
 على المذكور بعضاً منه في بيته وسد الطريق راساً بحيث جعلها كاهاً من جملة البيت
 والغربي أرض زراعة وبعض المنزل المذكور بيد عبد القادر قطب السابق ذكره حده
 القبلي ينتهي للقدر المدعي به الذي يدعى السبيح والبحري دروب النصاري والغربي
 أرض الزراعة والشرقي الدرب النصاري المذكور ادخل باقيه عبد القادر منزله وسد
 الطريق كاهاً وانهما يطلبان من كل واحد ما بيده من المالك المدعي به لهما وللباقي
 الورثة ولم يسمع منهما المدعي عليهما لم يوافقاهما في المحل الشرقي لمسايد كل بل نفى
 كل منهما وجود الدرب من أصله وذكر كل أن المحل الشرقي ينتهي فيما يدعي به عليه
 للمدعي والمدعيان ليسا متعرضين الآن للمعارضة في شأن الدرب المذكور ولم يحصل
 من المجانبين إلا هذه المخالفة فهل يتوقف الشروع في دعوى المنزل المذكور على المعارضة
 في شأن الدرب وبعد تمام أمرهما يكون التعديد على ما تم عليه الحال أولاً يتوقف وإذا
 توقف وعجز مدعي الطريق عن اثبات ذلك ومع ذلك هو مصر على دعواه كيف يكون
 الأمر في سماع دعوى المنزل وإذا لم يتوقف الشروع في دعوى المنزل على المعارضة
 المذكورة فما تكون كيفية سماع الدعوى على كل من المذكورين مع هذا التخالف
 فؤمل مخاطبة حضرة استاذنا ومولانا مفتي الديار المصرية لاجل رفع الاشكال في هذه
 النازلة والعمل فيها بما يقطع النزاع (أجاب) إذا ادعى المدعي على خصمه ذي اليد
 وبين الحدود وصح دعواه فإنه يسد مثل خصمه عن دعواه فإن اعترف بوضع يده على
 الحدود إلا أنه خالف المدعي في أحد الحدود وخطاه فيه لا يلتفت إلى هذه المخالفة عند
 تكذيبه له فيها أم لو صدقه وتوافقا على الخطا فينظر في استئناف الخصومة فلو كذبه في
 الخطا مع اعتراف خصمه بوضع يده على الحدود فإنه يستمر على تقيم الدعوى فإن أقر
 خصمه بحقه حكم له والا كلفا ثبوت ما ادعاه على طبق دعواه بما في ذلك من الحد
 الذي اختلفا فيه حتى لو خالف في الشهادة دعواه ولو في ذلك بطالت أما إذا لم يعترف
 بوضع يده على الحدود وتبين خطأ المدعي في أحد الحدود وباعترافه بالغلط فلا تسمع
 دعواه لالتناقض وإن صدقه المدعي عليه أنه غلط في الحد وفي الهندية ولو ذكر الحدود
 الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت وإن كانه اخطأ في الرابع لا يصح حتى
 لو قال المدعي عليه ليس هذا الحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا الحدود فإنه
 لا توجه عليه هذه الخصومة وإن قال المدعي عليه هذا الحدود في يدي غير أنك اخطأت
 لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطا فينظر في استئناف الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان
 إذا ادعى داراً أو ذكر أن أحد الحدود هادراً يدعى ثانياً أو ذكر لهذا الحد داراً هرو
 لا يقبل وإن كان المدعي عليه يصدقه أنه غلط أولاً انتهى وقد صرحوا بأن الغلط في الحدود

١٢٨٦

٤

لا يثبت بالبينية بل بالاقرار والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مدير الشرقية في
 ١٧ ذى الحجة سنة ٨٦٤ مسطرة ع-لى صورة مرافعة بمحكمة المديرية مضمونها طلب
 الافادة عن الحكم الشرعى فيها ومضمون هذه المرافعة المقيدة بمضبطة مرافعات المحكمة
 في يوم الاربعاء ٨٠ ربيع الاخر سنة ٨٢٢ بمحضر كل من حضرة الفاضل الشيخ احمد
 الطرابلسي مفتي افندي مديرية الشرقية حالا والمكرم محمد العياط وأخيه ابراهيم العياط
 والحاج حسين حسن التاجر والشيخ خليل صالح ادعى كل من منصور البطاوى ابن
 المرحوم محمد البطاوى ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم يوسف القطشة واخته لانيه
 المرأة فتوة القاشم كل منهما عن نفسه وبما لاحدهما المرأة فتوة المذ كورة من التوكيل
 الشرعى المطلق المفوض لقولها وفعالها ورايتها في خصوص ماسيد كرفيه عن أختها
 شقيقة المرأة ستيمة الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة محمد سيد احمد الدخاخي وجاد محمد
 التراس وبما للاثاني من التوكيل المذ كور أيضا عن والدته زوجة والده المرأة سليمة بنت
 المرحوم محمد الشيخ التراس من ناحية منية برة غربية الثابت ذلك ومعرفة بمشاهدة
 بشهادة محمد سيد احمد الدخاخي المذ كور يوسف سعودي القماش ثبوت قائم عيا بطريقه
 الشرعى على اخيه - ما يوسف البطاوى الحضري الحاضر معهما الثابت معرفته أيضا
 بشهادة من ذكر بانه من نحو اربع سنوات توفي المرحوم محمد البطاوى بن سليمان بن
 يوسف القطشة المذ كور عن اولاده المدعين وموكة أحدهما والمدعى عليه وعن
 زوجته وموكة الثاني فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعى وترك المرحوم محمد
 البطاوى المذ كور ما يورث عنه شرعا وكان واضع ما يده عليه الى حين وفاته وهو جميع
 بناء الحانوت الكائن بالبندر المذ كور بتمسارية سليم بك الحجازي محمد و محمد و دار بعة
 الحد القبلي ببناء الحانوت المملوك لاسكل من حسنين الشيمي الصياد والحاج ابراهيم طه
 و كليل حلاقة السمك بالزقازيق والشرقي ببناء الحانوت المملوك لاسكل من رزق
 افندي الازهرى التاجر بالبندرو على حسان والبحري الشارع السلطاني والغربي ببناء
 الحانوت المملوك لاسكل من الحاج ابراهيم طه المذ كور و حسن الحجازي النحاس وجميع
 ببناء المنزل السكن الكائن بالبندر المذ كور بحجارة التراسين الهود و محمد و دار بعة الحد
 القبلي ببناء المنزل المملوك لموسى على القنجاوى والشرقي ببناء المنزل المملوك لعلى موسى
 المرابي و ببناء المنزل المملوك لحسين الحجازي النحاس المذ كور والبحري ببناء
 الطاحونة المملوكة للحاج عيدير و سمر التاجر بالبندر والغربي بفضه الى الحارة وفيه
 البواب وقامه ببناء المنزل المملوك لجاد محمد التراس المنفرد كل من ارباب الحد و المذ كورة
 باسمه ولقبه بالبندر المذ كور ولورثته المذ كورين للزوجة في ذلك الثمن فرضا ثلاثة قراريط
 والباقي لاولاده المذ كور مثل حظ الانثيين ومن وقت وفاة المورث المذ كور لغاية الآن
 والمدعى عليه واضع يده على بناء الحانوت المذ كور كاه بغير وجه شرعى وان ببناء المنزل

المرقوم تحت يد المدعين وموكتبيهما والمدعى عليه من وقت موت المورث الى تاريخه
والآن قام المدعى عليه ينازعهما وموكتبيهما في بناء المنزل المذكور بغير وجه ويطلب
المدعيان المذكوران اثبات ذلك على المدعى عليه ورفع يده عن استحقاقهما واستحقاق
موكتبيهما في بناء المحاثات المذكورة ومنع منازعته ومعارضته لهم في استحقاقهم في بناء
المنزل المرقوم بالوجه الشرعي ويسألان سؤال المدعى عليه عن ذلك فستل من المدعى
عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالا - تراف بوضع يده على بناء المحاثات المذكورة
والتصديق على ان والده المذكور توفي الى رحمة الله تعالى من مدة الاربع سنوات
المذكورة عن ورثته المذكورين فقط من غير شريك لهم ولا حاجب شرعي وان بناء المنزل
المملوك تحت يده مع المدعين المذكورين وثبت وضع يده أيضا على بناء المحاثات
المذكورة بشهادة محمد سيد احمد الداخني المذكور اياه و محمد حسين الجيزي من البندر
المذكور قائلان انه من منذ خمس وثلاثين سنة ترك والده المذكور بناحية الزنكليون
وانفرج بمعية على حديثها وحضر الى بندر الزقازيق المذكور واستحوذ على هرمتي
المحاثات والمنزل المذكورين وبني فيهما محاثات ومنازل بالطوف ثم بعد ذلك بمدة امر حضرة
سليم بك الحجازي مدير الشرقية سابقا - دم البناء الذي بالطوف وتجدد بدله بالطوب
اللبني وان لم يفعل ذلك يؤخذ محله لجهة الميرى فالمدعى عليه المذكور امتثل لهذا
الامر وهدم البناء المذكور ووجد بدله البناء القائم الآن بالطوب اللبني كل ذلك من ماله
من كسبه الخاص به ثم بعد ذلك أيضا حضر له والده وأقام معه في المنزل والمحاثات
المذكورين الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وان وضع يد المدعين مع المدعى عليه على بناء
المنزل بطريق السكنى فقط ويطلب رفع أيديهم عما هم واضعون أيديهم عليه من بناء
المنزل المذكور ليضع يده وعاليه ويحوزة نفسه بالوجه الشرعي ويجدد دعوى المدعين
محمد اكلية فطلبت البينة من المدعين المذكورين فامتنعوا وحضرا الحاج ابراهيم طه
وكيل حلقة السمك المذكور اياه وامتنعوا عن ذلك فشهد بان بناء المحاثات المذكورة كور
الحدود بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى كان في ملك المرحوم محمد البطاوي مورث
المدعين وموكتبيهما والمدعى عليه المذكور الى ان توفي الى رحمة الله تعالى وتركه
لورثته المذكورين من مدة ثلاث سنوات وان الذي أجرى بناءه هو المورث المرقوم وولده
المدعى عليه وهما معا في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر موسى عليا
التراس بالزقازيق واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء المنزل وبناء المحاثات المذكورة كورين
الحدود بمحدوده المشروحة اعلاه في الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي
المورث المذكور اياه لم يوفاه وانتقل ذلك بعد موته لورثته المذكورين وان البناء
المذكور انشاء وجهه المذكور في المرقوم ومعه ولده المدعى عليه لكونهما كانا وقتها
في معيشة واحدة هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر احسن الشيمي الضياد بالبندر

واستشهد عن ذلك فشهد بان بناء الخانوت المذكور المهدود بمحدوده المذمومة اعلاه في
الدعوى ملك المورث المذكور وانه بقي على ما كان الى ان توفي وتركة لورثته
المذكورين اعلاه وانه هو الذي بناه مع ولده المدعى عليه وهما في معيشة واحدة من مال
المورث المرقوم هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر اجمدا منتصرا المتسبب في الزقازيق ابن
المرحوم محمد بن منتصر واستشهد عن ذلك فشهد - هـ أن بناء المنزل وبناء الخانوت
المذكورين المهدودين بمحدوده المذمومة في الدعوى انشاء وجدده المرحوم محمد
البطاوي المورث المذكور من ماله خاصة بمحض وولده المدعى عليه معه في البناء وان الملك
في ذلك لوالده محمد البطاوي المذكور بقي على ما كان الى ان توفي عن الورثة المذكورين
واللهم بالاثبات عنه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر في يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الآخر سنة
٨٢ واحضر احسنا المحزاي النحاس واستشهد عن ذلك فشهد - هـ بان بناء الخانوت
المذكور المهدود بمحدوده المذمومة حسب الدعوى ملك المرحوم محمد البطاوي
المورث المذكور بمقتضى انه هو الذي انشاء وجدده من ماله خاصة وبقى على ما كان الى
ان توفي وتركة لورثته المذكورين وان ولده المدعى عليه كان معه في البناء وابنته
المدعية ايضا هذا ما يعلمه ويشهده وكان ذلك بحضور الشيخ سالم عبد المنعم من
القنليات والشيخ خليل صالح الثمار من كفر الزقازيق البحري فعند ذلك عرف المدعى
عليه بان أحد الشهود محمد منتصر متزوج باخت إحدى الموكلتين المرأة سايمة الزوجة
والثاني موسى على متزوج باخت أحد المدعين منصور لاه والناتج حنين الشيمى له
سوا بقى في البند وسبق دراهم من صيام الزيات بالبندر وسبق عليها والرابع حسن
المحزاي خور والخامس ابراهيم طه كان مكاسا والا نعو مستخدم في حالة سة السمك
واحضر على بن نصار البخش ونجى المقيم بالزقازيق وسئل عما يعلمه ويشهده بحضور
المدعين فشهد انه من مدة ست عشرة سنة انشاء المدعى عليه وجدد بناء الخانوت
المذكور وحده طبق الدعوى من ماله خاصة ثم انشاء المنزل من ماله ايضا وانه
لا يعرف حدوده بل يعرفه عينه وان المذكور كان في معيشة على حدة ووالده في
معيشة أخرى على حدة وقت الانشاء والتجديد هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضر
درويش على البخش ونجى بندر الزقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد
بمضورا المدعين المذكورين بانه حضر بالبندر من مدة خمس وثلاثين سنة ووجد المدعى
عليه واضعا يده على بناء الخانوت والمنزل المذكورين الذي كان قائما بالطوف ثم بعد
مدة امر الحماكم بهم بناء الطوف وتجديده بالطوب فهذه المدعى عليه وجددهما البناء
القائم الآن من ماله خاصة وانه حين ذلك كان في معيشة على حدة ووالده المذكور في
معيشة أخرى على حدة وانه لا يعرف الجاورين له ما بل يعرفهما عينا هذا ما يعلمه
ويشهد به ثم حضر في يوم الخميس ٨ جمادى الاولى سنة ٨٢ واحضر المدعى عليه الحاج

محمد إعلان ابن المرحوم أحمد بن خليل من ناحية زناكون واستشهد عن ذلك فشهد في وجه المدعيين بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه من ناحية الزناكون المذكور ترك والديه فيم أوتوجه المحروسه ثم حضر بئندرا الزقازيق واستخوذ على عرصتي الخانات والمنزل المذكورين وبنى فيهما بالطوف ثم بع ذلك هدمه وجدده بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه يعرف الخانات عينا ولم يعرف الجاورين له وأنه لم يعرف المنزل المذكور ولا بجاوريه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر حسين الغمري ابن المرحوم محمد بن سيد احمد من الناحية واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه من الناحية وحضر الى بئندرا الزقازيق واستخوذ على عرصتي الخانات وبنائه بالطوف ثم بع ذلك هدمه وجدده من ماله الخاص به بالطوب وهو في معيشة على حدته ووالده في معيشة أخرى على حدته وأنه لا يعرف الجاورين له بل يعرفه عينا هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضر اسمعيل خطابي بن خطابي مرعي بن عيسى من شوبك بسطة واستشهد عن ذلك فشهد بحضورهما بأنه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب المدعي عليه المنزل والخانات المذكورين بالطوف ثم هدمهما وجددهما بالطوب من ماله خاصة وهو في معيشة ووالده في معيشة وأنه يعرف الخانات والمنزل المذكورين عينا ولم يعرف الجاورين لهما هذا ما يعلمه ويشهده ثم في يوم الاربعاء ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ طلب حضرة مفتي أفندي المديرية نسخ هذه المرافعة لأفادة المحكم الشرعي عليها فافاد كان ونسخت الصورة وتاثر له عليها وحضرته أشر على الصورة بخطه وختمه في تاريخه كحضرة مولانا الفاضل الرحلة خاتمة المهققين والمدققين السيد علي محمد والبقلي مفتي أفندي بحكام المصرية وطلب ورود الافادة من حضرته بالحكم الشرعي تفصيلا ثم في يوم الخميس ٦ جمادى الآخرة وردت الصورة المذكورة وعليها الافادة من حضرة مولانا الموما اليه بقوله الحمد لله وحده قد صار مطالعة هذه المرافعة قد دل مضمونها على ان المدعي يدعي ان والدهم مات من نحو اربع سنين وترك بناء المنزل والخانات المذكورين ميراثا له ولباقى الورثة وان المدعي عليه يدعي انه من مدة خمس وثلاثين سنة تسحب بناحية الزقازيق وترك والده بناحية الزناكون واستخوذ المدعي عليه المذكور على عرصتي المنزل والخانات وبنى فيهما المنزل والخانات المذكورين لنفسه من ماله الخاص به وجوابنا عن ذلك انه حيث ظهر من هذه المرافعة ان المدعي عليه تاريخ تاريخ الملك بالانشاء لنفسه بتاريخ سابق على تاريخ وفاة المورث التي تسبب عنها ملك الوارث كما هو صريح هذه المرافعة يقضي للمدعي عليه بالملك له في ذلك ولاحق اباقي الورثة في ذلك يدعى ان اباهم مات وترك بناء المنزل والخانات لهم بعد تحقق سبق تاريخ المدعي عليه بالانشاء لذلك لنفسه من ماله خاصة على تاريخ موت المورث والله اعلم من حيث هذه

الصورة نمخت من مضبقة دعاوى الله - كمة فلهى رسالة للديرية لاجراء لزمها حسب
الطلب في يوم الخميس ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ (اجاب) الذى فهم من ضرورة هذه
الرافعة على ما فيها ان جملة من ورثة محمد البطاوى المذ كورادعوا على احدى - وهو
يوسف البطاوى الابن المذ كوران بناء المنزل وبناء المحانوت المذ كورين كانوا لو كين
لمورته - المذ كور جميعا وانه مات من فحوار - بع سنين وهو يما - كهم ما وكان واضعا يده
عليه الى ان مات وآل ذلك اليه - جميعا بالميراث عنه على الوجه الذى ذكره وان اليد
الآن على بناء المنزل لجميع الورثة المدعين والمدعى عليه المذ كورين وان اليد
على بناء المحانوت للمدعى عليه خاصة و اجاب المدعى عليه بان ذلك ملك له خاصة بسبب
انه افسا بنساء المنزل وبناء المحانوت المذ كورين من ماله الخاص به - وان بنى في
عرصتى المنزل والمحانوت المذ كورين بناء آخر غير المتنازع فيه بالطوف ثم بعد مدة ازاله
وبنى فيه ما البناء الموجود الآن المتنازع فيه ولم يذكر له هذا البناء المتنازع فيه تاريخا
كما ان بقية الورثة المدعين لم يؤرخوا ملك مورثهم وانما ذكره تاريخ وفاته كما ان التاريخ
الذى ذكره المدعى عليه وهو الخامس والاثلاثون سنة المذ كوردة انما ذكره تاريخا للبناء الذى
بناه بالطوف المذ كور الذى لم يكن فيه - تنازع أصلا لا فحصل من ذلك ان المدعين ادعوا
ملك مورثهم ملكا مطلقا بالتاريخ والمدعى عليه ادعى ملكه لذلك بسبب بنائه وهو
من قبيل السبب الذى يتكرر بالتاريخ أيضا فاذا اقام كل بينة طبق دعواه يقضى ببينة
الخارج من القرينة ثم بالنظر لدعوى فى بناء المنزل على الوجه المذ كور بنجد المدعى
عليه وهو يوسف البطاوى المذ كور خارجا بالنسبة لما اعد حصته بالارث بالنظر لدعوى
باقى الورثة المذ كورين اذ هم مقرون له بملك حصته فيه بالارث عن مورثهم فينصرف
وضع يده لتلك الحصة ويكون له - بالبرهان وينصرف وضع أيديهم على بناء ذلك المنزل
الى حصصهم اللاتى يدعونها ارثا عن مورثهم - وهو يكذبهم - فى الملك ويدعى تلك
الحصص لنفسه أيضا فيكون خارجا بالنسبة له سافى قضى ببينته وبالنظر لبناء المحانوت
الخارج فى دعواه هم باقى الورثة المدعون وذوا اليد هو يوسف البطاوى المذ كور المدعى
عليه فقدم ببينة باقى الورثة المدعين المذ كورين ويقضى بها بعد استيفاء ما يلزم شرعا
لكونهم خارجين ويكون للمدعى عليه فيه - حصته بالارث عن المورث المذ كور ولا نظر
لتاريخ موت المورث المذ كور اذ الوارث خصم عن مورثه فى اثبات ملك المورث عند
التجاذف بدعواه الارث عند ادانته كملك المورث لا بد من اثبات ملك المورث كما هنا
وهو هنا مطلق عن التاريخ كما ان دعوى المدعى عليه الملك لنفسه فى البناء بالابن
الموجود الآن مطلق عن التاريخ أيضا كما لم يذ كرناه والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٥ ذى الحجة سنة ٢٨٦ مضمونها وورد من مجلس
استئناف قبلى اعلام شرعى عن قضية قتل شخص يسمى محمد اقدالامن فاحية

الامباركاب وافادات معطاة من مفتي الاسقة ثنائى ومجلس قنا بافادة رقم ١٤
 رجب سنة ١٢٨٦ بقصد النظر فيها بطرف حضرته كم وحضرة مفتي الاحكام
 وتعطى الافادة بما يتراعى والاآن وردت افادة من ذلك المجلس يرغب بها اعطاء
 الافادة مما سبق ذكره لاجل نه والقضية الموقوفة من اجل ذلك وحيث علم من
 التاشير المعطى على الافادة من مساعده حضرة مفتي مجلس الاحكام ان القضية
 المذكورة منظورة بطرف حضرته كم لزم تحريره ليصير نه واللازم لها وبعثها
 بالافادة لاجل ارسالها للمجلس الاسقة ثنائى كطالع به ونه والقضية الموقوفة من اجل
 ذلك وصورة الاعلام المسطر من قاضى ولاية اسنا المؤرخ يوم الثلاثاء ١٣ شعبان سنة
 ١٢٨٤ الوارد للمجلس الاحكام بطلب احالة النظر فى هذه القضية على هذا الطرف
 وحضرة مفتي الاحكام بناء على طلب مفتي اسقة ثنائى قبلى ذلك لما حصل بينه وبين
 مفتي مجلس قنا من المناقشات فى هذا الاعلام وطلب استيفاء ما سبق أيضا حه من
 حضرة مفتي مجلس الاسقة ثنائى وطلب حضرة مفتي مجلس الاسقة ثنائى الاحالة
 الهى عنها انه يحضرنا بالمجلس باسنا الذى سعادة رئيس المجلس وحضرات الاعضاء
 وحضرة الاستاذ مفتي المجلس بعد ان ثبتت معرفة الحاضرين بالمجلس عينا واسما ونسبا
 وهم الرجال العاتلون الراشدون احمد وحسن وعلى وابراهيم اولاد المرحوم الحاج محمد
 ابن قذال بن عواض المتوفى الا تقي ذكره ادناه والحاضر لحضرتهم الرجل العاقل
 الرشيد ادريس بن نجيس بن عبدربه والجميع من اهالى الامباركاب بقسم حلقا التابع
 لمديرية قنا واسنا بتعريف الرجلين العاتلين الراشدين أبى بكر بن على بن محمد وعلى بن
 جبريل بن محمد من اهالى الناحية المذكورة ادعى هؤلاء المدعون احمد وحسن وعلى
 المذكورون وأخوهم ابراهيم المذكور عن نفسه وطريق الوصاية الشرعية من قبل
 حضرة قاضى ولاية اسنا سابقا الماذون له فى ذلك الثابتة لدينا الدال عليه الاعلام المهررد
 من المحكمة فى تاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٣ عن اخوته وهم نصر والامين ويس
 وآمنة وفاطمة القاصرون عن درجة البلوغ والجميع أولاد محمد قذال المذكور
 ايضا وطريق الو كالة فى الخصومة عن اختيه ز يذب وهاجرة بنتى محمد المذكور وعن
 زوجتى أبيه المذكور وهما فاطمة بنت سعد بن جمعة وحليمة بنت عبد الرحمن بن محمد
 الثابتة تلك الو كالة عنهن لدينا الدال عليه الاعلام المهررد من المحكمة المذكور فى
 ٢١ شهر ربيع الاخر سنة ٨٣ على هذا الحاضر المستوى معهم بمجلس الدعوى
 ادريس نجيس المذكور بان فى ليلة يوم الاحد الموافق لعشرة مضت من صفر سنة ٨٣
 كان والدهم محمد المذكور وما شيا فوق العلواها وملتقات علق ادريس نجيس المذكور
 فاطلق ادريس هذا المدعى عليه المذكور فى والدهم بندقية معمرة باليه اورد والرش
 فخرج ما فيها واصاب والدهم محمد المذكور فى جانب رأسه الايمن ودخل الرش فى رأسه

ووصل الى دماقه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك في يوم الخميس الموافق
 لليوم الرابع عشر من الشهر المذكور عن زوجته وأولاده كوراً وأما المذكورين
 وعن ولديه أيضاً الغائبين هما نقد الغائب بالسودان وادريس الغائب بالسكندرية
 وانحصار ارثه فيهم ولا وارث له سواهم وذكروا له المذكورين انهم لا يعلمون ان كان
 ضربه بالبندقية محمداً أو خطأ وان المدعى عليه المذكورين اعترف بقتل والدهم محمد
 المذكور خطأ ويطالبونه بما يترتب لهم قبله في ذلك شرعاً ويطالبون سؤاله عن ذلك
 وسؤاله أجاب بآفة بثبوت نسب جميع الورثة المذكورين له مد بن قذال
 المتوفى المذكور وبزوجية زوجته المذكورين له وانحصار ارثه فيهم وبحصول
 ضربه لمورثهم محمد المذكور بالبندقية وأنكر ذلك انكاراً كلياً وأنكر أيضاً اقراره
 بقتل مورثهم المذكور فطلب من هؤلاء المدعين اثبات دعواهم ببينة شرعية تنور
 دعواهم فذكروا أن الذي يشهد على المدعى عليه المذكورين باقراره بذلك كل من حسين
 شريف وإبي بكر علي وفقير حسن لانه اقر بضرب مورثهم المذكور بحضورهم وطلبوا
 المهلة لاحتضارهم ثم وكل كل من احمد وعلي وحسن المدعين المذكورين اخاهم
 ابراهيم محمد المدعى المذكور وكالة مفوضة في تجميع الخصومة في شأن قتل مورثهم محمد
 المذكور على المدعى عليه ادريس المذكور وقيل ابراهيم المذكور الوكيل عنه في
 ذلك وصار ذلك شفاهاً بالجلوس ثم حضر نقد الذي كان غائباً بالسودان وطلب أيضاً
 ادريس هذا المدعى عليه بما يترتب له قبله في قتل ابيه محمد المذكور شرعاً بمقتضى هذه
 الدعوى المشروحة وصدق المدعى عليه على نسب نقد المذكور للمتوفى المرقوم وحضر
 كل من الرجليين العاقلين الراشدين ابي بكر بن علي بن محمد وحسين بن شريف بن
 عبد الله المذكورين كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا بما يعلمان في ذلك
 فشهد كل منهما بانفراده في وجه المدعى عليه ادريس المذكور بقوله اشهد ان ادريس
 هذا المدعى عليه المذكور وجدناه مع محمد بن قذال بن عواض المتوفى المذكور في بيته
 في جنح الليلة التي اصيب فيها فسالنا محمد المذكور عن اطلاق فيه بالبندقية فذكر
 انه ادريس بن نجيس المذكور فسالنا ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فأقر على يدنا
 طائعا مختاراً قائلاً انه في ليلة الاحد كان محمد بن قذال هـ ذاباً بالقرب على المقات تعلق
 فظننته وحشاً ما زال في المقات فأطلقت فيه البندقية فخرج ما فيها واهاب محمد هذا
 وزاد في شهادته ما ان محمد بن قذال بن عواض المذكور لم يزل صاحب فراش حتى
 مات بسبب ذلك عن ورثته المذكورين في يوم الخميس التالي ليوم الاحد فطعن المدعى
 عليه المذكور في هذين الشاهدين بأن ابي بكر بن علي المذكور زوج هاجرة بنت المرحوم
 محمد المذكور واحد الورثة المذكورين والثاني حسين شريف المذكور ابن عم ابي بكر
 المذكور وبسؤال ابي بكر المذكور عن تزوجه بهاجرة المرقومة اعترف بذلك فلذلك ردت

شهادته وطلب من المدعي شاهد آخر فاحضر والرجل العاقل الرشيد قير بن حسن
ابن سلوم من الناحية المذكورة فشهد بمثل شهادة هذين الشاهدين لفظا ومعنى فطعن
المدعي عليه فيه بأنه احدى مشايخ الناحية وصدق قير المذكور على ذلك فقيمة تدرجت
شهادته شرعا فطلب من المدعي شاهد آخر فاستشهدوا بالرجل العاقل عيسى بن سعد
وطلبوا الملهة لمضوره ثم ان نقدا المذكور وكل أخاه ابراهيم المذكور في الخصومة والابراء
وغيرهما في قتل والدهم محمد المذكور على ادريس بن نجيس المذكور فقبل ابراهيم الوكالة
عنه وذلك شفاهما بالجله اس فحضر يحيى بن سعد المذكور واستشهدا بهما في ذلك
فشهدا بلفظ شهدانه في صبح ليلة الاحد التي اصاب فيها الحاج محمد بن قذال بن عواض
المذكور سمعت صراخا في منزل الحاج محمد المذكور وقد خلت منزله فوجدته مجروحاً
ووجدت هذه ادريس بن نجيس هذا المدعي عليه فسأله عن الضارب له فقال ان الضارب
له هو ادريس بن نجيس هـ ذافسالت ادريس المذكور عن ذلك فاعطاهما مختاراً بأنه في
الليلة المذكورة ظن الحاج محمد اذ لا المذكور وحشاً قريماً من مقاته فاطلق فيه البارودة
فأصابه ما فيه اوجرحته وزاد في شهادته بان الحاج محمد المذكور لم يزل صاحب فراس
حتى مات في يوم الخميس بسبب ذلك عن ورثته المذكورين ولم يطعن هذا المدعي عليه
فيه بمطعن شرعي فصارت توكية كل من هذين الشاهدين حسين بن يوسف ويحيى بن سعد
المذكورين سرا وطلب من ابراهيم المدعي المذكور توكيةهما علناً فاحضر بلال بن
زيدان بن حسن واحد بن بخت بن علي كلاهما من اهالي الاميار كاب فشهد كل
منهما بلفظ شهدان حسين بن يوسف بن عبد الله هـ ذاعدل مرضى جائزاً لشهادة واحضر
كلام من الرجلين العاقلين الراشدين حسين بن احمد بن شاي وكرار بن شاي بن علي
كلاهما من اهالي الناحية المذكورة فشهدا بلفظ شهدان يحيى بن سعد هـ ذاعدل
مرضى جائزاً لشهادة وصار ذلك جميعه بمضورادريس بن نجيس هذا المدعي عليه فعند
ارادة الحكم على هذا المدعي عليه ادريس المذكور سأل ابراهيم المرقوم في استحقاقه
من دية ابيه اصاله وفي استحقاق اخيه نقدا المذكور بطريق الوكالة المذكورة عنه واما
ذمة المدعي عليه المذكور عن استحقاقهما فعنه ذلك عرف حضرة مولانا الحاج كم
الشري ادريس المذكور يدفع الدية الشرعية من مال نفسه في ثلاث سنوات البسالم
قدرها خمسة عشر الف قرش وثلاثة وتسعين قرشاً ونصف وربع قرش هـ له أميرية
حسب المدون بالمشور قيمة العشرة آلاف درهم من الفضة كما اختاره المدعي عليه
المرقوم ما عدا استحقاق ابراهيم وأخيه نقدا المسامح في استحقاقهما البسالم قدر قيمة
ما خصهما الفين واربع مائة قرش وقرشاً واحداً واثنين عشر نصفاً يخرج ذلك من
اصل قيمة الدية المذكورة وعلى ادريس المذكور دفع باقي الدية وهو الاثنان عشر الف
وستمائة واثنان وتسعون قرشاً ونصف الفضة الى باقي الورثة يقسم ذلك

بينهم حسب القرينة الشرعية للزوجتين فاطمة بنت سعد بن جوعة وعليه بنت
عبد الرحمن بن محمد بن جميع الدية وقدره ألف وثمانمائة وستة وثمانون قرشا وثمانية
وعشرون نصفاً فضة والباقي من المبلغ المرقوم يقسم بين أولاد المتوفى وهم أحمد وحسن
وعلى وأدریس والأمين ونصرويس وآمنة وفاطمة وزينب وهاجرة المذكورون لأن كل
مثل حظ الاثنين وحكم عليه بذلك حكماً مستوفياً لشرائطه وأركان الشرعية بحضرة
المتداعيين وكتب هذا الشعار بأصدر جرى وحرق في يوم الثلاثاء ثلاثة عشر شعبان سنة
١٢٨٤ ثم كتب على الاعلام حضرة مفتي مجلس قنا والمديرية المحمدية وحده صار
ماتضمنه هذا الاعلام بحضورنا وموافق شرعاً والله سبحانه وتعالى اعلم مفتي مجلس
قنا والمديرية وباطالة هذا الاعلام على حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي كتب عليه
ما نصه بالاطلاع على هذا الاعلام وجدده مضمونه ان بعض أولاد الحاج محمد بن قذال
عواض من أهالي الامباركا ببقسم حلقا ادعى على ادریس نجيس من الناحية
المذكورة بأنه قتل المورث المذكور وأنه أقرب قتله خطأ وأثبتوا اقراءه المذكور وحكم
القاضي عليه بالدية وذلك بحضرة القاضي ان بعض الأولاد ادعى ذلك عن نفسه اصاله
فقط وبعض ادعى عن نفسه اصاله بطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
قبله عن القاصر بن من أولاد المتوفى بطريق الوصاية من قبل سلفه قاضي الناحية
وان الوصاية والوكالة ثبتا لديه وان الدال على كل منهما اعلام محرر من سلفه ولم
يبين في الاعلام طريقة ثبوتها ما شرعاً مع ان ذلك لا بد منه لزوال الایهام اذ لا ينتصب
مدعى الوصاية أو الوكالة خصماً للمدعى عليه بالقتل الا ان يدعى بهما عليه ويبرهن
عليهما أو بمجرد قراءة الاعلام المحرر في شأنهما ولو ثبتا فلا بد من ثبوت ما شرعاً ولذا قال
بعض المهققين في جواب حادثة ما نصه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه
الخصم قال في الكافي لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اهـ وحديث خلا
الاعلام عن دعوى الوصاية والوكالة من الوصي والوكيل في وجه المدعى عليه بالقتل
والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والحكم بهما من القاضي ليكون
ذلك ثابتاً في حق الموصي عليهم والموكل لهم تسطير هذا نصير رده على محله لاستيفاء
ما هو لازم شرعاً لاجل غنائه وليقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه
واتباع الشرع أنتم والله تعالى اعلم الفقير حسنين احمد جلي الخنفي وباطالة ذلك على
مفتي مجلس قنا والمديرية للنظر فيما كتبه حضرة الشيخ حسنين المذكور كتب ما نصه
قد صارت مطالعة الافادة المستورة بظهور الاعلام المحرر في شأن قتل الحاج محمد قذال
المؤرخة بتاريخ ٢٧ من سنة ٨٤ من حضرة مفتي استئناف قبلي من أولها الى قوله
وليقف من يطالع عليه على استيفائه ووقوع الحكم موقعه المفيدة ان الحكم المذكور
بالاعلام غير صحيح فنقول قد اطالعنا على هذه الافادة التي لم تصادف محلاً ما ولا فان

الاعلامين المهررين بالوصاية والوكالة انما كان تحريرهما بناء على طلب المجلس كما
 يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما من سجلان بهيكل المحكمة المصان الذي بأيدينا
 وقت حمل الدعوى فن ابن ع - لم حضرته ان الثبوت انما كان بمجرد قراءة الاعلامين
 واما ثانيا فقول ان مجرد قراءة الاعلام - لام ولو ثابته فليس ثبوته وناشر عيانا لا يفهم له معنى
 صحيح مع التامل واما ثالثا فانه نقله من بعض المحققين في ضرورة كفاية تزنيح الحمادية في
 شخص باع مثلا ملك آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت بالوكالة المذكورة بينة
 على يد القاضي وتحررت بحجة البيع أو نحوه المشتملة على الوكالة المذكورة واتفق
 المسالك التوكيل المذكور واراد رد المبيع الى ملكه فقال بعض المحققين لا بد من حمل
 دعوى لثبوت الوكالة المذكورة واما شهادة الشهود حال البيع فلا عبرة بها لكونها في غير
 وجه خصم وهذا غير مانع فيه كما هو جلي لان الذي صار محضه ورنالم يكن اثبات الوكالة
 بدون خصم حاضر كما لا يخفى فهذا النص لا يدل على مدعاء واما رابعة فانه لا ينتصب
 مدعي الوصاية والوكالة خصما للمدعي عليه بالقتل الابعدان يبرهن عليهم ما في هذا فيد
 ان الوكالة والوصاية لا يثبتان الا بالبينة وهذا وان كان موافقا لما ذكره في الخانية في
 فصل التوكيل بالخصوص ولم يستند اليه حضرته الا انه مخالف لما ذكره في مواضع
 منها احدها في باب اليمين بما نصه وان اقر المدعي عليه بالوكالة وانه المال كان للمدعي
 ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه بالله ما غفلان عليك هذا
 المال اه بحرفه ولما ذكره الا نقر وي عن شرح الطحاوي للاسبغياتي الذي هو ممة - دم
 على نحو الذخيرة لان الثروة مقدمة على العتاوى ولما ذكره ايضا في الهندية نقلا عن
 الهيظ بما نصه وكذا لو كان المدعي عليه اقر بالوكالة من الابتداء صريحا الا انه انكر
 المال صار خصما للمدعي في حق الاستخلاف واخذ المال الخ وقال قبل ذلك ايضا وان
 نكل المدعي عليه صار مقرا بالوكالة فية ضي القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل
 القاضي عن المال الخ وعز ذلك به - وذلك الى الاصحاب ومعلوم ان الاصحاب في كلام
 المشايخ المتقدمين مرادهم بهم الامام واصحابه وقد جعل بعضهم تحليف المدعي عليه اذا
 انكر الوكالة هو ظاهر المذهب وان عدم التحليف رواية عن الامام وذكر بعضهم ان
 كلام قاضي خان يفيد ترجيح التحليف يعني حيث ذكر ان تحليف المدعي عليه اذا
 انكر وراثته المدعي هو الصحيح ثم سوى بين تحليف منكر وكالة المدعي وبين تحليف
 منكر الورثة فافاد ذلك ان الصحيح هو التحليف في المسئلةين فهذا كما يفيد ان الوكالة
 تثبت بالاقرار وكذا الوصاية وانه الصحيح الرابع وان ما قبله الذي ادعاه ضعيف واما
 قولهم الاقرار يحسم البينة في مسألة الوكالة فعنا له لو كان المدعي يدعي الوكالة عن
 موكله في حقه على الناس واقر المدعي عليه بوكالة المدعي فاراد مع ذلك اثباتها
 بالبينة لتسري في حق باقي الغرماء يجاب لذلك كما لا يخفى واما خامس فاقوله وحيث

خلا الاعلام عن دعوى الوصاية او الوكالة من الوصى او الوكيل في وجه المدعى عليه
 بالقتل والبرهان عليه في وجهه قبل دعوى القتل عليه والمحكم بهما من القاضي
 ان يكون ذلك ثابتا في حق الموصى عليهم والموكل فنقول ان الذي يفهم من ذلك القول
 انه يدعى اولا بالوصاية والوكالة وبعد شهادة البينة عليه ما يحكم القاضي بهما ثم بعد
 ذلك تسمع دعوى القتل كما هو مفاد قوله قبل دعوى القتل عليه وهذا من انصاف العلماء
 على عدم اعتبار المحكم المذکور بالوكالة والمحال هذه لانه عين المحكم بالوكالة المجردة
 حيث كان قبل دعوى القتل على المدعى عليه وايضا لو صدر الحكم بهما وبعد مدة
 اذا كبر القصر وانكر الوصاية والمحكم بهما هل يعتمد لزامهم بمجرد الاعلام المشتمل
 على الحكم او يطلب الوصى حين ذلك باقامة البينة على الوصية فان قال حضرته
 يكفي هذا الاعلام لزمه مجرد العمل بالنقوش كما زعمه وان كان الاعلام المذکور لا يكفي
 ولا بد من اقامة البينة حين ذلك فلا معنى حينئذ لقوله ليكون ذلك ثابتا في حق الموصى
 عليهم وبالمجمل لو بسطنا القول لبيان ركازة هذه الافادة اطال الكلام بلا طائل وانما
 ذكرنا هذا الذي اوضحناه ليعلم حضرته حقيقة هذه المسئلة ويرى ان الاشياء والذهب
 ان حضرته شغل فكرته بدعوى عدم ثبوت الوصاية والوكالة مع كون الوكيل
 الوصى المذکور هو احد الورثة ولم يتفطن لكون ادريس احدا ولا دالت وفي الوردتين
 فابا باسكندر يقول لم يحضر ولم يوكل فكان التمسك بهذا في رد الحكم والمحال هذه اولى من
 التثبت بدعوى عدم ثبوت الوكالة هن الموكلات والوصاية عن القاضين المحررين بها
 الاعلام ان المذکور ان كمالا يخفى فعدم تمسكه في ذلك بغيب الغائب المذکور والمحال
 هذه مع تمسكه بتلك الدعوى مما يرد دعواه عدم صحة المحكم وان كان في الواقع لا يصح
 التثبت في رد المحكم المذکور لا به ذوا لاذك والقول الفصل في ذلك اننا لانست في
 ثبوت الوصاية والوكالة بالثبوت الشرعي الذي لا شبهة فيه ولو صرفنا النظر عن
 ثبوتها بل لو قدرنا عدم حصولها اصلا فهذه دعوى قتل خطام وجبه الدية وقد اتفق
 علماء المذهب على انها حق الميت اصاله ولذلك تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه
 وصرحوا بان الدية تورث اتفاقا وان الاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة
 فاحدهم خيم عن الباقيين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق
 الوراثة لا به يرادهم خصما عن الباقيين وعلموا الاول بانه يثبت جميع الحق لغيره
 وهو الميت فيثبت للبقية بخلاف ما ذكره فانه يثبت حق نفسه لاحق غيره ولذلك
 قالوا ان في القتل الخطا والدين لا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بالاجماع وصرح في
 الدر المختار في مسئلة العقار الموروث اذا ادعاه احد الورثة بغيبه الباقي بقوله ولا تعاد
 البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لانتصاب احد الورثة خصما عن الميت
 حتى تقضى منه ديونه اه بحر وفهو ومثله في جامع الفصولين في فصل قيام بعض اهل

الحق عن البعض فقد ظهر من ذلك ظهورا يبين انه في دعوى القتل الخطايا يقوم احد الورثة عن الباقيين في الخصومة والدعوى به على الجاني واذا اثبتته بالبينة او اقر به المدعى عليه يحكم القاضي على المدعى عليه ولا توقف صحة الحكم على توكيل من الغائب ولا وصاية عن القاصر وهذا لا خلاف فيه بين العلماء كما علم بل قالوا انه اذا كان المدعى عليه منكر ايا هذا القاضي حق الغائب منه ويحفظه فاذا حضر سلمه اليه اتفاقا في غير المقار وفيه ايضا على مذهب اصحابنا استحسانا والمصلحة شهيرة كثيرة الدوران في الكتب فاذا كان حضرته لم يطامح على ذلك فقد اوضحنا ما فيه الكفاية وليراجع النصوص حتى لا يبقى عنده شبهة في ذلك ولا اشتباه ومع هذا كله فكيف يسوغ دعوى عدم وقوع الحكم بالدية على الجاني موقعه بناء على دعوى عدم ثبوت الوكالة والوصاية بالبينة فان هذا لا يتم الا اذا كان يشترط في صحة الدعوى والحكم بالدية حضور جميع الورثة اما بنفسهم او بمن ينوب عنهم وهذا لم يقل به احد من العلماء وحضرته لا يقدر على انكار ذلك فنقول على فرض عدم ثبوت الوكالة والوصاية بل على تقدير عدم وجودهما اصلا فالحكم الذي اشتمل عليه الاعلام بالدية على الجاني والحال هذه واقع موقعه وصحيح شرعا حيث ان بعض الورثة ينتصب خصما في ذلك عن الباقيين والله تعالى اعلم مفتي مجلس قنا وباطلاع الشيخ حسين المتقدم ذكره على ما حرره مفتي مجلس قنا والمديرية كتب عليه ما نصه قد اطلعت على صورة المناقضة التي ايداهما حضرة مفتي مجلس استاذة ١٢ شهر شوال سنة ١٤٠٤ رداه لينا في مناقضة قنا لعلام المهر من محكمة الناحية المذكورة في قضية دعوى اولاد محمد قذال على غريمهم ادريس نجيس بانه قتل اباهم محمد المذكور و اقر بقتله خطأ وان احداهم ابراهيم ادعى ذلك عن نفسه وبطريق الوصاية على القاصرين من اخوته والوكالة عن البائعات منهم الثابت كل من الوصاية والوكالة الدال على كل منهما ما اعلام محرر من المحكمة المذكورة وكنا سطرنا على ظاهر اعلام الادعى ان حضرة القاضي لم يبين في اعلامه طريق ثبوت الوصاية والوكالة المذكورتين مع ان ذلك لا بد منه لزوال الابهام ان لا ينتصب مدعيهما خصما للمدعى عليه بالقتل الابدان يدعيهما عليه ويبرهن عليهما كافي التفتيح عن الكافي من انه لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر وان مجرد قراءة الاعلام المهر بهم اولو ثابته فليس ثبوتنا شرعا ولما عرضت على حضرة المفتي المودع اليه ردها بوجوه اربعة واقول ان طريق اثبات الوصاية والوكالة ونحوهما ان يدهيها الوصي والوكيل اولاهما على خصم اليتيم والموكل ثم يدعى عليه الحق الذي يطالب به ثم يسأل الخصم عنه ذلك فيجيب بما عنده من اقرار او انكار فيقيم مدعيهما البينة ويحكم القاضي بهما فيثبت حق تقاضى الدين وقبضه ويبرأ الغريم بالدفع له حتى لو هلك المال في يد الوصي بلا تعمد ولا تقريط هلك على اليتيم وكذا

الوكيل في ذلك في ظاهر الرواية عند الامام وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم وخالفهم
الامام زفر رضي الله تعالى عنه والاعلام المستطرف في شأن دعوى القتل خال عن ذلك لان
الوصي والوكيل لم يدع بهما على القاتل وهو لم يسأل عنهما ولم يجب فيهما الا باقرار ولا
بانكار وانما اعترف بنسب المدعين لليت ووراثة لهم وبذلك يعلم سقوط الواجهة
الاربعة التي استند اليها في ثبوت الوصاية والوكالة لديه ثبوتاً شرعياً كما استغف عليه
فاولها قوله ان الاعلامين المهردين بالوصاية والوكالة كان تحريرهما بناء على طلب
المجلس كما يشهد بذلك ما في أوراق القضية وهما مـ مجلان بمجلس المحكمة المصان
الذي بيده عند حمل الدعوى هذا كلامه وغير خاف ان امر المجلس بتحرير اءـ لامى
الوصاية والوكالة ليس فيه دعوى شرعية بهما من خصم على خصم وشهادة مستقيمة
بهما وكذلك السجل المصان وانما وجهه يحتاج بهما مدعى ما به مدعى واهـ ما وانكار
الخصم وثاني وجوهه ان قولنا في مناقضة الاعلام ان مجرد قراءة اءـ لامى الوصاية
والوكالة ولو ثابته ليس بثبوتاً شرعياً مما لا يفهم له معنى صحيح ولا يخفى انه واضح المعنى
جيد المبني اذ معناه ان ضمنوا الاعلامير المذكورين ولو كان ثابتاً في نفس الامر بان
كان به شهود عدول لا يعد ثبوتاً شرعياً اذ الثبوت الشرعي ما وقع به الحكم من القاضي
عند الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة على ان فهم تلك المقالة وعدم فهمها
لا مدخل له في ثبوت اءـ لامى الوصاية والوكالة حتى يعد حاضرة المفتى المومنا اليه ذلك
وجهاله في ثبوتها وثالث وجوهه انه قال ان ما نقلناه من التنقيح في شخص باع ملك
آخر بطريق الوكالة حال غيبته وشهدت له بالوكالة يدانة على يد القاضي وتحررت حجة
البيع المشتملة على الوكالة ثم انكر المالك التوكيل وأراد استرداد البيع الى آخره
ثم قال وهذا غير ما في اعلام دعوى القتل لان الذي في اءـ لامى الوكالة في وجه
خصم هذا كلامه وهو غير ظاهر لانك قد علمت ان اثبات الوكالة أو الوصاية يكون
بعد سبق دعوى صحيحة من خصم على خصم وشهادة مستقيمة والاعلام خال عن ذلك
اذ ليس فيه دعوى الوصاية والوكالة وجواب من القاتل عنهما باقرار او انكار وما فيه
من جزئيات ما في التنقيح سواء بسواء الرابع من أوجهه انه فهم من قولنا في مناقضة
الاعلام لا ينتصب مدعى الوصاية والوكالة خصماً للمدعى عليه الا بعد ان يبرهن عليه ما
ان البرهان قاصر على البينة وان الاقرار لا يكون برهاناً وقال انهما كما يشهدان بالبينة
كذلك يشهدان بالاقرار وهو ليس برهاناً كما ذكرنا طالعاً في ذلك مع ان
البرهان يطلق على البينة وعلى الاقرار كما صرح به محثي الاشياء عند قوله لا تخليف مع
البرهان الا في ثلاث ونصه لو قال مع البينة لكان صواباً اذ لا تخليف مع الاقرار وهو
برهان اهـ ومع ذلك فلا داعي لذكر هذا الوجه ولا لقول التي رتب ذكرها عليه فان
ذلك خارج عن المقام لان المدعى عليه بالقتل لم يجب عن الوصاية والوكالة لا باقرار ولا

بانكار كما يعلمه كل ناظر فيه ومطالع عليه فلا حاجة الى الاغراب وذ كراختلاف
المعول في ثبوت وكالة الخصومة بالاقرار فان هـ ذامقام لا يخفى هنا هذه أوجه الاربع
التي ذكرها المارد قد أوضحنا ما يرد بها حسب مظهر افهمى السقيم وفوق كل ذي علم
عالم وأما ما قاله آخر كلامه من ان القتل الخطا كما ينبت بخصومة الوصى والوكيل
كذلك ينبت بخصومة أحد الورثة وأرنى زمام قلمه في نقل ما يدل لذلك من النصوص
فسلم لا يمكننا انكاره ولمكن ما درى حفظه الله تعالى ان الوصى والوكيل وان استويا مع
أحد الورثة في اثباته الا انهما يخالفانه في احكام آخر اذا أحد الورثة لو خاصم واقتضى
الدية كلها وهلك في يده بلا تعد ولا تقريط لا يبرأ الغريم من نصيب غيره ولو قبض
ذلك الوصى وهلك في يده بلا تعد ولا تقريط هلك من مال اليتيم ويبرأ الغريم بالدفع اليه
وكذلك وكيل الخصومة في ظاهر الرواية عند الاثمة الثلاثة وان خالفهم زفر فيما امت
شعري لو قبض الوصى في الحادثة نصيب القاصر بن من الدية وهلك في يده وبلغ اليتيم
وانكار وصايته هل يسعنا أن نقول لا عبرة بانكار اليتيم لثبوت الوصاية بما في الاعلام
أم يكف الوصى باثباته بالوجه الاثري فان قلنا بالاول فوقفنا بان الوصاية لم يجر فيها
خصومة بين مدعى ومدعى عليه ولم تقم عليها شهود ولم يصدر بها حكم من القاضي حتى
يكفى في ثبوت الحكم بها وان قلنا بالثاني فهو عين المطلوب لنا وبطلت الواجهة الاربع
وأياها الاعلام محتوي على دعوى بطريق الاصل والوكالة والوصاية وما به من الوكالة
والوصاية غير ثابت بطريقه الشرعي فالاعلام غير مستوف بالنظر لذلك بقطع النظر
عن دعوى الاصل فذلك قلنا برجوعه وتحرير اعلام مستوف لذلك طبقا للاصول
الشرعية وحينئذ فالاعلام المستوفى للواجهة الشرعية الخالي عما يوجب المناقضة
هو ما اشرنا به أولا فاللازم رجوعه واستيفاء ما قلناه وتحرير اعلام يكون على النمط
المستقيم والله سبحانه وتعالى اعلم الفير حسنين احمد حاجي الكنجي ٢ رجب سنة ١٢٨٦

(اجاب) الداعي لتأخير اعطاء الافادة عن هذه القضية هو طلب مجلس استئناف
قبلي بناء على طلب مفتي حالة النظر على هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام بمقتضى
الافادة الواردة للمجلس بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٢٨٦ ولم يتفق الاجتماع مع
حضرته للنظر في ذلك والآن ورد لهذا الطرف استهجال المجلس بمينه رقم ٢ ذى الحجة
سنة ١٢٨٦ بطلب منه واللازم لها وبهنا بالافادة وبناء على ذلك قد صار
الاطلاع على الاعلام المهر في هذه القضية من قاضى ولاية اسنا المؤرخ ١٣ ش سنة
٨٤ وعلى المناقضات الخاصة في هذا الاعلام ما بين حضرة مفتي مجلس
استئناف قبلي وحضرة مفتي مجلس قنا والمديرية والذي فاهر في ذلك انه لا يترب على

ما أبدا حضرة مفتي مجلس الاسقنات المذكور بطلان الحكم اذ محصل المناقضة
 بينهما في ثبوت التوكيل والوصاية شرعا وعنده ولا مدخل لذلك في صحة الحكم اذ على
 فرض عدم وجودهما أصلا لافضلان عدم ثبوتها شرعا ضمن الدعوى الصحيحة
 فالدعوى في هذه الحادثة حيث كانت من بعض الورثة بالقتل الخطأ صحيحة وبتبوتها
 شرعا يحكم بالدية كما ذكر في آخر الاعلام المذكور وان كان قبض استحقاق الورثة من
 الدية يتوقف شرعا على ثبوت الوصاية بالنسبة للقصر ولولا قرار المدينين والوكالة
 بالقبض بالنسبة لمن يوكل من البائعين أو يقبض بنفسه ههـ ذاهوا الجواب عما وقعت
 فيه المنازعة وان كان تحرير الاعلام على الوجه الاكمل غير تام هذا وبالجملة في شهادة
 الشاهدين اللذين حكم بشهادتهما حصل عندي توقف في قبول شهادتهما والحكم بها
 على الوجه المسطر في هذا الاعلام حيث شهد الاول وهو حسن بن بن شمر يفانته وجد
 المدعى عليه مع محمد بن قذال بن هاشم المتوفى في بيته في صبح اليلة التي أصيب فيها
 فسال محمد المذكور عن اطلاق فيه البندقية فذكر انه ادريس نجيب المذكور فسال
 ادريس هذا المدعى عليه عن ذلك فاعطاه مختارا قائلا انه في ليلة الاحد كان محمد
 ابن قذال هـ ذابا بالقرب منى مقامات تعلق فظننته وحشا نازلا في المقامات فاطلقت فيه
 البندقية فخرج ما فيها وأصاب محمد هـ ذابا في شهادته ان محمد المذكور لم يزل
 صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك عن ورثته المذكور بن في يوم الخميس التالي
 ليوم الاحد فلم يشهد على اقرار القاتل بالضرب والموت منه بل اقراره قاصر على الضرب
 فقط والاقرار به لا يكون اقرارا بالقتل كما صرح جوابه والشاهد المذكور لم يعاين الضرب
 حتى يشهد بان المضرور لم يزل صاحب فراش من هـ ذابا الضربة حتى مات بها فلم توجد
 شهادة كاملة على الاقرار ولا شهادة كاملة على المعاينة نعم يمكن ان يقال اذا اقيمت
 بيعة على اقرار القاتل بانه اقرانه اصابه بما خرج من البندقية خطأ وجرحه بجراحة
 أشار اليها المقرر للشاهد ثم ذكر الشاهد ان المصاب هـ ذابا بجراحة التي أقر بها المصيب
 لم يزل صاحب فراش حتى مات ان تقبل شهادته ولم يوجد ذلك هذا وكذا يقال في
 شهادة الثاني وهو يحيى سعد على ما عندي من الوقفة في ذلك أيضا فالولى إعادة الاعلام
 إعادة الشهادة فان استوفيت يقضى بها والا فلا ويؤيد ما ذكرنا ما ذكره العلامة خير
 الدين الرملي في فتاويه المشهورة من أوائل كتاب الدييات حيث سئل في امرأة تدعى انها
 كانت في دارها بين اغنامها فاصابها حجر من راعي الاغنام فاقت بسببه هـ جنيينا وهو
 يقول رميت حجرا لا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقديرانه الصائب لا أدري هل
 الاتهام أم غيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمية هل يلزمه مجرد ذلك شيء أم لا
 وهل تقبل شهادته من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت
 الشرعي المستوفى للشرائط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك اجاب لا يلزمه مجرد

الاعتراف بالرعي شيء لا احتمال رعي غيره ولا بالاقرار بالرعي والاصابة لاحتمال ان
الالقاء حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بان الالقاء حصل به أو بالبيئة العادلة
التي تشهد بان حجر هذا الراعي أصابها أو القت به أو تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم
الغرة أو النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور
لا يلزمه شيء وإذا ثبت بالبيئة العادلة أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي
نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن ستة وخمسين
قرشاً تقريباً فإذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة ولا
المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب بما يسقط هذه التهمة كما قد علم من
كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله تعالى اعلم اهـ ولا ينال في ما قلناه ما ذكره العلامة
المذكور أيضاً في فتاواه المذكورة من أوائل كتاب المعامل حيث قال سئل في راعيين
تضار باباً اعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا أحدهما صاحبا فراح
وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله تعالى الذي يقول لشيء
كن فيكون فادعى أولياؤه انه مات بتلك وصاحبه يحسد كون الموت بسببها ويرى
بالضرب هل تلزمه عاقلة مديّة أم لا ما لم تقم عليه بيّنة بانه مات من تلك الضربة لا سيما
ولم يصر صاحبا فراح منها ولم يتدخل عن قضاء مصالحه الخارجيّة أجاب لا تلزمه
ولا عاقلة مديّة فلا يلزم من الضرب القتل فاعترف به بالضرر بامس اعترافاً بالقتل فلا
تلزم الدية حتى تقوم عليه بيّنة بانه لزم الفراح حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة وهو
كأحدهم أو يقر بانه ضرر به ومات من ضرر بتمه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها
لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما
ليس كذلك فحواله الذي قتل ونحوه والله تعالى اعلم اهـ فقله فلا تلزمه الدية حتى
تقوم عليه بيّنة بانه لزم الفراح حتى مات منها أو يقر بانه ضربه ومات من ضرر بتمه معناه
ان تشهد البيّنة بما يوجب الدية بالضرر به مع قولها انه لزم الفراح حتى مات منها أو يقر بانه
ضربه ومات من ضرر بتمه أي أو تشهد البيّنة على اقراره بذلك اذا الثابت بالبيّنة كالثابت
مع ائنة فمقابلته الوجه الثاني الذي هو صورة الاقرار بالاول يدل على ان المراد بالوجه
الاول الشهادة بالبيئة لا أنه أقرب بالضرر فقط وشهدت البيّنة انه لزم الفراح حتى مات
منها حتى يقال ان ذلك كحادثة الاسوال على فرض التصريح والتوضيح الذي أبديناه
احتمالاً للقبول مع انه لم يوجد في شهادة الشاهدين المذكورين أيضاً - كما ما ظهر لي
في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) باقادة من محافظة مصر رقم ٨٧ محرم سنة ٨٧
مضمونها انه وردت باقادة مديريّة سيوط رقم ٢٠ ذي الحجة سنة ٨٦ من اجل مطالعة
الاوراق المتعلقة بمسألة ما صرف من متروكات زوج المرأة زفوبة بسيوط واعطاءه الاقادة
اللازمة بمسألة قضيه الحكم الشرعي وذلك بناء على ما ذكره من رئيس مجلس سيوط

حضرة مديرها في ١٢٨٦ هـ بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف بناء
على ما جابه الشيخ احمد خليل وكيل مفتي استئناف قبل بانه حصل عنده اشتباه في
كون ماضد من قاسم الوصي على تركه المتوفى اقرارا من المحرم ببقاء المقدار
الذي ياتي بيانه عنده في التاريخ المذكور حتى يتقرر عليه مقتضاه وهو مجرد
اقرار منه بما وصله من تركه المتوفى او غير ذلك وطلب عرض هذه القضية مع صورتي
الدعوى اما على حضرة مفتي الاحكام او على هذا الطرف وذلك بناء على ما تشر من
المديرية لحضرة وكيل المفتي المذكور بانه يطلع على ما افاده حضرة قاضي افندي
سيوط ويقييدان كان ذلك موافقا شرعا او غير ذلك وصورة افادة حضرة القاضي
المذكور بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ خطا بالحضرة مدير سيوط ان في غاية
شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ ادعت المرأة زوجه بنت قاسم حسين الخضرى من سيوط
على شقيقتها قاسم الوصي الشرعى من قبل زوجها المرحوم يحيى سليمان محمد على
اولاده منها القاصر بن سيدة ونفوسة وامونة وسليمان بان شقيقتها المرحوم باع
منقولات زوجها وقبض اثمنها وقبض ما وجد عند زوجها من النقود واستخلص
ما كان له من الديون فكان جميع ذلك اربعة وعشرين الف قرش وثلاثمائة وخمسة
وعشرين قرشا قد خصه في ذلك بالميراث عن زوجها المذكور بحق الثمن ٣٠٤٠
قرشا وخمسة وعشرون فضة وصلها منها ١٨٩٢ قرشا والباقي لها بعد ذلك ١١٤٨
قرشا وخمسة وعشرون فضة طالبت بهما وتال جوابه عن ذلك فسل اخوها قاسم
المدعى عليه عن دعواه اقصاها على انه وصى من قبل زوجها على اولادها القاصرين
وعرف انه وصله من تركه المتوفى ثمانية وثمان مائة ٨٧٣٤ قرشا وعشرة جنيهات
بينت من حسن القهوجى وصدقها على اقرارها بوصولها ١٨٩٢ قرشا من تركه زوجها
المذكور وانكر ما عدا ذلك ولتعدرا بالبدنة التي تشهد لها بقبضها عليه العين الشرعية
فامتنت من تحليفه ومقتضاه تحرره عنده من تركه المتوفى عشرة جنيهات بينت وثمانية
آلاف وسبعمائة واربعة وثلاثون قرشا حلة دارجة وانقسم الامر بينهما على ذلك في
التاريخ المذكور وجرى قيده بسجل المحكمة على يد حضرة السالف وبحضورنا وحضرة
مفتي الاستئناف والعلامة الشيخ عبد الله على افندي وكتب كل منهم خطه على ماسطر
في السجل بالتاريخ المذكور ورواه فضلا معا على ذلك ثم في تاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦
حضر قاسم المذكور لدى حضرة القاضي السلف ومن ذكر معه وادعى ان زوج أخته
توفي في ١٦ شهر ذي الحجة سنة ٨٠ وانه انفق عليها وعلى اولادها من تاريخ موته الى غاية
حسنة ١٢٨٤ ٨١١٦ قرشا وبعضها هو ٤٤٣٤ قرشا من مال الميت مورث القاصر بن
وباقها من ماله وكان يعطيها نفقة اولادها لكونهم معهم بما ينزلهم وكان يعطيها نفقة
نفسها اعيانا تسعين يوما وطسبها عن كل يوم قرشان وأبرز عن ذلك قاعدتين متضمنتين

أشاره وطلب خصم ذلك من مال مورثهم فلم تصدقه أخذه على ذلك وعرفت أنه لم يعط شيئا أصلا وادعت أنها هي التي كانت تنفق على أولادها من مالها ومن مال أمها هذا ما صدر بينهما ثانيا في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ وسجل بسجل المحكمة وكتب عليه السادة الاعلام المذكورون أعلاه شهادتهم وعلى موجبها وعدم الالتفات إلى المقيد أولا وهو احضره القاضي الساف سؤالا إلى حضرة الاستاذ مفتي المحروسة و بهوده حضرت المدعية مع أخيها لفصل القضية وبمراجعة اقرار قاسم المسطور في السجل في غاية ج سنة ١٢٨٥ ان الذي وصل أخذه من تركه زوجها ١٨٩٢ قرشا وان الذي تكرر عنده من عشرة جنيهات بيته وومبلغ ٨٧٣٤ قرشا ظهر لئسان ذلك اقرار منه بقيام هذا المقدار عنده في هذا التار فيكون مكذبا لدعواه في ٢٨ محرم سنة ١٢٨٦ انه كان انفق عليها وعلى أولادها قبله كما ادعى انه انفق من ابتداء ١٢٨٤ ذي الحجة سنة ٨٠ فقد ادعى آخرين كل منهما يكذب الآخر وهذا هو التناقض المانع من صحة الدعوى والدعوى اذا فسدت لتناقضها لا تسامح شرعا هذا ما لزم الافادته وأما الفتوى التي وردت من حضرة الاساتذة مفتي الديار المصرية فهي صحيحة في حد ذاتها وكانت تساعد مقدم العرض لولا تناقضه وأما مع تناقضه فلا تسامح دعواه ولا تنفعه الفتوى المذكورة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته أوراق هذه القضية التي من جهاتها جواب حضرة قاضي سيوط المؤرخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٦ وصورة المرافعتين المحاصلتين بين وصي الميت وزوجته فلم يظهر حصول التناقض من الوصي المذكور بين المرافعة الاولى والثانية لانه لا يقتضي اقتصاره في المرافعة الاولى على تصديقه الزوجة المذكورة في اقرارها بانها قبضت منه ألفا وثمانمائة واثنين وتسعين قرشا من ممتلكات زوجها وعدم دعواه شيئا زائدا على ذلك ثم دعواه في المرافعة الثانية انه أنفق على الزوجة وعلى أولادها بتأريخ سابق على المرافعة الاولى بمبلغ قدره ثمانية آلاف ومائة وستة عشر قرشا بعضها وهو أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثلاثون قرشا من مال المورث وباقيها من ماله التناقض الذي يمنعه من الدعوى شرعا ولا يوجب تصديقه زوجة المتوفى المذكورة على ما ذكرت انها قبضته من الوصي المذكور في المرافعة الاولى وعدم دعواه حين ذلك بما أنفق وأوصله إليها على الوجه المذكور كونه معة رابعا مع اعدا المبلغ الذي صدقها على قبضتها اياه منه في ذلك التاريخ وأما ما ذكر في المرافعة الاولى وفي جواب حضرة القاضي المذكور من قوله وبمقتضاه تكرر عنده من تركه المتوفى عشرة جنيهات بيته وومبلغ ثمانية آلاف وسبعمائة وأربعة وثلاثون قرشا فهذه من قبل الكاتب لا من قبل الوصي حتى يتوهم التناقض على انه لو كان من قبل الوصي فلا يقتضي التناقض أيضا لاقتضاء ذلك اللفظ ان مجموع التركة التي ضبطها الوصي وحفظها تحت يده مبلغ كذا وهذا

١٢٨٧

٨

لا ينافي ما يدعيه من الهرف قبل ذلك ويدل لذلك ان الخصمين توافقا على قبض المبلغ الذي اعترفت الزوجة بوصوله اليها في ذلك الوقت ومع هذا ذكر اللفظ المذكور المتضمن بجميع التركة التي ضبطت تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة في ٩ صفر سنة ٨٧ بطلب الاطلاع على الاعلام المهر من محكمة المنصورة ومما عساه من الافادات واعطاء الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المذكور انه بمجلس المنصورة بحضور حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه في يوم الاربعاء سادس عشر ربيع الاخر سنة تاريخه ادناه بعد ان ثبت معرفة كل من علي ابي عافية ابن المرحوم يوسف ابي عافية ابن المرحوم عامر من اهالي العزيزية بولاية الشرقية وزوجته المرأة امارة بنت المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابي شريف من الناحية المذكورة والذي عامر ابي عافية المتوفي الا في ذكره بشهادة كل من محمد ابي قنديل ابن المرحوم قنديل ابي محمد - داين المرحوم محمد وعلي ابي شريف ابن المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز من الناحية المذكورة تبوتنا شرعيا ادعى كل من علي ابي عافية وزوجته المرأة امارة المذكورة هذين علي المحاضر معهما بالمجلس محمد حسنين هذا ابن المرحوم حسنين القماش ابن المرحوم ابي الاعطاء القماش من اهالي العزيزية المذكورة ان ولد المدعيين المذكورين هو المرحوم عامر ابي عافية كان مع المدعي عليه عند الساقية المعين تعلق المدعين والمدعي عليه السكينة بمحوض الستين باراضي الناحية المذكورة ليكون المدعي عليه كان مديرا لهاليا على زوجه وعامر ولد المدعيين كان مع المدعي عليه لاجل الحفظ من الاصوص فسا كان من المدعي عليه هذا الاضراب عامر المذكور ولد المدعيين المذكورين عمدا عدوانيا رودة معمرة بالخردق والبارود فخرج الخردق والبسا رود منها بسبب ضرب المدعي عليه هذا لما عهدا في عامر المذكور واصابه في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليه هذا بالبارودة المذكورة على هذا الوجه وكان ذلك في ليلة الاحد تاسع ربيع الاخر سنة تاريخه ادناه عند الساقية المذكورة وان الوارث العامر المذكور والداه المدعيان من غير مشارك ويطالبان المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بان عامر ولد المدعيين المذكورين كان معه عند الساقية في الليلة المذكورة وفي الليلة التي قبلها اخذ الذئب كلبه كان مربيا المدعي عليه المذكور وفي الليلة التي قتل فيها عامر المذكور رأى المدعي عليه زوالا فظن انه الذئب الذي اخذ الكلبه فضرب البارودة فيه فعند ضربه البارودة فيه سمع صراخه فتوجه له فوجده عامر المذكور واصيب بالخردق الذي كان بداخل البارودة بسبب اطلاقه لها في ظهره فخرجه وسال منه الدم فمحملة من الموضع الذي اصيب فيه لكونه كان قام من عند الساقية وبعدها نحو ثلاثة اقصاب ليتبرزوا حضره عند الساقية ومات عامر المذكور لوقته بسبب اصابه البارودة المذكورة له وان الوارث له

والده المدعيان المذكوران من غير شر يكفعا رضه المدعيان المذكوران بأنه أقر طائفا مختارا بناحية العزيزية بحضور حكيم القسم وغيره ومديرية الزقازيق بضمير به لعمام المذكور بالبارودة المذكور عدها عدوانا وباصابة ما فيها لعمام المذكور في ظهره وجرحه وسيلان الدم منه وموته لوقته بسبب ضرب البارودة فيه عدها فلم يصدقهما المدعي عليه على ان اقراره بذلك بالطوع والاختيار وذكرا انه أقر بالمديرية بأنه قتل عامرا المذكور بالبارودة عدها عدها اليلاب بخصوص منافسة كانت حصلت بينه وبين عامر المذكور وان البارودة المذكور كانت معمرة بالرش لا بالرصاص وانه أقر بذلك بالمديرية بالا كراهه لعمام ما حصل له من حضرة محمد رستم بك مدير الشريعة من الضرب الشديد والصلب بشباك المحاصل نحو أربعة أيام مع المحافظة عليه فلم يصدقهما المدعيان على ان اقراره المذكور بالضرب الشديد والصلب المذكورين وذكرا ان اقراره بالطوع والاختيار فطلب من المدعي عليه بيينة تثبت اكرام المدير له بالضرب والصلب فعرف انه عاجز عن اثبات ذلك فطلب من المدعيين بيينة تثبت ان اقرار المذكور بالطوع والاختيار وهى ذلك تفرقوا ثم في يوم الاحد غاية ربيع الآخر المذكور حضر على أبو عافية وزوجته اماره والدا عامر عافية المتوفى المدعي بشانه مع المدعي عليه وعرف والدا المقتول المذكور انهم ما أحضر ايينة تشهد لهم على المدعي عليه هذا باقراره بالطوع والاختيار بقتله لولدهما المدعي بشانه بضمير به له عدها عدوانا بالبارودة فطلب منهم احضارها فحضر المكرم ابراهيم أحمد الختام بالزقازيق ابن المرحوم أحمد حجاب ابن المرحوم حجاب وطلب المدعيان الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد منقردا بوجه المتداعيين ان محمد بن حسن بن المدعي عليه هذا أقر طائفا مختارا بقتل قضايا مديرية الزقازيق بقتل عمار عافية نائب محكمة الزقازيق بأنه قتل عامر عافية ولد المدعيين هذين بضمير به له عدها عدوانا بالبارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب إطلاقها وأصاب عامر اولد المدعيين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك وان الداعي اقبله له مشاكة حصلت بينهما وأحضرا أيضا كلامه من أحمد رمضان ابن المكرم أحمد رمضان ابن المرحوم رمضان ووزير عثمان ابن المرحوم عثمان أحمد بن أحمد التاجر كل منهما بالزقازيق وطلب المدعيان المذكوران الاستماع الى شهادتهما فشهد كل منهما على انفراد به عدها عدها واجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف يعلمون ذلك ويتهدون به ثم احيل النظر في ذلك لحضرة العلامة مفتي المجلس المشار اليه ومديرية الدقهلية ليفيد الحكم الشرعي فاذا بقوله مشعولا باسمه وختمه ان الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الحادثة وجد أنه ما دام المدعي عليه محمد حسين المذكور عاجزا عن اثبات دعوى الا كراهه على اقراره المذكور فغن بعد تزكية بيينة المدعيين المذكورين المثبتة لاقراره بالطوع والاختيار كما ذكر المدعيان المذكوران

يحكم عليه بالقصاص والله تعالى اعلم في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة سنة ثمانية
 فعملاً بما أفاده حضرة المفتي الموقر الموصوف المذكورين يدنس بان
 الشهود المذكورين عدول ومقبولوا الشهادة فاحضرا كلام من المذكورين رستم أفندي محمد
 الكاتب بقلم الجهة بمديرية الدقهلية ابن المرحوم محمد أغا البيرقدار والمذكور محمد المخلوي
 الكاتب أيضاً بالمنصورة ابن المذكور السيد المخلوي البناء بالمنصورة واستشهدا بما علمانه
 في الشهود المذكورين سرا وعلمنا فشهد به عدد تزكية السر كل منهما على انفراد به عدد
 الطلب بمواجهة المتداعيين بان كلام الشهود هؤلاء المذكورين عدول ومقبول
 الشهادة التزكية والتعديلات المقبولة شرعاً عند ذلك عرفنا المدعيين المذكورين انه
 ثبت على المدعي عليه قتله لولدهما عامر عافية محمد اعدوا على الوجه المذكور وان
 لهما القصاص منه أو العفو عنه بحسب انا أو على الدية فعرف كل من المدعيين المذكورين
 انهما لا يعفوان عن المدعي عليه ولا يجانبا ولا على الدية وانهما طابا لبيان القصاص من
 المدعي عليه المذكور فعند ذلك حكما لهما على المدعي عليه بالقصاص بطلبهما تحريراً
 في يوم الاربعاء ثاني جمادى الآخرة وهو يوم كتابة ذلك وقيد به بالسجل المصان سنة
 ست وثمانين ومائتين وألف ثم كتب على الاعلام المذكورين حضرة مفتي مديرية
 ومجلس المنصورة بقوله الحمد لله بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد مرافقا والله
 تعالى اعلم ثم لما أرسل الاعلام لمجلس استئناف اسكندرية وعرض على حضرة مفتي
 أفندي اسكندرية تاشر عليه بما لفظه عند تلاوة هذا الاعلام على حضرة مفتي أفندي
 اسكندرية أفاد بانه حيث ان مال هذا الاعلام ان ينظره حضرة العلامة المهام مفتي
 الاحكام فلا بأس بعرضه على حضرته ابتداءً ويقتد حضرة عنه الحكم الشرعي
 وبارسال الاعلام المذكور لمجلس الاحكام وعرضه على حضرة مفتي افاد بقوله الحمد
 لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام وجد ان المدعيين ادعيا على المدعي عليه انه ضرب
 ولدهما عامر اعدوا بالبارودة فخرج الخردق والبارود بسبب ضرب المدعي عليه لما
 سمع في عامر المذكور الى آخر ما يدعواهما وبنسأل المدعي عليه اعترف بان قتله
 لعامر المذكور كان على وجه الخطا الظن به انه ذئب والمدعيان ادعيا اقراره بما هو
 مطابق لدعواهما طوعاً واختياراً والمدعي عليه ادعى انه أقر مكرهاً في المديرية بانه
 قتل عامر المذكور بالبارودة همدان وان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
 وبجزء من اثبات الاكراه على هذا الاقرار به عند ذلك أقام المدعيان بيعة على اقرار المدعي
 عليه طائفاً مختاراً بانه قتل عامر المذكور بضربه له همدان وادعوا بما رودة معمرة بالرش
 وان الرش خرج منها بسبب اطلاقه لها وأصاب عامر المذكور الى آخره ولا يخفى ان
 المدعيين في دعواهما قيداً بضرب المدعي عليه ولدهما بالبارودة به كونه همداناً
 وان خروج ما فيهما من الخردق والبارود بسبب ضربه لهما سمع في عامر المذكور

فصرح بالتقييد بالعمدية في موضعين والشهادة على إقراره بالطوع والاختيار خالية عن
تقييد القتل بكونه عمدا كما أن إطلاقه لها أيضا خال عن تقييده بالعمدية وهن تقييده
بكونه في المقتول وانما غاية ما فيه أن ضربه بالبارودة كان عمدا ولا يخفى أن المفهوم من
ضربه له بالبارودة أن الضرب كان بنفس البارودة وموجب ذلك الدية كما أن موجب
موته باصابة الرش الخارج منها بسبب إطلاقه لها بناء على هذا الاقرار الدية أيضا حيث
أنه لم يقيد الشهود الاقرار بكون إطلاقه لها كان عمدا ولا بكونه في المقتول أيضا كما هو
ظاهر بخلاف الدعوى فإن موجبها القصاص شرعا لو ثبتت لاشتغالها على تقييد الضرب
بالبارودة بكونه عمدا وعدوانا وعلى تقييد ضربه لها في المقتول الذي هو سبب لخروج ما فيها
بكونه عمدا أيضا وفرق جلى بسبب ذلك بين هذه الدعوى وبين الشهادة بهذا الاقرار كما
علم مما أوفضناه كما أن إقرار المدعى عليه المذكور بالمديرية الذي اعترف به بموجبه الدية
لكون الذي يفهم منه أن القتل كان بنفس البارودة وعلى كل حال فإقرار المدعى عليه
الذي صدر بالمجاس بالقتل الخطا وإقراره بالمديرية الذي اعترف به والاعتراف الذي شهد
به الشهود المذكورون موجب كل ذلك الدية كما هو واضح وحينئذ فالحكم بالقصاص على
المدعى عليه والمحال هذه غير موافق شرعا وطلب البينة على اثبات الطوع في الاقرار
غير موافق للأصول الشرعية لأن الأصل في الاقرار الطوع وان عجز مدعى الاكراه عن
اثباته بمخالف مدعى الطوع اليقين الشرعية على نفي الاكراه هذا ما ظهر في الجواب عن هذا
الاعلام والله اعلم وبإرسال الاعلام إلى مجلس المنصورة وعرضه على قاضي أفندي
المنصورة كتب على ظهره مانعه قد صار اطلاعا على ما فاده حضرة العلامة الفاضل
والهمام الكامل مفتي أفندي مجلس الاحكام وبمراجعة الاعلام مع ما فاده حضرة
الاستاذ الماشار إليه وجد مذكورا بما كان الاعلام في شهادة الشاهدين أن محمد احسين
المدعى عليه هذا اقرب طائفة اختار أنه قتل عامرا عافية ولد المدعين هذين بضربه له عمدا
عدوانا بارودة معمرة بالرش وان الرش خرج منها بسبب إطلاقه لها فاصاب عامرا ولد
المدعين في ظهره فخرجه وسال منه الدم ومات لوقته بسبب ذلك فهل لا يكفي التصريح
بذكر العمدية في بيان كيفية القتل عن ذكرها بجانب القتل وبجانب الاطلاق حيث
كان ذلك بيانا لكيفية القتل وهل لا يكفي قول الشاهدين خرج منها الرش واصابه في
ظهره ومات لوقته بسبب ذلك في أن معنى قوله بسبب ضربه له بارودة إطلاقه لها فيه
لا الضرب بنفس البارودة كما هو المفهوم من قول المدعى عليه أنه أقر بالمديرية بأنه قتل
عامر المذكور بالبارودة عمدا وعمدا وان البارودة كانت معمرة بالرش لا بالرصاص
لا ضرر به له بنفس البارودة وهذا ذكر المدعى عليه بعد ذكره أنه لم يصدقهما على أن
إقراره بذلك بالطوع والاختيار فيه ذاية فهم منه أن المنفى في كلامه الطوع والاختيار
والتهديق على ما عارضه به المدعى والمصرح به في كلامه أنه قتل عامرا المذكور

محمدا متعمدا الى آخره ولو سلم ان المفهوم من الضرب بالبارودة المذكورة بالاعلام هو
 الضرب بنفس البارودة كما هو مذكور بافاده حضرة استاذنا فاطن ان موجب ذلك
 القصاص على مقتضى المنشور الصادر على ان هذا الاقرار ليس من باب الاقرار بالقتل
 المطلق حيث ذكر كيفية القتل وقد قال الانقروى من الثانى فى الشهادة على الجناية
 والاقرار بها والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح بالعمد والحاصل
 ان القصاص عوض لانه شرع جابر الجنازة ان يثبت مع الشبهة كسائر الاعراض التى
 هى حق العبد كفى مسائل شتى وكذا فى مسائل شتى من آخر المسئلة انتهى وذكر
 فى الاصل اذا ضربه بحديد لا حديد له كسبحة الميزان والعامة ويجب القصاص وان لم
 يجرح وفى ظاهر الرواية الحديد وما يشبه به الحديد كالتحاس وغيره لا يشترط الجرح
 لوجوب القصاص وعلى كل فالاعتبار بالحديد أو الجرح كفى بقية الواقعة وهذا القتل
 حصل به الجرح وسال منه الدم كما هو واضح بالاعلام فى حيث طرأ لنا فى هذه الحادثة
 هذه الشبهات فاحبذنا ايضا حاشاها حضرة استاذنا المشار اليه لينظر فيما حيث ان هذه
 القضية لا تقاس بغيره الان أمر القتل أمر عظيم ومع هذا فقد صار احضار والذى المقبول
 مع المدعى عليه وتلى عليهم ما بالهجر ما افاده حضرة الاستاذ وصار تفهيمهم على
 مقتضى الافادة ان للمادة ولدهما المذكور على المدعى عليه فلم يعتد لذلك وعرف كل
 منهما انه لا يطالب بديته ولا ياخذ بديته فنروم من حضرة استاذنا الافادة عما يصير اجراؤه
 فى هذه الحادثة بقو بارسال الاعلام الى مجلس الاحكام وعرضه مع جواب حضرة القاضي
 على حضرة مفتى الاحكام لا عطاء الافادة عما أوفى به القاضي المذكور كتب على الشقة
 الواردة معه فى ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ ما نصه - الحمد لله وحده قد صار الاطلاع
 على ما افاده حضرة قاضى المنصورة بظهور الاعلام المهرر فى شأن هذه القضية والافادة عن
 ذلك انه لا جواب انساوى ما افاده سابقا فى هذه المسئلة حسبما هو موضح بجوابنا
 المبطل على ظهور الاعلام المؤرخ ١٥ ذى القعدة سنة ٨٦ والله أعلم وبوجوع ذلك الى
 مجلس المنصورة وعرضه على حضرة قاضىها كتب فى ١٠ محرم سنة ٨٧ ما نصه قد صار
 مطالعة ما افاده حضرة العلامة الامام مفتى أفندى الاحكام بافادته المسطرة بهذا
 وحيث ان حضرة الاستاذ المشار اليه لم ينفى عن الشبهة التى طرأت لنا فى هذه
 الحادثة والمدعى لم يطلب سوى الحكم بالقصاص ولم يرض بالدية واتمسنا الافادة
 من حضرة الاستاذ المشار اليه فلم ينفى عن ان قضيا بالقتل لا تقاس بغيرها وقد
 رخص بالائحة القضاة الجارى عليهم العمل ان القاضي يشاور العامة ويستفتيهم فى
 الدعاوى المشككة ولا يستعمل فى ذلك برأيه فنروم احالة هذه المسئلة لحضرة الاستاذ
 مفتى أفندى السادة الخنفية بالديار المصرية ليعلم على الاعلام ويعيد عما يصير اجراؤه
 (أجاب) الحكم بالقصاص الموضح بهذا الاعلام المؤرخ ٢ جمادى الآخرة سنة ٨٦ على

الوجه المسطر به صحيح حيث لا مانع وكان كل من المخردق والرشي يطابق على الآخر عرفاً ولا مخالفة فيه بين الشهادة والدعوى غنغ من قبول الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده وارادة من مديرية الشرقية مؤرخة ١٥ صفر سنة ١٢٨٧ شرحاً على مراعاة من طرف حضرة قاضي الزقازيق بطالب ما رغبه حضرة القاضي المواليه من هذا الطرف ومضمون المرافعة المذكورة ادعى عبدالرحمن اغا عثمان القواس التركي بضابطية المحروسية سابقاً ابن المرحوم عثمان اغا من أهالي اورفه وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما سياتي عن المرأة نفيسة الاباطية الاصل بذت عبد الله معتقة وزوجة المرحوم رستم بك مدير المنوفية سابقاً الشهيرة بذلك الصادر له التوكيل المذكور منها شفاهاً بالمجاس على سليم افندي البحر بدلى الاصل ابن عبد الله معتق المرحوم رستم بك المذكور وهو الوكيل الشرعي التوكيل العام المطلق في الاقرار والبراء والصالح وغير ذلك عن المرأة حنيقة خاتون البيضاء البحر كسبة الاصل بذت عبد الله معتقة وزوجة المرحوم رستم بك المذكور الشهيرة بذلك أيضاً على الوجه المعين والمشروح بالاعلام المهر من هذه المحكمة في تاريخه الثابت بذلك أيضاً ومعرفة بهم بشهادة على افندي بركات الاجزاء محي بمديرية الشرقية وأحمد أفندي هاشم المقيم بناحية منيا القمع الشهادة الشرعية بان مورث الموكلتين المذكورتين باع لهما وللزوجة الثالثة المرأة شهرات البحر يدلية بذت عبد الله معتقة أيضاً ولعل معتقة خورث لدا فندي الاباطي الاصل ابن عبد الله مائة فدان وعشرة افدنة عشورية كانت في ملكه بناحية حتى الاصنافين وكفر سنوت على الشيوع بالسوية بينهم على الوجه المعين والمشروح بالنجدة الشرعية المخرجة لهم من محكمة المحروسية ووضعوا أيديهم على ذلك مدة وكل يستولي على حصته بالزراعة والابرة وفي سنة ١٢٨٢ صار قسمة الاطيان المذكورة بينهم واستولى كل على حصته على حديثا في الاطيان المذكورة ووضع يده عليها وان ما في حصته موكلة المدعي عليه المذكور من بئري الساقيتين البحر الماء المعين اللتين احداهما ذات وجهين والثانية ذات وجه واحد كالثقتين في أرض الاصنافين في القطعة الأرض التي قدرها عشرة افدنة وربع وعثمان فدان وثلاث قيراط من فدان ملك موكلة المدعي عليه المذكرة محدوداً بـ ستة امدال قبل ينتهي لأرض موكلة المدعي عليه المملوكة لها وأرض موكلة المدعي المملوكة لها وأرض خورث لدا فندي المذكور المملوكة له والشرقي ينتهي لأرض موكلة المدعي المملوكة لها والبهري ينتهي لأرض موكلة المدعي عليه المملوكة لها والغربي ينتهي لأرض شهرات المذكورة المملوكة لها باقى على الشر كالم يدخل في القسمة وفي وقت القسمة اشهدوا على ذلك وان موكلة المدعي المذكور تسحق في بئري الساقيتين المذكورتين حصته قدرها الربع ستة قرار يط شائعة وان ذلك تحت يد موكلة المدعي عليه بغير وجه شرعي من وقت القسمة المحدد

الآن ويطلب المدعي الوكيل المذكور اثبات ذلك على المدعي عليه الوكيل المرقوم
ورفع يده موكاته عن الحصة المذكورة في يثري الساقيتين المذكورتين يحوزها الموكاته
بالوجه الشرعي ويسأل سؤال المدعي عليه الوكيل المذكور عن ذلك فستل من المدعي
عليه الوكيل المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بوضع يده موكاته على أرض يثري
الساقيتين المذكورتين وثبت وضع يدها عليها أيضا بشهادة صاقل اغاسي مصطفي
افندي المعاون بدويان محاسبة مصر ابن المرحوم محمد افندي الدرهم إلى المقيم هو
بالهروسة وسكنه بخط الخنفي وعلى افندي مركات المذكور كوراهلاء قائلاً ان موكاة
المدعي وموكاة المدعي عليه والزوجة الثالثة والمعتق المذكورين اشتروا الماسة فدان
والعشرة افدنة المذكورة من المرحوم رستم بك المذكور حال حياته على الشيوخ بينهم
على الوجه المعين والمثروح بالحجة المخرجة لهم من محكمة الهروسة المذكورة ووضعوا
أيديهم وتصر فوا في ذلك بالزرع والاجارة مدة وكل منهم يأخذ حصته فيما ذكر وفي
سنة ١٢٨٢ حصلت بينهم القسمة الشرعية في الارض المذكورة واخذ كل منهم
ما حصة من نصيبه وتحرر له به التسيط الديواني اللازم ومن جملة ما خص موكاة المدعي
عليه القطعة الارض المذكورة اعلاه المهدودة بحدودها المشروحة وكان موجودا فيها
وقت القسمة ثقتان اصلهما اثرا الساقيتين المذكورتين تخر بتساو زال ما فيها
من البناء واق الموكاة المذكورة اعادت بناء احدهما التي بوجهين من مالها الخاص
بها لنفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها الاصلى وردمت وانه وقت القسمة
لم ينص على انهما باقيتان على الشراكة بين الموكاتين المذكورتين والزوجة الثالثة
والمعتق المذكورين وان كلاهم رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول
الساقيتين في حصة موكاة المدعي عليه وانكر وجد ملك موكاة المدعي المذكور للحصة
التي قدرها الربيع شائع في الساقيتين المذكورتين جدا كليا ثم شرح عليهما من
حضره قاضي ولاية الشرقية محضرة مدير الشرقية بمأذونه من حيث هذه القضية
مسارسة اعيان بدويان المديرية امام سعادةكم بناء على الافادة الواردة من محافظة مصر
للمديرية بذلك وحيث حضره مفتي افندي المديرية ليس موجودا الآن فلم يشرحه
محضر تكميل بمخاطبة حضرة اساتذنا العلامة فريد عصره مفتي الديار المصرية بطلب
الافادة عن البينة الشرعية في هذه المحادثة هل تطلب من وكيل المدعي عليه ابناء
الساقية المذكورة مع دخول الساقيتين المذكورتين وقت القسمة بحصة الموكاة
المذكورة او كيف الاجراء بحسب ما يرد من حضرة والعلومية تحررتم لما وردت تلك
المرافعة لهذا الطرف وقد حضر سائيم افندي الوكيل عن المدعي عليه سائقه
سؤال صورته بحضوره هذه المرافعة لهذا الطرف لاعطاء الافادة عنها شرعا قد
تصادف حضوركم والاخبار منكم عن مضمون ما اجبتم به في هذه الدهوى فظهر انه

لم يذ كر منكم ما يغني ددهوا كم على المدعية انه حصل منها مع باقي الشركاء تصديق على دخول الساقيتين في نصيب موكلتك بمعنى التصديق صراحة منهم وقت القسمة على اختصاص الموكة بهما مع ان ذلك مفهوم مما ينسب اليك في الجواب حيث قيل بعد قولك وان كلاً منهم رضي بالقسمة وصدق عليها ما لفظه وعلى دخول الساقيتين في حصة موكة المدعي عليه فيقتضي الاجابة منكم عن حقيقة جوابكم هل انتم تدعون بحصول التصديق من الشركاء على اختصاص موكة بكم بما وقت القسمة كالمستفاد من هذه الصورة ام دعواكم مجرد حصول التصديق من الشركاء على القسمة فقط من غير تعرض لدخول الساقيتين في نصيب بخصوص اوبقائهما على الاشتراك وانتم الاشهاد على بقائهما على الاشتراك وقت القسمة التي تدعيه المدعية واذا كنتم ادعيتم حصول التصديق بالاخصاص فهل لكم بيينة تثبت ذلك ام لا يقتضي الافادة ليجري ما يلزم اجاب بخصه وختمه انه لما ادعت المدعية الاشهاد وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورين على الاشتراك بمعنى انه صار استثناء واما وقت القسمة منها اجاب بالانكار لذلك وان الذي حصل هو قسمة الاطيان واختصاص موكلتي بعشرة افدنة التي بها الساقيتان من جملة ما خصها ولم يحصل التعرض للساقيتين المذكورين بانخراجهما من القسمة ولم ادع تصديق الشركاء وقتها على دخول الساقيتين في حصة موكلتي صراحة فلعل ذلك كذا غلط في الكتابة وعلى فرض صدور ذلك وقت المرافعة فلا ادعي به ولا بيينة لي على تصديقهم صراحة باختصاص موكلتي بالساقيتين المذكورين انما الذي ادعي به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين على الاشتراك وأن كلاً من الشركاء رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها ايديوان الرزنامة وهذا جوابنا (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فتبين منها ان حصل دعوى عبد الرحمن اغاء عثمان بالوكالة عن المرأة نفيسة على سليم افندي الوكيل عن المرأة حنيفة ان موكلتي المدعي والمدعي عليه المذكورين مع باقي الشركاء في ارض الابعادية المذكورة البانغ قدرها مائة فدان وعشرة افدنة تصادقوا جميعاً وقت القسمة على ان الساقيتين المذكورين المتنازع فيهما اللتين من ضمن ارض العشرة الافدنة التي اختصت بهما موكة المدعي عليه باقيتان على الاشتراك بين الشركاء الاربعة ولم تدخل في القسمة وان جواب المدعي عليه انه وقت القسمة لم ينص على بقاءهما على الاشتراك بين الشركاء وأن كلاً منهم رضي بالقسمة المذكورة وصدق عليها وعلى دخول الساقيتين في حصة موكة المدعي عليه وانكر بقاءهما على الاشتراك وزاد المدعي عليه في جوابه ان الساقيتين المذكورين كانتا قديمين فخر بتاؤزال ما فيهما من البناء وان موكلته اعادت بناء احدهما وهي ذات الوجهين من مالها الخاص بها نفسها بعد القسمة والاخرى بقيت على حالها فعلى هذا لو أقام وكيل المدعية بعد صحة الدعوى بيينة على

تصادقهم وقت القسمة على بقاء الساقيتين المذكورتين على الاشتراك وأقام وكيل
المدعي عليها بينة على تصادقهم وإقرارهم باختصاص المدعي عليها بالساقيتين
المذكورتين وقت القسمة الذي هو معنى قوله وعلى دخول الساقيتين في حصة موكلة
المدعي عليه في تاريخ واحد تنهاترا بينتان وتترك الساقيتان المذكورتان في يد موكلة
المدعي عليه بمقتضى أصل القسمة فكأنهم اقتسموا الأرض ولم يتعرضوا للساقيتين
المذكورتين فتسكونان داخلتين في العشرة الافدنة الملائية اختصت بهما موكلة المدعي
عليه ويكون ما فيهما من البناء قابلاً لذلك ولوأقام احد القرينين بينة على دعواه على
هذا الوجه دون الآخر فيقضى له بما ادعاه ولم يقيم كل منهما ما يثبت على ما ادعاه تترك
الساقيتان المذكورتان في يد موكلة المدعي عليه ويكون ما فيهما من البناء قابلاً لذلك
على فرض كونه قديماً لتصادقهما على أصل القسمة وعلى اختصاص موكلة المدعي
عليه بالعشرة الافدنة التي فيها الساقيتان المذكورتان وحقيقة ذلك حاجة الى التكلم
على اثبات احداث البناء المذكور وعدمه هذا تفصيل الحكم على مقتضى هذه الصورة
واما على مقتضى ما ذكره وكيل المدعي عليه بعد حضور هذه الصورة له هذا الطرف في
جوابه المؤرخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٧ الذي جرحه بخطه وختمه المتضمن انه لا يدعي بحصول
التصادق من الشركاء المذكورين وقت القسمة صراحة على اختصاص موكلة المدعي
بالساقيتين المذكورتين وان نسبة ذلك اليه في الجواب لعله ذكر غلطاً في الكتابة
وانه لا يثبت له على ذلك وانما الذي يدعي به حصول القسمة وانه لم ينص على بقاء الساقيتين
على الاشتراك وأن كلاماً من الشركاء رضي بالقسمة وصدق عليها فلا حاجة حيثئذ الى
التطويل بل يقال ان أثبت وكيل المدعية اقرار الشركاء باستثناء الساقيتين
المذكورتين من القسمة وقتها وبقائها على الاشتراك بينهم يقضى لموكلة بنصيبها من
ذلك والافهما داخلتان في نصيب موكلة المدعي عليه لكونهما جزءاً مما اختصت به مع
تصادقهما على أصل القسمة في عموم الأرض والبناء القديم تابع والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ بطلب الاطلاع على
الاعلام الشرعي المحرر من محكمة رشيد باقامة امرأة تسمى فطومة بنت أحمد المسيري
ناظرة على وقف القابودان لكونها أحد مستحقيه وارثهم وما افتاه الشيخ محمد عروس
على الصورة المحكي عنها والافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون الاعلام المحكي
عنه حضر المكرم الامثل السيد محمد البجانبين المكرم المحترم السيد أحمد البجانبين المرحوم
الشيخ محمد وهو الوكيل الشرعي عن والدته المصونة فطومة بنت المرحوم السيد أحمد
المسيري ابن المرحوم الحاج محمد في الدعوى لها وعليها والصلح والابراء والاقرار
والانكار والايجار وقبض الاجرة وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعاً باعتدافها بذلك
لدى ما دون حضرة مولانا المحاكم الشرعي الموما اليه بحضور كل من المكرم السيد مصطفى

البجا ابن الشيخ حسين ابن الشيخ محمد والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ عامر
 البغدادي ابن المرحوم بغدادى واحضر معه الشيخ ابراهيم الصواف ابن المرحوم خليل
 الصواف بن حسن وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى احضره معه بان من الجارى في
 وقف المرحوم يوسف قابودان ابن المرحوم حامد ابن المرحوم على جده الموكلة المذكورة
 جميع الخانات الكائن بحرى تغر رشيد تجاه مسجد سيدى على المحلى تحت بركاته المحصور
 كامل الخانات المذكورة بخدود أربعة الحدا القبلى والحدا الغربى في كل منهما لزيق
 الشارخ المملوك والحدا الشرقي لزيق الخوش الجارى في وقف المرحوم يوسف قابودان
 ابن حامد بن على والحدا البحرى لزيق الخانات الجارى في وقف يوسف قابودان
 المذكور وان الوقف المذكور كان مشعولا بنظر المرحوم السيد صالح المسيرى ابن
 المرحوم الحاج على ابن المرحوم مهبطى بموجب تقريره الشرعى المسطر من محكمة
 رشيد المؤرخ بالسابع والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ثمان وأربعين ومائتين
 وألف ومات الناظر المذكور ببقى الوقف المرقوم خاليا عن ناظر شرعى وان موكلة
 المدعى المذكور ارشد المستحقين في الوقف المرقوم وتستحق النظر على الوقف المذكور
 على حسب شرط الواقف المذكور المعين بمكتوب وقفه الشرعى المسطر من الباب
 العالى بمصر المحروسة المؤرخ باليوم الرابع من شهر ربيع القعدة سنة أربع وأربعين
 وتسعمائة وان الخانات المحدود اعلام جارى تاجره هذا المدعى عليه من ابتداء شهر
 جمادى الاولى اتمية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف باجرة قدرها في
 كل شهر سبعة قروش جلة ذلك أحد وعشرون قرشا صنفها نصف ريال من الريالات
 الباريزى وقروش واحد من القروش الفضة المصرى وان الوكيل المدعى هذا يطالب
 هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المرقوم ليحوزه بجهة الوقف المرقوم ويسال جوابه عن
 ذلك وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بجران الخانات المذكورة في
 الوقف المرقوم وانه جارى تاجره من ابتداء شهر جمادى الاولى لغاية رجب سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وان بذمتهم بلغ الاجرة المدعى به المذكور بجهة الوقف المرقوم
 وان موكلة المدعى المذكور من جلة المستحقين في الوقف المذكور وانكر دعواه الارشدية
 المذكورة وكلف الوكيل المدعى اثبات ذلك بالوجه الشرعى فاحضر كلام المكرم
 الامثل السيد صالح الجارم نجل مولانا العلامة الكامل الامام الفاضل الشيخ عبد الفتاح
 الجارم ابن مولانا العلامة المغفور له الشيخ ابراهيم الجارم مفتى اسادات الشافعية
 بالتغريكان تفهمه الله بالرحمة والرضوان والمكرم الشيخ محمد وعامر ابن المكرم الشيخ
 عامر البغدادي ابن المرحوم بغدادى وشهد كل منهما على انفراد في وجه المدعى عليه
 المذكور بان المصونة قطومة بنت المرحوم السيد أحمد المسيرى ابن الحاج محمد ارشد
 المستحقين في وقف جدها الا على المرحوم يوسف قابودان بن حامد بن على وتستحق النظر

على الوقف المرقوم دون باقي المستحقين لاهليتها وصلاحيتها واديانتهما وعفتها دون باقي المستحقين المذكورين الشهادة الشرعية وعرضت هذه القضية على حضرة العلامة الكامل الهمام الفاضل الشيخ عبدالفتاح الجارم المفتي المحنفي بالغرالموما اليه اعلاه واجاب عليها بقوله الحمد لله الدعوى المذكورة صحيحة شرعا والشهادة مستقيمة بمقتضاها يقضى بارشدية الموكة المذكورة والزام المدعى عليه بدفع القدر المرقوم بعد التزكية الشرعية والله اعلم وزكى كل من الشاهدين المذكورين بحضورهما سرا وعلنا بشهادة كل من المكرم عابدين زاهر ابن الجراح أحمد عابدين ابن السيد عابدين والمكرم صالح الفرس ابن المكرم السيد محمد الفرس ابن المرحوم صالح التزكية الشرعية فحينئذ اعترف حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المدعى عليه المذكور بأنه حيث كان الامر كما ذكر فقد ثبتت ارشدية المرأة فطومة المذكورة دون باقي مستحق الوقف المذكوروا شهد على نفسه حضرة مولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المفوض له في ذلك كلا من ذكرت اسماءهم اعلاه انه اقام ونصب وعين المصونة فطومة المذكورة ناظرة شرعية ومختصة مرضية على وقف جدها الاعلى المرحوم يوسف قابودان المذكور الذي منه الخانوت المذكور واذا نجا بقض ريع الوقف المرقوم وصرفه على حسب شرط الواقف المذكور المعين بكتوب وقفه وقبل ذلك لها وكيلها المذكور قبولاً مرضياً بحضور كل من ذكرت اسماءهم اعلاه اثبتت اهليتها وصلاحيتها لذلك وارشدته دون باقي مستحق الوقف المرقوم على الوجه المشرح وأمره ولانا الحاكيم الشرعي الموما اليه المدعى عليه المذكور بدفع مثل القدر المدعى به المذكور ولو كيل الناظرة المذكورة اعلاه وحكم عليه بذلك حكماً شرعياً بعد صدور الاذن من الاوقاف المصرية باقامة المصونة فطومة المذكورة ناظرة على الوقف المذكور بموجب الخطاب الوارد لها فظة رشيد في ١٧ رجب سنة ٨٥ وشرح عليه للحكمة بناء على ما فتى به حضرة الاستاذ العلامة الشيخ عبدالقادر الرافعي مفتي افندي الاوقاف بقوله الحمد لله اذا تحقق شرعاً ان المرأة المذكورة ارشدت مستحق الوقف بالبينة الشرعية في وجه خصم شرعي يحكم باستحقاقها نظر الوقف المذكور ويتحررها السند الشرعي به وكذا يتحررها اذا صدق المستحقون على استحقاقها النظر لارشديتها عنهم والله اعلم وجرى ذلك وحرر في يوم الاحد المبارك غاية شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين وألف وصورة ما فتى به الشيخ محمد دعروس الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صريح كتب المذهب كالدرو حواشيه ان من شرط صحة الدعوى كونها في وجه خصم شرعي قال العلامة علاء الدين الطرابلسي في معينه ثم الدعوى الصحيحة أنه يدعى شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس المحكم دعوى تلزم الخصم أمراً من الامور والمستاجر ليس خصم السماع هذه الدعوى كفا في الخيرية وكذا الشهادة عليه بانها

هذه العبارة نقلها في رد
المختار حاشية الدر في أواخر
كتاب الوقف اه منه

ارشاد المستحقين غير معتبرة اذ ثبوت الارشدية انما يكون في وجه خصم شرعي بشهادة
بينتة من كاه أو تصديق باقي المستحقين ولا بد من العلم بالاولاد والواقف واولاد اولاده
وحصرهم قال العلامة قاسم في فتاواه ان الشهادة بالارشدية تحتاج ان يكون الاولاد
واولاد الاولاد معلومين محصورين ان يكون المشهود له ارشدا من غيره انتهى حريفاً بين
من هذه النصوص ومن فتوى العلامة مفتي الاوقاف عدم صحة هذه الدعوى والشهادة
وان اقامة الوكالة ناظرة ليس بصحيح اذ فتواه مصرحة بانها اذا ثبت انها ارشدية مستحقة
الوقف بالبينسة الشرعية في وجه خصم شرعي أو تصديق باقي المستحقين يحكم باستحقاقها
النظر وقد اتفق الشرطان في هذه الدعوى على ان صحة دعوى ارشديتها المذكورة والحكم
لها بالارشدية انما يكون بعد ثبوت نسبها للاوقاف بالوجه الشرعي لا بمجرد صور مخرجة
من السجل كتب عليها سابقا بعد اتمام الحجة وانها لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كافي
الدرو حواشيه وأيدما كتبت بفتوى حضرة سيدنا مولانا العلامة الكامل الاستاذ
مفتي الديار المصرية كما هو مكتوب في أوراق هذه الدعوى وفي الخبرية ما لفظه حريفاً
سئل في صورة محضر مقيد في السجل لمخبره ثبت لدى متوايه مولانا القاضي فلان
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان الذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد
التزكية بمعرفتهما اقلانة بنت فلان وانها تستحق في ربيع وقف جد هالما فلان بن
فلان انتقل لها عن والدتها اقلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة المذكورة والدلة اقلانة
بنت فلان الواقف المزبور ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً مسؤولاً فيه بعد تقدم
دعوى من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة اقلانية بالمحلة اقلانية الجارية
في الوقف ومطالبة بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه بالوقف واعترف المستاجر
بالاجرة وانها في ذمته وانكاره استحقاق المدعي المذكور وسؤال وجواب واعذر شرعي
في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع المحاكم المذكورة على دفاتر
الوقف المذكورة المقيمة بالسجل فوجد بها اسم الحرمة المذكورة جد المدعي في ربيع
وقف جد لاه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها بنت الواقف فلما كان الحال
على هذا المنوال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين أمر مستاجر المعصرة
بدفع القرش المعترف به من الاجرة للمدعي المذكور فقامت بذلك المستاجر المذكور
امتثالاً لشرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستاجر المعصرة
المذكورة صحيحة فيكون المحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت
الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا أجاب
لا تصح الدعوى على مستاجر المعصرة باجتماع علمائنا سارحهم الله تعالى لا سيما مع
اعترافه انه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل مخفية كتاب الدعوى واطبقت المتون
والشروح والفتاوى على انه اذا أقر المدعي ان المدعي عليه مستاجر لا تسمع عليه الدعوى

ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصه بالدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الغلة
انما هو على الناظر المتكامل عليه لا على مستاجر الوقف فلا يكون المهاضر المذكور صحيحا
لانه حكم على غير خهم اذ استحقاقه الغلة ووقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه على
المستاجر باطله لا بجماع انما تنال عدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستاجر لانه ليس خصما
في ذلك بالاجماع انتهى ثم ساق عبارة مفادها عدم الاعتماد على الخط ولا يعمل
به ولا يكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الى آخر عبارته اذ علمت
هذه النصوص علمت ان المستاجر المذكور ليس خصما في هذه الدعوى وانه لم يثبت لها
نسب ولا استحقاق وان دعوى الارشدية مع كونه لا بد وان يكون في وجه خصم شرعي
يشترط في المدعى به ان يكون ثابت النسب والاستحقاق حتى يصح ان يقال فيه انه
ارشد المستحقين والموكلة المذكورة لم يثبت لها نسب ولا استحقاق كما هو ظاهر من أوراق
هذه القضية التي سـ ثلثنا منها رارا فان قال فائل ان نسبها يثبت بمجرد الصور التي
اخرجت سابقا من المجلد يرد عليه بانها باطلة لا يثبت بها نسب ولا استحقاق كما افاده
الدروحو اشيء وافق بعدم صحتها أيضا حضرة سيدنا ومولانا الاستاذ الفاضل مفتي
الديار المصرية حين اطلع عليها وان قال ان نسبها ثبت في وجه المستاجر يرد عليه بانه ليس
خصما في ذلك بالاجماع كما هي عبارة الخيرية فاذا انتفى نسبها واستحقاقها فلا يقال انها
ارشد المستحقين كما هو ظاهر لادنى من تأمل وأنصف وهذا قطع النظر عما في هذا
الصل من المخالفات وما زاده المدعى عليه مما لم يدعه المدعى كما يفهم بالتأمل والله اعلم
كتبه الفقير محمد عروس ومن كتب ان المستاجر خصم في هذه الدعوى فليبين النص
محمد عروس (أجاب) قد صار الاطلاع على ماحوته صورة الاعلام المنسوبة الى حضرة
قاضي تغرر شيدا المؤرخة بنهاية شهر رجب سنة ١٢٨٥ وعلى ما في ظاهرها من المناقضة
المحررة من طرف حضرة الشيخ محمد عروس المتضمنة بطلان الحكم بالارشدية والنظر
الذي حوته تلك الصورة المرفوعة مع هذا الوجه التي ابداهها حضرة الشيخ المومنا اليه
بعد صدور فتوى من حضرة الشيخ عبد الفتاح الجسارم بصحة الدعوى والشهادة وانه
يقضى بالارشدية المسطرة ضمن الصورة المذكورة والافادة عن ذلك ان الحكم بالارشدية
واستحقاق النظر على الوقف المذكور على الوجه المسطور بتلك الصورة غير صحيح لعدم
صحة الدعوى والشهادة وذلك لعدم بيان شرط الواقف وعدم بيان نسب الموكلة الى
الواقف وعدم بيان المستحقين للوقف في الدعوى والشهادة لامن الوجه الذي ابداه
حضرة الشيخ محمد عروس المذكور الذي هو عدم كون المستاجر خصما في اثبات النظر
للارشدية وامام ابداه الشيخ المذكور من اوجه الفساد لهذا الحكم وهو عدم بيان
المستحقين مع كون صحة الحكم يحتاج الى كون المستحقين محصورين معلومين ليكون
المشهد له ارشد من غيره فمحتاج موجب للفساد وامام اذ كره من أن الحكم بالارشدية

يتوقف على قوت نسب المدعية فذلك ليس على اطلاقه وانما يكون ذلك شرطاً لو
 أنكر الخصم الشرعي في مثل ذلك نسبها الى الواقف بعد ديانته وما ابداه حضرة الشيخ
 المذكور في استدلاله على عدم انتصاب المستاجر خصماً في هذه الحادثة لا يصلح دليلاً
 لذلك بل تصح الدعوى ممن يدعي النظر على المستاجر لعقد الواقف لتوصله الى الزام
 المستاجر المذكور بدفع ما عليه من الاجرة لجهة الوقف الى ناظره المدعي بواسطة نظره
 وتصح الخصومة بينهما ما في ذلك لا تطابق تعريف الدعوى الصحيحة الذي نقله حضرة
 الشيخ المذكور عن معين المحكام في أوائل جوابه على ذلك وهو كون الدعوى الصحيحة
 ان يدعي شيئاً معلوماً على خصم حاضر في مجلس المحكم دعوى تلزم الخصم أمراً من الامور
 ولوجود شرطها وهو كونها ملزمة شيئاً على الخصم بعد ثبوتها وهنا كذلك وما نقله عن
 الخيرية من صورة المحضر التي لم تصح فيه الدعوى على المستاجر فوضوعه دعوى مستحق
 في غلة الوقف على مستاجر كان من أما كنهه ليثبت استحقاقه في الغلة في وجهه ومن
 المعلوم ان ذلك لا يثبت الا في وجه الناظر أو وكيله كدعوى عين الوقف وأمام وضوع
 حادثة فانه دعوى الناظر على المستاجر استحقاقه قبض الاجرة منه وطلب الزامه بذلك
 بسبب الولاية الشرعية التي يدعيها فافترقا وأما لو نصب القاضي الذي يملك نصب
 الناظر أحد مستحق الوقف المذكور ناظر اعليه نصيباً مبتدأ غير مبني على الثبوت
 المذكور الذي لم يصح وكان نصب القاضي المذكور اعدام تبين من يستحق النظر بشرط
 الواقف فيقال في نصبه المذكور انه ان تبين بعد ذلك مخالفته لشرط الواقف لوجود ارشاد
 منه وان الواقف شرط النظر لا ارشاد فيلغو نصبه المذكور عند تبين خلافه والافه هو ما ض
 لعدم ثبوت مخالفته لشرط الواقف والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من قاضي المنصورة
 مسطرة على صورة حجة تداع وصلح مؤرخة تلك الحجة ٨ رمضان سنة ١٢٧٩ مضمونها
 الاستقهام عما اذا دعي كل من حسين والمرسي باستحقاقهما فاعيا هو مذكور بالحجة من
 اطيان وغيرها هل وجود حسين بالغاً وقت التداعي المهر رباً بحجة وسكوته لا لأن لا يمنع
 من طلبه استحقاقه وهل مضى نحو ست سنوات على بلوغ المرسي الذي كان قاصراً وقت
 التداعي لا يمنع من طلب استحقاقه أيضاً وهل سكوت والدتهم السيدة عن طلب حقها
 من وقت التداعي لا لأن لا يمنع أيضاً من طلب حقها في غير الاطيان حيث الجميع عائلة
 واحدة وفي معيشة واحدة الآن ولو كان شحاتة وصيا على المرسي وحضرة القاصرين
 وقت التداعي لا تسكون وصاينه عليهما امانعة من طلبهما حجة ما وهل اقرار شحاتة
 أحد المدعي عليهما مع ابن عمه على المدعي عليه الثاني بان المتروك عن مورثيهما
 سبعة أفدنة وأما باقي الاطيان فهي حيازة على نفسه خاصة الموضح اقراره بالحجة يمنع
 من دعواه بزيادة عن السبعة الافدنة ولا يكون له في الاطيان الا حقه في السبعة الافدنة
 نروم الافادته بما يقتضيه الحكم الشرعي ومآل الحجة المذكور ادعى شخص يسمى سراج

الدين عنان بن ابراهيم وآخر يدعى سيد احمد عنان بن حسين ولد اعم لبعضهما على
المأخوذ من ماله ما يملكه هو على عنان بن ابراهيم عنان المذ كر وشهادة عنان بن
حسين عنان المذ كوربان والذى المدعىين المذ كورين والمدعى عليهم ما توفي
والنصره ميراث ابراهيم عنان والاسراج الدين وعلى عنان فيهما وفي اخوته ما وهبهم
سليمان والست والغنم ودورة وفي زوجاته مباركة وصلوحة وأم احمد ومروان ميراث
حسين والاسيد احمد وشهادة المذ كر بن النصر فيهما وفي حسين والمرسى وخضرة
القاصر بن وفي زوجتيه السيدة وجوزوان الخلف عن الاخوين المذ كورين
عقارات عينها بالدعوى وجميع منفعة ثمانية واربعين فدانا وثلاثين دربع ونصف
قيراط كائنة بناحية كذا وعينها في الدعوى واشجار معينة أيضا وجميع ثمانية
أفدنة وثلاثين مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان المذ كور في حياة أخيه حسين وأولاد
أخيه كائنة بناحية كذا وعينها في الدعوى أيضا وكذا جلة مواش متنوعة اشير اليها
في الجاسر وان جلة مواش عينها مستجدة بعد وفاة ابراهيم عنان في حياة حسين
أخيه وأولاد أخيه وأشار اليها في الدعوى وان الواضح يده على جميع ذلك المدعىين
والمدعى عليهم وباقي الذكور من ورثة حسين وابراهيم المذ كورين وان المدعى
عليهما معارضان للادعيين ومانعان لهما من اخذ استحقاقهما من ذلك وان جميع ذلك
ما عدا السواقي والاشجار المغروسة حولها والخمس والنوارج التي لم تعين ولم يشر
اليها ايضا بانهم ما منع التعرض لهما فيه واخذ استحقاقهما بالوجه الشرعى ويسألان
عن ذلك اجابا بالاعتراف بوفاة الاخوين والنصر انهما في ورثتهما المذ كورين
وبوض ايديهما على ذلك خاصة وبالاعتراف بسبعة أفدنة انهما شتركة بين المورثين
وبعض عقارات كذلك وادعيا اختصاص على بباقي الاطيان وبعض مواش وبعض
عقاروا اختصاص شهادة بعض مواش ثم اتهم المدعىين مع المدعى عليهم ما ودخل في
الصالح رجب آخر يدعى سليمان المذ كر ادعاء اسراج مع المدعى عليهم على اخذ
اربعة وعشرين فدانا ونصف قيراط من الاطيان المذ كورة وبعض مواش وعقارات
وانقطع النزاع بينهم هذا حاصلها (اجاب) هذه السادة لم يسمع فيها دعوى شرعية الى
الآن على ما نه فلهذا ينبغي بعد تقويل قضية شرعية على فاض من القضاة وحضور
الاخصام يبين يديه ان يسمع كلام المدعى واحدا أو أكثر فان صحح دعواه يسأل خصمه
عن ان كان اجاب بالانذار خصمه يحكم له بمرجبه وان أنكر وذكر كلاما آخر يدفع به
كلام المدعى فن ظهر كونه دفعا شرعيا يسأل خصمه عنه فان أقربه بمنع عنه وان
أنكره كلف مدعيه اثباته وان اشتهبه القاضى في كونه دفعا شرعيا أم لا فلا مانع من
الاستفتاء عنه بعد ذلك وهذا لم يحصل شيء من ذلك ويجرد وجود حجة في يد بعض
الاخصام قبيل حصول الخصومة والتمسك بها لا ينبغي السؤال عما تضمنته أو عن شيء

آخر لا تعرض في تلك الحجة ومع ذلك فيكم الاطيان الاميرية منوط باللائحة والاوامر ولا تباقي بذلك اذا حكمها الا ان متوقفة على تطبيق جزئياتها على ما هو مقر رقيها وليس هـ ذامن وظيفة المفتي وبقطع النظر عن ذلك فلا يخفى على فطنة حضرة تكم ان القاصر لا يمنعه اقرار وصيه عليه بشئ صريح فضلا عن غيره وكذا مجرد وجود شخص بالغ مع آخر في عائلة واحدة ساكتا عن المنازعة لعدم اقتضاها فادعى غيره على من هو معه في المباشرة بان جميع ما هو تحت أيديهم مشترك بين الجميع بما فيه سهم الساكتون فادكره المدعى عليه وادعى اختصاصه بشئ مما ادعى به عليه ثم صالحه على شئ مما وقعت فيه الدعوى وغيره مما لا يمنع البالغ الساكت من طلب حقه والدعوى به لانه لا يخلو اما ان يدعى باستحقاقه على من اخذ بدل الصلح وهو سراج وابن عمه من ضمن ما اخذاه بدلا فدعواه فيه مسعوعة لا قرارهما له بالحق ضمن دعواهما الاولى واما ان يدعى بما يستحقه فيمابق تحت يد المصالح او وارثه وهي مسعوعة ايضا عند عدم المسافع اذ لم يحصل فيه تصرف يمنع من سماع الدعوى بحضرة المدعى سوى انتفاع الكل بذلك لسكونهم في معيشة واحدة وهو غير مانع كما انه لا يخفى ان من أقر بشئ على نفسه وهو بالغ عاقل طائع يعامل بموجب اقراره بعد ثبوت اقراره شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافاده واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ مضمونها الاعلام المرفوق مع هذه واردا للاحكام بافاده مجلس استئناف اسكندرية في ٣ ص سنة ١٢٨٧ بقية هذا اطلاع حضرة مفتي الاحكام عليه وقد توخى من حضرته بانه حيث سبق رؤية مرافعة الاعلام المذكور قبل الحكم فيها بطرف حضر تكم وأعطى فيها جواب الحكم الشرعي فيه يرا حالة النظر فيه على حضر تكم للافادة عن صحة الحكم المشتغل عليه الاعلام المرفوق او بطلانه ولهذا أرسل الاعلام طيه للاطلاع عليه والافادة عنه اذ كروا الاعلام المذكور من محكمة طنتدا مؤرخ ٨ شوال سنة ١٢٨٦ وعلية تصديق من حضرة الشيخ بكري الحاي مفتي مجلس طنتدابا التصحيح في غاية لسنة ١٢٨٦ وبعرضه على حضرة مفتي أفندي اسكندرية تاشر عليه بانه حيث كان ما آل هذا الاعلام ان يعرض على حضرة الاستاذ مفتي الاحكام فيستحسن حالته على حضرة ليحظى عنه الجواب وباحالته على حضرة مفتي الاحكام أحال على هذا الطرف بافادته على الشقة الواردة المؤرخة في ٢٩ ص سنة ١٢٨٧ حسب الموضوع بافادة الاحكام وهذا الاعلام قد دمور ودورة المرافعة المعينة فيه للاحكام قبل الحكم فيها وطالب حضرة مفتي طنتدا وقاضيا انظر فيها واعطاء الحكم من هذا الطرف وحضرة مفتي الاحكام وقد كان وأعطيت الافادة اللازمة على هذا الوجه في تاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وسطر في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى حاصلها عدم متابعة الشاهد الدعوى وان لا يقضى بها ثم بعد رجوعه لمحل سطر ما نصه زيادة

على الصورة التي وردت سابقا ثم في يوم الثلاثاء حادي عشر رمضان سنة تاريخه حضرت
المرأة خديجة المدعية المذ كورة وصدقت على شهادة محمد بعيسى الفلاح بن سليمان
ومحمد رومية التاجر بن محمد بن ابراهيم بحضورهما وبحضور الجارحي المحروس ومحمد
عبد الله المذ كورين ثم في يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٢٨٦ حضرت المرأة خديجة
المذ كورة مع الجارحي محروس ومحمد عبد الله المذ كورين في دعوى المدعية المذ كورة
ومحمد بعيسى ومحمد رومية الشاهدين المذ كورين وأحضرت كل من المسكرم حيدة
ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم سيد احمد الفخار والمسكرم ابراهيم ابن المرحوم ابراهيم
السعدى كلاهما من أهالي دمنهور البحيرة وشهد كل منهما ما عدله محمد بعيسى ومحمد
رومية الشاهدين المذ كورين وتزكيتهم مسرا وعلنا بحضور المدعى عليهما المذ كورين
والشاهدين المذ كورين بالجلس المشار اليه فعند ذلك حكمنا للمدعية وبغتها
سرية الموصلة المذ كورتين على الجارحي محروس ومحمد عبد الله المدعى عليهما
المذ كورين بالقصاص بطلبهما لذلك بحضور الشاهدين والمنزكين المذ كورين بالجلس
المشار اليه وبحضور المدعية وابنتها الموكلة المذ كورة والمدعى عليهما المذ كورين
حكمنا شرعا بالطريق الشرعي بعدم مراعاة ما يجب شرعا بالجلس المشار اليه وذلك بعد
التعريض للمدعية وموكلاتها المذ كورتين بالعقوبات الصلح وامتناعهما عنهما امتناعا كاملا
وعند حضور عبد الكريم محمد أحد المدعى عليهما يجري ما يجب شرعا معه (أجاب)
بالاطلاع على هذا الاعلام تبين انه غير مستوف في مقتضى ارجاعه لصل صدره لاسقياء
ما هو لازم في هذه القضية شرعا وقد أوضحنا لكل من حضرة مفتي مجلس طنتاد وحضرة
قاضيه امامه ولازم في هذه المادة خارجا عن هذه الشقة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
واردة من مديرية الشرقية في ٢٦ راسا سنة ٨٧ بطلب الاستيفاء عن الحكم الشرعي
في مراعاة من قاضي مديرية الشرقية من مضمونها ادعى الخواجا حنا يوسف التريزي الذي
ابن المتوفى يوسف بن عوض من الهروسة وهو الوكيل الشرعي التوكيل المطلق فيما
سما في عن المرأة مرسينة الذمية بنت المتوفى الياس ميمون عبد الله من صيدا بالديار
الشامية المعروفة بنوجة المتوفى الخواجه يوسف السمان الصادرة له الوكالة المذ كورة
من الموكلة المذ كورة شفاها لدية بالجلس بحضور شاهدي المعرفة لهما همامتي خليل
الصانع الذي والخواجا فرج التريزي الجميع مقيمون ببندر الرقازيق شرعية على كل من
الخواجانا عوم السمان الذي وأخيه مشيقة الخواجا حنا السمان الذي كلاهما تاجر
بالبندر المذ كور وحاضر معه بالجلس ولدى المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون
السمان من حلب بالديار الشامية الثابت معرفتهما أيضا بشهادة من ذكر القاشم كل
منهما عن نفسه وبملاحة لهما الخواجانا عوم من الوصاية الشرعية المختارة على بنتي
أخيه مشيقة المتوفى الخواجا يوسف السمان المذ كور من قبل أخيه المذ كورهما مختارة

وابيصة القاهران عن درجة البلوغ الى الحكم المعين والمشروح بالاعلام الشرعي
المسطر من هذه المحكمة المؤرخ فاية ذى القعدة سنة ٨٥٠ بان موكلة المدعي المذكورة
تستحق قبل زواجه المتوفى الخواجا يوسف السمان التاجر كان بينه وبين الرقازي بن ابن
المتوفى الياس السمان ابن المتوفى انطون السمان المذكور مبلغا قدره ثلثمائة
جنييه افرنكي ذهبنا بتسعة وعشرين ألفا ومائتين وخمسين قرشا صافا على وجه
القرض الشرعي اقترض ذلك منها من مالها حال حياته وصحته واستهلكه في مصالحه
وشؤون نفسه وبقي ذلك في ذمته لها الى ان توفي عنها وعن بنتيه منها المذكورة بن
واخوته اثني عشر عليه - ما والمرأة سوسانه الغائبة الآن بحلب المذكورة فقط من
غير شريك لهم ولا حاجب شرعي بمقتضى الاعلام المحكي تاريخه اعلاه وانما تستحقه في
تركتها لمحمد الآن وان المورث المذكور قد أقر بذلك لدى بيعة في صحته وسلامته وبطلان
المدعي الوكيل المذكور بماله من التوكيل اثبات ذلك على المدعي عليهما وحياسة
مثل المبلغ المدعي به من تركه المورث المذكور التي تحت أيديهما - ما ليحوزها لوكلته
المذكورة بوجه الشرعي ويسال سؤال المدعي عليهما المذكورين عن ذلك فستل
من المدعي عليهما - ما المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف والتصديق على وفاة شقيقةهما
الخواجا يوسف السمان المذكور عن ورثته المذكورين اعلام فقط من غير شريك لهم
ولا حاجب شرعي والجحد والانسكال دعوى المدعي الوكيل المذكور بالمبلغ المرقوم
قائلين ان اقرار شقيقةهما المذكور بالمبلغ المذكور لزوجته المذكورة كان في مرض
المرتوانه من وقت الاقرار المذكور وهو مريض لم يخرج من منزله مطلقا حتى مات
فيه أي انه لم يخرج من منزله لقضاء أشغاله وحوائجه ولا للسوق ولا للحجارة التي فيها
منزله أيضا كعادته ثم في يوم الاثنين ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر المدعي
الوكيل المذكور والمدعي عليهما المذكوران وبطلب البيعة من المدعي الوكيل التي
ثبتت دعواه امثال وأحضر الخواجا أيوب بسبازوغلي التاجر بيند الرقازي وسئل
عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه قبل تاريخه والخواجا يوسف السمان مريض وفي منزله
جمع جمعا ومن جملة هو واشهد على نفسه في المنزل سكنه بعد انتقاله من أودة الى أخرى
في المنزل المذكور ان عنده وفي ذمته الى زوجته الموكلة المذكورة ثلثمائة جنييه
افرنكي وتحدد بذلك سند باختتام المحضرين يشتمل المبلغ المذكور وغيره وبقي الخواجا
يوسف المرقوم في مرضه المذكور في المنزل سكنه الى أن توفي وانه قبل الاشهاد وبعد علم
يخرج من المنزل الى الحارة ولولا الى السوق لقضاء أشغاله كما كان أولا قبل مرضه وانما
وقت الاشهاد كان سليم النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده ثم أحضر المسكرم عوضا
داود التاجر بيند الرقازي وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه بطله في منزل
الخواجا يوسف السمان التاجر كان بيند الرقازي وتوجه فوجد الخواجا المذكور مريضا

ربيع الأول سنة

و جمع غيره معه وانتقل الخواجا المرقوم من أودة لاخرى وأشهد على نفسه ان عنده وفي
 ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنكي دينا وتحرر
 بذلك وبغيره مما قاله سند باختام المحاضرين وبقى الخواجا يوسف المذ كور في مرضه في
 المنزل سكنه الى ان توفي وانه قبل الاشهاد وبعد لم يخرج من المنزل ابد القضاء أشغاله
 كعادته أو لا قبل مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وموته في مرضه
 المذ كور الذي كان فيه قبل الاشهاد وبعد لم يشف منه بعد الاشهاد هذا ما يعلمه
 ويشهده به وزاد أيضا الخواجا أيوب ان موت الخواجا يوسف السمان في مرضه الذي كان
 فيه قبل الاشهاد وبعد لم يشف منه بعد الاشهاد وان المبلغ المذ كور دين للزوجة
 كقول زوجها المذ كور وقت الاشهاد يعلم ذلك ويشهده به ثم أحضر حسنا خلية التاجر
 في القطن بندر الرقازيق وسئل منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بان الخواجا يوسف
 السمان كان مريضا في المنزل سكنه وبتوجهه مع غيره عنده بالمنزل انتقل من أودة
 لاخرى بالمنزل وأشهدهم على نفسه ان عنده وفي ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة مبلغا
 قدره ثلثمائة جنيهه افرنكي وتحرر بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين
 وبقى الخواجا يوسف المذ كور في مرضه في المنزل حتى مات في مرضه الذي هو فيه قبل
 وبعد الاشهاد المذ كور وانه من وقت مرضه في المنزل لم يخرج منه الى السوق ولا لقضاء
 أشغاله كما كان أولا حتى مات فيه ووقت الاشهاد كان صحيح النطق والعقل وهذا
 ما يعلمه ويشهده به ثم أحضر الخواجا رفايل جرجس المقيم ببندر الرقازيق وسئل
 منه عما يعلمه ويشهده فاجاب بانه لما توجه بالمنزل سكن الخواجا يوسف السمان مع
 غيره وجده مريضا في المنزل وانتقل لهم من أودة لاخرى في المنزل وأشهدهم ان عنده وفي
 ذمته الى زوجه الموكلة المذ كورة مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنكي دينا وتحرر
 بذلك وبما أشهده به سند باختام المحاضرين وبقى الخواجا يوسف المذ كور في
 مرضه بالمنزل الى ان مات في المرض المذ كور وانه قبل وبعد الاشهاد المرقوم لم يخرج
 من المنزل خارجا عنه لالسوق ولا لقضاء أشغال مرضه وانما وقت الاشهاد كان صحيح
 النطق والعقل هذا ما يعلمه ويشهده فطلبت منه بيعة اخرى فجهز عن اقامتها عجزا كليا
 فالحكم (اجاب) صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة المسطرة بهذه الشقة والحكم
 الشرعي فيها انه لا يقضى للمدعى بما ادعاه من الدين لموكلته في تركه زوجه بأشهادة الشهود
 المذ كورين على الوجه المسطور وله تخليف المدعى عايم ما ائمن الشرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) بافادة وارادة من مجلس الاحكام في ٢١ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ مضمونها هذه
 الافادة وردت من مجلس استئناف اسكندرية في ٢٨ الماضي ومعها اعلام شرعي
 يشتمل على مادة قتل شخص يسمى مبارك محمد عبد الكريم من عربان الاخارسة مرغوب
 اطلاع حضرته كم عليه واعطاء الجواب بما يتراعى فلزم شرحه والاعلام من طيه تؤمل

الاطلاع عليه والجاه وبه عما يتراعى لدى حضرة كم وهذا كما رؤى ومضمون الاعلام
 انه بمجلس المتصورة بحضرة حضرات رئيسه واعضائه ومفتيه ادعى جاد محمد عبد الكريم
 ابن المكرم محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد من عربان الاخارسة المقيم
 باراضي ناحية الرماقي بمديرية الشرقية القائم فيما سيذكر فيه ادناه بطريق وكالة
 الشرعية عن كل من والديه هما محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد ابن
 المرحوم محمد المذكور اعلاه وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم محمد ابن المرحوم سالم
 وعما والدا المرحوم مبارك المذكور في الاصل في ذكره وعن المرأة سالمة بنت المرحوم
 اسمعيل ابن المرحوم ابي زائد زوجة مبارك المتوفى في الاصل في ذكره الوكالة العامة
 المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وقوله ليقوم مقام أنفسهم في الدعوى والمخصوصة بقتل
 مورثهم المرحوم مبارك المذكور وذلك بموجب اعلام شرعي محرر من محكمة الزفازيق
 مؤرخ في يوم الاثنين ثامن شوال سنة ١٢٨٦ ممول بختم نائب الشرقية على المحاضر معه
 بالمجلس عودة عبادة ابن المكرم عبادة عوض ابن المرحوم عوض أحمد من عربان
 الاخارسة المقيم بقرطية بمديرية الشرقية ان في ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ كان المدعي هذا
 مع شقيقه مبارك المتوفى المذكور جالس في حرم الكائن بقرطية بارض الصفاية
 فسمع المدعي مع شقيقه مبارك المذكور مشاجرة فقام مع أخيه مبارك المذكور
 وتوجه الى جهة المشاجرة لينظرها فقبلاهما المدعي عليه هذا فساله مبارك شقيق
 المدعي عن المشاجرة فرد عليه المدعي عليه بالثتم فشتمه مبارك المذكور فسا كان من
 المدعي عليه هذا الا ضرب مبارك شقيق المدعي هذا ببارودة كانت معه معمرة
 بالرصاص والبارود همداءعدوانا فخرجت منها الرصاصة بضرب المدعي عليه هذا
 همداءعدوانا في مبارك المذكور واصابت الرصاصة في كتفه الايمن من خلف وخرجت
 من كتفه الايسر من امام وانها جرحته وسال منه الدم فوق مبارك المذكور على
 الارض ومات لوقته بسبب ذلك وكان ذلك في اليوم المذكور في وقت الظهر في ارض
 الصفاية المذكور كورة الغير يملو كة لاحد وان الوادئ مبارك المذكور كورة والداه
 وزوجته المذكورون وبناته صائمة ومباركة القاصر تان عن درجة البلوغ المرزوقتان
 له من زوجته سالمة المذكور المشمولتان بولاية جد همالا بهما محمد عبد الكريم أحد
 الموكلين المذكورين اعلاه وابلا وارث له سواهم وان والديه وزوجته وكلا المدعي
 المذكور في مطالبة المدعي عليه هذا بذلك والمخاصمة والمرافعة معه في شان ذلك الوكالة
 العامة المطلقة المفوضة لقوله ورأيه وقوله حسبما هو محرر بالاعلام الهيكلي تاريخه
 اعلاه وبطالب المدعي المدعي عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويساله جوابه
 عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بتركيل محمد
 عبد الكريم وزوجته المرأة سالمة والدي مبارك المدعي بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك

المذكور للمدعي المذكور في الدعوى عليه بقتل مورثهم المذكور واتكروا ما عدا ذلك
 وجحدده جدا كليا فطلب من المدعي بينة تنبت دعواه فاحضر حجارا محمدا بن
 المرحوم محمد بن نجم ابن المرحوم نجم بن عربان الاخارسة المقيم باراضي منية فضالة
 واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي هذا فشهد على انفراد في وجه المتداعين
 انه كان متوجها مع العربان الى الشام في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وفي عاشر ذي الحجة
 المذكور اعلاه كان مقيما مع العربان بارض برقراطية بحوض الصفاية المذكور فسمع
 مع المدعي هذا وأخيه مبارك المدعي بشانه مشاجرة فقاموا الى نظرهم وافقوا بلهم عودة
 المدعي عليه هذا فساله مبارك المدعي بشانه عن المشاجرة فرد عليه المدعي عليه هذا
 بالتم فشتمه مبارك المذكور فسا كان من المدعي عليه هذا الا ضرب مبارك ابن
 عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم محمد بن محمد بن عربان الاخارسة المدعي بشانه
 شقيق المدعي هذا ببارودة كانت معه معمورة بالرصا ص والبارود وهدا وانا فاضرب
 المدعي عليه هذا بهدا وانا في مبارك المذكور فخرج منها رصاصة أصابت مبارك
 المدعي بشانه في كتفه الايمن وخرجت من الايسر وانها جرحته وسال منه الدم فوقع على
 الارض ومات لوفته بسبب ذلك وان ذلك كان في ظهر اليوم العاشر في شهر ذي الحجة
 سنة ٨٥٠ المذكور اعلاه بارض الصفاية المذكور كورة اعلاه وان الوارث لمبارك المذكور
 والداه هما محمد بن عبد الكريم محمد بن محمد وزوجته المرأة سالمة بنت المرحوم
 محمد سالم والمرأة سالمة بنت اسمعيل بن أبي زائد زوجة مبارك المذكور وبنتاه مناهما
 صائغة ومباركة القاصرتان عن درجة البلوغ من غير شريك وانه لا وارث له سوى ورثته
 المذكورين وان والديه وزوجته المرأة سالمة المذكورين اعلاه وكلا المدعي هذا
 في الدعوى على المدعي عليه هذا بقتله لمبارك المدعي بشانه والمخاصمة والمرافعة معه في
 شأن ذلك الوكال العامة المطلقة المفوضة اقرار له ورأيه وفع له وقبول منهم التوكيل
 المذكور لنفسه واحضر سليمان مصلح ابن المكرم مصلح محمد ابن المرحوم محمد بن
 عربان الاخارسة المقيم ببرقراطية واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعي المذكور
 فشهد منفردا بمواجهة المتداعين المذكورين مثل شهادة الاول حرفا بحرف فعند ذلك
 ذكر المدعي عليه ان الشاهد الثاني ابن عم المدعي والشاهد الاول من الجماعة الذين
 حصلت منهم المشاجرة فعرفنا المدعي عليه ان ما ذكر في الشاهدين المذكورين لا يقدح
 في شهادتهم ما شرعا فطلب من المدعي تزكية الشاهدين المذكورين فوعدا بحضورها
 وانصرف في يوم الاحد الخامس ذي القعدة سنة تار يخه ادناه ثم في يوم تار يخه ادناه حضر
 بالجناس المشار اليه كل من محمد بن عبد الكريم وزوجته المرأة سالمة هذا والد مبارك
 المدعي بشانه والمرأة سالمة زوجة مبارك المذكور الموكلين المذكورين للمدعي المذكور
 في هذا التداعي الثابت معرفته بمشاهدة كل من الشاهدين المذكورين اعلاه

و بشهادة شهداء اتزكية الا في ذكرهم و صدقوا على صحة ما هم مشروحا اعلاه و طلب
منهم تزكية الشاهدين المذكورين فاحضروا كلا من حسن بن عبد الرحمن ابن
المرحوم عبد الرحمن عيسى ابن المرحوم عيسى و سالم بن ابي ساهي ابن المرحوم سالم
ابن المرحوم سالم و مصلح بن محمد ابن المرحوم محمد عبد الكريم ابن المرحوم عبد الكريم
و ابراهيم بن موسى ابن المرحوم موسى بن علي ابن المرحوم علي بن عربان الا خايسة كل
منهم المقيم بقرطبة و استشهدوا بما علمونه فشهد كل واحد منهم على انفرادا سرا
و علنا بان كلا من الشاهدين المذكورين عدل مقبول الشهادته فعد ذلك عتقنا
الموكلين المذكورين بحضور وكيلهم المدعي المذكور الحاضر معهم و مجلسا انه ثبت
قبل المدعي عليه هذا المبدأك مورث الموكلين المذكورين اعلاه و دعاة و اظانوا ان الموكلين
ان يقتضوا من المدعي عليه هذا او ينفوا عنه ما يحجنا و على الالية و كررنا ذلك على
الموكلين المذكورين المرار العديدة فلم يطلبوا الا القصاص و طلبوا الحكة به فعند ذلك
حكما منا على المدعي عليه هذا بالقصاص بطالب الورثة المذكورين لهم حكما شرعيا
تحرير في يوم الاحد ثنائي عشر ذي القعدة سنة ست و ثمانين و مائتين و الف و لما تلى
هذا الاعلام على حضرة مفتي افندي اسكندرية اجاب بان حيث ان الحكم المذكور
بهذا الاعلام لا بالقصاص و هو من اعظم المواد الجسيمة في تناسب عرض هذا الاعلام على
حضرة مفتي افندي المهر و سة ايعطى عنه الجواب بما يترأى لحضرتي (اجاب) صرح
علما و ثابا ان الكبار القود قبل كبراهم غار الا اذا كان الكبير اجنبيا من الصغير فيثبت
ثبت ائتمار العمدة بالوجه الشرعي يكون للورثة الكبار المذكورين ان يقتضوا و امن
القاتل حيث لا مانع انما يلزم احقة الحكم بذلك سبق الحكم بالوفاة و انحصار الارث في الورثة
المذكورين بوجهه الشرعي و الله تعالى اعلم (سئل) عن دعوى من قاضي انبابة
دفع عنها ادعى و هبة سلمان ابن المرحوم علي سلمان بن عبد القادر سلمان من أهالي
ناحية وراق العرب بالقسم الاول بولاية الجيزة على خصميه الحاضرين معه بالمجلس
همادريش العشيري هذا ابن فرج العشيري و حسن النشوق هذا ابن علي من أهالي
ناحية كفر الشوام بانبابة كل منهم بالقسم الاول بولاية الجيزة بعد ثبوت معرفتهم عينا
واسما بالوجه الشرعي ثبوتنا شرعيا فائلا في دعواه المدعي المذكور انه في شهر ربيع
الآخر سنة ١٢٨٣ استحق بذمة المدعي عليه الاول مبلغا قدره أربعة عشر ألف
قرش عبارة عن مائة و أربعين جنينها مصر يا ذهبيا صنف عين وفي التار يخ المرقوم
اعلاه استحق بذمة المدعي عليه الثاني مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة عن أربعين
جنينها مصر يا ذهبيا صنف عين بسبب القرض الشرعي كما اقتضوا ذلك منه واستهلكا
في شؤون انفسهما و يطالبان ما يبدل المبلغ المرقوم و تسليمه له ليحوز له نفسه بالوجه
الشرعي و يسأل جوابهما عن ذلك فـ سئل من المدعي عليه ما هذين المذكورين اعلاه

١٢٨٧

عن ذلك فاجاب بالانكار في ذلك وجدها بجدا كايما في هذا كالفنا المدعى المد كور بينة
ثبت دعواه المد كورة على الوجه المستطوف وعوده وضره وأحضر كلا من الشيخ محمد
الغني من بن حودة وأحمد عجاج الا كوح بن مصطفى الا كوح من أهالي ناحية كفر
الشوام يا تباية كلاهما فشهد كل منهما على انفراد به - واستشهاده بمواجهته المدعى
عليهما هذين المد كورين اعلاه بان في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ اعترف درويش
العشيري المدعى عليه - هذا الاول بان المدعى استحق بدمته مبلغ أربعة عشر ألف قرش
عبارة عن مائة وأربعين جنيه مصر يا ذهبيا صنف عشرين واعترف حسن النشوق المدعى
عليه - هذا الثاني بان المدعى المد كور استحق بدمته مبلغ أربعة آلاف قرش عبارة
عن أربعين جنيه مصر يا ذهبيا صنف عشرين بسبب القرض الشرعي كانا اقترضا ذلك
منه فهل تركي هذه البينة ويقضي على المدعى عليهما بمقتضاها حيث كان الحال ما ذكر
أم كيف (اجاب) في الهندية من الباب الثاني فيها تصح به الدعوى مانصه ويدكر
في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليسير ذلك دينه عليه
بالاجماع وكذلك يذكروا في دعوى القرض انه اقترض كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة
انتهى وهذه الصورة لم يصرح فيها بقبض القرض من ماله ولا بد من ذلك وينبغي أيضا
التصريح في شهادة الشهود على الاقرار انه اقترضه ولا بد منه على طريقة النسخة أو على
سبيل الاحتياط على قول فيقتضي استئناف القضية وتتميم اللازم ليصح الحكم فيها
والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من مديرية الشرقية مؤرخة ٢٨ جمادى الاولى سنة ٨٧
محروقة على شقة ملصوقة بصورة المرافعة المعطى عليها الجواب السابق من هذا الطرف
بتاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٨٧ المسطر في هذه الفتاوى في كتاب المحاضر في هذا التاريخ
بناء على ما تحرر من قاضي الشرقية في ٢٨ الشهر المذكور للدورية بطالب ارسال هذه
الشقة والمرافعة الاولى لهذا الطرف للاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها حيث
كانت هذه الشقة تابعة للمرافعة الاولى وصورة ما تحرر هذه الشقة تابعة تداعي
الخوارجنا يوسف التريزي الوكيل عن المرأة ترسينه على كل من الخوارجنا عوم السمان
واخيه شقيقة الخوارجنا المنسوخة بالشقة طيه ثم في يوم الاربعاء ٢٧ جمادى
الاولى سنة ١٢٨٧ حضر كل من الموكلة المد كورة مع المدعى عليهما المد كور بن
وعرفت موكلة المدعى ان عندها بينة تشهد لها بدعوى كياها المد كور عن اخلاف
من احضرها وكيلها ولا فطمت منها فامثلت واحضرت الحاج عبد القادر خليلا النجار
المقيم بالقاهرة بن المرحوم خليل بن محمد من غرة الديار السامية وسئل منه عما
يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهما بقوله اشهدانه من منذ سنتين كنت
شعلا بطرف المتوفى الخوارجنا يوسف السمان الذي الشامي وقال لي اشهدان عندي وفي
ذمتي الى زوجتي هذه المحاضرة بالمجلس ثلثمائة جنيه اقرنكي على وجه القرض

الشرعى اخذتها منها من مالها وصرفتها في مصالح نفسى وكان وقت ذلك في الصحة والسلامة طائعا مختارا وانه لم يكن مريضاً بل كان يقضى ما يتعاقب به في المنزل ويتوجه الى السوق ويرجع هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجا رزقاش ديد التاجر ببندر الرقاز يقى ابن المتوفى شديد بن نصر الله من الزوق بالديار الشامية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما انه من منذ سنتين طلبه الخواجا يوسف السمان الذي التاجر كان بالرقاز يقى وقال له اشهد ان عندى وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفه في مصالحه وان ذلك صدر منه وهو في الصحة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجا سليمان شديداً التاجر ببندر الرقاز يقى ابن المتوفى شديد الجوس بن نصر الله من الزوق المذ كورة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما بقوله اشهد انه من مدة تزيد على سنتين طلبه الخواجا يوسف السمان التاجر كان ببندر الرقاز يقى واشهده على نفسه وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفه في مصالحه هذا ما يعلمه ويشهده ثم حضرت الخواجا اسمعيل دميان التاجر بالرقاز يقى ابن المتوفى دميان حنا ابن سلامة من شبلنجة وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليهم ما بقوله اشهد انه من منذ سنتين وكسور أرسل له الخواجا يوسف السمان التاجر كان بالبندر وقال له ان عندى وفي ذمتى الى زو جتى هذه الحاضرة بالجلس مبالغ قدره ثلثمائة جنيه افر نكي على وجه القرض الشرعى اخذته منها من مالها وصرفته على نفسى وهو بكامل الصحة والسلامة هذا ما يعلمه ويشهده (اجاب) شهادة الشهود المذ كورين على الوجه المستطوع قاصرة فلا يقضى بها نعم لو صدرت الشهادة مستوفية لا قصور فيها ولم يكن هناك مانع من قبولها فانه يقضى بها بعد بين الاستظهار والتركية الشرعية على انه كان ينبغي في الدعوى التصريح بكرا قبض في جانب القرض والطوع في جانب الاقرار خروجاً من الخلاف في أن ذكر الطوع لا بد منه أو على سبيل الاحتياط والله تعالى اعلم وسيأتى بيان وجه القه ورالمشار اليه هنا في جواب سؤال في هذه الترجمة بعد هذا من هذه الفتاوى بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ٨٧ (سئل) بافادته وارده من مديرية الشرقية في ٧ ج سنة ١٢٨٧ شرحاً على مرافعة تقدم ورودها دفعتين من طرف حضرة قاضى الشرقية وهما واردتان في هذه الفتاوى في كتاب المحاضر ثابتهما بافادته من المديرية في ٢٨ ج سنة ٨٧ وكتب عليها الجواب اللازم بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٨٧ قبل هذا مضمونها طالب الجواب عما ورد الا ان من حضرة القاضى المذ كرر وصورة ما ورد من حضرته الا ان في يوم الخميس ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٧ حضر كل من المدعى

والمدعى عليه - ما المذكور بن وطالب من المدعى به يئسة أخرى فامتثلت واحضرت
 الخواجا يوسف مكلف التاجر بالزقازيق ابن الخواجا شمسو ومكلف من مالطة وسئل
 منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه - ما بقوله اشهد ان الخواجا يوسف
 السمان التاجر كان بالزقازيق ابن الخواجا الياس السمان بن انطون السمان المحلي
 اقر له من مدة سنتين وكسور وهو في الصحة والسلامة ان عنده وفي ذمته الى زوجته
 مرضيه هذه الحاضرة بالجلس مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي ذهب بعيننا على وجه
 القرض الشرعي بعهده منها من مالها وصرفه في مصالح نفسه وكان ذلكا عن طوع
 واختيار منه - هذا ما يعلمه ويشهده ثم احضرت المذمومة لمجر جس حبيبا الذي ابن
 المذمومة حبيب صربامون كاتب الدفترخانه بمديرية الشرقية ابن صربامون من طوخ
 النصراني منوفية وسئل منه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه المدعى عليه ما بقوله
 اشهد ان الخواجا يوسف السمان التاجر بالزقازيق كان ابن الياس السمان بن انطون
 السمان ارسله من مدة سنتين وكسور بتوجهه اليه فوجد بطرفه جلة اشخاص
 وباقامته معهم قال له الخواجا يوسف السمان المذكور اشهد ان عندي وفي ذمتي الى
 زوجتي هذه الحاضرة بالجلس مبلغا قدره ثلثمائة جنيهه افرنيكي اخذته منها على وجه
 القرض الشرعي من مالها وصرفته في مصالحها وانما مقر بذلك وبقبض هذا المبلغ
 منها كما ذكره في وقت ذلك في الصحة والسلامة طائعا مختارا - هذا ما يعلمه ويشهده
 وبجرت عن اقامة غيره - ما عجزا كليا (اجاب) لعل حضرة القاضى لم يتامل في الجواب
 المعطى ثانيا من هذا الطرف المؤرخ غاية جاسنة ٢٨٧ الذي من ضمنه انه ينبغي في
 الدعوى التصريح بك القرض في جانب القرض الخ وأما القصد والذي في الشهادة
 السابقة فن جهة عدم كرسب الميت المقر فقد زال في شهادة الشاهدين الآخرين
 وبقي وجه آخر وهو عدم تعيين الجنيه فان كان لفظ الجنيه الا فرنيكي لا يطلق
 الا على الجنيه الانجليزى الذى عين المدعى مبلغ قروضه في الدعوى فلا يضر حينئذ عدم
 التعيين من الشهود وان كان يطلق قارة أو من بعض الناس على غيره مثل الجنيه
 المسكوفى والبيدنتويكون في شهادة الشاهدين المذكورين أخيرا فصور من هذا الوجه ايضا
 ويكون من باب الاقرار بالجهول فيرجع في بيانه الى الورقة فان بينوه بنوع من الانواع
 يلزمهم دفعه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من وكيل تفتيش أقاليم جبلية مؤرخة
 ١٥ ج سنة ٨٧ ومعه اعلام من قاضى منفس وافادة من حضرة قاضى المنية واوداق
 قضية امرأتين شقيقتين ادعتا على ورثة آخرين بمثل لمورقيهما وابتدأ ذلك وحكم
 لهما بمقتضى الاعلام المذكور ثم دعا الحال لاحالة القضية على قاضى المنية لنظرها
 لوجه بدأ فوردت افادة القاضى المذكور في ٨ الشهر المذكور معها شقة ويريد
 الاستعانة عن الحكم الشرعى في هذه المسئلة ومضمون اعلام قاضى منفس المؤرخ

غرة امشيرة سنة ٨٦ قبطية انه حضرت جنيانه بنت رزق الله صليب سليمان وشقيقته احنونه
 وادعتا على الحاضرين معهما جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس وغبريال وشقيقته نورولدا
 جرجس غبريال الكبس ان والدهما رزق الله صليب سليمان المذكور توفي من منذ عشرين
 سنة عنهما وعن زوجه مريم بنت صليب يوسف وعن ابن اخيه الشقيق نصر الله حنا
 صليب الجسد الجامع لا وارث له غيرهم ثم توفيت زوجته المذكورة عن بنتيها المدعيتين
 واخيها الشقيق عبد المسيح صليب لا وارث لها غيرهم وهو يملك منزلا بالناحية المذكورة
 بالجهة القبلية منها بدر ب يعرف الا ان بدر ب الكبس محدودا بحدود أربعة البجري
 المنزل المتروك عن جرجس طينة والغري المنزل المتروك عن جرجس غبريال الكبس
 والقبلي بعضه المنزل المتروك عن توادر وسوما وبعضه المنزل المتروك عن حنا غيايل
 وبعضه منزل سمعان عبيد التجار والشرقي الدرب المعروف بدرب الكبس السابق
 ذكره وقبراطا واحد في منزل آخر بالدرب المذكور وكر حدوده الاربعه مع القصور
 في الحدود ايضا ثم قال وذلك جميعه تحت يد المدعي عليهم المذكورين ويطالبونهم به لما
 ولباق الورثة المذكورين فسل المدعي عليهم عن نسب وسبب ورائة المدعيتين وحصر
 الارث فيما ذكرناه فهدقوا على ذلك فطالبت بيته تشهد بوضع يد المدعي عليهم على المنزل
 والقبراط المذكورين فاحضرنا شاهدين شهدا بوضع ايديهم على ما ذكرنا بالحدود
 المذكورة وعدلنا سراسر اشخص آخر وسئل المدعي عليهم عن الدعوى المذكورة فأنكروها
 وادعوه ملكا لهم ولشركائهم بالارث عن مورثهم جرجس غبريال الكبس المتوفي عن
 زوجته جنيانه بنت عبد الملك فلتيوس واولاده غبريال ونور المدعي عليهم وست وسيدة
 لا وارث له غيرهم فطلب من كل بيته تشهد له بدعواه فجهز المدعي عليهم عنها واحضرت
 المدعيتان شاهدين شهدا كل واحد منهما بان جميع المنزل المذكور اولا والقبراط في
 المنزل الاخر ملكا لرزق الله صليب سليمان مورث المدعيتين توفي وهو يملك كره وذا
 حدودهما المذكورة وزكياسرا وعلنا بشهادة شخصين وحلف المدعيتين اليمين على
 ثبوت دعواهما وحكم بان لاحق للمدعي عليهم في ذلك وان الحق للمدعيتين ومن معهما
 على فرائض الله تعالى لزوجته مريم بنت صليب يوسف الثمن ولبنتيه جنيانه وحنونه
 الثلثان وما بقي لنصر الله حنا صليب وبوفاة الزوجه عن بنتيها المذكورتين واخيها
 الشقيق عبد المسيح صليب لبنتيها في حصتها المذكورة الثلثان والشقيقه الثلث الباقي
 منها وأمر المدعي عليهم بتسليم نصيب المدعيتين لهما ويقتضي نصيب الورثة بايديهم لوقت
 الطلب وصورة افادة قاضي المنية المؤرخة ٧ ج سنة ٨٧ مما تبديه محضرة استاذنا مفتي
 المحنفة بالديار المصرية دام اقتباس الاعباد من ابوارها انه حضر على يد قاضي منسقيس
 بقرب المنية امرأتان شقيقتان وادعتا على جماعة من اولادهم متروكا عن والدهما
 رزق الله صليب سليمان المتوفي عنهما وعن زوجته والدتهما وعن نصر الله ابن اخيه

الشقيق فقط وتوفيت بعده زوجته عنهما وعن أخيها الشقيق غبداً المسيح صليب و بعد
استيلاء الدعوى شرعاً وسؤال المدعى عليهم انكروها وادعوه ملكاً عن مورثهم
جرجس غير يال الكبس المتوفى عنهم وعن غيرهم وعجزوا عن اثبات دعواهم واثبت
المدعيان دعواهما بالبينّة الشرعية وحكم القاضي بكون المنزل حقة للمدعيتين ومن
معهما ثم بعد هذا الحكم أراد المدعى عليهم ان يدفعوا الدينادعوى المدعيتين ووكلا
في ذلك عنهم عبد الملك حنا من أبي برقا ص توكيلاً لشرعيائنا بابتداء دعوى مال رد كرفي
وجهه بنقبي رزق الله صليب المذكورين ان هذا المنزل المدعى في شأنه سابقاً وذكر حدوده
تفصيلاً كان يملك ثلثه صليب سليمان الكبس وكان ثلثه ملكاً لابن أخيه لاييه
شهوده بن جرجس بن سليمان وفصل الورثة وبين الانصباء طبق الشرع المجردى
فأفاد ان مجموع مال رزق الله مورث المدعيتين ثمانية قرار يط بالارث والشراء وانه مات
عن زوجته وبنتيه وعن أخته الشقيقة فها هو وزوجته الثمن قيراط وبنتيه الثلثان
خمس قرار يط وثلث قيراط و بقياس المنزل بالذراع المصري وجد خمسة مائة ذراع
وأربعة وثلاثين ذراعاً ثلثها مائة وثمانية وسبعون ذراعاً وثلثان من ذراع باعت كل
واحدة من المدعيتين لجرجس الكبس مورث المدعى عليهم ستين ذراعاً من كل ستين
خمس وأربعون قرشاً وباعت والدتهم قبل موتها لجرجس المذكور اثنين وعشرين ذراعاً
وثلاثي ذراعاً بسبعة عشر قرشاً كل ذلك شائع في المنزل المذكور غير متميز وبحسب ما سبق
من حصة كل واحدة من المدعيتين حصتها تسعة وخمسون ذراعاً وثلث ومبيعها ستون
ذراعاً وخص والدتهما بحسب حصتها السابقة اثنان وعشرون ذراعاً وربع ومبيعها
اثنان وعشرون ذراعاً وثلثان فبكل من الشقيقتين باعته ثلثي ذراعاً زائدة على حصتها
وباعت والدتهما عشرة قرار يط من ذراع زائدة عن حصتها وكان المنزل المذكور أرضاً
مشحونة بالآتربة فبناه جرجس الكبس المذكور من مدة ثلاث وعشرين سنة هذا
ما ذكره وكيل الدافعين في دفعه وطلب سوال المدعيتين في ذلك وبسؤالهما اجابتا ان
المنزل المذكور ملك والدتهما رزق الله صليب سليمان وعجهما احنا صليب سليمان
لكل واحد منهما النصف وان رزق الله صليب توفي عن زوجته مريم وبنتيه
المدعيتين جميانه وحنونه وأخته الشقيقة فرنسيه وتوفي قبله أخوه حنا المذكور عن
ولده نصر الله الغائب فقط وان ذكرنا ابيع المذكور رأساً منهما ومن امهما قبل وفاتها
واعترفنا ببناء جرجس غير يال الكبس للمنزل المذكور جميعه فلحقه ول البنات من جرجس
المذكور القاطع لحق الاسترداد في البيع الفاسد طالبت بينة من الوكيل المذكور تشهد
بما ادعاه فاحضر بينة شهدت بالبيع المذكور منهما ومن امهما كما سبق شهادة شرعية
وانتهى الامر الى هنا فذكر المدعون عن يد قاضي منسفينس ورثة لمورثهم رزق
الله ثم غير بعض الورثة فيما قالوه عندنا فهل لا يوجب ذلك شيئاً في دعواهم اذ لم يترقب

عليه نقص في النصيب المدعى بالارث وهل اقر او المدعيين بان المنزل ملك أبيهم
وعه - م - حنا صايب - مناصرة - بعد ذكرهما عند القاضي منسقيس انه ملك أبيهما فقط
لا يعد تناقضا لما في الهندية بالآخر سطر من غرة ٤ من الجزء الرابع ورسمه بطع آخر غرة
٢٤ رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى به - م - ذلك جميع الدار لا تسع وعلى
القاب تسع كما في الخلاصة ومما عني سمعها حينئذ هل معناها انها تسع في النصف
فقط وياخي كلام المدعيين فيما سواه أو غير ذلك وفي الانقروية وهما مشاهرة ١٦٤
من كتاب الدعوى من الجزء الثاني في تفصيل في هذه المحادثة تميل النفس الى مراجعته مع
ما في الهندية والدفع المحاصل من المدعى عليهم انما هو في البعض بعد الدعوى بالكل
كما في الاعلام مع قول الدافع ان المدعيين وأمه - م - لا يمكن ان يزيد عما به من وقت تصديقه
لذلك كما سبق فلهل هذا الدفع صحيح أم لا وهل اهمته ما خذ مما ذكره الطحطاوي أول
باب الدفع عن الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندى افلان وأقام بينة على
ذلك اقدفعت في الكل لتعذر التمييز اه - ومثله في الهندية من اسباب المذكور وهل
ه - هذا الدفع منه عند غير القاضي الاول صحيح كما هو مقتضى اطلاقهم - خصوص ما في
المسئلة الثانية من باب دفع الدعوى من الانقروية وما حكم هذه الشهادة التي أقامها
الوكيل الدافع للدعوى وهل البناء الصادر من جرجس غير بالالكبس المذكور يقطع
حق الاسترداد في هذا البعض الغير المميز فقط كما يقطع في الكل في غير هذه النازلة واذا
قطع في البعض فاذا يصنع في الارض وفي هذا البناء تؤمل من حضرة استاذنا ان يبين
لنا المرام في النازلة ببياننا شافيا وان يدكر لنا في آخر العبارة حاصلات يتضمن كيفية العمل
في هذه النازلة ولو على وجه الاجال (اجاب) بالنظر في أوراق هذه المادة التي من جملتها
الاعلام المهر من قاضي منسقيس المؤرخ في غرة شهر امشير سنة ٨٦ قبطية على خلاف
العادة في تواريخ الاعلام الشرعية ولعل النسيئة في ذلك كون هذه المادة قبطية
وعلى ما تحرر من حضرة قاضي المنية بالشقة التي هي من ضمن الاوراق بتاريخ ٧ ج سنة
٨٧ المفيدة سمع الدعوى من حضرة بين المتخاصمين ثانيا ولم يوضح بها صورة الدعوى
التي وقعت بين يديه حفيضا حسب الجمارى عند ارادة الاستفهام من أى قاض من
القضاة عن حكم مرافعة شرعية وقعت بين يديه انه ينسخ صورة تلك المرافعة حفيضا
ويرسلها لافادة المحكم الشرعى عنها اذ لا يعلم من هذه الصورة المرسله كون المرافعة
مستوفية أم لا ليقاد المحكم الشرعى عنها وكل أحد الفريقين تمسك بما صار سابقا لى
القاضي الاول وناقض خصمه به أم لا ومع ذلك فحضرة قاضي المنية أفاد ان ما ادعاه
وكيل المدعى عليهم دفعه للدعوى المدعيتين أولا بعدا لحكم لهما على موكل المدعى الدافع
كما صحى الزاميا وعلى اعتبار ذلك يكون من مقتضى لا شحة القضاة عدم سماعه حيث
لم يدكر في الدعوى الاولى قبل الحكم - لكن بالنظر لظواهر الاعلام الاول لا يقال بهمة

الحكم لقصور التحديد ومع ذلك فقد تضمن جواب المدعيتين لدى حضرة قاضي المنية بناء على شقته المذكورة تكذيب شاهد بهما حيث شهدا أولاً لمورثهما بكل المنزل حسب دعواههما أولاً وهما الآن ادعتا أن لمورثهما النصف فقط فيبطل الحكم إذا لم يكن يبطل بتكذيب المدعي شاهديه وحينه فلا يقال بأن هذا دفع بعد حكم الزام صحيح ببينة أو اقرار لم يذكري الدعوى الأولى منع القضاة من سماعه فادعى الآن وكيل المدعي عليه م أولاً بأن والد المدعيتين أولاً كان يملك بعض المنزل وعينه وأنه آل إليه ما جازة معلوم من هذا البعض أرثا من أبيهما وآل لهما ما جازة كذلك وإن كلامهما وأما ما باع لمورثه وكيه أذرعاً شائعة غير متميزة من هذا المنزل بثمن معلوم وهي أرض مشحونة بالآثر بقود كرم مقدار قياس المنزل جميعه بالآذرع فتبين منه زيادة ما باعه كل واحدة منهن عما تستحقه وذكري أن مورثه وكيه بنى المنزل المذكور وانكر المدعي عليه ما بالبيع منهما ومن أمهما قبل موتها بعد ذكرهما أن أباهما كان يملك نصف المنزل فقط وأنه مات عنهما وعن أمهما زوجتهما واخته الشقيقة ثم ماتت أمهما عنهما وعن أخيها الشقيق وصداقته على بناء مورثه وكي المدعي للمنزل المذكور وذلك بعد دعواه لدى القاضي الأول بأن والدتهما كان يملك كل المنزل المذكور وذكرهما من ورثته بدل اخته الشقيقة ابن أخيها وأقام بينة طبق دعواه فأنها تقبل إذا لم يكن هناك ما دفع ويحكم بالبيع في قدر نصيبهما ونصيب أمهما فقط بالنسبة لما ذكره الوكيل لا في الزائد على ذلك ولا يضر ذكر أن من جملة ورثة رزق الله والد المدعيتين ابن أخيها أولاً ثم ذكر أنه أخته إذا دخل لنصيب هذا الوارث في هذه المرافعة حيث لم يترتب عليه نقص في النصيب المدعي بالآثر ولا يكون اقرار المدعيتين بأن المنزل ملك أبيهما وهما مناصفة بعد ذكرهما عند القاضي الأول أنه ملك أبيهما فقط تناقضا لدعواتهما بالنصف الآن تسمع فيه كما صرحوا به وعلى فرض فساد البيع فإذا قبضه المشتري وبني الأرض التي اشترى جزأها ينقطع حق الاسترداد ويملكه المشتري بالقيمة على أنه إذا صرح في بيع الآذرع بأنها شائعة غير متميزة كانت بمنزلة السهام التي يصح بيعها وموضوع الخلاف بين الإمام وصاحبيه في الفساد والعحة في بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من داره من لا يتصرح بذكر الشيوخ أما عند التصريح بأنها شائعة غير متميزة من مائة ذراع من لا يفرج لبيع كذا سهم من كذا ذراعاً ولا خلاف فيه وإذا ثبت الملك للمشتري في جزء شائع من المنزل وبناء من ماله لنفسه بلا إذن من الشركاء يكون من قبيل بناء أحد الشركاء في الشترك بلا إذن فإن قبل القسمة وطلبت فساو في نصيبه فهو له وما وقع في نصيب غيره أمر بقلعه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر مؤرخة ١٥ شوال سنة ٨٧ بناء على أفادة حضرة مدير المنية وبنى من مؤرخة ١٥ ن سنة ٨٧ بطاب الاطلاع على الاعلام الشرعي المهر من قاضي القضاة وافادة المحكم الشرعي

وهضمون الاعلام المذكور حضر بالجلوس الشرعي حسن وشفاة ومبروكة وهانم أولاد
المرحوم جاري ابن المرحوم يدوي الضبية من أهالي الفشن وادعوا على حافرين
١٢٥٠ هـ بالجلوس هم كل من اسمعيل وعسكر وصفيّة وخضرة أولاد المرحوم فتح الباب
سليمان الناشقي من أهالي الفشن ووالدهم المرأة فاطمة بنت المرحوم محمد الفجار من
أهالي الفشن المذكور زوجة المرحوم فتح الباب سليمان الناشقي المذكور ديان من
المتروك عن عم المدعين شقيق والدهم المذكور هو خليل ابن المرحوم يدوي الضبية
من أهالي الفشن ويورث عنه شرعاً نزل قائم البناء والجدران كائنات بالفشن يدرب
يعرف يدرب النواقيع قبلي جامع الشيخ الدشتوطي محدودا محدوداً ببيعة الحد القبلي
ملك أجددتوني والحد البحري الدرب المذكور وفيه الباب والحد الشرقي ملك عثمان
حسين نافع والحد الغربي وكالة الملح وانهم خليل ابن المرحوم يدوي الضبية المذكور
توفي الى رجة الله تعالى من نحو خمس وأربعين سنة مضت على تاريخه وانحصار ارثه
الشرعي في ابنته المرأة عليّة وفي شقيقه جاري والدة المدعين المذكورين وان عليّة
المذكورّة توفيت الى رجة الله تعالى في سنة ١٢٦٧ هـ وانحصار ارثها الشرعي في زوجها
حسن المدعي المذكور وفي عها جاري المشرح وان جارحيا المذكور توفي الى رجة الله
تعالى في سنة ١٢٦٩ هـ وانحصار ارثها الشرعي في زوجتيه هما المرأة خضرة بنت المرحوم
أحمد الخرشة من أهالي الفشن والمرأة بغادي بنت المرحوم عبد الغني علي من أهالي
الفشن المذكور وفي أولاده هم كل من حسن المرزوق له من زوجته المرأة خضرة
المذكورّة وشفاة ومبروكة وهانم المروقات له من زوجته المرأة بغادي المذكورّة
المدعين المرقومين وان خضرة الممروحة توفيت الى رجة الله تعالى في سنة ١٢٧٢ هـ
وانحصار ارثها الشرعي في ابنتها حسن المدعي المذكور وان المرأة بغادي المذكورّة
توفيت الى رجة الله تعالى في سنة ١٢٧٥ هـ وانحصار ارثها الشرعي في بناتها شفاة
ومبروكة وهانم المدهيات المذكورات وانه لم يكن لكل من المتوفين المذكورين وارث
سوى من ذكر وان المدعين المذكورين كانوا غائبين عن الفشن من مدة ثلاثين سنة
مع والدهم جاري المذكور وانهم الآن قد حضروا بالفشن المذكورّة فوجدوا المدعي
عليهم المذكورين واضعين أيديهم على المنزل المحدود المذكور أعلاه وانهم منعواهم عن
الاستيلاء عليه ويطلب المدعون المذكورون رفع أيديهم عنه واستيلاءهم عليه
ونزعه من أيديهم لانهم واضعوا أيديهم عليه بغير حق وأخذوا منهم وسؤا لهم عن ذلك
سئل المدعي عليهم المذكورون عن ذلك بعد اتيان وضع أيديهم على المنزل المدعي به
المحدود المذكور أعلاه بشهادة كل من المسكر الحاج حسن ابن المرحوم علي الصعيدي
والمسكر الحاج حسن ابن المرحوم علي المزين كلاهما من أهالي الفشن المزكبين سرا
وعلمنا بتزكية وتعديل كل من المسكر الشيخ عبد الله عثمان قنيغة والمسكر الشيخ

احمد حبيب المهدي كلاهما من اهالي الفشن المذ كورة فاجابوا بالاقرار بوضع
 ايديهم على المنزل المهدود المذ كورأعلاه واجابوا بالاقرار بوضع ايديهم على
 المذ كورين بنان المنزل المدعى به المشروح ملك خليل ابن المرحوم بدوي الضبية
 المذ كورأعلاه وانه توفي الى رحمة الله تعالى في التسار يخ المذ كوروان كلاً من المتوفين
 المذ كورين توفي الى رحمة الله تعالى في التوار يخ المرفومة وانحصار ارض كل من
 المتوفين في ورثته المشروحين وانه لم يكن لكل منهم وارث سوى من ذكر وان المدعين
 المذ كورين كانوا غائبين عن الفشن مع والدهم جارحي المذ كورين مدة ثلاثين سنة
 وعرفوا بانه كان مطلوباً من سيد أنحى المدعين ابن المرحوم جارحي بدوي الضبية
 المتوفي قبل وفاة والده جارحي المذ كورين مبلغ وقدره خمسة وأربعون قرشاً الى الميرى في
 الذمات التي كانت مطلوبة الى ديوان المبيضة بالفشن سابقاً وانه في سنة ١٢٥٦ قد
 دفع مورتهم فتح الباب ابن المرحوم سليمان الدشاشي المذ كور المبلغ المرقوم الى
 الميرى بدوان المبيضة المذ كورة عن سيد المذ كور ووضعه على المنزل المدعى به
 المهدود المذ كورأعلاه من السنة المذ كورة وتحرر له ورقة من هذه المحكمة بدفعه
 المبلغ المذ كور الى ديوان المبيضة المذ كور عن سيد المشروح تاريخها غاية ربيع
 الاول سنة ١٢٥٦ وان مورتهم فتح الباب المذ كور توفي الى رحمة الله تعالى في ٢٠
 شهر ذي القعدة سنة ١٢٨٠ ومن بعد وفاته وضعوا ايديهم عليه وابرزوا من ايديهم
 الورقة المذ كورة وقرئت بالجلس فدل مضمونها على ما ذكر وعرفوا ايضا بان وضع يد
 مورتهم ووضع ايديهم من بعد وفاته على المنزل المدعى به المذ كور ليس بوجه شرعي
 بل انه في نظير دفع المبلغ الذي كان مطلوباً من سيد المذ كور بمقتضى هذه الورقة ولما
 كانت الورقة المذ كورة ليست حجة شرعية مشتملة على وضع يد مورتهم على المنزل
 المذ كور بوجه البيع الشرعي خصوصاً ان سيد المذ كور ليس رب الملاك بل انه متوفي
 قبل وفاة والده جارحي كما ذكر في مقتضى ذلك وما شرع باعاليه قد صار المدعى عليهم
 المذ كورين لاحق لهم في المنزل المهدود المذ كور وانه صار حقا واستحقاقاً للمدعين
 المذ كورين وصار المدعى عليهم ملزومين برفع ايديهم عنه وتسليمه للمدعين المذ كورين
 فامثل لذلك المدعى عليهم المذ كورين ورفعوا ايديهم عنه وسلموه للمدعين واعترف
 المدعون باستلامه منهم ووضع ايديهم عليه وكل منهم اعترف بوضع يده على استحقاقه
 على الشيوخ فيه وذلك بحسب الفرعية الشرعية ما هو استحقاق حسن فيه ثلاثة
 عشر قيراطاً وربع وسدس من قيراطاً واربعة اسهم واربعة انجاس من سهم مما آل
 له ذلك من زوجته عليه والده جارحي والدته خضرة المتوفين المذ كورين مما آل
 له من زوجته ستة قيراط واما آل له من والده ستة قيراط وسدس وثمان من قيراط
 واربعة اسهم واربعة انجاس من سهم واما آل له من والدته قيراط وثمان من قيراط

وما هو استحقاق شفاعته فيه ثلاثة قرار يطونصف من قيراط واربعة عشر سهما ونجسان
من سهم آل لماذلائك من والدها جارحي ووالدته ايقادى فما آل لها من والدها ثلاثة قرار يربط
ونحن من قيراط واربعة عشر سهما ونجسان من سهم وما آل لها من والدها اربعة عشر ونحن
من قيراط وما هو استحقاق مبروكة فيه مثلها وما هو استحقاق هاتم فيه مثلها ايضا وبذلك
قد حكم صادر ذلك بحضرة واطلاع وشهادة الفقير احمد دسوقي والمكرم الشيخ حسن
مصطفى الزاوي والمكرم الشيخ يونس محمد حسين والمكرم اسمعيل محمد باطنة جميعهم
بالقسن والمكرم خليفه بن حزة ابى بيك من فاقوسة في يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الآخرة
سنة ١٢٨٥ (اجاب) قد صادرت مطالعة صورة الاعلام الواردة ضمن هذه الاوراق المشهولة
بختم قاضى القسن المؤرخ اصلها في ٢٨ ج سنة ٨٥ ومؤرخ نقلها في ٢١ ش سنة
٨٧ فوجد ان المدعى عليهم معترفون بالملك في المنزل المذكور لادعين طبق دعواهم
في عام ملون بموجب اقرارهم المذكور بناء على ما ذكره حيث لا مانع وان كان في الدعوى
المذكورة كورة قصور والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٤
رمضان سنة ٨٧ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من مجلس البحيرة ومعهما اوراق
تشتمل على مادة قتل شخص يسمى عليا زيادة من اهالى ناحية سناباده بحيرة ومن
ضمنها صورة مرافعة شرعية محررة من حضرات قاضى ولاية البحيرة ومفتى المجلس
المذكور ومردوب اطلاع حضر تكم وحضرة مفتى الاحكام عليها واعطاء الاجابة عن
الحكم الشرعى فيها الاجراء بموجب جبهه ولهذا الزم شرحه محضر تكم والاوراق المحكي عنها بما
فيها الصورة المذكورة كورة مرسلة تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون المرافعة المذكورة
سبق الجواب الشرعى عنها وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى مرتين ثابتهما في
١٣ ربيع الاول سنة ٨٧ واولاهما في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ وصورتها
بمجلس البحيرة بحضور حضرات اربابه ومفتيه حضر ت لدينا المرأة الرشيدة خديجة من
اهالى ناحية دماص بمديرية الدقهلية بنت المرحوم احمد بن المرحوم ابراهيم عبده
وادعت بطريق اصالتها عن نفسها وبطريق وكالتها الشرعية عن بنتها البكر البالغ
الرشيدة سريه بنت المرحوم على ابى زيادة المقيم كان بعزبة الحاج ابراهيم ابى سن
الكائنة باراضى ناحية سناباده بمديرية البحيرة ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم على
من اهالى دماص المذكورة اعلاه الوكالة الشرعية العامة المطابقة المفوضة لرايها
وقولها وفعالها في شان جميع ماسيذ كرفيه وفي جميع امورها التى يجوز فيها التوكيل
شرعا وفي كل شئ جائز امرها فيه حال صحتها وسلامتها وكمال عقولها وطوعها
واختيارها ونفاذ تصرفاتها ما شرعا وتلك الوكالة المذكورة مشافهة لدينا بالمجلس
الكبرى وقبلت المدعية المذكورة من بنتها المذكورة هذه الوكالة المذكورة لنفسها
مشافهة قبولا شرعيا بالمجلس الشرعى بحضرة عارفهم ما عينوا واسما ونسبا وهم المكرم

شحاتة أبو زيادة ابن المرحوم علي ابن المرحوم سيد احمد بن زيادة والمكرم احمد
 الدماصي ابن المرحوم جادا الحق ابن المرحوم علي الدماصي من اهالي ناحية دماص
 المذ كورة كل منهما والمقيم كلاهما بعزبة ابي سن المذ كورة و بطريق وصايتها
 الشرعية العامة من قبلنا على سيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى وقطومة والشاذلي وموسى
 وفاطمة الثمانية القصر عن درجة البلوغ الحاضر بن بالهلس اولاد المرحوم علي ابي
 زيادة المذكور ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم علي بعد ثبوت اهليتها
 وصلاحياتها لذلك وعدم وجود وصي على القصر المذكورين عن له ولاية نصب
 الاوصياء عليهم شرعا بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه و قبلت المدعية الوصاية
 المذ كورة لبناتها من قبلنا ولا شرعيا مشافهة المعين كل من التوكيل والوصاية المذكورين
 بقيد سجل التركات الخلدية هذه المحكمة المشار اليها المؤرخة بسابع عشر محرم سنة
 ١٢٨٦ على غرماهم الرجال الراشد بن المحاضر بن معهما بالجلس الشرعي هم الجارحي
 محروس من اهالي ناحية البريجات بمديرية البحيرة ابن المكرم محروس موسى بن
 المرحوم موسى حمزة ومحمد أبو عبد الله من اهالي ناحية دماص بمديرية المنية و بتي
 مزار بالوجه القبلي المقيم بأراضي زاوية حمور بمديرية البحيرة ابن عبد الله حسن بن
 حسن الديب و بركات و اعراب المرحوم علي و اعراب و اعراب و سيوفى مرعي ابن المرحوم
 بسيوفى مرعي ابن المرحوم مرعي من اهالي ناحية سنا باده المذ كورة كلاهما الثابت
 معرفة المدعية المذ كورة عينا واسما ونسباً بشهادة الاخر بن الشقيقين هما المكرم
 شحاتة أبو زيادة المقيم بناحية منية على بمديرية الدقهلية والمكرم السيد أبو زيادة المقيم
 بناحية دماص المذ كورة ولد المرحوم علي أي زيادة ابن المرحوم سيد احمد من اهالي
 منية على المذ كورة كلاهما ثبوتاً شرعياً بان الجارحي محروسا ومحمد ابا عبد الله هذين
 المحاضر بن معهما بالجلس و يوسف البص من عربان اولاد علي المقيم كان بناحية
 الخزان بمديرية البحيرة ابن المكرم خليل البص ابن عبد الله وعبد السكريم محمد من
 عربان العمائم المقيم بناحية العتامنة بمديرية سيوط بالوجه القبلي المقيم كان بناحية
 الخزان المذ كورة ابن المرحوم محمد منصور بن منصور الغائبين عن هذا المجلس تعدوا
 سوية على علي أي زيادة زوجها المذ كورة لاه المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته المقيم
 كان فيها التي هي ناحية سنا باده المذ كورة ابن سيد احمد أي زيادة بن علي المذ كورة
 أعلاه و ضره يومه معا بالسكاكين الحديد والنباييت الخشب الشوم التي كانت بأيديهم
 على رأسه و يده ضرايا مفرقا حتى قطعت الجسد واللحم وأسالت الدم منه تعمداً منهم له
 وعدوا ناعليه ومات لوقته بسبب ذلك الضرب في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة
 سنة ١٢٨٥ وان ضرب كل واحد من الجارحي محروس وعبد الله هذين
 و يوسف البص وعبد السكريم محمد الغائبين بما ذكره علي أي زيادة المذ كورة و جرحه

مهلك وانتم هم أقروا بذلك بحضور بيعة من المسلمين المدول طاتعين وبان بسيمو ثيامر عيا
 و مركات واعر المحاضرين معهم بالجناس هم اللذان دلا الاربعة الاشخاص القاتلين
 المذكورين على سرقة مواش من المحل الذي كان فيه على أبوزيادة زوجها المذكور
 وبسبب دلائلهم ما المذكور حصل لزوجه المذكور القتل من الاربعة الاشخاص
 المذكورين وانحصر ميراث زوجها على أبي زيادة المذكور الشرعي في كل من زوجته
 المدعية المذكور وأولاده التسعة هم سرية الموكاة المذكور وسيد احمد و ابراهيم ومحمد
 وعلى و فطومة القصر الخمسة المرزوقون لهم وسرية المذكور من زوجته المدعية
 المذكور والشاذلي وموسى وفاطمة القصر الثلاثة المرزوقون له من مطلقة حال حياته
 المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من ناحية دماص المذكور كورة أعلاه
 من غير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وطالب المدعية المذكور كورة هؤلاء
 المدعى عليهم المذكورين بما يترب لها ولموكاتها ولهاجيرها القصر المذكورين على
 هؤلاء المدعى عليهم شرعا بسبب ما ذكر وتسال سواهم عن ذلك فستل من هؤلاء المدعى
 عليهم المذكورين عن ذلك فأجاب الجارحي بحجوس ومحمد أبو عبد الله المذكوران
 بالانكار جميع ما ادعت به هذه المدعية المذكور كورة بهذا المذكور وحدها كليا
 واجاب بسيمو ثيامر ومركات واعر المذكوران بالاعتراف بوفاة علي أبي زيادة المذكور
 وأنكم اعدا ذلك مما ذكر في دعوى المدعية المذكور كورة بهذا المذكور وحدها كليا
 فكلفنا المدعية المذكور كورة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فاحضرت للشهادة كلام من
 الاخوين الشقيقين هما شحاتة أبوزيادة والسيد أبوزيادة المذكوران اعلاه واستشهدا
 هما يعلمان في ذلك فشهد كل منهما على انفراده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
 شرعا في وجه هؤلاء المتخاصمين قائلا أشهد بان عليا ابنا زيادة المذكور بهذا الاسم
 واللقب ببلدة المقيم كان فيها ناحية سنيادة بمديرية البحيرة بعزبة الحاج ابراهيم ابي سن
 ابن سيد احمد ابني زيادة بن علي توفي في ليلة الاربعاء خامس عشر ذي الحجة سنة خمس
 وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجته خديجة هذه المدعية بنت المرحوم
 احمد عبده ابن المرحوم ابراهيم عبده من أهالي ناحية دماص بمديرية الدقهلية وأولاده
 التسعة هم سرية البكر البالغ وسيد احمد و ابراهيم ومحمد وعلى و فطومة القصر المرزوقون له
 من زوجته خديجة هذه المدعية المذكور والشاذلي وموسى وفاطمة القصر
 المرزوقون له من مطلقة المرأة فاطمة بنت المرحوم علي زين ابن المرحوم علي من
 ناحية دماص بمديرية الدقهلية وانهم الا يعلمان له وارثا سواهم وعدل الشاهدان
 المذكوران سرا وعلتا بشهادة محجودا وية ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم عيسى
 كراوية والمسكر سليمان كراوية ابن المرحوم سالم ابن المرحوم محمد كراوية كلاهما
 من أهالي ناحية سنيادة المذكور كورة لثبوت دليل الشرعي فقبلت شهادتهما فبموجب

ذلك حكمنا على المدعى عاين المدعية وموكلاتها ومحاجيرها المذكورين بوفاء على أتي
 زيادة المذكورين وحصر ارثه في زوجته هذه المدعية وأولاده التسعة المذكورين حكماً
 شرعياً في وجه هؤلاء المتخاصمين بالجلس المشار اليه بالطريق الشرعي بعد مراعاة
 ما يجب شرعاً واحضرت المدعية المذكورة ثلاث شهادتين أيضاً كلام من المكرم محمد بعيسى ابن
 المرحوم الحاج سليمان ابن المرحوم علي بعيسى والمكرم محمد رومية التاجر ابن المكرم
 محمد رومية ابن المرحوم ابراهيم رومية من أهالي دمنهور البحيرة كلاهما وشهد كل
 واحد منهما على انفراده بعد استشهاده بمواجهة المتداعين المذكورين بقوله اشهد بان
 التجارحي محروسا هذا ومحمد ابا عبد الله هذا وعبد الكريم محمد الغائب عن هذا
 المجلس أقروا بانهم ضربوا عليا أباز يادة المنفرد بهذا الاسم واللقب ببلدته ناحية
 سنده زوج المرأة خديجة هذه المدعية بالسكاكين والنبايت التي كانت بأيديهم
 على يده مع مشاركة يوسف البص الغائب عن هذا المجلس وبسيوف ومرعي وبركات
 واعمر هذين معهم في الضرب المذكورين وبسبب ذلك تعمد منهم له وعدوانا عليه ولا
 يدرون موت علي أبي زيادة المذكور بسبب أي ضرب من الضربات المذكورة ولكن
 يوسف البص وبسيوف ومرعي وبركات واعمر المذكورون لم يعترفوا بشئ من ذلك يعلم
 ذلك ويشهده كذلك وعرفت المدعية المذكورة انه لا بينة عندها على دعواها
 المذكورة بخلاف الشاهدين المذكورين يطلع على هذه الصورة حضرة الاستاذ
 الاعظم مفتي افندي الديار المصرية وحضرة الاستاذ مفتي افندي الاحكام وفساد
 من حضرته معان الحكم الشرعي فيها لا لاجرا بوجبه في ٤ رمضان سنة ألف ومائتين
 وسبع وثمانين محمد مكرم قاضي البحيرة عبد الله الصغدي مفتي مديرية البحيرة
 (أجاب) بالاطلاع على صورة هذه المرافعة والشهادة وجدت الدعوى على الوجه
 المسطور بهامستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر الا كقاء بشهادة الشاهدين
 المذكورين في الحكم بالقصاص على المشهود عليهم وألقه تعالى أعلم وقد شمل هذا
 الجواب أيضا بامضاء وختم حضرة الشيخ محمد أبي العلا الخلفاوى الحنفى مفتي الاحكام
 (مسئل) بافاده وارده من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٢ محرم سنة ٨٨ مضمونها
 الاربعة مرافعات والافادة السابق الاقتضاء عليها من حضرة تكم في ١٤ محرم سنة ٨٦
 وهي مسطرة في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى في هذا التاريخ فيما يتعلق بقضية
 ميراث أولاد الخادم المنظورة والحالة هذه بمجلس الغربية قد وردت من المجلس
 المذكور بافاده مؤرخة ٢٥ ش سنة ٨٧ لاطلاع مفتي الاحكام عليها ليقدر على
 الحكم الشرعي وقد اطالع عليها وافاد بما أفاده على المرافعة الرابعة وحيث انه في الاثناء
 عرض من جلته ان وهانم الوارثتين بالتماس اطلع حضر تكم على ما ذكر والافادة عن
 الحكم الشرعي لزم تحريره بحضور تكم والاوراق المحكي عنها وافادة ذلك المجلس

والعرض رسالة مع هذا لا اطلاع حضر تسلم على الجميع وبفاد هما يقتضيه الحكم
 الشرعي في ذلك (اجاب) بناء على مخاطبة سعاد تسلم قد صار الاطلاع على ما أبداه
 الخصمان في هذه المرافعات فبين مما أبداه المدعي في المرافعة الاخيرة ولولا حقه ان
 الاختلاف والتناقض الذي كان مترايبا بين هذه المرافعات ليس حقيقيا وانه وفق بين
 دعاويه المتكررة بما استفيد منه انه قارة ادعى بمجموع اما كن مختلطة وذ كر حدود
 المجموع واخير اقتصر على بعض هذا المجموع فذ كر حدوده بخصوصه فاختلفت الحدود
 من هذا الوجه وافاد ايضا ان بعض حدود المدعي به لجهات متعددة فاقصر في بعض
 دعاويه على بعض تلك الجهات وترك الباقي سهوا حال الكتابة واخيرا قدم
 ما كان سقاطا لاملء والافادة عن ذلك انه حيث وفق المدعي بما ذكر
 وظهر من توفيقه منع التناقض الحقيقي الا انه قد تبين من تقريره انه اقتصر في
 بعض حدود المدعي به على بعض الجهات وترك البعض ففقد وقع اختلاف بين العلماء
 في جواز ذلك والا كتفائه وعدمه والمصدر به في عبارات كتب المذهب هو الجواز
 والا كتفائه بذلك ثم الثاني بقوله لم يقل الصحيح انه لا يصح والذي ذكره قاضي خان في
 فتاويه هو الاول واقتصر عليه فيفيد اعتماده وهو المشهور والذي عليه عمل الناس وان
 اقتصر في البرازية على الثاني معبرافيه بعدم الا كتفائه بل اتصرح بتصحيه ثم ظاهر
 التعليق للقول الثاني الذي هو عدم الصحة وعدم الا كتفائه بل يساوا الحد والحدود
 فصار كما اذا غلط في الحد الرابع يفيد انه على هذا القول يكون الاقتصار على بعض الحد
 كالغلط والخطا في الحد الذي لا تسمع الدعوى معه ما لم يكن الخصم قد اقر بوضع يده
 على الحدود المدعي به عليه كما هنا وقد توافقا على الخطا في الحد ودفع ستانف الخصومة كما
 أشار الى ذلك أيضا حضرة مفتي الاحكام في جوابه المسطر على صورة المرافعة الاخيرة
 المؤرخ غاية ذي الحجة سنة ٨٧ حيث عبر بقوله فيه ما لم يثبت جواب المدعي
 عليه بما ذكر صرح بما فان ثبت يكلف المدعي اثبات دعواه فيما اجاب به المدعي عليه
 بوضع يده عليه وحيث صرح المدعي عليه في جوابه عن الدعوى التي عمده الشيخ أحمد
 الطيب المؤرخة في أولها ٣ ذي القعدة سنة ٨٤ المسطرة باحدى الاوراق بوضع يده
 على المدعي به عليه من الجسم والوكالة ولا أظنه ينكر ذلك حتى يحتاج الى اثباته
 فالدعوى مع استئناف الحدود صحيحة مسموعة على أي قول من القولين فيما اجاب فيه
 الخصم بوضع يده عليه حيث لا مانع واذا جرينا على ما عليه عمل الناس وهو القول الاول
 المصدر به فهو مسموعة أيضا بلا حاجة الى هذا التكلف وهو الاولي والله تعالى أعلم
 (سئل) عن مرافعة واردة من طرف قاضي ولاية شالامون مضعوتها حضر لدينا
 بالجلس الشرعي المكرم مصطفى الجوهري من أهالي العزيزية شرقية ابن المرحوم علي
 الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهد بن الجوهري الكبير وادعى على غريمه

الحاضر معه بالجلس هو المكرم جاهين الجوهري من أهالي الناحية المذ كورة ابن
المرحوم علي الجوهري ابن المرحوم جاهين الجوهري المذ كوراعلاه الثابت معرفة
المدعي والمدعي عليه المذ كورين لديناء يينا بالجلس بالطريق الشرعي بشهادة كل من
المكرم علي جهاد ابن المرحوم أحمد جهاد والمكرم محمد قاسم ابن المرحوم أحمد قاسم
كلاهما من الناحية المذ كورة ثبوتاً شرعياً وقال المدعي في دعواه انه في سنة ١٢٦٢
صدرت له الهبة من المدعي عليه المذ كور في قطعة ارض دار كشافه سماو يا كاشنة
بالناحية المذ كورة يدرب الجوهري المشهورة في الناحية هذه البحرى بجوار دار ملك
المكرم علي شريف واخوته الاشقاء وهم جاهين والسيدون فيسة وعائشة وكعب وأماره
أولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الكبير والغربي
بجوار ارض وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم عجيله ابن المرحوم محمد عجيله ابن
المرحوم سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم محمد عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن
المرحوم عامر عامر والشرفي بعضه بجوار دار ملك المدعي عليه وبعضه بجوار دار ملك علي
شريف واخوته المذ كورين اعلاه اولاد المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز
ابن المرحوم جاهين وانه سلمها اليه بعد الهبة المذ كورة ووضع يده عليها وصارت في حوزة
وتصرفه وحدث فيها بناء لنفسه بمحدودها المذ كورة مع اطلاع ومشاهدة الواهب
المذ كور واستمر متصرفاً فيها بالاسكان والسكنى وفي سنة ١٢٨٢ صار عقد مجلس
شرعي بمحكمة الرقازيق في خصوص العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
الكبير المذ كوراعلاه ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم المشترك بين المستحقين
للعقار المذ كور بالميراث الشرعي عن مورثيه موصار التصادق لدى نائب المحكمة
المذ كورة من المستحقين المحسكي عنهم هم المدعي عليه جاهين المذ كور واختاه الشقيقتان
وهما حليمة ومحمدية وهما اي المدعي مصطفي المذ كور وشقيقة المرأة سماح والمكرم علي
شريف واخوته المذ كورون اعلاه وزوجة أبيهم شريف المذ كور المرأة آمنه بنت
المرحوم نعمان الجمال والمكرم دراز سليمان الجوهري وأخوه لايه وهو السيد ابن
المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
المذ كور والمرأة ستيقة بنت المرحوم سيد أحمد عجيله ابن المرحوم ابراهيم زوجة سليمان
المذ كور علي ان العقار المذ كور مشترك بينهم على التفاضل من بعد تحديده وتعريفه
وبين لكل منهم نصيبه في العقار المذ كور وتقرر بذلك الاعلام الشرعي من المحكمة
المذ كورة مبيناً فيه مال كل منهم في العقار المذ كور وان الاعلام بيد المدعي عليه
المذ كور ودخلت القطعة الارض الموهوبة له في الشركة المذ كورة بمقتضى التصديق
المذ كور ثم بعد ذلك وقعت القسمة بين المستحقين الموضحة اسماءهم اعلاه في العقار
المذ كور علي وجه التراضي واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده

عليها ورضى بها وقت القسمة والاختصاص بحضور المستحقين جميعا ومصادقة كل على ذلك وخرج في نصيب واختصاص المدعى عليه المذكور القطعة الأرض الموهوبة المدة أعلاه فوهبها له ثانيا هبة صحيحة وقبل منه الهبة لنفسه لدى محضر من الشهود ووضع يده عليها واستمرت بعد ذلك في يده وفي حوزة وتصرفه الى تاريخه ثم انه الآن يعارضه المدعى عليه وينازعه في القطعة الأرض المذكورة ويعارضه وينازعه أيضا في أرض دار صغيرة جارية في ملكه وفي حوزة وتصرفه وتحت يده الآن من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة كائنة تلك الأرض في الناحية المذكورة بالدر ب المذكور حدها البحر بجوار دار ملك المكرم ابراهيم بحيلة ابن المرحوم محمد بحيلة ابن المرحوم سيد أحمد والشرقي كذلك والقبلى ينتهي للأرض التي منها شركاء الموصية اسماء وسم اعلاه المملوكة لهم المدة لاستطراقهم دخولا وخروجا من مساكنهم التي تحت يدهم والغربي ينتهي لشارع الناحية وانه يطلب الآن منع المدعى عليه المذكور عن المعارضة له في جميع ما ذكره اعلاه ويسأل سؤاله عن ذلك فسئل من المدعى عليه المذكور عما ذكره المدعى المذكور في خصوص دعواه المذكورة فأجاب بقوله انه وهب للمدعى المذكور القطعة الأرض المدعاة وبناءها كما ادعى وذلك قبل التصديق الذي صار بمحكمة الرقازيق المحرر في شأنه الاعلام الذي بيده الآن وانه لم يقع قسمة بين الشركاء في العقار المذكور بعد فحضر بالاعلام المذكور ولم يقع منه هبة ثانية وأن القطعة الأرض مشتركة بين المستحقين بمقتضى التصديق المذكور وانه يستحق فيها حصة قدرها ثمانية عشر قيراطا وبيع قيراط وسدس ثلاثين قيراطا طبق ما هو مسطرا بالاعلام المذكور وان أرض الدار الصغيرة التي ذكرها المدعى في دعواه مشتركة بينه وبين المدعى المذكور نصفين وان البناء القائم فيها مملوك للمدعى المذكور كما ادعى وانه يعارض المدعى المذكور الآن وينازعه في القطعتين المذكورتين ويطلب رفع يد المدعى المذكور عن استحقاقه في القطعة الاولى وعن استحقاقه في أرض الدار الصغيرة وتسليم ذلك اليه ليحوزه لنفسه ويسأل سؤال المدعى عن ذلك سئل من مصطفى المدعى المذكور من بعد ثبوت وضع يده على الدار الصغيرة المذكورة بشهادة الشاهدين المذكورين اعلاه ثبوتا شرعيا فأجاب بقوله ان أرض وبناء الدار الصغيرة المذكورة مملوك له خاصة وانه واضع يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالخدم والبناء المدة المذكورة مع اطلاع ومشاهدة جاهين المدعى عليه لذلك وحضوره في البلد وهو ساكت عن المعارضة والمنازعة له المدة المذكورة سئل من جاهين المدعى عليه المذكور عما ذكره مصطفى المدعى المذكور فانه كذلك وبجوده كليا فكلف المدعى مصطفى المذكور البيئة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر وبصيته كل من المكرم الشربيني الطواني ابن المرحوم أحمد الطواني والمكرم

الشيخ عبد الهادي شهاب ابن المرحوم محمد شهاب كلاهما من الناحية المذكورة
 وشهد كل منهما بعدد ما شهادته وهو بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد
 الآخر بقوله أشهد بانه وقعت القسمة في العقار الخلف عن المرحوم جاهين الجوهري
 الكبير ابن المرحوم علي ابن المرحوم ابراهيم بالتراضي بين الشركاء المستحقين له وهم
 علي شريف وأخوته الاشقاء وهم جاهين واسيد ونقيسة وعائشة وكعب وامارة اولاد
 المرحوم شريف الجوهري ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين الجوهري الكبير
 والمرأة آمنة بنت المرحوم نعمان الجبال زوجة شريف المذكور وجاهين المدعي عليه
 هذا وأختاه الشقيقتان حليلة ومحمدية والمدعي مصطفى هذا وأخته سمح والمكرم دراز
 سليمان وأخوه لايه السيد ابن المرحوم سليمان الجوهري ابن المرحوم دراز ابن
 المرحوم جاهين والمرأة صتيبة بنت المرحوم سيد أحمد بجيلة ابن المرحوم ابراهيم زوجة
 سليمان المذكور واختص كل منهم بقطعة متميزة له عن الآخر ووضع يده عليها ورضي
 بها وبيناه حسب الموضح بالا اعلام المذكور من بعد تصديق كل منهم على القسمة
 والاختصاص المذكورين وخرج في نصيب واختصاص جاهين المدعي عليه هذا
 المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم جاهين القطعة الارض الكائنة
 بناحية العزيزية بدرب الجوهري التي تحت يد مصطفى الجوهري المدعي هذا المحاضر
 بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز ابن المرحوم جاهين التي حدها
 البحر بجوار دار ملك المكرم علي شريف وأخوته المذكورين والغربي بجوار أرض
 وبناء الطاحونة المملوكة للمكرم ابراهيم بجيلة ابن المرحوم محمد بجيلة ابن المرحوم
 سيد أحمد والقبلي بجوار دار ملك المكرم عامر ابن المرحوم دراز عامر ابن المرحوم عامر عامر
 والشرقي بعضه بجوار دار ملك جاهين المدعي عليه المذكور والبعض الآخر بجوار دار
 ملك علي شريف وأخوته المذكورين فوهبها جاهين المذكور لمصطفى المذكور وقبل
 مصطفى منه الهبة المذكورة لنفسه ووضع يده عليها واستمرت في يده وفي تصرفه الى
 تاريخه هذا ما يشهده كل منهما ويعلمه ثم احضر مصطفى المذكور كلاً من المكرم
 بركات سليمان ابن المرحوم سليمان بركات والمكرم ابراهيم بجيلة ابن المرحوم أحمد
 بجيلة كلاهما من أهالي الناحية المذكورة وشهد كل منهما بعدد ما شهادته وهو
 بانفراده في وجه المتداعين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله أشهد بان الدار التي بناحية
 العزيزية بدرب الجوهري التي تحت يد مصطفى الجوهري هذا المحاضر بالجلس
 المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم دراز جارية في ملكه وتصرفه من مدة تزيد
 على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع اطلاع ومشاهدة
 جاهين المدعي عليه هذا المحاضر بالجلس المشار اليه ابن المرحوم علي ابن المرحوم
 جاهين المدة المذكورة وحضوره في البلد وحددها وعرفها كل طبق مذكوره المدعي

هذا ما يشهد به كل منهما ويعلمه ولم يبدعوا من المدعى عليه المذكور ردعا ولا مطعنا
في الشاهدين وتم الامر على ذلك وقد تحررت هذه المرافعة لعرضها على الاستاذ
شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية بالديار المصرية للتشريف بافادة المحكم
الشرعي عليها اطل الله بقاءه بدوى محمد الدسوقي الحنفي (أجاب) يقضى للمدعى
بالمهبة على المدعى عليه بشهادة شهوده المذكورين بعد التزكية ان كانت شهادتهم
بالمهبة الثانية المتأخرة عن الاختصاص وهو المتبادر من سياق عباراتهم حيث عبروا
بقولهم فوهم اجاهين المذكور الخ بعد ذلك كرههم الاختصاص وأما الدعوى والشهادة في
ارض الدار الصغيرة ففهم ما قصور تحلو الشهادة عن التصريح بعدم منازعة المدعى عليه
للمدعى في الارض المذكورة المدة المذكورة بدون مانع شرعي وخلو الدعوى عن التصريح
بان ترك المنازعة تلك المدة بلا مانع شرعي فلا يقضى للمدعى بارض الدار المذكورة
ولا يمنع المدعى عليه عن معارضته فيها بمجرد ما ذكر والله تعالى أعلم (سـ ثل) عن مرافعة
واردية من قاضي منية غمر مضمونها بحضرة كل من المذكر المحاج على الشامي والمذكر
الشيخ أبي العزم البيومي والمذكر يوسف كشكة العطار والمذكر حسن أحمد النحاس
والعجدة الفاضل السيد أحمد عابد والمذكر عبد الباري غراب جميعا من أهالي
منية غمر ادعى منصور حسين بن منصور حسين من أهالي منية غمر على الحاضر معه
بالحجاس قنديل الحنط بن سيد احمد الحنط بن حسن الحنط من أهالي وليلة ان في تاسع
عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ توجه منصور حسين المدعى الى منزل قنديل الحنط المدعى
عليه بناحية وليلة وتحاسب على ما كان بذمة منصور حسين لقنديل الحنط من ثمن
القطن مشتراه منه واداه له فقال منصور المذكور قنديل هل لك بنت تزوجني
اياها قال له قنديل نعم قال ما اسمها قال حسيبة القاصرة قال له زواجني اياها على مهر
قدره خمسة وأربعون كيسا الحال منها الثمان والمائة والثلاث على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان فقال المدعى عليه للمدعى زواجنيك اياها على هذا الصداق
وقبل منه المدعى ذلك بحضرة شاهدين هما محمد مصطفى عبده من وليلة وابراهيم
عبادة من طحا المرج ودفع له مائتي قرش ثمن ذبيحة لاجل صنع وليمة واعلان
أهل الناحية فحضر عند الغروب بعض أهل الناحية المذكورة لاجل تناول الطعام
واظهار العقد بينهم فسأل الحاضرون المدعى عن السبب الداعي اطلبه لهم فاجبرهم ان
الجلس منى والعقد معقود فقالوا لا بد من ذكر المهر واعلانه واخبار من حضر بقدره
فاجبرهم ان العقد معقود على مهر قدره خمسة وأربعون كيسا فقال محمد جلي أحد
مشايخ ناحية وليلة ان صداق تلك البنت خمسون كيسا فجاد لهم المدعى وقام من المجلس
وقال لا بد من رفع هذه القضية الى قاضي منية غمر فساكن من محمد جلي الا حاضر ولده
عليوة وأجرى عقد البنت المذكورة له على خمسين كيسا ويريد المدعى اثبات ذلك

بالوجه الشرعي والحكم بإبطال العقد الثاني سئل من المدعى عليه فاجاب بالانكار لذلك
 كما وعترف انه لم يصدر منه عقد على البنت المذكورة الا لعليوة ولد محمد جابي المذكور
 فكلف المدعى المذكور بينة تثبت له ما ادعى به فاحضر محمد ابن المرحوم مصطفى عبده
 من أهالي ولاية و ابراهيم بن علي عبادة من أهالي طحا المر ج و ادى كل منهما شهادة على
 انفراده بقوله أشهد ان قنديل الحناط هـ ذازوج ابنته حسيمة القاصرة المنصور
 حسيمة علي صداق قدره خمسة وأربعون كيسا على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
 النعمان وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق تسعة عشر صفر الخير سنة ١٢٨٨ وقبل منه
 منه ور حسين النكاح لنفسه بمحضرتيها وكانت البنت المدعى نكاحها حاضرة بمجلس
 الدعوى فاخبرت انها بائنة بالحيض وقت العقد ولم تاذن لوالدها في زواجها المنصور حسين
 بل انها اذنت له في زواجها لعليوة بن محمد جابي فحري رافي ٢٠ صفر سنة ١٢٨٨ يطالع
 على هذه الحادثة حضرة استاذنا شيخ الاسلام ومفتي الاقام هل اذا طعن الخصم في
 الشهود يقبل منه ويلزم المدعى باحضار بينة غيرها واذا لم يجد مطعنا في شهادتهما
 ترك البينة ويحكم بفسخ العقد وهل اقرار البنت بمجلس الدعوى بالبلوغ مقبول منها
 وما مقدار السن الذي يقبل قولها فيه ليعتمد ويجرى الحكم على مقتضاه (اجاب) اذا
 ثبت ان سن البنت تسع سنين أو أكثر وقت العقد علمها بالقول لها يعينها في دعواها
 البلوغ حيث فسرتها ولا ينفذ نكاح أبيها عليها اذا كان بدون اذنها واجازتها على
 فرض تبوت العقد الاول بالوجه الشرعي ثم اذا صدقت في دعوى البلوغ وقت العقد
 ينظر على فرض عدم الاذن منها في هذا النكاح هل بلغها الخبر فرفضت به صريحا
 أو دلالة كسكوتها أو رده فور اذان اختلاف في ذلك فقالت رددت النكاح حين بلغني
 وقال الزوج بل رضيت أو سكنت فالقول لها يعينها على المفتي به وتقبل بينة على سكوتها
 ولو برهننا بينتها أولى **مسألة** وثباتت الزيادة وهو الراد الا ان يبرهن على رضاها أو
 اجازتها لاستوائهما في الاتبات وزيادة بينته باثبات اللزوم كما ذكره وان لم يثبت ان
 سنها كذلك لا تصدق في دعواها بالبلوغ ويكون العقد الذي صدر من الاب عليها
 الاول به هذا المهر نافي لا سيما اذا لم يعرف منه سوء الاختيار بحجانه وفسخه لفرض
 عدم الكفاة أو نقصان المهر عن مهر المثل وهذا ان ثبت صدوره مستوفيا شرائطه
 بمشاهدة العدول بعد التزكية اذا لم يثبت الخهم ما يقتضي رد شهادتهم بحجرك
 وحيث حضرت الزوجة وادعت انها بالغة فاللزام ادخالها في هذه الخصومة وكذا الزوج
 الثاني لتعلق الحق بهما والله تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة واردة من صرف قاضي متنية
 فخر في ٨ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها ادعى المسكرم حسن الجوهري بن الجوهري عياد
 ابن شحاته عياد من ولاية على المحاضر معه بالمجلس شالم عياد بن شحاته عياد من ولاية بان
 المرحوم شحاته عياد اجد المدعى هذا لابيها ابن مصطفى عياد بن شحاته عياد في حال

حياته وصحته في سنة ١٢٧٢ اوصى لولد له المرحوم الجوهري عياد المتوفى قبله هو حسن المدعي هذا بثلث متروكاته بعد وفاته وانه في سنة ١٢٨٢ توفي وانحصر ارثه في ولده سالم المدعي عليه هذا من غير شريك وترك جميع الدار الكائنة بناحية وليم بحارة السيار المحدودة بمحدود دار بعثة الغرب بجوار شارع حارة الصباغين والقبلي شارع الحارة المذكورة وفيه الباب والشرقي لشارع الحارة ايضا والجوهري بجوار داره لثلاث اجزاء عياد بن محمد عياد بن احمد عياد بن احمد بعضه لدار واحد شمس كلب بن موسى شمس كلب بن مصطفى شمس كلب وباقيه لداره ملك المرأة صبيحة بذات داود علي بن علي داود وقيراطين في طاحونة بالحارة المذكورة كاملة العدة والآلة محدودة بمحدود دار بعثة الغرب بجوار دار ملك سالم القرموطي بن سويلم القرموطي بن يوسف القرموطي والقبلي شارع الحارة وفيه الباب والشرقي بجوار دار ملك الحاج متولي عياد بن محمد عياد بن مصطفى عياد وباقيه بجوار دار ملك حسن عياد بن علي عياد بن مصطفى عياد والجوهري بجوار دار ملك محمد عياد بن سليمان عياد بن محمد عياد وثلاثة قرار يط في ساقية معين ذات وجهين كائنة بحوض القبالية بوسط اطيان محمد عياد المذکور وتسعة افدنة طين خراحي بناحية وليم بحوض القبالية والمصعاص وان المدعي هذا كان قاصرا عن درجته البلوغ وقت الوصية وتوفي جده وهو راشد وان المدعي عليه هذا وضع يده على العقارات والاطيان المذكورة ومنع المدعي من استحقاقه بغير حق ويريد اثبات ذلك بالوجه الشرعي ويطالب به برفع يده عن استحقاقه بحق الثلث في المتروكات المذكورة وتسليمه اليه ليحوزها لنفسه شرعا وسأل سؤاله عن ذلك فبعد تحقيق وضع يد المدعي عليه على ذلك بشهادة من ياتي ذكرهم أدناه سئل منه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة والده المرحوم وانحصر ارثه على الوجه المسطور وبوضع يده على ما ادعى به المدعي وبكونه ابن اخيه وانكر ما سوى ذلك فكلف المدعي اثبات ما انكره المدعي عليه فاحضر محمد اعنانا بالمرامح ابن الحاج محمد عنان من وليم وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بطالب المدعي بانه في اثنين ربيع الاول سنة ٧٢ حضر شكاية عياد ومصطفى الطنطاوي وحضر محمد عنان المرحوم وسليمان و ابراهيم عياد وبدوى الصباغ واسماعيل اسمعيل وكتب الرجل شكاية لابنه الثالث وحسن بن الجوهري الثالث وزوجته الثلث وذلك في جميع دار بحارة العبايدة محدودة بمحدود اربعة الجوهري دار ملك محمد غالية بن احمد عياد ولا يعرف جده والقبلي بجوار دار ملك اولادهم ولا يعرف ان كان المتولي جاره او ابراهيم والحمد الغرب بجوار دار داود الشرفاوي بن علي داود ولا يعرف جده بعضه وباقيه بجوار دار ملك احمد شمس كلب بن موسى شمس كلب بن مصطفى شمس كلب وجميع حصته في طاحونة لا يعلم قدرها كائنة بالحارة المذكورة محدودة بمحدود اربعة الجوهري بجوار دار ملك حسن عياد بن علي

عياد بن مصطفى عياد والقبلي بجواردار ملك محمد النادي بن منصور ولا يعرف اسم جده
والعربي بجواردار ملك سالم القرموطي بن محمود القرموطي بن يوسف القرموطي
والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب وحصة في ساقية لا يعرف قدرها شرقة محمد مصطفى
عبد الوهلي ابن الشيخ عبده ومحمد بن سليمان عياد هذا ما يعلمه وأحضر بدوي الصباغ بن
عبد العال الصباغ من وليلة وشهد في وجه المدعي عليه بعد امتشاده بطلب المدعي
بان في ٢ ربيع الاول سنة ٧٢ كتب هي شحانة عياد لحسن الجوهري ابن ابنه الثالث
وسالم الثالث وزوجته فطومة الثالث من طاحونة ومن دار ومن ساقية ومن غيط
والطاحونة بحارة العيادية محدودة بمحدود أربعة الخمد الغري بجواردار ملك سويلم
القرموطي بن يوسف القرموطي ولا يعرف جده والقبلي بجواردار ملك النادي بن
منصور ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة وفيه الباب والغري عياد بن علي عياد
ولا يعرف جده والدار محدودة بمحدود أربعة الغري بجواردار ملك علي داود بن داود ولا
يعرف جده والبحري بجواردار ملك ابراهيم خالقة بن محمد خالقة ولا يعرف جده والقبلي
حسن عياد بن علي عياد ولا يعرف جده والشرقي لشارع الحارة والساقية لا يعلم ان كان
شهانته فيها النصف أو الثالث أو الربع وهي كائنة بحوض القبيلة هذا ما قيل من كل
طرف في هذه الحادثة يطالع على هذه المرافعة حضرة شيخ الاسلام ومفتي الانام العلامة
مفتي السادة المحنفة بالديار المصرية ويفيد عما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه
الحادثة وما هو مقتضى اجرائه (اجاب) الدعوى بالوصية بالثلث بالنسبة الى الدار
والحصة من الطاحونة المذكورة على الوجه المصور صحيحة شرعا في حد ذاتها فهي
مسموعة ما لم يكن هناك مانع من سماعها وبالنسبة للاطيان غير صحيحة على هذا الوجه
وشهادة الشاهدين المذكورين غير صحيحة شرعا فلا يعول عليها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته واردة من الداخلية في ٢٧ ربيع الاول سنة ٨٨ مضمونها مرسل
مع هذه المرافعة شرعية صادرة من محكمة دمنهور البحيرة في ١٢ صفر سنة ٨٨ مشروح
عليها من حضرة قاضي الجهة المذكورة تؤمل الاجابة عنها ومضمونها ادعى لدينا
الرجل الرشيد الشيخ اسمعيل قلقيلة ابن المرحوم الشيخ محمد بن المرحوم عيسى من
أهالي محلة نصر بولاية البحيرة على الرجل الرشيد المحاضر معه بالجناس الشرعي
العمدة الفاضل الشيخ علي التمر يف ابن المرحوم السيد ابراهيم ابن المرحوم السيد محمد
من أهالي دمنهور البحيرة بطريق وكالة المدعي عليه المذكور عن المرأة الرشيدة جارية
نفت المرحوم ابراهيم عاصي ابن المرحوم اسمعيل عاصي من أهالي بشتامة بمديرية
المنوفية المقيمة الآن بنساحية كفر عوانة بمديرية البحيرة زوجة المرحوم عوض
الحناوي ابن المرحوم طليل ابن المرحوم حسين من أهالي كفر عوانة بمديرية البحيرة
حال صحة بدنها وكمال عقلها وطوعها ونفادتها شرعا والوكالة الشرعية في التمداعي

لها وعليها وفي جميع أمورها وكافة شئونها التي يجوز فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء
 جاز أمرها فيه توكيلا عاما مطلقا مفضا لقوله ورأيه وفعله وقبول المدعي عليه حال
 نفاذ تصرفاته شرعا من جازية الموكالة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا
 شرعيا الثابت لدين ذلك بمذا المجلس بدعوى شرعية مستوفية شرائطها أو ركانها
 الشرعية محكوم منافعها بثبوت الوكالة المذ كورة بعد الشهادتين من عدلين من كيين
 تزكية شرعية ثبوت شرعيا والمبين ثبوت ذلك بمذا المجلس مقيد بسجل التركات من
 هذه المحكمة المؤرخ بيوم خامس ذي القعدة سنة سبع وثمانين ومائتين وألف بان المرأة
 الرشيدة لثقة أخت المدعي المذ كورة شقيقة من أهالي محلة نصر المذ كورة بنت المرحوم
 الشيخ محمد المذ كور ابن المرحوم عيسى المذ كور حال صحة بدنها وكمال عقلها وطوعها
 ونفاذ تصرفاتها شرعا وكانت المدعي المذ كور في جميع الخاصات لها وعليها مع الناس
 أجمعين وفي قبض كل حق لها من هو عنده وفي جميع أمورها وكافة شئونها التي يجوز
 فيها التوكيل شرعا وفي كل شيء جاز أمرها فيه وكالة عامة مطلقة مفضة لقوله ورأيه
 وفعله وان المدعي المذ كور حال نفاذ تصرفاته شرعا قبل من لثقة المذ كورة شقيقة هذه
 الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعيا وان لثقة موكلة المدعي كانت زواجا للشيخ عوض
 الحناوي المذ كور و امرأته ومداخولته ومنه كور حته بعد نكاح صحيح شرعي نافذ
 بحضور شهود من عدول المسلمين رجال سامعين ذلك العقد قاهمين انه عقد نكاح زواجا
 أبوها الشيخ محمد المذ كور بوكالته عنها للشيخ عوض الحناوي المذ كور بحضور من
 الله هود بمهر قدره اثناعشر ألف قرش من العملة الدار جة بين الناس يوم العقد
 المجل منه قبل الدخول ثمانية آلاف قرش منها والمثو جل منه بموت او فراق أربعة
 آلاف قرش منها وان الشيخ عوض الحناوي دخل بالثقة الموكلة المذ كورة واختلى بها
 خلوة صحيحة شرعية ووطئها واستمرت زوجه له وسا كنة معه في داره الكائنة بكفر
 عوانة مسا كنة الأزواج الى ان مات وهي زوجته وحلاله في خامس شهر رجب سنة
 خمس وثمانين ومائتين وألف وخلف من الورثة زوجتين هما لثقة موكلة المدعي
 المذ كور و جازية المذ كورة موكلة هذا المدعي عليه المذ كورة وأولاده الاثنى عشر هم
 عبدالرحمن والسيدة المرزوقان له من زوجته جازية موكلة هذا المدعي عليه المذ كورة
 وابوزيد ومحبوب ونبأ وحفيظة وجاسن المرزوقون له من زوجته المتوفاة حال حياته
 المرأة كرا زوجا زينة المرزوقة له من زوجته مطلقته حال حياته المرأة طيفة وأم المال
 المرزوقة له من زوجته مطلقته حال حياته المرأة عالية وخوخة المرزوقة له من مطلقته
 حال حياته المرأة مسعدة وعليه مرور المرزوقان له من زوجته المتوفاة حال حياته المرأة
 مريم اللاتي انقضت عدايتهن منه حال صحته لا وادث له سواهم وان هذه الملاية القطن
 والحري المحاضرة بهذا المجلس كانت مملكا للشيخ عوض الحناوي المذ كور الى ان مات

في التار يخ المذ كوروتر كهاميراثا لورثته المذ كورين بالقريضة الشرعية بينهم وان
لنجة موكلة المدعى المذ كور تلك في هذه الملاية حصة قدرها نصف الثمن قيراطا واحدا
ونصف قيراطا من أصل أربعة وعشر بن قيراطا بالسبب المذ كور وان هذا المدعى عليه
بجهة الوكالة وموكلته جازية المذ كورة واضعان أيديهما على جميع الملاية المذ كورة
بغير حق وما نعان لنجة المذ كورة من وضع يدها على حصة المذ كورة في الملاية بغير
حق ويطالب المدعى المذ كور بحكم وكالته المذ كورة هذا المدعى عليه بحكم وكالته
المذ كورة برفع يده ويد موكلته جازية المذ كورة عن حصة موكلة المدعى المذ كور
في هذه الملاية وتسليمها للمدعى ليحوزها الموكلته بالوجه الشرعي وطالبه بالجواب عن ذلك
وسال مسئلة فسالنا المدعى عليه المذ كور عن دعوى المدعى فاجاب بالاعتراف
بوكالته عن جازية المذ كورة هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبولها منها القبول
المذ كور به هذا المحضر وأشار اليه بيده وبوكالة هذا المدعى المذ كور عن لنجة المذ كورة
هذه الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وقبوله منها الوكالة المذ كورة بهذا المحضر وأشار اليه
بيده ايضا وبان لنجة المذ كورة موكلة هذا المدعى كانت زوجا للشيخ عوض الخناوي
المذ كور وامراته ومدخولته وموطوءته بالتحكاح المذ كور بهذا المحضر وأشار اليه بيده
على الوجه المذ كور فيه وان الشيخ عوض الخناوي المذ كور كان يملك هذه الملاية الى
ان مات في خامس شهر رجب سنة خمس وثمانين ومائتين والفوتر كهاميراثا لزوجته
جازية المذ كورة موكلة المدعى عليه واولاده الاثنى عشر المذ كورين لا وارث له
سواهم وان وضع يد المدعى عليه ويد موكلته جازية المذ كورة على هذه الملاية المذ كورة
بسبب انها مملوكة لها وللاولاد المذ كورين وان وضع يدها على حصص الاولاد
المذ كورين اسكنها احدى الورثة وان الشيخ عوض الخناوي المذ كور حال صحته يدينه
وكال عقله وطوعه ونفاد تصرفاته شرعا قبل وفاته بعشر بن برما في التار يخ المذ كور
طابق لنجة المذ كورة موكلة هذا المدعى طلاقا ثلاثا بطلبها وانه بسبب الطلاق المذ كور
صارت لنجة المذ كورة اجنبية من الشيخ عوض الخناوي المذ كور وحراما عليه ولاحق
لهافي تركته وان الطلاق المذ كور كان في نصف شهر جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين
ومائتين والف وسال المدعى عليه المذ كور مسئلة هذا المدعى عن ذلك وطالبه بالجواب
عنه وانكر المدعى عليه زوجه لنجة موكلة هذا المدعى للشيخ عوض الخناوي عند
وفاته في التار يخ المذ كور فسالنا المدعى المذ كور عما اجاب به هذا المدعى عليه فاجاب
بالانكار اطلاق لنجة موكلته من عوض الخناوي في التار يخ المذ كور والطلاق
المذ كور بهذا المحضر وأشار اليه بيده وادعى المدعى بحكم وكالته عن موكلته على هذا
المدعى عليه المحضر معه بالجاس بحكم وكالته عن موكلته بان الشيخ عوض الخناوي
أقرب محضرة عدول في غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ في مرضه الذي مات فيه حال كمال عقله

طائفة ايمان لنجة موكاة المدعى المذ كورز وجته وحلاله وصدقته لنجة على ذلك الاقرار
 المذ كور مشافهة بمجلس الاقرار تصديقا شرعيا وخال المدعى مسئلة هذا المدعى عليه
 عن ذلك فسالنا هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار للاقرار المذ كور من الشيخ
 عوض الحناوى فى التاريخ المذ كور وللتصديق من لنجة المذ كورة موكاة هذا المدعى
 وجد ذلك جدا كليا فكافنا المدعى اذيات دعواه فاحضر المدعى للشهادة كلام من
 الرجل الرشيد الشيخ محمد نائب عقود الانكحة بناحية لقانة بمديرية البهيرة ابن المرحوم
 الشيخ احمد ابن المرحوم يوسف والرجل الرشيد الشيخ حسين عامر الكاتب بابعادية
 المناسلة حالا ابن المرحوم عامر سليمان ابن المرحوم سليمان من المناسلة بالمديرية
 المذ كورة وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة
 شرعا فى وجهه هذين المتخصصين قائلا كل منهما ما شهد بان المرأة الرشيدة لنجة بنت
 المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهل الى محلة نصر بمديرية البهيرة -يرة اخت الشيخ
 اسمعيل هذا المدعى شقيقته حال صحته بدنها وكما علقها وطوعها ونفذ تصرفاتها شرعا
 وكنت هذا المدعى فى جميع الخصائص لها وعليها مع الناس اجمعين وفى قبض كل حق
 لها من هو عنده وفى جميع امورها وكافة شؤونها التى يحوز فيها التوكيل شرعا وفى كل شئ
 جائز امرها فيه وكالة عامة مطلقة مفوضة لرأيه وقوله وفعله وان هذا المدعى حال نفاذ
 تصرفاته شرعا قبل من لنجة المذ كورة هذه الوكالة لنفسه مشافهة قبولا شرعيا وعدل هذان
 الشاهدان المذ كوران بشهادة كل من الرجل الرشيد محمد قشير ابن المرحوم ابراهيم قشير
 ابن المرحوم رزق والرجل الرشيد محمد الشيخ من محلة نصر بالمديرية المذ كورة اعلاه ابن
 المرحوم يوسف ابن المرحوم عبد الملك التعديل الشرعى شراوعلنا فقبلت شهادتهما
 فموجب ذلك حكمنا للمدعى على موكاة المدعى عليه بثبوت وكالة الشيخ اسمعيل هذا
 المدعى عن أخته شقيقته لنجة المذ كورة هذه الوكالة المذ كورة فيه حكمنا شرعيا فى وجه
 هذين المتخصصين واحضر المدعى المذ كور أيضا للشهادة كلا من الرجل الرشيد الشيخ
 أحمد جاهين ابن المرحوم عبد الغفار جاهين ابن المرحوم عمر جاهين والرجل الرشيد أبى
 شادى محمد ابن المرحوم على ابن المرحوم حسن من اهل الى محلة نصر بالولاية كلاهما
 وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا فى
 وجه هذين المتخصصين قائلا شهد بان عوض الحناوى ابن المرحوم طائل ابن المرحوم
 حسين من اهل الى كفر عوانة بمديرية البهيرة توفى والحال ان المرأة لنجة بنت المرحوم
 الشيخ محمد ابن المرحوم عيسى من اهل الى محلة نصر المذ كورة اخت الشيخ اسمعيل قلمقيلة
 هذا المدعى شقيقته زوجه وحلال له واشهد بان عوض الحناوى المذ كور ابن المرحوم
 طائل ابن المرحوم حسين المذ كور أقر بحضرتهم فى غرة شهر رجب سنة ١٢٨٥ فى مرضه

الذي مات فيه حال كمال عقله طائعا بان نتيجة موكلة هذا المدعى بنت المرحوم الشيخ محمد
ابن المرحوم عيسى زوجته وحلاله وصدقته نتيجة المذ كورة على ذلك الاقرار المذ كور
مشافهة بمجلس الاقرار تصديقا شرعيا وعدل الشاهدان المذ كوران بشهادة كل من
سالم رمان ابن الحجاج سالم ابن المرحوم الحجاج رمان الدمنوري ورفاعي غراب ابن
المرحوم ابراهيم ابن المرحوم الحجاج مرسى من ابي ذرة بالولاية التعديل الشرعي سرا
وعلمنا فقبلت شهادتهما فوجب ذلك حكمنا الموكلة المدعى على موكلة المدعى عليه
بثبوت اقرار عوض الحناوى المذ كور الاقرار المذ كور بهذا المحضرو بثبوت زوجية
المرأة نتيجة موكلة هذا المدعى المذ كور لعوض الحناوى المذ كور حين وفاته وبثبوت
ارثه له بالزوجية المذ كورة حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرطا طه واركانه الشرعية بعد
مراعاة ما وجب مراعاته شرعا في وجهه هذين المتخصصين وبحضور من ذكرنا هذا المدعى
عليه برفع يده ويده موكلته المذ كورة عن حصة نتيجة موكلة هذا المدعى المذ كورة في هذه
الولاية المذ كورة وتسليمها لهذا المدعى يجوزها الموكلة فامثل لذلك وسامها له يطلع
على هذه الصورة حضرة مولانا الاستاذ الاعظم والملاذ الانعم شيخ الاسلام ومفتي أفندي
الديار المصرية وحضرة الاستاذ الاكرم مفتي أفندي الاحكام ويغاد من حضرتهما عن
المذ كور فيهما هل هو صحيح شرعا والحال هذه ام لا وهل اذا اقام وكيل المدعى عليها
بينه على الطلاق المذ كور تقبل ام لا واذا قبلت ما يكون الحكم الشرعي (اجاب)
بالاشترار مع حضرة مفتي الاحكام الحمد لله الحكم بزوجية المرأة المذ كورة
التي ثبتت اقرار زوجها المتوفى بزوجيته له قبل موته بخمسة ايام صحيح عنده عدم
ثبوت طلاقها منه ثلثي صحته بطلها قبل موته بعشرين يوما المدعى ذلك من
قبل ضررتها سيما استفيد من هذه المرافعة اما لو اقامت مدعية الطلاق بينة العادلة
على دعواها صدور الطلاق الثلاث من الزوج في صحته بطلب ضررتها قبل موته بعشرين
يوما ولم يكن هناك مانع من قبولها فلا يظهر حينئذ الحكم لها باليراث اذ لا يتصور
حصول دخول المعلقة المذ كورة في عصمة زوجها المذ كور في مدة خمسة عشر يوما من
تاريخ الطلاق الثلاث لعدم احتمال هذه المدة ذلك وأما ما ذكره العلماء من كون
دعوى المرأة اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال عليه دفع الدعوى باقية الورثة
طلاقها قبل موته بسنتين فهذا لا يفيد في مثل هذه الحادثة لوجود الاحتمال فيما
ذكره دون مانع فيه ولذلك علموا القول بتقديم بينة الزوجية على قول الفضلي على
بينة الطلاق يجعله انه طلق ثم تزوج وعلموا بتقديم بينة الطلاق على بينة لزوجية على
قول السعدى بان الطلاق يكون بعد النكاح وقالوا انه ان كانت تدعى عقد بين فالقول
ما قاله الفضلي وعليه انفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدى وكل ذلك لا يتأتى الا مع
احتمال المدة بخلاف موضوع الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واحدة من محافضة

مهر بتاريخ ٧ رمضان سنة ٨٨٠ مضمون طلب الاطلاع على صورة الدعوى الهرة من قاضي المنية واعطاء الافادة عما يترامى بناء على طلب وكيل ديوان تفتيش وجه قبلي المؤرخة ٢٩ ش سنة ٨٨٠ ومضمون الدعوى المذكورة بحفرة كل من الشيخ يوسف بن شعيب المشهور بالمخاطب وعلي بن حسن الفرائش سابقا المشهور بتابع كريم كاشف حضر الرجل خليفة بن يوسف بن حمد النياوي وادعى في وجهه علي بن بركات بن مراد التلاوي القاطن بالمنية ان والده توفي سنة ألف ومائتين وسبع وأربعين بالريج الاصفر عن ولديه المدعى واسماعيل فقط وتوفي بعده اسماعيل عنه فقط وهو أخ شقيق له والد هما المذكور والدته مامباركة بنت علي بن حمزة وانه أقام بالمنية بعد وفاة والده وأخيه خمس سنوات وغاب عنها الى سيوط وأقام فيها ست سنوات وسافر منها الى مصر المحروسة وأقام فيها الى هذا الوقت ثم حضر الآن في المنية وان والده ترك منزلا خربا صغيرا في المنية بخط الترمعة حده الشرق منزل متروك عن الحاج عثمان المشهور بحظرة النياوي والعربي منزل حسن علي الزلفي المشهور بذلك بعضه وبعضه لا طريق وفيه الباب والبحري منزل محمد بن علي المصري السقاء بالمنية المشهور بذلك بعضه وبعضه بمنزل أحد ابن سليمان الشهير بالاقرع وانه تحت يد المدعى عليه ويطلبه منه وسؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن سبب وراثته المدعى للتوفيين بوجهه ما ذكر فاقربها وسئل عن غيبة المدعى هذه فصدق فيها كما ذكر فطالبت بيئته من المدعى بوضع يد المدعى عليه على ذلك فاقام كلاما من ذكر وشهدا بوضع يد المدعى عليه على ذلك وذكر احدوده ثم سئل عن دعواه هذه فاجاب بان المنزل المذكور كان مأكولا والد المدعى وكان خربا وبه وفاته اشتراه منه ومن أخيه اسماعيل من كل النصف بثمان قدره ستة وعشرون قرشا وقبض كل منهما ثمن النصف الذي باعه ثلاثه عشر قرشا وقبضه منهما ثم أجرى بناءه خزانة وبيت قرن سئل المدعى عن دعوى المذكورة فاجاب بانكاره وبيعه وأخيه ذلك وان عليا المذكور بنائه ما ذكر بعد ان هدم ما كان فيه من البناء من نفسه وطالبت بيئته من علي بركات المذكور مطابق دعواه الاثر فاقام كلاما من المكرم علي والسيد محمد ولي الحاج عثمان لحظة السابق ذكره وشهدا في وجه خليفة المذكور بعد استشهادهما ان خليفة هذا باع جميع المنزل لعل بن بركات بن مراد المذكور بثلاثة عشر قرشا وقبضها حال غيبة أخيه اسماعيل ولما حضر أخوه اسماعيل لم يرض ذلك وهدم منه بيعة فصدق له في ذلك بثلاثة عشر قرشا وقبضها من علي بركات المذكور وكره ذكر احدود المنزل كما هي مذكورة اعلاه سئل المدعى عليه عن بركات المذكور ما وجه دعواه ان الثمن ستة وعشرون قرشامع ان الماخوذ من كلام الشهود انه تسعة عشر قرشا ونصف والباقي تركته لخليفة فذكر ان الامر كما ذكر الشهود غير اني ذكرت جميع ما دفعته في شأن البيت المذكور لالاخوين المذكورين وقلت انه ثمن لا كوفي من العوام ليس لي خبرة بمثل هذه الدقيقة

فما عولت الا على ذلك كجميع ما دفعته وكون بعضه صادقا وبعضه ليس كذلك أمر يخفى
على من لا اتقن له هذا ما صدر له بنا وكتب في مضبطة الدعاوى حريا وحيث ان هذه
شهادة بالادلة وهي لا تقبل في العقد فهل ما ذكره آخر على بركات المذكور بعد
توفيقا بين الدعوى والشهادة وتكون هذه الشهادة صحيحة أو يكون التناقض باقيا
بين الدعوى والشهادة وبين كل من الاول والاخير وهل اذا كان التناقض باقيا كما
ذكر بسوغ له الرجوع عما ذكره أولا و يقول تركته ويذكر في دعواه ابتداء كما ذكر
الشهودو بعد ما ذكره آخر من الاعتذار وتوفيقا مسوغا للرجوع بنوم من حضرة استاذنا
حفظه الله الوقوف على الحقيقة ليحري العمل طبق ما يفيد (اجاب) الشهادة المذكورة
على الوجه المسطور غير مقبولة شرعا ولا ينبغي للقضاة التوسيع في القضايا بما يثل ما ذكر
والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من وكيل مديرية الفيوم بتاريخ رمضان سنة
١٢٨٨ مضمونها اطاب افادة الحكم الشرعي عن مادة منزل بمدينة الفيوم حاصل فيه المنازعة
بين وردة محمد أفندي النوري والمرأة نفيسة وشقيقتها اوو الله ما سبق رؤية تلك المادة
شرعا بطرف حضرة قاضي أفندي الفيوم وتحرر فيها اعلام شرعي مؤرخ ١٥ ش سنة
٢٨٧ محكوم فيه بثبوت حصة في المنزل المذكور الى النسوة الثلاث المذكورات قدرها
قيراط ٦ نخسري ٣ وبناء على ما حصل من التظلم والتشكي من الوردة اجريت
التحريات اللازمة واعطى القول من كل من حضرات مفتي المديرية ومفتي مجلس
استئناف بني سويف والمعرض ذلك على سعادة وكيل تفتيش قبلي وردت الافادة
برؤية الاعلام الشرعي بطرف حضرة تكم والايضاح عما يترامى من جواز سماع المادة
شرعانا نيا سوا كان بطرف حضرة قاضي مصر او القاضي الذي يرغبونه أو عدمه ولزم
ترقيته لفضيلته لكم للنظر في ذلك (اجاب) صورة الاعلام المندرجة في اوراق هذه
القضية المؤرخ ١٥ ش سنة ٢٨٧ تبين ان فيها قصور الاسمي في التحديد ما لم يكن
صاحب الحد الشرقي والغربي مشهورين بحيث لا يشار كهما غيرهما في اذكري تعريفهما
بالبلدة وحيث ان الامنع من احالة نظر هذه القضية الى قاض شرعي لاستئنافها وبعد
تقديم ما يلزم شرعا كل ما ثبت بالوجه الشرعي يحكم به الا ان محمود بن محمد النوري أحد
المدعي عليم الاصيل والوكيل عن والدته حيث اعترف بان أصل المنزل المدعي به ثلاثة
أسا كن أحدها ملك الجدا الاصل الذي ادعت المدعيات تاني الملاك عنه يعامل هو
وموكلته بهذا الاقرار ويؤمر ببيان المنزل الذي أقر به للورث المذكور الا اذا اثبت
انتقال حصة مورث المدعيات الى أبيه به بيان ما يلزم بالوجه الشرعي ولو فر من تحقق
شهرة صاحبي الحد الشرقي والغربي وصحة الحكم بان كان القاضي حكم للمدعيات
على المدعي عليم في وجههم وأراد أحد الورثة الذي كان غائبا ان يدفع دعوى
المدعيات يدفع شرعي يقبل منه شرعا كما افاده حضرة مفتي الاستئناف والله تعالى اعلم

١٢٨٨

١٠

١٢٨٨

١٠

(سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢ ذى الحجة سنة ٨٨ حاصلها
الاوراق المرسلة ووردت بافادة من مجلس استئناف جرجا تتعلق بمادة قتل شخص يسمى
عثمان ابوالعلاء من ناحية منفلوط بما فيها الاعلام الشرعية المحررة في القضية من
محكمة سيوط والمناقضات التي صارت فيما حواه الاعلام المذكور بمقتضى ما تراهى
لحضرته مفتى الاحكام بقصد احالة النظر في القضية على حضرته تكتم بناء على ما اجاب به
قاضى ونائب محكمة سيوط ومفتى مجلس المديرية و بناء على ذلك اقتضى تحريره
لحضرته تكتم اترد الافادة وحاصل القضية اجمالا صدور دعوى من زوجة المتوفى المذكور
بالاصالة والوصاية على بقية الورثة القصر على شخصين بضربهما المورث المذكور بالالة
جارجة ونسبائت عمدا وموته بسبب ذلك وطلبت ما يترتب عليه من ابدل ذلك شرعا
و بسؤالهما عن ذلك وانكاره ما دعوا اياهما دعواتهما بالنسب وانحصار الارث في
المدعية والقصر المذكورين وبهذا كره ان الضرب على الوجه المذكور عند عبثه فترها
داخل الخوخة و برأت من سواهما طالب منها بينة على دعواها فجهزت وحلف المدعى
عليه ما اليمين الشرعية ومنعت للجهز والمحال انهما تبين أن ضربهما كان معا أو متعاقبا
ولم تبين المتخذ من غيره فتناقض في ذلك لحضرته مفتى الاحكام بعدم صحة الدعوى على
هذا الوجه من حيث ايجاب القصاص لعدم البيان واستقرت المناقضات والاجوبة في
ذلك بما يطول شرحه (اجاب) الذى تراهى في هذه القضية بعد الاطلاع على اعلامها
وما قيل فيها من المناقشات والاجوبة أن هذه الدعوى من حيث ايجاب القصاص
والدية على المدعى عليه ما غير صحيحة لعدم البيان الذى يترتب عليه أحد الأمرين كما
اشير اليه في جواب حضرة مفتى الاحكام اما من حيث ايجاب التعزير ان طلب فلا
مافع من صحتها و يترتب على ذلك سؤال الخصم و بهج المدعية عن اثبات دعواها على
هذا الوجه وحلف المدعى عليه ما اليمين الشرعية بطلب المدعية يحكم بمنع المدعية من
دعواها و يكون الحكم بالمنع لذلك صحيحا كما سطر بالاعلام لكن حيث كان موضوع
الدعوى حسب المتبادر منها انما هو طلب القصاص دون التعزير فالذى يستحسن
ا- ضار المدعية وخصمه الذى حضرة القاضي فان أمكنها التعيين المترتب عليه
القصاص أو الدية وحصل ذلك وانكر الخصم ولم تنزل عاجزة عن الثبوت يحرم منعها
وان لم تعين وبيئت ان غرضها بما ذكرته في الدعوى أو لا طلب التعزير يصير ابقاء
الاعلام على أصله انما يصير التاثير عليه بذلك و هذا يندفع الاتهام والاشكال والله
تعالى اعلم (سئل) عن مراعاة من قاضى طائفا مضمونها مدعى المكرم واعر ابراهيم
البدوى المقيم الآن بناحية الشين بمديرية الغربية ابن المرحوم ابراهيم سليمان من
عربان الفرغان على غريمه الحاضر معه بالمجلس الشرعى المكرم ابراهيم اغاوكيل اسمعيل
بن أيوب بناحية السجاعة بقسم المحلة الكبرى بمديرية الغربية ابن المرحوم اسمعيل

١٢٨٨

٦

الثابت معرفة جماعة في شاز ما سيذكر فيه بشهادة كل من المكرم جوهر الشريف
من ناحية الميمون فمر بيعة المقيم الآن بطنه تدابن بدوي جوهر والمكرم عبد الرحمن
الشاعر من ناحية السجاعة ابن المرحوم أحمد الشاعر بنو تاشر عيايان المدعي المذکور
يملك هذا الثور الاجر المغر في الخمس ويملك أيضا هذا الثور الاسمر الشامي الخمس
المحاضر والمشار اليهما بالجلس وانهما على ملكه ولم ينتقلا عن ملكه بنقل شرعي
لأن وان المدعي عليه المذکور تعدى ووضع يده عليهما بطريق الغلبة والغصب بغير
حق ولا وجه شرعي ويطالبه برفع يده عنهما وبتسليمهما له بالوجه الشرعي ويسال جوابه
سئل من المدعي عليه المذکور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بانهما كانا مملوكين للمدعي
المذکور وانه في سنة ١٢٨٢ اشترى منه هذا الثور الاسمر المحاضر والمشار اليه بالجلس
وباعه له المدعي المذکور برباع قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه
ووضع يده عليه الى تاريخه ودفع له مبالغ أربعة جنيهات افرنكية وخصم له الباقي من
ايجار الاطيان المطلوب من المدعي المذکور وفي سنة ١٢٨٣ اشترى المدعي عليه
المذکور من المدعي المرقوم هذا الثور الاجر المحاضر والمشار اليه المذکور برباع قدره
٢٨٥٠ قرش عملة دارجة وسلمه له واستلمه منه وباعه له ووضع يده عليه الى تاريخه
وانه خصم له مبالغ الثمن المذکور من ايجار الاطيان المطلوب منه للمدعي عليه المذکور
وانه واصل يده عليهما بالسبب المذکور فلم يصمدقه المدعي المذکور على ذلك فطلب
من المدعي عليه المذکور اثبات دعواه المذكورة بالبينة فوجد باحضارها صادر ذلك
بحضوره في يوم سادس شعبان سنة ١٢٨٧ ثم في يوم الخميس ٩ من الشهر المرقوم
حضر المدعي والمدعي عليه المذکوران وعترف المدعي عليه المذکور انه أحضر من
يشهد له بذلك وسال الاستماع الى شهادتهم وهم المتولى شامية ابن المرحوم علي شامية
ومحمد المزين ابن المرحوم محمد المزين وعبد الرحمن الدهلان ابن المرحوم الحاج
احمد الدهلان الجميع من ناحية السجاعة واستشهدوا فشهد كل واحد منهم على انفراده
بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين المذکورين بقوله أشهد الله ان واعر بن ابراهيم
المدعي هذا باع الى ابراهيم أغا هذا ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج أيوب هذا
الثور الاسمر المحاضر والمشار اليه بالجلس في سنة ١٢٨٢ وهو يملكه حين ذلك بمبلغ
قدره ٢٥٠٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه ابراهيم المذکور بالثمن المرقوم وسلمه المبيع
المذکور واستلمه منه وخصم له الثمن المرقوم من المطلوب به منه من ايجار الاطيان
وباع له أيضا الثور الاجر هذا المحاضر والمشار اليه بالجلس سنة ١٢٨٣ وهو يملكه وقت
ذلك بمبلغ قدره ٢٨٥٠ قرش عملة دارجة واشتراه منه وسلمه له واستلمه منه وخصم له مبالغ
الثمن المرقوم من ايجار الاطيان المطلوب من واعر المدعي هذا الى ابراهيم أغا هذا
يعلمون ذلك ويشهدون به كذلك فذكر المدعي المذکور ان شهادتهم لا تجوز عليه إلا

ان كانت أوراق المذاكرة والرق الذي معه يضاهاى كلامهم حضرة مولانا
الاستاذ الاوحد مكي أفندي مصر المحروسة وشيخ الجامع الازهر المسطر أعلاه صورة
مرافعة صدرت لدى نائب المحكمة واسما عرضت علينا بحضور المحضرين عرفت المدعى
عليه المذكور الذي هو ابراهيم اغا المرقوم ان قدر ثمن الثور الاسمر المذكور كما هو
مذكور أعلاه في الدعوى وانه خصم من ثمنه أربعة جنيهات افر نكية التي بذمة المدعى
الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض الشرعي وباقي الثمن خصمه من ايجار
الاطيان المطلوب من المدعى المذكور وانه قال ذلك لدى النائب في جواب الدعوى
ولم يقل انه دفع من أصل الثمن أربعة جنيهات افر نكية كما هو موضح في الدعوى
أعلاه بل الذي ذكره هو خصمه من القرض فهو ليس بخصم استثناف هذه الدعوى لدى
القاضي ويسمى من المدعى عليه الذي عرف به المذكور المخالف لما اجاب به لدى
النائب في الدعوى المستورة أعلاه ام لا ولا يعلم تناقضا واذا صار استثنافا واحضر
المدعى عليه المذكور بينة تشهد له طبق دعواه بذلك على وجه الاجال تقبل شرعا
أم كيف نرجو الافادة الصريحة عن الحكم الشرعي في ذلك للاجراء والحكم على موجبها
(اجاب) يطلب من مدعى الشراء المذكور بينة على دعواه بناء على ما أوضحه آخر
لدى حضرة قاضي طنتدا ولا يمنع من ذلك ما نسب اليه أو لا لدى نائب المحكمة حسب
المسطر بصورة الدعوى الاولى من قوله بعد دعواه شراء الثور الاسمر دفع له مبلغ
أربعة جنيهات افر نكية وخصم له الباقي من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى
المذكور اذ على فرض ثبوت ذلك لا يناقض قول مدعى الشراء آخر انه خصم من ثمنه
أربعة جنيهات افر نكية التي بذمة المدعى الذي هو واعر ابراهيم على سبيل القرض
الشرعي وباقي الثمن خصمه من ايجار الاطيان المطلوب من المدعى المذكور اذ لم يصرح
في دعواه لدى النائب المذكور ان الاربعة جنيهات المذكورة دفعها له بعد البيع
على انها من الثمن حتى يناقض قوله آخر ان الاربعة جنيهات المذكورة هي قرض
اذ القرض مدفوع أيضا من قبلة فاذا أقام بينة طبق دعواه قبلت منه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٢٤ ذي الحجة سنة ٨٨ عن
افادة وردت من مجلس اسكندرية مؤرخة ٧ الجاري ومعه صورة ما نظر بالمجلس
العلمي الجاري انعقاده به ومغروب اطلعه هذا الطرف عليها والجواب عما فيه كما
ترغبه علماء اسكندرية ولغظ الصدارة المذكورة في يوم الخميس ١٣ ربيع الثاني
سنة ١٢٨٦ ادعى المسكرم محمد اشتيوى ابن السيد سليمان اشتيوى بن عبد الله اشتيوى
على الحاج محمد المغربي الجزائري بن هاشم بن حامد الحاضر معه بالمجلس العلمي بقوله
أدعى على الحاج محمد المغربي المذكور هذا وهو الوكيل الشرعي عن المرأة
فاطمة بنت المرحوم الحاج حسين المغربي بن البخاري بن محمد الطبعي من أهالي جزائر

الغريب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحاكم الشرعي علي ولدها محمد
 القاصر ابن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب
 الادكاوي من أهالي ادكو بطريق توكيلي عن المكرم السيد مسعود وهيب ابن
 المرحوم مصطفى بن احمد بن محمد بن احمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذکور
 أعلاه بان ولد فاطمة الوصي المذکور و محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران
 المذکور توفي الى رحمة الله تعالى في أوائل شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٦ وانحصر
 ارثه الشرعي في كل من والدته فاطمة الرضى المذکور وأهله وفي ابن ابن ابن
 عم جد المذکور المذکور مسعود بن مصطفى موكلي المذکور من غير شريك له مولا
 وارث له سواهما وترك ميراثا عنه لورثته المذکورين مبلغا وقدره أربعة وعشرون
 جنيهات انجليز يا ذهاب ضرب الانجليز الحاضر المبلغ المرقوم بهذا المجلس هو من ضمن
 ما آل اليه بالارث الشرعي من والده المرحوم السيد محمد صالح زهران المذکور أعلاه
 ومن أخته شقيقته البكر القاصرة عزيزة المتوفين قبله وبقسمة هذا المبلغ خص
 ولدته فاطمة الوصي المذکور وكرة المدعى عليه هذا ارثا باقرضة الشرعية بحق
 الثلث ثمانية جنيهات انجليزية وخص مسعود بن مصطفى موكلي المذکور أعلاه
 بحق الثلثين ستة عشر جنيها انجليزية والباقية من ذلك المبلغ المعين أعلاه تعهيدا لان
 موكلي هو مسعود بن مصطفى بن احمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب
 الادكاوي المذکور أعلاه وان المتوفى المورث المذکور أعلاه هو محمد القاصر ابن المرحوم
 السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن عبد الوهاب المذکور أعلاه وان احمد وعليه
 المذکورين اخوان شقيقان والدهما عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي
 ووالدتهما المرحومة عائشة بنت رجب وهيب الادكاوي ايضا وان الوصي المذکور
 أعلاه وكرة المدعى عليه هذا ممتنعة من دفع حصته مسعود موكلي المذکور وقدرها
 كما ذكر أعلاه وان امتناعها من ذلك بغية يرق شرعي وانني أطلب من حضرة مولانا
 الحاكم الشرعي الزام وكيل الوصي المدعى عليه هذا بدفع ما خص موكلي مسعود
 المذکور كور وتسليمه الى لاحوزة موكلي بالطريق الشرعي واسئل سؤال المدعى عليه
 عن ذلك كرامدعي ان المبلغ المرقوم من تركته والد المتوفى محمد القاصر هو اي الوالد
 المذکور كورا السيد محمد صالح زهران التي لم تقسم

فمن ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يترتب
 عليها مال الخصم وفي يوم الخميس عاشر جمادى الثانية سنة ١٢٨٦
 ادعى محمد شقيق الوصي المذکور كور على الحاج محمد داغر في المذکور الحاضر معه بالمجلس العلمي
 بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي بالتفرع الى بحضور السادة العلماء وهو الوكيل
 الشرعي عن المرأة فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن انغري النجار بن محمد الطبعي

من أهالي جزائر الغرب بقوله أدعى بطريق توكيل الشرعي عن المكرم السيد مسعود وهيب بن مصطفى بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي في الدعوى والطلب والمخاصمة والمرافعة وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا على الحاج محمد المغربي هـ ذابن هاشم بن حمدان الجزائري وهو الوكيل الشرعي الثابت توكيله شرعا لدى حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه عن المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي النجار بن محمد الطيحي من أهالي جزائر الغرب وهي الوصي الشرعية من طرف حضرة مولانا الحماكم الشرعي المشار اليه على ولدها محمد القاصر ابن المرحوم السيد محمد زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوي المذكور اعلاه بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور عن زوجتين هما الحاجة زنوبة بنت علي بن أحمد المجروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي النجار بن محمد الطيحي المذكور اعلاه وعن بنته عزيزة القاصرة وعن الحمل الذي انفصل بعد موت أبيه ويسمى محمد القاصر من غير شريك لهم ولا وارث له سواهم ومن جملة ما تركه لورثته الشرعيين ووعده بنته محمد وعاه في المجلس الثاني وانصرف في يوم الخميس ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ حضر كل من السيد محمد شتيوي والحاج محمد المغربي المذكورين وذكران من جملة ما تركه المرحوم السيد محمد زهران المذكور لورثته الشرعيين هذا المبلغ المحاضر بهذا المجلس الشرعي الذي قدره ثمانية وأربعون جنيتها انجليز يا ضرب بلاد الانجليز وأشار اليه وبقسمه هذا المبلغ يخص كلام من الزوجتين المذكورتين ثلاثة جنديات من هذا المبلغ ويخص بنته عزيزة المذكورة أربعة عشر جنيتها من هذا المبلغ ويخص ولده محمد القاصر المذكور ثمانية وعشرون جنيتها من هذا المبلغ ثم توفيت عزيزة بنت المرحوم السيد محمد صالح زهران المذكور اعلاه وتركت ما خصها من هذا المبلغ المرقوم لورثتها الشرعيين وهما والدتها فاطمة بنت المرحوم الحاج حسن المذكور اعلاه وشقيقها محمد القاصر المذكور من غير شريك وبقسمه ما خصها من هذا المبلغ المذكور اعلاه على المذكورين والدتها وشقيقها المذكورين اعلاه يخص الام المذكورة بحق الثلث أربعة جنديات انجليزية وثلاث جنديات من هذا المبلغ ويخص شقيقها محمد المذكور بحق الباقي تسعة جنديات انجليزية وثلاث جنديات فيكمل للمجد المذكور ابن محمد صالح المذكور من هذا المبلغ المرقوم بالارث الشرعي من أبيه وشقيقته المذكورين مبلغ سبعة وثلاثين جنيتها وثلاث جنديات من هذا المبلغ ثم توفي محمد الابن المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في والدته فاطمة المذكورة بنت الحاج حسن النجار المذكور اعلاه بحق الثلث وفي موكل السيد مسعود المذكور اعلاه بحق الباقي تعصيا وبقسمه هذا المبلغ الذي خص محمد المذكور في المذكورين يخص والدته المذكورة بحق الثلث اثناعشر جنيتها انجليزية او ثلث ثلث جنيتها انجليزية ويخص موكل اربعة

وعشرون جنيها انجليز يا وثلاث من ثلثي جنييه من هـ هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس لان موكلى هو السيد سعيد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذ كوراعلاء وان المتوفى مورت موكلى المذ كور هو محمد بن المرحوم السيد محمد صالح زهران بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذ كوراعلاء وان أحمد وعليا أخوان شقيقة والدهما عبد الوهاب وهيب الادكاوى المذ كوراعلاء ابن عبد الله ووالدتهما عائشة بنت رجب بن أحمد وهيب الادكاوى أيضا وان الوصى المذ كورة تمتعته من دفع ما يخص موكلى المذ كور في هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس وقدره كما ذكر اعلاء وان امتناعها من ذلك بغير حق شرعى وحيث الامر كما ذكر اطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعى المحكم على الوكيل المدعى عليه هذا بدفع ما يخص موكلى في هذا المبلغ المحاضر به هذا المجلس وتسليمه الى لاجوزة موكلى المذ كور بالاطريق الشرعى وأسأل سؤاله عن ذلك ثم ذكر المدعى المذ كور أن صحة تقسيم ما هو مخلف عن محمد القاصر المذ كور أن الذى يخص أمه المذ كورة اثنا عشر جنيها وأوقات جنييه وثلاث ثلث جنييه والذى يخص موكله المذ كور أربع وعشرون جنيها وثلاث جنييه وثلاث ثلث جنييه انجليزى فعند ذلك أفاد حضرات السادة العلماء ان هذه الدعوى غير صحيحة شرعا ولا يسئل عنها المحكم

وفي يوم الخميس عاشر ربيع الاول سنة ١٢٨٧ حضر بالمجلس العادى بين يدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى والسادة العلماء كل من الحاج على دويعى ابن الشيخ حسن رويى بن جيدة رويى السكندري والمكرم الحاج محمد بن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى بن محمد القبايطى الجزائرى وادعى الحاج على دويعى المذ كور على الحاج محمد القبايطى المذ كور المحاضر معه بقوله ادعى بحكم وكالتى الشرعية العامة المطابقة المفوضة عن المكرم مسعود وهيب الخطاب بن المرحوم مصطفى بن أحمد بن محمد بن محمد البديوى الادكاوى فى كافة أموره وسائر شؤنه وما يتعلق به من بيع عقار وشرائه وتلاجه وقبض اجرة وفى الدعاوى والطلب والمرافعة والخاصة وفى الاقرار والانكار والصلح والابراء وفى قبض ماله من الحقوق والاستحقاق وغير ذلك توكل لاعاماه فوضا القولى وفعل على ورأى وفى كل شئ يصح فيه التوكيل شرعا كما ثبت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى بنفرا سكندريه حالا بثبوتنا شرعا بطريقه المرحى وتكرر بذلك حجة شرعية من محكمة المغرب مؤرخة فى غرة شهر رجب سنة ١٢٨٦ عوضا فى ذلك عن وكيله السابق المكرم السيد محمد اشتيوى ابن سليمان بن عبد الله اشتيوى بعد ان نزل به بحضوره وعلمه كما هو مصرح به فى الحجة المذ كورة اعلاء على المكرم الحاج محمد المقرئ هذا ابن مولانا المرحوم الشيخ مصطفى ابن محمد القبايطى الجزائرى المقيم بالسكندرية المحاضر به هذا المجلس الشرعى بين يدى حضرة مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه اعلاء وهو الوكيل الشرعى العام المطابق

المفوض من المرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطيحي الجزائري
المقيم بـ بنغراسكندرية في كافة أمورهما وشؤونهما وما يتعلق بهما وفي الدعاوى
والطلب والمرافعة والخاصة وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء وفي قبض كامل
مالهما من الحقوق والاستحقاقات وغير ذلك الثابت ذلك فيما قبل تاريخه لدى حضرة
مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه قبوتاشريعيا بطريقة المرعي بانه فيما قبل
تاريخه توفي الى رحمة الله تعالى السيد محمد صالح زهران ابن المرحوم احمد بن علي بن محمد
البيوني الادكاوي وانحصر ميراثه الشرعي في زوجه هي فاطمة بنت علي بن
احمد المحروفي والمرأة فاطمة بنت الحاج حسن المغربي بن محمد الطيحي موكلة هذا
المدعي عليه وفي بنته من الموكلة المذكورة هي عزيزة القاصرة عن درجة البلوغ وفي
حل منها انفصل بعد موت والده المذکور بولد ذكره محمد القاصر من غير شريك
ولا وارث له سوى زوجته وبنته وولده المنفصل بعد موته المذکور من غير شريك
ثم توفيت بنته عزيزة المذكورة عن والدها فاطمة الموكلة المذكورة وعن شقيقها محمد
القاصر المذکور من غير شريك ولا وارث له سوى والدها وشقيقها المذکورين ثم توفي
محمد الابن القاصر المذکور عن والده فاطمة الموكلة المذكورة وعن ابن ابن عم
ابي ابيه ابن شقيق ابي جده المذکور هو محمد وسعد وهيب موكلي المذکور اكون موكلي
هو سعد بن مصطفى بن احمد بن محمد بن محمد البيوني الادكاوي المذکور في بن محمد
البيوني جد ابي محمد القاصر المتوفي المورث اخير المذکور هو محمد بن محمد البيوني
المذکور في بن محمد ابي موكلي المذکور اخوان شقيقان اباؤهم محمد البيوني الادكاوي
المذکور ابن عبد الوهاب بن عبد الله وهيب الادكاوي وامهم عائشة بنت رجب بن
احمد وهيب الادكاوي وان السيد محمد صالح زهران بن احمد بن علي بن محمد البيوني
المتوفي اول المذکور كان في حال حياته يملك مائة وثمانية وأربعون قرشا مصر يا
من ذوات الاربعين نصف قضية وهو هذا المبلغ الحاضر بالمجلس الشرعي بين يدي
حضر مولانا الحماكم الشريفي المشار اليه اعلاه ومات وترك هذا المبلغ المرقوم وغيره
ميراثا عنه لورثته المذکورين اعلاه وبقسمته عليهم بمائة الفريضة الشرعية يخص
الزوجة من المذکورين بحق الثمن فرضا من زوجها المذکور ستة قروش من ذلك
لكل واحدة منهم مائة ثلاثة قروش ويخص ولده محمد القاصر المذکور بحق الثلثين من
الباقى بطريق التعصيب ثمانية وعشرون قرشا ويخص بنته عزيزة المذكورة بحق
ثلث الباقي اربعة عشر قرشا من ذلك وبموت عزيزة القاصرة المذكورة عن والدها
فاطمة الموكلة المذكورة وشقيقها محمد القاصر المذکورين من غير شريك وترك مبلغ
الاربعة عشر قرشا المذکور ميراثا عنها الورثة المذکورين يخص والدها المرأة فاطمة
موكلة هذا المدعي عليه بحق الثلث فرضا اربعة قروش وثلثا قرش فـ كمل لها بسبب

ذلك سبعة قرش وثلاث قرش ويخص شقيقها محمد القاصر المذ كور بحق الباقي تعصيا
تسعة قرش وثلاث قرش باقي المبلغ المردود عنها المذ كور فيكمل لمحمد القاصر المذ كور
بسبب ذلك سبعة ولا ثون قرش وثلاث قرش وأنه يجوز محمد القاصر ابن السيد محمد صالح
زهران المذ كور عن والدته فاطمة موكلة هذا المدعي عليه المذ كور عن موكل
مسعود وهيب بن مهدي بن احمد بن محمد بن محمد البسيوني العاصب المذ كور من غير
شريك ولا وارث له سوى والدته وموكل العاصب المذ كور وترك مبلغ السبعة
والثلاثين قرشا وثلاث قرش ميراثا عنه لورثته المذ كور من يخص والدته المذ كور بحق
الثلاث قرشا اثنا عشر قرشا وأربعة أسباع قرش فيكمل لها بسبب ذلك اثنا من زوجها
السيد محمد صالح زهران المتوفى المذ كور أولا ومن ينتها عزيمة المتوفاة بعد والدها ومن
ولدها محمد القاصر المتوفى أخيرا عشر وقرشا وتسع قرش ويخص موكل مسعود وهيب
المذ كور بحق الباقي تعصيا أربعة وعشرون قرشا وثمانية أسباع قرش باقي ذلك وان
مبلغ الأربعة والعشرين قرشا وثمانية أسباع قرش المرقومة حق لموكل مسعود
المذ كور بطريق التعصيب كما ذكر تحت موكلة هذا المدعي عليه وأنها متمتع من
تسليمه إلى لا حوزة لموكل المذ كور وما نفعه من ذلك بغير حق شرعي وهي في علم من ذلك
فواجب عليها رفع يدها عن حق موكل المذ كور من هذا المبلغ المحاضر بالجلس
الشرعي وتسليمه إلى لا حوزة لموكل محمد كمالتي وأطالبها برفع يدها عن حق موكل
المذ كور وتسليمه إلى وأسأل السؤال المدعي عليه عن ذلك بالطريق الشرعي حضرة
الاستاذ الأوحدهل هذه الدعوى غير مسموعة لما قضتها الدعوى الأولى في نسب غير
الولاد وهو غير معقولة وان كانت الأولى غير صحيحة لان فساد الدعوى لا يمنع الاقرار
كما هو منصوص ولا يفسده فيتحقق التناقض بينهما كالصحيحين لما في جامع الفصولين
نقل عن الذخيرة لو ادعى دار فقال المدعي عليه في دفعه انك اقررت قبل هذا انك بعت
مني وأراد تحاييف المدعي فله ذلك ولو برهن تقبل وتنفذ دعواه وهذا الوادي أولا
بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطالعا كفي ذ ادعى أولا
بسبب الشراء فظهر ان الدار المدعي به سلم تكن يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم
تصح الدعوى بل كانت في يد غيره ثم المدعي ادعاه في مجلس آخر على ذي اليد ملكا
مطلقا قد قيل تسمع وقد قيل لا تسمع وهو الاصح اذا اقراره بالشراء لم يفسد ولو فسد دعواه
اه وفي البرازية بعد كلام مانعه وان كان دعواه الملك بسبب لم يصح بان ادعاه على
غير ذي اليد ثم أعاد الدعوى صحيحا على ذي اليد وادعاه ملكا مطلقا لا يسمع لان فساد
الدعوى لا يمنع الاقرار بخبر رافى ٨ ذى الحجة سنة ٨٨٨ أمين الفتوى محمد عبد البنا الخنفي
قاضي نغراس كندرية مفتي نغراس كندرية (أجاب) نعم هذه الدعوى غير مسموعة على
الوجه المذكور لما ناقضتها للدعوى الأولى ان صدرت الأولى على الوجه المأثور

بهذه الصورة من وكيل ثابت الوكالة في تلك الخصومة عن الموكل ثانياً لمحصل هذا
التناقض في دعوى نسب غير الولاد بناء على المصحح من القولين حيث لا توفيق هذا
ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من المالية في ٤ محرم سنة ٨٩ مضمونها
قد وردت إفادة مديرة المنوفية ومعهما صورة الدعوى المسعوعة لدى حضرة قاضي
المديرية في خصوص الاطيان العشورية الكائنة باراضي ناحيتي بابل ودفيرة المدعي
فهي من ورثة المرحوم حسين بك نهي بقصد اعطاء الحكم الشرعي عنها وحاصل
الهورة المذكورة ادعى كل من حضرة مصطفى بك أمين ابن المرحوم محمد وبينه
والمكرم اسمعيل أفندي صبري ابن المرحوم علي وبينه والمكرم محمد أفندي حسين ناظر
قلم قضايا مديرية المنوفية حالا وبينه على حضرة المكرم محمد بك الشواربي مدير المنوفية
حالا وبينه القائم مصطفى بك أمين المذكور بطريق وكالته عن المصونة فاطمة البحر كسبة
الاصل معتقة المرحوم عباس باشا التي كانت زوجة للمرحوم حسين بك نهي معتق
المرحوم عباس باشا المشار اليه والقائم اسمعيل أفندي صبري المذكور بطريق
وكالته الشرعية عن كل من سعادة طوسون باشا فجل محمد سعيد باشا وبينه والمصونة انجي
هانم معتقة وزوجة محمد سعيد باشا المشار اليه والقائم محمد أفندي حسين المذكور
بطريق وكالته الشرعية عن حضرة محمد بك توفيق وكيل مجلس محاسبة المالية حالا
الوكيل عن سعادة محمد عبد الحليم باشا والماذون له في توكيل غيره عن سعادة موكله محمد
عبد الحليم باشا المذكور الثابت ذلك ووكالة الوكلاء المدعين المذكورين عن موكلهم
في شأن ماسيد كرفيه الوكالة العامة المطلقة المفوضة لقولهم وفعلهم ورأيهم في الدعوى
والخصومة والقبض والتوكيل وكل شئ جائر امرهم فيه بشهادة كل من الشيخ محمد بن
مصطفى البابيسى بن حسين القاطن بمدينة الجيزة والمكرم احمد أغا كامل بن ابراهيم
ابن عبد الله المقيم بمصر المحروسة بمثن الخليفة ثبوتاً شرعياً بالطريق الشرعي والقائم
حضرة المدعي عليه المذكور بطريق وكالته الشرعية عن سعادة اسمعيل باشا صديق
ناظر المالية حالا الوكيل عن أفندينا اسمعيل باشا والي مصر حالا الوصي الشرعي على
تركة المرحوم ابراهيم الهامى باشا فجل جنتمكان عباس باشا المذكور الثابت وكالة
المدعي عليه المذكور ووكالة موكله والاذن له بالتوكيل من قبل سعادة ووكله الوصي
المشار اليه الوكالة العامة في الخصومة والدعوى عليه في ماسيد كرفيه بشهادة من ذكر
ثبوتاً شرعياً والثابت وصاية سعادة الوصي المشار اليه بمقتضى حجة الوصاية الشرعية
المحررة من محكمة تفراسكندرية المؤرخة في ٩ شعبان سنة ١٢٧٩ المشعولة بامضاء
وختم حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى قاضي الثغرين ذلك الثابت
مضمونها بشهادة من ذكر بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذكور كان يملك حال
حياته جميع الاطيان العشورية التي بلامال الباسخ قدرها ٢٨٩ فدانا الكائنة باراضي

ناحيتي بابل ودفرة التابعتين لمديرية المتروقية على ما بين فيه ما هو باراضى ناحية
دفرة ١٠٥ أفدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدد ذلك
بالمحدود والمست وفاة شرعا وما هو بناحية بابل المذ كورة ١٨٤ قد انما بحوض البحر وأى رجا
وحدد ذلك بالمحدود والمست وفاة شرعا وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا المذ كور فى حال
حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٣ أعطى ووهب وملك
بدون عوض جميع الاطيان المذ كورة المحدودة بالمحدود المذ كورة للمرحوم حسين بك
نصى المذ كور معتق المرحوم عباس باشا المذ كور أعتقه حال حياته وصحته وهو عا
وقت العتق هبة وتكليف كاش عيى وقيل منه الموهوب له المذ كور الهبة المذ كورة لنفسه
واستلم منه جميع الاطيان الموهوبة المذ كورة باذنه فسلمها له حال حياته وصحته بميزة فارغة
غير مشغولة بشئ من حق الواهب وغيره رقبضا منه ووضع الموهوب له يده عليها
وتصرف فيها لنفسه بالزرع والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة والتمايل المذ كور اعلاه
الى أن توفى فى سنة ١٢٧٩ وهى فى يده وترى هاهنا المذ كور من زوجته فاطمة
البحر كسيرة معتقة المرحوم عباس باشا المذ كور التى أعتقها حال حياته وصحته وهو
يملكها وقت العتق الموكاة لمضرة مصطفي بك أمين المذ كور وروعى معتقه لاييه
المرحوم عباس باشا المذ كور ههنا سعادة محمد عبد الحليم باشا والمرحوم محمد سعيد باشا
المذ كور ان من غير شرىك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المتوفى محمد سعيد باشا
المذ كور بعد وفاة حسين بك نصى المذ كور عن كل من زوجته المصونة انجى هانم
معتقه التى أعتقها حال حياته وصحته وهو يملكها حال العتق وولده من غير هاهو
سعادة طوسون باشا المذ كور الموكلين لمضرة اسمعيل افندى صبرى المذ كور من غير
شرىك ولا حاجب ولا وارث له سواهم وآلت حصته من الابعادية المذ كورة لوارثيه
المذ كورين من غير شرىك وان سعادة الوصى المذ كور وضع يده على جميع الاطيان
المذ كورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نصى المذ كور بدون وجه شرعى ويطالب
المدعون المذ كورون المدعى عليه المذ كور برفع يد سعادة الوصى المذ كور موكل
موكله عن الاطيان المذ كورة وتسليمها لهم ايحوزوها الموكلمهم المذ كورين ويسالون
جواب حضرة المدعى عليه المذ كور عن ذلك مثل المدعى عليه المذ كور عن ذلك بعد
قبول وضع يد سعادة موكل موكله الوصى المذ كور على الاطيان المذ كورة بشهادة
شهوده أدناة فاجاب بالاعتراف بوفاة المتوفيين المذ كورين وبوضع يد سعادة الوصى
المذ كور على الاطيان المذ كورة وذكرا انها من مخلفات المرحوم ابراهيم الهامى
باشا المذ كور التى تحت وصاية سعادة الوصى المذ كور وانكر ما عدا ذلك فطلب من
المدعين المذ كورين بيينة تثبت لهم دعواهم المذ كورة فاحضروا كلاما من المسكرم خورشد
افندى كمال لازم اول بالاى ٢ جى سوارى ٢ جى فرقة المقسم الاين برأس الوادى

والأكرم خورشيد افندي وفاتى البحر كسى ابن عبد الله المقيم بضمن الخليفة عصر كلاهما
معتق محمد على باشا وطلبوا الاستماع الى شهادتهم ما فامتشهدا عما يعلمانه في ذلك
فشهد كل منهما بعد استشهاده على انفراد في وجه حضرة المدعى عليه المذکور بقوله
اشهد بان المرحوم ابراهيم الهامى باشا نجل المرحوم عباس باشا وبينه كان يملك حال
حياته وصحته جميع الاطيان العشورية التى بلامال البالغ قدرها ٢٨٩ فدانا الكائنة
باراضى ناحيتى بابل ودفرة التابعة بين المديرية المنوفية المذكورة ما هو بناحية دفرة
١٠٠ افدنة بحوض السبعين والقنانية وقصالى المياه والهيئة وحدده محدود المشروحة
أعلاه وما هو بناحية بابل المذكورة ١٨٤ فدانا وبينه بحوض البحر وانى رجا باقى
الاطيان المذكورة وحدده محدود المشروحة وبينها وان المرحوم ابراهيم الهامى باشا
المذکور فى حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فى عاشر محرم سنة ١٢٧٣ وهب
واعطى وملك بدون عوض جميع الاطيان العشورية المذكورة للمرحوم حسين بك
نحسى معتق المرحوم عباس باشا وبينه اعنته حال حياته فى صحته وهو عاى له وقت
العتق هبة وتماثيل كاشرين وقيل منه الموهوب له الهبة المذكورة لنفسه واستلم منه
الاطيان المذكورة باذنه فسماها له حال حياته وصحته هبة فارة غيرة شغولة بشى من
حق الواهب وغيره وقبضها منه الموهوب له المذکور ووضع يده عليها وتصرف فيها
بالزراعة والزراعة من ابتداء تاريخ الهبة المذكورة الى ان توفى فى سنة ١٢٧٩ وهى فى يده
وتركها سير ائنا لكل من زوجته المصونة فاطمة البحر كسية معتقة المرحوم عباس باشا
المذکور ابن المرحوم طوسون التى اعنتها حال حياته فى صحته وهو عاى له وقت العتق
وعنى معتقة لابه المرحوم عباس باشا المذکور الما وكل المشار اليه والمرحوم محمد سعيد
باشا وبينه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواه سم وان محمد سعيد باشا المذکور
توفى بعد وفاة حسين بك نحسى المذکور عن كل من زوجته المصونة انجى هانم معتقة
التى اعنتها حال حياته فى صحته وهو عاى له وقت العتق وولده من غير هاهو سعادة
افندم طوسون باشا الموكلين لحضرة اسمعيل افندي صبرى المذکور من غير شريك ولا
حاجب ولا وارث له سواه ما واثبت حصته من الابعادية المذكورة لوارثيه المذکورين
من غير شريك وان سعادة الخديوى الاعظم افندينا اسمعيل باشا الوصى المذکور وبينه
وضع يده على جميع الاطيان المذكورة بعد وفاة المرحوم حسين بك نحسى المذکور
وانما اتحت يده بدون وجه شرعى يعلم ان ذلك ويشهد ان به كذلك (اجاب) قد صار
الاطلاع على صورة المرافعة المذكورة قتبين انها غير مستوفية شرعا للشرايط المتبعة
للحكم اذا الشهاداة التى قامت على توكيل الوكلاء الثلاثة المدعين المذکورين على هذا
الوجه شهادة مجردة فى اثبات الوكالة والوصاية المذكورتين قبل تقديم الدعوى مع
دخول ذلك فى انك اراهم حيث قال وانكر ما عدا ذلك أى ما عدا وفاة المتوفيين

المذكورين وما عدا ملك الاطيان المذكور للرحوم ابراهيم الهاشمي باشا المذكور وما
عدا وضع يد سعادة الجناب العالي عليهم اقدخل في ذلك انكار توكيل الوكلاء المدعين
المذكورين والوصاية المذكورة وان اعترف بالوصاية ضمننا في جوابه ولا يصح شرعا
اثبات الوصاية والوكالة بمجرد تين عن الدعوى وهذا كله على فرض تسليم كون حضرة
محمد بك توفيق وكيلا عن سعادة محمد عبد الحليم باشا بلا واسطة حسب المتبادر من هذه
المرافعة ولا يدري أن الامر كذلك أولا فمكان الا لازم تاخير الشهادة بالوكالة والوصاية
عن الخصومة على فرض صحة وكالة الوكلاء المذكورين على الوجه المسطور والله تعالى
أعلم (سئل) عن مرافعة واردة من محكمة ولاية شلشله ون في ٢٦ محرم سنة ٨٩ ومضمونها
حضر بالمجلس الشرعي المكرم سعيد أغا الاسود ابن عبد الله المقيم بناحية كفر شلشله من
معتق سعادة المرحوم عبد القادر باشا محافظ قنال السويس سابقا وادعي على غيره
الحاضر معه بالمجلس هو المذموم لم داود أفندي الذي من أهالي مصر ابن الذي سليمان ابن
المتوفى غطاس الثابت معرفة المدعي والمدعي عليه لدينا عينا بالمجلس بشهادة المكرم
الشيخ عفيفي صالح ابن المرحوم الشيخ صالح محمد والمكرم الشيخ ابراهيم غيث ابن
المرحوم هفيقي غيث كلاهما من كفر شلشله من وقال المدعي في دعواه ان من الجاري
في ملكه وتصرفه هذا المحار الاسود الحاضر بالمجلس المشار اليه تلاقاه بالشراء في سنة
١٢٨٧ في أو ان زراعة الشوى من عبد الخالق على هذا الحاضر بالمجلس المشار اليه ابن
المرحوم علي عبده ابن المرحوم عبده من أهالي ناحية السعارة بديرية الدقهلية بثمن
قدره جنيهاً افرنيكان ذهباً عينا قيمته مائة وخمسة وتسعون قرشاً حمله اميرية اقيضها
اليه واستلم المحار منه وقت البيع وكان بائعه المذكور يملكه وقت البيع وانه قناج
حارته ولدعنده في سنة ٨٤ واستمر المحار المذكور عند المدعي بعد الشراء مدة أربعة
أشهر ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعي الى تاريخه وانه كان غائبا عن وطنه الذي
كان مقيماً فيه بناحية ابعادية عبد القادر باشا المذكور الساكنة باراضي كفر عزام
بديرية الدقهلية ولما حضر من غيبته وجد المدعي عليه استولى على هذا المحار بالقهر
والغلبة ووضع يده عليه تعدياً بالتعصب من مدة أربعة عشر شهراً مضت الى تاريخه ولم
يقدر على نزعه من يده حتى انه حصل منه التماس للحكومة في شأن ذلك وصار حضور
المدعي عليه بهذا المجلس ويده هذا المحار وانه يطلب الا أن نزعه هذا المحار من يد
المدعي عليه المذكور وتسليمه اليه ليحرزه لنفسه ويسأل سؤاله عن ذلك سئل من الملم
داود أفندي المذكور المدعي عليه عما ادعي به المدعي المذكور في خصوص دعواه المذكور
فاجاب بقوله ان هذا المحار ملكه تلقاه بالشراء في سنة ١٢٨٨ ثالث يوم الخميس
من السنة المذكورة من شخص يسمى سليمان داود غير حاضر في المجلس من أهالي ناحية
الحاجر بديرية المية بثمن قدره ثلاثة عشر جنيهاً افرنيكان ذهباً عينا قيمته ألف

وما تسان وسبعة وستون قرشا وعشرون فضة عملة اميرية اقبضها اليائمه المذ كور
وقت البيع وكان يائمه المذ كور يملك الحمار المذ كور وقت البيع وانه نتاج حمارته
ولده في سنة ١٢٨٦ وان الحمار بيد المدعي عليه من وقت الشراء الى تاريخه وان
ما ادعى به المدعي المذ كور غير صحيح وان كره وجوده بحودا كاياف عند ذلك كاف سعيد
أغا المدعي المذ كور البينة التي تشهد له طبق دعواه فغاب وحضر بصحبه كل من المكرم
أبي الالايوسف ابن المرحوم يوسف والمكرم حسن عطية ابن المرحوم عمر وشهد كل منهما
بعد استشهاده وسمعه بانقراده في وجه المتداعيين وفي غيبة الشاهد الآخر بقوله اشهد
بان هذا الحمار الحاضر بالجلس المشار اليه ملك سعيد أغا الاسود ابن عبد الله معتق
المرحوم سعيدة عبد القادر باشا محافظ قنال السو يس سابقا المدعي هذا الحاضر
بالجلس المشار اليه تلقاه بالثراء في سنة ٨٧ من عبد الخالق على هذا الحاضر بالجلس
المشار اليه ابن المرحوم علي بن المرحوم عبد من أهالي ناحية السمارية بمديرية
الدقهلية بثمن قدره جنيهان افران كان ذهبا عين اقيمتها مائة وخمسة وتسعون
قرشا عملة اميرية اقبضها اليائمه المذ كور واستلم الحمار منه وكان يائمه عبد الخالق هذا
يملك الحمار المذ كور وقت البيع وانه نتاج حماره اليائمه المذ كور ولده في سنة
١٢٨٤ وان المدعي عليه هذا المعلم داود الحاضر بالجلس المشار اليه كان حضر الى
مقر المدعي المذ كور في غيبته وأخذ الحمار ووضع يده عليه بطريق الغصب هذا
ما يشهد به كل منهما ويعلمه فالمدعي (أجاب) اذا تنازع شخصان في دابة وادعى كل منهما
ملكها بسبب الانتاج عنده أو عنه دبائمه أو مورثه فان أقام أحدهما البينة دون
الآخر قضى له وان اقاما البينة يقضى لذي اليد سواء ارخا واستوى تاريخهما أو سبق
أحدهما أو لم يؤرخا أو لا أو ارجحت أحدهما دون الآخر فلا اعتبار بتاريخهما مع
النتاج الا من ارخ تاريخا متحيا لا بان لم يوافق سن الدابة في الوقت الذي اليد ووافق
وقت الخارج فيمنئذ يحكم للخارج ولو خالف سن اللوقتين لغت البينتان عند عامة المشايخ
وتركت في يد ذي اليد في رواية وفي رواية تنصف كفي الفص وابن ثم محل القضاء ببينة
ذی اليه اذا لم يدع الخارج عليه فعلا كالغصب ويثبت له والافيق في الخارج في قول كما
افاده في الدرود واشبهه وحينه فيجري الحكم في هذه القضية على هذا التفصيل على
الوجه المستطور انما يتوقف اثبات النتاج من قبل ذي اليد عند دبائمه على بيان البائع والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف مجلس الاحكام بافادته في ٦ صفر سنة ٨٩ مضمونها بناء
على افادته واردة من مديرية اسنا معها أوراق بناء على طالب المرأة قطرة حاله رقبة
القضية المتعلقة بها على حضرتهكم ما أبدته من التضرر من الحكم والطعن في حق
القاضي اقتضى شرحه لحضرتهكم حتى من بعد الوقوف على موضوعها يكرم بالافادة
عنه ليجري مقتضاه ومضمون القضية المحكوم فيها على قطرة المذ كورة بحضورنا

١٢٨٩

١

بجلاس مديرية اسنا بحضرة اربابه وحضرة العلامة مفتيه والعلامة الشيخ يوسف أحمد
 جبريل الاقصرى الحنفى و بناء على تاشير المجلس المشار اليه بالنظر فمما افاده حضرة
 الاستاذ مولانا العلامة المهام مفتى استئناف جرجا بجوابه المهر رد على أوراق قضية تدعى
 المرأة شريفة بنت على بن مصطفى الواصى على حالتها المرأة قطرة بنت الشيخ فراج
 ابن الحاج يونس بن أحمد دعى اوصى لها به جدها الامها الشيخ فراج المذ كور فى جميع
 متروكته بمنزل نصيب بنت من بناته وان حضرة الاسـ استاذ الموما اليه لما تامل فى صورة
 الاعلام المحرر فى أربعة رمضان سنة ٨٦ فى شان ذلك وجد غير كاف وأشار بانه حيث
 افادت المرأة شريفة بانه من بعد وفاة جدها وهى تقسم مع الورثة بمقتضى الوصية
 المذ كورة فيما تحصل من ايجار المنزل والطاحونة ومن ثم نخيل الجنيينة لتعاية ابتداء
 المنازعة فى سنة ١٢٨٥ وعرفت بان عندها يدنة تشهد لها بذلك فلا مانع شرعا والمحال
 ما ذكر من شعاع دعواها بذلك واسقيفائها لما تقتضيه النصوص الشرعية واثباتها
 بابينة العادلة المرضية ويحرم بذلك اعلام مستوف لما يلزم شرعا ويحسب بما افيد من
 حضرة قد حضرت المرأة شريفة المذ كورة وصارت تفهمها بما أشار عنه حضرة الاستاذ
 الموما اليه فادعت هذه المدعية المرأة شريفة المذ كورة على هذه الحاضرة معها
 بالجلاس الشرعى المرأة قطرة بنت فراج المذ كور الثابت معرفته بالدنيا امامنا وعينا
 بمعرفة الرجلين العاقلين الرشيد بن السيد احمد بن المرحوم فراج بن عبد الله والسيد
 حسين بن السيد عبد البارى شقيقا جميع من اسنا بان جدها والدامها المرأة صفية
 وهو المرحوم فراج بن يونس بن احمد بن منصور المذ كور كان فى حال حياته وكما
 علة له ورثته اوصى لها بطووعه واختياره بمنزل نصيب بنت من بناته فى جميع متروكاته
 بعد موته وحرق لها بذلك حجة شرعية فى سنة ١٢٥٦ على يد حضرة قاضى مدينة اسنا
 المرحوم حسن بن محمد فى خضر حباتر مشعولة بمقتضى مـ مجلت بسجله المحفوظ المصان
 والحجة المذ كورة تحت يدها ولم يحصل منها رد للوصية المذ كورة ثم توفى جدها المذ كور
 عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبناته فاطمة وزنوبة وبسمة
 وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنتها ابى بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته
 شقيقته وردة وعن زوجته خالصة بنت ابراهيم المتحصرا رة فمـ ولا وارث له سواهم
 وقبلت الوصية شريفة المذ كورة بعد موت جدها وان من ضمن ملك جدها المذ كور
 الذى مات وتركه ميراثا لورثته المذ كور بن ولها بالوصية جميع منزل كائن باسنا من
 جهتها القبليـة بحارة ابى منصور بسكة طريق السوق محصور بحدود أربعة ينتهى
 من بحرى الى الطريق الشارعى وبابه يفتح فيه ومن قبلى ينتهى الى منزل ملك الحاجة
 خريفة بنت محمد بن سبيس من غرب وبعضه الشرقى ينتهى الى منزل ملك عثمان ابن
 الحاج رفاعى بن عمر الاسـ وافى ومن يشر كـ قبل القسمة ومن شرقى ينتهى الى منزل

ملك السيد عبد المولى بن أحمد بن سليمان ومن يشركه قبل القسمة ومن غرب ينتهي
الى منزل ملك هو اوى بن عبد المولى رمضان من بحرى وبعضه القبلى ينتهى الى منزل
ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام القرابلى ومن يشركه قبل القسمة وطاحونة
بحوشها مشتملة على ارض وبناء كائنة بالبلدة والسكة المذكورة بمافيها من حجر
فوقاني وتحتاني وعجلة خشب وقادوس ويحصرها حدود اربعة تنتهى من قبل الى
الدرب الشارح المعروف بدرب ابى منصور ومن غرب ينتهى ايضا الى الطريق
الشارع وبابها يفتح فيه ومن شرق تنتهى الى منزل ملك السيد أحمد بن فراج بن عبد الله
ومن يشركه قبل القسمة ومن بحرى تنتهى الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر
حياترو من يشركه قبل القسمة وفى استحقاق بسبب الوصية المذكورة وقبولها بعد
الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا فى جميع ما يورث عن جدى
المذكور وانى كنت استولى هذين القيراطين والعشر قيراط من ايجار الطاحونة والمنزل
المذكورين بالقسمة مع خالتي هذه المدعى عليها وباقي الورثة بعد وفاة جدى بعد اترافهم
وتصديقهم بالوصية من جدى وو ضعت يدي على استحقاقى ومكثت على ذلك
مدة من الاعوام وفى سنة ١٢٨٥ هـ ليلتي وبير خالتي هذه عداوة فجدت وصيتي
ومنعتني من استحقاقى ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق ومتعرضة لى فى حق
واطالها برفع يدها عن استحقاقى فى المنزل والطاحونة المذكورين بسبب الوصية
المذكورة لا حوزة لنفسى واسأل جوابها عن ذلك فسئلت قطرة المذكورة فاجابت بوضع
يدها بسبب الميراث على المنزل والطاحونة المحرودين بالمحدود المذكورة وان والدها فراج
ابن يونس المذكور قوفى عنها وعن الورثة المذكورين ولا وارث له سواهم وان المنزل
والطاحونة هما ملك لوالدها وانكرت الوصية والاقرار والقسمة المذكورة فطلب من
شريفة المذكورة بيضة تشهد لها طبق دعواها فاحضرت كلاما من الرجال العقلاء
الرثـيدين السيد بدر ابن المرحوم السيد محمد بن بدر جودة حياترو السيد مصطفى ابن
المرحوم السيد حسين ابراهيم ومحمدا الملقب بالمهمي ابن مبارك بن عبادى الجميع
من اسنطالبة استماع شهادتهم فشهدوا فى وجه الخصم بعد ان استشهدوا عقب
الدعوى والانكار المذكورين بقول كل منهم بانقراده شهد بان هذه المدعية المرأة
شريفة بنت على مصطفى الواصلى استحق بسبب الوصية المذكورة فى الدعوى الصادرة
لها من جدها المرحوم فراج بن يونس بن احمد والدامها المتوفاة وقبولها الوصية بعد
الموت قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا فى جميع ما هو موروث عن جدها
المذكور وانها كانت تستولى على الخمسة المذكورة من ايجار الطاحونة والمنزل
المذكورين بالقسمة مع خالتها هذه المدعى عليها المرأة قطرة وباقي الورثة المذكورين من
بعد وفاة جدها مع اعترافهم وتصديقهم لها بالوصية المذكورة من جدها ومكثت

على ثلاث مئة من الاعوام الى سنة ١٢٨٥ فحصل بينهما وبين خالتها هذه عداوة فجدت وصيتها ومنتعتها من استحقاقها ووضعت يدها عليه غصبا بغير وجه حق وحدد كل من هؤلاء الشهود المنزل والطاحونة المذكورتين طبق الدعوى وان المرحوم فراج بن يونس ابن اجد بن منصور المذكور توفي عن ورثته وهم ابناؤه احمد وسليمان الملقب بيونس وبناته فاطمة وزينة وبسمة وقطرة هذه المدعى عليها وشريفة المتوفاة عن ابنها ابي بكر بن ابراهيم بن عيسى واخته شقيقة وردة وعن زوجته غالية بنت ابراهيم جد وعن شريفة هذه الموصى لها بالحصة المذكورة وانحصار ارثهم فيهم ولا وارث له سواهم هذا ما شهد به الشهود المذكورون وطابقوا في شهادتهم دعوى المدعية ولقبول شهادتهم قد اعذر هذه المدعى عليها فيهم فلم تبد طعننا شرعيا فز كواسر اثم طابت تر كيتهم علنا من هذه المدعية المذكورة فاحضرت ثلاثة وز كوا الشهود وعلانية فصار الحكم الشرعي بوجهه المهر والمرعى على الشيخ فراج بن يونس بن اجد بن منصور المذكور بثبوت هذه الوصية المدعى بها عليه بحضور من ناب عنه من الورثة بنته المرأة قطرة هذه المدعى عليها المذكورة بموجب الاقرار والاعتراف الصادر من الورثة بالبرهان الشرعي وبمنع تعرض هذه المدعى عليها المرأة قطرة المذكورة الى المرأة شريفة هذه المدعية المذكورة في الحصة البالغ قدرها قيراطين وعشر قيراط من اربعة وعشرين قيراطا في المنزل والطاحونة المذكورتين المذكورين الموصوفين بما في ذلك آلة الطاحونة السابق ذكرها وفي بقية تركة الشيخ فراج المذكور ورفع يده هذه المدعى عليها عن الحصة المذكورة وتسليمها الى هذه المدعية المرأة شريفة المذكورة الموصى لها حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائعه وادراكه الشرعية وانحسم الامر في ذلك بحضور هذه المدعية والمدعى عليها ومن ذكر فيه (اجاب) بالاطلاع على الاعلام المهر من قاضي ولاية اسنا المؤرخ ٥ شوال سنة ٨٧ ووجد فيه قصور من جهة التحديد في العقار المدعى به في الدعوى والشهادة حيث ذكر في بعض حدود المنزل وبعضه ينتهي الى منزل ملك عثمان ابن الحاج رفاعي بن حمرو ومن يشر كه قبل القسمة ومن شرق ينتهي الى منزل ملك السيد عبد المولى بن احمد بن سليمان ومن يشر كه قبل القسمة وبعضه الى منزل ملك الشيخ محمد بن سليمان بن عبد السلام ومن يشر كه قبل القسمة وفي بعض حدود الطاحونة ومن شرق الى منزل السيد احمد بن فراج بن عبد الله ومن يشر كه قبل القسمة ومن يشر الى منزل ملك السيد بدر بن محمد بن بدر حبساترو ومن يشر كه قبل القسمة ولما ذكر ان هذه التركة بالميراث حتى يكون جاريا على احد القوانين المذكورين في المذكرة في الحد لزي ملك ورثة فلان قيل لا يكفي اذ الورثة مجهولون منهم ذوفرض وعصبة وذو رحم جهالة فاحشة وقيل يصح ذكره هذا لانه من اسباب التعريف أو شر كه بغير الميراث ولم يوجد التبرع بهمة التحديد مع ذكر اسم احد

الشر كما يغير الادب والاحتمال المذكور وهو جود في هذه الحادثة فلا يجوز بصحة التعديد
نعم لو كتب في التعديد لزيق دار من تركه فلان يصح - كما في الانقروية من الباب
الثاني في دعوى العتق والضيعة الخ وحينئذ يقتضى ارجاع الاعلام لهله لا يوضح
المحدود المذكورة في الدعوى والشهادة ثم يجري المحكم على الوجه الموضح بهذا الاعلام
ومتى حصل كذلك وشهدت الشهود وشهادة مطابقة للدعوى وتحققت الاشارة في الدعوى
والشهادة للدعوى به يكون المحكم صحيحا ولا اعتبار بما زعمه الهكوم عليها والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته واردة من مجلس الاحكام في ٢٩ ذي الحجة سنة ٨٨ مضمونها هذه الافادة
ورددت من مجلس سيوط ومعه الاعلام واوراق متعلقة بمادة ديون مدعى بها على تركه
شخص يسمى احمد اسمعيل وكان قاضي سيوط طالب الاستفتاء عنهما من حضرة
مفتى الاحكام وأوضح ما أوضعه من المصوص ومع تكرار المكاتبة ما كان يصير
الاقتناع وأخيرا القاضي الموصوفه وناقبه اعطيا افادة راغبين بها الحالة النظر في تلك
المادة على حضرتهكم للاطلاع على ما قيل من كل طرف والافادة بما فيه رفع الاشكال
ولذلك اقتضى شرحه لحضرتهكم والاوراق المتعلقة بتلك المادة مرشلة كي بعد الاطلاع
على ما اشتملت عليه نسكم بالافادة عنه ليجرى مقتضاه ومضمون الافادة المعطاة
من القاضي والناقب المذكورين الواردة في ١٠ ذي القعدة سنة ٨٨ صار معلوما
ما توضح بشرح المديرية المسطرة على احدى الاوراق رقم ٢٨ شوال سنة ٨٨ والحال
أنه قد صار الاطلاع على افادة حضرة مفتى الاحكام المؤرخة في ١٣ ل سنة تاريخه
التي ردها افادتنا بصحة الاعلام المهر من هذا الطرف رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٨٦
في قضية تدعى قرشلى بكير اغا على - حضرة وكيل المديرية الوكيل عن بيت المال بان
نحو بوطلى احمد اسمعيل من جماعة سرسوارى رفاعى اغا توفى لاعتن وارث سوى بيت
المال وللمدعى بذمة مبلغ كذا من النقد أقرضه له من ماله وعين جنسه وقدره
ووصفه واستهلكه المتوفى في مصالحه وصار دينه له بخلاف ذمته الى موته وله تركه
فيها وفاق لهينه وطالب المدعى عليه بذلك ولا نكاره دعواه برهن عليها بشاهدين شهد
كل منهما في وجه المدعى عليه بلفظ أشهد بان احمد اسمعيل المذكور توفى ولا يعلمان
له وارثا مستحقا لتركته سوى بيت المال وبذمة لبكير اغا هذا المدعى على وجه القرض
الشرعى مبلغ النقد الذي ادعاه المدعى وعين جنسه وقدره ووصفه ولم يرد المدعى عليه
فيه - ما قاده حاز كيا وحلف المدعى اليمين وقضى له بالمبلغ المشروح في تركه المتوفى
وبعرض صورة الاعلام على حضرة مولانا مفتى الاحكام ناقضه بان ما تضمنه هذا
الاعلام غير صحيح ولا واقع وموقعه الشرعى لعدم صحة شهادة الشاهدين لمخلوها من ذكر
ان المقرض أقرضه المبلغ المذكور من ماله الخاص به وانه استهلكه كما ذكر ذلك
في الدعوى وبورود منا قضته المذكورة اليه ناراجعنا ما يابدين من الكتب فوجدنا في

الخانية وغيرها ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والجنس والصفة وفهمنا منها ان
تصريحهم بان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض
استهلكه ايس لكون ما ذ كر شرطاً لصحة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض
مال غيره والثاني ليكون ما يدعيه ديناً باجتماع الائمة الثلاثة ووجه كون ما ذ كر ليس
شرطاً في صحة تصريحهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فاذا لم
تتوقف دعواه على ذ كره انه قرض بل تصح بدون ذ كره لانتوقف على كونه اقترضه
ماله وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد به
الشهود مطلقاً تقبل في الصحيح واذا تبين بلا ذ كر السبب فالولى مع ذ كره وعدم ذ كره
اقترضه ماله وانه استهلكه وبتحرير الافادة بما ذ كر وعرضها على حضرة الاستاذ
مفتى الاحكام ردّها أيضاً بالافادة المؤرخة أعلاه وصورتها المصريح به في حواشى
الدر المختار وغيرها من كتب المذهب المعتبرة ان دعوى القرض لا بد فيها من ذ كره
اقترضه كذا من مال نفسه وبدون ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع ولا يستل عنها الخصم
قال في الهندية ويذ كر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه اه وفي
الانقروية ويذ كر في القرض ان المقرض اقترضه من مال نفسه بحواض اقترضه وكالة
فيه كونه سفيراً ومعبراً لايلائ المطالبة بالادعاء ويذ كر أيضاً انه قبضه وصرفه ليصير ديناً
بالاجماع ومثله في رد المختار وما في الخانية من ان دعوى الدين لا يشترط فيها ذ كر
السبب مبنى على احدى روايتين والرواية الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة
عن المحيط ومثى عليها في التنوير وغيره قال في الهندية ويذ كر سبب الوجوب فلو
ادعى عشرة أفقره حنطة ديناً عليه ولم يذ كر ما سبب لا تسمع الى أن قال ومحل الخلاف
المذكور في غير دعوى القرض فانهم ذ كروا حكمه مستقلاً وشرطوا فيه ان يقول
المدعى انه اقترضه من مال نفسه وهذا الشرط مجمع عليه بين علماءنا قاطبة وشرطوا
فيه أيضاً ذ كره انه استهلكه وهذاعلى قول أبى يوسف وحيث ان شهادة الشاهدين
لم يكن فيها ذ كر أن المقرض اقترضه من ماله تكون الشهادة غير مقبولة فلا يصح
الحكم بها هذا ما أفاده حضرة المحال ان ما نقله عن الهندية والانقروية ورد المختار من
ان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه ايس فيه تصريح
بان ذلك شرط لصحة الدعوى وما قاله من أن ما في الخانية احدى روايتين والرواية
الاخرى تشترط بيان السبب وهى المنقولة عن المحيط خلاف المصريح به فهم مالان
ما في الخانية في دعوى النقود وما في المحيط في دعوى المكيل والاولى لا يشترط فيها
بيان السبب كما في السادسة والثانية يشترط وعبارة الهندية عن المحيط تفي بذلك
ولفظها كما في اول الفصل الاول من الثاني في الدعوى ان كان المدعى به ديناً ذ كره
يطالب به كذا في الكافي ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة

هكذا في فتاوى قاضي خان فان كان مكى لا فاعلم تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه
 انه حنطة أو شعير فان ذكر انه حنطة يذ كر نوعها انها سقية أو برية خريفة أو ربيعية
 وصفها بيضاء أو حمراء وقد رها بالكيل فيقول كذا قفيزا ويذ كر بقية كذا لان القفران
 تتفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة ويذ كر سبب الوجوب كذا في الهبط فلو ادعى عشرة
 اقة حنطة ديناعليه ولم يذ كر باى سبب لا تسمع كذا في خزانة المفتين اه وأصرح من
 ذلك ما في أوائل دعوى البحر حيث قال ولم يشترط المصنف بيان السبب وفيه تفصيل
 فان المدعى دينالم يشترط وللقاضي أن يسأله عن سببه فان لم يبين لا يجب بركا في الخافية
 وان المدعى مكى لا فليقدم ذ كر سبب الوجوب باختلاف الاحكام باختلاف الاسباب
 اه ونحوه في عمدة الناظر عنه قد قول الاشهاد لا يلزم المدعى بيان السبب الا في المثليات
 ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها اه حيث قال حاصل الاولى ادعى مكى لا فقيه
 لا يقدم ذ كر سبب الوجوب الخ فهذا تصریح بان دعوى النقود تصح ببيان الجنس
 والقدر والصفة ولا يشترط بيان السبب ودعوى المكى لا يشترط في صحتها ما ذكر
 و بيان السبب وليس هناك اختلاف في الرواية على ان هذا كله في دعوى المدعى
 وليس الكلام فيه لانه بين جنس ما ادعاه وقد وصفه وسبب وجوبه له وهو
 القرض وأنه اقترضه من ماله وأن الميت استهلكه في مصالحه ولا نزاع في صحتها بل
 الكلام في شهادة الشاهدين فانهم اوان بينا السبب كذلك الا انهم لم يذ كر ان المدعى
 اقترض ماله وان المتوفى استهلكه في مصالحه وقد ذكر حضرة في افادته ان علماء
 المذهب قاطبة اجمعوا على ان شاهد القرض لا تقبل شهادته الا اذا شهد بان اقترضه
 من ماله والمحال ان المصريح به في المعتمرات من كتب المذهب التي بايدينا ان الشاهد
 بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كر انه قرض فضا لا عن ان يذ كر انه اقترضه من ماله
 على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل الاول من السابع ونصه ذ كر في شهادات
 الهبط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان
 شمس الاثثة الاوز جنه دى يقول لا تقبل هذه الشهادة وذ كر في فتاوى قاضي خان
 والاصح انها تقبل الى أن قال وفي هذه المسئلة تنصيص على ان دعوى الدين بسبب اذا
 شهدوا له مطلقا تقبل وذ كر السبب ليس بشرط وبه كان يقتضى ظهير الدين المرغيناني
 كذا في الفصول العمادية اه ونحوه في الانقروية أوائل الثامن في الشهادة ونصه
 ادعى على آخر ديننا بسبب وشهدوا له بالدين مطلقا تقبل وأثمة بخارى باجمعهم اجابوا به
 اه ونحوه في عمدة الناظر عن الخزانة والولوالحجية ونصه ولم يذ كر المصنف حكم الشهادة
 ببيان السبب قال في خزانة الاكمل قال الفقيه في شهود شهدوا بشئ يقضى بشهادتهم
 اذا كانوا عدولا وان لم يبينوا السبب ثم قال وفي الولوالحجية واذا شهد الشاهدان بين
 يدى القاضي على رجل بمال ليس للقاضي ان يسأله عن السبب اذا كانوا عدولا الا

اذا وقعت الريبة فيقتضى يكون الرأى للقاضى اه ونحوه في دعوى الخانية ونحوه اذا ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم والصحح انها تقبل اه ونحوه في الفصولين من المحادى عشر ونحوه لو ادعى بسبب القرض وشهدا انه اقر ولم يذ كر اسبب القرض تقبل اه ونحوه في رد المأتمن باب الاختلاف في الشهادة عند قول المأتمن فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا بسبب قبلة وعكسه لا اه فانه استثنى من قوله وعكسه لامسئلة دعوى القرض فهاهى المعتبرات ناطقة بقبول شهادة من شهد بالدين المطلق وان ادعاه المدعى بسبب القرض واذا قبلت بالدين المطلق فاولى مع بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقلوا من ماله ولرد حضرة مفتى الاحكام الاعلام المذكور مع وجوده هذه النقول هملت لنا حيرة فالتسنا من حضرة زوالها فادنا حضرة به بما لم يشف منا القليل ولبقاء الحيرة لنا سطرنا النقول المذكورة وحصل الاعلام والرد ونروم عرض ذلك على من بنور تحقيقاته من غيايب الظلمات نستهدى حضرة استاذنا شيخ الاسلام سيدى محمد العباسى المهدي لازالت تحقيقاته للشبه رافعة وتديقاته لكسالات دافعة وما يفيد به حضرة الاستاذ المشار اليه يكون العمل به والمعول عليه (اجاب) قد صار الاطلاع على الاوراق الواردة لهذا الطرف مع افادة المجلس بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ٨٨ ومن جملتها الاعلام المؤرخ ١٤ ذى القعدة سنة ٨٦ المتضمن ثبوت ما ادعى به قرشلى با كبر أغام من دين القرض على تركه خبر بوطلى أحمد اسمعيل والمناقضات والاجوبة الخاصة في هذه المسألة من حضرة مفتى الاحكام وحضرة قاضى ونائب مديرية سيوطا واخيراً تحرر منهما افادة مؤرخه ١٠ ذى القعدة سنة ٨٨ محتوية ما ل جميع ما قيل في هذه المسألة من المناقضات والاجوبة وفي آخرها طلبا عرض ذلك على هذا الطرف وبذلك وردت افادة المجلس المذكور تاريخها أعلاه والافادة عن ذلك ان ماذ كره حضرة القاضى والنائب المذكورين من انه بمراجعة هما المكتب وجدافى الخانية وغيرهما ان دعوى الدين تصح ببيان القدر والمجلس والصفة وفهمهما ان تصرح بهم بان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من مال نفسه وان المقرض استهلكه ليس لسكون ماذ كر شرطاً للجهة الدعوى بل الاول لرفع احتمال انه اقترض مال غيره والثانى لىكون ما يدعيه ديناً باجتماع الأئمة الثلاثة ووجه كون ماذ كر ليس شرطاً للجهة تصرح بهم بان مدعى الدين لا يجبر على بيان سببه كالقرض مثلاً فاذالم تموقف دعواه على ذكر انه قرض بل تصرح بدون ذكره لا تتوقف على كونه اقترضه ماله وانه استهلكه ووجدنا أيضاً ان مدعى الدين لو بين سبباً كالقرض وشهد له الشهود مطلقاً تقبل في الصحيح واذا قبلت بلاذ كر السبب فاولى مع ذكره وعدم ذكره اقترضه ماله وانه استهلكه ثم ذكر ان مانق له حضرة مفتى الاحكام عن الهندية والانقروية ورد المأتمن من ان مدعى القرض يذ كر في دعواه انه اقترضه من ماله وانه استهلكه

ليس فيه تصريح بان ذلك شرط لصحة الدعوى غير مفيد للقصد ويل ما ذكر يفيد
اشتراط ذلك في دعوى القرض وما جملته لا يلا على عدم كون ذلك شرطا حيث قال
بل الاول لرفع احتمال انه اقترض مال غيره هو دليل على تقيض ما ادعيه لان رفع
الاحتمال في الدعوى من جهة شروطها فلا يفيد ولا يترتب على صحة دعوى الدين بلا
بيان السبب على القول بها صحة ما مع بيان سبب القرض بلاذ كانه من مال المقرض
لو جود الاحتمال المذکور مع التصريح بالقرض مع عدم ذكر كونه من مال المقرض
وعدم ذلك عند عدم ذكر سبب مخصوص مع تنوع الاسباب وقوله ما ان المصريح به في
المعتبرات من كتب المذهب ان الشاهد بالقرض تقبل شهادته وان لم يذ كانه قرض
فضلا عن ان يذ كانه اقترضه من ماله على الصحيح كما في شهادات الهندية آخر الفصل
الاول من السابع ونصه مذکور في شهادات المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما
أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الأئمة الاو ز جندی يقول لا تقبل هذه
الشهادة وذکور في فتاوى قاضي خان والصحيح انها تقبل الى ان قال وفي هذه المسئلة
تنهيه على ان دعوى الدين بسبب اذ شهدوا له مطلقا تقبل وذکور السبب ليس
بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني كذا في الفصول العمادية اه وفحواه في
الانقروية اوائل الثامن في الشهادة الى آخر ما نقلناه من عبارة رد المحتار ثم قالوا اذا
قبلت في الدين المطلق فالولي مع بيان انه قرض كما في الحادثة وان لم يقول من ماله لا يفيد
أيضا اذ هو خروج عن الموضوع اذ موضوع ذلك في الدعوى بالدين مع ذكر السبب
والشهادة بالدين المطلق وهذا ليس كذلك اذ الموضوع ان الدعوى في دين ذكر سببه انه
قرض والشهادة كذلك وقد علمت اشتراط ذكر كانه من مال المقرض لرفع الاحتمال
المذکور من غير ذكر خلاف واشتراط ذكر الاستهلاك على قول أبي يوسف كما استفيد
من اجوبة حضراتهم ورفع الاحتمال كما يشترط في الدعوى يشترط في الشهادة
وبالجملة فالفهم من عباراتهم انه مع ذكر سبب القرض يشترط ذكر ما يرفع
الاحتمال المذکور نعم لو ادعى في المناقشة ان ذكر الشاهد ان بذمة فلان لعل ان
المدعى على وجه القرض الشرعي مبلغ القرض الذي ادعاه وعينا جنسه وقدره ووصفه
ان ذلك مفيد لرفع الاحتمال المذکور بواسطة قولهما يذمته للمدعى على وجه القرض
اذ لا يكون ذلك بذمة المدعى عليه للمدعى على وجه القرض الا اذا كان القرض من
مال المدعى ربما يكون له وجه اذا العبرة للعاني دون الالفاظ والمدار على رفع الاحتمال
مع قبول البحث في ذلك فمع ذلك وكون الفقه نقلي لا انجزم بما ذكره حيث اشبهه الحال
فلما منع من اعادة ثلاث الاوراق لمضرة القاضي والنائب المذکورين وبمحضور المدعى
وشايد به والمدعى عليه لو ذكر في الدعوى والشهادة قبض القرض لتصریحهم بكون ذلك
شرطا أيضا وصرح الشاهدان المذکوران في هذه الحادثة ان القدر الذي شهد به قرضا

ومن مال المدعي يزول الاشكال ويحصل الحكم بلا اشتباه ولا مانع من ذلك اذ شهادتهما الاولى لا تناقض ذلك بل هي قريبة منه مع الاجمال وقد صرحوا بان تعيين المحتمل وتقييد المطابق يصحح من الشاهد ولو بعد الافتراق كما ذكره في شهادات الانقروية من الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل ذكره في شهادات الخانية أيضا في فصل من لا تقبل شهادته للتهمة هـ اذ ما ظهر لي الا ان والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في سنة ٨٩ مضمونها الاعلام الشرعي ومأموره من الاوراق التي حضرت من السودان تشمل على قضية قتل شخص يسمى راضيا شرف الدين بمديرية كردفان من آخر يدعي دفع الله حماد محكما فيها من قاضي كردفان بالقصاص من القتال المذكور بمقتضى الاعلام الصادر في القضية الذي باطلاع مفتي السودان عليه وعلى هذا كره التحقيق اشر على الاعلام بما تراءى له من الشبهة التي يستقطبها عنه القصاص ويجب عليه الدية وطلب تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة المذكورة وتوقف قاضي المديرية في ذلك ورغبته الاحالة على حضرة مفتي الاحكام قد صار اطلاع حضرة على ما توضح من الطرفين فافاد بجهة الحكم وان ما قاله مفتي السودان من لزوم تحرير الاعلام آخر بالدية لوجود الشبهة التي ظهرت من المذاكرة غير موافق ومع هذا فان مفتي السودان قال بان ما ظهر له قد افاد عنه أولا وما دام حضرة مفتي الاحكام افاد بما وافقه الاعلام فيمكنني به وقد دروي بالاحكام احالة رؤيته ذلك على حضرة تكم واقتضى تحرير ايه اكرم بالافادة (اجاب) بالاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية التي من جملتها الاعلام المحكي عنه بافادة المجلس المؤرخ ٢٢ ربيع الآخر سنة ٨٦ المحرر من قاضي مديرية كردفان المحكم فيه بالقصاص على دفع الله حماد باقراره بانقتل العمد مع طلب ورثة المقتول جميعا ذلك وما افاده حضرة مفتي السودان وحضرة مفتي الاحكام تراءى انه لا حاجة الى اعادة الاعلام ولا يدح في صحته ما تضمنه جواب القاتل المسطر في المذاكرة في غرة ربيع الآخر سنة ٨٦ لاسيما مع عدم ذلك من القاتل لدى القاضي وقت الخصومة وافادة القاتل المسد كور في جوابيه الاخرين المؤرخين شعبان سنة ٨٦ المسطرين في المذاكرة بانه لا دليل له على ما ذكره مطلقا ولا شبهة ودله ولذا تركه وقت الخصومة والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة مؤرخة ٤٤ سنة ٨٩ حاصلها قيسا سبق كان تقدم من حكم ادارة السودان الى الاحكام اوراق قضية قتل شخص يسمى عثمان ولد الزاكي القتال له شخص يسمى جاد الله مسموعة دعواه من ابراهيم بك مدير سنار وفيز وعلى المأذون من قبل المحكم دار حين ذلك في مواد المقتولين الذين لا وارث لهم بناء على توكيل المحكم دار في ذلك بمقتضى أمر عال وصدر فيها اعلام شرعي من قاضي المديرية بالحكم على القاتل بالقصاص ولما تحولت رؤية الاعلام على حضرة مفتي الاحكام السابق وهو السيد على البقل

افاد بعدم موافقة شرع عدم ثبوت وكالة حضرة المدير شرعا وان يصير رده على قاضيه
 ليستوفيه على وجه صحيح ويذكر أن حضرة المدير لم تثبت وكالة شرعا عن سعادة المحكم دار
 في الدعوى بثبوت قتل من لا وارث له بمعنى أنه لا بد من شهادة الشهود بالوكالة عن
 سعادة المحكم دار ليصير المدعى خصما في ثبوت القصاص فتحرر من الاحكام للمحكم دارية
 بالاسقفاء وردت اليها القضية وبمخاطبة قاضي المديرية بها أوضحه حضرة المفتي
 اعطى افادة على الاعلام بضمون ان السادة الخنفية أجازوا للضرورة العمل بالخطوط
 ككتاب الامان وسجلات القضاة الماضين حتى انهم صرحوا واجازوا العمل بالخطوط
 اوامر السلطنة نظر الصيانة وهدم امكان التزوير فيها بل ذكروا عند التكميل على خط
 الصراف والشمسار والبيع ما صورته بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه
 الامراء والاكابر ونحوهم ممن يتعذر الاشهاد عليهم ثم فاذا كتب وصولا أو وصكا وختمه
 بخاتمه المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه الى ان قال فينبغي القول بانه يلزمه وان لم
 يعترف به أو وجد به دونه فقتضى ما في المجتبى انه يلزمه أيضا لا بالاعرف ومع القول
 بالاشهادة باثبات توكيل سعادة المحكم دار لحضرة المدير فإين الشهادة التي تثبت صحة
 توكيله ولي النعم لحضرة المحكم دار مع انهم الجميع وكلاء عن سعادة ولي النعم ووكيل
 الوكيل وكييل عن الاصيل حسب المنصوص شرعا فاذا اعتمد الامر العالي بتوكيل
 سعادة المحكم دار جريذيلة الى صحة توكيل المدير وما هي في الجميع الا باوامر موصونة
 معتمدة فحيث ان العلة الصيانة والضرورة فيهما ظاهرة صار الاعتماد جري المحكم
 الشرعي الى ان قال عن طلب ارشاده بالنصوص الصريحة الفصيحة عما يعتمد في
 اوامر المحكم دار واما ما ورد الاعلام بافادة من مجلس استئناف السودان لا مطلاع حضرة
 مفتي الاحكام عليه والافادة بما يترأى وباحالته على حضرة مفتي الاحكام الا ان افاد
 شرعا عليه بضمون ان ما افاده حضرة مفتي الاحكام السلف من ان ما تضمنه الاعلام
 غير موافق لعدم ثبوت وكالة المدير عن سعادة المحكم دار شرعا هو المعمول عليه وما
 افاده القاضي جوابا عنه غير مفيد لان المصريح به في المعبرات عدم العمل بالخط الا في
 مسائل ليست هذه منها والالزام شرعا رده هذا الاعلام على قاضيه وبعد ثبوت وكالة
 المدير شرعا عن يملك الخصومة في قتييل لا وارث له تسمع الدعوى منه ويحكم بموجبها
 ولا يكتفى في ذلك بمجرد الخط بل لا بد من ثبوت وكالة المواليه شرعا عن سعادة
 المحكم دار في ذلك كما انه لا بد من ثبوتها أيضا عن سعادة ولي النعم بالوجه الشرعي فرؤى
 بالاحكام احالة النظر في ذلك وفيما يصير اجراؤه في هذه الحادثة وما يماثلها على حضرة المحكم
 واقضى تحريره ومرسل من طيه الاعلام المذكور بما عليه من شروح القاضي
 وحضرات المفتي تؤمل الافادة (أجاب) وردت افادة المجلس المؤرخة ٤ ش سنة ٨٩
 والاعلام المرفوق بها والافادات المستطرة عليه المحكي مضمون ذلك بافادة المجلس

المذكورة والافادة عن ذلك انه بالنسبة لخصوص هذه المحادثة لا يحتاج الحال الى صحة الدعوى وتحقق الوكالة نظر الاقرار القاتل بالقتل العمد المترتب عليه وجوب القصاص بطالب من له حق الاستيفاء من قاتل قاتل لا وارث له وهو - عادة ولي الامر او الصلح على مقدار الدية الشرعية او اكثر لا اقل ولا العفو بلا توقف على حكم القاضي مع اقرار القاتل بذلك واما المحكم في القضايا المماثلة له فله مع الانكار فافادته حضرة مفتي الاحكام السلف والخلف من لزوم اثبات الوكالة بالبيينة ووافق شرعا وهو الذي عليه العمل والمعول والله تعالى اعلم (سئل) من طرف المجلس الخصوصي عن اعلام محرر من قاضي بني سويف محكوم فيه بالقصاص حين نظر القضية بمجلس بني سويف المذكور ونظرت القضية سياسة ايضا وصدر عنها مضبطة من مجلس الاحكام بالتنفيذ ثم بالمعية السنية وقع اشتباها في هذه القضية فاحيل النظر فيها غير رسمي على المجلس الخصوصي للتحقق عنها فدفع الاعلام المذكور لحضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى من أعضاء المجلس الخصوصي المعين بمقتينا المساعدة اعلى النظر في الاحكام الشرعية للنظر فيه وكتابة ما يظهر له من الحلال او غيره فكتب جوابا قد علم الفاظه مما ياتي في الجواب كما يعلم مضمون الاعلام المذكور من هذا الجواب ايضا (اجاب) بمطالعة هذا الاعلام المهر من قاضي بني سويف المؤرخ ١٥ رمضان سنة ٨٥ المصدق على صحته من حضرة مفتي مجلس بني سويف وحضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرة مفتي الاحكام سابقا المحكوم فيه بالقصاص على عبد الشافي مصطفى بسبب قتله حسين الخشت بن خشت بن جابر عمدا بعد تقدم الدعوى الشرعية الصحيحة الواضحة من اولياء القاتل الحاضر لدى القاضي مع المدعي عليه المذكور بمجلس بني سويف على عبد الشافي المدعي عليه المذكور وطالبهم القصاص منه بسبب ذلك بالمجلس المذكور في تاريخ القضاء والشهادة الشرعية الموافقة للدعوى شرعا بعد سؤال الخهم المذكور عن القتل المدعي به المرقوم وانحصار ارث المقتول فيهم وانكار المدعي عليه القتل بعد اعترافه بالنسب وبوت الوفاة وانحصار ارث المقتول فيهم وتعديل الشهود سرا وعانا بعد ما من الخصم المذكور في أحد الشاهدين بانه خادم لعلي وحسن ولدي المتوفى وياكل ويشرب من عنده ما وعدم تصديق المدهين والشاهد المذكورين على ذلك وتعرف الضامن بانه ليس عنده من ثبت له ذلك

لم يظهر لي فيه ما يوجب الخلل شرعا وبالتأمل فيما كتب في خصوص هذا الاعلام من خلاف هؤلاء المشايخ الاعلام مما يقتضي عدم تمامه وبطلانه لم يظهر لي موافقته شرعا في هذه المحادثة فقول حضرة المحكم المسطور بهذا الاعلام غير تام اذ لم يذكر فيه المحكوم له بل الذي فيه قد حكم على عبد الشافي المذكور بالقصاص مع ان ذكر المحكوم له والمحكوم عليه والحاكم والمحكوم به وطريق الحكم لا بد منه وبفقده واحد منها يفقد

الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر كما أوضحه خير الدين في جواب سؤال عن محضر خال
عن بعض هذه الامور وحينئذ فلا تنكحون الشبهة المذكورة معتبرة شرعا في كونها
حجة شرعية لعدم اتصال القضاء الصحيح بها غير مستلزم لان المحكوم لم يعلم معلومون
ومذكورون في هذا الاعلام تفصيلا في الدعوى والشهادة مع الاشارة اليهم فيها
وطالبهم القصاص من المدعى عليه حسب المسطر بالاعلام المذكورة فلا حرية في أن
حكم القاضي بالقصاص من المدعى عليه حكم لم يبداهة فقد حكى القاضي حكمه
بالقصاص لم يعلم المعلوم بداهة بقوله وبمقتضى ذلك قد حكم على عبد الشافي المذکور
بالقصاص والاستدلال بما كتب في بعض محاضر الخيرية من خال المحضر بخلوه عن بعض
أطراف القضية الحكمية غير مفيد لان موضوع ذلك في المحضر الذي لم يذكر فيه
المحكوم له من الاصل ولم يتعرض له وهنا بخلاف ذلك كما علمت وبذا يعلم اتصال
القضاء الصحيح بالشبهة وكذا قوله وأيضا كان الواجب شرعا عدم قبول شهادة
الشاهد المطعون فيه بالطعن المذكور في هذا الاعلام حتى يتبين للقاضي خلاف
الطعن المذکور أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن بما نص عليه في خزانة
المفتين كما نقله في الهندية الخ لا يصلح ذلك دليلا ولا فائلا به أصلا لما يلزم عليه من قبول
شهادة النفي لان اثبات خلاف الطعن المذکور في الاعلام يكون أحد الشاهدين
خادما أو ياكل ويشرب أو اثبات كذب الطاعن هو عين اثبات عدم ذلك ونفيه على
رأي حضرة الكاتب وقد أجمع الفقهاء قاطبة على عدم قبول شهادة النفي وعدم
اعتبارها ولم نر احدا صرح أو اشار بذلك في مثل هذا الموضوع ولم يجز العمل بشئ
من ذلك أصلا من سائر قضايا المسلمين ولم يقل به أحد من مفتيهم ولا حضرة
الكاتب أيضا في قضية من قضايا السابكة ولا في كتابته على اعلام او فتوى لائقة
ويترتب على هذا خلل أحكام جميع القضايا في جميع الاقطار في مثل هذا المضمار وما
استدل به على ما كتبه بقوله مما لا يخفى عليه في خزانة المفتين كما نقله في الهندية من انه
اذ قال المشهود عليه ان الشاهدين عبدان وقال نحن حران لم نعلم قط فان عرفهما
القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا
مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعى او هما بيعة انهما
حران فيتم تذييل شهادتهما فان قال لا يقبل ذلك فان سال عنهما فاخبر أنهما
حران فقبل شهادتهما ما كان حسنا اه واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون
الحرية ثابتة بالدار فيما لاولى الطعن بالخدمة الثابتة بالتواتر كما يعلم من أوراق القضية
لا يصلح دليلا لدعواه المذكورة في موضوع مسئلتنا لما صرحوا به متونا وشروحا
وفتاوى ومن جملة ما في الهندية عن خزانة المفتين من باب الجرح والتعديل من كتاب
القضاء التي اقتصر على بعضها حضرة من كتب من أن كون الاصل في الناس الحرية

ليس على اطلاقه بل ذلك فيما عدا مسائل منها الشهادة لان كون الاصل الحرية
انما هو عملا بالظاهر واستحبابا للحال وهو لا يصلح حجة للاثبات بل للدفع في التبرير
وشرحه الناس احرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل قال
محمديه السيد الطحطاوي لان الدار دار الحرية اولاد آدم وحواء عليهم السلام
وقد كانوا من قوله الا في الشهادة أي لا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يسئل مثل عنهم اذا
طعن الخصم بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسئل كما في التبدين وذلك لان الظاهر يدفع به
الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به بقول الشاهد وظاهر الحرية
لا يكتفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل مو جب له فان قال الشهود نحن احرار
لم نكذب قط لم يقبل قولهم بالنسبة الى قبول شهادتهم احتيا يا تيا بالبينه على ذلك والا
فهم اصدفان في قولهم انا احرار لم نكذب قط اه وفي الاشباه وشرحه لمبة الله ابعلى الناس
الظاهر فيهم انهم احرار تبعاً للدار اولادهم اولاد آدم وحواء وهم احرار وحينئذ
لا يحتاج الى البيان كما قال بلا بيان لان الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق ولا يثبت
الا بدليل فلذا الوادعي على مجهول الحال انه عبده وانكر وقال انا حر الاصل فالقول له
لتسكه بالاصل الا في الشهادة فلا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يسئل اذا طعن الخصم
بالرق والا فلا يسئل لان فيه دعوى اثبات حق كفي الزياحي وفي الخاتمة لو عرف
الشهود بالحرية لا يلتفت الى الطعن قال ولو قال الشهود للقاضي صل عنا لا يلتفت
الى ذلك فان سال جازولذ الوقال المشهود عليه هـ ما محدودان في قذف او شريك كان فيها
شـ هذا لا يقبل الا ببينة وفي القصاص كما اذا قطع يدر جل ثم زعم ان المقطوع عبده
لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حر يته بالحجة لانها دعوى استحقاق وفي الحدود بان زعم
ان الذي قذفه عبدا لا يحسد القاذف حتى يثبت المقذوف حر يته بالحجة وفي العمدانية
كذلك لو قال القاذف انا عبده وعلى هذا العبيد يصدق ويحد اربعين الا ان يقيم المقذوف
بينة انه حر اه وفي الدية اذا اخطا اي اذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة انه أي الجاني
عبده فانه لا يقضي عليهم بالدية الا اذا قامت بينة على حر يته وفي الملة قطعات لو كان المدعي
به حد أو قصاص اسأل القاضي عنهم ط من الخصم أولا (تتمة) هل الاصل في الناس
السفه أو الرشد والاصل فيهم الامانة أو الخيانة والاصل الجرح أو التعديل أو الفقر
أو الغنى أجاب عبـ هذا الغنى البغدادى بان الاصل فيهم الرشد والامانة والعدالة والفقر
وانما على القاضي ان يسأل عن الشـ هو دسر او علمنا لان القضاء يبني على الحجة وهي
شهادة العدل فيتعرف عن العدالة اه عبارة الاشباه وشرحه اذا علمت هذا فاعلم ان
ما نقل في الهندية من انه اذا طعن المـ هو دعاله في الشاهدين بالرق وكان حالهما
مجهولا ولا يعرفهما القاضي بالحرية لا يقبل شهادتهما الا اذا ثبتت الحرية لا يدل على
ان المشهود عليه لو طعن في أحد الشاهدين طعنهما كما في الرقية وانكره الشاهد

والشهود له ولم يثبت المشهود عليه الطعن المذكور ولا يقبل القاضي شهادته مع التعديل
 سراوعلنا بل الواجب انه لا يلتفت القاضي الى هذا الطعن ولا يقبله الابينة كما تقدم
 نقله عن هبة الله البعلبي في أمنا عبارته السابقة وحينئذ فلا يجب على القاضي ان لا يقبل
 شهادته حتى يتبين له خلاف الطعن أو يبرهن المدعى على كذب الطاعن كما ذكره
 حضرة الكاتب مع ما تقدم من ان ذلك من باب الشهادة على النفي وهي غير مقبولة الا في
 مسائل ليست هذه منها كما صرحوا به وبذلك يظهر عدم الاعتداد بقول حضرة الكاتب
 واذا وجد النص في الطعن بالرقية مع كون الحرية ثابتة بالدأربالاولى الطعن بالخدمة
 لما تضمنه ذلك مما تقدم ذكره انه ليس الاصل في الناس الحرية بالنسبة لباب الشهادة
 بل الاصل عدمها عند الطعن بالرقية فدعوى الاولوية ممنوعة فهي اما سهو او مغالطة
 وكذا قوله وايضا لم يضح من الاعلام ان المزكيين عدلان وقد اجعوا على انه يشترط
 في المزكي ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تركية العلانية
 لا يوجب بطلان القضاء والاعلام المذكور لما صرحوا به ان قضاء القاضي محمول على
 الصحة والسداد ما أمكن ولا ينقض بالشك ما لم يتيقن فسادها والظاهر ان القاضي
 المذكور لم يقبل تركية العلانية من المزكيين المذكورين الا لما عرف من عدالتهم
 وعدم فسقهم وما وقد نقل في حواشي الدرر للسيد الطحطاوي من الشهادات عن العلامة
 عبد البر قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة وهو من جملة الاثمة اخذ عن أبي يوسف
 وزاحه في العلم ولو هو لفاق المتقدمين والمتأخرين اربعة من الشهود لا اسأل عنهم
 الى ان قال الرابع شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا بعد سؤال القاضي
 عن الشهود والمطلوب تعديلها في السر وذكري في البحر بعد نقله ما ذكره أيضا ان ذلك في
 شهادة العلانية محمول على ان مزكيا معروف العدالة لنقل الاجماع على ان
 تركية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما اذا قلتمت تركية سر الفتنى
 المراد منه وذكري في البحر ان الوجه الثاني هو الظاهر اه وهو أيضا مفهوم صراحة
 من قول الشيخ اسمعيل بعد سؤال القاضي عن الشهود والمطلوب تعديلها في السر وفي
 حادتنا غير ممنوع تحقق الوجهين أما الاول فلانه الظاهر من حال القاضي كما تقدم
 وانها الثاني فافهمه من قوله في الاعلام وزكيا وعلا محمد ابراهيم وأباز يد عبد النبي
 الشاهدين المذكورين سراوعلنا تركية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي وقد
 اطر في الجمع بين تركية السر والعلانية تقديم تركية السر على تركية العلانية وهو
 المتعارفين سائر القضاة مع فهم ذلك أيضا من قوله بالطريق الشرعي على ان ما ذكره
 في البحر بحث في المنقول وهو عدم تركية القاضي السؤال عن شاهد تعديل العلانية
 ولم نجد التصريح باشتراط ذكر تعديل المزكي علانية في صحة المحضر على انما واشترطنا
 ذلك في ذلك في المزكي للزم أيضا اشتراطه في مزكي المزكي وهكذا في المزمع التسلسل ولا تتم

قضية ما وهذا حرج عظيم مع ما يلزم على ذلك من خلل احكام القضاة السابقة على انه
الاخصوصية للعدالة في هذا الرد بل ما يقال فيما يقال في باقي شرائط المزكى علنا وهو
لبلوغ والمحورية والبصر التي ذكرها حضرته مع انه لم يصرح بواحد منها في هذا الاعلام
وعلى كلامه يلزم التصريح بهابل وغيرهما من باقي الشروط في المزكى ولا فائل بذلك وكذا
قوله ولم يتضح منه أيضا الاجراء على السنن الشرعية من وجوب تقديم تزكية السر
والسؤال من القاضي عن الشهود بل طالب من المدعين تزكيتهم ما وهذا غير جائز شرعا
ففي الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر اه وفي الهندية
عن ابن سماعة قالت لجدد وجه الله تعالى اياما القاضي المشهود له ان يأتي بمن يعدل
شهوده قال لا كذا في الذخيرة وقال الامام الشهيد اذا شهدوا على حد أو قصاص سال عنهم
احباهم ويبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه اذا استقصى ربحا
ظاهر شي يوجب سقوط الحد عنه اه ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية
والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من
معتبرات المذهب من عدم الاكتفاء بذلك وانه لا بد من المبالغة والتصریح وان قول
المؤثق حكما صحيحا مستوفيا شرائطه لا يكتفي به ولا يغني بهمة المحضر بذلك هذا اللفظ
حضرته لا يترتب عليه خلل الاعلام و بطلان الحكم اذا الاجراء على السنن الشرعية من
وجوب تقديم تزكية السر والسؤال من القاضي عن الشهود سرا وعلنا حاصل مفهوم
من هذا الاعلام كما تقدم ذكره في الوجه الذي قبل هذا وما نقل في الهندية عن ابن سماعة
من قوله قالت لجدد الخ لا يقتضي بطلان القضاء المذكور في هذا الاعلام على الوجه
الموضح به لو طالب من المدعي من يزكى الشهود اذ ربما لا يعرف القاضي من يعدلهم
ويحتاج للسؤال ممن يعرفهم ويطالب منه ذلك ولذا قال في الهندية ضمن كلام فان قال
المدعي انا آتي بمن يعدلهم من أهل الثقة والامانة أو قال للقاضي أسمى لك اقواما من
أهل الثقة فاسئل عنهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للسئلة فان القاضي يسمع قوله فان
جاء به قوم وعدلوا أو سال اولئك فعدلوا يفتي للقاضي ان يسال اولئك الذين طعنوا فيهم
بهم تضعنون فيهم لانهم يجوز ان يكونوا جرحوهم شي يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك
جرحا عند القاضي وعند المعدلين فيه كذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا
كذلك أو يبينوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الاول لا يلتفت الى ذلك وياخذ
بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولى كذا في شرح ادب القاضي للخصاف
للصدر الشهيدي وكراني فتاوى قاضي خان والظهيرية والواقعات والهيوط تقيلا عن
العيون اه فانت تراهم لم يمنعوا تعديلا من جاء بهم المدعي من المعدلين وهو قول حضرة
المكاتب ولا يغني عن ذلك قوله في الاعلام التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق
الشرعي لما صرح به في الخلاصة والاشباه وغيرهما من معتبرات المذهب من عدم

الاكتفاء بذلك وأنه لا بد من المباشرة والتصریح وان قول الموثق حكما صحيحا مستوفيا
 شرائطه لا يكتفى به ولا يقتضى بهجة المحضر بذلك فهذا ليس في هذا الموضوع بل موضوع
 ذلك اذا اجل القاضي أو الموثق في المحضر في الدعوى أو الشهادة به بايان قيل حكم على
 فلان بكذا حكما صحيحا الخ أو بعد تقدم دعوى صحيحة وشهادة مقبولة مستوفية شرائطها
 بلا توضيح صورة الدعوى والشهادة على خلاف ما صار اوضحه في هذا المحضر أمالو
 أوضح الدعوى والشهادة وكان كل منهما صحيحا مستوفيا شرائطه كما هنا ثم ذكر انه صار
 تزكية الشهود وتعديلهم سرا وعلمنا التزكية والتعديل الشرعيين بالطريق الشرعي
 وبين المزكّين فلا يقال يبط لأن القضاء وحده لـ المحضر لان ذلك لم يوجد في الخلاصة
 والاشباه وغيرهما كما يعلم من الاطلاع على عباراتهم ونص عبارة الاشباه من القواعد
 الثاني أى من التنبيهات لوقال الموثق وحكم بموجب حكما صحيحا مستوفيا شرائطه
 الشرعية فهل يكتفى به فاجبت مرارا بانه لا يكتفى به ولا يقدم بيان تلك الحادثة
 والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت
 عندي بما ثبت به المحوادث الحكمية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم
 قال وحكى انه لما استفتى قاضى عنيسة بخارى كان يكتب الامام الخوانى في محاضرهم
 لا فاوردوا عليه اجوبته في سجلات كتبت بتلك النسخة بنهم فقال انكم لا تفسرون
 الشهادة وقبلت القاضي على السعدى وقبله شيخنا على النفسى وكان لا يخفى عليهما
 رجهما الله تعالى فاما انت وأمثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير
 وعن السيد الامام أبى شجاع رضى الله تعالى عنه قال كنا نقسأهل في ذلك كدشايخنا
 حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتحقق عندي ان الصواب هو
 الاستفسار وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان
 يبالغ في الذكر والبيان بالتصریح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحضر أن
 يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادعى هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا
 الذى حضر على هذا الذى احضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذلك قوله فشهد كل
 واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعى هذا الى ان قال ويكتب في
 السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندي على الوجه
 الذى ثبت به المحوادث الحكمية وحكى فيها واقعة الخوانى مع قاضى عنيسة الى ان
 قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 ممر الى آخر فلا يكون في التدارك حرج أما في المحاضر فلا يمكن التدارك اه بحروفه
 قال شارحه هبة الله افندى البعلى بعد كلام طويل في تقرير هذا الموضوع وشرحه فلو
 كتب في الكتاب المدفوع اليه أى الى المحكوم له شيئا من الاجمال في الحادثة أو
 الدعوى أو الشهادة أو كيفية الحكم لا يقتضى بهجته وهذا حاصل الجواب الذى اجاب به

المصنف فان قول الموثق وحكمه وجوبه حكما صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية اجمال
لذلك كله نعم ان كانت هذه الكتابة بعد كتابة تفصيل الحادثة والدعوى وبين
تفسير الشهادة فيكون اجمالا لكيفية الحكم فهو صحيح وهو حاصل الجواب الاول
والقول التي اعتد بها تدل على ما ذكره اه المراد ثم بعد سياقه كلاما في هذا الموضوع
يعينه نقل عن فصول العمادي ما نصه قال في الذخيرة وعندى كل ذلك ليس بشرط
اه ومنه في الهندية من اول كتاب المهاضر والسجلات نقل عن فصول العمادي باله زو
الى الذخيرة وكذا قوله وايضا الطريق الشرعي في التعديل طريقان طريق راجحة
وطريق مرجوحة وكل منهما شرعي اى منسوب للشرع التمر يف فلا يعلم الاجراء على
أيهما وعلى فرض ان القاضي جرى على الطريق راجحة واجرى الشرع مجراه في
الواقع ونفس الامر في نفاذه شبهة شرعية وذلك لان القاضي وكيل عن ولاه وقد شرط
عليه شروطا مدونة بالائحة القضاة التي من جملة ان يكتب جميع ما وقع من التزكية
وخلافها ومن جملة ايضا احقاق الحق واجراء الشرع مجراه كما يجب على انه لو فرض
صحة الحكم والاثبات بجميع ما يلزم شرعا ورجع الشاهدان او احدهما قبل امضاء
القصاص بالفعل يسقط القصاص لما صرح به الامام الزياي في كتابه تبين الحقائق قبيل
فصل في القلمين ان الامضاء من القضاء في العقوبات اى القصاص والمحدود فرجوع
الشاهد من قبل امضاء القصاص اى ايقاعه بالفعل كرجوعهما قبل القضاء لانه مالم
يخضع بالفعل يصير كأنه لم يحصل القضاء بالشهادة اصلا وبثبوت كلام الامام الزياي ما صرح
به في محيط الامام السرخسي حيث قال ثلاثة شبهة دوا باقتل العمد فقطع الولي
يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات اه هذا
آخر جواب حضرة بالحرف لا يترتب عليه خلل هذا الاعلام اما قوله ان الطريق
الشرعي في التعديل طريقان راجحة ومرجوحة الى قوله فلا يعلم الاجراء على أيهما
لا يوجب خلافا في الاعلام ما تقدم في الكلام على الوجه الرابع بما فيه الكفاية وما
نقل في الوجه الثالث من ان قضاء القاضي محمول على الصحة والسداد ما يمكن ولا ينقض
بالشكل ما لم يتيقن فساداه واما قوله وعلى فرض ان القاضي جرى على الطريق راجحة
الى قوله كما يجب فلم يصادف لعدم مخالفة هذا القاضي لشي من ذلك اذ لم يتضح منه
مخالفة اجراء القضية لوجه الحق والعدل والحكم بالا قوال الصحة ولم يتضح منه انه ترك
ذكر كلام المدعى وكلام المدعى عليه وشهادة الشهود وتزكيتهم بل ذكر جميع ذلك
على الوجه المستطرد بالاعلام وهذا كاف في عدم مخالفة هذه اللائحة واما ما ذكره من
رجوع الشاهدين او احدهما بعد القضاء فهذا على فرض صحته ووقوعه فلا دخل له في
اصل الموضوع من صحة اصل القضاء والاعلام ومع ذلك فالرجوع عن الشهادة له ركن
وشرطا ما ركبه فقوله الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت بنور هكذا في السراج

قوله أى القصاص
والمحدود ليس من لفظ
الزياي وبالجمله انها
منقولة بالمعنى اه منه

الوهاب واما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط السمخسي ذكره في الهندية وفي التنوير وشروطه وان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي اه قال في ردالمحتار قوله فلو انكرها أي بعد القضاء قوله مجلس القاضي وتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمنان خلافا لمن استبعد كذا به عليه في الفتح وفيه ايضا وتقرر على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه به وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع اجماعا بحرفه وبه يعلم ان حكم الرجوع عن الشهادة لا يتحقق الا اذا وجد ركنه وشروطه على هذا الوجه اما مجرد الانكار او إعادة ما وقع من الشاهد عند السؤال منه عن الشهادة السابقة فانها وذكروا شيئا من الاثناظ غير مطابق لما وقع منه وقت الشهادة أولا عند القاضي لا بعد الرجوع ولو كان ذلك عند القاضي هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) من طرف قاضي ولاية القليوبية عن حكم مرافعة صدرت بين يديه بمجلس المديرية واردة من طرفه بإفادة في ٢٥ ذي الحجة سنة ٨٩ مضمونها في يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٢٨٩ حضر كل من المكرم محمد البهناوي واخوته دسوقي وأحمد وفتوة وأم جمعة المجيع أولاد المرحوم علي البهناوي المتوفي الآتي ذكره فيه ابن المرحوم أحمد البهناوي والمرأة اقليم بنت المرحوم قرحات خاطر ابن المرحوم يوسف خاطر والمرأة خديجة بنت المرحوم حسن حسن ابن المرحوم حسن زوجة علي البهناوي المتوفي المذكور بالبالتين العاقلين الراشدين جميعا وادعوا على كل من علي خاطر ابن المكرم علي ابن المرحوم علي خاطر والمكرم حسن خاطر ابن المرحوم دسوقي خاطر ابن المرحوم علي خاطر والمكرم خاطر خاطر ابن المرحوم حسن خاطر ابن المرحوم حسن خاطر بالبالتين العاقلين الراشدين المحاضرين معهم بالمجلس ومشار إليهم من المدعين المذكورين الثابت معرفتهم جميعا بشهادة كل من المكرم محمد جتيد ابن المكرم محمد جتيد والمكرم يوسف جمعة ابن المرحوم محمد جمعة المجيع من ناحية كفر الحوالة قليوبية بان فيما قبل تاريخه تعدى المدعي عليهم الثلاثة المذكورين على مورث المدعين المذكورين المرحوم علي البهناوي الموعود بذكره ابن المرحوم أحمد البهناوي ابن المرحوم بدر البهناوي وضربه كل منهم وحده بنبوت من خشب فضربه على خاطر المذكور بالنبوت مرة في راسه ومرة في اذنه وضربه حسن خاطر المذكور بالنبوت مرة على قلبه ومرة على جنبه وضربه خاطر خاطر المذكور بالنبوت مرة واحدة في وسطه مائة مائة قتلته فسات بسبب ضرب المدعي عليهم الثلاثة المذكورين جميعا عن زوجتيه وأولاده المدعين المذكورين من غير شريك ولا وارث له غيرهم وانه لا قاتل لمورثهم سوى المدعي عليهم المذكورين عمدا منهم على الوجه المسطور وان كلاما من علي خاطر وحسن خاطر المذكورين اقرا

يضر به وموته بسبب ضربهما المذكور على الوجه المسطور ويطلب المدعون المذكورون اثبات ذلك على المدعى عليهم وقتلهم قصاصا بالوجه الشرعي ويسألون جوابهم عن ذلك ومثل من المدعى عليهم المذكورين عن ذلك فأجابوا بالاعتراف بوقوعه على اليمين مساوي المذكورين ورثة المدعين المذكورين وانحصار رثته فيهم على الوجه المسطور وروايتهم واجبة معاضة بالنيابة وموته بسبب ذلك وذكروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين انهما اقرارا بالاكرام عنهما بان أحدهما عليا خاطر المذكور ضربه بعصا على رأسه وفي أذنه وان ثانيا منهم أحسنه خاطر اضربه بعصا على ظهره ووسطه ومات بسبب ذلك وان اكرامهما على الاقرار المذكور بسبب ضربهما بالعدة وتخوينهما بالتعليق من سعادة مدير القلعة بية ثم في يوم الاربعاء ١٧ شوال سنة ٨٩ حضر كل من محمد البهنساوي وأحمد البهنساوي ودسوقي البهنساوي اولاد علي البهنساوي المتوفي الا انه ذكره فيه المدعون المذكورون على كل من على خاطر وحسن خاطر المحاضرين بالجلاس وتليت عليهم الدعوى المسطرة أعلاه فصعدوا عليها ولم يزل المدعون المذكورون طالعين ما يقتضيه الحكم الشرعي في قتل مورثهم على البهنساوي المذكور قصاصا فطلبنا من المدعين المذكورين بيينة لاثبات دعواهم المذكور فاحضروا شهودا لم تغد شهادتهم شيئا في اثبات الدعوى ثم قال المدعون انه لم يكن عندهم بيينة تشهد لهم زيادة عما شهدت به البيينة المذكور أعلاه فاستفصل من المدعين بحضرة المدعى عليهم المذكورين عن قتل عمدا من المدعى عليهم مورث المدعين المذكورين فقرروا ان القتل عمدا حصل لمورثهم على البهنساوي من على خاطر وحسن خاطر المذكورين وقرروا انهم لا يعلمون ان ضرب خاطر خاطر شديد مثخن ولم يزل المدعون المذكورون مصححين وصرحوا بحضرة المدعى عليهم الثلاثة المذكورين على ان الذي أثخن وقتل وأهلك والدهم عليا البهنساوي بن أحمد بن بدر الضرب الحاصل من على خاطر وحسن خاطر عمدا على الوجه المسطور بدعواهم المذكور وكان لا يعيش بعد ذلك ولم يعلموا ان ضرب أحدهما أثخن بدون ضرب الثاني وطلبوا قتل كل من على خاطر وحسن خاطر قصاصا بالوجه الشرعي وكذا الميزل المدعى عليهم مصرين على ما أجابوه أولا وقرروا كل من على خاطر وحسن خاطر المذكورين بانه لم يكن عندهما بيينة تشهد لهما على اكرام مدير القلعة المدعو محمد بك العفيفي لهما على اقرارهما بضرب مورث المدعين المذكورين على الوجه المسطور بجوابهما (اجاب) بالاطلاع على هذه المرافعة تبين منها ان دعوى الورثة غير صحيحة ادلايه لم منها أولا المثخن من ضربات المدعى عليهم الثلاثة من غيره فيحتمل ان ضربة كل منهم مثخنة فيضاف القتل الى الاول ان كان على التعاقب ويحتمل انه لا يعلم المثخن منها من غيره فيقتصر من الثلاثة على ما قتل في حواشي الدر عن أبي السعد لو ثبتت دعواهم بوجهها الشرعي بناء على ايجاب القصاص في القتل

بما اتبعت عمدا ولا يعلم منها آخر كون ضرب من حصر واقف ما القتل معاً أو على
 التعاقب وقد أقر على خاطر وحسن خاطر المدعى عليهم ما بان من أقرا بضرب ما للورث
 المذكور بعصا وموته بسبب ضربهم ما هو موجب للدية في مالهما في ثلاث سنين وإن
 ادعيان أقرارهما المذكور بذلك سابقا كان بالأكره ولم يثبتناه بالوجه الشرعي ولما
 استفصل من المدعين المذكورين أخيراً حصر والقتل الموجب للقصاص فيهما وإن
 لم يتم الدعوى وأفادوا أن ضربة خاطر خاطر الثالث لا تدخل لها في القتل وبناء على ذلك
 تلزم المقرين المذكورين الدية في مالهما في ثلاث سنين بطلب المدعين المذكورين
 ذلك بعد مدحهم اليقين الشرعية على نفى الأكره أن طلب المقران المذكورين ذلك ولا
 يدح في لزوم الدية على المقرين صدور الدعوى ابتداءً على ثلاثة على الوجه الأول
 لمحول المصادقة من الطرفين على القتل من المقرين كما لا يدح في ذلك كون المدعين
 المذكورين ادعوا بما يوجب القصاص لو تمت دعواهم والاقرار حصل بما يوجب الدية
 لما في الهندية وإذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وادعى وليه العمد فله الدية في ماله استحساناً
 كذا في المبسوط انتهى ومثله في الانقروية من أوائل الجنايات والله تعالى أعلم
 (سئل) عن حكم مرافعة شرعية صادرة بين يدي قاضي رشيد مرسل صورتها عن يد
 محافظة رشيد بإفادة في ٢ محرم سنة ٩٠٠ إلى محافظة مصر ومنها تحرر إلى هذا الطرف
 بالنظر فيها والافتاء عنها في ٩ محرم سنة ٩٠٠ وكتب عنها من هذا الطرف في ٢٣
 محرم سنة ٩٠٠ بأنه مقتضى الحال للاستفهام عن المدعى بالأصالة عن نفسه والوكالة
 عن زوجته هل كان وقت الدعوى الأولى الصادرة منه في سنة ٨٨ في خصوص هذه
 الأما كن وكيلاً عن زوجته المذكورة بالخصوصة عنها حين أقربان الأما كن المذكورة
 جميعها وقف وكان ذلك الأقرار في مجلس القاضي كما يستفاد من سياق ما هو مذكور
 في آخر هذه المرافعة الآن وكالة السابقة المذكورة لم تثبت شرعاً بين يدي القاضي
 حسب المتبادر وكيف الحال لم يعلم الحقيقة ويعطى الجواب اللازم فوردت إفادته
 بأنه صار نسخ صورة التوكيل الصادر من زوجة الشيخ على مصران وما صار من المرافعة
 الأولى الصادرة على يده وقد تبين منها أن الشيخ علياً مصراناً مدعى بطريقه وقوله عن
 زوجته حقيقة بنت داود هطفي بن حسين الوصي الشرعية من قبل هذا القاضي على
 بنتها نفيسة القاصرة من زوجها المرحوم على المسمى بـ بن صالح بن علي في الدعوى لها
 وابنتها المذكورة وعليهما والأقرار والافتاء والصلح والبراءة وكذا عاماً فيما يتعلق
 بهما بآثارها بذلك لدى ما ذور هذا القاضي بحضور شاهدين على السيد محمد علي
 الناظر على وقف المرحوم يوسف قبودان بن حامدين على المهور والوقف المذكور
 الآن في كامل الوكالة التي أصلها وكالاتان المشتملة على أرض وبناء حواصل وحوانيت
 الهدودة بالحدود التي ذكرت في الدعوى الثانية الآتية ذكرها وإن والد القاصرة

المذكور كان مستقلا بغلة هذا الوقف المهدود أعلاه خاصة وان عمل النظار على صرف
استحقاق من مات عن ولد لولده وان عليا المسيري توفي عن بنته نفيسة القاهرة
المذكورة ولم يترك ولدا سواها ويطالب النظار بصرف غلة الوقف المرقوم لوالدة
القاهرة الموكلة المذكرة لتصرفه على بنتها نفيسة المذكرة لاستحقاقها جميع غلته
بعد والدها المذكور كما كان مستحقا له بعد والده صالح المذكور بالوجه الشرعي وتسال
جوابه عن ذلك هذا ما تضمنته صورة المرافعة الاولى ومضمون المرافعة الثانية
المستفهم من حكمها المقيمة بحكمة رشيد في ٢٧ ذي الحجة سنة ٨٩ حضر على مصران
ابن المرحوم محمد مصران بن أحمد بالجلس الشرعي بين يدي حضرة مولانا الشيخ محمد
عباسي الحاكم الشرعي بن عمر رشيد حالا وأحضر معه المكرم الامثل السيد محمد العلوي
المصري ابن المرحوم السيد باشا المصري ابن السيد محمد فداعي على مصران هذا على
السيد محمد العلوي المحاضر معه هذا بطريق الاصاله عن نفس علي مصران المدعي هذا
و بطريق وكالة الشرعية عن زوجته المرأة حفيظة بنت المرحوم داود أغا ابن مصطفى
حسب ما وكتته في الدعوى لها وعليها والصلح والامراء والمخاصمة والمنازعة والاقرار
والانكار والبيع والشراء والايجار وقبض الاجرة وقبض الديون من مديونيها وفي كل
شيء يصح فيه التوكيل الشرعي توكيلا مطلقا مفوضا عما فيما يتعلق بالموكلة
المذكورة وانه قبل من اذ لك التوكيل لنفسه قبولا مرضيا شفاها بالجلس بعد التعريف
الشرعي عن الوكيل والموكلة المذكرة كورين بشهادة فلان وفلان وكما هو ثابت التوكيل
المذكور بمقتضى الاعلام الشرعي المهر من هذه المحكمة المؤرخ بالحدادي عشر من
شهر محرم سنة تسع وثمانين ومائتين وألف المسجل بالمجل المصان الثابت المضمون
بالشهادة الشرعية المحكوم فيه بقبول وكالة علي الوجه المسطور بيان المرحوم السيد عليا
المسيري ابن المرحوم السيد صالح المسيري ابن المرحوم الحاج علي المسيري استأجر حال
حياته وصحته من والده السيد صالح المسيري المذكور ابن المرحوم الحاج علي المسيري ابن
المرحوم مصطفى وهو النظار الشرعي على وقف جده الاعلى المرحوم يوسف القا بود ان
ابن الزيني حامد بن علي الشهير بذلك من قبل المرحوم السيد سليمان افندي الحاكم
الشرعي بن عمر رشيد كان الشهير بذلك بموجب تقرير نظره الشرعي المسطر من محكمة
النفوس المرقوم ما هو جار في الوقف المرقوم بموجب كتاب الوقف المحرر من محكمة
اسكندرية بجميع السكان المتخرب من داخله وخارجها الكائن قبلي بن عمر رشيد بخط
الصناديق والنفاسين المشتمل على أرض وبناء عالم وكالة ومنافع وحقوق المشار
اليه في الدعوى المهدود بمحدود أربعة وبنهاية ما ناصحنا كافيا اجارة شرعية سنوية
بقيمة بذلك السيد علي المسيري المستأجر المذكور أعلاه بسائر وجوه الاقتاعات
الشرعية من ابتداءه الى يوم الحادي والعشرين من شهر رجب سنة تسع وسبعين

ومائتين وألف باجرة مبلغها عن كل سنة تمضي من التاريخ المرقوم مائة قرش وهي
أجرة المثل عن ذلك يومئذ فاز يدوان المرحوم السيد عليا الميسري المستاجر المذكور
دفع للناظر المؤجر المذكور من ماله الخاص به مبلغ ثمانية آلاف قرش في نظير صدور
الاذن منه له وان الناظر المؤجر المذكور اذن المستاجر المذكور بالانشاء والتجديد
والعمارة والترميم ليكون كل ما أحدثه ذلك المستاجر في المكان المحدود - ذاملا له كاله
مع حق القرائن في ذلك وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور قبل ذلك لنفسه من
الناظر المؤجر المذكور قيراطين ولا مرضيا وصاد المستاجر واصله على هذا المكان المحدود
أعلاه من حين التاجر والاذن المذكورين ويدفع مبلغ الاجرة المعينة أعلاه في كل سنة
عند تمامها للناظر المؤجر المذكور أعلاه وانه بعد التاجر والاذن المذكورين أعلاه
انشاء وجدد السيد علي الميسري المستاجر المذكور من ماله الخاص به لنفسه بمفرده حواصل
وسنة - حوائت الموعود بهذا أعلاه في بعض ارض المكان المحدود أعلاه بمقتضى الاذن
الصادر له من الناظر المؤجر المذكور وروصا المستاجر الماذون واصله ايده على عموم ذلك
ومتهم فافيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية من ابتداء تاجرته الى حين وفاته من غير
منازعة من احد وان السيد عليا الميسري المذكور مات وترك هذا المكان المحدود أعلاه
ملك لوارثاته من زوجته المرأة حفيظة الموكلة المذكورة وبنته منها هي نفيسة القاصرة
والدقة المرأة حنيقة بنت المرحوم السيد محمد شمس ابن الحاج بلوى شمس لا وارث
له سواهن وان الوارثات المذكورات وضعن أيديهن على عموم هذا المكان المحدود أعلاه
متصرفات فيه بسائر وجوه التصرفات الشرعية مدة ثم ماتت حنيقة الام المذكورة عن
بنت ابنتها المرحوم السيد علي الميسري المذكور هي نفيسة القاصرة المذكورة لا وارث لها
سواها ثم ماتت نفيسة البنت المذكورة عن والدتها حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها
المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي مصران المدعي المذكور ووالده المذكور حفيظة الموكلة
المذكورة لا وارث له سواهما وان السيد عليا الميسري المستاجر المذكور مات وترك جميع
هذا المكان المحدود أعلاه ميراثا لزوجته وامه وبنته المذكورات أعلاه على فرائض الله
تعالى للمرأة حفيظة الزوجة الثمن ثلاثة قيراطين من ذلك وحنيفة الام المذكورة قرضا
وردان خمسة قيراطين وربع قيراط من ذلك وحنيفة البنت قرضا وردان خمسة عشر قيراطا
وثلاثة ارباع قيراط باقى ذلك وان حنيقة الام المذكورة ماتت وترك ما يخصها
في ذلك ميراثا لبنت ابنتها المذكورة هي نفيسة القاصرة المذكورة فأكمل نفيسة
البنت المذكورة احدى وعشرون قيراطا في المكان المحدود أعلاه وان نفيسة البنت
المذكورة ماتت وترك ما يخصها من ابيها وجدتها المذكورين أعلاه ميراثا لامها
حفيظة الموكلة المذكورة واخيها الامها المذكورة هو عبد العزيز مصران بن علي

مصر ان المدعى هذا على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة قرضا وردا أربعة عشر قيراطا من ذلك ولعبد العزيز مصر ان الاخ للام المذ كور قرضا وردا سبعة قيراط وان عبد العزيز مصر انا المذ كور مات وترك ما يخصه المعين اعلاه ميراثا لاه حفيظة ووالده على مصر ان المذ كور بن اعلاه على فرائض الله تعالى لحفيظة الام المذ كورة السدس قيراطا واحد وسدس قيراط من ذلك وذلك لحيثهما من الثلث الى السدس بجمع من الاخوة وهم محمد وجدة وهانم اولاد على مصر ان المدعى هذا المرزوقون له من مطلقة فطومة بنت المكرم أحمد العوادي فصار ما خص حفيظة الموكاة المذ كورة اعلاه ميراثا من زوجها المرحوم السيد على الميرى وبناتها نفيسة القاصرة وابنها عبد العزيز مصر ان القاصر ثمانية عشر قيراطا وسدس قيراط في المكان المدعى به هذا ولعل مصر ان الاثب المدعى هذا خمسة قيراط وخمسة اسداس قيراط باقي هذا المكان المهدود اعلاه وان المدعى عليه هذا اقامه حضرة القاضي المترافع لديه المذ كور اعلاه ناظر ا على ارض هذا المكان المهدود اعلاه ليكونها حارية في وقف يوسف القابودان المذ كور اعلاه فتعدي هذا المدعى عليه ونزع هذا المكان المهدود اعلاه من يدورقة المستاجر المأذون المنشي المذ كور اعلاه واحد حدث يده على عموم ذلك بغير وجه شرعي وان عليا مصر انا الوكيل المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه برفع يده عن هذا المكان المهدود اعلاه وتسليمه للوكيل المدعى هذا ليحوزه لنفسه ولموكلته حفيظة بالوجه الشرعي حيث لا وجه لنزع المكان المتهتك من يدورقة المستاجر المأذون المنشي مادام واقعا في بدفع اجرة المثل وأن المدعى هذا يقوم هو وموكلته بدفع مبلغ الاجرة المعينة اعلاه في كل سنة عند تمامها للناظر المدعى عليه هذا و يسال جواب هذا المدعى عليه عن ذلك وسئل الناظر المدعى عليه هذا عن ذلك فاجاب قائلا بانه في سنة ٢٨٨ كان ادعى عليه على مصر ان المذ كور أن الاما كن المذ كورة جميعها وقف وقر بذلك كما يستدل من قيد دفاتر المحاكم وانكر دعوى المدعى هذا وسئل المكرم الشيخ على مهران المدعى هذا عما أجابه الناظر المذ كور فاجاب قائلا في كنت ادعيت بالدعوى المذ كورة في جواب الناظر هذا واني بوقت الاستحقاق شيئا في الاما كن المذ كورة لعدم ايلولة حصتي الموروثة لي من ابني المذ كور وقتئذ وانها آلت الى حصتي المذ كورة بعد صدور الدعوى المعينة بجواب الناظر المذ كور ولم يثبت توكيلي شرعا عن زوجتي المذ كورة حينئذ وقد رفعت صورة الدعوى الاولى المذ كورة لاسادة العلماء باسم كندرية واجابوا عليها بان الدعوى المذ كورة غير صحيحة شرعا وكذا توكيلي عن زوجتي المذ كورة لم يثبت شرعا وعندى بينه تشهد بالايحار والاذن والانشاء حسب المعين بالدعوى هذه كذا موكلتي ما كانت اذنتني بالدعوى الاولى المذ كورة (أجاب) حيث فهم من صورة هذه المرافعة الاخيرة المؤرخة ٢٧ ذى الحجة سنة ٨٩ والمرافعة الاولى المؤرخة ٢٠ ربيع الاول سنة ٨٨ ان

المدعى فيه ما كان وكيله عن زوجته في الدعوى والاقرار توكيله عاما وان توكيله الاول
كان شفاها بيريدي ما ذون المحاكم الشرعية وشاهدين كما ان توكيله الثاني كان شفاها
بين يدي المحاكم المذ كور وقدة تناقض في دعواه بين ما ذكره في الاولى والثانية وعارضه
خصمه بذلك وصدق على ما به يحصل التناقض واعتذر بأنه وقت الاولى لم تؤول اليه
حصته التي يدعيها الآن لنفسه بالارث عن ابنه لعدم موته حين ذاك وان توكيله الاول
عن زوجته المذ كورة لم يثبت ثم عاود أفاد حضرة القاضي بأفادته الاخيرة المؤرخة ١١
صفر سنة ٩٠ ان ماصار من التوكيل الاول على يد ما ذونه قد صار نسخ صورته وما صار
من الدعوى الاولى الصادرة بين يديه بالجلوس الشرعي قد صار نسخ صورته فلا تسمع
دعوى الشيخ على ماصر ان مصادعه ثانيا لا لنفسه ولا لموكلته لتناقضه ولو كان ماصدر
منه أولا قبل موت مورثه بل لا تسمع دعوى موكلته ايضا بذلك لو ادعت بنفسها أو
بوكيل آخر امر بان اقرار وكيلها على الوجه المستطوع اعلم اذا كان توكيله عنها صادرا
بين يدي ما ذون المحاكم الشرعية على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس
المحاسبة التابع للداخلية بأفادة واردة منه في ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ مضمونها فيما
يقدم وردت للداخلية بأفادة من حضرة محافظ ديروط في ١٢ ص سنة ٩٠ بان المرأة بنية
زوجة خليل منتصر لها منزل بالشركة مع زوجها السكل منهما نصفه وان زوجها المذ كور
اجرى رهنه الى الخواجه ميخائيل ممرور على مبلغ اقترضه منه ولما أراد الخواجه
المذ كور بيع المنزل اسداده لم يوفه حصل التوقف من المرأة المذ كورة وانكرت
الرهن الذي اجراه زوجها في حصتها فتحوالت تلك القضية للقاضي أفندي الثغر فالدعي
استشهد بولدي المرأة المذ كورة قشدا أمام القاضي بان والديه ما خليا وبنية أقرا
لها باتم ما رهننا جميع الدار على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنهما انكلا بريا
للخواجه المذ كور ووصوله من ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وانهما سلماه الدار
خالية من امتعهما وبناء على ذلك صدر اعلام شرعي من القاضي المحمدي عنه بقبول
شهادة اولادهما والمحافظ رغب المظفر في ذلك ثم قدمت عرضا للجمعية السنية واهتبه صورة
فتهوى وورد للداخلية بشرح من سعادة كاتب ديوان خديوى في ٢٤ م سنة ٩٠ وعرضا
آخر ورد بشرح في ١٩ م سنة تاريخه وقد كررت تقديم العرضهالات وحاصلها عدم
اقتناعها بقولها انه لم يحصل اخلاء المنزل من الامتعة ولا تسليمه للرتن ولا خرجت منه
مطابقا وتستدل على ذلك بسكنها فيه من وقت وجودها فيه لالآن وتسشهد بمن له
معلومية بذلك من أهالى الثغرو مع الاوراق صورة سند الرهنية وصورة سند آخر
يتضمن اخلاء المنزل وتسليمه للرتن ثم عاجبه منه الى زوجها المتقدم ذكره وولداها شهدا
باقرارها هي ووالدهما بالدين وانما سلماه الدار خالية من امتعهما فبالنظر لعدم
اقتناعها مع ما سبق ايضا حله استلزم الحسب للمخاطبة مع حضرته كما فيما يتبع اجاؤه

في ذلك بالتطبيق للأصول الشرعية ولم يذم من طبعه الأوراق وصورة الفتوى
والاعلام وصورة السندات المذكورة تؤمل التكرم بالإفادة عن ذلك (اجاب) وردت
إفادة الداخلية ومأمورها من الأوراق المذكورة بما في ذلك صورة الفتوى والسندات
والاعلام المؤرخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ المنقول بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ ومافيهما
صار معلوما والتأمل في المرافعة والشهادة والكم الموضحة بالصورة المذكورة لم تظهر
صحة الكم في هذه القضية بناء على أن المدعى ادعى بأنه ارتهن الدار المذكورة من قبل
الزوج وبعد إقرار الزوج بذلك الدين ورهنه الدار المذكورة المملوكة له ولزوجته
أنصافا على ذلك الدين من قبله بأذن زوجته المذكورة وأنكار زوجته ذلك الرهن
المدعى به وشهادة ولدي الزوجين المذكورين على إقرار والديهما أنهما رهن الدار
المذكورة عند المدعى على مبلغ سبعمائة وخمسة وأربعين جنيهاً أنكليزياً أو صله من
ذلك جانب ولا يعلمان قدر الباقي وأنهما سلموا الدار خالية إلى آخر ما سطر بالصورة
المذكورة أذ على فرض قبول شهادة الولدين المذكورين في مثل هذه الحادثة ولا يقال
أنهما شهدا لوالدهما على أمهما فانهى لم تطابق الدعوى لكون الدعوى أن الدين الذي
أقرضه أحد المدعى عليهما وأصدر عقد الرهن عليه من الرجل بأذن زوجته سبعمائة
جنيه والشهادة لهم تحت بان عقد الرهن صدر على سبعمائة وخمسة وأربعين جنيهاً وأنه
وصله جانب منه ولا يعلمان قدر الباقي ولا يفهم من هذه الشهادة أيضاً أن المبلغ
المرهون عليه دين على الزوج كما يفهم من الدعوى أو غير ذلك وحينئذ فالكم في هذه
المادة غير صحيح ولو فرض إعادة الدعوى والشهادة ممن تقبل شهادته مطابقة للدعوى
وثبت الرهن على هذا الوجه فللمرتن حينئذ حق حبس جميع الرهن إلى حين استيفاء
دينه من المديون أو منه ومن زوجته بفرض ثبوت الرهن بأذنها على دين زوجها مستوفياً
شرايطه الشرعية لأن له دفع الدين والرجوع على زوجها لا اضطرارها للتخلص ملكها
من يد المرتن وليس للمرتن بيع نصيبه في الدار بدون إذنها لأنه من قبيل الرهن
المستعار فمبيع ملك المديون المرهون فيما عليه من الدين حيث كان الدين حالاً ولم
يوف الدين من ماله بل افلس أو أمانة مع من أيفأه والحاصل أن الحكم في هذه المادة
والحال هذه أن المديون المقر بالدين والرهن على هذا الوجه يجبر على إيفاء الدين أو بيع
نصيبه من المرهون لو فاء الدين من ثمنه فإن بقي شيء من الدين لا يكون للمرتن حق
حبس نصيب الزوجة لاستيفاء الباقي إلا إذا ثبت الرهن الشرعي في نصيبها أيضاً
مستوفياً شرايطه الشرعية فإن حصل ذلك يكون له حق حبس نصيبها أيضاً
إلى حين استيفاء باقي الدين ولا يجبر على البيع والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من
البرنامج في ٢١ رجب سنة ١٢٩٠ مضمونها: عادة عمر باشا عزى ما ورضه طيبة اسكنه رية
بذلك ٤٠٠ فدنا عشورية بناتيتي شامة والهاقولة غربية وباع منها ٨٠ فدنا ما من اطيان

شاملة لمجموعة أشخاص بثمن معين والباقي ٢٧٤ قد ائتمن الاطيان العا قوله مذ كور عنه انه
تنازل عنه لاشخاص أيضا وتركه يدون ثمن وسلم جميع الاطيان المذ كورة اليهم
كما هو مذ كور بجميع ذلك بحجة محررة من نائب كفر الشيخ مؤرخة ١٨ ربيع الاول
سنة ١٢٩٠ وحيث بهذا الطرف ليس معلوما ان كان بذلك خرجت تلك الاطيان عن
ملك المشار اليه وصارت في ملك المذ كورين شرعاً أم كيف اقتضى تحرير هذا المحضر ثم
والحجة المذ كورة قادمة معه للاطلاع عليها والافادة عن ذلك (اجاب) بمطالعة الحجة
المحررة من نائب كفر الشيخ بتلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص المؤرخة ١٨ ربيع
الاول سنة ١٢٩٠ وجدت تشتمل على ان وكيل مالك الاطيان المذ كورة باع حق
موكاه واستحقاقه في الاطيان العشورية الرزقة الاحباسية البالغ قدرها ثمانين
فدانا الكائنة بناحية سلامة وعينها بثمن معين أيضا لاشخاص معينة أضافهم ساوانه
تنازل عن ما تبين وأدبته وسبب معين فدانا عشورية بناحية العاقولة وبينها سبعة من
هؤلاء الاشخاص معينين أيضا على الشيوخ في جميع ذلك وبرز ما لكل شائعوا وانهم
قبضوا تلك الاطيان كما قبض الوكيل الثمن باع ترافه في بيع الحق في الثمانين فدانا
المذ كورة والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الحجة غير معتبرة شرعاً في افادة ملك جميع
تلك الاطيان لهؤلاء الاشخاص اذ التنازل الذي هو الاسقاط في الاعيان لا يصح
والاطيان المذ كورة المملوك الرقبة من قبيل الاعيان فلا يصح اسقاطها والذي يحسن
في بيع العين ان يعبر بانه باع العين المذ كورة لا الحق والاستحقاق فيها الاحتمال شيئا
آخر فيقتضى تغييرا لحجة المذ كورة بحجة أخرى يعرف فيها ببيع الاطيان المذ كورة جميعها
بهذا الثمن ان كان القصد عدم دفع شيء سوى المبلغ الذي دفع من قبل المشتري أو ببيع
البعض وهبة الباقي بشرط ان يكون الموهوب لكل واحد مقررزا محوزا غير مشغول ليس
فيه ما يمنع صحة الهبة ونسأها والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة منظورة في مجلس
دمياط بين يدي قاضيها ومفتيها واردة صورتها بافادته من محافظة مصر في ٨ الجاري
بناء على افادته من مجلس دمياط في ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٠ شرطا على افادته
تقدمت للمجلس من مفتي النفر ومعه صورة القضية لقصد الاطلاع عليها والاجابة
بما يقتضيه المنهج الشرعي بناء على ما كتبه مفتي النفر بافادته في ٢١ ربيع الاول سنة
٩٠ بما حصله من خصم قضية تدعى المرأة صلوحة بنت مصطفى البناء المنظورة
بهذا المجلس بحضور القاضى والعلماء وطلب منه التامل فيها وافادته الحكم الشرعي قد
صار التامل بغاية الدقة واتضح من اقرار المتولى انه تسبب في شج انفس مصطفى البناء
باضاعة وادعى انه يرى من ذلك واحضر من شهد له انه بعد هذه الشجة كان يخرج في
اشتغاله ويباشرها بنفسه مرارا في حال صحته كعادته ولم تكن شهادة شهودها مطابقة
لعدواها أصلا بل مقوية لشهود المتولى المذكور وروحيات الحال كما ذكر وكان به

أثر الشجوان فندمل معظمه فعليه باقراره حكومة عدل في ماله - هـ - اذا ما ظهر لي ومع ذلك
فالتس نسخ صورة - هـ - هذه القضية من مضبطة المحكمة حفيدا وعرض ذلك على حضرة
مفتي أفندي الديار المصرية شيخ الجامع الأزهر وما يتراءى لحضرته وتردبه الافادة
يجري العمل بمقتضاه - وحصل صورة القضية المذكورة ان امرأة تسمى صلوحة بذت
مصطفى البناء بن سيد أحمد بن سليمان حضرت وحضر حضورها رجل اسمه المتولي
الملك بن محمد الملك بن عبيد الملك وادعت عن نفسها وبوكالاتها عن شقيقتها السيدة
بان هذا المدعي عليه تشاجر مع ابيه مصطفی البناء في قهوة أحمد دفودة بسوق القنطرة
بدمياط في عشرين محرم سنة ١٠٠٠ وانه قبض على لحيته ثلاث مرات ودفعه في الارض
على الدكة الخشب بالقهوة المذكورة فاصاب الخشب قصابة أنفه فقتل الجلد وهنم
العظم وفي يوم الخميس أحد وعشرين منه حصل في وجهه ورم حتى غطي عينه البني
وفي يوم الجمعة تشككت اسنانه واستمر على هذه الحالة الى ان مات بسبب ذلك في يوم
الاحد ٢ صفر سنة ١٠٠٠ وطلب اليه بالدعوة وتسال سؤاله عن ذلك سئل فاجاب بالانكار
لذلك وانه لم يضر به ولم يدفعه وانما كان يطالب رجلا آخر يدعى محمد اخلفا مديونا له
وقبض عليه ليتوجه به الى المحكمة فقام مصطفى البناء المذكور وقعد على الدكة وقال
لي اتركه من الطلب الآن لانه جاء من الس - فقرر يبا وانالي أيضا عنده فلو س فقلت
له لا تدخل لك في هذا الامر فلطمني كفافا مسكت العصا التي كان متكا عليها فوقع على
خشب الدكة فأنقش ط جلد مناخيره فسال الدم من مناخيره ولم يصب عظمة
مناخيره شيئا وانه طالب من ذلك و باع واشترى ومات بعد ذلك باثني عشر يوما بعد
الواقعة المذكورة ولم يمت بهذا السبب فطلب من صلوحة المدعية المذكورة بينة
تشهد لها طبق دعواها فاحضرت شهودا لم تطابق شهادتهم دعواها وكذلك المدعي
عليه أقام بينة شهادتها غير متبعة شرعا (أجاب) في جواب المدعي عليه اجمال فينبغي
استفساره عما ذكره في جوابه من قوله فلطمني كفافا مسكت العصا التي كان
متكا عليها فوقع على خشب الدكة فأنقش ط جلد مناخيره الخ كيف كان وقوه
هل نشام من امساك العصا فان فسره بما يفيد ترتب الوقوع على هذا الامساك وكونه
نشاعته فانه يعمل بموجب اقراره من ايجاب حكومة العدل في ماله كما هو جواب
حضرة مفتي تغردمياط ومجلسه وكذا الوقامات بينة على ذلك اذ لا يلزم من مجرد الامساك
احول حركة يترتب عليها الوقوع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من مجلس
الاحكام في ٢٨ ج سنة ١٢٩٠ مضمونها افادة مجلس استئناف بحري وردت للاحكام
ومعها اعلام شرعي صادر من محكمة شيبين السكوم منوفية في قضية وفاة منصور بن
ابراهيم عبد الله من أهالي ناحية مناو له ومرغوب فيها الحالة الاعلام المذكور على
حضرتهكم للافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيه وحيث الامر كما ذكرتم شرحه

والاعلام من طيه ليصير الاطلاع عليه والافادة عميا يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)
علم ما تضمنته افادة المجلس المؤرخة ٢٨ ج سنة ٩٠ بناء على ما ورد له من مجلس
استئناف بحري المسطر باطنه أيضا المرغوب بهما الافادة عميا يقتضيه الحكم الشرعي
عن الاعلام الشرعي المرفوق معهما المسطر من محكمة شيبين منوفية المؤرخ ٢٢ ربيع
الاول سنة ٩٠ في قضية وفاة منصور بن ابراهيم عبد الله من ناحية مناو له المدعي بقتله
على عبد رب النبي الفقي محمد من قبل والديه وزوجته المنصر ميراث المورث فيهم وفي
ولديه القاصر بن المشموين بولاية جدهما احد المدعين المذكورين وبعد عجزهم عن
اثبات دعواهم واثباتهم تحليفه وتحليف القاضي المدعي عليه المذكورين لا جعل
القاصر بن صار منع المدعين المذكورين عن دعواهم على المدعي عليه المذكور وقد
كتب عليه حضرة مفتي استئناف بحري بان التحليف في مثل هذه الحادثة لا يكون
معتبرا شرعا الا بعد طلب خصم شرعي ولا يكفي التحليف الصادر من القاضي اذ هو من
تمام خصومة المدعي وحيث ان المدعي امتنع عن التحليف فاللازم شرعا نصب
وصي شرعي على القاصر بن المذكورين ليطلب تحليف المدعي عليه عنهما ولا يقاس
هذا التحليف على عين الاستظهار لانها لا تتوقف على طالب الخصم وحيث كثرت
المراجعة مني في هذه الحادثة ولم يظهر لي نص صريح يفيد جواز التحليف من القاضي
بدون طلب الخصم فيقتضي احالة هذا الاعلام على هذا الطرف الى آخر ما ذكره
والافادة عن ذلك ان منع المدعين المذكورين الصادر من القاضي المذكور لعجزهم
عن اثبات دعواهم بعد اثباتهم التحليف صحيح بالنسبة الى المدعين وان قلنا بعدم
الاكتفاء بالتحليف الصادر من القاضي للقاصر بن اعدم وجود طلب اليقين من خصم
شرعي اذ غاية ما في ذلك بقاء حقه ما في اليقين الى بلوغه ما وطلبه ما له بعد ذلك او وجود
ولي آخر له ما وطلبه ذلك لاجلهم ما واما كون القاضي يحلف الخصم لحق القاصر بن
عند امتناع الولي عن التحليف في مثل ذلك او لا يحلف الا بعد وجود ولي يطلب التحليف
فلم نجد فيه نهضا صريحا ولا محلا منهما وجه الا ان الاحكام الشرعية موقوفة على النقل ولم
نبره الا ان لا يكون الا وجه صحة تحليف القاضي نيابة عن القاصر في مثل هذه الصورة
لامتناع الجدة عن ذلك لانتقال الولاية الى القاضي في ذلك كما يصح تحليف الوصي الذي
ينصبه القاضي وصيا عن القاصر لذلك الوصي الذي ينصبه القاضي في هذه الحالة
طالب اليقين نائب عن القاضي للقاضي مباشرة ذلك بنفسه وهو بالجملة فلا يقال بخال
الاعلام بالنسبة لمنع المدعين والحال هذه وان كان حق القاصر بن باقيا بالنسبة للتحليف
بناء على ما تقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادته في ١٠ اش
سنة ٩٠ مضمونها الاوراق المرفوقة معه تشتمل على قضيتين احدهما بخصوص قتل
امرأة تسمى آمنسة حال اقامتها بجهة هويس التسل الكبير شرقية والثانية بخصوص

قتل جورجي منجشأوه بجهة الامم اعلمية وردت الالاحكام من مجلس استئناف بحري
ولما صار احالة الاعلامين الشرعيين الصادرين فيهما على حضرة مفتي الاحكام
لاطلاعهم عليه ما افاد شرجا على كل منهما بلزوم رده على قاضيه لاستيفاء ما هو لازم له
شرعا وهذا بحث بهما الاستئناف المرقوم للاجاء في الاعلامين على وجه ما افاد مفتي
الاحكام وقد أعيد الآن مع الاوراق باقائين من ذلك المجلس منذ كور فيهما انه لما
صار الاطلاع على الاعلامين المحكي عنهما من مفتي الاستئناف بالنسبة لسبق التصديق
من حضرة عليهما ما افاد عليهما بعدم لزوم ردهما على القاضيين المهررين لهما بالنسبة
لكنهما من موافقين الشرائط الشرعية الى آخر ما افاده وحيث من اللزوم اطلاع
حضر تسكم على الاعلامين المذكورين وعلى ما افاده حضرة مفتي الاحكام ومفتي
الاستئناف والافادة عما تراه حضر تسكم فيهم - ما لزم تحريره لحضر تسكم وهو ما مرسلان
لنظر فيهما وورد الافادة عما يتراعى مع اعادتهما (اجاب) بناء على افادة المجلس
المستورة باطنه في ١٠ الجساري المرغوب بهما الاطلاع على الاعلامين المرفوقين معها
وما افاده كل من حضرة مفتي الاحكام وحضرة مفتي استئناف بحري والافادة عما
يرى في ذلك قد صار الاطلاع على ما ذكر والافادة عن أحد الاعلامين المذكورين وهو
المهرري من حضرة قاضي ولاية الشرقية المؤرخ ١٥ ذي القعدة سنة ٨٩ المتعلق بقتل
المرأة آمنة انه اذا كان المدعي الذي هو أحد الورثة بعد دعواه القتل والاعانة وحضر
ارث المقتولة فيه وفي ابنتها القاصرة وأخيه وأخته على الوجه المشروح بالاعلام وانكار
المخمين لدعواه ذلك وطلب البينة الشرعية منه التي تبيته دعواه المذكورة قد عجز
عن اقامتها عجزا كليا كما يفهم من ألقاظ الاعلام المذكور فتوجه له اليمين الشرعية
على خصميه على حاصل دعواه من الارث والقتل والاعانة بالله ما لهذا اعلمك هذا الحق
الذي يدعي من الوجه الذي يدعي على جواب ظاهر الرواية فان حلف منع المدعي من
دعواه منع ترك فاذا كان الذي حصل لدى القاضي هو طلب البينة على جميع ما ذكر
في الدعوى وعجز المدعي عن ذلك ووقع التحليف على هذا الوجه الذي ذكرناه يكون
ما أجرى في محله وواقعا موافقا للشرع فاذا سئل حضرة القاضي عما جرى لديه فأوضح
ان الذي حصل هو انكار المخمين ثبوت انحصار الارث والقتل المنسوب لاحد المدعي
عليهما والاعانة على القتل المنسوبة للدهي عليه الاخر وان العجز حصل عن ذلك كله
والتحليف الذي صار هو على حاصل الدعوى كما تقدم يكون ما أجرى موافقا وان كان
الانكار خاصا بالقتل والاعانة وكان العجز خاصا بذلك دون اثبات الارث بقريضة
حصله لدى القاضي قبل تاريخ الدعوى بيومين فالذي كان ينبغي طلب البينة من
المدعي على النسب المذكور كور أو على الحكم بانحصار الارث السابق حيث أنه كان ثبت
بطريق شرعي ثبتت المحصومة بالقتل والاعانة ومع العجز عن اثبات ذلك يحلف اليمين
على نفى القتل والاعانة فقط وان عجز عن اثبات النسب أو الحكم به أيضا كما يفهم من

الفاظ الاعلام يحلف على حاصل الدعوى جميعها هذا لا يقاع الاعلام على القاتون
الشرعي وأما بالنسبة لمخطط النظر في هذه المسألة فثبت كان الخصم عاجزا عن اثبات
دعوى القتل والاعانة التي لا نزاع فيها لاحد من كتب فلا فائدة لسؤال القاضي ولا
لاستيفاء الاعلام على فرض عدم الاجراء فيه على القاتون الذي ينبغي من حيث
التحليف وتكليف الاثبات اذ لا يحكم بالقتل مع الهجر عن اثباته (والجواب) عن الاعلام
الثاني المهر من حضرة قاضي المنصورة المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨ بشأن
قتل منجشاته وهو نظير ما أجيب به عن الاعلام الاول المذكور أعلاه وهو من قبيله الا
ان الثاني أقرب من الاول في كون الهجر الذي حصل من المدعية وطلب الاثبات كان
عن القتل دون النسب بدليل قوله في الاعلام الثاني والسؤال من المدعية المذكورة
عن البينة التي تثبت دعواها قتل المدعي عليه هذا الزوج المذكور بالدعوى
فعرفت انه لم يكن معها بينة خلاف ما أجاب به كل الى أن قال فوجدت لا تفيد قتل هذا
المدعي عليه لزوجها ثم قال وصار تفهيمها ذلك وتعر يفها انه لا بد من حضور بينة
تشهد في وجه المدعي عليه بانه قتل زوجها المدعي بشأنه عمدا وعدوانا بالسكين كما هو
مذكور بدعواها فافادت انه لم يكن معها بينة تثبت دعواها فعرفت انها ان لها اليقين
الشرعية الخ فهذا ما يقرب ان طلب البينة كان عن القتل كما ان العجز عن الاثبات
كذلك وعلى كل خاسقيل في الاعلام السابق يقان في هذا والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من المحافظة بتاريخ ٢١ رجب سنة ٩٠ شرحا على ما ورد من مجلس دمياط
بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٠ بطلب الاطلاع على مرافعة قضية الخوارج باسيلي فخر قنصل
دولة فرانس بالتعرج على الخوارج اخوان سرور واعطاء الافادة عنها بناء على ما تطلبه
حضرة مفتي النعرج وحاصل المرافعة المذكورة بعد ذكر حضور من حضر بالمجلس المشار
اليه حضر الخوارج باسيلي فخر وعرفه وحضر لحضوره كل من الخوارج اسليم سرور وشقيقه
نقولا سرور ولدي مخايل سرور وولد جرجس سرور وادعي هذا الذي حضر بوكاته
الشرعية عن والدته كترينه فخر بنت حنا العرقجي ولد جبران العرقجي الثابت
معرفتهم وتو كيله عنها بشهادة كل من فلان وفلان بوقا شرعية على هذين اللذين
حضر الحضوره بعد ثبوت معرفتهم بشهادة الحاضر بين القائم الخوارج اسليم سرور وعن
نفسه و بوكاته الشرعية عن اشقيائه الاربعة باسيلي واسكندر ومريم وحذينة الثابت
تو كيله عن باسيلي بشهادة فلان وفلان والثابت تو كيله عن اسكندر بشهادة فلان
وفلان وتو كيله عن مريم بشهادة فلان وفلان وعن حذينة بشهادة شقيقها نقولا
المذكور ومخايل ابن شقيقها باسيلي سرور المذكور والقائم نقولا سرور عن نفسه خاصة
بان والده المدعي المذكور هي كترينه فخر المذكور أعلاه تملك جميع بناء الدار
السكنية بشارع دمياط بحارة الشرقي بخط الخمس السعيد المتوصل اليها من سكة

الخمس المذكور المحدودة بمحدود أربعة القبلي ينتهي علواً بعضه إلى بيت بيد الخواجا
 حنا سرور بن فرنسيس سرور بن حنا سرور ضمن وكالة السفاحين وباقيه مطل على
 قطعة أرض تجاه باب الوكالة المذكورة وسفلاً بعضه إلى داخل وكالة السفاحين وباقيه
 إلى القطة الأرض البادية كرها والبحري بعضه إلى شادر يعرف بسكن السيد
 محمد الفوال بيد الخواجات اخوان سرور جدده والدهم في أرض الميرى وباقيه إلى ساحة
 الكمرى والشرقي بعضه إلى بيت ملك وكالة المدعي المذكور سكن حبيب سالم
 وباقيه إلى شادر بيد الخواجات اخوان سرور جدده والدهم بأرض الميرى والغربي إلى
 شادرود ككين بيد الخواجات اخوان سرور جددهما والدهم في شارع العامة بأرض
 الميرى المشتملة الآن الدار المذكورة على قهوة بابها غربي باسم فل الدار المذكورة
 ويعملها قاعة كبيرة وفوق ذلك قصر وخزانة بينهما حضير وغرفة وجملة أود داخلية
 في الحدود المذكورة وان المدعي عليه وما والموكلين واضعون أيديهم على القهوة
 المذكورة بدون حق ومتعرضون لموكلته بمنعها من العمارة الضرورية في الدار المملوكة
 لها المتصرف فيها بالسكن والاسكان والعمارة والترميم والاجارة وقبض الاجرة مدة
 تزيد عن خمسين سنة بدون منازعة ولا معارضة شرعية ويريد المدعي المذكور رفع
 أيدي المدعي عليهم ما والموكلين المذكورين عن بيت القهوة وعدم معارضتهم لموكلتهم
 المذكورة في اجراء العمارة اللازمة للدار المذكورة ويسأل سؤالهما عن ذلك سئل من
 المدعي عليهم ما عن ذلك فاجابا بعد ثبوت وضع يدهما والموكلين على بيت القهوة
 المذكورة بشهادة فلان وفلان باننا نملك نحن والموكلون وباقي ورثة والدنا المذكور
 حصة قدرها احد وعشرون قيراطاً شائعة في جميع بناء الوكالة المعروفة بالسفاحين
 السكائنة بشعردمياط بخط الخمس الصغير بمجاه الشرياهي المتوصل إلى باب القبلي من
 الشارع الاعظم وإلى بابها البحري من سكة الخمس المحدودة بمحدود أربعة القبلي إلى
 وكالة خفاجي بيد علي بك خفاجي بن محمد بن علي والبحري إلى ديوان الكمرى والشرقي
 إلى قطعة أرض ملك الخواجات اخوان سرور المذكورين والغربي إلى قطعة أرض
 ملك اخوان سرور المذكورين أيضاً فاصلة بين ذلك وبين البحر وان الوكالة المذكورة
 مشتملة على مساكن ومن جملتها الدار المدعي بها المحدودة أعلاه وان وكالة المدعي
 المذكورة كانت ساكنة فيها بطريق الايجار ولا يعلمان لاحد ما كان في الوكالة المذكورة
 خلاف اخوان كميل لهم ثلاثة قرايط باقى الوكالة المذكورة وانهم من ابتداء شراء
 الوكالة المذكورة في سنة ١٢٦٢ إلى الآن ما وصلهم منها اجرة وان اجرة المدة
 البالغ قدرها ٢٩ سنة ١٥٠٠ قرش صاغاً متناسبة اجراً للمثل للدار المذكورة في المدة
 المذكورة وان الحصة التي قدرها ٢١ قيراطاً في بناء الوكالة الموصوفة في الدعوى
 كانت ملكاً للدهم مخاييل سرور بن حجر جس سرور بن مخاييل سرور بالشراء

بجنتين احدهما من محكمة مصر مؤرخة ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ والثانية
من محكمة دمياط مؤرخة في غرة ش سنة ١٢٦٥ وان والدهم المذكور توفي وانحصر
ارثه في اولاده السبعة هم تقولا وسليم المدعيان المذكوران وباسيلي واسكندر وحنينة
وحريم الموكلون المذكورون وقس طندي ولا وارت له سواهم وان ارثه انتقل اليهم
بدون مانع شرعي ومن جملة تخلفاته الحصة المذكورة في بناء الو كالة المذكورة وان
الدار المدعى بها باسيلي نخر الوكيل عن والدته كترينه من جملة بناء الو كالة المذكورة
ويطالباته برفع يده موكلاته عن استحقاقهما وموكليهما من الحصة المذكورة وقد ره ١٧
قيراط ونصف واستحقاقهما والموكلين من مبلغ الاجرة المذكورة وقد ره ١٢٥٠٠ قرش
ويسال ان سؤاله عن ذلك سئل من باسيلي الوكيل عن والدته في الدعوى عن ذلك فاجاب
بالانكار لجميع ذلك وان الخواجا باسيلي جرحس سرور والد المدعين كان حال حياته
قنصل تلك الدولة المنتمية اليها موكلاتي وحينئذ كانت ارملة وانا قاصر وكان المرجع
في أمورنا الى مخاييل المذكور ولم ينازع معنا في ذلك وأما الحجج التي ابرزها المدعيان
المذكوران ومن جملة حاجتها من محكمة مصر مؤرخة في سنة ١٢٠٧ فلا اصادق على
اعتمادها غاية الامران موكلاتي كانت تلك جميع بناء الدار المذكورة وواضحة يدها
عليها ومصرفها تصرف الملاك في املاكهم بدون منازع ولا معارض ولا مانع شرعي
من مدة تزيد على خمسين سنة ولا حق لهم في سماع الدعوى بذلك ثم سئل من الخواجا
تقولا سرور وسليم سرور عما اجابه الخواجا باسيلي نخر الوكيل من وضع يده موكلاته على
الدار المذكورة بالملاك وتصرفها فيها من مدة تزيد على خمسين سنة بدون منازع ولا
معارض شرعي لها في ذلك فاجاب بان خط أحدهما يستغرب ان يعتبر وضع اليد المنكر منا
دون حجة عليه كذا وان مضت المدة المقررة بوضع يد دون منازع وهذه الاود جرى بها الادعاء في
سنة ١٢٧٠ ومقيدة بسجل المحكمة ولم يفته حيث وكيل والدته باسيلي بوقته عجز عن
الشهود ولم يبرح بعده بدون المطالبة بالاجرة منا ومن والدنا بالطريقة العرفية والمكاتبات
الرسمية الى ان قال وكنا نقبض الاجرة من الساكن في الدار المذكورة الخواجا سميتيه وفي
سنة ١٢٧٤ أرسلت والدته المدعى بان تقيد عليها اجرة الدار المذكورة فن ابن يكون لها
وضع اليد ثم عرضت هذه على حضرة مفتي أفندي المجلس وانظر للاجابة عن الحكم
الشرعي فيها فاجاب بقوله حيث انه وجد ضمن اجابات الخواجات اخوان سرور انهم
طلبوا منها اجرة البيت الواقع المنازعة فيه وأرسلت خطابات لهم تعرفهم انهم يقيدون
اجرة الدار المذكورة عليها فاذا حضرت الخطابات المذكورة وعرضت عليها واعترفت
بانها طالبت بتقييد اجرة المسكان المذكور عليها فلا تسمع منها دعوى الملاك بعد ذلك في
المسكان المذكور والحال ما ذكر ثم طلب احضار الخطابات المذكورة لاجل عرضها
على وكيل والدته كما اجاب حضرة المفتي فابروا خطابات في ٢٦ ايار سنة ١٢٥٨ من وكيل

بطر كخانه الروم بدمياط الى كثرته الى آخر ما ذكر في هذا الخصوص مما لا يفيد شيئا
 شرعاً ثم طلب من باسيلي الوكيل الافادة عن مضمون الخطاب والاوراق التي قدمت
 فاجاب بخطه بكلام طويل لا يترتب عليه شيء سوى الا انكار ثم سئل من حضره مفتي
 افندي الذي المذكور عن ذلك فاجاب بقوله يلزم احضار بيعة شرعية من كثرته موكلة
 الخوارج باسيلي المدعي تشهد لها بوضع يدها على الدار المذكورة وتصرفها فيها تلك
 المدة بدون معارض ولا منازع شرعي فطلب من المدعي البيعة فاحضر كلامه فلان
 واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه وكالة السقاحين
 المذكورة ومعرفة الدار المدعي بها وانه لا يعرف حدودها ولا يمكن اذا وصل اليها يحددها
 وان بناء هذه الدار المدعي به ملك كثرته فخر بنت حنا العرقبي وانها كانت اسكنت
 فيها افضل الله سمته وانه من مدة قديمة يعرف ان الخوارج انعم في ركان ساكني القاعة
 وانها الا ان اسكنت الرهبان في الدار المذكورة وانه من مدة حضوره من بر الشام الى
 دمياط مدة تزيد عن عشرين سنة وهي واضعة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع
 ولا معارض الى يوم تاريخه وان بيت القهوة الذي باسفل الدار المذكورة ملك للخوارج
 محاييل جرجس سرور وواضع يده عليه من تلك المدة وورثته من بعده ومتصرفون
 فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه يعلم ذلك ويشهد به كذلك
 واحضر الخوارج فلانا واستشهد بما يعلمه في ذلك فشهد في وجه المدعي عليه ما يعرفه
 وكالة السقاحين الكافنة بدمياط ومعرفة الدار المدعي بها وانه لا يعرف حدودها
 ولا يمكن اذا وصل اليها يحددها وان بناء هذه الدار المدعي به ملك كثرته فخر بنت حنا
 العرقبي وانها كانت اسكنت فيها افضل الله سمته وانه من مدة تزيد عن عشرين سنة
 وهي واضعة يدها عليها ومتصرف فيها بدون منازع ولا معارض الى يوم تاريخه وانه
 يعلم ذلك وان بيت القهوة الذي باسفل الدار المذكورة ملك للخوارج محاييل جرجس سرور ويدورته
 من بعده مدة نحو عشرين سنة وهم متصرفون فيه بدون منازع ولا معارض وانه
 يعلم ذلك ويشهد به كذلك ثم ارسل الحسام الشريحي الشاهدين المذكورين مع
 مندوبين من طرفه والمدعي والمدعي عليه الى الدار المذكورة وحدد لها حدودها
 المذكورة في الدعوى بحضورهم وعادوا واخبروا حضرة وحدد لها حدودها المذكورة
 اعلاه ثم سئل من المدعي عليه ما عن الشاهدين المذكورين هل اسكنا فيهما طعن شرعي
 فاجاب بانهم ما منتميان لدولة فرانس او الخوارج باسيلي فخر الوكيل المدعي هو كما
 عليهم ما يدعي اطفاسيل من مفتي افندي عن ذلك هل كونهم ما منتميين للدولة المذكورة
 والوكيل المدعي هو الحسام عليهم ما يكون ذلك ما نعم من قبول شهادتهم ما موكلته
 ام كيف الحال فاجاب بقوله اذا لم يكونا من اقباء الحسامين به ولا من اهل ديوانه
 ولا مانع من قبول شهادتهما واهل ديوانه هم الكتاب ومستخدمو الديوان ونحوه والله

أعلم فعند ذلك طالب الحماكم الشرعي المشار إليه من المدعي تزكية شهوده المذكورين
فاحضر كلا من فلان وفلان الرومي وزكيا الشاهدين المذكورين التزكية الشرعية
بانهما عدلان في دينهما مقبولان لها. ثم صارت المخابرة مع حضرة مفتي أفندي المجلس
ودمياط في شأن هذه المرافعة الجارية بحضور حضرات العلماء وحضرته ابتداء وانتهاء
مع إعادة النظر والتأمل في مقصولات الدعوى والشهادة واستفتى عن ذلك هل هي
مستوفية لما يلزم شرعا أم لا وهل لا تسمع الدعوى في بيت القهوة حيث مضت مدة تزيد
عن خمس عشرة سنة بدون مرافعة شرعية وهل المطالبة بأجرة الدار المذكورة في غير
مجلس القاضي تمنع سماع الدعوى إذا مضى على ذلك زيادة عن خمس عشرة سنة أم
كيف الحكم في ذلك فأجاب بقوله الحمد لله ما ذكر في هذه المرافعة من الدعوى والشهادة
مستوف لما يلزم شرعا وحيث شهدت البينة العادلة المذكورة بان الخواجا مخاييل
جر جس سرور وانجباله من بعده متصرفون في بيت القهوة المذكور وواضعون أيديهم
عليه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة شرعية مع التمكن منها
وبان كثرين من نحر والد الخواجا ياسين الوكيل عنها في الدعوى تلك بناء الدار وواضعة
يدها عليها ومتصرف فيهما من مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بدون منازعة ولا مرافعة
شرعية مع التمكن منها في دعوى كل من الوكيل المذكور في بيت القهوة ودعوى
الخواجات اخوان سرور في لدار المذكورة غير معوعة شرعا فلا ترفع يد الخواجات اخوان
سرور عن القهوة ولا ترفع يد كثرين من نحر الموكلة عن الدار المذكورة والسكل من
القريقين التصرف فيما يبدى بالبناء وغيره وقد صرح علماؤنا بان دعوى المالك لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة بدون علم شرعي ودعواهم المطالبة لها بالأجرة في أثناء تلك المدة
في غير مجلس القاضي لا تمتنع به على فرض ثبوتها على ان الاطلاع على التصرف من غير
معارضة مع التمكن منها مانع من سماع الدعوى من غير تغدير بمدة وفي تنقيح
الحامدية تقلا عن فتاوى العلامة الغزي صاحب التنوير سئل عن رجل له بيت في
دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانية والرجل المذكور يتصرف في البيت
المذكور هدماء وهدمارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت
أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدماء وهدمارة في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا فأجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى انتهى هذا ما ظهر لنا ومع
هذا فادع بمرض هذه القضية على حضرة الاستاذ المحقق مولانا مفتي الديار المصرية
وبورود الافادة من حضرة مجرى المفتي بحوزة ذلك صادر ذلك بحضور حضرات العلماء
وأرباب المجلس الا في ذكرهم ادناه وذكرت الاسماء (اجاب) صادر الاطلاع على هذه
الصورة والذي ظاهر انهم يحسم ما هو مسطور فيها غير مستوفاة لما هو مقتضى شرعا ولا
يحكم بمنع الخواجا ياسين الى المقال انه وكيل عن والدته بالنسبة لدعواه في بيت القهوة ولا

يمنع الخواجات اخوان سرور المقال ان احدهم وكيل عن اخوته الاربعة بالنسبة
للدعواه بناء الدار المذكورة في الدعوى مالم يحصل تنعيم للدعوى والشهادة وتصحیح
لها بما يثبت وضع يد الخواجات اخوان سرور او يدهم ويد والدهم على بيت القهوة عمدة
تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور موكلة المدعى وغ. كنهان الدعوى ولم تدع ولم
تنازع في تلك المدة بلا عذر شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية بذلك وهنالم توجد
الدعوى الصحيحة من هؤلاء بما ذكر بناء على ما سطر بهذه الصورة حتى تقام عليها البينة
على ان هذه الشهادة على الوجه المسطور بالصورة غير كافية في اثبات ما ذكرنا من
المانع على الوجه الذي سبق على فرض تقدم لدعوى الصحيحة بهذا بالنسبة للنع من
دعوى بيت القهوة وأما بالنسبة للنع من بناء الدار بالنظر للخواجات اخوان سرور فحيث
كانت الدعوى به من افراد دعوى الميراث فالذي يوجب المنع من سماعها في مثل
هذا الموضوع اثبات أحد أمرين اما سكوت مورث الورثة المدعين عن الدعوى خمس
عشرة سنة فأكثرمع حضوره بالبلد وكنه من الدعوى بلا عذر شرعي بعد تقدم
الدعوى الصحيحة بذلك لان ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه العمل في
غير الميراث فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه
ولم يوجد تصریح بذلك في هذه الصورة أو مضى ثلاث وثلاثين سنة مع الحضور بالبلد
والتمكن من الدعوى بلا عذر شرعي وتركه بالنسبة للمورث بعد تقدم دعوى
صحيحة بذلك ولم يوجد أيضا وحيد في الذي يلزم ان أريد فصلها شرعا إعادة المرافعة بين
المتخاصمين وتصحیحها شرعا فان صححت الدعوى من الطرفين وأثبتت الوكالة منهما
أيضا في ضمن الدعوى بالوجه الشرعي لا اثباتا مجردا كما في هذه الصورة وظهر فيها
ما يقتضي منع المدعى من المجانين أو أحدهما لو أثبت خصمه دعواه يكلف اثباتها عند
الانكار بالبينة الشرعية فان شهدت البينة طبق الدعوى وزكبت سرا ثم علمنا ولم
يوجد في الشهود ما يمنع من القبول ككونهم أو أحدهم تحت ولاية المشهود له أو
مكذبا لمن شهد له يحكم بالمنع بعد استيفاء ما يلزم كالحدديد المعتبر والأشارة في الدعوى
والشهادة الى ما ادعى وشهد به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من
مجلس المنصورة مؤرخة ١٤ رمضان سنة ٩٠٠ بقضاء المحكم الشرعي عن
المرافعة الآتية ذكرها الصادرة بين يدي فاضل المنصورة في مجامعها ومضمونها بعد ان
ثبتت معرفة كل من المرأة راهبة بنت المحترم اليهوب السعداوى البدوي من عربان
الغوايد ابن المرحوم السعداوى زوجة أبي خريم عبد الجيد البدوي المتوفى الآتية ذكره
والمرأة بهادل شقيقة أبي خريم المسد كورهما ولد المرحوم عبد الجيد بن ادريس من
عربان الحراي وأهلية ولياقة محمد ادريس ابن المرحوم ادريس بن يونس من عربان
الحراي المحاضر بالمجلس مع المرأتين المذكورتين للقيام بالوصاية على النحل المستقر مرحم

زاهية الزوجة المذ كورة المرزوق لها المجل المذ كور من زوجها أي خريم عبدا الجيد
المذ كور بشهادة فلان وفلان تبوقا مرضيا أقام ونصب مولانا الحماكم الشرعي المتدعي
لديه محمد ادريس المذ كور أعلاه قيسا ووصيا على المجل المستقر برحم زاهية المذ كورة
وقبل الوصاية لنفسه قبل ولا شرعيا ثم بعد ذلك ادعى كل من زاهية الزوجة المذ كورة
ومحمد ادريس القيم الوهي المذ كور أعلاه على المحاضرين معهما بالهلاس هم عبدا
القوى ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف من عربان الحراحي ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم من عربان الحراحي أيضا ورسلان سويلم بن سويلم بن عبدا لله
من عربان الحراحي المقيم عبدا للقوى بريك باراضى المرازقة بدمرية الشرقية والمقيم
رسلان سويلم ومطراوى صالح بعز بنهما الكائنة باراضى أم الدياب دقهلية بان أبا
خريم عبدا الجيد بن عبد الجيد بن ادريس زوج زاهية وشقيق بهادل المذ كورتين
أعلاه توجه الى أم الدياب في ٦ رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر القماش الذي له بالمصبغة
بناحية أم الدياب فأحضرا القماش من المصبغة المذ كورة وفي عودته الى عزبته
الكائنة باراضى ناحية البيضاء قايله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب
من عزبته رسلان أحد المدعى عليهم وعندما بلغهم له أطلقوا فيه بارودة وفردة طبنجة
فلم يصبه شيئا منهما والذي أطلق فيه الطبنجة أولا رسلان هذا والذي أطلق فيه البارودة
ثانيا عبدا القوى هذا فلما لم يصبه شيئا منهما ما كان من رسلان هذا الا ضرب به بحديدة
الطبنجة عبدا عدوانا في رأسه وأمر عبدا القوى ومطراوى هذين بضرب به بماله فضربه
عبدا القوى هذا عبدا عدوانا بحديدة البارودة التي بيده وضربه مطراوى هذا بنبوت
كان في يده عبدا عدوانا على ذراعيه وعلى رأسه حتى أشرف على الهلاك وسال منه بالدم
بسبب ضرب هؤلاء الثلاثة وعند إطلاق البارودة والطبنجة فيه أولا سمع ذلك بعض
أهالي أم الدياب فتهوجه الى جهة إطلاق البارود فوجد هؤلاء المدعى عليهم يضربون في
أي خريم عبدا الجيد المدعى بشانه بالآلات الموضحة أعلاه فضبط وأمسك هؤلاء المدعى
عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى القسم وحكيم القسم وصار الكشف
عليه بمعرفة ثم بعد الكشف عليه صار حضوره الى استبالية المصورة بطريق الوابور
وكان دخوله بها في ٩ رمضان المذ كور فصار طريق القرأش بها الى ان توفي بها في عذى
العمدة سنة ٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا على الوجه المشروح وان ضرب بهم له كان
نهارا في الطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة رسلان المذ كور وأن الوارث له
زوجته والمجل المستقر برحمها على فرضه ذكرا من غير شريك ومن حيث ان شقيقة
المتوفى المدعى بشانه حاضرة في الهلاس ولا احتمال ان يكون المجل انثى فتكون هي
الوارثة مع المجل على كونه انثى فلا جمل الاحتياط ادعت به هذه الدعوى حرفا بحرف
على هؤلاء المدعى عليهم وطلبوا بجية عامن المدعى عليهم ما يترتب عليهم في ذلك شرعا

ويسألونهم جوابهم عن ذلك سئل من المدعى عليهم عن ذلك فأجاب أحدهم عبد القوي بأنه في التاريخ المذكور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى بشأنه زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه وتشاجر معه بسبب معاملة بينهما وكان مع أبي خريم المذكور فردة طينجة ممرقة فاطمها فيه فخرجت تعيرتها وأصابته كمنوبة ولم تصب جسمه وكان يمد عبد القوي المذكور نبوت من خشب الشوم فضر به في رأسه دفعا عن نفسه فخرجها وسال من الدم وتركه وأنه بعد ذلك صار الكشف عليه وصار حضوره إلى استبالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش إلى أن توفي وأنه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد لا رسلان ومطراوى هذان ولا غيرهما وأجاب كل من رسلان ومطراوى بالانكار لدعوى المدعين وجاهدا كل واحد طلب من المدعين بيينة تثبت دعواهم المذكورة فاحضر واعلما أحد بن أحمد عبد الله بن أحمد أبي غالي من أهالي أم الدياب واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعين المذكورين فشهدوا جهة المتدعين بأنه كان جالسا في دركه في وقت العصر من يوم ٥ رمضان أو ٦ منه فسمع إطلاق البارود فقام وتوجه بمجته فوجد المدعى عليهم هؤلاء هم عبد القوي ومطراوى ورسلان يضر بون في أبي خريم زوج زاهية هذه وشقيق بهادل هذه ابن عبد الجيد بن ادريس وعبد القوي هذا يضر به عمه ادعوا وأنا بهديد بارودته على رأسه وذراعيه وبقي جسمه ومطراوى هذا يضر به بالنبوت الذي بيده عمه ادعوا وأنا على رأسه وذراعيه وبقي جسمه ورسلان هذا يضر به بهديد فردة طينجة على رأسه وذراعيه وبقي جسمه وسال الدم من جسمه فلما وجدهم يضر بونه بالآلات المشروحة أعلاه استغاث بها إلى الناحية فحضر له شيخ الخفراء ومشايخ الناحية وبحضورهم أمسكوا وضبطوا المدعى عليهم وصار الكشف على أبي خريم المذكور بمعرفة وكيل القسم وحكيمه وقاضيه وبعد الكشف عليه صار توجيهه إلى استبالية المنصورة ومكث بها طريح الفراش إلى أن توفي بسبب ضرب هؤلاء المدعى عليهم له بالآلات المذكورة وأن الوارث له زوجته زاهية هذه والحمل المستقر برحها وأن بهادل هذه شقيقته ولا وارث له سوى ورثته المذكورين واحضروا سلامة شحاتة بن شحاتة أبي سلامة بن سلامة من أهالي أم الدياب واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعين فشهدوا بوجه المتدعين مثل شهادة الشاهد الأول حرفا بحرف فعند ذلك طعن رسلان أحد المدعى عليهم في الشاهد الأول بأن يذمه ويذمه تداعيا بخصوص أنه اطلق المياه على أرضه تعديا حتى أتلف بعض زراعتة له في نيل سنة ٨٢ وطعن في الشاهد الثاني بأن له عليه دراهم وكما يطلبها منه يخبره بأنه لا يدفع له ولا قرشا واحدا وعرف مطراوى أحد المدعى عليهم بأن الشاهد من المذكورين من الفلاحين والفلاحون يكرهون العرب وعبد القوي المدعى عليه الثالث لم يذمه طعن في الشاهد من المذكورين وعرف رسلان المذكور أنه لم يكن معه بيينة تشهد له بالطعن الذي طعن به

في الشاهد الاول يطاع على هذه المحادثة حضرة العلامة الفاضل والمهام الكامل مفتي
الاحكام او مفتي مجلس استئناف بحري وفيه يدلكم الشرحي فيها هل يحكم على المدعي
عليهم بالقصاص بعد تزكية الشهود بطلب الورثة او ينتظر لوضع الحمل لاجل تحقق امر
الشقة يقسم ان كانت وارثة ام لا فاجاب مفتي الاحكام بقوله الافادة عن ذلك انه بالبحث
عن هذه المسئلة ما وجدنا ناصرا يحا فيها والاحتياط في امر الدماء ان ينتظر وضع الحمل
فان امر القصاص شيء عظيم وهذا ما ظهر لنا والله اعلم ثم في تاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٠
حضر محمد ادريس القيم على الحمل مع زاهية زوجة المتوفى المذ كورة اعلاه ومهادل
اخت المتوفى وعرفوا ان زاهية زوجة المتوفى المذ كورة اعلاه وضعت جمها ذ كرا وهو
هذا فعرفنا بمهادل الاخت المذ كورة انه لاحق لها في ميراث اخيه ابي خريم المتوفى
المذ كور حيث صدقت بان زوجته وضعت جمها ذ كرا وهو هذا وضار امتهم
الشاهدين المذ كورين بعد الدعوى ثانيا وشهد كل منهم على انفراد الشهادته
المذ كورة اعلاه عرف بحرف بمواجهة المدعي عليهم ولم يبد المدعي عليهم طعننا شرعي في
شهادتهم مما سوى الطعن الموضح اعلاه يصير اطلاع حضرة العلامة الفاضل والمهام
الكامل شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية على هذه المحادثة وفيه يدلكم الشرحي
فيما هل يحكم بهذه الشهادة بعد تزكية الشهود بقتل المدعي عليهم قصاصا ولا يتدح في
ذلك كون الشاهدين من خفراء الابل ومن اهالي ام الديار التي يسمع فيها صوت
المستغيث بحل القتل وما حكم الله افيدها الجواب (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة
المرافعة المحكي عنها بافادة المجلس واستفهام حضرة قاضي المنصورة المسطر تحت
الصورة المذ كورة فلم تظهر صحة الدعوى ولا الشهادة لعدم استيفاء كل منهما ما يلزم
شرعا لعدم مطابقة الشهادة الدعوى فاذا صار استئناف الدعوى المذ كورة من
الزوجة والوصي بعد تجديد نصبه وصيا على الولد الذي انفصل ذكر احتياطا وصححت
الدعوى وبين فيها المعية او التعاقب في الضرب والتمخض من غيره واذكر المدعي عليهم
واقیمت البينة طبق الدعوى يقضى بموجبها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة
من مجلس مديرية الدقهلية مؤرخة ٢٣ ذي القعدة سنة ٩٠ مرغوبهم الاطلاع
على صورة المحادثة الراغب حضرة قاضي المنصورة اعطاء المحكم عنها ومضمونها
بحضور حضرات رئيس المجلس ووكيله ومفتي المجلس والمديرية بعد ان صادت احالة
قضية ابي خريم عبد الجيد البدوي بن عبد الجيد بن ادريس على حضرة العلامة المهام
مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر ليفيدوا في حكم الشرحي فيها وفادعاهما لابل
من استئناف الدعوى وان يعاد نصب الوصي على الحمل احتياطا وسبق قيدها في كتاب
المحاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ٩٠ قد صار حضور محمد ادريس
الوصي مع زاهية زوجة ابي خريم المذ كور ومهادل الذي كان جملا

١٢٩٠

٢٢

وقت اقامة الوصي المذكور اولاً وانفصل من رحم والدته زاهية المذكور وبعدان
ثبتت لياقة محمد ادريس المذكور للوصاية على عبد الجيد المذكور بشهادة الشاهدين
المذكورين في الدعوى الاولى صار اقامته وصياً على عبد الجيد المذكور ثانياً لاجل
الاحتياط على ما افاده حضرة المفتي المشار اليه وقبل محمد ادريس المذكور الوصاية
المذكور لنفسه قبولا شرعياً من المحاكم الشرعية بمدينة المنصورة المتداعي لديه ادعى
محمد ادريس المذكور بطريق وصايته الشرعية على عبد الجيد المذكور القاصر المذكور
وبوكالته الشرعية عن زاهية والدة القاصر المذكور وزوجة أبي خريم المتوفى الآتي
ذكره الحاضرة معه والموكلة شفاهاً بالمجلس فيما سياتي ذكره الوكالة العامة المطلقة
المفوضة لقوله ورأيه وفعله وذلك بحضور المدعى عليهم الآتي ذكرهم على الحاضر بن
معه بالمجلس هم عبد القوي ابن المرحوم بريك ابن المرحوم يوسف ومطراوى ابن
المرحوم صالح بن سويلم ورسلان سويلم بن سويلم بن عبد الله هؤلاء الجميع من عربان
الحراحي المقيم عبد القوي بريك هذا باراضى المرازقة بمديرية الشرقية والمقيم رسلان
سويلم ومطراوى صالح بعزيتهم ما الكائنة باراضى أم الدياب دقهلية بان أبي خريم
عبد الجيد بن عبد الجيد بن ادريس المذكور اعلاه زوج زاهية الموكلة هذه ووالد
عبد الجيد القاصر هذا كان توجه الى أم الدياب في سادس رمضان سنة ١٢٨٩ يحضر
قاشاله كان في المصبغة بناحية أم الدياب فاحضره منها وفي عودته الى عزبته الكائنة
باراضى ناحية البيضاة قابله المدعى عليهم هؤلاء في الطريق السلطاني بالقرب من عزبة
رسلان هذا أحد المدعى عليهم وعند مقابلة تهم له اطلق فيه رسلان هذا أحد المدعى
عليهم فردة طبنجة معمرة بالبارود والرصاص في اطلاقه لما خرجت تهميرته ولم يصبه
منها شيء فضر به رسلان هذا أحد اعداءه وانا بحديدة الفردة الطبنجة المذكور في رأسه
ضر به مهلكة فخرحته وشقته وسال منه الدم وسقط على الارض لوقته وعرف رسلان
المذكور كلام من مطراوى وعبد القوي هذين ان يضرباه بقوله له ما اضربوه يا كلاب
فضر به مطراوى هذا بالنبوت أحد اعداءه وانا في رأسه من الجهة اليمنى فخرحته وسال منه الدم
وضر به عبد القوي هذا بحديدة بارودة كانت في يده في ذراعه الايسر فخرحه وسال منه
الدم وعطله حتى صار لا يمكنه تحريكه وضر به هؤلاء الثلاثة ثانياً بالآلات المذكور
في ذراعه الايمن وباقي جسمه وانه عند اطلاق رسلان الفردة الطبنجة المذكور اولاً سمع
ذلك بعض أهالي أم الدياب فمن سمع ذلك توجه الى جهة الصوت الذي سمعه فوجد
هؤلاء المدعى عليهم هم بضر بور في أبي خريم عبد الجيد المدعى بشأنه بالآلات الموضحة
الاولا فضبطواهم هؤلاء المدعى عليهم وحضر مشايخ الناحية ووكيل القسم وقاضى
القسم وحكيم القسم وصار الكشف عليهم بمعرفةهم وبعد الكشف عليه صار حضوره
الى استبالية المنصورة بطريق الوابور وصار دخوله بها في ٩ رمضان المذكور ومكث

طريح الفراس بها الى ان توفي بها في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٨٩ بسبب ضرب هؤلاء جميعا
 له على الوجه المشروح وان ضربهم له كان نهارا بالطريق الموصل الى أم الدياب والى عزبة
 رسلان هذا وان الضارب له أولا رسلان هذا بمحديقة الفرقة الطنبجية والضارب له ثانيا
 مطراوى هذا بمحديقة البارودة التي كانت في يده وثالثا عبد القوى بالنبوت وان المدعى
 المذکور لا يعرف شيئا خلاف ذلك وان الوارث له زوجته الموكلة المذكورة مع ولدها
 منه عبد الجيد القاصر المذکور من غير شريك ويطالب المدعى المذکور المدعى عليهم
 هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعا ويسأل جوابهم عن ذلك مثل من من عن ذلك
 فاجاب عبد القوى هذا بأنه في التار يخ المذکور في الدعوى تقابل مع أبي خريم المدعى
 بشانه زوج زاهية هذه وتشاجر معه في شأن معاملة يدينهما وكان مع أبي خريم المذکور
 فرقة طنبجية معمرة فاطلة لها فيه فخرجت تعميرتها فاصابت كم ثوبه ولم يصب جسمه
 منها شيء وكان يبيده نبوت من خشب الشوم فضربه به في رأسه دفعا عن نفسه فخرجه
 وسال منه الدم وانه بعد ذلك صار الكشف عليه وصارت توجهه الى اسبتيالية المنصورة
 ومكث فيها طريح الفراس الى ان توفي وان الوارث له زوجته زاهية هذه وولده هذا
 المرزوق له من زوجته المذكورة من غير شريك وانه وقت المشاجرة لم يكن معه أحد
 لا رسلان ولا مطراوى ولا أحد غيرهما واجاب كل من رسلان ومطراوى هذين بالانكار
 لدعوى المدعى وجداها جدا كليا فطلب من المدعى بيينة تثبت دعواه فتوجه ليحضرها
 وانصرفوا ثم في يوم الاثنين ٧ شهر تار يخ حضر المدعى والمدعى عليهم وعرف المدعى
 انه احضر الشهود التي تشهد له بدعواه فطلب منه احضارها فاحضر عليها احد من أم
 الدياب ابن أحمد عبد الله واستشهد بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد في وجه المدعى
 عليهم بانه كان جالسا في دركه في وقت العصر نهارا في ٦ رمضان سنة ٨٩٠ فمع اطلاق
 بارودة فقام وتوجه جهة حتى وصل الى ساقية رسلان أحد المدعى عليهم السكائنة
 باراضي ناحية أم لدياب فوجد المدعى عليهم هؤلاء يضربون في أبي خريم البدوي زوج
 زاهية وأنكى المدعى هذا ووالد عبد الجيد القاصر وهو طروح على الارض بالطريق
 السلطاني أحدهم وهو رسلان هذا يضرب بمحديقة فرقة طنبجية في جسمه وثانيهم وهو
 مطراوى هذا يضربه بنبوت وثالثهم عبد القوى هذا يضرب بمحديقة بارودة وان
 ضرب هؤلاء لابي خريم المذکور باللات المذكورة فهو معاهم ادعاء وانا ولا يعلم
 الضرب المتخ من غيره ولا اسم والد أبي خريم ولا جده وبعده ضربهم له صار الكشف
 عليه بمعرفة الحكومة وصارت توجهه الى اسبتيالية المنصورة وأقام فيها الى ان توفي بسبب
 ضرب هؤلاء له ادعاء وانا باللات المذكورة وان الوارث لابي خريم المذکور وزوجته
 زاهية وولده عبد الجيد القاصر المذکور من غير شريك هذا ما يعلم ويشهده واحضر
 سلامة شحاتة بن شحاتة - لامة ابن المرحوم سلامة من ناحية أم الدياب المذكورة

واستشهدوا به في ذلك بطلب المدعى فشهد منه فردا في وجه المدعى عليهم مثل شهادة
الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه ذكر أن أبانخريم البدوي المتوفى المذکور المدعى في
شانه ابن أخى المدعى هذا فطالب من المدعى بيعة غير هؤلاء فعرّف ان لا بيعة معه غير
هذين الشخصين ثم عرضت هذه الحادثة على حضرة العلامة مفتى الهامس والمديرية
لغيره الحكم الشرعى فيها من انه لا يحكم بشهادة الشاهدين المذکورين على المدعى
عليهم بقتلهم أبانخريم عبد المجيد المذکور حيث لم تطابق الدعوى ولا يحكم بها أيضا
في ثبوت وفاة أبي خريم المذکور وانحصار ارثه في زوجته المذورة وولده القاصر
بالنسبة لرسلان ومطراوى المنكرين لذلك وهل يحكم على عبد القوي أحد المدعى
عليهم بدية أبي خريم المذکور في ماله في ثلاث سنين حيث اعترف بضر به له بالثبوت
وانه صار صاحب فراش حتى توفي وانحصار ارثه في زوجته زاهية وولده القاصر المرقوم
ولا نظرا لقوله انه ضر به دفعا عن نفسه حيث لم يثبت ذلك شرعا أو يحكم عليه بثلاث دية
المتوفى حيث ان المدعى ادعى على ثلاثة بقتلهم له وله تخليف المذکورين لذلك وما حكم
الله فافاد عليهم بقوله مشمولاً باسمه وختمه المحمد لله للمدعى المذکور الدير الشرعية على
المدعى عليهم حيث عجز عن البيعة الشرعية التي تشهد طبق دعواه والله تعالى أعلم
وحيث ان جواب حضرة المفتى لم يكن شافيا للحكم في هذه الحادثة فصار من الوجوب
عرض هذه الحادثة على حضرة مولانا مفتى الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر للنظر
فيها والافادة عن الحكم الشرعى (اجاب) هذه الشهادة غير مطابقة لهذه الدعوى وفيها
قصور أيضا لعدم تعريف الميت بنسبه بل صرح بعدم معرفة اسم أبيه وجده فهي غير
مقبولة في حق اثبات النسب للمتوفى المذکور وانحصار ارثه في وورثته المذکورين بالنسبة
لرسلان ومطراوى المنكرين جميع الدعوى التي من جلتهما ما ذكره في اثبات
القتل العمد بالنسبة لرسلان وموجب التعزير بالنسبة لمطراوى اذ مقتضى هذه
الدعوى على هذا الوجه نسبة القتل لرسلان الضارب أولا ضربا بهللكا وعلى الباقي
التعزير وللوصى على القاصر الوكيل عن امه لزوجة ان عجز عن اثبات دعواه النسب
وحصر الارث أيضا تخليف رسلان ومطراوى على حاصل الدعوى بالله ما يستحق الورثة
الحق الذي يدعيه عنهم من الوجه الذي يدعيه هذا ان كذب عبد القوي فيما اجاب
به فان تصادقا على ما اجاب به عبد القوي المذکور المقرب بانحصار الارث وبالعقل الصادر
منه المترتب عليه الدية لموت المقتول عقب كونه ذافراش حيث لم يصرح بالعمد بناء
على قول أبي يوسف يحكم على عبد القوي بالدية في ماله في ثلاث سنين حيث لم يتضح انه
ضر به دفعا عن نفسه ويمنع عن رسلان ومطراوى وان استمر معهما على دعواه الاولى
المقتضية حصر القتل في رسلان واجبات التعزير على مطراوى وعبد القوي فله على
عبد القوي التعزير لاقراءه باصل الفعل وتكذيب المقر في بعض ما أقربه لا يضر ويمنع

عن رسلان ومطاراوى بعد حلقه ما وعجزه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ٢٩ ص سنة ١٩١١ م مضمونها وردت افادة من محافظة رشيد مذ كور فيها ما يقيدان حضرة قاضي رشيد برغب الاستفتاء من حضر تسكم عن مادة الدين المدعى به السيد وهبة النحاس على عثمان أغا عمر الواضحة عبارة في صورة المرافعة الآتية ذكرها بالصورة فتؤول الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى ومضمون المرافعة المذكورة حضر المحترم وهبة النحاس ابن المرحوم الحاج محمد ابن السيد جوده واحضر معه المكرم عثمان أغا احدا رباب المعاشات ابن المرحوم عمر بن محمد على وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره معه بان المدعى هذا يستحق بدمه المدعى عليه هذا ثلاثين جنهما انكساريا ذهابا جيدا دينا شرعيا استامه ذلك المدعى عليه هذا من المدعى هذا من مال نفسه على سبيل القرضه الشرعية وصرف ذلك المدعى عليه هذا في حوائج نفسه وصار ذلك دينا بذمته للمدعى هذا وان المدعى هذا يطالب هذا المدعى عليه بدفع مثل القدر المدعى به المرقوم ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل جوابه عن ذلك وسئل المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وجده جدا كليا وكلف المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعى فأحضر كلا من المكرم سـ ليما فى أحمـ دعباس من ارباب المعاشات بقسم دسوق ابن المرحوم عباس ابن المرحوم رمضان والمكرم خليل ابراهيم من ارباب المعاشات المذكورين ابن المرحوم حسن ابن المرحوم على وسأل من مولانا الحاكيم الشرعى الموما اليه الاستماع الى شهادتهم ما فاجابه لذلك واستشهد بهما فشهد كل منهما على انفراد في وجه المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه المشروح مع الاشارة في مواضع الاشارة اللازمة شرعا قائلين ان المدعى هذا عثمان أغا عمر هذا أقر حالة الطوع ونفاذا الامر ان عنده وبذمته للمكرم السيد وهبة النحاس هذا ثلاثين جنهما انكساريا ذهابا جيدا دينا شرعيا قرضه شرعية وان عثمان أغا عمر هذا وعد السيد وهبة النحاس هذا بدفع مثل المبلغ المرقوم بعد عشرة أيام وان لم يدفع له مثل هذا المبلغ بعد العشرة أيام المذكورة يكتب له سند بذلك المبلغ سلمه على أرز سر الاردي الواحد اثنان بيعة وان ذلك الاقرار كان تقريرا من نحو عشرة اشهر الشهادة الشرعية (اجاب) اذ انكى شاهدا الاقرار على الوجه المذكور بصورة الدعوى المرفوعة مع هذا سرائم علنا يقضى للمدعى على المدعى عليه بمثل الدين الذى ادعى به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الرزنامة بتاريخ ٢٠ ص سنة ١٩١١ م حاصلها فيما تقدم لما حصلت المخاطبة مع سعادتكم فى شأن الوصاية الصادرة من قبل المرحومة الست حفيظة البحر يتلية فى الحصة البائع قدرها اثني عشر قيراطا شائعة فى الخمسين فدانا طينا صدر الجواب فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٩٠٩ وهو المقيّد فى كتاب الوصايا من هذه الفتاوى بمـ ذالتاريخ بان الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى

هذه المادة انه اذا تحقق صدور الوصية من المالك لزوجها ومعتقها على الوجه المبين
بحجة الوصية وماتت بلا رجوع عنها عن زوجها الا غير واجازها الزوج ولم يوجد رد من
الموصى لهم بعد موتها تنفذ الوصية المذكورة ويثبت الملك للموصى لهم في تلك الحصة
الى آخر ما شير وحيث وردت الافادة من مدير ية المنية بما اقتضى عن ذلك بناء على
ما فيه من حضرة قاضيها بانها تحررا لسلامان باثبات الوصية بالنصف في الاطيان
المذكورة لمعتقها بلال وصباح وباثبات النصف الاخر لعقوب اغاوم من الزوم
تشر يف الاعلامين المذكورين بالمطالعة والتسليم بافادة ما يرى من موافقة ما
لانج الشريعي اوعدها فلم يتم تحريرها لسلامان كما امل ورود الافادة (اجاب) بمطالعة
الاعلامين الواردين مع افادة الرزنامة المحكوم في احدهما بنصف الحصة من الابعادية
الكائنة باراضي ناحية دوشاوهاشم التي يعدل مقدار الحصة المذكورة خمسة
وعشرين فدانا منها يعدل مقدار نصفها اثني عشر فدانا ونصفها شائع ذلك في جميع
الابعادية البالغ قدرها خمسين فدانا عشورية الخلفة تلك الحصة المذكورة عن
حفيظة البحر بتولية المتوفاة عن زوجها يعقوب اغاومعتقها بلال وصباح الحبشيين
بالوصية من قبل المذكورة لهما والمحكوم في الثاني بنصف الحصة المذكورة الذي قدره
اثنا عشر فدانا ونصف يعقوب اغاوم المذكور زوج الموصية المذكورة بالوصية المذكورة
الثالث بحكم الميراث والسدس بالوصية ولم يتعرض في كلا الاعلامين للوصية المذكورة
في الاعلام الاخر بوجه وبالامل فيهما وجدنا غير مستوفين شرعا كما يظهر لمن تأمل
فيقة قضى اعادتهما محضرة قاضي المديرية لاجراء ما يوافق في هذه المادة والذي يوافق
اجراؤه في هذه المادة أن تصدر الدعوى من قبل الزوج والمعتق أو احدهما عن نفسه
وبالوكالة عن الثاني بالخصومة والقبض على من ينصب وصيا للخصومة حيث لا وارث
للمتوفاة المذكورة سوى زوجها أحد المدعين بان المتوفاة المذكورة وبذلك تعريفها كانت
حال حياتها تلك النصف شائعا من الابعادية المذكورة البالغ قدرها كذا الذي يعدل
قدر ما علمه كذا من الفدين بموجب السندات الشاهدة لهما بذلك وبذلك ما يوضحها وانها
حال حياتها وصحة عقلا ونفاذ تصرفاتها أو صحت بجميع حصتها المذكورة التي لا تلك
غيرها ان كان الامر كذلك النصف من ذلك شائعا الذي يعدله كذا من الفدين لزوجها
فلان أحد المدعين والنصف الثاني باقي حصتها المذكورة لمعتقها فلان المدعي الثاني
وفلان موكلته من الاشياء ما يسوية بينهما الذي يعدل قدر الموصى به لهما كذا من الفدين
وانما حال حياتها اشهدت على نفسها بذلك وتحرر بالوصية المذكورة بحجة شريعية من
محكمة كذا مؤرخة كذا بان المدعين والموكلة المذكورين قبلوا الوصية
بعد وفاتها وان الوصية المذكورة ماتت مصرعة على وصيتها المذكورة ولم يكن عليها
دين يمنع صحة نفاذ وصيتها المذكورة وانها ماتت عن زوجها فلان أحد المدعين المذكور

بلا وارث سواء الثابت وفاتها من زوجها المذكور لا غير بهذه المحكمة بين يدي حضرة
القاضي المتدعي لديه بموجب اعلام مؤرخ كذا بنمرة كذا وان الزوج المذكور اجاز
وصيته المذكور وان جميع المحصة الموصى بها المذكور تحت يد المدعي عليه
بغير حق وان فلانة الحبشية معتقة الموصية المذكور وكلت فلانا أحد المدعين في
المحصومة وقبض حصتها من ذلك وتحرر بذلك التوكيل اعلام شرعي من قاضي
كذا مؤرخ كذا بنمرة كذا ويطلب المدعيان المذكوران المدعي عليه المذكور برفع
يده عن ذلك ليحوز فلان المعتق الوكيل لنفسه ولموكلته نصف المحصة المذكور بالسوية
بينهما الذي يعدله فدن كذا لكل منهما نصف ذلك بطريق الوصية لهما عن معتقتهما
المذكور على الوجه المسطور ويحوز فلان الزوج المذكور والنصف الباقي من المحصة
المذكور لنفسه الذي يعدله فدن كذا بالارث والوصية نصفه بطريق الارث ونصفه
بطريق الوصية ويسال الان سؤال المدعي عليه المذكور عن ذلك وذلك بعد بيان
حدود الابعادية التي منها المحصة الموصى بها المذكور بياناً معتبراً في مثل المدعي
عليه عن ذلك فيجب بوضع يده على المحصة المدعي بها المذكور وانما مخالفة عن حفيظة
المذكور بطريق الملك وبثبوت وفاتها عن زوجها المذكور من غير شريك سوى جهة
بيت المال وينكر ما عد ذلك فيكلف الوكيل اثبات وكالة عنه عن موكلته المعتقة
المذكور وبعد اثباتها بالبينات الشرعية حسب ما ادعاه يحكم له بها في وجه الخصم وتطلب
البينة التي تثبت وضع يد المدعي عليه على المحصة المدعي بها وبعد شهادتها تطلب
البينة على اثبات الوصية على الوجه المدعي به فاذا شهدت الشهود وطبق الدعوى في
جميع ما ذكره كيت مراتهم علماً بتزكية الشاهدين وحصل استيفاء ما يلزم يحكم
للمعتقين المذكورين بنصف المحصة الموصى بها شاءا لهما بالسوية بينهما لكل منهما
نصفها الذي يعدله كذا من الفدن على المدعي عليه بطريق الوصية على الوجه المسطور
ويؤمر المدعي عليه بتسليم ذلك للوكيل المذكور ليحوز ذلك لنفسه ولموكلته بالسوية
بينهما ويحكم للزوج المذكور بالنصف الباقي شائعاً من المحصة الموصى بها المذكور
الذي يعدله كذا من الفدن على المدعي عليه نصف ذلك بالارث والنصف الآخر
بالوصية ويؤمر بتسليم ذلك للزوج المذكور ليحوز ذلك لنفسه على الوجه المسطور ثم
ان احتاج الحال لتحرير اعلامين يحرر بهذه الصورة نسختان وان اكتفى باعلام واحد
فلا مانع من ذلك وانما قلنا ويحكم للزوج بالنصف الباقي نصفه بالارث والنصف الآخر
بالوصية لما في السراج الوهاج فلو أوصت لزوجها بالنصف فكان له الكل النصف
بطريق القرض والنصف بطريق الوصية لانه يستحق الارث قبل الوصية على عكس
الاجنبى فانه يستحق الوصية أولاً لانها مقدمة على الارث في حقه اه والله تعالى أعلم
(سئل) من مجلس الدقهلية بافادة واردة في ١٣ جاسنة ١٩٠٩ مضمونها تطلب المحكم الشرعي

جمادى الاولى سنة

عمر بن عيسى قاضي المنصورة في قضية أبي خريم عبد الجيد المنصورة شرعا لاجل اتمام
القضية المذكورة وصورة ما اوضحه قاضي المنصورة على صورة هذه القضية التي سبق
اعطاء الجواب الشرعي فيها وفي كتاب المحاضر من هذه الفتاوى آخره تاريخ ٦
ذي الحجة سنة ١٢٩٠ تمديد حضر تكلم انه صار تفهيم الوصي الوكيل المدعي بالقتل على
الثلاثة اشخاص المذكورين بمضمون جواب حضر تكلم المهر ربه - ذاف عرف المدعي انه
ما زال معهم على دعواه القتل على الثلاثة اشخاص المذكورين وطلب منه بينة تثبت
دعواه على الوجه المسطور غير البينة التي شهدت حيث لم تطابق شهادتهم - ما الدعوى كما
أشترتم فعرّف ان لا بينة معه غير الشاهدين السابق ذكرهما وانه عاجز عن اثبات دعواه
المذكورة بحجرا كليا فعرّفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة شرعا فله تخليف
رسلان ومطاراوي المنكرين اليمين التي لذلك ويحكم على عبد القوي بالتعزير بحسب
ما يراه الامام أو نائبه فلم يتمثل لذلك وامتنع من تخليف رسلان ومطاراوي المذكورين
اليمين الشرعية وأحال الدعوى للسياسة فهل يتحدر اعلام بذلك وماذا يكون العمل
(أجاب) الافادة عن ذلك انه لا تخليف لليمين عند عجز المدعي عن البرهان الا بطلبه
فحيث لم يطلبه لا يحلف المدعي عليهما المذكوران ولا يقضى عليهما بشيء في هذه الحالة
ويكون المدعي ممنوعا وحق القاصر في اليمين باق الى بلوغه وطلبه اليمين أو وجود وصي
آخر فيخلف عنه بل لو وجدت بينة على هذه الدعوى بعد ذلك ولو بعد الخلف تقبل
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (س - ثل) عن حادثة واردة من قاضي نعر رشيد بافادة من
محافظ مصر في ٣ شعبان سنة ١٢٩١ مضمونها حضر مولانا الشيخ محمد عروس هذا ابن
المرحوم الحاج حسن عروس ابن المرحوم الحاج علي عروس واحضر معه الحاج عليا
تيرانة هذا ابن المرحوم الحاج حسن تيرانة ابن المرحوم الحاج علي تيرانة وهو الوكيل
الشرعي عن شقيقته اسماء بنت الحاج حسن تيرانة ابن الحاج علي تيرانة في الدعوى
لها وعليها والمخاصمة والمنازعة والصلح والابراء والاقرار والانكار والبيع وقبض
الثمن وقبض الديون من مديونها وفي كل شيء يجوز فيه التوكيل شرعا تو كيا مطلقا
مفوضا عما حاسب ما يقتضيه رأي الوكيل المذكور وقبل منها ذلك لنفسه قبول لا شرعا
باعترا فهاش - فهاها بالجلس الشرعي لدى مولانا الحسا كم الشرعي برشيد المترا فله
العارف للوكيل المذكور والموكلة المذكورة اسماء ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة
واسبابها وذلك بحضور المكرم السيد حسين لمساطة بن علي لمساطة بن ابراهيم لمساطة
والمكرم محمد البليهي بن علي البليهي بن ابراهيم البليهي والمكرم ابراهيم القباني بن محمد
شعبان بن علي حسب المقيده بضمطة المحكمه في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩١ العارفين
للوكيل والموكلة المذكورين عينا ونسبها معرفة تامة نافية للجهالة واسبابها وادعى هذا
الذي حضر على هذا الوكيل المذكور الذي حضره معه بان الموكلة المذكورة تملك هذه

١٢٩١

٢٠

الدار وأشار اليها إشارة معينة لها في الدعوى وان بهذه الدار المملوكة للموكل المذ كورة هذه الشبايبك وأشار اليها أيضا وقت الدعوى إشارة معينة لها وان هذه الشبايبك المعينة بإشارة المدعى مشرفة على دار هذا المدعى هذه وأشار المدعى المذ كور الى داره المذ كورة إشارة معينة لها وقت الدعوى وعلى حرمه وعلى محل جلوس النساء بها وأنه متضرر من ذلك ضررا يبيننا ويطالب الوكيل المذ كور ببناء الموكلة المذ كورة للشبايبك المذ كورة دفعا لهذا الضرر البين ويسأل سؤالا وسئل الوكيل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بان الدار التي هي دار الموكلة المذ كورة ليست بجوار المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المدعى بل هي بجوار خربة ليست ملك أحد والشبايبك المذ كورة ليست مطلة على المنزل سكن - حضرة الشيخ محمد دعروس المذ كور بل مطلة على الخربة المذ كورة وانما المنزل سكن الشيخ محمد دعروس بجوار الخربة المذ كورة من الجهة البحرية وبينه وبين الشبايبك المذ كورة اذرع سبعة وتسور وان الشبايبك المطلة على الخربة هي بالحاظ الشرقي من منزل الموكلة وبجوار منزل الموكلة من الشرق الخربة المذ كورة وبجواره من بحري منزل حضرة محمد أغا علوان والمنزل سكن الشيخ محمد دعروس المذ كور بجوار منزل حضرة محمد أغا علوان من الجهة الشرقية ولم يكن بجوار منزل الموكلة وان المنزل سكن الشيخ محمد دعروس المدعى المذ كور ليس ملكه بل وقف القشاش وكلف حضرة مولانا العلامة الشيخ محمد دعروس المدعى هذا اثبات ذلك بالوجه الشرعي فاحضر جملة من الشهود وسأل من مولانا المحاكم الشرعي الموما اليه الاستماع الى شهادتهم فاجابه لذلك واستشهدهم فشهد كل منهم على انفراده في وجهه الوكيل المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوكيل المدعى عليه هذا بما أجاب به الى الوجه المشروح قائلا أشهد بان الخمسة شبايبك المفتوحة بمنزل أسماء زوجة محمد أغا علوان مطلات على المار بمنزل حضرة الشيخ محمد دعروس وعلى محل جلوس النساء بالمنزل المذ كور من وسط الدار وطالع السلم والخضير ومطلات على الحوش المجاور للمنزل الشيخ محمد دعروس المذ كور من جهته القبلية وأشار كل منهم في شهادته المذ كورة الى هذه الشبايبك الخمسة والى منزل أسماء المذ كورة والى منزل حضرة الشيخ محمد دعروس والى الحوش المذ كور إشارة معينة لذلك بين يدي مولانا المحاكم الشرعي المترافع لديه الشهادة الشرعية وعارضه على تيرانة الوكيل المذ كور بقوله ان منزل موكتي أسماء المذ كورة فيه خمسة شبايبك في الجانب الشرقي من المنزل المذ كور اثنان باودة وثلاثة باودة ثمانية بجانبها وليست الشبايبك الخمسة للنظر بل هي للضوء والهواء بشيشة مسخرة بالحاظ وانها مشرفة على الخربة المتقدم ذكرها بجوارنا الاول وليست مشرفة على المنزل سكن حضرة الشيخ محمد دعروس المذ كور ولا على محل جلوس نسائه ولا على طالع السلم كما شهدت الشهود المذ كورة بل فقط اذا صار اخراج المسامير

من الشيشة والعتب ورفع الشيشة وأخرج الشخص رأسه من الشبايك المذكورة
ولوى عنقه ورأسه ونظر بوجهه بهتكلف إلى الجهة البحرية ينظر سطح المنزل سكن
الشيخ المذكور وعلى درج السلم الموصل إلى السطح وليس ذلك محل جلوس ولا قرار
نساء المدعى المذكور وإن منزل موكلتي لم يكن مجاوراً ولا ملاصقاً ولا محاذياً للمنزل
سكن حضرته لأن المنزل سكنه بجوار منزل حضرة محمد أفعاء لوان ابن المرحوم إبراهيم
ابن المرحوم خليل وحيث أن المتضخم من ذلك أن الشبايك المذكورة ليست بجوار
المنزل سكن الشيخ محمد عروس وليست مطية على محل قرار وجلوس نساءه ولم يحصل له
بسبب ذلك ضرر بين كك ما يدعى لأن الشبايك المذكورة هي بالحال السالف
ذكرها للهواء والضوء فقط وهو ليس جارٍ ولا مجاوراً للمنزل موكلتي فأطلب جواب
حضرته عن ذلك وأما شهادة شهوده الذين أحضرهم فانهم جميعاً نظروا الشبايك
المذكورة من سطح المنزل سكنه ورأوا الشبايك بنظر من بعد ومن المشاهد المحسوس
الذي لا ينكر أن كل بيت عال به شبايك ترى تلك الشبايك من بعد وهذا دليل كاف
لنفي الجوار ومناقضة الشهادة بظاهر ما تأمل الحدود ومع كل التمساقناعي بنقل
صورة دعوى المدعى وشهادة الشهود وما أجبت به أولاً وثانياً وعرضه على حضرة
مفتي الديار المصرية وكل ما أقاد به يكون إقباع الأجراء بمقتضاه حيث أن العدالة
داعية لا جابة من يريد الاقتناع وهذا جوابي وأجاب مولانا الشيخ محمد عروس بقوله أن
الخمس شبايك المذكورة الكائنة في بيت اسماء المذكورة المشار إليها في الدعوى
والشهادة وإلى البيت التي هي فيه مشرفة على داري المشار إليها في الدعوى والشهادة
وعلى حرمي وعلى محل جلوس النساء على الحوش المجاور لداري المذكورة المجاري
في ملكي وتصرفي بالبناء والهدم وسائر التصرفات الشرعية وفيه محل الطابوقة المعدة
لجلوس النساء للجن والحيزو يتوصل إليه من داري فهو من جملة حرمي والشبايك
المذكورة مشرفة على ذلك كما شهدت به البينة (اجاب) المصريح به في منع الشخص
من فتح الشبايك المشرفة على دار غيره وعدمه أن تلك الشبايك ان كانت معدة للاطلاع
منها للضوء والهواء وكان من بداخلها ينظر إلى داخل مجلس النساء ومحل قرارهن
من بيت غيره يكون في فتحها ضرر بين فيمنع منه والأفلا وعليه الفتوى ولا يشترط في المنع
المذكور على هذا الوجه مجاورة الدارين بل المدار في المنع على فتحها للاطلاع على الوجه
الذي ذكرنا فإذا تحقق ما ذكر شرعاً يحكم بازالتها إذا الضرر والأفلا والله تعالى أعلم
(سئل) بإفادة من محافظة مصر مؤرخة ٢٥ رجب سنة ١٢٩١ بنساء على ما ورد من محافظة
رشيد بطلب الافتاء من هذا الطرف عن دعوى الوراثة المحررة من طرف قاضي رشيد
المرفوعة معه ومضمون ما تحرر من القاضي المذكور كور حضر المذكر محمد أبو الحسن ابن
المرحوم الحاج أبي العلاء أبي الحسن المراكي بن أبي الحسن شعيب ومبروكة بنت

المرحوم علي النجار بن حسن واحضر معه المالك المكرم مصطفى شادي المراكبي ابن
المرحوم مصطفى أيضا ابن درويش شادي والد المكرم محمد أبو الحسن هذا ومبركة
هذه علي هذا الذي أحضره معهم ابان المرحوم أبابا العلا أبي الحسن المذکور ابن
المرحوم أبي الحسن شعيب المذکور ابن حسن باشا المراكبي مات وترك من الورثة كلا
من زوجته مبركة المدعية هذه وزوجته الثانية محبوبة بنت المرحوم محمد عروس بن
علي ووالدته ستيمة بنت هلالی رزقي الا تكاوي ابن الحاج مصطفى وأولاده اصابه
المكرم محمد أبي الحسن المدعي هذا وأجد القاصرون خيرا البالغة وفاطمة القاصرة
وجمل مستمكن في رحم مبركة الزوجة المدعية هذه من زوجها المذکور لا وارث له
سواهم وان المرحوم أبابا العلا أبي الحسن المورث المذکور يستحق بذمة هذا المدعي عليه
نصف بينة توفرنساوي ذهباً جيداً استلمه المدعي عليه هذا من المتوفي المورث المذکور
من مال نفسه حال حياته علي سبيل القرض الشرعي وصرفه المدعي عليه هذا في
حوائج نفسه وصار ديناً في ذمته للمرحوم الحاج أبي العلا أبي الحسن المورث المذکور وان
الحاج أبابا العلا أبي الحسن المورث المذکور مات وترك النصف بينة والمدعي به المرقوم
ميراثاً لورثته المذکورين علي فرائض الله تعالى لزوجتيه مبركة المدعية هذه ومحبوبة
المذکورتين الثمن ثلاثة قراريط من ذلك سوية بينهما مناصفة واعتدالا لوالدته ستيمة
المذكورة السدس أربعة قراريط من ذلك ولأولاده محمد أبي الحسن المدعي هذا وأحمد
القاصرون وخضرا البالغة وفاطمة القاصرة المذکورين اثنا عشر قيراط ونصف
وربع قيراط من ذلك بالغرض الشرعي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وما يوقف
للحمل المذکور حصته ولذكر أربعة قراريط وربع قيراط باقي ذلك وان هذين
المدعيين يطالبان هذا المدعي عليه بدفع مثل ما يخصهما في النصف بينة والمدعي به
المرقوم علي حسب التقسيم المشروح بالدعوى هذه ليحوزا لهما أنفسهما بالوجه الشرعي
ويسالان جوابه عن ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة وتسمع شرعاً أم لا وإذا قلتم بانها
مسموعة شرعاً وسئل المدعي عليه واقراً بالمبلغ المدعي به وانه كروفاة الدائن وورثة
الورثة المذکورين واقام المدعيان بينة من الرجال المسلمين بوفاة المورث وورثة الورثة
ووجود الحمل المذکور تقبل هذه البينة وتزكي شرعاً ويقضي بوفاة الميت المذکور
ورثة الورثة المذکورين بما فيهم الحمل المذکور ويحكم علي المدعي عليه بذلك وبدفع
مثل ما يخص المدعين المذکورين في النصف بينة والمدعي به المذکور كيف الحال
افيدوا الجواب (اجاب) نعم تسمع هذه الدعوى علي الوجه المذکور ويُسئل الخصم
عن حاجته لا مانع فان اقر بالمال وانه كروفاة وانحصار الارث فيمن ذكر من الورثة
واقامت البينة الشرعية واستوفت شرائطها وزكيت التزكية المعتبرة يقضي بموت
المورث المذکور وبورثة الورثة المذکورين علي الوجه المذکور في الدعوى والشهادة

ماء-دالمجل فلا يقضى بوراثة الا ن بل يوقف له نصيب ابن فان انفصل حيا وكان
ذكر الاستحقاق ذلك النصيب والايحقرى في هذا النصيب حسب ما يتضح ويؤمر الغريم
المذكور يدفع مثل ما يخص المدعين المذكورين من ذلك الدين الذي اقر به وطريق
ايقاف نصيب المجل اخير الدساء بوجوده او اقرار الورثة به والله تعالى اعلم (مسئل)
بافادة من محافظة مصر في ١٦ محرم سنة ٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوقية
في ٤ الجارى بانه منظور فيه قضية قتل امراة تسمى آمنة من منية خلف وان قاضى
شبين ومفتى المجلس طلبا بافادتهم ما اطلع هذا الطرف على صورة المرافعة الشرعية
التي حصلت في هذه القضية رغبة في الافادة عما يرى فيها نحو ما اوضحناه بتلك الافادة
ومضمون الدعوى المذكورة المؤرخة ٤ محرم سنة ٩٢ حضرت المرافعة حسن بنت
المرحوم حسن الشرفاوى ابن المرحوم على الشرفاوى من كفر ايجع والدة آمنة الا ترى
ذكرها فيه المرزوقة لها من زوجها مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى من ناحية
اصطبارى والمكرم محمد ابوز كرى من ناحية منية خلف زوج آمنة المتوفاة المذكورة
ابن المرحوم سيد احمد ابن المرحوم احمد ابى زكري وادعيها على غريمها الحاضر معهما
في المجلس ابى زكري ابن المرحوم على ابن المرحوم احمد ابى زكري من ناحية منية
خلف المذكورة الثابت معرفة الجميع اسماء وعيننا ونسبنا بشهادة كل من الحاج سلام
ابن المرحوم على سلام والمكرم حسن ابن المرحوم محمد ابى مال من ناحية منية خلف
المذكورة ان المدعى عليه المذكور في ليلة يوم الجمعة الموافق ٤ جادى الثانية سنة
١٢٩١ تعدى على مورثتهما آمنة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد
البطاوى المذكور اعلاه وذبحها في رقبتها بسكين من حديد حتى انفصلت
رقبتها عن بدنها وسال دمه او ماتت بسبب ذبحه المذكور متعمدا لذلك وانحصر
ميراثها الشرعى في كل من والدتها وزوجها المدعين المذكورين واولادها الاربع
القصر عن درجة البلوغ المرزوقين لها من زوجها المدعى المذكور وهم كل من محمد
وابراهيم وسيد احمد وام الهنا هؤلاء الحاضرين في المجلس والمشار اليهم من المدعين
المذكورين فيه من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانها يطالبان المدعى
عليه المذكور ببايت قرب لهما وللقصر المذكورين قبله بسبب ذلك شرعا ويسالان
سؤاله عن ذلك مسئلة المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة آمنة
المتوفاة المذكورة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم احمد البطاوى المذكور اعلاه
وبانحصر ميراثها في زوجها محمد ابى زكري ووالدتها حسن هذين المدعين المذكورين
واشار اليهما وفي اولادها القصر عن درجة البلوغ الحاضرين بالمجلس والمشار اليهم منه
فيه المرزوقين لها من زوجها محمد ابى زكري المدعى المذكور وهم محمد وابراهيم وسيد احمد
وام الهنا من غير شريك ولا حاجب ولا وارث لها سواهم وانكر ما عدا ذلك فلم يصدقه

المدعيان المذكوران على انكاره المذكور وقرآن لا بينة لهما على ما جده من
دعواهما المذكورة وادعيان المدعي عليه المذكور في ١٦ جمادى الآخرة سنة
١٢٩١ اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية وهو طائفة مختار من غير اكرام ولا
اجبار عليه في ذلك انه ذبح مورثته ما آمنة المذكور بسكين حديد في رقبتها حتى
انفصلت رقبتها عن بدنها وقتلها بالسكين المذكور وبالسؤال من المدعي عليه المذكور
عن دعواهما اقراره المذكور اجاب طائفة مختار ابانه في ١٦ جمادى الآخرة سنة ٩١
اقر على نفسه في ديوان مديرية المنوفية بانه ذبح مورثته ما آمنة المذكور المذكور المذكور
ميراثها في ورثتها المذكورين اعلاه بسكين من حديد في رقبتها وقطع رقبتها بالسكين
المذكور حتى انفصلت عن بدنها بسبب ذبحه المذكور وقتلها بها وادعى انه كان
مكرها على اقراره المذكور في التواريخ المرقوم وكاذبا فيه وانه في وقت اقراره المذكور
كان قويا بالحدس يد في رجليه ورقبته فلم يصدقه المدعيان المذكوران على دعواه
المذكور فمعد ذلك عترف المدعي عليه المذكور ان لا بينة له على دعواه المذكور
وطالب بميزورثة المتوفاة آمنة المذكور جميعا على انهم لا يعلمون انه كان كاذبا في
اقراره المذكور ولا مكرها فيه فهل يكفي بتخليف المدعين اليمين المطلوبة منهم ما ومن
باقي الورثة القصر المذكورين بصورة الدعوى ويقضى على المدعي عليه المذكور
بموجب اقراره المذكور كورأم لا بد من تخليف جميع الورثة ولا يقضى على المدعي عليه
بموجب اقراره المذكور الا بعد بلوغ القصر منهم وحلفهم اليمين المطلوبة منهم أيضا
وهل موجب اقراره المذكور القصاص أم الدية لعدم قصر يجه في اقراره المذكور
بالعمدية (اجاب) اقرار المقر على هذا الوجه المبين بصورة الدعوى بفرض
اعتباره بوجوب الدية في مال المقر على قول أبي يوسف الذي عليه العمل الآن حيث
لم يصرح فيه بالعمد ودعواه الا كراهية على هذا الوجه غير معتبرة حيث لم يبين فيها ما به
يكون اكرامها شرعا يترتب عليه بطلان اقراره المذكور فلا يعول عليه بمجرد اقراره حتى
يترتب عليه ايمان الورثة على الطوع في الاقرار عند عجز مدعي الا كراهية على الاقرار عن
اثباته اذ لم يكن المدعي الطوع بينة على الطوع اذا البينة على الطوع مع عجز الخصم عن
اثبات الا كراهية تقوم مقام اليمين على الطوع نعم لو بين مدعي الا كراهية دعواه الا كراهية
بما يكون اكرامه على الاقرار شرعا يعول عليه او يجري فيها ما تقدم عند عجزه عن
اثباته من اقامة خصمه البينة على الطوع ولو من بعض الورثة كالمدين المذكورين
أو تخليف الورثة عليه بطلب مدعي الا كراهية فله تخليف المدعين اليقين عن حصتهما
في الدية بناء على القول بايجاب المال بهذا الاقرار فان حلفا قضي لهما عليه بحصتهما
من الدية وينتظر بلوغ القصر فنبلغ منهم وحلف عنه بطلب الخصم ذلك يقضى له
بنصيبه أيضا كما لو كان بعضهم غائب الان الناس يتفاوتون في اليمين ومن فكل منهم عن

١٢٩٢

١٨

اليمين مع مجزئه عن اقامة البينة على الطوع لا يقضى له بشئ وكذا يقال في دعواه الكذب في اقراره على قول أبي يوسف المفتي به من ان له ان يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذباً في اقراره والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ص سنة ٩٢ ما لها وردت افادة من محافظة رشيد في غاية محرم سنة ٩٢ بان قاضي رشيد يرغب بافادته الاستفتاء عن صورة الدعوى طيبة من حضر تمكم فبناء عليه اقضى شرحه للاحاطة ومضمون تلك المرافعة حضر المحترم يوسف أفندي راغب ملازم ثاني يواحد دجى ألى بياده ابن المرحوم على العـدل بن العـدل وأحضر معه المـكرم عبد الفتاح ابن المرحوم محمد السككي الزيات ابن المرحوم الحاج على وهو الوصى الشرعى على شقيقته مستوتة القاهرة من قبل حضرة المحاكم الشرعى المترافع لديه وادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره معه بان المرحوم محمد السككي المذکور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضاً مات وترك من الورثة كلاً من زوجته بيهاثة بنت المرحوم السيد خليل معيلة ابن الحاج أحمد وأولاده منهم المـكرم عبد الفتاح الوصى المدعى عليه هذا وأجد وبذمة البائعون ومستوتة القاهرة المذورة لا وارث لها سواهم وان المدعى هذا يستحق بذمة المرحوم محمد السككي المتوفى المذکور ابن المرحوم الحاج على ابن الحاج على أيضاً ثلاثة جنميات انكليزية ذهباً جيداً وجنهما مصرى واحد ذهباً جيداً وبيتوفرانساوى واحداً ذهباً جيداً دأديننا شرعياً استلم ذلك المتوفى المذکور حال حياته ونفاذ تصرفاته من المدعى هذا من مال نفسه أى مال المدعى هذا وصرفه المتوفى المذکور في حوائج نفسه وصار ديننا بذمة المدعى هذا وان المدعى هذا قبض من المتوفى المذکور حال حياته من أصل القدر المدعى به المرقوم جنيتين اثنتين انكليزيتين ذهباً جيداً وبقي للمدعى هذا بذمة المتوفى المذکور من القدر المدعى به المذکور جنية انكليزية ذهباً جيداً وجنيتها مصرى ذهباً جيداً وبيتوفرانساوى ذهباً جيداً وان المرحوم محمد السككي المتوفى المذکور مات قبل اداء شئ من القدر الباقي المذکور وخلف من التركة في يد الوصى المدعى عليه هذا ما بين بقضاء هذا الدين وان المدعى هذا يطالب المدعى عليه هذا بدفع مثل القدر الباقي المرقوم من تركة المتوفى المذکور ليحوزه لنفسه بالوجه الشرعى ويسأل جوابه عن ذلك و... سئل الوصى المدعى عليه هذا عن ذلك فأجاب بالاعتراف بان والده محمد السككي المذکور مات عن ورثته المذکورين وانه وصى على شقيقته مستوتة القاهرة المذورة من قبل مولانا المحاكم الشرعى المترافع لديه وان تركة والده المذکور في يده وانكر ما عدا ذلك وكلف المدعى هذا اثبات دعواه بالوجه الشرعى واحضر المـكرم ابراهيم الاسود ابن المـكرم محمد العقدة ابن المرحوم الحاج بدوى العقدة وسأل من مولانا المحاكم الشرعى المومنا اليه الاستماع الى شهادته فأجاب له لذلك واستشهد به فشهد في وجه الوصى المدعى عليه هذا عقب دعوى المدعى هذا وجواب الوصى المدعى عليه هذا بالانكار على الوجه

المشروع مع الإشارة في موضح الإشارة اللازمة شرعا قائلًا أشهد بان المرحوم محمد
الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكعكي الشهير بذلك أقوله حال حياته ان بذمته
للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنيهاً ان كل ميزية ذهباً جيداً وجنيهاً مصرياً
واحد اذهباً جيداً ويشتتو فرانساً وواحد اذهباً جيداً ديناً شرعياً استلم ذلك محمد الكعكي
المذكور قرضاً من المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه وان محمد الكعكي
المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية واحضر أيضاً المدعي المذكور المكرم الشيخ
محمد القماش ابن المرحوم نصر القماش ابن المرحوم عبد الله وسال أيضاً من مولانا
الحاكم الشرعي الموما إليه الاستماع الى شهادته فاجاب لذلك واستشهده فشهد في وجه
الوصي المدعي عليه هذا عقب دعوى المدعي هذا و جواب الوصي المدعي عليه هذا
بالانكار على الوجه المشروح مع الإشارة في موضح الإشارة اللازمة شرعا قائلًا أشهد بان
المرحوم محمد الكعكي الزيات ابن المرحوم الحاج علي الكعكي الشهير بذلك أقوله حال
حياته ان بذمته للمحترم يوسف أفندي راغب هذا ثلاثة جنيهاً ان كل ميزية ذهباً جيداً
وجنيهاً مصرياً واحد اذهباً جيداً ويشتتو فرانساً وواحد اذهباً جيداً ديناً شرعياً استلم
ذلك محمد الكعكي المذكور قرضاً من المحترم يوسف أفندي راغب هذا من مال نفسه
وان محمد الكعكي المذكور مات بعد ذلك الشهادة الشرعية (أجاب) اذا ادعى المدعي
المذكور بالدين على الوجه المسطور بصورة هذه المرافعة وانكر المدعي عليه الذي هو
أحد الورثة الدين بعد اقراره بالوفاء والورثة على هذا الوجه فاقام المدعي بينة على اقرار
الميت حال حياته باصل الدين المدعي به وانه بذمته قرضاً للمدعي ووجد في شهادتهم
ما يعين ان المقر هو الميت المدعي عليه بالدين وزكيت الشهود سائر ائمة التزكية
الشرعية وحلف المدعي يمين الاستظهار يقضي على المدعي عليه للمدعي المذكور في تركة
المورث المذكور بما ادعاه به الذي أقرب بوصوله اليه من قبل الميت حال حياته من ذلك
الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من سعادة رئيس المجلس الحسيني
بمصر مؤرخة ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ ومضمونها بالنسبة لانتشكي الذي وقع من زوجة وبنت
المرحوم حسن ربيع التاجر بالغلل السابق وفاته ببندرا السويس من ان والده حسن بن
ربيع ادعى بان المتوفى المذكور كان معه في معيشة واحدة وان ما كان في يده على قبول
التجارة هو من ماله والمذكور كان يقول ان المال المتوفى ولا حق لوالده فيه ولما
تحول من محافظة البندرا المذكور رؤية الدعوى بطرف نائب البندرا صدر منه اعلام
شرعي مقتضاه منع الورثة المتشكين من التداعي وادعية والد المتوفى وان المال الذي كان
بيده حق له وقد تراءى بالمجلس لزوم اطلاق سعادتك على الاعلام الشرعي المذكور مع
ما تقر من ولدا المتوفى في يوم وفاته في الورقة الاخرى المصهوبة مع الاعلام حيث من
تلاوة الاعلام المحرر من محكمة السويس بالمجلس الحسيني بحضور حضرة الشيخ سليم

١٦

١٢٩٢

مفتي المجلس المذكور تظاهروا أن ما أجراه نائب محكمة السو يس غير مستوف وتراعى له بعض المحفوظات لعدم إحصاء المنقولات في المجلس الشرعي وعدم الإشارة إليها وان التوكيل مجرد ولم يثبت ضمن دعوى فيما طالع حضرته كم على الإعلام المذكور وما معه يفاد المحكم الشرعي (اجاب) قد صار الاطلاع على الإعلام المحكي عنه بافادته المجلس المستطير من محكمة السو يس فوجد في تحريره قصورا لعدم الإشارة في مواضعها التي تلزم شرعا وعدم ما يفيد كون ثبوت توكيل المدعي عليه عن موكلته ضمن دعوى شرعية فإذا كان كذلك لا يكون المحكم مستوفيا شرائط الشرعية فيقتضي اعادته لاستيفاء ما يلزم شرعا ومجرد ما كتب بالورقة الاخرى المضمومة بالإعلام المحكي عنها بخطاب المجلس من الاغناط المذمومة للمدعي ليس صريحا في تناقضه في هذه الدعوى على الوجه المستطير بها الا سيما ولم يدع عليه وقت الخصومة بشي من الاقرار الموجب لتناقضه على وجه صحيح ولم يتحقق ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) عن مرافعة من حضرته قاضي سميوط ومفتي المجلس والمديرية في غرة ربيع الآخر سنة ٩٢ واردة بافادته من مجلس سميوط بناء على ما تحرر من قاضي ومفتي المديرية الى رئيس مجلسها وتحرر من رئيس مجلسها المذكور الى مجلس الاحكام ووردت بافادته هذا الطرف من مجلس الاحكام لا فادته المحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من هريدي ابن مصطفي بن عبد العال الكيال وأحمد بن محمد بن علام الكيال كلاهما من أهالي ناحية أبي تيج بمديرية سميوط على غير يهما الحاضر معهما بالمجلس محمد افندي خسرو مامور ضبطية أبي تيج سابقا بان المدعى عليه المذكور استجر منهما على يد رسو لهما ثلاثة ارادب قمحا وأردبا فولأ وأردبا شعيرا ثمن لا يعلمان قدره الآن وكان معلوما لهما في سر كي يبيدهما وأعطياه في أواخر شعبان سنة ٩٠ و وعدهما بان يدفع لهما الثمن بعد عشر يوم من العشر الاخير من شعبان المذكور ثم عينا ثمن القمح والقول والشعير بالمجلس بان ثمن كل أردب من القمح مائة وخمسة عشر قرشا صاغا ومن القول مائة قرش صاغا ومن الشعير مائة قرشا صاغا أيضا فيكون جميع ثمن ذلك خمسة مائة وخمسة عشر قرشا صاغا وطالباه به وسالا جوابه عن ذلك فسئل المدعى عليه المذكور عن دعواهما المذكورة فأنكرها وجدها جحدا كليا فطلب من المدعين المذكورين بيضة تشهد لهما بدعواهما المذكورة فاحضرا كلاهما من رزق بن درويش بن نور الدين الفرغلي وقطب بن أحمد بن محمد بدوي كلاهما من الناحية المذكورة واستشهدا هما على دعواهما المذكورة فشهد كل منهما بمفرده في وجه المدعى عليه بعد الدعوى والجواب بلفظ أشهد بان هذين المدعين كانا جالسين امام مسجد الاستاذ الفرغلي وطالبنا من محمد افندي خسرو هذين المدعين عليه ثمن ثلاثة ارادب قمحا وأردب فولأ وأردب شعيرا فاعترف بوصولهما ووعدهما بدفع الثمن لهما ولم يسمعهما مقدار الثمن منه ولا منهما وصورة افادة القاضي والمفتي لرئيس مجلس سميوط قد حصلت تلك المرافعة المشروحة أعلاه

على يدنا بالمجلس بحضور سعادتككم وأشكل علينا الامر في قبول شهادة الشاهدين
المذكورين لعدم تبينهما للثمن فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن ولخالفنا الشهادة للدعوى
فنروم عرض صورة التمداعي المذكور على حضرة استاذنا شيخ مشايخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية وما يقيد به يكون العمل بمقتضاه (اجاب) لا يحكم بشئ بمجرد هذه الشهادة
عقب هذه الدعوى على هذا الوجه ولا جبر فيها على البيان والحال ما ذكر اذ الدعوى على
هذا الوجه محالة حيث لم يتضح منها صحة البيع ولو على وجه الاستحسان المذكور في بيع
الاستحسان على ما فيه المقيد بوازره بالحاسبة على الثمن وهنالم يرد لم صريحا حصول
الحاسبة عليه بان يتفق البائع والمشتري على ثمن معلوم وقول المدعيين في الدعوى
ووعدهما بان يدفع لهما الثمن ليس صريحا في اتفاق الفريقين عليه لاسيما مع ما ذكره
حضره نائب محكمة سيوط في الصورة التي أرسلها لهذا الطرف بخطه في هذه الحادثة
المرسلة من هذا الطرف مع هذه الافادة وتوثر اعلاها حيث قال فيها ووعدهما يدفع
الثمن بعد الحساب وعلم الثمن فيحتمل ان الفريقين كانا توافقا على مقدار الثمن فيكون
البيع جائزا استحسانا ولو بعد استهلاك المبيع فيجب الثمن حينئذ للبائعين على المشتري
ويكون لهما طلبه منه وتصح دعواهما به ويحتمل انهما لم يتفقا عليه فيكون فاسدا
وليس لهما الا طالب المثل اريدناه كما هو حكم البيع الفاسد بعد استهلاك المبيع في مثل
هذه الصورة وحينئذ لا يعلم القاضي ماذا يجب في هذه الدعوى حتى يحكم به عند ثبوته
واذا لم تصح الدعوى فلا تقبل الشهادة وان كانت صريحة على ان اغض الشاهدين
المذكورين في شهادتهما لا يقيد صريحا بقرار المدعي عليه بحق للدينين بقطع النظر عن
كون الثمن معلوما أو مجهولا حتى يجبر على البيان وان كانت الدعوى في هذه الحالة
من قبيل دعوى الدين الذي هو الثمن لا من قبيل دعوى المقدم حصول قبض المبيع
فصارت المنازعة في الثمن كما فهم حضرة النائب المذكور وبقية فقر على ذلك قبول
الشهادة مع اختلاف الشاهدين في مقدار الثمن ان ادعى المدعي الاكثريه قضى بالاقل
لا تفاهمهما عليه وعدم توقف القضاء بالثمن على بيان المبيع لعدم الاحتياج الى
القضاء به قال في الهندية في اواخر الباب الثاني من كتاب الدعوى اذا ادعى على آخر
ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدود ولم يحدده يجوز وهو الاصح انتهى هذا
ما ظهر لي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ١١ ربيع الآخر سنة
٩٢ بناء على ما ورد اليها من مجلس المنوفية في ٢٩ راسنة ٩٢ بطالب الاطلاع على المرافعة
المحررة من حضرة قاضي شبيز واعطاء الحكم الشرعي عنها ومضمونها حضرت المرأة
آمنة بنت المرحوم محمد حسن ابن المرحوم سلام حسن ابن المرحوم علي حسن والددة
جوهرة المتوفاة التي ذكرها فيه الحرة المسلمة البائعة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم
الرفاعي قاسم ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم وموسى الرفاعي قاسم شقيق

مطالب دعوى القتل
بلا بيان انه همس أو
خطا لا تصح

المرأة جوهره المتوفاة المذ كورة المرزوق هو وشقيقته جوهره المذ كورة لوالدهما الرفاعي
 قاسم المذ كور من زوجته آمنة المذ كورة وادعى على غير عيها المحاضر معهما بالمجلس
 حسن قاسم زوج جوهره المتوفاة المذ كورة المحرم المسلم البالغ العاقل الرشيد ابن حسين
 قاسم ابن المرحوم حسن قاسم الجميع من ناحية كفر بشلة بالولاية المذ كورة الثابت
 معرفتهم اسمها وعينا ونسبها بشهادة شاهدين بان المدعى عليه المذ كور في ٢٥ رجب
 سنة ٩٠٠ قتل مورثه ما جوهره المذ كورة وانهم لا يعلمان بماذا قتلها وانها ماتت
 بسبب قتله لها وانهم يراونها الشرعى في كل من والديها آمنة المذ كورة ووالدها
 الرفاعي قاسم المذ كور ابن المرحوم الرفاعي ابن المرحوم ابراهيم المذ كور من غير
 شر يك ولا حاجب ولا وارث لها سواهما وان زوجها المدعى عليه المذ كور ممنوع من
 ادتها بسبب قتله لها وان ولدها الرفاعي قاسم المذ كور توفي بعد ما في شهر صفر سنة
 ١٢٩٢ وانحصار ارثه الشرعى في كل من زوجته آمنة المذ كورة وولده موسى الرفاعي
 قاسم المذ كور من غير شر يك ولا حاجب ولا وارث له سواهما وانهما يبايان المدعى
 عليه المذ كور بما يترب لها قبله في ذلك شرعا ويسألان سؤاله عن ذلك فهل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسئل عنها المدعى عليه فان اقر او قامت بينة او نكل عن
 البين يقضى بالدية ولا يشترط ائتمنها وسماعها ببيان آلة القتل ولا ذكر أن القتل كان
 عمدا او خطأ كما لا يشترط بيان ذلك في الشهادة أم هناك فرق بين الشهادة والدعوى
 فلا تسمع هذه الدعوى ما لم يبين المدعى آلة القتل ويذكر انه عمدا او خطأ فان لم يبين
 ذلك يمنع من دعواه المذ كورة وهل اذا بين انه عمدا او خطأ ولم يبين آلة القتل تسمع دعواه
 في الصدور تير أم في صورة دعوى الخطأ ولا يشترط فيها بيان الآلة لان القتل الخطأ
 باي آلة كانت موجبه الدية كما هو ظاهر كلام الخانية في أول باب الشهادة على الجناية
 (أجاب) الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لعدم العلم بكون القتل خطأ وعمدا وكل
 منهما موجب خلاف موجب الآخر فلا يتيقن القضاء بشئ والحال هذه ويدل لذلك
 ما ذكر في شرح الزيارات للإمام قاضي خان في باب الورثة والموصى له الذي يدعى
 بعضهم القتل عمدا وبعضهم خطأ من الجنايات بعد كلام فيها اذا ادعى أحد ابني المقتول
 قتل مورثه عمدا وادعى الآخر قتل مورثه خطأ وكان هناك موصى له بالثلث ما نصه
 ولو قال الموصى له لا أدري قتل عمدا او خطأ فحق الابن ما قلنا ويقال للموصى له لا شئ لك
 حتى تدعى أحد الامرين لان الواجب له أحد الشئين اما ثلث الدية على عاقله الخاطئ
 أو سدس الدية في مال العام والقضاء بالجهول وبدون الضاب متعذر فلا يقضى له بشئ
 فان صدق أحدهما بعد ذلك صح ويقتضى له بما قلنا ولا يبطل حقه بقوله لا أدري بخوار
 ان يشبهه عليه أو لا يدري ثم علم بعد ذلك فنثبت في الكلام تحريزا عن الخطأ ولا يكون
 ذلك تكذيبا لأحدهما كرجل قال لغيره لك على ألف درهم فقال المقل له لا أدري كان له

الشاهدين (اجاب) العقد المشار اليه على مقتضى السند المحكي عنه المرفوق مع هذا
 المؤرخ ١١ محرم سنة ١٢٩٢ غير صحيح شرعاً على الوجه الموضح به والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ١٨ ج سنة ١٩٩٢ مضمونها قد وردت افادة
 مجلس المتوفية في ٩ ج سنة ٩٢ بأنه منظور بالجلوس قضائية مختص بقتل شخصين
 أحدهما اسراييلي يدعى ابراهيم شولال وان قاضي شابين ومفتي المجلس طلبا في
 افادته ما اطلع حضر تسكم على صورة المرافعة التي جرت بالوجه الشرعي في خصوص
 الاسراييلي المار ذكره واقادة الحكم الشرعي مما استقهما عنه فيما تحرر منه وما
 ومضمون المرافعة المذكورة حضر شوعا شولال الذي الاسراييلي المقيم بناحية زفتا
 غربية ابن المتوفى الياهو شولال ابن المتوفى شولال وادعى على غراماته الحاضر بن معه في
 الجاسر سليمان متولى ابن المرحوم متولى أبناظه وخليل مبارك بن ابراهيم مبارك من
 أهالي كفر بلسين بولاية البحيرة وموسى السكاكج بن حسنين السكاكج ومحمد الحبشي بن
 الحبشي الجداوى ومحمد الكنفاني بن سليمان الكنفاني من أهالي النجيلة بولاية
 البحيرة الاسرار المسلمين البالقين العاقلين الرشيد بن ان سليمان متولى وموسى السكاكج
 المذكورين في ٢٥ ص سنة ١٢٩٢ تدعى على ابراهيم شولال الذي الاسراييلي شقيق
 المدعى المذكور ابن المتوفى الياهو شولال ابن المتوفى شولال المذكور أعلاه وضر به
 عمدا بسكينتين من حديد في بطنه فخرجه كل منهما جرحاً هلكاً وباقي المدعى عليه
 المذكورين تمسكون لابراهيم المذكور وقت ضرب الضاربين المذكورين له بالسكينتين
 المذكورتين في التاريخ المذكور والضرب المذكور وان ابراهيم شولال المذكور مات في
 الحال بسبب ضررهما المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في كل من والدته تركية الذمية
 الاسراييلية بنت المتوفى محلو في طيبة ابن المتوفى طيبة واخوته اشقائه الاربعة الذميين
 الاسراييليين وهم شوعا المدعى المذكور وداود دجاي ومسيح وداود دجاي وموسى القاصر
 عن درجة البلوغ من غير شريك ولا حاجب ولا وارث له سواهم المرزوق كل من
 ابراهيم المتوفى المذكور واخوته اشقائه الاربعة المذكورين لو ادهم الياهو شولال
 ابن المتوفى شولال المذكور من زوجته تركية المذكورة وان كلاماً تركية المذكورة
 والدة المدعى المذكور وشقيقه داود دجاي ومسيح المذكورين في ٢٣ ج سنة ١٢٩٢
 أقاموا المدعى المذكور وكلائهم في الخصومة والدعوى في ذلك على المدعى عليهم
 المذكورين وفي اثبات دم مورثهم ابراهيم شولال المذكور ووراثتهم له وفي كل شئ
 يجوز التوكيل فيه شرعاً وان قبل منهم الوكالة المذكورة قبلوا شرعياً وأنه يطالب
 المدعى عليهم المذكورين بما يترتب له ولو كليه المذكورين قبلهم في ذلك شرعاً ويسأل
 سؤالهم عن ذلك سئل المدعى عليهم المذكورون عن ذلك فاجابوا بالانكار لو كالة
 المدعى المذكور كالة المذكورة ولو راثته ووراثته كل من تركية وداود دجاي وموسى

ومسعود المذكورين أعلاه لبراهيم المتوفى المذكور وإما بقى دعوى المدعى المذكور
 وجدوا جميع دعواه المذكور كورة جدا كليا فطلب من المدعى المذكور بينة تثبت له
 وكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكورين لبراهيم المتوفى المذكور فعرّف
 بأن عنده شاهدين نصرانيين يشهدان له بوكالته المذكور ووراثته ووراثته المذكور
 المذكورين لبراهيم المذكور وان بيده أيضا جوابا بحرر امن وكيل قونسلاتو جنرال
 فرائس الى حضرة رئيس مجلس المنوفية يتضمن ان جميع الورثة قد وكلوه وكيل
 مفوضا عن يد القونسلاتو وخرج المدعى المذكور من المجلس في الحال ولم يعد وصوره
 ما كتب من طرف قاضى شـبين ومفتى الجلاس والمديرية الى مجلس المنوفية بتاريخ
 ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢ قد صار سماع دعوى شوعاشولال الذى الاسرائيلى
 ومقتضى الحال لارسال صورتها المرفوعة مع هذا الى حضرة مولانا الاستاذ الاعظم
 والملاذالا كرم مفتى افندى السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر ليطلع عليها ويكرم
 بالافادة هل تقبل شهادة النصرانيين على المدعى عليهم بنسب ووراثته المدعى والورثة
 المذكورين للمتوفى المذكور مع انكار المدعى عليهم القتل والامسك أم لا تقبل
 شهادتهم على النسب والورثة مع انكارهم ذلك كما لا تقبل على الوكالة مطلقا
 ويكون ما ذكره من قبول شهادة الذميين على نسب المدعى وايضا معقدا بما اذا كان
 الخصم المسلم معترفا بحق منكر النسب والايضاء وأما لو كان منكر الحق لا تقبل
 شهادتهم ما عليه كما ذكره الشر نبالى بمحاو قبعه أبو السعد فى حاشيته على الاشباه
 مستدل لذلك بما نقله من الماردىنى والحموى وهل اذا أقام المدعى بينة شرعية على
 الوكالة والورثة يقضى بوراثته ووراثته المذكورين جميعا حتى موسى القاصر
 وينتصب المدعى خصما عنه فى اثبات التعزير على المسكين وان لم ينتصب عنه خصما
 فى اثبات القصاص أم يقضى بوراثته ووراثته موكليه لا غير ولا ينتصب المدعى خصما
 عن القاصر فى اثبات التعزير أيضا كالقصاص وهل اذا عجز المدعى عن اثبات الوكالة
 والورثة بالبينة الشرعية وطالب تحليف المدعى عليهم على ذلك فنكوا عن اليقين
 حتى صاروا مقرين بالوكالة والورثة واقروا بذلك صريحاً ينتصبون خصما للمدعى
 فى حق اثبات القصاص والتعزير عليهم بالبينة الشرعية أم فى حق استخلاصهم فقط كما فى
 دعوى المال فى وراثت أو وكيل (اجاب) صارت مطالعة صورة هذه المرافعة الصادرة
 لدى حضرة قاضى شـبين والافادة المرفوعة معها المحررة من حضرة مفتى وقاضى شـبين
 المذكور والافادة عن ذلك ان دعوى المدعى على الوجه الموضح بهذه الصورة فيها
 اجمال حيث لم يذكر المدعى فى دعوى القتل العمد الصادر من المدعى عليهم انهم
 ضرباه معاً فيكون موجب هذه الدعوى القصاص عليهم ما أوان ذلك بالتعاقب
 فيكون القتال هو الاول بناء على ما ذكره المدعى فى دعواه من انهم ضارباه ههنا

١٢٩٢

٤

مطلب هل تقبل شهادة
 النصرانيين على مسلم
 بالنسب مع انكار الحق
 المدعى بالنسب فى
 ضمن دعواه

بساكنين من جديد في بطنه فخرج به كل منهما جرحا مهلكا وأنه مات في الحال بسبب
ضربه أو حينئذ يكون القتال مجهولا اذ في صورة التعاقب يكون القتال هو الأول
وعلى الثاني التعزير وفي صورة المعية يكونان قاتلين ويقتص منهما كما تقدم ان ثبت
ذلك شرعا حيث لا مانع فلم تتم الدعوى حينئذ بالنسبة لموجب القتل وأما قبول شهادة
الزهرانيين بذهب ووراثته المدعى والورثة المذكورين للمتوفى مع انكار المدعى عليهم
القتل والامساك فحيث مشى العلامة الشرع بلالي والحجوى وابو السعود مستدل بما نقله
عن شرح الجامع للاردني من ان محل القبول اقرار المدعى عليه المسلم بالحق المدعى به
وانكاره النسب فالأوطا لاقتصار على ما ذكره ولا تقبل شهادتهم في مثل هذه الصورة
التي فيها انكار الحق المدعى به ويكون ذلك كالوكالة في عدم القبول وأما اذا أقام المدعى
بينة شرعية على الوكالة والورثة أو شهد بالنسب نصرانيا في وجه خصم مقربا لحق اوفى
وجه خصم نصراني وحكم بنسبهم وانحصار ارث المتوفى فيهم فان ذلك يكون حكما على
الكافة حتى المدعى عليهم القتل ويكون أحد الورثة الذي هو المدعى خصما عن باقيهم
في حق ثبوت النسب وبإثبات وكالة المدعى بالخصوص ضمن الدعوى عن باقي الورثة
إلا الغين على الوجه المذكور في هذه المرافعة تكون خصومة كافية في اثبات جميع
الحقوق حتى الفصا لا انه لا يستوفى الا بحضور جميع البالغين مطالبهم اياه ولا ينتظر
بلوغ القاصر منهم حيث لم يكن الكبير اجنبيا عنه وكذا ان كفي خصومة بالنسبة للتعزير
المتعلق بالموث وعندها يجوز عن اثبات الوكالة والورثة يكون للمدعى من الورثة
تحليف الخصم المنكر لدعواه فان كل حتى صادقا او اقره صريحا لا يظهر انتصابه
خصما في حق اقامة البينة على الخصم المنكر للحق لانهم وان صرحوا بذلك في دعوى
المال المتعلقة بالموث فلا يمكن الجزم بالفرقة بينه وبين سائر الحقوق المتعلقة به
بدون نصب وهذا بالنسبة لدعوى الوارث الحق لورثته على الغريم كما صرح به في الخانية
من باب اليمين والهندية في الباب الخامس والعشرين في اثبات الوكالة والورثة وفي
اثبات الدين من كتاب القضاء بخلاف مالو ادعى الغريم حقا على ميت وقدم وارثه
للدعوى فاقرب بالوفاة والورثة وانكر الحق فان الوارث يكون خصما للمدعى الحق فلو
أقام بينة عليه بذلك الحق قضى به بعد يمين الاستظهار كما في الهندية من الباب المذكور
بعدهما تقدم ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبا هذا قدم مات ولي عليه ألف
درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات أبوه ولا يأمره بجواب
دعوى المدعى أولا وبعد ذلك المسئلة على وجهه من امان اقرار الابن فقال نعم مات
أبي او انه لم يمت الاب فان اقره وقال نعم مات أبي سأل القاضي عن دعوى الرجل على
أبيه فان أقره بالدين على أبيه يستوفى الدين من نصيبه ولو أنكره فاقام المدعى بينة
على ذلك قبلت بيته ونضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لامن نصيب هذا

مطلب لا يذهب الوارث
خصما عن الميت بدون
اثبات الوفاة والورثة
بالبينة عند جود الحق
المدعى به ولو كان الخصم
مقرا بالوفاة والورثة
بخلاف مالو ادعى حق
على وارث ميت مقرا
بالوفاة والورثة منكر
للحق

الوارث خاصة ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركه الميث بهذه البينة بعد ما سيخالف
 المدعى على القبض والابراء وان لم يدع الوارث ذلك اهـ ومثله في حاشية الدرر للسيد
 الطحاوي من آخر ترجمة كتاب الدعوى قبيل باب التحالف بالعز والى البحر عن
 الصدر ونصه وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي
 يسأله اولاً عن موت ابيه اليه كون خصماً فان اقر بموته ساله عن الدين فان اقر به
 يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى استوفاء من التركة والا
 فان طالب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف اذنته والاقضى عليه فيستوفى
 من نصيبه اذ اقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والا حلفه على
 البينات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعينه فان نهك لزمه القضاء والا ودعوى
 الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم اهـ المراد ويستفاد أيضاً من
 الاقروية من أواخر نوع في دعوى الدين في التركة من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل)
 بافادته من مجلس الاحكام مؤرخه ١٢٩٢ ش سنة ٩٢٢ هـ عما استفهم عنه مفتي استئناف
 بحري الوارد بافادته المجلس المذكور ومحصلة ما تدعى المرأة كابر على مطلقةها سالم
 حسن بيباقى مقدم صداقها ومؤخره بعد تحرير اعلام يتضمن الاشهاد بطلاق الزوجة
 المذكورة من قبل زوجها على مؤخر صداقها وباقي مقدمه بتراضيهما على ذلك وعلى تقدير
 اجرة حضانه ورضاع الى آخر ما فيه الخالى عن الحكم وحيث ان البند الثامن والتاسع
 من لائحة القضاة يفيدان ان القضاة ايا الشريعة التي يحكم فيها القاضي والمبايعات
 والهبات المستوفية لشراؤها الشرعية اذا كتب بها حجة مشهولة بختم القاضي ومعملات
 لا يلتفت لانكار المالكوم عليه ولا لانكار البائع أو الواهب ولا يعلم ان كان لهذا الاعلام
 حكم الحجج المذكورة في عدم اعتبار انكار المرأة المذكورة مذكراً لا حيث ان الزوجة
 تذكر وقوع الطلاق على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتطالب زوجها سائلاً كما يستفاد
 من باقى أوراق هذه القضية ويرغب اعطاء الافادة عن ذلك (اجاب) لا يظهر دخول حكم
 الاشهاد بطلاق الزوجة على مؤخر صداقها وباقي مقدمه وتوافق الزوجين على ذلك لدى
 نائب قسم الخانات الذى تضمنه هذا الاعلام تحت البند الثامن والتاسع من لائحة
 القضاة اذ ليس هـ ذان من باب حكم الالتزام من القضاة بينة أو اقرار أو نكول بعد مراعاة
 صحيحة ولا من باب المبايعات والهبات التى يتحرر بها حجج شرعية ويضع المتملك يده على
 ما تمسكه ثم ينكر المملك أو وارفه ذلك الى آخر ما فى البندين المذكورين والله تعالى أعلم
 (سئل) عن صورة حادثة بافادته من قاضى طنطا فى ٢٣ شعبان سنة ٩٢٢ هـ حاصلها بمجلس
 الغر بية بمحضر حضرات رئيسه وأعضاءه ومفتيه ادعت المرأة فرح بنت المكرم زيان
 ابن المرحوم زيان ابن المرحوم احمد زيان على الحاضر معها بالمجلس حسن النجار ابن
 المرحوم محمد النجار ابن المرحوم على النجار كلاهما من ناحية قرانث وغريبة المحقة

شعبان

سنة

معرفتهم اشرع بشهادة كل من المكرم حسن الصاوي ابن المرحوم حسن والمكرم حسن
 نصر ابن المرحوم علي نصر كلاهما من الناحية المذكورة فحققتا شرعيان المدعى عليه
 المذكور ضرب المدعية المذكورة بيده على كتفها وهي حاملة بذاتها الرضعة المسماة
 هندية المرزوقة لها من زوجها المرحوم عبد الله بن عبد الله فسقطت من على كتفها على
 الارض فدهسها الناس ومكنت سنتين بعد ذلك وماتت وانما طالبة حقها وان هذه
 دعواه عليه ولا دعوى لها عليه بغير ما ذكر أرجو الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في
 هذه الدعوى هل هي صحيحة (اجاب) هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة فلا يترتب
 عليها سوال الخصم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان هموم الاوقاف بافادة في
 ذي القعدة سنة ١٢٩٢ ومضمونها بما ان لمسجد المواقي بالمندورة مطبخا يجواره وتخرّب وبعد
 وفاة من كان ناظرا على المسجد المذكور تم وضعه وايدىهم على ارض المطبخ المذكور
 بصفة ايلولتها اليهم بطريق الميراث عن مورثهم الناظر المتوفى ومن تولى النظر بعده
 تنازع مع الورثة الواضعين اليه المذكورين ومن التحقيقات والاستكشافات تبين ان
 الارض المذكورة اصلها كانت ميةضاة ومطهرة لجسم مع المواقي وصدد الاقتضاء من
 حضرة مفتي الاحكام بان حصة الشيخ عبد الله المواقي احد ورثة الناظر المتوفى وقدرها
 أربعة عشر قيراطا حق المسجد كما هو منصوص بالضبطه الصادرة بما تم في تلك المادة
 وصار وضع يد الاوقاف عليها والمالم يكن الاقتضاء والحكم بالتفهم عن الارض جميعها
 فبأبى الورثة شبهة في طلب وضع يد همم على حصة العشرة قرار يطار كفا على الحكم
 الصادر في الاربعة عشر قيراطا وقد جرت مراعاة شرعية مع المدعى وحضرة مامور اوقاف
 السيد بن لذي حضرة قاضي المنصورة ووردت افادة حضرة المامور بما جرت عنه المرافعة
 وشهادة من شهدوا المدعى الواقع فيها الخلاف وعدم مطابقة ما أوصوه من الحدود
 للوجه ودقيقة قضى اطلاع حضرة تكم عليه لاعطاء الحكم الشرعي الكافي (اجاب)
 ورد شرح دولتك المسطرة على افادة حضرة مامور اوقاف السيد بن وصوره المرافعة
 الصادرة بين يدي حضرة قاضي المنصورة في شأن العشرة قرار يطار من الخبرة المعروفة
 بالمطبخ بجوار المسجد المذكور الكائن بالمنصورة المسمى بالظرف هذه المرافعة من طرف
 حضرة القاضي الموصى اليه على هذا الطرف لافادة الحكم الشرعي وباقي أوراق هذه المادة
 بما فيها صورة مضبوطة الاحكام السابق صدورها في شأن الحكم بالاربعة عشر قيراطا
 من المكان المذكور كور لجهة وقف المسجد على أحد ورثة الشيخ المواقي معاملة له باقراره
 المقال بثبوته بقدر حصته بالارث في ذلثا بالوقوف على ما ذكره من الاوراق ومن
 افادة حضرة مامور اوقاف السيد بن المشار اليه الذي جعل خصما في هذه المرافعة ومن
 شرح الاوقاف وصوره هذه المرافعة ان وضع اليد السابق هو لمورث الورثة ثم لم عوضا
 عنه وان وضع يد حضرة مامور الاوقاف المذكور حادثا وحينئذ فلا تطلب بينة من

٢٨

١٢٩٢

ذي الحجة

١٦

١٢٩٢

الورثة تشهد بما سمعوا من مآذ كرم من مآذهم بل القول قولهم في ذلك بلاينة حيث ثبت
 سبق وضع يدهم على ذلك والمزوم بالاثبات هو مدعى الوقف ان صحح دعواه ولم يوجد
 مانع من سماعها وكان خصمها في اثبات الوقف المذكور وأما وجود بعض آثار ميثاق
 ومراض قديمة فلا يحكم بحجده شرعا بل ذلك وانف المسجد وحيد فلا فائدة في النظر
 في وقوع اختلاف في بعض الحدود بين شهادة بعض شهود باقي الورثة وبعضهم الذين
 شهدوا بالملك لهم وأوردتهم على ان طعن حاضرة المدعى عليه بهذا مع تقدم اعترافه بوضع
 يده الحادث على المدعى به الحدود بالحدود التي ذكرها المدعى لا يفيد حيث طابقت
 حدود الشهادة الدعوى اذ هو على مقتضى سياق هذه المرافعة مقرر بهذه الحدود ابتداء
 لا اعترافه بوضع يده على الحدود بالحدود المذكورة ومع هذا كله فهذه المرافعة غير معتبرة
 شرعا اذ لم يثبت فيها شرعا كرم المدعى عليه فاعترض على الوقف المتدعى في شأنه
 أو وكلا شرعيا بالخصومة عن ناظر ثابت النظر على هذا الوقف شرعا وهذا لا بد منه
 اصة الخصومة والاثبات بالبينة الشرعية هذا وقد اقيم الزوج شاهدا على اثبات توكيل
 زوجته للمدعى الثاني في الخصومة عنها وشهادة الزوج لا تقبل في مثل ذلك لما فيها من
 جبر الدفع لزوجته والله تعالى أعلم (سئل) من استئناف مصر عن صحة حكم اعلام صادر من
 محكمة الجيزة في تاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٠٢ م بحكم فيه بالقصاص على شخص يدعى
 عبد الواحد مدعيه من نزلة الاشطر بقسم أول جيزة بقتله عمدا وانا جدين محمود
 عويضة بمسوفة من الشوم طوطا نحو ذراعين لوالدي المقتول المذکور والمختصر ارثه
 فيم حابا بـ اعتراف المدعى عليه بذلك وطلبهما القصاص منه عملا بقول الصاحبين
 ومصدق عليه الوارد بافادة المجلس في ٢٠ ص سنة ١٣٠٢ (أجاب) قد تضمن هذا الاعلام
 اقرار المدعى عليه بقتله المورث بالمسوفة عمدا بعد الدعوى عليه بذلك فعومل باقراره
 لوالدي القاتل المقر بنسبهما وانحصارا رثته فيم حابا بـ القصاص لهما بعد طلبهما
 بناء على المنشور بذلك وهو موافق له على قول الصاحبين والائمة الثلاثة والله تعالى
 أعلم (سئل) بافادة من حضرة قاضي طنطا مؤرخة ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٠٢ م عن صورة
 مرافعة مرفوعة مع امضئها ادعى حسين أفندي الشامي ابن المرحوم عثمان أغا
 الارناؤود من أهالي لهالكبرى بطريق وكالته عن الحرمه فاطمة أم حسن بنت
 المرحوم الحاج موسى الطباخ المصري ابن المرحوم الحاج أحمد المهرى من أهالي
 مصر الهروسة المقيمة بناحية الهلة الكبرى الوكالة المطلقة المفوضة العامة بمقتضى
 الاعلام الشرعي المسطر من محكمة الهلة الكبرى المؤرخ ٢٠ ص سنة ١٣٠٢ م حسبما
 وكالته شفاها في ذلك على الحاضر معه بالمجلس الشرعي حضرة محمد أفندي الشيشي ابن
 المرحوم الحاج مصطفى الشيشي من أهالي الهلة الكبرى المذکور بطلريق وكالته
 الشريفة عن حسن فير البيضاء بنت عبد الله معتقة مائة دوران حرم جنة مكان المرحوم
 الحاج محمد علي باشا والى مصر حسبما وكالته شفاها بالمجلس أيضا المحقق معرفتهم شرعا

١٢٩٣

٢٠

بشهادة من سيد كرفيه تحقعا شرعيا بان فيما قبل تاريخه توفي المرحوم حسين آغا البهلوان
ابن المرحوم علي آغا المقيم بناحية المحلة الكبرى المنفرد به هذا الاسم واللقب بالناحية
المذكورة وانحصر ميراثه الشرعي في زوجتيه الموكلتين المذكورتين اعلاه وفي ولديه علي
آغا ومصطفى آغا من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وثبت ذلك شرعا
بهذه المحكمة فيما قبل تاريخه حسب ما هو مقيد ببطاقة المحكمة ضمن دعوى شرعية
صادرة من علي آغا احد الورثة المذكورين على مدين المرحوم حسين آغا البهلوان
مورثه المذكور مستوفية لشرائطها الشرعية وحكم بذلك شرعا وبمقتضى ذلك
صارت موكله المدعي المذكور تستحق في تركته زوجها المرحوم حسين آغا البهلوان
المذكور نصف الثمن قيراطا ونصفا شاعا في اربعة وعشرين قيراطا وان موكله المدعي
عليه المرقوم حسن فير المذكور احدى الزوجتين المذكورتين استولت من التركة
مباغاة ثلاثة وخمسين جنهما مصر يا ذهب اعيان اربعة الواحدة منها مائة قرش صاغان اصل
ثمن القطن المخلف عن المتوفي المذكور ولو ورثته المذكورين البالغ قدره اربعة مائة وأربعة
وعشرين جنهما مصر يا من الجنهات المذكورة بغير حق ولا وجه شرعي ويطالب
المدعي الوكيل المذكور بطريق وكالته عن موكلته المذكورة اعلام موكله المدعي
عليه المذكور اربعة بدفع مبالغ ستة وعشرين جنهما مصر يا ونصف فانصف المبالغ الذي
استولته المذكور ليجوز له موكلته لانها تستحق معها في ميراث زوجها المرقوم نصف الثمن
ويسال سؤاله عن ذلك سئل من المدعي عليه المذكور فاجاب بالاقرار واعترف بوكالة
المدعي المذكور عن موكلته المذكورة كما هو مذكور اعلاه وباستيلاء موكلته بمبلغ
الثلاثة والخمسين جنهما مصر يا المذكور اربعة من تركته زوجها المرحوم المذكور من اصل
ثمن القطن المخلف عن المتوفي المذكور ولو ورثته المذكورين البالغ قدره اربعة مائة
وأربعة وعشرين جنهما مصر يا وانكر استحقاق موكله المدعي المذكور اعلام في تركته
المرحوم حسين آغا البهلوان المذكور وذكروا في جوابه ان المرأة فاطمة أم حسن بنت المرحوم
موسى الشهير بالمصري مطلقة وخالصة من عصمته من مدد زمانية زيادة عن عشرين
سنة طلاقا ثلاثا فلم يصدق المدعي الوكيل على طلاق موكلته المذكورة وصمم على طلب
نصف المبالغ الذي قبضته المذكور فاحضر محمد أفندي الشيشيني الوكيل المدعي عليه
المذكور محمد أفندي ابن المرحوم السيد محمد معاون حلاقة الاوزان بالمحلة الكبرى حالا
وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد على انفراده بعد استشهاده بمواجهة
المدعي الوكيل المذكور والمدعي عليه الوكيل المرقوم بقوله اني كنت اروح عند حسين
آغا البهلوان مرارا وسمعت منه مرارا أم حسن خالصة من ذمته هذا ما يعلمه واحضر
الوكيل المدعي عليه محمد آغا الكسلي التاجر بناحية المحلة الكبرى المذكور ابن
المرحوم مصطفى وسال الاستماع الى شهادته فشهد على انفراده بمواجهة المدعي

الوكيل والمدعي عليه الوكيل المذكورين بقوله اني كنت اروح عند حسين البهلوان في البيت وكان جاب الذكر والمذاكرة وقال ان فاطمة بنت موسى الشهير بالمصري مطلقة في سنة ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ لغايه ما توفي يعلم ذلك واحضر المدعي عليه الوكيل المذكور محمد دافندي بالي ابن المرحوم محمود من اهالي المحلة الكبرى وسال الاستماع الى شهادته واستشهد فشهد بوجاهة المتداعيين المذكورين على انفراد به قوله اننا كنا نسمع المرحوم حسين ابا البهلوان ابن المرحوم علي اغا صوفي مدة سنة ٩١ و ٩٢ كانت تجي مذاكرة عن ام حسن فاطمة بنت موسى المشهور بالمصري ببائع انها خالصة من ذمته (ا جاب) لا يقضي على الزوجة المدعي طلاقها بالطلاق المذكور وحرمانها من ميراث زوجها المذكور بمجرد ما قاله الشهود المذكورون على الوجه المأثور في هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٤ ابريل سنة ٩٣ مضمونها حيث بافادته مديرية سيوط المسطرة في ٨ الجاري مرغوب ارسال الاوراق الواردة مع افادتها الخاصة بمادة تشكي رجل من ملوي في مسألة منزل تحت يد اجد الشيخ وعلى اخيه متمسكين باعلام شرعي محرر من حضرة قاضي ملوي حضر تمك نؤمل النظر في ذلك وما يفاد يتبع الاجراء بمقتضاه ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ١٧ محرم سنة ٩٣ انه ادعى حسن بن مشهور بن مبارك الشهير بالشعار على غريمه المأخوذ معه بالخاص احمد بن فتح الباب بن محمد الشهير بالشيخ بان والد المدعي المذكور كان يملك منزلا بناحية ملوي من جهتها القبلية يدرب غير نافذ يعرف يدرب الكاشف محدودا محدودا بعة القبلي بعضه منزل من تركه عبد الله بن حسن الشهير بالشرقي فبعضه مع كامل الحد الشرقي لرفاق صغير غير نافذ بالدرب المذكور وفي الشرقي البساب والغر في منزل بيده وسعد الدين احمد بن احمد والبحري اشارع الدرب المذكور وكان والده المذكور واضع يده عليه مدة حياته بايجاره ان يرغب السني فيه وقبض اجرة عن يسر تاجره حتى مات والده المذكور وانحصر ارثه الشرعي في زوجته فطوم بنت حسن الشهير بالكتبي وفي اولاده منها حسن هذا المدعي واجد وجلس وعائشة وفاطمة ونفيسة لا وارث له سواهم وترك الهدود المذكور ميراثا عنه لهم من نحو ثمان سنين وبعد موت والده صار الهدود المذكور خاليا عن السكنى ولا يلد احد عليه الى قبل تاريخه بنحو جمعة مر على الهدود المذكور فرأى المدعي عليه وأخاه عليا واضعين يدهما عليه ومجريين المهدم يدعوي انه ملاكهما ولو وضع يدهما عليه بغير حق يطالب المدعي عليه المذكور برفع يده عن نصيبه فيه وهو خسة قرار يطوابع قيراط ويسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعي عليه وشقيقه على المذكور على الهدود المذكور عيانا بشهادة قن من فلان وفلان المعدلين سر اثم علنا بالجلس مثل المدعي عليه المذكور عن دعوى المدعي المذكور فاجاب بان الهدود المذكور

كان مملوكا لوالده المذکور وواضع يده عليه بوضع موأشيه وبنه فيه مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات وتركه ميراثا عنه لا ولادة له - هذا المدعى عليه وعلى ومحمد لا وارث له سواهم ثم مات بعده محمد المذکور وترك حقه فيه ميراثا عنه بقية اجدده ذاعا على المذکورين لا وارث له سواهما ووضع المدعى عليه هو واخوه على المذکورين يدهما عليه بعد والدتهما بوضع موأشيهما وبنهما فيه مدة وبنيا فيه بناه على قدر الحاجة ثم اختص كل منهما بقطعة منه وبناهما ولم ير الا يتصرفان فيها بالهدم والبناء مرة بعد أخرى ووضع الموأشي والتبن من بعدهم والدتهما الى الآن مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع حضور المدعى وبقيته ورثة والده ومشاهدتهم للتصرف المذکورين وعدم المعارضة منهم لهما في ذلك بلا مانع يمنعهم عن المعارضة وعدم معارضة والدتهما قبلهما وأنكر دعوى المدعى المذکورين وجدها كليا وبسماع المدعى لذلك أنكره وأصر على دعواه الاولى فطالب من المدعى عليه بيضة تشهد له بالدفع الذي ابداه فاحضر كلا من فلان وفلان ذكر خمسة جميعهم من الناحية المذكورة وشهد كل على انفراده بعد استشهاده في وجه المدعى عليه عقب الدعوى والجواب بلفظ أشهد بان المهرود المذکورين لولك لاجده - هذا المدعى عليه وشقيقه على آل لهما بالارث من والدتهما وشقيقتهما محمد المذکورين وهما واضعان يدهما عليه بوضع الموأشي والتبن وتصرفان فيه بالهدم والبناء مرة بعد أخرى مع حضور حسن هذا المدعى ابن مشهور ابن مبارك وبقيته ورثة والده المذکورين ومشاهدتهم للتصرف المشروح وعدم المعارضة منهم لهما بلا مانع يمنعهم من ذلك وحدهم بحدوده المستوردة في الدعوى وزكوا سرا ثم علمنا بعد الا عذار وعدم الطعن بشهادة ثلاثة أشخاص من الناحية سمعناهم فبقتضى ذلك ثبت ما كية المهرود المذکورين لاجده وشقيقته على المذکورين ووضع يدهما عليه وتصرفهما فيه بالهدم والبناء مع حضور حسن المدعى المذکورين وبقيته ورثة والده المذکورين ومشاهدتهم للتصرف والمعارضة بلا مانع شرعي وأقر حسن المدعى المذکورين بعدم معارضة اجددين فتح الباب المذکورين في المهرود المذکورين ومنع من ذلك (اجاب) قد صار مطالعة الاعلام المهرود من حضرة نائب مملوكي المؤرخ في ١٧ محرم سنة ٩٣٠ فوجد فيه قصور فيقتضى اعادة النظر في هذه القضية شرعا فان صار استيفاء الدعوى والشهادة وثبت ما يقتضى منع المدعى من سماع دعواه شرعا اما باثبات ترك مورث المدعى وورثته الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة فاكثرت مع التمكن منها تلك المدة أو سكوت المورث وتركه تلك الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره وتمكنه منها يمنع وارثه من سماعها بعد صحة الدعوى والشهادة والا يثبت قطاب منه البيضة على دعواه المالك بطريق الارث بعد اثبات الورثة شرعا والله تعالى أعلم (مثل) بافاده من مخالفة مصر في ٢٩ رسة ٩٣٠ مضمونها قد ورد لهذا الطرف

فأدلة مديرية البحيرة ومعهما أوراق مذکور فیہا ان حضرة قاضي أفندي المديرية حرر
لها مكاتبة وأرسل لها أوراقا متعلقة بتركة المرحوم لطيف أبي هاجر وانه بحضور الورثة
فبعضهم أبرزاء الاما شرعيان من المحكمة بثبوت الوفاة وحضر الارث وصاية ادریس
والد المتوفي على القصر واخوته واربعة اعلام - محررة من نائب المرحوم كزوار بع فتاوى
وانها وجدت مخالفة لما نص بالا اعلام المرحوم من المحكمة وانه يرغب رفع هذه القضية
لمحضر تكم لا عطاء القول اللازم مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وما يكون به العمل
وما لا يكون به العمل من الاعلامات فيفاد عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لاجابة
المديرية (اجاب) علم مضمون ما في هذه الاوراق التي من ضمنها الاعلامات المحكي عنها
والافادة عن ذلك ان ما تضمنه الاعلام المرحوم من محكمة ولاية البحيرة المؤرخ ١٧
ذی القعدة سنة ٨٨ من اثبات وصاية ادریس لطيف أبي هاجر وورثة وبنوة عبدالله
القاصر المرزوق لوالد ادریس الذي هو لطيف أبو هاجر المذکور من مستولته مبروكة
السودانية بنت عبدالله ضمن باقي الورثة بعد ان ادعى الوصي المذکور على المدعي
عليه المدعي لو له بدعواه الموضحة بهذا الاعلام التي من جملتها ما يفيد اقرار والده
ببنوة الولد المذکور حيث ادعى اقامة أبيه له وصيا على أولاده القصر الثمانية الذين
من جملتهم عبدالله المذکور وشهادة الشهود بذلك فلهذا يتضمن اقراره ببنوة الولد
المذکور حال حياته بعد ذكر كونه مرزوقا له من مستولته المذورة في الدعوى والشهادة
فهو كاف في ثبوت نسبه منه - وحينئذ فالاعلام المرحوم من محكمة الدلتجات المؤرخ
٢٨ محرم سنة ٩٣ المحكوم فيه بمنع عبدالله المذکور من مشاركتة لمحجدي أبي
هاجر بن لطيف المذکور ووكليه فيما يخصهم من تركة لطيف أبي هاجر المذکور بنناه
على عجز ادریس الوصي على القاصر المذکور عن اثبات كون مبروكة أم القاصر
المذکور عملا لوالده لطيف المذکور وكونه أقرب بنسبه حال حياته على الوجه الموضح
به بعد ثبوت نسبه أو لا لا يعول عليه اذ لا يوجب ما تضمنه الاعلام الثاني نقض الحكم
ببنوة ونسب الولد المذکور الذي تضمنه الاعلام الاول على هذا الوجه وأما الحكم
بإطلاق محضية التي كانت زواجا لطيف أبي هاجر المذکور طلاقا بائنا وعدم ميراثها
لذي تضمنه الاعلام المرحوم من محكمة مركز الدلتجات المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣
ومصدق عليه من مفتي مجاز استئناف بحري لم يظهر بطلانه لاسيما ووكيلها في
الخصومة غير بانحصار ميراث الزوج المذکور في غير لزوجة المذورة كما هو واضح
بالاعلام المنقر بنمرة ٣٢٨ ونمرة ٣٢٩ ونمرة ٣٣٠ وأما الاعلام المرحوم من محكمة مركز
الدلتجات المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ ونمرة ٣٢٩ المحكوم فيه بثبوت الاغنام المذورة
به الى لطيف أبي هاجر المذکور وورايلولتها بعد وفاته لورثته المذکورين بعد دعوى
محمد بالا صالة والو كالا عن موكلية المذکورين به على ادریس أبي هاجر بطريق

١٢٩٣

٦

وكانت من والدته محضية واخوانه الشقية سامة وحليمة وخديجة الواضع يده
على الاغنام المدعى بانها ملك لابييه الى ان مات وتر كها ميراثا لزوجته غزالة والدته المدعى
احدى الموكلات له واولاده الاثنى عشر وذكروا كهم باسقاط عبد الله واعترف المدعى
عليه بالوفاة وحصر الارث فيمن ذكر وبوضع يده على ما ذكر بطريق الملاك لو والدته
محضية المذ كورة خاصة واقامة البينة على دعوى المدعى بملاك المتوفى لتلك الاغنام
الى ان مات فلهذا فيه قصور لعدم اقامة البينة على الوفاة وحصر الارث وان اعترف
المدعى عليه بذلك مع انكاره الحق المدعى به اذ لا يكون المدعى خصما لاثبات حق
للميت بالبينة من قبل من يدهى الميراث عنه ولو اقر المدعى عليه بالوفاة والارث ما لم تقم
البينة على ذلك نعم لو ثبت ما ذكر من الوفاة وحصر الارث قبل هذه الخصومة وحكم
به يكتفى بذلك الا انه لم يتعرض في هذا الادعاء لتقدم ثبوت ذلك ولم تقم البينة عليه
الا ان مع كونه مسقطا فيه نسب عبد الله الثابت اولا فيكون والحال هذه فاصرا يلزم
استيفاءه وان كانت بينة الرثة الخارجين على ملك مورثه لتلك الاغنام مقبولة
ومقدمة على بينته المطلقة ذات اليد وويلها في الخصومة بعد استيفاء ما يلزم ويحكم
بتلك الاغنام للرثة التي ثبت فحصر الارث فيهم ومن جملتهم عبد الله المذ كور
وكذا الاعلام المحرر من محكمة مركز الدلتا المؤرخ ٢٨ محرم سنة ٩٣ غمرة ٣٣٠
الهـ كورم فيه بثبوت مبلغ مائة وخمسين ألف قرش لاختاراني هاجر المدعى على ولدي
الميت المذ كورهما ادريس ومحمد في تركة ابيهم ما على الوجه الموضح فيه فان الحكم فيه
لم يتفق استيفاءه لعدم ظهور صحة المطالبة بالمبلغ المدعى به بمجرد الالفاظ المذ كورة في
هذه الدعوى بعد حصول الاسقاط من المتوفى في حال صحته طاعة الى المدعى بالمبلغ
المذ كور في اطيانه الخراجية التي عينها واسلامه اياها وتصرفه فيها بعد الاسقاط
ودفع المبلغ الى المسقط نظير منقصة الاطيان المذ كورة وتحرير السند بذلك واقرار احد
المدعى عليه بما بذلك واجازته مع عدم توقيع المباشرة بالمديرية اذ لا يترتب على مجرد
ذكر ذلك استحقاق المطالبة ببدل الاسقاط من التركة والله تعالى اعلم (مثل) بافادة
من مجلس الاحكام في ٣ ج سنة ٩٣ مضمونها وردت للاحكام افادة من مجلس مديرية
الغربية في مادة الاملاك الحاصل النزاع في شأنها بين ورثة محمد أحمد الخادم وبين الشيخ
مصطفى الخادم ولرغبة الشيخ مصطفى حبيب وكيل ورثة محمد أحمد الخادم المحكي عنه
بعث اوراق المرافعات والاشهادات التي وقعت في المجلس المذ كور للاحكام بنفسه
ارسالها المحصر تسكم للاطلاع عليها ارسال ما ذكر ضمن الاوراق وحيث الامر كما توضح مع
هذا انتم لال اطلاع عليها والافادة بما يترامى (أجاب) عن ما تضمنته اوراق هذه
التضامية والذي ظهر منها ان المرافعة الاخيرة المؤرخة في ذي القعدة سنة ٨٨ الصادرة
بين وكيل المدعيين ووكيل المدعى عليه المطالب بحقوق البينة من المدعى لم تكن تامة

اذمه اها انه بعد ان تليت على المحاضر من دعوى الوكيل المدعى المذكور المقيدة بمضبطة
المجلس بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٠ ذى القعدة سنة ٨٦ صدق المدعى الوكيل عليها وادعى بها
وبالتوفيق الذى صدر منه المقيد بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨٧ ذكر وكيل المدعى عليه
المذكور كالا ما يصلح ان يكون جوابا للدعوى الصادرة من المدعى المذكور على
الوجه المستطوع كونه لم يستل عنها كاف المدعى الوكيل اثبات دعواه بالبيننة
الشرعية ثم احضر شهودا متعددين في مجالس فشهدوا بشاهدوا به ولم تقبل شهادتهم
بل ردت لعدم موافقتها حسب ما ائتمى به حضرات علماء المجلس وبناء على ذلك لا يكتفى
بما صار فاذا اريد نظره هذه الدعوى المذكورة بالوجه الشرعى يقتضى صدور الدعوى من
المدعى على خصمه بما يدعى به عليه من اول دعواه الى آخرها بما بيان الذنب وتعر يف
الجد الجامع تعريفا معتبرا واذكر حدودا لعقار لذي يدعى به مع استيفاء اللازم ويطالب
الخصم بما يطالب به على وجه مستوف فيستل خصمه بعد صحته عن دعواه فيجيب
بالاقرار فيما يقربه والا انكار فيما ينكره وان ظهر له ان خصمه متناقض في دعواه بواسطة
ما صدر منه أولا في الدعوى السابقة يبين كيفية تناقضه فان ظهر مما يذكره أنه متناقض
يستل المدعى عن ذلك فان أقربه منع وان انكره وذكر ما يقتضى التوفيق ووفق بالفعل
مع امكانه ووجد ما ووفق به فقبول لا تطلب منه البينة على أصل دعواه والافلا فان اتى
بشهود ما بقت شهادتهم دعواه وركبت ولم يوجد مانع من قبولها بحكم له بما اثبتته والافلا
وقد سبق الجواب عن هذه الحادثة مرتين وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى ثانيا
بتاريخ غايه محرم سنة ١٢٨٨ وأولها بتاريخ ٤ محرم سنة ٨٦ والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضى المنصورة عن صورة حادثة لديه وارادة بإفادته في سنة ٩٣ كتب
في آخرها فن قيل التزكية والحكم صار عرض هذه الحادثة على حضرة مفتى المديرية
والمجلس فلم يجب عليه ابشئ فصار من الاقتضاء احاطتها بحضرة الاستاذ شيخ الاسلام
ومفتى الانام بالديار المصرية ليطلع عليها حضرة ويفيد الحكم الشرعى عنها هل يحكم فيها
باعتق الجميع أو بعق الشاهدين وهما خريدا فندي ومحمد كامل افندي المذكوران
وما حكم الله في ذلك ومضمون الصورة المذكورة ادعى المحترم يوسف غنيم ابن المرحوم عبد
العال غنيم من ناحية زفتة جواد غر بية على الحاضر معه بالمجلس المكرم يوسف افندي
بسيم ابن المرحوم يوسف افندي بسيم المزارع بناحية منية دمسيس دقهلية ابن عبد الله
معتق المرحوم محمد اغا طاهر من عسكري اندرون بان هذا المدعى عليه بذمة لهذا المدعى مبلغ
قدره نصف جنيه مصري رائج مستعمل بخمسين قرشا افترضه من هذا المدعى لنفسه
واقترضه ذلك من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه وصرفه في شؤن نفسه وصار ذلك المبلغ
دينا لازما وحقا واجبا بذمة هذا المدعى عليه لهذا المدعى بسبب هذا القرض وطالبه
ببدل هذا المبلغ ليحوز له نفسه فامتنع من أدائه بغير وجه شرعى وطلب جوابه عن ذلك

فسئل من هذا المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لهذا المبلغ وانه لم يكن عليه شيء
لهذا المدعى كليا فكلف المدعى اثبات ما ادعاه شرعا فاحضر كلام من خرسيد افندي ابن
عبد الله ومحمد كامل بن عبد الله الجركسي الجنس كلاهما معتق المرحوم يوسف
افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا ماهر من عسكر اندرون والده هذا المدعى عليه
الذين كانوا ملوكا ومن قرقيز له واعتقهما في حال حياته وصحته ونفوذ تصرفاته وطلب
الاستماع الى شهادتهما فاستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين فشهد
خرسيد افندي المذکور بان يوسف افندي بسيم هذا المدعى عليه ابن سيده ومولاه
ومعتقه المرحوم يوسف افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر المتوفى المذکور
اعلاه بدمته ليوسف غنيم هذا المدعى نصف جنيته ومهرى بخمسين قرشا واقرضه ذلك
المبلغ من ماله الخاص به شرعا وقبضه منه واشهده على نفسه بذلك لهذا المدعى يعلم ذلك
ويشهده كذلك وشهد محمد كامل افندي المذکور طبق شهادة الشاهد الاول حرفا
بحرف فعند ذلك دفع هذا المدعى عليه هذه الشهادة بقوله ان هذين الشاهدين
مملوكا كان ليوسف افندي بسيم والده المتوفى المذکور وانهما كذبا في ذلك وانه لم يعتقهما
سيدهما والده وانهما باتيان على الرق ولم يصدقه المدعى في ذلك وكرانهم حاران وان
مولاهما وسيدهما يوسف افندي بسيم المذکور اعلاه والده هذا المدعى عليه قد
اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات تقدمت على تاريخه
واعتق أيضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته قدم خير وبخية
الجنجاوية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب البيضاء كل منهما
الجركسية الجنس وفرجا ومحبوب الجبشي الجنس كل منهما اعتقهما من مدة ثمان
سنوات أيضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم اعتقا صحيا شرعا ولم
يصدقه المدعى عليه على ما ذكره فعند ذلك عرف ان معه بيعة تشهد له بذلك فكلف
اقامة البيعة على صحة دعواه هذه فاحضر كلاما من الحسين الشهابي بن حسن الشهابي
ابن علي وحسن الفاربن علي الفاربن درويش الفارهمامان ناحية منية دمسيديس
المذكورة واستشهد كل منهما على انفراده بمواجهة المتداعيين يطلب المدعى فشهد ان
كلاما من خورشيد افندي ومحمد كامل افندي هذين الشاهدين حاران ومولاهما
وسيدهما يوسف افندي بسيم بن عبد الله معتق محمد اغا طاهر من عسكر اندرون والده
هذا المدعى عليه قد اعتقهما في حياته وصحته ونفوذ تصرفاته من مدة ثمان سنوات
تقدمت على تاريخه واعتق أيضا في صحته ونفوذ تصرفاته من مدة خمس سنوات مرقوقاته
قدم خير وبخية الجنجاوية وزينب الفوراوية السودانية كل منهن وجلفدان وزينب
البيضاء كل منهما الجركسية الجنس وفرجا ومحبوب الجبشي الجنس كل منهما اعتقهما
من مدة ثمان سنوات أيضا جميعا اولاد عبد الله المملوك كون اسيدهم المرقوم اعتقا صحيا

شرعيًا هذا ما يعلمه كل منهما ويشهده ولم يبد المدعى عليه طعنًا ولا جرحًا في شهادتهما
 (اجاب) بناء على صحة هذه الشهادة والدعوى أما على القول بعدم اشتراط ذكر الطلب
 للمدين المدعى به فيها اذ قول المدعى وطالبه بدول هذا المبلغ الى اخيه حكاية عن طلب
 ماض لا طلب في الحال أو بايجاب ذلك فيما يثبت بعد استيفاء اللازم عتق الشاهدين
 بالمال بدعوى المشهود له به اعتناقهما من قبل مالهما كونهما المتوفى الذي هو والد المدعى
 عليه المال المنكر للعتق أيضا لان اثبات اعتناقهما سبب لا ثبات حقه لا بحالة اذ ولاية
 الشاهد الشهادة لا تنفك عن العتق بحال فصارا كشي واحد معنى فهو خصم فيه وكذا
 شهادة الشاهدين بالاعتناق في حق النسوة الخمس من قبل هذا المال في وجه ولده
 المنكر ان كان وارثا له كافية في اثبات عتقهن بلا تقدم دعوى من اذهي ليست بشرط
 في اثبات عتق الامة بالاتفاق واما بالنسبة لفرج ومحبوب الحبشيين فلا يثبت عتقهما
 بهما بلا تقدم دعوى منهما أو ممن ينوب عنهما ولا دخل لهما في الشهادة بالحق المدعى به
 وهذا بناء على مذهب الامام الاعظم المشترط تقدم الدعوى بعتق العبد في اثباته فبعد
 استيفاء ما يلزم شرعا يجري الحكم على هذا الوجه وتعتبر الدعوى من العتقاء المذكورين
 جميعا على وارث معتقهم بالاعتق وبعد انكاره تقام البينة عليه والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادة من محافضة همدان ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ مضمونها وردت افادة من مديرية
 المنية في ١٤ الجاري بشأن مادة منزل تشكي بخصوصه الشيخ عبد الله منصور ولما كتب
 لمضرة قاضي المنية اعطيت الافادة ومعها صورة الدعوى التي بينه وبين غريمه
 بقصد الاستفتاء عنهما من هذا الطرف بناء على رغبة مفتي المديرية والمجلاس وبناء عليه
 اقتضى تحرير لورود الافادة ومضمون المرافعة المذكورة حضر الرجل المكلف الشيخ
 عبد المال بن منصور بن محمد وحضر لمضرة الرجل المكلف محمد الصباغ بن طنطاوي
 ابن ابراهيم كلاهما من المنية وادعى الشيخ عبد المال المذكور على هذا المدعى عليه
 محمد الصباغ المذكور بان والدته أي المدعى آمنة بنت ابراهيم بن أحمد المتوفاة سنة ١٣٠٠
 الثابت وقاتها وانحصار ارثها فيه ضمن الدعوى الصحيحة بمقتضى المقيّد بهل
 الدعوى بهذه المحكمة كانت قبل وقاتها تلك منزلا كائنا بغير المنية من جهتها
 اقبالية بدرب الهـ ياديس يحصره - حدود أربعة الحمد البحري ملك المرأة صغيرة بنت
 مصطفى بن علي الشـ هير بالجمل والقبلي الشارح الجـ ديد وفيه باب زمامه والغربي ملك
 المرأتين عيوشة وطنطاوية بنتي طنطاوي بن ابراهيم والشرقي ملك محمد بن حسين
 السـ ملك بن عبد اللطيف كانت المرأة آمنة والدة المدعى اشترته حال حياتها وجواز
 تصرفاتها من والدها ابراهيم ابن الحاج أحمد بن خليف والد والد محمد هذا المدعى عليه
 وباعه لها والدها المذكور حال حياته وصحته وهو يملكه ببيعها بثمان قداره سبعون
 ريالاً تسعيناً من الفضة الوازنة الرائجة - برة كل ريال تسعون نصفاً فضة صاغاً وجرى

التقاضي بينهما بإيجاب وقبول وان والدته المدعى المذكور ماتت عنه بلا شريك وترك
 المنزل المذكور ميراثاواكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى عليه هو أخاها كانت
 أسكنته معها في المنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل المذكور ملكه آل له بالميراث
 من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه واضح يده عليه بغير حق ويطالب هذا
 المدعى هذا المدعى عليه برفع يده عن المنزل المذكور وتسليمه اليه ويسال سؤاله
 عن ذلك وبعد ثبوت وضع يد المدعى عليه على المنزل المذكور بشهادة رجلين فركب
 بشهادة شخصين سئل المدعى عليه محمد بن طنطاوى المذكور عن دعوى المدعى عليه
 فأجاب بالانكار لهواه وبعدها جردا كليا وادعى محمد بن طنطاوى المذكور على
 المدعى المذكور بان المنزل المذكور له ودبالجدود الاربعة المذكور ملكه بالارث
 من والده طنطاوى بن ابراهيم بن احمد ووالده طنطاوى المذكور ورثه من والده ابراهيم
 ابن احمد بن خليف جده لاييه وجد المدعى الشيخ عبد العال المذكور لامه وان والده
 طنطاوى المذكور كان واضعا يده عليه ومتصرفا فيه بالهدم والبناء الى أن مات ووضع
 يده عليه بعد وفاة والده الى الآن فخر خمس عشرة سنة مع حضور هذا المدعى ووالدته آمنة
 المذكورة بالهدم ولم يمنعهما مانع من الدعوى وأحضر محمد بن طنطاوى شاهدين شهدا
 شهادة من جلاتها قولهما وبعد موت طنطاوى بنت زوجته فاطمة والدته محمد هذا حائطا
 مشتركة بينهما وبين منزل طنطاوى المذكور الى أن قال فلم تغد شهادتهما وبهجز هذا المدعى
 محمد عن احضار يدنة غير هذين الشاهدين طلب من هذا المدعى الاول يدنة تشهد له طبق
 دعواه فاحضر شخصين شهدا كل منهما بان المرأة آمنة بنت ابراهيم بن احمد والدته هذا
 المدعى الشيخ عبد العال حال حياتها شترت المنزل المذكور بين يدرا المنية الى آخر ما ذكر في
 الدعوى من المدعى المذكور قال كان باعه لها والدها ابراهيم المذكور حال حياته وصحته وهو
 يملكه ببيعها صححها شرعا بثمن قدره خمسة وسبعون ريالاً تسعيناً من الفضة الوازنة الرائجة
 عبارة كل ريال تسعون فصفا فضة صاغ وجرى التقاضي بينهما بإيجاب وقبول شرعيين
 فالمنزل المذكور ملكه كما بهما هذا السبب وان والدته هذا المدعى الشيخ عبد العال ماتت
 عنه بلا شريك وترك المنزل المذكور ميراثا له وكون طنطاوى والد محمد هذا المدعى
 عليه أخاها كانت أسكنته معها بالمنزل المذكور سكنى فقط والآن المنزل ملك عبد العال
 هذا المدعى آل له بالميراث من والدته آمنة المذكورة وهذا المدعى عليه محمد واضح يده عليه
 بغير حق وادعى هذا المدعى عليه في شهادتهما فاطعن في أحدهما بانه فاسق تارك للصلاة
 المفروضة وفي أثناء ذلك تخاصم الشاهد الثاني مع المدعى عليه وقذفه وسب والدته في
 مجلس الدعوى بقوله له يا ابن الشر موطة بتاعة انصارى فردت شهادته وطالب من
 المدعى شاهداً آخر ثم بتاريخ ١٨ ج سنة ٩٣ حضر المتداعيان المذكوران وادعى
 الشيخ عبد العال على هذا المدعى عليه محمد الصباغ بالدعوى المذكور حرقيا وأحضر

من رجال آخر فشهدوا مثل الشهادة السابقة من الشاهدين حرقيا واعدوا لهذا المدعى عليه في شهادته فطعن فيه أيضا بأنه فاسق تارك للصلاة المفروضة (أجاب) قد صار بالإطلاع على صورة المرافعة المرفوعة مع هذا الصادر من محكمة المنيّة الهيكلي عنها بإفادة المحافظة فوجدت غير مستوفاة إذا التحديد للعقار المدعى في هذه الصورة فاصر في الدعوى والشهادة من ثلاثة حدود حيث قيل فيها الملك فلان ولا يدري ما هو الملك المحدد به أو عقار يصلح حدا أو شيء آخر وكذا لا مطابقة بين الدعوى والشهادة على ما في هذه الصورة لاختلاف الثمن فيها إذا لمذكور في الدعوى أنه سبعون ريالاً وفي الشهادة أنه خمسة وسبعون ريالاً وهو مانع من القبول لاثبات العقار كذا جواب المدعى عليه غير منتظم وإن لم يخجل بالحكم للمدعى عند اثباته بعد أنسكار الخصم ومع ذلك ادعى المدعى عليه الملك لنفسه خاصة أرثا عن أبيه طنطاوى وهو عن جده إبراهيم الذى هو جده المدعى أبواً واعترف بالملك لجده المدعى والداه الذى ذكر المدعى بيده هذا العقار من أمه التى هى أخت أبى المدعى عليه ولم يبين عدد دورته جده وعدد دورته أبيه ومن أنخصر أرثهما فيه من الورثة ليعلم قد دار استحقاقه بالارث كلاً أو بعضاً مع أنه ربما يفهم من جوابه مشاركة أم المدعى لأبيه فى الميراث من جده لأنهم أخوان أبوهما واحد ويفهم من كلام شاهديه أن لأبيه زوجة وكذا أنسكاره أو ولد دعوى المدعى كذا ربما يدخل فيه أنسكاره وضع يد نفسه على المتنازع فيه مع أن كلامه آخر يفيد خلافه هذا وكيف تسمع الشهادة من شهود الدافع قبل سؤال خصمه عن دفعه بفرض صحته على ما فى هذه الصورة فيقتضى استيفاء ما يلزم فى هذه المرافعة وبعد صحة الدعوى والشهادة وعجز المدعى عليه عن اثبات ما يمنع المدعى من سماع دعواه شرعاً يقتضى بالملك للمدعى حيث لا مانع والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بإفادة مؤرخة ٤ صفر سنة ١٢٩٤ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذا بما فيها أربعة إعلانات شرعية وردت بمكاتبة مجلس الأحكام بقصد إجراء المقتضى عما تشتمل عليه وحيث بالإطلاع عليها وجدت محتوية مسألة تدعى شخص يسمى أبابكر على تركه الخواجا أحمد اليمودى المخصوصة بتدبيرية بربري بالغ والغيبية وورثة اليمودى الذى كور بجهة الشام قد رأى قاضى بربري أفاة وصحى على التركة وإثبات ديون التركة في وجهه بالذمة الغيبية الورثة الغيبية المقطعة وبحصول المسكاتيات بين مجلس الأحكام بمصر ومجلس استئناف السودان وبين الأول والمحكمة الشرعية الكبرى بمصر قيل من حضرات أرباب المجلس الشرعى الثانى بما يفيد عدم عد هذه الغيبة منقطعة كما يعلم لعضيلتكم ما أجابه كل طرف من مطالعة الأوراق فبناء على ما ذكر لزم تحريره لمحضرتكم تؤمل النظر فى مفردات الأوراق والإفادة عما يجب إجراؤه بموافقة أحكام الشريعة الغراء (أجاب) الموافق للحكم الشرعى فى هذه المادة هو ما تضمنته إفادة حضرات أرباب المجلس الثانى بمحكمة مصر من أنه لا يكتفى

بمجرد غيبة الوارث الذي له ولاية الخصومة عن الميت وعن ابنته القاصرة مسافة السفر
بلا انقطاع مع علم حياته في نصب وصي للخصومة في هذه التركة التي تستحقها بنت
الميت القاصرة الحاضرة بمحل المدعى وجد ابنت المذ كورة ابو أبيه الذي له الولاية
في حقوقها وخصوماتها وجدتها الغائبان بدمشق الشام فتتوقف صحة خصومة المدعى
بالحق والمحال ما ذكر على حضور أحد الورثة البالغين أو وكيل عنه بالخصومة فيهما
يتعلق بحقوق التركة لهما وعليها أو توجه المدعى المذ كورة لهما مما يخصهما أو
أحدهما كما أن حضورهما لازم لإقامة الدعوى بقتل الميت أن أريد إقامة الدعوى
بقتله على الغير المشار إلى ذلك في بعض افادات هذه الاوراق فاذا استحسن قبحى
المسكاتبة من طرف المحكمة كومة الى محل الاقتضاء باحضار أبي الميت وأمه من محل
وجودهما لفصل الخصومات المتعلقة بما ذكر أو ارسالهما أو كى لاعامتهما ومعه
اعلام التوكيل وشهود الطريق لحل الخصومة للنظر فيما يدعى به على الميت أو يدعى
به له من الحقوق ويجرى الفصل فيها بحضور المختصين بالوجه الشرعى إلا أن يتوجه
مدعى الحق على الميت الى محل الوارثين الغائبين ليُدعى عليهم ما أو على أحدهما بحقه
ولا مانع من أخذه كتابا من قاضى جهته الى قاضى جهة الوارثين على قانونه الشرعى
وبذا تكسبهم هذه المادة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر في ١٣
صفر سنة ٩٤ مضمونه بناء على افادة مديرية المنية الواردة في غاية محرم سنة ٩٤
يرام الاستفتا من حضرة تكم عمالية قضيه الحكم الشرعى في مادة تدعى سعد حنفى
الطحان ببندرا المنية على الحاج خليل ابراهيم المحرر بصورة مرفوعة بالاوراق مختوم
عليها من نائب محكمة المنية ومضمون المرافعة المذ كورة حضر الرجل سعد بن
حنفى بن احمد من المنية وادعى في وجه الرجل الحاج خليل بن ابراهيم بن عبد الله انه عقد
شركة مع الحاج خليل المذ كور فى أد بعين يندتوب يد سعد المذ كور من مال سعد المدعى
على ان يشترى ما عاينها خيلا وبيعيها والى الحاج خليل المذ كور فى نظير ذلك ثلث الربح
ولرب المال سعد المذ كور الثلثان وتراضيا على ذلك وبناء عليه اشترى بالمبلغ المذ كور
ثلاثة من الخيل وأخذها الحاج خليل المذ كور باذن سعد وتوجه به الى مصر ليبيعهما
قباعها بثلاثة وخمسين يندتوب ونصف ولم يقبض الحاج خليل المدعى عليه رب المال سعد
المدعى شيئا من ذلك ويطلب بذلك ويطلب سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عما
ذكر فاقرب بعقد الشركة على هذا الوجه واما كور سعد المذ كور لم يخصه بالشركة في ذلك
بل قبل شراء الخيل عقد سعد المذ كور شر كه ايضا فى المبلغ المذ كور وهو يد سعد
المدعى مع المتوفى الآن الحاج احمد بن سعد الطحان من المنية المشهور بذلك على
ان لكل واحد من الثلاثة المذ كورين ثلث الربح ولم يختص باخذ الخيل المذ كورة
والتوجه به الى مصر وبيعهما بمباشرة بل بناء على هذا أخذت انا والحاج احمد المذ كور

الخيل - ل الثلاثة المذ كورة وتوجهنا بها معالي ههرايمعها وتقسيم الربح بين الثلاثة
المذ كورين ع - لى ما شرط فصار بيعها بثلاثة وخمسين يدين تو ونصف يدين تو واستولى على
الثمن المذ كور المتوفى الآن الحاج احمد المذ كور برضا الحاج خليل المذ كور وانه لا يعلم
ان الحاج احمد أعطى ههذا المبلغ لسعد المدعى أم لا وانه لم يصله ما شرط له من ثلث
الربح الذى ظهر به - مدبيع الخيل ولا شئ اصلا لا من سعد المدعى ولا من الحاج احمد
المذ كور سئل سعد المذ كور عن شركة الحاج احمد المذ كور بوجه ما ذكر فجد ههنا راسا
فطابت من الحاج خليل المذ كور بدينة تشهد له بالشركة المذ كورة ففهر عنها قائلان
لى بدينة وليكنها غائبة لا يمكننى احضارها فترقت له اليمين على سعد المذ كور فامتنع من
تحليفه وأقر سعد المذ كور بانه لم يعط الحاج خليل المذ كور شيئا من الربح فى ذلك
وحينئذ اقتضت الشريعة المحمدية ثبوت مبلغ الثلاثة والخمسين يدين تو ونصف يدين تو بدينة
الحاج خليل المذ كور لسعد المذ كور وثبوت اجرة عمل الحاج خليل المذ كور بدينة سعد
المدعى على الحاج خليل المذ كور لا تزيد على ثلث الربح فان الشركة المذ كورة شركة
مضاربة فاسدة فالواجب فيها للعامل اجر المثل لا يزيد على ما شرط له وقد ثبت لدينا
باخبار رجائين ههنا ما وذكروا أنهم من أهل العدالة والخبرة والمعرفة فى ذلك أن الاجر
المستحق على مثل عمل الحاج خليل المذ كور فى تلك المسادة مبلغ أربعة جنيهات يفتو
ونصف يدين تو لا يزيد على ثلث الربح بل مساو له وحكمنا فى وجهه ما ثبتت بمبلغ الثلاثة
والخمسين يدين تو ونصف يدين تو بدينة الحاج خليل المذ كور لسعد المذ كور وبثبوت مبلغ
الاربعة جنيهات يفتو ونصف يدين تو بدينة عمل الحاج خليل المذ كور بدينة سعد المدعى
للحاج خليل المذ كور وذلك بعد طالب الحاج خليل سعد المذ كور باجرة عمله وأمرنا كلا
بقسائم ما وجب عليه مستحقه وكتب بذي الهماه شعولا بختم مفتى المديرية مانصه بالاطلاع
على هذه الصرة وجدت موافقة لكون الشركة المذ كورة فاسدة وان خليل أغاليس
له الاجرة المثل وعليه اقامة اليرهان على الحاج احمد بن سعد باستلامه المبلغ المذ كور
من الخيل المذ كورة واذالم يبرهن الحاج خليل أغا على الحاج احمد بن سعد المذ كور
فالمبلغ ثابت بدينة حسب اعترافه ببيع الخيل المذ كورة ولما عرضت هذه القضية على
قاضى المديرية الآن وهو - حضرة الشيخ فراج الباقولى الحنفى بواسطة المديرية افاد بما
مضمونه ما افاده - حضرة المفتى عن هذه الدعوى من انها موافقة وان المبلغ ثابت بدينة
الحاج خليل - ل المذ كور حسب اعترافه لم يزل ما عندى من الوقفة فيها وبالتأمل تبين لى
فى صورة هذه الدعوى المجموعة من حضرة القاضى السلف ان قوله فى أولها حضر الرجل
سعد بن حنفى وادعى فى وجه الرجل الحاج خليل لا يفيد الدعوى على الحاج خليل
المذ كور لأن قوله فى وجهه يفيد انه ادعى بحضوره فقط وهذا لا يسمى دعوى عليه
فضلا عن فساد الدعوى من وجوه غير ما ذكر لا تخفى كما ان الذى ظهر لى من اقرار الحاج

خليل المستور بها لا يقتضى ثبوت الثلاثة والخمسين بينتو ونصف في ذمته كما هو مذكور
في صورة الدعوى المذكورة لانه اقرب بقوله اخذت انا والحاج احمد المذكور الخليل الثلاثة
وتوجهناهم الى مصر الى ان قال وصار بيعها بثلاثة وخمسين بينتو ونصف واستولى
على الثمن المذكور الحاج احمد المذكور في المذكور ولم يعترف الحاج خليل باخذ الخمسول
الثلاثة وبيعها ولم يعترف بملكيتها السعد المذكور ولم يعترف انه اخذ من ثمن الخيول شيئا
اصلا واستهلكه ولم يبرهن سعد المذكور عليه بشئ من ذلك على فرض صحة الدعوى منه
عليه وقصور الاقرار بالجملة فالذي تبين لي على حسب فهمي من نصوص المذهب ان
الدعوى المستورة بهذه الصورة فاسدة واقرار الحاج خليل الذي فيها قاصر والزام الحاج
خليل المذكور على مقتضى ما فيها لا يصح وما كتبه حضرة المفتي بموافقتها لم أفهم
له وجه فان وافق يصير عرض هذه الصورة على حضرة استاذنا شيخ الاسلام بالمهروسة
وبصدور افادة حضرة يفاد هذا الطرف ليصير العمل بمقتضاها (اجاب) قد صار
الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق الواردة بشرح المحافظة التي من ضمنها صورة
المرافعة والحكم الصادر في تداعي سعد دحني المحامان ببند المائة على الحاج خليل
ابراهيم المشمولة بتجتم نائب المحكمة و الافادة عن ذلك ان الحكم بالزام المدعى عليه الذي
هو الحاج خليل ابراهيم المضارب الاول بثن الخيل وان له اجر مثل عمله لفساد المضاربة
المذكورة يعني بوجود شرط العمل على رب المال والمضارب فيها واقرار الحاج خليل
المذكور باخذ الخيل مع الحاج احمد بن سعد الذي ادعى الحاج خليل المذكور انه
مضارب معه من قبل رب المال وبيعها للخيل وقبض الحاج احمد بن سعد المذكور الثمن
كاه برضا الحاج خليل المذكور وانكار رب المال مضاربه مع الثاني ولم يثبت ذلك
الحاج خليل المذكور غير صحيح بفرض صحة الدعوى لانه على فرض عدم اثبات
الحاج خليل كون العامل معه مضارب بامن قبل رب المال وانكار رب المال ذلك يكون
الحاج احمد بن سعد مودعا من قبل الحاج خليل المضارب بالنسبة لما استولاه من الخيل
والثمن الذي قبضه برضاه من باع له هو والمضارب الاول الخيل والمضارب بملك الايداع
سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة كما هنا كما يستفاد مما ذكر في اول باب المضارب يضارب
من الضرور المختار بالعز والى البحر واذا كان المضارب بملك الايداع وقد تضمنه جواب
دعواه يقبل قوله فيه بيمينه في حق براءة نفسه حتى لو هلك المال واستهلكه المودع
الذي هو الحاج احمد بن سعد بناء على دعوى الحاج خليل المذكور الايداع فلا ضمان
عليه وكذا لو ثبت ان الثاني مضارب معه ايضا من قبل رب المال لا يضمن سواء هلك
المال او استهلكه الحاج احمد المذكور بل الضمان حينئذ عليه لو ثبت على ورثته
المال الذي قبضه ثمنه وما من مجهول له او استهلكه بشئ آخر حينئذ يضمن رب المال
والمضارب الاول ان يدعيه على ورثة الثاني بالمال دعوى صحيحة فان ثبت على

مورثه - ما يقتضى تضمينه يؤخذ به من تركه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) عن
 مرافعة واودة من قاضى الشرقي - فمضمونها ادعت المرأة آمنة أم ابراهيم بنت المرحوم
 السيد سليمان ابن المرحوم مصفى من مصر المحروسة على محجوب محمد هذا المحاضر معها
 بالجناس واشارت له به - دها ابن المرحوم محمد محجوب القصاب كان بيد در الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزربية شرقية المعروفين
 بتعريف شاهدين بان المدعية المذكورة كانت زوجة المرحوم محمد محجوب القصاب
 كان بيد در الزقازيق ابن المرحوم محمد محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية
 الزربية المذكورة ودخل بها واستمرت فى عصمتها ومعاشرة له الى ان توفى من مدة شهرين
 الى رحمة الله تعالى بالناحية المذكورة عنها وعن اولاده المدعى عليه هذا وفاطمة
 ومعزوجة ونفيسة البالغين والسيد وبدوى القاصرين عن درجة البلوغ الشرعى وعن
 والدته المرأة عابدة بنت المرحوم الحاج سليمان دريه - ابن المرحوم سليمان من
 ناحية الزربية المذكورة فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم فى ذلك وانهم هم
 الوارثون له المحاثرون لميراثه لا وارث له سواهم وان المدعية المذكورة تسحق قبل
 زوجها المرحوم محمد محجوب المذکور وفى ذمته مؤخر صداقها وقدره ألف قرش صاغا
 لغاية حياته وفى تركته التى تحت يده المدعى عليه المذکور هذا الخلفه عن مورثهما
 المذکور من عقار ومنقول التى تفي بذلك وبغيره كالأبن وتطلب المدعية المذكورة
 جواب المدعى عليه المذکور عن ذلك وحيث اذلة المذکور من التركة المذكورة
 وتكون أيضا حصتها الثمن ثلاثة قراريط فى جميع تركه زوجها المورث المذکور وانفسها
 بالوجه الشرعى وتسال سؤاله عن ذلك فمثل من المدعى عليه المذکور عن ذلك فاجاب
 بالاعتراف والتصديق على وفاة والده المرحوم محمد محجوب المذکور ابن المرحوم محجوب
 المذکور ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى عنه وعن اخوته فاطمة ومعزوجة ونفيسة
 البالغات والسيد وبدوى القاصرين عن درجة البلوغ الشرعى وعن زوجته المرأة
 ابها بنت المرحوم عبد الهادى ابن المرحوم السيد من ناحية أبى كبير وعن والدته المرأة
 عابدة المذكورة اعلاه فقط من غير شريك ولا حاجب شرعى لهم فى ذلك وعلى وضع يده
 على تركه والده المذکور كور الخلفه عنه من عقار ومنقول التى تفي بالمبلغ المدعى به المذکور
 وبغيره قائلا ان المدعية المذكورة هذه واشارت لها به - كانت زوجة لوالده المتوفى
 المذکور ودخل بها وعاشا - مدة ثم فى شهر رمضان سنة ٨٨ طلقها لثنا والسبب فى
 اقامتها بمنزل والده المذکور كون اختها المرأة زينب متزوجة بولد عم والده هو عزب
 الشبراوى المقيم معه بمعاشر واحد وجد دعوى المدعية المذكورة جدا كليا فطلبت
 البينة من المدعى عليه المذکور لا ثياب دعواه طلاق المدعية حيث لم تصدقه على ذلك
 فامتنع - وانصر فاشتم فى يوم الاربعاء ٨ صفر سنة تاريخه حضر كل من المدعية والمدعى
 عليه المذکورين واحضر المدعى عليه كلاً من أحمد بدوى القصاب بناحية بلبيس ابن

ربيع الثاني

سنة

المرحوم أحمد ابن المرحوم بدوى من ناحية الزريبة شرقية وسئل منه عما يعلمه ويشهده به
 فشهد في وجه المتداعين بقوله ان المرحوم محمد محجوب بالقصاب كان يندر الزقازيق
 قال انه طاق زوجته المدعية هذه وأشار لها بيده طلاقاً لا ما وكان ذلك في سنة ٨٨ وانها
 كانت في منزل المطلق المذكور الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب
 ولد عم المتوفى المذكور مع زوجها في منزله هذا ما يعلمه ويشهده به الشيخ سليمان دورهم
 ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم على من ناحية الزريبة وسئل منه عما يعلمه ويشهده
 به فشهد في وجه المتداعين كالاول حرفاً بحرف وعترف المدعى عليه ان لابنة له على
 ما ذكر سوى من شهد ثم باطلاع حضرة مفتي أفندي مديرية الشرقية على هذه كتب
 بخطه وختمه بمضبطة المرافعات قوله شهادة البينة المذكورة غير مقبولة شرعاً التفسير
 بالتأخير هذه المدة ولا يعد ما ذكره عذراً ثم اذالم يكن عند المدعى بينة أخرى تتوجه
 اليه على المدعى عليها واذا حضرت بينة على انها كانت زوجة للمتوفى وماتت وهي
 على ذمته فبعد تزويتها يحكم بالزوجية ويمنع المدعى والله اعلم ثم في يوم الاحد ٣ ربيع
 الاول سنة ٩٤ حضر كل من المدعية والمدعى عليه المذكورين وعرفت المدعية المذكورة
 بان عندها بينة تشهد بانها كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب المذكور وباقية على
 عصمته الى ان توفي واحضرت كلام من الشيخ حسن داود ابن المرحوم حسين داود ابن
 المرحوم داود ومحمد الدجوى الجلادين المرحوم العفيفي ابن المرحوم اسمعيل والشيخ
 على سالم القباني ابن المرحوم سالم قاسم ابن المرحوم قاسم الجميع من يندر الزقازيق
 ولدى استنهادهم شهد كل منهم على انفراده في وجه المتداعين بقوله اشهد ان المرأة
 آمنة أم ابراهيم هذه وأشار لها بيده بنت المرحوم السيد سليمان ابن المرحوم مصطفي
 من مصر المحروسة كانت زوجة للمرحوم محمد محجوب بالقصاب كان يندر الزقازيق ابن
 المرحوم محجوب ابن المرحوم الحاج أحمد بدوى من ناحية الزريبة واستمرت باقية
 على عصمته ومعاشرته له معاشرة الأزواج في منزله الساكن فيه مع ابنة يندر الزقازيق
 الى ان توفي الى رحمة الله تعالى يعلم ذلك كل منهم ويشهده كذلك وعلمها تاشير بختم
 فاضى الشرقية تنظر صورة هذه المرافعة بطرف سعادة الاستاذ شيخ الجامع الازهر
 ومفتي الديار المصرية وتورد افادة المحكم الشرعي (أجاب) شاهد الحسبة انما ترد
 شهادته بالتأخير لنفسه بذلك ان كان يعلم ان الزوجين يعيشان عيش الأزواج بعد
 الطلاق وانما الشهادته بالاعذار في هذه الصورة لم يتضح منها علم شاهد الطلاق بذلك
 مع تأخيرهما الشهادته بمجرد قول المدعى عليه والشهود ان المطلقة كانت بمنزل الزوج
 الى ان توفي من أجل ان اختها المرأة زينب زوجة عزب ولد عم المتوفى مع زوجها في
 منزله لا يفيد علم الشاهدين بمعاشرته المطلق المطلقة معاشرة الأزواج بعد الطلاق وقد
 انراشهادتهم بالاعذار حتى يكون قادحاً في الشهادة فاذا لم يثبت عليهم ما يخل بالشهادة

وز كياسرا ثم علنا يقضي بشهادتهما والافلا اذا الفتوى على تقديم بينة الطلاق وهو قول الشافعي ورجح هذا حيث لم تدع المرأة عقد دين كما هو الموضوع ولم ينكر الوارث زوجيتها اصلا بل ادعى عليها الطلاق بعد النكاح فيكون دفعها معتبرا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر رقم ٢١ ربيع الآخر سنة ١٩٤٤ عن حكم صورة ترافعة واردة من قاضي المنية وبنى مزار ملخصها - حضر بالجلس الشريحي الرجلان المذكوران وهما علي واخوه شقيقه مبارك ابنا احمد بن مبارك من ناحية كفر المنصورة وحضر بحضورهما الرجلان المذكوران وهما علي وعبد العال ابنا عمر بن حسن الصواف من المنية وادعى هذان المدعيان علي ومبارك ابنا احمد بن مبارك على هذين المدعى عليهما - ما على وعبد العال ابني عمر بن حسن الصواف بان والده هذين المدعى عليهما عمر ابن حسن الصواف بن حسن كان يملك منزلا معلوما كائنا بالمنية من جهتها البحرية يدرب الصلبة محدودا بحدود أربعة معلومة بينت في الدعوى وكان عمر بن حسن المذكور رهن بمنزله المذكور عند هذين المدعى علي ومبارك بالسوية بينهم صفة واحدة على مبلغ قدره خمسة وخمسون جنهما هم يادفعها علي ومبارك المذكورين لعمر بن حسن المذكور من مالهما الخاص بهما من صفة بينهم ما أخذها منهما عمر بن حسن المذكور وسلم لهما المنزل المذكور رهنا مستوفيا بشروط الهبة وبعد ان استلما المنزل المذكور سلماهما لعمر بن حسن المذكور وليسكن فيه واستمرسا كنفاه الى ان مات وان مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورين بذيمة عمر بن حسن المذكور وعلي وعبد العال المذكورين الى الآن وان عمر بن حسن المذكور مات عن اولاده علي وعبد العال المذكورين وحسن ووصفة وعن زوجته آمنة بنت احمد بن مبارك وترك عمر بن حسن المذكور المنزل باقيا على رهنه المذكورين عليا وعبد العال المذكورين واضعان أيديهما على المنزل المذكورين بغير حق ويطلب علي ومبارك المذكورين عليا وعبد العال المذكورين برفع أيديهما عن المنزل المذكور وتسليمه لهما لاجل حبه فتمت أيديهما رهنا كما كان ويسالان سؤالهما عن ذلك فسئل علي وعبد العال المذكورين عن ذلك فاجابا بالاعتراف بان أباهما عمر بن حسن المذكور كان رهن المنزل المذكور عند علي ومبارك المذكورين بالسوية بينهما وانما ابقاء مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورين بذيمة والدهما عمر بن حسن المذكور ايهما اكون ايهما اقدم وفي مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورين كورة علي ومبارك المذكورين واستلم منهما المنزل المرهون المذكور بحضور بينة عادلة فأنكر علي ومبارك المذكورين دعوى علي وعبد العال المذكورين الوفاء المذكورين وادعيا بان المبلغ المذكور باق في ذمة والدهما عمر المذكور فطلب من علي وعبد العال المذكورين بينة شرعية تثبت دعواهما الا يفاء المذكورين فحضر اشهادين وشهدا شهادة غير موافقة للدعوى فردت شهادتهما لذلك فطلب منهما بينة أخرى تشهد لهما طبق دعوتهما

المذكورة فاحضر ارجلين آخرين شهدا هما طبق دعواهما ما قطعن على ومبارك في
أحدهما بانه كان جهاديا فحتم السلاح اغائبان المنية وقت قارب الخ الايقاع وطمعنا في
الشهادة الاخر بانه حصري تحت يد على أحد المذيعين المذكورين وادعى على ومبارك
على وعلى وعبد العال ابني عمر المذكورين بانهم باعدوا دعواهما دفع والدهما عمر المذكور
مبلغ الخمسة والخمسين جنهما المذكورة أقرا طائعين مختارين بحضور بيعة عادلة بان
والدهما عمر بن حسن المذكور لم يدفع لهما المبلغ المذكور وان والدهما مات والمبلغ
المذكور باق في ذمته الى الآن (أجاب) يؤخذ المدعى عليهم من ورثة المديون المقران
باصل الدين على مورثهما بموجب اقرارهما في حقهما خاصة اذا لم يثبت الدين بالبيعة أو
يصدقهم بأبقي الورثة واذا ادعى ايقاع الدين وأداءه من قبل والدهما قبل موته لمستحقية
ثم ادعى هما اقرارهما باعدوا دعواهما الادعاء من المورث بانه لم يدفع الدين المذكور
لديعيه المذكورين وان الدين المذكور باق بذمته لمستحقية المذكورين الى الآن كان
ذلك لدفع الدعواهما الادعاء قبل الاقرار من قبل مورثهما فاذا ثبت اقرارهما المذكور
على الوجه المسطور بهذه الصورة بالطريق الشرعي لا تسمع دعواهما أداء الدين من قبل
مورثهما التناقضهما فيها والاسمعت وقضى بيعة الادعاء بعد تزكيتها حيث لم يتحقق
مانع والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من محافظة مصر في رجب سنة ١٢٩٤ بناف على شرح
محاسن المنصورة بطلب الاطلاع على صورة المرافعة الصادرة لدى قاضي المنصورة
وافادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة ادعى كل من الحاج عوض شاهين بن
حسين شاهين بن شاهين من كفر أباطه القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالة الشريعة
عن المكرم محمد أباطه ابن المكرم سليمان أباطه ابن المرحوم حسن أباطه من أهالي الكفر
المذكور الموكل محمد أباطه للحاج عوض شاهين المذكور فيما سيأتي ذكره لدى المحاكم
الشرعية عدينة المنصورة المتدعى لديه بموجب الاعلام الشرعية المشمول بختمه المؤرخ
٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤ والمكرم عبد العال القمحاوي بن القمحاوي سليمان
ابن سليمان القائم عبد العال المذكور فيما سيأتي ذكره بطريق وكالة الشريعة عن
والديه هما القمحاوي سليمان ابن المرحوم سليمان ابن المرحوم قمحاوي المذكور
وزوجته ظريفة بنت المرحوم ابراهيم اغا من أهالي كفر سليمان شرعية الموكل كل من
القمحاوي سليمان وزوجته ظريفة المذكورين اعلاه والدهما عبد العال المذكور
فما سيأتي ذكره أدناه لدى المحاكم الشرعية المتدعى لديه المشار اليه أعلاه بموجب
اعلام مشمول بختمه محرر من محكمة المنصورة على الحاضر بن مسموما بالجلس هما
قمحاوي عبد الله هذا ابن عبد الله بن قمحاوي وأخوه لآبيه ابراهيم عبد الله هذا ان
المدعى عليهم هذين قلنا رتبة شقيقة عبد العال المدعى الثاني ابن القمحاوي بن
سليمان بن القمحاوي المذكور أعلاه المرزوقة له من زوجته ظريفة المذكورة أعلاه

وذلك باقرار المدعي عليهم ما هذين بمديرية الشرقية بقتلهم الزنوبه المذكورة بجزيرة
 أني غلة ولا يعلم كل من المدعين المذكورين كيفية قتلهم ما هان كان يخنق أو غيره
 ولا في أي وقت ولا في أي محل وإن الوارث لها والداها المذكوران أعلاه وكلا عبد
 العال المدعي الثاني وزوجها محمد أباطه موكل المدعي الاول من غير شريك ويطلب
 المدعيان المذكوران هذين المدعي عليهم ما بما ترقب عليهم ما في ذلك شرعا ويسألانهم
 جوابهما عن ذلك فن قبل سؤال المدعي عليهم ما يصير ارسال هذه الحادثة الى حضرة
 العلامة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية ليفيد الحكم الشرعي فيها هل هذه
 الدعوى مسموعة شرعا ويسأل المدعي عليهم ما عنها وإذا أنكر الاقرار المذكور يطلب
 من المدعين بينة تثبت اقرارهما بالقتل طائعين مختارين وإذا ثبت يحكم عليهم بالدية
 وما حكم الله (أجاب) الدعوى المذكورة على الوجه المسطور بهذه الصورة غير صحيحة
 شرعا فلا يستل الخصم عنها وقد تقدم منا جواب بهذا المضمون عن حادثة نظير هذه سبق
 ورودها واسأل عنهما من حضرة قاضي ومفتي مديرية المنوفية مع ايضاح الجواب
 بتاريخ ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ هـ وقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من محافظة مصر في ٣ رجب سنة ٩٤
 بناء على شرح مجلس المنصورة بطلب الاطلاع على المرافعة الشرعية الصادرة لدى
 قاضي المنصورة وإفادة الحكم الشرعي عنها ومضمون المرافعة المذكورة بمجلس
 المنصورة بحضرة حضرات أربابها بعد أن ثبت معرفة كل من جندي بقتل المكرم سالم
 سالم بن محمد أبي سالم من سنجيد زوجة العشماوي أحمد رئيس مجلس دعاوى الناحية
 ابن المرحوم أحمد العشماوي ابن المرحوم العشماوي عطاء الله وولديهما العشماوي
 البائع العاقل الرشيد وشقيقته شلباية الحاضرة ان جميعا بالجلس بشهادة كل من المكرم
 الشيخ علي سالم الكتيبي ابن المرحوم الشيخ حسن سالم ابن المرحوم سالم وعبد المتعال
 محمد البواب بوكالة الكيخيا ابن المرحوم محمد علي بن ابراهيم من المنصورة كلاهما
 المعرفة الشرعية النافية للجهة الشرعية على نفسها كل من جندي وبقتهما شلباية
 المذكورة في أعلاه هاتين انهما وكنتا العشماوي أحمد ابن المرحوم العشماوي أحمد
 المذكور أعلاه في الخصومة والدعوى والمرافعة مع المتولي العشماوي هذا أنني
 العشماوي أحمد المذكور أعلاه لايه في شأن قتله لايه لايه العشماوي أحمد مورث
 المدعي وموكلتيه المذكورين الوكالة العامة المألفة المفوضة لقوله ورأيه وفعله وقبلهما
 العشماوي هذا لنفسه من ما قبل ولا شرعا بحضور الشاهدين المذكورين ادعى
 العشماوي هذا القائم فيما سيذكر فيه أدناه بالاعانة عن نفسه وبوكالته الشرعية عن
 موكلتيه هاتين على الحاضر معه بالجلس المتولي العشماوي هذا عن المدعي هذا
 الثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان في ليلة الثلاثاء الموافقة ٢٥ رجب

سنة ١٢٩٣ كان العشماوى أحمد والد المدعى هذا وأخو المدعى عليه هذا لابيهم ابن
المرحوم أحمد العشماوى ابن المرحوم العشماوى عطاء الله المذكور أمه لاه وزوج
المرأة جندية والد المرأة شلبي المذكورين ناعما على سطح داره الكائنة بالناحية
المذكورة فاطاق فيه المدعى عليه هذا بارودة معمرة برصاصتين عهدا عدوانا
والعشماوى أحمد المذكور فاشتم فرجت الرصاصتان المذكورتان من البارودة التي
أطلقها المدعى عليه هذا عدوانا وأصابتا العشماوى أحمد والد المدعى أحدهما فى
شعره والثانية تحت أذنه اليسرى فخرحتاه وسال الدم منه وضر به المدعى عليه هذا
فأصابه عدوانا فاصدا قتله بباطة من حديد فى مقدم رأسه فشبهته وسال منها الدم
ومات العشماوى أحمد وورث المدعى وموكتيه بسبب ذلك قبيل الفجر من الليلة
المذكورة وهو على سطح داره المذكور وان المدعى عليه هذا أقر بقتله لاختيه لابيهم
العشماوى أحمد وورث المدعى وموكتيه على الوجه المصور طائعا مختارا الذى مأمور
مركز منية سمعوه بحضور جميع من المسلمين بمافيمهم على بك كورة وأقر بذلك أيضا
بالمديرية أمام معادة المدير طائعا مختارا بحضور الشيخ العدل رئيس مجلس مركز
ذكرتس وان الوارث للعشماوى أحمد المدعى بشانه المدعى وموكتاه وأشقاهوهم محمد
والسيد وسيدة وآمنة واختاهم لابيهم هما هانم وبديعة الجميع قصر من درجة البلوغ
المرزوقة كل من هانم وبديعة لوالد المدعى من مطلقته أم السعد بنت مجاهد الصباغ
من أهالى ناحية نقيطة من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه
فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لدهوى المدعى ووجهها جدا كليا وعترف ان أخاه العشماوى أحمد المدعى بشانه مات
قتيلا فى الليلة المذكورة وهو نائم على سطح داره فى الناحية المذكورة وأنه لا يعلم
القاتل له وأنه كان فى الغيط فى الليلة المذكورة والذي كان ناعما معه على السطح
المذكور هو أخوهما أحمد العشماوى هذا وان الوارث لاختيه العشماوى أحمد المدعى
بشانه هم المدعى وأخته ووالدتهما المذكورتان وباقي الورثة المذكورين فى دعوى
المدعى من غير شريك فلم يصدقه المدعى على انكاره قتل مورثهم فطلب من المدعى بيعة
تثبت دعواه وعلى ذلك تفرقوا وكان ذلك فى يوم الخميس رابع جمادى الاولى سنة
١٢٩٤ ثم فى يوم الاربعاء ٢٣ منه من السنة المذكورة حضر العشماوى المدعى
المذكور بمجلس المنصورة بحضور حضرات أربابه وحضر حضوره المتولى العشماوى
المدعى عليه المذكور وعترف المدعى المذكور انه احضر الشهود المطلوبة منه فطلب
منه احضارها فاحضر أحمد العشماوى بن أحمد العشماوى بن العشماوى من سنجد
واستشهد بما يعلمه فى ذلك بطالب المدعى فشهد بمواجهة المتداعيين قائلا أشهد ان
هنا مورث منية سمعوه توجها الى ناحية سنجد ليحقق مادة قتل والد المدعى سال

المتولى المدعى عليه هذا عن القاتل للعشماوى المدعى بشانه فاجابه وهو باكمل
 الاوصاف المعتبرة شرعا طائعا مختارا بان الضارب لاختيه العشماوى المدعى بشانه أولا
 الحاج سيد احمد عباس ضر به ببارودة أطلقها فيه وان المدعى عليه هذا هو الذى خلص
 على قتل أخيه المذكور بضر به له بالبلطة هذا هو الذى رأسه وانه أقرب بذلك طائعا
 مختارا أعلم بذلك وأشهد به وأحضر محمد عبد الدائم بن عبد الدائم بن عطاء الله من
 سنجيد واستشهد هما به لانه في ذلك بطلب المدعى فشهدوا جهة المتداعيين فأشهاد
 ان ما مورر كزمنية سمعوا لما سال المتولى المدعى عليه هذا بقوله له أنت قتلت أخاك
 العشماوى المدعى بشانه فقال له قتلتها فالحاج سيد احمد عباس ضر به أولا برصاصة
 وأنا ضر به برصاصة أيضا وخلصت عليه بالبلطة هذا عدوانا وانه أقرب بذلك طائعا
 مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا أعلم ذلك وأشهد به سئل من المدعى هل
 معه يئنة غير هذين الشاهدين فعرّف انه لم يكن معه يئنة غير هذين الشاهدين الامام مورر
 المركز وعلى بك قورة ومشايخ النواحي (اجاب) لا يظهر قبول شهادة الشاهد الاول
 بالقرار على الوجه المبين بهذه الصورة لاشئ الا قرار المشهود به بان الضارب لاختيه
 العشماوى المدعى بشانه أولا الحاج سيد احمد عباس ضر به ببارودة أطلقها فيه وان
 المدعى عليه هذا هو الذى خلص على قتل أخيه المذكور بضر به له بالبلطة هذا عدوانا
 في رأسه يحتمل فيه نسبة القتل الى غير المقر وهو الحاج سيد المذكور والضارب أولا اذا
 كان ضر به الاول متحذبان لم يبق في المقتول حياة مستقرة بحيث لا يعش مع ضرب الاول
 يوما وبعضه فيكون التخليص على قتله غير مقتض نسبة القتل اليه فلا يترتب وجوبه
 وهو القصاص على المقر بل عليه حينة بذات التعزيز ويحتمل ان ضر به الاول غير متحذنة
 فيكون القاتل هو الثانى المقر ومع الاحتمال لا يقضى بهذه الشهادة وحينة فاذا اقيمت
 يئنة شرعية على وفاة الميت المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين ثم تم نصاب
 الشهادة المطابقة للدعوى من العدول على القتل العمدية قضى بالوفاة والوراثة أولا ثم
 يقضى بالقصاص بعد تزكية الشهود سرائعنا ويستوفيه الكبار منهم فقبل كبر
 الصغار والا فلا وهذا على احدى طريقتين في قول الامام الاعظم بان من قتل هذا
 فلا يكابر من اوليائه القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا من الصغير بان
 يكون شريكا في الملك لا في القرابة الشاملة لازوجية كما فتى بهذه الطريقة ابن السلي
 في فتاواه المشهورة وعلى الطريقة الاخرى ينتظر بلوغ الصغار كما أفتى به الخانوقى
 اخذ من عبارة الزياهى فادخل في الاجنبى الزوجة اذا لم تكن أما للصغير ولو كان هناك
 قريب له ذكره ما في رد المختار مقدم الاول مطنبا فيها وعليها حمل القضاة اليوم والله
 تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في شعبان سنة ١٢٩٤ هـ بناء على ما ورد له من
 مجلس المنصورة في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٤ هـ شرعا على ما ورد له من قاضى أفندى المنصورة

ومعه ورة قضية العشماوى أحمد المقتول من ناحية سنجيد بقصد إعطاء الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى من هذا الطرف وهى الصورة السابق ورودها من المحافظة واعطى عنها الجواب بتاريخ ١١ رجب سنة ٩٤٠ وقيدت فى كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وبعد ذلك وطأ الى حضرة القاضى الموصى اليه احدى هذه المادة ما ياتى توضيحه وهو ثم فى يوم الثلاثاء ٢٠ رجب سنة تاريخه حضر بمجلس المنصورة العثماوى المدعى هذا ابن المرحوم العثماوى أحمد بن أحمد مع المتولى العثماوى هذا المدعى عليه ابن المرحوم أحمد وتلى عليهم ما افاده حضرة الاستاذ مفتى أفندى الديار المصرىة المشار اليه اعلاه بافادته المسطرة المضمنة عدم قبول شهادة الشاهد الاول المذكور اعلاه وطلب من المدعى شاهد غير الشاهد الاول فعرف انه لم يكن معه بينة الا مشايخ بلادوانه لا قدرة له على احضاره ثم وانه عاجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فعند ذلك عرفناه انه حيث عجز عن اثبات دعواه بالوجه الشرعى فله تخليف المدعى عليه هذا الذى ائتمن الشريعة فلم يلتزم تخليفه اليمن الشريعة فعرفناه انه ممنوع من التعرض للمدعى عليه هذا بخصوص ذلك منعا شرعيا والحال هذه وحكمنا عليه بذلك بحضور المدعى عليه ثم فى يوم الاثنين ٢٦ رجب المرقوم عاد المدعى المذكور واخبر انه احضر شاهدا يشهد له بدعواه فطلب منه احضاره فاحضره بالجلس وبمحضره صار احضار المدعى عليه وبمحضره ما بالجلس طلب المدعى الاستماع الى شهادة الشاهد وهو على العثماوى ابن المكرم أحمد العثماوى ابن المرحوم أحمد فاستشهد بما يعلمه فى ذلك فشهد بدعواه المدعى عليه بقوله اشهد ان مامور مركز منية منود لما حضر الى ناحية سنجيد لأجل تحقيق قتل والد المدعى هذا سال المدعى عليه هذا عن القتال لاختيه العثماوى أحمد والد المدعى هذا المدعى بشانه فاقر له المدعى عليه هذا طائعا مختارا وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا انه قتله فسأله المامور انه قتله مع من فقال له ضربه الحاج سيد أحمد عباس أولا برصاصة وانا ضربه أيضا برصاصة جدا جدا وانا وخلصت عليه بالباطة جدا وان الوارث له العثماوى المدعى هذا واشقاؤه هم شباية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجة هجندى الموكلة المذكورة اعلاه بنت سالم وهانم ويدوية القاصر تان أيضا المرزوقون للعثماوى أحمد المدعى بشانه من مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ ولا وارث له سواه ثم وقال اعلم ذلك واشهد به ثم سئل من محمد عبد الدائم الشاهد الثانى المذكور فى الدعوى عن ورثة العثماوى أحمد المقتول المدعى بشانه من هم فشهد بعد استشهاده بمواجهة المتداعيين بقوله اشهد ان ورثة العثماوى أحمد والد المدعى هم العثماوى هذا المدعى واشقاؤه هم شباية البالغة ومحمد والسيد وسيدة وآمنة القصر عن درجة البلوغ المرزوقون له من زوجته هجندى الموكلة المذكورة بنت سالم

سالم وهاتم وبدوية القاصرتان أيضا المرزوقتان للعشماوى أحمد المدعى بشأنه من
مطلقة أم السعد بنت مجاهد الصباغ من غير شريل ولا وراث له سواههم وذ كر كل من
الشاهدين ان جنديّة المذكورة وارثة للمذكور من جلة ورثته أعلم ذلك واشهد
به فعند ذلك طعن المدعى عليه في شهادة محمد عبد الدائم أحد الشاهدين بأنه تسحب
من الناحية المذكورة قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر الى الناحية الا بعد الاصابة
بثلاثة اشهر وطعن في شهادة على العشماوى الشاهد الثاني بأنه ابن أخى المقتول وان
اباه كان ناعاً - بجانب المصاب فلم يصدقه محمد عبد الدائم على انه كان غائباً وقت الاصابة
ولا على انه كان غائباً عند وجودهما ور الممر كز بالناحية المذكورة تصير حالة هذه الحادثة
وارسالها محضرة شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليطلع على شهادة الشاهدين
المذكورين ويفيد الحكم الشرعى فيها (أجاب) شهادة عبد الدائم أبى عطاء الله بن
عبد الدائم الذى شهد في هذه المادة ثانياً وعلى العشماوى بن أحمد العشماوى الذى
هو ابن أخى المقتول بالاقرار على القاتل على الوجه المسطر مفيدة في اثبات اقرار المدعى
عليه بقتل أخيه المدعى بشأنه عند اذا كان توكيل البالغتين من الورثة في الخصومة
صادر بحضور الخصم ووجبت الشهادة بالوفاة وورثة جميع الورثة وبينت جهة
الارث ولم يثبت على التهم ولم يحل بشهادتهم يقضى بهذه الشهادة ان تمت عدالتهم
فيقضى اولا بالوفاة والورثة ثم يقضى بالقصاص والا فلا ولا يكفى في استيفاء
القصاص بطلب الوكيل بل لابد من حضور الموكل أيضا وطلبه واستيفائه بمجرد
الطعن بان أحد الشاهدين كان متسحباً من الناحية قبل الاصابة باربعة اشهر ولم يحضر
اليها الا بعد الاصابة بثلاثة اشهر مع الانكار غير مفيد اذ شهادته على الاقرار على
الاصابة ولم يؤثر على انه لو قامت بينة على ذلك مع بيان عدم وجوده وقت الاقرار
تكون قائمة على النفي ولا تقبل شهادة النفي الا اذا تواترت كما ان مجرد الطعن بان الشاهد
الثانى ابن أخى المقتول وان اباه الذى هو أخو المقتول كان ناعاً بجانب المصاب لا يقدح
في شهادته أيضا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام بتاريخ ١٧ ش سنة ٩٤
مضمونها فيما تقدم كان يعث من الاحكام للحكمة الشرعية الكبرى اعلام صادر من
محكمة المنصورة عن قضية قتل شخص يسمى متولى رخام بن شالوش للاطلاع عليه
حسب الجسارى فاعيد منه ما شرعوا عليه من حضرات ارباب المجلس الاول الشرعى بما
يقيد لزوم رده للقاضى المهرولة لاستيفاء اللازم شرعاً وبالأجراء كذلك فالقاضى افاد
بعد خلع الاعلام وباطلاع حضرات ارباب ذلك المجلس على قوله افادوا لزوم رده
عليه لاستيفائه حسب ما توضح اولاً ومع ارساله ثانياً للقاضى المذكور قد اصغر على
سابقة ما افاده وذكر انه حرراً لاما آخر بصورة الاعلام الاول بالنسبة لتعزقه وطلب
احالة روية ذلك على حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى بالنسبة لكونه مصدقاً على

الاعلام وبعرض ما ذكره المحضرته أفاد بما يعلم لدى المطالعة وطلب في ختام إفادته عرض
 هذه المسئلة لمحضرته المحكم للإفادة بما يتراءى حسب الأصول الشرعية وحيث الامر كما
 توضح فمرسل طيه الاعلامان والاوراق لورود الافادة بما يتراءى وصوره افادة حضرات
 ارباب المجلس الاول الاولى المهررة على الاعلام بالاطلاع على هذا الاعلام ظهر منه ان
 المحكم بالوفاة والوراثة قاصر حيث لم يذ كر فيه المحكم له والمحكم عليه بحضورهما
 وكذا المحكم بالدية قاصر حيث لم يذ كر المحكم له بالدية فيرد هذا الاعلام على قاضيه
 لاستيفاء ما هو لازم شرعا والله اعلم وصورة ما كتبه قاضي المنصورة على الاعلام بعد
 افادة حضرات ارباب المجلس الاول المذكورة اطعننا على ما افاده موالينا ارباب المجلس
 الشرعي الاول على هذا الاعلام من ان المحكم بالوفاة والوراثة قاصر لعدم ذكر المحكم له
 والمحكم عليه بحضورهما وان المحكم بالدية قاصر لعدم ذكر المحكم له بها والجواب
 عن ذلك ان المحكم بالوفاة والوراثة الصادر من انما هو على رمضان غيث للمدعى وموكلته
 ومحجور به القصر بمحضرة المدعى والمدعى عليه كما هو ظاهر من قوائنا على المحاضر معه
 بالمجلس وقد صرحنا في الاعلام بالمحكم له بالوراثة بقا ولنا حكمنا بوفاة المتولى رضا
 المذكور وانحصارا رثته في ورثته المذكورين على الوجه المستطور نعم لم نصرح بذكر المحكم
 عليه اعنى المدعى عليه في هذا الاعلام ليكون نصوص المذهب قاطبة دالة على ان
 شرط صحة الحكم انما هو بمحضرة المدعى عليه بمعنى ان الحكم على الغائب لا يجوز ومع
 ذلك فقد صرحنا بذكر المحكم له المحكم لهم لفظا وخطا وبذكر المحكم له المحكم عليه لفظا وهذا كاف
 وكذلك صرحنا بذكر المحكم له المحكم بالدية وهم الورثة المذكورون بالفريضة الشرعية
 بينهم قولوا وان لم نذكره خطا فهاذ كرو من المعلوم ان القاضى امين مصدق وحيث
 الحال ما ذكره فلا ضرورة في هذا الاعلام وبذا لزم الافادة وباحالة ذلك على ارباب
 المجلس الاول ثانيا اجابوا بقولهم قد صار الاطلاع على افادة حضرة قاضى أفندي
 المنصورة المسطرة تحت افادتنا على الاعلام المحرر في مادة قتل متولى رضا والافادة عن
 ذلك انه لا يفتى بصحة الحكم المستطور في هذا الاعلام لما هو مخرج به في معتبرات المذهب
 انه لا بد في المحاضر والسجلات من المبالغة في الذكروا التفصيل وعدم الاكتفاء بالاجال
 حتى قال في الهيئ اذا كتب وقضيت لمحكمة هذا على أحمد هذا لا يكفي بل لابد ان يكتب
 وقضيت لمحكمة هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه وقال في محاضر القنية عن نجم الاثمة
 انه عرض عليه سجل كتب فيه في كمت بمحضر المتخاصمين بكذا المدعى فقال ان فيه خلافا
 لانه لم يذ كر على من حكم وأما كون القاضى امينا ومصدقا فسلم لكنه بمنزل محاسب
 ومصدده سيما والاعلامات جعلت اضبط ما وقع في المجلس وتحريرها يكون مطابقا له من
 غير زيادة ولا نقص كما ان لائحة القضاة قاضية بذلك وحينئذ يرد هذا الاعلام ليصير
 الاستيفاء على حسب ما أفدنا ولا وثانيا والله اعلم وباحالة ذلك لمحضرته مفتى استئناف

بحري أفاد على صورة الاعلام المذكور بما نصه المحمدية وحده بالتأمل في هذه الصورة
 المنسوخة بيد الاعلام المرفوق معها التزقه وفيما افاده حضرات ارباب المجلس الاول
 الشرعي وقاضي أفندي المنصورة أولا وثانيا ظهر ان الحكم المرقوم صحيح موافق
 للاصول الشرعية كما افندنا على الاعلام الاول لوجوه الاول ان نصوص المذهب
 تقتضي أن ماهية القضاء فصل الخصومة على الوجه الخاص وادكانه حكم ومحكوم به وله
 ومحكوم عليه وحكم وطريق وشرائطه تقدم الدعوى الصحيحة والمصر على قول واهلية
 القاضي وغير ذلك فكل لفظ صادر من القاضي متضمن فصل الخصومة مشتمل على
 الاركان والشرائط فهو حكم صحيح والحكم المرقوم بهذا الاعلام تحقق فيه ذلك وقد ذكرنا
 ان الشرط في المحكوم له والمحكوم عليه هو حضرتهما ولم نرا احدا اشترط ذكرهما في
 لفظ الحكم كما لم يشترطوا ذكر طر يقفه لفظه بان يقال حكمت بالبينة أو نحو ذلك مع
 انه من الاركان أيضا فعلم ان الشرط تحقق الاركان المذكور بمعنى انه لا يتأتى الحكم
 الا بطلانه وطر يقفه من حكم المحكوم له على محكوم عليه بمحكوم به ولا يلزم ذكر جميعها في
 لفظ الحكم والاصر حوايد ذلك نعم يلزم ذكر ما يدل على فصل الخصومة وقد لا يتحقق
 هذا الفصل الا بذكر المحكوم له والمحكوم عليه حكمت على هذا المدعي عليه لهذا
 المدعي بالف فلما اقتصر القاضي على قوله حكمت على هذا المدعي عليه بالف أو على
 قوله حكمت لهذا المدعي بالف لم يتحقق الفصل المذكور لعدم ذكر المحكوم له أو عليه
 فلا يدري لمن حكم أو على من حكم وقد يتحقق بذكر المحكوم له فقط اذا تضح منه الفصل
 المذكور كقوله بعد دعوى محدود واقامة البينة عليه حكمت بهذا المحدود لهذا المدعي
 فالمحكوم عليه معلوم وهو واضح اليد على المحدود ويشهد لذلك ما ذكر في الهندية وغيرها
 من التهرج بالا كتفا بالحكم المذكور كور وكثير من محاضر الهندية والهيوط وغيرها
 فمنها محضر في دعوى شقص مالا وبعد اقامة البينة طعن المدعي عليه في الشهود انهم ارقاء
 فلان فاقام المدعي بينة على حريتهم الى ان قال وحكمت بحرية هذين الشاهدين
 وبكونهما اهلا للشهادة ولم يذكر المحكوم عليه ثم لما ذكر الحكم بالمسال في آخر المحضر
 قال وقد قضيت للمدعي المذكور بهذا المسال على هذا المدعي عليه ومنها محضر في الحرمة
 الغايظة قال فيه حكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان ولم يذكر المحكوم عليه
 أيضا اذا الظاهر ان قوله على زوجها انما هو متعلق بقوله محرمة لا بقوله حكمت ومنها
 محضر في اثبات الوفاة والوراثة كهذا الاعلام قال فيه حكمت لهذا المدعي أحمد بن عمر
 في وجهه بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمر وخليفته من الورثة هذا المدعي
 ابن عمه لا بواحدة سارة بنته سماعات ومنها محضر نظيره قيل فيه وانفذت القضاء
 بوفاة فلان بن فلان وعدة ورثته فلان وفلان ومنها محضر في دعوى المنزل ميراثا عن
 ابيه محكوم فيه بوفاة فلان وعدة ورثته فلان وفلان ولم يذكر فيها المحكوم عليه وقد

يتحقق الفصل بذكر المحكوم عليه فقط كما في محضر في جامع القصولين في دعوى الثمن
محكوم فيه على هذا المدعى عليه به. هذا المسال المدعى به ولم يذكر فيه المحكوم له لعل له
الغنى. ير ذلك من النصوص القاطعة بصحة الفرق المذكورين ما اذا ظهر من المحكم
فصل الخصومة او لا واما ما ذكر في الهندية من انه لو قال حكمت لمحده هذا على احد هذا
لا يكفي ولا بد وان يكتب قضيت لمحده هذا المدعى عليه فالعلة فيه كما يظهر من كلام
صاحب الهيئ قبله ان من يسمى بهذين الاسمين ويشار اليهما كثير فربما يوهم انه
حكم لمحده مشار اليه غير المدعى على احد مشار اليه غير المدعى عليه وما في القنية من
السجل الذي لم يذكر فيه المحكوم عليه ورد ذلك فالظاهر تخصيصه بما اذا لم يتضح فصل
الخصومة الا بذكر ذلك كما ان يقول حكمت لهذا بالافيدليل المحاضر المذكورة وغيرها
بما لم يذكر فيه المحكوم عليه في لفظ الحكم ومن المعلوم ان المحاضر والسجلات لا يطلق
في بعضها نظر التقييد في البض الآخر فيثبت ذكر المحاضر المذكورة على الوجه
المستور في معتبرات المذهب وتأقدها علمنا ونا بالقبول وكان حكم هذا الاعلام نظيرها
وجوب القول باعتبار قبوله وان الشرط انما هو حضرة المحكوم عليه وله وسياق
الاعلام صريح في حضورهما وقد تحقق حضورهما أيضا بما افاده حضرة القاضي أولا
وثانيا وهو كاف على انه لا يلزم ان يذكر القاضي ما يدل على الحضرة أيضا بل المدار على
نفس المحضور لا على التصريح به في الهندية فمن محض وقضيت لفلان على فلان بكذا
ولم يقل بحضورتهما فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى انه خال وليس بخال ويحمل
ذلك على انه كان بحضورتهما ما جلا لقضائه على الجهة وفي جامع القصولين كتب وحكمت
لفلان على فلان بكذا ولم يقل بحضورتهما فظن ان خال وليس بخال ويحمل على انه كان
بحضرتهما ما جلا حكمه على الجهة وفيه المحضر الذي نقلناه عنه أولا الدال على عدم لزوم
ذكر المحكوم له وعلى عدم لزوم ذكر الحضرة وفي الحكم يقول حكمنا على هذا المسال
بعد ذكره عن اليمين بالله تعالى بطلب المدعى فالظاهر ان قوله بطلب متعلق باليمين ولم
يذكر المحكوم له ولا الحضرة الثاني على فرض لزوم ذكر المحكوم له والمحكوم عليه في
الفاظ الحكم فافادة حضرة القاضي على الاعلام بان الحكم الصادر منه قد ذكر فيه المحكوم
له والمحكوم عليه في الواقع وانه تلفظ بذلك وانه كان بحضورتهما وما وان لم يذكر المحكوم
عليه خطأ وان القاضي أمير صدق كافيته في ذلك لما في رد الهمتا وغيره ان أخبر القاضي
عن ثبوت الحق بالاقرار يقبل اخباره في غير الحدود وان بالبينه يقبل مطلقا وفي نور
العين من الفصل التاسع قضاء القاضي محمول على الجهة وموافقة الشرع مما أمكن
بنصوص المذهب قاطبة دالة على قبول قول القاضي المولى حتى نصوا على انه لو وجد
الحكم رأسا ثبت بقوله فلاخبار باسقية فائه على فرض الخال أولى الثالث على فرض
عدم الاكتفاء فقد نقل في الهيئ عن بعض علماءنا الفرق بين المحضر والسجل فافتي

فيه بصحة السجل الذي يذكر فيه الحكم وبفساد محضر الدعوى لان السجل انما يكتب بعد
حكم القاضي وحكمه محمول على صحة ولا صحة الا بالموافقة فتثبت الموافقة لحكمه
فيه بخلاف المحضر فليس فيه ما يثبت الموافقة بين الدعوى والشهادة فلا بد من بيانها
ولان السجل قد يردن مصر الى آخر فلوردناه به هذا الحال فانه يؤدي الى المخرج
والدليل على صحة الفرق بين السجل والمحضر ما في الزبادات ان من ادعى انه وارث فلان
الميت لا وارث له غيره وقد اقام بيعة على دعواه فان القاضي لا يقضي بوراثة مالم يبين
سبب الورثة ولو ادعى انه لا وارث له غيره وان قاضي بلدة كذا قضى بوراثة وجاء بيعة
شهود وان قاضي بلدة كذا اشهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره
وقالت الشهود لا ندرى باي سبب قضى فيه فان القاضي الثاني يحمله وارثا وطريقه
ما قلناه ان قضاء القاضي محمول على موافقة الشرع وعلى الصحة فيحمل على ان القاضي
استقصى في سبب الورثة غاية الاستقصاء ولم يقدم على القضاء الا بعد العلم بالحجة بسبب
وراثة فكذا في مسائلنا وحيث تكرر الرد في هذا الامر بين حضرات ارباب
الخاص المشار اليه وبين حضرة قاضي الدقهلية وصدق منا مرارا والمعدل فصل مثل
هذه المواد واظهار الحق فيها انما هو حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ مشايخ الاسلام
ومفتي الانام بالديار المصرية فان واثق بصير مخبرة حضرته عن ذلك وما يترأى
لسيادته من الاتقان بالحكم المذکور او عدمه يجرى اقباعه والعمل به حسبما
تقتضيه الاصول الشرعية والله اعلم (اجاب) قد صار الاطلاع على أوراق هذه المادة
والمتراعى فيما انه حيث افاد حضرة قاضي افندي المنصورة بذيال اعلامها انه استوفى
ما هو لازم من صدور الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بحضور الغر يقين في الحكم
بالورثة والدية الذي هو مناط صحة الحكم حسبما اشير بجواب حضرات ارباب المجلس
الاول بمحكمة مصر يكون الحكم المذکور الحال هذه صحيحة لا تنسرك صحته فيكتفي بذلك
في صحة الحكم اذ لاية هم ما ذكر عن تغيير الاعلام المذکور والله تعالى اعلم (سئل)
بافاده من محافظة مصر بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٤ مضمونها طلب الجواب عن
الحكم الشرعي في المرافعة الاتية بنسابة على ما ورد من مجلس المنصورة حسبما يرغب
حضرة قاضي افندي المنصورة ومضمونها انه بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
وحضرة مفتي المديرية ادعى محمد الشعراوي ابن المرحوم عبد الله الغزوة بن أحمد الغزوة
من أهالي طحا المرح دقهلية القائم فيما سيذكر فيه أدناه بطريق وكالاته الشرعية
عن المرأة فاطمة بنت الحاج أحمد من صور ابن المرحوم أحمد من صور من طحا المذکور
زوجة عبد الله الغزوة المتوفى الاتي ذكره الموكلة له فيما سيأتي ذكره لدى مولانا المحاكم
الشرعية المتداعي لديه وبموجب اعلام شرعي محرره من محكمة المنصورة مؤرخ ٢٠
ش سنة ١٢٩٤ مشمول بختم مولانا المحاكم الشرعية المتداعي لديه وبوصايته

١٢٩٤

٢٩

الشرعية على أولاد أخيه عبد الله الغزة المتوفى المذ كوروهم محمد وسقته وخضرة
 وفاطمة القصر عن درجة البلوغ بمعرفة المجلس الحسيني بمديرية الدقهلية بموجب
 اعلان شرعي مؤرخ ٢٣ ش سنة ١٢٩٤ على المحاضر معه بالمجلس عنبر أغا الاسمر
 هذامته تقام المرحوم احمد بك طيسقلى مدير الدقهلية سابقا ان المدعى عليه هذاله اطيان
 باراضى طحا المذ كورة وفى ٩ ش سنة ١٢٩٤ أحدث المدعى عليه هذافى ترعة
 الملقاة الكائنة باراضى قرموط والمصة وطحا المذ كورة سد الاجل نزول المياه باراضيه
 فخر احمد أبوزاهر عمدة طحا المذ كورة عند السد المذ كورو بهبهته عبد الله الغزة أخو
 المدعى هذا ومورث موكلته والقصر المذ كورين أعلاه ابن المرحوم عبد الله الغزة ابن
 الحاج احمد الغزة المذ كور أعلاه فخر احمد أبوزاهر هذاعبد الله الغزة المذ كور بنزوله
 فى التربة وقطع السد المذ كور لانه باحدثه منع نزول المياه باراضى الناحية المذ كورة
 فنزل عبد الله الغزة المذ كور فى التربة المذ كورة وشرع فى قطع السد المذ كور وكان
 حاضر اوقتئذ عنبر أغا المدعى عليه هذامعه اتباعه وهم عبد الرحمن وسعيد ويحيى
 وريحان السودانية وعلى الغنام السودانى وجبر وعيسى عبد ربه فعند شروع
 عبد الله الغزة فى قطع السد المذ كور ضرر به عنبر أغا المدعى عليه هذاعدا وعدوانا بلطة
 من حديد فى يده اصابت عبد الله الغزة المذ كور فى منخره قطعتم او كسرت عظمها وصال
 منها الدم وأمر الاشخاص المذ كورين الذين كانوا معه ان ينزلوا فى التربة ويخلصوا
 عليه فنزلوا فيها جميعا وكان يمد كل منهم ثوب من الشوم فضر به جميعا بالنبايت
 وفروا هاربين ولما لآن لم يستدل على وجودهم فبلغ ذلك المدعى فضر مع حكيم
 المركزون لزم فوجدوا عبد الله الغزة المذ كور حيا وصار الكشف عليه بمعرفة الحكيم
 وبعد ذلك حمله أخوه المدعى هذا على جبل وتوجه به الى داره بناحية طعا ومكث بها
 ليأتين طريق القراش وبعد ذلك أحضره الى المديرية بالمنصورة وصار ادخاله الاسبىتالية
 الميرية بها فبسات بها ليلة واحدة ومات فى يوم ١١ ش المذ كور بسبب ضرب عنبر أغا
 المدعى عليه هذاله بالبلطة المذ كورة فى منخره هذاعدا وعدوانا وان الوارث له زوجته
 وأولاده المذ كورون أعلاه من غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه هذابما يترب
 عليه فى ذلك ثم عا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه هذاعن ذلك فأجاب
 بالانكار اضر به لعبد الله الغزة المدعى بشانه بالبلطة وقتله له بذلك وعرف انه لم يكن
 حاضر اوقت قطع السد فطلب من المدعى يدنة تثبت دعواه فوعده وانصرفوا ثم حضر محمد
 الشعراوى المدعى المذ كور وعرف انه عاجز عن اثبات دعواه على عنبر أغا المدعى
 عليه وانه يدعى بهذه الدعوى على شاكر السودانى المسجون بسجن المديرية حيث
 أقرانه هو الاضارب بالبلطة لعبد الله الغزة أنى المدعى المذ كور وانه عاجز عن اثبات
 دعواه المذ كورة على عنبر أغا وذلك بحضور كل من على صالح بن صالح محمد الذى كان

مستقدا ما بطرف المرحوم صادق افندي وكيل مديرية الدقهلية وعلى سلامة ابن المرحوم سلامة حسين من ناحية الخايج وصيحه وسلم ابن المرحوم سويلم سراج الدين من بشالوش ثم حضر محمد الشمر اوى الوصى المدعى وعنه أخا المدعى عليه وحضر شكري السوداني البالغ العاقل الرشيد تابع بشيرا غنام أغوات سراي المغفور له والدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان وذكروا المدعى انه عاجز عن اثبات دعواه على غيره أخا هذا المدعى عليه وأنه رجوع عنها وان القاتل لعبد الله الغزة مورث محاجر المدعى هو شاكر السوداني هذا وادعى عليه بقوله أدعى على شاكر هذا بأنه ضرب عبد الله الغزة بن عبد الله بن احمد من أهالي ناحية طحا اعمد ادوانا بحدا بلطة من حديد ذات يد من خشب على أنفه فقطعها وكسر عظمها ورسال منها الدم وذلك في اليوم التاسع من شمس سنة ١٢٩٤ حين كان عبد الله الغزة يهدم سد الحسد ثم عني أخا هذا في التربة الشهيرة بترعة الملقمة المدة لرى أراضى طحا وغيرها وصار عبد الله الغزة المذکور عليه فراش حتى توفي في اليوم الحادي عشر من شمس المرقوم بسبب ضرب هذا المدعى عليه بحدا بلطة عمدا ادوانا الكونها كانت مهلكة وانحصر ارضه في زوجته فاطمة بنت احمد منصور موكلتي وأولاده القصر محاجيري وهم محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة وان شاكر هذا أقر باختياره انه هو الضارب للتوفي المذکور بحدا بلطة وأنه هو القاتل له واطالب هذا المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وأسال جوابه عن ذلك ثم احيات هذه المسألة على حضرة العلامة مفتي المديرية ليقيد هل هذه الدعوى مسموعة من هذا المدعى بعد دعواه الاولى ام لا فاقاد عليه بقوله الحمد لله وحده حيث تحقق تناقض هذا المدعى في دعواه فلا تسمع منه هذه الدعوى ويمتنع منها ومن المعارضة للادعى عليه ما وينصب غيره وصيا على القصر للدعوى بقتل مورثهم والمطالبة بموجبهما حفظ الحقوقهم والله اعلم فعرفنا هذا المدعى ان دعواه هذه غير مسموعة لتحقيق تناقضه في الدعوى على الوجه المسطور ومنعناه من دعواه المذكورة ومن معارضته لكل من غيره اغاوشا كرهذين وحكمنا عليه بذلك حكما شرعيا وكتب للمعاسر بان يتحرر للاديرة بانه قاد المجلس المحسبي لانتخاب الوصى للدعوى ثم انعقد المجلس المحسبي وانتخب مصطفى العمر يطى العرض صاحبى بالمنصورة ابن عمر العمر يطى من المنصورة للوصاية على القصر المذكور بين اعلامه للدعوى عنهم والمرافعة واستقر رأى المجلس المحسبي على ذلك فاقناه ونصبناه وصيا شرعيا من قبلنا على محمد وسيتيه وخضرة وفاطمة القصر المتقدم ذكرهم اولاد المرحوم عبد الله الغزة المتقدم ذكره للمرافعة والدعوى بقتل والدهم المذکور والمطالبة وقبل ذلك منا لنفسه بالمعاسر وذلك بعد تحقيق لياقته لذلك بتعريف كل من احمد المنشاوى ابن المرحوم محمود المنشاوى وقناوى خليل بن خليل شكرى من سكان المنصورة كلاهما ثم حضر مصطفى

العمر يطى الوصى المذ كوروشا كى السودانى البائع العاقل الرشيد يتابع بشيرا
 المتقدم ذكره المحاضر الآن بالجلاس معتق المرحوم ابراهيم افندي جركس بكباشى
 محافظ العريش كان عتقا منجزا المصدق على سابقة عتقه لسا كرهذا عتقا منجزا
 باختياره حسب اقراره يوم تاريخه بالجلاس المحقة معرفتهم جميعا وأن كلاً من بشير أغا
 وشا كرهذين حرشيد بتعريف كل من صبيح سويلم من أهالى ناحية بشالوش دقهلية ابن
 سويلم سراج وفرج سلمان بندجى السمسار من سكان الجمالية بمصر المحروسة وادعى
 مصطفى العمر يطى الوصى هذا على شا كى السودانى هذا بان هذا المدعى عليه تسمى
 على عبدالله الغزة الرجل البائع الرشيد من أهالى ناحية طحا المرج دقهلية ابن عبدالله
 الغزة بن أحمد الغزة حين كان يهدم سد احده عنبر أغا هذا المحاضر بالجلاس بترعة
 شهيرة بترعة الملقبة كائنة باراضى ناحية طحا وماجاورهما من القرى بديرية الدقهلية
 وضرب به عمدا عدوانا بحد بلطة من حديد ذات يد من خشب ثلاث ضربات مهلكة كانت
 متواليات على أنفه من الجهة اليمنى قاصداً قلبه ومعه دالا كه فاقطع أنفه وكسر
 عظامها وسال منها الدم وذلك فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ وصار عبدالله
 الغزة المذ كور عليل فراش حتى توفى فى اليوم الحادى عشر من الشهر المرقوم بسبب
 ضربات هذا المدعى عليه له بحد البلطة الحديد عدوانا لكونها كانت مهلكة وان
 ميراث عبدالله الغزة القليل المذ كورا نحصر فى زوجته فاطمة بنت أحمد منصور بن أحمد
 منصور من ناحية طحا المذ كورة بحق الثمن فرضا وفى أولاده القصر وهـ محمد وسقينة
 المرزرقان له من مطلقة حسنـة بنت فرج خليل من الناحية وخضرة وفاطمة من
 زوجته المذ كورة بحق الباقي ولا وارث له غيرهم وان هذا المدعى عليه أقرب بعد موت
 القليل المذ كوراء لآبائه هو القاتل له وانه هو الضارب له بحد البلطة الحديد عمدا
 عدوانا وكان هذا الاقرار باختياره وهو فى صحته المعتبرة شرعا ويطالبه المدعى الوصى
 المذ كور بما يترتب عليه فى ذلك شرعا وطالب سؤاله عن ذلك فسئل عن ذلك فأجاب بانه
 فى اليوم التاسع من ش سنة ١٢٩٤ حضر احمد زاهر عمدة طحا المرج ومعه جملة رجال
 الى ترعة الملقبة المتقدم ذكرها بالقرب من عزبة عنبر أغا وبشير أغا عذنين الساكن بها
 المدعى عليه وكان حضور العمدة المذ كور ومن معه لهدم سد وضع فى الترعة المذ كورة
 لينصرف ماؤها لاراضى العزبة المذكورة وكان من جملة من حضر مع العمدة
 المذ كور عبدالله الغزة المذ كور يدعى هذا المدعى وحصل تشاجر بين من حضروا
 وبين سـكان العزبة بسبب السد المذ كور وضرب بعضهم بعضا وفرغ من بينهم عبدالله الله
 الغزة المذ كور بنبوت من خشب الشوم كان به دمه وهجم على المدعى عليه قاصدا
 ضربه وكان بيد المدعى عليه بلطة من حديد ذات يد من خشب فرغها بيده تخويقا لجد
 الله المذ كور اى يرجع عنه وهزمه بها فصاب حدها أنف عبدالله الغزة المذ كور

خطأ فأنقطع أنف عبد الله الغزة المذكور وانكسر عظامها ووسال منها الدم بسبب ذلك
ومات عبد الله الغزة المذكور بعد مضي يومين بسبب هذه الاصابة ولم يكن المدعى عليه
متعمدا قتل عبد الله المذكور ولا اهلا كما بذلك بل وقع ذلك خطأ من المدعى عليه
بغير عمد ولا قصد للقتل وانكر ما عد ذلك فكاف هذا المدعى اثبات ما أنكره هذا
المدعى عليه فوعدوا انصرف ثم حضر مصطفى العجر يطى الوصى المدعى وشاكر المدعى
عليه واحضر هذا المدعى بسيونيا السقطى بن سليمان السقطى وسلامة قنديل بن
قنديل السقطى من أهالى طحا المذكور واستشهدا بطلب هذا المدعى فشهد كل واحد
منهما ما منقردا بوجه هذا المدعى عليه بقوله أشهدان عبد الله الغزة بن عبد الله الغزة بن
احمد الغزة من أهالى ناحية طحا المرح دقهلية توفى وانحصر ارثه في زوجته فاطمة بنت
احمد منصور بن احمد منصور من أهالى الناحية المذكور واولاده القصرهم محمد
وستيتة المرزوقان له من مطلقة حسنة بنت فرج خليل من الناحية المذكور وفاطمة
وخضرة المرزوقان له من زوجته فاطمة المذكور واولادها له سواهم أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد هذا المدعى عليه طعنا في شهادتهم ما وزكيا وعدلا سرائعنا بشهادة السيد
حامد من سنغا ابن عيسى حماد ومحمد داغر من دماص ابن عبد الرحمن داغر التزكية
والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا بقبول وفاة عبد الله الغزة المتقدم ذكره
وانحصار ارثه في زوجته واولاده المذكورين حكما شرعيا في وجه هذا المدعى عليه
للورثة المذكورين ثم ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه بما ادعى به عليه أولا
وذا كردهواه الاولى المسطورة أعلاه في وجه هذا المدعى عليه حرقا بحرف وانه يطالبه بما
يترب عليه شرعا في ذلك وطلب سؤاله عن ذلك فثبت من ذلك فاجاب بان
عبد الله الغزة المتوفى المذكور والد القصر المشعولين بوصاية هذا المدعى ضرب المدعى
عليه بقبول من خشب شوم كان في يده وقت حضوره لفتح سد التربة فضر به المدعى
عليه بيلطة من حديد كانت في يده على أنفه بحدها فأنقطع أنف عبد الله الغزة المذكور
وصار طر مح فراش الى أن مات بعد ذلك بيومين يطالع على هذه الحادثة حضرة
مولا فاشيخ الاسلام مفتى الديار المصرية وتوقيع المحكم الشرعى فيها هل الحكم على المدعى
الاول بمنع من دعواه لتناقضه في الدعوى يكون حكما على موكلته ولا يكون لها
التداعى على المدعى عليه الثانى وان لم يكن مذكورا بالدعوى انه وكيل مقوض حيث
كان مذكورا بالاعلام انها موكلته تو كى لاعام مطلقا مقوضا لقوله ورأيه وفعله حيث
لم يذكر ذلك بالدعوى واذا كانت زوجة المقتول الموكلة لاختيه في الدعوى صارت ممنوعة
من الدعوى بالحكم على وكيلها بذلك يحكم على المدعى عليه الثانى باقراره المذكور
في جواب الدعوى بالقصاص بعد بلوغ القصر وطلبهم لذلك وما حكم الله تعالى أفيدوا
الجواب (أجاب) اقرار المدعى عليه الإنسانى على هذا الوجه اقرار بمطلق القتل بالهدد

ولم يصرح فيه بالعمدية وعلى رواية ابي يوسف الجارى عليها العمل الآن يحمل على الخطا حتى يقول عمدا واذا لم تثبت العمدية يكون الواجب على المقر الدية بناء على ما ذكره في قضية بها عليه بطلب الوصي وطلب الزوجة الممنوعة عن الدعوى لتناقض وكيلها في الخصومة بدعواه ولا القتل على غير المدعى عليه ثانيا عند تصديقها المدعى عليه المذكور في كونه القاتل لمورثها على هذا الوجه اذا التناقض يرتفع بتصديق الخصم والوصي له أخذ الدية لا يتم كما ان له الصلح على مقدارها ويكون الواجب بمقدار الصلح حالا كناية قضيه العقد لم يؤجل بخلاف الواجب من الدية باصل القتل بدون الصلح فانه في ثلاث سنين حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب ولا يملك الوصي القصاص على فرض ثبوت ما يوجب به حتى لو اقام البينة على القتل العمدا وعلى اقرار المدعى عليه به لا يقضى بالقصاص في هذه الحادثة لان فائدة القضاء بالقصاص استيفاءه وهذا لا يتنافى الاستيفاء من الوصي لانه لا يملكه والزوجة لا تسمع خصومتها للقيم البينة عليها نظرا للتناقض نعم لو اقر المدعى عليه بالقتل العمدا وصدقته الزوجة فيه يكون لها القصاص قبل كبر الضغار على احدى طريقتين في المسئلة بناء على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر بتاريخ ٤ رنة ٥٥ بناء على ما ورد لها من نائب محكمة المنية بافادته من مديريتها بقصدا عطاء الجواب الشرعي عن صورة المرافعة الآتية ذكرها وضمونها حضر مصطفى بن خليفة بن حسين من ناحية العدو بمديرية المنية المقيم بناحية طنطا وحضر لحضوره المسكف ابو العلاء بن عبد الله بن خليفة من العدو المذكور وادعى هذا المدعى مصطفى على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن والده خليفة بن حسين بن خليفة من الناحية المذكور كان يملك منزلا كشافا وبكاثنا بناحية العدو بجهتها البحرية للجانب الشرقي يدرب يعرف يدرب البصايلة وذكر دوده الاربعة مستوفاة وقدمات والده خليفة بن حسين بن خليفة المذكور عن زوجته بنكاح صحيح المرأة خيرة بنت مصطفى بن حسن وعن اولاده منها المسكفين مصطفى المدعى ومهرية وآمنة وصفية من غير شريك ولا وارث له سواهم ثم ماتت خيرة المذكور عن اولادها مصطفى المدعى وصفية وآمنة ومصريه المذكور بن فقط من غير شريك ولا وارث لها سواهم وترك خليفة بن حسين بن خليفة والده المدعى المنزل المحدد المذكور ميراثا لورثته المذكورين وان هذا المدعى كان في سنة ٦٥ غائبا بناحية طنطا دامدة ثلاث وعشرين سنة ثم عاد الى العدو في سنة ٨٨ فوجد هذا المدعى عليه ابا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضعا يده على المنزل المذكور محجريا البنا فيه فسأله عن بناءه فعرّفه بانه ملكه بالشرع من ابي بن عبد الله و ابراهيم ابن حسين وأحمد بن علي من الناحية فتوجه لهم وسألهم عن ذلك فعرّفوه بانه ملكهم فعرّفهم وسافر الى طنطا وحصل له مرض وبعد ان شفي حضر وتشكى للحكومة بشأن

المنزل المذکور وان شقیقاته مهریة وآمنة وصفیة اقنه وکیلا عنین وبدلا عن شخصه
 وكالة عامة مفوضة لرأیه وقوله وفعله فی الخصومة والدعوی والقبض والاقباض والصلح
 والامراء ما عدا البیع فیما یتعلق باستحقاقهن بالمیراث الشرعی من والدیهن من المنزل
 المذکور وهو ثلاثة انجاسه بالسویة یدین کل واحدة منهن نجسه وقبل منهن الوکالة
 المذکورة وان هذا المدعی علیه ابا العلاء بن عبد الله بن خلیفة واضع یدیه علی المنزل
 المحدود المذکور بغير حق ویطالبه برفع یدیه عنه وتسلیمه له لاسیلا لثه علی ما خصه فیہ
 بالمیراث من والدیہ المذکورین وهو النجسان وتسلیم ما خصه م وکالاته المذکورات فیہ
 بالمیراث عن والدیهن المذکورین وهو ثلاثة انجاسه لکل واحدة منهن نجسه ویسأل
 سؤاله عن ذلك وبعده ان ثبت وضع یدیه هذا المدعی علیه علی المنزل المذکور بشهادة
 کل من الرجلین المکلفین وهم الشیخ محمد بن علی بن علی الشیخ ومحمد بن ابی زید بن
 هند اوی من العدو سئل هذا المدعی علیه أبو العلاء بن عبد الله بن خلیفة عن دعوی هذا
 المدعی مصطفی بن خلیفة بن حسین بوفاته والده خلیفة ووالدته خیرة ووراثته وورثتهما
 له ولان ذکره من الوریثة ووکالاته عن م وکالاته المذکورات فاجاب بالانکار لذلك
 وجمعه کایا فطالب من هذا المدعی بینة تشهد له طبق دعواه فاحضر الرجلین المکلفین
 وهما شاهد اوضح الید المذکورین وشهدا بعد اامة تشهدا هما من هذا المدعی فی وجه
 هذا المدعی علیه قائلا کل منهما علی انفراده اشهد ان خلیفة بن حسین بن خلیفة والده
 هذا المدعی مات عن زوجه بنته نکاح صحیح المرأة خیرة بنت مصطفی بن حسن وعن
 اولاده منها المکلفین مصطفی هذا المدعی ومصریة وآمنة وصفیة فقط من غیر شریک
 ولا وارث له سواهم ثم ماتت خیرة المذکورة عن اولادها هذا المدعی ومصریة وآمنة
 وصفیة من غیر شریک ولا وارث لها غیرهم فاعذر للمدعی علیه فی شهادة الشاهدین
 فذکر ان محمد بن ابی زید أحدهما سراق لا یمیز ولا ورا المملوک لغيره ولان ما یداء فی
 شهادة أحد الشاهدین لم یکن مطعنا شرعیاً ولم یدخل خلافه صارت تزکیتهما مراثم علنا
 بشهادة الرجلین المکلفین عبد الله بن محمد بن عبد الله وطه بن علی بن مرزوق
 کلاهما من الناحیة المذکورة فکتمت فوراً هذا المدعی مصطفی بن خلیفة بن
 حسین علی هذا المدعی علیه ابی العلاء بن عبد الله بن خلیفة بوفاته الرجل خلیفة بن
 حسین بن خلیفة وثبوت وراثته وورثته له وهم زوجته خیرة بنت مصطفی بن حسن
 واولاده منها مصطفی هذا المدعی ومصریة وآمنة وصفیة من غیر شریک ولا وارث له
 سواهم ولوفاته خیرة بنت مصطفی بن حسن وثبوت وراثته وورثته لها وهم اولادها مصطفی
 هذا المدعی ومصریة وآمنة وصفیة من غیر شریک ولا وارث لها سواهم ثم طلب من هذا
 المدعی بینة تشهد له بوکالاته المذکورة طبق دعواه فاحضر الشاهدین المذکورین
 وشهدا فی وجه هذا المدعی علیه قائلا کل منهما شهد بان الثلاث النسوة المکلفات

وهن مصر ية وآمنة وصفية المعروفة لهما عيناه معرفة نامة لقن شقية هن هذا المدعى
مصطفى بن خليفة بن حسين وكيلا عنهن وبدلا عن شخصهن ووكالة عامة مقوضة
لرأيه وقوله وفعله في الخصومة والدعوى والتقبض والاقباض والصلح والابراء ما عدا
البيع فيما يتعلق باستحقاقهن بالميراث الشرعي من والديهن خليفة وخيرة في المنزل
الكائن بناحية العدو وذ كرا حدوده وهو ثلاثة اقسام فيه بالسوية يدين لكل
منهن خمس واحد وقبل منهن هذا المدعى الوكالة المذكورة بوجهها المذكور ولما لم يبد
المدعى عليه في هذين الشاهدين مطعنا شرعيا صارت تركيتهما سرا ثم علنا بمادة
الشيخ محمد بن علي بن علي وطه بن علي بن مرزوق وحكمت فورا لهذا المدعى مصطفى
ابن خليفة على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بنبوت وكالاته عن موكلاته
شقيقاته مصر ية وآمنة وصفية المذكورات بوجهها المذكور بحضور هذا المدعى
الوكيل ثم سئل هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة عن دعوى هذا المدعى
مصطفى بن خليفة بن حسين ملك والده ووالده ووالده المذكور فاجاب بالانكار
لدعواه وجدها كليا وادعى هذا المدعى عليه أبو العلاء المذكور على هذا المدعى مصطفى
المذكور بان هذا المنزل الذي تحت يده الكائن بناحية العدو بالجهة المذكورة وذ كرا
حدوده التي عينت في الدعوى الاولى ملكه خاصة بالشراء كان اشتره منذ ثمان
عشر سنة من علي بن عبد الله بن علي وأحمد بن علي بن أبي زيد وإبراهيم بن حسين بن
علي المشهورين بالبصيلة من الناحية المذكورة بثمن قدره ثمانية وثلاثون جنينا
بينت ونصف ذهبا نقيا جيدا وزنا كل منهم باع له ثلث المنزل المذكور وشائعا باثني عشر
جنينا بينت ونصف وثلث من الذهب النقي الجيد الوزن وهو ملكه بمسحها بايجاب
وقبول شرعيين وجرى التقابض بينهم وعنده بينة تشهد له بذلك وقبول احضارها ادعى
المدعى هذا مصطفى بن خليفة بن حسين على هذا المدعى عليه ابي العلاء بن عبد الله بن
خليفة بانه في ١٣ صفر سنة ٩٠٩ أقر له هذا المدعى عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة
طاعة مختارا بملك المنزل المذكور والحدود المذكورة لوالده خليفة بن حسين واشترى هذا المدعى
عليه أبو العلاء بن عبد الله بن خليفة منه نصف المنزل المذكور بثمن قدره ثلاثون
جنينا بينت ونصف من الذهب النقي الجيد الوزن وباعه له وهو ملكه ولم يحصل تقابض
بينهم ما وعده بينة تشهد له بذلك وان هذا المدعى عليه ابا العلاء بن عبد الله بن خليفة
لاحق له في المنزل المذكور وادعى كورويطالبة برفع يده عنه ويسال سؤاله عن ذلك فسئل
أبو العلاء المذكور عن دعوى هذا المدعى مصطفى المذكور فانسكرها كليا فطلب من
مصطفى هذا المدعى بينة تشهد له بطبق دعواه الاقرار من هذا المدعى عليه ابي
العلاء المذكور كور بالمنزل المذكور فاحضر كلا من شاهدين شهدا شهادة غير تامة
فطلب منه بينة أخرى فجهز عنها واحضر كلا من محمد بن أبي زيد بن هنداوي وطه بن علي

ابن مرزوق وشهد في وجهه إلى العلاء بن عبد الله هذا قائل كل منهما شاهد بان المنزل
الكشف السماوي السكت بن ناحية المدونة وذ كر كل جهة وحدوده كما تقدم ملك
خليفة بن حسين بن خليفة والد المدعى خاصة وقدمات خليفة بن حسين بن خليفة
والد المدعى وترك هذا المنزل المحدود المذ كور ميراثا لورثته المذ كورين وان
المنزل المذ كور ملك هذا المدعى مصطفى بن خليفة واخوانه شقيقاته مصرية وآمنة
وصفية وكلاته المذ كورات الآن بالميراث عن والدهم خليفة بن حسين ووالدهم
خيرة بنت مصطفى بن حسن وان هذا المدعى عليه ابنا العلاء بن عبد الله بن خليفة واضع
يده عليه بغير حق ولم يبد المدعى عليه في الشاهد من مطعنة اقصارت تركيتهما سائر
علمنا بشهادة محمد بن علي بن علي الشيخ وخبدا الله بن بحيري بن عبد الله وقبل الحكم ادعى
هذا المدعى عليه ابو العلاء على هذا المدعى الاول مصطفى بانه في ١٣ صفر سنة ٩٠٠ صالح
هذا المدعى عليه مصطفى عن دعواه على المنزل المحدود المذ كور على مبلغ قدره ثلاثون
جنيها بفتح من الذهب النقي الجيد والوازن يدفع له منها هذا المدعى عشر بن جنيها
يبتو وعلى بن عبد الله بن علي وأحمد بن علي بن أبي زيد وابراهيم بن حسين بن علي
البائعون له المذ كورون أهلا يدفعون له منها عشرة جنيها يبتو ورضى هذا المدعى
عليه مصطفى بن خليفة بذلك ولم يحصل بينهم ما تقابض في بدل الصلح المذ كور وان هذا
المدعى عليه مصطفى في ٤ صفر سنة ٩٠٠ أقر طائعا بمحتار الذي بينه عادلة بانه لم يكن
له حق في المنزل المحدود المذ كور والآن متعوس له بغير حق ويطالبه بعدم التعرض
ويسال سؤاله عن ذلك فمثل هذا المدعى عليه مصطفى عن دعوى هذا المدعى إلى
العلاء دفع المذ كور فاجاب بالانكار له كليا فطالب من أبي العلاء المذ كور بيعة تشهد
له طبق دعواه فاحضر شهود المذ كور صحح شهادتهم فطالب منه بيعة شرعية تشهد له طبق
دعواه فغاب الغريقان ولم يحصرا

(أجاب) قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة الصادرة من مصطفى بن خليفة
الاصيل عن نفسه والوكيل عن اخوانه الثلاث على عريضة من أبي العلاء بن عبد الله بن
خليفة من المدونة فظهر انها غير مستوفاة اذ الحكم الصادر فيها أولا بالوفاء والورثة
صادر للوكيل على الخصم مع ان اللازم ان يصد للوكيل المذ كور وكلاته على غرضهم
المذ كور ولا للوكيل فقط وكذا الانسب تقديم بيعة الوكالة على بيعة الوفاة والورثة وان
كان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي في دعاوى الميراث وكذا اقتصر حضره فطالب
الحكمة في السؤال على السؤال عن الوفاة والارث والوكالة مع ان من جملة الدعوى ملك
المنزل المتنازع فيه على الوجه لا يذ كره المدعى ولم يسال خصمه عن دعواه كلها التي
منها دعوى ملك المنزل ارفعا لالزام السؤال عن جميع الدعوى التي من جملتها وضع
هذا المدعى عليه وان المنزل ملك للمدعى وولاته على الوجه المبين ولا حاجة إلى قوله

وبعد أن ثبت وضع يد المدعى عليه على المنزل بشهادة فلان وفلان سئل المدعى عليه إلى آخر ما ذكره بل كان أولاً يسئل المدعى عليه عن جميع ما ادعاه المدعى فيجب بوضع يده على المدعى ويدعى ملكه لنفسه على الوجه الذي ذكره ويحده ما عد ذلك فيكلف المدعى اثبات الوكالة أولاً فإذا اثبت بما بالبيعة المنزل كاتبة يحكم له بها في وجه الخصمين ثم يطلب بيعة الوفاة والارث على الوجه الذي فصله فإذا ثبت ذلك يحكم به أيضاً للمدعى وموكلاته على الخصم ويطلب بيعة وضع اليد فتشهد به ويحكم به بعد اثباته كية اذ ثبتت وضع اليد على العقار وشروط صحة القضاة بالملث به لا للدعوى حتى يصح اثباته بعد الشهادة بالملك قبل القضاة وكذا لم يذ كر الجرح في الدعوى بالنسبة لنصيب الام التي هي زوجة الميت الاول من هذا المنزل إلى اولادها بل اقتصر على ذ كر الجرح من الميت الاول إلى ورثته وكذا شاهد الوكالة لم يذ كر ان نسب الموكلات إلى جدهن مع غيبتن في شهادتهما بتوكيلهن للمدعى بل ذ كر انهن معروفات لهما عيناً وهو غير كاف ولو فرض حضورهن تلزم الاشارة لمن الا ان يكون المدعى بالجناس فيستغنى عن الشهادة بهما فيبغى إعادة هذه المرافعة لاستيفاء ما هو مقتضى وبعد اجراء ذلك وتتميمها على الوجه اللائق فان ادعى مصطفى المدعى اقرار المدعى عليه بملك المورث وادعى أن المورث باع نصف المنزل للمدعى عليه بالثمن الذي ذكره وكذب المدعى عليه في ذلك يكون رد الماتعة منه دعوى مصطفى المذكور من الاقرار بانتهال ما جملته في المنزل المذكور للمدعى عليه في قدر نصيبه بفرض بقاء العقد في نصيبه حيث عجز عن اثبات دعواه المذكورة ولم يطلب عين خصمه على ما انكره أو طلبه وحلف وكذا لا عبرة بدعوى أبي العلام ادعاه من الدفع الاخير ان لم يثبت به بالوجه الشرعي ويقضى بالمنزل للمدعى وموكلاته عند اقامة البيعة على دعواه المثلث من قبل مورثيهم بعد استيفائها نعم لو افام المدعى عليه البيعة الشرعية على دعواه الدفع الاخير واستوفت شرائطها لم يمنع مصطفى المدعى وموكلاته عن المعارضة في المنزل ويكون له ولو موكلاته بدل الصلح اذا ثبت ان الصلح صمد بعد التوكيل الذي ذكره في الدعوى بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٧ صا سنة ٩٥٥ عن صورة حادثة واردة من مديرية المنية وبى قرار شرح مؤرخ ٥ ربيع الآخر سنة ٩٥٥ على خطاب من حضرة قاضي المنية مضمونها قد حضر أحمد بن سالم بن موسى الجهادي من ناحية المطاعنة وادعى على غريمه الرجل على بن حسن بن حسن المقيم بأبغادية حسين بك صبرى بان هذه المأقة ملكه بالاستاج ويسؤال المدعى عليه على بن حسن المذكور واضح اليد قد ادعى بانها ملكه بالشرا من شخص يسمى الحجاج ابراهيم ابن علي بن عبد الله من ناحية جالدة وبعد سماع دعواه وما بالبيعة التي شهدت لكل منهما ما طبق دعواه حكم لاجد بن سالم الجهادي مدعى النجاج على الرجل على بن حسن مدعى الشراء بملكية المناقاة المذكورة وسلمت اليه بعد حلقه اليه من الشرعية ثم بعد

الحکم المذکور حضر الحاج ابراهيم بن علی البائع للناقة المذکورة للرجل علی بن حسن السابق ذکره وادعی علی الرجل أحمد بن سالم الجهادی المستحق لها بان الناقة المذکورة كانت ملكه بالشراء من شخص يسمى حسین بن حمدان وعرفه وانها كانت ملك بائعه حسین المذکور بالنتاج وانه هو كان باعها للرجل علی بن حسن المذکور وان الحکم لأحمد بن سالم المذکور باستحقاقه للناقة المذکورة بالنسبة اليه من يدعی علی بن حسن المشتري المذکور كان باطلا وان علیا المذکور يريد الرجوع عليه بثمن الناقة المذکورة ويطلب أخذها من المستحق لیسلمها للمشتري لعدم الرجوع عليه وبسؤال المستحق المدعی عليه انكر ما ادعاه عليه هو بعد ان سمعت دعوی الحاج ابراهيم المذکور البائع الثاني علی أحمد المستحق المذکور بان الناقة المذکورة ملك بائعه حسین المذکور بالنتاج وسمعت بينته أيضا فوقع فيها لان المنصوص عليه ان دعوی البائع فتاج الناقة عنده بائعه وان الاستحقاق كان باطلا لا وقبول بينته علی ذلك يصح اذا كانت دعواه علی المشتري عند ارادة المشتري الرجوع عليه بالثمن بعد استحقاقها من يده بالبينة لان الرجوع بالثمن امر يخص المشتري فتكون الدعوی عليه ويكتفي بحضوره وأما دعوی بائع الناقة المذکور علی المستحق كما في هذه الحادثة فانما توقف في صحتها لان غاية ما ذكره ان المشتري اذا اراد الرجوع بالثمن علی بائعه بعد الاستحقاق فبهرن البائع عليه انه كان نتيج عنده أو عند بائعه وان الاستحقاق كان باطلا هل يشترط حضور المستحق والدابة أولا يشترط خلاف في ذلك والإصحح انه لا يشترط حضرة المستحق واذا كان الامر كذلك فهل تصح الدعوی علی المستحق كما تصح علی المشتري مع انه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع مالم يصر له بالثمن علی البائع أو يكون الحکم للاستحقاق نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع الثاني علی المستحق المحكوم له بالناقة المذکورة ولهذا صار نسخ صورة الدعوی لاجل عرضها علی حضرة مولانا واستاذنا الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام بالمهروسة وكل ما افاده حضرة استاذنا المومنا اليه يكون العمل بمقتضاه (أجاب) ذكر في فتاوى العلامة خير الدين في اوائل باب الاستحقاق ما نصه سئل في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوی النتاج هل اذا أقام المستحق منه بينة ان نتاج بهيمة بائع بائعه يبطل الحکم للمستحق ومثله اذا أقام بائعه بينة وكذا اذا أقامها بائع بائعه أم لا اجاب نعم باقامة البينة من كل منهم يبطل الحکم للمستحق والله اعلم اه ومنه يعلم انه لا فرق بين اقامة البينة من المشتري علی المستحق أو من بائعه علی المستحق أو من بائع بائعه عليه أيضا في القبول وبطلان الاستحقاق السابق باقامة البينة علی النتاج عندها لبائع أو بائع البائع من ذي اليد الذي ثبت الاستحقاق في وجهه اذا استوفى الاثبات شرائعه المعتمدة شرعا لان كلام البائع وبائع البائع بالنسبة لمن اثبت الاستحقاق أولا ذويد

وبينة ذى اليدى النتاج اولى كما لعل به في الخبرية أيضا في جواب سؤال قبله وبه يظهر
 انه لا يشترط كون الخصومة واقعة بين المشتري المستحق عليه وبائعه عند ارادة المشتري
 الرجوع عليه بالثمن كما يستفاد من جواب الخبرية السابق ومن غيره من عبارات
 مذ كورة في الكتب ويستفاد ذلك أيضا مما ذكره في نور العين قبل أو آخر الفصل
 العاشر حيث قال المدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه أحد الورثة
 فبرهن الوارث الاخر أن المدعى قال انما بطل في دعوى يسمع قال في جامع الفصولين
 يرد عليه ما رقبـل ثلاثة اوراق نقلا عن ذـ انه يسمع من البائع ومن المكفول عنه
 وان لم تكن الدعوى عليه ما قال فان اجيب ان كلامه - ما مدعى عليه معني يرد أن
 الوارث الاخر أيضا كذلك فلا وجه للمحصر اهـ وما ل هذه العبارة في جامع الفصولين
 من الفصل المذكور الا ان لذي وجد بنسخة جامع الفصولين بدل قوله قبل ثلاثة
 اوراق قبل هذا باسطر وهو الموافق لما هو مذ كور قبل هذه العبارة في جامع الفصولين
 في النسخة المذكورة ومن هذا به - لم ان المشتري لو اراد الرجوع - على بائعه بعد ثبوت
 الاستحقاق المذكور يكون للبائع الدعوى - على المستحق بنتاج الدابة المذكورة في
 ملك بائعه ويقيم البينة فتقدم بينته - كونه ذايده سابقة و يكون هذا دفعا معو عالا انه
 مدعى عليه معني اذا بالقضاء بينته يندفع عنه طلب الثمن عن اشتري منه وما تفيد
 الفروع المنقولة من ان المشتري بعد الاستحقاق عليه لو ادعى - على بائعه ثبوت ذلك
 الاستحقاق واراد الرجوع بالثمن عليه فبرهن بائعه على النتاج في ملكه او ملك بائعه
 وبطلان القضاء ليدفع الرجوع عليه يقبـل ثم اختل في اشتراط حضرة المستحق
 وعدمها مع اختلاف التراجع في ذلك واشتراط حضور الدابة وعدمها فذلك لا يقتضي
 المحصر وعدم سماع دعوى البائع أو بائعه على المستحق على وجه ما سبق كما يستفاد من
 سؤال الخبرية وعبارتي نور العين وجامع الفصولين - هذا ما ظهر لي في الجواب والله
 ته الى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة في جمادى الآخرة سنة ١٢٩٤م بطلب المحكم
 الشرعي في صورة مرافعة شرعية صادرة - على يد قاضي المصورة مضمونها بمجلس
 المنصورة بحضرة حضرات ارباب ادعى المربي الصباغ ابن المرحوم مصطفى بن حسن
 الصباغ من منية غمر على المحاضر معه بالمجلس نصر الخولي هذا عمدة بشالوش دقهلية
 ابن المرحوم منصور الخولي ابن المرحوم منصور الخولي الكبير بان يوم الجمعة خامس
 سؤال سنة ١٢٩٤ كان المدعى عليه هذا حضر جانب مياه من ترعة اساحل البكائمة
 بناحية منية غمر لرى اراضيه بحوص الجميرة باراضى بشالوش حضر عبد الله شبيب
 ابن عطية شبيب واطلق جانب مياه من المياه المذكورة في أرضه حضر له منصور ابن
 المدعى عليه هذا مع جملة اشخاص من الشغالين عند والده ومنع نزول المياه في غيط عبد الله
 شبيب المذكور فما كان من عبد الله الا فتح السد الذي سده منصور ولد المدعى عليه

وصار بينهما النزاع في سدا المياه وفتحها واخير منصور ارسل لوالده المدعى عليه هذا
 فخر له والدة المدعى عليه هذا وسال ولده عن قطع السد فاخبره ولده ان عبد الله شبيبا
 الذي قطع السد فقال له أين عبد الله فرد عليه عبد الله المذكور بقوله انا فامر المدعى
 عليه هذا اتباعه باخذ عبد الله المذكور فاخذوه وشوابه بين قصب وقطن محمد دولة
 من بشالوش فخر محمد حسنين الكيال اخو المدعى لأمه ابن المرحوم حسنين الكيال بن
 محمد من منية غمر وقال لصبر المدعى عليه هذا أنت آخذ عبد الله شبيبا التوجه الى اى
 جهة لا يصح منك ذلك لان عبد الله شيخ بالديوانت عمدة فلا يصح منك ذلك فما كان من
 نصر المدعى عليه هذا الا ضرب محمد احسنين الكيال المذكور بنبتوت كان بيده عمدا
 عدوانا في رأسه فكسر عظمها وسال منها الدم فسقط على الارض فلما سقط على الارض
 بسبب ضربه له بالنبتوت قال له المدعى عليه هذا أنت بعفريت وهذه تبايتك وضربه
 بالنبتوت المذكور عمدا عدوانا مرة اخرى على منخره فكسرهما وسال منها الدم وبعد ذلك
 توجه المدعى عليه هذا مع اتباعه الى الناحية بلدة فباع ذلك المدعى فوجه الى الغيط
 فوجد اخاه محمد احسنين المذكور مصابا بهذه الاصابة وكشف عليه من الحكيمة ومأمور
 ضبطية المراكز وبعد ذلك حملوه على خشبة وقروه وابه الى ديوان المركز بناحية منية
 غمر ومات في ثاني يوم بسبب الاصابة المذكورة وان محل الاصابة فهو وعند ساقية محمد
 دولة من أهالي بشالوش التي على حرف ترعة التعمانية برأس غيط محمد دولة المذكور
 وكانت الاصابة المذكورة في وقت الظهور من يوم الجمعة المذكور وان الوارث لجد حسنين
 الكيال المذكور اخوه لأمه المدعى المذكور المرزوق معه لوالده شلبية بنت المرحوم
 منصور بن منصور ابن المرحوم نصار وشقيقته أم الخضر وأم الخضر المرزوق فتان مع
 شقيقة محمد حسنين المذكور لوالده المرحوم حسنين الكيال ابن المرحوم محمد الكيال
 من زوجته شلبية المذكورة ووالده شلبية المذكور من غير شريكة وان شلبية وبنتها
 خضر وأم الخير المذكورات اعلاه وكان المدعى هذا عهن في الدعوى والخصومة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا في شأن قتله لمورثهن محمد احسنين الكيال المذكور
 ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا وكالاته مفوضة مطلقة عامة لقوله ورأيه وفعاله
 وقبلها منهن لنفسه وذلك الى يد قاضي مركز منية غمر بموجب اعلام مشمول بختم قاضي
 منية غمر حاضر في يد المدعى ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في قتله
 لآخيه محمد حسنين المذكور شرعا وطلب سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك
 فاجاب بالانكار لدعوى المدعى وجمدها كليا وكلف المدعى اثبات دعواه وفاة محمد
 حسنين المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وتوكيل والدته وشقيقته له طبق
 الاعلام فاحضر محمد اسمعيل الدميري بن اسمعيل الدميري من منية غمر واستشهد بها
 يعلمه في ذلك بطالب المدعى فشهدته مرداء واجهة المدعىين بقوله اشهد ان محمد

حسنين بن حسنين الكيال اخا المدعى هذا لأمه توفى وانحصر ارثه الشرعي في اخيه لأمه
 المدعى هذا وفي والدته شلبية بنت منصور بن منصور والدته المدعى هذا أيضا وفي شقيقة
 ما خضرة وام الخير المرزوقتان لوالدهما مع محمد حسنين المتوفى المذكور من امهم شلبية
 المذكور ولا يعلم له وارثا سوى والدته وأخيه لأمه هذا وشقيقة تيم المذكورين واحضر
 محمد اطراذ بن أحمد - بطراد من منية غمر واستشهد عجايعا مع في ذلك بطلب المدعى
 فشهد منفردا بوجهة المتداعيين مثل شهادة الشاهد الاول حرقا بحرق في فعند ذلك
 صدق المدعى عليه المذكور على شهادة الشاهدين المذكورين وعلى توكيل شقيقتي
 المتوفى ووالدته للمدعى هذا حسب ما هو موضح بأعلام التوكيل وأنه كثر به لمحمد حسنين
 المذكور وموته بسبب ذلك فعند ذلك حكم بوفاته المتوفى المذكور وانحصر ارثه في
 ورثته المذكورين وتوكيل شقيقتيه ووالدته للمدعى هذا بتصديق المدعى عليه هذا
 ثم ادعى المرسى المذکور المدعى المذكور على نصر الخولي المدعى عليه بما ادعى به أولا
 حرقا بحرق وطلب سؤاؤه عن قتله لأخيه لأمه على الوجه المسطور بالدعوى وبالسؤال
 منه عن ذلك أجاب بالانكار فطلب من المدعى بيعة تثبت قتل المدعى عليه هذا لأخيه
 على الوجه المسطور فاحضر عبده الطور بن علي الطور بن عبد الله الطور وطلب المدعى
 الاستماع الى شهادته فاستشهد بطلبه فشهد في وجه المتداعيين بقوله أشهد أن في يوم
 الجمعة ٥ شوال سنة ١١٠٠ كانت المياه جار به بمسقة بين دنديط وبنالوش فعبس الله
 شبيب من أهالي دنديط حول جانب مياه من المسقة المذكور الى غيطه فحضر له منصور
 الخولي بن نصر الخولي المدعى عليه هذا ومعه ستة اشخاص وأمر بمنع المياه عن غيط
 عبد الله المذكور وسد ها عنه فحضر المدعى عليه هذا بعد ذلك ومعه اشخاص بكثرة فقال
 من قطع المسقة في غيطه فاخبروه ان عبس الله شبيباً هو الذي حول المياه في غيطه فقال
 المدعى عليه هذا أن عبد الله شبيب فحضر له عبد الله شبيب وقال له انا فعند ذلك أمر
 المدعى عليه هذا الاشخاص الذين معه باخذه فاخذوه وتوجهوا به فحضر له محمد حسنين
 المدعى بشانه أخوه هذا المدعى ولا يدري ان كان شقيقا أو لاب أولام وقال انصر المدعى
 عليه أنت أخذت عني لتوجهه لاي جهة فسا كان من نصر المدعى عليه هذا الاضر به
 بنيت مكان في يده في رأسه وضربه مرة ثانية على منخره فسقط محمد حسنين المذكور
 مطروحا على الارض وقال نصر للاشخاص الذين معه اضر بوا يا رجال فحضر بوا الاشخاص
 دنديط الذين من بجلتهم الشاهد المذكور وبعد ذلك أخذ المدعى عليه الاشخاص
 الذين معه وتوجهوا بواقي محمد حسنين المذكور مطروحا على الارض الى ان حضر
 محمد دنديط والحكيم وصار الكشف عليه بمحض جمع من المسلمين وبعد ذلك حملوه
 ووجهوه الى ناحية منية غمر لكونها باله ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب الضرب
 المذكور وكان ذلك عند مساقية محمد دولة من بنالوش في اليوم المذكور أعلاه أعلم ذلك

وأشهد به وأحضر الامام الطور من دنديط ابن موسى الطور بن عبده الطور واستشهد
 عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله أشهد ان
 في يوم الجمعة في شهر شوال سنة ٤٠٠ هـ كان ما دام منصور بن نصر الخولي المدعي عليه هذا
 على مسقة تسمى مسقة التعمانية السكائنة بين أراضى بشالوش ودنديط فوجد مياهها
 من المسقة المسمى بكورة فازلة في غيط فسأل من عبد الله شبيب عن حول المياه بهذا
 الغيط فأخبره انه هو الذي حولها فامره بسدها فحضر نصر المدعي عليه هذا وسأل من ولده
 منصور الخولي عن حول مياه المسقة المسمى بكورة في غيطه فأخبره انه عبد الله شبيب
 فامر من معه باخذه فأخذوه ومشاوبه بين القصب والقطن الذي هناك فحضر محمد
 حسنين المذكور المدعي بشانه وسأله ما ذاك يريد عبد الله شبيب المذكور والى أى جهة
 وجهه فلا كان من نصر هذا الاضربه بنبوت في يده مرتين مرة في رأسه ومرة في منخره
 فسقط على الارض وبعد ذلك توجه نصر من الاشخاص الذين معه الى بلدوه وبعد ذلك
 حضر عدة دنديط وحكيم القسم وصار الكشف عليه وتوجهوا به الى بلدة ناحية منية
 فخر ومات في صبح ثاني يوم الضرب بسبب ذلك بناحية منية فخر وان الضرب المسمى كور
 كان عند ساقية الدولة بأرضى بشالوش في وقت الظهر في اليوم المذكور وانه لا يعرف
 اسم والد المدعي بشانه وذكر انه أخو المدعي هذا لا علم ذلك وأشهد به وأحضر
 محمد ودة شبيب بن محمد ودة شبيب بن علي شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك
 بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين مثل شهادة الشاهد الثاني حرفا بحرف
 غير انه لا يعرف جهة اخوة المقتول للمدعي وأحضر عطية الشرفاوى بن محمد الرحال ابن
 الحاج ابراهيم الرحال المقيم بناحية دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي
 فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله أشهد أن بعد العيد الصغير سنة ١٢٩٤ بنحو
 ستة أيام كان في غيطه ليجمع قطنه فتنظر رجالا بكثرة فتوجه اليهم فوجد المدعي عليه
 هذا مع اشخاص بلده بكثرة وسألهم عن حول المياه من المسقة في غيطه فأخبروه ان عبد
 الله شبيب هو الذي حول المياه في غيطه فعند ذلك قال المدعي عليه هذا أين عبد الله
 شبيب فقال له عبد الله شبيب ها هو أبا فقال له أنت أخذت المياه لاى شئ وضربه
 بالكف على وجهه وأمر أتباعه باخذه فأخذوه فعند ذلك حضر محمد حسنين المدعي
 بشانه وقال لنصر المدعي عليه هذا أنت أخذت عبد الله لاى جهة فلا كان منه الاضربه
 بنبوت في يده مرة واحدة أصابته في رأسه وقال له اضرب يا ولد ففر الشاهد المذكور
 هاربا ولا يدري ما ذا جرى ولا يعرف اسم والد محمد حسنين المذكور ولا جده وأحضر
 السيد سالم ابن الحاج سالم من العربان المقيمين بأرضى منية القرشى واستشهد عما
 يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا في وجهه المتداعيين بقوله انه في يوم الجمعة
 لا يعرف هو من أى شهر في زمن النيل حضره بناحية دنديط ليطلب عبد الله شبيب

بباقی ثمن بجل اشتراه منه فاخبروه انه في الغيط فتوجه له في الغيط فوجد أهالي دنديط
وبشالوش يتشاجرون مع بعضهم في شأن المياه فسمع من شخص يسمى نصر الا يعرفه
يقول اضربوه يا اولاد فعد ذلك فرها ربا ولا يعرف شيئا غير ذلك واحضر احمد شبيب بن
احمد بن ابراهيم بن ابراهيم شبيب من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب
المدعي فشهد منفردا في وجه المتداعين مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف الا انه
زاد عنه أن محمد احسين المدعي بشانه اخو المدعي هذا لانه وأحضر جاب الله الشرفاوى
ابن حسن الشرفاوى من دنديط واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد
منفردا في وجه المتداعين بقوله اشهد انه كان يجمع قطنا في خامس يوم العيد الصغير
فضره مرة في الغيط فتوجه اليه فوجد نصر الحولى هذا عمدة بشالوش مع اشخص بلده
وسال نصر المذكور عن حول مياه التربة في غيطه فردعا عليه عبد الله شبيب وقال
له انا لذي حولتها في غيطي فامر اتباعه باخذه فاخذه بعض اتباعه وأمر البعض بضرب
اهالي دنديط فحصل للشاهد المذكور بعض ضرب فعد ذلك فرها ربا ولا يعرف ماذا
جرى بعد ذلك فعند ذلك ذكر المدعي عاينه ان الشهود المذكورين أقارب بعض وهم
اهل الواقعة واخصام له فطلب من المدعي بيعة غير هؤلاء فعرّف ان لا يدينه معهم غيرهم
يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام وعفتي الديار المصرية ونوجوم سيادته
الافادة عن الحكم الشرعي فيها (أجاب) في صورة هذه المرافعة قصوري في تعريف المقتول
وامه شامية في شهادة شهود الوراثة حيث لم يذكر وانسبهم ما الى جدهما في الشهادة فلا
يقضى بها الا بعد تمام تعريفهما بذلك ما لم يكونا مشهورين بما ذكر فيهما شهرة تميزهما
عن غيرهما والحكم بالنسب وجهر الارث وكذا ابو كالة المدعي عن باقي الورثة لا يكفي
فيه تصديق الخصم المدعي عليه بذلك عند انكاره الحق المدعي وكذا شهادة شهود
القتل السبعة على الوجه الموضح في هذه الصورة غير كافية لعدم افادة بعضهم القتل
المدعي على الوجه الذي ادعى به ولتقصير البعض في تعريف الشهود بقتله والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ١٨ رجب سنة ١٢٩٥ هـ عن الحكم في صورة
مرافعة من حضرة قاضي المنصورة مضمونها بما تجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه
ادعى على البار هذا ابن المرحوم الحاج علي البار بن حسن العايدى من ناحية المطرية
على الحاضر معه بالتجلس حسن نويسر هـ هذا ابن المرحوم مصطفى نويسر بن سليمان
نويسر ان اخا المدعي لايه هو المرحوم محمد العايدى ابن الحاج علي البار بن حسن
العايدى المذكور اياه كان من تجار المطرية وقوم مطلوب منه لمصلحة المطرية خمسة
ونخسون جنهما اسكيزيا وطلبه عثمان بك مأمور المطرية اذ ذلك وطلب منه المبالغ
المرفوم فطلب منه وعدا بعشرة ايام فرد عليه بقوله له ولا ساعته واحدة واعر عثمان بك
الموما اليه اتباعه برميته وضر به فطرحوه على الارض والمدعي عليه هذا لوى ذراعى

محمد العايدى وجعلهم اخلاقه على ظهره ووضع ركبته على ظهر محمد العايدى المذكور
وتحامل عليه وصار ضرب محمد العايدى المذكور على رجليه بالزخم ضربا شديدا واستمر
نحو ساعة حتى اشرف على الهلاك وصار وقع الضرب عنه واخراج محمد المذكور خارج
الحل الذى ضرب فيه وتر كوه نحو ساعة ثم امر المأمور الموما اليه باحضاره امامه ثانيا مرة
فخضرب يمينه وطلب منه المبلغ المرقوم فقال له انما احضرت المبلغ في هذه المسافة
فامر بطرحه على الارض ثانيا وصار ضرب به من خدمة المصلحة وأنه لا يجرى اسماء
الضاربين له ولا الماسكين له في المراتين والمدعى عليه هذا الا وذراعيه وممسكهما
وجالس بركبته على ظهره ومتحامل عليه واستمر الضرب عليه ثانيا مرة نحو ساعة ايضا
ثم بعد ذلك صار سجنه في محلى في الغيط المعروف بغيط النصارى حيث كان ضرب به في
الحل الذى هناك نحو اربع ساعات وبذلك صار اخراجه وارساله بافادة من حضرة
البك الموما اليه انناظر المطرية لا يجلس وضعه في السجن هناك فصار وضعه في سجن
المطرية ثلاثة ايام فلما قظر ناظر المطرية حالة الشخص المذكور وهو يتشكى من
صدره ومن ظهره بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهره واتكأ عليه حالة
الضرب رده الناظر الى حضرة المأمور الموما اليه فلما وصل اليه ونظر الى حالته التى
هو فيها التى تشات مما حصل له ارسله الى منزله فلما وصل الى منزله توجه اليه المدعى
المذكور ليظهر حاله فوجده عادما فتركه وتوجه الى دمياط وعرض للحفاظة بارسل
حكيم الحفاظة ليكشف عليه فاخذ الحكيم وتوجه معه فوجد اخاه محمد العايدى توفى
فعرّف الحكيم المحضر معه من دمياط ان يكشف على اخيه المذكور ويحضر كشفهما
يوجد فيه من العلامات فلم يرض بذلك فاحضر حكيم باشى مديرة الدقهلية وحكيم
مر كزكو نسر وصار الكشف عليه بعرفتهم فاتفقوا بالكشف انه ان كسر الضلع
الثالث من الاضلاع الصادقة من صدر اخيه وان موته بسبب كسر الضلع المذكور
لا غير وان كسر الضلع المذكور فهو بسبب وضع المدعى عليه هذا ركبته على ظهر محمد
العايدى المذكور وقت الصرب في المراتين وتحامل عليه وهو مطروح على الارض
الميلطه بالبلاط الحجروان الوارث لهم المذكور العايدى المتوفى المذكور زوجاته الاربع هن
السيدة بنت السيد حامد بن علي حليط ولية بنت صالح بن عبد الفتاح وهما ام احمد بنت
الشيخ منياوى سعيد بن الطنطاوى وسعيدة السوداء نية بنت عبد الله معتقته المتزوج
بها بعد عتقها منه وبناته الاربع هن بغدادية البالغة وزهرة وستوة القاصرتان عن
درجة البلوغ المرزوقات له من زوجته سيدة المذكور والسخيلية القاصرة ايضا
المرزوقة له من زوجته معتقته سيدة المذكور واخوته لابيهم المدعى هذا وفاطمة
وسيتية اما الغتان من غير شريك ثم توفيت السخيلية المذكور وكورة وانحصار ارثها الشرعى
في والدتها سيدة المذكور واخواتها لابيها الثلاث المذكورات وفي محمد المدعى

المذكور وانه ثبت وفاة محمد العايدى المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكور بن
 لدى قاضي المطرية بمقتضى الاعلام الشرعى المحرر منه المؤرخ في سادس شعبان سنة
 ١٢٩٤ وبنائه بالجاسر دل مضمونه على ذلك وان كلام من زوجته الاربع وبناته
 بمداينة البالغة وشقيقتى المدعى المذكور اختى المتوفى لايه وكتبت عنها المدعى في
 الخاصة والمرافعة والتداعى على المدعى عليه بذاتى شان موت مورثه محمد العايدى
 المذكور بسبب وضع ركبته عليه على ظهره مدة الضرب وتحامله عليه وهو
 مطروح على الارض ومطالبته بما يترتب عليه في ذلك شرعا لوكالة المطلقة المفوضة
 لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه وان حضرة قاضي المطرية اقامه وصيا
 على كل من زهره وستوة القاصرتين المذكورتين بموجب اعلام شرعى مشمول بمختمه
 مؤرخ ٦ شعبان سنة ٩٤ ويطالب المدعى المدعى عليه هذا بما يترتب عليه في ذلك
 شرعا بالاصالة عن نفسه وبوصايته على البنيتين المذكورتين وتوكله عن الموكلات
 المذكورات ويسال جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى المدعى وجدها جديدا كيا فطلب من المدعى اثبات وفاة اخيه المدعى بشابه
 وانحصار ارثه في ورثته وتوكل الموكلات المذكورات واثبات مضمون اعلام الوصاية
 وفاته بنته السخيلية بعده وانحصار ارثها في ورثتها المذكورين فاحضر محمد الاعمر
 ابن الحاج احمد عيدين عيدين الرفاعى من المطرية وطلب المدعى الاستماع الى شهادته
 فشهد في وجه المتداعيين قائلا اشهد ان المرحوم محمد العايدى ابن المرحوم الحاج
 على ابنا زين حسن العايدى من المطرية توفى وانحصار ارثه الشرعى في زوجته الاربع
 المذكورات اعلاه وهن ايلة بنت صالح بن عبد الفتاح والسيدة بنت السيد جليط
 وهن بنت الشيخ منياوى سعيد الجميع من المطرية وسعيدة السودانية بنت عبد الله
 بنت محمد العايدى المذكور المتزوج بها بعدة سنة واثباته الاربع هن بمداينة البالغة
 وزهره وستوة القاصرتين عن درجة البلوغ المرزوفات له من زوجته السيدة المذكورة
 والسخيلية القاصرة المرزوفة له من زوجته بنته سعيدة المذكورة وفي اخيه لايه على
 البازا المدعى هذا وشقيقتى المدعى هما فاطمة وستية من غير شريك ثم توفيت السخيلية
 المذكورة وانحصار ارثها الشرعى في والدتها سعيدة المذكورة وفي اخواتها لايه الثلاث
 المذكورات وفي غيرها المدعى المذكور من غير شريك وان الزوجات الاربع وبناته
 المذكورات اعلاه وشقيقتى المدعى المذكورتين وكان هذا المدعى في الدعوى والخاصة
 والمرافعة مع المدعى عليه هذا وفي مطالبته بما يترتب عليه شرعا بسبب موت محمد العايدى
 المدعى بشابه بوضع ركبته على ظهره وفي ذراعيه وقت الضرب وكالة عامة مطلقة
 مفوضة لقوله ورأيه وفعله وقيل من التوكيل لنفسه هذا المدعى وأن حضرة قاضي
 المطرية اقام المدعى هذا وصيا على بنتى محمد العايدى المذكورتين القاصرتين عن

درجة البلوغ وقيل منه الوصاية لنفسه وحرره له اعلا ما بذلك مؤرخا به شعبان سنة
 ٤٠٠ هـ اعلم ذلك واشهد به واحضر أحمد باشا بن علي باشا بن زهير باشا من المطرية
 واستشهد بها يعلمه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين مثل شهادة الشاهد
 الاول حرفا بحرف وزكيا وعدلا سرا ثم علنا بشهادة كل من العمدة الفاضل الشيخ
 ابراهيم العفني ابن المرحوم الحاج أحمد العفني من دمياط والحاج محمد الفوالي بن
 الحاج عبده الفوالي من المطرية التزكية والتعديل المعبرين شرعا فعند ذلك حكمنا
 بوفاء محمد العايدى المذکور المدعي بشانه وانحصار ارثه في ورثته المذکورين وبوفاء
 بنته السخيلية المذورة به وانه وانحصار ارثها في ورثتها المذکورين وبالتوكيل
 والوصاية المذکورين على الوجه المسطور في وجه هذا المدعي عليه ثم بعد ذلك ادعى
 المدعي المذکور على حسن نويصر المدعي عليه هذا بالاصالة عن نفسه وبوصايته
 ووكانته عن باقي ورثة محمد العايدى المذکور بانه هو الفاتل لاختيه محمد العايدى
 المذکور المدعي بشانه بسبب وضع ركبته على ظهره واتكائه عليه وفي ذراعيه وقت
 الضرب وتحماله عليه تحملا لا شديدا حتى ان كسر الضلع الثالث من صدره بسبب
 اتكائه عليه ومات بسبب ذلك ويطلب له شرعا بما يترتب عليه للورثة المذکورين
 ويجوا به عن ذلك وبالسؤال من المدعي عليه عن ذلك اجاب بالانكار فطلب من المدعي
 بينة تثبت دعواه فاحضر احمد باشا المذکور احد شهودي الوفاة والارث واستشهد
 بها بعامه في ذلك بطلب المدعي فشهد في وجه المتداعيين بقوله أشهد انه كان
 مملوكا منه ومن محمد العايدى المدعي بشانه ومحمد الاعمر شاهد الوفاة الثاني مبالغ
 المصلحة المطرية فطاهم حضرة عثمان بك مامو بالمطرية اذ ذاك من شان المبالغ
 المملوكة منهم المصلحة المدارية وان الذي كن مملوكا من محمد العايدى المذکور خمسة
 وخمسون جنبا انكيزيا فامرهم عثمان بك المملوك اليه يدفع المصلحة فقال له أمهاني
 عشرة أيام فقال له ولا ساعة وأمر بطرحه على الارض وضربه فطرحه على الارض خدمة
 المصلحة وهم الحاج ابراهيم وحسين ودرويش هؤلاء مع محمد البربري الغائب عن المجلس
 وحسن نويصر هذا لوى ذراعيه وجعلها خلفه على ظهره ووضع ركبته على ظهره
 واتكائه عليه كذا في ذراعيه وضربه هؤلاء الثلاثة مع محمد البربري الغائب مناوبة
 اثنين بعد اثنين ومكث الضرب نحو ساعة والمدعي عليه هذا ببارك على ظهره ومكث
 عليه بركبته ثم صار رفع الضرب عنه واخرجوه ثم أمر عثمان بك بحضوره ثانيا
 وطلب منه المبالغ فقال له انما احضرته وانما خارج فامر بضربه ثانيا فطرحه المذکورون
 على الارض المبللة بالبلاط وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب والمدعي عليه هذا
 لاو ذراعيه أيضا كالمرة الاولى وبارك على ظهره بركبته ومكث عليه مع التحامل عليه
 وضربه هؤلاء مع محمد البربري الغائب نحو ساعة أيضا وبعد ذلك صار ضرب الشاهد

المذكور وضمير محمد الاعسر المذكور بامر عثمان بك والذي ضمير بهما هو لا مع محمد
 البربري المذكور وحسن تويهم هذا الاو ذراعهم ما وجالس على ظهرهما بر كبتة وفعل
 بهما كما فعل بمحمد العايدى المذكور وبعد ذلك صار وضعهم في السجن في غيظ
 النصارى ثم بعد ذلك صار ارسا لهم بحبس المطرية وفي مدة السجن صار يتشكى للشاهد
 المذكور وهو محمد الاعسر المذكور من ظهره ومن صدره واخبرهما ان الضرب لم يؤلمه
 انما الذى اضر به هو جلوس المدعى عليه هذا على ظهره واتكاؤه عليه بر كبتة حتى
 حصل له الالم الشديد في ظهره وصدره وان وفاة محمد العايدى اخى المدعى هذا لاييه
 المدعى بشانه المذكور قهسى بسبب جلوس المدعى عليه هذا بر كبتة على ظهره قال اعلم
 ذلك واشهديه واحضر محمد الاعسر شاهدا لوفاة الثاني وطلب المدعى الاستماع الى
 شهادته فاستشهد فشهد بمثل شهادة الشاهد الاول حرف بحرف من غير زيادة ولا نقصان
 في وجه المتداعيين فطلب من المدعى بيعة اخرى حيث ان الشاهدين شهدتهما غير
 مقبولة شرعا لما ذكره كل منهما في شهادته من أن هؤلاء الثلاثة أشخاص مع محمد
 البربري الغائب هم الضاربون فمما مع محمد العايدى المدعى بشانه وان حسنا تويهم
 المدعى عليه هذا فعل بهما مثل ما فعل بمحمد العايدى وقت الضرب من حديدية على
 ذراعهم ماور كوبة عليهم ما وقت الضرب واتكاؤه عليهم ما فترف انه لم يكن معه بيعة
 الا من صار ضربه مع اخيه واخبرانه يلتمس اعطاه وعدا بثلاثين يوما لاحضار البيعة
 التى تشهد له بدعواه فاجيب بالتماسه يطالع على هذه الحادثة حضرة الاستاذ
 العلامة شيخ الجامع الازهر ومفتى الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعى فيما وهل يطلب
 الاثر بالضرب ويستل عن ذلك واذا اعترف بالامر يحكم عليه بالتعزير بحسب ما يراه
 الامام او نائبه او لا يطلب الاثر حيث ان المدعى حصر موت مورثه في المدعى عليه
 وما حكم الله (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين والمحال ما ذكره غير كافية شرعا في
 الاثبات ولا يطلب الاثر ولا يستل والمحال ما ذكره هذه الصورة والله تعالى اعلم (سئل)
 من قاضى المنصورة عن صورة مرافعة شرعية صادرة من محكمة المنصورة مضمومة اقد
 حضر له ينساق محكمة المنصورة الشيخ محمد النادى صالح العطار بالمنصورة ابن المرحوم
 سيد احمد صالح ابن المرحوم صالح وادعى على المحاضر معه بالجلوس الشيخ حسن الخولى
 مخزن نجي شون جفلك شاره حالا ابن المرحوم الشيخ محمد الخولى التاجر اولوالقباى آخر
 بالمنصورة ابن المرحوم سيد احمد الخولى بان والده هذا المدعى عليه ومورثه هو المرحوم
 الشيخ محمد الخولى بن المرحوم سيد احمد بن غنيم اخذ لنفسه من مال المدعى المذكور
 مائتين واربعة وخمسين جنهما انما كلز يا ويثنتوا واحدا فهاقر انساويا على سبيل
 القرض الشرعى واستلم ذلك وقبضه من مال المدعى المذكور عن اولة ولده ابراهيم لكونه
 كان وكيل عنه في اشغاله ومعاملته وكتب على نفسه سند ابانه استلم القدر المذكور

من يد ابراهيم النادى ولد المدعى وقد استهلك المبلغ المرقوم في حوائجه وبقي بداه دينا
بذمته للمدعى المذکور وطلب المدعى منه يدل القرض المذکور فاقرب بطوعه واختياره
وصحة عقله بان يذمته للمدعى القدر المعين أعلاه ويدينه باقراره ووعدته بدفعه ودفع له من
مدل ذلك أحد عشر جنهما انجليزيا يقبضهما منه ابراهيم ولد المدعى ووكيله وبقى للمدعى بعد
ذلك مائتان وثلاثة وأربعون جنهما انجليزيا ويدينه واحد قرانساويا وان الاقرار بالمبلغ
المرقوم حصل من والده هذا المدعى عليه قبل وفاته بنحو سنة ونصف وأنه توفي في ثامن
ربيع الاول سنة أربع وتسعين قبل ان يؤدي للمدعى ما هو باق بذمته له على الوجه
المشروح وانحصار رثته في زوجته زينب بنت الحاج حسن رزق وأولاده وهم الشيخ
حسن هذا المدعى عليه ومحمد السعيد وسيدة وفاطمة المقيمون بالمنصورة وهاشم وخضرة
الغائبتان ابنا لعمه وجميعا قد وضع هذا المدعى عليه يده على تركته والده الموقفة
للدين المذکور ومنع من أدائه للمدعى به - يرحق له ويطالبه به من التركة ليحوزه لنفسه
وطلب سؤاله عن ذلك فسالنا من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بوفاة والده
الشيخ محمد الخولي المذکور في ثامن ربيع الاول سنة أربع وتسعين وانحصار رثته في
ورثته الذين ذكرهم هذا المدعى في دعواه المشروحة وبوضع يده على تركته والده المتوفي
المذکور وأنكر ما عدا ذلك ووجه فكفنا المدعى اثبات ما أنكره هذا المدعى عليه شرعا
فأحضر السيد سعيد محمد المنزلاوى خليفة السادة البرادعة بالمنصورة ابن المرحوم
السيد محمد المنزلاوى والشيخ عليا منصور الكاتب بطرف الشيخ على سلامة من تجار
المنصورة ابن المرحوم منصور محمد واسقه شهد كل منهما بما علمه في ذلك بطلب المدعى
فشهد في وجه المدعى عليه قائلا شهد ان الشيخ محمد الخولي والده هذا المدعى عليه ابن
المرحوم سيد احمد الخولي ابن المرحوم غنيم أقر طائعا مختارا في صحة عهده أنه أخذ من
مال هذا المدعى بمناولة ولده ابراهيم مائتين وأربعة وخمسين جنهما انجليزيا يذهبها ويدينه
واحد اذ ذهب افرانساويا على سبيل القرض الشرعى وان ذلك بذمته للشيخ محمد النادى
صالح هذا المدعى ودفع منه لابراهيم ولد هذا المدعى قدرا لا يعلمه فعند ذلك ذكر له
ابراهيم انه لم يأخذ منه سوى أحد عشر جنهما انجليزيا فاذكر الحاج محمد الخولي المذکور
والده هذا المدعى عليه انه عند توجهه الى محل وكالة الشيخ محمد النادى المدعى هذا يحضر
الحساب عن الذي دفعه وكان هذا الاقرار قبل وفاته بنحو سنة ونصف أعلم ذلك وأشهد
به فلم يبد المدعى عليه طعنا في شهادة الشاهدين المذکورين وحضر ابراهيم النادى
ابن المدعى وصدق على ان المال المدعى به ملك والده هذا المدعى فأحيلت هذه
الحادثة على حضرة العلامة مفتي المديرية ليفيد الحكم الشرعى فكتب عليه بالخلاء
مشحولا باسمه وختمه بقوله الحمد لله صار الاطلاع على ذلك والافادة عنه على حسب
ما يقتضيه الحكم الشرعى انه من بعد تزكية البينة المذكرة التزكية الشرعية

وتحليف المدعى اليه التي لذلك شرعاً يحكم به ون المبلغ المرقوم في تركه والد المدعى عليه المذكور في وجهه كما هو صول الشرعية معاملة أقاده حضرة المفتي الموما اليه زكي كل من الشاهدين المذكورين وعسلا سراوعلنا بشهادة كل من الحاج محمود شتيوي وأخيه يوسف شتيوي ولدي المرحوم الحاج يوسف شتيوي التزكية والتعديل الشرعيين وحلف المدعى هذا العين الشرعية التي لذلك بحضور هذا المدعى عليه بعد أن استخلف فعند ذلك حكمه في هذا المدعى على هذا المدعى عليه بالدين المدعى به وهو مائتان وثلاثة وأربعون جنهما انجلين يا وينترو واحد في تركه والده الشيخ محمد الخولي المتوفى المذكور حكماً شرعياً بتعريفه حجة المدعى صادر ذلك بحضور كل من هينت اسمائهم أعلاه والعلامة الفاضل مفتي أفندي المديرية والمكرم الحاج بسيوني سرخان عمدة الخواشعة والمكرم الحاج ابراهيم عبده من المنصورة يحضر في يوم السبت شمري جادى الاولى سنة خمس وتسعين ومائتين وألف وهذه الحادثة كانت منظورة في المجلس المحلى وبعد قطع الحكم فيها على مقتضى المشروح أعلاه احيلت للمديرية للاجراء على وجهه ما ذكره من المديرية احيلت الى مجلس استئناف بحرى ومجلس الاستئناف أحاطا لمفتيه للنظر في الاعلام المسطور صورته أعلاه فكتب عليه حضرة مفتي الاستئناف ما صورته بانه باطلاعه وجد حكمه قاصر لعدم ذكر المدعى والشهود ما يفيد أن الاقرار المذكور في حال صحة المقر ونفاذ تصرفاته حالة كونه طائفاً محتاراً صحيح العقل وانه لعدم ذكر المحكوم عليه وهو المتوفى في الحكم بصيراعادة الاعلام لحضرة القاضي لاستيفائه شرعا مع مراعاة المثل والصادر من الاحكام المبني على افتاء حضرة مفتيه مسابقا بشأن اثبات الوراثه ولا حظقة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور للمدعى إلا بعد اعتراف المدعى عليه ان التركة التي تحت يده تبقى به او اثبات ذلك بالابينة وملاحظة ذكر المدينه في دعواه انه هو المقرص لذلك المبلغ او ولده اذ عمارته في الدعوى تقيس أن ولده منسول للبالغ المذكور ولم يتفصح منها من حصل الاقتراض منه هذا صورة ما أقاده حضرة مفتي الاستئناف المذكور وبناء على ذلك كتب من مجلس الاستئناف للمديرية بما ذكره فنروم من حضرة سيدنا مولانا شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الاطلاع على ما هو مشروح والافادة عليه من حضرة بما يقتضيه الحكم الشرعى (أجاب) قد صار الاطلاع على ما مشروح بهذه الصورة والافادة عن ذلك ان ما ذكره حضرة مفتي الاستئناف بحرى في أو جهه القصور في هذا الحكم فالوجه الاول منها الذي ذكره المتضمن عدم تصريح المدعى والشهود بما يقتضى ان المقر كان صحيحاً نافذاً تصرف وقت الاقرار لا يخجل بالحكم حيث تضمنت دعوى المدعى وشهادة الشهود ان المقر المذكور وأقر طائفاً في حال صحة عقله وانه كان قبل موته بخمسة وستة و نصف هذا كاف في مؤاخذته بما أقربه وثبوت الحق عليه وان لم يصح بلفظ في صحته مع اغناء قولهم بخمسة

وتصرف عن التصريح بالفظ في صحته على ان اقرار المريض بدين لاجنبي صحيح والوجه الثاني وهو عدم ذكر المحكوم عليه جوابه انه اذا حكم القاضي على أحد الورثة بدين أو على المورث بحضوره وادعاه يصح بعد استيفاء الشرائط قال في الصغيرى ادعى على ميت ديننا وأحضر أحد الورثة وبرهن فالتضاء عليه قضاء على الميت كما ذكره في فتاوى مؤيد زاده من الدعوى والتناقض فيها فاذا كان حكم القاضي المصدق كور صادر المدعى على الميت أو على أحد ورثته المدعى عليه بعد استيفاء الشرائط يكون الحكم صحيحا والوجه الثالث وهو مراعاة المفسور الصادر من الاحكام المبني على افتناء حضرة مفتيه سابقا بشأن اثبات الورثة فهذا غير معلوم فيما لو ادعى رجل ديناً على وراث ميت اقربا لوفاة والورثة وانكر الدين بل غاية ما يفهم من عبارات الفقهاء انه لو ادعى وارث على رجل بدين لمورثه فاقرا المدعى عليه بالموت والورثة وانكر الحق يحتاج لا ثبوت الموت والورثة ليكون خصما في اثبات الدين المجهود بالبينة كما في الخانية وغيرها وان كان خصما في التكليف املو كان المدعى عليه هو الميت بحضرة وارثه المقربا لوفاة والموت فلم يوجب التصريح باشتراط اثبات الورثة والموت مع الاقرار بهما ووجه الحق وقد نقل السيد الطحطاوى عن صاحب البحر عند قول شرح الدرر التكليف على فعل نفسه يكون على البينات بعد ان نقل نظير ما في الخانية المتقدم ذكره مانصه وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي يساله اولاً عن موت ابيه ليكون خصما فان اقر بموته ساله عن الدين فان اقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان انكر فبرهن المدعى استوفاه من التركة اهـ فهذا يفيد الاكتفاء باقامة البينة على الحق المجهود مع اقرار الوارث بالموت والورثة والوجه الرابع ملاحظة عدم الحكم بتسليم المبلغ المذكور للمدعى الا بعد اعتراف المدعى عليه أن التركة التي تحت يده في به او اثبات ذلك بالبينة فهذا خارج عن القضاء المذكور في هذه الحادثة اذ هو قضاء بالدين في التركة على المورث ولا تعرض للتسليم ولا منازعة في كون التركة موفية اولاً والوجه الخامس ملاحظة ذكر البينة في دعواه انه هو المقرض لذلك المبلغ او ولده اذ عبارته في الدعوى تفيد ان ولده مناوئ للمبلغ المذكور ولم يتضح منها من حصل الاقراض منه فالفهم من عبارته في الدعوى ان عقداً اقراض حصل من المدعى حيث قال اخذ لنفسه من مال المدعى المذكور بطريق القرض الشرعى بمناولة ولده فيقتضى انه هو المقرض ومناولة ولده لكونه وكيله في اشغاله لا تفي ان العقد وقع مع صاحب المال فيكون الابن رسولاً في تسليم المبلغ على ان وكيل القرض سفير لا ترجع الحقوق اليه بل ترجع الى الموكل على فرض كونه وكيله بالاقرض او فصولياً بما جاز افعاله على ان لا يخدم من مال الغير ولو بلا اقرض شرعى بمباشرة المال او بتوكيل وكيله في الاقراض او اجازة فعل الفضولي يوجب الدين في ذمة الاخذ باستهلاكه المال ويبان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى على

ما يفهم من عبادة قاضي خان من أوائل باب الدعوى حيث قال في دعوى الدين بعد بيان الجنس والقدر والصفة وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سلمه من أي وجه يدعى يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام على البزدوى رحمه الله تعالى أن القاضي اذا سأله عن السبب لا يجب عليه أن يجيب اه المراد منه وعلى هذا فلا يظهر باختلال الحكم المذكور بما ذكر من هذه الاوجه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر في ٢ ش سنة ٩٥٠ حاصلا ما توفيت المرحومة مبارككة ام عمر عن بنتها زبيدة واختها فطومة وجرى ضبط متروكاتهما بناء على رغبة اختها فن ضمن ما قيل يوم وفاتها انها اقامت ابنتها زبيدة وصياعا على صرف ثلث العقار الخفاف عنها بحجة شرعية محررة حال حياتها من محكمة مصر ولمناسبة حصول التداعيات في خصوص التركة من الاخت تحول نظرا للقضية على مجلس ابتدائي مصر وفي اثناء ذلك توفيت زبيدة عن زوجها حسن أفندي حلمي وولدها منه محمد زكي وجرى ضبط نكتهما ايضا معرفة بيت المال وقيل يوم وفاتها انها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختارا على متروكاتهما وعلى ولدها القاصر المرقوم ووصته ايضا بثلث ما يوجد مخلافا عنها من عقار واطيان ونقود وحررت بذلك سندان ثم حصلت اجراءات موضحة في تلك الافادة الى ان قال فيها ثم تصادف تقديم عرض من حسن أفندي المذكور بالتماسه فصر برأى لولته بما يخصه من زوجته وولدها المتوفى بهما عمال لهما من عقار والديتهما المذكورة بالسكتاية للحكمة عن ذلك وارسل جميع العقار لماسر من ماله وبعط العتمة وجد محررا بدعوى من الافندي المذكور بان الحاجة مباوكة في حال حياتها كانت تملك جميع بناء كل من القرنين والخزن المعد لوضع البضائع السكائنة فجهاد حمام الكائنات وانها في حال صحتها اوصت بالثلث من بناء كل من القرنين والخزن على ان يهرق ذلك في وجوه الخيرات واقامت ابنتها زبيدة وصيا مختارة من قبلها على ذلك وتحرر بالايساء والوصية بحجة شرعية وان الوصية المذكورة توفيت مهرة على ما ذكر وقبلت ابنتها الايساء والوصية في حياة والديتها وبعد مماتها وان المرحومة زبيدة حال حياتها اقامت زوجها المدعى وصيا مختارا من قبلها على تنفيذ ذلك وماتت مصرة على هذا وطلب منها المذكور الايساء في حياتها وبعد وفاتها وصار اثبات دعوى المدعى على الوجه المذكور وحكم في الاعلام بالوصاية بالثلث من قبل مبارككة لابنتها والى حسن أفندي المذكور بهما من قبل زوجته فلهذا كون الوصاية التي ادعى بها الافندي المذكور لم يغل عنها يوم وفاة زبيدة فلهذا ان المرحومة في حال حياتها اقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا مختارا من قبلها على متروكاتهما وعلى ثلث ممتلكاتها وفيه العقار بعتضي السند الذي حكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في

العقار وقاربته بعد تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي فانه لم يذكري السند المحرر
 حال حياة زبيدة باقائه ابراهيم أفندي وصيا على تنفيذ ما كانت وصيا عليه من قبل
 والدتها وذلك الوصي سبقت وفاته وفي حال حياته أوصى شخصاً يسمى ليثي أفندي
 والمذكور سبق اعطاء قول منسب بالتنازل ومن الافتضاء معرفة الحكم الشرعي فيما
 ذكره ولم تحريره لسماعته كم والاعلام الشرعي مرسـل طيه يؤمل الافادة هيابقة ضيه
 الحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف افادة المصلحة ومعها الاعلام المحرر من
 محكمة مصر بثبوت الايضاء الصادر من مبارككة حال حياتها في ثالث بناء الفردين
 والخزن لهرفه في الخبرات بمعرفة الوصي واقامة ابنتها زبيدة زوجة حسن أفندي
 حاملي وصيا لهرف ذلك وايضاء حسن أفندي حاملي من قبل زوجته زبيدة المذكورة
 لتنفيذ وصية والدتها المذكورة في وجه وكيل المنصوب وصيا للخصومة في ذلك وهو
 امين المصلحة الى آخر ما في الاعلام المذكور المرغوب بتلخيص الافادة الاستفهام عن الحكم
 الشرعي في هذه المسألة بالنسبة لاشتباه المصلحة حيث ان المعلوم له انه يوم وفاة زبيدة
 ما قبل بوصاية حسن أفندي حاملي بل انها أقامت ابراهيم أفندي الكوردي وصيا
 مختاراً من قبلها على متروكاتها وثالث ما علم به بما فيه المقابلة يقتضي السند المحرر حال
 حياتها ولم يسجل وحكم في مضطرة الاحكام بعدم نفاذه في العقار وقاربته هو بعد
 تاريخ الوصاية التي ادعى بها حسن أفندي الى آخر ما في افادة المصلحة مما يفهم منه
 عدم ثبوت وصاية ابراهيم الكوردي ولا وصاية ليثي أفندي من قبل ابراهيم
 الكوردي شرعاً الى الآن والافادة عن ذلك انه اذا لم يوجد ما يقتضي تخصيص
 القضاء بعدم سماع من يدعي الايضاء الذي لم يذكري يوم الرضاء الا بعد تحقيقه باحد
 المجالس المحلية مثلاً في حال على حكم الشريعة وكان الواقع انه لا وجود لوارث بالغ في
 هذه التركة التي نصب فيها وصي للخصومة وصحح النصب والتراجع واسـتوى الحكم
 شرائطه فانه ينبغي في ذلك شرعاً عدم ذكر هذا الايضاء يوم الوفاة ولا عدم ذكره
 ضمن السند المسمى بتاريخه من قبل زبيدة بايضاءها بثالث جميع خلافاتها واقامتها ابراهيم
 الكوردي وصيا ثم اقامة ابراهيم الكوردي ليثي أفندي وصيا الذي لم يثبت كل ذلك
 بل صار التنازل عنه على انه لو ثبت كل ذلك شرعاً يعمل به ويتعدد الوصي اذ لا مانع منه
 شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضلي طنته ما عن حادثة مضمونها ادعى
 المكرم محمد الخولي المحرر البالغ العاقل المكاف ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم
 حسن وزوجته أم السعد الحرة البالغة العاقل المكاف بنت المرحوم نعمة الله حمزة ابن
 المرحوم الحاج شاهين حمزة والد المتوفي الآتي ذكره فيه وعائشة الحمرة العاقل البالغة
 المكاف بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم بدوي أبي النصر زوجة المتوفي الآتي
 ذكره في من ناحية شوبر غربية كل منهم على الحاضر منهم بالمجلس المشار اليه احمد

شرف الحرم البائع العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف ابن المرحوم شرف الفويهي
من الناحية المذكورة المحقق معرفته - ثم شرعاً بشهادة كل من المكرم نعمة الله طيبة
الملاح ابن المرحوم - مع طيبانة ابن المرحوم علي والمكرم علي الخوفي ابن المكرم - علي
الخوفي ابن المرحوم محمد من ناحية شو بر المذ كورة كلاهما متحققا شريعا بان أحمد
شرف المدعي عليه - وهذا تعدى على مورث المدعين المذكورين هو السعدني الخولي
ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم حسن الخولي وأطلق فيه
بندية معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابه تحت سمرته وقطعت
الجاء واللحم وأسالت الدم - دما منه وعدوانا عليه - ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه
الشرعي في والديه - ما محمد الخولي وأم السعدني زوجته عائشة المدعون المذكورين
هو لاء وولديه هما عبد الجواد ومنى القاصران عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له
من زوجته عائشة المذكورة من غ - يرش يث ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم -
ويطالب المدعون المذكورون أحمد شرف المدعي عليه المذكور - ذاءا يترتب لهم على
ذلك شرعا ويسألون سؤاله عن ذلك - مثل من أحمد شرف المدعي عليه المذكور عن
ذلك فاجاب بالاعتراف بأنه أطلق بندية كانت معه معمرة بالبارود والرصاص
فخرجت الرصاصة فاصابت السعدني الخولي ابن المكرم محمد الخولي ابن المرحوم أحمد
الخولي ابن المرحوم حسن خطأ وتوفي وانحصر ارثه الشرعي في والده محمد الخولي ابن
المرحوم أحمد الخولي ابن المرحوم حسن ووالدته أم السعدني المرحومة نعمة الله حرة
ابن المرحوم الحاج جاهد حرة وزوجته عائشة بنت المكرم نصر أبي النصر ابن المرحوم
بدوي أبي النصر المدعين هؤلاء وولديه عبد الجواد ومنى القاصرين عن درجة البلوغ
الشرعي المرزوقين له من زوجته - عائشة هذه المذكورة من غ - يرش يث ولا حاجب
شرعي ولا وارث له سواهم وأنه غير قاصد قتله بل قاصد تخويفه وأنكر دعوى قتله وهذا
وجدناها كليا فكاف المدعون المذكورون اثبات دعواهم شرعا - دوا بذلك
واذعروا ثم حضر المدعون المذكورون والمدعي عليه المذكور وواحد المدعون
كلاما من الشيخ علي عمر ابن المرحوم عمر إبراهيم - ع ابن المرحوم إبراهيم والمكرم أبي الجهد
الغول ابن المرحوم الحاج إبراهيم الغول ابن المرحوم الحاج علي الغول من ناحية شو بر
غربية كلاهما سألوا الاستماع إلى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على
انفراده - داستشهادا بوجهة المتداعيين المذكورين بقوله أشهد بان أحمد شرف
المدعي عليه هذا الحرم البائع العاقل المكلف ابن المكرم أحمد شرف تعدى على السعدني
الخولي ابن المكرم محمد الخولي المدعي هذا ابن المرحوم أحمد الخولي وأطلق فيه بندية
معمرة بالبارود والرصاص فخرجت فيه الرصاصة فاصابه تحت سمرته فقطعت الجاء
ولحم وأسالت الدم قصدا منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك وانحصر ارثه الشرعي

في والديه محمد الخولي المدعى هذا ابن المرحوم احمد الخولي وأم السعد المدعية هذه بنت المرحوم نعمة الله حمزة وزوجته عائشة المدعية هذه بنت المرحوم نصراني النصر الاحرار البالغين العاقلين المسكفين وفي ولديه هما عبد الجواد ومنى القاصر ان عن درجة البلوغ الشرعي المرزوقان له من زوجته عائشة المذ كورة من غير شر يك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم يعلم كل منهما ذلك ويشهده كذلك ثم حضر المدعون والمدعى عليه المذ كورون والشيخ علي عمر وأبو الجواد الغول الشاهدان المذ كوران أعلاه واستغفر من الشاهدين المذ كورين بحضور المدعين والمدعى عليه المذ كورين عن شهادتهما هل هي عن معاينة أو اقرار فأجاب ككل واحد منهما بما على انفرادهما بوجهة المدعين والمدعى عليه المذ كورين بان شهادتهما المذ كورة عن اقرار احمد شرف المدعى عليه المذ كور هذا بطوعه واختياره بقتله للسعد في الخولي المذ كور أعلاه على الوجه الموضح أعلاه يطالع على صورة هذه المرافعة حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر ومفتي افندي الديار المصرية ويفيد الحكم الشرعي فيها الاجراء على موجبها (أجاب) اذ ان كي الشاهدان المذ كوران على هذا الوجه التزكية الشرعية يحكم بنسب الورثة المذ كورين ثم بالقصاص بطالب الكبار منهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مجلس استئناف بحري في ٧ محرم سنة ٩٦ مضمونها طلب اعطاء الافادة عن الحكم الشرعي في كل من اعلا من محردين من حضرة قاضي المنصورة محكوم فيه بما على القتال بالقصاص وحضرة مفتي المجلس اشبه في صحة حكمهما ورغب لزوم عرضهما على هذا الطرف لاجراء العمل بما يفسد (ومضمون الاعلام الاول منهما) بمجلس المنصورة بحضرة حضرات اربابه وحضرة مفتي افندي المديرية حضر محمد الالفي بن علي أغا الالفي الكبير ابن عبد الله الالفي من أهالي ناحية سنوا شرقية وادعى على الحاضرين معه بالمجلس وهم احمد عبد الله لموط بن عبد الله لموط واحمد مزروع بن سالم مزروع وعوشماوي الغزي بن حسن الغزي ومصطفى الجندی بن محمد الجندی وعوض لموط بن جاد الله لموط من ناحية سنوا المذ كورة كل منهم المقتضى معرفتهم بتعريف كل من احمد بن احمد مزروع وحسين بن حسين الشناوي من أهالي الناحية المذ كورة كلاهما بان عليا الالفي شقيق المدعي كان قائما في الجرن الكائن بجانب الشرق من الناحية المرقومة في ليلة الاربعاء سابع عشر شعبان سنة ١٢٩٤ لمراقبة الغلال المشتركة بينهم وبين اسقائه فتعدي هؤلاء المدعى عليهم على الالفي المذ كور وأمسكه احمد مزروع وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء وهوناً ثم ذبح احمد عبد الله هذا بسكين من حديد ذات حذقة قطع عنقه بالسكين المذ كورة عمداً واثبات لوقته بسبب ذبح احمد عبد الله هذا بحمد السكين في عنقه عمداً واثباتاً وكان احمد مزروع وعوشماوي ومصطفى وعوض هؤلاء معينين له

٢١٩٥

٣

ومساعدين له على الذبح المذكور باسمهم الذبيح المذكور حالة ذبحه وان ميراث على
 الابن الذبيح المذكور انحصر في أشقائه الاربعة وهم المدعى واحمد وهاتم وحفيظة
 الباعون الراشدون المرزوقون مع الذبيح المذكور لا بينهم المرحوم على أغا الابن ابن
 المرحوم عبدالله الابن بن عبدالله الابن من أمهم المرحومة محبوبة المتوفاة قبله بذت
 المرحوم ابراهيم عبد المنعم بن عبد المنعم من أهالي هر بيط بمديرية الشرقية ولا وارث له
 سواهم وان احمد وهاتم وحفيظة الاشقاء المذكورين وكا وعنه المدعى تو كيلا عاما
 مطلقاتي كافة أمورهم وفي المرافعة والدعوى بقتل مورثهم شقيقهم على الابن
 المذكور وبالطالبة بموجبها وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحتهم
 المعبرة شرعا وكان صدوره لدى الشيخ عبد الرحمن الدماصي قاضي مركز منية القمع
 بمديرية الشرقية واندرج في اعلام شرعي شامل لذلك ولثبوت وفاة المرحوم على الابن
 المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين مشمول بختم القاضي المذكور مؤرخ
 ١٧ رمضان سنة ١٣٠٤ هـ مسجل بنمرة ٣٣ حاضر في يد المدعى ولم يرجعوا عن تو كيلهم
 له لان وقبل ذلك التوكيل المدعى منهم لنفسه ولم يزل هو باقيا على تو كيله عنهم
 وان احمد عبدالله هذا الذابح شقيق المدعى وموكليه ومورثهم المذكور اقر طائعا
 مختارا من غير اكراه عليه ولا اجبار وهو في حال صحته وسلامته بانه ذبيح عليا الابن شقيق
 المدعى من عنقه بسكين من حديد ذات حدة معدا وانا وانه هو القاتل له وان احمد
 مزروعا وعشما ويا ومصطفى الجندى وعوضا ملوطا هؤلاء اقرروا باختيارهم من غير
 اكراه عليهم ولا اجبار وهم في صحتهم وسلامتهم بانهم اعانوا احمد عبدالله هذا وساعده
 على قتله اهل على الابن شقيق المدعى باسمهم القتل المذكور لهذا القاتل حالة ذبحه
 له بالسكين من عنقه حمدا وعدا وانا يطالب المدعى المذكور احمد عبدالله هذا بما
 يترتب عليه شرعا في ذبحه اهل على الابن شقيق المدعى وموكليه ومورثهم وقتله اياه حمدا
 وعدا وانا يطالب احمد مزروعا وعشما ويا ومصطفى وعوضا هؤلاء بما يترتب عليهم
 شرعا في اعانتهم ومساعدتهم لهذا القاتل في قتل وذبح القاتل المذكور باسمهم
 اياه له حالة الذبح والقتل وطالب سؤلهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجاب كل واحد
 منهم على انفراده بانه يعلم ان عليا الابن شقيق هذا المدعى مات وان كل منهم دعوى
 هذا المدعى المذكور اقر اعلامه وجمدها حمدا كليا فكلف المدعى هذا اثبات موت شقيقه
 على الوجه المشروح اعلامه وانحصار ارثه في ورثته المذكورين والتوكيل المذكور
 شرعا فاحضر طنطا ويا خليلا التجار في السواقي ابن خليل التجار وخليلا ابراهيم التجار
 المزارع بن ابراهيم التجار من أهالي الناحية المذكورة اعلامه واسقته شهد كل من
 منفردا وشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بطلب هذا المدعى بقوله اشهد ان عليا الابن
 ابن المرحوم على أغا الابن الكبير ابن المرحوم عبدالله الابن ابن المرحوم عبدالله الله

الا في توفي وانحصار ارثه في اشقائه الاربعة وهم محمد الا في هذا المدعى واحمد وهما
 وحفيظة البائعون الراشدون المرزقون مع علي المتوفى المذكور لوالدهم المرحوم علي
 اغا الا في الكبير المذكور اعداه من امهم محبوبة المتوفاة قبله بذات المرحوم ابراهيم
 عبد المنعم بن عبد المنعم من اهل الى ناحية هريط بمديرية الشرقية ولا وارث له غيرهم
 وان احدهما هم وحفيظة المذكورين وكلوا شقيقهم هذا المدعى عنهم تو كيا لاعامام مطلقا
 في كافة امورههم وفي الدعوى والمرافعة يقتل شقيقهم موردتهم على الا في المذكور
 والمطالبة بموجبهما وصدر هذا التوكيل منهم باختيارهم لذلك وهم في صحتهم المعتبرة
 شرعا وقبل منهم هذا المدعى التوكيل المذكور لنفسه وانهم باقون لالآن على تو كيا لهم
 له ولم يرجعوا عنه أعلم ذلك واشهده فلم يبدؤوا المدعى عليهم طعنا في شهادتهم ما
 وز كيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من محمد واحمد وحسين حسين المذكورين اعداه
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا المذعى واشقائه احمد وهما
 وحفيظة المذكورين بثبوت وفاة شقيقهم على الا في المذكور اعداه وانحصار ارثه
 في ورثته اشقائه المذكورين اعداه وبثبوت توكيل هذا المدعى عن اشقائه الثلاثة وهم
 احمد وهما وحفيظة المذكورين على الوجه المعلن اعداه حكما شرعيا في وجه هؤلاء
 المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء المدعى عليهم بمادعى به عليهم اولا واعاد
 دعواه المسطرة اعداه لفظا بمواجهتهم وانه يطالب احمد عبد الله هذا عن نفسه وعن
 موكله بما يترب عليه شرعا في قتله وذبحه على الا في شقيقهم موردتهم المذكور عددا
 عدوانا ويطالب احمد مرزوعا وعشما ويا ومصطفى وعوضا هؤلاء عن نفسه وعن
 موكله المذكورين بما يترب عليهم شرعا في اعاتهم ومساعدتهم لهذا القاتل
 بامساكهم شقيق المدعى وموردتهم هو وموكله اياه لهذا القاتل حالة القتل والذبح
 وطالب سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجاب احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله
 عليا شقيق هذا المدعى وموكله وموردتهم وذبحه بالاكين من عنقه واقرار هذا
 وجد ذلك كليا واجاب احمد مرزوع وعشما ويا ومصطفى وعوضا بالانكار لانهم
 ومساعدتهم لاحمد عبد الله هذا في القتل والذبح بامساكهم عليا شقيق هذا المدعى
 وموكله وموردتهم حالة الذبح والقتل واقرارهم بذلك وجدوا ذلك كليا فكلف
 هذا المدعى اثبات ما انكره هؤلاء المدعى عليهم شرعا فاحضر ابراهيم احمد المحرري
 التاجر المقيم بناحية الرقازيق ابن احمد المحرري المصري واسقته بطلب هذا المدعى
 فشهد في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا حضر بديوان
 مديرية الشرقية امام حضرة وكيل المديرية ونائب محكمة الرقازيق واقربا طائعا
 مختارا من غير اكرام عليه ولا اجبار انه ذبح عليا الا في انا محمد الا في هذا المدعى ابن
 المرحوم علي اغا الا في الكبير بسكين ذات حدين عنقه هذا عدوانا ومات بسبب ذبحه

له وان احمد فر دوعا وعشما وياوم مصطفى وعوضا هؤلاء الاربعة كانوا معه وامسكوا له
عليها المذ كور حالة القتل وكان هذا المدعى حاضر او هؤلاء الاربعة المعينون حاضرين
وقت الاقرار المذ كور وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه أعلم ذلك واشهده
واحضر احمد محمد العطار ببندر الرقازيق ابن شحاته احمد واستشهد بطلبه فشهد في وجهه
هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر امام وكيل مديرية الشرقية
ونائب محكمة الرقازيق بانه ذبح عليا الالفي اخا محمد الالفي هذا المدعى بسكين ومات
بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة وهم احمد مزروع ومصطفى وعوض وعشما ويا
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين وقت الاقرار وصدقوه عليه من غيرا كراه أعلم
ذلك واشهده واحضر ابراهيم احمد التاجر في الاقشة الافرنكية بالرقازيق ابن احمد
الذالى واستشهد بطلب المدعى محمد ابي عامه وشهد مثل شهادة احمد محمد العطار حقا
بحرف واحضر محمد اسعد وديا التاجر في الاقشة الافرنكية بالرقازيق ابن سعودى خضير
وشهد بطلب المدعى في وجه هؤلاء المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقر
طائعا مختارا وعوبا كمل الاوصاف بديوان مديرية الشرقية أمام وكيل المديرية
المذ كورة ونائب محكمة الرقازيق بانه ذبح عليا الالفي اخا محمد الالفي هذا المدعى
محمد ادوا ناسكين ومات بسبب ذبحه له وان هؤلاء الاربعة الحاضرين معه الان
امسكوه له وقت الذبح وكانوا حاضرين معه وقت الاقرار في الديوان المذ كور وصدقوه
عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم أعلم ذلك واشهده فلم يبد هؤلاء المدعى عليهم طعنا
ولا جرحا في شهادة احد منهم وحيث ان حضرة مفتى افندى المديرية حاضر بالجلوس
اسماعه هذه المسادة فن بعد التامل في الدعوى والشهادة يفيد ذلككم الشرعى هل
يحكم على احمد عبد الله بالفصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير بعد تزكية
الشهود وتعديلهم أم لا فاجاب عليها بقوله مشمول بختمه وخطه المحمد لله بعد تزكية
ابراهيم احمد الحريرى ومحمد سعودى وتعديلهم التزكية والتعديل الشرعيين سرا ثم
علنا يحكم على احمد عبد الله بالفصاص وعلى باقى المدعى عليهم بالتعزير عـ لا باقرارهم
حيث لم يبدوا دفعا للشهادة بعد ما يلزم مراعاته والله أعلم فعملنا بما افاده حضرة المفتى
المشار اليه زكى كل من الشاهدين المذ كورين اعلاه وعدل سرائم علنا بشهادة كل من
المكرم ابراهيم حسين من كفر حسين ابراهيم القريب من بندر الرقازيق ابن المرحوم
حسين ابراهيم والمكرم السيد احمد ابن المرحوم السيد احمد افندى صدقى المقيم ببندر
الرقازيق العارف كل منهم ما له من الشاهدين وله معه اختلاط حسب تعريفة بذلك
التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لهذا المدعى وموكليه على احمد عبد الله
هذا بالفصاص عـ لا باقراره بذبحه لعل الالفي مورث هذا المدعى وموكليه الثابت على
الوجه المنصوص حكما شرعيا في وجه هذا المحكوم عليه بطلب هذا المدعى بحـ لطلب

العموم منه وعدم رضاه به وحكمنا له ولو كليه المذكورين على احمد فرور وعو عو شماوى
ومصطفى وعوض هؤلاء بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام او نائبه معاملة لهم
باقرارهم الثابت على الوجه المشروح حكما شرعيا في وجههم بطلب هذا المدعى لذلك
صار ذلك بحضور من ذكر وكتب عليه مفتى مديرية الدقهلية مانصه الحمد لله هذا الاعلام
موافق والله تعالى اعلم ثم ما حاله على مجلس استئناف بحرى كتب عليه حضرة مفتيه
مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا الاعلام حصل الى اشتباه في صحة الحكم المرقوم
به من حيث عدم تصریح المقر في اقراره المشهود به بنسبة على الالفى المقر بقتله الى
أبيه وجده أو بانه هو المدعى بشانه أو بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكلية أو نحو ذلك
مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر الى الاكتفاء بمجرد الاقرار بكون المذبوح اخا
المدعى لاحتمال انه مقر بقتل أخيه من الرضاع أو أخيه لآبيه المذكور وله وارث آخر
غير المدعى سيما وان القصاص مما يدرب بالشبهات ومن حيث عدم بيان التعزير المحكوم
به على المعينين المذكورين فيقتضى عرضه على حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ
الاسلام ومفتى الديار المصرية ليحري العمل بما يفاد من حضرته من الاكتفاء بالحكم
المذكور أو عدمه والله الموفق (أجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المصدق عليه من
حضرة مفتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى
بانه اشتبه في صحته لما أبداه في جوابه المسطر عليه وذكر لزوم عرضه على هذا الطرف وإفادة
ما يرى في ذلك ليحري العمل بمقتضاه وحيث ان ما تراهى لحضرته من عدم صحته لعدم
التصریح كتابة ضمن شهادة شاهدى الاقرار بالقتل بتعريف على الالفى المقر بقتله
بنسبته الى أبيه وجده أو بانه هو المدعى بشانه أو بانه مورث محمد الالفى المدعى وموكلية
أو نحو ذلك مما يوجب تعيين المقر بقتله نصا ولم يظهر لحضرته الاكتفاء بمجرد الاقرار
بكون المذبوح اخا المدعى لاحتمال انه مقر بقتل أخيه من الرضاع أو أخيه لآبيه
المذكور وله وارث آخر غير المدعى فهو في محله ومنشؤه غالبا حصول تقصير في كتابة
البكاتب حال التوثيق فالتمترأى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة فاضليه فان
كان وقع لديه من شاهدى الاقرار حالة شهادتهما بحضور الخصمين ما يقتضى تعيين المقر
بقتله بوضحه في الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه المذكور ثم يحري مقتضى الاصول
في ذلك وان لم يكن وقع من الشاهدين المذكورين ما ذكرى بطلب من المدعى احضار
شهود يشهدون في وجه الخصم شهادة مستوفاة ويعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء
ما يلزم احصائه وأما ما ذكره حضرة مفتى الاستئناف المواليه من اشتباهه في صحة
هذا الاعلام من حيث عدم بيان التعزير المحكوم به على المعينين المذكورين فلم اراه
الحكم به ما يفيد لزوم بيان التعزير مزادة على ما ذكرى في هذا الاعلام من انه حكم عليهم
بالتعزير الشرعى بحسب ما يراه الامام أو نائبه والله تعالى أعلم

١٢٩٦

١٩

(ومضمون الاعلام الثاني الوارد مع الافادة السابقة للمسؤل عن حكمه أيضا) يجلس
 المنصورة بحضرة حضرات أربابه وحضرة مفتي أفندي المديرية حضرة طنطاوى خليل
 النجار في السواقي ابن خليل النجار بن خليل ابراهيم النجار والدته رباب بنت ابراهيم
 حود بن حود وفاطمة بنت سليمان بن داود النجار من أهالي ناحية سنه واشترقية زوجة
 خليل النجار المتوفي الآتي ذكره وحضر حضورهم احمد عبد الله طه لوط بن عبد الله طه لوط
 واحمد مزروع بن سليمان مزروع وعثمان ماوى الغزى بن حسن الغزى ومصطفى
 الجندى بن محمد الجندى وعوض لوط بن جاد الله لوط من أهالي ناحية سنه واشترقية
 المرقومة المعترف بتعريف كل من على الوارد المزراع من الناحية المذ كورة ابن بكر
 الوارد وجاد المولى جازى التاجى المواشى من أهالي منشاة سنه والمفروزة من ناحية
 سنه والمرقومة ابن جازى جاد الله ووكت ربا وفاطمة المذ كورتان طنطاوى خليل
 المذ كور في الخصومة والدعوى على احمد عبد الله هـ ذابقتله خليل خليل مورتهم
 شقيق طنطاوى المذ كور وابن ربا المذ كورة وزوج فاطمة المذ كورة واقرار احمد
 عبد الله المذ كور بذلك وعلى احمد مزروع وعثمان ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باعانتهم
 له على القتل و باقرارهم بذلك وفي مطالبة كل منهم بما يترتب عليه شرعا وكلا
 مفوضا عما تقر له ورأيه وفعله وقبله منهما لنفسه بالجاس بحضور المذ كورين جميعا
 واقنا طنطاوى وياه ذاقا شريعا من قبلنا على المحل الظاهر بقاطمة هـ هذه المرقومة به
 من زوجة خليل خليل المذ كور حسب تعريفها للدعوى بما ذكر على هؤلاء
 المذ كورين أعلاه والمطالبة بما وجبوا قبل ذلك من نفسه وذلك بعد تحقق خلوا المحل
 المذ كور من قيم شرعى بتعريف على الدوار وجاد المولى جازى الحاضر بن بالجاس
 المذ كورين وبعد حصول ما ذكر ادعى طنطاوى هـ ذا القيم الوكيل المذ كور بحضور
 موكليه هاتين على احمد عبد الله واحمد مزروع وعثمان ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 الحاضرين بالجاس بان خليل خليل المذ كور ابن المرحوم خليل النجار
 ابن خليل ابراهيم النجار من أهالي ناحية سنه واشترقية كان طوا فابا الناحية المرقومة وفي
 ليلة السابع والعشرين من شعبان سنة أربع وتسعين كانت عليه النوبة في خفر دوار
 شيخ الناحية المرقومة لحفظ المسجونين فيه الكائن ذلك الدوار بناحية سنه واشترقية
 المذ كورة بالحرارة الشهيرة بحارة الاشرف فتعدى هؤلاء المدعى عليهم على خليل خليل
 شقيق المدعى المذ كور وهو في الحرارة المذ كورة في تلك الليلة وقتله أحدهم احمد عبد الله
 لوط هذا بذبحه اياه بسكين ذات حد قطع بها عنقه عمدا عدوانا ومات بوفته بسبب
 ذبحه له والذي أمسه له حالة الذبح احمد مزروع وعثمان ماوى ومصطفى وعوض هؤلاء
 عمدا عدوانا اعانة لهذا الذبح حتى تمكن من ذبح خليل خليل بالسكين التى هي ذات
 حد واقرار احمد عبد الله هذا باختياره وهو في صحته من غير كراه ولا اجبار عليه في ذلك

بانه ذبح خايلا خليلا شقيق المدعي بسكين ذات حديد اعدوا وانا ومات بسبب ذلك وأقر
أيضا أحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض هؤلاء باختيارهم وصحتهم من غير
إكراه عليهم في ذلك بأنهم أمسكوا خليلا خليلا شقيق المدعي حال ذبحه أياه حتى تمكن
من ذبحه اعدوا وانا وان ميرات خليل خليل القليل المذكور انحصرت في والدته رفا
هذه بحق الدس فرضا وفي زوجته فاطمة هذه بحق الثمن وفي هذا الحجل الظاهر بها
بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لا قليل المذكور عاصب يجوز باقى تركته اذا انفصل
هذا الحجل انتهى سوى شقيقه المدعي المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار بن خليل
ابراهيم من والدته ماريا هذه وان والدها القليل المذكور وزوجته هاتين وكذا المدعي في
الدعوى والخصومة والمطالبة على هؤلاء المدعي عليهم بجميع ما ذكر والمطالبة بوجوبها
الوكالة العامة وقبل ذلك منها لنفسه ويطلب المدعي المذكور اعدوا الله هذا
بما يقترب عليه شرعا بقتله خليلا خليلا شقيق المدعي ومورث موكتيه هاتين بدفعه له
بالسكين في عنقه اعدوا وانا وموته بسبب ذلك وباقراده بذبحه له اعدوا وانا ويطلب
أحمد مزروع وعشماوى ومصطفى وعوض ضمايمه بقتله عليهم شرعا بما ذكرهم شقيقه خليلا
خايلا اعدوا وانا لهذا القاتل حالة القتل اعانه على قتله حتى تمكن من ذبحه وطلب
سؤالهم عن ذلك فستل منهم عن ذلك فاجابوا جميعا بأنهم يعلمون ان خليلا شقيق هذا
المدعي مات بتموكايه عن والده خليل المرأة رفا وزوجته فاطمة بما ذكره هذا
المدعي في دعواه وبمنصبه قيسا على الحجل الظاهر بناطمة هذه زوجة خليل المرحوم
وأذكر اعدوا ذلك فكلنا هذا المدعي اتيان ما أنكره هؤلاء المدعي عليهم شرعا
فاحضر محمد أحمد مزروع وحسين بن حسين بن حسين الشاوى من أهالي
ناحية سنو والمرقوة كلاهما واستشهد كل منهما على انقرانه بطلب هذا المدعي فشهد
في وجه هؤلاء المدعي عليهم بقوله اشهد ان خيلا خليلا الخفير اطواف من أهالي
ناحية سنو وابن المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار توفي وانحصر
ارثه في والدته رفا الرشيدة هذه بنت ابراهيم جود بحق الدس فرضا وفي زوجته فاطمة
هذه المرأة الرشيدة بنت سليمان داود النجار بحق الثمن فرضا وفي هذا الحجل الظاهر
بزوجته فاطمة هذه الذي حملت به قبل الآن بسبعة أشهر من زوجها خليل خليل
المذكور قبل موته بحق الباقي على تقديره ذكر اوليس لا قليل المذكور في المذكور
عاصب يجوز باقى تركته اذا انفصل هذا الحجل انتهى سوى شقيقه طنطاوى هذا
المرزوق معه لوالده المرحوم خليل النجار ابن المرحوم خليل ابراهيم النجار المذكور ابن
المرحوم ابراهيم النجار من والدته ماريا هذه أعلم ذلك واشهد به فلم يبد هؤلاء المدعي
عليهم طعنات في شهادتهم ما ذكر كما وعدنا ثم هاننا بشهادة كل من على الورد وجاد
المرزوقى المذكورين أهلاما للتركية قرأته خليل المذكورين شرعا عند ذلك حكما لهذا

المدعى وموكتبه هاتين بثبوت وفاة خليل المذكور وانحصار ارثه في زوجته ووالديه
 هاتين وفي هذا الجمل على تقديره ذكر او ينسب هذا المدعى لخليل خليل المذبح
 المذكور وبكونه شقيقا له وبثبوت تركيل هاتين الموكتبتين لهذا المدعى على الوجه
 المشروح أعلاه حكما شرعيا في وجه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى هذا المدعى على هؤلاء
 المدعى عليهم بما ادعى به عليهم - م أولا واطاد دعواه المسطورة أعلاه انضابا واجهتهم وانه
 بماله من التوكيل عن موكتبه هاتين والقيام على هذا الجمل يطالب احمد عبد الله هذا
 بما يترب عليه شرعا في قتله خليل لا خليا لاشقيق المدعى ومورث موكتبه هاتين عم هذا
 عدوانا ويطالب احمد فرزدع وعشما وياوم مصطفى وموضا هؤلاء بما يترب عليهم - م
 ثرعا في امساكهم خليل لا خليا لاشقيق المدعى ومورث موكتبه هاتين لهذا القاتل اعانة له
 بحالة القتل حتى - م يكن من ذبحه وطلب مؤالهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فاجاب
 احمد عبد الله هذا بالانكار لقتله خليل لا خليا لاشقيق هذا المدعى ومورث موكتبه هاتين
 وذبحه يا دعوانا وافراره بذلك وجر ذلك جدا كليا واجاب احمد فرزدع وعشما وياوم
 مصطفى وعوض هؤلاء بالانكار لامساكهم خليل لا خليا لاشقيق هذا المدعى ومورث
 موكتبه هاتين عدوانا بحالة قتله وذبحه وافراره بذلك وجر ذلك جدا كليا فكلف هذا
 المدعى اثبات ما أنكره شرعا فاحضر خليل التجار بن ابراهيم مصطفى التجار من ناحية
 سنه والمرقومة واستشهد بطلب هذا المدعى عما يعلمه في ذلك فثبته في وجه هؤلاء
 المدعى عليهم بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقرب باختياره من غيرا كراه وهو في صحته
 انه ذبح خليل لا خليا لاشقيق هذا المدعى ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار بسكن
 ذات حدم دعوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد فرزدع وعشما وياوم مصطفى
 وعوضا هؤلاء امسكوا له القتل المتقدم ذكره وقت الذبح حتى - م يكن من ذبحه وان
 هؤلاء الاربعة كانوا معه وقت الاقرار وصدقوه عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وهم
 في صحته وكان صدور هذا الاقرار منهم بدويان مديرية الشرقية امام وكيل المديرية
 المذكورة ونائب محكمة الرقاز يوقا - لم ذلك واشهد به واحضر جادا المولى جازيا
 المتقدم ذكره أولا واستشهد بطلب هذا المدعى فثبته في وجه هؤلاء المدعى عليهم
 بقوله اشهد ان احمد عبد الله هذا اقرب باختياره من غيرا كراه وهو في صحته انه ذبح خليل
 لا خليا لاشقيق هذا المدعى ابن خليل التجار بن خليل ابراهيم التجار من اهل الناحية
 سنه وبسكن ذات حدم دعوانا ومات بسبب ذبحه له وان احمد فرزدع وعشما وياوم
 مصطفى وعوضا هؤلاء امسكوا له حتى ذبحه وكانوا معه وقت هذا الاقرار وصدقوه
 عليه باختيارهم من غيرا كراه لهم وصدروا ذلك منهم بدويان مديرية الشرقية امام
 وكيل المديرية المذكورة ونائب محكمة الرقاز يوقا - لم ذلك واشهد به فقطع عن هؤلاء
 المدعى عليهم - م في الشاهد الاول بان شهادته ليست مقبولة لانه موظف بمناحية سنه

المرقومة وكيل شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل عن كل ما يحدث فيها ومسؤل في هذه القضية سياسة وشهده هذه الشهادة ليدفع عن نفسه وان الشاهد الثاني له سوابق لا يعرفونها فصدقهم الشاهد الاول على انه وكيل موظف بالنساحية عن شيخ الخفراء الطوافة ومسؤل سياسة في هذه القضية وأحضر عقيفا بحير يامن كفر سعد بحير ابن المكرم سعد بحيري بن بحيري واشتهد عياي علمه في ذلك بطلب هذا المدعي فشهد في وجه هؤلاء المدعي عليهم بقوله أشهد ان احمد عبد الله هذا أقر طائعتنا رادوا هو بحالة صحته وسلامته بانه ذبح خليل لا التجار بن خليل التجار اخا المدعي هذا عمدا عدوانا يسكن ذات حدود مات بسبب ذبحه له وان احمد فررو وعاشما وياوم مصطفى وعوضا هؤلاء أمسكوه له وقت الذبح وان هؤلاء الاربعة المسكين له أقر وياومسا كهمل وقت ذبحه له طائعين مختارين وان اقرارهم هذا صدمتهم بدريية الشرقية امام وكيل المديرية المذكورة ونائب محكمة الزقازيق أعلم ذلك واشهده فعند ذلك طعن هؤلاء المدعي عليهم في الشاهد المذكور بانه نسب على الالفى ومحمد الالفى ومتزوج باخت على الالفى ومحمد الالفى وان الذى أحضره لث شهادة محمد الالفى المدعي الاول حضره مفتى الدقهلية حيث انكم حاضرون تسمع وتتحقيق هذه القضية فافيدوا الحكم الشرعى عنها فافاد عليهم بقوله الحمد لله وحده الافادة عن ذلك انه بهد تركية هذه البيعة التزكية الشرعية يحكم على احمد عبد الله ملو ط المذكور بالقصاص الشرعى وعلى احمد فررو وعاشماوى ومصطفى وعوض المذكورين بالتعزير الشرعى لىكن من حيث ان احمد عبد الله المذكور قد سبق الحكم عليه بالقصاص في دعوى محمد الالفى فعند تنقيذه اذا حضر أولياء كل من الدمين أو اولياء احدهما واقتص منه حسب الاصول كفى ذلك والله تعالى أعلم فعملابا أفاده حضرة المفتى المشار اليه بطلب من المدعي المذكور تزكية الشهود فاحضر حسيننا حسيننا الشناوى المذكور من سنه وواو محمد الشافعى ابن المكرم الشافعى ابراهيم من منسقية فتضى شريعة واستشهد كل منهما بما يعلمه من حال الشاهدين وهما جاد المولى ججازى وعقيفا بحيرى فشهد كل منهم ما منفردا بطلب المدعى سرائم علنا بان كلام من هذين الشاهدين عدل مقيول الشهادة فعند ذلك عرفوا المدعى انه ثبت على احمد عبد الله ملو ط قتله خليل لا خليل لا يسكن عمدا عدوانا وعلى كل من احمد فررو وعاشماوى ومصطفى وعوض اعانتهم له وقت ذبحه له بالسكن بامسا كهمل فله الغصاص من احمد عبد الله والتعزير على الاربعة الاشخاص المعينين له بحسب ما يراه الامام اوناثيه وله ان يعفو فلم يرض بالعفو لا مجانا ولا على الدية ولم يرض بالعفو عن المعينين وطلب الحكم عليهم بحسب ما يستحقونه شرعا فكرنا عليه بطلب العفو فلم يرض به وطلب الحكم على احمد عبد الله بالقصاص وعلى المعينين بالتعزير فحكمنا على احمد عبد الله بالقصاص بحسب ما هو مذكور بافادة المفتى وعلى المعينين

بالتعزير بحسب ما يراه الامام او نائبه عواجهتهم جميعا بالجلس بحضور من ذكر وكتب
عليه مقتى المديرية بقوله هذا الاعلام موافق والله تعالى اعلم في ١٩ ص سنة ٩٥
و باحالة على - حضرة مفتى مجلس استئناف بحرى كتب عليه ما نصه الحمد لله وحده
بالاطلاع على هذا الاعلام - حصل لى اشتباه فى صحته من حيث عدم تزكية الشاهد
الاول وعدم تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه فى اقراره ما يدل على تعيين
المقر بقتله من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضى فى الحكم
المذكور الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى
عليهم المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال
ان المحكوم له هو ولى الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فحين ذكرا مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثته انتفاخ او انقضى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه فيقتضى عرضه على - حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتى
الديار المصرية ليجرى العمل بما يقاد عليه من حضرة من الاكتفاء به او عدمه والله
تعالى الموفق (اجاب) قد اطلعت على هذا الاعلام المؤرخ ٥ صفر سنة ٩٥ المصدق
عليه من حضرة مفتى مديرية الدقهلية والمشروح عليه من حضرة مفتى مجلس
استئناف بحرى بانه اشتبه فى صحته من حيث عدم تزكية الشاهد الاول مع عدم
تصريح الشاهد الثالث بذكر المقر المشهود عليه فى اقراره ما يدل على تعيين المقر بقتله
من نسبته الى جده او ما أشبه ذلك وعدم الاشارة من حضرة القاضى فى الحكم المذكور
الى احمد عبد الله والمعينين له المحكوم عليهم او ما يقوم مقامهما من قوله المدعى عليهم
المذكورين او نحو ذلك وعدم ذكر المحكوم له وان دلت القرينة عليه لاحتمال ان
المحكوم له هو ولى الجناية الاخرى وعدم بيان التعزير المحكوم به فضلا عما اشتمل
عليه من نصب القيم على الحمل والحكم بحصر الورثة فحين ذكرا مع احتمال ان الحمل
المحكوم بوراثته انتفاخ او انقضى والحكم بنسب الاخ وكونه شقيقا قبل ظهور وراثته
ودعواه حقا لنفسه الى آخر ما ذكره والجواب عن ذلك ان الحكم على الوجه المسطر
بهذا الاعلام غير مستوف شرعا والغالب ان منشأ عدم التصريح بكتابة فى شهادة
الشاهد الثالث بما يدل على تعيين المقر بقتله - حصول تقصير فى كتابة الكاتب حال
التوثيق فالتمترى لهذا الطرف ارجاع هذا الاعلام لحضرة قاضيه فان كان وقع لديه من
الشاهد الثالث ما يقتضى تعيين المقر بقتله يوضحه فى الاعلام كتابة بما يزيل الاشتباه
المذكور وان لم يكن حصل من الشاهد المذكور ما ذكره كى يطلب تكميل نصاب الشهادة
بحضور الخصمين من الفريقين ويعاد الحكم الشرعى بعد استيفاء ما يلزم لصحته وأما
القول فى الشاهد الاول فانه ينظر فى حاله فان كان من الخفاء راء المتعلقين بالدرك

الذين لا تعلق لهم بأمانة مشايخ القرى على الظلم و جالب الاشخاص اليهم فلا يقدر مجرد ذلك في شهادته فاذا لم يكن به مانع آخر ككونه من أهل المحلة التي وجد فيها القتل وزكى سرانهم علما تقبل شهادته ولا يقدر فيها مجرد كونه مسؤولا سياسة كونه مأمورا بالحفظ اما اذا كان من الاعوان على الظلم او متمما في هذه القضية او جارا بشهادته فيها لنفسه نفعا او دافعا بها عن نفسه مغرما فلا تقبل و باعادة هذا الاعلام بجري التهرج من حضرة القاضي كتابة بما يقتضى ازالة ما اشتهر به فيه حضرة مفتي المجلس المواليه من الاشارة للمحكوم عليه و ذكر المحكوم لهم صراحة ثم حيث انه بتاريخ هذه المرافعة والمحكم المقيد بالمضبطة الذي هو ٢٩ محرم سنة ١٢٩٥ مقال ان المحل المذكور المستكن برحم فاطمة زوجة المقتول المذكور احدى موكلاتي المدعى له سبعة أشهر وقدم مضى بعد ذلك ما يقرب من سنة فالغالب انه حصل انفصال للعمل المذكور و به يظهر الحال من كونه انفصل اني حيا فيكون الاخ المدعى بالوكالة الا ان وارثا له طالب انفصال اذ سألته عن نفسه وان انفصل ذكر احيا يجب الاخ المذكور فلا حقه في انفصال لعدم الميراث بحجة بالابن ويكون الحق فيه للام والزوج والابن القاصر خاصة وللأكبرتين من الورثة وهما الام والزوج خاصة دون الاخ المذكور القود قبل كبر الصغير المذكور فلهما طالب انفصال واستيفاء و هو ما المعقوف وان كان لا يسقط حق القاصر من الدين بالعقود وان انفصال المحل يظهر من انحصار فيه ارث المقتول المذكور و يكون حصر الارث فمن تحقق وراثته قطعا يحكم به ولا دخل لهصة نصب القيم على المحل و علمه في صحة الحكم المذكور و عدمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من مديرية سيوط مؤرخة ٢١ محرم سنة ١٢٩٦ ومعه احدى عشرة ورقة واعلام من قاضي صنبو في شأن مادة في عقار بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس احية وناقش حضرة مفتي مديرية سيوط في الاعلام و اجاب عنها حضرة قاضي صنبو و وافقه حضرة قاضي سيوط و ضم حضرة المفتي على عدم الموافقة و حضرة مفتي استئناف قبلي امتنع من اعطاء قوله فيها ورغب احالته اورغبت المديرية اعطاء افادة بما يتراءى لهذا الطرف شرعا وحاصل الاعلام المذكور المؤرخ ٢١ ش سنة ١٢٩٤ ان سليمان المذكور ادعى على غريمه قنديل المزبور بانه آل للمدعى عليه أربعة عشر قيراطا ارثا من أبيه وأخته المتوفاة بعد أبيه في جميع المنزل الكائن في الناحية المذكورة وبين حارته وحده و الورثة وحصر ارثه في ٢٥٥٥٥٥ و عشرة قراريط باقية لأخته نسبا و بنت أخته الاخرى المتوفاة بعد أبيه عن بنتها المذكورة المدعوة مبروكة وان الجميع باعوه له ببيع متساوية من مدة سنتين وعوضهم عن ذلك عقارا ملوكا له حين ذاك بينه وحدده و اوضح ما باعه كل واحد كراته قابض في البدلين وحصول التهرج من كل فيهما ما ذكره و انه واضح يده على ما اشتراه على هذا الوجه الى الآن وان المدعى عليه

يعارضه فيما باعه له ببيع صحيجاً باتاً بدون وجه شرعي ويطلب منه عدم المعارضة
وسؤاله عن ذلك وبسؤاله عنه أقر المدعي عليه ببيع ما ادعى به خصمه على الوجه
الذي ادعاه وطلب المدعي عليه رد المبيعة وأخذ حصته في المنزل المدعى به ودأب ولا وهي
أربعة عشر قيراطاً واعطاء المدعي أملاً كهله. ودودة فلما سمع كلامه المدعي لم يجبه
لذلك فذكر القاضي في الاعلام انه بموجب ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المحدود
أولاً لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره قنديل المدعي عليه وصار لا قيام ولا معارضة
له مع سليمان المدعي المذكور وامر بالكف عنه هذا حاصل الاعلام ولما تنازع
المدعي عليه الآن وجد الاعلام والمقايضة عرض الاعلام على حضرة مفتي مديرية
سيوط فأجاب بما حاصله ان الاعلام المذكور غير مستوف لوجوه منها قوله ويطلب
المدعي عليه رد المبيعة واخذ حصته في المنزل المحدود ولا واعطاء المدعي أملاً كهله ولم
يعلم منه ان المدعي عليه يريد رد المبيعة بما ريق شرعي او بغير طريق شرعي لما هو
مصرح به في معتبرات المذهب في تتريف الحضر بأنه ما جرى بين الخصمين من اقرار
او انكار والكم بينة او نكول على وجه يرفع الاشتباه وبان الاصل في المحاضر
والسجلات ان يبالغ في الذكروا البيان بالتهريج ولا يكتمى بالاجال ومنها قوله فموجب
ذلك وما شرح اعلاه ثبت بيع المنزل المحدود ولا لاسليمان المدعي ببيع مقايضة باقراره
قنديل المدعي عليه ومفاد ذلك ثبوت بيع المنزل المحدود المذكور لاسليمان المدعي
بمجرد اعتراف المدعي عليه بالحصة المذكورة على الوجه المستطور ومع طلبه رد المبيعة
واخذ الحصة المذكورة وعدم حضور كل من المراتين المذكورتين ففي الاشياء
والنظائر من كتاب القضاء والشهادات لا ينتصب احد خصم عن احد بغير وكالة وفيابة
وولاية الا في مسـ. ثلثين الاولى احد الورثة ينتصب خصم عن الباقيين الثانية احد
الموقوف عليهم ينتصب خصم عن الباقي وفي حاشيتهم للعلامة ابي السعود عزى بالابيري
ما نصه المراد من قول المصنف احد الورثة ينتصب خصم عن الباقي اي يقوم مقام
الكل فيما يستحق لليت وعليه باعتباره الخلافة ولا يقوم بعضهم مقام البعض فيما
يستحق لهم وعليهم انتهى حسب ما هو مقرر في معتبرات المذهب والمصرح به في
معتقدات المذهب ان الاقرار حجة قاهرة على المقر ولا يتعدى الى غيره لان كونه حجة
مبنى على زعمه وزعمه ايسر حجة على غيره ومنها ان ما ذكر من قوله ثبت بيع المنزل المحدود
وامر بالكف عنه على فرض وتقدير التصريح بالحصة فهذا على الوجه المذكور غير كاف
في الحكم ولا بد ان يقال وحكمنا فلان هذا المدعي على فلان هذا المدعي عليه فكذا كما
هو معلوم من كتب المذهب وحيث ان هذا الاعلام غير مستوف والمدعي عليه باحد
لما نسب له بالاعلام كما يعـ. لم من هذه المذكرة فينبغي احالة هذه القضية على محكمة
معمدة لتصدر رافعة شرعية فيما هو مسطر بالاعلام وما يتم عليه الحال في ذلك شرعاً

يعمل به ولماسئل حضرة قاضي صنبر عن ذلك اجاب بما حاصله قد ذكركم حضرة
المفتي اوجها ثلاثة يبين بها خلل الاعلام وابطاله وان الدعوى تستأنف مرة ثمانية
الاول منها اجمال المدعى عليه دعواه حيث طلب رد المبايعة واخذ حصته في المنزل
الذي بادل بها في الهدود الاول وواضح ان ذلك لا يوجب خلافا في الاعلام الا اذا اجبتنا
الى الرد الذي طلبه وحكمنا به واما مجرد ذكر المدعى عليه مع رده وعدم قبوله وبناء حكم
عليه فلا يقدح في الاعلام ولا يخل بالحكم كما هو واضح لا يخفى على ذي فهم لان القاضي
لا يمنع المدعى فيما يقوله ويطالبه بل يذكر كلامه وان كان لا يقبل شرعاً رده كما في الحادثة
وان قبل وثبت بني عليه حكمه ومنها ان ما رسم في الاعلام من انه بموجب ذلك ثبت
بيع المنزل الى آخره ليس حكماً ثابتاً ببيع المنزل كله بل هو من كلام الموثق على
جري عادة الموثقين بناء على ما ذكر في الدعوى من المتخاصمين انه حصص المبادلة به كله
ولذا لم يحكم على اخذ قنديل وبنيت اخذته بالمنع لعدم حضورهما وتداعيهما وانما حكمنا
عليه وحده بعدم المعارضة وبانه لا قيام له ولا معارضة مع سليمان المذكور واما بالسكف
عنه ومنها ان ما ذكر في الاعلام من قولنا وامر قنديل بالسكف عن المعارضة لسليمان
الى آخره ليس كافياً في الحكم ولا يدان يقول وحكمنا فلان هذا على فلان هذا المدعى
عليه بكذا كما هو معلوم في كتب المذهب مع ان المعلوم من كتب المذهب ان امر القاضي
حكم كما في الدرا واخر فصل الخامس ونصه امر القاضي حكم الا في مسألة تتعلق بالوقف
وقدم نحوه محشيه او ائبل القضاء ونصه الحكم قوئي وفعل فائقة ولى مثل الزمت وقضيت
وكذا قوله بعد اقامة البينة المعتمدة اياه واطلب الذهب منه انتهى وحكى في عمدة
الناظر خلافاً في ذلك عند قول الاشياء امر القاضي حكم كقوله سلم الهدود الى المدعى والامر
بدفع الدين ثم نقل عن الناطقي صحيح ان حكمت ليس بشرط انتهى فعلم بهذا ان
ما تضمنه الاعلام صحيح ولا يجوز استئناف الدعوى مع ورود الامر بانه متى سطر الاعلام
به جعل الحكم وكان صحيحاً لا سيما بل الى دفعه سيما وهو موافق لما صرح حوايه من ان
الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد مرة اخرى حيث لا فائدة في
اعادتها فلو كان فيما فائدة كما لو جاء المدعى بدفع صحيح فانها تعاد وفي الحادثة لم يوث
بدفع ولا شيء يوجب تعادها مرة اخرى هذا ما ائزم وبعرض ذلك على حضرة قاضي مديرية
سيوط اجاب هو وحضرة نائب محكمتهما بجواب يعلم مضمونه من جواب هذه الحادثة
الاتي ولم اعرض ذلك على حضرة مفتي المديرية ناقش فيه مناقشة يطول ذكرها
تا يبد المناقشة الاولى وتعرض فيها المناقشة جواب قاضي ونائب سيوط بما يتضمن
الامر عليهم ما في قوله ما في الجواب ان الحكم لسليمان على قنديل بجهة مبادلة له
بخصته في الهدود الاول الى آخره زيادة من حضرتهم لم يصرح بلفظها بالاعلام زادها
ليرتبها عليهم اقوله ما ويكون الاعلام حجة شرعية في حقه الى آخره مع ان المعلوم من

كتب المذهب انه لا يحكم بجهة البيع الا بعد ثبوت ملك البائع وان لم يثبت لا يحكم
بالجهة بل بنفس البيع وغيره معلوم من الاعلام ثبوت ملكية ما ذكر واستدل لذلك
بنقول نقلها وهذه المناقشة بالنسبة للاعلام لم تخرج عن مضمون الاولى الى آخر ما ذكره
من عرض هذه القضية على هذا الطرف أو علماء المجالس بمحكمة مصر وما يقاديه يصير
اتباعه و بعرض ذلك على حضرة مفتي استئناف قبلي كتب ما يتضمن عدم اعطاء
الجواب منه والاحالة حسب التماس حضرة مفتي المديرية لحسم المادة وزوال
الاشكال ورفع القيل والقال (اجاب) وردت افادة المديرية ومعهما أوراق فضية
المنازعة الحاصلة بين قنديل عبد الله وسليمان غزالي من التماس حية في شأن بيع
العقار المذكور عنده فيها ومن ضمنها الاعلام المسطر من حضرة قاضي صنبو المتضمن
الحكم على قنديل عبد الله المذكور بمنعه من معارضة خصمه سليمان غزالي المذکور
في المنزل الذي كان يستحق فيه قنديل المذكور أربعة عشر قيراطا ارثا من مورثيه
المذکورين فيه وسبغت منه مع باقي شريكه فيه المقايضة بعقار مملوك اسليمان المذکور
على الوجه المعين في الاعلام لا قرار قنديل وتصديقه على دعوى خصمه صدر ذلك
المقايضة صحيحة من مدة سنين وتصرف كل فريق فيما اشتراه على الوجه الذي ادعاه
خصمه المذکور فرتب على ذلك في الاعلام ثبوت بيع المنزل المتنازع فيه باقرار قنديل
المدعى عليه وانه لا قيام ولا معارضة له مع سليمان المدعى المذکور وأمر بالكف عنه بعد
أن طالب المدعى عليه من المدعى رد البيع ولم يبين وجهه فلم يجبه خصمه اطلبه ولم
يبلغت القاضى له هذا حاصل الاعلام ثم حصلت المناقشة فيه من حضرة مفتي
مديرية سيوط وأجاب عنها حضرة قاضي صنبو وبعرضه ما على حضرة قاضي سيوط
كتب هو وحضرة نائب محكمة استئناف المذکور سليمان على قنديل بجهة مبادلة له
بخصته في الهدود الاولى في الاعلام وهي أربعة عشر قيراطا صحيح لا قراره بذلك لدى
حضرة القاضي المواليه حيث كان من أهل الاقرار ويكون الاعلام حجة شرعية
في حقه حيث كان مبعولا بسجل الماضي ويمنع قنديل من المعارضة سليمان فيها
وأما حق أخته نسباً وبنت أخته مبركة وهي عشرة قرا ريط فلم تثبت المبادلة فيها شرعا
لعدم حضورهما مجلس الدعوى وتداعيهما معه واقرار قنديل بالمبادلة بالمنزل كاه
لا يرى عاينهما الان الاقرار بجهة فاصرة على المقر ولم يكن قنديل وكلا عنهما ولا ما ثبتا ولا
وايا فلم يكن الاعلام حينئذ حجة عليهم ما ولهما الخصومة مع سليمان فيها ومطالبة برفع
يده عنها ان كان المنزل في يده لم يقم برهانها بغيرها بالمبادلة ثم ناقش حضرة مفتي
هذه المديرية في ذلك وفي جواب حضرة قاضي صنبو وباحالة ذلك على حضرة مفتي
استئناف قبلي أحال نظر ذلك على هذا الطرف أو على حضرة علماء المحكمة الكبرى
بمصر والمتراعى لهذا الطرف الاكتفاء بهذا الاعلام نظرا لامر المدعى عليه فيه بدعوى

خصه جميعها لانه باقراره يكون ممنوعا عنه من المعارضة وان لم يصدر حكم معاملة له
 باقراره اذ هو حجة عليه مثبتة ولازمة بلا توقف على القضاء كما صرحوا به قاله قضاء مع
 الاقرار مجاز واعانة واللازم في مثل هذه المحادثة بعد ثبوت دعوى المدعى اما بيينة او
 اقراره ومنع القاضي المدعى عليه عن معارضة خصمه وقد وجد في ما ذكره ان لم
 يصرح بلفظ الحكم على ما هو المختار فيكتفي به ولا يقدح في صحته طلب المدعى عليه بعد
 اقراره بجميع الدعوى التي من جملتها صحة البيع وكونه باقرا بالبيع المذكور بدون
 بيان وجه وعدم اجابة خصمه اطلبه واما قوله في الاعلام ووجوب ذلك وما شرح أعلاه
 ثبت بيع المنزل للهـود الاول اسليمان المدعى ببيع مقايضة باقراره قنديل المدعى
 عليه فليس بلازم المذكور مع ايهامه ثبوت البيع في جميع المنزل حتى في حق الغائبين
 من الورثة وان كان ثبوت البيع المذكور في جميع المنزل بالنسبة للقرصين لا قراره
 بصدوره على هذا الوجه من يملكه فيعامل بموجبه في حق نفسه حتى لا يملك المعارضة
 بما ينساقضه بدون دعوى ناقل شرعي بذلك لا بالاصالة عن نفسه بوجه ولا بالنيابة
 عن غيره ومحط الفائدة في هذا الاعلام منعه عن المعارضة وقد وجد فلا حاجة الى
 الاطالة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (مثل) بافادة من ضبطية مصرفي ٩ ربيع
 الاول سنة ٩٦ عن الحكم في صورة مرافعة شريعية محررة من حضرة قاضي المنصورة
 ارسلت الى الضبطية بواسطة افادة من مجلس المنصورة مؤرخة ٢٢ صفر سنة ٩٦
 بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء الحكم عنها كمرغوب حضرة القاضي المذكور
 ومضمون المرافعة المذكورة به ان ثبتت معرفة فاطمة بنت سيد احمد الخنصري بن
 سليمان الخنصري من أهالي الصفة بمديرية الشرقية والدة رمضان موسى المرزوقي
 المتوفي الآتي ذكره بشهادة كل من عفيفي شاهين ابن المرحوم نصر شاهين بن سيد احمد
 وسالم ناصر بن محمد ناصر بن سالم كلاهما من الناحية المذكورة ادعت فاطمة المذكورة
 أعلاه على المحاضر معوايا المجلس محمد بهجة ابن المرحوم الدسوقي بهجة بن علي من الناحية
 المذكورة الثابت معرفته بشهادة الشاهدين المذكورين ان المدعية هذه كان لها ولد
 يسمى رمضان موسى المرزوقي بن موسى المرزوقي بن ابراهيم مستخدم مابد وار محمد بك
 عبد الله عمدة الناحية المذكورة وبينه وبين المدعى عليه هذا عداوة وكره فاما كان
 من المدعى عليه الاقتل رمضان موسى المذكور أعلاه وله المدعية بضر به له عمدا عداونا
 وهو ناثم بدوار محمد بك عبد الله المذكور بحجر عظيم في رأسه وبته قصيرة من خشب الشوم
 وشق بطنه بسكينه حتى خرجت امعاؤه وسال منه الدم وذلك في ليلة السبت الموافقة
 ١٦ جمادى الاولى سنة ٩٩ ومات رمضان موسى ولد المدعية المذكورة بسبب ذلك في يوم
 السبت المذكور وان هذا المدعى عليه أقر بذلك وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا
 طائعا مختارا بدينه وان مديرية الشرقية بحضرة قاضيها ومحمد أبي الذهب و ابراهيم على

عمرارة وحسن عيدير وسالحاج احمد الحري وانه لا وارث لرمضان المدعى بشانه
سوء والدته المدعية المذكورة وقطال المدعية المدعى عليه هذا بما يترتب عليه
في ذلك شرعا وتسا له جوابه عن ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار
لادعوى المدعية هذه وجردها جدا كليا فطالب من المدعية أولا بيينة تثبت وفاة ولدها
رمضان المدعى بشانه وانحصار ارثه فيها وأن لا وارث له سواها فاحضرت شاهدي
المعرفة المذكورين واستشهد كل منهما بما يعلمه في ذلك بطلب هذه المدعية فشهد
كل واحد منهما في وجه المتداعيين بقوله اشهد ان رمضان بن موسى المرزوقي بن
ابراهيم المرزوقي ولد هذه المدعية توفي وانحصار ارثه الشرعي في والدته هذه المدعية من
غير شريك ولا وارث له سواها يعلم ذلك كل منهما ويشهده فلم يبد المدعى عليه طعنا
في شهادتهما او في كيا وعدلهما ثم علمنا بشهادة كل من السيد أي الفضل بن محمد أبي
الفضل من الصنفين وموسى عبد الله من كفر الشيخ مديرة الشريعة ابن عبد الله
فعند ذلك حكم للمدعية المذكورة على المدعى عليه هذا بوفاة رمضان موسى المرزوقي
المدعى بشانه وانحصار ارثه في والدته المدعية هذه ثم بذلك ادعت فاطمة المدعية
هذه على المدعى عليه هذا بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي المذكور أعلاه بضر به له
عمره اعدوانا في رأسه بالحجر والتقصيرة وبشق بطنه بسكينه حتى خرجت اعضاءه ومسال
منه الدم وهو ناظم يدوار محمد بن عبد الله المذكور في ليلته السبت المذكورة أعلاه وانه
مات بسبب ذلك في عصر يوم السبت المذكور حسب ما هو موضح بالدعوى المذكورة
اعلاه وأطالبه بما يترتب عليه في ذلك شرعا وتسا له جوابه عن ذلك فسئل عنه فاجاب
بالانكار له وانه لا اعتل فعارضته المدعية بانه أقر بقتله لولدها رمضان المدعى بشانه
عمره اعدوانا بضر به له بالحجر والتقصيرة وهذا وشقه بطنه بسكينه عمار ايضا وموته بسبب
ذلك وانه أقر بذلك طاعة مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضور البيينة
المذكورة فلم يصدق على ذلك فطالب من المدعية بيينة تثبت اقراره المذكور وانصرفوا
على ذلك ثم في يوم الثلاثاء ١٧ ذي القعدة سنة ثمان وخمسة خضرت بالمجلس فاطمة المدعية
المذكورة وحضره والحمد لله بحجة المدعى عليه وعرفت المدعية انها احضرت الشهود
التي تشهد لها باقرار المدعى عليه هذا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا طاعة مختارا
بقتله لولدها رمضان موسى المرزوقي عمار اعدوانا على الوجه المستطور بالدعوى فطالب
منها احضارها فاحضرت حسنا عيدير وسالحاج عيدير وسه رة بن علي التاجر
بناحية الزقازيق واستشهد عمارا بما في ذلك بطلبها فشهد بمنقره في وجه المتداعيين
بقوله أشهد ان المدعى عليه هذا أقر طاعة مختارا وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا
يدويان مديرة الشريعة هما حضرة مديرها وحضرة قاضها انه تشاور مع رجل يدعى
سليمان لا يعرف اسمه ولا اسم والده على قتل رمضان لا يعرف لقبه ولا اسم والده ولا

جده وان هذا المدعى عليه توجه مع الذي اتفق معه على قتل رمضان المذكور ايلا ولا
يعرف في أي ليلة توجه فيها الى رمضان فنظام من حائط المحل الذي كان نائما فيه رمضان
المذكور فوجد باب المحل مسنودا بحجر عظيم فحمل سليمان الحجر المذكور الى هذا
المدعى عليه فحمله وتوجه به الى رمضان المذكور وهو قائم فضرب المدعى عليه هذا
رمضان المذكور بالحجر عدا عدوا نافيضربه له بالحجر المذكور انقلب على وجهه فعند
ذلك خاض عليه سليمان بضربه له يسكن في بطنه هذا ما أقربه المدعى عليه هذا طائعا
مختارا وهذا ما يشهده واحضرت ابراهيم على عمارة التاجر بالزقازيق بن على عمارة
واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين مثل شهادة
الشاهد الذي قبله الا انه لا يعلم ضرب سليمان لرمضان بالسكين هو في أي محل من يده
هذا ما يشهده واحضرت محمدا أبا الذهب من الزقازيق التاجر فقيم ابن المرحوم مصطفى
ابن الذهب واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين
مثل شهادة الذي قبله الا انه عرّف ان المدعى عليه هذا أقر انه لم يضرب رمضان
عدا عدوانا واحضرت الحاج احمد الكرمي التاجر بمصر المحروسة ابن المرحوم وفي
الحرمي واستشهد عما يعلمه في ذلك بطلب المدعية فشهد منفردا في وجه المتداعيين
مثل شهادة الذي قبله الا انه ذكر في شهادته ان هذا المدعى عليه ذكر في اقراره انه
ضرب رمضان عدا عدوانا بالحجر وان سليمان خاض عليه بضربه له بالسكين في بطنه
هذا ما يعلمه فعند ذلك ذكر المدعى عليه انه أقر بدوان مديرة الزقازيق بحضور
حضرة مديرها وحضرة قاضيها وبحضرة الشهود المذكورين اعلاه انه توجه مع سليمان
حضارة هذا الى دوار محمد بك عبد الله بعد ثلث الليل الكائن الدوار المذكور بناحية
الصنفين فوجد باب الدوار مغلقا فدخل من باب الاصطبل لكونه كان مفتوحا وكان
وراء باب الدوار حجر عظيم فحمله سليمان حضارة هذا الى محله بجهة المدعى عليه وتوجه
به الى رمضان المدعى بشانه فوجداه نائما امام القهوة التي بالندوار فضربه محمد بجهة
المدعى عليه هذا بالحجر المذكور عدا عدوانا على رأسه ووجهه فبضربه له بذلك
انقلب رمضان المذكور على وجهه فعند ذلك ضربه سليمان حضارة عدا عدوانا
يسكن في بطنه فشقه واخرجت اعماه فمات بفعلهما في عصر يوم السبت
التالي لليلة الصرب المذكور الموافق ١٦ جمادى الاولى سنة ١١٠٠ وان فعل كل منهما
قاتل وممولاك لو ان فردوا ان اقرار محمد بجهة المدعى عليه كور بسبب الضرب والاهانة التي
حصلت له في المامورية وفي ديوان مديرة الشرعية فعند ذلك ذكر سليمان المذكور انه
لادخل له في ذلك ولاله معرفة بذلك فعند ذلك صدقت فاطمة المدعية على ما أقربه
المدعى عليه وان اقراره فهو بالظور والاختيار من غير اكرام ولا اجبار صادر ذلك
بحضور من ذكر يطالع على هذه الحادثة - حضرة البلاء الهمام مفتي الانام وشيخ

الاسلام بالديار المصرية ويقيم الحكم الشرعي (اجاب) حيث اقر المدعي عليه بما
يتضمن اقراره سابقا انه ضرب اب اول المدعي قتله عمدا - ودوانا بجرح عظيم وان سليمان
حاضرة المحاضر معه بالجلس ضرب المقتول المذكور ثانيا عمدا ودوانا بسكين في بطنه
فخرجت أمعاؤه فمات بفعلهما في عصر اليوم التالي لليلة الضرب المذكور الذي حصل
بعد ثلاث الليال وان فعل كل منهما قاتل ومهلثا لوانا نفردوا وان اقراره المذكور بسبب
الضرب والاهانة التي حصلت له في المأمورية وفي ديوان مدير بة الشريعة وصدفته
المدعية على ما أقربه الا ان اقراره بالطوع والاختيار وأنكر سليمان حاضرة المذكور
ذلك وهذا بعد ان ادعت المدعية المذكورة القتل العمدا بجرح المذكور وشق البطن
بالسكين على المدعي عليه وحده لا يظهر الحكم بالقصاص على المدعي عليه ولو على قول
الصاحبين بمجرد ذلك به تصديق المدعية على ما أقربه المدعي عليه لتصادقهما والحال
هذه على ان ضرب المقتول حصل من المدعي عليه وهو سليمان ان حاضرة المذكور على
التعاقب وان الضرب الاول كان من المدعي عليه والضرب الثاني كان من سليمان
المذكور وان المقتول كانت به حياة مستقرة بعد ضرب المدعي عليه لموته بعد الضربين
بعدة تزيد عن مقدار يوم وفي هذه الحالة يكون القاتل هو الثاني والعصاص منه على فرص
تيوته وعلى الاول التعزير اللائق به كما هو حكم ما لو ضرب رجل آخر عمدا ضربا يعيش بعده
يوما أو بعض يوم ثم شق آخر بطنه بحديدة عمدا فمات قال في الدرر في البزازية شق بطنه
بحديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه حيا بعد الشق قاتل قاطع العنق والقتل الشاق
وعزر القاطع وكتب عليه في رد المحتار قوله شق بطنه الخ في التتارخانية شق بطنه
وأخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فمات قال في الدرر في البزازية شق بطنه
بالدبة وعلى الثاني ثالث الدية وان نفذت الى جانب آخر فمات اها هذا اذا كان مما يعيش
بعد الشق يوما أو بعض يوم وان كان بحال لا يتوهم به وجود الحياة ولم يبق معه الا
اضطراب الموت فالقاتل هو الاول فيعص بالعمد وتجب الدية بالخطا اها ملخصا اها
المراد منه وما تصادق عليه كل من المدعية والمدعي عليه من ان فعل كل من المدعي عليه
وسليمان قاتل ومهلثا لوانا نفردا لا ينافي نسبة القتل الى الثاني فقط عند حصول الفعلين مع
التعاقب ووجود الحياة المستقرة في المضروب يوما ثم لا بناء على ما صرح به الفقهاء في
مثله من نسبة القتل الى الثاني مع ان شق البطن واخراج الامعاء الذي يعيش بعده يوما
أو بعض يوم لو ان فردا يقضى الى الموت والهلاك وقد نسبوا في صورته القتل الى قاطع
العنق في ثانی الحال وقولهما في تصادقهما انه مات بفعلهما رده الشرع بنسبة القتل الى
الثاني في الصورة المذكورة المتصادقين عليهما او ما تقدم ذكره محله ان لم يثبت المدعي عليه
ان اقراره المذكور كان بالا كراه الشرعي بعد دعوى صحبة والا فلا يترتب على اقراره
المذكور شي هذا ما طهرني والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشريعة عن صورة اعلام

صادر من قاضي شاشامون وطلب الافادة عما اذا كانت صحيحة ولا تسمع الدعوى في
الدار المذكورة بعد صدور الاعلام من القاضي بما هو مستور أو غير ذلك للاتباع
والاجراء بحسب ما يصدر ومضمون الاعلام المذكور والمرور من محكمة شاشامون ادعت
المرأة حسن بنت احمد بن المرحوم عبد الله زريق من منية القمع ومقيمة بكفر
شاشامون الآن شرقية على خصمها المحاضر معها في المجلس هو المكرم حسن خيال
ابن المرحوم علي خيال ابن المرحوم حسن خيال من الناحية المذكورة الثابت
معرفتهم بعينها بشهادة من سيد كزبان الدار التي بنساحية منية القمع بدرب المقايوة
بالجهة القبالية بالنساحية المشتعلة على بعض عشمس مبقية بالطوف التي حدها البحري
وينتهي الى ارض فضاء مملوكة للشيخ محمد المرشدي ابن المرحوم محمد ابني الذهب نائب
العقود بالناحية والحد الذي ينتهي الى دار مملوكة لخضرة مصطفى افندي احد
اعضاء مجلس طنتداو الحد الذي ينتهي الى شارع الناحية والبعث الى آخر
ينتهي الى دار وردة دياب البحر اوى بن رزق البحر اوى والحد الشرقي ينتهي ببعث الى
الطاحونة المملوكة لاصحاب الدوب المسمى بأسمائهم والبعث الى آخر ينتهي الى دار
مملوكة للمكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد عجزور ابن المرحوم موسى عجزور الواضع
يده عليه احسن المدعي عليه المذكور غلامكها هي وأولاد أختها وهن عدة وصاحبة
وجلباية أولاد المرحوم احمد ابني الرخاء ابن المرحوم محمد عدة من كفر شاشامون شرقية
بطريق الميراث عن والدها حيث مات عنها وعن أختها مصرية والدة الثلاث المذكورات
وأخيه المرحوم مخيمرو أخيه المرحوم عبد الله وماتت أختها عن أولادها المذكورات
وعن أختها المدعية المذكورة ومات مخيمر وعبد الله وانحصرت حقهم فيها وان المدعي عليه
المذكور واضع يده عليها بدون حق وتطالب الآن رفع يده عنها واسم قتيلاها عليها
لتتصرف فيها وتضع يدها عليها تصرف الملاك في أملاكهم وتسال سؤاله عن ذلك
فستل من المدعي عليه المذكور عن الدعوى المذكورة فاجاب بقوله ان الدار المذكورة
بملكها عن أبيه ووضع يده عليها هو وأبوه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها
بمشاهدتها لذلك وقد رتبها على الدعوى فستل منها عن قول المذكور بعدائه كاره دعواها
المذكورة وبجوده الجود الكلي فاجابت بقولها انه من مدة تزيد عن ثلاث سنين جاءها
حسن المدعي عليه المذكور وبهيبته موسى عجزور ابن المرحوم محمد عجزور ابن المرحوم
موسى عجزور من منية القمع وابراهيم الجبيلي ابن المرحوم شعراوى الجبيلي بن محمد
الجبيلي من الناحية وطلب منها الشراء في جزء من الدار المذكورة ولم ترص بالبيع وقالت
أمرتك ان تفعل فيها حتى اطلبك واخر جاك منها وخرج ممتلا لعولها لحد تاريخه فستل
منه عن ذلك بعد طلبها السؤال منه فاجاب بقوله ما ادعت به المرأة المذكورة غير صحيح
وأكرر دعواها من أولها الى آخرها ووجدتها بخودها كايما وطلب منها البيعة التي تشهد بها

طابق دعواها الملكية وطلب المدعى عاينها الشراء منها فامتثلت لذلك ثم غابت وحضرت
وأحضرت كلاً من المكرم نافع حسن ابن المرحوم حسن نافع والمكرم نصار عيسى ابن
المرحوم علي عيسى كلاهما من كفر شاشاهون والمكرم موسى عجزور ابن المرحوم محمد
عجزور والمكرم ابراهيم الجبيلي بن اشعر اوى الجبيلي كلاهما من منية القمع والمكرم
محمد عبد النبي بن عبد النبي المقيم بمنية القمع وسئل من نافع المذكور عما يعلمه
و يشهده في خصوص دعوى الدار المذكورة فاجاب بقوله اشهد بان حسن المدعى عليه
المذكور جاء الى حسن المدعية المذكورة فساها وطلب منها الشراء في جزء من الدار
المذكورة فامتنعت المرأة المذكورة من الاعطاء له وطلب منها أن يسكن فيها فامرتة
بالسكنى فيها وقالت له مدعي اطلبها اخرجك منها وكان حاضر اوقت طلبه ذلك منها
وذلك من مدة ثلاث سنين هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من نصار عيسى المذكور فشهد
بما شهدت به نافع المذكور وعرف الدار المذكورة ووجدنا مطابق ما هو مسطور في الدعوى
المذكورة وسئل من موسى عجزور فاجاب بقوله اشهد بان الدار المذكورة كانت مملوكة
لاحمد ابي عبد الله ابن المرحوم عبده زريق والد المدعية المذكورة ومات وهي على ملكه
وانحصر ارضه في حسن المدعية المذكورة وأختها سرية واخوهيها وهما مخيمر وعبده
ومات مخيمر وعبده وانحصر ميراثهما فيهما وماتت سرية وانحصر ارضها في أولادها
البنات المذكورات وفي أحتم المذكور وكورة ولاحق لاحد فيهما سوى المدعية المذكورة
وشركائها وان واضح اليه الآن ليس له حق هذا ما يشهده ويعلمه وسئل من ابراهيم
الجبيلي فاجاب بما أجاب به موسى عجزور المذكور فاعترف الدار ووجدنا أيضاً مطابق
ما ذكره وسئل من محمد عبد النبي المذكور فاجاب أيضاً بما أجاب به نافع المذكور
حرفياً وعرف الدار ووجدنا مطابق ما ذكره ثم بعد الشهادة صارت تركية الشهود
المذكورين مراوعاً لنية بشهادة المكرم سيد احمد الزيط ابن الحاج احمد الزيط
من منية القمع وبشهادة المكرم عيسى سليمان ابن المرحوم محمد جاهين من الناحية
والمكرم دراج ابن المرحوم محمد زهير من الناحية فبمقتضى ذلك قد حكمنا على حسن
خيال المدعى عليه المذكور بنسليم الدار المذكورة للمدعية المرأة حسن المذكور
للملكية لها ولمن ذكر من أولاد أختها المذكورة وأمرناه بالتخلية للدار المذكورة لها
بعد ثبوت وضع يده عليها وقت الدعوى بشهادة الشهود المذكورين أعلاه
وبالتصديق منه أيضاً وحيث الحال ما ذكره الدار المذكور كورة مملوكة للمرأة حسن
المذكورة وأولاد أختها وتم الامر على ذلك (أجاب) بمطابقة صورة هذه المرافعة وجد أن
ما سطر فيها من الدعوى والشهادة والحكم غير مستوفى شرعاً وحيث فلا مانع من إعادة
سماعها والحكم فيها بما يتحقق شرعاً حيث لا مانع اذ المورث الاصل المذكور فيها
غير معروف بذكره أو بذكر ما يميزه عن غيره وكذا بعض الحكماء ولم تعرف أربابها

زمر يقا كافيا شرعا والورثة المذكورون لم تبين جهات اربعة منهم بكونهم اخوة اشقاء او
 لاب فقط ولم يصرح في الدعوى بما هو نص في ترتيب الموتي في الموت وطلب المدعية
 تسليم جميع الدار اليها - برحيم على فرض صحة دعواها وثبوتها اذ لا تملك الكل وما
 ادعته من الدفع بطلب المدعي عليه شراء جزء من الدار مجهول القدر على فرض ثبوت
 لا يعتضى اقراره تلك جميع الدار لها مع من شاركتها حتى تنفذ دفع دعواها في جميعها وما
 صرح به بعض شهودها من ان المدعي عليه طالب منها السكنى في المبنى كذا في دعواها
 الى غير ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضبطته مصر بتاريخ ١٠ رجب سنة ٩٦
 مضمونها ورد للضبطية افادة من مجلس المنصورة في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ٩٦ ومعهما
 صورة قضائية وفاة شخص يسمى البسيوني جاويش من ناحية المنصورة دقهلية تؤمل
 الاطلاع عليها وافادة الحكم الشرعي ومضمون الصورة المذكورة بمجلس المنصورة
 بحضور حضرات اربابها ادعى على عبده ابن المرحوم يوسف عبده ابن المرحوم احمد عبده
 من ناحية منية معاندا الغاشم ويسايد كرفيه ادباه بطريق وكالة الشرعية عن كل من
 خديجة بنت احمد شبانة بن سيد احمد شبانة من المنصورة وجة المرحوم بسيوني جاويش
 ابن المرحوم جاويش محمد بن محمد ابني جاويش من اهالي المنصورة وكوهية بنت المرحوم
 بسيوني جاويش المذكور على الحاضرين معه بالجلاس هم سعد الهواري والسيد الهواري
 ولد المكرم محمد الهواري بن محمد ابني رمضان ومحمد الشافعي ابن الشيخ علي الشافعي بن
 علي الشافعي وعطية احمد بن علي حسين بن احمد علي وفرج السوداني حادم محمد الشافعي
 المذكور من اهالي المنصورة كل منهم بان في يوم الاحد ١٤ رجب سنة ٩٥ توجه
 البسيوني جاويش المذكور اذ اهل الى الساقية الجارية في ملك المدعي والدسوقي شبانة
 ليدبرها لثقي زراعتة لان له فيها دورا باذن المدعي المذكور هو جد سعد الهواري هذا
 احد المدعي عليهم هؤلاء يدبرها فاخبره ان دوره اوله اليوم الذي توجه له فيه وانه ياخذ
 بهيئته ويوجهه لاجل اب يدبرها سوف تمتنع من ذلك دارا بسبب في جاويش المذكور
 ابطال ادارة سعد الهواري المذكور بحل بقرته من الساقية فذعه سعد الهواري هذا وقدم
 عطية احمد هذا المدعي عليه الثاني وامسك بسيوني جاويش المذكور من ذراعيه ولواهما
 خلفه وامسكه من مامو باقى المدعي عليهم وهم سعد الهواري والسيد الهواري ومحمد
 الشافعي وفرج السوداني هؤلاء صاروا يصرخون بالنبأيت التي يابدهم كل واحد منهم
 بيده ثبوت يضر به زعمه اني بطنه فتوجه خادما البسيوني المذكور وهما درج ومرسال
 السودايمان الى عمدة الناحية واخبراه بذلك فحضر عنده الساقية المذكورة المعروفة
 بساقية الدسوقي شبانة شركة الحسانية التي يحسم البحر الاعظم تجاه اراضي المنصورة
 ومعه شيخ خفزة الناحية فوجه البسيوني المذكور مطروحا على الارض وبازل منه دم
 من قبله ومن دره هؤلاء المدعي عليهم وجودون عنده فالبسيوني جاويش المذكور

أخبرهم هذه الناحية أنه يضبط المحسة إلا نفار هؤلاء الضاردين له وضبطهم هذه الناحية
مع شيخ المحفرة ووجههم إلى الناحية ووجهوا المضروب على حارة ووجهوه إلى داره
وأخذوا منه منطقة ما منه بحضور رئيس الدعاوى ورئيس المشيخة وغيرهم وتوفي بعد
ساعتين بسبب ضرب الأربعة المدعى عليهم هؤلاء له وإن موته عويض عنهم جميعا وإن
ضرب كل واحد منهم لو انفرد كان مهلكا وإن الوارث للبيوت في المذكور زوجته
خديجة وبنته كوهية المذكور كان من غير شريك وإن زوجته وابنته المذكور بنين
وكلتا عنهما المدعى في المرافعة والمخاصمة مع المدعى عليهم هؤلاء في شأن قتلهم مورثهم
المذكور وكالة عامة موقعة مفوضه لقوله ورأيه وفعله قبلها منهما المذكور قبولاً شرعياً
بمقتضى إعمالهم شرعي محرر من محكمة مركز منية سمود مؤرخ ٢٤ رجب سنة
١٣٩٥ م مدرج فيه ثبوت وراثته الموكلاتين المذكورين بالتوفي المذكور من غير شريك
ويطالب المدعى المدعى عليهم هؤلاء بما يترتب عليهم في ذلك شرعاً وطلب سؤالهم
عن ذلك سئل من المدعى عليهم هؤلاء عن ذلك فأجابوا بالإعتراف بوفاته بسيوف
جاويز المذكور وانحصار أرثته في ورثته المذكورين في دعوى هذا المدعى من غير
شريك وأنكر وأبى في دعوى هذا المدعى وجحدوها جحداً كلياً فطلب من المدعى بینه
ثبوت مضمون الأعلام المذكور فأحضر كلاً من السيد شيبانة بن أحمد شيبانة بن سيد أحمد
شيبانة ومحمد جوده بن أحمد جوده بن محمد جوده من ناحية المندرة كلاهما واستشهد كل
منهم بما يعلمه في ذلك بطلب المدعى فشهد كل واحد منهما على انفراده بمواجهة
هؤلاء المدعى عليهم بقوله أشهد أن بسيونيا جاويز بن جاويز بن محمد بن محمد جاويز
من أهالي المندرة توفي وانحصار أرثته في كل من زوجته خديجة بنت أحمد شيبانة بن سيد
أحمد شيبانة وبنته كوهية من غير شريك وأنهما وكلاهما علياً عبده هذا المدعى في
المرافعة والمخاصمة مع هؤلاء المدعى عليهم في شأن قتلهم مورثهم المذكور كيلاً عاماً
مطلقاً مفوضاً لقوله ورأيه وفعله وقبله من هذا المدعى لنفسه قبولاً شرعياً وأنه ثبت
ذلك لدى قاضي مركز منية سمود وحضر بذلك أهلاً ما شرعياً لهذا المدعى عليهم هؤلاء
طعن في شهادة هذين الشاهدين وزكيا وعدلا مراشعاً لما بشهادة كل من حسين عسكر
ابن حسين عسكر بن علي عسكر والسيد عسكر بن إبراهيم عسكر بن علي عسكر أقر كونه
والتعديل المعترفين شرعاً من ذلك حكم بنبوت وفاة وسيوف جاويز المذكور وانحصار
أرثته في زوجته وابنته المذكورين من غير شريك وبتوكيلهما على عبده هذا المدعى
حسب ما هو مشروح أعلاه في الأعلام المذكورين ووجه هؤلاء المدعى عليهم ثم ادعى
على عبده الوكيل المذكور بطريق وكالة الشرعية عن موكلتيه المذكورين على
هؤلاء المدعى عليهم المحضرين منه في المجلس بسا دعى به هؤلاء عليهم موقفاً بحرف
وطلب سؤالهم عن ذلك فسئل منهم عن ذلك فأجابوا بالإلصاق بالدعوى المدعى

بالحضر والصلوات في يوم الثلاثاء ١٢٩٦ سنة ١٢٩٦ هـ حضر على أبو عبد
 المذكور وعرف أنه حضر البيعة التي شهد بها بدعواه وإن فرجا السوداني أحد المدعى
 عليهم توفي يوم تاريخه في اسبغالية المنصورة وأن عطية أحد المدعى عليهم أيضا
 مريض مرضا شديدا في الاسبغالية المذكورة وأنه يريد سماع شهادة البيعة في وجهه
 الحاضر في المجلس من المدعى عليهم وهو سعد المهور وأخوه السيد ومحمد الشافعي
 وعند سماع عطية أحد المدكور يصير سماع الشهادة في وجهه أيضا فطلب منه احضارها
 فاحضر خليفة العرب بن خليفة العرب بن سيد احمد العرب من أهالي منية نجر وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 النور نائما في جانب فول انما موضوع على شاطئ البحر الشرقي تجاه المنصورة فسمع صريحا
 قرييما من المحل الذي هو نائم فيه فقام وتوجه بجهة الصريح فوجد البسيوني جاو يشا
 المدعى في شأنه مسكافي سعد هذا وأخيه السيد هذا ومحمد الشافعي هذا وهم مسكون في
 البسيوني المذكور وعطية أحد مدعى البسيوني المذكور من ذراعيه ولاويهم ما خلفه
 وإن كلاما من هؤلاء الثلاثة الأشخاص ضربوا البسيوني جاو يشا بالنبايت والشاهد
 المذكور عنده الفول قبل قيامه ولما توجه عنه منهم حضر فرج السوداني الذي توفي
 وضرب البسيوني المذكور بالنيوت بزغده له به في سقوته فعند زغده له بالنيوت سقط على
 الارض مغشيا عليه ولما أفاق البسيوني المذكور قال للشاهد من معه أمسكوا هؤلاء
 الأشخاص في وقتها حضر السيد شبانة عمدة الناحية وابراهيم ابو زينة شيخ الخفزة ووجه
 عالم من الناحية ولما حضر واضبطوا هؤلاء الأشخاص مع فرج السوداني وعطية أحد
 وجهاء البسيوني جاو يشا على حجارة ووجهوه الى دراهم بعدهم حتى تكو ساعة توفي وأنه
 لا يعرف وفاته بسبب ضرب من منهم وأنه لا يعرف اسم والد البسيوني المذكور ولا اسم
 جده وإن ذلك كان في يوم الاحد من شهر رجب سنة ٩٥٠ هـ عند ساقية الدسوق شبانة
 وشركائه واحد من المدعى عليهم بن محمد أبي عيش بن محمد من كوم النور وطلب
 الاستماع الى شهادته فاستشهد فشهد بقوله أشهد أني كنت مع احمد أبي عيش من كوم
 الاحد كان نائما مع الشاهد الاول عند الفول تعلقهما على جسر البحر الاكبر تجاه المنصورة
 فسمع صريحا من ينام منه فقام مع الشاهد الاول فوجد هؤلاء الثلاثة الأشخاص المدعى
 عليهم مسكونين في البسيوني جاو يشا وعطية أحد المدعى عليهم من ذراعيه وخلف ظهره وفرج
 السوداني الذي توفي يوم تاريخه كان مع المدعى عليهم هؤلاء والجميع يضربون في
 البسيوني جاو يشا بنبايت في أيديهم وعطية مسكافيه من ذراعيه فسقط من بينهم على
 الارض فاراد الشاهد مع من معه ان يقيموا البسيوني جاو يشا من الارض فاحبرهم أنه
 هناك من كثرة الضرب وانهم مسكون هؤلاء الأشخاص الضار بين له فامسك فيهم هو

ومن معه في حضر لم شيخ الحفرة وخفرة الناحية وأمسكوهم وضبطوهم وجعلوا البسيوني
المدعى عليه مع فرج السوداني المدعى كوروانه لا يعرف اسم والد البسيوني المدعى كور
ولاحده وذلك كان عند ساقية الدسوق شبانة وشركائه ثم أحيلت هذه المادة على
حضر العلامة مفتي المديرية والمجلس ليفيد الحكم الشرعي فيها فأفاد عليها بقوله الحمد
لله شهادة الشاهدين المدعى كورين غير معتبرة شرعا ويطالب من المدعى المدعى كورين بينة
شرعية تشهد له طبق دعواه إن كان عنده والا فلا له اليمين الشرعية على المدعى عليه
المدعى كورين والله تعالى أعلم فعمل بما أفاده حضر العلامة المفتي طلب من المدعى
المدعى كورين بينة غير البينة المدعى كورة فعرّف أنه رفع قضية إلى محكمة طنتدا (أجاب)
ما تضمنه جواب حضر مفتي مديرية ومجلس المنصورة من عدم اعتبار شهادة
الشاهدين المدعى كورين شرعا موافق اذ لا يقضي بحججها على هذا الوجه على أن في دعوى
المدعى بالقتل على الوجه الموضح في هذه الصورة قصور لأنه أفاد أن ضرب كل من المدعى
عليهم من ثخن مهلك وفي هذه الحالة يختلف الحكم بين كون ضرب السكك على المعية أو على
التمعاقب ففي الوجه الاول ينسب القتل إلى الكل وفي الثاني إلى الأخير ولم تعلم الحقيقة
من هذه الدعوى ليتضح من يكون قاتلا فيحكم عليه على فرض الثبوت فلم يتم فإذا
صححت الدعوى ثم أقيمت البينة على الوكالة ثم على النسب وانحصار الارث وعدلت
شرعا في حكم لوكيل المدعى عليهم بوكالة هذا الوكيل عن موكلتيه ثم حكم لوكليتين
على المدعى عليهم بوفاء المدعى قتله وبندسبهم ماله وانحصار ارثه فيهما ما طلب بينة أخرى
طبق دعواه القتل فان أقامها يقضى بموجبها والافلام مع مراعاة حال المسكان الذي وجد
فيه الضرب المؤدى إلى القتل ان ثبت وجوده في هذه الحالة وبه أثر فتجربى فيه
التفصيلات المعهودة وقول فتجربى فيه التفصيلات إلى آخره أي عند عدم ثبوت
القتل على معين كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس استئناف بجري بأفاده في
١٠ رجب سنة ٩٦ هـ عن نها بنة على ما توضح من حضر تك في ١٩ محرم سنة ٩٦
على الاعلام الشرعي الصادر من محكمة المنصورة في مادة قتل على الالفي من ناحية
سنهوا شرعية وقد سبق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التساير يحج قد صار
إعادة الاعلام لحضر القاضى بواسطة مجلس المنصورة لاستيفائه فاقبده عليه من
حضرته بما من مطالعته يعلم ما يشتمل عليه فنشمل الاطلاع عليه والتكريم بالأفاده
عما إذا كان ما أفاده حضر القاضى كافيا فيما هو مرغوب استيفاء شرعا ويكون الاعلام
صحيا موافقا شرعا أم كيف (أجاب) قد تضمنت أفاده حضر القاضى المنصورة المحررة
بظاهر الاعلام الهيكلي عنه أنه استوفى وقت سماع الشهادة ما يلزم لذلك شرعا وإن
الشهود ذكروا في شهادتهم أن المقرذ كرفي أقراره ما يفيد تعيين المقر بقتله من كونه

١٢٩٦

١٣

١٢٩٦

٢٥

شقيق المدعى ومورثه ومورث موكله المذکور بحضور الخصمين في المجلس غاية الامر
انه حصل قصور في الكتابة فاذا كان الامر كما ذكر يكون حكمه صحیحاً او ما أفاده من
استيفاء اللازم كافي في صحة الحكم وان كان أصل الاعلام فاصراً كما صرح به هو والله
تعالی اعلم (سئل) بافادة من مجلس استثناف بحري بتاريخ ١٤٤١ من سنة ٩٦٠ حاصلها
المرغوب الاطلاع على الاعلام الصادر من فاضی المنصورة بتاريخ ٩٦٠ ج سنة ٩٦٠ الذي
اطلع عليه حضرة مفتي المجلس وكتب عليه ما تراهي لحضرته وطلب عرضه على
فضيلته لم يجرى العمل بما يفاده من حضرته. ومضمون الاعلام بمجلس المنصورة
بحضرة حضرات أربابه بعد ان ثبتت معرفة كل من مصطفى مكي ابن المكرم على مكي
ابن المرحوم محمد مكي وزوجته سالمة بنت المرحوم علي حسين ابن المرحوم حسين الغنام
من أهالي ناحية الشبراوين بولاية الشرقية والذي ستيتة البنت البكر المتوفاة الآتی
ذكرها بشهادة كل من الشيخ محمد عبد الباقي ابن المرحوم عبد الباقي السويدي والشيخ
علي عاشور ابن المرحوم حسين عاشور من الشبراوين المذکور كلاهما شهدتا على
نفسها سالمة بنت المرحوم علي حسين المذکور كورة اعلاه انها اقامت وعينت ووكت
زوجها مصطفى مكي هـ ذاینوب عنها في الخصومة والدعوى والمرافعة والمطالبة مع
علي الزاملی ابن المرحوم سيد احمد الزاملی ابن المرحوم محمد من الناحية المذکور في
شان قتله لابنتها ستيتة البكر المذکور كورة وفي مطالبة بذلك كلاً عاماً مطلقاً مفوضاً
لقوله ورأيه وفعله وقبله منها لنفسه قبولاً شرعياً في المجلس بحضور المدعى عليه علي
الزاملی المذکور والشاهدين المذکورين ثم بعد ذلك ادعى مصطفى مكي المذکور ابن
المكرم علي مكي ابن المرحوم محمد مكي بالاصالة عن نفسه وبوكانته المذکور كورة اعلاه عن
زوجته سالمة المذکور كورة الحاضرة والموكلة له شفاهاً في المجلس لدى المحاكم الشرعی
المتداعی لديه على المحاضر معه بالمجلس على الزاملی هذا ابن المرحوم سيد احمد الزاملی بن
محمد من الناحية المذکور ان بنت المدعى هذا هي المرحومة ستيتة البكر كانت في غيظه
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤٠ بحوض الكبير وكان في الغيط المذکور مع البنت
المذکور كورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعى المذکور فصل بينه وبين المدعى عليه
مشاجرة في شان مياه الري فامسك المدعى عليه هذا مع اخيه محمد الشلبي ابن عم المدعى
هذا والسيد سيد احمد مكي المذکور من طوق ثيابه وخنفاها بها فسا كان من بنت
المدعى المذکور الاضربت المدعى عليه هذا بعصا من القطن كانت في يدها على ظهره
ليطلق ابن عم أبيها المذکور فسا كان من المدعى عليه هذا الاضربت به برجله عمداً ودوانا
في بطنها فسقطت ميتة لوقت ما بسبب ذلك وان الوارث لها والدها المذکور كورة اعلاه من
غير شريك ويطالب المدعى المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعاً وطلب سؤاله عن
ذلك سئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف بحصول المشاجرة بينه وبين ابن

عم المدعي المذ كور وبعوت البنت المذ كورة وانحصار ارثها في والديها المذ كورين أملاه
 وانكره بغيره له في بطنها وموتها بسبب ذلك فطلب من المدعي بيعة تثبت
 دعواه المذ كورة فوعدها ببا حصارها وانصرفوا في يوم الاربعاء ٢٠ جمادى الاولى سنة
 تاريخه أدناه ثم في يوم الاحد رابع عشر الشهر المذ كور حضر المدعي مع المدعي عليه
 وعرف المدعي انه احضر البيعة التي تشهد له بدعواه فطلب منه احصارها فاحضر
 حسنا اسمعيل ابن المرحوم اسمعيل ابراهيم من الشبراوين ابن يوسف واستشهدا
 بعهده في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بوجهه المتداعيين بقوله اشهد انه في رابع
 عشر ذي القعدة سنة ٤٩٠ كان في غيطه اجمع حطب قطنه على بعضه فسمع مشاجرة
 فتوجه اليها فوجد عليا الزامل في هذا يتشاجر مع السيد مكي وكل منهما مك في الآخر
 فاراد ان يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت المدعي هذا وبيدها عود
 من قطن فضربت به عليا الزامل هذا على ظهره لكونه يتشاجر مع السيد مكي المذ كور
 فما كان من علي الزامل هذا الا ضربهما عدا وانا بجرله اليسرى في بطنها فبضر به لها
 برجله في بطنها سقطت على الارض وماتت بوقته بسبب ذلك وكان ذلك في غيط سيد
 احمد ابى عامر بحوض الكبير وقت الظهور في اليوم المذ كور اعلم ذلك واشهد به واحضر
 ابراهيم عبد الرحمن ابن المكرم عبد الرحمن ابي محمد بن محمد ابي عكاشة من الناحية
 المذ كورة واستشهدا بعهده في ذلك بطلب المدعي فشهد منفردا بوجهه المتداعيين
 مثل شهادة الشاهد الاول حرفا بحرف فعند ذلك طعن المدعي عليه في الشاهد الاول بانه
 هو السبب في المعركة وانه كان يضرب به مع السيد مكي فلم يصدقها الشاهد المذ كور على
 ذلك وعرف المدعي عليه انه ليس معه شهود بذلك ثم طلب من المدعي تزكية الشهود
 المذ كورين فاحضر كلام سالم محمد بن محمد الصباغ بن مصطفى الصباغ والسيد علي بن
 محمد علي بن عبد الرحمن من ناحية الشبراوين كلاهما وطلب الاستماع الى شهادتهما
 في الشاهدين المذ كورين فمثل كل منهما سرائرهما فشهدا بكل منهما على انفراد بقوله
 اشهد ان كلام هذين الشاهدين عدل مقبول في الشهادة فعند ذلك حكم على المدعي عليه
 بدية ستيمة المذ كورة في ماله في ثلاث سنين لورثتها المذ كورين بوجهه المدعي
 والمدعي عليه به فطلب الورثة وهي على النصف من دية الرجل وهي من الابل مائة
 ومن الدنانير الف دينار ومن الفضة عشرة آلاف درهم فدية فتكون دية ستيمة المذ كورة
 على النصف من ذلك وانحيا في الدفع من أيها شاء لا غارم فلم يختار المدعي عليه شيئا وعليه
 اصدق من مفتى مديرية لدقهائية وصورة ما أجاب به مفتى مجلس استئناف بحرى
 الحمد لله وحده بالاطلاع على هذا لاعلام ظاهر ان دعوى والد البنت المقتولة المذ كورة
 وشهادة الشاهدين المذ كورين بان المدعي عليه المذ كور ضربهما عدا وانا بجرله في
 بطنها وماتت بسبب ذلك فغضاهما ان القتل المذ كور على تقدير ان الرجل المذ كورة

لا تقتل غالبا يكون من قبيل شبه العمد وعبارات معتبرات المذهب صريحة في ان الواجب فيه دية مغالطة وهي في حق المرأة نجسون من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة في ثلاث سنين واختلفت عباراتهم فيما لو قضى القاضى في شبه العمد من غير الابل فظاهر الهداية والاختيار والكنز والمقتضى والتنبؤ وغيرها ان الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل وفي أى السعد وغيره الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغالطة بخلاف الخطافان الخيار للقاتل وعليه فالتعليق ظاهر وظاهر بعضها الصحة في القدرى ولا يثبت التعليق الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ وفي الجمع ومشرحه تتغلظ دية شبه العمد في الابل حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وفي غاية البيان تغلظ الدية في شبه العمد في الابل اذا فرضت فيها وعلى عدم لزوم التعليق فظاهر هذه النصوص لزوم الحكم بالابل مغالطة صراحة أو بنوع خاص من غير الابل صراحة أيضا فعلا كلا الروايتين لا بد من تعيين المحكوم به وعلى تقدير ان الرجل المذكور يقتل غالبا بضربها في بطن البنت المذكورة يكون هذا القتل من قبيل العمد الذى موجب له قصاص وحيث اختلفت عباراتهم في صحة الحكم في شبه العمد بغير الابل وظاهر عبارة من جرى على الصحة لزوم تعيين المحكوم به ولم يحكم القاضى هنا بنوع معين من الانواع الثلاثة وخير القاتل ولم يختار أحدها واحتمل الضرب العمد فقد حصل الى اشتباه في صحة هذا الحكم فيقتضى عرض هذا الاعلام على حضرة مولانا الاستاذ شيخ الاسلام ومفتى الديار المصرية ليجرى العمل بما يفيد به حضرة في ذلك والله تعالى الموفق (أجاب) الحمد لله لا يظهر القول بان الضرب بالرجل عمدا في البطن موجب للقصاص حتى على قول صاحبين فهو من قبيل شبه العمد وقد اختلف ظاهر المفهوم من عباراتهم في دية شبه العمد والذى عليه العمل الآن صحة القضاء فيمن الانواع الثلاثة من الابل مغالطة ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحققة وجذعة ومن الذهب ومن الفضة المقادير المعلومه ولا تغلظ فيما الا اذا دفعت من الابل ويفهم مما نقله في تنقيح الحامدية في هذا الشأن الذى منه وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطا وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منها ومن الذهب والفضة كدية الخطا وانما الفرق انها اذا دفعت من الابل فان كانت في شبه العمد تغلظت بان تدفع ارباعا وان كانت في الخطا فلا بل تدفع ارباعا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضى لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني اه كلامه وفي الهندية وكل دية وجبت بنفس القتل تقضى من ثلاثة أشياء في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى من الابل مائة ومن العيس ألف دينار ومن الورق

عشرة آلاف وللفاتل الخيسار يؤدي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي اه وعليه
يصح حكم القاضي في شبهة العمدة بالدية الشرعية و يبينها بانها ان دفعت من الابل
تدفع مغالطة ار باعوا وان دفعت من الذهب تكون كذا وان دفعت من الفضة تكون
كذا وفي رد المحتار والتعيين بالرضا او القضاء وعليه حمل القضية وقيل للقاتل ذكوه
القهستاني اه هـ هذا الكافي لما قرأت هذا الاعلام ظهر من غفواه اختلاف في مكان
القتل بين الدعوى والشهادة حيث ذكر في الدعوى ان بنت المدعي ستيمة كانت بغيطة
في رابع عشر ذي القعدة سنة ٩٤ بحرض الكبير وكان بالغيطة المذكور مع البنت
المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها فصل بينهما وبين المدعي عليه مشاجرة بشان
مياه الري فامسك المدعي عليه هذا مع أخيه محمد ابن عم المدعي هو السيد سيد احمد مكي
المذكور من طوق ثيابه وخنقه بها فلما كان من بنت المدعي المذكور الاضر بت
المدعي عليه هذا به صام القطن على ظهره ليطلق ابن عم ابها المذكور فلما كان من
المدعي عليه هذا الاضر بها برجله عمدا ودنا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
الى آخرها فهذا بظاهره يفيده ان الضرب بالرجل المؤدى الى القتل كان بغيطة المدعي
وذ كر كل من شاهدى القتل في شهادته فوجب له عليا الزام الى هذا يشاجر مع السيد مكي
كل من مـ مـ مـ في الاخر فاراد أن يخلصهما من بعضهما وكانت حاضرة ستيمة بنت
المدعي هذا وبسببها عود من قطن فضر بت به عليا الزام الى هـ هذا على ظهره فلما كان من
على الزام الى هذا الاضر بها عمدا ودنا برجله اليسرى في بطنها فضر به لها برجله في
بطنها سقطت على الارض وماتت لوقتها بسبب ذلك وكان ذلك بغيطة سيد احمد أبي عامر
بحرض الكبير وقت الظهر من اليوم المذكور فاذا كان المراد كما هو المتبادر من سياق
عبارة المدعي ان القتل الناشئ من الضرب حصل بغيطة وقد صرح الشاهدان انه كان
بغيطة سيد احمد أبي عامر فلا تقبل الشهادة لاختلاف المكان لانه مما لا يترك اذا الفعل
في مكان غيرا الفعل في آخر والا كانت مقبولة الا انه لا يظهر من السياق وكذا لم تقيم بينة
على الوفاة وانحصار الارث في الوارثين المذكورين ولم يحكم بذلك مع انكار المدعي
عليه ما ادعى به عليه وان كان مقرا بالوفاة وانحصار الارث في الابوين وذلك لازم حتى
تكون الورثة المدعون اخصا ما عن الميت بالنسبة لاثبات الحق بالبينة وبناء على
ما ذكر ينبغي ارجاع هذا الاعلام لمضرة قاضيه لانظر فيها ذكر واستيفاء ما يلزم والمحكم
بما ثبت شرعا به بالاستيفاء هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى أعلم (سـ ثـ لـ)
بافادة من ضبطية مهم مؤرخة ١٥ ذي الحجة سنة ٩٦ بناء على ما طلبه قاضي المنصورة
بافادته للاديرة المتضمنة طلب افادة المحكم الشرعي عما سطره بصورة المرافعة
المتضمنة صدور الدعوى من المرأة مسعدة بنت موسى تعلب بن هـ لي من كفرشكر على
عـ هـ الباري جميل ابن زوجها على جميل بن شريح جميل بان المدعية زوجة لعل جميل

المذكور وفي عصمته الى وفاته وانه انحصر ارثه الشرعي فيها وزوجتين سميتا اولاده
منها ومن غيرهما سمين منها ايضا ومن جلتهم المدعى عليه المذكور وان المدعى عليه
المرقوم باع بركة تان جنيته مودث المدعية المذكور في العام الماضي سنة ٩٥ سنة الوفاة
بمائة جنيه افرنكي ذهبيا واستولى المدعى عليه على المبلغ المرقوم وتطالب به بما تستحقه
فيه حسب الفريضة الشرعية ولما سئل اجاب بانها كانت زوجة لوالده المذكور
وعرفه وانه طلقها حال حيائه وصحته طلاقا لا ثاقبا قبل وفاته بثلاثة اشهر وانها لم تكن
وارثه والوارث له الزوج وثمان والاولاد المذكورون وان المدعية المذكورة ثبت
طلاقها على يد قاضي مدينة خمر وحررا اعلاما بذلك ورخا ١٨ ذي الحجة سنة ٩٥ وانه
ثبتت وصايتها للمتارة ايضا على يد القاضي المذكور باعلام ٦ ربيع الاول سنة
٩٦ فلم تصدقه على ذلك فطالب منه البينة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا باقرار
المتوفى المذكور حال حيائه بعد حضوره للشاهدين في محامها بطلاق المدعية المذكورة
منه ثلاثا وهي معه وذلك في ربيع الاخر سنة ٩٥ ووفاته في ثامن شعبان سنة ٩٥
فطعن بان احد الشاهدين تحت ادارة المدعى عليه لكونه شيخ الناحية وان
الشاهدين يكذبان في شهادتهما فذكر المدعى عليه ان احدهما المذكور ليس من
حصته في الناحية وانه فقيه فيها وليس له فلاحسة وكتب حضرة قاضي المنصورة
مستفهما تحت هذه الصورة ما نصه يطالع على هذه الحادثة حضرة شيخ الاسلام ومفتي
الديار المصرية ويقيم الحكم الشرعي فيها هل يحكم بشهادة البينة المذكورة بعد تزكيتها
بطلاق المرأة المذكورة طلاقا لا ثاقبا من زوجها وانها لا حقوق لها في ميراثه واذا قلتم
بعدم الحكم كبرها وعرف عبد الباري جبل المدعى عليه انه معه بينة على اقرار المذكورة
بطلاقها من زوجها المذكور ثلاثا بخروجها من عتده تطلب منه وتسمع ويحكم بها
اولا واذا كانت الزوجة المذكورة تدعي ان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم
متروكاته بين ورثته واترجع فانصبا مثل احدي زوجاته يسمع منها هذا القول واذا
اثبتت تترك واردة وما حكم الله (اجاب) بناء على ان الدفع بعد الدعوى الفاسدة
مسموع فشهادة الشاهدين المذكورين بالطلاق مقبولة بعد تزكيتها ما ان لم يثبت الطعن
كما انه تقبل بينة الابن على اقرارها بالطلاق الثلاثا بخروجها من عتده بطريقها
الشرعي ومجرد دعواها بان زوجها قبل وفاته بنحو عشرين يوما قسم متروكاته واترجع
لها نصيبا مثل احدي زوجاته لا يثبت كونها وارثة على فرض صحة دعوى انه لو صدر حكم
شرعي بالطلاق المذكور قبل هذه الدعوى حكم الزام من قاض بينة أو اقرار أو تكول
وحرره اعلاما شرعيا مسجلا بسجل محفوظ وكان هذا الاعلام صحيحا وقبول على
مجلسه فوجدته مطابقا لما لا يلتفت الى انكارها الحكم المذكور ولا تسمع منها الدعوى بناء
على التخصيص الصادر للتضام في شأن ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي المنصورة

عن مرافعة ضمونها دعي محمود علي الجيزاوي ابن المرحوم الشيخ علي الجيزاوي علي
المكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندري المقيم ببندر المنصورة بان أمينة كريمة المحترم
علي افندي مصطفى مهندس مركز زمينية سمندود قهاية ابن المرحوم مصطفى أغا المورلي
كانت زوجة للدعي عليه هذا وكان ساكنها في بندر المنصورة مع أهله وصار يضارها
وحالة اقامتها معه في محل طاعته في شهر محرم سنة ٩٥ هـ حلف عليها بالطلاق الثلاث
ان سألها عبد الرحمن تابع والدها لا يدخل عليها في منزله الساكن فيه معها ولا ينظرها
ولا تسكها ولا يكلمها وفي شهر ربيع الآخر سنة ٩٥ هـ امرها المدعي عليه المذکور بالتوجه
لمنزل والدها وتوجهت للمنزل والدها المذکور فطالبت باستلام عفشها فاجابها بذلك
وبتوجهها مع والدها والمنزل زوجها المذکور دخل عليها سألها عبد الرحمن المذکور
في منزله المرقوم ونظرها وصارت تسكها ويكلمها وتناولها بيدها جملتها شيئا من
عفشها ويدخلها عليها ونظرها اياها وتسكها معها واقع عليه الطلاق
الثلاث المذکور ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذکور لم تعاشر الى الآن
وخرجت من عده ولها بدمته مؤخر صداقها مبلغ قدره خمسون جنيا يثبت ذهابا عينا
وان المذکور وكنتي عنها في الخصومة والمرافعة مع المكرم عبد الفتاح المذکور فيما
يتعلق بزوجيتها له وفي طلب حقوقها منه الشرعية بأسرها وفي كافة ما يتعلق بها من
صلح وبراء وثبوت طلاق وغير ذلك من جميع شؤونها توكيلا عاما وقبلته منها بنفسه
على الوجه المستطور وتحرر بذلك اعلام شرعي مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم
سنة ٩٧ هـ وبمالي من التوكيل المستطرا علاه اطالب المكرم عبد الفتاح هذا المدعي
عليه بالمبلغ المرقوم وقدره خمسون يثبت ذهابا عينا مؤخر صداقها المرقوم لاحوز ذلك
لموكلتي بالوجه الشرعي واهال جوابه عن ذلك سئل من المدعي عليه هذا ادعاء
الشيخ محمود الجيزاوي المذکور فاجاب بانه في شوال سنة ٩٤ هـ كان حلف عينا بالطلاق
الواحد ان سألها خادم والده وجئت أمينة لا يراها مادامت في بيتي ثم في ذي القعدة
سنة ٩٤ هـ قلت روي طالقا وثاني يوم رددت عني بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي
وبقيت هي في المعاشرة الى غاية شهر صفر سنة ٩٥ هـ فخرجت لمنزل والدها بقصد الزيارة
ولم تعد الى آخر شهر ربيع الاول سنة ٩٥ هـ فطالبني والدها أمام حضرة المرحوم قاضي
افندي وطلب مني تسامحها وقد كان وفي اليوم المذکور توجهنا الى منزلي واستلم
والدها والدة المتاع وهي حاضرة معي لايسة الازار والبرقع امام المجالين الذين
كانوا حاضرين لمحل المتاع وصارت تدلهم عليه الى ان انتهت وخرج الجميع من وقتها
الى الآن وهم يترجون بوسائط من المعتبرين لاجل طلاقها حتى انهم جعلوا لي مبلغا
في نظير ذلك ولم يقبل واريد توجه زوجتي المذکور له لطل طاعتي الذي أعده لها من غير
ان يشار كهنا من يضارها وعلى المؤنسة والخادم الواجب ان شرع عاشر ط ان يتعلق عليها

باب الدار والديتها لا تراها الا وانا حاضر معها في كل اسبوع مرة وانى معتبر تو كيدل
 الشيخ محمد على الجيزاوى عنها فى الخصومة والمرافعة ثم بعد صدور ما هو مسطر
 ادعى محمد على الجيزاوى ابن المرحوم الشيخ على الجيزاوى على الحاضر معه بالجلس
 المكرم عبد الفتاح التطاوى الاسكندراوى المقيم ببندر المنصورة بان امينة بنت المكرم
 على افندى مصطفى مهندس مركز منية معنود دقهلية ابن المرحوم مصطفى اغا المورلى
 كانت زوجة للمدعى عليه عبد الفتاح التطاوى وساء كذا بها فى بندر المنصورة مع
 اهله فخال اقامتها معه فى محل طاعته حلف فى شهر محرم سنة ١٢٠٥ هـ بالطلاق الثلاث منها
 ان سالما عبد الرحمن هذا تابع والدها لا يدخل عليها فى منزله الساكن فيه معها ولا
 ينظرها ولا تسكاه ولا يكلمها ولا يكلمها وفى اوائل شهر ربيع الاخر سنة ١٢٠٥ هـ امرها عبد الفتاح
 هذا المدعى عليه المذکور بالتوجه الى منزله والدها فوجهت الى منزله والدها المذکور
 فطالبتها باستلام عفشها فاجابها بذلك وبتوجهها مع والدها الى منزل زوجها
 عبد الفتاح المدعى عليه هذا الذى كان ساكنا فيه من وقت الحلف الى الآن دخل
 عليها بعد الحلف المذکور سالم عبد الرحمن المذکور فى منزله المذکور ونظرها وصارت
 تسكاه ويكلمها وناولها بيدها جلة اشياء من عفشها وان عبد الفتاح المدعى عليه
 هذا اقرب بذلك طائعا مختارا فدخل عليه ونظرها اياها وتسكاه معها وتسكلمها معها
 بعد حلفه المذکور ووقع على الزوج عبد الفتاح هذا الطلاق الثلاث من زوجته امينة
 المذكورة ومن وقت وقوع الطلاق الثلاث المذکور على عبد الفتاح المذکور من
 زوجته امينة لم تعاشره الى الآن وخرجت من عنده ولها بدمته مؤخر صداقها خمسون
 جنيتها بينت وذهبها عينا وقد حل بالطلاق المذکور ووجب على عبد الفتاح المذکور
 دفعه لها وان عبد الفتاح هذا يريد معاشره امينة المذكورة معاشره الا زواج من غير
 حق ولا وجه شرعى وممتنع من تسليم مطلقة المذكورة مؤخر اصداق المرقوم من غير
 حق ولا وجه شرعى وان امينة المذكورة وكاتى عنها فى الخصومة والمرافعة مع المكرم
 عبد الفتاح المذکور وهذا فيما يتعلق بزوجيتها له وفى طلب حقوقها الشرعية
 واستلامها منه وفى كافة ما يتعلق بها من صلح وبراء وتبوت طلاق من زوجها
 عبد الفتاح هذا وغير ذلك من كافة شؤونها تو كيدل امام طالق قبلته منها بنفسى على
 الوجه المسطور وتحذر بذلك اعلام شرعى مسطر من هذه المحكمة مؤرخ ٢٥ محرم سنة
 ١٢٠٧ هـ وبمسالى من التوكيل اطالب عبد الفتاح هذا المدعى عليه المذکور بالبلغ
 المرقوم وقد ره خمسون جنيتها بينت وذهبها عينا مؤخر صداق وكاتى امينة المذكورة
 لاحوز ذلك لها بالوجه الشرعى وبمنعه من معارضة لها فى معاشرته لها معاشره الا زواج
 واطالب الحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث عليه من زوجته امينة وكاتى المذکور
 واسال جوابه عن ذلك وبمسائل المدعى عليه عن الدعوى الثانية اعلاه اجاب بقوله

ما ادعى به الشيخ محمود على الجيزاوى لم يحصل وباطل وزوجتى امينة بنت على افندى
 مصطفى لم تنزل على عصمتى واروم اجبارها على المعاشرة على ان اتفق عليهما بما هو
 واجب شرعا بشرط ان اغلق عليهما باب دارى ووالداها لا يراها الا فى كل اسبوع مرة
 وانا حاضر بموافقة الشريعة الغراء يطالع على هذه التحارثة حضرة الاستاذ الاكبر
 شيخ الاسلام مع ماه ومسطر باطنه ويفيد الحكم الشرعى هل انكار المدعى عليه هذه
 الدعوى التى صدرت صحيحة يعتبر انكارا لكل ما ادعاه المدعى من التوكيل وغیره
 وتسكيف المدعى اثبات التوكيل بالطريق الشرعى ثم اثبات الدعوى من الخلف
 ووقوع المعلق عليه واذ اتعلل المدعى بان اقرا رالمدعى عليه فى جواب الدعوى الاولى
 بالخلف والطلاق وان الصريح يلحق الصريح وارجو اذ احضار البينة على وقوع الخلف
 عليه فقط يلتفت الى ذلك ولو كان الجواب الاول صدر عن الدعوى الاولى القاصرة
 عن حد الاستيفاء (اجاب) جواب المدعى عليه بعد سؤاله عن الدعوى الثانية على
 هذا الوجه بعد انكار الجميع بما فيه التوكيل فيكافى المدعى اثباته شرعا ويحكم له
 به على خصمه ثم يسكف المدعى اثبات باقى دعواه هذا اذا لم يتفق على مقداره مؤخر
 الصداق المذكور وانه مؤجل الى الطلاق أو الموت فى عقد النكاح أو على مجرد ذكره
 فى العقد انه مؤخر فانه حينئذ يحل بالطلاق الثلاث وكذا يحل بالرجعى اذا انقضت العدة
 فلا يحتاج الى التعرض لذلك فى الاثبات بل يقتصر فى طلب البينة حينئذ على تعليق
 الثلاث ووجود الشرط للذين ادعاهما الوكيل وانكرهما المدعى عليه فاذا اثبت
 المدعى تعليق الثلاث ووجود الشرط كما ادعى يحكم لموكلته على زوجها المذكور بالبينة
 المكبرى ويلزم بدفع المؤخر من صداقها على انه يلزم اثبات التوكيل بالخصوصة بالبينة
 عند غيبة الموكله ولو كان الخصم مقررا به ليمكن الوكيل المدعى من اثبات الحق
 المدعى بالبينة ما لم يكن التوكيل مسجلا بين يدي القاضى المترافع لديه بحضرة الخصم
 بان حضرت الموكله لدى هذا القاضى أو ما ذونه مع الخصم ووكالت الوكيل المسمى كور
 فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ لاثباته وأما قرار المدعى عليه فى جواب
 الدعوى الاولى بالخلف والطلاق على الوجه المسطر فمافلا يفيد الا اعترافيه بانه وقع
 عليه منها طلاق واحد رجعية ودعواه رجعتا قبل انقضاء العدة وتعلق طلاق
 واحد على رؤية التابع المذكور لها مادامت في يده وهما قبل تاريخ التعليق ووجود
 الشرط للذين ادعاهما الوكيل فى الاولى والثانية فاذا عجز الوكيل عن اثبات دعواه
 ينظر فيما ادعاه الزوج من الرجعة بعد الطلاق الذى اقر به فلم يثبت كذب الوكيل الزوج
 فى الرجعة والمعاشره التى ادعاهما الا ان بعد العدة على الزوج اثبات ذلك لانه
 لا يصدق فى دعواه بعد العدة انه راجعها فيها بدون بيعة مع الانكار والله تعالى اعلم
 (سئل) من قاضى المنهورة المولى بعد وفاة والده القضاة عن حادثة فى دعوى قتل سبق

تحرير اعلام فيها من والده القاضي الاول وحكم فيها وباحالتهما على مفتي استئناف بحري
 ناقص في الاعلام وباحالتهما على هذا الطرف بواسطة المجلس المذكور كتب هـ -
 الاعلام من هذا الطرف بما ظهر وقت ذلك بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٤ وقيده في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ولم يردت للمحكمة المذكورة أحضر القاضي
 المتداعيين وأنشأ في الحادثة مرافعة أخرى ثم استفهم عنها حسب الآتي بيانه
 ومضمون المرافعة حضر مصطفى مكي بن علي مكي بن محمد مكي وزوجته سالمة بنت علي
 حسين بن حسين الغنام من أهالي ناحية الشبراوين بمديرية الشرقية وادعياء على المحاضر
 معهم على الزامه هذا من أهالي الناحية المذكورة ابن سيد احمد الزامل بن محمد المحقة
 معرفتهم بتعريف عبد الحليم الغنام بن محمد الغنام والسيد علي بن علي الأمير من أهالي
 الناحية المذكورة بان بنت المدعين هي ستيمة البكر كانت في غيبط ابيها مصطفى مكي
 احمد المدعين بحوض الكبير في رابع عشر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ وكان في الغيبط
 المذكور مع البنت المذكورة السيد سيد احمد ابن عم والدها المدعي المذكور فحصل
 بينهم وبين هذا المدعي عليه مشاجرة في شأن مياه الري فامسك هذا المدعي عليه مع أخيه
 محمد الشليبي ابن عم مصطفى مكي أحد المدعين هو السيد سيد احمد مكي المذكور من طوق
 ثيابه وخنقه بها فاما كان من ستيمة بنت المدعين الاضربت هذا المدعي عليه بعضا
 من حطب القطن كانت في يدها على ظهره ليطاق ابن عم أبيها المذكور فاما كان من
 المدعي عليه هذا الاضربها برجله عمدا ودوانا في بطنها فسقطت ميتة لوقتها بسبب ذلك
 وان الوارث لها والداها المدعيان المذكوران من غير شريك ويطالبان هذا المدعي عليه
 بما يترب عليه في ذلك ثم عاوطا لما سؤاله عن ذلك فسئل منه عن ذلك فاجاب بالانكار
 لدعوى هذين المدعين ووجه دعواه فكلفنا هذين المدعين اثبات ما انكره هذا المدعي عليه
 شرعا فاحضر عبد الحليم الغنام والسيد ابا علي المذكورين اعلاه واستشهد كل منهما بما
 يعلمه في ذلك بطلب هذين المدعين فشهد منفردا في وجه هذا المدعي عليه بقوله أشهد
 ان ستيمة البكر بنت مصطفى مكي هذا وأشار اليه توفيت في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤
 وانحصر ارثها في والدها مصطفى مكي هذا وأشار اليه وفي والدتها سالمة هذه وأشار اليها ولا
 وارث لستيمة البكر المتوفاة المذكورة سوى والديها هذين اعلم ذلك واشهده ولم يبد المدعي
 عليه هذا طعنا في شهادتهم - ما وز كيا وعدلا - مرايشة سالم الصباغ بن محمد الصباغ
 وابراهيم عبد الرحمن بن عبد الرحمن محمد من الشبراوين كلاهما ثم علمنا بشهادتهما ايضا
 التزكية والتعديل الشرعيين فعند ذلك حكمنا لمصطفى مكي هذا وسالمة هذه بثبوت وفاة
 بنتهما ستيمة البكر وانحصار ارثها فيهما حكما شرعيا في وجه علي الزامل هذا المدعي عليه
 المحكوم عليه ثم أعاد مصطفى مكي وسالمة هذان المدعيان دعواهما المذكورة في وجه
 هذا المدعي عليه كما ذكرنا اولاً وطالباه بما طالبا به اولاً وطالباه سؤاله عن ذلك فسئل

منه عن ذلك فاجاب بالا - تواف بوفاة ستيقة بنت هذين المدعين وبما حصار رارثها فيهما
من غير شريك وانكر ما عد ذلك فكافنا هذين المدعين اثبات ما أنكره هذا المدعي
عليه ثم عافا حضرا سالما الصباغ المذكور أعلاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعي عليه بقوله أشهد بأنه رأى عليا الزامل في هذا
الحاضر بالجلوس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا
الجلوس فحضرت ستيقة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمه هذه وضربت عليا الزامل في
هذا بعود من حطب القطن فرفسها على الزامل في هذا بجله في بطنها ف وقعت على
الارض ميتة وكان ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض
الكبير بغيطة سيد احمد أبي عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما أعلمه وأشهد به
وأحضرا ابراهيم عبد الرحمن المذكور أعلاه واستشهد بطلب هذين المدعين عما
يعلمه في ذلك فشهد في وجه هذا المدعي عليه بقوله في رأيت عليا الزامل في هذا الحاضر
بالجلوس يتضارب مع السيد مكي من أهالي ناحية الشبراوين الغائب عن هذا الجلوس
فحضرت ستيقة بنت مصطفى مكي هذا وبنت سالمه هذه وضربت عليا الزامل في هذا بعود
من حطب القطن فرفسها بجله الشمال في بطنها ف وقعت على الارض ميتة وكان
ذلك في شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٤ بين الظهر والعصر في حوض الكبير بغيطة سيد
احمد أبي عامر باراضي ناحية الشبراوين هذا ما أعلمه وأشهد به فطلب من هذين
المدعين بيينة غير هذين الشاهدين تشهد طبق دعواهما فعرّفان لا بيينة لهما غير
هذين الشاهدين فعرّفناهما ان لهما العين الشرعية على هذا المدعي عليه فلم يلتمتا
تحليفه وعليها شرح قاضي المنصورة بالاستفهام عن الحكم الشرعي مؤرخ ٢٩ صفر
سنة ١٢٩٧ بعد أن اطلعنا على افادة سيادتك المؤرخة في ٧ شوال سنة ١٢٩٦
المحررة على اعلام قضية وفاة ستيقة بنت مصطفى مكي حضر لدينا مصطفى مكي وزوجته
والدا ستيقة المذكورة وصدرت منهما الدعوى المسطرة أعلاه على الزامل
كالدعوى الاولى المسطرة في الاعلام المذكور ولم يقيموا بيينة تطابق شهادتهما دعواهما
في تعيين مكان القتل فتؤمل الاطلاع على ما هو مسطر أعلاه وما هو محرر بالاعلام
المذكور المرفوق مع هذا والا فادع عن الحكم الشرعي هل يحكم على المدعين بالمنع من
دعواهما على الزامل بالهز عن ثبوتها أم كيف (أجاب) اذا حصل اختلاف بين
الدعوى والشهادة في مكان القتل لا يقضي بها ويمنع المدعيان المذكوران من دعواهما
القتل على المدعي عليه المذكور حيث عجزا عن اثباتها شرعا ولم يلتمتا سعيه على نفى
دعواهما فلا يقضي بشئ بعد القضاء بالنسب والوفاة حيث لم يوجد ما يوجب القسامة
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) عن صورة مرافعتين في قتل شرعيتين واردتين من
حاضرة قاضي المنصورة بافادته منه مؤرخة ١٢ ربيع الأول سنة ٩٧ مضمونها مرسل

طيه صورة مرافعتين شرعيتين احدهما تتضمن تداعي غزال على سالم الصيفي بقتله
 لزوجها المرحوم عبد رب النبي السيد والثانية مشتتة على تداعي وروثة محمد ناصف من
 شنبارة الميمونة على حسن الصبر وسالم سويلم تؤمل الاطلاع عليهم ما وافادة الحكم الشرعي
 عنهما (ومضون المرافعة الاولى الصادرة بمجلس المنصورة) حضرت المرأة غزال البالغة
 العاقلة الرشيدة من أهالي شبرا صورة بمديرية الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي
 الثابت معروفة بعينها بشهادة كل من المكرم ابراهيم شقوير المزارع بنساحية دماص ابن
 ابراهيم شقوير بن ابراهيم شقوير والمكرم خضر محمد المزارع بنساحية سنغا بن المرحوم
 محمد خضر ابن الحاج خضر محمد معرفة شرعية وحضر لحضورها حضرة الجنب المكرم علي
 باشا غالب مدير الدقهلية حالا وهو الوكيل الشرعي عن سعادة مولانا الخديوي
 المعظم خديوي مصر حالا بموجب الامر الاسامي الصادر له في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٦
 وأحضرت مع نفسها غزال المذكورة المكرم سالم الصيفي من أهالي شبرا صورة
 المذكورة ابن المكرم الصيفي منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصيفي
 هذا المذكور بقتله لأدعي عليه أنه تعدى على زوجي المرحوم عبد رب النبي السيد
 من عربان الهندادى المقيم بشبرا صورة المذكورة كان ابن المرحوم سيد بن محمد وهو
 بدواري عبد أسيد أبي ابراهيم الكائن بعزبة بحوض السرو من أراضى المديرية
 المذكورة في يوم الخميس غرة شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة
 طنجية وعمرها برصاصة وبعدها نحرها قدح زنادهما فخرجت منها الرصاصة فاصاب زوجي
 عبد رب النبي السيد المذكور عامدا متعمدا في جنبه الا يسرف قتله وأهله كتمه ووقع الى
 الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعي عليه وهذا وأخوه هما خديس الصيفي وعطية
 شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيفي منصور وفتحوه اجزاء ودفنوها في ساقية
 محجورة باراضى كفر المقة دام بمديرية الدقهلية في غيبتى ولم أعلم ذلك ترافعت مع
 المدعي عليه هذا المذكور لدى مأمور مركز منية غمر فاعترف وأقر بذلك المدعي عليه
 هذا في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ لدى مأمور مركز منية غمر وان زوجي عبد رب النبي
 المقتول المذكور انحصر امره الشرعي في انازوجه جتته غزال المدعية وجهة بيت المال
 المشمولة بولاية مولانا الخديوي المشار اليه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة علي باشا
 غالب هذا مدير الدقهلية حالا فيما يماثل ذلك وغيره بموجب الامر الاسامي المحكي
 تاريخه أعلاه من غير شريك وإطالب المدعي عليه هذا بالاقصا من منه بالوجه الشرعي
 وأسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعي عليه هذا المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار
 لذلك وجده كليا فعند ذلك كلفت المدعية هذه اثبات وراثتها الزوجها المتوفى
 المدعي في شأنه بالمذكور فوعدهت بذلك وأحضرت كلا من المكرم محمد عبد الله من
 أهالي ناحية منية ابى عزى ابن المرحوم عبد الله بن الحاج علي ابن الحاج علي والمكرم

الشيخ سيد ابراهيم - يم ابن المرحوم ابراهيم محمد بن محمد ابراهيم وشهد كل منهما على انفراد
 بعد استشهاده بقوله أشهد ان المرحوم عبد رب النبي سيدا من عربان الهنادى المقيم
 بشهر اصورة كان المذ كور ابن المرحوم سيد المذ كور ابن محمد توفى الى رجة الله قبل
 تاريخه وانحصار رثته الشرعى فى كل من زوجه غزال المدعية هذه وجهة بيت المال
 من غير شريك أعلم ذلك واشهده وبعرفتى للمتوفى المذ كور معرفة تامة وزكياء عدلا
 سرائم علنا بشهادة كل من المكرم محمد طلبة الخواص من أهالى بنياد قهالية ابن المكرم
 حسن الخواص ابن الحاج حسن والمكرم موسى سرحان من أهالى الناحية المذ كورة
 ابن المرحوم عمر سرحان بن محمد سرحان التزكية والتعديل الشرعيين بالوجه الشرعى
 فى وجه المدعى عليه هذا المذ كور فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاج محمد الشرعى بوراثة
 المدعية المذ كورة لزوجه المرحوم عبد رب النبي السيد المتوفى المذ كور وبوفاته عنها
 وعن جهة بيت المال المذ كور وانحصار رثته فيما فى وجه المدعى عليه هذا ثم بعد ذلك
 ولزوجه على الوجه المسطور حضر المتدعيان المذ كوران وسعادة على باشا غالب الموما
 اليه بماله من التوكيل عن سعادة الخديوى المعظم المشار اليه فيما يتعلق بشئون المتوفين
 الذين يكون بيت المال وارثا لهم من قتلى وغريمهم بموجب الارادة المحكي تاريخها
 أعلاه وادعت غزال هذه المذ كورة دعواها المذ كورة أعلاه حرفا بحرف وطالبت
 خصمها سالما الصيغى المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعى وسالت مسئلة
 عن ذلك فستل من المدعى عليه هذا المذ كور عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك فعند
 ذلك كافت المدعية ثبات ما أنكره المدعى عليه هذا المذ كور بالوجه الشرعى فاحضرت
 كلام المكرم السيد محمد مدعى المتسبب فى البضائع الاخرى كية بناحية منية غمر
 السا كن بجارة الزفة الى منية غمر المذ كورة ابن المرحوم السيد مصطفى عقر ابن السيد
 اسمعيل وشهد على انفراده بعد استشهاده فى وجه المدعى عليه هذا بقوله أشهد ان سالما
 الصيغى المدعى عليه هذا فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ وهو بكر منية غمر أقر بانه فى غرة
 جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ كان يدار عبد السيد ابراهيم السكائنة بعزبة بجحوض
 السرو والمرقوم ومعه عبد رب النبي السيد المذ كور ابن سيد المذ كور ابن محمد المرقوم
 وكان موجودا عندهما زوج طبيخت موضوع على مسطبة فامسك عبد رب النبي فردة
 طبيخه منه وضر بها فى سالم الصيغى فكذبت منه ولم تصبه وان سالما الصيغى هذا امسك
 الفردة الطبيخة الثانية وضر بها فاصابت عبد رب النبي السيد المذ كور فى جنبه الايسر
 فصرخ وقال آه ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك بطوعه واختياره بجحوضى أعلم
 ذلك واشهده وأحضرت أيضا المدعية هذه المذ كورة المكرم الشيخ موسى سرحان
 المذ كور ما ذون الشرع بناحية بنياد واسقشهدهما يعلمه فأجاب بقوله أشهد ان سالما
 الصيغى هذا فى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أقر وهو بجحوض السرو ومن أراضى

المقدم أنه ضرب المرحوم عبد رب النبي السيد الذي لا يعلم اسمه والده ولا جده برصاصة من فردة طبنجة قتله بعد العشاء من تاريخ لا يعلمه وعرف بأنه مدفون في بيت صغير بساقية مهجورة بحوض السرو وتوجه إلى الساقية المذكورة فدلهم عليه فضره الحقون فوجدوا ورثته في بيت الساقية المذكورة فأخرجوه إلى ما مور التحقيق وذلك بحضورى أعلم ذلك واشهده واحضرت المدعية هذه المذكورة المكرم احمد الديب من أهالي ناحية كفر المقدم ابن المكرم احمد الديب بن محمد الديب وشهد على انفراده بعد استشهاده بقوله أشهد بان سالم الصيفى هـ ذى ٧ رجب المرقوم سنة ١٢٩٦ أفرامى وهو بحوض السرو بالطوع والاختيار انه كان قبل مضي شهر من تاريخ الاقرار قد مد مع المرحوم عبد رب النبي السيد المدعى في شأنه ابن سيد المذكور وعطية شعبان ومحمد وفى واحد جوده وبركات عبد الله للمرفقة وخرجوا ذات ليلة مع بعضهم فسر قوا جالين وأحضر وهما من تل المقدم المذبح قريب الفجر من ليلة السرقة في دوار عبد السيد ابراهيم الكائن بعزبته وابقوهما هناك وفى صباح يوم تلك الليلة تفرق السارقون المذكورون إلى جهات مختلفة لقضاء مشورتهم منها وأبقوا عند الجالين المذكورين احمد جوده وسالم الصيفى هذا ومكثوا فى حواشيهم طول يومهم وعند غروب الليلة من اليوم المذكور حضر وادخل الدوار في قاعة هناك وتكلموا فى قسمة الجالين اللذين سرقوهما امس وتنازعوا فى القسمة لعدم الافرار من كل منهم ما بالرضا بالتخصيص الذى عمله محمد العياقبة التنازع بين عبد رب النبي وعطية شعبان حتى قاما على بعضهما وتضاربا بالكفوف فنهض سالم الصيفى هـ ذى ٧ رجب المرقوم فى عطية شعبان ونهض بركات عبد الله وأمسك عبد رب النبي المذكور واشتد الخصام بينهم فقتلهم عبد رب النبي المذكور من بركات عبد الله وأخذ فردة طبنجة تتعلق بركات عبد الله وأطلقها فى سالم الصيفى هذا فكذبته كانت على المسطبة ولم تخرج الطلقة فيه فعند سالم الصيفى هذا تناول الفردة الطبنجة المذكورة من يد عبد رب النبي السيد المذكور وأطلقها فيه فاصابته الرصاصة المقدوفة من الطبنجة المذكورة فضر خصره وانكب على الأرض ميتا بسبب ذلك فعندها بقي بجواره احمد جوده ومحمد وفى عطية شعبان وان سالم الصيفى هذا اتخد مع بركات عبد الله وانضم اليه خنيس الصيفى أخو سالم الذى حضر بعد القتل وأخذوا الجالين إلى معدينة مشهورة بمعدية شينغا وسالم هـ ذى ٧ رجب المرقوم اخاه خنيس الصيفى مع بركات عبد الله لتعدية الجالين وتوجهوا بها ثم رجع سالم إلى المحل الذى فيه المقتول المذكور واتخذوا مع الاربعاء وأجروا نقل الجثة إلى ساقية مهجورة بحوض السرو ودفنوه بها وفى يوم التحقيق بارشاد سالم هـ ذى ٧ رجب المرقوم عليه عرف عن بيت الساقية المذكورة بالنبش صار اخراج به المقتول وهو واحد اخذ به فى الساق والقدم بمناظرتنا ومناظرة من كانوا حاضرين وذلك بحضورى أعلم ذلك واشهده واحضرت

ايضا المدعية المذ كورة المكرم محمد اطالبة الخواص المذ كوروشهد بمشاهدة المكرم احمد الديب المذ كور حفيوا وزاد في شهادته ان الذي كان موجودا على المسطبة زوج طينبات أخذ فردة منه عبد رب النبي وضربها في سالم الصيفي فكذبت ولم تخرج فاخذ سالم الصيفي هذا المدعى عليه المذ كور الفردة الثانية وضرب بها عبد رب النبي السيد فاصابته بوقتها في جنبه الايسر فصرخ ووقع على الارض ميتا هذا ما أقربه لدى واشهده (أجاب) بمطالبة صورة هذه المرافعة ظهر ان في بعض الفاظ الحكم بوراثة الزوجية المدعية بعض قصور حيث لم يصرح بان وراثتها للمحكم كونه لها بهامن المقتول هي بجهة الزوجية ولم يصرح بصور الحكم على المدعى عليه لها وان قيل انه يواجهه المدعى عليه والاشهاد على الاقرار بالقتل من الشاهد الاول والاخير المتوافقين في شهادتهما فيما عدا ذلك الطوع والاختيار الساقط من شهادة الاخير المذ كور لا تفيد مجردا على هذا الوجه الحكم بالقصاص بناء على قول أبي يوسف من انه لا يقتص من المقر بالقتل بالحددمالم يصرح بالعمد ويحمل على الخطا حتى يقول عمدا والشاهدان المذ كوران لم يذكرا في شهادتهما على هذا الوجه انه ذكرا العمد في اقراره وحينئذ فان رضيت الزوجية بالحكم بالدية يقتضى لها بحصتها فيها وهي الربع ويوضع الباقي في بيت المال بعد استيفاء ما يلزم شرعا ومع ذلك فقد اشتبه الحال في مطابقة شهادة الاخير الاول بسبب ما ذكر في شهادة الاخير من انه شهد كالذي قبله حفيوا لان شهادة الذي قبله تفيد انشراح الآلة التي ضرب بها القاتل وضرب بها ثانيا المقتول مع ان شهادة الشاهد الاول تفيد اختلاف الآتين فلم يتضح الامر جليا والذي كان ينبغي هو ذكر الفاظ شهادة الشاهد الاخير كما ذكر الفاظ الشاهد الاول ليظهر التطابق من عدمه والله تعالى أعلم (ومضمون المرافعة الثانية الصادرة في مجلس المنصورة) حضرت كل من فاطمة الشهيبة بام محمد البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم محمد الديب بن الديب وخضرة أم والي البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم علي والي بن حسين والي وست الناس البالغة العاقلة الرشيدة بنت المرحوم الحاج عبدالله المهر بن عبدالله المهر والمكرم موسى عبدالله بن المكرم مصطفى بن داود عبدالله وهو الوصى الشرعى على كل من علي ومحمد وناصف وفاطمة القهر الاربعة اولاد المرحوم محمد ناصف بن سيد احمد ناصف بن ناصف بموجب الاعلام الشرعى المسطر من محكمة الدقهلية المؤرخ في يوم السبت ٢٦ صفر سنة تاريخه المسجل الثابت معرفة الحاضر بن المذ كورين في شأن ذلك بشهادة كل من المكرم حسين رجب المزارع بناحية شبنارة الميمونة ابن المرحوم رجب أخا قرموط بن محرم والمكرم ابراهيم شرف المزارع بناحية الميمونة شرقية ابن المرحوم شرف موسى بن موسى شرف معرفة شريفة وأحضر وامن أنفسهم كلا من المكرم حسن الهجو المزارع بناحية شبنارة المذ كورة ابن المكرم

الحبشي الصبو بن محمد الصبو والمكرم سالم سويلم من عربان السواركة ابن المرحوم
سويلم بن سالم وادعى عن كل من النسوة الثلاث الحاضرات هؤلاء عن نفسها
والوصي المذكور بطريق وصاية الشرعية على محاجيره القصر الاربعه المذكورين
على كل من الحاضرين معهم هذين المذكورين بقولهم ندعى عليهم ان احدهما حسنا
الصبو هذالمذكور حضر في ليلة ٢٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٦ الى دارمورث
النسوة الثلاث وهؤلاء القصر الاربعه المذكورين هو المرحوم محمد ناصف المذكور
ابن سيد احمد ناصف بن ناصف الكائنة بناحية شنبارة الميونة المذكور ودعا له لتوجه
معه الى حوض النقبالية من اطيان شنبارة المذكور كورة للخصيدة فتوجه معه الى الحوض
المذكور والساعة سبع من الليل وفي صباح ذلك اليوم اشيع خبر في البلدة بانه وجد
مقتول في الحوض المذكور فتوجهت خضرة أم والى هذالمذكور الحوض لتتظروا
المقتول فنظرت فوجدته محمد ناصف المذكور في المذكور فالتفت عن كانوا حاضرين وقت
ذاك وهم العايدى شيخ النوبة و خليل الغول شيخ الطوافة وخضر خضر والعفيفى ثوار
الطواف كلاهما وهما لدرويش عن محمد ناصف المقتول المذكور فرفعوهما بان سالم
ابن سويلم هذالمذكور قتل عام - دامت عمدا بضربه له برصاصة ضرب بها له من بندقية
أصابته في ذراع - اليمنى في العضد وبباطة حديد ضرب به بها بيده اليمنى في رأسه ثلاث
ضربات وضربه في عنقه فسال الدم منه وانه هلك بسبب ذلك وان خلية الغول المذكور
سالم عن خروج محمد ناصف المذكور من داره مع من فاخبرته بان حسنا الصبو هذالمذكور
المذكور حضر الى دارنا والساعة سبع ليلا ودعا الى التوجه معه الى الخصيدة وانه
لم يرجع بعد دخوجه فعند ذلك أحضروا حسنا الصبو والمذكور وأرفقوه مع سالم سويلم
هذالمذكور ولما حضر مندوب الحكومة وهم على شريف هذالمذكور غمر أبو خالد
ومحمد الجوهري وكيل مجلس منية غمر وحسن حشيش وعلى يحيى وسيد هذين
وحسنين ابراهيم واجدا الجيا فى وعلى فرج ماذون شرع الناحية وحضرة عبد الله أفندى
صالح مامور ضبطية عموم المديرية اعترف كل من حسن الصبو وسالم سويلم هذين
انهما هما القاتلان للمرحوم محمد ناصف مورثنا المذكور ابن المرحوم سيد احمد ناصف
ابن ناصف المذكور بالاعوان الاختيار عمدا عدوانا المتوفى المذكور والمتحصر ميراثه
الشرعى في كل من زوجتيه هما خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة المدعيات
هؤلاء وأولاده القصر الاربعه هم على ومحمد ناصف من حضرة المذكور كورة وفاطمة من
ست الناس المرقومة من غير ميراث ولا وارث له سواهم وان المدعين هؤلاء عيالبون
المدعى عليهم هذين بالقصاص منهما بالوجه الشرعى حسب اقرارهما بقتلهما المورثهم
المذكور بالسبب المرقوم هذالمذكور وانا ويسالون مسئلتهم عن ذلك فسئل من المدعى
عليهما هذين المذكور بن عن ذلك فاجابا بالانكار لذلك وجحداه كليا فعند ذلك

كف المدعون هؤلاء المذكورون اثبات دعواهم بالوجه الشرعي فاحضروا كلام من
المكرم حسين رجب والمكرم ابراهيم شرف المذكورين أعلاه وشهد كل منهما على انفراده
بعد استشهاده عقيب الدعوى من المدعين هؤلاء المذكورين والجواب بالانكار من
المدعى عليهم هذين المذكورين بقوله أشهد ان المرحوم محمدنا صفا المتوفى المذكور
أعلاه ابن سيدنا صفا المذكور ابن ناصف توفى الى رحمة الله قبل تاريخه وانحصر
ارثه الشرعي في كل من زوجته خضرة أم والى وست الناس ووالدته فاطمة الشهيرة بام
محمد هؤلاء وأولاده القصر الاربعة هم على ومحمد وناصر من خضرة المذكورة وفاطمة
من ست الناس المذكورة وهم المرقومون أعلاه من غير شريك ولا وارث له سواهم أعلم
ذلك وأشهد به وبمعرفتي للمتوفى المذكور معرفته تامة وزكيا وعدلا سرائم علمنا بشهادة
كل من المكرم عبده الدريني ابن المرحوم ابراهيم عمر بن عمر من اهالي ابا دقهلية والمكرم
احمد اسمعيل الساعي بالمديرية ابن المكرم اسمعيل صبيح بن محمد صبيح من اهالي ويش
الحجر دقهلية الشهادة والتزكية والتعديل الشرعيات بالوجه الشرعي في وجه المدعى
عليهم هذين المذكورين ولم يبد المدعى عليهم هذان في شهادة الشاهدين المذكورين
مذعنا ولا جرحا شرعيين فعند ذلك حكم بورائة الورثة السبعة هم المدعيات الثلاث
والقصر الاربعة المذكورون لمورثهم المرحوم محمدنا صفا المتوفى المذكور وانحصار
ارثه فيهم في وجه المدعى عليهم هذين المذكورين ثم بعد ذلك ادعى المدعون
المذكورون دعواهم المذكورة على المدعى عليهم ما المذكورين حرفا بحرف وسالوا
مستلهم من ذلك فمثل منهم ما عن ذلك فاجاب بالانكار لذلك فكف المدعون اثبات
ما ادركه المدعى عليهم ما شرعا فوجدوا بذلك وانصر فوافقوا الحكم (اجاب) بمطالبة
صورة هذه المرافعة لم يظهر منها صحة الدعوى اذ من شرطها الاثبات بما يدل على الجرم
والتحقيق من المدعى بما يدعي به فاذا كانت بفعل كالقتل يكون ذلك بنسبة الفعل
المدعى للدعى عليه وهنا لم يوجد غاية الامر ان المدعين المذكورين ادعوا بحجر ردا قرار
المدعى عليهم ما يقتل المورث محمد وهو محتمل الكذب وطالبوهما بالقصاص بنساء
على هذا الاقرار فلم توجد الدعوى الصحيحة في الدرو ولا تسمع دعواه عليه بانه أقر له بشيء
معين بناء على الاقرار له بذلك به يقتضى لانه اخبار يجهل الكذب انتهى والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) من المعية بأفاده من مهر دار الجناح الخديوى في ١٩ ربيع الأول
سنة ١٢٩٧ مضمونها صدور اعلام شرعى من قاضى مديرية كردفان في قضية ثلاثة
اشخاص من اهالي تلك الجهة تعصبوا على قطع الطريق وقتلوا شخصا من هناك وحكم
شرعاهن القاضي باجراء القتل عليهم حدا ثم ان المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر
صدق على ذلك وقال انه يستوفى منهم ما ادعوا مصرين على قطع الطريق والا فادرجعوا
يسقط عنهم الحد المذكور وباعادة الاستفهام من المحكمة ثانيا عما اذا كان يسقط

الحمد عنهم برجوعه - م ماذا يكون في مادة القتل الذي وقع منهم وهم مقرون أجابت بان
 مادة القتل بوقتها تحصل المرافعة فيها شرعا وبموجب ما ظهر هنا ان المرافعة في القتل
 سبقت واعترف القاتلون باختيارهم بحصول القتل منهم عمدا فاقضى الحال الجواب
 من حضر تكريم عايقته بالحكم الشرعي فيما اذا بين الاولياء في دعواهم كيفية القتل
 وطلبوا القصاص لنفسهم - م وأقر المدعي عليهم بالدعوى ماذا يكون الحكم في ذلك
 ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ بالمجلس المحلي بكردفان
 حضر مجلس القضاء احمد ولد محمد ولد زروق الجمع على القاطن بحلة أم صغيرة بقسم خورسي
 وأحضر مع نفسه كلاً من محمد هذا ولد أبي صفية ولد النور العامري القاطن بحلة الرضة
 بقسم بارة وبختيت هذا ولد عيسى ولد الزاكي الجاهي القاطن بالحديد بقسم بارة
 وادريس هذا ولد مدني ولد ادريس الشويحي القاطن بدنية - سلامه بقسم أبي حراز
 وادهي احمد ولد محمد ولد زروق المدعي الذي حضر على المدعي عليهم الثلاثة هؤلاء
 المذكورين الذين أحضرهم معهم بانهم اتفقوا على السرقة الكبرى وقصدوا قطع
 الطريق ووجدوا أخاه شقيقه حسيناً ولد محمد ولد زروق سالكا الطريق ومعهم عفش
 بعد غروب الشمس ليلة الخميس الموافق ١٤ رجب سنة ٩٦ بالخلاء لا وضربوا أخاه
 المذكورهم الثلاثة ما هو محمد بن أبي صفية ولد النور ضربه بسيف حديد على رأسه جرحه
 بحده جرحاً مهلاً كما ودخل فيه حتى كسر العظم ونحى الدماغ وبختيت ولد عيسى ولد
 الزاكي ضربه بعيار ناري عمداً قصده بضربه فانه حرك مشخصاً البندقية وضر بها
 وأورت وخرجت منها الرصاصة أصابت أخاه المذكور في فخذه الايمن دخلت فيه حتى
 كسرت العظم ودخلت الفخذ الايسر وخرجت منه وادريس ولد مدني ولد ادريس
 ضربه بنبت شوم كبير على كتفه الايمن حتى كسر ترقوته وضرب الجميع مهلكاً ناشئ
 منه الموت مما يقتل منه له غالباً وذلك في الخلاء بالقرب بجبل القليت بقسم خورسي
 وكلهم عاقلون وبالعون معصوم والدم والمال به - لا دالاس - الام ومات أخوه المذكور من
 جراحاتهم المذكورة له من حينه عمداً عدواً باطلاً ما بغير حق قاصدين بذلك قتله ونهب
 أمواله ولم يأخذوا مالاً وان الولي المذكور قام خصماً الثبوت المحد على المذكورين دون
 الاستيفاء لمخاربتهم لله ورسوله - يكون قتله - له بدالاس - الام وأقروا كلهم بأفعالهم
 المذكورة وهم بحالة الصحة والسلامة طائعين غير مكرهين عاقلين بالغين ناطقين لاعلة
 بواحد منهم تمنع صحة الاقرار وهم اهل قوة ونجدة في دار العدل أخذوا قبل التوبة ولم
 يكن أحدهم في المقطوع عليهم ذار حم محرم من احد القطاع ولم يكن أحدهم من المقطوع
 عليهم - م شر يكافؤوا الا احد القطاع وخلف حسين ولد محمد ولد زروق المقتول من
 الورقة أخويه شقيقه لامهم عائشة بنت الفكي حسن ولد محمد هذه الحاضرة وأبيهم محمد
 ولد زروق ولد عبد القادر المتوفى قبله وهما احمد المدعي وعبد الوهاب هذا الحاضر

وزوجته عائشة بنت الحاج الماسي ولدا الفكي حسن ووالدته عائشة المذ كورة
هاتين الحاضرتين وانه لا وارث له غيرهم ومنحصر ارثه فيهم دون مشاركتهم في ذلك
وواجب على هؤلاء المذ كورين التمكين من انفسهم حتى يستوفي الحما كم منهم حد
الحراية وهو القتل وطالبهم بذلك وسأل مسالتهم وسئلوا فاجاب كل منهم بالاقرار
طبق الدعوى حرفا بحرف ما عدا انحصار الارث في الورثة المذ كورين فجحدوه كليا
فكاف المذعي البينة على اثبات الموت والوراثة فاحضر شاهدين فشهد كل منهما
عندي عقب دعوى المذعي هذا وانكار المذعي عليهم هؤلاء بحضورهم ومواجهتهم
شهادة متفقة الالفاظ والمعاني بوفاة المتوفى المذ كور وانه خلف ورثته المذ كورين
على الوجه المستور مع الاشارة اليهم وانه لا وارث له غيرهم ولم يطعن فيهم المذعي عليهم
وزكياسر اثم دلنا بشهادة رجلين التزكية الشرعية وهو جيب ذلك ثبت لدينا موت
حسين وولد محمد وولد زروق المتوفى المذ كور وتخليفه ورثته المذ كورين على الوجه
المستور المشار اليهم وانه لا وارث له غيرهم وحكم لاحد المذعي المذ كور على المذعي
عليهم هؤلاء بذلك وحكم بقتلهم المذ كورين حدا لقطعهم بطريق المسلمين
لثبوت حد الحراية عليهم باقرارهم به ولم يتو بواقبل الاخذ واسستوفت شروط
الحراية فيهم بحضور من المتخصصين مجلس حكمه بينه وبينهم بديرية كردفان
وصدق على هذا الاعلام من مقتضى استئناف السودان بقوله بمر اجعته لم يتضح لي به
خلل وأرخه ١٤ ذي القعدة سنة ٩٦ و باحالة ذلك على محكمة مصر الكبرى وتأخير
قاضيها بالاحالة على المجلس الشرعي للنظر فيه بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٩٦ أجيب
من كل من الشيخ عبد القادر الرفاعي والشيخ عبد القادر الدلبشاني والشيخ راشد افندي
الاعضاء بقولهم يؤخذ المذعي عليهم المذ كورون بهذا الاعلام وجب اقرارهم بقطع
الطريق على الوجه المستور فلولى الامر ايده الله ابانصر اقامة الحد الشرعي عليهم
بقتلهم حدا ماداموا مصرين على هذا الاقرار ولم يرجعوا عنه والافيسقط الحد عنهم
والله تعالى اعلم (اجاب) وردت افادة سعادتكم المرقومة مع هذا المتضمنة طلب
الجواب من هذا الطرف عما يقتضيه الحد لكم الشرعي في ما اذا بين اولياء القتل في
دعواهم كيفية القتل وطلبوا القصاص لانفسهم وأقر المذعي عليهم بالدعوى وبنسأ
على ذلك قد صار مطالعة الاعلام المحرر من قاضي كردفان بتاريخ ٢٣ شوال سنة
١٢٩٦ الوارد مع افادة سعادتكم فتبين منسأ انه صدر حكم القاضي الموالي عليه على
محمد وولد أنى صافية وولد النور وبخيت وولد عيسى وولد الزاكي وادريس وولد مدني وولد
ادريس بالقتل حدا ووجب اقرارهم بما يقتضيه من قطع الطريق بالسكيفية الموضحة
في الاعلام المرقوم بنسأ على اقرارهم على الاقرار بالقتل المنسوب اليهم وبنسأ على
ما تضمنه هذا الاعلام فانهم يحدون بالقتل المذ كور ما لم يرجعوا عن هذا الاقرار فان رجعوا

عنه وبين اولياء القتل في دعواه - جميعا لدى القاضي المذكور أن القتل المرقوم
 الصادر من المدعى عليهم المذكورين حاصل منهم - جميعا مع الامتعا قبا وطلب جميع
 الورثة قتل المدعى عليهم قصاصا وأقر المدعى عليهم كالدعوى يعني أن القتل الصادر
 منهم هو بحالة المعية كما ذكر يقتل كل واحد من المدعى عليهم قصاصا كما ذكر بعد
 الحكم بالورثة والوفاء ضمن الدعوى الشرعية وكذلك الحكم أن أقيمت عليهم
 البينة بالقتل على هذا الوجه أو بالأقرار بما ذكر عند الانكار وإن بين الاولياء في
 دعواهم القتل أن الضرب المذكور صدر متعا قبا وطلب الاولياء القصاص وصدقوه
 على ذلك وأقامت البينة على ذلك أو على الاقرار به يقتض لهم من الاول فقط لأن القتل
 ينسب اليه بناء على أن كل ضربة من ضرباتهم متخذة مهلكة لو انفردت كما يفهم من
 الاعلام ويقضى على باقهم بالتعزير الشرعي بما يراه الامام حسب ما تقتضيه الجناية
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من رئيس استئناف بحري مؤرخة ٢٠
 ربيع الاول سنة ١٢٧٧ مضمونها منظور بالمجلس قضية قتل شخص اسراييلي يسمى موسى
 مويال بناحية بيروت غربية ولما ان اطلع حضرة مفتي افندي الاستئناف على الاعلام
 الشرعي الصادر فيهم من محكمة المديرية وتراعى لضرره لزوم الاستفسار من المدعى
 عليه عما اذا كان الشمر وخ الذي ضرب به موسى المرقوم يقتل عادة كما قال داود
 مويال والد المتوفى أم لا ويكون ذلك بمعرفة حضرة القاضي والمفتي بمجلس طنته
 مع اجراء الاصول الشرعية عن ذلك قد أرسل الاعلام المحكي عنه للمجلس للاجراء على وجه
 ما أوضحه حضرة المفتي واعادته والآن ورد شرح المجلس المذكور بنسأ على ما أوضحه
 حضرة القاضي بانه من حيث ان تلك المادة والمحكم فيها كان في مدة حضرة القاضي
 السلف فيرسل الاعلام لحضر كم للاطلاع عليه والافادة بما تقتضيه الاصول
 الشرعية فيبناء على ما ذكر تؤمل افادة كم الشرعي وضمون الاعلام المذكور
 بحضر حضرات رئيس مجلس طنته واعضائه ومفتيه ادعى داود مويال الذي
 الاسراييلي المغربي الاصل ابن سليمان بن موسى من دعايا الدولة العلية من ناحية
 مرا كش ومقيم بالسكنديرة المحقق معرفته شرعا بشهادة شخصين مسلمين من ناحية
 بيروت على المحاضر معه بالمجلس السيد اليه وراين المرحوم علي ابن المرحوم محمد
 بيوت المحقق معرفته بشهادة من ذكر بان السيد البعبور هذا تعدى على موسى الذي
 ولد داود مويال المدعى المذكور وضربه بنبت من الخشب الشوم يقتل عادة على رأسه
 قطع الجلد والاعم واسال الدم وكسر العظام عدا منه وعدوانا عليه ومات بسبب ذلك
 وانه أقر بذلك بطوره واختياره وان المرعي الطناحي هذا المحاضر معه بالمجلس ابن محمد
 الطناحي من بيروت جرمه مع المدعى عليه المذكور بعد موته والغياب في البحر وانحصر
 ادعاه الشرعي في والده مويال المدعى المذكور ومن غير ذلك ولا حاجب شرعي

ويطالب المدعى المذکور هذا السيد البعبور المدعى عليه بما يترتب على ذلك شرعا
وسال سؤاله عن ذلك سئل المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار لدعوى المدعى كليا
فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر شاهدين فشهد كل منهما بما واجهه المتداعيين
بوفاة المقتول وانحصار اربعة في والده المدعى من غير شريك مع الاشارة في محالها فز كما سيرا
ثم علمنا بشهادة مساهمين فيكم للمدعى على المدعى عليه مع الاشارة لما بحضرته ما بالوفاء
وحضر الارث على هذا الوجه فعند ذلك اعترف السيد البعبور المدعى عليه بحضرة من
ذكر طائفة محال جواز الاشهاد عليه انه هو والمرسى الطنحى ضربا وقتلا موسى
اليهودى ابن داود المدعى هذا بشمروخين من الخشب الشوم على رأسه ورقبته
هم دما من جاعده وانا عليه ضربا قاتلا اي ضرب كل منهما قاتل وحده قتلاه هداومات
بسبب ذلك ولم يصدقه المرسى الطنحى على ذلك فقال داود المدعى للسيد البعبور
المدعى عليه هذا مخاطبا له بل ائت الذى قتلت ولدى موسى وحده ثم دعا وطلب الحكم
على السيد البعبور المدعى عليه هذا بالقصاص فيكم له عليه في وجههما بالقصاص
بالسيف حيا كما يحيا شرعا بالاطريق الشرعى به ذمراعاة ماوجب مراعاته شرعا بالجلوس
المشار اليه وكتب عليه مفتى مجلس طنتدا بقوله الاعلام المذکور موافق شرعائكم كتب
عليه مفتى الاستئناف بما حاصله ان المدعى عليه اعترف اخيرا بانه هو والمرسى الطنحى
ضربا وقتلا لموسى اليهودى ابن المدعى المذکور بشمروخين من الخشب الشوم ضربا
قاتلا هداومات بسبب ذلك ولم يبين في اقراره المذکور ان الشمروخ الذى ضرب به يقتل
عادة ولا وهذا غير كاف للحكم عليه بالقصاص اذ لا يلزم من كون الضرب قاتلا ان تكون
الآلة تقتل عادة فيقتضى اعادة هذا الاعلام لمجلس طنتدا ليصير الاستفسار به من
المدعى عليه المذکور عن ذلك بمعرفة حضرة قاضى المديرية ومفتى المجلس واجراء
ما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك اجاب ما افاده حضرة مفتى الاستئناف على الاعلام
عن هذه القضية من طلبه الاستفسار بمعرفة حضرة قاضى المديرية ومفتى المجلس
من المدعى عليه المقر عن الشمروخ الذى ضرب به المقتول هل هو مما يقتل عادة يعنى
ليكون داخل تحت ما صدر به الامر من الحكم بالقصاص على مذهب الصاحبين بالقتل
بكل آلة مزهقة للروح ومفرقة للاجزاء يعنى انها تقتل عادة وذلك لعدم بيان صفة
الشمروخ الذى اقر المدعى عليه بقتله به في اقراره لا يفيد في صحة الحكم من حضرة
القاضى المولى الآن بالقصاص على هذا المذهب لو فسر المقرر به الدعوى عليه
الشمروخ المذکور بانه مما يقتل عادة لان تولية حضرة قاضى طنتدا الموجود الآن
هى من قبل سعادة خديو مصر حالا والامر الصادر بالاجراء على مذهب الصاحبين هو
من قبل سعادة الخديو السابق فبما حدث تولية حضرة هذا القاضى او غيره من قبل
سعادة الخديو الآن بدون ان يكون مامورا بما ذكر من قبل من ولاه لا يكفي في كون

حكمه بهذا المذهب مبنيا على كونه مامورا به لوقته هذه القضية وما يماثلها لديه
ولو قلنا ببقاء الامر السابق لان بقاءه على فرض ذلك بالنسبة لمن يكون مامورا بذلك عن
بقي على توليته السابقة لا بالنسبة لمن حدثت توليته من قبل غير الامر به بدون تجديد
للامر وحينئذ لو كان القصد الحكم بالقصاص على فرض تفسير المقر بما ذكر على هذا الوجه
من مثل حضرة هذا القاضي يكون ذلك موقوفا على صدور امر جديد من يملكه مطابقا
للامر السابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية الجيزة في ١١ ربيع الاخر سنة ٩٧
شرحا على ما تحرر رايسا من قاضي مديرية الجيزة بقصدا لافادة عما يترأى في صورتي
المرافعتين المرسلتين من طرف القاضي المذكور ومضمون افادة القاضي المذكورة صورة
تداعي محمد ابي على الدلال بسوق الجمال بمصر على حسين هندي من البساتين المرفوعة
طيه على حسب سماعها وضبطها في مدة حضرة الشيخ عبدالرحمن القطب القاضي
السلف ولم يحكم فيها من حضرته ولا قضاء الاستفهام عما اذا كانت تلك المرافعة صحيحة
أم لا وهل شهادة الشهود باصل الدعوى والدفع صحيحة وهل يجوز البناء على ذلك ولا
حاجة الى استئنافها وكذا صورة تداعي المرأة مبروكة من ام دينار على اخيه شقيقةها
دياب التي صار سماعنا اياها وضبطها ولم يحكم فيها مرفوعة طيه ومقتضى الاستفهام
عما اذا كانت تلك المرافعة مستوفاة وشهادة الشهود وموافقة اولا وهل ما ابداه المدعي
عليه من الطعن في الشهود معتبر فيه فانه عليه لزم تحريره لسعادتك لكي بمعرفة المديرية
يصير عرض هاتين الصورتين على حضرة شيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية وكل ما
افاده في ذلك يعاد عنه لا تباع الاجابة مقتضاه (ومضمون الدعوى الاولى) ادعى شخص
على وارث آخر ان اباه اشترى من المدعي ثلاثة جمال بمبلغ اربعة آلاف وثلاثمائة
ونخسة وسبعين قرشاً له صاغاً بمعاوضة نجسين جنيتها افرزها استلم منها الجمال ودفع
له من الثمن مبلغ ٢٦٦٦ قرشاً صاغاً ووافق له من ذلك ٢٢٠٩ قروش بمعاوضة اثنين
وعشرين جنيتها مهرباً وتسعة قروش فضة قبل والد المدعي عليه وانه توفي عن ولده
المدعي عليه وتركتها في يده الباقي المبلغ المذكور وهو واضح يده عليها ويطالبه بدفع باقي
المبلغ المذكور ولما سئل من المدعي عليه اجاب بوفاته والده وانه ابنه وانه تركه منزلاً
بناحية البساتين وانكر ما عد اذ ذلك فكلف المدعي بيعة تشهد له طبق دعواه ثم أقر
المدعي عليه ان جميع المبلغ المذكور في دعوى المدعي كان على والده وان والده في
حياته دفعه له بتمامه على يدي بيعة فأنكر المدعي ذلك فطلب من المدعي عليه بيعة
ثبتت دعواه الدفع ثم احضره ودافى مجالس لم تصادف شهداتهم (ومضمون صورة
المرافعة الثانية) الصادرة على يد حضرة القاضي حالاً بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ٩٧
ادعت امرأة تدعى مبروكة من ام دينار على شقيقةها دياب بن ابي طالب بن ابراهيم بن
والدها المذكور وعرفته الى جده كان يملك منزلاً بناحية المذكورة بدرب الجامع

وذكرت حدوده الاربعه وبينتها وانه مات عن زوجته آمنة بنت حسام الدين بن سعد
 أيوب وعن والدته فطوم بنت حسن خليل بن علي خليل وعن اولاده جازية واصل
 ودياب هذا المدعى عليه ومبروك المدعية المرزوقين له من زوجته آمنة من غير شر يك
 ثم توفي به - له ابنته جازية المذ كورة عن والدتها واخوتها احمد ودياب هذا ومبروك
 المدعية من غير شر يك ثم توفي بعدها احمد الابن المذ كورة عن والدته آمنة المذ كورة
 وأخوه شقيقة يدىاب هذا ومبروك المدعية من غير شر يك ثم توفي بعده المرأة فطوم الام
 المذ كورة عن ولدي ابنتها المذ كور هما دياب هذا ومبروك المدعية من غير شر يك ولا
 وارث سواهما ثم توفيت آمنة الزوجة المذ كورة عن ولديها دياب هذا ومبروك المدعية من
 غير شر يك وترك والدها أبوطالب المتوفى المذ كور جميع المنزل المذ كور المذ كور
 تحت يد هذا المدعى عليه ميراث الورثة المذ كورين وان كلام من الورثة المتوفين بعده
 مات وهو يملك حصته في المنزل المذ كور الا ان له بالارث من المورثين المذ كورين
 وتركها ميراثا لورثته المذ كورين على الوجه المسطور وان المدعية طالبت اخاه ديابا
 هذا المدعى عليه في شهر محرم سنة ٩٧ بتسليمها ما خصها في المنزل المذ كور المذ كور
 بالارث الشرعي عن والدها واخويها ووجدتها المذ كورين وهو الثلث ثمانية
 قراريط في المنزل المذ كور من ذلك ما آل لها بالارث من والدها قيراطان ونصف
 وثلث وما آل لها بالارث من اختها جازية الى آخر المورثين باقى الثلث المذ كور فاق
 هذا المدعى عليه بأن لاخته شقيقة مبروك هذه الحصة المذ كورة في المنزل المذ كور
 المذ كور الذى تحت يده بالارث الشرعي من والدها واخويها ووجدتها المذ كورين
 المذ كورين وانه لا مانع من قسمة المنزل المذ كور بينهما وان هذا المدعى عليه واضح
 يده على ما خصها في المنزل المذ كور وممتنع من تسليمها لها بدون وجه شرعي وتطالبه
 برفع يده عن الحصة المذ كورة وتسليمها لها وتسال سؤاله عن ذلك ما بعد تبوت وضع
 يده عليه بشهادة رجلين مثل من المدعى عليه عندها فاجاب بالاقرار بوفاة والده
 ومن بعده من المتوفين وانحصار ارثهم في ورثتهم المذ كورين على الوجه المسطور وان
 المنزل المذ كور وذكر حدوده كالدعوى تحت يده ملك له خاصة بالشراء من رجل عينه
 باعه له منذ ستين سنة وهو يملكه بثمن عينه وجرى التقابض ومن وقت شرائه الى الآن
 وهو واضح يده عليه متصرف فيه بالهدم والبناء مع مشاهدة هذه المدعية وانها
 معارضة له فيه بدون وجه شرعي فطالب من هذه المدعية بيينة تشهد لها كدعواها
 فاحضرت شاهدين شهر كل منهم اتى وجه المدعى عليه بانها طالبت أخاه هذا بما
 خصها في المنزل المذ كور المذ كور بالارث الشرعي من والدها واخويها ووجدتها
 ووالدتها المذ كورين وهو الثلث في شهر محرم سنة ٩٧ فاقراطا عما ان لاخته هذه
 حصة الثلث ثمانية قراريط في المنزل المذ كور الذى تحت يده بالارث الشرعي عن

ذكر وانه لا مانع من قسمته بينهما فاعذر لادعى عليه في شهادة الشاهدين فعرف ان
 أحدهما المعين بيني وبينه خصومة بسبب أني كنت اشتريت نصف قيراط في طاحونة
 من رجل عينته وان هذا الشاهد كان وكيلًا عن البائع في الطين والدار وكل ما يمكن ولما
 حضرت للبلد وأردت ان أظن في الطاحونة المذكورة حضر المذكور ورقد ابنه
 في المدار فخلت الشب واخذت طحيني وتوجهت الى منزلي وان الشاهد الثاني هذا
 كان جهاديا وهرب من الجهادية فتوجهت مع حسنين الجبالي واحضرته ومن ذلك
 حال له في حفظ مني وانصرفوا على ذلك وهذا مال الصورة الثانية (أجاب) ورد شرح
 المديرية بناء على افادة حضرة قاضي افندي المديرية بقصد اعطاء الجواب من هذا
 الطرف عن صورة المرافعة المحكي عنهما والافادة عن ذلك ان الدعوى الاولى الصادرة
 من محمدي على الدلال التي سبق سماعها من سلف حضرة القاضي ولم يحكم فيها
 فالذي يلزم للحكم فيها من حضرة القاضي المولى الا ان استئنافها وبعد استيفاء ما يلزم
 لاعتبارها وجواب الخصم يجري ما يقتضيه الحال عنها واما الدعوى الثانية الصادرة من
 مبروكة فهي صحيحة الا أنه ينبغي لحسن سبل الدعوى تقديم بيان مقدار حصة المدعية
 التي تملكها بالارث عن مورثيها المذكورين على الوجه المذكور وذكروا وضع يد المدعي
 عليها بغير حق على دعواها انها طالبت بهذه الحصة وانه أقر لها بها على هذا الوجه وتأخير
 اثبات وضع اليد على العقار عن سؤال المدعي عليه وجوابه كما انه يلزم فيها إقامة البينة
 على وفاة المورثين المذكورين فيها وانحصار ادعائهم في وراثتهم طبق الدعوى ولو كان
 الخصم مقرًا بذلك مع انكاره الحق المدعى به بعد التزكية لشهود الوفاة وحصر الارث
 يحكم بما ذكرتم يحكم بالحق الذي شهد باقرار الخصم به الشهود المذكورون بعد تزكيتهم
 التزكية المعتبرة ثم عاواستيفاء ما يلزم الذي من جلته تحديد العقار في الشهادة بالاقرار
 ووضع اليد والاشارة اليه على يد حضرة مثل ولا يعتبر مجرد الظعن في الشهود بما ذكر على
 هذا الوجه والله سبحانه وتعالى اعلم (س-م) بافادة من قاضي المنصورة في ١١
 جمادى الاولى سنة ٩٧٧ أرسلت مع جواب صادر من هذا الطرف اليه عن حادثة في طلاق
 حصلت فيها المرافعة اولًا وثانيًا واستفهم عنها واجيب عنها من هنا بتاريخ ٢٢ صفر
 سنة ٩٧٧ وقيدت في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ ثم اعيدت المرافعة
 المذكورة بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ٩٧٧ ومضمونها يوم تاريخه حضر لدينا الشيخ
 محمود على الجيزاوي وادعى بالدعوى المسطرة اعلاه على خصمه المذكور فهل يجب لذلك
 وتسمع منه الدعوى على وجه ما ذكر ولا يكون فيها مناقضة لدعواه الاولى ام كيف
 الحال ومضمون الدعوى الاخيرة ادعى محمود على الجيزاوي بطريق وكالة له
 الشرعية عن امينة بنت المسكرم على افندي مصطفى مهدي من مركز منية سمود بولاية
 المدفوعة ابن المرحوم مصطفى على المسكرم عبد الفتاح التطاوي الاسكندرا في المقيم

بأنه صدرت هذه الحاضر بالجاس الشرعي بان المذكر عبد الفتاح التطاوي المدعي عليه
 هذا المذكور حلف طلاقاً واحداً على زوجته امينة المذكورة ان سالها عبد الرحمن
 تابع والدها هذا الحاضر بالجاس لا يراها في بيته الساكن فيه مع زوجته المذكورة
 وان سالها عبد الرحمن هذا رآها في منزله المذكور وبمنظره اياها وقع عليه الطلاق وبعد
 هذا الملقح ارجعها بقوله لماروحى طالقاً وادعى انه راجعها وهي في عدته ولم يراجعها ومن
 وقت نظر تابع والدها المذكور لها مضى لذلك سنتان وشهران وانها خرجت من عدته
 ولها بدمته خمسون فينتومؤخر صدقها وعلى من التوكيل المفوض العام في الدعوى
 والطلب والخصومة وفي كل شيء لها وعليها اطلب بما تترتب على المدعي عليه هذا
 بسبب ذلك بالوجه الشرعي وبمؤخر الصداق المرقوم واسأل جوابه عن ذلك (اجاب)
 دعوى الطلاق الثالثة المذكورة لا تناقض ما سبق من الدعوى بنحو ان تكرر الحلف
 من الزوج والطلاق من قبيل القول وهو مما يتكرر ومع ذلك فالبينة لوقامت على
 ما يوجب الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو يدون الدعوى او مع تناقض المدعي تقبل
 حيث لا مانع لانها تقبل حسبة في مثل ذلك الا ان هذه الدعوى غير واضحة حيث ادعى
 ان الزوج علق طلاق زوجته الواحد على رؤية تابع والدها في بيته الساكن فيه مع
 زوجته ولم يسير تاريخه وادعى ان التابع المذكور رآها في البيت المذكور ولم يبين
 متى حصلت الرؤية المذكورة حتى يعلم وقوع هذا الطلاق بوجود الشرط بعد التعليق
 من عدمه والطلاق الثاني الرجعي المنجز ذكر في الدعوى به انه بعد الطلاق المذكور
 ادعى الزوج انه راجعها ولم يراجعها الا انه لم يبين تاريخ الطلاق المذكور ولا ان دعواه
 الرجعة متى حصلت منه فهل كانت في مدة العدة كما ذكره الزوج في جوابه عن الدعوى
 الاولى من انه في ثاني يوم من الطلاق الرجعي رده بمعرفة الشيخ ابراهيم السمنودي الى
 آخر ما ذكره ان كان كذلك يكون القول قوله وان كانت دعواه الرجعة بعد انقضاء
 العدة لا يقبل قوله الا بهرمان كما أنتم ناليه في جوابنا السابق ولم يعلم ايضاً هل الطلاق
 المنجز المدعى به الا انه هو ما أقربه الزوج في جوابه عن الدعوى الاولى او غيره فينبغي
 توضيح الواقع من الزوج من قبل التوكيل المدعي وما يتضح من العمل على مقتضاه
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) باطادة من نظارة الحفانية في ٢٣ رجب سنة ٩٧
 ٥ ضمنها قاضي افندي محكمة اسكندرية أرسل لهذا الطرف مكاتبة في ١١ رجب
 سنة ٩٧ وبعدها عشر وورقة تتعاقب بمادة قتلى شخص فرانسوا يسمى ماريوس
 بقصد الاستقامة منها من حضر تسكم واحالة نظرها على المحكمة الكبرى الشرعية بمصر نظراً
 لعدم امكان حضرته الاستقلال سمعها بالكون شهادة الشهود غير مستوفاة واولياء
 الدم ليسوا مقتنعين وهذه قضية مهمة لطلب المدعين القصاص من المدعي عليه فتأمل
 من بعد الاطلاع على أوراق القضية افادتنا عما تراها سعادتكم في ذلك ومضمون المرافعة

حضر المجلس الشرعي المنعقد يوم تاريخ بين يدي حضرة مولانا الحاكم الشرعي وحضرة
مولانا الشيخ محمد البوريني وحضرة مولانا الشيخ احمد المسيري الخفي اعضاء المجلس
الشرعي بمكة اسكنه درية حالا كل من الخواجا سبستيم بن جورج بن جورج
ابن اكتاف جردان والمرأة أنه البانعة العاقلة بذت باولو بن شارل التابع كل منهما لدولة
فرانسا وحضر معهما محمد عثمان الرجل البالغ العاقل بن عثمان بن يوسف من اهالي
المنصورية التابعة لمدرسة اسنا القساط الا أن باسكنه درية وادعى كل من الخواجا
سبستيم جورج والمرأة أنه المذكورين اعلاه على محمد عثمان المذكور الحاضر معهما
بالمجلس الشرعي المشار اليه ولهما تدعى على محمد عثمان الرجل البالغ العاقل ابن
عثمان بن يوسف هذا الحاضر معهما بهذا المجلس الشرعي وأشار اليه بايديهما بان المدعى
عليه المذكور هذا وأشار اليه في يوم الاثنين الموافق لخامس عشر جادى الثانية سنة
١٢٩٧ تعدى على الخواجا ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان المستامن
من رعايا دولة فرانسا منزله الكائن بجهة الرمل بعزبة سلام باسكنه درية وضرب به جملة
ضربات في جنبه الايسر بسكين ذات حدين كانت معه فاصدا قتله ظلما وتعدى باخرجه
جرهما لكاوسال منه الدم ومات ماريوس المذكور في الحال بسبب ذلك وانحصر ارثه
في زوجته أنه المذكور وفي ارضهم شقيق والده هو الخواجا سبستيم المدعى المذكور
اعلاه فقط من غير شريك لان الخواجا جورج والد سبستيم المدعى المذكور والخواجا
يوسف والد المتوفى المذكور اخوان شقيقان ابوهما جورج بن اكتاف بن جردان
وامهما مارية بنت يوسف بن نقولاس وان المدعى عليه المذكور هذا وأشار اليه قد اقر
بذلك طائعا مختارا وانهم ما يطالبان المدعى عليه بما يترتب عليه في ذلك شرعا ويسالان
سؤاله عن ذلك وذلك بعد تعريض المدعين والمدعى عليه المذكورين بشهادة كل من
على اغاورميش بن ورمش بن عبد الله وموسى اغا بن ورمش بن عبد الله المترجمين عن
المدعين المذكورين دعواهما المذكورين وذلك بحضور جناب حلو باش ترجان فنصلا تو
جنيرال دولة فرانسا باسكنه درية واسكنه درية واسكنه درية في القنصلات المذكورين
والخواجا جبران افندي الخراج بن يوسف وسليم افندي واصف بن واصف بن حنا
ومثل من المدعى عليه عن دعوى المدعين المذكورين فاجاب بالمجلس المشار اليه
بمضوء المدعين المذكورين بالانكار لدعوى المدعين المذكورين وجهدهما بما
كليا وكلف المدعيان المذكورين اعلاه اثبات دعواهما المذكورين بالوجه الشرعي
فاحضرا كلاهما من سوقى ابراهيم العطشجي بوابورش بين يدي سدرقا بن ابراهيم بن
مصطفى ومحمد بن الواس بن محمد عمر التونسى الصباغ وطلب المدعيان المذكورين
اعلاه من حضرة مولانا الحاكم الشرعي الاستماع لشهادتهما فافسألهما حضرة مولانا
المشار اليه عما يعلمانه ويشهدان به فشهد كل منهما على انفراده في مواجهة المدعى

عليه المذكور بعرفته الخواجه ماريوس بن يوسف بن جورج بن اكتاف بن جردان
الفرانساوي من رعايا دولة فرانسالمعرفة الشرعية وانه توفى وانحصر ميراثه الشرعي
في زوجته انه بنت باولوين شارل الفرانساوي هذه الحاضرة بالمجلس وأشار كل منهما اليها
بيده وفي ابن عمه شقيق والده المذكور وهو الخواجه سبستيم بن جورج بن جردان
اكتاف بن جردان هذا وأشار اليه بيده كل منهما كذلك فقط من غير شريك ولا وارث
له سواهما لان يوسف والد المتوفى وجورج والد سبستيم المذكورين أخوان شقيقان
ابوهما جورج بن اكتاف جردان وأمه ماريّة بنت يوسف بن نقولاسي يعلم
كل منهما ذلك وقال أشهد به وزكي الشاهدان المذكوران أعلاه سرائم علنا بحضور
المدعين والمدعي عليه بالمجلس الشرعي بشهادة كل من جودة ابن المرحوم الشيخ احمد
جنيّة بن محمد جنيّة والسيد عبد القادر الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد ابراهيم
الغرياني التزكية الشرعية فعند ذلك حكم حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه
في وجه المدعي عليه المذكور بحضور الشاهدين والمزكّين المذكورين بوفاة الخواجه
ماريوس المذكور وانحصر ارثه الشرعي في زوجته أنه وفي ابن عمه الخواجه سبستيم
الحاضرين بالمجلس الشرعي بشهادة الشاهدين المذكورين أعلاه حكما صحيحا شرعيا
بالطريق الشرعي بعد طلب ذلك بحضور جميع من ذكره وأحضر المدعيان المذكوران
أعلاه السيد افندي بيومي يوزباشي فرقة السوارى التابعة اورطة مستحقى اسكندرية
ابن محمد البيومي بن البيومي وطلب من حضرة مولانا الحاكم الشرعي المشار اليه
الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويثبته في شأن ذلك فشهد
في وجه المدعي عليه المذكور بالمجلس الشرعي بقوله اني خفي بقرأقول الرمل
وحكم اربعة قرأقول حجر النواتية تبهي في الساعة نصف من النهار أرسل لي واحد
عسكري من عنده بقوله اب واحد مائة في وابور الطوب فارسلت لساظر ابوليس
ومعاون الجهة وأحضرتهم ما وحضرنا هناك وكانت الساعة واحدة من النهار فوجدنا
العساكر والاوزباشية ضابطين محمود عثمان هذا الشخص المدعي عليه الحاضر بالمجلس
الشرعي وأشار اليه وواقفين على باب البيت الذي فيه المقتول فطلعت أنا وناظر
الابوايس والعساكر ومعاون جهة الرمل الى البيت فوجدنا واحدا مقتولا فرانسوا
اسمه ماريوس فنزلنا من أعلى البيت وارسلت من طرف واحد اخي الا أخبر ما ورد
الضبطية وارسل لنا عبد الله افندي صغير والخواجه باش ترجمان قنصلا قوفرانسا
والحكيم دمانه حكيم الضبطية وواحد كاتبا وواحد اجاويش تابع عبد الله افندي صغير
من ابوليس وكلنا طلعنا على البيت ونظرنا الدم من اول الاثود التي كان فيها الى آخر
الاثود التي وقع فيها ميتا فبقينا كاشفا الحكيم هدومه بالمقص فرأى فيه ضربتين
بالسكين في الجهة الشمال فسأله المأمور وناظر ابوليس وعبد الله صغير وقالوا الحمد

انت حضر بتهبى شئ فقال ضربته بهذه المسوقة فقال الحكيم هذا ما هو ضرب مسوقة
فصار يقول له هو ضرب مسوقة والحكيم يقول له ما هو ضرب مسوقة وكانوا في وقتها
واضعين في أصابع يديه الحديد ولما قرصوا عليه بالحديد قال لهم اصبروا لما أقول لكم أنا
ضربته بسكين فقالوا له أين هي السكين فقال لهم أنا مخفيها فقالوا أين فقال لهم تعالوا معي
وأنا أجيء لكم بها فبوقتها حملوا الحديد من يديه وأمسكه الجاويش تابع البوليس ومشى
حتى انتهى إلى أودة في العزبة ودخلنا كأننا جميع إلى ركن في الأودة وهو أمامنا
فاحضر منه مخللة من الخيش وأخرج منها السكين هذه المحاضرة بالجلس الشرعي ورقعة
صاح وبعد ذلك أخذناه وردنا في البيت فسأله الجميع كيف ضربته ولاي سبب فقال
اني انا البارحة كنت موجودا معه في البيت وكان معه أربع خواتم ضيوف وبعد
ما قعدوا معه مدة أوصلهم للسكة الحديد وحضر في البيت وجاءتني في الليل وقال لي
السكين وفردة الطنبجة أين فقلت له يا خوجا انا معك مدة عشرة أشهر هل رأيتني سرق
شيئا وبعد ذلك ألزمني باحضار السكين والطنبجة فلما قلت له ما عندي سكين ولا طنبجة
أمسك كرا باجوا ضربني فترلت أجزى إلى محل وراه الباب وغت والخواجا نام فوق إلى
الصباح وقال محمود المذكوراني طلعت لاجل ان أطلع فرشى إلى فوق فوجدت الخواجا
صاحيا فقلت لي هل احضرت السكين والطنبجة فقال له محمود ما عندي سكين ولا طنبجة
فقام وامسك الكرا باج ونزل على بالضرب فصار يضرب في وأنا اضرب فيه إلى أن قضى
الامر واتقير بالخير لم يكن محمود المذكوراني حديد وكان موجودا مع محمود مخللة
فيها حوائج فيها بعض نقط دم ومقف فيه عيش واحضرا أيضا محمود افندي حجازي
كاتب قلم دعاوى الضبطية ابن حجازي بن حجازي حسن وطلب من حضرة مولانا
الحاكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في
وجه المدعى عليه المذكور بالجلس الشرعي بقوله أشهد ان محمود اعثمان الصعيدي
هذا المحاضر معي بالجلس الشرعي وأشار إليه في يوم حضوره بقوله لم دعاوى الضبطية أقر
طائعا مختارا انه تشاحن مع الخواجا ماريوس جردان الفرانساوى قوم من دان ورشة
الطوب السكائنة بمحود الرمل بشأن فقد غرارة وسكين وتضارب الاثنان باليد أولا
بالمزلة المقيم فيه ماريوس المذكور ثم انصرف عن ماريوس ونام وفي الصباح قام له
بكرماج ودخل عليه في الأودة محل نوم محمود عثمان الذي هو خفير على الورشة المذكورة
وعلى منزله وصار يضرب فيه بالكرا باج ضربا وجيعا فضاق به الحال وكان في وقتها مع
محمود عثمان هذه السكين الموجودة بالجلس فقام وسار خلفه لما دخل المنزل فضربه
بها دفعتين أولا قال بان الضرب وقع منه وأشار إلى الجهة اليمنى ثم قال ان الضرب وقع
منه في الجهة اليسرى وقد قطع على الارض ميتا هذا الذي أعلمه وأشهد به وكذا محمود
المذكور بعد ان قال بان السكين التي ضرب بها كانت معه عاد قائلا بان السكين

كانت في فرش محمد وحمل نومه وأخذها منه وضرب بها وأحضر أيضا السيد عبد القادر
 الغرياني ابن السيد سلامة ابن السيد إبراهيم الغرياني وطلب المدعيان المذكوران من
 حضرة مولانا الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا المشار إليه
 عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد في وجه المدعي عليه المذكور بالجلس الشرعي
 بقوله الذي أعلمه وأشهده أنني دخلت أودة قلم دعاوى الضبطية فوجدت هذا الرجل
 وأشار إلى المدعي عليه وأقفا امام ناظر القلم وجار سؤاله منه فأقر أنه دخل عليه الخواجا
 في الأودة ونهبه من النوم وضرب به بكر باج فلما ضرب به بالكر باج أقر بأنه قتله بالسكين
 وكانت السكين حاضرة في قلم الدعاوى فإشارا اليها وقال هي هذه التي قتلت به ساثم سأل
 الناظر عن السكين هل هي تعلقه أو تعلق المقتول فقال أنها تعلق المقتول ثم كرر هذا
 الإقرار وأنى لا أعرف اسم المقتول ولا اسم المدعي عليه - هذا وأشار إليه وأنى سمعت
 أن القتل حصل في ورشة الطوب وذلك باستفهامي من المحاضرين وفي وقت الإقرار كان
 المدعي عليه هذا وأشار إليه واقفا وصدر منه الإقرار المتقدم ذكره بطوعه واختياره
 وأحضر أيضا منصور افندي سوكة المعاون بالضبطية ابن المكرم السيد محمد سوكة
 ابن المرحوم السيد منصور سوكة وطلب المدعيان المذكوران من حضرة مولانا
 الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فسأله حضرة مولانا الحماكم الشرعي عما يعلمه
 ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله أن الذي أعلمه وأشهده أنه عند حضور محمد وعثمان
 المدعي عليه هذا وأشار إليه واستجوابه بقلم دعاوى ضبطية اسكندرية اعترف بقتل
 الخواجا ماريوس الفرانساوى وبالسؤال منه عن كيفية قتله أفاد أنه في أول يوم حصلت
 مشاجرة بينه وبين الخواجا المقتول بخصوص فردة طنجية وسكين وانصرفت المشاجرة
 في هذا النهار وفي صباح ثاني يوم حضر إليه الخواجا المقتول وضرب به بكر باج فشن شدة
 الضرب توجه محمد والمذكور إلى محل نومه السكاثن في الورشة وأحضر سكيناً وضرب بها
 دفعتين وفي الحال سقط الخواجا المذكور وتوفي وهذا ما سمعته من المذكور من دون
 اجبار على المذكور في شيء طاعة مختاراً وان السكين التي ضرب به بها هي الموجودة
 أمامي بالجلس الشرعي وأحضر أيضا محمد افندي رضوان بن رضوان بن محمد رضوان
 وطلباً من حضرة مولانا الحماكم الشرعي الاستماع لشهادته فشهد في وجه المدعي عليه
 المذكور بعد استشهاده شرعاً بقوله الذي أعلمه وأشهده أنني كنت في يوم بقلم دعاوى
 الضبطية فنظرت هذا الشخص وأشار إلى المدعي عليه جازياً باستجوابه بمذكرة وهو أقر
 أنه ترفاً باختياره بأنه بالنسبة لشدة ضرب به عن يقال له ماريوس الفرانساوى أجرى ضرب
 ماريوس المذكور بسكين دفعتين فسقط في الأرض قتيلاً وحضرة ناظر الدعاوى قال له
 ضربته بالسكين - هذه فاعترف بأنه ضرب به بهاد دفعتين كما ذكر وكان إقراره بدون شيء
 طاعة مختاراً وأحضر أيضا احمد جعفر القهوجي بالضبطية ابن سعد جعفر ابن محمد

جعفر وشهد في وجه المدعي عليه بعد استشهاده بين يدي حضرة مولانا الحاكيم الشري في المجلس الشرعي بقوله ان الذي اعلمه واشهده في داخل في احد الايام بالقهوة انما ظر الدعاوى على العسادة فوجدت هذا الرجل واشار الى المدعي عليه يتكلم مع الناظر ويقول له اني من كثرة الضرب اخذت السكين من فوق الطرابيزة وضربت به امرتين وبعد ذلك ساله الناظر وقال بعد ان ضربته ماذا حصل فقال له وقع ومات فانهم فقت بعد ذلك الى شغلي وكان الرجل المذكور وقت ذلك يتكلم وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه واشهده واحضر ايضا احمد عبد العزيز شيخ الصعايدة ابن عبد العزيز ابن رضوان اني وردة من اهالي البصيلة بمديرية اسنا وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله الذي اعلمه واشهده اني كنت داخلا في فلم الدعاوى فدعاني عبد اللطيف افندي فاناظر القلم فقال اسئل هذا الرجل ماذا يقول واشار الى المدعي عليه واسمه محمود عثمان فقامت له ماخبرك فقال اني كنت خادما عند واحد فرائساوي بورشة الطوب فانصر اني طلع يضرب في بالكر باج فن كثرة الضرب بخر بته بالسكين مرتين وقلت له هل مات الرجل فقال لي نعم مات ووقت سؤالي له كان جوابه بطووعه واختياره وقد كررت عليه السؤال واجابني بهذا الجواب ثلاث مرات هذا ما اعلمه واشهده واحضر ايضا الحاج ابراهيم المصطفي بن ابي العطاء بن ابي رجب المصطفي وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري المشار اليه الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده هو اني دخلت ذات يوم الى عبد اللطيف افندي اصبح عليه فوجدت محمود عثمان هذا واشار الى المدعي عليه فساله عبد اللطيف افندي وقال له ماذا عملت فقال له من حرارة الضرب بالكر باج ضربته بالسكين هذه دفعتين وقال ذلك وهو طائع مختار هذا الذي اعلمه وقال محمود عثمان ان الذي ضربته هو خواجه بورشة الطوب وهو الخواجه اماريوس جردان الفرائساوي واحضر ايضا ساليما سديد احمد بن سديد احمد ابن الحاج سلمان وطلبان من حضرة مولانا الحاكيم الشري الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده في شأن ذلك فشهد بقوله ان الذي اعلمه واشهده ان هذا الرجل المدعو محمود عثمان واشار الى المدعي عليه لما ساله المامور عن فعله اعترف بان هو الذي فعل ولما حضر المحكم وشروطه يوم الخواجه الفرائساوي الذي اسمه ماريوس جردان ظهر ضرب السكين فقال الحاكيم هذا ضرب سكين فاعترف محمود عثمان هذا واشار اليه بانه هو الذي ضرب به بالسكين مرتين في الجبهة الشمال ومات وسالوه عن السكين فقال لهم هي في عشتة بالعزبة فتوجهنا معه ودخل العشة فخرج السكين من داخل مخلاة وان السكين المذكور هي هذه الحاضرة بالمجلس الشرعي وكان اعترافه

هذا هو طاع مختاره - ذاما اعلمه واشهده و احضر أيضا احمد سليمان الجاويش
بالجوليس ابن سليمان بن منصور سلاطة و طلبا من حضرة مولانا الخاكم الشرعي
الاستماع لشهادته فساله حضرة مولانا المشار اليه عما يعلمه ويشهده فشهد في وجه
المدعي عليه بالجلس الشرعي بقوله الذي اعلمه واشهده ان محمودا هذا وأشار الى
عليه لما احضره من ورشة الطوب ساله عبد الله افندي صغير وقال له من الذي قتل
الخو واجاف قال له انا الذي قتلته فقال له لا شيء فقال لانه ضربني بالكرماج وانا من
حرارة الضرب ضربته بالنبوت فالحكيم قال هـ ذاما هو ضرب نبوت واخيرا اعترف محمود
عنمان هـ ذاما انه قتل بالخو واجا و كسل صاحب الورشة بسكن مرتين و هذا ما يعلمه
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتكم المرغوب بها اعطاء الافادة من هذا الطرف عما
يتراهي في عا في مادة قتل الشخص الغرائسي المسمى ماريوس المنظورة شرعا بحكمة
تغراس كنندرية على الوجه المسطور بصورة المرافعة المرفوعة ضمن اوراق هذه المادة
المؤثرة عا بها بالنظر من هذا الطرف الواردة لسعادتكم بافادة من حضرة قاضي افندي
اسكنندرية الدالة على انه بالتامل في شهادة الشهود ووجدت غير مستوفية للاصول
الشرعية وبتفهم الورثة ذلك لم يمتنعوا وان الذي رؤي موافقا برأي المجلس الشرعي
نسخ صورة التداخي وشهادة الشهود وحرفيا عرضها على هذا الطرف للاستفتاء عنها
الى آخر ما بها والافادة عن ذلك أنه لا يقضي في هذه الحادثة بمجرد شهادة هؤلاء الشهود
على الوجه الموضح بهذه الصورة لعدم استيفاء اللازم شرعا كما افاده حضرة القاضي
وباقى اعضاء المجلس الشرعي المذكور والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من مديرية البحيرة
في ٣ ش سنة ٩٧ مضمونها ان فاضي البحيرة كتب للمديرية في ٢٨ رجب سنة ٩٧
صورة دعوى ورثة منصور علام بقتل مورثهم المذكور لهذا الطرف لينظر فيما يحكم به
ومضمون المرافعة بدويان مديرية البحيرة بحضور كل من سعادت محمود كي باشا مدير البحيرة
حالا وحضرة محمد سعيد الدين بك وكيل مديرية البحيرة المذكورة الآن وحضرة علي بك
آصف مامور ماليه مديرية البحيرة المذكورة وحضرة محمد فهم بك رئيس هندسة
مديرية البحيرة وغيرهما ادعى له يناكل من المرأة الرشيدة خضرة بنت المرحوم ابراهيم
جوهر ابن المرحوم حسن جوهر والمرأة الرشيدة ظريفة بنت المكرم الشيخ عمر احمد ابن
المرحوم احمد من اهالي فم المجودية بمديرية البحيرة كتاتهما والمرأة الرشيدة زهرة
من اهالي تغراس كنندرية بنت المكرم الشيخ احمد زين الدين ابن المرحوم الشيخ
حسن زين الدين على الرجلين الرشيدين المحاضرين معهما يوم تاريخه بالجلس الشرعي
المذكورهما محمد سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر
حسوب من اهالي اعطاف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حسوب بن عمر حسوب بان
هذين المدعي عليهما المذكورين تعديا على منه ورعلا من اهالي فم المجودية المذكور

ابن المرحوم منصور علام ابن المرحوم منصور علام وهو في منزله الكائن بفهم المحمودية
المذكور ليلا وضربه محمد سعيد هذا المذكور وأشرن اليه بايديهم بشيش من الحديد بحده
محمد اعدوا نابغير حق شرعي في ظهره ثلاث ضربات فخرجه جرحا مها كما وصل الى جوفه
وسال منه الدم وضربه عمر حسب هذا المذكور وأشرن اليه بايديهم محمد اعدوا نابغير
حق شرعي بسكين من الحديد بحده اضر بهتين احدهما فوق حاجبه الايمن فخرجه جرحا
مها كما وصل اعظم الجبهة والاشانية في مؤخر رأسه فخرجه جرحا مها كما أيضا وسال الدم
من الجرحين المذكورين وكان ضرب المدعي عليهم هذين المذكورين منصور علام
المذكورين اذ كرا علاه بالصفة المذكورين معافي آن واحد ومات منصور علام المذكورين
بسبب ضرب المدعي عليهم ما المذكورين له بماذا كرم على الوجه المذكورين في الليلة
التي ضرب به فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذكورين بنت ابراهيم
جوهري حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذكورين وتان وولده
حسن هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي الحاضر معهن بالمجلس المرزوق له من
زوجته ظريفة المذكورين كورة من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم وان
هذين المدعي عليهم المذكورين اقراروا واعترفا ثاعين مختارين بذلك وتطالب المدعيات
المذكورات هذين المدعي عليهم المذكورين بما يتقرب لمن شرعا على هذين المدعي
عليهم المذكورين من قتلهم اقصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي وتسلان جوابهما
عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذكورات والمدعي عليهم المذكورين
عينوا واسما ونسبا بشهادة المكرم الشيخ عبد الرحيم محمد ود المقيم بفهم المحمودية المذكورين
ابن المرحوم محمد ود ابن المرحوم علي من أهالي بني عدي من الوجه القبلي والمكرم اسمعيل
طباينة من أهالي فهم المحمودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طباينة المعرفة
الشرعية فسالنا هذين المدعي عليهم ما المذكورين عن دعوى هؤلاء المدعيات
المذكورات المذكورين كورة أعلاه فاجابا بالانكار بجميع ما ادعى به هؤلاء المدعيات
المذكورات يدعواهن المذكورين كورة في المحضر وأشار اليه بايديهم ما وجداه بحدا كليا
فكافنا هؤلاء المدعيات المذكورات اثبات دعواهن المذكورين كورة أعلاه فعرفن بانهن
ترافعن مع هذين المدعي عليهم ما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن
افندي الالبيراري الشاهر بذلك المولى قضاء تغراس كنندرية حال لا فيكم لمن بمواجهة
هذين المدعي عليهم ما المذكورين بمحكمة تغراس كنندرية المذكورين كورة وفاة مورثهن
منصور علام المذكورين وانحصار ميراثه الشرعي في والدته وزوجتيه وولده المذكورين من
غير شريك كما شرعيا مستوفيا شرائط الشرعية بعدم مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته
واعتياره شرعا واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة المذكورين أعلاه وشهدا بصحة دور
الحكم المذكورين حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الالبيراري القاضي بالغراس المرحوم

المشار إليه بوفاء منصور علام المذكور وواحد من أئمة الشريعة في والدته وزوجته
 وولده المذكورين من غير شريلك ثم احضرن أيضا للشهادة المكرم محمد طابانة من
 أهالي فم المجودية ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طابانة وشهده بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما
 المذكورين قائلين شهدان محمد سعيدا وعمر حسوبا هذين المدعى عليهم ما أشار إليهما
 بيده أقرأوا عترفا طائعين مختارين بان محمد سعيد المذكور وأشار إليه بيده ضرب
 منصوراعلاما من أهالي فم المجودية ابن منصور علام بن منصور بشيش من الحديد بحده
 في ظهره ثلاث مرات وأنه هو القاتل له وان عمر حسوبا المذكور وأشار إليه بيده ضربه
 بسكين من الحديد بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين وثانيتهما في مؤخر
 رأسه وأنه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور واحضرن أيضا للشهادة كلا من المكرم
 الشيخ اسمعيل الخياط المقيم بفم المجودية ابن المرحوم اسمعيل ابن المرحوم الحاج
 مصطفى من أهالي فوة غربية والمكرم حسن روستم العطار بفم المجودية ابن المرحوم
 روستم اخا ابن المرحوم سليمان أغا رنؤود وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده
 مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما
 المذكورين شهادة مثل شهادة محمد طابانة لفظا ومعنى واحضرن المدعيات المذكورات
 أيضا للشهادة المكرم محمد الدمرداشي من أهالي فم المجودية ابن المكرم الحاج علي
 وريدة ابن المرحوم يوسف وريدة وشهده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات
 اللازمة شرعا في مواضعها قائلين شهدان محمد سعيدا وعمر حسوبا هذين المدعى
 عليهم ما أشار إليهما بيده أقرأوا عترفا طائعين بان محمد سعيدا هذا وأشار إليه بيده
 ضرب منصوراعلاما من أهالي فم المجودية ابن المرحوم منصوراعلام ابن المرحوم
 منصور بشيش من الحديد بحده في ظهره ثلاث ضربات عمدا دونا وأنه هو القاتل له
 وان عمر حسوبا هذا وأشار إليه بيده ضرب منصوراعلاما المذكور بسكين من الحديد
 بحده حاضر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وأنه هو القاتل
 له مع محمد سعيد المذكور واحضرن أيضا للشهادة اسمعيل طابانة من أهالي فم المجودية
 ابن المرحوم عبد الرحمن ابن المرحوم محمد طابانة وشهده بعد استشهاده مع اشارته لموضع
 الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها في وجهه هذين المدعى عليهم ما المذكورين شهادة
 مثل شهادة محمد الدمرداشي المذكور لفظا ومعنى واحضرن أيضا للشهادة المكرم عبد
 الرحمن الصفقي من أهالي فم المجودية ابن المرحوم الشيخ علي ابن المرحوم سيد احمد
 الصفقي وشهده بعد استشهاده مع اشارته لموضع الاشارات اللازمة شرعا في مواضعها
 في وجهه هذين المدعى عليهم ما المذكورين شهادة مثل شهادة محمد الدمرداشي الشاهد
 المذكور لفظا ومعنى فايدى المدعى عليهم ما المذكوران في عبد الرحمن الصفقي المذكور

طعن بأنه كن محبوسا معهم ما في سجن الحج ودية واستمر في السجن مدة أيام وما خرج من
السجن الا بواسطة عطية التلواني ومحمد الجندى وقبل الامنه ستمين يمتنور بالنسبة لذلك
لا تجوز شهادته عليهم ما وفي اسمعيل طيانة بأنه لا تجوز شهادته عليهم بالنسبة لكونه
صهر المتوفى وفي ليلة الحادثة كان معه نحو الساعة ستة وعنده معلومية يقتل
المذكور وفي محمد الدمرداشي المذكور بأنه لا تجوز شهادته عليهم بالنسبة لكونه جاره
وشم يكنه وكيالا والدة المتوفى أجرة عليهم ما وأهالي الحج ودية لا تجوز شهادتهم
عليهم ما لكونهم مسؤولين في القتل (أجاب) صارت مطالعة صورة المرافعة المحكي
عنها بإفادة شهادتهم فظهر فيها قصور حديث ذكرت النسوة المدعيات بعد عام
دعواهن على المدعى عليهم ما بالقتل العمد ووفاة المورث وانحصار ارثه فيهن
وفي ابنه القاصر وانكار المدعى عليهم ما جميع دعواهن المذكور في انهن ترفعن مع
هذين المدعى عليهم ما المذكورين في ذلك لدى حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي
الابيضاري قاضي نغراس كنندرية حالا فيكم لمن يواجهه هذين المدعى عليهم ما
المذكورين بوفاته ورثه المذكور وانحصار ميراثه اشترعى فيهن وفي ابنه القاصر من
غير شريك كما شمر عيامة متوفيا شرائطه واحضرن للشهادة شاهدي المعرفة وشهدا
بصدور الحكم المذكور من حضرة قاضي اسكندرية المذكور بوفاته المورث وانحصار ارثه
في الورثة المذكورين ولم يستل المدعى عليهم ما عن هذه الدعوى التي هي دعوى صدور
الحكم من قاضي اسكندرية للمدعيات على المدعى عليهم ما بالوفاة وحصر الارث ولم يجيبا
عنا بل أقامت المدعيات البينة قبل السؤال والجواب من المدعى عليهم ما بالاقرار أو
بالانكار لهذه الدعوى على انهن لم يبين في دعواهن طريق الحكم الصادر من القاضي
المذكور هل كان بيينة أو اقرارا وكذا لم يبين في شهادة الشاهدين طريقه وبنسبة على
ما ذكر لا يتيمر للقاضي المترافع لديه الا أن الحكم لم يجزج الورثة على المدعى عليهم ما
بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذكورين ليرتب على ذلك طلب البينة على الدعوى
بالقتل العمد وشهادة محمد طيانة باقرار المدعى عليهم ما على الوجه الذي ذكره لا يترتب
عليها القصاص اذ هي شهادة بالاقرار بالقتل المجرد عن التصريح بالعمدية فعلى قول أي
يوسف يحتمل على الخطا حتى يقول عمدا ومثل ذلك شهادته الشيخ اسمعيل الخياط
وحسن روستي الطار وشهادة محمد الدمرداشي فيما اجمال حيث ذكر ان المدعى عليهم ما
أقرا طائعين بان محمدا سعيدا ضربه بشيش ثلاث ضربات عمدا وانائه هو القاتل له
وان عمر حسو بالمدعى عليه اثنا في ضربه بسكين من الحديد بجده حاضر بتين احدهما
فوق حاجبه اليمين والثانية في مؤخر رأسه عمدا وانائه هو القاتل له مع محمد سعيد المذكور
فلم يبين في شهادته على الاقراران كلاما من المقرين هو القاتل بهذا الضرب العمد أو
بشيء آخر ولم يأت في شهادته بما يفيد ترتيب القتل على هذا الضرب ولأنه بسبب الضرب

المذكور فلا يكتفى بها في اثبات القصص والمحال هذه ومثل ذلك شهادة اسمعيل طباطبة
وعبد الرحمن الصفتي حيث شهدا مثل شهادة محمد الدرداشي فلو فرض اتمام ما يلزم
شرعا من اثبات الوفاة ووجه الارث والحكم بذلك حكما صحيحا وظهرت عدالة الشهود
الذين شهدوا على هذا الوجه بالاقرار الذي لا يترتب عليه الا ايجاب الدية حيث كان
محصله الاقرار بالقتل المطلق الذي يحتمل على الخطأ على قول أبي يوسف الذي عليه
العمل ولم توجد شهادة كافية لاثبات موجب القصص وطلبت النسوة المذكورات
الدية ورضعن بها محكم لمن وللقاصر بها على المقرين المذكورين ولا عبرة باطعن في
الشهود على هذا الوجه هذا كله اذا كان لمثل حضرة قاضي البصرة الآن سماع
الدعوى بالقتل والحكم فيها شرعا بدويان المدعية يدعون ان تقام بالمجلس المحلى فلم ينظر
في ذلك ويبنى على كل امر مقتضاه والله تعالى أعلم (س-م) بافادة من ضبطية مهرفي
١٧ شوال سنة ٩٧ حاصلها طاب النظر فيما ورد من مجلس استئناف قبلي والاعلام
المهر من قاضي قنما وما كتب من مفتي استئناف قبلي واعطاء الافادة عن المحكم
الشرعي ومضمون الاعلام المذكور بحضورنا بمجلس قنا وحضور حضرات رئيسه
والاعضاء حضر الرجال المكلفون وهم على واحد وهو اولاد محمد بن محمد بن زيدان
وحضر لمضورهم الرجل المكلف على أفندي ابن ابراهيم بن خليفة المعروفون جميعا
بتعريف الرجلين المكلفين وهم معا عثمان بن يوسف بن علي وابراهيم بن اسمعيل بن
ريمان الجميع من أهالي ناحية أبي مناع بقسم دشنا وادعي احدى هؤلاء المدعين اجد هذا
على هذا المدعي عليه على أفندي بانه من مدة ست سنوات كان والده محمد بن محمد بن
زيدان حاضرا من الغيط تعلقه راكبا على حماره فتقابل معه على أفندي هذا المدعي
عليه ولم ينزل عن الحمار تعظيما لعل أفندي المذكور فضر به على أفندي بخيرزانه كانت
في يده وأوقعه عن الحمار وصادى ضربه بالخيزرانة ثم ضربه برجله بالجزمة في ضلعه الايسر
وصار احضاره على حماره الى منزله ومكث يومين ومات بسبب ذلك وأنه توفي عن أولاده
لصلبه على واحد وهو محمد وانحصر ارثه فيهم بلا شريك وعرف احدى هؤلاء المدعين على بانه
كان غائبا في اسكندرية عند ابنته محمد الجهادي ولما حضر في البلاد اخبره أخوه اجد
بان والده ضربه على أفندي بالخيزرانة والجزمة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا حيث انه
لم يكن حاضرا وعرف اجدهم حماره كان غائبا بناحية العشي وكان مريضا فيهم ثم
توجه من أهالي ناحية دشنا وأقام فيهم امريضا فاخذ منها محمد على الجهادي وتوجه به الى
بادة أبي مناع واخبر في انجي اجد بان عليا أفندي قاتل والدي ويطالب هؤلاء
المدعون على واحد وهو محمد هذا المدعي عليه على أفندي بحقه في قتل ابهم وبسماع
هذا المدعي عليه على أفندي ما ذكره كل من اجد وعلى محمد أنكر ذلك ووجهه وعرف انه
في وقت موت والدهم كان مريضا ملازما فراشه ووجودنا في ناحية بلادهم كانوا

متردد بن علي محمد بن عمر قبل موته وكان يعرفهم انه مريض بوجع الباطن ومكث به نحو شهر ونصف أو شهرين ومات وان احمد بن محمد كان اقرب بحضور فاس بانه لا حق له جهته وان القسكي للحكومة كان بالاغرا عوم وافقة لابن اخيه محمد فافتضى الوجه الشرعي عدم سماع هذه الدعوى لفقد شرايط صحتها الشرعية وقد تحرر هذا اعلاما بما ذكر وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المحررة منه اولا على الاعلام بالاطلاع على ما تضمنه هذا الاعلام وجد غير موافق شرعا بالنسبة لدعوى احمد فانها صحيحة يستل عنها المدعي عليه وان اجاب بالانكار كما هو سطر في الاعلام يطلب عليها البيان ويصح دفعها وكذا بالنسبة لما حكا في الاعلام عن اخويه علي وعمر لانهم لم يدعيوا على المدعي عليه بحق بعد سماعهم ما خبر اخيهما احمد بل قال علي انه لا يدعي - لم ان كان لذلك صحة أولا فيسألزم عوده لاستيفائه واتبع الشرع أسلم والله اعلم - وصورة افادة مفتي مجلس استئناف قبلي المحررة منه ثانيا على احدى الاوراق قد اطلعت على ما افاده حضرة قاضي افندي مديرة قنناوا قول ان دعوى احمد المدعي على علي افندي انه ضرب والده بالخيزرانة وبرجله ومكث يومين ومات بسبب ذلك صحيحة وان لم يقل انه صار ذا فراش حتى مات كما يفيد ما في الدر ومجشيه من فصل ما يوجب القود في الكلام على قول التنوير جرح انسانا ومات ويكتفي بقوله كما في الاعلام انه مات بسبب ذلك وهو اصرح في نسبة الموت للضربات من ذلك كانه لازم الفراس الى الموت والدار على تلك النسبة وأما عدم بيان كون الضرب عمدا أو خطأ فلا تتوقف صحة الدعوى عليه الا اذا بين في دعواه ان الخيزرانة المضر وبها ثقليلة قاتلة عادة لا تتحملها بنية الادعي لكونه موجب هذا القتل هو القصاص على قول الصاحبين لان المذنب اذا صدر له عمل به لا يشمل القتل بتوالي الضربات فلا بد حينئذ ان يبين كون الضرب عمدا أو خطأ ويبين مدعاه ويبين للقاضي موجهة له توقف صحة الدعوى على ذلك البيان وان لم تكن الخيزرانة كذلك يكون موجب القتل بها الدية مطلقة حتى على قوله ما وأما السؤال عن كون المدعي لم يذكر مقدار الدية ولم يبينها فهذا امر لا يتوقف صحة الدعوى عليه وأما السؤال عن المطالبة بكل الدية او ببعضها فهو مجيب مع الورثة البالغين اولو القاصرين وان كان المدعي أحدهم فله المطالبة بحظه ولا يشترط ان يبين تدمر ماله بل يكتفي منه بقوله وأطالب هذا المدعي عليه بما يترتب لي عليه شرعا وأما أخواه علي وعمر فلم يدعيوا شيئا أما علي فقال ان أخاه احمد عرفه ان والده ضرب به علي افندي بالخيزرانة والجزعة ولا يعلم ان كان لذلك صحة أولا وأما عمر فعرف انه كان غائبا ومجهول بانه باي مناع اخبره أخوه احمد بان عليا افندي قاتل والده هذا هو المسطر عنهما في الاعلام وواضح انهما لم يدعيوا على علي افندي المروءة شيء من دم والدهما وقول كاتب الاعلام في آخره ويطلب هؤلاء المدعون على واحد وعمره هذا المدعي عليه بحقه - ثم في قتله ابيه - ثم من زيادات

الكتاب اذ لم يسبق من سما ادعاء بشئ حتى يطالبه الله سبحانه وتعالى اعلم
 (اجاب) بناء على ماورد لهذا الطرف من الضبطية المبني على ما طلبه مجلس استئناف
 قبلي من احالة رؤية الاعلام المحرر من حضرة قاضي قناسا بقا بتار يخ غاية ربيع الاول
 سنة ٩٧ في مادة دعوى قتل محمد بن عمر بن زيدان على علي افندي ابن ابراهيم وما أفيد
 عنه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي المحرر على الاعلام اولاً وثانياً على احدي
 الاوراق الاربع وما أفيد به من حضرة قاضي قناسا لاصار الاطلاع على ما ذكر والافادة
 عن ذلك انه يعمل بما تضمنته افادتها حضرة مفتي المجلس المذكور من صحة دعوى احمد
 أحد اولاد الميت المدعي قتل والده على المدعي عليه واذا أعيدت الدعوى الآن على
 هذا الوجه المستطرد بالاعلام لدى القاضي الخلف واستوفى المحكم شرائعه الشرعية يحكم
 فيه بما يجاب الدية على المدعي عليه لان ذلك من قبيل شبه العمه و يؤثر المدعي عليه
 بدفع نصيب المدعي من الدية ثم يكون لبقا في الورثة الثابتة ورثته من المطالبة ايضاً
 باستحقاقه من الدية من المدعي عليه بخصوصه واحدهم واثباته حيث لا مانع اذا حدد
 الورثة ينتصه خصم عن الباقي في دعوى الاموال التي هذه منها وحيث من الاقتضاء
 الآن سماع الدعوى ثانياً لدى القاضي الخلف فانه على فرض عدم صحة الاولى فليس
 هناك ما يمنع من سماعها ثانياً فلو ادعى هؤلاء الورثة الآن على المدعي عليه ثانياً
 لدى القاضي الخلف وصحت دعواه لم يثبت ما يدفعها يقضي فيها بما يترتب عليها
 شرعاً حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من نظارة المحقانية في غرة
 صفر سنة ٩٨ مضمونها ووردت هذه المكاتبة من حضرة قاضي بورسعيد بانه قد
 تحول على محكمة طرفه مادة قتل شخص يسمى عثمان محمد البربري وسماعها على
 يده قال المدعي عليه ضربه فقتلته واسكون المسئلة خلافية أرسلت صورة المرافعة
 لحضرة مفتي مديرية الشرقية وكتب عليها من حضرة بمظهر له ولم يرتفع بما أفناه
 الاتباع و يروم مخابرة حضرة تكم عن ذلك وأرسل صورة المرافعة الشرعية التي جرت
 في هذه المسألة وحيث ان من ضمن ما توضح ببند ٢٢ من لائحة المحاكم الشرعية بانه
 اذا اشتبه امر على احد قضاة سائر المحاكم الشرعية ومجلس محكمة اسكندرية والنواب
 من الامور الشرعية المذكورة فعليه ان يستفتي المفتي الموظف من طرف الحكومة
 الموجود بدائرة محكمته او بالولاية التابعة لها لاجراء العمل بقضاي فتواه الشرعية
 فان اشتبه الامر مع ذلك على من ذكر أو على المفتي ايضاً في ذلك يتحدر بطابعه الافتاء
 مما صار الاشتباه فيه من حضرة تكم فلهذا اقتضى تحريره وارسال الاوراق للنظر والتكرم
 بافادة ما يترامى لتبلغها للقاضي الموما اليه ثم تحورت الاجابة اللازمة الاتية على
 صورة المرافعة المحكي عنها وأرسلت بافادة للنظارة المشار اليها في ٤ صفر سنة ٩٨
 ومضمون المرافعة المحكي عنها اصادرة بمحكمة بورسعيد بتاريخ يوم السبت ٩ محرم

سنة ١٢٩٨ ومقيدة بالمضبطة بعد احوال سمعها في المحكمة من محاسن المنصورة بقاء
على ما ورد للمحكمة من المحافظة ادعى لديه الرجل المكلف الرشيد ادريس محمد أخو
عثمان محمد البربري المقتول في بورسعيد لا تقي ذكره فيه ابن المرحوم محمد عدنان بن
عدنان من اهالي العرض ببربرية بدنة لا الثابتة معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة
شهود المحضر المعرفة الشرعية بطريقها الشرعي على هذا الرجل المشار اليه منه المكلف
الرشيد المحضر مع هذا المدعي بالمحس المشار اليه هو واحد محمد ودا البربري ابن المرحوم
محمد بن فضل من اهالي دبله بمديرية دنغلا المذ كورة بقسم ناحية العرض المذ كورة
الثابتة معرفته ايضا عينا واسما ونسبا بشهادة الشهود المذكورين المعرفة الشرعية
بطريقها الشرعي بان هذا المدعي عليه المشار اليه المذ كورة تدعى في منتصف ليلة
الجمعة عاشر شهر رجب سنة ٢٩٧ على عثمان محمد البربري اخي ادريس البربري المدعي
هذا الموعود بذكره اعلاه ابن محمد بن عثمان المذكورين من اهالي العرض المذ كورة اعلاه
وهما اي احمد محمد وداود عثمان محمد المذ كورة على الجسر القبل الطريقي العام الموصل
من حارة الافرنج الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك
بين الحارة والقرية المذ كورة بين فوخ - ذأ احمد محمد ودا عثمان محمد اخي شقيق بحرية
الالة الحديدية التي تعرف بالشيش - تدعى عمدا عدوانا غير حني في ص - درأخي عثمان
المذ كورة من جهته اليمنى فدخلت حديد الشيش في قص الصدر بموازة الضلع
الثالث ونزقت الجملد ونفذت في جوزة الصدر وخرقت القص والرثة اليمنى وعرق
الوريد الاعلى حني وصلت الخرزة الرابعة من فقار الظهر ثم أخرج - ذالم المدعي عليه
حربة الشيش المذ كورة بقوة من صدرأخي عثمان المذ كورة فخرج الدم بكثرة ومات اخي
عثمان محمد المذ كورة بسبب هذه الوخزة المذ كورة في وقتها وخلف من الورثة اخاه شقيقه
من والده المذ كورة ووالدته زينب بنت المرحوم بلال بن ابراهيم من اهالي العرض
المذ كورة وهو انا المدعي من غير شريك ولا حاجب ولا مانع شرعي ولا وارث له سوى
وا طالب هذا المدعي عليه بما يترقب لي عليه شرعا بسبب ما ذكر وأطالبه بالجواب عن ذلك
واسال مسئلة عنه فسالنا هذا المدعي عليه المذ كورة عن دعوى هذا المدعي المذ كورة
اعلاه فاجاب معترفا طائعا مختارا قائل اني في منتصف ليلة الجمعة عاشر شهر رجب سنة
٢٩٧ هجرية كنت ما دأ على الجسر القبل الطريقي العام الموصل من حارة الافرنج
الى قرية العرب بمدينة بورسعيد في المحل الخالي من البناء والاملاك بين الحارة والقرية
المذ كورة بين فوخ - ذأ احمد محمد ودا عثمان محمد البربري بن محمد بن عدنان من اهالي
العرض ببربرية المقيم كان ببورسعيد وش من على هصا وضربني بها في ذلك المحل
الخالي بين حارة الافرنج وقرية العرب بمدينة بورسعيد بحيث لا يلحقني غوث ولم اعرف
انه عثمان محمد المذ كورة وغيره فقمضت على العصا من جهة يدها فاذ بها مني عثمان محمد

المذكور بقوة فخرجت في يدي يدها ونصلاها بالكونها شيشا في عصا وبقي في يد عثمان محمد
 المذكور عصا الشيش خالية من الشيش وضربني ثانيا بالعصا فوخذته بنصل الشيش
 لادفعه عن نفسي في صدره من الجهة اليمنى فدخلت حربة هذا الشيش المذكور المملوك
 لعثمان محمد المقتول المذكور وفاصا بت الوخذة المذكورة قص صدره بموازاة ضلعه
 الثالث وخرقت جلده ونفذت في جروزة صدره وخرقت القص والرئة اليمنى وعرق
 الوريد الاعلى فانخرجت حربة الشيش المذكور بقوة منه فخرج الدم بكثرة ومات عثمان
 محمد بسبب ضربتي له بالالفة الحديدية التي تعرف بالشيش عقب اخراجي له منه في غير
 مهلة وانكر ما عد اذ لك ما ذكر بدعوى هذا المدعى فكلفنا هذا المدعى باثبات باقي ما ذكره
 بدعواه وصورة ما تحرر من محكمة بورت سعيد الشرعية لحضرة مفتي مديرية
 الشرقية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ الممل الاطلاع على الدعوى والجواب الموضحين
 اعلاه وبيان ما يقتضيه الحكم الشرعي وهل اذا اثبت المدعى الوراثة وعجز المدعى عليه
 عن اثبات حصول المقتول بحكم بالقصاص أولا يقتص منه ويصدق بيمينه لوجود أثر
 الضرب به وهل اقراره هذا كاف أو فعله خطأ ما لم يقل هذا انما الامل عدم تاخير الافادة
 صورته ما ورد للمحكمة من حضرة مفتي الشرقية بتلاوة هذه المرافعة ظهر انه جرت اقرار
 القتيل المذكور بالقتل ولم يقل هذا الا يقتص منه ويحمل اقراره على الادنى وهو الخطأ
 فال في تنقيح الحمادية رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتله قال ابو يوسف هو خطأ
 حتى يقول عدا فتساوى مؤيد زاده عن العنية في باب القتل بسبب وحيث اقرار القتيل
 بالقتل ولم يذكر العمد فلا قصاص على مقتضى رواية ابي يوسف السابقة حتى أثبت
 الوارث المذكور الوراثة بوجهها الشرعي بحكم له بالدلالة الشرعية بوجهها الشرعي في
 مال القتيل هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة والله تعالى اعلم وما آل استفهام القاضي
 من هذا الطرف عن هذه القضية بواسطة نظارة المحفانية بافادته المؤرخة ٢٣ محرم
 سنة ٩٨ هل اذا لم يكن المقتول متم ما يقتص من القتيل ان لم يرهن على ما دعاه او
 يخاف عينا ما قتله الا في المقابلة كمالو قتال التجار مع قطاع الطريق فقتل رجل منهم
 فبلغوا بالله ما قتلناه الا في المقابلة على اموالنا وهل يعتبر اقرار القتيل على الوجه المرقوم
 اقرارا بالعمد أو بالخطأ (اجاب) اذا لم يكن المقتول متم ما بالاشهر والمكابرة ولم يثبت
 المقر بالقتل انه قتله لدفعه عن نفسه وأثبت المدعى باقي دعواه مما ذكره المدعى عليه
 بالوجه الشرعي يقتضى عليه بالقصاص بطالب الولى حيث لا مانع لاقراره بقتله عدا
 حيث ذكر في جوابه انه وخذته بنصل الشيش لدفعه عن نفسه في صدره الى آخر جوابه
 حسب الموضح هذه المرافعة فلم يكن اقراره بالقتل بالشيش على هذا الوجه مطلقا عن
 قيد العمدية حيث علل وخذته له بالدفع عن نفسه بقوله لادفعه عن نفسي اى لاجل ان
 ادفع والتعليل يفيد القصد فلم يكن من باب ما نقل عن ابي يوسف من قوله لم رجل قال أنا

ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول حمدا اذا قتل بالسيف
 ذكر مطلقا فيجوز ان الخطا والعمد فيحمل على الادنى مع الاقرار بخلاف ما لو عمل ضرب به
 بالالة القاتلة بقصد الدفع عن نفسه كما هنا والعمد في ايجاب القصاص لقصد الضرب
 مثل هذه الالة لا لقصد القتل كما صرحوا به ودعوى الدفع عن نفسه من باب دعوى
 الشبهة لا يصدق فيها عند عدم تهمة المقتول قضاء الابينة كما افاده السيد الطعطاوى
 عن القهستاني بالاعز وللخلاصة في مسئلة قتل من شهر سيفا من قوله انه اذا لم يثبت شهر
 سيفه عليه فعليه القود قضاء وهذا في غير المتهم كما صرحوا به والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) بافادة من قاضى الشرقية مؤرخة ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ مضمونها
 طالب الافادة عن حكم صورة المرافعة المؤثرة على مضبطةها باطلاع حضرة مفتى
 الشرقية عليه او ثابته من حضرته بعرضها على هذا الطرف لاعطاء الحكم الشرعى عنها
 ومضمونها حضر الرجل المكلف ابراهيم معوض ابن المرحوم معوض ابن المرحوم
 عبد المتعال وحضرت محضوره المرأة المكلفة حميدة بنت المرحوم مصطفى ابن المرحوم
 سليم المعروفان اسماء ونسبا وعينا بتعريف كل من الرجلين المكلفين وهما على افندى
 حسن بن حسن بن مصطفى والسيد عمر ابن السيد هاشم بن هاشم الجميع من بندر
 السويس التعريف الشرعى وادعى هذا المدعى ابراهيم معوض على هذه المدعى عليها
 المرأة حميدة بانه في سنة ١٢٨٤ توفى مصطفى حجاب ولده هذه المدعى عليها حميدة المرزوق
 لها من زوجها المرحوم عبد الله ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى ببندر السويس
 وكان مديونا لبعض الاهالى بالبنه درالمد كور فاذا نت هذه المدعى عليها حميدة والدة
 المتوفى المذكور هذا المدعى ابراهيم معوض ان يسدد كافة الديون التى على ابنها
 مصطفى حجاب المذكور ويتصرف عنها فى كل مالزم ويرجع عليها اتم بعد ذلك توفى ابنها
 الاخراج حجاب بن عبد الله المذكور ابن المرحوم ابراهيم حجاب بن مصطفى المذكور
 واذا نت ايضا بان يكفنه ويجهزه ويصرف عليه مصاريف الرحمة وغيرها مما يلزم ثم
 وأدته ايضا ان يصرف في عمارة المنزل الكائن ببندر السويس المملوك لها هي وضرتها
 المرأة خضرة بنت على البحر اوى بن البحر اوى زوجة عبد الله المذكور والاخرى ولزوجته
 زنوبة بنت عبد الله المذكور ووزوجة المرحوم مصطفى حجاب المذكور هي المرأة زنوبة
 بنت حسن سليم بن مصطفى سليم بنتها منه حميدة وفتومة المكلفة احدها حميدة
 والقاصرة ثانياً هما فتومة ويرجع عليها بما يصرف في عمارة المنزل وفي جهاز ابنها
 المذكور ولوازمه واته صرف ما بلغا وقد دره ١٣٣٣٢ قرشا وعشرون فضة على عمارة
 المنزل المذكور وصرف في تجهيز احمد المذكور ولوازمه ١٣٦٩ قرشا وخمسة عشر فضة
 وصرف في الديون التى كانت على مصطفى المذكور وفي لوازم قصص هذه المدعى عليها
 حميدة ١٨٦٢٢ قرشا وخمسة وعشرين فضة جميع ذلك بالعمالة الهاخ من فضة

١٢٩٨

١٥

وذهب ولا يعرف أصنافها بجميع ٣٣٢٦٤ قرشاً وعشرون فضة ويطالب هذا
 المدعى إبراهيم معوض هذه المدعى عليها حميدة بدمه مثل المبلغ المذكور جميعه اليه وسال
 سؤالها عن ذلك (اجاب) صورة المرافعة المحكي عنها بهذه الافادة على الوجه الموضح بها
 قاصرة ولا يكتفى في صحتها بمجرد ما سطر فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من مجلس
 استئناف بحري بافادة في ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ مضمونها منظور بالمجلس قضية
 قتل شخص يسمى رفاعي ابراهيم هلبة من كفر شهاب بلولة ولما اطلع حضرة مفتي
 افندي الاستئناف على الاعلام الشرعي الصادر عنها من قاضي طنطا وقرأه في حضرته
 القري في انواع تتعلق بشاهد في القتل ونحو ذلك فبعد استيفاء ما تراه في حضرته
 أوضح على الاعلام لزوم اطلاع حضرة تكم عليه وعلى التحريات التي صارت بالنسبة
 لاشتباهه في صحة المحكم بالقصاص بناء على شهادة شاهد في القتل الى آخر ما توضح
 فلزم تحريره لحضرته تكم ووجه الاعلام المذكور واوراق التحريات التي جرت للاطلاع
 عليها وافادة ما يترأى وهذا الاعلام صادر من قاضي طنطا سابقا بتاريخ ٢٩
 رجب سنة ٩٥ مضمونه ادعاء أبوي المقتول وزوجته المكافين على رجل مكلف
 يدعى علي بن محمد بن محمد من عربان النجاسة بأنه تعدى على مورث المدعين هو
 الرفاعي أبو هلبة بن ابراهيم بن محمد وأطلق فيه طبنجة معمرة بالبارود والرصاص
 وخرجت فيه الرصاصات فاصابته في بطنه قطعت الجلد واللحم وأسال الدم وخرقت
 الامعاء عدا منه وهو عداوانا عليه ومات بسبب ذلك وانحصار رثته الشرعي في والديه
 وزوجته المدعين المذكورين من غير شريك ويطالبونه بما يترتب لهم عليه شرعا
 ويسألون سؤاله عن ذلك ولما سئل من المدعى عليه أنكر فكلف المدعون اثبات دعواهم
 بالبينة الشرعية فاقاموا شاهدين شهدا طبق الدعوى وبالوفاة وحصر الارث فيهم وزكيا
 سر اثم علنا ف قضى لهم على المدعى عليه بالوفاة وحصر الارث فيهم ثم بالقصاص
 بالسيف بعد طلبهم وعدم رضاهم بغيره ثم بدو وصول القضية الى مجلس استئناف
 بحري صارت التحريات بناء على طلب مفتي المجلس فاحضر أبو الميث وأشهد الذي
 قاضي المنوفية ان ولدهما الرفاعي المذكور مات قتيلا بجرن الناحية الجاورة لها من الجهة
 البحرية الغير المملوك لاحد وان الكفر المذكور ذو حارات وان حارة الشاهدين اللذين
 هما من الكفر المذكور والشاهدين بقتل ولدهما المذكور هي أقرب الحارات عن
 غيرها الى اهل القتل فيه ولدهما ثم شمل هذا الاشهاد بختم قاضي المنوفية بتاريخ
 ٢٠ محرم سنة ١٢٩٨ ثم استغفهم من الشهود المذكورين بناء على طلب المفتي هل
 العقار الساكن فيه الشاهدان ملك لهما فاشهدا لوالدان المذكورين ايضا على يد رجلين
 من الناحية بان العقار المذكور ملك للشاهدين وذلك في ١٨ رجب سنة ١٢٩٨
 الا انهم لم يصرحوا في الاشهاد بسماع الصوت من الحارة المذكورة الى محل القتل من

عده فاشتبه المفتي في قبول شهادتهما بناء على اقرار اولياء الدم على هذا الوجه بقوله
 شرحا على الاعلام حيث المصريح به في كتب المذهب ان الصحيح قول الامام ابي حنيفة
 ببطالان شهادة بعض اهل الهلة يقتل غيرهم وعليه المتون ولم أر صحيح قول صاحبيه
 بقبولها وان نقل المجوى عن المقدسي انه قال توقفت عن الفتوى بقول الامام لما يترتب
 عليه من الضرر العام وانه ينبغي الفتوى على قولهما وقد اوضح ان حكم القاضي موافق
 لقول الصحابين والمصريح به في لائحة القضاة الصادر عليهما الامراء فيم لزوم الحكم
 بالصحيح الاقوال في مذهب الامام ابي حنيفة الا فيما استثنى فحصل له الاشتباه في صحة
 الحكم بالقصاص بشهادة الشاهدين المذكورين فطلب الاحالة على هذا الطرف للعمل
 بما يقاد في هذه المسئلة من الجري على قول الامام المنقول صحيحه أو على قول الصحابين
 نظر الاتصال حكم القاضي به ولما نقل عن العلامة المقدسي (اجاب) وردت افادة
 المجلس ومما معهما من الاعلام وباقى الاوراق بقصد ابداء ما يترأى لهذا الطرف في
 الاشتباه الخاص لحضرة مفتي افندي استئناف بحري في الحكم الصادر من حضرة
 قاضي طنته اسبقا قبل ترتيب لائحة المحاكم الشرعية المسطرة بالاعلام المؤرخ ٢٩ رجب
 سنة ٩٥ والذي ترأى لهذا الطرف انه لا يظهر القطع بالقول ببطالان القضاة والحكم
 المذكور بجبرد ما نسب لابي المقتول من الاشهاد على يد حضرة قاضي المنوفية بعد
 الحكم على الوجه المسطر في بعض الاوراق والاصل في احكام القضاة الصحة وتحمل
 على السداد مهما أمكن والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط مؤرخة
 ٦ الجاري مضمونها ما وردت افادة حضرة قاضي المديرية بتوقفه في حكم دعوى شرعية
 صدرت لديه وطلب اعطاء الحكم عنها بعد نسخ صورة ما في المضبطة من حضرة مفتي
 المديرية لافادة الحكم الشرعي فيها بناء على بند لائحة المحاكم الشرعية ولما عرضت
 لحضرة المفتي المذكور توقف أيضا فيها وطلب الاحالة على هذا الطرف فعرضت أيضا
 على حضرة مفتي استئناف قبلي فتوقف أيضا وطلب الاحالة على هذا الطرف أيضا
 فلذا يرغب حضرة المدير افادة الحكم الشرعي ومضمون المرافعة المذكورة عنه انه في سنة
 ١٢٩٥ سمعت بالمجلس الهلي دعوى احمد يحيى الموشى على ابراهيم خليلي اقلاد يوس
 الر يفي بانه ارتهن من والده خليل حال حياته بعضا من اطيانه في مقابلة مبلغ اقرضه له
 من ماله وهو ستة عشر جنيه ساهم يادفعها عنه باذنه للديوان وخمسة عشر ألف قرش
 ومائة وثمانية قروش عملة دارجة وأردب ونصف فولاد دفع له العملة الدارجة على ثلاث
 دفع اولاهافي ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٠ وكتب له على نفسه ثلاثة سندات بخطه
 ليس فيها شهود ولا نسكا ر ابراهيم كون السندات بخط أبيه قد احيل اثبات كونها بخط
 أبيه على هذا الطرف وبحضور الطرفين ادعى احمد يحيى على ابراهيم انه كان أقرض من
 ماله لابييه خليل المبلغ المعين أعلاه جنيهات عملة دارجة وانه كتب له على نفسه بخطه

ثلاثة سندات أبرزها الدينافوجده ضمنها أقر كاتبه خليل بانه استلم من احمد مبلغ كذا
عملة دارجة ورهن له في مقابلة ذلك كذا من أطيانه ورسمت صورة السندات بالمضبطة
ولانكا رابراهيم بن خليل دعواه وكون السندات بخط أبيه وطالت دعواه وما وقيل
اثبات ذلك خراجا وادعى احمد أن غريمه ابراهيم اجتمع به في فلاة منقطعة
واقتصب منه السندات المذكورة وترافعا في شأن ذلك للحكومة ولم تنفصل خصومته
الى تاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ ادعى احمد على غريمه ابراهيم بانه في نصف شعبان
سنة ٨٤ توافق مع والده خليل حال حياته على حساب القروش الدارجة التي في
السندات بقروش فضة صاغا كل مائة وثمانين دارجة بمائة صاغا وأضاف عليه الستة
عشر جنيه ممر ياباغت عشرة آلاف ومائة وتسعين قرشا وأقر له والده بالمبلغ
المشروح قروشا صاغا الذي شاهد به فاصبر ابراهيم على انكاره ودفع دعواه بانه ادعى
بها دارجة ممر اعيد في هذه المحكة مرة وفي الخامس سنة ١٢٩٥ ولم يدع بها صاغا
ولا اقرار أبيه فدعواه بها دارجة في هذا التاريخ تكذب دعواه الا ان انهما كانا جعلها
صاغا في سنة ٨٤ ودفعها ايضا بان العملة الدارجة التي في سندات المدعى مع الستة
عشر جنيه التي يدعيها لا تساوي عشرة آلاف ومائة وتسعين التي يدعيها صاغا بل
تساوي تسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين قرشا وثلاثة أنصاف فضة فقط
فتكون دعواه ثانيا بالقروش الصاغا أكثر مما ادعاه أولا بالعملة الدارجة فلا مسمع
احمد بحج ذلك عسرف انه حسب له الارب والنصف من القول بقيمته دارجة
وأضافاها الى مبلغ العملة الدارجة تكمله للقروش الصاغا ولهذا الاختلاف وقع لنا
اشتباه في الحكم في هذه القضية بان العملة الدارجة التي وقعت في الدعوى الاولى
ليس لها قطعة مضر وبه لا من الفضة ولا من النحاس ولا القروش والفضة التي ادعاهما
ثانيا لم يدع انهما التي أقرضها بل ادعى جعلها بدلا عن القروش الدارجة والقرض
يقضى بمثله ولم يدع جنسه ولا نوعه فهل لا يقبل هذا الدفع وتقبل دعواه بالقروش الفضة
واذا قلتم بالقبول فهل تصح دعوى قرض القروش الدارجة ويطلب عليها البرهان أم
كيف (أجاب) شرعا على افادة المدير بصفة الدعوى بالقرض تتوقف شرعا على
امور منها بيان جنس ونوع القدر الذي أقرض عند حصول الاختلاف في انواع
المنقود كما في هذه الا زمان اذا الديون تعضي بامثالها توصلنا للمطالبة برد المثل عند استهلاك
القرض وغير ذلك وصورة هذه المرافعة الهكي عنها خالية عما تصح به الدعوى شرعا
فلا تسمع ولا يطالب عنها جواب الخصم مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) بافادة من فاضى مدير يه بنى سو بف في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨ عما يلزم
شرعا لتمام الدعوى المسطرة بصورة المحضر المرفوق معها في ٩ ربيع الثاني سنة ٩٨
وهي بحضرة كل من الشيخ قرقاضى ببا والشيخ محمد الخضر اوى مفتى المديرية والشيخ

عبد الله بن سليمان من ناحية بياحضر طحاوي الرجل المكاف ابن عناني بن جبر بن
حسن من ناحية نقاليقة بديرية الفيوم وبهيمته القصر الآتي ذكرهم فيه وحضر عبد
الباقي المكاف ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرزة من ناحية قن العروس
بديرية بني سويف وادعي طحاوي هذا المحاضر المذكور عن نفسه وبالولاية الشرعية
على أولاد ولده عبد الباقي المتوفي ابن طحاوي هذا المذكورهم ميلاد ورياض وفرزة
وفهيمته القصر هؤلاء لا هلمية لذلك ولعدم وصي مختار من قبل الاب بشهادة كل من محمد
ابن حسان بن نجيس وسيد بن ابراهيم بن نوحي كلاهما من ناحية نقاليقة المذكور
المعدلين لدينا شرعا على غريمه المحاضر معه بالجلس الشرعي هو عبد الباقي بن علي بن
علي بن غنيم هذا المحاضر بالجلس الشرعي المذكور بان عبد الباقي هذا المدعي عليه
تعدى على ولده عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعي واقرغ فيه بندقه بروجين معمرة
بارودا ورصاصا أصابه الرصاص المذكور في شقه اليه من جرحه وقطع الجلد وأسال الدم
معدا وبهذه القتلة مات عدوانا بغير حق شرعي ويطالبه بالقصاص عينا بالجلس الشرعي
وذلك في شهر شعبان سنة ٩٧ في ناحية قن العروس المذكور قاصدا قتله وذلك في
مكان بدائر ناحية قن العروس المذكور غربي الناحية وأنه مات عن والديه هما طحاوي
هذا المدعي والمصونة مشتمى بنت المرحوم عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل من ناحية
مطر طارس فيوم وعن زو جتيه هما المصونة المماس بنت ابراهيم بن زيدان بن
منصور من ناحية انفسط بديرية بني سويف والمصونة فطومة بنت عفي في بن رجب
ابن حسن النحاس من ناحية المدينة فيوم وعن أولاده هم فهيمته القاصر من زوجته
المماس المذكور ووميلا دور ياض وفرزة من زوجته فطومة المذكور وولا وارث له
سواهم وان كلاما من مشتمى والمماس وفطومة المذكور كورات محدرات لا تخالط الرجال
وانهم وكان وأنبن مناب أنفسهم وعوضا عن شخصهن طحاويا هذا المحاضر في محاضرة
ومرافعة عبد الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي في شأن الدعوى عليه عنهن بقتل
مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا محذرا وفي اثبات القتل شرعا المترتب عليه القصاص
وفي اقامة البيئات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح والابراء وغير ذلك وكالة
مفوضة عامة وأنه قبل الوكالة عنهن في شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعا وأنه يدعي على
عبد الباقي المدعي عليه هذا بذلك المذكور في الدعوى عن نفسه وعن أولاد ولده القصر
المسمين هؤلاء وعن الام والزوجة بين المكلفات الموكلات المذكورات ويطالب
طحاوي هذا عبد الباقي المدعي عليه هذا عن نفسه وعن القصر والموكلات باثبات
القتل المذكور شرعا المترتب عليه القصاص عينا وصال مسئلة عن ذلك سئل عبد
الباقي هذا المدعي عليه ابن علي بن علي بن غنيم من ناحية بني غنيم المنقرزة من ناحية قن
العروس بديرية بني سويف عن دعوى طحاوي هذا المدعي ابن عناني بن جبر حسبما

ذ كرفي الدعوى فاجاب بالا - تراف يموت عبد الباقي بن طحاوي هذا المحاضر ابن عناني
 ابن جبروانه لا يعلم ورثة - الشرعيين المنحصرون فيههم وأقرب التوكيل المذ كور في
 هذه الدعوى حسب ما ذ كرفطاب من طحاوي هذا المدعى بينة شرعية تشهد شرعاً بموت
 عبد الباقي بن طحاوي - هذا المدعى عن ورثته هؤلاء المسمين في الدعوى وانحصار ارثه
 فيهم بن - يرشريك وبتوكيل طحاوي - هذا عن ذ كرفي الدعوى فاحضر كلا من محمد بن
 حسان بن خميس من ناحية نقالية وسيد بن ابراهيم بن تويجي من الناحية المذ كورة
 وشهد كل منهما فردد في وجه عبد الباقي المدعى عليه هذا بعد استشهاده بلفظ أشهد
 بان عبد الباقي بن عناني بن جبر توفى عن ورثته وهم والداه ما طحاوي هذا المحاضر
 ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته - ما الماس بنت
 ابراهيم بن زيدان المذ كور و فطومة بنت عفيف بن رجب بن - من النحاس وعن
 أولاده هم فهيمة القاصرة من زوجته الماس المذ كورة ومي - لادور يا بن وفرزة من
 زوجته فطومة المذ كورة هؤلاء وارث له سواهم وان كلا من مشتهدى بنت عبد الله
 ابن اسمعيل بن اسمعيل وزوجتيه - ما الماس وفطومة المذ كورتان مكلفة
 ومخدرة لا تخالط الرجال و وكان وأن بن عن أنفسهن وعوضا عن شخصهن طحاوي يا هذا
 المحاضر الخاصة ومرافعة عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن علي بن غنيم في شأن
 الدعوى عليه عنهن بقتل مورثهن عبد الباقي بن طحاوي هذا المدعى في ثبوت القتل
 شرعاً المترتب عليه القصاص وفي إقامة البينات وطلب الايمان ان توجهت وفي الصلح
 والابراء وغير ذلك وكالة مفوضة عامة وان طحاوي يا هذا المحاضر قبل الوكالة عنهن في
 شأن ذلك لنفسه قبل ولا شرعياً وزكيا وعدلا سر او علنا بشهادة كل من احمد بن فرحات بن
 فرحات ومفتاح بن معبد بن مخيمر كلاهما من ابو كساء فيوم التزكية والتعديل
 الشرعيين بالطريق الشرعي وبمقتضى ذلك قد حكمنا في وجه عبد الباقي بن علي بن علي
 ابن غنيم المذ كور بموت عبد الباقي بن طحاوي هذا ابن عناني بن جبر عن والديه هما
 طحاوي هذا ومشتهى بنت عبد الله بن اسمعيل بن اسمعيل وعن زوجته هما الماس
 وفطومة المذ كورتان وعن أولاده هم فهيمة وفرزة ومي - لادور يا بن المسمين أعلاه
 هؤلاء وانحصار ارثه فيهم من غير شرك وحكمنا بتخير هؤلاء الموكلات المسميات
 أعلاه في وجه المدعى عليه أيضا وأجاب أيضا عبد الباقي هذا المدعى عليه ابن علي بن
 علي بن غنيم بانه في شهر شعبان سنة ٩٧٠ كان في ملاب في فرح جارحي أغا الديب
 بناحية قن العروس بدائر الناحية من الجهة الغربية وكان عبد الباقي بن طحاوي
 هذا في الملعب المذ كور للسابقة فخرج أولاه عبد الباقي بن طحاوي هذا بفرسه وبعده عبد
 الباقي المدعى عليه هذا بفرسه ولما قرب منه انخرقت فرس عبد الباقي طحاوي بسبب
 حفرة كانت بطريق المسابقة فترقب من ذلك اصطدام فرس عبد الباقي علي في فرس

عبد الباقي طحاوي ووقع على الأرض ووقعهما أيضا وكان مع عبد الباقي هذا المدعى عليه بنذرية بروح واحدة معمرة بارودا فقط فخرج عيارها بحركة عبد الباقي هذا المدعى عليه فأصاب عبد الباقي طحاوي بن عناف في المذ كور في شقه اليمن جرحه وأسال الدم ومات قتيلًا بسبب ذلك خطأ منه بقضاء الله وقدره وذلك بنساحية من العروس المذ كورة بدائر الناحية من الجهة الغربية ولم يكن له مع عبد الباقي طحاوي المذ كور معرفة ولا كراهة ولا عداوة وبعد ذلك أمسك على بن طحاوي أخو المقتول المذ كور عبد الباقي المدعى عليه هذا فقال عبد الباقي طحاوي لعل أخيه أتركه هذا خطأ غصب عنه على يد الجمهورية وأنكر عبد الباقي المدعى عليه هذا دعوى طحاوي هذا القتل العمدة المذ كور بدعواه (أجاب) وردت افادة حضر تكلم ومعهما صورة المحضر المحكي عنه تلتهمسون بها الافادة عما يلزم شرعا في اتمام هذه الدعوى فالذي ينبغي اجراؤه في هذه المادة انه بعد الدعوى ابتداء من طحاوي عن نفسه وبولايتها اشرعية على أولاد ابنه المتوفى القصر وبوكالته عن موكلاته المذ كورات بصورة المحضر المذ كور على المدعى عليه بعد بيان الاسماء والافاناب والاشارة لما يلزم شرعا بيان عدم وجود وصي مختار على القصر من قبل والدهم بان المدعى عليه المشار اليه تعدى على ولد المدعى الى آخر ما ذكره وانه مات وانحصار رثة في الورثة المذ كورين وان النسوة المذ كورات وكلنه عنهن الى آخر ما صرح به في التوكيل وانه يطالب المدعى عليه هذا بالقصاص ويسأل سؤاله عن ذلك وبعد جواب المدعى عليه بما ذكره في صورة المحضر من اقراره بالوفاة وحصول الاصابة لمن يدعى قتله بسبب حركته على الوجه الذي ذكره في المحضر وانكاره العمدة والوكالة وحصر الارث في الورثة المذ كورين يكلف المدعى اثبات الوكالة وحصر الارث فيمن ذكر فاذا شهدت الشهود بذلك وزكيت سرائم علمنا بحكم أولابالوكالة ثم بالوفاة وحصر الارث في الورثة المذ كورين للمدعى والقصر والموكلات على المدعى عليه وفي وجهه عقب الدعوى والجواب ثم ان كان قد ذكر المدعى عليه في جوابه ان عبد الباقي طحاوي يا وعينه بنذرية أو ما يقوم مقام ذلك في التعريف الشرعي اقر حال حياته بعد الاصابة بما يفيد ان ما حصل من المدعى عليه من الاصابة على هذا الوجه كان خطأ ولم يصدقه طحاوي المذ كور على دعوى الخطا والاقرار به على هذا الوجه يكلف عبد الباقي المدعى عليه المذ كور اقامة بنذرية على دعواه اقرار المقتول بذلك فان شهدت الشهود به وزكيت سرائم علمنا بقضي للورثة المذ كورين على المدعى عليه المذ كور بالدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين بطلبها لاقراره بالقتل الخطا ولا يقضى بالقصاص والحال هذه التضمن ذلك ابراء المقتول المدعى عليه عن القصاص وكون المورثين له مالا وذلك الاقراره يعتبر في المورث كما يستفاد من عبارات الفقهاء بتصرحهم بصحة عقوده وصحة اقراره بكون فلان لم يجرحه حتى لو ادعى الورثة على من

١٢٩٨

٢٠

نفي عنه الجرح لا يقتل أما لو عجز المدعى عليه عن اثبات ذلك الاقرار وأقام المدعى بينة
على القتل العمد واستوفى ما يلزم شرعا فانه يحكم بثبوت القتل العمد للورقة على المدعى
عليه و بحضور الموكلات و طالب الباعين جميعا استيفاء القصاص يكون لهم ذلك
حيث لا مانع هذا ما روي في اتسام هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من نظارة
الحقانية في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى محمد احبدا صا عرض
للحقانية بطريق تو كيله عن امرأة تسمى كوهية بان موكلته زوجة شخص يدعى الحاج
عثمان احمد محمد سلمون وان زوجها توفي وولده الذي يسمى محمود اقام دعوى في
محكمة المديرية على موكلته المذكورة بانها مطلقه من والده قبل وفاته واحضر شهودا
زورا شهدوا بذلك لدى القاضي وحصل الاستفتاء من مفتي المديرية وافتى اولا بعدم
جواز قبول شهادتهم ثم افتى ثانيا بالقبول بمقتضى فتوى بيده هو ثم عرض للحقانية
ايضا من محمود عثمان المذكور بالتضرر من الزامه بواسطة قاضي المديرية باحضار
والده للمحكمة من اجل قضية طلاق زوجة والده الاخرى مع كونها مطلقه يحكم
بشرعي صادر من قاضي محكمة المركز وانه لما رفعت المادة لقاضي المديرية حصل
الاستفتاء عنهما من مفتي المديرية فافتى بوقوع الطلاق ولما سبى مفسد محمد احبدا
الوكيل عن المطلقه تصنع سؤالا واخذ عليه فتوى من احد المفتين بجواز سماع الدعوى
والطعن في الشهود الى آخر ما فيها وقد جرت مخاربات بين النظارة وبين قاضي المديرية
وعلم من افادته الواردة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ٩٨ انه لم يحكم في القضية المذكورة
منه ولا من النائب لمناسبة ما هو واقع من معارضة الخصام لوجود فتاوى بيد كل منهم
بعضها بتأييد دعواه وبعضها بالنفي ويريد طلب ثلاث الفتاوى من الاشخاص
المذكورين بواسطة المديرية للاطلاع عليها وتقديمها للحضرة المحكم لرؤيتها وافادته
الحكم الشرعي وحيث انه يطلب العتاوى المذكورة من المديرية وردت لهذا الطرف
بافادته وبالاطلاع عليهم اهلنا وجدت محررة على صورتين من المرافعات التي حصلت على
يد نائب المحكمة من دعوى طلاق كوهية المذكورة ومحرر على احدهما من النائب
لمفتي المديرية بطلب الاطلاع عليها وافادته الحكم الشرعي فيها وفي الطعن الحاصل
من المدعية ومكتوب عليها من الشيخ احمد الطيب الرافعي في ٢٦ محرم سنة ٩٨
بانه بعد الاطلاع على المرافعة وشهادة الشهود وجدت صحيحة مستوفية لشرائط الصحة
والطعن المذكور غير مانع من شهادتهما وبعد تزكيتهما سرا وعلنا يحكم على المدعية
كوهية باقرارها بانها مطلقه ثلاثا من زوجها والثانية محرر عليها سؤال مكتوب عليه من
الشيخ عبد المجيد الرافعي بانه لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لانهم اخروا شهادتهم
مدة بغير عذر وكذلك لا تقبل شهادة شيخ البلد ولا شهادة العدو على عدوه ان كانت
العداوة دنيوية ولا شهادة من يؤخر فرائض الصلاة عن اوقاتها وغيره ثم وجد على

ورقتين كتابه من الشيخ احمد الطيب الرافعي بعدم قبول شهادة الشهود بعد تأخيرهم
 لها في حياة الزوج بلا عذر ومن عبد المجيد الرافعي بانه لا يثبت طلاق الزوجة المذكورة
 بشهادة الشاهدين المذكورين حيث كان احدهما شيخ بلد وحينئذ لا يكون لها
 نصف الثمن في ميراث زوجها وبناء على ما ذكره على ما نص بالبند الثاني والعشرين
 من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية تراهي لزوم عرض تلك الفتاوى والاوراق
 لفضيلتكم للاطلاع عليها والتسكرم بافادتها بما يتضح في ذلك (اجاب) صاوا لاطلاع على
 ضرورتها المرافعة وما كتب على احدهما من حضرة مفتي مديرية المنوفية وما كتب
 على السؤال المحرر بظهر الاخرى من حضرة الشيخ عبد المجيد الرافعي والفتويين
 الموجودتين ضمن الاوراق فظهر ان ما افاده حضرة مفتي المديرية على احدي
 الصورتين من مرافعة بشهادة كل من نصار حسب الله والحاج محمد ابني يوسف باقرار
 المشهود عليها بعد موت زوجها بطلاقها منه ثلاثا وعدم اعتبار الطعن الذي ذكر ضمن
 الدعوى من المشهود عليها في الحاج محمد ابني يوسف احد الشاهدين المذكورين في
 محله فقبل شهادتهما بعد استيفاء اللازم والتركية الشرعية اذ لم يثبت ان احدهما
 شيخ بلد او هناك عداوة دنيوية ان طعن بها الخصم واوضحها بما يهيج به الطعن والا
 فلا يعول عليه ولا ينظر لما ذكر في بعض الاجوبة الشرعية من التأخير في أداء الشهادة
 الى آخره لان موضوع ذلك في الشهادة على الزوج بالطلاق وهذه شهادة على اقرار
 الزوجة به بعد الموت ولا للطعن المحرر ايضا بمثل تأخير الافرائض عن أوقاتها كسماع
 الغناء على فرض حصول الطعن به لوزكيت الشهود بعد دحضة الدعوى والشهادة سرا
 ثم علنا على ان هذا كلام خارج عما ذكر من الخصمين حال الخصومة فلا يلتفت اليه
 والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من قاضي الشرقية بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨
 تتضمن انه سبق سماع دعوى من ابراهيم معوض من السويس على امرأة تسمى
 حميدة من السويس ايضا وتحرر اسعادكم بالاستعلام عما يقتضيه الوجه الشرعي
 فيها ووردت الافادة بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٨ وهي مقيمة في كتاب
 المحاضر من هذه الفتاوى بهذا التاريخ بان المرافعة قاصرة ولا يكتفي في صحتها بمجرد
 ما سطر فيها ثم الآن حضر الشخص المذكور وادعى على المرأة المذكورة كورة بما هو
 واضح باحدى الشقتين بتاريخ ٢٢ رجب سنة ٩٨ وقامت عليها حضرة مفتي
 المديرية فافاد بانه لم يظهروه الوجه الشرعي في ذلك وطلب الاحالة فنروم الافادة
 وصورة الدعوى الثانية المؤرخة ٢٢ رجب سنة ٩٨ حضر بالمجلس الرجل المكلف
 ابراهيم معوض بن معوض بن عبد العال من بندر السويس وحضرت بحضوره المرأة
 المكلفة حميدة بنت مصطفى بن حسن سليم من بندر السويس المذكور المعروفان اسما
 ونسبا وهما يتعرف كل من الرجلين المكلفين هذين هما هريدي رضوان

ابن رضوان بن حسن من بندر السويس المذکور وحسين احمد الزاغب بن احمد بن محمد
من كفر الجامع ببندر الزقازيق المذکور التعريف الشرعي وادعى هذا المدعى ابراهيم
معوض على هذه المدعى عليها المرأة حميدة بانه في سنة ٨٤ في ١٠ شوال اذنتني
حميدة هذه المدعى عليها بنت مصطفى سليم بن حسن سليم بانى اصرف عليها كل مالزم
لها عليها وعلى اولادها من ديون وخلافها وانى ارجع عليها باخذ حق من اكل
ما صرفته من مالى خاصة وهو مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف قرش وثلاثة واربعين
وستين قرشا صاغا وهو بالجنيهات المصرية الثلاثة وثلاثون جنيها مصرى واربع
وستون قرشا فضة وقت ما أحب آخذ حق منها برضاها بحضور شهود ومعرفة بالمبلغ
المذکور بحضورهم ويطالب هذا المدعى ابراهيم معوض هذه المدعى عليها حميدة برد
مثل المبلغ المذکور جميعه اليه ويسال سؤاها عن ذلك (أجاب) مجرد ما فى الصورة
الثانية المرفوعة مع هذا المحكى عنها المتضمنة دعوى مجرد الاذن بالصرف وانه يرجع
على الاذنة باخذ حقها منها كل ما صرفه من ماله الخاص به وهو كذا ويطالبها برده مثله
ويسال سؤاها عنه غير كاف في صحة الدعوى اذ من المعلوم ان مجرد الاذن بالصرف
ليرجع لا يوجب الرجوع بدون الصرف فيما اذن بصرفه ولم يذكر انه صرف هذا
المبلغ او شيئا منه فيما امر بصرفه وليس في هذا اخفاء يقتضى الاحالة والله تعالى اعلم
(سئل) بافاده من مجلس استئناف مصر مؤرخة ١٣ محرم سنة ٩٩ تتضمن انه
ترأى له احالة الاعلام الشرعى الصادر في قضية قتل منصور علام من اليهودية من
محكمة البحيرة على هذا الطرف للاطلاع على ما فيه والتاثير عليه بما يترأى ومضمون
الاعلام المذکور انه بالمجلس المنعقد بديوان مديرية البحيرة بحضور سعادة المدير وكيل
المديرية وعلى بن مامور المالية ومحمد فهم بك رئيس هندسة المديرية وغيره اذعى
لدينا كل من المرأة الرشيدة خديجة بنت المرحوم ابراهيم جوهر بن حسن جوهر والمرأة
الرشيدة ظريفة بنت الشيخ عمر بن احمد من أهالى فم المحودية بمديرية البحيرة كلتاهما
والمرأة الرشيدة زهرة من أهالى اسكندرية بنت الشيخ احمد زين الدين ابن الشيخ حسن
زين الدين على الرجلين الرشيدين الحاضرين معهن بالمجلس الشرعى المذکور هما محمد
سعيد المقيم بعزبة اريمون بالمديرية المذكورة ابن سعيد بن محمد وعمر حبيب من أهالى
العطف بالمديرية المذكورة ابن سيد احمد حبيب بن عمر حبيب بن هذين المدعى
عليهما المذکورين تهديا على منصور علام من أهالى فم المحودية المذکور ابن المرحوم
منصور علام ابن المرحوم علام وهو فى منزله المكنى بفم المحودية المذکور كورليلا
وضرب به محمد سعيد هذا المذکور واثمن من اليه بايديهن بشيش من الحديد بحمد هذا
عدوانا غير حق شرعى في ظهيرة ثلاث ضربات بجرهما كما وصل الى جوفه فسال
منه الدم وضرب به عمر حبيب هذا المذکور وأشمن اليه بايديهن عدوانا غير

- ق شرعي بسكين من الحديد يحدها ضرر بتين احدهما فوق حاجبه اليمين فخر حته
 جرحاه لكا وصل لعظم الجبهة والثانية في مؤخر رأسه فخر حته جرحاه لكا ايضا وسال
 الدم من الجرحين المذ كورين وكان ضرب المدعي عليهما هذين المذ كورين منصور
 علام المذ كورين اذ كرا علاه بالصفة المذ كورة معافي آن واحد ومات منصور ع-لام
 المذ كورين بسبب ضرب المدعي عليهما المذ كورين له بما ذكروا على الوجه المذ كور
 في الليلة التي ضرباه فيها وخلف من الورثة والدته خضرة المدعية المذ كورة بذت ابراهيم
 جوهر بن حسن جوهر وزوجتيه هما ظريفة وزهرة المدعيتان المذ كورتان وولده
 حسنا هذا القاصر عن درجة البلوغ الشرعي الحاضر معهن بالجلاس المرفوق له من
 زوجته ظريفة المذ كورة من غ-ير شريل ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواهم
 وان هذين المدعي عليهما المذ كورين اقراروا واعترفا طائعين مختارين بذلك وتطالب
 المدعيات المذ كورات هذين المدعي عليهما المذ كورين بما يتربطن شرعا على هذين
 المدعي عليهما المذ كورين من قتلها ما قصا بسبب ما ذكر بالوجه الشرعي ويسأل
 جوابهما عن ذلك وذلك بعد ثبوت معرفة المدعيات المذ كورات والمدعي عليهما
 المذ كورين عينا واسما ونسبا بشهادة الشيخ عبد الرحيم محمود المقيم بفم المحودية
 المذ كور ابن المرحوم محمود بن علي من أهالي بني عدي بالوجه القبلي والمكرم اسمعيل
 طبانة من أهالي فم المحودية ابن المرحوم عبد الرحمن بن محمد طبانة المعرفة الشرعية
 فسالنا هذين المدعي عليهما المذ كورين عن دعوى هؤلاء المدعيات المذ كورات
 اه-لاه فاجابا بالانكار لمجيع ما ادعي به هؤلاء المدعيات المذ كورات بدعواهن
 المذ كورة ويحداه ح-دا كليا صادر ذلك في ٢٣ رجب سنة ١٢٩٧ ثم في يوم
 الخميس ١٨ شوال من السنة المذ كورة بحضرة كل من محمد قبودان من أهالي اسكندرية
 ابن المرحوم ابراهيم بن علي والشيخ محمد حيدر من أهالي شريعة بالولاية ابن المرحوم
 الشيخ احمد حيدر بن احمد حيدر حضر بالجلاس المشار اليه كل من خضرة وظريفة وزهرة
 المدعيات المذ كورات ومحمد سعيد وعمر حاسوب المدعي عليهما المذ كورين وتليت على
 المدعيات المذ كورات دعواهن المذ كورة بقتل مورثهن منصور ع-لام المذ كور على
 المدعي عليهما المذ كورين فصدقن عليهما التصديق المرضي وادعين على المدعي عليهما
 المذ كورين بان حضرة الشيخ عبد الرحمن افندي الابيضاري قاضي تغراسكندرية
 ح-لا-كم لهن بوراتهن مع حسن القاصر المذ كور ونسبه مع والدته المتوفى المذ كور له
 ووفاته عليهما بعد ان أمقن البينة الشرعية وشهدت شهادة شرعية بذلك وبوجهة
 المدعي عليهما المذ كورين وتزكيتهم ما سرائم علنا ولم يران يطالبن اجراء ما يقتضيه الحكم
 الشرعي في قتل مورثهن المذ كور على المدعي عليهما المذ كورين فسئل من المدعي
 عليهما المذ كورين عما ادعي به المدعيات المذ كورات بدعواهن المذ كورة فاجابا

بالانكار لجميع ما ادعى به المدعيات المذكورة فكلفنا المدعيات المذكورة اثبات دعواهن المذكورة فاحضرن للشهادة كلاً من المكرم محمد افندي ربيع ابن المرحوم مصطفى ابن المرحوم محمد ربيع والمكرم الشيخ علي العشري ابن المكرم العشري علي بن المرحوم علي كلاهما من اهالي فم الحج ودية وشهد كل منهما على انفراده بعد استشهاده بمواجهة المدعيات والمدعى عليهما بان حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الابياري قاضي نغراسكندرية حالاً حكم بوفاته مورثهن منصور عـ لام المذكور ابن منصور عـ لام ابن منصور عـ لام وانحصار ميراثه الشرعي في زوجته طريفة وزهرة المذكورتين ووالدته خضرة وولده حسن القاصر ونسبهما وأشار اليهم بيده من غير شريك ولا حاجب شرعي ولا وارث له سواء هم بعد شهادة البينة الشرعية لدى حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الموما اليه بالنظر المذكور بمواجهة المدعيات والمدعى عليهما المذكورين حكماً شرعياً بنغراسكندرية وركيا وعدلا سرائم علنا بشهادة المكرم محمد علي رزة ابن المرحوم علي ابن المرحوم موسى رزة والمكرم عمراجد ابن المرحوم احمد ابن المرحوم عبدالله كلاهما من اهالي فم الحج ودية المذكورة لتعديل الشرعي في كمننا ونقذنا للمدعيات المذكورة على المدعى عليهما المذكورين حكم حضرة الشيخ عبدالرحمن افندي الموما اليه بنسب والده المتوفي وولده المذكورين له وبوفاته منصور عـ لام المذكور وحصر ارثه في ورثته المذكورين من غير شريك على الوجه المستطور وكلفنا المدعيات المذكورة اثبات باقي دعواهن المذكورة ثم في يوم الاحد ٤ شهر ذي الحجة من السنة المذكورة بوجبة كل من حضرة محمد سعيد الدين بك وكيل مديرية البحيرة حالاً والمكرم الشيخ علي ادريس ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم علي ادريس والمكرم احمد الشفة ابن المرحوم احمد ابن المرحوم ابراهيم الشفة كلاهما من دمهور حضر كل من خضرة وطريفة وزهرة المدعيات المذكورة ومحمد سعيد وعمر حسب المدعى عليهما المذكورين واحضر المدعيات المذكورة للشهادة المكرم احمد الصاوي من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم الشيخ رضوان ابن المرحوم بدوي وشهد بعد استشهاده بان محمدا سعيداً هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة أقر طائعتاً بانه ضرب منصوراً علاماً من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث ضربات عمداً ومات بسبب ذلك وكذا أقر عمر حسب هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة طائعتاً ايضاً انه ضرب منصوراً علاماً المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور المذكور بركين من الحديد في جبهته عمداً ومات بسبب ذلك وانه هو القاتل له مع محمد سعيداً المذكور واحضرن ايضاً للشهادة المكرم محمد المنغر بل من اهالي فم الحج ودية ابن المرحوم احمد عيسى المنغر بل ابن المرحوم عبدربه المنغر بل وشهد بعد استشهاده بان محمدا سعيداً هذا المدعى عليه المحاضر بالجلسة أقر طائعتاً بانه ضرب منصوراً علاماً من اهالي فم

الحجودية ابن المرحوم منصور ابن المرحوم منصور علام بشيش من حديد في ظهره ثلاث ضربات عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القتال له وكذا أقر عمر حسوب هذا المدعى عليه المهاضر بالجاس ايضا طائعا انه ضرب منصوراعلاما المذكور ابن منصور المذكور ابن منصور علام المذكور بسكين من الحديد في وجهه عمدا ومات بسبب ذلك وانه هو القتال له مع محمد سعيد المذكور ثم في يوم الجمعة ثامن شهر محرم سنة تاريخه ادناه بحضرة كل من محمد سعيد الدين بك الموماليه وحضرة الاستاذ الشيخ عبداللطيف افندي الرافي مفتي مديرية البحيرة حاضر كل من المدعيات المذكورات والمدعي عليهم المذكورين والشاهدين المذكورين ولم تزل المدعيات المذكورات مصعومات على دعواهن المذكورة وطلبهن المذكور وكذا الشاهدان المذكوران مصعومان على شهادتهما المذكورة وطلب المدعيات المذكورات تزكية الشاهدين المذكورين فزكي وعمل الشاهدان المذكوران سرائم علنا بشهادة كل من المكرم ابراهيم نوح ابن المرحوم الحاج محمد نوح ابن المرحوم الحاج حسير والمكرم ابراهيم دويد ابن المرحوم احمد ابن المرحوم محمد دويد كلاهما من اهالي فم الحجودية التعديل الشريعي بشهادة من ذكر فعرضنا على المدعيات المذكورات العفو عن المدعي عليهم ما المذكورين وأخذ الدية فلم يقبلن وصعن على طالب الحكم بالقصاص على المدعي عليهم ما المذكورين فعند ذلك حكمنا لهؤلاء المدعيات المذكورات على هذين المدعي عليهم ما المذكورين بالقصاص بالسيف حكما صحيا شرعيا مستوفيا شرائطه وأركان الشريعة في وجه هؤلاء المدعيات وهذين المدعي عليهم ما المذكورين للقتضي المشروح بحضرة من ذكر تحريراني ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ (اجاب) وردت افادة الجاس بقصد الاطلاع على الاعلام المرفوق معها المهر من محكمة مديرية البحيرة المذكور فيه بالقصاص على كل من محمد سعيد ابن سعيد بن محمد المقيم بقرية اريعون بمديرية البحيرة وعمر حسوب من اهالي العطف بالمديرية المذكور ابن سيد احمد حسوب بقرية المذكور علاما من اهالي فم الحجودية ابن منصور علام بن منصور عمدا على الوجه المسطر به المؤرخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ وافادة الحكم الشرعي عن ذلك الاعلام فبناء على ما ذكر صار الاطلاع عليه فظهر لزوم اعادته لحضرة قاضي المديرية لاستئناف نظره هذه القضية لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا لعدم صحة الحكم فيها بالقصاص على الوجه المسطر بهذا الاعلام اذ الحكم فيه بوراثة المدعيات والقاص و وفاة المتوفي وحصر الارث فيمن ذكر بناء على دعواهن صدور الحكم لمن ذكر بما ذكر من حضرة قاضي تفراس كمدرية في وجه المدعي عليهم ما بالا ذكر الدعوى السابقة عليه وما وقع عليها التي انبني عليها حكم القاضي الاول ان وجدت وكذا عدم بيان ذلك في شهادة الشاهدين على حكم القاضي لا يصح على ما عليه الا كتر فية قرب على ذلك عدم صحة الحكم ايضا بالقصاص المتوقف على اثبات الوفاة

وحصر الارث فيمن ذكروا الحكم بذلك شرعاً لم الا كتفاء بشهادة شاهدى الاقرار
 بالقتل على المدعى عليهم ما على الوجه الموضح في هذا الاعلام وقد ذكر في الدرر وحواشيه
 في اثبات حكم القاضي اشتراط كون الحكم المراد اثباته صادراً بعد دعوى صحيحة
 وكذا كون الاثبات الثاني بعد دعوى صحيحة ايضاً اذ لو لم يكن الحكم الاول كذلك
 لا يكون حكماً بل هو فتوى وصرح العلامة سراج الدين الخانوقى في فتاواه ان الاكتفاء
 بالاجال في الشهادة على الحكم خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله حيث قال في
 آخر جواب سؤال من كتاب الوقف ان الشهود ولو شهدوا بقرابة الواقف قالوا لا يقبل
 القاضي ذلك حتى يشهدوا ان قرابته من قبل أبيه أو من قبل أمه وينسبوه ويقسموا
 قرابته ما هي فان لم يقسموا قرابته ما هي لا يقبل ذلك نعم اذا شهدوا على ان القاضي
 اشهدهم انه قضى لقفلان بن فلان هذا انه من قرابة فلان بن فلان الواقف ولم يقسموا
 شيئاً قال الامام الخفاف في باب الرجل يقف أرضاً على قرابته فبها يزعون أستحسن
 ان أجيز هذا وأجمله على الوجهة أقول وكلام الخفاف هذا هو على قول القائل بانه
 يكفي الاجال في الشهادة على الحكم وهو خلاف ما عليه الاكثر كما هو معلوم في محله
 والله اعلم وقفله في فتاوى الكازرونى فاذا سمعت الدعوى من المدعىات المذكورات
 على المدعى عليهم ما على الوجه المسطر في أوائل هذا الاعلام فان اردن اثبات حكم حضرة
 القاضي اسكندرية لمن وللناصر بوفاء المقتول وانحصار ارثه فيمن ذكر في وجه المدعى
 عليه ما يبين الدعوى التي وقعت منهن على المدعى عليهم ما أولاً وشهادة الشهود لمن
 بهما في وجه ما بعد انكارهما مثلاً وتزكية الشهود ثم صدور الحكم من حضرة القاضي
 الاول لمؤلاء الورثة عليهم ما والا أقنينة بعد الدعوى الصحيحة والجواب على الوفاء وحصر
 الارث فيمن ذكر في حكم حضرة القاضي للورثة بذلك على المدعى عليهم ما ثم يكاف
 المدعىات اثبات دعواهن القتل العمدة أو الاقرار به على الوجه المسطر في الدعوى ان
 استوفيت شرائطها فان شهدا هذا الشاهدان شهادة صحيحة واستوفيت شرائط الحكم
 بالقصاص شرعاً يحكم به لمن عليه ما وقد سبق جواب في هذه الحادثة ايضاً مسطري
 كتاب المهاضر من هذه الفتاوى بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٩٧ والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) بافادة من نائب محكمة الشرقية مؤرخة غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ عن
 حكم حادثة أرسلت صورتهامعها بناء على ما افاده حضرة مفتي افندي المديرية بانه من
 اللازم عرضها على هذا الطرف ويرغب الافادة عما يصير جرائه ومضمون هذه المرافعة
 حضر بالمجلس كل من السيد افندي البيومي المكلف الكاتب بديوان المدارس بمصر
 ابن المرحوم علي ابن المرحوم محمد من ناحية البيوم دفهلية المقيم بمصر اربعة وسكنه
 في عن عابدين والحاج محمد الهواري هذا المكلف ابن المرحوم الحاج محمد الهواري ابن
 علي الهواري من بند الزقازيق المعروفين اسما ونسباً وعيناً بتعريف كل من ابراهيم احمد

التاجر بن احمد بن وفا ومحمد افندي حسن كاتب صحة مديرية الشرقية ابن حسن بن
 محمود التعريف الشرعي وادعي السيد افندي البيومي هذا المذکور بتوكيله التوكيل
 المطلق المفوض العام عن المرأة الحاجة مرمرة بنت المرحوم حسنين راشد بن علي راشد
 من بندر الزقازيق بمقتضى قيدا التوكيل المذکور بمضبطة اشهادات هذه المحكمة
 بتاريخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ والثابت ذلك ايضا بشهادة كل ممن شئى اعلاه
 الشهادة الشرعية بطريقها الشرعي على الحاج محمد الهواري هذا المذکور بان الحاجة
 مرمرة المذکورة موکلة السيد افندي المدعي هذا اعطت الحاج محمد الهواري هذا المبلغ
 ثمانمائة وثلاثين جنيف افرنسية مائة وخمسون جنيف في شهر ذي القعدة سنة
 ١٢٩٦ ومائة وثمانون جنيف في شهر محرم سنة ١٢٩٧ من مالها دينه عليه والآن
 تطلب منه هذا المبلغ ثم بعد ذلك ادعى ايضا السيد افندي المذکور على المدعي عليه
 الحاج محمد الهواري هذا بان المبلغ المذکور استلمه من موکلة مرمرة المذکورة على ان
 يتجرفيه وان يكون ربح المبلغ المذکور له خاصة وان يكون المبلغ المذکور دينه عليه لها
 ولم يعلم ان كان صرفه أم لا وانه باق بدمته لغاية تار يخجه للموکلة المذکورة ويطلب
 المدعي المذکور رده مثل المبلغ المذکور من المدعي عليه هذا ويسال مسئلة عن ذلك
 سئل من الحاج محمد الهواري هذا المدعي عليه عن دعوى السيد افندي البيومي
 المذکور فاجاب بان الحاجة مرمرة بعد وفاته والدي هي مطلقة التصرف وتختلف نقود
 مبلغ الفين واربع مائة وسبعين بينة بقيمة ما كان شركة من مال الورثة بينهما وبين
 الحاج بيومي والف وثمانمائة جنيف افرنسية قيمة ما كان شركة مع مصطفى عبدالعال
 وقدية بطرفها ومن يدي ليدها سبعمائة وعشرون جنيف انكليزيا وأنا طالب منها
 قيمة ما استحقه بالوجه الشرعي في مبلغ الالفين والاربع مائة والسبعين بينة والالف
 والثمانمائة جنيف انكليزي مع اعطائي في قيمة السبعمائة والعشرين جنيف افرنسية
 وذلك المبلغ بوثائق وشهادات والذي أخذته منها وهي المرأة مرمرة المذکورة
 ستمائة جنيف افرنسية صنف عن ذهاب عينا وذلك من ضمن المبلغ الذي استحقه طرفها
 و بعد باقي المبلغ المدعي به وانه لم يستلمه منها جدا كليا (اجاب) بعد تحقق وكالة المدعي
 عن موکلة مرمرة المذکورة بطريق شرعي بنحو كونها حضرت لدى القاضي المترافع لديه
 ووكلة عنها وكالة عامة او خاصة في الخصومة مع المدعي عليه والقبض منه بحضوره
 او باقامة البينة الشرعية على الوكالة بعد تجميع الدعوى وجواب المدعي عليه والحكم
 بها بعد التزكية يعامل المدعي عليه باقراره فيما أقر ياخذها منها وهو والسبعمائة جنيف
 افرنسية ويكون للوکیل المذکور مؤاخذته به وقوله بعد وذلك من ضمن المبلغ الذي
 استحقه طرفها لا يمنع عنه المؤاخذة به ما لم يدع عليه الحق لنفسه يسأل ذلك دعوى
 صحيحة ويثبتها بطريق شرعي وما زادها أقر به ما ادعى عليه به يكلف المدعي

اثباته بعد صدور دعوى صحيحة باستيفاء ما يلزم وانكار الخصم اياه ومجرد دعواه التى ذكرها جوابا على الوجه الذى ذكره غير صحيحة ولا ملزمة مانع بوضوحها بوجه يقتضى صحتها والزام المدوكة بمضمونها لو أثبتت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام بتاريخ ١٤ جاسنة ١٣٩٩ ما لها من ضمن القضايا الجارية وروده للاحكام قضية قتل شخص يدعى فراجا من اهل الى ناحية جريس ولما أرسل الاعلام الصادر فيها من قاضى سسيوط للمحكمة الكبرى حسب الجارى أعيد منها شرح وعاليه من حضرات ارباب المجلس الشرعى بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاستيفاء ما تراهى لمضراتهم كالتأشير الواقع عليه ولما تقرر بديرية سسيوط عن ذلك علم مما ورد منها بناء على ما افاده القاضى المواليه عدم لزوم اجراء ذلك ورغب عرض الاعلام على حضرة تكم وباعادته للمحكمة أعيد شرح منها فى ٦ جاسنة ١٣٩٩ بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على وجه ما تقرر وانه مادام القاضى يرغب عرض ذلك على حضرة تكم فلا بأس من ارساله مع الاوراق للنظر فيها وحيث الامر هكذا لم يترك بوجه حضرة تكم والاوراق والاعلام المضمنة على مناقضات كل من حضرات ارباب المجلس الشرعى وحضرة قاضى سسيوط مرسله لورود الافادة بما يقتضيه الوجه الشرعى فى ذلك لفصل فى هذه المسئلة ومضعون الاعلام المذكور المؤرخ ١٤ جاسنة ٩٨ انه بعد الاحالة من مجلس ابتدأ سسيوط على هذا العارف قد سمعت دعوى قتل فراجا بن محمد بن عبد العال بن شحات من اهل الى ناحية جريس ذات الهلات المتعددة بقسم منفلووط بديرية سسيوط المتوفى ومنهصرارته فى والده المذكور وفى زوجه جتيه هـ ما المرأة استهم بنت سليم بن عبد العال من الناحية ومنتهى بنت حسين بن سالم من منفلووط وابنه من الاولى عبد الواحد وابنه من الثانية علم الدين الرضيه بن لاوارث له سواه هـ ومتهم فى قتله جلي بن توري بن احمد من عربان القرنة المعروفين بعربان العطيات فادعى زوجة المتوفى هاتان ووالده محمد هـ هذا بطريق الاصاله عن نفسه ويطريق الولاية الشرعية عن ولدى ابنه المتوفى عبد الواحد وعلم الدين هذين المذكورين على جلي هذا المدعى عليه المذكور بحضرة كل من ابراهيم ابن عمران بن عامر ورضوان بن عامر بن سالم من العربان المذكور كورة بانه فى أواخر شهر شعبان سنة ١٢٩٧ كان فراجا بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور رانما فى منزله الكاشن بدرب الاعلامية بالجهة القبليه من ناحية جريس المذكور كورة وفى نحو ثلث الليل الاول أحس بحركة فى منزله فقام معه عاليا لكشف الخبر فوجد جماعة من اللصوص سرقوا جماله الموجودة فى منزله وأخرجوه خارجا فخرج خلفهم وهم عليهم ليستخلص منهم جماله فتعدى عليه جلي هذا المدعى عليه المذكور وضربه بعدا بفرد طينج معمر برصاصة فخر جت الرصاصة من الفرد بفعله وحوكته وأصابته ورثه فراجا بن محمد بن

عبد العال المذكور في صدره فسمعت زوجته اتان المذكور تان صوت الفرد
فخرجتا خلفه فوجدتا قابضا على هذا المدعى عليه المذكور فصاحتا عليه بأعلى صوتهما
فسمع صياحه ما جماعة من الناحية فتوجهوا نحوه ولم يأتهم هذا المدعى عليه
المذكور قادمين أرادوا التخلص من يدهم فراج المذكور وضرب بهما نائبا بسكين
في جانب رقبته الايمن فلم يفلته وضرب بهما نائبا بسكين ايضا ضربته في جانب رقبته
الايسر فخرجه وأسالده وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ميتا بسبب ضربة
السكين الصادرة من يده هذا المدعى عليه خارج منزله الكائن في الناحية بقرب الجزيرة
ولم يزل المتوفى قابضا على هذا المدعى عليه المذكور حتى حضر عنده خفرة الناحية
وغيرهم حين سمعوا صوت العيار وصياح زوجته وقال لهم المتوفى هذا فأتى دون غيره
ولم يبصر واهله ابراهيم بن عمران ولا رضوان بن عامر المذكورين ولا يكون جاني هذا هو
القاتل لمورثهم دون غيره من اهل الناحية وغيره احصروا دعواهم القتل فيه وبروا
من سواه من اهل الناحية وغيره ابصر يح اللفظ ويطالبونه وحده بما يترتب لهم قبله
شرعا ويسألون جوابه عن ذلك فسمي جاني هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى
المدعين المذكورين فانه كرها وعرف انه كان زرع ذرة صيفية بناحية بلوط وكان مقيما
عندها ثم أراد العود ببلده ومرت بناحية جريس بعد العصر فقبضه جماعة من اهلها
وحجزوه عندهم حتى دخل الليل فرقدوه الى ناظر قه سم منفلوط وعرفوه بانه قتل المتوفى
كذبا والحق انه لم يقتله ولم يعلم قاتله ووجد دعوى المدعين جدا كليا وانكر العال لم يموت
المتوفى و يكون هؤلاء المدعين ورثته فطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لهم اولاموت
مورثهم فراج المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كلا من عامر بن محمد بن عامر
وعبد المنعم بن محمد بن عامر من اهل ناحية جريس واستشهدوا بهما على دعواهم الموت
وانحصار الارث فشهد بهما على انفراد في وجه جاني هذا المدعى عليه عقب
الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد أن فراج بن محمد بن عبد العال بن شحات
توفي وانحصار ارثه في زوجته سته ومنتهى هاتين المرأتين المحاضرتين وفي والده محمد
ابن عبد العال هذا المحاضر وفي ولديه القاصرين عبد الواحد وعلم الدين هذين الرضيعين
لا وارث له سواهم فاهذ في شهادتهما لهذا المدعى عليه المذكور فلم يبد فيهما قاطحا وزكيا
سرا ثم عا لنسابة هادة كل من عبد الكر يم بن حسين بن سالم وحسين بن علي بن حسين
كلاهما من منفلوط تزكية شرعية بقول كل واحد من المزكيين في حق كل واحد من
الشاهدين المذكورين أشهد أنه عدل مرضي جائز الشهادته حسن المعاملة فعند ذلك
حكمنا على جاني هذا المدعى عليه المذكور ول هؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج
ابن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده وولديه هؤلاء المحاضرين بن حكما
شرعيا واقاموا وقعه ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بمقتل هذا المدعى

عليه لمورثهم فراج بن محمد بن عبد العال فوعدوا بذلك وخرجوا من المجلس على ذلك ثم
عادوا مع جلي هذا المدعى عليه وأحضر هؤلاء المدعون كلام من محمد بن صدي بن احمد
وعبد الكريم بن عامر بن عبد الكريم واستشهدوا بهما على دعواهم المذكورة فشهد
كل منهما على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي هذا المدعى عليه الحاضر بالمجلس
عقب الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد بان كلامهما كان نائما في منزله ليلة
قتل فراج بن محمد بن عبد العال المذكور فسمع مع صوت عيار ناري فاستيقظ وخرج كل
منهما من منزله ليكشف الخبر وتقابل على الطريق وسمعاهما يهتفان في طرف الجزيرة
التي بقرب الناحية فذهبا نحوها فوجد فراج بن محمد هذا ابن عبد العال مضر وبا
برصاصة في صدره كسرت عظم صدره وأسالت دمه وغاصت في جسمه ووجدناه قابضا
على جلي المذكور فلما رآه ماجا بي ضرب فراجا المذكور بسكين في جانب رقبة
محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفا على قدميه فسقط على الارض ومات لوقته بسبب
ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا المدعى عليه وأعذر في شهادتهما جلي هذا
المذكور فعرف انهما لا يصلحان ولا يحسنان فرائء الفاحقة وطلب قراءتهما منهما فظهر
أنهما لم يحسن قراءتهما ولا غيرها من كتاب الله فلم تقبل شهادتهما وخرجوا عن المجلس ثم
عادوا أخبرا ثانيا أنهما عاينا هذا المدعى عليه المذكور ضربا المتوفى بالعيار الناري
فطلب من المدعين بيعة سواهما فاحضروا على التمساق المذكور فراج بن محمد بن عبد الكريم
ابن جوهري من أهالي درب الجمالة بجمهر يس المذكور وعبد الجليل بن محمد بن عبيد
وعلى بن شعبان بن احمد كلاهما من أهالي درب الصدا فوعدهما من ناحية جريس
واستشهدوا بهما على دعواهم فشهد كل منهم على انفراده بعد استشهاده في وجه جلي
هذا المدعى عليه المذكور عقب الدعوى والجواب بالانكار بلفظ أشهد بان كلامهما
كان نائما في منزله ليلة قتل فراج بن محمد بن عبد العال فسمع وهو في منزله صوت عيار
ناري فخرج كل منهم من منزله ليكشف الخبر فسمعوا هتافا في طرف الجزيرة فذهبا
نحوها وعاينا فراجا قابضا على جلي هذا المدعى عليه المذكور فحين رآهم جلي ضرب
فراجا المذكور بسكين في جانب رقبة محمد فخرجه وأسالت دمه وكان واقفا على قدميه
فسقط على الارض ومات لوقته بسبب ضربة السكين الصادرة من يد جلي هذا وقبض
خبراه الناحية على جلي المذكور فاعذر في شهادتهما جلي هذا المدعى عليه المذكور
فعرف أنه مجهل حال الشاهدين الأولين وفتح في الثالث بانه يا كل في الطريق ولا
يصلح ويشر بآخروني واحضر كلام من سالم بن عوص بن حمد وعبد الله بن حسين
ابن حمودة من عربان القرنة واستشهد بهم على قدحهم المذكور فشهد الاول بانه كان
يتردد على سوق منفلوط فعاش من مدة سنتين أو ثلاث على بن شعبان أحد الشهود
المذكورين يدخل محل بيع الخمر ومحل النساء الزواني فيهن ويا كل في الطريق

عيشا وحشيشا وشهد الثاني بانه من مدة تزييد على سنتين دخل سوق منفلوط فعان
على بن شعبان المذكور يشرب الخمر وياكل في الطريق عيشا ولا نكار المدعين قدحه
المذكور في شاهدتهم على شعبان المذكور طاب تزكية الشهود جميعا لجهل حالمهم
ولسكون جهتهم من أعمال منفلوط تحرر من هذا الطرف خطاب حضرة قاضي
منفلوط في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالبحث عن حال الشهود عن يعتمد على تزكيته
ويوثق بغيره وان انضحت له عدالتهم يرسل من يعتمد لاثبات هادته هذا الطرف لاجل
تزكيته ثم وأرسل للحضرة ذلك بواسطة خطاب لرئيس مجلس سيوط فوردت افادة
حضرة القاضي المذكور لهذا الطرف في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بانه صار
البحث عن حال الشهود المذكورين عن يوثق بغيره يعتمد على تزكيته وهو الشيخ
عبد الرحيم بن عبادة بن عامر ماذون الانكحة من الخوانكة والشيخ احمد بن محمد بن
عبيد احمدا الفقهاء بجمهورية مصر المذكورة والشيخ حسين بن عباس بن حسن بن زين
والشيخ علي بن محمد بن علي الزبدي من فقهائهم منفلوط فاخبروا بان احمد بن عبد الكريم
ابن جوهر وعلي بن شعبان بن احمد شاهدهما القتل عدلان مقبولان الشهادته وان
معاملتهما حسنة حافظين لدينهما يؤديان ما عليهما من الحقوق وعين للتزكية علنا
بهذا الطرف كل من الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر والشيخ احمد بن عبيد المذكورين
وبحضورهما هذا الطرف حضر اولياء الدم وهم محمد بن عبد الله بن شحات والد
المقتول وزوجتاهما المرأة ستهم بذات سليم بن عبد الله بن شحات بنت محمد بن
سالم وولده الرضيعان عبد الواحد وعلم الدين هؤلاء المدعون وحضر بحضورهم جلي بن
نوري بن احمد هذا المدعي عليه واعيدت شهادته احمد بن عبد الله بن جوهر وعلي
ابن شعبان بن احمد في وجهه على الوجه المذكور أعلاه ولا صراعه على الجور والانكار
لما شهد به زكاهما سماعا ثم علنا كل من الشيخ عبد الرحيم بن عبادة بن عامر والشيخ
احمد بن محمد بن عبيد بقول كل منهما في حق كل واحد من الشاهدين أشهد انه عدل
جائر الشهادة حسن المعاملة ولم يبد جلي هذا فيهما فاداه عند ذلك حكمنا لاولياء الدم
هؤلاء على جلي بن نوري هذا المدعي عليه بقتله فيه قصاصا ثم طلب من اولياء الدم
واحد بعد آخر ان يغفوا عنه مرة بعد أخرى فلم يغفوا عنه ولم يرتضوا بذلك وابوا الا الغصاص
فحكمنا لهم به وكتبنا عليه من حضرة الشيخ حسين بن احمد بن جلي الخنفي مفتي مجلس
استئناف قبلي بما نصه ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر والله سبحانه
وتعالى أعلم وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بحكمته ههنا الكبرى وهم
حضرة الشيخ عبد القادر الرفاعي الخنفي والشيخ عبد القادر الدمشقي الخنفي والشيخ
راشد الخنفي كتب عليه منهم بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ ما نصه بالاطلاع
على هذا الاعلام وجد في كل من الدعوى بالقتل والشهادة به قصور حيث لم يذكريهما

ان الضرب بالسكين على الوجه المستور كان بطريق التعدي والعدوان حتى كان
يترتب عليه القصاص الشرعي كما ان قول الشهود في شهادتهم وعائنه وافرأجا الى آخره
لم يعلم منه صراحة كونه هو القاتل المذكور المنسوب بالنسب المرقوم أو غيره فيرد هذا
الاعلام محضه قاضيه لاسيما في حقه بما تقتضيه الاصول الشرعية والله سبحانه
وتعالى أعلم وبرء محضه القاضي المذكور كتيب من نائب المحكمة شرعا على افادة
واردة اليه من المديرية بطلب استيفاء ما تراءى لمحضراتهم في غاية ذي الحجة سنة ٩٨
ما نصه بورد هذا الاعلام المتضمن دعوى قتل فراج بن محمد - دين عبد العال من ناحية
جريس المتهم في قتله جلي بن نوري بن احمد من عربان القرنة المردود علينا من
حضرات أرباب المجلس الشرعي بسبب ما ذكرنا ان فيه قصورا في الدعوى والشهادة
حيث لم يدكر فيهما ان الضرب بالسكين كان بطريق التعدي والعدوان وبمراجعة
الكتاب التي بايدينا ظاهر انهما انهما صحيح مستقيم لذكر العمدية في الدعوى والشهادة
ولم نجد فيما بيدنا من شرائط صحة الدعوى والشهادة ذكر العدوان بل ذكر في الهندية
من الخامس في الشهادة في القتل ما نصه واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا
باسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل
الشهود مات من ذلك أم لا لا في العمدة ولا في الخطا ولا في ان شهدوا انه مات من ذلك لم
تقبل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدوا ولا واداش - هذا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم
يزيد على ذلك فهو هذا عمدا لأن القاضي ان سألهم ما اتعمد ذلك فهو أوثق وكذلك ان
شهدا انه طعنه برمح أو رماه بسهم أو نشابه هذا كله محمدا كذا في شرح المبسوط انتهى
ونقل نحوه في الدر المختار في باب الشهادة في القتل عن البرازي فهذا نص صحيح وجوب
القصاص حيث ادعى الولي العمد وشهدوا الشهود كذلك وان لم يدكر العدوان
وأن عدم ذكره لا يوجب خلافا في الدعوى والشهادة وكذا قول الشهود في شهادتهم
وعائنه وافرأجا المذكور بدون ذكر نسبه بالاب والجد لا يوجب في الاعلام خلافا لتقديم
ذكر نسبه منهم - ثم مرتين في الشهادة نفسها وليس ثم فراج آخر حتى يلتبس به ويقع
الاشتراك اللفظي ومن المعلوم لنا وغيرنا ان حضراتهم أوسع باعا وأشد اطلاعا فان كان
ذكر العدوان شرطا في صحة الدعوى والشهادة نرجو الفضل علينا بذلك كراسم الكتاب
الذي فيه ذلك والباب المنصوص فيه ذلك لاجل مراجعته ان كان له وجود عندنا ولم
نجد اليه ليكون العمل بمقتضاه وباعادة هذه الاوراق للمحكمة الكبرى وعرضها على
حضرات أرباب المجلس الشرعي المذكورين كتيب من حضراتهم بتاريخ ٧ صفر
سنة ٩٩ ما نصه قد صار الاطلاع على افادة مجلس الأحكام هذه وعلى ما افاده محضه
قاضى سيوط وناثب ما افادتهما المرفوعة بهذه المؤرخة في غاية ذي الحجة سنة ٩٨ والافادة
عن ذلك ان علماء ناصرحوا في كتبهم ان القصاص نهاية في العقوبة وأنه لا يثبت مع

الشك وان كلام العمدية وكون القتييل محقون الدم على التبايه - بشرط لوجوبه
 فيثبت بعدمهما أو أحدهما لا يجب ولا ريب انه لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يكتفى
 بذكر أحدهما في كلام المدعى عن ذكر الآخر لتحقيق العمد فقط في القتل - بل بحق
 والعدوان فقط في الخطا نعم حيث كان فعل القلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن
 يعرف بدليله وهو الآلة القتالة عادة فام قول الشهود وضربه بالسيف مثلا مقام ذكر
 العمد في شهادتهم ولم يذكر في كتبهم ان ذكر العمد اويبان الآلة قائم مقام التصريح
 بان القتييل محقون الدم فلا بد حينئذ من ذكر ان القتل كان بغير حق مثلا حتى يتحقق
 الشرط الثاني لوجوب القصاص ومما يدل أيضا على اشتراط ما ذكرناه من كره المدعى
 في متفرقات الدعوى شهد للراة - دلان ان زوجها طلقها فلا يحل لها المقام معه
 وثبتت الحرمة في حقها ولو شهد عدلان ان فلانا قتل أباه ليس له أن يقاتله ولا يظهر في
 حقه أيضا حتى يتصل به القضاء لان الشبهة في القتل في موضعين في صدق الشهود وفي
 كون القتل بغير حق وفي الطلاق في موضع في صدق الشهود فقط انتهى ويدل عليه
 أيضا ما ذكره عامة العلماء في معتبرات كتبهم انه يشترط في دعوى المال - على
 ذي اليد ان يذكر المدعى انه في يده بغير حق لدفع شبهة انه في يده بحق كالرهن في يد
 المرتب والمبيع في يد البائع قبل قبض الثمن فاذا كان ما ذكره شرط في دعوى المال
 المبذول فالولي ان يكون ذكر العدو ونحوه شرط في دعوى القصاص الذي يترتب
 عليه ازهاق روح الآدمي ومما يدل عليه ما ذكره من ملاحضه وأن الشبهة معتبرة يجب
 دفعها أو إقره على ذلك من كتب عليه ولا شك في تحقق شبهة ان القتل المذكور بحق ولا
 ترفع الا يذكر أنه بغير حق أو نحوه كالعدوان أو ما ذكره في افادة القاضي ونائبه - من أن
 الشهود قالوا في شهادتهم وعائنه وافرأجا المذكور الى آخره فغيره وجوده - ذا التركيب
 بالاعلام بل الموجود فيه قوله وعائنه وافرأجا بضم الميم هذا المدعى عليه المذكور
 فلفظة المذكور انما ذكرت عقب ذكر اسم المدعى عليه والاشارة اليه لاعتبار ذكر
 المدعى قتله حتى كان يندفع الالتباس نعم ان لفظة المذكور ذكرت في قول الشهود بعد
 ذلك فحين رآهم جلبي ضرب فراجا المذكور الى آخره الا ان هذا لم يعلم منه صراحة كون
 لفظ المذكور راجعا لفراج المذكور نسبه أولا ولفراج الذي لم يذكر نسبه في قول
 الشهود وعائنه وافرأجا بضم الميم هذا المدعى عليه المذكور المقتل كونه غير
 القتييل المذكور ولا خفاء ان هذه شبهة يجب دفعها فالأمر رد هذا الاعلام للإجراء كما
 ذكرنا أولا والله أعلم وبعرض ذلك على حضرة قاضي سيوط ونائبه كتبنا على شقة مناقضة
 ثمانية بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ٩٩ لفظها صار الاطلاع على ما أفاده حضرات
 مشايخنا وأرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى في قضية قتل فراج بن محمد - دبن
 عبد المال من ناحية جريس من انه لا بد في دعوى ولي القتييل - على قاتله وطالبه

القصاص ان يدعى انه قتله عمداً ودوانا ونحوه وأن ذكر العمد فقط في الدعوى والشهادة لا يكفي ولما عارضنا ذلك بما في الهندية من الخامس في الشهادة بالقتل حيث قال واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلاً بالسيوف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص الخ وترجينا حضراتهم ان يتفضلوا علينا بذكر اسم الكتاب المصرح بأنه يشترط لعمدة الدعوى والشهادة ذكر العمد ودوانا مع العمل به افادوا أنه لا يلزم من ذكر العمد أن يكون عدواناً بغير حق وعلموا ذلك بأنه لا شك في تحقق شبهة ان القتل المذکور بحق ولا ترتفع الا به بغير حق ونحوه كالعدوان فتبين لنا من تلك الافادة ان اشتراط زيادة لفظ العدوان ونحوه مع ذكر العمد دفعه من حضراتهم لدفع شبهة التي ابدوها وليس منصوصاً عليه لاهد من أئمة المذهب والعدم التصريح بما لا يدعى من الكتب بأنه يشترط ذلك لدفع شبهة لم نذكر مع العمد لفظ العدوان لندفعهمنا ان قيام شبهة يوجب خلافاً في الاعلام سيما والشبهة مرتفعة من قول ولي القتل في دعواه فتعدى عليه جلبي هذا وضر به عمداً الى آخره اذ التعدى هو الظلم بغير حق واذا ارتفعت شبهة بذلك فلا غبار على الاعلام واما شبهة التي ابدوها حضراتهم في شهادة الشهود انهم قالوا وعائنه واخراجاً بضاعاً على جلبي هذا المدعى عليه بأنه يحتمل أن يكون فراجاً الذي عاينوه غير القتل وهذه شبهة يجب دفعها الى آخره بخوابه انه لم يذكر في الاعلام لفظ فراج سوى القتل حتى يلبس بغيره وقد عينه الشهود حال الشهادة وبالجمل فاذي فهمناه صحة الاعلام المذکور فان كان مقبولاً عند حضراتهم فهو المطلوب والا فليست لهم رشدة ونال النص الذي فيه اشتراط التصريح بل لفظ العدوان فنروم عرض ذلك على حضرة الاستاذ الاكبر مفتي الديار المصرية فان رأى في الاعلام المذکور خلافاً فثمل منه الارشاد الى ما يكون به الاهتداء في ذلك كما هو عادته عند الاختلاف ادام الله به نفع الامة وكشف عنه كل ملته وخمته ورفاهه على مراتب الكمال بجاه نبه وصحبه والال (اجاب) وردت مكاتبة المجلس وبإسعادكم بقصد الاطلاع على الاعلام المهر من حضرة قاضي أفندي سيوط في شأن قتله فراج بن محمد من ناحية جريس المؤرخ ١٤ جادى الاولى سنة ٩٨ الهـ كوكوم فيه على شخص يدعى جلبي بن نوري بالقصاص لورثة المقتول وصدق عليه من حضرة مفتي أفندي مجلس استئناف قبلى وبعرضه على حضرات ارباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى أفيد من حضراتهم بعدم استيفائه شرعا ولزوم رده لقاضيه لاجراء استيفاء ما تراهى لحضراتهم ثم حضرة القاضي الموما اليه أفاد عدم لزوم اجراء ذلك على الوجه الموضح بالمناقضات المسطرة على الاعلام والاوراق المرفوعة مع هذا ورغب حضرة القاضي عرضه على هذا الطرف وباعادته للمحكمة الكبرى شرح منها بناء على ما ذكر من حضرات ارباب المجلس بوجوب الاستيفاء على

وجهه ما تحدد رواته ما دام القاضي يرغب عرضه على هذا الطرف فلا بأس من بعثه مع الأوراق المختصة به الى آخر ما ذكره بتلك المسكاتية من طلب ورود الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك لفصل في هذه المسئلة وأجرا المقتضى وبالنظر فيما هو مستطر بهذه الأوراق والاعلام ظهر انه لم يذكر فيه دعوى شرعية من الورثة الباقين على غيرهم بوفاة المقتول عن زوجته - وهو والده وابنيه القاصرين وانحصار ارثه فيهم بل اقتصر واقعيا ذكرهم في هذا الاعلام على دعواهم المصروفة من مبدئها بقوله بانه في أواخر شهر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائما الى أن قال فسقط على الارض ميتا بسبب ضربه السكين من يده هذا المدعى عليه والى ان قال ولا يكون جلي هذا هو القاتل لمورثهم دون غيره من أهل الناحية وغيرها حصر دعاهم القتل فيه وبرؤا من سواه من أهل الناحية وغيرها ابصر في اللفظ وبطال به وحده عما يترتب لهم قبله شرعا ويسألون بجوابه عن ذلك وعقب هذا قيل فيه فسل جلي هذا المدعى عليه المذكور عن دعوى المدعين المذكورين فأنكرها الى أن قال وأنكر العلم بموت المتوفى و يكون هؤلاء المدعين ورثته وطلب من هؤلاء المدعين بيعة تشهد لموت مورثهم فراج المذكور وانحصار ارثه فيهم فاحضروا كالا الى أن قال بعد شهادة الشاهدين بالوفاة وحصر الارث في الزوجتين والاب والابنتين والتركبة فعند ذلك حكمنا على جلي هذا المدعى عليه المذكور ول هؤلاء المدعين المذكورين بموت فراج بن محمد بن عبد العال وانحصار ارثه في زوجته ووالده ولديه هؤلاء المحاضرين حكما شرعيا واقعا وقع به ثم طلب من هؤلاء المدعين بيعة أخرى تشهد لهم بقتل هذا المدعى عليه لمورثهم الخ فأنكرت تراهم لم يذكروا في دعواهم المذكورة موت المورث عن زوجته ووالده وابنيه وانحصار ارثه فيهم - ثم ريجابل اكتفى بقول - ضرة القاضي في صدر هذا الاعلام قبل دعوى المدعين المصروفة بما تقدم ذكره انه بعد الاحالة من مجلس كذا على هذا الطرف قد سمعت دعوى قتل فراج بن محمد الى أن قال المتوفى ومنحصار ارثه في والده المذكور وفي زوجته هما فلانة وفلانة وابنته من الاولى فلان وابنته من الثانية فلان لا وارث له سواه وهم ومتهم في قتله فلان فادعى زوجه المتوفى هاتان ووالده محمد هذا بطريق الاصاله عن نفسه و بطريق الولاية الشرعية عن ولدي ابنته المذكورين على جلي هذا المدعى عليه بحضور كل من فلان وفلان بابه في أواخر شعبان سنة ٩٧ كان فراج بن محمد بن عبد العال المتوفى المذكور نائما بمنزله الى آخر ما تقدم ذكره في تصوير الدعوى العارية عن ذكر كون المقتول مات وانحصار ارثه في زوجته - فلانة وفلانة ووالده فلان المدعين المذكورين وابنيه فلان وفلان من غيبه شريك اللازم ذكره ضمن دعواهم القتل لتصح الدعوى والمطالبة بالقتل ويسأل الخصم عنها بانكاره لما ذكره يكلف المدعون أولا اثبات الوفاة وانحصار الارث فيمن ذكر ثم

يحكم لهم على الخصم بذلك به - دائر كية ثم يكلفون اثبات دعوى القتل فاذا كان في الواقع انه لم يصدر من المدعين دعوى صحيحة بمثل ذلك يحتاج المحل لاحضار اقر يغبين ثانيا الذي حضره القاضي وسماع الدعوى على وجهه مذ كرو لى استيفاء ما يلزم احدهما والمحكم فيهم يحكم بالقصاص بالوجه الشرعى ويتكرر بما ذكر اعلام مستوف لما تلزم مراعاته مع الاحتياط في توضيح كون القتل على سبيل العمد والعدوان والتعريف في محل الحاجة المشارا اليه بما أفيد من حضرات أرباب المجلس الشرعى بالحكمة الكبرى بمصر ازالة الاحتمال الشبهة التى قامت عند حضراتهم وان كان لا يقطع بخال المحكم لو صدر مستوفيا شرائطه بمجرد ترك هذا الاحتياط على ما أفهمه ولم أقف على ما يوجب يدلان القضاء لو صدر صحيحا بمجرد ترك هذا الاحتياط واحكام القضاة فحمل على الصلة مهما أمكن ولا تنقض بالشك والفروع الموقوفة في كتب المذهب تنفيذ الصلة وان لم يصرح في الدعوى والشهادة بذكر العدوان وحقن الدماء في دار الاسلام لاسيما في المسلم هو الاصل ولذا الوادعى القاتل انه قتله - كونه ارتدا وقتل أباه أى صار غير محزون الدم بالنسبة اليه لا يصدر في الابديةنة كما صرحوا به وما اذا صدرت دعوى الوفاة وانحصار الارث من المدعى - ير ضمن دعواهم القتل العمد على المدعى عليه في هذه الحادثة فيغير الاعلام بحقيقة ما صار على وجه صحيح ليقبل - هذا ما ظهر لى في الجواب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ١٤ جادى الاولى سنة ٩٩ مضمونها فيما سبق احيل على المحكمة الشرعية الكبرى رقية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة اسكندرية في قضية قتل جاب الله عبد الخير الخفير بتفتيش معنيا بحيرة فوردمشروا عليه - من حضرات أرباب المجلس الشرعى فيما باعادته لاستيفاء بعض أوجه توضيحت من حضراتهم ثم عاد وعليه افادة من حضرة قاضى اسكندرية بان ما تضمنه موافق للاصول الشرعية وغير مخالف لامر اولى الامر وبارساله للمحكمة أعيد بشرح من حضرات أرباب المجلس الموما اليهم يلزم استيفائه على وجهه ما سبقت به الافادة منهم وانه اذا صار مقتضى النظر فيه بطرف حضرة -كم لفصل الخلاف وورود الافادة بما يترأى لأجراء اللازم ومضمون الاعلام المذكور المؤرخ ٢٦ محرم سنة ٩٨ ادعى كل من ورثة بائعين على رجل أجنبي بقتل مورثهم عمدا ويدينوا كيفية ذلك حسب دعواهم المسطرة بهذا الاعلام وانه مات بسبب ذلك وانحصروم براثه الشرعى في كل من زوجته أمونة احدى المدعين وبنتيه منها زينب وسعدة القاصرتين وفي والدته مسكة المدعية الثمانية واخوته الاشقاء سعد وعوض ومرزوقة ومريم باقى المدعين من غير شريك الى أن قالو يطالب المدعون المذكورون محمد السقاء المدعى عليه هذا بما يترقب عليه في ذلك شرعا ويسالون سؤاله عن ذلك ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر دعواهم كليا وطلب منهم بيينة طبع الدعوى فعر فوا ان لا بيينة لهم وعجزوا عنها ولم

يلتمسوا تخفيفه وامتنعوا عن تخفيفه فمذ ذلك حكم الحاكم الشرعى والعلماء المأمورون
 بالحكم بمنعهم من المعارضة للمدعى عليه ماداموا عاجزين عن البينة و بعرض هذا
 الاعلام على حضرات ارباب المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وهم حضرة الشيخ
 عبد القادر الرافعى والشيخ عبد القادر الدبشانى والشيخ راشد الحنفى كل منهم كتبوا
 عليه مانصه بتاريخ ١٨ محرم سنة ٩٩٩ المنع المستطور بهذا الاعلام موافق شرعا
 بالنسبة للمدعين البالغين الا انه يعاد لتخفيف المدعى عليه لحق القاصرين مع التنبيه فيه
 على ان سماع الدعوى شرعا كان بعد الاحالة من المجلس النظامى لطبقة البند ٥٣ من
 لائحة المحاكم الشرعية والله اعلم ولما ردت لمحكمة اسكندرية كتب عليه بظاهره من حضرة
 القاضى والشيخ محمود فتح الله البورينى والشيخ احمد موسى المسيرى أعضاء المجلس
 الشرعى المأمورين بالقضاء بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ٩٩٩ مانصه قد تلى بالمجلس الشرعى
 ما سطر بهذا الاعلام من افادة المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى والافادة عنه ان
 المدعين المذكورين بهذا الاعلام عاجزون عن اثبات الوراثه والقتل ولم يثبت لدينا شرعا
 ان للتوفى المذكور يدعواهم بنتين قاصرتين له ما حق شرعى يجب رعايته فان كان فى
 الواقع له بنتان فحقه ما باق سواء كانتا بالغتين أو قاصرتين بمعنى انه اذا اقيمت دعوى
 شرعية من قبلهما أو احدهما ممن له ولايتهما شرعا ينظر فيما بالوجه الشرعى وليس للحاكم
 الشرعى الجبر على الدعوى بل ولا طاب المدعى على ان هؤلاء الناس ليسوا باسكندرية
 ولم يورثهم تركه فيها هذا ولم تنظر هذه القضية بالمجلس الشرعى الا بعد احوالها عليه
 من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٢٩٨ وذلك قبل ورود افادة
 نظارة المحققاتية بدوج ذلك بالاعلامات الشرعية فانها مؤرخة بغاية ذى الحجة سنة
 ١٢٩٨ وكان ذلك جاريا على المتعارف بها كم الشرعية من الاكتفاء فى ذلك وامثاله
 بالواقع المحقق المدعى يوم قضاة هذه الاعلام موافق للاصول الشرعية غير مخالف لامر
 أولى الامر ولما اُرسِل ما ذكره محكمة مصر الشرعية الكبرى تحرر منها بطلب ارساله
 لهذا الطرف لفصل الخلاف فبعثت بالافادة السابقة (اجاب) ووردت مكتوبة بالمجلس
 بقصد النظر فى الاعلام المسطر من محكمة اسكندرية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ٩٨
 فى قضية قتله لى جاب الله بن عبد الخير الحففى وما شرح عليه من حضرات ارباب المجلس
 الشرعى بمحكمة مصر الكبرى وما توضح بظاهره من حضرات قاضى افندى وارباب
 المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية وما أفيد بشرح حضرة من لا افندى بمحكمة مصر
 الكبرى المتضمن اقتضاء النظر فى هذه المسألة بهذا الطرف لفصل الخلاف فيها او ورود
 الافادة بما يرى والذي رؤى بهذا الطرف الاكتفاء فى هذه المسألة بهذا الاعلام
 حيث أفاد حضرة قاضى افندى واعضاء المجلس الشرعى بمحكمة اسكندرية انهم
 ما نظروا هذه القضية الا بعد الاحالة عليهم من مجلس ابتدائى اسكندرية بتاريخ

الجمرة المذكورين بكتابتهم ولا تعلم وراثة القاصرين لادعى قتله من قبل البالغين
القاصرين عن اثبات دعواهم التي من جملتها النورثة وليس أحد من هؤلاء موجود
باسكنة دورية الى آخر ما أوضحه بظاهر الاعلام اذ لا خلل في المحكم بمنع البالغين كما افاده
حضرات ارباب المجلس الشرعي بالحكمة الكبرى ولا تجاوزوا الحال هذه في السماع
بعد الاحالة من المجلس الابتدائي عليهم وحق القاصرين باق في الدعوى كما ان حق
البالغين باق لو قدر واعي الاثبات بالبيئة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من حضرة
مفتي مديرية الدقهلية في ١٤ ج سنة ١٩٩٩ عن حكم صورة اشهاد بتخارج صادرين
يدين حضرة قاضي الدقهلية سطرها واستفهم عن موافقتها من عدمها من حضرة المفتي
المذكور فاحال ذلك على هذا الطرف مع الايمان لا ثمة اجراء اتاها كم الشرعية تقضي
انه اذا حصل للخصم والمفتي اشتباه في مسألة شرعية يصير الاستفهام عنها من هذا
الطرف ومضمون الصورة المذكورة حضر المكرم احمد أمين الرجل البالغ العاقل الرشيد
التاجر بالمنصورة ومن اهلها وسكانها ابن المرحوم ابراهيم المحلاوي ابن المرحوم علي
المحلاوي وهو الوكيل الشرعي عن المصونة سيده البالغة العاقلة الرشيدة من اهلها
وسكان المنصورة بنت المرحوم الحاج حسن العرقاوي الزيات ابن المرحوم علي
المصري العرقاوي التوكيل العام المطلق المفوض في الخصومة والمرافعة والدعوى
والطلب والقبض والمخيار والبيع والشراء والابراء والمصالحة والتخارج والخراج ونحو
ذلك مما يتعلق بتركة مورثها المرحوم محمود حسن العرقاوي ابن المرحوم الحاج حسن
العرقاوي الزيات المذكوراء - لاه ابن المرحوم علي المصري العرقاوي على الوجه المعين
والمشروح بالاعلام الشرعي الصادر من هذه المحكمة المؤرخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٨
المشمول بامضاء وختم حضرة الفاضل الشيخ محمد ابي النجاة قاضي مديرية الدقهلية سابقا
زمن ولايته وحضر معه المكرم الشيخ احمد الصباحي الرجل البالغ العاقل الرشيد من
أعيان وسكان ناحية مصطاي بمديرية الغربية ابن المرحوم احمد الصباحي ابن المرحوم
محمود الصباحي وهو الوكيل الشرعي عن آسماء البالغة العاقلة الرشيدة من اهلها مصر
المحروسة الساكنة بخط السكة الجديدة بالسبع فاعات بنت المرحوم مصطفى نظيف
افندي رئيس مجلس سيوط بالوجه الاقرب سابقا ابن المرحوم محمد التوكيل العام
المطلق المفوض في قبض واستخلاص ما يخصها بحق الربيع فرضا من تركة زوجها
المرحوم محمود حسن العرقاوي المذكوراء - لاه وقبض كافة ما لها من الحقوق في
التركة المذكورة من ذلك في يده وفي جهته وعليه وفي الصلح والابراء من ذلك وكافة
ما لها وعليها من الدعاوى والمطالبات والمخاضات المتعلقة بتركة زوجها المذكور على
الوجه المعين والمشروح بالاعلام الشرعي الصادر من محكمة طنتداه - مديرية الغربية
المشمول بامضاء وختم حضرة العلامة الفاضل الشيخ عبد الرحمن الزواوي قاضي

المحكمة المذكورة حالاً المؤرخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ : الثابت مضمونهما وبقائه
الموكلتين المذكورتين على تو كيلهما الوكيلهما المذكورين الى الآن ومعرفة جميع
اسماء وعيننا ونسباً بشهادة شاهدين وأشهد على نفسه المذكر أحمد أمين هذا المذكور
أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي وهو موكلته المذكورة بكامل الاوصاف وأتم الاحوال
المعتبرة شرعاً طاعناً مختاراً انه بماله من التوكيل عن موكلته المذكورة أعلاه على الوجه
المستطوع والصالح وأخرج نفس أسماء زوجة المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
أعلاه موكلته المذكر الشيخ احمد الصباحي هذا من جميع تركته زوجها مورثها المرحوم
محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه الخلفه والموروثه عنه من عقار وأطيان
عشورية ومنقولات من نقود من الذهب والفضة والعروض بالغلة ما بلغت التي تستحق
فيها أسماء الموكله المذكورة الر بيع المذكور أعلاه بالغريضة الشرعية بعد اخراج
الحصة التي قدرها الثلث الموصى بها من قبل المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور
الثابتة بعد وفاته بالوجه الشرعي على الوجه المعين والمثرو ح بالاعلام الشرعي الصادر
من هذه المحكمة المؤرخ ٢٦ راسنة ١٢٩٩ المشمول بامضاء وختم حضرة الشيخ
احمد نائب القنصلية المذكورة حالاً على مبلغ قدره اربعة آلاف وستمائة جنيه ذهباً أجر
جيداً انكليزياً ضرب الانكليز المستعمل كل واحد منها بسبعة وتسعين قرشاً وعشرين
فضة صاغاً وعلى المنديل التيل الابيض دفعهما المذكر أحمد أمين هذا المذكور أعلاه
من مال موكلته سيدة المذكورة أعلاه الخاضع بها الى المذكر الشيخ احمد الصباحي هذا
المذكور أعلاه الوكيل عن أسماء المذكورة أعلاه ليحوزهما الموكلته أسماء المذكورة
في نظير الصلح والاخراج المذكورين من حصتها الشرعية المذكورة من جميع اعيان
تركة زوجها مورثها المذكور من عقار وأطيان عشورية ومنقول من نقود من الذهب
والفضة والعروض بالغلة ما بلغت وقبل المذكر أحمد الصباحي هذا الوكيل
المذكور أعلاه بماله من التوكيل عن موكلته المذكورة الصلح والاخراج المذكورين
اعلاه لموكلته أسماء المذكورة واعترف بقبض المبلغ والمنديل التيل الابيض بدل الصلح
والاخراج المرقومين اعلاه وبجيازتهما الموكلته المذكورة اعلاه صلحاً واخراجاً وقبلوا
واعترافاً صحيحات شرعيات صدر ذلك بينهم ما عن موكلتهما المذكورتين بصيغة شرعية
مستاملة على الايجاب والقبول الصحيحين الشرعيين المقبولين بالطريق الشرعي عن
طوع واختيار وانقطع النزاع وانحسم الامر بينهم على ذلك وذلك بعد ثبوت وفاة
المرحوم محمود حسن الغرقاوى المذكور أعلاه ابن المرحوم الحاج حسن الغرقاوى
الزيات المذكور أعلاه ابن المرحوم علي المصري الغرقاوى المذكور ابن المرحوم الحاج
محمد المصري واحصا دارته في كل من زوجته أسماء المذكورة أعلاه وشقيقتها سيدة
المذكورة أعلاه المرزوقة معه لوالدهما المرحوم الحاج حسن الغرقاوى الزيات

المذکور أعلاه ابن المرحوم علی المصری العرفاوی المذکور أعلاه ابن المرحوم الحاج
محمد المصری المذکور من والدته المرحومة زینب بنت ابراهیم المصری ابن المرحوم
شحاتة وفي أخيه لایه المذکور آمنه فقط من غیر شریک ولا وارث له سواهن وحکم
بذلك شرعا علی الوجه المعین والمشروح بالاعلام الشرعی الصادر من هذه المحكمة
المؤرخ في ١٢ جا سنة ١٢٩٦ وأضاح عـ دم وجود دين على تركه المتوفى
المذکور وان ظهر على التركة المذکور دين لاحد من خلق الله تعالى فيكون ملزوما
به اجمداً مین الوكيل المشهد المذکور من طرفه خاصة حسب تعهده والتزامه بذلك
لدينا وتصادق الوكيلان المذکوران عن موكلاتهم ما المذکور دين على جميع ما ذكر
اعلاه لدينا أيضاً تصادقا صحيحا شرعيا وبمقتضى ذلك وما نص وشرح اعلاه صارت
الحصة التي قدرها الربع من تركه المرحوم محمود حسن العرفاوی بعـ داخراج الثالث
الموصى به المعين أعلاه مـ السيدة موكلة المحرم اجمداً مین هذا خاصة بالصالح
والاخراج المذکورين اعلاه تصرف فيهما لنفسه على الوجه المستطوره تصرف المالك
في أملاكهم بساير ووه التصرفات الشرعية ولما تم وثبت ذلك لدينا على الوجه
الصحيح الشرعی المعتبر المرحوم بعـ دم مراعاة واعتبار ما وجب مراعاته واعتباره شرعا امرنا
بكتابة ذلك وقيد به ضبطا لواقع (أجاب) حيث صدرهـ ذا التخرج مستوفيا
شرايطه المعتبرة شرعا ولم يكن هنالك ما يفسده أو ما يقتضي توقفه كدخول الدين المطلوب
للورث فيه او كـ ون هنالك دين عليه يكون موافقا شرعا والافلا الا انه تلزم الزيادة في
المقتضى المذکور في هذا الاشهاد بعد قوله صارت الحصة التي قدرها الربع من تركه
المرحوم محمود حسن العرفاوی بما نصه من الاعيان المخرج عنها المذکور دينه على الوجه
المستطور ليطابق المقتضى الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس
استئناف بحري بتاريخ ٧ جادی الاخرة سنة ١٢٩٩ مضمونها انه باحالة رؤية
الاعلام الشرعی الصادر من محكمة طنتد في قضية قتل ابراهيم هيبه على حضرة مفتي
الاستئناف أفيد عليه من حضرته بحصول الاشتباه في حكمه ويرغب عرضه على
حضرته تكمل فاقضى التحرير لحضرته تكمل والاعلام معه ليفاد عن الحكم الشرعی ومضمون
الاعلام المذکور انه بمجلس طنتد بحضرته حضرات رئيسه وأعضائه ومفتيه ادعى كل
من مبروكة بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبداللهم فتوة من ناحية دلشيان
منوفية القاطنة بناحية صغط جدام منوفية والمرأة قر بنت المرحوم يوسف أي نار
ابن المرحوم علي ابني نار من صغط جدام منوفية على الحاضرين معهما بالمجلس الشرعی
المسكرم محمد الحانوتي ابن المرحوم حسن الحانوتي ابن المرحوم احمد الحانوتي من ناحية
صغط المذکور كورة لمحققة معرفتهم ما شرعا بشهادة كل من المسكرم ابراهيم الحانوتي ابن
المرحوم محمد الحانوتي والمسكرم معروف هلال ابن المرحوم ابراهيم هلال من ناحية كفر

العلوة منوفية كلاهما تحققا شرعيا بقوله - مآندى على محمد الخانوقى المدعى عليه
 هذا المذكور بأنه تعدى على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد
 هيبه من ناحية صفت المذكور وضر به بفاس من حديد فى رأسه ثلاث ضربات
 قطعت الجلد واللحم وأسالت الدم هدم منه وعذوانا عليه ومات من ساعته بسبب ذلك
 وانحصار ارثه الشرعى فى والدته مبروكه وزوجته قر المدعيتين المذكورتين وفى أولاده
 الثلاثة من زوجته المذكور هم ست ابلد وفاطمة واحمد القصر عن درجة البلوغ
 الشرعى وفى المحل المستكن فى رحم زوجته المذكور من غير شريل ولا حاجب شرعى
 ولا وارث له سواهم وان محمد الخانوقى المدعى عليه هذا المذكور اقر بمر كز لا بحفرة
 المسلمين طائعا مختارا بأنه ضرب به عمدا بمسوفة من خشب الشوم تقتل عادة فى رأسه ومات
 من ساعته بسبب ذلك وصدقه على ذلك المدعيتان المذكورتان وتطالبانه بما يترب
 لهما على ذلك شرعا وهو القصاص وتسألان سؤاله عن ذلك سئل من المدعى عليه
 المذكور عن ذلك فأجاب بالاقراء طائعا مختارا والاعتراف بوفاة ابراهيم هيبه المذكور
 وانحصار ارثه الشرعى فى ورثته المذكورين وأنه كرم ما عدا ذلك وبجده كليا فطلب من
 المدعيتين المذكورتين بيينة ثبتت لهما ما ورائته - ما للذكور فى المذكور فاحضرتا كلاما
 شاهدى ثبوت المعرفة المذكورين أعلاه وسالتا الاستماع الى شهادتهما واستشهدا
 فشهد كل واحد منهما - معا على انفرادهما بعد استشهاده ودعوى المدعيتين وجواب
 المدعى عليه المذكور وبوجهة المتداعين المذكورين بقوله أشهد الله بوفاة ابراهيم
 هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه من صفت جدام منوفية وانحصار
 ارثه الشرعى فى والدته مبروكه بنت المرحوم ابراهيم فتوة ابن المرحوم عبد الدائم
 فتوة وفى زوجته قر بنت المرحوم يوسف أى نار ابن المرحوم على أى نار المدعيتين
 هاتين وفى أولاده من زوجته المذكور الثلاثة هم ست ابلد وفاطمة واحمد
 القصر عن درجة البلوغ الشرعى وفى المحل المستكن فى رحم زوجته المذكور كورة من
 غير شريل ولا حاجب شرعى ولا وارث له سواهم - لم كل منهم ما ذلك ويشهد به
 كذلك ولم يبد المدعى عليه المذكور دفع ما ولا مطعنا شرعيين فى شهادة الشاهد - دين
 المذكورين فزكيا وعدلا سرا ثم علمنا بشهادة كل من المكرم عبد الحميد حبيب بن
 المرحوم ساليما حبيب من زاوية الناعورة منوفية والمكرم اسمعيل شكرى ابن
 المرحوم شكرى افندى من ناحية جزى منوفية الشاهد والتركىة والتعديل
 الشرعيات باطريق الشرعى فعند ذلك حكمنا للمدعيتين هاتين على محمد الخانوقى المدعى
 عليه هذا فى وجه المتداعين والشاهد وهؤلاء بوفاة ابراهيم هيبه المذكور ووراثته
 ورثته المذكورين له ما عدا المحل بل وقف المحكم بوراثته على انفصاله حيا على الوجه
 المسطور حكما شرعيا باطريق الشرعى بعد مراعاة ما وجبت مراعاته شرعا بحضور من

ذكر ثم طلب من المدعيين المدعى كورين زيادة ثبته - ثم ما باقى ما ادعى انه فرغ من كتابه -
وانصرفتا في يوم الاربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ ثم في يوم الاحد ٢ ذى الحجة سنة
١٢٩٨ المذكورة بمجلس طنتدابع حضر حضرات رئيسه واهواؤه ومفتيه حضر
المدعيان والمدعى عليه المذكورون وحضرت المدعيان المذكورتان كلام من المكرم
محمد حسن غراب ابن المرحوم حسن غراب بناحية شوفى بديرية المنوفية والمكرم
الشيخ سالم على دومة ابن المرحوم على دومة من ناحية درجير بديرية المنوفية وسالتا
الاستماع الى شهادتهما واستشهدا فشهد كل واحد منهما على انفراد بمواجهة المدعىين
بعد استشهاده ودعوى المدعيين وجواب المدعى عليه بقوله أشهد بان محمد اناقنى
المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الخانوقى أفرط أعيا مختار ابركر لابانه
تعدي على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد هيبه وضربه بمسوقه على
رأسه فجاءت الضربة مخطئة فاب بسبب ذلك في يوم الصرب يعلم كل منهما ذلك ويشهد
به كذلك وأحضرنا ايضا المكرم حسنا الديب ابن المرحوم الديب من ناحية صفت
جدام منوفية وسالتا الاستماع الى شهادته واستشهدا فشهد بمواجهة المدعىين بعد
استشهاده ودعوى المدعيين المذكورين وجواب المدعى عليه المذكور بقوله أشهد
بان محمد الخانوقى المدعى عليه هذا المذكور ابن المرحوم حسن الخانوقى أفرط أعيا
مختار ابركر كز تلا بانه تعدي على ابراهيم هيبه ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد
هيبه وضربه بمسوقه على رأسه فجاءت الضربة مخطئة فاب في يومها يعلم ذلك ويشهد به
كذلك ولم يبد المدعى عليه المذكور ودفعوا ولا مطعنا شرعين في شهادته الشهود
المذكورين وفي تاريخه أدناه بعد أن اقتضى الحال للمخاطبة عن هذه المرافعة مع حضرات
الاشياخ وهم حضرة الفاضل الشيخ عبد القادر الرافعى وحضرة الفاضل الشيخ
عبد القادر اللبشاني وحضرة الفاضل الشيخ راشد افندي أفادوا عليها شرحا على
الصورة التي أرسلت اليه - م في ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ بقوله - م مشه ولا باسماءهم - م
واختامهم - م بانه قد صار الاطلاع على صورة هذه المرافعة فظهر منها ان شاهدى
الاقرار المذكورين فيها - م هذا بان المدعى عليه المذكور فيها أفرط أعيا مختارا
بانه تعدي على ابراهيم هيبه بن احمد بن محمد وضربه بمسوقه على رأسه فجاءت الضربة
مخطئة فاب بسبب ذلك ولم يصرح الشاهدان المذكوران ان المفر المذكور صرح
بالعمدية والذي يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك ان مجرد ماد كرم الشهادته باقرار
المدعى عليه على الوجه المستطوع غير كاف للحكم بالقصاص على المدعى عليه حيث لم يثبت
اقراره بالعمد أيضا وما ذكر من انه أقرب بانه تعدي الخ غير مفيد لها صراحة اذ كل قتيل قتل
بغير حق ولو خطأ يصدق عليه انه قتل تعديا أى ظلما وحينئذ اذا ثبتت العمدية يقتضى
على القاتل بالقصاص بناء على قول الصحابين الذى صدر الامر العالى في ٢٩ جمادى

الثانية سنة ٩٧ بالعمل به والاي يقضى عليه بالدية بعد طلب اولياء القتل ذلك
والتركية والله سبحانه وتعالى أعلم قبنا على ما أفاده حضر ات الاشياخ المومنا اليهم حضر
المدعيان بمحكمة المديرية بعد احوالة قتميم النظر شرعا في هذه المادة بالهكمه المشار
اليها من المجلس بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٩٧ وست البلاد احدي اولاد المتوفى
المدعى عليه المذ كور واهله التي كانت قاصرة قبل تاريخه واقربت ببلوغها الآن مع محمد الخانوتي
المدعى عليه المذ كور وتليت عليهم جميعا الدعوى المشروحة أعلاه وصدقن عليها
وأقرها المدعى عليه المذ كور وطاين القصاص من المدعى عليه بدم مورثين فطلب
منهم مائة شرعية تثبت لمن قتل محمد الخانوتي المدعى عليه لمورثين المرحوم ابراهيم هيبه
المدعى كور محمد افاحضر من كلام من المكرم احمد الصردى ابن المرحوم احمد الصردى ابن
المرحوم مصطفى من ناحية صفت المذ كورة واحمد بن عبد الله ابن المرحوم ابراهيم
ابن المرحوم خليل من ناحية شبرا بوش منوفية وسأل الاستماع الى شهادتهم ما
واسقشهاد فشهد كل واحد منهم ما على انفراده بمواجهة المتداعين المذكورين بعد
استشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه المذ كورين بقوله أشهد بان محمد
الخانوتي المدعى عليه هـ هـ ذا ابن المرحوم حسن الخانوتي ابن المرحوم احمد الخانوتي
أقر طائعا مختارا بان ضربه ابراهيم هيبه مورث المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هيبه
ابن المرحوم محمد من ناحية صفت جـ دام محمد بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في
رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يوم لم كل منهم ما ذللك وشهد به كذلك واحضر
المدعيات المذ كورات أيضا كلام من المكرم محمد الكفراوي ابن المرحوم محمد البري
ابن المرحوم محمد من صفت المذ كورة والمكرم احمد صالح ابن المكرم محمد صالح ابن
المرحوم صالح صالح من الهروسة القاطن الآن بناحية صفت المذ كورة وسأل
الاستماع الى شهادتهم ما واسقشهاد فشهد كل واحد منهم ما على انفراده بمواجهة
المتداعين المذكورين به واستشهادهم ودعوى المدعيات وجواب المدعى عليه
المذ كور بقوله أشهد بان محمد الخانوتي المدعى عليه هـ هـ ذا ابن المرحوم حسن
الخانوتي ابن المرحوم احمد الخانوتي أقر طائعا مختارا بان ضربه ابراهيم هيبه مورث
المدعيات هؤلاء ابن المرحوم احمد هيبه ابن المرحوم محمد من ناحية صفت جـ دام محمد
بسوقه من الخشب الشوم تقتل عادة في رأسه ومات من ساعته بسبب ذلك يوم لم كل
منهم ذللك وشهد به كذلك هـ هـ ذا ما صار في ٨ رمضان سنة ١٢٩٨ وانصرفا لآثر كية
وفي تاريخه أدناه حضرت مبر وكه وقروست البلاد المدعيات المذ كورات والمدعى عليه
المذ كور بالهكمه ولم يبد المدعى عليه المذ كور دفعا ولا مطةنا شرعيين في شهادة
الشهود المذ كورين فزكى كل من المكرم محمد الكفراوي والمكرم احمد صالح
الشاهدين المذ كورين أعلاه سرائرنا علنا بشهادة كل من المكرم منصور المحامي

ابن المكرم عوض المحامي ابن المرحوم منصور المحامي والمكرم بسبوفى كريم ابن
المرحوم كريم شرف ابن المرحوم سليمان من صفت جد ام المذكورة كلاهما الشهادة
والتركية والتعديل الشرعيات بالطريق الشرعى وخبر المدعىات المذكورات بين
العفو والقصاص فاخترن جميعا القصاص من المدعى عليه المذكور وهذا وطلب المحكم
به فعند ذلك حكمنا للمدعىات هؤلاء على محمد الحائوفى المدعى عليه هذا المذكور
بالقصاص فى وجههم والشهود هؤلاء حكما شرعيا بالطريق الشرعى تحرير فى يوم
الثلاثاء ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وكتب عليه حضرة مفتى افندى استئناف
بحرى الشيخ عبدالرحمن الرافعى قوله الحمد لله وحده حيث حصل لنا اشتباه فى حكم هذا
الاعلام بسبب عدم تركية الشاهدين الاولين اللذين شهدا باقرار المدعى عليه
بتعديده على ابراهيم هيبه المتوفى المذكور فى ضربه له بمسوقه على رأسه وموته بسبب
ذلك أو اثبات اقراره بالتعدي أيضا بشهادة شاهدين آخرين لعدم تصريح الشاهدين
الاخيرين به فيقتضى عرضه على حضرة ولا لنا الاستاذ مفتى الديار المصرية للعمل بما
يفيده حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) بناء على طلب حضرة كم صار مطالعة
الاعلام الصادر من المحكمة الشرعية بطننتا فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ المسكتوب عليه
من حضرة مفتى افندى استئناف بحرى بطلب الاستفهام عنه من هذا الطرف
لاشتباه حضرة فى حكمه لعدم تصريح الشاهدين بالاقرار بالقتل العمدي بالتعدي فيما
أقربه المدعى عليه والذي ابدى في هذه المادة ان مجرد عدم تصريح الشاهدين الاخيرين
اللذين شهدا باقرار المدعى عليه بضرب المقتول بالمسوقه الشوم القاتلة عادة عمدا
وموته من ساعته بسبب ذلك لا يوجب خلافا فى الحكم بالقصاص بعد استيفاء ما يلزم
شرعا للقضاء بذلك وهذا بتسليم كون دعوى البالغتين من الورثة المذكورة بالاعلام
مقبولة مع التناقض الذى صدر منهما بعد عواهما القتل العمدي المدعى عليه أولا
بالفاس الجديد ثم تصديقهما المدعى عليه فى اقراره بان القتل كان بالمسوقه المذكورة
عمدا المدعى به منهما عليه وان أنكره الخصم وانه تقبل منهما بالبينة على هذا الاقرار
ويرتفع به التناقض ولو كان محجورا من المدعى عليه كما لو كان مقرانه عند الخصومة
ويكون ذلك داخل تحت قولهم يرتفع التناقض بتصديق الخصم ويدل لذلك ما ذكره فى
الفنية من باب ما يبطل دعوى المدعى من قول أو فعل والتناقض فيه بقوله ما محجورا
بمشرة وكتب الصل وأشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه أقرانه بقى
عليه نصف الثمن وأقام بيضة يسع قال أستاذنا رحمه الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام
يصلح وجهه له لكن الوجه الصحيح انه وان كان مناقضا لانه لما ادعى اقرار المشتري
بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبتته بالبينة والثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو
عائنا اقرار المشتري بقبض الثمن من الثمن يسع دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعا

١٢٩٩

٢٢

مطالب التناقض يرتفع
بتصديق الخصم ولو
كان التصديق منكورا
وأثبت المدعى بالبينة

وقد نص في ط بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى
بقائه من الثمن حيث لا تسمح لعدم التصديق وغيره اه وما اشار اليه بقوله وان
كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهها وما ذكره قبل ذلك بقوله قال سمعت شيخ
الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه
بـ ل و ك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن
نفقنا ان اقام على ذلك بيينة تقبل بيئته وان كان متناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا
الاقرار اه المراد منه ويدل لذلك ايضا ما ذكره السيد ابو السعود في حاشيته على قول
من اعلام سكين من باب الاستحقاق فاذا ادعى غيره كان متناقضا بقوله ولو برهن على اقرار
البائع انه ملك فلان يقبل لعدم التناقض نهر عن الفتح ويؤخذ البائع بالثمن ولو لم يقم
بيئته على اقراره بالبائع بذلك ولا كنهه طلب بيئته بالله ما هي للدعي كان له ذلك لانه يحتمل
ان ينسكل عن اليقين فيصير بنـ ك و لـ ك كونه طلب بيئته بالله ما هي للدعي كان له ذلك لانه يحتمل
ايضا من قطع النظر عن قول الامام الاعظم القائل بعدم انتصاب بعض الورثة
خصوصا عن الباقيين في دعوى القصاص وانه يتحقق بخصومة الحاضر منهم ولا يلزم
الغائب عند حضوره اعادة البيئته على القتل المستلزم اعادة الدعوى من الغائب اذا
تقبل بيئته بالتقدم دعوى من الخصم حسب ما تقرر وفي هذه المادة على ما في هذا
الاعلام لما حضرت البنت التي بلغت قبل اقامة البيئته والحكم بها مع البالغتين من
الورثة لم تزل الدعوى الاولى في الاعلام بل قيل انها تليت عليهن فصدقن عليها وهذا
ليس صريحا في صدور دعوى من هذه البنت فلو جري بنا على قول صاحبين من انتصاب
الحاضر من الورثة خصوصا عن الباقي وانه لا يكلف الغائب بعد حضوره اعادة البيئته
التي اقيمت حال غيبته بل يكفي في الحكم بالقصاص حضوره وطلبه القصاص ايضا
يكون ما حصل في هذه المسئلة كافيا لاذ بقرص عدم دعواها بعد حضورها فكفي
الدعوى من البالغتين مع حصول طلبها معهما وقد وجد هذا ما اقتضى الحال ايضا
في جواب هذه المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري
في ٢٦ ج سنة ٩٩ مضمونها انه باحالة الاعلام الصادر من محكمة المنصورة في قضية
قتل عبد رب النبي السيد من شـ بر اصورة دقهلية على حضرة مفتي الجاس أفيد منه
عليه بانه حصل له في حكمه اشتباه ورغب عرضه على سيادته كم وحيث الحال هكذا
فالاعلام مرسل حتى بعد الاطلاع عليه يفاد الحكم الشرعي بما يتراءى ويرسل ومحصل
هذا الاعلام الصادر من محكمة المنصورة المؤرخ بتاريخ ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧
في ٦ ذى الحجة والثاني يوم تحريره وقيد به بالسجل وهو ٢٨ الشهر المرقوم سنة ١٢٩٧
وذلك بعد تقدم دعوى من الزوجة بحضور وكيل عن سـ عادية ولي الامر فيما يتعلق
بشؤون المتوفين الذين يكون بيت المال وارثا لهم على المدعي عليه الا في ذكره بالقتل

العمد لزوجها واقامة البينة على الميراث والاقرار بالقتل بدون تصریح بذكر العمدة في
الشهادة بالاقرار وحضور صورة المرافعة لهذا الطرف والاجابة عنها بما روى حين ذاك
بتاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ السابق قيده في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
بهذا التواريخ صدر ما ياتي ذكره لدى حضرة القاضي ومضمونه نحى يوم تاريخه أدناء
بالمحكمة الشرعية حضرت غزال البالغة العاقلة الرشيدة من أهالي شبراخية بديرية
الدقهلية بنت المرحوم حسن علي بن علي علي الثابت معرفتها عينا بشهادة كل من السيد
ابراهيم من أهالي منية أبي عربي التالي لكتاب الله المبين ابن المرحوم ابراهيم محمد بن
محمد ومحمد عبدربه من منية أبي عربي المزارع فيها ابن المرحوم عبدربه بن علي ضيف
معرفة شرعية وحضر لحضورها سعادة الجناح المكرم ابراهيم باشا رشدي مدير الدقهلية
وهو الوكيل الشرعي عن سعادة مولانا الخديو خديوي مصر حالا الاكرم فيما يتعلق بشؤون
المتوفين الذين يكون بيت المال حائز المتركوكاتهم أو بعضهما من قتل وغيرهم بموجب
الارادة الذاتية الصادرة عنه له المؤرخة احدى وعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٧
بمالة سعادة مولانا الخديو المشار اليه من الولاية والتحدث على جهة بيت المال الولاية
العامه واحضرت غزال المذكورة مع نفسها المسماة الصيفي من أهالي شبراخية المذكورة
ابن المرحوم الصيفي منصور بن منصور وادعت غزال هذه المذكورة على سالم الصيفي
هذا بقولها ادعى عليه انه تعدى على زوجي المرحوم عبدربه النبي السيد من عربان
الهندادى المقيم بشبراخية كان ابن المرحوم سيد بن محمد ومحمد ودار عبد السيد
ابراهيم الكائن بعزبة بحوض السرو من أراضى مديرية الدقهلية في يوم الخميس غرة شهر
جادى الاخرة سنة ١٢٩٦ وقت العشاء وأمسك قردة طينجة وعمرها برصاصة وضربها
في زوجي عبدربه النبي السيد المذكور عامدا متعمدا فاصابته في جنبه الايسر قتله
وأهلكته ووقع الى الارض ميتا بسبب ذلك فامسكه المدعى عليه هذا وأخوه هما خديس
الصيفي وعطية شعبان وبركات عبد الله ووالده الصيفي منصور المذكور قبل وفاته أى
الصيفي والد سالم هذا وقطعوه اجزاء ودفنوها في ساقية مهبورة باراضى كفر المقدم
بديرية الدقهلية في غيبتي ولم اعلم ذلك ترافعت مع المدعى عليه هذا المذكور لدى
مأمورم كزمنية غمرفاعترف وأقرب ذلك المدعى عليه هذا في سابع رجب سنة ١٢٩٦
لدى مأمورم كزمنية غمروان زوجي عبدربه النبي السيد المقتول المذكور انجصرارته
الشرعي في انا وزوجته غزال المدعية و جهة بيت المال المشهولة بولاية سعادة مولانا
الخديو المشار اليه اعلاه الولاية العامة الوكيل عنه حضرة ابراهيم باشا رشدي مدير
الدقهلية حالا المحاضر هذا واشارت اليه فيما يسأل ذلك وغيره بموجب الارادة الهيكلية
تاريخها اعلاه من غير شريك واطالب المدعى عليه هذا بالقصاص منه بالوجه الشرعي
واسأل جوابه عن ذلك فستل من المدعى عليه هذا سالم الصيفي المذكور عن ذلك فاجاب

ما كتب عليه من حضرة مفتي افندي استئناف بحري بحصول الاشتباه في حكمه على
 حضرة ورغب حالته على هذا الطرف وحيث لم يوضح حضرة محل اشتباهه في حكم
 هذا الاعلام فان كان من جهة عدم تفرع شاهد في الاقرار بالقتل العمد بعد الدعوى
 الثانية والمحكم بالوراثة يذكر التعدي مثلاً في اقرار المدعي عليه فهذا يكتفي في استفادته
 بما يعلم مما سبقته بافادة المجلس بتاريخ ٢٢ ج سنة ٩٩ في مادة الاعلام المهرر
 من حضرة قاضي طنتد في قتل ابراهيم هيبه المقيد في كتاب المحاضر من هذه الفتاوى
 بهذا التاريخ وسبق ارسالها للمجلس في مطالعتها يعلم وان كان من جهة الاقتصار من
 القاضي في المحكم على دعوى الزوجة بالقتل العمد وطالبها القصاص بحضور وكيل
 سعادة ولى الامر فالذى يظهر الاكتفاء بذلك حيث لا وارث ولا ولى للقتول سواها عند
 عدم ما يسقط القصاص والزوجة ممن يستحقه كباقي الورثة والسلطان انما يتوفى
 القصاص أو يصالح على مئة دارالدية فيمن قتل عمداً ولا ولى له وهذا ولى وهى
 الزوجة وان كانت لا تحوز جميع مال الميت بحقة الارث حتى لو انقلب هذا القصاص
 ما لا يكون لما ربه وباقيه يوضع في بيت المال لمحق عامة المسلمين وان كان اشتباه
 حضرة من جهة أخرى فلا بأس من ايضاحها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة
 من ضبطية مصر في ٢٦ ج سنة ٩٩ م مضمونها طالب مطالعة ما ورد بافادة مجلس
 استئناف قبلى وما كتب للمحكم وما ورد منه في شأن الاعلام الشرعى الصادر من
 محكمة اسنانا في قضية وفاة البنت حفيظة بنت ابراهيم مصطفى الجندى وافادة مفتي
 المجلس والارشاد عنه للمحكم الشرعى ومضمون ما هو مسطر في الاعلام المذكور انه بناء
 على ما ورد من مجلس قنالم هذا الطرف في ٢ محرم سنة ١٢٩٩ وما ورد ايضا من
 المديرية اخير تحرره هذا بالحكمه الشرعية بمديرية اسنا حضر الى جل العاقل الرشيد
 الشيخ حسين بن عبد الله بن بكر دراج من اسنا وحضر لحضوره الشيخ ابراهيم بن مصطفى
 ابن يوسف الجندى كلاهما من اسنا الثابت معرفتهما لدينا وما وعينا ونسبنا بشهادة
 شاهدين وادعى هذا الذى حضر الشيخ حسين المذكور على هذا الذى حضره المستوى
 معه بمجلس الدعوى الشيخ ابراهيم المرقوم بطريق وكالات الشيخ حسين المذكور عن
 موكلته المرأة سعدة بنت الشيخ عبد الجليل بن معوض من اسنا الثابت وكالاته عنها
 بمحكمة هذا الطرف بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٩ وادعى الشيخ حسين المذكور قائلاً
 في دعواه بالمجلس ادعى على هذا المحاضر المستوى معي بمجلس الدعوى ابراهيم بن
 مصطفى بن يوسف الجندى من اسنا بانه كان تزوج بموكلتي المرأة العاقلة
 الرشيدة سعدة بنت المرحوم الشيخ عبد الجليل بن معوض بن احمد من الناحية
 المذكورة اثابت توكيلي عنها بوجوب اعلام شرعى محرر من محكمة هذا الطرف ورزق
 منها بنتاً سمي حفيظة وهى المدعى عليه طلق موكلتي وتوجهت الى منزل والدها

الشيخ عبد الجليل المذكور وبعد أن صلفها ضم بنته حفيظة المذكور إلى موافقات
 معه في منزله وفي ليلة الاحد الموافق ٢٣ شوال سنة ١٢٩٨ خرج هذا المدعى عاياه ابراهيم
 المذكور من منزله في الليلة المذكور بالليل وعاد منزله في هذه الليلة وكان مضى من الليلة
 المذكور ست ساعات فوجد باب منزله المكائن باسنا باوسطها بحارة الشيخ القبانى
 مسكتها الموصلة لسوق البياعة مغلقة فنادى على بنته حفيظة المذكور لتفتح له الباب
 فتأخرت عن ذلك وبعد ذلك فتحت له الباب وبوقتها كان بيده عصا مائلة من خشب
 الشوم وضرب بها ثلاث ضربات فالضربة الاولى اصابتها تحت أذنها اليمنى والضربة
 الثانية اصابتها تحت أذنها في شقه اليسرى والضربة الثالثة اصابتها في ضلعها
 اليسرى وخنقها بيديه الاثنتين حتى زهقت روحها كل ذلك حصل منه عدا ظالما
 وعدوانا غير حق تعديا منه وبالا سباب المذكور زهقت روح حفيظة المذكور
 وماتت بسبب ذلك وهذا المدعى عليه مقرافرا راجحيا اثر عيا ومعترف اعترافا مرضيا
 بانه قاتل بنته حفيظة المذكور وما دام هذا المدعى عليه هو القاتل لبنته حفيظة عدوا
 تعديا ظالما وماتت بالاسباب المذكور وانحصر ارضها في موكلتي والدتها سعدة المذكور
 وعاصمها طالبا به بما يترتب لموكلتي عليه بالاصول الشرعية وأسأل جوابه عن ذلك
 هذا ما ادعاه المدعى المذكور في يوم السبت ٣ صفر سنة ١٢٩٩ ثم ذكرت أسماء
 شهودا له حضر والمتداعيين والقاضى والمفتى وقيمت بالمضبطة ثم كتب أدناه ثم بالتأمل
 في هذه الدعوى وجدت غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على موجبها جواب
 من المدعى عليه هذا ما ظهر لنا ثم كتب عليه من حضرة مفتى استئناف قبة الى انه
 بالاطلاع على ما أفاده حضرات قاضى افندى ومفتى افندى مدير ية اسنا والشيخ
 عبدالكافى لم يظهر لنا عدم صحة الدعوى المستورة بهذا الاعلام فيرد محضراتهم ليدينوا
 لنا وجه فسادها فان وجدناه كما قال حضراتهم صدقنا عليهم والا فإظهار لنا ان الاعلام
 صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى المذكور ويترتب على ذلك مقتضاه شرعا
 واتباعه اسلم والله سبحانه وتعالى اعلم وبارجاءه الى حضرات المذكورين كتبوا
 عليه الاوجه التي تراعى في فساد الدعوى المذكور بعبارات مستطيلة لا تنتج
 المقصود بل بعضها حجة عليهم فلا حاجة الى ذكرها وبعرضة على حضرة مفتى
 الاستئناف المذكور كتب انه لم يستدل بما ذكره على فساد الدعوى وطلب عرض
 الاعلام على حضرات علماء المجلس بحكمة مصر الكبرى لارشاده عن ذلك ليبرى
 العمل بمقتضاه وبوصول ذلك للمحكمة المذكور بوزارة طبة مصر كتب من
 حضرة قاضى مصر بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ بان ذلك من الامور المنوط بها
 حضرة مولانا الاستاذ الاعظم مفتى افندى مصر تطبقا بالنقد ٢٢ من لائحة اجراءات الهام
 الشرعية فيجربى ما يقتضى فإبرة حضرة عن ذلك فورد شرح الضبطية المذكور أولا

حسب ما قدم ذكره (اجاب) ورد شرح حضر تكم بقصد ايداع ما يتراعى في حكم صورة الدعوى المرفوعة مع هذا من محكمة مديرية اسناو باديناها قاضي ير بمختم حضرات قاضي او مفتيها والشيخ عبد الكافي حسن بانها غير مستوفية للشروط والاركان ولا يترتب على وجوبها جواب على المدعى عليه وبعرضها على حضرة مفتي افندي استئناف قبلي كتب عليها بعد طلب بيان أوجه الفساد من المذكورين ان الظاهر له ان الاعلام صحيح وان المدعى عليه يستل عن دعوى المدعى ثم ان القاضي ومن معه كتبوا ما تراعى لهم في أوجه الفساد وباحالة ما ذكر على علماء المجلس بالحكمة الكبرى الشرعية بمصر بناء على ما رغبه حضرة مفتي الاستئناف المذكور أخيراً من حضرة من لا افندي على هذا الطرف وبما لعمدة هذه الصورة وجدت غير مستوفاة لما ذكر من حضرة القاضي ومن معه بل لعدم بيان المدعى كيفية توكيله عن موكلته هل هو في الخصومة هذه مع المدعى عليه أو في جميع خصوصياتها أو هو عام أو غير ذلك وكذا لم يذكر العاصب للقتولة الوارث مع أمها موكلته هل هو واحد أو متعدد ووجهة العصبية ومن هو العاصب ليعلم نصيب الام في ميراث بنتها حفيظة التي ادعى ان أباه المدعى عليه قتلها هذا عدوانا على الوجه الذي أوضحه اذا لا ب في هذه الحالة غير وارث بل هو محروم من الميراث ولا يحجب غيره فلو كان للبنت أخوان شقيقان أو لا ب أو واحد منهما شقيق والثاني لا ب أو لا تم من لا يحجبون الام من الثلث الى السدس وياخذ من يستحق منهم الباقي من دينها الواجبة بهذا القتل الصادر من لا ب لابنته عمداً تعصياً ولا يحجبهم لا ب القاتل بفرض ثبوت الدعوى وان كان العاصب أخاً واحداً يكون للام الثلث كاملاً من ذلك فاذا اعيدت هذه المادة لهذا القاضي وحضر لديه المتخاصمان وادعى هذا المدعى على هذا الاب المدعى عليه بقتل ابنته عمداً على الوجه الذي ذكره وانها توفيت وانحصر ارثها الشرعي في أمها الموكلة المذكورة وفي باقي الورثة وأوضحهم بقطع النظر عن الاب القاتل المدعى عليه وان لا تم موكلته عنها في الخصومة مع في شأن ذلك مثلاً وطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك شرعاً وبما تستحقه موكلته قبله من ذلك شرعاً مثلاً بالوجه الشرعي وصحت الدعوى وطالب سؤاله عنها فانه يستل عن ذلك فان أقر بالتوكيل مع غيبة الموكلة أو أنه لم يذكر ولم يكن مسجلاً لدى هذا القاضي بحضور الخصم المدعى عليه ولم يكن ايضاً ثابتاً ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم غير المدعى عليه اذا كان عاماً في سائر خصوصيات الموكلة يكافئ انبائه بالبنية المنزكاة ويحكم له على خصمه بالوكالة في وجهه ثم يكافئ ثبات الوفاة وحصر الارث واقامة البينة على دعوى القتل بعد صحتها وانكارها فان أقامها وزكيت يحكم أولاً بالوفاة وحصر الارث ثم بالدية الشرعية في ماله في ثلاث سنين ويلزم بدفع نصيب الام منها اليها وأولى وكيلها ان كانت وكالته منتظم القبط على أفساطها والافلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من

مجلس الاحكام في ١٠ ن سنة ١٢٩٩ مضمونها وردت للاحكام أوراق مادة
 قتل فرج بركات من ناحية الخطاطة دقهلية بافادة من مجلس استئناف بحرى ولما
 أحيلت على المحكمة الكبرى روية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة المنصورة
 في هذه المادة ورد مؤثرا عليه من ارباب المجلس الشرعى بلزوم رده محضرة قاضيه
 للتخليف بالنسبة للقصر المذكورين فيه وقد كان وأعيد لمل سددوره قناشر عليه من
 حضرة قاضى المنصورة بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابة ذلك سهو من
 الكاتب وبارسالة للمحكمة الكبرى ثانيا ورد مؤثرا عليه من ارباب المجلس الشرعى
 بانه بالاطلاع على ما أفاده حضرة القاضى لم يعلم منه ان المدعى عليه القتل حلف بعد
 تخليفه اذا التخليف الذى هو بمعنى طلب اليمين لا يستلزم وجود الحلف وسمريان
 المكتوبة عن ذلك بين الاحكام والاستئناف ومجلس المنصورة ومحكمة المنصورة
 أعطيت افادة من حضرة قاضى الى مجلس المنصورة في ١٤ جا سنة ١٢٩٩ بانه حيث
 القاضى الذى سمعت لديه الدعوى وصدر منه الحكم ورد عليه الاعلام المذكور او لا
 واجاب بما لم يقع لدى السادة المشارة اليه موقعا فدان فصل واللازم هو استيفاء هذه
 المادة شرعا ليصدر الحكم فيها بما تقتضيه الاصول الشرعية بعد استيفاء ما ينبغي
 استيفاءه شرعا من المقتضى سماع الدعوى ثانيا واتمام ما يلزم لها شرعا وحضور ورثة
 القتل وشهود معرفتهم والمدعى عليه والتصر يح من المجلس وبذلك وردت الاوراق
 أخيرا بشرح استئناف بحرى في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٩ لافظر واجراء ما يستصوب
 وحيث من الاقتضاء اطلاع حضرةكم على ما جرت به المكتوبة في هذا الشأن وعلى
 الاعلام الشرعى المحكى عنه لم تحريره محضرةكم تؤمل افادة الحكم الشرعى ومضمون
 الاعلام المذكور الصادر من قاضى المنصورة سابقا المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧
 ادعى الوصى المنصوب من قبل القاضى المذكور على اولاد القتل الاربعه والدته
 وزوجته المسكلفتان على رجلين بقتل أحدهما المورث للورثة المذكورين ومنع الآخر
 المقتول عن الدفع عن نفسه باسمه الكيديه على الوجه المفصل به ولما استوفيت الدعوى
 وأنكر المدعى عليهم ما وكلف المدعون اثبات القتل والمنع بعد اثبات الورثة بحز واعن
 ذلك كليا ولم يلتمسوا اليمين فنعهم القاضى المذكور وبعرض ذلك على ارباب المجلس
 الشرعى بالحكمة الكبرى كتبوا على ظاهره قولهم يرد هذا الاعلام لحضرة قاضيه
 للتخليف بالنسبة للقصر المذكورين فيه كما هو لازم شرعا بعد أن كتب عليه مفتى
 استئناف بحرى بالاطلاع على هذا الاعلام وجوده وافقا شرعا ولما كتب عليه القاضى
 المذكور بانه سبق التخليف قبل الحكم وعدم كتابته سهو من الكاتب كتب عليه
 ثانيا من حضرات ارباب المجلس المذكور بالاطلاع على ما أفاده حضرة القاضى المسطور
 لم يعلم منه أن المدعى عليه القتل حلف بعد تخليفه اذا التخليف الذى هو بمعنى طلب

اليمن لا يستلزم وجود الحلف في إعادة هذا الاعلام للاستيفاء كما هو لازم شرعاً ثم انفصل
القاضي من وظيفته وتولى آخر فلما احيل عليه ذلك كتب يلزم استئناف الدعوى
بحضور جميع الورثة واستيفاء ما يلزم (اجاب) وردت افادة المجلس والاوراق بما
فيها الاعلام المتعلقة بقتل فرج بن كات من ناحية الخباطة دقهلية بقصد ابداء
ما يترأى لهذا الطرف في هذه المادة وحيث لم يعلم حصول الحلف من الخصم مع بقاء
حق القصر الاربعة الذين هم بعض ورثة القتل في تحليف المدعى عليه لعدم تحقق
حصوله بناء على ما افاده حضرات ارباب المجلس الشرعي بالحكمة الكبرى الشرعية
وانفصال حضرة القاضي الذي كانت مسموعة لديه الخصومة وما افاده حضرة قاضي
المنصورة الا ان فالذي يقتضيه الحكم الشرعي ان هذه الدعوى والمنازع قد تم بالنسبة
للورثة البالغ المحرز جميع بما فهم الوصي عن اثبات الدعوى وعدم التماسهم التحليف
وان كان حق القصر باقياً في حق التحليف لعدم قدرة الوصي على اسقاطه فاذا حضر
الوصي المذكور والمدعى عليه وما أو أعاد الدعوى الاولى نيابة عن القصر وعجز عن
اثباتها كما سبق وطلب تحليف الخصم حلفه القاضي الا ان ومنع الرعي عن الدعوى
بعد اليقين الشرعية بالنسبة للقصر لاستيفاء حقهم في اليمن مادام المحرز عن الاثبات
بالبيضة خاصة وان امتنع عن التحليف اذن القاضي غييره بطلب الحلف أو حلف
القاضي نيابة عن القصر ولا يلزم احضار الورثة البالغ والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بافادة من رئيس مجلس استئناف بحري في ٩ صفر سنة ١٣٠٠ مما يترأى لهذا
الطرف في قضية وفاة نقولا جار والقبطي من سلا مون القماش المهر ربيع الام من
محكمة المنصورة وبعرضه على حضرة مفتي الاستئناف أفيد منه بانه حاصل له اشقياء
في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه ورغب عرضه على هذا الطرف ومضمون ذلك
الاعلام المؤرخ ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ انه ادعى رجل بالوكالة عن ورثة المتوفى
الباغين والوصاية على القصر من اولاد الميت من قبل قاضي المنصورة المترافع لديه
على شخص يدعى علي بن حسن عمدة ناحية السبخا سابقاً بانه في ليلة الجمعة ١٥ جمادى
الآخرة سنة ١٢٩٨ تعدى المدعى عليه على المتوفى المذكور وهو معه في منزل
الضيوف الجارى في ملك المدعى عليه في الساعة الرابعة من هذه الليلة وأطلق فيه
رصاصة من بندقيته ذات روتين عمرة ببارود رصاص عمداً ودواً فخرجت
الرصاص من البندقية وأصابته في جنبه الايسر ودخلت بين اضلاعه وقطعت الجدار
وسال من جنبه الدم ومكث نقولا جار وبه الاصابة المذكورة أربع وعشرين ساعة
ذا فراس ومات بسبب ضربه بالرصاص المذكورة وانحصار رثته الشرعي في الورثة التي
ذكرها مع تعيين المتوفى وورثته والمدعى عليه اسماء ونبأ واثارة ان هو حاضر وادعى
وكالته فيما ذكر عن الباغين من الورثة ووصايته على القصر منهم وطالب المدعى عليه

بما يترتب عليه شرعا في ذلك وسئل من المدعى عليه عنها فأجاب بالانكار معه ذلك
 وذكر انه في ليلة اصابته المتوفي بعد انتهائه العشاء ترك المتوفي في المضيفة المذكورة
 وتوجه الى بيت سكنه وبعده مضى حصة من الليل حضر له خدام المضيفة وعرفه بان المدعى
 نقولا جار والتجار المدعى بشانه أصيب بعيار نارى فتموجه ومعه الخدام فوجدوه مصابا
 فاحضر مشايخ وأعضاء مجلس دعاوى الناحية ورئيسه ونائبه وطلب مامورا إدارة
 المركز والحكيم وحضر معاون المركز مع العمدة والوال المصاب المذكور عن كيفية
 اصابته فقرر لهم ان اصابته كانت من فردة طبنجة بـ ستة أرواح ملك لها كانت
 موضوعة بجانب الحائط الذى كان نائما بجانبها وفي حال تقبله وهو في نومه صادف
 الفردة تحت جنبه فخرجت عمارته في جنبه فاصابته وأقربان اصابته المذكورة
 هي بقضاء الله وقدره بدون جنسية لاحد وانه لم يكن موجودا معه احد في المضيفة
 المذكورة حال الاصابة وذلك الاقرار بحضور من المسلمين وهو في صحة عقله وبعد
 ذلك توفي نقولا جار والمذكور في الساعة الخامسة من الليلة الثانية من ليلة الاصابة
 المذكورة وأنكر ما عد ذلك فاقاد مفتى المديرية انه يكلف المدعى بيعة تثبت
 الوكالة والوصاية والوراثة ويكلف المدعى عليه بيعة على اقرار المقتول بما ذكر ان
 أنكر المدعى ذلك الدفع ثم كلف المدعى بيعة على ذلك فاحضر شاهدين وشهدا بما
 ذكر وزكيا وعدلا سرا ثم علسا وحكم بما ذكر ثم أضاف المدعى دعواه على المدعى عليه
 وطالبه بما طالبه به وسئل المدعى عليه عن دعواه فأجاب بما أجاب به وطلب سؤال هذا
 المدعى عما أجاب به فسئل عن هذا الدفع فأنكره فكلف المدعى عليه بيعة تثبت اقرار
 المقتول بما ذكره ثم أحضر رجلا عينه وشهد في وجه المدعى بقوله أشهد بان نقولا جارو
 التجار في الطواحين وذكر نسبه أقرب من نفسه طائفا مختارا عن يدي وهو جريح ومن
 كانوا حاضرين بانه كان نائما في المضيفة تعلق المدعى عليه وكان واضحا بجانبه فردة
 طبنجة بـ ستة أرواح وهي ملكه وفي أثناء نومه يتقلب من جنب الى آخر فطلعت
 الفردة الطبنجة المذكورة في جنبه الايسر وان اقراره بذلك وهو في صحة عقله وأقربان
 اصابته المذكورة بقضاء الله وقدره بدون جنسية لاحد وانه في وقت اصابته لم يكن احد
 معه في المضيفة الا حسن أبو علي ولا غيره أعلم ذلك واشهده بذلك واحضر آخر شهد
 مثل ما شهد به الاول الى قوله وأقربان اصابته المذكورة هي بقضاء الله وقدره بدون
 جنسية لاحد فقط ثم أحضر ثانيا وشهد كما شهد الاول فنسبهم المدعى الى الكذب
 وذكر انه يريد تحقيق هذه المسئلة سياسية وتاثير لمفتى المديرية بطلب الافادة فاقاد
 صورته الحمد لله الذى يفهم من كلام أئمتنا انه لا تسمع دعوى الوكيل المذكور على هذا
 المدعى عليه بالقتل العمدة بدعيه ثبتت اقراره موثق الموكلين ان قتله كان بقضاء الله
 وقدره لا مدخل لاحد فيه وان المدعى عليه لم يكن موجودا في مكان الاصابة ولا غيره

وقت الاصابة وبعد بيان اسباب الاصابة المذكورة في الدعوى والشهادة اخذ من قولهم
قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات المجروح ليس لورثته الدعوى على الجرح به سدا
السبب حيث كانت الدعوى بالقتل العمد والمدمى عليه اجنبيا من المقتول لان الوارث
يُدعى الحق لليت اولاً ثم ينتقل اليه بالارث والمورث لو كان حياً لا تقبل دعواه على هذا
المدعى عليه بهذا السبب بعد هذا الاقرار لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى
له كفا في الدروحواشيه ومن قولهم لو اشهد المجروح على نفسه ان فلان لم يجرحه ثم مات
المجروح من ذلك الجرح يصح هذا الاشهاد اذ لم تكن جراحة فلان معلومة عند الناس
والقاضى حتى لو اقامت الورثة بعدم موته بينة على ان فلان انا جرحه لم تقبل كفاي الهندية
وغيرها ولا ريب ان قول المجروح ان اصابني بالرصاص بقضاء الله وقدره لا يفعل أحد
وان المدعى عليه لم يكن موجوداً في المكان الذي اصابته فيه ولا غيره ثم بين اسباب
اصابته بمنزلة قوله لم يجرحني فلان هذا المدعى عليه ولا غيره بل اصابني بقضاء الله
وقدره واما الطعن المذكور فليس مخلاً بالشهادة فلا يقبل ثم عاروا رادة الوكيل تحقيق
المسئلة سياسة لا يمنع من الحكم فيها شرعاً وحيداً فتزكى البينة سرانهم علنا ويقضى لهذا
المدعى عليه على هذا المدعى بثبوت اقرار مورث الاولياء وهو المجروح بما ذكره ويمنع هذا
المدعى من دعواه القتل العمد على هذا المدعى عليه وبعد عدم سماع دعواه وبينته بذلك
والله اعلم ثم زكى كل من الشاهد الاول والثالث سرا ثم علنا وصدر الحكم طبق الفتوى
المذكورة وبعرض ذلك الاعلام على حضرة مفتي استئناف بحري الشيخ عبد الرحمن
الرافعي كتب عليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣٠٠ ما نصه الحمد لله وحده بالاطلاع على
هذا الاعلام حصل لنا الشبهة في صحة الدفع الذي ذكره المدعى عليه في قضية عرضة على
حضرة مولانا الاستاذ الاعظم شيخ الاسلام ومفتي الانام الاطلاع سيادته عليه واجراء
العمل بما يفيد حضرة والله تعالى الموفق (اجاب) عـ لم يبا فادة حضرته كمال الاعلام
المرفوق معها الصادر من محكمة المنصورة في قضية وفاة نقولا جاورا القبطي من
سلامون القماش المؤرخ ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الذي باحاله على حضرة مفتي
افندي الاستئناف افيـ من حضرته بانه حاصل له اشتباه في صحة الدفع الذي ذكره
المدعى عليه فيه ورغب عرضه على هذا الطرف ورام الاطلاع عليه واعادته بالافادة مما
يرى فيه وبالنظر فيه لم يظهر لي الا كتفاء في دفع دعوى المدعى بقتل نقولا المذكور
على المدعى عليه حسن على عمدة السجنا سابقاً بما ذكره اذ لم يصرح في دعوى الدفع
المذكور باقرار المقتول قبل موته بانه لم يكن معه في المضيقة وقت اصابته بالفردة
الطبيخية التي اعقبها موته بقوله لا المدعى عليه ولا غيره مثلاً كما ذكره الشاهدان الاول
والثالث المسطرة شهادتهما في هذا الاعلام ضمن اقرار المقتول بكيفية اصابته
بالرصاص التي ماتت في ايها اصابت به اذ الشاهدان المذكوران صرحا في شهادتهما

بأقراره بذلك ليكون مستلزما بضمة ان اصابته المذ كورة من فردة الطينجة الموضوعة
 بجانبه وفي حال تقبله في ثوبه صادفها الفرد تحت جنبه فخر جت عمارته في جنبه
 فأصابته وكانت اصابته المذ كورة بقضاء الله وقدره فيتمتع ذلك حينئذ اقراره بان
 المدعى عليه لم يجرحه بهذه الاصابة التي مات عقبها فيطبق ما نقله له حضرة مفتي
 المديرية من الفروع التي استند اليها في صحة الدفع بخلاف ما اذالم يكن صرح المقتول
 بمذ كرا المدعى عليه في نفي كون احد عنده وقت الاصابة اذ حصل له حينئذ انه اقراره
 لم يصبه احد وبراءة المجهول لا يصح وكذا ما ذكره الشاهدان المذ كوران لم يوجد فيه
 الاقرار المقتول بانه أصيب بفردة الطينجة التي كانت بجانبه وهو ناظم في المضيقية
 المذ كورة الى آخر ما ذكره الذي من جلته قوله ولم يكن حاضر في المضيقية المذ كورة
 حالة خروج الرصاصة احد لا حسن على معنى المدعى عليه ولا غيره فلم يفهم من هاتين
 الشهاداتين ذ كرتا تاريخ المذ كرا الاقرار حتى يعلم ان هذه الاصابة هي المتنازع فيها التي
 مات عقبها ولا انها الاصابة التي مات بسببها فيحتل أن اقرار المقتول المذ كورة على هذا
 الوجه كان في شأن غير الاصابة التي مات بها وان ذلك بتار يخ سابق فلم يتحقق كون
 ذلك دفعا في دعوى المدعى وبناء على ذلك فالذي ينبغي رد الاعلام المذ كورة هل
 الواقعة لاستيفاء ما يلزم لذلك فان صدر ما يكون دفعا شرعا واثبت بوجه شرعي يحكم
 بمنع المدعى والوردية والايحري ما يلزم لتتيم دعوى المدعى واقيباتها وهذا ما ظهر في
 الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ١٧ محرم سنة
 ١٣٠١ متضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المادة المسطرة بالاشقة الواردة واعطاء
 الافادة عن الحكم الشرعي لاجابة حضرة مفتي المديرية كطلبه وحاصل ما تحرر من
 المفتي الموما اليه للمديرية في التاريخ المذ كورانه حضر له صورة هذه المرافعة من حضرة
 قاضي قسم ملوى يرغب بيان الحكم الشرعي فيها وجرعته كتب المذهب وجد أن
 واضع اليد لا يطالب باثبات ما به دله لان وضع اليد دليل المثلث بان الشاهد اذ افسر
 للقاضي بانه يشهد بعناية اليد لا تقبل شهادته بان التصرف القديم ووضع اليد من
 أقوى الحجج كما في الباب الثاني من الوقف من تنقيح الحامدية وفيها من كتاب الدعوى
 ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لانس مع دعواه لان
 ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهر او من ذلك حصل عنده اشتباه في
 ان هذه الشهادة على الوجه المسطر بهذه الصورة قاصرة او يقال انها تامة بالنظر لوضع
 اليد ومضى المدة المذ كورة في الحادثة الداخلة تحت النهي وبمقتضى لائحة اجراءات
 المحاكم اذا اشتبه الامر على القاضي والمفتي يتحرر بطالب الافتاء عما صار الاشتباه
 فيه من هذا الطرف وحيث حصل عنده اشتباه يرغب عرض هذا على هذا الطرف وما
 يفاد به يصير اتباعه وحضرة قاضي ملوى حرر بحضرة المفتي الموما اليه افادة محررة على

صورة حادثة واقعة لدية بالله كمة بواسطة توقفه فيها الافادته عن الحكم فم ساوقه ول
شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه على الوجه المسطور وتلك الافادة منمرة
بتمرة ٦٢ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ولفظ الصورة المذكورة ادعى الرجل
المسكف ابراهيم هذا ابن ابي زيد بن محمد بن ملوى على حاضر معه بالجلس الرجل
المسكف عبد المصود هذا ابن دكروى بن كريم من الناحية بان هذا المدعى هذا
لابيه هو محمد بن جوير بن محمد كان يملك منزلا كانا بناحية ملوى من جهة الغرب
يدرب نافذ يعرف بالدرب القبلى محدودا محدودا أربعة ذكرا فى دعواه مستوفية وكان
جده المذكور واضع يده عليه بالسكنى فيه ولا زال فى يده وملكه حتى مات وتركه
ميراثا عنه لورثته أولاده اصلبه ابي زيد والده هذا المدعى وجابر وهريدى لا وارث له
سواهم ثم مات هريدى بعد والده وترك نصيبه فى هذا المهدود ميراثا عنه لورثته بناته
جاسن وهلاية وطيبة وأخويه لانيه ابي زيد والده هذا المدعى وجابر لا وارث له سواهم
ثم مات ابو زيد والده هذا المدعى وترك نصيبه فى هذا المهدود ميراثا عنه لورثته زوجته
جاسن بنت دسوقى بن بكر وأولاده ابراهيم هذا المدعى وفاطمة وبنبة وشمس لا وارث
له سواهم ثم مات جابر عن نصيبه فيه وترك ميراثا لورثته زوجته محبوبة بنت حسن بن
على وأولاده حسنة وظرفة ومحبوبة وفاطمة وعائشة ومحمد وجابر لا وارث له
سواهم والمدعى عليه هذا واضع يده على هذا المهدود بنت يرحق ويطالبه هذا المدعى
برفع يده عن نصيبه فيه وهو ثلاثة قراريط وثلاثون ربع وممن من قيراط وثلاثة
أنجاس من حبة ويسال سؤاله عن ذلك وبعد ثبوت وضع يده هذا المدعى عليه على هذا
المهدود عيانا بشهادة الشهود المدعى سرا وعلمنا بشهادة شهود الحكم بوضع اليد مثل
المدعى عليه عن دعوى المدعى فانكرها وجدها وادعى بان هذا المهدود ملكه تلقاه
بالارث من والده دكروى بن كريم المذكور فطلب من المدعى بيعة فاحضر شاهدين
شهدا طبق دعواه وقبل الاعذار والتزكية دفع المدعى عليه هذا دعوى المدعى هذا
بان مورثه دكروى بن كريم المذكور وضع يده على هذا المهدود المملوك له مدة تزيد على
خمسين سنة وتصرف فيه بالهدم والبناء مع حضور مورث المدعى هذا ومشاهدتهم لذلك
وعدم الدعوى مع عدم المانع ووضع المدعى عليه هذا يده على هذا المهدود بعد والده
المذكور الى الآن ونحو هذا المدعى دفع هذا المدعى عليه طلب من المدعى عليه بيعة
فاحضر شاهدا شهدوا بوضع يد مورث المدعى عليه المدة المذكورة مع حضور مورث
هذا المدعى ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المهدود لمورث
هذا المدعى عليه بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط (اجاب) علم ما بافادته
المدعية المتضمنة طلب الاطلاع على مفصلات المسطرة صورها بما على افادة قاضى
ملوى المتوقف فى حكمها وقبول شهادة شهود المدعى عليه بالدفع الذي أبداه وطلبه

الافادة عن ذلك من حضرة معني افندي مديرة سيوط وشرح عليها من حضرة المفتي
 الموما اليه في التاريخ المرقوم للمديرة بتوقف حضرة قيماد كرايضا وطلب الاعانة
 على هذا الطرف وبالاتامل في ذلك تظهر أن مجرد شهادة شهود المدعي عليه بالدفع بوضع
 يدمورث المدعي عليه المدة المذكورة أعني الخمسين سنة مع حضور مورثي المدعي
 ومشاهدتهم لذلك مع عدم المانع ولا يعلمون ملكية هذا المهدود لمورث هذا المدعي عليه
 بل يشهدون بوضع اليد المدة المذكورة فقط غير كافية في اثبات الدفع الذي ادعاه
 المدعي عليه الذي من جملة قوله مع حضور مورثي المدعي هذا ومشاهدتهم لذلك وعدم
 الدعوى مع عدم المانع اذ لم يصرح من الشهود بترك الدعوى من مورثي المدعي تلك
 المدة وهو المانع من سماع الدعوى بناء على ما سطر بلائحة المحاكم وأماماد كره حضرة
 المفتي من أن وضع اليد دليل الملك و بان الشاهد اذا فسر للغاضي بأنه يشهد بعينة اليد
 لا تقبل شهادته و بان التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج فلا دخل له في هذا
 الموضوع اذ ليس القصد الآن اثبات الملك لواقع اليد بل القصد اثبات ما ادعاه من
 الدفع بترك الدعوى من المورثين المدة التي ذكرها مع التمكن منها هذا وما أجراه حضرة
 قاضي ملوي المذكور في هذه المادة من طلب اقامة البينة على وضع اليد قبل سؤال
 الخصم وجوابه بالاقرار أو الانكار عما لا ينبغي وكذا ما ذكره المدعي من أن نصيبه
 بالارث في هذا المهدود ثلاثة فراريط وثلاث وربع وثمان قيراط وثلاثة أنجاس من حبة
 لم تظهر صحته بل الذي تبين من قسمة المهدود على الاولاد المذكور الثلاثة الايل لم
 عن أبيهم أن يخص كل واحد منهم بمائة ثمانية فراريط وبعوت أحدهم وهو هريدي عن
 بناته المستحقات لثاني نصيبه فرضا وأخويه لا يبيعه المستحقين للباقي تعصيا بما يؤل لابي
 المدعي من أخيه قيراط وثلث أيضا فيجتمع له تسعة فراريط وثلث وبعوت ابي المدعي
 المدعو أبا زيد عن زوجته وأولاده المذكورين يؤل لزوجته ثمن ذلك وهو قيراط وسدس
 فيكون الباقي من نصيب ابيه ثمانية فراريط وسدس قيراط وبقسمة ذلك الباقي على
 أولاده الاربعة الذين من جملتهم المدعي يخص كل بنت من بناته الثلاث قيراط ونصف
 وثمان وسهم ويخص المدعي ضعف ذلك وهو ثلاثة فراريط وربع قيراط وخمس
 من سهم فليمنظر وقت إعادة المرافعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بمكاتبة من
 مجلس الاحكام مورخة ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ تتضمن طلب اعطاء الافادة عما يتعلق
 بالاعلام المسطر من محكمة مديرة بجرجال المؤرخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ في مادة
 قتل شخص يسمى عبد العال احمد من العثمانية التابعة لتلك المديرية السابق وروده
 للاحكام من استئناف قبلي وأرسل للمحكمة الكبرى وكتب عليه من حضرات ارباب
 المجلس الشرعي فيم ابارجاءه لحضرة فاضيه لاستيفاء ما تراهي لحضراتهم من القصور
 وباعادته للمديرية لما ذكر ورد أخيرا مشروحا عليه من حضرة القاضي الموما اليه بما

رآه من عدم لزوم تغييره وأن يعرض ذلك على هذا الطرف وما تصدر به الفتوى يعمل
 به ويبحث الى المحكمة الكبرى والآن ورد شرحها بما وافقة رؤيته بهذا الطرف كمرغوب
 قاضي جرجا وبالأطـلاع عليه وجدته سـطرابضا هره من حضرات ارباب المجلس في ٨
 شعبان سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه حين سـئل المدعى عليه المذ كور به اجاب بالانكار
 للدعوى المذكورة فيه ووجدتها كليا وحيث كان من جهة الدعوى المذكورة موت
 المتوفى وانحصار ارثه في وارثيه المذ كورين به فاللازم اثبات الموت والوراثه وانحصار
 الارث بطريقه الشرعي والحكم بذلك قبل الحكم بالقصاص ولا يكفي في ذلك ما ذكر
 بالاعلام من ثبوت موته وانحصار ارثه في وارثيه ضمن دعوى شرعية محرر بها اعلام
 من ذلك الطرف في ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ما لم يعترف بذلك المدعى عليه أو كان
 الثبوت السابق في وجهه فيرد المحضر قاضيه للاستيفاء كما هو لازم شرعا في كتب من
 حضرة القاضي المذكور في ٢١ شوال سنة ١٣٠٠ ما حاصله انه بمراجعة كتب
 المذهب ظهر أن الحكم بالنسب الذي هو عين الحكم بالوراثه من المسائل التي يتعدى
 فيها القضاء الى كافة الناس ولا يقتصر على المقضى عليه وساق عبارات من كتب
 المذهب دالة على ذلك منها قول الاشـباه والقضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى
 الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس وهي الحرية الاصلية والنسب
 وولاء الاعتاق والنكاح وزاد المحوى خامسة وهي ما اذا حضر رجلا وادعى عليه حقا
 لموكله وأقام البينة على انه موكله في استيفاء حقوقه والخصومة قبلت ويتقضى بالو كالة
 ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب الو كالة فكان
 اثبات السبب عليه اقبالا على الكافة حتى لو حضر آخر وادعى عليه حقا لا يكلف الى
 إعادة البينة على الو كالة وذ كره أيضا في الدر من الاستحقاق وأقره محشيه ابن عابدين
 ونقله في تنقيح الحمادية من كتاب القضاء وذ كره ابو السعود في حاشيته على من لا مسكين
 في الاستحقاق عن البحر ونصه القضاء بالبينة حجة متعددة الى الكافة في العتق والنكاح
 والنسب والولاء وفي الوقف يقتصر على المقضى عليه في الاصح وحيث كان صريح هذه
 النصوص ان الحكم بالنسب حكم على الكافة وقد ثبت في ضمن دعوى شرعية من
 خصم على خصم وحكم به بالموت في تاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ فلا احتياج
 لتغيير هذا الاعلام ثم كتب عليه من ارباب المجلس الشرعي المذ كور في ١١ ذي القعدة
 سنة ١٣٠٠ ان ما قاله حضرة القاضي من ان الحكم بالنسب حكم على الكافة هو
 المنقول في كتب المذهب الا ان المنصوص عليه ايضا فيها ان الحكم عند جوده لا بد
 من ثبوته فاللازم حينئذ ثبوت الحكم المذ كور بطريقه الشرعي قبل الحكم بالقصاص
 حيث كان المدعى عليه جاحدا للحكم المرقوم فيرد هذا الاعلام لحضرة قاضيه للاستيفاء
 كما هو لازم شرعا ثم كتب عليه حضرة القاضي في ١٥ محرم سنة ١٣٠١ ما حاصله

انه حيث كان الحكم بالنسب حكما على الكفاة وهذا المدعى عليه لم يخرج عن الكفاة فصار مقتضيا عليه والنصوص عليه في كتب المذهب ان من صار مقتضيا عليه لا تسمع دعواه بعده فلعل ما اجاب به السادة المذكورون مفروض في الامور التي يكون القضاء فيها ليس قضاء على الكفاة وكذا اقرر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ان كل حكم صدر مترقا على يئنه او اقرارا او فصول ثم جده المحكوم عليه الخ لم يسمع منه ذلك وحيث ان المحكوم عليه بالقصاص هو من ضمن الكفاة المحكوم عليهم بالنسب فلا وجه لاثبات النسب ثانيا في وجهه ولا عبرة بانكاره وبهم يذيرى أنه لا لزوم لتغيير هذا الاعلام وبعرض ذلك على حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية فتاوى صدر به فتواه يكون الاجراء بموجب (اجاب) ان ما افاده حضرات ارباب المجالس الشرعية المذكور من انه وان كان الحكم بالنسب حكما على الكفاة الا ان الحكم عند جوده لا يد من ثبوته في محله لانهم لم يفرقوا في ذلك بين ان يكون الحكم حكما لا يتعدى أو يكون حكما على الكفاة وما ذكره حضرة القاضي في تمسكه في عدم لزوم تغييره بما ذكر في بند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم من انه اذا صدر حكم شرعي مترتب على اقرار أو يئنه أو فصول عن الخلف وتحرر به اعلام شرعي مستوف حكمه الشرائط الشرعية وسجل بالسجل المصان ثم جده المحكوم عليه أو أتى بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقة للسجل على فرض كون المقصود منه عاما يشمل ما نحن فيه غير كاف لانه لم يظهر استيفاء اللازم هنا لعدم السماع اذ لم يتضح والحال هذه كون ذلك الاعلام الصادر بالوصاية والوراثة والوفاة وحصر الارث مستوفيا حكمه الشرائط الشرعية وسجلا بالسجل المصان وانه وجد مطابقة للسجل اذ لم يرسل الاعلام المذكور ولم يطلع عليه ليعلم استيفاء الشرائط ولم يوقف على انه وجد مطابقة لما في سجله ولم يذكر ذلك في الاعلام الصادر بثبوت القتل من طرف حضرة القاضي بعد الدعوى والجوهر مع ان ذلك البند مضمونه تخصيص القضاة بعدم سماعهم مثل ذلك بمعنى انهم ممنوعون من السماع في مثله لكن حيث كان القضاء بالقصاص يتوقف صحته على الحكم بالوفاة والوراثة وحصر الارث وهم ممنوعون عن سماع الدعوى في ذلك من حيث التخصيص يكون الحكم بالقصاص موقوفا على ثبوت ما ذكره حيث اعتبر ذلك شرطاً في صحته الى ان يثبت بطريق شرعي أو يصدراً أمران بسماع ذلك فيصير اثباته فلم يتم أمر الحكم بالقصاص حينئذ وإذا كان الحكم الصادر بالوصاية والوفاة والنسب وحصر الارث من هذا القاضي ضمن دعوى شرعية من خصم على خصم آخر غير المدعى عليه القتل وكان من اللزوم اثبات ذلك لكونه شرطاً لصحة القضاء بالقصاص عند جوده الخصم وصدور الحكم به من هذا القاضي المتراعى لديه كان يكفي به الحال هذه ان يصدق القاضي المدعين بعد جوده الخصم على صدور الحكم منه بما ذكره

أخذ الطريقين في اثبات الحكم كما قال به الامام الاظم وأبو يوسف وصح رجوع محمد
اليه كما نقله في ردالمحتار في أوائل كتاب القضاء وبه يندفع الاشكال مع أنه ربما يقال
ان البند المذكور وكذا ما ذكر قبله في البند الرابع عشر من هذه اللائحة موضوع في
انكار الاموال والحقوق المحكوم بها على شخص حكما الراميا ثم يحسد المحكوم عليه
ذلك الحكم أو واره منه بالتزوير وسد الباب المنازعات والشقاق في غير هذا الموضوع
وظائره وبالمجمل لا يرى تنفيذه هذا الاعلام بدون اجراء طريقة لا ثبات الوقاة والنسب
وحصر الارث والوصاية المدعى بها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة من نائب
محكمة مديرية الفيوم مؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة مرافعة ومضمون
هذه الافادة انه رفعت لدى قاضي المديرية الدعوى المذكورة وباطالة مراجعة المحكم
عليه من حضرة القاضي حصل عنده اشتباه في عدم استيفاء الحدود لان صاحب الحد
البحري المذكور بالاسم والنسب ولم يذكر عدم وجود مشاركه في النسب والقبلي
موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة والتقدير باراضى الميرى لم يذكر فيه الفاصل
وكذا شاهد اوضح اليد لم يشهدا بعناية وضع اليد وانما شاهد اوضح اليد ليس الا وهذا
الاشتباه طلب الاستعانة من مفتي المديرية عن صحة هذه الدعوى أو عدمها وعلى صحتها
لواقي المدعى عليه برفع صحيح يقبل منه أم لا وتكررت الخسائبات لحضرته فلم يغده بشئ
ورغم الافادة ومضمون المرافعة المذكورة المؤرخة صورتها ٢٢ جمادى الاولى سنة
١٣٠١ انه حضر رجلان ذكر فيهما من ناحية اللاهون وادعى أحدهما على الآخر
بان المدعى يملك قطعة أرض خالية عن البناء والجدران بالمحلية بجهةها الشرقية يحيط
بها حدود أربعة القبلي ينتهي بمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالاسدي والبحري
لمنزل ملك محمد بن رضوان بن رضوان والشرقي ملك فضاء الميرى والغربي لدرب غير نافذ
وهذه الارض ملوكة له ووضع يده عليها الى تاريخه والآن قام المدعى عليه المذكور
يعارضه في وضع يده بغير حق ويطالبه بعدم المعارضة له في ذلك ويسال سؤاله سئل
المدعى عليه عن دعوى المدعى فانه ذكر دعواه ملكيته للأرض المحدودة المذكورة
ووضع يده عليها وادعى انها ملك له ووضع يده عليها الى الآن وان المدعى
المذكور متعرض له في وضع يده وانه يطالبه بعدم التعرض له بغير حق شرعي وطلب
من كل يمنية فاحضر كل منهم شاهدين شهدا له بالحق ما ادعى حرفا بحرف وزكيت
الشهود في حكم لكل منهما باحقية له لنصف الارض المذكورة وأمر بالامتثال فامتثلا
(اجاب) وردت مكاتبتكم المؤرخة ١٧ ج سنة ١٣٠١ ومعهما صورة المرافعة
المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ وكذا اربع أوراق في هذه المسألة مرسلة
من طرف حضرة مفتي المديرية احداها نسخة من صورة الدعوى مرفوعة مع هذا أيضا
وردتكم في هذه المكاتبة افادة لكم عما هو موضح فيها والجواب عنها ان ما ذكر في الحد

البحري من بيان اسم صاحب الحد الى جده كاف اذا حصل به التعر يف بان لم يشاركه
في مجموع ما ذكر في تعريفه أحد في البلد والافلا بد من ذكر ما يتميز به في الانقروية من
الثاني في دعوى العقار اذا ادعى دارا أو عقارا لا تسمع دعواه الا يتعر يفها وتعر يفها
لا يكون الا بذ كرا الحد ودفيد كرا الجيران باسمائهم وآبائهم واجدادهم واللقب الذي
يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى ذكر اللقب وان كان
التعر يف لا يحصل الا بذ كرا اللقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم
والنسب كالموفا لاجدين محمد بن جعفر فبهذا لا يقع التعر يف لان في المصر من يشاركه
في الاسم والنسب فلا بد من ذكر اللقب اه ومثله في الخانية من دعوى الدور
والاراضي وما ذكر في الحد القبلي من انه لمنزل ملك عوض الله بن علي الشهير بالسيسي
وذ كرت في الافادة انه موجود في البلد من يشاركه في هذه الشهرة فان كان موجودا فيها
من يشاركه في اسم عوض الله بن علي السيسى لا يكتفي بها وان تميز بذلك عن غيره في بلده
كفي ذلك اذا مدار على التعر يف لا على كثرة الحروف وعدم ذكر الفاصل في الحد
الشرقي ان كان هناك فاصل لا يكفي في مثل ذلك قال في الهندية من الفصل الثالث فيما
يتعلق بدعوى العقار من الدعوى اذا ذكر أحد الحد ودل على أراضى المملوكة يصح
وان لم يذ كر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول
العمادية اه وأيضا ما ذكر في الحد الغربي من انه لدرب غير نافذ لا يكفي الا اذا نسبوه
الى ما يعرف به فلو كان لا ينسب الى شيء لا بد ان يذكروا انه درب في محلة كذا مثلا
كما يستفاد من جامع الفصولين حيث قال في الفصل السابع كتب في الحد الرابع
لزيق الزقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب لا يكفي لكثرة الأزقة فلا بد ان ينسبها
الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء يقول زقية بها أي بالمحلة أو القرية
أو الناحية ليقع به نوع معرفة اه ومثله في الخانية وشاهد اوضع اليد من طرف
كل من الخصمين اذا لم يذ كرهما عينتهما اوضع اليد سالهما القاضي عن سمع شهاد
بيده او عن معاينة لانهما رعا سمعا اقراره بانه بيده وظنا انه بمجرد اقراره تثبت بيده
فالم يذ كر انهما معا ينيده لا تقبل كما ذكره في الانقروية من نوع في معرفة الخارج
من ذى اليد من الدعوى وما ذكره من الدفع الذي اجمل في هذه الافادة ووضح
في الافادة المهررة منكم لضمرة المفتى في ٣ ج سنة ١٣٠١ المشروح عليها هذا
الطرف المرسل اليكم ضمن هذه الاوراق وهو انه ذكر بعد الحدكم وقبل تحرير الاعلام ان
المدعى الاول اقرب ائمه ابانه لاحقه في قطعة الارض المدعى فيها ولم يذ كر قبل الحدكم
لا يقتضى نقض الحدكم على فرض صحته حيث أتى به بعد الحدكم وانقطاع المنازعة مع
كونه ذا يد وفي التنقيح من الدعوى واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس
ملكى لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكى وهذا لا ن قوله ليس ملكى

يتناول المحال وليس من ضرورة تقي المحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي
 من العاشر من قضاء التتارخانية اه وقوله بعد القضاء وانقطاع المنازعة لاحق لي في
 الارض تقي للحق في المحال وهو ذويد ولا منازع فلا يبطل القضاء السابق ويلغو وأما
 ما اشار اليه حضرة المفتي في بعض كتاباته من عدم سماع الدفع بناء على بند ١٧ من
 لائحة اجراءات المحاكم الشرعية فبحسب ما يظهر من سياق البند المذكور ان عدم
 سماع الدفع هو في صورة الحكم الشرعي الذي تحرر به اعلام شرعي صحيح ولم يذ كر في
 الدعوى الاولى وهنا بناء على ما ذكرتم لم يوجد ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
 بافادة من نظارة المحقانية في ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٠١ مضمونها انه علم من
 مكاتبه اليها من طرف حضرة مفتي افندي مديرية الفيوم في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١
 ان حضرة قاضي افندي المديرية استفتاه في مسألة رفعت لديه تتعلق بتداعي سعيد بن
 سيد احمد على امرأة تسمى عديلة بمواش وغيرها وبعد ان اعطى الجواب عنها بمآراء
 احييت له ثانيا بال كيفية التي اوضحها حضرة القاضي ولذا رام النظر في ذلك وافادته
 بما يوافق وحيث مما اوضحه القاضي يرى انه مع ما اجاب به المفتي لا زال حاصله عنده
 اشتباه واذا تسكون الفتوى الخامسة للتراع من خصائص فضيلته كم عملا بنص بند ٢٢
 من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية والاوراق التي تتعلق بذلك مرسله لطرف
 حضر تسكم لا اطلاع عليها والافادة بما يترامى ومضمون صورة الدعوى المذكورة
 حضر لدينا الرجل المكلف سعيد بن سيد احمد بن احمد من ناحية بيوم فيوم
 وحضرت بحضوره المرأة المكلفة عديلة بنت علي بن حسن الشهيرة بزهره من ناحية
 منشية عطيفة المحقق معرفتهم ما بشهادة محضرة تحتها شرعا وادعى سعيد هذا الذي
 حضر على عديلة هذه التي احضرها معه بقوله ان لي عند عديلة هذه المدعى عليها خمس
 جاموسات اثنا سن كل واحدة منهن ست سنوات قيمة الخمس المذكورة يوم الايداع
 احد وثلاثون جنيا يدين توذها جيبا دارا ثجا ضرب النجسا وحلقا ذهبا قيمة ما قتان
 وسبعون قرشا صاغا اميرية من صنف القروش الفضة الجيدة الراجحة ضرب مصر ومجرب
 ذهبا احر جيد اقيمتها ست مائة قرش وثلاثون قرشا كل مجرب من مائة قيمته ثلثمائة
 وخمسة عشر قرشا ومشر فاذهبا قيمة سبع مائة قرشا صاغا اميرية من صنف القروش
 الفضة الجيدة الوازنة ضرب مصر وخزما ذهبا قيمة ستون قرشا صاغا ايضا حلة فضة
 رائحة وازنة ضرب مهر اودع جميع هذه الاشياء المذكورة عند عديلة هذه المدعى
 عليها في ابعادية معروفة بابعادية شاك من الاراضي التابعة لناحية بيوم فيوم سنة
 ١٢٩٦ هجرية في يوم اثني عشر خلت من شهر ربيع الاول من السنة المذكورة
 وان جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن
 فعليه اردها الى فامرها باحضارها لابرهن عليها انها ملكي ولاشارة الشهود اليها وقت

الشهادة وسأل سؤاله عن ذلك سئلت عديلة المدعى عليها هذه عن دعوى سعيد بن
سيد احمد المدعى المذکور فاجابت بالانكار لدعوى هذا المدعى المذکور ووجدتها مجردا
كأيا فطلب من سعيد بن سيد احمد هذا المدعى بيئته تشهد له شرعا طبق دعواه فاحضر كلا
من سعيد بن هواري بن شاهين من ناحية بهيت الحرفيوم وجودة بن أبي المنجد بن
زعفراني من ناحية قدمين فيوم واستشهد بهما على دعواه هذه فشهد كل منهما على
انفراد في وجه المدعى عليها المذکور كورة عديلة هذه عقب الدعوى من المدعى والجواب
بالانكار من المدعى عليها هذه بلفظ أشهد بان سعيد بن سيد احمد بن احمد هذا المدعى
المذکور كان أودع عند عديلة هذه المدعى عليها بافت على بن حسن خمس جاموسات سن
كل واحدة منهن ست سنوات قيمتهن يوم الايداع احدى ثلاثون جنيها يندو ذهبيا جيدا
رائجا ضرب النيسا وحلقا ذهبا الى آخر ما ذكر في الدعوى حرفا بحرف الى قوله وان
جميع هذه الاشياء المذكورة قائمة تحت يد عديلة هذه المدعى عليها الى الآن هذا ما شهد
به المذکور ان ولما أرسلت هذه الصورة الى حضرة مفتي المديرية بافادته في ١٣
رمضان سنة ١٣٠١ تتضمن حصول اشتباهه فيها اذا ذكر المدعى في دعواه قيام يد
المدعى عليه هل تصح الدعوى بذكر القيمة واذا قلتم بذلك فهل اذا ثبت المدعى وضع
يد المدعى عليه على هذه الاشياء يجبر على احضارها كما هو الشأن في المنقول أو هو
خاص بما عدا الوديعة اذا الواجب فيها التخلية ومع هذا فهل يحكم بالقيمة أو بالاعيان
المدعى بها وهل الذهب اذا دخلته الصنعة صار قيميا يكتفى بذكر قيمته عند قبضته الامل
الافادة بالنصوص الشرعية كتب عليها مفتي المديرية الشيخ محمد الخضر اوى بتاريخ
١٦ رمضان مانصه الحمد لله وحده بالاطلاع على هذه الصورة وجدت غير مستوفية
شرعا لان المدعى لم يذكر الوزن بالمشاعيل في الحلق والنجر بن والمشراف والخزام
المذکورين بالدعوى وهذا لازم كما انه ان كان ذلك خالصا من الغش يلزم التصريح به
وان كان فيه غش يذكر نحو العشرة تسعة او العشرة ثمانية كما صرح بذلك علماءنا ولا
يكتفي بدعوى الوديعة ايضا من ذكر ان لي عنده كذا قيمته كذا فأمره ليحضره لا قيم البينة
على انه ملكي ان منكر اوان مقرأ فأمره بالتخلية حتى ارفع كما صرح بذلك غير واحد
والخضر اسم لما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار وانكار والحكم ببينة أو
نكول على وجه يرفع الاشتباه وهذا لا يصلح شاهد معرفة والله أعلم فكتب له القاضي
كتابة مضمونها انه بالاطلاع على ما أفاده المفتي زاد الاشتباه اذا التعليل لعدم
استيفائها بالاعمال التي ذكرها لا ينتج وذلك لان قوله لان المدعى لم يذكر الخ غير لازم
بل اللازم ذكر القيمة لتقوم بها الصنعة كما هو منصوص عليه في الكتب التي بأيديه وقد
ذكرت وقوله ولا يد في دعوى الوديعة الخ مذكور في هذه الصورة والساقط منها لفظ ان
منكر اوان مقرأ وهذا وان كان لا بد من ذكره في الدعوى غير انه مخصوص بغیر دعوى

الوديعة اذ لا يصح الامر بالا حصار لان الواجب فيها التخليه لا التقل كما هو منصوص عليه في المعبرات على ان تصوير دعوى الوديعة بالتصوير الذي ذكره مدعي كورفي المعبرات على سبيل الابتغاء ومن البين ان تركه لا يوجب خلافا في الدعوى وقصارى الحال انه يؤمل الافادة بما يتقطع عرق الاشتباه وان كان الحال مشتبها عليه أيضا فليغده المستفتى سعادة شيخنا شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وما تصد به فتواه يكون العمل بمقتضاه فكتب من حضرة مفتي المديريه لنظره المحقانية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٠١ بورود هذه الصورة طى افادة من حضرة قاضي القیوم كتب عليها بما هو واضح ثم وردت له بما هو مسطر أعلاه وبهذه الحال فما فائدة طلب الفتوى منه وان الافادة المذكورة مرسلة من طيه لا نظر فيها كتب منه ومن حضرة القاضي الموما اليه والزام كل بالوقوف عند حده حسب اللائحة والافادة بما يصدر به الامر وكتب من المحقانية الى هذا الطرف ما سبق ذكره (اجاب) وردت مكاتبة المحقانية باحدى الاوراق الثلاث طى هذا المؤرخة ١٣ الجاري بناء على ما يبدى من حضرة مفتي افندي مديريه القیوم وقاضيه فيما يتعلق بدعوى سعيه من سيد احمد على عدلية بمواش وغيرها على سبيل الايداع المتراعى فيها بما اوضحه حضرة القاضي المذكور انه مع ما اجاب به المفتي ما زال خاص لا عنده اش تباه فيها وان الفتوى الحاسمة لذلك من خصائص هذا الطرف عملا بنص بند ٢٢ من لائحة اجراء ان المحاكم الشرعية ویرام الافادة بما يتراعى في ذلك والجواب عنها انه اذا ادعى مدعي ايداع اشیاء عند المدعي عليه دعوى صحيحة ويدينها بما معتبر اشترعاو بين مكان الايداع وذكر انها فائقة في يد المدعي عليه الى الآن وطلب ردها واحضارها اليها في الدعوى والشهادة المقتضى ذلك ان المدعي عليه منكر وانكر المدعي عليه دعواه انكارا كليا وانقام المدعي بينة عادلة على ما ذكره الذي من جلته قيام هذه الاشياء في يده الى الآن فانه يؤثر المدعي عليه باحضارها اليها في الدعوى والشهادة لان الاشارة بشرط صحة الدعوى والشهادة في القائم غير المتعذر مشاهدته فان احضرت يكتب بالاشارة اليها عن البيان في الدعوى والشهادة والا فان تعذرا وتعسر احضارها بان لا يدري مكانها ولا يمكن توجه القاضي او امينه للاشارة اليها المانع فان كان المدعي به قيميا يكتب بذكر قيمته لان عين المدعي تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شيء تعرف العين المسألة كما في غاية البيان وفي شرح ابن السكال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في المداية كما في ردالمحتار وان كان مثليا ولم يشر اليه لا بد فيه من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر كما في التنوير وقد ذكر وان المثلي هو المكمل والموزون والاعددي المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقيمة

١٣٠١

١٦

والقدر وأنه ليس المراد بالمثل ما يوزن عند البيع مثل الأيل ما تكون مقابلة بالمثل من
مبني على الوزن أو الكيل أو العدد ولا يختلف بالصنعة وقد فصل الفقهاء المثليات
وذوات القيم ولا احتياج إلى ذلك بل الضابط أن ما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت
يعتد به فهو مثل وما ليس كذلك من ذوات القيم كما في حواشي الدر وتنجيح الحامدية
فإذا كانت تلك المصوغات المدعى بها مما يوجد مثله في الأسواق بلا تفاوت يعتد به من
حيث الصنعة فهي مثلية ويلزم إحصاء الدعوى بها عند عدم وجودها والإشارة إليها ذكر
جنسها ونوعها وصفاتها وقدرها لتكونها من ذوات الأمثال حينئذ ولا يكتفى بذكر
قيمتها على ما سبق توضيحه وما في جامع الفصولين وفصول العمادى من الفصل
السادس وغيرهما كالحندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول من أنه
ينبغي أن يكون لفظ الدعوى في الوديعة أن إلى عنده كذا قيمته كذا فأمره ليحضره
لا يبرهن على أنه ملكي لو كان منكرا ولو مقر فأمره بالتخلية حتى أرفع ولا يقول فأمره
بالرد إذا الواجب في الودائع التخلية لا الرد وإنما يؤثر بالاحضار لو منكر الودعة مقر أو في
دعوى الوديعة المحجورة لا بد أن يقول لو كانت فائدة فعليه رد ما أولوها لك فاعليه رد
مثلها أو قيمتها بعد الجحود إذا هلك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو مهلكة ينبغي
أن يذكر من جهته إذا استهلك قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع وأما بعد
الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك اه فالمراد هذه الألفاظ أو ما يفيد مفادها
وهنا حيث ذكر المدعى ما يفيد جحود المدعى عليها فطالب الرد يكون في محله لا يمكن
يتضمن هنا من هذه الدعوى أن هذه المصوغات من المثليات فيلزم فيها ما يلزم في المثليات
أو من القيميات فيكتفى فيها بما يكتفى به في القيميات فترده هذه الحادثة لقاضيا
لاستيفاء ما يلزم فيها شرعا فإن بين المدعى المصوغات المذكورة جنسا ونوعا وصفة
ووزنا وقيمة وعلم من ذلك أن مثلها موجود بالأسواق بلا تفاوت يعتد به من جهة
الصنعة تكون من ذوات الأمثال وإذا ادعى قيامها الآن في يد المدعى عليها وأقام البينة
العادلة بعد الإنكار على ذلك نجا بر على احضارها كباقي المدعى به فيما لا جدل له ولا
مؤنة ليشار إليها في الدعوى والشهادة فلم يتيسر الاحضار ولا الإشارة إليها بالتوجه
إليها كتنفى بالبيان الذي يذكره حيث كان مستوفيا وإن علم أنها مما يتفاوت
بالصنعة وخرجت عن المثليات إلى القيميات كتنفى بما ذكره لو لم يتيسر الإشارة ففى
الحندية من الفصل الثاني إذا ادعى على أحد ألف دينار بسبب الاستهلاك أعيانا
لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذلك لا بد وأن يبين الأعيان فإن منها
ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية اه وفيها قبل هذا
ادعى عينا فيدرجل فأراد احضارها في مجلس القضاء فانكر المدعى عليه أن يكون في
يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ

بسنة تسمع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزنة المفتين اه وهـ ذان ناقش فيه في نور العين في أول الفصل السادس بان ماذكر استصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ماذكر من قبيل الاثبات الى آخر ماذكر به بعد نقله نظير ما تقدم لكن ما هنا ادعى المدعى قيام الاعيان الى الآن وكذا ذكر شهوده فلا يرد ماذكره ومتى استوفى الحكم شرائطه مع انكار المودعة يحكم عليها بالاضمان عند عدم قيام الاعيان من خلاف الذهب في المصوغات الذهبية عند التفاوت بالصناعة فحزر اذن الربا كما صرحوا به في ضمان مثل ذلك وفي غيرها منه أو من الفضة لعدم هـ ذا المحظور فيه وعند القيام تؤمر بالرد ويقضى به حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من قاضي اسكندرية بإفادة في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٠١ عن مراعاة صدرت لديه وحضر في أعضاء المجلس الشرعي مضمونها ادعى سليم افندي عرفى يوز باشا من مستودعى الجهادية ابن المرحوم محمد كاشف بن حسين أخا على المصونة صديقة البالغة العاقلة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس المحاضرة معه بالمجلس الشرعي بمحكمة اسكندرية بين يدي الحاك كـم الشرعي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي حضرة مولانا الشيخ محمود البوريني والشيخ احمـد المسيرى بقوله ادعى على المصونة صديقة بنت احمد قبودان صفدر ابن المرحوم محمد صفدر جركس هذه وأشار اليها بيده وهى الوصى الشرعية من قبل حضرة مولانا السيد عبد الرحمن افندي نافذ قاضي مصر حالا الشهير بذلك حسبما أقامها وصيا عامة على ابنها مصطفى القاصر الملقب بغالب بن حسن افندي غالب بن محمد غالب الوصاية الشرعية بطريقها الشرعي وقبلت منه ذلك لنفسها كما بين ذلك بالاعلام المهر من محكمة مصر الكبرى بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧ المتقولة صورته من سجل المحكمة المذكورة في ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ بانه فيما قبل تاريخه توفي عثمان افندي غالب ابن المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي وانحصر ميراثه الشرعي في كل من زوجته الست وصف كل بنت عبد الله من مهاجرى الجراكسة المشهورة بذلك وفي ابن أخيه شقيقه المرحوم حسن افندي غالب المرزوق هو والمتوفى المذكور لوالدهما المرحوم محمد بك غالب ابن المرحوم اسعد اغا الاسلامبولي الشهير بذلك من والدتهما المرحومة الست عائشة بنت عبد الله المرلى معتقة المرحوم محمد بك غالب المذكور التى اعتهقها وهو يملكها هو مصطفى غالب القاصر من غير شريك وثبت ذلك بين يدي حضرة مولانا الحاك كـم الشرعي بالثغر الاسكندري حالا المشار اليه فهو ناشر عيا بطريقه الشرعي بعد تقدم دعوى شرعية وتحرر بذلك اعلام شرعي من محكمة اسكندرية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ المقيدي في السجل المصان المشمول مصطفى غالب القاصر المذكور بوصاية والدته صديقة المذكورة المدعى عليها على الوجه المشروح وان عثمان افندي غالب المذكور أعلاه

في حال حياته وصحته وسلامته ونفوذه تصرفاته الشرعية تزوج المصونة ووصف كل
 المذ كورة بنكاح صحيح على صداق قدره بمجمله ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش من
 القروش الفضة المصرية الصاخ الديواني باقى بذمته ومؤجله ألف وخمسمائة قرش من
 القروش المذ كورة باقى بذمته أيضا ودخل بها وعاش بها معاشرة الأزواج جملة ذلك
 خمسة آلاف قرش وان وصف كل المذ كورة قبضت من ذلك مائة قرش عمه صاخا
 ديوانيا من زوجها المذ كورة وصار الباقي لها بذمته أربعة آلاف قرش وتسعمائة قرش
 من القروش المذ كورة دينها بذمته وتوفي قبل ان يؤديه أو شيئا منه اليها وصار مبلغ
 الاربعة آلاف وتسعمائة قرش المذ كورة دينها في تركته للمصونة ووصف كل المذ كورة
 أعلاه وقد انحصر ارضه الشرعي في ورثته المذ كورة بن أعلاه وان المصونة ووصف كل
 روجة المتوفى المذ كورة وكاتى في جميع أمورهما وكافة شؤونهما وفي قبض مالهما من
 المحرق والديون وفي الخصومات والدعاوى وفي الاقرار والانكار والصلح والابراء
 والبيع والشراء تو كى لا عامام فوضا لقولى ورأى وقهلى وقيلت منها ذلك لنفسى
 قبولا شرعيا وان المرحوم عثمان افندى غالب المذ كورة تركته تحت يد المصونة
 صديقة المدعى عليها هذه تقي بالدين المذ كورة وتزيد عليه واطالب من حضرة مولانا
 الحاكيم الشرعى ان يأمرها بدفع مبلغ الدين المذ كورة أعلاه الى محاسن يدها من تركته
 المتوفى المذ كورة لا حوزة له وكاتى المذ كورة وأسأل جوابها عن ذلك وكر المدعى
 المذ كورة ان تأخير جميع الصداق بذمة الزوج المذ كورة عادة للترك وذلك بعد التعريف
 عن المدعى والمدعى عليها بشهادة كل من فلان وفلان بطريقه الشرعى وصدقت
 المصونة ووصف كل المذ كورة الحاضرة يوم تاريخه بالجلوس الشرعى على تو كى لها سليم
 افندى عرفى المذ كورة التوكيل المرقوم على الوجه المسطور بالدعوى بعد التعريف
 عنها بشهادة كل من فلان وفلان التعريف الشرعى وسئل من المدعى عليها عن دعوى
 المدعى فاجابت بالاعتراف بصايتها على ولدها مصطفى غالب القاصر ابن المرحوم
 حسن افندى غالب من قبل حضرة مولانا عابد الرحمن افندى نافذ قاضى مصر حالا
 وبوفاة المرحوم عثمان افندى غالب وانحصار ميراثه في زوجته الست ووصف كل وابن
 اخيه مصطفى غالب القاصر المذ كورة وبتوكيل سليم افندى عرفى المذ كورة عن زوجته
 وصف كل المذ كورة التوكيل المرقوم على الوجه المسطور وانها لا تعلم ان كان المرحوم
 عثمان افندى المذ كورة دفع للزوجة المذ كورة شيئا من الصداق المطالبة به وكذا
 لا تعلم مقدارها والذي تعلمه هو ان المتوفى المذ كورة ترك حصته في منزل باسكنندرية
 كائن بخط حارة البركة قدرها النصف اثنا عشر قيراطا تحت يدها قيمتها تقي بالدين
 المدعى به وكف سليم افندى عرفى الوكيل المذ كورة راثبات دعواه المذ كورة باليمين
 الشرعية فاحضر حضرة مصطفى افندى جركس من مستودعى المالية المقيم باسكنندرية

ابن المرحوم احمد بن عبد الله والتمس الاستماع الى شهادته فشهد على انفراد
 عواجه المدعى عليه المذ كورة بحضورها وحضور المدعى المذ كورة بقوله اشهد ان
 المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسعد تزوج بوصف كل بنت عبد
 الله وكلة المدعى هذا وأشار اليه بيده حال حياته بعقد نكاح صحيح شرعي ودخل بها
 وعاش بها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا المحجل منه ثلاثة آلاف
 وخمسمائة قرش والمؤجل ألف وخمسمائة قرش والجميع بذمة الزوج المذ كورة حالين
 لها هذا ما يعلمه حال العقد ولم يعلم اذا كان الزوج المذ كورة اعطى لزواجه المذ كورة
 شيئا من المبلغ المذ كورة ولا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ثم احضر سليم افندي عرقي
 المذ كورة وحضره محمود احمد المعاون بدخولية اسعد كندرية بن احمد بن عبد الله
 والتمس الاستماع لشهادته فشهد بمواجبه المدعى عليه بحضورها وحضور المدعى
 المذ كورة بقوله اشهد ان المرحوم عثمان افندي غالب بن محمد بك غالب بن اسعد
 تزوج حال حياته بوصف كل بنت عبد الله وكلة المدعى هذا وأشار اليه بيده بعقد
 نكاح صحيح شرعي ودخل بها وعاش بها على صداق قدره خمسة آلاف قرش عملة صاغا
 المقدم منه ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش والمؤخر ألف وخمسمائة قرش والجميع
 بذمة الزوج المذ كورة ولم يعلم اذا كان الزوج المذ كورة اعطاها شيئا من المبلغ
 المذ كورة ولا يعلم ذلك وقال اشهد به كذلك ومضمون الافادة المذ كورة ان المسطر عيने
 صورة قضية منظورة بالمجلس الشرعي وقد حصل الاشتباه فيما يحكم به لعدم ظهور
 فهم عبارات الائمة المتعلقة بذلك فقد ذكر في تنقيح الحامدية من باب المهر ان المرأة
 لا تسمع دعواها بعد تسليم نفسها للزوج مباشرة لتجهيله على المفتي به ثم عزى لجامع
 الفصولين ان دعواها ببعض المقدم تسمع وبكاه لا ولم يوجد هذا فيه بل في الفصل
 العشرين منه انها لو ادعت كل مهرها بعدم موت زوجها وبرهنت على اقرار الزوج به
 لا تسمع اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضها الى آخر ما هو منصوص به
 ومثله ذلك في غيره ولم نقف على عبارة توافق ما عزى في التنقيح للفصولين وقد قال
 المدعى ان تاخير جميع الصداق عادة للترك بعد ان ذكر أن المهر منه محجل وقد صرحوا في
 مسئلة منع الزوجة نفسها حتى قبض مباشر أو تعورف بتجهيله بانه لا اعتبار بالعرف
 مع وجود التصريح في الدرر حواشيه فان سلمت ووقع الاختلاف في الحائرين الحياة
 وبعد ما لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجهيل شيء عادة بل يقال لها لا بد ان
 تقر بما تجتاحت والا قضينا عليك بالمتعارف بتجهيله وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شيء
 اليها والمراد الزوج أو ورثته انتهى والمدعى عليها هنا وصى لا تملك الاقرار ولا ما هو في
 معناه ولم تدع ايصال شيء وقد ذكر احد الشاهدين ان جميع المحجل والمؤجل بذمة الزوج
 حالين لها حال العقد وقد ذكر في الدرر حواشيه ايضا لو تزوجها على مائة ألف على حكم المحلول

على أن يجعل أربابها منعه حتى تقبضه أى تقبض الباقي بعد الأرباب بعين اذ ليس في
اشترط تجليل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي إلى الطلاق
أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير إلى اختيار
المطالبة انتهى فاستقر الرأي على نسخ هذه الدعوى والجواب والشهادة حرفيا
وعرضها على سعادتك لتفيدونا بما يظهر لسعادتك فيها صير اجراء في هذه القضية
وما تصدر به فتوى سعادتك يكون به العمل وهذا بإشارة حضرة مفتي تفراس كندرية
أيضا (اجاب) اذا ذكر وكيل الزوجة المذكورة ضمن دعواه ان عادة الترك الذين الزوج
والزوجة منهم تأخير جميع الصداق بذمة الزوج واقام على ذلك بينة شرعية يكون
ذلك مسوغا لسماع دعواه بالمهر كما لانه حينئذ لم يكن العرف مكذبا دعواه بجميع
المهر بعد التسليم والدخول كما ان دعواه ببعض المهر مع اقراره بتجليل شيء منه
مسموعة كما أفاده في تنقيح الحامدية من المهر حيث قال سئل في امرأة تريد الدعوى على
ورثة زوجها ببعض المهر المشروط تجليله لمسا به - بدخولها بها وتسليمها نفسها فهل
تسمع دعواها بذلك الجواب اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع
دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما اصرح به في جامع الفصولين انتهى وفيها
قبل هذا - سئل في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها
بأنها لم تقبض منه مهرها المشروط تجليله فهل لا تسمع دعواها بذلك الجواب
حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيها بشرط تجليله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها
عادة الا بعد دفع المجل كما اصرح بذلك كثير من علماءنا الا اعلام ادعت بعد الدخول
بجميع مهرها المقدم لا تسمع بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن افندي العمادى أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسياتي سؤال في دعوى
بعضه اه يعنى به ما تقدم وما ذكره في جامع الفصولين من الفصل العشرين راجعا
لغتاي قاضى ظهيراتها لو ادعت كل مهرها بعد موت زوجها وبرهنت على اقرار
الزوج به لا تسمع اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه وكذبها الظاهر
واستدل بما في الجامع الصغير أنها الوسائط نفسها ثم اختلفنا في المهر يقال لها لا بد لك
ان تقرى بقبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا الظاهر أنها لا تسلم نفسها
الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر أنها قبضت المستيمان وهو من الصداق اه يدل
على طوقه ومفهومة على ان الدعوى بجميع مهر بعد التسليم لا تسمع وبعضه تسمع
كما نرى اليه في تنقيح الحامدية ومثل ما ذكره في جامع الفصولين - مذكور في غيره
وشهادة الشاهد الاول لا يظهر قبولها لمصالح التنا في فيها فاذا صحت الدعوى وثبتت
وصاية الوصي المذكورة بطريقها الشرعي وشهد على طبق الدعوى عدلان وزكيا شرعا
وحلفت الموكلة بمين الاستظهار يقضى لها بما ادعى وكيلها هذا ما ظهر في الجواب والله

سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (سئل) بافادة من نائب محكمة بني سويف بتاريخ ١٧
 ذى الحجة سنة ١٣٠١ مضمونها ان قاضي محكمة ترمنت أرسل لطرفه صورة مرافعة
 بافادة في ٢ المحاضر صدرت لديه في ٢٧ ذى القعدة سنة تاريخه اعرضها على حضرة مفتي
 المديرية الافادة عن صحتها ان كانت والافيعين أوجه فسادها وقد كان وبعث بها المحضرة
 المفتي بشرح في ١٤ الجاري وردت بشرح من حضرته في ١٥ المحاضر مقتضاها السؤال
 عنهما من سعادتك لا شتباهاه قيا فلهذا أرسلت الصورة والافادة الواردة بها للتركرم بها
 لازم ومضمون المرافعة المذكورة في يوم الاربعاء ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠١ بمحضرة
 الرجلين المكلفين وهم ماهر بن عطية بن يوسف والشيخ محمد بن علي بن محمد كلاهما
 من اهل الى وسكان ناحية ترمنت الزوايا حضر كل من الرجلين المكلفين هسما اسمعيل
 وحسن ولدا يوسف بن محمد الشهير بالسلت وأحضرا معهما الرجال المكلفين وهم يوسف
 وخليل ولد محمد بن محمد الشهير بالمرين وحسن بن ابراهيم بن محمد المعروفون بتعريف
 كل من فلان وفلان وبالجلاس ادعى كل من اسمعيل وحسن ولدى يوسف بن محمد هذين
 المحاضرين على كل من يوسف و خليل ولدى محمد بن محمد المرين وحسن بن ابراهيم بن
 محمد ولدا المحاضرين معهما المذكورين بان المنزل المكتن بناحية اسنا المذكورة
 بشرق قيا يدرب يعرف بدرب البحري البالغ ذرعه مائتين وتسعة واربعين ذراعا بقدرع
 العمل والمنزل المذكور ومساحتان باملاء المدعين الموافق لكشف المقاس والتحديد
 المشمول باختام كل من فلان وفلان والمدعين المذكورين المساحة الاولى من المنزل
 المذكور وحدها البحري ينتهي الى الطريق الفاصل بين المنزل المدعى به المذكور
 وأرض منزل ملك احمد بن سعد بن عبد الرحيم من الناحية وطوله اثنا عشر ذراعا والحد
 القبلي ينتهي الى منزل ملك ابراهيم اغا الشهير بناصف بن موسى اغا بن عبد الله
 وطوله اثنا عشر ذراعا والحد الشرقي ينتهي الى الطريق الفاصلة بين هذه المساحة
 وأطيان خراجية يستحق منفعتها ابراهيم بن موسى بن عبد الله المذكور وطوله اثنا
 عشر ذراعا والحد الغربي ينتهي الى المساحة الآتية بعده من المنزل المذكور وطوله
 اثنا عشر ذراعا حاصلها مائة واربعون ذراعا والمساحة الثانية من المنزل المدعى
 به المذكور وحدها البحري ينتهي الى منزل ملك مختايل بن سليمان بن عبد المسيح من
 الناحية وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد القبلي ينتهي الى الدرب الشهير بدرب
 البحري المذكور الفاصل بين المنزل المدعى به ومنزل ملك ابراهيم اغا بناصف بن موسى
 ابن عبد الله المذكور وطوله احدى وعشرون ذراعا والحد الغربي ينتهي الى منزل ملك
 يوسف و خليل وحسن المدعى عليهم المذكورين وطوله اربعة اذرع ونصف والحد
 الشرقي ينتهي الى المساحة الهدودة قبلة من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
 ونصف ذراع حاصل هذه المساحة مائة ذراع وخمسة اذرع جميع المساحتين مائتان

وتسعة واربعون ذراعا ملصقة بمناصفة بينهما على السوية وان المسمى عليهم
هؤلاء المذكورين وادعوا ايديهم على المنزل المذكور تعديا منهم بغير حق ويطلب اليهم
برفع ايديهم عن المنزل المذكور وتسليمه اليهما ويسالان سؤالهم عن ذلك شرعا شئ كل
من يوسف و خليل ولدى محمد بن محمد وحسن بن ابراهيم بن محمد هؤلاء المسمى عليهم
المذكورين عن دعوى اسمعيل وحسن ولدى يوسف بن محمد هذين المذكورين عليهم
ملكية المنزل المذكور ملصقة بينهما فاجابوا طائعين مختارين وهم في حالة صحتهم
وكاملهم بمصادقتهم على ان المنزل المذكور واملاوا حدوده كالدعوى تحت ايديهم وانكروا
دعوى كل من اسمعيل وحسن ولدى يوسف بن محمد هذين عليهم ملكية المنزل
المذكور ولما وجدوا ذلك جدا كليا (اجاب) صار الاطلاع على الصورة الهيكلية
عنها والافادة عما هو مرغوب ان التحديد الواقع في هذه الدعوى على خلاف المعهود
اذ المنزل المدعى به شئ واحد متصل ببعض أجزاءه ببعض والجاري هو تحديده جملة واحدة
اذ المدعى شئ واحد وان كان تحديده كل جزء منه يكون تحديدا لكتلة لا يمكن ما ذكره
المدعيان في الحد الغربي للمساحة الاولى من المنزل انه ينتهي الى المساحة الثانية بعده
من المنزل المذكور وطوله اثنا عشر ذراعا في ما ذكره في الحد الشرقي للمساحة الثانية
من المنزل انه ينتهي الى المساحة المحددة قبله من المنزل المذكور وطوله خمسة اذرع
ونصف ذراع لانه اذا كان جميع الحد الغربي للمساحة الاولى ملاصقا للمساحة الثانية
يلزم ان يكون مقدار الحد الشرقي من المساحة الثانية طوله اثنا عشر ذراعا لا خمسة
اذرع ونصف كما ذكره في الحد الشرقي للمساحة الثانية نعم لو كان بعض الحد الغربي
بالنسبة للمساحة الاولى ينتهي الى المساحة الثانية وبعضه ينتهي الى غيرها لا يمكن
كون طول الحد الغربي في الاولى اثني عشر ذراعا وطول الشرقي في الثانية خمسة اذرع
ونصفا وحينئذ لا يكون المدعيان ذكر جميع الحد الغربي في الاولى بل بعضه وتركا
بعضه وهذا غير كاف في تحديد هذه المساحة فيقتضي اعادة الصورة المذكورة الى قاضيها
لاستيفاء ما يلزم فيها والاجراء على حسب المهور ودوالله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نائب
محكمة مديرية بني سويف مؤرخة ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠١ بقصد الافادة عن الحكم
الشرعي في مراعاة صدرت لاديه بناء على ما تطلبه خضرة مفتي المديرية وهمضمون المرافعة
المذكورة بخضرة كل من فلان وفلان حضرم الرجل المدكف عودة بن راشد بن عبيد
وحضرت معه المرأة خضرة المدكفة بنت عودة بن حسين كلاهما من عربان المعازة
من قبيلة الراجيين المقيمين الآن باراضي اشمنت العرب المحقق معرفتهم ما اسمها
وعينا ونسبها وحالية بتعريف شهود محضرة المذكورين اعلاه وعبيدين بن حسين بن عبيد
وعبيدين راشد شقيق المدعى وادعى عودة هذا المحاضر على خضرة هذه المحاضرة معه
محلس الدعوى وأشار اليه بانهم ازوجوه له ومنكوحته ومنكوحته وفي عصمته ونكاحه

بنكاح صحيح مدبر بين عودة هذا المدعى وبين والد الزوجة المدعى عليها خضرة هذه
هو عودة بن حسين بايجاب من والدها عودة المذکور وقبول من عودة هذا المدعى
يقول والدها عودة خذ بعتي خضرة في ذمتك لا تجوعها ولا تعطشها ولها ما تطلبه عليك
كما تطلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله فقبل عودة هذا المدعى من والدها
ذلك بقوله قبلت منك زواجه الى سنة الله ورسوله وان ذلك صدر من مدة ثلاث سنين
على صدق جميعه ستة جنهات ذهب بينتورا ثوبا وازناجيب داضرب النيم سامع بوض
ذلك جميعه من يد عودة الزوج المذکور وليد والد الزوجة عودة المذکور لا لجل صيغتها
من طرفه بالسنة جنهات المذکور وشروط الزوج على نفسه كسوتها قيص شاش وقيص
ديمي وبلغه فاسي وقناع شاش وعصبة وبرقع كرشة جراو بين قيصمة كل وذيبتين
من المعز وسدس أردب قح عبلان كذا وانه عجل لها جميع ذلك وسلمه لوالدها وكان بغير
حضورها وعلما وعدم مشورتها جريا على عادة العرب من انهم يزوجون بناتهم بغير
حضورهن وعلما بالزوج المذکور وكان العقد بين الزوج ووالدها المذکورين
ووالدها وأخيهما سعد وزوج والدهما سالم بن عيدين عبد الكريم فقط بدون حضورها
وتوكيلها في ذلك وان عودة الزوج المذکور دخل بخضرة هذه المدعى عليها بعتي
ذلك العقد وعاشرهما معاشرة الأزواج من التام المذکور ولم تنزل في عصمتها الى
الآن وانه من مدة سنة حضر في منزله كل من زيد بن عيدين حسين وسعد بن راشد بن
سلامة ولدي عمها وأخذاهما من منزله بغير حضور عودة هذا المدعى وصارت في حيازة
عيق والدها المذکور الى الآن ومنعت نفسها عن معاشرة عودة الزوج المذکور
وخرجت عن طاعته بغير حق وانه يطالبها بالرجوع الى طاعته في منزله الخاص به
واقامتة معه ومعاشرتها معاشرة الأزواج وتسليم نفسها اليه ويسأل سؤالها عن ذلك
سألت المرأة خضرة هذه المدعى عليها عن دعوى عودة هذا المدعى بعد استماعها منه
وقهها ما عندها فاجبت طاعة مختارة بان أباه عودة المذکور زوجها من عودة هذا
المدعى من مدة ثلاث سنين بغير حضورها وبغير توكيلها في ذلك وان أباهما
يشاورها ولم يستأذنها وذلك حكم عادة العرب بان من ان الأب يزوج بناته بغير
حضورهن وعلما ومشورتهن وتوكيلهن وقت الزواج وان أباهما المذکور هو الذي
زوجهامنه على حسب عادة العرب بان وادعت خضرة هذه المدعى عودة هذا المدعى أولا
بانها لم تقبض منه المهر المسمى بدعواه المذكورة ولم تستلم منه شيئا وانها دخلت على
زوجها ثاني يوم الزواج المذکور الذي حصل بين والدها وعودة هذا المدعى وانها
خرجت من منزله لظنها فساد العقد لعدم علمها بالصدق وقبضها له وعدم توكيلها
لوالدها في العقد وعدم مشورة والدها وان الزوج يريد الآن عودها الى منزله
ومعاشرتها معاشرة الأزواج وطالبه بمنع التعرض عنها وتريد الشرح في ذلك وتسال

سؤاله سئل عودة هذا المدعى ابن راشد بن عيدين دعوى خضرة هذه المدعى عليه
أولا المدعية ثانيا حسب ما ذكر يدعواها فاجاب بان عادة العرب تزويج بناتها مبدون
حضورهن وعدم مشورتهم واستئذانهم في الزواج وعدم توكيلهن لغيرهن ذلك فاش
في جميع العرب وصدقها بانها لم تقبض في يدها المهر المسمى بالدعوى بل الذي قبضه
من يده والدها عودة المذكور ورواها والدها توفي بعد ان اخذ المهر المذكور من الزوج
المدعى هذا واستهلكه برأيه في جهات عينها بدون اذنها وفي غير شؤونها وصدقها على جميع
ما ادعت به وعلى عدم قبضها المهر المذكور وذلك بحضور الشهود المذكورين بالهضر
وصورة ما كتبه مفتي المديرية بالا طلاع على هذه الدعوى فوجد ان النكاح الذي
تضمنته بعد ان كان موقوفا صار صحيحا نافذا باجازة خضرة المذكور له بما هو فوق
القول وهو الفعل الذي يدل على الرضا وهو دخولها على زوجها عودة المذكور برضاها
ومعاشرتها عشرة الا زواج مدة سنيين الدال على تمكينها له من نفسها كما يؤخذ من
حكايتهما سيما وانها لم يحصل منها رد للنكاح المذكور وقت العقد ولا بعده فلا عبرة الا ان
يقولوا انها خرجت من منزله لظننا فساد العقد لعدم علمها بالصدق الى آخر ما يدعواها
و بعد دخولها على الزوج الذي زوجها له والدها بدون اذنها ومعاشرتها عشرة
الا زواج وتمكينها له من نفسها اجازة للنكاح كالقول بل أولى ولا تسمع دعواها الا ان
يفساد العقد اتنا قضاه او تور بطاعة زوجها بعد ايفائها بمحل مهرها المسمى هذا ما ظهر
لي مما صرح به علماؤنا ومع ذلك فيسئل عن ذلك من سعادة استاذنا شيخ الاسلام والله
تعالى اعلم (اجاب) حيث كان عرف العرب الذين منهم المتخاضمان المذكور ان عقد
النكاح بقول الموجب خذ بنتي فلانة في ذمتك لا تجوعها ولا تعطشها ولما ما تطلبه
عليك كما اطلب النساء من الرجال وعلى سنة الله ورسوله وقبول القابل وقد سمى المهر
في ذلك العقد وكان بحضور شاهدين بالغين عاقلين سامعين كلام من الايجاب والقبول
فاهمين ان ذلك نكاح ينعتد نكاح الزوجة المذكورة من قبل أبيها الزوج المذكور ولو
كانت بكر ابا لغة حيث لا مانع من انعقادها يكون موقوفا على اجازتها بالقول أو بالفعل
أو بالسكوت لو بكر ابا لغة وكان بغير اذنها ويجب لها المسمى حيث لم يكن فيه غبن فاحش
عليها وان لم تعلم بالمهر على المذهب من عدم اشتراط العلم به واللاب قبض مهرها لو بكر
ولو بدون اذنها ويبرأ الزوج بذلك ويكون للزوجة مطالبة الاب بما قبضه في حياته
ومن تركه بعد موته اذا ثبت استهلاكه فلو كانت ثيبا بالغة وقت العقد لا يملك قبضه
بدون اذنها ويكون للزوجة المطالبة به على زوجها وفي رد المختار من النكاح ولم أر من
تعرض للخلاف في العطية مثل قوله في لك عطية بكذا لانه بمنزلة الهبة وقد أفتى به في
الخيرية وأما لفظ عطيتك بنتي بكذا كما هو الشائع عند الأعراب والفلاحين فيصح
به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا انه يقول جئتكم خاطبا بنتكم

لنفسه فيقول أبوها هي جارية في مطبخك فينبغي أنه يصح إذا قصدوا العقد دون الوعد
 أخذاً مما قدمته آنفاً عن البحر في وهبتها لك لتخدمك ويؤيده ما في الذخيرة إذا قال
 جعلت ابنتي هذه لك بالف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العتقود للعاني دون
 الالفاظ اه وقال قبله وهذا التعليل يدل على ان كل ما أقام معنى النكاح يعطى حكمه
 لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع التاميم للعين للعالم ولا شك ان لفظ
 جوزت أو زوزت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا انه عبارة عن التزويج ولا يقصد
 منه الا ذلك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق
 على عرفة انتهى المراد فاذا علم ان عرف العرب المذكورين انهم يقصدون النكاح
 بهذه الالفاظ أو ما أشبهها ينعقد النكاح المذكور بها والحال ما ذكر كما يستفاد مما تقدم
 والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من قاضي مديرية الفيوم مؤرخة ٢٥ محرم سنة
 ١٣٠٢ عن صورة دعوى بقطعة أرض بين رجلين يدعى أحدهما وضع يده وتصرفه
 بالمدم والبناء وهو يملكها بالشرع من آخر والمدعى عليه مشاهد لذلك والمدعى عليه
 جدد دعواه وأجاب بأنها ملكه ووضع يده عليها فهل تطلب البينة من كل منهما على
 وضع يده أو تطلب بينة الشراء والتصرف من المدعى حيث اشبهه الحال على حضرة
 مفتي المديرية في الحكم المذكور ومضمون المرافعة المذكورة المقيمة بتاريخ ١٧
 محرم سنة ١٣٠٢ ادعى الشيخ يوسف ابن الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد العليم القاضي
 قائلاً ادعى على عبد الله أفندي مؤمن هذا الحاضر معي بهذا المجلس وأشار إليه ابن حسن
 مؤمن بن شعبان مؤمن أني أملك جميع قطعة أرض خالصة البناء بناحية طهار أهام
 حارة القضاة ومسجدهم الموقوف من جدي الشيخ عبد العليم بن سليمان بن علي بن محمد
 شمس الدين بالدرب الجديد النافذ الموصول الى حارة القضاة ومسجدهم محصورة بمحدود
 أربعة الحدا لقمي لي ينتهي الى منزل ملك أمين بن عبد الهادي بن زيدان من اهالي
 وسكان ناحية طهار والقاصـل بينهم ما أنجار من طوب لبن والحدا البحري ينتهي الى
 أرض فيضاء بيد نخيس بعينه من عويس بعينه بن نخيس بعينه من ناحية طهار وقد
 أحدث بناء ببعضها والقاصـل بين الأرض ملكي وبين القضاء الذي بيد نخيس المذكور
 الفجر الذي فخرته ووضعته زربان من بوض وجريد والحدا الشرقي ينتهي الى أرض
 فضاء ببعضها بيد علي التجار بن شافعي التجار بن علي التجار وباقيها بيد محمد بن شافعي
 التجار بن شافعي التجار كلاهما من ناحية طهار وقد أحدثا بناء والقاصـل بين
 القطعة الأرض ملكي وبين الأرض التي بيد علي التجار ومحمد شافعي التجار
 المذكورين بعض البناء الذي أحدثته على التجار المذكور وباقيها فخرم وضوع به زرب
 من بوض وجريد والحدا الغربي ينتهي الى طريق متسعة عامة نافذة بوسط البلد
 فاصلة بين حرمي المسجد السابق ذكره والمنزل ملكي الملاصق له وبين هذه القطعة

الارض ملكي المحدودة بهذه الحدود المذكورة وقد ملكت هذه القطعة الارض
المحدودة بهذه الحدود المذكورة بالثمن المسمى بالبيع الشرعي البات من جاب الله بن علي بن
بله بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن موكتيه المرأة المسكافة مريم بنت علي بن بله
وعمة أخت أبيه لأمه المرأة المسكافة بدوية بنت عبد الهادي بن طائغ الجميع من أهالي
ناحية طهار بعد أن وكلناه وكالة مفوضة في بيع ما استحقاقه في هذه القطعة الارض
المذكورة وفي قبض الثمن في مجلس عقد البيع والشراء وقبل تو كيله ما في ذلك
فباعني جاب الله المذكور بالاصالة عن نفسه عشرة قراريط وثلاثين من قيراط شائعة
في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن أخته مريم المذكورة خمسة قراريط وثلاث
قيراط شائعة في الارض المذكورة وباعني بالوكالة عن المرأة بدوية المذكورة ثمانية
قراريط باقى الارض المذكورة شائعة فيها باعني جاب الله المذكور جميع الارض
المذكورة حال ملكهم لها على الوجه المستطوع بثمن قدره مائة وخمسة وثمانون قرشاً هائلة
صاغاً قبضته بالمجلس بحضور موكتيه المذكورين وقبضه مني بحضورهم ما وسلم
كلامهم ما نحن استحقاقها في القطعة الارض المذكورة وسلمني كل من جاب الله
المذكور وموكتيه المذكورين جميع هذه القطعة الارض المحدودة بالحدود المذكورة
واستلمتها منهم من نحو أر بع سنين بالبيع والشراء الصحيحين الشرعيين ومن وقتها
لمعد الآن وهي بيدي وفي ملكي أنصرف فيما تصرف الملاك في أملاكهم بسائر أنواع
التصرفات الشرعية كالحفر فيها وأخذ السباخ منها وغير ذلك بدون معارضة ولا منازعة
لي من أحد ما ولا عدم تيسير البناء لي فيها فخرت بها أساساً وجعلت به زرباً من بوسع
وحر يد محيطها المحفظ ما أضعه فيها من الاشياء الخاصة بي التي لا يسوغ لأحد غيري
التصرف بوضعها فيها بغير إذني كحصول زراعة ذرة تعلقي وما يلزم من الوقود البوهر
والجريد وغير ذلك وجعلت له باباً من الجهة الغربية وعبد الله أفندي مؤمن هذا حاضر
بناحية طهار المذكورة يعلم البيع من المذكورين وشراقي منهم ومطلع على ما هو حاصل
من التصرفات الشرعية من الفجر وأخذ السباخ وفخر الأساس ووضع الزرب بها
 ووضع الوقود ووضع محصول زراعتي بها قادر على المعارضة والمدافعة والمرافعة
والمنازعة ولا منعه من ذلك شرعاً ولم ينزعني فيها عند قاضي محدد الآن والآن قام
عبد الله أفندي مؤمن المذكور هذه بسلطته وجاهه يعارضني في هذه القطعة الارض
المذكورة تعدياً منه بغير وجه حق فاطلب منع تعرضه لي وأسأل سؤاله عن ذلك مثل
عبد الله أفندي مؤمن هذا المدعي عليه عن دعوى الشيخ يوسف سليمان هذا المدعي
المذكور فاجاب بان القطعة المذكورة بالحدود المبينة أعلاه ملكي ملكاً صحيحاً
شرعياً وانه واضح يده عليها وأنكر دعوى هذا المدعي المذكور وجدها جديداً كلياً
فطلب من كل منهما ائنة شرعية تشهد له بوضع يده (اجاب) بطالعة هذه المرافعة

لم يتضح الجرم بهته الا انه ذكر في المدعى انه لا أرض فضاء بينه وبين المدعى وعرفه وقد
أحدث بناء بيعة منه وذكر في المدعى انه لا أرض فضاء بينه وبين المدعى وعرفه وقد
وباقية ما بين المدعى وبين المدعى وعرفه ما قد أحدثا بينهما بناء ولا يدري هل المدعى المذكور ان
من الاراضي المملوكة لمن هي بالمدعى أم أولادهم فلا يتكفي حينئذ بالاعتصاف على
كونها بالمدعى المتزوج اليه بالملك والعارية ونحوهما بل لا بد من ذكر أنهما ملك فلان
وبه ترفعه سواء كان ذلك اليد أم غيره لا شتراطهم ذكر أسماء أصحاب المدعى ودواؤهم إلى
المدعى أو هما من الاراضي التي لا يدري مالها لهما فيصبح التحدد إذا ذكر أنهما لا يدري
مالها لهما وذكر من هو ما في يده ففي الانقروية من الثاني في دعوى العقار والضيق
ومحديده ما ذكر في أي في العدة أيضا إذا جعل أحد مدعى أرضا لا يدري مالها لهما
لا يكفي ما لم ينزل في يد فلان حتى تحصل المعرفة وفيها بعد كلام وذكر في العدة المختار
انه اذا ذكر اسم ذي اليد يكفي اذا كان المدعى لا يدري مالها لهما اهـ ومثله في
الهندية من الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار والقصاصين من السابع فاذا
كانت الارضان المذكورتان مملوكتين لملك معلومين لم تصح هذه الدعوى لعدم
بيان المال حتى يترتب عليه أسئلة الخصم وطلب البينة وذكر من هو ما في يده لا يعلم
منه انه المال المذكور فليزعم المدعى فاذ صححت وذكر المدعى فيها انه
يملكها بالشرع من ملاكها المذكورين بالثمن المعين وانهم باعوها وسلموها له وتصرف
فيها التصرف الذي ذكره والمدعى عليه حاضر في البلد يعلم البيع والتسليم وتصرف
المشتري المذكور ولم ينزع ولم يدع فيها معتمداً منه من الدعوى حتى مضت المدة
التي ذكرها المدعى وانه واضح يده عليها وان خصمه يعارضه الآن في ذلك بدون وجه
شرعي وطلب منع المعارضة تصح الدعوى ويستل خصمه عنها فان أجاب خصمه بما سلكه
له او وضع يده عليها ايضا أو ذكر دعوى المدعى فلا مانع من تكليف المدعى البينة على
ما ادعاه الذي من جهته وضع يده وبيع ماله الارض له وتسليمها له وتصرفه فيها
التصرف الذي ذكره وان خصمه حاضر في البلد يعلم البيع والتسليم وتصرف المشتري
المذكور فيها التصرف الذي ادعاه فان أقامها وطابت شهادتهم دعواه وزكيت
يقضى له بالملك ومنع خصمه عنه لعدم سماع دعوى الخصم حينئذ الملك لنفسه بعد
استيفاء ما يلزم شرعا ولا حاجة حينئذ الى اقامة البينة من قبل المدعى عليه قال في
التنوير وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب باع هقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته
أو غيره ههنا من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله لانه ماله لا تسمع دعواه بخلاف
الاجنبي فان سكوته ولو جارا لا يكون رضا الا اذا سكت الجار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً فينتهز لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً
للاطماع الفاسدة اهـ وأفاد محشي السيد الطحطاوي والامامة ابن عابدين

ان التقييد بقوله زرعاً وبناء اتفاقاً والمراد به كل تصرف لا يطلق الا للمالك اما اذا لم يثبت المدعى ما يمنع سماع دعوى خصمه بالملاك بطريق شرعى واقام كل البينة على وضع يده فقط على المتنازع فيه ولم يتحقق سبق يد لا حدهما ولا ما يقتضى منع سماع دعواه فانها تترك في أيديهما وكذا الحكم لو شهدت بينة كل على الملاك له مع اليدبان أثبت المدعى شراعه من المالكين لها بالاتار يخ الملاك بأثبعيه ووضع يده ويديها ثبعيه وأثبت المدعى عليه الملاك المطلق له ووضع يده بالاتار يخ ولم يثبت أحد منهما ما يمنع دعوى الآخر ولم يوجد ما يقتضى تقديم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من نظارة المحقانية بافادة مؤرخة ١٨ ج سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص يدعى الشيخ سيد اعلياً غانماً أنهى للحقانية متضرراً من حكم أصدرته محكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية تدعى شخص يدعى اسحاق محمد الذي كان زوجاً لاخت المشتكى المذ كور المتوفاة بوفاتها على عصمته حال كونها حال حياتها مطلقة منه ثلاث طلاقات بمقتضى سند بمختمه وشهادة شهود وبالاستعلام من المحكمة المشار اليها من ذلك وردت افادة حضرة قاضيه رقم ١٥ ج سنة ٣٠٢ مرفوعة بالمخص ما صار في هذه المادة من المرافعة والحكم وحيث بمقتضى البند الثالث من لائحة الهاكم الشرعية يكون النظر في ذلك مختصاً بحضرة كم فلزم ارسال الاوراق المتعلقة بما ذكر فيها اوراق التشكيكات والمخلص وقدر الجميع أربعة تؤمل النظر والتكرم بافادة ما يرى وصورة المخلص المذ كور الوارد من المحكمة انظاراً للحقانية بافادة المحكمة الشرعية المشار اليها المؤرخة ١٥ جمادى الاولى سنة ٣٠٢ للمخلص ما صار بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في قضية الشيخ سيد فاهم الوارد بالاستعلام عنها افادة الحقانية في ١٣ ربيع الاخر سنة ٣٠٢ انه في ٧ ش سنة ١٣٠١ حضر لدينا بالمجلس الشرعى رجل اسمه اسحق محمد وادعى على الشيخ سيد على غانم وابراهيم محمد بنان المدعى زوج لاخت الشيخ سيد على غانم المذ كور هي أسماء بنت على بن غانم بعدد شرعى وانه بعد ذلك في ربيع الاول سنة ١٢٩٧ طلقها طلاقاً واحدة بآئنة ثم بعد ذلك راجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشرها ثم في شعبان سنة ١٢٩٨ طلقها طلاقاً واحدة وراجعها وهي في العدة بدون عقد وعاشرها ثم في ن سنة ١٢٩٩ طلقها بقوله لها انت طالق وكانت حامل منه وبعد ذلك وضعت الحمل بنتاً ميتة ثم في م سنة ١٣٠٠ تزوجها بعدد صحيح شرعى بحضرة شهود ودخل بها ثم ماتت في ١٥ ل سنة ١٣٠٠ وانحصر ارثها في زوجها المدعى وشقيقها الشيخ سيد على غانم وجيله ولا وارث لها سواهم وادعى بدين للبيته المذ كورة على ابراهيم محمد المذ كور ومطالبه بتعديده منه وطالب الشيخ سيد اعلياً المذ كور بدفع معارضة له في وراثته لزوجه المذ كورة واستحقاقه لنصف تركتها وبسؤال المدعى عليهما عن ذلك فاعترف ابراهيم محمد المذ كور بالدين المدعى به عليه وبوفاة أسماء المذ كورة وأنكر ما عدا ذلك واعترف

الشيخ سيد علي غانم المذكور بدعوى المدعى المذكور جميعها ما عدت تزوجها باسماء المذكور بعد الطلاق الثالث المذكور ووراثته لها واستحقاقه لشي من تركتها فانه أنكر ذلك وادعى ان ارض اخته المذكورورة انحصر فيه وفي شقيقته ما جيلة المذكورورة ثم بهذا المجلس صدق الشيخ سيد علي غانم المذكور على زواج المدعى المذكور باسماء المذكورورة بعد الطلقات الثلاث المذكورورة في شهر محرم سنة ١٣٠٠ على الوجه المستطور بدعواه وعلى انحصار ارضها في زوجها المدعى وشقيقته المذكورين وبانه لا وارث لها سواهم وعلى استحقاق محمد المدعى المذكور نصف تركته المتوفاة المذكورورة بطريق الارث عنها ثم في ١٣ ن سنة ٣٠١ حضر بالمجلس المتداعون المذكورون والشيخ عبد الرحمن محمد الوكيل عن جيلة الاخت المذكورورة الوكالة المسجلة بمذكور المجلس وادعى المدعى المذكور على الوكيل المذكور بمسا اداءه أولا المذكورين بان الموكلة معارضة له في تزوجه باختها أسماء المذكورورة في م سنة ١٣٠٠ وفي وراثته لها واستحقاقه نصف تركتها واطالبها بدفع معارضة لها في ذلك وبسؤال الوكيل المذكور عن ذلك فاعترف بان المذكور كان زوجها لاسماء المذكورورة تزوجها ودخل بها وذكر ان المدعى المذكور في ٧ ن سنة ١٢٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكورورة طلاقاً واحدة مسبوقه بطلقتين وأعطاهما خمسة جنيهات اقر نكته مؤخر صداقها وكتب لها بذلك على نفسه سنداً مختمه مشمولاً باسمه وختمه مؤرخاً في ٧ رمضان المذكور وانه يدعى بذلك على اسحاق محمد المدعى المذكور وأبرز الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور من يده السند المذكور وقرئ بالمجلس على اسحاق محمد المذكور فدل على ذلك وذكر الشيخ عبد الرحمن محمد المذكور انه لا يعلم غير ذلك فصديق اسحاق محمد المدعى المذكور على انه في سابع رمضان سنة ٩٩ أقربانه طلق زوجته المذكورورة طلاقاً واحدة مسبوقه بطلقتين كما ادعى الوكيل المذكور وعلى انه كتب السند المذكور على نفسه بذلك وختمه بختمه وذكر ان الطلقتين السابقتين اللتين أقر بهما المذكور بالكتابة بالسند المذكور صدرتاً منه الاولى بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق وانه راجعها وهي في عدته بدون عقد وان الطلقة الثانية صدرت منه في شعبان سنة ٩٨ وانها كانت بلفظ خالصة قاصداً بها الطلاق ثم راجعها وهي في عدته بدون عقد ثم بعد ذلك ذكر اسحاق محمد المذكور بهذا المجلس انه وقت كتابة السند المذكور أخيراً الفقي الذي كتب السند المذكور وبان الطلقتين السابقتين اللتين صدرتاً منه لزوجه أسماء المذكورورة صدرت كل منهما منه لها بلفظ روي أنت خالصة قاصداً بذلك طلاقها وامره بان يكتب ذلك بالسند المذكور ثم في ليلة ١٧ ن سنة ١٣٠١ حضر المتداعون بالمجلس وعرفنا نحن وحضرنا عضو المجلس اسحاق محمد المدعى المذكور بان دعواه المذكورورة على جيلة الموكلة وابراهيم محمد المذكورين غير مسموعة شرعاً سبق اقراره بطلاق زوجته المذكورورة طلاقاً واحدة

مسبوقه بطلقين قبل زواجهما الزوج الاخير المذكور ومنعناه عنهما من دعواه
 المذكور وعرفنا الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور بان اسحاق محمد المدعى المذكور يشاركه
 بثلاثة انجاس نصيبه وهو الثلثان من تركه اخته اسماء المذكوردة معاملة له باقراره
 له بمادعاه المذكور أعلاه وحكمنا بذلك لاسحاق المذكور على الشيخ سيد على
 المذكور ثم بعد ذلك أثبت الوكيل المذكور وفاة اسماء المذكوردة وانحصار ارثها في
 شقيقة المذكورين ولا وارث لها سواهما وحكمنا لها بذلك وألزمنا المدين المذكور
 بدفع ثلث الدين المقر به للوكيل المذكور ولو كانت الاخت المذكوردة عن نصيبها ارثاً عن
 اختها المتوفاه المذكوردة وبدفع عشرة قروش من مثل الدين المذكور لاسحاق المذكور
 عما آل اليه من نصيب الاخ المذكور باقراره المرقوم وبدفع ستة قروش وثلاثي قرش
 من مثل الدين المذكور للشيخ سيد على الاخ المذكور ثم بعد ذلك حضر الشيخ سيد
 على واسحاق محمد المذكوران وادعى الشيخ سيد على المذكور بدعوى في هذا
 الشأن بمجالس متعددة وعرفنا بان دعواه لا يترتب عليها سؤال الخصم شرعاً ومحرر
 بذلك اعلام ثم في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٠١ وسجل بالسجل المصان بناء على
 طلب اسحاق محمد المذكور ثم في ٧ من سنة ١٣٠٢ حضر الشيخ سيد على واسحاق
 محمد المذكوران وادعى الشيخ سيد على المذكور على اسحاق محمد المذكور بدعوى في
 هذا الشأن وطلب سؤال الخصم عنها ثم في ١٧ م المذكور حضر الشيخ سيد على واسحاق
 محمد المذكوران وذكر اسحاق محمد المذكور انه صدر له حكم شرعي من هذه المحكمة
 مستوف شرائطه الشرعية بمشاركتة للشيخ سيد على غانم المذكور بثلاثة انجاس نصيبه
 وهو ثلث تركه اسماء المذكوردة متروك هذا الحكم على الاقرار الصادر من الشيخ سيد
 على غانم هذا المذكور المعين بدعواه وتحرر له بذلك الاعلام الشرعي المذكور المسجل
 بالسجل المصان وان الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور لم يأت به هذا الدفع الذي ذكره في
 دعواه الاولى المكتوبة بالاعلام المذكور وأبرز اسحاق محمد المذكور من يده الاعلام
 المذكور كوروقري بالجلس فدل على ذلك وقبول على سجله فوجد مطابقتها للسجل المحفوظ
 به هذه المحكمة فعرقنا نحن وحضرنا العضوين الشيخ سيد اعلياً غانماً المذكور بانه على
 فرض صحة ما ادعى به الا ان انه دفع شرعي فلا يسمع منه لعدم ذكره في دعواه الاولى
 المكتوبة بالاعلام المذكور اللهم عن ذلك من ولي الامر حسب المدون ببنده ١٧ من
 لائحة اجراءات المحاكم الشرعية (اجاب) وردت مكتوبة الحقاينة يمينه المؤرخة ١٨
 ج سنة ١٣٠٢ والاربع أوراق طيها المتعلقة بتشكي من يدعى الشيخ سيد اعلياً غانماً
 مما جرى في المحكمة الكبرى الشرعية بمصر من الزامه بمشاركة زوج اخته المتوفاه
 له في نصيبه الايل له بالارث عنهما معاملة له باقراره بمشاركة المحكوم له لورثتها في الارث
 بطريق الزوجية وتوقف المحكمة المذكوردة في سماع دعواه الدفع على فرض صحته

بعد الحكم عليه وتحرير الاعلام الا لزامي بذلك المبقى على الاقرار وتسجيله بالمجلد
ومقابلته على سجله ووجوده مطابقا لهجته المحفوظ به هذه المحكمة فخرج من سماع
الدفع لعدم ذكره في دعواه الاولى المكتتة بالاعلام المذكور المنهى عن ذلك من ولى
الامر حسب المدون ببند ١٧ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية حسب الموضح
على خص ما صادر بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في هذه القضية ضمن هذه الاوراق
الواردة لنظر المحكمة بقاعدة المحكمة المذكورة بتاريخ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢
وبرام النظر وقاعدة ما يرى وحيث ان هذا البند يقتضى ان المحكوم عليه حكما شرعيا
مترتب على اقرار او بينة او تكول عن الخلف وتقرر به اعلام شرعي مستوف حكمه
الشرائط الشرعية وسجل بالمجلد المصان اذا تقي بدفع لم يذكره في الدعوى الاولى
لا يسمع ذلك منه متى وجد الاعلام مطابقا لهجته فيما على ما ذكر في هذا الملخص وصحة
الحكم لا يكون للقاضي المنهى عن سماع الدفع في الدعوى الاولى سماعه والحال
ما ذكر لكونه ممنوعا عنه بدون وجه شرعي يقتضى سماعه فافيد من المحكمة
الشرعية على هذا الوجه في محله ولا عبرة بتمسك المتشكي بان الدفع قد سبق منه قبل
تحرير الاعلام الا انه كان غير تام لهجه ثم الا ان آتاه بعد تحرير الاعلام اذ غير التام منزلة
العدم فصدق عليه انه لم يات بدفع في الدعوى الاولى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)
بقاعدة من قاضي مديرية الغربية مؤرخة ٢٢ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها الاستفهام
عن الحكم الشرعي في مرافعة صدرت لدى قاضي محكمة مركز قضا وباستفهامه من
مفتي مديرية الغربية أفاد عن ظرها بعد مرافعة هذا الطرف حيث ان الحكم فيها خفي
ومضمون المرافعة المذكورة حضر السيد أبو العينين الفلاح بن أبي العينين بن عثمان
وأحضر معه عليا المصري الفلاح بن مصطفى بن محمد كلاهما من زفتا المعروفان عينا
واسما ونسبا بشهادة شاهدين ذكرهما وادعى السيد أبو العينين هذا الذي حضر على
علي المصري هذا الذي أحضره مع نفسه بان هاتين الجماعتين الحاضرتين بهذا المجلس
المشار اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العينين هذا المدعي والنصف الآخر
من كل منهما مال يريكه محمد أبي صليحة الفلاح هذا الحاضر بالمجلس أيضا وان عليا المصري
هذا الذي أحضره مع نفسه المدعي عليه متعرض للسيد أبي العينين هذا المدعي في
نصيبه في هاتين الجماعتين النصف في كل الميتين فيسه بغير حق وبغير وجه شرعي
والسيد أبو العينين المدعي هذا يطالب عليا المصري المدعي عليه هذا بدفع تعرضه
المذكور فيه ويسأل سؤالا عن ذلك سئل هذا المدعي عليه منع تعرضه لهذا المدعي
بغير حق فادعى على المصري هذا المدعي عليه على السيد أبي العينين هذا المدعي بان
النصف في كل واحدة من هاتين الجماعتين ملك لعلي المصري مدعي الدفع هذا
اشترى هذين النصفين من الحرمة خضرة أم عبيد بنت محمد أبي عيطة بن موسى من

وقتا بخمسة جنيتات افر نكية ذهبوا و اقبطوها ذلك يد ابيد واستلم منها هذين النصفين
 باقباضه الى ذلك بعد الاطاعة بهما على ما نافي للجهالة شرعاً بحكم هذا الشرع ابيد عاصم
 شرعياً بايجاب وقبول شرعيين وقدمات بائعته المذكورة بعد ذلك وان هذين النصفين
 اليوم اعلى مدعى الدفع هذا والنصف الآخر في كل من هاتين الجاموسيتين لمجد أبي
 صليحة الحاضر معهما اهـ ذاقوا للدعوى المدعى الاول وان دعوى السيد أبي العينين
 هذا باطالة وطالبه بالسكف عن هذه الدعوى وسال سؤاله عن ذلك سئل السيد أبو
 العينين المدعى عليه الدفع هذا عن دعوى على المصري مدعى الدفع هذا فاجاب
 بالانكار لما عدا ملكية محمد أبي صليحة للنصف وموت المدعى منها الشراء وهم على
 دعواه الاولى فكتب قاضي مركز زفتا المحضرة مفتي مديرية الغربية بانه اشتبه عليه
 الحال فيما يهتد به ارجاؤه في ذلك على فرض صحة الدعوى بين فاجابه المفتي بقوله لا بد في
 الدعوى من بيان واضح اليدعى الجاموسيتين المذكورتين من المدعى او المدعى عليه
 او الاثنين أو خارج ايقاد الحكم الشرعي بعد ذلك فحضر عند قاضي المركز المذكور
 كل من السيد أبي العينين وعلى المصري ومحمد أبي صليحة المذكورين في المرافعة وادعى
 السيد أبو العينين المذكور على على المصري المذكور بدعواه المذكورة بحجج وفها غير انه
 زاد عليه ان الجاموسيتين المذكورتين الحاضرتين المشار اليهما في مجلس الدعوى في
 يد محمد أبي صليحة المذكور بمقتضى الشركة وقد صادقه على أصل الشركة محمد أبو
 صليحة المذكور على الاطلاق وقد سئل أيضاً على المصري المذكور قاضي بدعواه
 المذكور في حقه فها غير انه زاد ان الجاموسيتين المذكورتين الحاضرتين ومشار اليهما
 في الدعوى تحت يد محمد أبي صليحة المذكور وهذا يقتضي هذه الشركة وقد صادقه محمد
 أبو صليحة المذكور وهذا على دعواه الشراء المذكور ولما سئل السيد أبو العينين هذا عن
 دعوى الدفع هذه اجاب بما اجاب به أولاً ثم ذكر كل منهما ان له بينة على مدعاه وأحضر
 السيد أبو العينين شاهدين واستشهدا فشهد كل منهما على فقراده بمواجهة المتداعيين
 بعد استشهاده شرعاً بقوله أشهد بان هاتين الجاموسيتين الحاضرتين بهما هذا المجلس وأشار
 اليهما نصف كل واحدة منهما ملك للسيد أبي العينين المدعى هذا والنصف الآخر في
 كل منهما لشرى يكمه محمد أبي صليحة هذا الحاضر بالمجلس فطعن على المصري المذكور في
 الشاهدين بان أحدهما لا يعرفه وثانيهما شرى للسيد أبي العينين هذا في التابوت
 وان بينة على المصري هذا لا تحضر الا بطلب ابراهيم المصري فكتب قاضي المركز
 المذكور المحضرة مفتي المديرية قوله بعد دور ودفتوى حضر تمكم هذه حضره هذان
 المتداعيان وادعيا حسب الموضح فيه فلم يتضح كونهما خارجين يدعيان على ثالث أو
 خارج يدعى على ذي يدعيان كلاهما يدعى ان ذا اليد شرى يكمه فهل بذلك يكون كل
 منهما مدعيان له قويد بدعوى الشركة لسكون يد الشرى يكمه أو كيف يؤمل الافادة

عن ذلك وما يتبع اجرائه في هذه المادة فكتب عليها المفتي المذکور تنظر هذه
 المرافعة بمعرفة حضرة الاستاذ الاعظم شيخ الجامع الازهر حيث ان الحكم فيها خفي
 فوردت باقادة قاضي المديرية المذکور كورة لهذا الطرف (اجاب) على مقتضى هذه
 المرافعة كل من مدعى الثمن كمالا مطلقا ومدعى المالك بسبب الشراء من المرأة
 التي عينت باسمها ونسبها مع بيان الثمن خارج والشريك الذي في يده عين
 الجامع وسنتين المقر له بالملك في نصفهما من كلا المدعين وانهم ما في يده هو وواضع اليد
 ولا يتوهم كون الشخص ذا يد بمجرد دعواه انه شريك لو اضع اليد ولو فرض ان مدعى
 الشراء يعتبر ذا يد باقرار وواضع اليد حقيقة بانه شريك به وانه مالك للنصف في
 الجامع وسنتين بطريق الشراء كما ادعى فلا يخلف الحكم في تقديم يد مدعى الملك
 المطلق الخارج على يد مدعى الشراء لما في الاقروية من نوع في رجاين يدعيان
 عينا بسبعين مختلفين أو يدعى أحدهما سببا والاخر ملكا مطلقا وان ادعى أحدهما
 الشراء أو الارث والاخر الملك المطلق والعين في يد ثالث وأقاما البينة فصاحب المطلق
 أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء أو الارث وادعى الخارج انها ملكه مطلقا يقضى
 للخارج لان المشتري نزل منزلة البائع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو
 حضر افتا للخارج أولى منهما كذا هذا من اهل المزبور اه والذي قبله منقول عن
 الثالث عشر من دعوى الخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) باقادة من قاضي
 محكمة الساحل مؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ مضمونها صورة الدعوى
 مرفوعة قد اقيمت لدينا بالمحكمة وصار قيدها بالمضبطة ولوجود الاشتباه عندنا في
 سماعها من عدمه لعدم طلب المدعى طلب المواثيق كتبنا لحضرة مفتي المديرية
 فوردت افادته ناطقة بعدم سماعها اتركه طلب المواثيق وحيث انه لم يزل عندنا
 الاشتباه في ذلك لان طلب المواثيق يستغنى عنه بالشهادة ابتداء والمدار على عدم
 ما يدل على الاعراض وفي هذه الحادثة لم يوجد ما يدل على الاعراض من الشفيع لما
 في الهندية من الجزء الخامس عن خزنة المفتين ولما في سلم المسترشدين لاحكام
 الشريعة والدين نقلا عن الزيلعي فلم تر قيمه لسعادتك ثم لم بعد شريفه والصورة
 المرفوعة معها بانوار المطالع كرامنا بما يتراءى للسيادة ومضمون صورة الدعوى
 حضر ابراهيم بن سمعان بن صليب وأحضر معه سيد بن هدية بن ابراهيم كلاهما من
 نزلة جودة التابعة لنا حية تاسا المعروف كل منهما انما اشعر عابته عرف اثنين ذكرهما
 وبعدها استواهما بالجلس ادعى ابراهيم هذا الذي حضر على سيد هذا الذي أحضره
 معه بان المرأة أم محمد بنت جاد الله بن أبي موسى من الناحية المذکور كورة كانت تملك
 نصف منزل شاءا بالنزلة المذکور كورة بجهتها البحرية على قارعة الطريق العامة قد راذعه
 بالذراع المهرى ستمائة وسبعة وعشرون على مساحة واحدة فاعدها عشر وون ذراعا

يقابلها ثمانية عشر ذراعا ويحيطها ثلاثون ذراعا يقابلها ستة وثلاثون ذراعا يحصره
حدود أربعة ذكرت في صورة الدعوى وبأنه كان جالس امام منزله يجاور المبيع المذ كور
فحضر عنده احمد بن حسن بن تركي من الناحية المذ كورة وأخبره بان سيد بن هدية
هذا المدعى عليه اشترى نصف هذا المنزل المذ كور من مال كنه أم محمد بنت جاد الله
ابن أبي موسى بمبلغ ستمائة قرش صاغا وتقابلها الثمن والمبيع ففي ذك ذلك قال
لجماعة بالقرب منه مرثيين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت
جاد الله بن أبي موسى وأخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها ببيع عابتا بمبلغ
ستمائة قرش عملة اميرية صاغا وأما أحق بالشفعة فيه لكون المبيع المذ كور مجاورا
للمنزل المملوك لي من الجهة الغرب بيسة وركب وجاء للمحكمة لتتملك المبيع المذ كور
بطريق الشفعة لكونه جارا ملاصقا لجميع المبيع من الجهة الشرقية وبسماع سيد
هذا المدعى عليه دعوى ابراهيم هذا المدعى صدق على دعواه شراء الحصة المذ كورة
من مال كنه أم محمد المذ كورة بالثمن وعلى التقابل المذ كور وعلى ان المنزل ملك
ابراهيم هذا المدعى مجاور جوار ملاصقة لجميع المبيع من الجهة الشرقية وادعى سيد
هذا على ابراهيم هذا المدعى دفع الدعواه هذه بان البيع المذ كور وقع من مدة طويلة
وبان المدعى ابراهيم هذا علم بالبيع بالثمن المذ كور ولم يطلب من مدة ثلاثة أشهر ولم
يصدق ابراهيم هذا المدعى على ذلك وأصر على دعواه الطالب المذ كور هذا ما وقع وصار
ضبطه بالمحكمة (اجاب) صار الاطلاع على صورة المرافعة باطنه والمكاتبة الواردة
معها المؤرخة ١٩ ذي الحجة سنة ٣٠٢ والجواب عن ذلك انه لا شك ان الاشهاد على
العقار بطلب الشفعة فور علمه بالبيع والثمن عند العقار بحضرة شهود يكفي عن
طلب المواثبة والاشهاد كما لو اشهد على ذلك بحضرة البائع لو العقار في يده أو على
المشتري لو كان العلم بحضور أحدهما في المندية من الثالث في طلب الشفعة عن
خزاة المقتين وانما يحتاج الى طلب المواثبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذا لم يمكنه الاشهاد
عند طلب المواثبة بان سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما اذا سمع
عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك فكذلك يكفي ويقوم مقام الطالبين اه ومثله
في الزيلعي من طلب الشفعة الا انه يشترط طلبه الشفعة فور العلم على ظاهر الرواية
المقتى به ولا يمتد الى آخر الجاهل وهنا في حادثة السفال لم يوجد من الشفيع ما يفيد
طلبه بالفعول حيث ذكر في دعواه على ما في الصورة مانصة ففي ذك ذلك قال لجماعة
بالقرب منه مرثيين له تعالوا اشهدوا ان المنزل هذا كان ملكا لام محمد بنت جاد الله بن
أبي موسى وأخذته سيد بن هدية بن ابراهيم من الناحية منها ببيع عابتا بمبلغ ستمائة
قرش عملة اميرية صاغا وأنا أحق بالشفعة فيه لكون المبيع المذ كور مجاورا للمنزل
المملوك لي من الجهة الغرب بيسة وركب وجاء للمحكمة الى آخره فهذا ليس أخذا

١٣٠٣

مطلب اذا سمع البائع
عند حضرة البائع لو
العقار في يده او المشتري
او الدار واشهد يقوم
مقام الطالبين

بالشفعة فورا العلم لعدم تصريحه بما يدل على الاخذ بها وذكره الفاظ العوا لا حاجة اليها مع
 كونها تقطع الفورية ففي الخاتمة من فصل في الطلب وقال بعضهم لو قال الشفيع
 الشفعة لي اطالبها واخذها بعلمت شفعتها لان قوله لي انما لا يحتاج اليه اه ومنه في
 الحديث يعم الباب الثالث في طلب الشفعة حيث قال ولو قال الشفعة لي اطالبها بطلت
 شفعتها ولو قال لا ترى ان الشفيع لي واخذها بعلمت الداريا الشفعة بطلت اه وفي الغلطاري
 من باب طلب الشفعة ويقرع ع- على الفور ما ذكره الاتحادي عن النوار اذ اسلم على
 المشتري قبيل شفعتها وما في الجوهرة ان قال في نجب اشتريت شفعة بثلث اه وبيان
 على ما ذكره من منع الشفيع من دعواه وان لم يذمه اه وشفعة لعدم ذكره ما يعيد الطلب
 فهو راعى ان قول الشفيع انا احق بالشفعة لا يفيد طلبا كما ذكره في قوله الشفعة في
 اه لم يار لي واما اشتريت شفعة والله سبحانه راعى الى علم

مطلب قال الشفعة لي
 اطالبها واخذها بطلت
 شفعتها

مطلب سلم على المشتري
 تبطل شفعتها

مدار ولا في فيما
 اشتريت شفعة بطلت

مطلب قوله انا احق
 بالشفعة لا يفيد الطلب

(تم انزاله من يد المؤلف بجزءه السابق ارك. كتاب الوصايا)

To: www.al-mostafa.com